

موسوعة

جَدَائِرُ الْمَعَارِفِ الْقَانُونِيَّةِ

الجزء الأول
الإصدار المدق

إعداد
ياسر محمد نصار
المحامي

١٩٩٨

إصدار المراجعة الدولية للمساواة
٣٣ شارع مشية زخارول - الإسكندرية
ت ٤٨٣٣٨٠٨ - ٤٨٤٠٥٩٥

مَوْسُوعَةٌ
ذَائِلَةُ الْمُعْجَارِفِ الْقَانُونِيَّةِ

الجزء الأول
الإصدار المدني

إعداد
ياسر محمد نصار
المحامي

١٩٩٨

إصدار: المجموعة الأولى للمحاماة
٣٣ شارع صفية زغلول - الإسكندرية
ت : ٤٨٤٠٥٩٥ - ٨٨٣٣٨٠٨

موضوعات
الكتاب الثامن
(الإصدار المدني)

ضرر انب

طلبات رجال القضاء

عرف

_____ic

عقده اداری

عقد الإيجار

عقود اليد

تابع ضرائب

* الموضوع الفرعي : ضريبة الإستهلاك :

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٨٨ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٩

الضريبة على الاستهلاك ليست من الضرائب أو الرسوم الجمركية أو تلك الملحقة بها ، ذلك أن مؤدى ما نصت عليه المواد ١ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩٠ ، ٩٤ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ و المادتان الأولى و الثانية من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ بفرض رسوم إستهلاك على بعض السلع و التى تخضع لأحكامها لحسب واقعة النزاع ، أن الضرائب و الرسوم الجمركية تفرض على البضائع التى تدخل أراضي الجمهورية أو تسحب من المناطق الحرة للإستهلاك المحلى كما لو كانت مستوردة من الخارج و طبقاً لحالتها بعد التصنيع و لو اشتملت على مواد أولية محليه و كذلك على بعض البضائع التى تخرج من البلاد فى الحالات التى يرد فى شأنها نص خاص و من بين أغراض فرضها تحقيق نوع من الحماية للصناعات الوطنية و كدعم لها فى مواجهة منافسة الصناعات الأجنبية التى قد تتميز عليها من حيث الجودة أو السعر أما رسوم الإستهلاك فهى تفرض على بعض السلع المنتجة أو المصنعة داخل البلاد و خارج المناطق الحرة بمجرد بيعها فعلاً إلى المستهلك أو حكماً بحسبها من أماكن تصنيعها أو تخزينها و كذلك على بعض السلع المستوردة فعلاً أو حكماً و يدخل فى صناعتها مواد محلية بقصد ترشيد الإستهلاك و تحقيق مساهمة فعالة من القادرين فى موازنة ميزانية الدولة و تنفيذ المشروعات التى يعوق نقص موارد الدولة المالية إمكانياتها فى تنفيذها على النحو المطلوب لدفع عجلة التنمية و تحقيق الأهداف الاقتصادية و الإجتماعية التى تتطلبها الإحتياجات القومية مع مراعاة مبدأ العدالة الضريبية و هى بذلك تختلف عن الضرائب و الرسوم الجمركية و لا تسدرج تحت مدلولها و قد خلا قانون فرضها من الإشارة إلى قانون الجمارك ، كما نصت المادتان ١٠٢ ، ١٠٣ من القانون الأخير على كيفية رد الضرائب الجمركية و ضرائب الإستهلاك و الإنتاج تحصيلها و تعيين المصنوعات التى ترد عنها و هو ما يؤكد تحقيق المغايرة بين الضريبتين و أن الضريبة على الإستهلاك ليست من الضرائب و الرسوم الجمركية لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد خلص صحيحاً إلى أن الإعفاء الوارد فى المادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٢ لا يمتد إلى رسم الإستهلاك المقرر على التلاجة التى إستوردها الطاعن لحساب منشأته السياحية فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون غير متعدي.

* الموضوع الفرعي : ضريبة الإيراد العام :

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٣٠

لئن كان مقتضى ما نصت عليه المادتان ٣ و ٨ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - أن الضريبة العامة على الإيراد لا تسرى إلا من أول يناير سنة ١٩٥١ عن إيرادات سنة ١٩٥٠ و هى أول سنة تالية لتاريخ سريان القانون ، إلا أن المشرع قد نص فى المادة ٢٥ من القانون المذكور على أن تسرى الضريبة المقررة به لأول مرة فى أول يناير سنة ١٩٥٠ عن إيرادات سنة ١٩٤٩ و مؤدى ذلك أن المشرع قرر سريان القانون على الماضى فى هذه الحدود و ذلك استثناء من القواعد العامة التى تقتضى بسريان القانون على المستقبل دون الماضى و من ثم فإنه يجب عدم التوسع فى هذا الاستثناء ، فإذا كان الإيراد محل النزاع هو عن السنة المالية للمؤسسة [الممولة] التى تبدأ من أول مايو سنة ١٩٤٨ و تنتهى فى آخر سنة ١٩٤٩ فإنه يعين ألا يدخل فى حساب الضريبة إلا جزء الإيراد الخاص بالمدة الداخلة فى سنة ١٩٤٩ دون الجزء الناتج قبل ذلك فى سنة ١٩٤٨ و إلا أدى القول بغير ذلك إلى إعمال أثر الرجعية فى غير الحدود التى وردت فى القانون ، و لا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة السادسة من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ من أن الإيرادات تحدد طبقاً للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها ذلك أن هذا النص إنما يسرى فى الأحوال العادية حيث تكون كل مدة الاستغلال خاضعة للضريبة العامة للإيراد و لا يسرى على المدة السابقة على سنة ١٩٤٩ التى لا تخضع لأحكام الضريبة الجديدة.

الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٨

و قد نصت المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى خصوص الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على أنه " إذا ختم حساب أحد السنين بخسارة فإن هذا الخسارة تدخل ضمن مصاريف السنة التالية وتخصم من أرباحها فإذا لم يكف الربح لتغطية الخسارة بأكملها نقل الباقي إلى السنة التالية فإذا بقى بعد ذلك جزء من الخسارة نقل هذا الجزء إلى السنة الثالثة ولكن لا يجوز نقل شئ من الخسارة إلى حساب سنة تالية " ومؤداه أن خسارة الإستغلال التجارى والصناعى فى إحدى السنين تعتبر تكليفاً على أرباح السنوات الثلاث التالية بما لا يتجاوز نطاق هذا الأرباح ، ونصت المادة ٧ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد على أن يخصم من الإيراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه الممول من "١" فوائد القروض وفوائد الديون التى فى ذمته "٢" أقساط الإيرادات لدى الحياة والمعاشات والتفقات المترتبة بها "٣" كافة الضرائب المباشرة التى دفعها خلال السنة السابقة غير الضريبة العامة على الإيراد "٤" الحائث التى يكون قد إستهدف لها الممول فى حالة بيع المنشأة أو وقف عملها والمتعلقة

بسنة التصفية والسنوات الثلاث السابقة ، وبعد في حكم التكاليف والتبرعات والإعانة المدفوعة للحكومة والمهيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المعروف بها من الحكومة المصرية والتي يكون مركزها مصر على ألا تتجاوز قيمتها ٣٪ من الإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول ويشترط في خصم المبالغ سالفة الذكر عدم دخولها في الحساب عند تقدير الإيرادات وموادها أن ما يحترق من هذه المبالغ تكليفاً ويخصم من وعاء إحدى الضرائب النوعية لا يجوز خصمه من وعاء الضريبة العامة على الإيراد ، فإن خسائر الإستغلال التجاري والصناعي لا يجوز خصمهما من وعاء الضريبة العامة على الإيراد باعتبارها تكليفاً على الأرباح التجارية والصناعية في السنوات التالية.

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٧/٣/١٩٦٥

مؤدى ما نصت عليه المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ إنه يدخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد سائر الإيرادات الخاضعة للضرائب النوعية الأخرى بعد تحديدها طبقاً للقواعد المقررة لكل منها ، وإذا كانت إعانة غلاء المعيشة تدخل في وعاء الضريبة على كسب العمل وكانت المبالغ التي يدور حولها النزاع هي " إعانه غلاء معيشة إضافية وليست بدل تمثيل إضافي " فإنها تخضع للضريبة على كسب العمل وبالتالي تدخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد .

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٦/٢/١٩٦٦

مؤدى ما نصت عليه المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن الضريبة العامة على الإيراد أنه يدخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد سائر الإيرادات الخاضعة للضرائب النوعية الأخرى بعد تحديدها طبقاً للقواعد المقررة لكل منها . وإذا كانت إعانه غلاء المعيشة تدخل في وعاء الضريبة على كسب العمل وكانت المبالغ التي يدور حولها النزاع هي " إعانه غلاء معيشة إضافية وليست بدل تمثيل إضافي " فإنها تخضع للضريبة على كسب العمل وبالتالي تدخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد .

الطعن رقم ٦١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٩١٣ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٦٦

- إلغاء المادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لم يؤثر في خصم " المصاريف التي يستلزمها الحصول على الإيراد و المحافظة عليه " من وعاء الضريبة العاملة الذي يتكون من مجموع الأوعية النوعية بعد تصفية كل منها طبقاً لأحكامه و أوضاعه بل بقيت محكمة محكومة بالمادتين الأولى والسادسة من هذا القانون و مقتضاها أن تسرى الضريبة العامة على "صافي الإيراد الكلى " أو على " المجموع الكلى للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول " و هو ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢١٨

لسنة ١٩٥١ بقولها أن حكم المادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ "لا يعدو أن يكون تزيئاً وتكراراً للأحكام المنصوص عليها في المادة السادسة".

- التكاليف التي يجوز خصمها من وعاء الضريبة العامة هي تلك التي لا تسمح الأحكام النوعية بخصمها ويستلزم الحصول على الإيراد والمحافظة عليه حسب أوضاع كل حالة وظروفها ، وإذ كان النزاع في الدعوى يدور حول طلب المظنون عليه خصم ١٠٪ من مجموع الإيراد الكلي الخاضع للضريبة العامة بحجة أن عمله بالشركة "يستدعي إنفاق مبالغ طائلة في إستقبال العملاء وإقامة الحفلات والمآدب العامة والخاصة لهم فضلاً عن إضراره لكثرة السفر والانتقال من مكان إلى آخر في سبيل الدعاية للشركة وتوسيع اتصاله بالغير وترويج أعمالها وهو لذلك يدفع تكاليف وإكراميات قد يصل إلى مبالغ كبيرة دون أن يتقاضى أى مقابل لها" وأن هذه التكاليف "لازمة بل وضرورية كي يقوم عضو الشركة المنتدب بعمله على الوجه الأكمل" وأن نسبة ١٠٪ من الإيراد هي نسبة معتدلة "و جرى الحكم المظنون فيه على أن الضريبة العامة على الإيراد تسرى على "الإيراد الفعلي الحقيقي بعد خصم ما أنفق في سبيل تحقيق الإيراد والمحافظة عليه" وأن "هذا يؤكد إتيان المشرع إلى عدم الضغط على الممولين وإرغامهم على تعديل مجريات حياتهم وطرق معيشتهم التي إلتزموها في سبيل ممارسة عمل معين ، فممولي ضريبة الإيراد العام من طبقة غير عادية ليس من الحكمة أخذهم مأخذ غيرهم من مسائر الممولين لا تمييز لأشخاصهم ولكن حرصاً على السيادة العامة للخزينة" وأن التناقص بين الشركات في مدار التجارة والصناعة والإقتصاد وغيرها يقتضي البذل من أعضاء مجالس إدارة هذه الشركات. في وجوه شتى متعددة الجوانب ليس من مصلحة الضرائب أن تلف في طلب الأبواب التي بذل فيها الممول مصاريفه لتحقيق إيراده والمحافظة عليه" و إنتهى بقضائه إلى أنه قرر المظنون عليه "أنه أنفق ١٠٪ من إيراداته في سبيل الحصول على الإيراد والمحافظة عليه فإنه لا يكون مغالياً" وأضاف أن عمل المظنون عليه " كعضو مجلس الإدارة المنتدب يستدعي منه إنفاق مبالغ جسيمة إذ أن طبيعة عمله هذا يحتم عليه إستقبال العملاء وإستضافتهم وإقامة الحفلات والمآدب العامة والخاصة لهم وهو كذلك تفرض عليه أعماله كثرة الأسفار والتنقل من مكان لآخر للدعاية لشركته ليتسكن من توسيع إتصالاته بالسفر لتسهيل أعمال الشركة وزيادة نشاطها والتنافس بين الشركات في ميدان التجارة والصناعة والإقتصاد مما يقتضي البذل من عضو مجلس الإدارة في وجوه شتى متعددة الجوانب دون أن يتقاضى أى مقابل لما يصرفه وكل هذه التكاليف لازمة لعمل العضو المنتدب على الوجه الأمثل وللحصول على إيراده من الشركة التي هو عضو فيها وكذلك للمحافظة على ذلك الإيراد ومنه إيراد أسهمه الذي ترتفع قيمته أو تنخفض تبعاً لأي إيراده من القيم المفقولة" وأن نسبة ال ١٠٪ نسبة معقولة وأن مطالبة الممول بتقديم مستندات يعتبر ضرباً من

الإرهاق لا تحمله طبيعة الأمور و يكفي أن يدرجها الممول في دفتاره إجمالاً و أن تكون في الحدود المشار إليها" و هي تقارير موضوعية غير منضبطة ولا سائفة خالف بها أحكام القانون و لا تصلح لحمله ، فإنه يكون معيناً لقضه.

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٧

النص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على أن ،، تفرض ضريبة عامة على الإيراد وتسرى على صافي الإيراد الكلي للأشخاص الطبيعيين ،، و في المادة السادسة منه على أن ،، تسرى الضريبة على المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة ويتحدد هذا الإيراد من واقع ما ينتج من العقارات ورؤوس الأموال المنقولة ،، مؤداه أن الإيراد السنوي الصافي الذي ينتج من العقارات يدخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد المقررة على الأشخاص الطبيعيين و إذ كان الشريك المتضامن في شركة التضامن أو شركة التوصية بخصم في مواجهة مصلحة الضرائب الممول المستول شخصياً عن الضريبة على نصيبه في الربح الناتج من حصته في الشركة ، فإن هذا الشريك يعد في حكم الأشخاص الطبيعيين و يسأل عن الضريبة العامة على الإيراد المقررة على الإيراد السنوي الصافي الذي ينتج من العقار المملوك للشركة بقدر ما يصيبه من هذا الإيراد ، و لا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أن الضريبة على الأرباح التجارية و الصناعية لا تسرى على أجرة المقارات التي تشغلها المنشأة سواء آكانت المقارات المذكورة مملوكة لها أم مستأجرة ، ذلك أن عدم سريان ضريبة الأرباح التجارية و الصناعية على أجرة تلك المقارات لا ينفي من اعتبارها إيراد للشخص الطبيعي و من في حكمه خاضعا للضريبة العامة على الإيراد

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٦

ما نصت عليه المادتان ١ و ٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ و المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يدل على أن إيراد الممول يتحدد من واقع ما ينتج مما له من عقارات ورؤوس أموال منقولة و ما يحصل عليه من المهن و الإيرادات التجارية و أن تحديد وعاء الإيرادات التجارية بعد تطبيق المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كمتنصر من عناصر وعاء الضريبة العامة على الإيراد لا يمنع من إضافة إيرادات ورؤوس الأموال المنقولة إلى وعاء الضريبة العامة.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣١ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٥

الأصل في تحديد إيراد المقارات مبنية أو زراعية - وفق ما تنص عليه المادة السادسة من القانون رقم

٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ - أن يكون حكماً بحسب القيمة الإجمالية المتخلدة أساساً لربط الضريبة ، و إستثناء من هذا الأصل أجاز المشرع إجراء التحديد على الأساس الفعلي إذا طلب الممول ذلك في موعد تقديم الإقرار ، و إستوفى طلبه بألى الشروط التى نصت عليها المادة المذكورة. و إذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و حدد إيرادات المعلن عليها فى مستويات النزاع على الأساس الفعلي ، رغم أنها لم تطلب ذلك فى الميعاد القانونى و لم تقدم بالإقرارات من إيراداتها فى بعض السنوات فإنه يكون قد خالف القانون و أخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه

الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٥

مقتضى نص المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أنه يشترط خصم الإيرادات لدى الحياة والمعاشات و النفقات من إيراد الممول الخاضع للضريبة العامة أن يكون ملزماً بها قانوناً ، أو تنفيذاً لحكم قضائى ، و دفعها فعلاً خلال السنة الضريبية ، و أن تكون قد تقرر عليه بدون مقابل و لسبب لا يرجع غرض إختياره و إذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين مدى إختيار المعلن عليه " الممول " لى الإلتزام ببائنة أبنيه بمناسبة زواجهما و المصدر الذى يحدد هذا المدى من قانون أو عرف ، فإنه يكون قاصراً بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٦

مؤدى نص المادتين الأولى و الثانية من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ أن ما لم يرد فيه من أحكام بشأن التقادم مزوك لقواعد القانون المدنى أو القوانين الخاصة بحسب الأحوال و هذا القانون يحكم عمومهم وإطلاقه يسرى على كافة أنواع الضرائب و الرسوم بحيث لا يجوز قصره على نوع منها دون الآخر و تعتبر إجراءات قطع التقادم المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون المذكور مكتملة للإجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب و الرسوم ، يستوى فى ذلك ما ورد منها فى القانون المدنى أو فى القوانين الخاصة على ما بينته المذكرة الإيضاحية - مما لا يصح معه القول بعدم سريانها على تقادم الضريبة العامة على الإيراد .

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٦٩/١/١

النص فى الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ على أن "مسوى الضريبة على المجموع الكلى للإيراد السنوى الصافى الذى حصل عليه الممول خلال السنة السابقة " . يدل على أن الشارع قصد فرض الضريبة العامة على ما يقتضيه الممول من إيراد سنوى صافٍ يجاوز حد الإعفاء و يملك التصرف فيه و لو لم يكن مالكا" لمصدره ومن ثم

فإن إيراد المقار الذي تم التصرف فيه بقدر لم يسجل يدخل في وعاء الضريبة العامة بالنسبة للمتصرف إليه الذي دخل العقار فعلا في حيازته وحصل على إيراده لا في وعاء الضريبة العامة للمالك قانوناً .

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٤/١/١٩٧٠

مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أن الشارع فرق في تحديد الإيرادات الصافية بين تلك الناتجة من العقارات وبين هذه الناتجة من المصادر الأخرى ، و قصد - بالنسبة للأخيرة أن يتكون وعاء الضريبة العامة على الإيراد من مجموع أوعية الضرائب النوعية حسب القواعد المقررة لكل ضريبة ، و أن كل دخل لا يخضع لضريبة نوعية لا تسرى عليه أحكام الضريبة العامة و هو ما ألصحت عنه الأعمال التحضيرية للقانون المذكور فجاء في تقرير لجنة الشئون المالية بمجلس النواب أنه - استعرضت أحكام وعاء الضريبة العامة على الإيراد و ارتأت حسماً لكل خلاف إتباع البعد المقرر في التشريع الإبطالي ، و هو أن يكون وعاء الضريبة العامة هو مجموع أوعية الضرائب النوعية حسب القواعد المقررة لكل ضريبة بمعنى أن الإيراد المعفى من الضريبة النوعية يعفى من الضريبة العامة ، و ما يخضع للضرائب النوعية يخضع بدوره للضريبة العامة. كما جاء في مناقشات مجلس الشيوخ على لسان ممثل الحكومة طبيعة هذه الضريبة أنها ضريبة تكميلية أو ثانوية بمعنى أن المال الذى تفرض عليه الضريبة يجب أن يكون قد تقرر من قبل فرض ضريبة أخرى عليه و لذلك قيل إن وعاء الضريبة هو مجموع أوعية الضرائب الأخرى . و لا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون المشار إليه بقولها " أما الأجانب غير المتوطنين في مصر فلا يخضعون للضريبة إلا على ذلك الجزء من الإيراد الذى نتج في المملكة المصرية " لأن هذه المادة وردت أساساً لتحديد الأشخاص الخاضعين للضريبة و تركت تحديد مدى الخضوع للمادة السادسة ولذلك فإن ما تعنيه هذه المادة على ضوء ما نصت عليه المادة السادسة ، هو أن إيراد الأجنبي غير المتوطن في مصر و الذى نتج في البلاد المصرية يخضع للضريبة العامة متى كان هذا الإيراد قد خضع لضريبة نوعية مقررة في مصر .

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٣ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٣٠١ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٧٠

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٤٧ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن الربط الإضافي غير جائز إلا في حالات حددها المشرع وحصرها وهي أحوال الخطأ والتدليس وظهور نشاط جديد كان خافياً على المصلحة ، وفي غير هذه الأحوال لا يجوز إجراء ربط إضافي لأن الممول إذا قبل تقدير المصلحة لأرباحه ، فإنه يكون قد تم الاتفاق بينهما على وجه صحيح قانوناً ، وهو اتفاق ملازم للطرفين ،ومانع لما من المودة إلى مناقشة موضوعه متى كان هذا الاتفاق قد خلا من شوائب الرضا ولم يثبت العدول عنه

بدليل جازر القبول قانونا. إذ كان ذلك وكانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ قد أحالت إلى هذا النص وأعملت حكمه في الضريبة العامة على الإيراد ، وكان الثابت في الدعوى أن مأموريه الضرائب المختصة أخطرت الممول بالتصحيحات التي أدخلتها على إقراراته عن إيراده في سنوات النزاع على النموذج رقم ٥ « هـ » ، ولم يعرض على هذه التصحيحات بشيء مما يفيد قبوله لها وإبرام اتفاق بينه وبين المصلحة بشأنها له كيانه القانوني ، وقد أهدر الحكم هذا الاتفاق دون سبب واعتد بالربط الإجمالي الذي أجرته مصلحة الضرائب بعد ذلك فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٣٢ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ١١٤٣ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٩

- متى كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات لجنة الطعن أن المظنون عليه - الممول - نازع أمام لجنة الطعن في تحديد مصلحة الضرائب لإيراد أرباحه الزراعية على النحو الذي فصله في الطعن الذي رفعه في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية ، فيكون هذا الموضوع قد سبق عرضه على لجنة الطعن ويجوز بالتالي طرحه أمام المحكمة ، ولا يغير من ذلك أن اللجنة لم تبت فيه في قرارها .

- نص المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - بشأن الضريبة العامة على الإيراد - بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ يدل على أن الأصل في تحديد إيراد العقارات - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون حكماً بحسب القيمة التجارية المتخلدة أساساً لربط الضريبة وإستثناء من هذا الأصل أجاز المشرع إجراء التحديد على الأساس الفعلي إذا طلب الممول ذلك في المدة التي يجب عليه التقدم بالإقرار خلالها وإسوفى طلبه بباقي الشروط التي نصت عليها المادة وإذ كان الثابت أن المظنون عليه - الممول - يضع اليد على أرباح زراعية عن طريق تأجير للغير ، و هي بهذه المثابة تعد أحد العناصر التي يتكون منها وعاء الضريبة العامة على إيراده ، و لم يطلب في المهاد القانوني محاسبته على الأساس الفعلي في سنة النزاع ، بل و لم يتقدم بإقرار أصلاً عن إيراده في تلك السنة ، فإن حقه في إختيار المحاسبة بالطريقة الفعلية يكون قد سقط و يعين بالتالي محاسبته على أساس التحديد الحكمي ، و لا يغير من ذلك أن المظنون عليه لم يسن له الحصول على الإيجار المتأخر إلا بعد أن قضى له به في السنة التالية لأنه لا يجوز أن ينظر إلى ناحية التحصيل الفعلي للإيراد المستحق قدر بالطريق الحكمي

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٣٣ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ١١٤٩ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٩

- مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - بشأن الضريبة العامة على الإيراد - بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الشارع قصد الضريبة العامة على ما يقتضيه الممول من إيراد سنوي صاف يجاوز حد الإعفاء و يملك

التصرف فيه و لو لم يكن مالكاً لمصدره ، و إذ كان الين من الحكم المطعون فيه أن مورث المطعون عليهم المول - وقف الأطنان موضوع النزاع على ولديه - المطعون عليهما الأول والثالثة - و جعل لكل منهما النظر على حصته و إستحقاق الغلة منذ إنشاء الوقف ، فإن الإيراد الناتج من هذا القدر الموقوف يدخل في وعاء الضريبة بالنسبة للموقوف عليهما اللذين حصلوا على إيراده لا في وعاء الضريبة العامة للواقف المالك قانوناً ، و لا عمل لتحديد الطاعة - مصلحة الضرائب - أن ملكية تلك الأطنان قد آلت إلى الواقف إستناداً منها إلى أنه لم يحرم نفسه و ذريته من الإستحقاق و من الشروط العشرة بالنسبة له ولعدم إقراره بإشهاد رسمي بخلق العوض أو ثبوت الحق قبله في الميعاد المحدد طبقاً لما تقتضى به أحكام المادتين الثالثة والرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات والمادة الحادية عشرة من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .

- ما رصحه الشارع في المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - بشأن الضريبة العامة على الإيراد - من جعل الأصل في تحديد إيراد الأطنان الزراعية أن يكون حكماً بحسب القيمة الإجمارية المتخذة أساساً لربط الضريبة ما لم يطلب المول إجراء التجديد على الأساس الفعلي بشرائط معينة إنما يقصد به بيان كيفية تحديد الإيراد الخاضع للضريبة العامة عند تحقق وجوده و ثبوت أحقية المول في الحصول عليه بحيث إذا إنقضى ذلك فلا مجال لإستحقاق الضريبة و التلوع بحكم تلك المادة .

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣٣ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١١/٣/١٩٧١

أوضحت المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن الضريبة العامة على الإيراد كيفية تحديد إيرادات العقارات المبنية والزراعية التي تدخل في وعاء هذه الضريبة ، ثم تناولت باقي الإيرادات بقولها " أما باقي الإيرادات فتحدد طبقاً للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضريبة النوعية الخاصة بها " و إذ نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن الفوائد والأرباح التي تنتجها حصص الشركاء الموصين في شركات التوصية تخضع لضريبة القيم المنقولة ، فإن مؤدى ذلك أن ما تنتجه حصص الشركاء الموصين في شركات التوصية من الأرباح والفوائد يخضع للضريبة على إيرادات القيم المنقولة و بالتالي للضريبة العامة على الإيراد لأن ما يخضع للضريبة النوعية يخضع بدوره للضريبة العامة .

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٣ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ٢٣/٦/١٩٧١

مؤدى نص المادتين ٢٤ مكرراً ٤/ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ و ٤ من هذا القانون الأخير - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه ابتداء من سنة

١٩٥١ لا يدخل في وعاء الضريبة للمصرف إليه إيرادات الأموال التي يكون قد تم التصرف فيها بين الأصول والفروع أو بين الزوجين في السنوات الخمس السابقة على السنة الخاضع لإيرادها للضريبة تبقى في وعاء الضريبة العامة للمصرف.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٣ مكتب قتي ٢٢ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٧/٣/١٩٧١

- الواقعة المشقة للضريبة العامة على الإيراد هي في الأصل حصول الممول على إيراد صاف يتجاوز حد الإعفاء خلال السنة الميلادية التي تنتهي في ديسمبر.

- إستبدال المشرع - بمقتضى القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ المعمول به من تاريخ نشره في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ - بنص المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - بفرض ضريبة عامة على الإيراد - نصاً آخر مؤداه هو ونص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ أن تحديد المعدل المتروى للمصاريف الحكومية بمقدار ٢٠٪ من إيرادات المقارنات الزراعية إنما يسرى على إيرادات سنة ١٩٥١ الميلادية والتي لا تتحدد إلا في نهايتها ، وذلك إعمالاً للأثر الفوري للقانون المذكور الذي نشر وجرى العمل به منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ و قبل أن تنتهي هذه السنة و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و جرى في فضائه على أن القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ قد نشر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ وليس للقوانين أثر رجعي إلا بنص ، ثم رتب على ذلك أنه نظراً لأن السنة الزراعية كانت قد إنتهت في أواخر أكتوبر سنة ١٩٥١ فيكون سريان القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ابتداء من سنة ١٩٥٢ فإنه يكون قد خالف القانون و أخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٣ مكتب قتي ٢٢ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ٣١/٣/١٩٧١

مؤدى نصوص المواد ١٢ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد - قبل تعديله بالقانونين ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ ، ٧٥ لسنة ١٩٦٩ - أن المشرع فرق بين الممول الذي قلم إقراره في الميعاد و والى المصلحة بملاحظته على التصحيحات التي أجرتها على إقراره فخصه بإجراءات متميزة بأن أوجب على مصلحة الضرائب إعطائه بالعناصر التي تراها أساساً لربط الضريبة على " النموذج رقم ٥ " ثم إعطائه بربط الضريبة على " النموذج رقم ٦ " ، و بين الممول الذي لم يقدم إقراراً أصلاً أو قلعه بعد الميعاد ، فأكفى بربط الضريبة عليه مباشرة مع إرسال تتيه إليه بموجب كساب موصى عليه بعلم الوصول - بصور الورد متضمناً الضريبة المربوطة و وجوب أدائها.

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٤ مكتب فتى ٢٢ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١٩٧١/٥/٥

مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ - و المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بها القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ - قتل تعديلها بالقرار الوزارى رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٦ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأصل فى تحديد إيراد العقارات أن يكون حكيماً بحسب القيمة الإيجابية المتخذة أساساً لربط الضريبة ، و إستثناء من هذا الأصل أجاز المشرع إجراء التعديل على الأساس الفعلى إذا طلب الممول ذلك فى المدة التى يجب عليه التقدم بالإقرار خلالها و إستوفى طلبه الشروط التى نصت عليها المادة الثانية من اللائحة.

الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٣ مكتب فتى ٢٣ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٨

- النص فى الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - بشأن الضريبة العامة على الإيراد - بعد تعديلها بالقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥١ على أنه " تسرى الضريبة على المجموع الكلى للإيراد السنوى الصافى الذى حصل عليه الممول خلال السنة السابقة ... " يدل على أن الشارع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قصد فرض الضريبة العامة على ما يقتضيه الممول من إيراد سنوى صاف يماور حد الإعفاء و يملك التصرف فيه ، و لو لم يكن مالكاً لمصدره .

- متى كان الثابت أن الأطيان موضوع محضر التسليم المؤرخ ١٩٥٤/٣/٣٠ لم تكن فى وضع يد الطاعن " الممول " حتى تسلمها فى ١٩٥٤/٣/٣٠ نفاذ للحكم الصادر لصالحه ، فإن الإيراد الناتج منها حتى تاريخ التسليم لا يدخل فى وعاء الضريبة العامة للطاعن لأنه لم يحصل عليه ، أما ما رسمه القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ فى المادة السادسة منه من جعل الأصل فى تحديد إيراد الأطيان الزراعية أن يكون حكيماً بحسب القيمة الإيجابية المتخذة أساساً لربط الضريبة ما لم يطلب الممول إجراء التعديل على الأساس الفعلى بشرائط معينة ، إنما يقصد به - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بيان كيفية تحديد الإيراد الخاضع للضريبة العامة عند تحقق وجوده ، و ثبوت أحقية الممول فى الحصول عليه ، بحيث إذا إنتفى ذلك فلا مجال لإستحقاق الضريبة و التلوع بحكم تلك المادة. و إذ عتالف الحكم الطعونى فيه هذا النظر ، و قرر أن الطاعن يسأل عن الإيراد الناتج من هذه الأطيان لأنه مالك لها و لأن تقدير إيرادها حكماً هو الطريق الذى رسمه المشرع فى تحديد إيراد الأطيان الزراعية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٣

مزدى نصوص الفقرات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والسادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع فرق في تحديد الإيرادات الصالية الخاضعة للضريبة العامة على الإيراد بين تلك الناتجة من العقارات ، و بين هذه الناتجة من المصادر الأخرى و قصد بالنسبة للأخيرة أن يتكون وعاء الضريبة العامة على الإيراد من مجموع أوعية الضرائب النوعية حسب القواعد المقررة لكل ضريبة ، أما بالنسبة للعقارات مبنية كانت أو زراعية فقد رأى كاصل عام أن يكون تحديد إيرادها حكما بحسب القيمة التجارية المتخلة أساسا لربط الضريبة وإستثناء من هذا الأصل أجاز إجراء التحديد على الأساس الفعلي إذا طلب الممول ذلك في المدة التي يجب عليه التسلم بالإقرار خلالها ، وإصرافى طلبه بالفى الشروط التى نصت عليها المادة المذكورة. لما كان ذلك فلا محل لتطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لأنها خاصة بتقدير قيمة إيجار المكان الذى تشغله المنشأة و تدخل ضمن التكاليف الجائر خصمها من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية و إذ كان الثابت فى الدعوى أن محاسبة الموطون عليه " الممول " لم تتم على أساس الإيراد الفعلى ، فإنه يصح طبقا للمادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ تحديد إيراد العقارات المملوكة للمطعون عليه و التى تشغلها المنشأة - التجارية - فى سنوات النزاع على أساس القيمة التجارية المتخلة أساسا لربط عوائد المباني بعد خصم النسبة المحددة و قدرها ٢٠٪ - مقابل جميع التكاليف. و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، و حدد إيراد هذه العقارات بذات القيمة التى قدرت بها عند حساب التكاليف المخصومة من أداء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية طبقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٤

- مفاد نص الفقرة الأولى من المادة الأولى و نص المادة الثانية من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أن المشرع أخضع لإيرادات الأجنبى للضريبة العامة على الإيراد إذا كان له موطن فى مصر ، و قد اعتبر الأجنبى موطنا فى مصر إذا انتقل منها محلا لإقامته الرئيسية أو كانت بها مصالحه الرئيسية ، و قد سابر المشرع فى خصوص المحار الأول معنى الموطن فى القانون المدنى المصرى ، إذ عرفته المادة ٤٠ من هذا القانون بأنه المكان الذى يقيم الشخص فيه عادة ، و هو - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تصوير واقعى لفكرة الموطن يرتكز على الإقامة المقررة بعنصر الإستقرار أى بنية إستمرار الإقامة على وجه يتحقق معه شرط الاعتياد.

- مفاد نص المادتين الأولى والسادسة من قانون الضريبة العامة على الإيراد رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، أن إيراد للمول - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يتحدد من واقع ما ينتج مما له من عقارات ورؤوس أموال متقولة ، وما يحصل عليه من المهن والإيرادات التجارية ، وأن تحديد وعاء الإيرادات التجارية بعد تطبيق المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كعنصر من عناصر وعاء الضريبة العامة على الإيراد ، لا يمنع من إضافة إيرادات رؤوس الأموال المتقولة إلى وعاء الضريبة العامة ، وإذ كان الثابت في الدعوى أن المظنون عليه خاضع للضريبة العامة في السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٦ ، وكان شريكاً متضامناً في شركة للأوراق المالية وحصل على نصيبه من أرباحها في تلك السنوات ، وجرى الحكم المظنون فيه على إستبعاد ٩٠٪ من هذا النصيب عند تحديد وعاء الضريبة العامة على الإيراد ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطنن رقم ٤٦ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٢٢١ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٥

- مفاد نص المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ما يعتبر تكليفاً من المبالغ التي أوردتها المادة السابعة ، ويخصم من وعاء إحدى الضرائب النوعية ، لا يجوز خصمه من وعاء الضريبة العامة على الإيراد ، وأن خسائر الإستغلال التجاري والصناعي باعتبارها تكليفاً على الأرباح التجارية والصناعية تخصم من وعاء الضريبة العامة على الإيراد سنة تحققها ، يؤيد هذا النظر ما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ .

- يتعين خصم خسائر الإستغلال التجاري من وعاء الضريبة العامة على الإيراد في سنة تحققها ، أن تكون هذه الخسائر قد حددت في نطاق وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، ولا يكون ربط هذه الضريبة قد صار نهائياً.

- مفاد نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، أنه إذا كان المول قد طعن في الربط النوعي لأي عنصر من عناصر الإيراد ، فلا مجال إلى لجنة الطعن بالنسبة إلى ربط الضريبة العامة على الإيراد سوى أوجه الخلاف الأخرى التي لم يتناولها الطعن ، أما إذا كان الربط النوعي لأي عنصر من عناصر الإيراد قد أصبح نهائياً وفقاً لقانون الضريبة النوعية المفروضة عليه ، فلا مجال إلى لجنة الطعن ما قد يشير المول بالنسبة إلى هذا الربط من إعراض. لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن من بين الأسباب التي إستند إليها المظنون عليه المول - في إعراضه على تقدير المأمورية لإيراده الخاضع للضريبة العامة ، أن الرعاء التجاري غير نهائي ، لأنه محل طعن ، وكان الحكم المظنون فيه قد خصم من وعاء ضريبة الإيراد العام

المطعون عليه في سنة ١٩٥٣ قيمة الخسارة التي لحقت من حريق الطحن في تلك السنة دون أن يتحقق الحكم من تحديد هذه الخسارة طبقاً للوعاء التجارى ، و قبل أن يتم الفصل فى الطعن الذى أقامه المطعون عليه أمام اللجنة على الربط الخاص بهذا الوعاء فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٥٣ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٧٣

مؤدى نص المادتين ٢٤ مكرراً / ٢ و ٢٤ مكرراً / ٣ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - بشأن الضريبة العامة على الإيراد - المتناقضين بموجب القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ، أن المشرع ألزم بعض الهيئات والأفراد بتقديم إقرارات تقوى بينات معينة إلى مصلحة الضرائب كي تعينها فى ربط الضريبة العامة على الممولين ومنع التهرب منها ، ولم يكف المشرع بفرض عقوبة الغرامة على من يتخلف عن تقديم هذه الإقرارات ، أو يبدل بيانات غير صحيحة ، بل قرن ذلك بالنص على إلزام المخالف بأداء الضريبة العامة عن المبالغ التى لم يقر بها محسوبة بالسعر المقرر لأعلا شريجه ، وهو ما يتحول مصلحة الضرائب الحق فى ربط الضريبة باسم المخالف ، باعتباره مسئولاً عنها رغم علم التزامه بها فى الأصل وبالتالي فإنه يخضع لما يخضع له الممول الحقيقى من أحكام تتعلق بمواعيد وإجراءات الطعن فى الربط و هى التى نصت عليها المادتان ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ و ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١/٩/١٩٧٤

دين الضريبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينشأ بمجرد توافر الواقعة المنشئة له طبقاً للقانون وهذه الواقعة تولد مع ميلاد الإيراد الخاضع للضريبة ، و لما كانت الواقعة المنشئة للضريبة العامة على الإيراد هى فى الأصل حصول الممول على إيراد صاف يتجاوز حد الإعفاء خلال السنة الميلادية التى تنتهى فى ٣١ من ديسمبر ، كما تستحق هذه الضريبة بوفاء الممول ، و كان إخطار المورث بربط الضريبة العامة على الإيراد لا علاقة له بنشوء الضريبة التى إستحققت بوفاته و يلزم الورثة بأدائها من مال تركته طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المضافة بالقانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٣ . لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن الضريبة العامة على الإيراد لم تستحق فى ذمة المورث ، تأسيساً على عدم إخطاره بربط الضريبة و لأن الإخطار حذر فى تاريخ لاحق لوفاته ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٦

— من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، أن خسارة الإستغلال التجاري والصناعي في إحدى السنين تعتبر تكليفاً على أرباح السنوات الثلاث التالية بما لا يتجاوز نطاق هذه الأرباح. و مؤدى نص المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ يفرض ضريبة عامة على الإيراد أن ما يختار من هذه المبالغ المشار إليها بالنص — تكليفاً ويخصم من وعاء إحدى الضرائب النوعية ، لا يجوز خصمه من وعاء الضريبة العامة على الإيراد و من ثم فإن خسائر الإستغلال التجاري لا يجوز خصمها من وعاء الضريبة العامة ، باعتبارها تكليفاً على الأرباح التجارية والصناعية في السنوات الثلاث التالية يؤيد هذا النظر ما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ إذ هو واضح الدلالة على أن المشرع إستعد المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من نطاق وعاء الضريبة العامة على الإيراد كلياً بما رأى النص عليه صراحة من خصم خسائر الإستغلال التجاري والصناعي من وعاء الضريبة العامة على الإيراد في سنة تحققها دون غيرها من السنوات .

— مؤدى نص الفقرة الأولى والمادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ و نص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، أن إيراد الممول — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة " ١ " يتحدد من واقع ما ينتج مما له من عقارات ورؤوس أموال منقولة ، و ما يحصل عليه من المهن والإيرادات التجارية ، و أن تحديد وعاء الإيرادات التجارية بعد تطبيق المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كعنصر من عناصر وعاء الضريبة العامة على الإيراد لا يمنع من إضافة إيرادات رؤوس الأموال المنقولة إلى وعاء الضريبة العامة.

— النص في المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ يدل على أن من حق الممول خصم الضرائب المباشرة التي يكون قد دفعها في سنة المحاسبة بصرف النظر عن سنوات إستحقاقها من وعاء الضريبة العامة — مقتضى المادتين الأولى والسادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ و علي ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تسرى الضريبة العامة على صالحي الإيراد الكلي أو على المجموع الكلي للإيراد السنوي الصالحي الذي حصل عليه الممول فيحق للممول خصم المصاريف التي يستخرجها للحصول على الإيراد والحفاظة عليه من وعاء الضريبة العامة التي يتكون من مجموع الأوعية النوعية بعد تصفية كل منها طبقاً لأحكامه وأوضاعه لا يغير من ذلك أن المادة الثامنة من القانون المذكور التي كانت تجيز هذا الخصم قد ألغيت بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ، إذ ورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون ، أن حكم المادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لا يعلو أن يكون تزيدها وتكراراً للأحكام المنصوص عليها في المادة

السادسة إذ كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و رفض طلب مورث الطاعين
إستبعاد - المصاريف اللازمة للحصول على مكافآت العضوية و بدل الحضور ، فإنه يكون قد خالف
القانون و أعطى في تطبيقه.

الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٧

نصت الفقرة الثالثة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على
الإيراد قبل تعديله بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ على أنه " يكون تحديد إيراد الأراضى الزراعية على
أساس القيمة الإيجارية التى يتخذت أساساً لضريبة الأحيان بعد خصم ٣٠٪ نظير الإدارة و الصيانة
وإستهلاك المباني والآلات " و نصت المادة الثالثة من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٩ إحصاء ضريبة
الأحيان المعدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٩ على أنه " تكون الضريبة بنسبة ١٪ من الإيجار السنوى
للأراضى ... " مما يبين منه أن المرجع فى تحديد إيراد الأراضى الزراعية هو القيمة الإيجارية المتخذة أساساً
لربط الضريبة العقارية بعد خصم ٣٠٪ ، فتكون القيمة الإيجارية ١٤/١٠٠ من الضريبة العقارية أى ١/٧
٧ منها و إذ لم يلتمز الحكم هذا النظر ، و جرى لى فضائه على اعتماد تقرير الخبير الذى قدر لإيراد
المطعون عليه من الأراضى الزراعية حسب القيمة الإيجارية باعتبارها سبعة أمثال الضريبة فإنه يكون قد
خالف القانون.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٧

- النص فى المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ فى فقراتها الثالثة و الرابعة و الخامسة
و السادسة ، يدل على أن المشرع حصر الإيرادات التى يشملها وعاء الضريبة العامة على الإيراد فيما
يخضع لضريبة نوعية ، و أن كل دخل لا يخضع لضريبة نوعية لا تسرى عليه أحكام الضريبة العامة ، مما
مقتضاه أن وعاء الضريبة النوعية و بالتالى وعاء الضريبة العامة ينشأ بالنسبة للعقارات المبنية اعتباراً من
تاريخ سريان العوائد المربوطة ، و هو ما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية للقانون المذكور على ما جاء
بقرار لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب ، و ما جاء على لسان ممثل الحكومة فى مناقشات مجلس الشيوخ
- لا يبرز محاسبة الممول على أساس الإيراد الفعلى فى حالة عدم ربط الضريبة على العقار لأن الأصل فى
تحديد إيراد العقارات - وفق ما نصت عليه المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أن يكون
حكماً بحسب القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة ، و إنما أجاز المشرع إستثناء من هذا الأصل
إجراء التحديد على الأساس الفعلى إذا طلب الممول فى موعد تقديم الإقرار و إستوفى فى طلبه باقى
الشروط التى نصت عليها المادة.

- مودى نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة الدفاع و قبل تعديله
بالقانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٦٠ ، و نص الفقرة الأولى من المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤
بشأن الضريبة على العقارات المبنية ، و نص الفقرة الثالثة من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة
١٩٤٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ الذى يعمل به إعتباراً من إيرادات سنة ١٩٦٩ ، أن
ضريبة الدفاع المفروضة على الإيجار السنوى للعقارات المبنية قد فرضت و لأول مرة من أول يوليو سنة
١٩٥٦ و أنها فى خصوص هذه السنة تستحق بنصف مقدارها السنوى و تؤدى مقدماً خلال خمسة
عشر يوماً الأولى من شهر يوليو من السنة المذكورة ، و لا تخصم من وعاء الضريبة العامة إلا إذا قام الدليل
على سدادها خلال تلك السنة.

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١٧٥ بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٤

التكاليف التى يجوز خصمها من وعاء الضريبة العامة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى تلك
التي لا تسمح أحكام الضرائب النوعية بخصمها و يستلزمها الحصول على الإيراد وحافظة عليه حسب
أوضاع كل حالة وظروفها و لما كان الحكم الابتدائى المزد بالحكم المطعون فيه قد جرى على أنه بالنسبة
لخصم ٥٪ من المبالغ التى تقاضاها المطعون ضده من الشركة و التى خصضت لضريبة القيم المتقولة و ذلك
مقابل المصاريف اللازمة للحصول على هذا الإيراد فإن المحكمة ترى صواب ما ذهب إليه اللجنة فى هذا
الخصوص و أن تلك المصاريف إما أن تحدد طبقاً للمستندات التى يقدمها الممول و إما أن تحدد بطريق
التقدير و قد رأت اللجنة تقديرها بـ ٥٪ و هو تقدير سليم و مناسب و ليس فيها أى تعارض مع ما نصت
عليه المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، و هى تقارير موضوعية غير منضبطة ولا سائلة
خالف بها الحكم المطعون فيه أحكام القانون و لا تصلح لحمله ، فإنه يكون معنى نقضه.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ٥/٣/١٩٧٥

النص فى الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على
الإيراد بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ، يدل على أن الإيراد الخاضع للضريبة هو الإيراد
الذى حصل عليه الممول و قبضه فعلاً أو وضع تحت تصرفه بحيث يمكنه الإستفادة منه أو التصرف فيه لما
كان ذلك و كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها لم تحصل على أى إيراد نتج من أرباح
الوقف ، و لم يوضع تحت تصرفها شئ من هذا الإيراد بحيث يمكنها الإستفادة منه أو التصرف فيه خلال
مبنى النزاع ، و رتب الحكم على ذلك عدم إستحقاق الضريبة ، فإنه يكون قد أسس على دعامة صحيحة
تكفى لإقامته دون حاجة لأى أساس آخر.

الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٢٣٧ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٢

لئن كان النص فى المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد على أن " يخصم من الإيراد الخاضع للضريبة ما يكون الممول قد دفعه من ... ٣٠٠٠ - كلفة الضرائب المباشرة التى دفعها الممول خلال السنة السابقة. ... " بما يفيد أن الضريبة المباشرة لكى تخصم قيمتها من الإيراد السوى الخاضع للضريبة العامة يجب أن يكون الممول قد دفعها خلال تلك السنة ثم رأى المشرع بعد ذلك أن يجب للممول مثقفة هذا الإلزام فأضاف بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ ما نصه " وفى تطبيق هذا الحكم يعتبر ربط الضريبة على الأراضى الزراعية و على العقارات المبنية فى حكم دفعها و يسرى هذا الصلابة اعتبار من إيرادات سنة ١٩٦٩ وفق ما جاء بنص المادة الخامسة من هذا القانون إلا أنه لما كان الأصل فى ربط الضريبة أنه يتم بعد الاتفاق بين مأمورية الضرائب و الممول على عناصر التقدير فإن اختلافه أحيل الأمر إلى لجنة الطعن التى تنظر فى جميع أوجه الخلاف بين الطرفين و تصدر قرارها فى حدود تقدير المصلحة و طلبات الممول ، فإن لازم ذلك أن ما لا يكون محلاً للخلاف لا يطرح على اللجنة ، مما يوجب عليه أنه لا يجوز لأى من الطرفين أن يعود أمام لجنة الطعن إلى ما كان قد أقسره أو قبله قبولاً صحيحاً ، لما كان ذلك ، و كان بين من الأوراق أن المطعون عليها طلبت بإقرارها خصم الضرائب المباشرة وفق ربط الأموال و العوائد و قبلت المأمورية منها ذلك و خصمت تلك الضرائب على هذا الأساس دون أن تطلب ما يدل على أدائها خلال سنة الخاسبة و قدرتها فى سنة ١٩٥٤ على أساس قيمة ربط الأموال و العوائد فى السنة السابقة عليها و فى سنة ١٩٥٥ أخذت من إقرار الممولة و فى سنتى ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ بالقياس على ربط الأموال و العوائد فى سنة ١٩٥٥ و كان طعن الممولة قد أنصب على قدر ما يجب خصمه منها سواء أمام لجنة الطعن أو أمام المحكمة الابتدائية أو المحكمة الاستئنافية فإنه لا يكون لمصلحة الضرائب أن تعود إلى إثارة ما سبق و قبلته عند التقدير بشأن كيفية احتساب الضرائب المباشرة و إذ لم يخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و يعتمد ربط الأموال و العوائد لتقدير قيمة الضرائب المباشرة و خصمها من وعاء الضريبة فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه و لا عليه - بعد ذلك - أن يرد على ما أثارته الطاعة فى هذا الخصوص .

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٦

مفاد نص الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ، التى نصت على طريقة تحديد أوعية الضرائب النوعية التى تدخل فى وعاء ضريبة الإيراد العام ، أنه يعين لتحديد وعاء الضريبة على المرتبات و الأجور الذى يدخل فى وعاء الضريبة العامة على

الإيراد الرجوع إلى الأحكام المقررة في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن تجديد وعاء تلك الضريبة. ومؤدى نص الفقرة الأولى والثالثة من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ونص الفقرة "ثانياً" من المادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور ، أن الشارع أراد أن يقصر نطاق الإغفاء من الضريبة وهو إستثناء لا يجوز التوسع فيه - على إحتياطي المعاش المستقطع عن مدة الخدمة الفعلية المحسوبة لى المعاش دون ما يؤدى عن ضم مدة سابقة ، لما مقتضاه عدم خصم الإشتراكات عن المدة المنقصة من وعاء الضريبة على المرتبات والاجور ولا من وعاء الضريبة العامة على الإيراد بالتالى وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بخصم متجمد إحتياطي المعاش الذى دفعه المطعون عليه مقابل ضم مدة إشتغاله باعامته إلى مدة خدمته بوزارة العدل المحسوبة فى المعاش من وعاء الضريبة العامة على الإيراد ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢

إن ما تقتضى به المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ من فرض ضريبة عامة على الإيراد تسرى على صالئ الإيراد الكلى للأشخاص الطبيعيين ، و ما تقتضى به المادة السادسة منه قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ من سريان الضريبة على المجموع الكلى للإيراد السنوى الصالئ الذى حصل عليه الممول ويحدد هذا الإيراد من واقع ما ينتج من العقارات مؤداة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الإيراد السنوى الصالئ الذى ينتج من العقارات يدخل فى وعاء الضريبة العامة على الإيراد المقررة على الأشخاص الطبيعيين ، وإذ كان ذلك ، وكان الشريك المتضامن فى شركة التضامن أو شركة التوصية ، يعتبر فى مواجهة مصلحة الضرائب الممول المستول شخصياً عن الضريبة على نصيبه فى الربح الناتج من حصته فى الشركة ، فإن هذا الشريك يعد فى حكم الأشخاص الطبيعيين ويسأل عن الضريبة العامة على الإيراد المقررة على الإيراد السنوى الصالئ الذى ينتج من العقار المملوك للشركة بقدر ما يصيبه من هذا الإيراد. ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لا تسرى على أجرة العقارات التى تشغلها المنشأة سواء أكانت العقارات المذكورة مملوكة لها أم مستأجرة ، ذلك أن عدم سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على أجرة تلك العقارات لا ينفى إعتبارها إيراد للشخص الطبيعي ومن فى حكمه خاضعاً للضريبة العامة على الإيراد ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ولم يخضع نصيب المطعون عليه - أحد الشركاء المتضامنين - فى القيمة الإيجارية للعقار المملوك لشركة التوصية و التى تستغله فى نشاطها التجارى للضريبة العامة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٢٩٧ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٥

مؤدى المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ معدلة بالقانونين رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ورقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ أن وعاء الضريبة العامة على الإيراد يتكون من مجموع أوعية الضرائب النوعية حسب القواعد المقررة لكل ضريبة وأن شرط إستحقاق الضريبة العامة على الإيراد هو حصول الممول على الإيراد سواء نقداً أو بقيده لحسابه أى بوضعه تحت تصرفه ، لما كان ما تقدم ، فإنه وإن كان الثابت بالأوراق أن فوائد سندات الإصلاح الزراعى قد إستحققت فى كل سنة من السنوات ١٩٥٤ ١٩٦٢ إلا أن هذه الفوائد لم توضع فعلاً و حقيقة تحت تصرف الممول عليها إلا فى سنة ١٩٦٣ حين تم صرفها بغير حصيلتها لحسابها لدى البنك المودعة به هذه السندات و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر باستبعاد نتائج السندات المذكورة من سنة الخامسة ، فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٢

النص فى المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ - على أنه " يخص من الإيراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه الممول "١" .. "٢" .. "٣" .. كافة الضرائب المباشرة التى دفعها الممول خلال السنة السابقة غير الضريبة العامة على الإيراد. و لا يشمل ذلك مضاعفات الضريبة و التصويبات و الغرامات " يدل على أن المقصود بالضرائب المباشرة التى تخصم من وعاء الضريبة العامة تلك التى يدفعها الممول فى سنة الخامسة بمناسبة حصوله على الإيراد الخاضع لهذه الضريبة. و لما كانت ضريبة الركات و رسم الأبلولة لا يدفعهما الممول بمناسبة حصوله على الإيراد وإنما بمناسبة زيادة رأس ماله بقدراً ما آل إليه من مال عن مورثيه فإنهما لا يخصمان من وعاء الضريبة العامة.

الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١٨٣ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٤

لما كان بين من تقرير الخبير الذى أخذ به الحكم المطعون فيه أن قسمة مهياة قد غتت بين المطعون ضده وإخوته ، إختص المطعون ضده بمقتضاها بالإنتفاع بأحد المنازل للإقامة فيه بينما تنازل عن منفعة نصيبه فى منزلين آخرين لإخوته و كان الحكم قد أعفى من الضريبة إيراد المطعون ضده الفرض من المنزل الذى إختص به و يقيم فيه فعلاً طبقاً لحكم الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١. كما أستبعد من وعاء الضريبة إيراد ما يخصه فى المنزلين الآخرين اللذين استقل أخوته بالإنتفاع بهما نتيجة للقسمة ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٨

إذ كان مورث المطعون ضدها هو المدين بضريبة الإيراد العام فإن ورثته هم المزمون بأدائها من مال تركه طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن الضريبة العامة على الإيراد المضافة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٠/١/١٩٧٨

مؤدى نص المادة ٢٤ مكرر ٤ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، أن المشرع أراد أن يخرج من سلطة مصلحة الضرائب و من نطاق الطعن فى تقدير إيراد الممول الخاضع للضريبة العامة المنازعة فى دفع المقابل أو عدم دفعه - فى حالة الصرف للورثة - من صاحب الشأن ، و أنه لا يكفى فى هذا الصدد مجرد إقامة الدعوى أمام القضاء بل يتعين أن يصدر حكم نهائى فيها بإثبات دفع المقابل من المحكمة المختصة و إذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر و رب على ذلك عدم تحفيض إيراد مورث الطاعنين الأول و الثانى فإنه يكون قد طلى صحيح القانون .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٧٨

- مؤدى نص المادة ٢٤ مكرراً ٤ من القانون ٩٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد المضافة بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١ و المعدلة بالقانون ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ ، أن المشروع يتخذ من السنة الخاضعة للضريبة والخمس سنوات السابقة عليها قوة ربية بحيث لا تخاج مصلحة الضرائب بالتصريفات الصادرة من الممول إلى زوجته أو فروعه أو أصوله إلا إذا قام المتصرف إليه بإثبات العوض بدعوى مستقلة و لا يغير من هذا النظر أن تكون لجنة الطعن فيما يتعلق بالنشاط التجارى قد اعتبرت المنشأة حركة بين المطعون ضده وزوجه ذلك أن نص المادة المذكورة بحكم وروده فى قانون الضريبة العامة على الإيراد فإنه يكون مقصوراً على هذه الضريبة وحدها و لا يمتد إلى ضريبة أخرى إلا بنص خاص و قد خلت نصوص القانون الخاص بضريبة الأرباح التجارية من نص مماثل .

- إذ كان الثابت من الأوراق أن عدم اعتماد مصلحة الضرائب بالتصريف الصادر من المطعون ضده لزوجه إنما كان تطبيقاً لحكم المادة ٢٤ مكرر ٤ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، فإن ما أثارته أمام لجنة الطعن أو محكمة الموضوع من وجوب تطبيق المادة المذكورة لا يعد طلباً جديداً يتمتع عليها بإدائه بل مجرد إشارة إلى نص القانون الواجب التطبيق تأييداً لنهجها فى ربط الضريبة .

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٧٩/١/٣٠

- مؤدى نص المادة ٢٤ مكرراً ٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المضافة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ والمدة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ وقبل تعديلها بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية ، و الفقرة الأولى من المادة السادسة من ذات القانون مرتبتين ، أن التصرفات التى لا تسرى على مصلحة الضرائب هى تلك التى تتم مباشرة بين الأصول و الفروع أو بين الزوجين خلال السنة الخاضع لإيرادها للضريبة و السنوات الخمس السابقة عليها ، و يكون عليها أموالاً ثابتة أو منقولة تغل إيراداً يخضع للضريبة بالذات و مباشرة ، أما ماعداها من التصرفات التى تم بين أحد هؤلاء و الغير أو تتعلق بأموال لا تغل إيراداً فلا يسرى عليها حكم المادة ٢٤ مكرر "٤" سالفة الذكر لإستثناء العلة التى حدثت بالشارع إلى إضائه هذه المادة و هى على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ " أن تصاعد السعر قد يفرى الممولين ببل لقد أغرى بعضهم بالفعل بتوزيع أموالهم على أزواجهم و أولادهم بهيئة تجزء الإيراد المستمد منها و الحيلولة له بذلك دون خضوعه للضريبة إطلاقاً أو على الأقل خضوعه لسعر الشرائع العليا ، و علاج هذه الحالة لا يتأتى إلا بالنص على عدم الإحتجاج على مصلحة الضرائب فيما يتعلق يربط الضريبة العامة بالهيات و التصرفات بين الأصول و الفروع أو بين الزوجين التى تمت فى السنوات الخمس السابقة على السنة الخاضع إيرادها للضريبة ، على أنه يجوز لصاحب الشأن إثبات دفع المقابل و إسرداد فروق الضريبة و ذلك عن طريق القضاء " لما كان ذلك و كان الثابت فى الدعوى أن العقارين قد آلت ملكيتهما إلى زوجة الطاعن و أولاده بطريق الشراء من الغير فإنهما يكونان بمنأى من تطبيق حكم المادة ٢٤ مكرر "٤" من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، و لا يؤثر فى ذلك أن يكون ثمن حصة الأبناء القصر فى أحد العقارين قد دفع نقداً من مال أبيهم - تبرعاً منه - لأن هذا الثمن النقدي لا يقلل بذاته إيراداً .

- تقضى الفقرة الخامسة من المادة السابقة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بمصم ألساط التأمين على الحياة و الضرائب المدفوعة فى سنوات النزاع من وعاء الضريبة العامة على الإيراد ، و لما كانت المادة ٢٠ من القانون المذكور قد أحالت إلى المواد ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٤ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مما مقتضاه أن تخصص لجنة الطعن فى طلب خصم هذه المبالغ. و هو ما طلبه الطاعن من اللجنة و محكمة الموضوع بترجيها فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى بعدم قبول هذه الطلبات بمقولة أنه يتعين رفع دعوى مبدئاً لإثبات دفع المقابل يكون قد خالف القانون و أخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٤٤ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٤٤٩ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٠

النص في المادة ٢٤ مكرراً " ٦ " من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المضافة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ يدل على أنه كان أحد عناصر الإيراد الخاضع للضريبة العامة محل طعن نوعي ، فإن الإجراء الذي يقطع تقادم الضريبة النوعية يقطع في الوقت ذاته تقادم الضريبة العامة بالنسبة لهذا العنصر فقط دون أن يعتد أثره إلى باقي العناصر ، و هو ما يسائر التعديل الذي أدخله الشارع على نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ إذ استلزم هذا التعديل بالضرورة أن تكون الضريبة العامة المستحقة على العنصر النوعي المطعون فيه معنًى عن السقوط بالتقادم ، فأوراد الشارع النص في المادة ٢٤ مكرراً " ٦ " تحقيقاً لهذا الغرض والقول بغير ذلك يؤدي إلى الرأعي في تصفية مراكز الممولين الخاضعة للضريبة العامة تجرد الطعن في أحد عناصرها النوعية أو قطع تقادم الضريبة النوعية المستحقة من هذا العنصر بأي إجراء مما ينقطع به التقادم. لما كان ذلك ، و كان إخطار المورث بربط الضريبة على أرباحه التجارية و الصناعية عن سنة ١٩٥١ ، لا أثر له في قطع تقادم الضريبة العامة المستحقة عليه عن إيراد أطيانه الزراعية في تلك السنة ، و كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعة أخطرت مورث المطعون ضدهم بربط الضريبة الأخيرة في ١٩٦١/٣/٢٦ بعد أن كانت مدة تقادم الضريبة المذكورة قد اكتملت ، و كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى صحيحاً إلى تقادم تلك الضريبة فلا يحبه ما إستند إليه من تقارير قانونية خاطئة ، و يكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس.

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٤

النص في الفقرة الثالثة من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ و المادة ٢٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاصة بالإصلاح الزراعي يدل على أنه من حق الممول خصم الضرائب المباشرة التي يكون قد دفعها في سنة الخاسبة بصرف النظر عن سنة إستحقاقها من وعاء الضريبة العامة ، سواء كانت مفروضة من الدولة أو من إحدى السلطات المحلية و سواء كانت ضريبة أصلية أو إضافية - كالضريبة الإضافية المفروضة و بمقتضى المادة ٢٥ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي بنسبة خمسة أمثال الضريبة الأصلية على كل زيادة في أطيان الممول على مائتي فدان ، و تخصم هذه الضريبة كثيراً من الضرائب المباشرة من وعاء الضريبة العامة في السنة التي تسدد فيها حتى يتم إسئلاء الدولة على الأطيان الزائدة. و لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام بنخصم الضريبة الإضافية من وعاء الضريبة في سنتي ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ دون أن يتحقق من سداد تلك المبالغ في سنتي الخاسبة المذكورين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون و شابه قصور.

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٧

النص في المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانونين رقمى ٣١١ لسنة ١٩٥٢ ، ١٨ لسنة ١٩٥٣ و قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ على أنه " يجوز للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يسؤل عليه من أطيان الزائدة على مائتي لادن إلى أولاده بما لا يتجاوز خمسين لادنًا للولد على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه إلى أولاده على المائتي لادن ، فإذا توفي قبل الإستيلاء على أرضه دون أن يتصرف إلى أولاده أو يظهر فيه عدم التصرف إليهم ، إلفرض أنه قد تصرف إليهم وإلى فروع أولاده المتوفين قبله فى الحدود السابقة " يدل و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن تصرف المالك إلى أولاده على هذا الوجه و فى هذا النطاق هو رخصة و إستصحاب ندب إليه الشارع رعاية منه للمالك ذوى الأولاد و تمييزاً لهم عن غيرهم وهو ما أوضحت عنه المأكرة التفسيرية للقانون ، يستوى بذلك أن يكون بموضع أو بغير عوض و مثل - هذا التصرف لا ترد عليه مظنة الغش و التحايل على أحكام القانون الذى قام عليها نص المادة ٢٤ مكرراً "٤" المضافة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ - من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - بشأن الضريبة العامة على الإراد " و قبل تعديلها بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ظالما أن القانون هو الذى رخص فيه و ندب إليه و إلفرض بحيث لا يقال أنه يتعين على صاحب الشأن من الأولاد رفع الأمر للقضاء لإقامة الدليل على دفع المقابل لكي يرد إليه فرق الضريبة إذا كان التصرف بموضع. إذ كان ذلك و كان الحكم الإبدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد إستبعد إيراد الأطيان المتصرف فيها من موارث المطعون ضدهم إلى والديه طبقاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعى من إيواده العام فى سنوات النزاع يكون قد طبق صحيح القانون و يكون النعى بهذا السبب على غير أساس.

الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٦

النص فى المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإراد على أن تسرى الضريبة على المجموع الكلى للإيراد السنوى الصافى الذى حصل عليه المول خلال السنة السابقة و أن تحدد الإيرادات - عدا المقاررات - طبقاً للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها ، يدل على أنه يتعين لتحديد وعاء الضريبة على المرتبات الذى يدخل فى وعاء الضريبة العامة على الإراد العام ، الرجوع إلى الأحكام المقررة فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى شأن تحديد وعاء تلك الضريبة ، و طبقاً للمادة ٦٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ فإنه إذا تجاوز مجموع ما يستولى عليه المول على ٦٠٠ ج سنوياً - للأعزب و ٦٦٠ ج بالنسبة للمتزوج

و يقول فلا تسرى الضريبة إلا على ما يزيد على ذلك ، أى أن ما يجاوز حد الإعفاء سالف الذكر هو وحده وعاء الضريبة على المرتبات و ما فى حكمها ، و بالتالى فإن المبلغ المذكور كحد الإعفاء فى الضريبة على المرتبات لا يخضع للضريبة العامة على الإيراد ، التى يتكون وعاءها من الإيرادات الخاضعة فى نفس الوقت للضرائب النوعية على الإيراد ، بحيث إذا وجد إيراد لا يخضع لضريبة نوعية فإنه لا تسرى عليه أحكام الضريبة العامة على الإيراد. لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر و إستبعد مبلغ الإعفاء للأعباء العائلية من وعاء الضريبة العامة على الإيراد ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون و الخطأ فى تطبيقه و تأويله يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٠

— مزدى ما نصت عليه المواد ١٢ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد — بعد تعديله بالقانون رقم ٢٥٤ سنة ١٩٥٣ و قبل تعديله بالقانون رقم ٧٥ سنة ١٩٦٩ و القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٨ و المادتين ٦ ، ٩ من اللائحة التنفيذية لذلك القانون ، أن المشرع فرق بين إجراءات ربط ضريبة الإيراد العام التى تتبع بالنسبة للممولين الذين يتقدمون بإقراراتهم فى الميعاد و من تلك التى يجب إتباعها فى خصوص الممولين الذين لم يتقدموا بإقراراتهم أو قدموها بعد الميعاد فأوجب على المصلحة إخطار أفراد الطائفة الأولى على النموذج رقم " ٥ " بالناصر التى تراها أساساً لربط الضريبة عليهم ، ثم إخطارهم على النموذج رقم " ٦ " بربط الضريبة ، و إكفى بربط الضريبة على أرباب الطائفة الثانية مباشرة مع إرسال تنبيه إليهم بموجب كتاب موصى عليه يعلم الوصول لصدور الرد على النموذج رقم " ٨ " متضمناً الضريبة المقررة و وجوب أدائها و أنه لذلك لا يسوغ تطبيق الإجراءات المخصصة للممولين الذين يتقدمون بإقراراتهم فى الميعاد على الممولين الذين لم يتقدموا بإقراراتهم أو قدموها بعد الميعاد ، ذلك أن التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة تعد من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها و من ثم فهى إجراءات و مواعيد حتمية ألزم الشارع مصلحة الضرائب بإتباعها و قدر وجهاً من المصلحة فى إتباعها و رتب الإعلان على مخالفتها. لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر بالنسبة لسنوات ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٤ فإن النعى عليه بمخالفة القانون و الخطأ فى تطبيقه و تأويله يكون على غير أساس .

— النعى بالنسبة لما قضى به الحكم المطعون فيه عن سنتى ١٩٦١ و ١٩٦٣ غير مقبول ذلك أن قرار اللجنة الذى أيده الحكم لأسبابه قدر إيرادات الطائفة عن سنة ١٩٦١ بلا شيء و عن سنة ١٩٦٣ بما جعلها دون حد الإعفاء ، و من ثم فلا مصلحة للطائفة فى الطعن فى هذا الشق من قضاء الحكم .

- مؤدى ما نصت عليه المواد ١٢ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد - بعد تعديله بالقانون رقم ٢٥٤ سنة ١٩٥٣ و قبل تعديله بالقانون رقم ٧٥ سنة ١٩٦٩ و القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٨ و المادتين ٩ ، ٦ من اللائحة التنفيذية لذلك القانون ، أن المشرع فرق بين إجراءات ربط ضريبة الإيراد العام التى تتبع بالنسبة للممولين الذين يقدمون بإقراراتهم فى الميعاد ومن تلك التى يجب إتباعها فى خصوص المولين الذين لم يقدموا بإقراراتهم أو قدموها بعد الميعاد فأوجب على المصلحة إخطار أفراد الطائفة الأولى على النموذج رقم " هـ " بالعناصر التى تراها أساساً لربط الضريبة عليهم ، ثم إخطارهم على النموذج رقم " ٦ " بربط الضريبة ، و إكتفى بربط الضريبة على أبواب الطائفة الثالثة مباشرة مع إرسال تنبيه إليهم بموجب كتاب موصى عليه يعلم الوصول لصدور الرد على النموذج رقم " ٨ " معضمناً الضريبة المفروضة و وجوب أدائها و أنه لذلك لا يسوغ تطبيق الإجراءات المخصصة للمولين الذين يقدمون بإقراراتهم فى الميعاد على المولين الذين لم يقدموا بإقراراتهم أو قدموها بعد الميعاد ، ذلك أن التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة تعد من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها ومن ثم فهى إجراءات و مواعيد حتمية ألزم الشارع مصلحة الضرائب بالتزامها و قدر وجهاً من المصلحة فى إتباعها و رتب البطلان على مخالفتها. لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر بالنسبة لسنوات ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٤ فإن النضى عليه بمخالفة القانون و الخطأ فى تطبيقه وتأويله يكون على غير أساس.
- إخطار المأمورية للطاعة على النموذج رقم ٨ الذى شمل الربط عن سنة ١٩٥٧ التى قدمت الطاعة إقراراً عنها تزهد غير ذى أثر فى خصوص الربط ذلك أن المأمورية سبق أن إسوتت الإجراءات الصحيحة للتقدير و الربط عن هذه السنة .
- تمسك الطاعة بعدم تسلمها الإخطارات و عدم تقديم مصلحة الضرائب إعلانات الوصول الدالة على هذا التسليم لا يجدى ، إذ أن ذلك ليس من شأنه أن يؤدى إلى بطلان الربط و إنما يقتصر أثره على مجرد فتح باب الطعن للممول أمام اللجنة .
- لمحكمة الموضوع حق العلون عن إستجواب الخصوم لما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع أن تعدل عن إجراء الإلابات الذى أمرت به من تلقاء نفسها إذا وجدت فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها لحسم النزاع دون حاجة لتنفيذ هذا الإجراء .

الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٥

– النص في المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ – المنطبق على واقعة الدعوى – على أن " ينحصر من الإيراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه الممول من ٣- جميع الضرائب المباشرة التي دفعها الممول خلال السنة السابقة غير الضريبة العامة على الإيراد ، و لا يشمل ذلك مضاعفات الضريبة و التعويضات و الغرامات و الفوائد و في تطبيق هذا الحكم يعتبر ربط الضريبة على الأراضي الزراعية و على العقارات المبنية في حكم دفعها كما تخصم الضريبة المسددة من واقع إقرار الضريبة النوعية عن ذات السنة المقدم عنها إقرار الضريبة العامة على الإيراد " يدل على أن المشرع توصل إلى صافي الإيراد الكلي الخاضع للضريبة العامة على الإيراد – جعل مناطق خصم الضرائب المباشرة من الإيراد الإجمالي أن تكون هذه الضرائب قد سدت فعلاً أو حكماً و أن تستحق عن إيرادات تحققت في ذات السنة بصرف النظر عن وقت سدائها .

– مفاد نص الفقرة السادسة من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المضافة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ – المنطبق على واقعة الدعوى – أن مناطق خصم قيمة أسهم و سندات التنمية الحكومية من الدخل الخاضع للضريبة العامة على الإيراد في حدود ٢٥٪ من صافي الدخل و بما لا يزيد على ثلاثة آلاف جنيه أن تكون مودعة أحد البنوك المصرية و أن يتعهد الممول بعدم سحبها أو التصرف فيها مدة خمس سنوات متصلة فإذا أخل الممول بهذا الالتزام إستحقت عليه الضريبة دون خصم قيمة الأسهم و السندات المشار إليها ، لما كان ذلك و كانت الفقرة الأولى من المادة الثانية مكرراً من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المضافة بالمادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الصادر بقرار وزير المالية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٧٨ قد إضطلت خصم قيمة الأسهم و السندات المشار إليها أن يضمن الممول هذه القيمة إقراره السنوي و أن يرفق معه النموذج رقم ٢٠ ضريبة عامة معتمداً من البنك المودع فيه الأسهم و السندات و أن يقدم هذا النموذج إلى المأمورية المختصة كل سنة من السنوات الخمس التالية لسنة الإيداع و في المهلة المحددة لتقديم الإقرار و هي شروط جديدة لم ترد بالفقرة السادسة من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ساقطة البيان و من شأنها تعطيل تنفيذ القانون المشار إليه في حين الأصل في اللائحة أنها لا تعدل تشريعاً إذ هي مرتبة أدنى منه و من ثم يكون القانون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً لللائحة .

الطنن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٠٤٧ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٩٠
القرار - فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد ما نصت عليه المادة ١/٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٦٢ من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ و المادة ٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، أنه يدخل فى وعاء الضريبة العامة على الإيراد ، و سائر الإيرادات الخاضعة للضرائب النوعية الأخرى بعد تحديدها طبقاً للقواعد المقررة لكل منها ، و أن الضريبة على المرتبات وما فى حكمها تصيب بحسب الأصل - كالة ما يحصل عليه صاحب الشأن من كسب نتيجة عمله من الحكومة المصرية - أو مصالحتها العامة أو مجالسها المحلية ، سواء كان مقيماً فى دائرة مقر عمله فى مصر أم فى خارجها إلا ما استثنى بقص القانون .

الطنن رقم ١٣٩٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٠٨١ بتاريخ ٥/٦/١٩٩١
النص فى المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ - على أن " ينضم من الإيراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه الممول من ٣٠٠٠٠ ج جميع الضرائب المباشرة التى دفعها الممول خلال السنة السابقة غير الضريبة العامة على الإيراد و لا يشمل ذلك مضاعفات الضريبة و التحويلات و الغرامات و الفوائد و فى تطبيق هذا الحكم يعتبر ربحا الضريبة على الأراضى الزراعية و على العقارات المبنية فى حكم دفعها كما ينضم الضريبة المسددة من واقع إقرار الضريبة النوعية عن ذات السنة المتقدم فيها إقرار الضريبة العامة على الإيراد " يدل على أن الأصل هو أحقية الممول فى خصم الضرائب المباشرة التى يكون قد دفعها فى سنة الخاسبة بصرف النظر عن سنوات استحقاقها من وعاء الضريبة العامة ، و يستثنى من ذلك ما إستحدثه المشرع من إعتبار ربط الضريبة على الأراضى الزراعية و العقارات المبنية فى حكم دفعها .

* للموضوع الفرعى : ضريبة البلدية و الدفاع :

الطنن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٦٢٠ بتاريخ ١١/٢/١٩٦٦
النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ يتخذ بعض التدابير الضريبية لدعم الاقتصاد القومى وتميمته قبل إلغائه بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٢ - على أنه " يجوز أن تعفى من أداء الضرائب وفقاً للشروط و فى الحدود المبينة فى هذا القانون شركات المساهمة و شركات التوصية بالأسهم التى تؤسس بعد تاريخ العمل بهذا القانون ويكون غرضها إنشاء وإستغلال مشروع جديد لازم لدعم الاقتصاد وتميمته ، سواء كان ذلك عن طريق الصناعة أو التعدين أو القوى الخركة أو الفسنادق أو استصلاح الأراضى البور " وفى المادة الثانية منه على أنه " يجوز أن يشمل هذا الإعفاء شركات المساهمة و شركات

التوصية بالأسهم القائمة وقت العمل بهذا القانون إذا إستحدثت عن طريق زيادة رأسمالها بإكتساب نقدي جديد إنشاءات يكون الغرض منها ما هو منصوص عليه في المادة السابقة " يدل على أن نطاق الإعفاء يقتصر على شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ولا يمتد إلى أشخاص المساهمين أو الشركاء فيها ، وهو ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية للقانون. يضاف إلى ذلك أن الإعفاء هنا أمر جوازى ولا يكون إلا بقرار من وزير المالية والاقتصاد بناء على توصية من اللجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون وعلى من يريد الإنفعاخ بأحكامه أن يقدم إلى هذه اللجنة طلبا بالإعفاء وفقا للشروط والأوضاع التى تحدد بقرار من وزير المالية.

* الموضوع الفرعى : ضريبة للتصرفات العقارية :

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٣

يدل النص فى البند رقم ١ من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ، و النص فى المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية على أن الضريبة على التصرفات العقارية المفروضة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ - باعتبارها ضريبة مباشرة تفرض على الأموال العقارية عند تداولها - تسرى على التصرفات التى تم شهورها إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ و تحصل مع رسوم التوثيق و الشهر بمعرفة مكاتب و مأموريات الشهر العقارى بذات إجراءات هذه الرسوم الأخيرة ، و لما كانت الواقعة المنشئة لرسم التسجيل و التى يتحدد بموجبه المركز القانونى للشخص هى واقعة التوثيق بالنسبة للعقود الرسمية و واقعة التصديق على التوقيعات فى العقود العرفية إذ أوجب المشرع فى المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ على تحصل رسم التسجيل مقدماً عند التوثيق أو التصديق ، فإن هذه الضريبة لا تسرى على العقود العرفية التى تم التصديق على التوقيعات فيها و مداد رسم التسجيل قبل أول يناير سنة ١٩٧٤ و لو تراخى باقى إجراءات التسجيل إلى ما بعد هذا التاريخ و هو ما يتفق مع ما جاء بتقرير اللجنة المشورة من لجنة الحطة والموازنة و مكتب اللجنة الاقتصادية عن مشروع قانون العدالة الضريبية من أن إرجاع الضريبة على التصرفات العقارية إلى أول يناير سنة ١٩٧٤ قصد به مواجهة ظاهرة إثراء مفاجئ نشأت عن تغير الظروف بعد الأخذ بسياسة الإنفعاخ فى أواخر عام ١٩٧٣ .

الطعن رقم ٢٢٠٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٩٤ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٨

البند رقم ١ من المادة ٣٢ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ - المعدلة بالقانون ٤٦ سنة ٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية ، و المادة ٥٦ من القانون ٤٦ سنة ١٩٧٨ ، يدل - و على ما جرى به قضاء هذه

الحكمة - على أن الضريبة على الصirements المقاربة المقروضة بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٨ باعتبارها ضريبة مباشرة تسرى على الصirements التي تم شؤها إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ و حتى تاريخ إلغاء هذا القانون و العمل بقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون ١٥٧ سنة ١٩٨١ في ١٩/٧/٨١ والذي نشر بتاريخ ١٩٨١/٩/١٠ و عمل به على النحو المفصل بالمادة الخامسة من قانون الإصدار وتحصل مع رسوم التوثيق و الشهر بمعرفة مكاتب و مأموريات الشهر العقاري بذات إجراءات هذه الرسوم الأخيرة و يلزم المصرف إليه بسدادها لحساب المصرف للترتب بها أصلاً و اعتبار الأول نائباً عنه وهي نياية قانونية تقتضى نص أمر ذلك أن هذا التصرف صورة خاصة لنشاط إفروض الشارع تجارته لفرض الضريبة عليه و لو لم يتكرر - تحقيقاً للمعادلة الطبيعية - و ألتى بميتها على المصرف بوفقه المستفيد من الربح و جعل التزامه بها مطلقاً بالنظام العام إذ منع نقل عبئها إلى المصرف إليه ورتب البطالان جزاء لأى اتفاق من شأنه في أية صورة نقل عبء الالتزام بها من التصرف إلى المصرف إليه أنه يسيراً لحماية هذه الضريبة أوجب على المصرف إليه عند شهر المصرف سدادها نيابة عن المصرف وحسابه .

الظن رقم ٢١٧٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٠٧ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٣٠

مؤدى ما نص عليه البند الأول من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الذى يحكم واقعة الدعوى - أن المشرع و إن كان قد أخضع التصرف فى العقارات المبنية والأراضى الواقعة داخل كردون المدينة سواء أنصب التصرف عليها بمجانها أو بعد إقامة منشآت عليها وسواء شمل التصرف العقار كله أو أجزاء منه أو وحده سكنية أو غيرها أو تقرير حق انتفاع على العقار أو تأجيره لمدة تزيد على خمسين عاماً و سواء كانت إقامة المنشآت على أرض مملوكة للممول أو لغيره للضريبة على الأرباح التجارية و الصناعية ، إلا أنه حدد لها معراً خاصاً إستثناء من حكم المادة ٣٧ من ذلك القانون هو الرسم النسبى المقرر بالقانون الأخير على ألا تسرى هذه الضريبة على التصرف الذى لا مع مراعاة الإعفاء و التخفيض المقرر بالقانون الأخير على ألا تسرى هذه الضريبة على التصرف الذى لا تجاوز قيمته عشرة آلاف جنيه و إخضاع ما يجاوزها لها بذات النسب ، حتى إذا ما صدر التصرف من الممول لأكثر من مرة خلال عشر سنوات خضعت الأرباح الناتجة عن هذه الصirements للسعر المتخصص عليه في المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لضريبة الأرباح التجارية و الصناعية من خصم ما سدد عنها طبقاً للرسم النسبى من مبلغ الضريبة المستحق عليها كما إستثنى من الصirements الخاضعة لذلك الضريبة صirements الوارث فى العقارات الآيلة إليه من مورثه بمجانها عند الميراث و إن تعددت إذا لم تتجاوز

قيمة التصرف الواحد عشرين ألف جنيه فإذا تجاوزتها أُنصحت الضريبة على ما يزيد على ذلك بذات النسب المقررة في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فحسب دون إخضاعها للسعر المين في المادة ٣٧ آفة الذكر في حالة التعدد خلال عشر سنوات لأن تلك التصرفات - و على ما ورد بالأعمال التحضيرية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ - لا توالر فيها نية المضاربة و تحقيق الربح أساس إخضاعها للمحاسبة وتقدير الأرباح الناتجة عنها و ربط الضريبة المستحقة عليها طبقاً للمادة ٣٧ ، يؤكد ذلك أن المشرع في مجال تحديد ما يخضع من التصرفات العقارية للرسم النسي آف الذكر تحدث عن تصرفات الوارث بصيغة الجمع في حين أنه تحدث عن التصرف بصيغة المفرد بالنسبة لغيره من المولدين كما قيد هذا الإستثناء بتصرف الوارث في العقارات بمثلها عند الميراث في حين أخضع تصرفات من عدها إذا تكررت خلال عشر سنوات لهذا السعر سواء أنصب التصرف عليها بمثلها أو بعد إقامة منشآت عليها ، هذا فضلاً عن أن قيام الوارث بأعمال التمهيدي في العقارات الموروثة و تقسيمها و التصرف فيها يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بالسعر الوارد في المادة ٣٧ طبقاً للبند رقم ٣ من المادة ٣٢ آفة الذكر.

الطعن رقم ١٣٩٩ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٩١/٥/٦

لما كان مدار النزاع في الدعوى حول أحقية المطعون ضدها في خصم ضريبة التصرفات العقارية المستحقة عن بيع ليلاتها في سنة ١٩٧٧ من وعاء الضريبة العامة على الإيراد في هذه السنة رغم عدم سدادها لها كما يتعين خصم هذه الضريبة وجوب سدادها في نفس سنة الخامسة بصرف النظر عن سنوات إستحقاقها رجوعاً إلى الأصل العام في خصم الضرائب الباشرة ، و إذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر و جرى في قضائه على إعتبار ربط هذه الضريبة في حكم دفعها قياساً على ربط الضريبة على الأرباح الزراعية على العقارات المبنية ، فإنه يكون قد خالف القانون و أخطأ في تطبيقه .

* الموضوع الفرعي : ضريبة الدفاع :

الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٢ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٤

إنه و إن كان النص في المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال الموقولة و على الأرباح التجارية والصناعية و على كسب العمل - قبل إلغائها بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن " يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العملية أو العمليات على إختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة و ذلك بعد خصم جميع التكاليف و على الأخص .. ٣- الضرائب التي تدفعها المنشأة ما عدا ضريبة الأرباح التي تؤديها طبقاً لهذا القانون .. " يدل على أن الشارع أطلق مبدأ إدخال جميع الضرائب في نطاق التكاليف التي تخصم من الأرباح ما عدا

ما ورد عليه الإمتضاء على سبيل الحصر خاصاً بضريبة الأرباح التي تؤدي وفقاً للقانون المذكور ، إلا أنه لا كان القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة إضافية للدفاع - قبل إلغائه بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - قد صدر من بعد ناصاً في مادته الرابعة على أنه "تحصيل الضريبة الإضافية المنصوص عليها في المادة السابقة مع الضرائب الأصلية و في مواعيدها و تأخذ حكمها و تسرى عليها جميع أحكام القوانين الخاصة بتلك الضرائب سواء تعلقت بتحديد الإيرادات أو الأرباح الخاصة للضريبة أو الإعفاءات أو بالإجراءات أو بطريق التحصيل أو غير ذلك " فبان هذا النص و قد ورد عاماً يشمل حكم عدم اعتبارها من التكاليف الواجبة الخصم المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن الضريبة الأصلية و لا محل لتخصيص عمومه بقصد تطبيق حكمه على الأحكام الإجرائية دون الأحكام الموضوعية الخاصة بالضريبة الأصلية ذلك أن الشارع بعد أن أطلق مبدأ مريان أحكام الضريبة الأصلية على الضريبة الإضافية في قوله " وتأخذ حكمها " أورد طائفة من تلك الأحكام موضوعية و إجرائية و على سبيل المثال لا الحصر في عبارة جاءت في ذات الفقرة معطوفة على العبارة السابقة عليها مؤكدة ما في الحكم مرتبطة بها في المعنى بحيث لا يصح أن تستقل كل عبارة منهما بحكمها دون أن يجمع بينهما معيار مشترك يحكم جامع العموم و الإطلاق في كليتهما و لا يغير من ذلك صدور القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٣ - من بعده بفرض ضريبة جهاد على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية و الصناعية و على كسب العمل - قبل إلغائه بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ناصاً في مادته الثالثة على أن : " لا تعتبر هذه الضريبة و ضرائب الدفاع و الأمن القومي من التكاليف الواجبة الخصم طبقاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليها " ثم ترديد هذا الحكم بعد ذلك في المادة ٣٩ ذاتها بعد تعديلها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٨ ، ذلك أن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٣ لم يضيف جديداً إلى قانوني ضريبيتي الدفاع و الأمن القومي و نص مادته الثالثة بشأن عدم جواز خصم ضريبيتي الدفاع و الأمن القومي من وعاء ضريبة الأرباح التجارية و الصناعية - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مفسر للمادة الرابعة من القانون رقم ٢٧٧ لا منشى لحكم جديد فلم يكن الشارع في حاجة إلى النص على أن الحكم تفسري في شأن ضريبيتي الدفاع و الأمن القومي و هو حكم مكمل لأحكام القانونين رقمي ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ ، و ٢٣ لسنة ١٩٦٧ اللذين فرضا هاتين الضريبتين و ذلك منذ صدورها ، لا هو مقرر من أن القانون التفسري ما دام لا يضيف جديداً يعتبر قد صدر في الوقت الذي صدر فيه التشريع الأصلي و يسرى بالتالي على جميع الوقائع منذ نفاذ التشريع الأصلي ، لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و جرى في قضائه على أن ضريبة الدفاع لا تأخذ حكم الضريبة على الأرباح التجارية و الصناعية إلا فيما يتعلق بالأحكام الإجرائية و رتب على ذلك

عصم ضريبة الدفاع ضمن تكاليف الشركة المعلنون ضدها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

*** الموضوع الفرعي : ضريبة الدفاع و الأمن القومي :**

الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٧٩/١/٣٠

إذ كان نص المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن عدم جواز خصم ضريبتى الدفاع والأمن القومى من وعاء ضريبة الأرباح التجارية و الصناعية مفسراً للمادة الرابعة من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ و كاشفاً عن حقيقة مراد الشارع من هذه المادة منذ تقييدها لا منشأً لحكم جديد فإن الشارع لم يكن فى حاجة إلى النص على أن الحكم التفسيرى فى شأن ضريبتى الدفاع و الأمن القومى وهو حكم مكمل لأحكام القانونين رقمى ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ و ٢٣ لسنة ١٩٦٧ اللذين فرضاهما وذلك منذ صدورهما ، لما هو مقرر من أن القانون التفسيرى ما دام لا يضيف جديداً يعتبر قد صدر فى الوقت الذى صدر فيه التشريع الأصلى و يسرى بالتالى على جميع الوقائع منذ نفاذ التشريع الأصلى .

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٥٢١ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٧

النص فى المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ على أن " يسرى الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ١٦ > من ضريبتى الدفاع و الأمن القومى - على المرتبات و ما فى حكمها والأجور و المكافآت و التعويضات التى تصرف من الجهات المدنية للأفراد المستحقين والمستعدين والأحباط و المكلفين طوال مدة خدمتهم بالقوات المسلحة " ، يدل على أن هذا الإعفاء يسرى على هؤلاء الأفراد شريطة أن يقوموا بالخدمة فعلاً داخل وحدات القوات المسلحة ، و يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن التعبئة العامة من أن " يمنح المستدعى أو المكلف بالصفة العسكرية من موظفى و مستخدمى الحكومة و المؤسسات و الهيئات العامة و الهيئات الإقليمية رتبة عسكرية شرفية تعادل درجته المدنية " و رخصت المادة ١٢ من القانون ذاته " لكل من صدر أمر بتكليفه بأى عمل أن يعارض فى هذا الأمر خلال سبعة أيام من تاريخ إعلانه به " ، و إذ كان ذلك و كان النص فى الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون ذاته على أن " يترتب على إعلان التعبئة العامة <ولاً> ، <ثانياً> إلزام عمال المرافق العامة التى يصدر بتعيينها قرار من مجلس الدفاع الوطنى بالإستمرار فى أداء أعمالهم تحت إشراف الجهة الإدارية المختصة " وفى المادة الأولى من قرار وزير الحربية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٧ على أن " يلزم عمال المرافق و المؤسسات و الشركات التابعة لها الموضحة بالكشف المرفق لهذا القرار بالإستمرار فى أداء أعمالهم تحت مختلف ظروف الجهد الحربى " و أورد

الكشف المرفق بهذا القرار وزارة الإنتاج الحربي وجميع المؤسسات والشركات التابعة لها ومنها الشركة المطعون ضدها الأخيرة ، مفادها أن عمال المرافق العامة والمؤسسات والشركات التابعة لها الموضحة بالكشف المرفق لقرار وزير الحربية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر والذين يلتزمون بالإستمرار في تأدية أعمالهم تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن التبعة العامة ، لا يعتبرون في حكم الأفراد المكلفين بخدمة القوات المسلحة في تطبيق المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ بإعفاء مرتبات أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها من ضريبي الدفاع والأمن القومي المقررتين بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ ، فإن مرتباتهم لا تعفى من هاتين الضريبتين ، لما كان ذلك و كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم من الأول إلى الحادي عشر من العاملين المدنيين في الشركة المطعون ضدها الأخيرة التي وردت في الكشف المرفق بقرار وزير الحربية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٧ ، بتكليفهم بخدمة الجبهة الحربية ، دون أن يحيل صفتهم المدنية إلى الصفة العسكرية أو ينقلهم للعمل في وزارة الحربية فإنهم لا يعتبرون في حكم الأفراد المكلفين في خدمة القوات المسلحة وبالتالي لا يفيدون من المزايا المقررة في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ولا تعفى مرتباتهم وما في حكمها بالتالي من ضريبي الدفاع والأمن القومي سالفتي الذكر .

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٤

(١) تنص المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها على أنه " يجوز مجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها بناء على إقراح إدارتها القانونية إحالة بعض الدعاوى والمنازعات التي تكون الهيئة أو المؤسسة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفاً فيها إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها " و لما كان مقتضى رفع الإستئناف من إدارة قضايا الحكومة عن المطعون ضدها أن الدعوى أحيلت إليها منها لمباشرتها - لما كان ذلك - وكانت نصوص قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة قد خلت مما يوجب توقيع عضو إدارة القضايا على صحف الإستئنافات التي ترفع من هذه الإدارة وأن ما ورد بقانون الخامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ إنما كان لتنظيم مهنة معينة هي مهنة الخامة ولتحديد حقوق ممارستها واجباتهم مما يخرج منه ما لا يخضع لأحكامه من أعمال قانونية تنظمها قوانين أخرى تخضع هذه الأعمال لها مما مؤداه أن نص المادة ٧/٨٧ من قانون الخامة سالف الذكر لا يجري على إطلاقه بل يخرج من نطاقه ما تابشره إدارة قضايا الحكومة من دعاوى أمام المحاكم على

إختلاف أنواعها ودرجاتها حيث تنظم أعمال أعضائها القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه ، فإن الإستئناف الذى رفعته إدارة قضايا الحكومة عن المطعون ضدها يكون صحيحاً .

٢) لما كان الثابت أن الطاعنين إتخذوا فى صحيفة إفتتاح الدعوى موطناً مختصراً مكتب محاميهم وكانت المذكرة المقدمة من المطعون ضدها أمام المحكمة الإستئنافية قد أعلنت إليه وكان توكيل الطاعنين غام آخر أثناء نظر الإستئناف لا ينهض دليلاً على إلغاء موطنهم المختار السابق فإنه يصح إعلانهم فيه طالما لم يخبروا المطعون ضدها بهذا الإلغاء ، طبقاً لما توجبه المادة ١٢ من قانون المرافعات .

٣) إذ كان الثابت من الطلب الذى قدمته المطعون ضدها لفتح باب المرافعة فى الدعوى بعد حجزها للحكم أنه أشار إلى قرار المحكمة العليا الصادر فى طلب التفسير رقم ٤ لسنة ٨ ق و كانت المادة ٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ تنص على أنه " تنشر فى الجريدة الرسمية قرارات تفسير النصوص القانونية وكذلك منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا " ، فإن مقتضى ذلك إلزام علم الكافة به ولا يكون من أوجه الدفاع التى يتمتع على المحكمة قبولها دون إطلاع الخصم عليها طبقاً للمادة ١٦٨ من المرافعات .

٤) دعوى النقابة - - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دعوى مستقلة و متميزة عن دعوى الطاعنين الرهانة تختلف عنها فى موضوعها وسببها و فى آثارها و فى أطرافها .

٥) النص فى المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ على أن يسرى الإعفاء المنصوص عليه فى المادة الأولى من ضريعتى الدفاع و الأمن القومى على المرتبات و ما فى حكمها والأجور و المكافآت التى تصرف من الجهات المدنية للأفراد المستقيين و المستعدين والإحتياط و المكلفين طوال مدة خدمتهم بالقوات المسلحة ، يدل على أن هذا الإعفاء يسرى على هؤلاء الأفراد بشرط أن يقوموا بالخدمة فعلاً داخل وحدات القوات المسلحة يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التبعة العامة من أنه " يمنع المستدعى أو المكلف بالصفة العسكرية من موظفى و مستخدمى الحكومة و المؤسسات و الهيئات العامة و الهيئات الإقليمية رتبة عسكرية شرفية تعادل درجه المدنية " و ما نصت عليه المادة ١٢ منه من أن لكل من صدر أمر بتكليفه بأى عمل أن يعارض فى هذا الأمر خلال سبعة أيام من تاريخ إعلائه به .

٦) هدفاد نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار بقانون - رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التبعة العامة - و المادة الأولى من قرار وزير الحربية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٧ أن عمال المرافق العامة و المؤسسات والشركات التابعة لها الموضحة بالكشف المرفق - بهذا القرار - و الذين يلزمون بالإستمرار فى تأدية عملهم تطبيقاً للفقرة الثانية من القرار بقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التبعة العامة لا يعتبرون فى

حكم الأفراد المكلفين بخدمة القوات المسلحة في تطبيق حكم المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ بإعفاء مرتبات أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها في ضريبة الدخل والأمن القومي المقررين بالقانونين رقمي ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ ، ٢٣ لسنة ١٩٦٧ وبالنسبة لا تغطي مرتباتهم من هاتين الضريبتين .

* الموضوع الفرعي : ضريبة الدمغة :

الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٥ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٩

— مؤدى نص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتقرير رسم الدمغة والجدول رقم ٥ الخاص برسوم الدمغة النوعية لفقرة "١٠ مكرراً" و "١٠ ثالثاً" والأحكام العامة المطبقة في ذيل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ بتعين من يقع عليهم عبء الرسم — أن رسم الدمغة عن إستهلاك الكهرباء والغاز يتحمل المستهلك إلا إذا كان المستهلك هو الحكومة فإن الذى يتحمل رسم الدمغة عن إستهلاكها هو المعامل معها ، أى الذى يورد لها الكهرباء أو الغاز الذى تستهلكه.

— قيام شركة الإضاءة والتسخين بالغاز " الطاعنة " بتوريد الكهرباء أو الغاز وإستهلاك الحكومة الكهرباء أو الغاز المورد يطوى في كل مرة من مرات الإستهلاك على تعامل بين الشركة والحكومة يستند إلى عقد الالتزام الأصلي المبرر بينهما ويندرج تبعاً لذلك تحت نص المادة ١٤ معدلة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتقرير رسم الدمغة ويخضع لحكمها من حيث وجوب تحمل الشركة الطاعنة برسم الدمغة المستحق على إستهلاك الحكومة — ذلك أن إستهلاك الحكومة للكهرباء والغاز وإن كان عملاً ذاتياً يجرى بمعرفتها إلا أنه في كل مرة يحصل فيها هذا الإستهلاك لا يمكن أن يتم إلا بإجراء من جانب الشركة الطاعنة هو قيامها بتوريد الكهرباء أو الغاز اللذين تستهلكهما الحكومة تنفيذاً لصهد الشركة لى عقد الالتزام المبرر بينها وبين الحكومة بحيث إذا كتبت الشركة عن التوريد أو إنقطع جريانه إمتنع على الحكومة هذا الإستهلاك .

الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٠/٢/١٩٩٠

مفاد ما نصت عليه المادتان السادسة والعاشرة من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ أن للمأمورية الضرائب المختصة تقدير ضريبة الدمغة على المخررات إذا لم يضمها أصحاب الشأن قيمة التعامل أو إذا كانت القيمة المحددة فيها تقل بمقدار يزيد على عشر القيمة الحقيقية وفقاً لما يتكشف لها من أدلة وقرائن — كذلك عند عدم تقديم المخررات والمستندات للإطلاع عليها أو إتلافها قبل إنقضاء أجل التقدم المسقط لإقتضاء الضريبة كما تحدد الضريبة المستحقة غير المؤداة وفقاً لما يتكشف لها من

الإطلاع أو المعاية ، و عليها إخطار الممول بالتقدير أو بالضريبة أو فروقها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول مبنياً به التقدير أو الخمرات أو الوقائع أو التصرفات أو غيرها التى إستحقت عليها الضريبة أو فروقها حسب الأحوال و للممول أن يتظلم من هذا التقدير بكتاب موصى عليه بعلم الوصول إلى المأمورية المختصة لإحاطته إلى لجنة الطعن المنصوص عليها فى المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه الإخطار بالتقدير و إلا صار الربط نهائياً و تصبح الضريبة واجبة الأداء وفقاً لتقديرات المأمورية ، و للممول أن يطعن فى قرار اللجنة بدعوى أمام المحكمة الابتدائية التى يقيم فى دائرتها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه القرار ويكون معاد إستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو المنازعات المشار إليها أربعين يوماً من تاريخ إعلان الحكم ، مما مؤداه عدم جواز إتسعاء الممول إلى المحكمة الابتدائية مباشرة طعناً فى تقديرات المأمورية سائلة البيان سواء لعدم إستحقاقها أصلاً لعدم تحرير محررات أو وجود مستندات أو للمنازعة فى القيمة التى إتخذت أساساً للتقدير و بالتالى عدم قبول الدعوى التى يقيمها الممول ابتداء أمام المحكمة الابتدائية بالمنازعة فى أمر مما تقدم باعتبارها جهة الطعن فى قرار لجنة الطعن التى أوجب القانون الإتسعاء إليها أولاً - بالنظلم من تقرير المأمورية خلال ثلاثين يوماً من إخطاره به إليها لإحاطته إلى اللجنة.

• الموضوع الفرعى : ضريبة المرتبات :

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٧٨ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٣١

ليس فى نصوص القانون ما يمنع - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من أن يجمع عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة المساهمة بين صفتين ، صفته كوكيل وصفته كأجير بحيث يحكم كلاً منهما القواعد الخاصة بها ، و أن ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة المنتدب فى مقابل عمله الإدارى فى الشركة فوق ما يأخذه أعضاء مجلس الإدارة الآخرون لا يخضع لضريبة القيمة المنقولة بل لضريبة المرتبات و الأجور و تسرى عليه أحكام المادتين ٦١ ، ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، و تعفى من الضريبة نسبة الـ ٧٥٪ من هذا الأجر مقابل إحتياطى المعاش وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٦٢ المشار إليها ، متى كان المتضخ يقوم فعلاً بعمل إدارى خاص علاوة على الأعمال التى تدخل فى إختصاص أعضاء مجلس الإدارة و ذلك فى نطاق مبلغ ثلاثة آلاف جنيه .

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٥

ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة المنتدب فى مقابل عمله الإدارى بالشركة فوق ما يأخذه أعضاء مجلس الإدارة الآخرون ، لا يخضع لضريبة القيمة المنقولة ، بل لضريبة المرتبات و الأجور ، و تسرى عليه أحكام

المادتين ٦١ و ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، و تعفى من الضريبة نسبة ٧,٥٪ من هذا الأجر مقابل إحيائي المعاش وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٦٢ المشار إليها ، متى كان المنفع يقوم فعلاً بعمل إداري خاص علاوة على الأعمال التي تدخل في اختصاص أعضاء مجلس الإدارة وبشرط ألا يستفيد من هذا الحكم في كل شركة أكثر من عضوين معينين بالإسم ، و إلا يزيد ما يستولى عليه كل منهما في السنة على ثلاثة آلاف جنيه - سواء كان ذلك في شكل مبلغ ثابت أو نسبة مئوية من صافي الربح أو المبيعات فإذا أعطى أكثر من ذلك ، خضعت الزيادة لضريبة القيم المنقولة ، طبقاً للفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٩٧٤/١/٣٠

الدعوى المتعلقة بالضريبة على كسب العمل المقررة بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ترفع بطريق التكليف بالحضور لا بطريق الإيداع و تقديم صحتها إلى قلم كتاب المحكمة المختصة طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرر من هذا القانون لأن هذه المادة و على ما يبدو من سياقها إستثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات وقد وردت ضمن مواد الكتاب الثاني من القانون سالف الذكر ، فيقتصر أثرها على طرق و إجراءات الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية و الصناعية ، و لا يمتدحها إلى غيرها من أنواع الضرائب الأخرى إلا بنص خاص في القانون ، و لم يرد ضمن مواد الضريبة على كسب العمل المقررة بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثالث نص مماثل أو نص يحيل على هذه المادة.

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١١

البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن شركات الأموال بعد تعديلها بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ و المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ دلا على أن يختص سنوياً جزء محدد من الأرباح لتوزيعها على الموظفين و العمال بصفتهم تلك و بنسبة معينة من مرتباتهم تزيد أو تنقص بحسب مقدار هذه المرتبات مما مؤداه أن ما يتقاضاه الموظف الذي عين عضو مجلس الإدارة مع إحفظه بوظيفته من هذه المبالغ المخصصة سنوياً لتوزيعها على الموظفين و العمال و المحددة مسبقاً طبقاً للبند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ و القرار الجمهوري سالف الذكر يعتبر في حكم المرتب و يلحق به من حيث خضوعه لضريبة المرتبات لا لضريبة القيم المنقولة إذ أنه نوع من الإثابة الإضافية على ما يؤديه للشركة من أعمال تشجيعاً له على السعي لزيادة إنتاجها و بالتالي زيادة أرباحها و لا يمكن القول - و الحال هذه - أن تحديد نصيب أعضاء مجلس الإدارة من العاملين بالشركة في هذه

الأرباح الموزعة طبقاً لأحكام القانون و القرار الجمهوري سالف الذكر يسلكهم في عداد أصحاب النصيب المشار إليهم في الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لأن صاحب النصيب الذي يخضع ما يؤخذ من أرباح الشركة لمصلحته و يعتبر توزيعاً للربح يخضع للضريبة على القيم المنقولة المنصوص عليها في هذه المادة إنما هو صاحب النصيب الذي يساهم في تأسيس الشركة بتقديم خدمات أو مزايا عينية تعتبر جزءاً من رأس مالها و يعطى في مقابلها - و في عقد تأسيس الشركة - حصة من الأرباح لا تدخل في مدلول الأجر الذي يتقاضاه الموظف أو العامل مقابل خدمات يؤديها و تربطه بالشركة - و من بعد تأسيسها - علاقة عمل و تبعية لما كان ذلك و كان الثابت أن أعضاء مجلس الإدارة في الشركة الطاعنة هم العاملين الذين عينوا أعضاء مجلس الإدارة بمقتضى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والمؤسسات و القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ الذي نص على أن تشكيل مجالس الإدارة في الشركات المساهمة من تسعة أعضاء يكون من بينهم أربعة أعضاء ممن يعملون فيها و يتم انتخابهم بالأقوac السرى و أنهم كانوا محظفين بوظائفهم الأصلية في مسنه النزاع فإن ما تقاضوه وفقاً لحكم البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٥٤ سالف الذكر يخضع لضريبة المراتب لا لضريبة القيم المنقولة.

الطنعن رقم ٨٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١/٢٩/١٩٨٠

و إن كان الشارع قد أجاز طرق الطعن في تقديرات المأمورية و قرارات اللجان بعضها من بعض وفق نوع الضريبة ، و لكن كانت الضريبة تحددها القوانين التي تفرعها ، و كانت الدعاوى المتعلقة بالضريبة على المراتب و ما في حكمها المقررة بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ترفع طبقاً للقواعد العامة في قانون المرافعات مباشرة إلى القضاء ، إذ لم يجعل للجان الطعن ولاية الفضل في أوجه الخلاف بين الممول و مصلحة الضرائب في خصوص هذه الضريبة فإن هي فعلت كان قرارها مجاوزاً إختصاصها فلا تكون له حججه بحيث يكون للمحكمة الولاية إذا ما رلع إليها النزاع أن تنظر فيه كان لم يسبق عرضه على لجنة الطعن ، بينما ترفع الدعاوى بالطعن في قرارات اللجان في شأن الضريبة على أرباح المهن غير التجارية طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ و ذلك إستثناء من القواعد العامة في قانون المرافعات ، مما يكون معه الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما قرره من أن طرق الطعن يتحدد بنوع الضريبة الذي إستقر عليه قرار لجنة الطعن صواباً و قد حجبه هذا الخطأ عن تحرى نوع الضريبة الواجبة قانوناً على المبالغ التي تقاضاها المطعون ضده من هيئة التحكيم و إختبارات القطن و اتحاد مصدري الأقطان و ما إذا كانت هي ضريبة المراتب و ما في

حكمها أو خيرية المهن غير التجارية ، إلا أنه لا كانت المازعة بين الطاعة و المطعون ضده قد انحصرت فى خضوع المبالغ المذكورة لهذه الضريبة أو تلك و كانت الدعوى التى قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبولها كانت لد أقامتها الطاعة بطريق التكليف بالظهور مع أنه كان يتعين إقامتها بفرض أن الضريبة هى الضريبة على المرتبات و ما فى حكمها - بطريق الإيداع المنصوص عليه فى المادة ٦٣ من قانون المرافعات الحالى الذى أقيمت الدعوى فى ظله - فإن الحكم إذ قضى بعدم قبول تلك الدعوى يكون قد إنتهى إلى نتيجة صحيحة.

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢

مؤدى نص المادتين ٦١ ، ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - أن الضريبة على المرتبات تصيب كافة ما يستولى عليه صاحب الشأن من كسب نتيجة عمله بوصفه دخلاً له أما الأرباح التى تقع له عوضاً عن نفقات يتكبدها فى سبيل أدائه عمله فلا تكون فى حقيقتها دخلاً وبالتالي لا تخضع للضريبة.

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ١٠٤٧ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٣١

مؤدى عليه المادتان ٤٢ ، ٤٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن منوط الإعفاء من الضرائب المستحقة أصلاً على البدلات و المرتبات الإضافية المنصوص عليها فى المادة ١٢/٢ يكون للعاملين المقيمين فى منوط تتطلب ظروف الحياة فيها تقريره ، أباً كان موقعها داخل الجمهورية أو خارجها. ما دام العامل مصرحاً يتقاضى مرتبه و بدلاته من الحكومة المصرية أو مصالحها العامة أو وحدات الحكم الخلى فيها ، إذ جاء النص عاماً مطلقاً غير مقيد بتخصيص تحديد المستعدين منه بالعاملين داخل الجمهورية فضلاً عن أنه ليس هناك ما يمنع قانوناً من جمع هؤلاء العاملين بين ذلك البديل أو المرتب الإضافى و بين البدالات و المرتبات الإضافية الأخرى المقررة بأى من المادتين ٤٢ ، ٤٤ من ذلك النظام فى الحدود المقررة قانوناً لإختلاف علة ، منوط منح كل منها.

الطعن رقم ١٧٩٢ لسنة ٥١ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٦٩٠ بتاريخ ١٩٩١/٣/١١

مؤدى نص المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ و المادة ٦٢ من ذات القانون - بعد تعديلها بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ - أن الضريبة على المرتبات و الأجور تصيب كافة ما يستولى عليه صاحب الشأن من كسب نتيجة عمل بوصفه دخلاً له ، و إذ كان ذلك و كان مفاد ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى يحكم واقعة الدعوى أن الوهبه تعتبر جزءاً من الأجر إذا كان ما يدفعه العملاء منها إلى مستخدمى المنشأة جرى به العرف فى صندوق مشترك و يقوم رب

العمل بتوزيعه عليهم بنفسه أو تحت إشرافه ، و كان في وجود الصندوق المشترك دليل على جريان العرف في المنشأة على دفع الوجه ، و من ثم تخضع لاستحقاق العامل لها وفق ما تقدم للضريبة على كسب العمل

*** الموضوع الفرعي : ضريبة المعاشات :**

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٢٧ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٣

إن الضريبة المنصوص عليها في المادة ٦١ فقرة ثانية من القانون المذكور تسرى على كل معاش قرر قبل صدور هذا القانون أو بعده أيأ كان مصدره و سبب تربيته و كيفية تكوينه. ذلك أن لفظ " معاشات " قد جاء فيه عاماً مطلقاً فوجب أن يشمل مدلوله جميع المعاشات بدون تفریق بينها سواء ما يندفع من الحكومة أو من المجالس أو المصارف أو الشركات أو الهبات أو الأفراد ، و من ذلك معاش التقاعد الذي تقرره نقابة الخامين للمحامي المتقاعد. و لا يغير من هذا النظر أن معاش الخامي لا يقرر له بوصفه موظفاً أو مستخدماً سابقاً ، و لا أن الخامي لم يكن يتقاضى قبل تقاعده أجراً أو مرتباً يسرى عليه حكم الإعفاء من الضريبة المنصوص عليه في المادة ٦٢. ذلك أن القانون لم يشطو في المعاش الذي تفرض عليه الضريبة أن يكون صاحبه مستخدماً سابقاً أو موظفاً متقاعداً ممن يسرى على أجره أو مرتبه حكم الإعفاء الجزئي المقرر لى هذه المادة و الذي قصد به ألا تحصل الضريبة إلا على صافي ما قبض من أجر أو مرتب بعد إستبعاد ما يستقطع منه مقابل تكوين إحتياطي المعاش. كما لا يغير منه كون معاش الخامي قابلاً للزيادة والنقصان حسب موارد صندوق النقابة متى كان هذا المعاش يصرف له شهرياً بدون إنقطاع بعد تقديره من لجنة الصندوق بما تكون صفة الدورية متوافرة له .

*** الموضوع الفرعي : ضريبة الملاهي :**

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٢٤٧ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٩

يدل نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح و غيرها من محال الفرجة و الملاهي على أن هذه الضريبة إنما تفرض على مقابل الدخول أو أجور الأماكن التي يدفعها المزدودون على الدور و أمثال المينة في الجنوليين الملحقين بالقانون المذكور على سبيل الحصر ، كل دار و كل محل وفقاً للفتنة المقررة له ، و لا يغير من ذلك ما جرت به المادة الثانية من نفس القانون من أنه إذا حصل علاوة على أجرة الدخول مبلغ مقابل إيجار أو حفظ الملابس أو ثمناً لما يسود فرضت الضريبة على المبلغ الزائد على قيمة الخدمة أو الشيء المورد على أساس الفتات المقررة زيادة على الضريبة المستحقة على أجرة الدخول " ذلك أن هذه الضريبة بدورها إنما تفرض على سبيل الحصر كذلك على الفرق بين ما يحصله أصحاب المسارح و غيرها من محال الفرجة و الملاهي و المستغلون لها مقابل إيجار أماكن الملابس

أو حفظها و بين القيمة الحقيقية لهذه الخدمة و الفرق بين ما يقضاه ثمناً لما يوردونه للملاء و بين القيمة الحقيقية لما يوردونه ، و لا يتعدى ذلك إلى غيره من المنافع التي قد يحصل عليها صاحب الحل أو مستغلة ولا تخضع للضريبة بنص صريح.

*** الموضوع الفرعي : ضريبة المهن للتجارية :**

الظعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١

- تسرى ضريبة الأرباح التجارية بالنسبة لأرباح مهنة الرقص و إقامة الحفلات طبقاً للمادتين ٨/٣٢ و ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل التعديل الذى أدخله المشرع بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لأن هذه المهنة ليست من المهن التى نصت عليها المادة ٧٢ قبل إلغائها بالقانون الأخير ولم يصدر قرار من وزير المالية يضافها إلى تلك المهن.

- إن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو تشريع مستحدث لا يسرى على السنوات الضريبية السابقة على ما جرى به قضاء محكمة النقض.

*** الموضوع الفرعي : ضريبة المهن الحرة :**

الظعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٦٤/٦/٣

مفاد المادة الأولى و الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ أن للمشرع استحدثت للممولين أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادها نظام الضريبة الثابتة و منحهم إلى جانب ذلك رخصة إختيار الخاسبة على أساس أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلباً للمحاسبة على هذا الأساس فى الميعاد المحدد بمقتضى خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول و لا يبنى عن هذا الطلب قيام الممول بتقديم إقرارات بأرباحه السنوية إذ هو إلزام آخر لا شأن له بطلب المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية.

الظعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٩٦٦/١/١٢

مفاد المادة الأولى و الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباح المهن الحرة أنه إستثناء من القواعد المقررة بشأن الضريبة على أرباح المهن الحرة وإبتداء من سنة ١٩٥٥ ، إستحدثت المشرع للممولين أصحاب المهن التى تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادها من الجامعات الأخرى نظام الضريبة الثابتة ومنحهم إلى جانب ذلك رخصة إختيار الخاسبة على أساس أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلباً بذلك

بخطاب موسى عليه بعلم الوصول في الموعد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية ، ولا يغنى عن تقديم هذا الطلب تقديم الإقرارات السنوية بالأرباح إذ هو إلزام آخر لا شأن له بطلب الخاسبة على أساس الأرباح الفعلية.

الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٢ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٢

النص في المادة التاسعة من القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ - الخاص ببعض التدابير الضريبية لمولى بورسعيد والإسماعيلية والسويس - على أن " إستثناء من أحكام المواد ٤٣ و ٤٨ و ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ و المواد ١٦ و ١٧ و ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، يعفى الممولون المذكورون الذين إنقضى أجل تقديم إقراراتهم في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ أو بعد هذا التاريخ من الجزاءات المترتبة على عدم تقديم الإقرارات أو أداء الضريبة من واقعها إذا قاموا بتقديم هذه الإقرارات وأداء الضريبة المستحقة من واقعها خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون " . يدل على أن الإستثناء الذى قصده الشارع - و على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون - قاصر على إعفاء المولين المذكورين من الجزاءات المترتبة على عدم تقديم الإقرارات وأداء الضريبة من واقعها والمنصوص عليها فى المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ و فى المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشرط قيامهم خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون بتقديم الإقرارات والدفاتر الضريبية المستحقة من واقعها فلا يتعداها إلى غير ذلك من الإجراءات و المواعيد المقررة فى التشريعات الضريبية. و إذ كان ذلك و كانت المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ تجيز للمولين الذين يسرى عليهم نظام الضريبة الثابتة - و منهم المطعون عليه - إختيار الخاسبة على أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا بذلك بخطاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول و يرسل إلى لأمورية المختصة قبل أول إبريل من كل سنة وكان الثابت فى الدعوى أن المطعون عليه قدم طلب الخاسبة على أساس أرباحه الفعلية عن سنة ١٩٥٧ فى ١٤/٢/١٩٥٨ و بعد الموعد فإنه يكون لأمورية الضرائب الحق فى محاسبته على أساس الضريبة الثابتة الواردة فى المادة الأولى من القانون المشار إليه.

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٣ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٧

مفاد نص المادة الأولى ونص الفقرة الأولى من المادة الثانية ونص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ قبل إلغائه بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ ، أن المشرع إستحدث للمولين أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى و ابتداء من سنة ١٩٥٥ ، نظام الضريبة الثابتة ، و ذلك إستثناء من القواعد المقررة خاصة أصحاب المهن الحرة ، و منحهم

إلى جانب ذلك رخصة اختيار الخاسية على أساس أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلباً بذلك بخطاب موصي عليه مصحوب بعلم الوصول في الموعد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية ، و لا يفنى عن هذا الطلب - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قيام الممول بتقديم الإقرارات السنوية بالأرباح ، إذ هو إلتزام آخر لا شأن له بطلب الخاسية على أساس الأرباح الفعلية .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٩٢٦ بتاريخ ١١/١٢/١٩٧١

نص المادة ٣٢ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ والمادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٢ يدل على أن المشرع خرج عن الأصل ، و هو إشتراط ركن الإحواض خضوع أعمال السمسرة و أشغال العمولة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فأخضع بالمادة ٣٢ مكررة سائلة الذكر للضريبة مبالغ السمسرة و العمولة و لو كان الممول الذى دفعت له لا يجهن السمسرة أو الإشتغال بالعمولة و إنما يقوم بصفة عارضة لا تحصل بمباشرة مهنته . و لا محل لقصر أعمال السمسرة و العمولة المشار إليها على محيط التجارة ، كما قد يستفاد من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ الذى أضاف المادة ٣٢ مكررة ، ذلك أن نص هذه المادة ورد عاماً دون أى قيد ، و قد هدف المشرع بهذا النص إلى فرض الضريبة على المبالغ المدفوعة على سبيل العمولة أو السمسرة العارضتين دون إعتداد دافعها تاجراً كان أم غير تاجر ، يؤيد هذا النظر أن من يقوم بدفع العمولة أو السمسرة العارضتين إلى الممول لا يلتزم أساساً بالضريبة و إنما ضماناً لتحصيلها أوجب عليه المشرع أن يورد مبلغ الضريبة المستحقة إلى الخزنة بعد خصمها من العمولة أو السمسرة طبقاً للمادتين الأولى والثانية من القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٢ مالف البيان فيتسلم الممول مبلغ العمولة أو السمسرة مخصصاً منه الضريبة ، و لا يتعارض مع ذلك تمحيض قدر مبالغ العمولة أو السمسرة المستحقة تكليفاً على الربح بالنسبة لدافعها ، و إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المبالغ محل النزاع دفعها المطعون عليه - و هو عام - للأشخاص الذين يقومون بالوساطة بينه و بين المتقاضين لجلب القضايا إلى مكتبه ، فإن هذه المبالغ تخضع للضريبة المنصوص عليها فى المادة ٣٢ مكررة و كان يتعين عليه خصمها من المبالغ المشار إليها و توريدها إلى الخزنة . و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و جرى فى قضائه على أن المبالغ المذكورة لا تخضع لضريبة العمولة لأنها دفعت بعيداً عن محيط التجارة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٢/٥/١٩٧١

مفاد نصوص المواد الأولى والثانية والخامسة من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة أنه ابتداء من سنة ١٩٥٥ - وإستثناء من القواعد المقررة بشأن الضريبة على أرباب المهن الحرة - إستحدثت المشرع للمولين أصحاب المهن التى تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى نظام الضريبة الثانية ، و منحهم إلى جانب ذلك رخصة إختيار الخامسة على أساس أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلباً بذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول فى الميعاد المحدد لتقدير إقرارات الأرباح السنوية ، و لا يفنى عن هذا الطلب - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقدير الإقرارات السنوية بالأرباح إذ هو إلزام آخر لا شأن له بطلب الخامسة على أساس الأرباح الفعلية.

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٣

وفقاً للمادتين ٧٢ و٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - بعد تعديلهما بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - تفرض ضريبة سنوية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ على " أرباب المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التى يمارسها الممولون بصفة مستقلة ، و يكون العنصر الأساسى فيها العمل " وتحدد هذه الضريبة على أساس مقدار الأرباح الصافية فى بحر السنة السابقة ، و يكون تحديد صافى الأرباح على أساس نتيجة العمليات على إختلاف أنواعها التى باشرها الممول " . و هى - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ضريبة متميزة ، يتحدد وعازؤها بالأرباح التى قبضها الممول أو وضعت تحت تصرفه عن عمليات باشرها خلال السنة أو سنوات سابقة ، لا الأرباح التى إستحققت و لم يتم قبضها بعد ، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و إستبعد من وعاء الضريبة المبالغ التى قبضها المطعون عليه - مهندس فى السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٣ عن عمليات تحت قبل ذلك ، فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨١٢ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٧٣

مؤدى نصوص المواد ١ ، ٢/١ ، ٥ ، من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ - قبل إلغائه بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ - أنه ابتداء من سنة ١٩٥٥ إستحدثت المشرع للممولين أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى ، نظام الضريبة الثانية وذلك إستثناء من القواعد المقررة لخامسة أصحاب المهن الحرة ، و منحهم إلى جانب ذلك رخصة الخامسة على أساس أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلباً بذلك بخطاب موصى عليه بصحوب بعلم الوصول فى الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية ، و هذه الرخصة مقررة لمصلحة الممول ، فإذا توفى قبل

إنقضاء الأجل المحدد لإصعافها و قبل أن يفصح عن إرادته في طلب الإحاطة على أرباحه الفعلية ، فلا يلتزم وورثته بتقديم طلب الإختيار في اليماد المذكور ، إذ لم ينص المشرع على إلزامهم بذلك بل يكون لهم عند إعلامهم بالربط أن يطلبوا محاسبتهم على الأساس الذي يرونه متفقاً مع مصلحتهم.

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٥ مكتب قني ٧٤ صفحة رقم ٩١٣ بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٣

النص في الفقرة الثانية من المادة ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن " ... و يعفى من الضريبة أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال في السنوات الخمس من تاريخ حصولهم على الدبلوم ، و لا يلزمون بالضريبة إلا اعتباراً من أول الشهر التالي لإنقضاء السنوات الخمس المذكورة " يدل على أنه يشترط للإفادة من الإعفاء المقرر بها أن تستلزم مزاوله المهنة الحصول على دبلوم عال ، و ألا يكون قد مضى خمس سنوات على تاريخ الحصول على هذا الدبلوم ، و لما كان مفاد ما تقضى به المادة الثالثة والعشرون من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ من سريان العمل بالمادة ٧٦ المعدلة آنفة الذكر ابتداء من أول يناير ١٩٥١ ألا ينطبق الإعفاء المشار إليه فيها إلا على من تحقق فيه شرط عدم مضى السنوات الخمس من تاريخ الحصول على الدبلوم حتى التاريخ سالف الذكر. و لما كان مورث المطعون عليهما - محام - قد حصل على شهادة العالمية من الجامع الأزهر في سنة ١٩٧٣ م فإنه لا يستفيد من هذا الإعفاء المؤقت و مدته خمس سنوات ، و لا محل للإستناد في سريان هذا الإعفاء على مورث المطعون عليهما ابتداء من أول يناير ١٩٥٦ إلى ما تنص عليه المادة العاشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء احكام الشرعية ، و المادتان الأولى و الثانية من القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن احمين لدى احكام الشرعية الملغاة ، ذلك أن هذه النصوص إنما وردت لتنظيم انتقال احمين المقيدين بمجدول احمين الشرعيين لغاية ٣١ من ديسمبر ١٩٥٥ إلى جدول احمين أمام احكام الوطنية بمناسبة إلغاء احكام الشرعية إبتغاء عدم حرمانهم من مورد رزق عولوا عليه في معاشهم ، فمنحهم المشرع حق المرافعة أمام احكام الوطنية دون إشراط الحصول على درجة الليسانس في القانون ، و ذلك إستثناء من احكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بإحاطة أمام احكام الوطنية على ما صرح به في صدر المادة العاشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، معتمداً في ذلك بدرايتهم و خبرتهم في الشريعة الإسلامية ، و هو ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥. لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و قضى بسريان الإعفاء المؤقت المنصوص عليه في المادة ٧٦/٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على مورث المطعون عليهما اعتباراً من أول يناير ١٩٥٦ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٦٧ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٧٣

— مفاد نص المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ والمادة ٧٣ من القانون المذكور ، و المادة ٧٥ من ذات القانون قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٦ ، أن ضريبة المهن غير التجارية تحدد على أساس الأرباح التى حققها الممول خلال السنة السابقة و أن هذه السنة هى السنة التقويمية التى تبدأ من أول يناير و تنتهى فى ٣١ ديسمبر ، و هو ما يستفاد من نص المادة ٧٥ سالفة الذكر التى حددت موعداً واحداً لتقديم إقرارات الممولين ، و هو قبل أول إبريل من كل عام ، و لأن الأصل أن تكون السنة المالية متمشية مع السنة التقويمية. يؤيد هذا النظر أنه عندما أراد المشرع مخالفة هذه القاعدة و الأخذ بنظام السنوات المتداخلة فى شأن الممولين الخاضعين للضريبة على الأرباح التجارية و الصناعية فمن تخلف مستهم المالية عن السنة التقويمية نص على ذلك صراحة فى المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ و بما نص عليه فى المادة ٤٨ من القانون المذكور لا يفسر من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٢/٧٦ من أن يعفى من الضريبة أصحاب المهن الحرة التى تستلزم الحصول على دبلوم عال فى السنوات الخمس من تاريخ حصولهم على الدبلوم و أنهم لا يلزمون بالضريبة إلا إعتباراً من أول الشهر التالى لإقتضاء السنوات الخمس المذكورة ذلك أن هذا النص على ما هو واضح من سياقه لا يتعلق بأساس تحديد الأرباح السنوية ، و ما إذا كانت تحدد وفقاً للسنوات المتداخلة أو التقويمية إذ تكفلت به المواد ٧٢ و ٧٣ و ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على ما سلف بيانه ، هذا إلى أن إقتضاء مدة الإعفاء فى أى شهر من شهور السنة و إلزام الممول بالضريبة ابتداء من أول الشهر التالى لا يمنع من محاسبته عن باقى شهور السنة التقويمية طبقاً لما تنص عليه المادة ٧٧ من القانون المذكور ، و لا يؤدى إلى القول بإنصراف قصد الشارع إلى الأخذ بنظام السنوات المتداخلة.

— لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ قد حددت موعد تقديم طلب المحاسبة على الأرباح الفعلية فى الموعد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية و هو قبل أول فبراير سنة ١٩٥٦ بالنسبة لسنة ١٩٥٥ و قبل أول إبريل سنة ١٩٥٧ بالنسبة لسنة ١٩٥٦ ، و كان الثابت فى الدعوى أن المطعون عليه — محاسب — لم يطلب محاسبته على أرباحه الفعلية عن كل من سنتى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ إلا فى شهر مايو من السنة التالية ، و جرى الحكم المطعون فيه فى قضائه على أنه لا يشترط فى نطاق الضريبة على أرباح المهن غير التجارية أن تكون السنة المالية متمشية مع السنة التقويمية ، بل يجوز أن تكون سنة متداخلة و رتب على ذلك أحقية المطعون عليه فى تقديم طلبه باختيار المحاسبة على أرباحه الفعلية فى شهر مايو من كل سنة ، و اعتبر الطلين المشار إليهما مقدمين فى الميعاد ، فإنه يكرهه قد أخطأ فى تطبيق القانون

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٠٧٤ بتاريخ ١٦/٦/١٩٧٤

— المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ — بشأن الضريبة الثابتة — قصرت تطبيق أحكامه على أصحاب المهن الحرة التى يستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى وحدهم دون غيرهم من أصحاب المهن التى لا يجرى عليها هذا الوصف.

— مؤدى نص المادتين الأولى و السادسة من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ، أنه لا يشترط لمزاولة مهنة المحاسبة الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى بل يجوز أن يزاولها حملة الدبلومات الأخرى التى أوردتها المادة السادسة وهى دبلومات غير جامعية ، لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و جرى فى قضائه على أن أحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ تسرى على مهنة المحاسبة ورتب على ذلك أن القطاعين يخضعان لقاعدة الربط الحكمى المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون المذكور فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٣٥٧ بتاريخ ٤/١٢/١٩٧٤

مفاد نصوص المواد الأولى و الثانية و الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية بعد تعديله بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ ، أنه لا يشترط لمزاولة مهنة الهندسة الحصول على دبلوم عال بل يجوز أن يزاولها حملة الدبلومات المتوسطة الذين تنطبق عليهم الشروط التى أوردتها الفقرة "ج" من المادة الثالثة. لما كان ذلك و كان النص فى الفقرة الثانية من المادة ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن " يعفى من الضريبة أصحاب المهن الحرة التى تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال فى السنوات الخمس من تاريخ حصولهم على الدبلوم ، و لا يلزمون بالضريبة إلا إعتباراً من أول الشهر التالى لانقضاء السنوات الخمس المذكورة " يدل على أن الإعفاء الموقوف المشار إليه فيها مقصور على المهن التى تستلزم مزاولتها الحصول على هذا المؤهل طبقاً لما سلف تفصيله ، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و قضى بإعفاء المطعون عليه — مهندس — من الضريبة فى السنوات الخمس التالية لحصوله على بكالوريوس الهندسة فإنه يكون قد خالف القانون و أخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ٢/٢/١٩٧٥

التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة التى تخصم من الإيراد طبقاً للمادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ هى -- و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة تكلفة السلعة

أو الخدمات و تكلفة الإدارة أى المصاريف ، و تقدر هذه الأخيرة في حالة عدم وجود حسابات منتظمة مزودة بالمستندات بخمس الإيرادات. و إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أقر الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من خصم ٣٥٪ من الإيراد - من مهنة التأليف - مقابل مصاريف التشغيل ٢٠٪ مقابل المصاريف المقدرة جزئياً طبقاً للقانون ثم أضاف أنه بالنسبة لخصم ١٠٪ مقابل الهدايا ١٠٪ مقابل عمولة البيع فإنهما لا يعتبران من المصاريف حتى يمكن إدخالهما ضمن الـ ٢٠٪ المقررة حكماً في المادة ٧٣ المشار إليها و أيد الحكم المستأنف في خصم هذين المبلغين أيضاً من الإيراد دون أن يبين ما إذا كان هذان العنصران يدخلان ضمن تكلفة السلعة أو الخدمات أو يبين سند القانوني في خصمهما إن كانا يخرجان عنها ، فإنه يكون قاصر البيان قصوراً يبيح و يعطل رقابة محكمة النقض على صحة تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٣

قضت المادة ٢/٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الإعفاء من الضريبة على أصحاب المهن الحرة التي يستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال في السنوات الخمس من تاريخ حصولهم على الدبلوم دون غيرهم من أصحاب المهن الأخرى التي لا يجري عليها هذا الوصف و بالرجوع إلى القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتقابة الصحفيين بين أن المواد ٤ ، ٥ ، ٦ بعد أن عرفت الصحفي الخوف أوردت المادة ١١ من ذلك القانون أنه يشترط لقيد الصحفي في جدول التقابة العام والجداول الفرعية أن يكون صحفياً محرفاً غير مالك لصحيفة أو وكالة أنباء تعمل في مصر أو شريكاً مساهماً في رأس مالها و أن يكون مصرياً كامل الأهلية و حسن السمعة و أن لا يحرف أى عمل ليست له صلة بالصحافة ، و أن يكون قد أمضى مدة التمرين بغير إنقطاع و كان له نشاط صحفي خلالها ويجوز لمجلس التقابة أن يستثنى من الشرط الأخير من كان له نشاط صحفي مدة سبع سنوات متصلة بشرط أن يكون على درجة مناسبة من الثقافة و إشترطت المادة ١٦ من القانون المشار إليه على طالب القيد في جدول الصحفيين تحت التمرين أن يكون مصرياً حسن السمعة و أن يكون متخرجاً من أحد معاهد الصحافة المعروفة بها أو حاصلاً على شهادة دراسية عالية أو فنية من مصر أو من الخارج من أحد المعاهد المعروفة بها في مصر وأجازت تلك المادة لمجلس التقابة أن يعفى طالب القيد من هذا الشرط الأخير و نصت المادة ١٩ على أن مدة التمرين ستان لمن يقرر مجلس التقابة إعفائه من الشرط الأخير - المنصوص عليه في المادة ١٦ سائلة البيان - و نصت المادة ٢٠ من ذلك القانون على أن يعفى من فترة التمرين من عملوا في خدمة الحكومة و كانوا يقومون بحكم طبيعة عملهم بأعمال صحفية بقدر ما أمضوا من مدة في أداء هذه الأعمال على أن يحدد وزير الإرشاد بقرار منه الوظائف و الأعمال سائلة الذكر و أسماء من يقومون بها و يبين من هذه

النصوص أن القانون أجاز مجلس النقابة أن يعفى طالب القيد من شرط الحصول على مؤهل عال كما أجاز كذلك للمجلس أن يستثنى طالب القيد من قضاء مدة التمرين متى كان له نشاط صحفي مدة سبع سنوات متصلة بشرط أن يكون على درجة مناسبة من الثقافة ، كما أجاز القانون لمن عملوا في خدمة الحكومة الاشتغال بمهنة الصحافة متى كانوا يقومون بمحكم طبيعة عملهم بأعمال صحفية وأغفاهم من قضاء مدة التمرين بقرار من الوزير ، و هو ما مؤداه أن القانون في نصوصه السابقة مجتمعة لا يشترط لزائلة مهنة الصحافة ضرورة الحصول على دبلوم عال. إذ كان ذلك ، و كان شرط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٢/٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن يكون الممول من أصحاب المهن الحرة التي تستلزم لزاولتها الحصول على دبلوم عال ، و كانت مهنة الصحافة على ما سلف البيان لا تستوجب ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وأعطى المطعون عليه - محرر صحفي - من الضريبة حصوله على مؤهل عال يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٠٧٧ بتاريخ ١١/١١/١٩٨١

مفاد نصوي المواد الأولى و الثانية و الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية قبل تعديله بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يشترط لزائلة مهنة الهندسة الحصول على دبلوم عال ، بل يجوز أن يزاوله حملة الدبلومات المتوسطة الذين ينطبق عليهم الشروط التي أوردتها الفقرة [ج] من المادة الثالثة لما كان ذلك و كان النص في الفقرة الثانية من المادة ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وقبل تعديلها بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ٩٨١ على أن " يعفى من الضريبة أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال في السنوات الخمس من تاريخ حصولهم على الدبلوم و لا يلزمون بالضريبة إلا اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء السنوات الخمس المذكورة " يدل على أن الإعفاء الموقوف المشار إليه مقصور على المهن التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادها من الجامعات الأخرى ، فيخرج من نطاقها مهنة الهندسة طالما لا يشترط فيمن يزاول الحصول على هذا المؤهل طبقاً لما سلف تفصيله ، إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و قضى بإعفاء المطعون ضده من الضريبة في سنة النزاع إستناداً إلى مهنته الهندسة و صفته كمهندس لا تتأتى إلا بالحصول على دبلوم عال فإنه يكون قد خالف القانون و أعطاه في تطبيقه.

* الموضوع الفرعي : ضريبة المهن غير التجارية :

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٢/٧/١٩٥٠

لما كان من غير الميسور أن يصرح الشارع جميع المهن غير التجارية عند وضع القانون فقد نص في المادة ٧٢ على أنه " اعتباراً من أول الشهر التالي لصدور هذا القانون تفرض ضريبة سنوية على أرباح مهنة الخياطة والطبيب والمهندس والمعماري والمحاسب والحير وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١/٢٣/١٩٥٨

جرى قضاء محكمة النقض بأن رخصة القياس على المهن غير التجارية الواردة في المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - مقصورة على وزير المالية الذي خوله وحده القانون أن يضيف إلى المهن الواردة في تلك المادة مهناً أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأى فى حقيقة هذه المهن وما تتكشف عنه دواعى العمل.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ٦/١٢/١٩٥٨

يستفاد من نص المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ الملغى أنه يخول للسلطة التنفيذية حق إصدار اللوائح التنفيذية فى شكل مراسيم يوقعها رئيس الدولة أو فى صورة قرارات وزارية إذ نص القانون على ذلك. فإذا كان المشرع قد راعى عند تقيينه للمادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أنه من غير الميسور حصر جميع المهن التى لا تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعهد إلى وزير المالية بأن يضيف إلى المهن الواردة بالمادة المذكورة مهناً أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأى فى حقيقة هذه المهن وما تتكشف عنه دواعى العمل فهو دعوة للجهة الإدارية كى تمارس اختصاصها بالخول لها بمقتضى النص العام الوارد فى المادة ٣٧ سائلة الذكر أو تهينة مجال هذه الممارسة وليس فى هذا افتيات على حقوق السلطة التشريعية. وعلى ذلك فلا يصح القول بأن تفويض وزير المالية الوارد بالمادة ٧٢ المشار إليها من قبل اللوائح التنفيذية المنصوص عليها فى المادة ٣٧ من ذلك الدستور وإنما هو تفويض تشريعى لا يملك الوزير مباشرة لحاقاته حكم المادة ١٣٤ من ذات الدستور التى لا تجيز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغائها إلا بقانون.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٣

ألقى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٠ وسوى في فرض الضريبة بين المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التى يمارسها الممولون بصفة أصلية ويكون العنصر الأساسى فيها العمل .

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٩٦١/٤/١٣

المهن غير التجارية بحسب المعارف عليه فى فقه القانون وحكم المادة ٧٢ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ هى المهن التى يباشرها الممولون بصفة مستقلة والتى يكون العنصر الأساسى فيها العمل ويقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون ولا يمنع من اعتبارها كذلك أن يكون الربح فيها مختلطاً ونتيجة استثمار رأس المال والعمل متى كان العمل هو مصدره الأول والغالب. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن معيار التفرقة بين المهن التجارية الخاضعة لضريبة الأرباح التجارية والمهن غير التجارية هو الغرض من تلك المهن ، بحيث إذا كان الغرض منها مباشرة عمليات تتعلق بأشياء مادية فهى من المهن الخاضعة لضريبة الأرباح التجارية وإن كان الغرض منها إنتاج عمل يعد ثمرة للقرينة والمواهب فلا تعد الأرباح الناتجة عن بيع ثماره للغير أرباحاً تجارية تخضع لضريبة الأرباح التجارية ، وهو معيار غير منضبط للمهن غير التجارية يكشف عن القصور فى إستظهار عناصرها ومقوماتها وإخذل من هذا المعيار سبباً لإخضاع أرباح مورث الطاعن عن مهنة التمثيل المسرحى للضريبة على الأرباح التجارية ورأى فيما أورده من اعتبارات مؤداه أن نشاط مورث الطاعن كان مختلطاً إلتصق فى بعض نواحيه على العمل وحده وخرج فى النواحي الأخرى عن النطاق الفنى الخالص إلى دائرة المضاربة بعمل الغير واستغل المال والعمل معاً فى تأليف فرقة مسرحية وإستئجار الممثلين وشراء القصص من المؤلفين والقيام بإخراجها والدعاية لها - غناء عن أن يتعرض لما أثاره الطاعن من دفاع بشأن قرار وزير المالية رقم ٢٥ سنة ١٩٤٥ إلى المهن غير التجارية بشرط أنه لا يستعين فى مزاوله هذه المهنة هو ومن شاركه بأكثر من ثلاثة من أهل تلك المهنة ومشروعية هذا القيد وصحته مع أن هذا القرار هو نقطة الفصل فى الدعوى بما كان ينبغى على الحكم المطعون فيه حسمه لأنه بذلك يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٧ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢١

تنص المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ "قبل تعديلها" على سريان أحكام ضريبة المهن غير التجارية على أرباح مهنة الخياطة والطبيب والمهندس والمعماري والغاسب والخير وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية. ومؤدى ذلك أن رخصة القياس على المهن سالفة الذكر

مقصورة على وزير المالية الذى خول وحده حق إضافة مهن أخرى وإذن لمعى كانت مهنة الكاتب العمومي ليست من المهن النصوص عليها بالمادة ٧٢ قبل تعديلها بالقانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ ولم يصدر قرار من وزير المالية يضافها إلى تلك المهن وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عكس ذلك لأنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٦٣/١/٣٠

جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد جعل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هى ضريبة القانون العام إذ نص فى الفقرة الثامنة من المادة ٣٢ على سريان هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها فى حين أنه عندما تحدث فى المادة ٧٢ عن أرباح المهن غير التجارية قصرها على المهن التى عينها أو التى أتاح لوزير المالية تعيينها بقرار منه. ولما كان الثابت أن مهنة المخرج السيمتالى لم ترد ضمن المهن التى عدتها المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ولم يصدر قرار من وزير المالية باعتبارها من المهن غير التجارية وكان لا محل لقياسها على مهنة الخبير إذ أن الشارع قد بلفظ الخبير الوارد فى المادة ٧٢ المشار إليها مدلولاً خاصاً هو التصق والتخصص فى فن معين واتخاذ الخبرة فيه مهنة ، لما كان ذلك ، وكان التعديل الذى أدخله المشرع بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥١ وهو تشريع مستحدث يسرى من أول يناير ١٩٥١ ولا يحكم والقعة الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٢

ما نصت عليه المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من قواعد وإجراءات خاصة لرفع الطعون وإعلانها هو إسثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى فى قانون المرافعات يقتصر أثره على الطعن فى قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولا يمتدّها إلى ما سواها من أنواع الضرائب الأخرى إلا بنص خاص فى القانون. يؤيد هذا النظر أنه عندما أراد الشارع إلزام هذه الطرق والإجراءات فى شأن الطعون الخاصة بالضريبة على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية والضريبة العامة على الإيراد لم يسنه إلا تعديل النصوص القائمة بما يحقق هذا الغرض بأن أحال فى المادة ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤ وعلى المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ إلى المادتين ٥٤ و٥٤ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد أن كانت كل منهما تحيل إلى المادة ٥٤ وحدها.

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٨

تتم المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على سريان أحكام ضريبة المهن غير التجارية على أرباح مهنة اغامى والطبيب والمهندس والمعماري والمحاسب والخير وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية ، ومفاد ذلك أن رخصة القياس على المهن سالفة الذكر مقصورة على وزير المالية الذى يحوله الشارع حق إضافة مهن أخرى حسبما يتجلى لديه وجه الرأى فى حقيقة هذه المهن. وإذن فمضى كانت مهنة المخرج السينمائي ليست من المهن التى نصت عليها المادة ٧٢ من هذا القانون قبل تعديلها بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ولم يصدر قرار من وزير المالية بإضافتها إلى تلك المهن وكان التعديل الذى أدخله المشرع بموجب القانون مالف الذكر هو تشريع مستحدث يسرى من أول يناير سنة ١٩٥١ ولا يسرى على الضرائب المستحقة قبل هذا التاريخ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر واعتبر مهنة المخرج السينمائي مهنة غير تجارية تخضع أرباحها لضريبة كسب العمل يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٢٦٥ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١٥

وفقاً للمادتين ٧٢ و٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - بعد تعديلهما بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - إبقاء من أول يناير سنة ١٩٥١ تفرص ضريبة متوية على " أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التى يمارسها الممولون بصفة مستقلة ويكون العنصر الأساسى فيها العمل " وتحدد هذه الضريبة " على أساس مقدار الأرباح الضالفة فى بحر السنة السابقة ويكون تحديد صالفي الأرباح على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التى باشرها الممول " وهى ضريبة متميزة يتحدد وعازها بالأرباح التى قبضها الممول أو وضعت تحت تصرفه عن عمليات باشرها خلال السنة أو فى سنوات سابقة لا الأرباح التى إستحققت ولم يعم قبضها بعد ، فمضى كان الثابت أن المبلغ المتنازع عليه هو ربح قبضته المظعون عليها فى سنة ١٩٥١ عن نشاط باشرته وتم خلال سنة ١٩٥٠ وجرى الحكم المظعون فيه على عدم خضوعه للضريبة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢

طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فى حالة عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات تقدر المصروفات جزأاً بخمس الإيرادات وإذا كان الثابت فى الدعوى أن الخير قدر المصروفات فى سنوات النزاع على نحو يخالف ما قدرها به الممول مستنداً فى ذلك إلى ما قنمه الممول من مستندات ومفاد ذلك - بفرض إستقلال حساب

الإيرادات عن حساب المصروفات - أن حسابات الماطعون عليه فيما يتعلق بالمصروفات غير منتظمة وهو ما كان يتعين معه تقديرها جزائياً بخمس المصروفات - إذ كان ذلك ، وكان الحكم الماطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن حسابات الماطعون عليه منتظمة فإنه يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال وإخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٦٦/١/٥

طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - في حالة عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات تقدر المصروفات جزائياً بخمس الإيرادات. وإذا كان الثابت في الدعوى أن الماطعون عليه ، وهو من المولين الخاضعين للضريبة على أرباح المهن التجارية ، لا يحسب حسابات ما ، ويتعين لذلك تقدير مصروفاته جزائياً بخمس الإيرادات وكان الحكم الماطعون فيه قد جرى في قضائه على أنه لا محل لتقدير المصروفات جزائياً بخمس الإيرادات متى كانت المصروفات جميعها مؤيدة بالمستندات أو كان " بعضها مؤيداً بمستندات والبعض الآخر غير مؤيد بمستندات ولكنه بما تستلزمه مباشرة المهنة " فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٣

مبدأ إستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية متعقده بهيئة تجارية طبقاً للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو ثلاثون يوماً من تاريخ إعلان الحكم. وإذا كان النزاع في الدعوى يدور حول أرباح مورث الطاعنة وهو محام خاضع للضريبة على المهن غير التجارية وصدر الحكم فيها بتاريخ ١٩٦٠/١/٣١ ، وإستأنفته مصلحة الضرائب بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٢ وقضى الحكم الماطعون فيه بعدم قبول الإستئناف لرفعه بعد الميعاد فإنه يكون قد خالف القانون وإخطأ في تطبيقه ، إذ وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من هذا القانون تسرى أحكام المادتين ٥٤ و ٥٤ مكررة على قرارات لجان الطعن الخاصة بالضريبة على أرباح المهن غير التجارية وهو ما يبنى عليه أن مبدأ إستئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المرفوعة بشأنها يكون ثلاثون يوماً.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٦٦/١/٤

طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وهي التي تحكم واقعة الدعوى ، في حالة عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات تقدر المصروفات جزائياً بخمس الإيراد ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن الماطعون عليه - وهو من المولين الخاضعين للضريبة على أرباح المهن غير التجارية - لا يحسب حسابات منتظمة ويتعين لذلك تقدير

المصروفات جزئياً بحسب الإيرادات وخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضاءه على أنه لا محل لتقدير المصروفات جزئياً بحسب الإيرادات متى كانت المصروفات مؤيدة بالمستندات فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٨

إذ كانت المادة ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد نصت على أن " يعفى من الضريبة أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال في السنوات الخمس من تاريخ حصولهم على الدبلوم " بينما كانت ومن قبل هذا التعديل تنص على أن " أصحاب المهن اللذين تسرى عليهم الضريبة بمقتضى أحكام هذا الباب يعفون من أدائها في السنوات الخمس الأولى من ممارسة المهنة " فإن أحكام هذه المادة بعد تعديلها تلحق كل محول عن عنهم النص لم تكن قد منعت على ممارسته المهنة خمس سنوات إلى تاريخ العمل بها في أول يناير سنة ١٩٥١ .

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١١٦٧ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٣١

بالرجوع إلى القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ يبين أنه قد يختلف أحكامه أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى وحدهم دون غيرهم من أصحاب المهن التي لا يجري عليها هذا الوصف ، وهو ما يدل عليه عنوانه وأصبحت عنه مذكرته الإيضاحية بقولها " ووزارة المالية والاقتصاد تقترح إستجابة هذه الرغبة في حدود معينة وقد أعدت لذلك مشروع القانون المرافق لسريانه على أصحاب المهن التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى " . وفي ضوء هذا الوضع يبدو واضحاً أن المراد بالقانون هو تعديل أساس فرض الضريبة بالنسبة لهم وتخضوعهم لنظام الربط الثابت ما لم يكن من بينهم من تجاوزت أرباحه ألف جنيه في الحالات المبينة في المادة الثانية فهؤلاء يخضعون للضريبة على أرباحها الفعلية ومن غير محمول وآخر ويبدو واضحاً كذلك أن هؤلاء يخضعون للربط الحكيم الذي نصت عليه المادة الثالثة من هذا القانون بقولها " في حالة ربط الضريبة على أساس الأرباح الفعلية طبقاً للمادتين السابقتين يعمل بالربط لمدة سنتين خلاف السنة التي تم الربط عليها " وهو ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون بقولها " لما كانت الضريبة الثابتة تسرى لأكثر من سنة على الممولين الذين يرغبون في معاملتهم على هذا الأساس وفي هذا إقراراً لمركزهم الضريبي ببات فئات الضريبة المقررة عليهم فقد رُؤى كذلك بالنسبة للممولين الذين يجاسون على أساس أرباحهم الفعلية سريان ربط سنة على السنتين التاليتين لها .

الطنين رقم ٢٩٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٣٠٥ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢١

مؤدى ما نصت عليه المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة ٦٠ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء نقابات وإتقاد نقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية أنه لا يشترط لمزاولة مهنة التصوير السينمائي وغيرها من المهن السينمائية الحصول على دبلوم عال بل يكفى أن يحصل الممتحن على شهادة دراسية من أحد المعاهد المصرية أو الأجنبية تعتمدها لجنة القيد فى الجدول أو يصل إلى درجة من الثقافة والصلاحيات تعتمدها هذه اللجنة ويجوز لوزير الإرشاد القومى أن يرخص بمزاولة المهن لا تتوافر فيه هذه الشروط بعد أخذ رأى مجلس النقابة " إذا لم يكن له نظير فيها أو كان عدد النظراء لا يكفى لسد حاجتها " وإذا كانت المادة ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد قصرت الإعفاء المؤقت من الضريبة " على المهن التى تستلزم مزاولة الحصول على دبلوم عال " ويجوز من نطاقها المهن التى لا تستلزم مزاولة الحصول على هذا الدبلوم ، وجرى الحكم المطعون فيه على أن مزاولة مهنة التصوير السينمائي تستلزم الحصول على دبلوم عال ورب على ذلك إعفاء المطعون عليه من الضريبة فى سنوات النزاع ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطنين رقم ١٢٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٧٢ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٣١

اشراك الهامى مع زميل له فى العمل لا يفقد كلا منهما شخصيته واستقلاله ولا يكون " شركة " بمعناها ولما شخصيتها القانونية المفردة المستقلة فصامل وتعاقد باسمها وحسابها. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه على أن مشاركة الغير للمطعون عليه فى مزاولة المهنة تجعل نشاطه " فى السنة المقيسة غيره فى سنة القياس " ورب على ذلك وعلى وجوب التوافق بينهما وفى كافة الظروف والصور " عدم أعمال قاعدة الربط الحكمى المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ " فإنه يكون خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطنين رقم ٢٣٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣١٦ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٤

مؤدى نصوص المواد الأولى والثانية والثالثة والخامسة مجمعة من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع إستحدث للممولين أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يماثلها من الجامعات الأخرى ابتداء من سنة ١٩٥٥ نظام الضريبة الثابتة وذلك إستثناء من القواعد المقررة لخامسة أصحاب المهن الحرة ، ومنهم إلى جانب ذلك رخصة الخامسة على أساس أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا للمحاسبة على هذا الأساس فى الميعاد المحدد بمقتضى خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول. فإذا إستعمل الممول هذه الرخصة التى منحها له المشرع وإختار الخامسة على أساس هذه الطريقة

الأخيرة ، فلا يجوز له بعد ذلك العدول عنها بدعوى إدخال المصلحة بعض تعديلات بالزيادة على حساباته في سنة التقييم ، إذ أن المشرع لم يشترط لصحة هذا الإختيار أن تكون المصلحة قد أخطرت الممول بأسس ربط الضريبة عن السنة المذكورة بل حدد له موعدا للإختيار وإلا سقط الحق فيه ، ولأن ما قصده المشرع بالأرباح الفعلية التي يختارها الممول ليست هي الأرباح التي يقدرها هو ويضعها إقراره وإنما هي الأرباح الحقيقية التي يسفر عنها فحص حساباته يستوى في ذلك أن يؤدي هذا الفحص إلى اعتماد أرباح الممول كما وردت في إقراراته أو الزيادة فيها .

الطعن رقم ١ لسنة ٣٣ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ١١٥٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٧٠

متى كانت حسابات الممول غير منتظمة ومؤيدة بالمستندات فقد تعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقدير المصروفات جزئاً بخمس الإيراد طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، إذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الممولين عليه ، وهو من الممولين الخاضعين للضريبة على أرباح المهن غير التجارية " محام " لا يحسب حسابات منتظمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في فضائه على أنه لا محل لتقدير المصروفات جزئاً بخمس الإيرادات متى كانت المصروفات مؤيدة بالمستندات ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٣ مكتب قتي ٢٢ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١١/١/١٩٧١

متى كانت حسابات الممول غير منتظمة ومؤيدة بالمستندات فقد تعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقدير المصروفات جزئاً بخمس الإيراد طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في فضائه على أن مصروفات الممولين عليه - وهو من الممولين الخاضعين للضريبة على أرباح المهن غير التجارية - تقدر تقديراً فعلياً حتى ولو كانت دفاتره وحساباته غير منتظمة بالنسبة للإيرادات فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٣٣ مكتب قتي ٢٢ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ١١/١١/١٩٧١

لئن كان المشرع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد عهد إلى وزير المالية - بنص المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - وعلاً بحكم المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ الذي كان سارياً حينذاك - أن يضيف إلى المهن الواردة بالمادة المذكورة مهناً غير تجارية أخرى بقرارات تصدر منه ، حسبما ينجلي له وجه الرأي في هذه المهن وما تكشف عنه دواعي

العمل ، إذ كان من غير المسور للمشرع أن يحصر جميع هذه المهن وقت إصدار القانون ، لئن كان ذلك إلا أن هذا الحق الذى حوله المشروع لوزير المالية لم يفيد إلا بأن تكون المهنة المضافة غير تجارية بطبيعتها طبقاً لمناصرتها ومقوماتها الذاتية دون أى قيد آخر. وإذ أصدر وزير المالية القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ أضاف به مهناً أخرى من بينها مهنة الممثل ، واشروط بالنسبة لهذه المهن التى عددها حتى تكون غير تجارية ألا يستعين من يزاولها هو ومن يشاركه بعمل أكثر من ثلاثة أشخاص من مهنته ، وكان هذا الشرط الذى أورده القرار الوزارى سالف الذكر لا يؤثر فى طبيعة مهنة الممثل ولا يخرجها عن كونها مهنة غير تجارية فهو لا يحدد وصف المهنة ، ولا يسغ عليها وصفاً جديداً بحيث تصبح غير تجارية بعد أن كانت تجارية وإنما يتعلق هذا الشرط بمن يزاول المهنة وهو ما لم يرخص للوزير بإضافته ، لما كان ذلك فإن وزير المالية إذ إشرط هذا القيد الممدى حتى تعتبر مهنة الممثل غير تجارية يكون قد جاوز حدود الرخصة المخولة له ويكون هذا الشرط عديم الأثر من الناحية القانونية فيصين إهداره ، وإذ إنترم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن التنى عليه باخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٣ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٧١/٥/٥

مؤدى لنصوص المواد ٥،٣،٢،١ من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ - قبل إلغائه بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ - أنه إعتباراً من السنة الضريبية ١٩٥٥ وإلى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ كان الأصل فى ربط الضريبة على أرباح أصحاب المهن الحرة التى تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال أنها تحدد على أساس الضريبة الثابتة المبينة فى القانون إلا إذا كان الممول من إستئنتهم المادتين الأولى والثانية منه ليربط الضريبة عليه على أساس أرباحه الفعلية ، فإذا ربطت الضريبة عليه على هذا الأساس الأخير بإعتباره مستثنى من الربط الثابت طبقاً لأحكام هذا القانون ابتداء من سنة ١٩٥٤ الضريبة فيعمل بهذا الربط الفعلى لمدة سنتين خلاف السنة التى تم الربط عليها ، لأنه - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور - لما كانت الضريبة الثابتة تسرى لأكثر من سنة على المولين الذين يرغبون فى معاملتهم على هذا الأساس ، وفى هذا إستقرار لمركزهم الضريبى لثبات فئة الضريبة المقررة عليهم ، فقد روى كذلك بالنسبة للمولين الذين يجاسون على أساس أرباحهم الفعلية سريان ربط سنة على السنتين التاليتين لها وذلك ابتداء من سنة ١٩٥٤ ، فيسرى ربط هذه السنة على سنتى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ويربط سنة ١٩٥٧ على السنتين التاليتين وهكذا.

الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٥٣ بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٣

- من حق المؤلف أن يستغل مؤلفه بطريق مباشر أو غير مباشر ، ومن وسائل هذا الاستغلال أن يعزى طبع مؤلفه ونشره بنفسه أو بواسطة الغير بقصد تحقيق ربح مادي ، ونشاط المؤلف - لا الغير - في نقل مؤلفه إلى الجمهور واستغلاله على هذه الصورة يخضع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - للضريبة على أرباح المهن غير التجارية في معنى المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وقولها " تسرى هذه الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا يخضع للضريبة أخرى " وهما وصفتان متطابرتان لفصل الشارع بينهما بلفظ " أو " لكي يخضع للضريبة على المهن غير التجارية أحوال استغلال كل نشاط لا يخضع للضريبة نوعية بقصد تحقيق ربح مالى وإن لم يتخله صاحبه مهنة معادة له.

- أعضاء هيئة التدريس بالجامعات يخضعون للضريبة على المهن غير التجارية بالنسبة للأرباح التى يحققونها من نشر مؤلفهم ومؤلفاتهم. ولا يفر من هذا النظر أن طبيعة عملهم تقتضى القيام بالأبحاث والدراسات العلمية ونشرها تحقيقاً لرسالتهم ، ذلك أن المؤلف الذى يضع كتاباً متعلقاً بالمهنة التى يمارسها لا يختلف عن المؤلف العادى ، فكلاهما فى وضع واحد من حيث الخضوع للضريبة ، كما أنه لا أهمية للحافز على العمل فى نظر المشرع الضريبى ، علاوة على أن قانون الجامعات لا يحول دون خضوع أعضاء هيئة التدريس للضريبة على أرباح المهن غير التجارية متى توافرت شروط تطبيقها فى حقهم ، لأن لكل قانون عماله الخاص فى التطبيق ، خاصة وأن قانون الجامعات لم يتضمن نصاً بإعفاء هيئة التدريس من الخضوع لهذه الضريبة.

- أحالت المادة ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الواردة فى شأن أرباح المهن غير التجارية إلى المادة ٤٥ من القانون المذكور ، وتقضى المادة الأخيرة بأنه إذا إمتنع الممول عن تقديم إقراراته قدرت المصلحة الأرباح وربطت الضريبة وفقاً لهذا التقدير.

- إذ كان الطاعن لم يقدم دليلاً على أنه تملك بحصص التكاليف من الإيرادات - أمام محكمة الاستئناف ولا يبنى عن ذلك تقديم صورة غير رسمية من صحيفة الاستئناف ، إذ هى لا تكفى للاستدلال بها على ما يدعيه ، والخصوم هم المكلفون بتقديم ما يورثه لازماً من المستندات لتأييد ما يدعونه فى الطعن ، لما كان ذلك فإن النى على الحكم بهذا السبب يكون فى غير محله.

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ٢١/٤/١٩٧٤

- من حق المؤلف أن يستغل مؤلفه بطريق مباشر أو غير مباشر ، ومن وسائل هذا الاستغلال أن يعزى طبع مؤلفه ونشره بنفسه أو بواسطة الغير بقصد تحقيق ربح مادي. ونشاط المؤلف - لا الغير - فى نقل مؤلفه

إلى الجمهور واستغلاله على هذه الصورة يخضع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة للضريبة على أرباح المهن غير التجارية في معنى المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وقولها " تسرى هذه الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى " وهما وضعا متغيران فصل الشارع بينهما بلفظ " أو " لكي يخضع للضريبة على المهن غير التجارية أحوال إستغلال كل نشاط لا يخضع لضريبة نوعية بقصد تحقيق ربح مالى وإن لم يتخذه صاحبه مهنة معتادة له. ولا كان أعضاء هيئة التدريس بالجامعات يخضعون تبعاً لذلك للضريبة على المهن غير التجارية بالنسبة للأرباح التي يحققونها من نشر بحوثهم ومؤلفاتهم ، لا يغير من هذا النظر أن طبيعة عملهم تقتضى القيام بالأبحاث والدراسات العلمية ونشرها تحقيقاً لرسالتهم ، ذلك أن المؤلف الذى يضع كتاباً متعلقاً بالمهنة التي يمارسها لا يختلف عن المؤلف العادى فكلاهما في وضع واحد من حيث الخضوع للضريبة ، كما أنه لا أهمية للحائز على العمل في نظر المشروع الضريبي هذا علاوة على أن قانون الجامعات لا يحول دون خضوع أعضاء هيئة التدريس للضريبة على أرباح المهن غير التجارية متى توفرت شروط تطبيقها في حقهم لأن لكل قانون مجاله الخاص في التطبيق ، خاصة وأن قانون الجامعات لم يتضمن نصاً بإعفاء هيئات التدريس من الخضوع لهذه الضريبة.

- القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة إنما يسرى وعلى المستفاد من مذكرته الإيضاحية على أصحاب المهن التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عام من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى وذلك طبقاً للأسس الواردة في ذلك القانون. لما كان ذلك وكانت مهنة التأليف لا تستلزم فيمن يزاولها يزاولها ضرورة الحصول على مؤهلات معينة بما يخرج صاحبها عن مجال تطبيق أحكام القانون سالف البيان فإن النعمى - بأن الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب الطاعن لتطبيق القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ - يكون غير منتج.

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٤

إن ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ " في عدم وجود حسابات منظمة مؤيدة بالمستندات تقدر المصروفات جرافاً بمجمس الإيراد " هي قاعدة حكمية لتقدير المصروفات في حالة عدم انتظام الحسابات المعرض فيها المشرع لتحقيق إيراد بحيث إذا لم يحقق الممول إيراداً ، فلا يتأتى أعمال النسبة المقررة ، وبمعنى أن تقدر المصروفات بتقدير فعلي. إذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطعون فيه وهو من الممولين الخاضعين للضريبة على أرباح المهن غير التجارية - مهندس إستشارى - لا يملك حسابات منظمة ولم يحقق إيراداً ما في سنة

١٩٥٣ ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على تقدير مصروفات المطعون عليه في تلك السنة تقديراً فعلياً من واقع المستندات فإنه لا يكون قد خالف القانون

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٣٩٦ بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٤

- النص في المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ورقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٠ يدل على أن المشرع الضريبي عنى بالمهن غير التجارية تلك التى يباشرها الممولون بصفة مستقلة ويكون العنصر الأساسى أو الغالب فيها هو العمل بإستهداف تحقيق الربح دون تفرقة فى خصوص قرض الضريبة بين الشخص الطبيعى وبين الشخص الاعتبارى.

- إعفاء الجماعات التى لا ترمى إلى الكسب من أداء الضريبة على المهن غير التجارية مقصور - فيما عدا المعاهد التعليمية - على أرباح النشاط الذى تزاوله فى حدود أغراضها الإجتماعية أو العلمية أو الرياضية فإذا زاولت نشاطاً يعدى حدود أغراضها وحقت من هذه الزاولة ربحاً ، خضع هذا الربح للضريبة النوعية الخاصة به. ولما كان الثابت مما حصله الحكم من واقع الملف الفردى والتقارير السنوية لمجلس إدارة الجمعية - الجمعية التعاونية لبقاى مينا البصل - أنها تقوم بنشاط فى عمليات القبانة يسمعها وحسابها بقصد تحقيق كسب مادى لأعضائها على شكل مرتبات ، وكان يساند هذا القول المادة السادسة من عقد التأسيس والمادة الرابعة من النظام الداخلى للجمعية من أن من أغراضها تحسين حال أعضائها إقتصادياً وإجتماعياً عن طريق تشغيل الأعضاء بفتح مكتب للقيام بأعمال الوزن فإن ذلك مما يستقل قاضى الموضوع بتقديره دون رقابة من محكمة التقض طالما كانت الأسباب مؤدية إلى النتيجة وكان لا يجدى الطرح بكون الجمعية تعاونية مسجلة طبقاً للقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ أو القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ وأنها أسست لتحقيق أغراض إجتماعية وإقتصادية ، ما دام الثابت أنها قامت بنشاط بقصد الربح حتى وأن قيل بمخروجه عن نطاق نظامها الداخلى ، ولما كانت الدعامة التى إستند إليها الحكم على النحو السالف صحيحة وتكفى لإقامة دون حاجة لأساس آخر ، فإن إشارة الحكم - فى غير محله - إلى القرار الوزاى رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٨ بإضافة مهنة القبانة إلى عداد المهن الخاضعة لضريبة الأرباح غير التجارية يضحى تزيداً ، إذ العبرة هى بخضوع النشاط لتلك الضريبة بعد أن أصبحت ضريبة القانون العام ، ويكون النعى على غير أساس.

- النص فى المادة ١/٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ يدل على أن وعاء الضريبة على الأرباح غير التجارية هو الأرباح الصافية بعد خصم جميع التكاليف التى تنصرف بمسوغ وتكون لازمة لمباشرة المهنة ، فتخرج بذلك التبرعات لأنها تعتبر تصرفاً أو إستعمالاً للإيراد

يزيد ذلك أن إعتبارها في حكم التكاليف قد إستلزم تعديلاً تشريعياً أحقيت بموجبه فقرة ثانية إلى المادة ٧٣ سائلة الذكر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ ولا يعمل به إلا إعتباراً من سنة ١٩٦٧ ولئن خلا الباب الثاني من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بأرباح المهن غير التجارية من نص مماثل للمادة ٣٩ من ذات القانون الواردة في الكتاب الثاني الخاص بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والتي قضت صراحة باستبعاد جميع الإحتياطيات المكونة لمواجهة خسائر محتملة من التكاليف الواجب خصمها من وعاء الضريبة ، إلا أن شرط خصم التكاليف من أرباح المهن غير التجارية هو أن تكون لازمة لمباشرة النشاط الذي أدى إلى الربح الخاص للضريبة. لما كان ذلك وكان الحكم قد رفض خصم المبلغ المخصص للتعديلات في سنتي الخاصة من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٢ واستظهر إلتقاد شرط الزوم لمباشرة النشاط في المبالغ المخصصة للإحتياطيات ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٥

– المهن غير التجارية بحسب التعارف عليه في فقه القانون هي – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة المهن التي يمارسها الممولون بصفة مستقلة والتي يكون العنصر الأساسي فيها العمل وتقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون ولا يتنع من إعتبارها كذلك أن يكون الربح فيها مختلطاً نتيجة إستثمار رأس المال والعمل متى كان العمل هو مصدره الأول والغالب. وإذ كان الثابت من الأوراق أن نشاط المشاة محل الدعوى يقوم على الممارسة الشخصية لتعليم الرقص ومصدر الربح فيها هو العمل مما يوفر لها عناصر ومقومات المهن غير التجارية ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أعطى في تطبيق القانون إذ أعطىها للضريبة المفروضة على هذه المهن .

– إن إستقراء المراحل التشريعية التي مرت بها قوانين إعفاء المعاهد التعليمية من ضريبة أرباح المهن غير التجارية وتقارير اللجان المختصة والأعمال التحضيرية لهذه القوانين منذ صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ و ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ و ١٧٤ لسنة ١٩٥١ يدل على أن المعاهد التعليمية المقصودة بالإعفاء هي التي تساهم مناهجها في تحقيق أهداف الدولة الزبوية والقومية التي ترمي إلى نشر العلم والإرتقاء بالفنون وإعداد المتخصصين فيهما والإتجاه بهما إتجاهاً قومياً وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن مهمة معهد روبر لارقص المملوك للطاخر لا تتفق مع هذه الأهداف وتلك المناهج إذ لا يقوم هذا المعهد بدراسة منهجية من تلك الدراسات التي تقوم بها المعاهد التعليمية الحكومية أو الخاصة لإشراف الحكومة. وإذ رتب الحكم على ذلك عدم تحصة بالإعفاء من الضريبة المنصوص عليه في المادة ٧٢ من القانون ، فإنه يكون قد طابق صحيح القانون .

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٥١١ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٧٥

مؤدى نص الفقرة الثانية المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ - قبل إلغائه بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ - أنه إذا لم يتم اتفاق الممول الخاضع للضريبة الثابتة - المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون المشار إليه - مع مصلحة الضرائب على ما إرتأته من محاسبته على أساس أرباحه الفعلية ، ورفع الأمر إلى المحكمة ، فإن الحكم الذى يصدر فى الدعوى لا يكون نهائياً إلا إذا فصل فى جدية الأسباب التى تقيد بأن الأرباح الفعلية للمول الخاضع لضريبة المهن غير التجارية قد تجاوزت ألف جنيه أو حالة تقدير الأرباح الخاضعة للضريبة ، أمام ما تفصل فيه المحكمة فى غير هاتين الحالتين فإنه يخضع بالنسبة لقابليته للطعن للقواعد العامة. ولما كان الحكم الابتدائى قد قضى بإعلان إجراءات الربط التى اتخذتها مصلحة الضرائب ، تأسيساً على أن الأسباب التى إستندت إليها المأمورية فى محاسبة الممولين على أرباحهما الفعلية لم يعتمدنها المدير العام لمصلحة الضرائب بل اعتمدتها مدير منطقة ضرائب وقد خلت الأوراق من - صدور إنابة لهذا الأخير من الأول ، وهو قضاء يخرج عن نطاق حالى الأسباب الجديدة التى ركزت إليها مصلحة الضرائب فى ربط الضريبة على الربح القملى وتقدير هذا الربح الخاضع للضريبة ، ومن ثم فلا يخضع حكم الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ وتسرى عليه القواعد العامة المقررة قانوناً للطعن فى الأحكام والتى تجيز إستئناف هذا الحكم ، وإذ خالف الحكم الطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز إستئنافه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١١/٣/١٩٧٦

النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ على أنه " يعفى ٢٥٪ من الأرباح الصافية بالنسبة لأرباب المهن غير التجارية المشغلين بالفرن مطربين وعازفين وملحنين وكذا المشغلين بالتمثيل والإخراج والتصوير السينمائى وتآليف المصنفات الفنية من الضريبة على المهن غير التجارية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ " يدل على أن مقصود المشرع هو أن يخص بين المشغلين بالفرن هذه الفئات الواردة فى النص على سبيل الحصر بالإعفاء النسبى من الضريبة ، وهو ما أفصح عنه المذكورة الإيضاحية للقانون عندما حددت الفئات المقصودة بهذا الإعفاء بقولها " لما كانت أرباح المشغلين بالفناء من مطربين وعازفين والمشغلين بالتمثيل والإخراج والملحنين وتآليف المصنفات الفنية تعتمد بصفة أساسية على جهد العمل ولا يسهم رأس المال فى إنتاجها إلا بطريقة عرضية " . لما كان ذلك كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن الفئات الواردة بالنص ليست واردة على سبيل الحصر

ورتب على ذلك تطبيق الإغفاء النسبي من صافي أرباح المطعون ضدها التي تمتع الرخص الشرقي مع أنها ليست من الفئات الواردة بالنص فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٩٩٤ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٢

مؤدى نص المادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أن ما يخضع لضريبة المهن غير التجارية " المهنة " أو النشاط الذى يمارسه الممول بصفة مستقلة ويكون العنصر الأساسى فيه العمل. وكلمتا " المهنة " و " النشاط " - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة وصفان متطابقان ردد الشارع بينهما بلفظ " أو " لكى يخضع للضريبة على المهن غير التجارية أحوال استقلال كل نشاط لا يخضع لضريبة نوعية بقصد تحقيق ربح مالى وإن لم يتخله صاحبه مهنة معادة له وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وإشراط تواتر الاستمرار والإعتياد وتكرار العمليات وقصد الحصول على ربح مستمر وإيراد دورى يمتد لسنوات عدة فى عمل المطعون ضده - إستغلال بحث علمى - حتى إخضاع الربح الناتج منه لضريبة المهن غير التجارية وهى شروط ليس من اللازم توافرها لتحقيق النشاط الذى يخضع للضريبة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٤

مؤدى نص المادة ٤٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى أحالت إليها المادة ٧٥ من نفس القانون ، إن وعاء الضريبة يحدد فى هذه الحالة على أساس إقرار الممول وليس على أساس تقدير جزافى ، وبذلك يقتصر تصحيح المصلحة أو تعديلها إقرار الممول على مجرد تغير بعض البنود الواردة فيه كإضافة مبلغ أغفله الممول فى إقراره أو عدم الموافقة على إستبعاد مبلغ معين بإعتباره من التكاليف أو إستبعاد مبلغ من المصروفات غير مؤيد بالمستندات جرى العرف أو العادة على عدم وجود مستندات لها ، أما خصم نسبة مئوية جزافاً من كامل المصروفات الحقيقية ، فلا يعتبر هذا الإجراء من قبيل تصحيح القسور أو تعديله وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وإعتمد ما أورده تقرير الخير من أن قرار اللجنة بخصمها ٥% من المصروفات جزافاً هو تصحيح لإقرار المطعون ضده فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٧٩/١/٩

النص فى المادة ١/٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ يدل على أن المهن غير التجارية بحسب المتعارف عليه فى فقه القانون هى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة المهن التى يمارسها الممولون بصفة مستقلة والتى يكون العنصر الأساسى فيها العمل وتقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون وإن الأرباح الخاضعة للضريبة هى التى تتصل بالنشاط المهنى للممول

إتصال السبب بالمسبب ولو تحقق الربح بصفة عرضية وأن ضريبة الأرباح غير التجارية هي ضريبة القانون العام ومن ثم فهي تسرى على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى من الضرائب النوعية ما دام لم يعف بنص القانون. وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإخضاع الجائزة التشجيعية التي حصل عليها الطاعن من إخراج أحد الأفلام السينمائية لضريبة الأرباح غير التجارية على ما حصله بموجب سلطته التقديرية من أنها متصلة بنشاطه المهني في الإخراج السينمائي فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

الطعن رقم ٢٢٦٦ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤٧ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٩١/٢/٤

مؤدى ما نصت عليه المادة ١/٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ أن المهن غير التجارية بحسب المعارف في فقه القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هي المهن التي يمارسها الممولون بصفة مستقلة ، والتي يكون العنصر الأساسي فيها العمل وتقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون وإن الأرباح الخاضعة للضريبة هي التي تتصل بالنشاط المهني للممول إتصال السبب بالمسبب ولو تحقق الربح بصفة عرضية وإن ضريبة الأرباح غير التجارية هي ضريبة القانون العام ومن ثم فهي تسرى على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى من الضرائب النوعية ما دام لم يعف بنص القانون لما كان ذلك وكان المرشد يزاول عمله وهو مصاحبة السائح في تنقلاته وإسراءه إتباعه للمعالم الجغرافية والآثار التاريخية والظواهر الاجتماعية والتقدم العمراني. .. إلى غير ذلك - على إستقلال وعلى حسابه الخاص - وقد خلا القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٥ بشأن المرشدين السياحيين وقرار وزير السياحة رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٨ بتنفيذ بعض أحكام هذا القانون بما يشير إلى تبينه في تنفيذ عمل لمصلحة السياحة وخضوعه بالتالي لإشرافها ورقابتها ، ولا يغير من ذلك ما تضمنه القانون والقرار المشار إليهما من ضوابط لمزاولة مهنة الإرشاد السياحي وواجبات المرشدين والجزاءات التي توكل عليهم في حالة مخالفة هذه الضوابط والتي تستهدف رفع مستوى هذه الطائفة وبالتالي فإن الأرباح التي يحققها المرشدون السياحيون من مزاولة مهنتهم على إستقلال وحسابهم الخاص تخضع لضريبة المهن غير التجارية وإذا لم يلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضاؤه إخضاع أرباحهم لضريبة كسب العمل والمرتبات والأجور وما في حكمها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٢٧ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٣

إن أحكام ضريبة المهن غير التجارية إنما تسرى على إغامي الذي يزاول مهنته فعلاً ، وليس كذلك الإغامي المتقاعد ، فهو لا يمكن أن يستفيد من الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٧٦ من قانون الضرائب الخاص

بصاحب المهنة متى بلغ عمره ستين سنة ؛ وهذا الإغفاء هو إستثناء فلا يجوز مده بطريق القياس على معاش الخامي المقاعد .

* الموضوع الفرعي : ضريبة إيرادات رؤوس الأموال المنقولة :

الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ١٩٥٥/١/٢٠

نص المادتين ١ و ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلهما بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ والقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وما اقترن بوضعهما من أعمال تحضيرية صريح فى الدلالة على أن نية المشرع كانت واضحة فى إطلاق سريان الضريبة على إيرادات القيم المنقولة على الفوائد التى تدفعها الشركات المساهمة وشركات التوصية ولو لم تكن متعلقة بسلفة أو قرض بالمعنى القانونى الخاص بالقرض بل كانت ناشئة عن فتح اعتماد أو حساب جار .

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٥٧/١/٣

إضافة الإحتياطى - الذى تكون من الأرباح - إلى رأس المال فى شركة من الشركات المساهمة وتوزيع أسهم مجانية على المساهمين القدامى هو توزيع للأرباح تستحق عنه ضريبة القيم المنقولة وذلك وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وكذلك وفقاً لنص هذه الفقرة المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذى لم ينشئ حكماً جديداً فى هذا الخصوص .

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٦٢/٦/٦

فائض التصفية الذى يحصل عليه الشريك الموصى فى شركة التوصية بالأسهم يخضع للضريبة على إيرادات القيم المنقولة طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١٤ سنة ٣٩ وبالتالى يخضع للضريبة العامة على الإيراد وإذا كانت المادة ٤/٧ من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ تنص على أن " يخضع من الإيراد الخسائر التى يكون قد إستهدف لها الممول فى حالة بيع المنشأة أو وقف عملها والمتعلقة بسنة التصفية والسنوات الثلاث السابقة عليها " فإن مقتضى ذلك أن خسائر التصفية التى يستهدف لها الشريك الموصى فى شركة التوصية ينبنى خصمها من وعاء الضريبة العامة على الإيراد العام وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١١٩٦ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٣

ما تتقاضاه الهيئات العامة من نصب فى أرباح شركات الامتياز مقابل منحها استغلال أحد المرافق العامة

يخضع للضريبة على القيم المنقولة طبقاً للفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ وهي تقضى بأن " يخضع للضريبة على القيم المنقولة كل ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجلس الإدارة أو لمصلحة أى صاحب نصيب آخر " وإذا كانت شركة المياه قد التزمت بأن تدفع للحكومة ٥٠ ٪ من أرباحها بعد خصم ١٠ ٪ للمساهمين مقابل منحها التزام مرفق للمياه بالمدينة وتنازلت الحكومة عن نصيبها فى الأرباح للبلدية وأخضع الحكم المطعون فيه المبالغ التى دفعتها الشركة من أرباحها إلى البلدية للضريبة على القيم المنقولة باعتبارها " صاحب نصيب " فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٣٠

لصيب فرع مصر من الإستثمارات العالمية للشركات الأجنبية التى تعمل فى مصر وفى غيرها ولا تخضع عن نشاطها فى مصر ميزانية مستقلة - يخضع جملة لضريبة الكتاب الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ ، إذ هو نتائج إستثمار رؤوس أموال منقولة مصرية إختلطت بمال الشركة ويصعب - مع عدم وجود ميزانية مستقلة عن نشاط فرع مصر - تتبعها فى مختلف نواحي نشاطها فى إخراج والغالب والأهم أن يجرى إستثمارها فى شكل قروض وسلفيات وأوراق مالية وديون وودائع وتأمينات تخضع للضريبة على القيم المنقولة والضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات طبقاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى والمادتين الرابعة والخامسة عشرة من القانون وإذا أن مال الشركة الذى تستخدمه فى أعمالها ومشاريعها ولا يخصص من قسم لكل بلد من البلاد التى يمتد إليها نشاطها يكون وحدة لا تتجزأ والإيرادات الناتجة منه توزع على أصحاب الحق فيها جملة واحدة من غير رد كل جزء منها إلى مصدره. إذ كان ذلك ، وكان النزاع يدور حول نصيب فرع مصر فى الإستثمارات العالمية ومضوعه للضريبة على إيراد رؤوس الأموال المنقولة فى مصر ، وقضى الحكم المطعون فيه بمضوعه للضريبة ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٩

- النص فى الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن تسرى الضريبة على القيم المنقولة " على كل ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة أو لمصلحة أى صاحب نصيب آخر " إنما أراد به الشارع أن يخضع للضريبة ما يؤخذ من أرباح الشركات " لمصلحة أعضاء مجلس الإدارة " وهو لا يتسع لبذل التصيل الذى يخصص لتغطية مصروفات تتعلق بشئون الوظيفة وتعود بالفائدة على الشركات ، ما لم يخرج فى حقيقته

وجوهره عن هذا الوصف أو يكون مبالغاً فيه ، يؤيد ذلك أن بديل التمثيل لم يكن يخضع للضريبة على كسب العمل ولما أراد الشارع إخضاعه لها أصلاً القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ وهو ما لم يفعله بالنسبة للضريبة على القيم المنقولة ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بخضوع بدل التمثيل للضريبة على القيم المنقولة بينما لم تنازع المصلحة في طبيعته ولا مقداره فإنه يكون قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه.

- بين من الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أن الضريبة على القيم المنقولة تسرى على " كل ما يمنح بأية صفة كانت إلى أعضاء مجالس الإدارة من مقابل حضورهم الجلسات أو المكافآت والأتعاب الأخرى على إختلافها " كما بين من الأعمال التحضيرية للقانون أن الشارع أراد بهذا التعديل إخضاع ما يتقاضاه أعضاء مجلس إدارة الشركات من مبالغ نظير أعمال وخدمات يؤدونها للشركات كوظيفة مهندس مستشار أو محاسب أو غير فنى للضريبة على القيم المنقولة ، ومن ثم فإن أتعاب الإستشارات القانونية التي يحصل عليه عضو مجلس الإدارة تخضع لهذا النوع من الضريبة.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٣٠

وفقاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة الثالثة منه بعد تعديله بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ تخضع فوائد القروض والسلفيات التي تعقدها الشركات المصرية أو الشركات أجنبية التي تعمل في مصر وحدها للضريبة على القيم المنقولة ، وكذلك فوائد القروض والسلفيات التي تعقدها فروع الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر وفي الخارج حيث لا وجه للتمييز بينها وبين الشركات المصرية أو الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر وحدها في هذا الخصوص وبالتالي فإنه يخضع للضريبة ما يتحمل به فرع الشركة في مصر من فوائد القروض والسلفيات التي يعقدها المركز الرئيسى وتعتبر تكليفاً على الربح الناتج من استثمار رؤوس أموال الشركة في مصر وفي الخارج كما لو كان هذا الفرع هو الذى عقد السلفة مع الغير أو مع المركز الرئيسى نفسه وفي نطاق ما تحملت به أرباحه من أعبائها.

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٣ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٠

- مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أنه يشترط للإعفاء المنصوص عليه فيها أن تكون الشركة الأصلية شركة مساهمة مصرية وقت تأسيس الشركة الفرعية وتظل على جنسيتها المصرية ، وأن تكون الأسهم والحصص التي أسهمت بها لا تزال مقيمة باسمها . يؤكد ذلك أن أصل هذه المادة في المشروع كان يشترط إشراك الشركات الأصلية بنصف رأس مال الشركة الفرعية

ورأت اللجنة المالية بمجلس الشيوخ أن هذا الشرط ليس فيه التشجيع الكافي لحذفت هذا القيد " ليسر إقبال الشركات المصرية المساهمة في إنشاء شركات جديدة ". وهو ما لا يبدع مجالاً للقول بأن هذا الإعفاء ينصرف أثره إلى الأسهم والخصص التي كانت مقيدة وقت تأسيس الشركة الفرعية بإسم شركة أجنبية بحجة أنها تحولت بعد ذلك إلى شركة مصرية وتحقق لها شرط الجنسية المتخلف فيها ، لأن الإعفاء من الضريبة لا يفيد منه إلا الشركات المساهمة المصرية حين تساهم في شركات فرعية ، ولأن هذا الإعفاء يستثناء من الأصل فلا يكون إلا بنص صريح.

- المادة الثالثة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي نصت على أن " الشركات والمنشآت الأجنبية التي تعمل في مصر يكون حكمها فيما يتعلق بتطبيق الضريبة عليها حكم الشركات المصرية " - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لم توضع أصلاً لتقرير مبدأ المساواة في الإعفاء من الضريبة المنصوص عليها بالمادة السادسة من ذلك القانون ، وإنما وضعت لتقرير مبدأ عام هو إعمال سيادة الدولة في فرض الضريبة - على الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر ، ومن ثم فلا وجه للتحدى بما نصت عليه تلك المادة للتسوية في الإعفاء بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية .

- نص المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليس تشريعاً مجمحاً بالشركات الأجنبية بل هو تشريع حديث مقتبس من القانون المالي الفرنسي ومن ثم فلا وجه للتحدى بما تقضى به معاهدة مونتريه - من عدم التمييز بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية في تطبيق القوانين المالية - للتسوية في الإعفاء المنصوص عليه في تلك المادة بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية.

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٣٢ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٠

تنص الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن تسرى الضريبة على " كل ما يمنح بأية صفة كانت إلى أعضاء مجالس الإدارة من مقابل حضورهم للجلسات أو من المكافآت والأتعاب الأخرى على اختلافها ". وبين من الأعمال التصديرية للقانون أن الشارع أراد بهذا التعديل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إخضاع ما يتقاضاه أعضاء مجالس إدارة الشركات من مبالغ نظير أعمال وخدمات يؤدونها للشركة كوظيفة مهندس مستشار أو محام مستشار أو محاسب وخبر فنى للضريبة على القيم المتقولة ، ومن ثم فإن أتعاب الاستشارات القانونية التي يحصل عليها عضو مجلس الإدارة تخضع لهذا النوع من الضريبة .

الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٤ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٠/٥/١٩٧٢

مؤدى نص المادة ٥٤ مكرر الواردة ضمن مواد الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمضافة بالقانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ أن الطعن فى قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، يرفع بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة الابتدائية إستثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى فى قانون المرافعات ، ولا يغير من ذلك أن المادة ١١٨ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وضعت قاعدة عامة مقتضاها أنه بالنسبة للدعاوى التى يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة تتبع بصدد القواعد العامة فى رفع الدعاوى عن طريق التوكيل بالخصم وأن الطعون الخاصة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية يفصل فيها على وجه السرعة طبقاً لنص المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ذلك أن المشرع نفسه نص فى المادة ٦٩ من قانون المرافعات السابق على أنه " ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد الخصمين ما لم يقض القانون بغير ذلك هذا أن قانون المرافعات هو القانون العام فيما يختص بالمواعيد والإجراءات ، فى حين أن نص المادة ٥٤ مكرر ساقطة الذكر هو نص خاص جاء إستثناء من أحكام قانون المرافعات ، ومن المقرر قانوناً أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام لما فى ذلك من مناهضة صريحة للعرض الذى من أجله وضع القانون الخاص.

الطن رقم ٩٩ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١٤٧١ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٧٢

— مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ أن الضريبة الإضافية إنما تفرض على ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة فى الشركة المساهمة التى يعمل فيها بهذه الصفة دون المبالغ التى يحصل عليها من شركة لا يكون عضواً بمجلس إدارتها ، مما مقتضاه أن تتلزم صفة العضوية بمجلس الإدارة مع الإيرادات حتى يمكن إدخالها فى وعاء الضريبة ، يدل على ذلك تعبير المشرع بعبارته " ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة فى الشركات المساهمة " ، ولا يغير من ذلك إستعمال المشرع كلمة الشركات بصيغة الجمع ، لأن هذه الصيغة افترضت أن يكون الممول عضواً بمجلس إدارة أكثر من شركة ، وهو ما كان جائزاً وقت صدور هذا القانون ، يؤكد هذا المعنى ما أورده المذكرة الإيضاحية للقانون من أن الفقرة الأولى من المادة الأولى من المشرع ، بينت الإيرادات التى تتناولها هذه الضريبة ، فأخضعت لها جميع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة من شركة أو أكثر من مرتبات أو مكافآت ، أو بدل حضور يضاف إلى ذلك أن المادة الخامسة من القانون المؤقت ألزمت كل شركة مساهمة بأن تقدم قبل يوم ١٥ يناير من كل سنة إقراراً تبين فيه جميع المبالغ التى صرفت أو وضعت تحت تصرف أى عضو من أعضاء مجلس إدارتها خلال

السنة الضريبية السابقة ، وأوضح المشرع في المذكرة الإيضاحية للقانون أن المادة سالفة الذكر ألزمت الشركات المساهمة بأن تقدم إقرارات عما تدفعه إلى أعضاء مجالس إدارتها كوسيلة من وسائل الوقاية على إقرارات المولين ، حتى إذا ما تخلف أحدهم عن تقديم إقراره أو كان الإقرار متضمناً بيانات غير صحيحة أمكن ربط الضريبة على أساس والى مع توفير جهود الإدارة التنفيذية في سبيل الحصول على البيانات الحقيقية بوسائل أخرى ، وهو ما يبين منه أن إلزام الشركة بتقديم الإقرارات جاء مقصوداً على المبالغ التى تدفعها إلى أعضاء مجالس الإدارة حتى تتحقق مصلحة الضرائب من أن الإقرارات المقدمة منهم عن المبالغ التى يقضونها من الشركة التى يساهمون فى عضويتها تطابق الإقرارات المقدمة من هذه الشركة ، ولو قصد المشرع إخضاع الممول الذى لا يشغل وظيفة عضو مجلس الإدارة للضريبة ، لأضاف على عاتق الشركة إلزاماً بتقديم إقرارات لما تدفعه إلى كل ممول يتعامل معها دون نظر إلى صفته كعضو بمجلس الإدارة ، علاوة على أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٦٠ الذى إلتقى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ تضمنت أن هذا القانون صدر بفرض ضريبة إضافية على ما يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة فى الشركات المساهمة ، وكان الهدف من إصداره مساندة الإنجاء الإشرافى فى النظام الضريبى بالحد من الإيرادات الكبيرة التى يحصل عليها أعضاء مجالس الإدارة فى الشركات المساهمة نتيجة لكثرة عدد الشركات التى يشغلون عضويتها أو بسبب فداحة الأتعاب التى يحصلون عليها فى تلك الشركات .

— أحالت المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ — بشأن الضريبة الإضافية — فى بيان وعاء الضريبة إلى الفقرة الرابعة من المادة الأولى والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمقصود بالإحالة إلى الفقرة الرابعة أن تخضع للضريبة كافة المبالغ التى يقبضها عضو مجلس الإدارة فى الشركة التى هو عضو فيها سواء كانت ثمار عضوية أى مقابل حضور الجلسات والمكالات والأتعاب الأخرى أو كانت من غير ثمارها دون أن يمتد نطاق الضريبة إلى ما يقبضه هذا العضو من شركات أخرى ، أما بالنسبة للمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فإن الفقرة الرابعة من المادة الأولى من هذا القانون تستثنى من وعاء ضريبة القيم المنقولة ما يقبضه أعضاء مجالس الإدارة المتدينون أو المديرون فى مقابل عملهم الإدارى فى حدود مبلغ ٣٠٠٠ ج وتخضع لضريبة كسب العمل المنصوص عليها فى المادة ٦١ ، فأحال المشرع إلى هذه المادة حتى تخضع المبالغ سالفة الذكر للضريبة الإضافية .

الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٧

خص المشرع كل كتاب من الكتب الثلاثة الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — الخاص بضرية إيرادات رموس الأموال المنقولة وضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة كسب العمل بأحكام

ضريبة معينة بحيث لا يجري سريان حكم ضريبة على أخرى إلا بنص خاص. وإذا وردت المواد من ٥٠ إلى ٥٤ التي تنظم عمل لجان الطعن وإختصاصها في الكتاب الثاني من القانون سالف الذكر وهو خاص بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية دون أن يكون لها مثيل في مواد الكتاب الأول الخاص بالضريبة على إيرادات وعوس الأموال المنقولة ، ودون أن يحيل إليها هذا الكتاب فإن مفاد ذلك أن المشرع قصد إلى أن تكون ولاية هذه اللجان مقصورة على المنازعات الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، ولا تتعداها إلى ما سواها من الضرائب الأخرى إلا بنص خاص باعتبار أن الأحكام المتعلقة بهذه اللجان إستثناء من القواعد العامة في الإختصاص الواردة في قانون المرافعات ، فلا تحال المنازعات الخاصة بضريبة القيم المنقولة إلى لجان الطعن ، بل يرفع أمرها مباشرة إلى المحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في كافة المنازعات طالما لم يرد بشأنها نص خاص ومع مراعاة الأحكام الخاصة بهذه الضريبة التي وردت في الكتاب الرابع من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، يؤيد هذا النظر أنه عندما أراد المشرع تطبيق الأحكام المتعلقة بالطعن أمام هذه اللجان بالنسبة لضرائب معينة نص على ذلك صراحة ، فقد أشارت إلى ذلك المادة ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالنسبة للضريبة على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية وأجازت المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لمحوّل الضريبة العامة على الإيراد أن يطعنوا في تقدير مصلحة الضرائب خلال شهر من وصول التنبيه إليهم أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ونصت المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة على التركات على إختصاص هذه اللجان بالفصل في أوجه الخلاف بين ذوى الشأن والمصلحة وفقاً للأوضاع والإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، لا يغير من ذلك أن مصلحة الضرائب ضمنت النموذجين رقمي ١٨ ، ١٩ ضرائب بيانات عن وعاءى الضريبة التجارية وضريبة القيم المنقولة ، إذ لم تشر اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلى هذين النموذجين إلا في المادة ٢٤ التي وردت في الكتاب الثاني من اللائحة ، وهو خاص بضريبة الأرباح التجارية والصناعية كذلك بالنسبة للخصم المنصوص عليه في المادتين ٣٥ ، ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فليس من شأنه أن يعفى إختصاصاً على لجان الطعن بالنسبة لضريبة القيم المنقولة ، بل يتم الخصم المذكور طبقاً لما ورد في إقرار الشركة ، على أن يعدل وعاء الضريبة التجارية فيما بعد تبعاً لتعديل وعاء ضريبة القيم المنقولة إذا ما صدر بذلك حكم من القضاء. ولا محل للإستدلال بالتعديل الذي أدخله المشرع بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، إذ وردت هذه المادة بالكتاب الثاني الخاص بالضريبة على الأرباح التجارية ، هذا إلى أن النص بعد التعديل على أن " يخص لجان الطعن بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة " لا يفيد أن لجان الطعن مختص بنظر

المنازعات المتعلقة بضريبة القيم المنقولة ، بل يقتصر إختصاصها على الفصل في كافة أوجه الخلاف المتعلقة بضريبة الأرباح التجارية ، فضلاً عن أن هذا التعديل لم يقصد به سوى إعادة صياغة هذه المادة وهو ما أفصح عنه المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢.

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٥ مكتب قضى ٢٤ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٠

- نص الفقرة "ثالثاً" من المادة الأولى الواردة في الباب الأول من الكتاب الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ ، والفقرة الأولى من المادة ١٥ الواردة في الباب الثاني من الكتاب الأول من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ ، والمادة ١٦ الواردة في الباب الثاني من القانون نفسه قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١ يدل على أن المشرع فرض الضريبة على القيم المنقولة في الباب الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ثم أخضع في الباب الثاني منه فوائد الديون والودائع والتأمينات للضريبة أيضاً ، لأن ضريبة القيم المنقولة قد لا تصيب هذه الفوائد ، وتعتبر الضريبة الأولى مكملة للضريبة الثانية لأن كلا منهما يصيب إيراد ربوع الأموال المنقولة ونتيجة لذلك لا يصح أن تتناول إحدهما من الإيرادات ما تتناوله الضريبة الأخرى تطبيقاً لقاعدة عدم الجمع بين ضربيتين على نفس المال متى كان المكلف شخصاً واحداً ، على أن يفصل الفرق بين هاتين الضريبتين مرده إلى شخصية المدين بالإيراد الذي تفرض عليه الضريبة فإن كان المدين هو الحكومة أو هيئات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو الشركات المساهمة أو شركات التوصية خضع لتأجيل الدين لضريبة القيم المنقولة ما لم تكن معفاة منها ، وإن كان المدين من الأفراد أو شركات التضامن خضع للتأجيل للضريبة على فوائد الديون .

- المستقر في قضاء هذه المحكمة أن نص المادتين الأولى والخامسة عشرة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وما إقرن وضعهما من أعمال تحضيرية ، صريح في الدلالة على أن نية المشرع كانت واضحة في إطلاق مريان الضريبة على إيرادات القيم المنقولة على الفوائد التي تدفعها الشركات المساهمة وشركات التوصية ولو لم تكن متعلقة بسلفه أو قرض بالمعنى القانوني الخاص بالقرض ، بل ولو كانت ناشئة عن فتح إعتماد أو حساب جاز .

- الإلتزام لا يقتصر على النشاط الإقتصادي داخل الدولة ، بل يجاوزه إلى المعاملات الدولية ، إذ يلجأ إليه كوسيلة لتمويل التجارة الخارجية ، ومن قبيل ذلك منح المصدر الأجنبي للمستورد المصري إلتزاماً يمكنه من شراء المنتجات الأجنبية على أن يسدد المشرى المصري ثمن ما إشره على أقساط أو آجال معينة ، وهذه العملية وإن تكن وفقاً للقانون المدني تعتبر تأجيلاً لباقي الثمن ، إلا أنها وفقاً للقانون التجاري ،

تعتبر بمثابة تسهيل إقتصادي وتخضع الفوائد المستحقة عنه للضريبة على إيرادات القيم المنقولة أو للضريبة على فوائد الديون تبعاً لشخصية المدين.

الطعن رقم ١١٨ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٠٤٨ بتاريخ ١٠/٣١/١٩٧٣

مؤدى نص المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى خصوص الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أن خسارة الإستغلال التجارى والصناعى فى إحدى السنين تعتبر تكليفاً على أرباح السنوات الثلاث التالية بما لا يجاوز نطاق هذه الأرباح. ومؤدى نص المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد أن ما يعتبر من المبالغ - المشار إليها بالنص لآخر - تكليفاً ويخصم من وعاء إحدى الضرائب النوعية ، لا يجوز خصمه من وعاء الضريبة العامة على الإيراد. لما كان ذلك فإن خسائر الإستغلال التجارى والصناعى ، لا يجوز خصمها من وعاء الضريبة العامة على الإيراد باعتبارها تكليفاً على الأرباح التجارية والصناعية فى السنوات الثلاث التالية يؤيد هذا النظر ما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ ، إذ هو واضح الدلالة على أن المشرع إستبعد المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من نطاق وعاء الضريبة العامة على الإيراد مكتفياً بما رأى النص عليه صراحة من خصم خسائر الإستغلال التجارى والصناعى من وعاء الضريبة العامة على الإيراد فى سنة تحققها ، دون غيرها من السنوات. إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى فى قضائه إلى وجوب خصم خسائر الإستغلال التجارى لورث المطعون عليه فى سنة ١٩٥٥ من أرباحه الداخلة فى وعاء الضريبة العامة على الإيراد فى سنة ١٩٥٦ فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٠٥٤ بتاريخ ١١/٧/١٩٧٣

النص فى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٣ على أن السندات الصادرة طبقاً للمادتين الأولى والثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٣ - ومنها سندات القرض الوطنى وفوائد هذه السندات معفاة من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة ، حالية ومستقبلية بما فى ذلك ضريبة الأيلولة على الزكّات ، والنص فى المادة الثالثة من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٦ بخصوص قرض القطن على أن تعفى السندات والإذونات الصادرة طبقاً للمادة الأولى - سندات وإذونات قرض القطن وكذلك فوائدها من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة أو مستقبلية فيما عدا رسم الأيلولة على الزكّات يقتصر نطاق الإعفاء فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على فوائد هذه السندات ولا يمتد أو يبقى مصاحباً لها عند إعادة توزيعها حكماً أو فعلاً ، ومن بعد تحويلها إلى ناتج أسهم أو سندات أخرى مغايرة حيث يرتفع عنها

هذا الوصف ، ولا تتحقق في شأنها علة الإغفاء وحكمته بما لا سبيل معه إلى القول بأنها فوائد مستندات قرض وطني أو قرض قطن لا تزال. إذ كان ذلك وكان النزاع يدور حول فوائد مستندات قرض وطني وقرض قطن حصلتها الشركة في السنوات من ١٩٤٦ إلى ١٩٤٩ وخضوعها للضريبة على القيم المنقولة عند إعادة توزيعها حكماً على مساهميها ، وفي صورة ناتج لأسهمها هي ، لا في صورة إيرادات لمستندات القرض الوطني وقرض القطن ، وجرى الحكم المطعون فيه على عدم خضوعها للضريبة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٢٩٧ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٥

نص الفقرة " ثالثاً " من المادة الأولى الواردة في الباب الأول من الكتاب الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ ، والمادة الثامنة معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والمادة ١٢ من ذات القانون ، يدل على أن نتاج السندات والقروض يخضع للضريبة على القيم المنقولة إذا كان المدين بها أحد أشخاص القانون العام كالحكومة وهيئات الإدارة المحلية والهيئات العامة ومن بينها هيئة الإصلاح الزراعي أو إحدى شركات الأموال كالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ما لم تكن معفاة منها. ولئن كانت الواقعة المنشئة لإستحقاق الضريبة في الحالة المشار إليها هي حلول ميعاد دفع الفائدة إلا أنه يشترط أن يكون هناك توزيع لهذه الفائدة بمعنى نقلها من ذمة المدين إلى ذمة الدائن بما يترتب عليه إختار الأول وأثره الثاني ولا يتأتى ذلك إلا بوضع الربح المحمل بالضريبة تحت تصرف الممول إذ بذلك وحده - وعلى ما جرى به لفناء هذه الأحكام - يصبح الدين بالضريبة واجباً في ذمته ويستحق الأداء للخزينة العامة

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٢٧٦ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٣

مفاد نص الفقرة الثانية من المادة الأولى والفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أن المشرع الضريبي قد أخضع الأرباح التي تنتجها حصص الشركاء الموصين في شركة التوصية للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، بينما أخضع أرباح الشركاء المتضامنين في هذا النوع من الشركات للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، لما كان ذلك وكان المشرع قد وضع قواعد الربط الحكمي في شأن الممولين الخاضعين لضريبة الأرباح التجارية والصناعية فإن ما نص عليه في الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٦ الخاص بالربط الحكمي يكون قد قصد به خضوع الشركاء المتضامنين في شركات التوصية البسيطة لأحكام هذا القانون ويخرج من نطاق الشركاء الموصين الذين تخضع الأرباح التي تنتجها حصصهم وشركات التوصية لضريبة القيم المنقولة وليس لضريبة الأرباح

التجارية والصناعية ، وعلى ذلك فإنه يتعين أن تفحص مستوياً أرباح شركات التوصية البسيطة لتحديد أرباح الشركاء الموصين فيها الذين تربط عليهم الضريبة بإسم الشركة حتى ولو كان الشركاء المتضامنين فيها متفعين بنظام الربط الحكمي ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأخضع حصة الشريك الموصى في شركة التوصية البسيطة لقاعدة الربط الحكمي في سنة النزاع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٩

— نص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ في الفقرة الرابعة من المادة الأولى منه على أن الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة تسرى " على كل ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة أو لمصلحة أى صاحب نصيب آخر وكذلك على كل ما يمنح بأية صفة كانت إلى أعضاء مجالس الإدارة من مقابل حضورهم الجلسات أو من المكافآت أو الأتعاب الأخرى على إختلافها " . ثم عاد نص على أن أحكام هذه الفقرة لا تسرى " على ما يستولى عليه أعضاء مجالس الإدارة للمتنبون أو المديرون فوق المبالغ التي يأخذها أعضاء مجالس الإدارة الآخرون وذلك في مقابل عملهم الإدارى ... " فإنه بذلك يكون قد أجاز الجمع بين أكثر من ضريبة ولم يمنع منه بالنسبة للعاملين الذين يمتنون أعضاء في مجالس إدارة الشركات ويحفظون مع هذا وإلى جانبها بوسائلهم الأصلية ، كما يكون بذلك وبحكم المغايرة الظاهرة من سياق الفقرة الأخيرة قد أخضع ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة لنوعين من الضريبة هما الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والضريبة على كسب العمل ، بحيث إذ رأت الشركة تعيين أحد العاملين عضواً في مجلس إدارتها فإن المرتب الذى كان يتقاضاه قبل تعيينه عضواً في مجلس الإدارة يخضع للضريبة على المرتبات وما فى حكمها بينما يخضع ما يمنح له فوق مقابل حضور الجلسات ومن المكافآت أو الأتعاب الأخرى لضريبة القيم المنقولة ولا وجه لإخضاع المرتب — أو ما هو فى حكمه — فى مثل هذه الصورة لضريبة القيم المنقولة مجرد أن صاحبه أصبح يجمع بين وظيفته فى الشركة وعضوية مجلس الإدارة ، إذ أن إختياره لعضوية مجلس الإدارة مع إحفاظه بوظيفته الأصلية وقيامه بأعبائها لا يسقط عنه صفته كموظف وبالتالي لا يصلح سبباً لإخضاع ما يتقاضاه كموظف للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة.

— أن ما تقاضاه أعضاء مجلس إدارة الشركات من مكافآت وأتعاب ومقابل حضور جلسات فإنه يخضع لضريبة القيم المنقولة تطبيقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالفه الذكر

خأنهم فى ذلك شأن أعضاء مجلس الإدارة المعينين من غير العاملين بالشركة لورود النص عاماً فى هذا الخصوص.

الطنن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٨١/١/١٢

خص المشرع كل كتاب من الكتب الثلاثة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - الخاص بضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة كسب العمل - بأحكام ضريبة معينة بحيث لا يجرى مريان حكم ضريبة على أخرى إلا بنص خاص. وإذ وردت المواد من ٥٠ إلى ٥٤ التى تنظم عمل لجان الطنن واعتصاصها فى الكتاب الثانى من القانون مالف الذكر وهو خاص بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية دون أن يكون لها مثيل فى مواد الكتاب الأول الخاص بالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ودون أن يحيل إليها هذا الكتاب ، فإن مفاد ذلك أن المشرع قصد إلى أن تكون ولاية هذه اللجان مقصورة على المنازعات الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولا تعداها إلى ما سواها من الضرائب الأخرى إلا بنص خاص ياعتبار أن الأحكام المتعلقة بهذه اللجان إستثناء من القواعد العامة فى الإختصاص الواردة فى قانون المرافعات ، فلا تحال المناعات الخاصة بضريبة القيم المنقولة إلى لجان الطنن بل يرفع أمرها مباشرة إلى احكام صاحبة الولاية العامة فى كافة المنازعات طالما لم يرد بشأنها نص خاص ومع مراعاة الأحكام الخاصة بهذه الضريبة التى وردت فى الكتاب الرابع من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ولا يغير من ذلك قيام مصلحة الضرائب باستخدام النموذجين ١٨ و ١٩ ضرائب - الخاصين بضريبة الأرباح التجارية والصناعية - فى إخطار الممول بوعاء ضريبة القيم المنقولة إذ ليس من شأن ذلك أن ينفى إختصاصاً على لجان الطنن بالنسبة لهذه الضريبة.

الطنن رقم ٥١٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٤

مؤدى نصوص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من النقتين المدنى يدل على أن هناك نوعين من الفوائد : ١- فوائد تأخيرية للتعويض عن التأخير فى الوفاء ببلغ من التقود وتعويض الضرر الذى يفرض القانون وقوعه كنتيجة مباشرة لتأخر المدين عن الوفاء بالتزامه ٢- والفوائد التصويضية يلتزم بها المدين فى مقابل الإنتفاع ببلغ من التقود يكون فى ذمته للندان ، وحتى تستحق الفوائد بنوعها يجب أن يكون محل الإلتزام مبلغاً من التقود ، معلوم المقدار وقت الطلب ، ولا عبرة بمصدر الإلتزام فقد يكون هذا المصدر عقداً أو غير عقد وقد قام الشارع بتحديد مقدار التعويض سواء كان تعويضاً عن التأخير فى دفعة أو كان تعويضاً من الإنتفاع برأس المال فى صورة فوائد بتحديد سعر قانونى وصغر إتفاقى وبذلك فإن الفوائد بنوعها تعويض للندان عن إستباس ماله من التداول ومن ثم فلا مجال للفرقة بين النوعين من الفوائد.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٨

مفاد نص الفقرة الثانية من المادة الأولى والفقرة الثالثة من المادة الرابعة والثلاثين من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩. وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع الضريبي أخضع الأرباح التي تتجها حصص الشركاء الموصين في شركة التوصية للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة بينما أخضع أرباح الشركاء التضامنين للضريبة على أرباح حصص التوصية بأسم الشركة التي ألزمها المشرع في الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون المشار إليه بأن تحجز قيمة الضريبة المستحقة على ما تدفعه من أرباح وفوائد ناتجة عن هذه الحصص - بالنسبة للإيرادات التي توزع في مصر - وذلك لتوريدها لمصلحة الضرائب .

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٨

مؤدى ما نصت عليه المواد ١٥ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والمادة ١/١٦ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون أن الضريبة على فوائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين بمصر والثابتة بمقتضى عقود ربحية محررة في مصر أو محررة في الخارج ولكنها مشمولة بالصفة التنفيذية في مصر تكون على حساب الدائن الذى يلزم عند حلول موعد تسديد أى مبلغ من مبالغ الفائدة أن يورد إلى الخزنة لجهة الضريبة المطلوبة على مجموع الفوائد المستحقة وذلك فى بحر حسة عشر يوماً من دفع هذه الفوائد وأنه تمكيناً للخزنة العامة من إقتضاء حقوقها قبل هؤلاء الممولين " الدائنين " أوجب الشارع على المدين المقيم في مصر إخطار مأمورية الضرائب الكائن في دائرة إختصاصها محل إقامة الدائن بسداده فوائد هذا الدين فإذا لم يقدم بهذا الإخطار كان مسئولاً قبل مصلحة الضرائب عن الوفاء بالضريبة المستحقة

الطعن رقم ٤٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٤٦/٤/٤

إن المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات المنشأة ، والتي تناوها الضريبة المقررة بمقتضى الكتاب الأول من هذا القانون أو التي تكون معفاة من الضريبة المذكورة بمقتضى قوانين أخرى ، تخضع من مجموع الربح الصافى الذى تسرى عليه ضريبة الأرباح ، وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليها بعد تنزيل نصيبها في مصاريف الإستثمار وتكاليفه على أساس ١٠٪ من قيمة تلك الإيرادات ، ويجرى الحكم ذاته على إيرادات الأراضي الزراعية أو البانى الداخلة في ممتلكات المنشأة ، فإن الإيرادات المذكورة تخضع بعد تنزيل ١٠٪ من قيمتها من مجموع الربح الصافى الذى تؤدى عنه الضريبة. وهذا النص صريح فى أنه لتطبيق الحكم الوارد به يجب أن تكون الأراضي الزراعية أو البانى داخلة في ممتلكات المنشأة أى جزءاً من رأس المال العامل الذى يشتمل به

الممول فى عمله الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ليكون نتاجها باهاً من أبواب إيرادات المنشأة وخاضعاً بالتالى لهذه الضريبة دون نتاج الأراضى والمباني الأخرى التى تكون مملوكة للممول ولكنها ليست داخلة فى رأس مال المنشأة. فإذا كان الحكم ، مع تمسك الممول بأن أملاكه العقارية مستقلة عن محل التجارة ، قد قضى فى أسبابه باستحقاق الضريبة على ما قيمته ١٠٪ من إيرادات تلك الأموال بمقولة إن حساباتها مندرجة فى حسابات محل التجارة ، دون أن يرد على ما تمسك به الممول فإنه يكون قاصراً فى بيان الأسباب التى أقيم عليها ، إذ أن مجرد إدماج الحسابات بعضها فى بعض ليس من شأنه أن يفيد بذاته أن أملاك الممول العقارية جزء من رأس مال المنشأة التجارية الذى هو الشرط فى إستحقاق تلك الضريبة .

الطعن رقم ٧٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٣٠

إن المقرر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل أن تقدير أرباح الممول يكون بحسب الأعمال على أساس دلائره وحساباته. وذلك بصريح نص المادة ٤٧ فقرة أولى ومفاد المادة ٥٦ من هذا القانون. أما ما جاء بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من تحديد الإيرادات بطريقة التقدير إذا رفضت المصلحة اعتماد ما قدمه إليها الممول من الحسابات والسندات فمعناه أنه عند الخلاف ترفع المصلحة الأمر إلى لجنة التقدير ومهمة هذه اللجنة - بموجب المادة ٥٢ - هى الفصل فى المسائل المختلف عليها فى ضوء بيانات الممول وملاحظات المصلحة وليست هى تقدير الأرباح من لدن اللجنة تقديراً مستقلاً عن الدفاتر ، وكذلك الحال عملاً بالمادة ٥٦ أمام المحاكم إذا طعن أمامها فى تقدير اللجنة. ولا يمكن أن يكون معناه تقييد لجان التقدير والمحاكم ومصلحة الضرائب فى رفض دلائر الممول بل للجان وللمحاكم كامل السلطة فى تقدير هذه الدلائر فاحكم بها أو طرحها كلها أو بعضها حسبما يبين لها من التحقيقات التى تجريها .

* الموضوع الفرعى : ضريبة عوائد الأملاك :

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٨١٦ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٦

النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٥ على أن " تعدل حدود مدينة القاهرة كما هو مبين على الرسم وكشف الحدود المرافقين لهذا القانون " وتصدير الكشف المرافق بعبارة " كشف تعديل حدود نطاق بلدية وعوائد أملاك مدينة القاهرة " يدل على تلك التى دخلت ضمن حدودها طبقاً للقانون والرسم وكشف الحدود المرفقين به. وإذا كانت العقارات - محل النزاع - قد إشتملها الرسم والكشف

المشار إليهما وأدخلت في حدود مدينة القاهرة هي ١٠٪ من القيمة الإيجابية ، فإن هذه النسبة تسرى على المقارنات المدخلة ويجرى تقدير قيمتها على هذا الأساس.

*** الموضوع الفرعي : ضريبة كسب العمل :**

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٦٣

تسرى الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة - وفقا للمادة ١/٤ لسنة ١٩٣٩ - "على كل ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة بصفتهم هذه أو لمصلحة أى صاحب نصب آخر وكذلك على كل ما يمنح إلى أعضاء مجالس الإدارة مقابل حضورهم الجلسات ومن المكافآت أو الأتعاب الأخرى على اختلالها " دون أن تسرى الضريبة على ما يستولى عليه أعضاء مجالس الإدارة المتنبهون أو المديرين فوق المبالغ التى يأخذها أعضاء مجالس الإدارة الآخرون وذلك مقابل عملهم الإدارى وبشرط أن لا يستفيد من هذا الحكم فى كل شركة أكثر من عضوين معينين بالاسم. ومؤدى ذلك أن الشارع قد أخضع " ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة " لنوعين من الضريبة هما الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والضريبة على كسب العمل بحيث إذا رأت الشركة تعيين أحد موظفيها عضوا فى مجلس إدارتها فإن المرتب الذى كان يتقاضاه قبل تعيينه عضوا فى مجلس الإدارة يخضع للضريبة على المرتبات وما فى حكمها بينما يخضع ما يمنح له فوق ذلك مقابل حضور الجلسات ومن المكافآت أو الأتعاب الأخرى على اختلاف أنواعها لضريبة القيم المنقولة ، ولا وجه لإخضاع المرتب - أو ما هو فى حكمه - فى مثل هذه الصورة لضريبة القيم المنقولة مجرد أن صاحبه أصبح يجمع بين وظيفته فى الشركة وعضوية مجلس الإدارة إذ أن اختياره لعضوية مجلس الإدارة مع إحفظه بوظيفته الأصلية وقيامه بأعبائها لا يسقط عنه صفته كموظف وبالتالي لا يصلح سببا لإخضاع ما كان يتقاضاه كموظف للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة.

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٦٤

مؤدى الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن الشارع أراد أن يقصر نطاق الإعفاء من الضريبة على كسب العمل على الماهيات والأجور الأصلية وحدها دون غيرها من مكافآت ومعاشات وإيرادات مرتبة لدى الحياة ومزايا نقدية أو عينية قد يستولى عليها من عدا موظفى الحكومة ومستخدميها الذين لهم الحق فى المعاش ، يؤكد ذلك ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقولها " تستبعد بالنسبة للموظفين والمستخدمين الذين لهم الحق فى المعاش - احتياطي المعاش بالغة ما بلغت قيمة هذا الإحتياطي - ولا يدخل فى ذلك الاستقطاعات

للمعاش عن مدد سابقة - أما بالنسبة لغريهم من الموظفين والمستخدمين فيستبعد ٥, ٧ ٪ من قيمة الماهيات أو الأجر ولا تستبعد ال ٥, ٧ ٪ من أي إيرادات آخر من الإيرادات الخاضعة للضريبة " ففي هذه الحدود يكون الشارع قد سوى - في حكم الإعفاء - بين موظفي الحكومة ومستخدميها الذين هم الحق في المعاش وغريهم من مائر الموظفين والمستخدمين سواء كانوا في خدمة الحكومة أو غيرها حيث لا يسرى حكم الإستقطاع لحساب المعاش على المبالغ التي تعطى لهم علاوة على المرتب الأصلي بأية صفة كانت كالمكافآت وبدل السفر وبدل التمثيل والإعانات بجميع أنواعها ، ولا محل للتحدى في هذا الخصوص بأن الأجر طبقاً لقواعد القانون المدني يشمل الأجر الأصلي والإضافي.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ١٦/٢/١٩٦٦

مؤدى الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن الشارع أراد أن يقصر نطاق الإعفاء من الضريبة على كسب العمل على الماهيات والأجر الأصلية وحدها دون غيرها من مكافآت ومعاشات وإيرادات مرتبه لدى الحياة ومزايا عينية أو نقدية قد يستولى عليها من عدا موظفي الحكومة ومستخدميها الذين هم الحق في المعاش. وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن خصم ال ٥, ٧ ٪ يسرى على جميع ما يتقاضاه المطعون عليه من أجر وملحقات لأنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١/٤/١٩٦٧

ما يؤخذ من أرباح الشركة لمصلحة صاحب النصب يعتبر توزيعاً للربح يخضع للضريبة على القيم المنقولة بينما يعتبر الأجر تكليفاً عليه ويخضع للضريبة على كسب العمل ، ذلك أن صاحب النصب يساهم في تأسيس الشركة بتقديم خدمات أو مزايا عينية تعتبر جزءاً من رأس مالها ويعطى في مقابلها وفي عقد تأسيس الشركة - حصة من الأرباح وهذه الحصة تتميز بأنها ترتبط بأرباح الشركة وجوداً وعدماً وهي بذلك لا تدخل في مدلول الأجر الذي يتقاضاه الموظف أو العامل مقابل خدمات يؤديها وترتبط بالشركة ومن بعد تأسيسها - علاقة عمل وتبعية يسوى في ذلك أن تكون الشركة التي حققت ربحاً أو لم تحقق كما يسوى في ذلك أن يكون الأجر نسبة من الأرباح أو مرتباً ثابتاً أو خليطاً منهما معاً ، وإذا كانت الشركة المطعون عليها قد اشترت " شركة هو - وفندول " يعقد إتفاق فيه على أن يضع البائع تحت تصرف الشركة المشوية المواد تكوينها مساعداته الشخصية وخبرته الطويلة في تجارة القطن وخاصة فيما يتعلق بعلاقته مع المازال الأوروبية ويعهد بعدم الإشتغال بتجارة القطن وتصديره مقابل عمولة ونسبة في الأرباح مدى حياته وجري الحكم المطعون فيه على أن ما أدته الشركة " إلى البائع في سنوات النزاع " إنما

كان لقاء مساعداته الشخصية وخبرته الطويلة في تجارة الأقطان وعلاقاته بالمغازل الأوروبية وهى كلها أمور لازمة لتسهيل أعمال الشركة وتوسيع دائرة عملها وتصلباً وبقياً بمباشرة نشاطها وتعيين إعتبارها ضمن تكاليف المشاة " وأن " البائع إلزم بالقيام بأعمال إيجابية لخدمة الشركة وتوطيد نشاطها لقاء أجر اخذ صورة عمولة ونسبة فى الأرباح وليس فى العقد ما يشير إلى أن الطرفين قد هذا إلى مساهمة فى الشركة على أية صورة وفى أى نطاق ومن لم يكون ما يحصل عليه إن هو إلا إيراد نتيجة الكسب والعمل " فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١

مؤدى نص المادتين ٦٢ و ٦٩ من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - فى شأن ضريبة كسب العمل - أن المشرع فرض ضريبة كسب العمل على الإيراد أو المباح الذى يحصل عليه الممول الخاضع لها ، كما أوجب فى الوقت ذاته على صاحب العمل والملتزم بالإيراد أو المباح تزويد مقدار هذه الضريبة للهيئة فى مقابل إستقطاعه من الإيراد أو المباح المستحق للممول الخاضع للضريبة وذلك بقصد أحكام الرقابة على التحصيل وتخفيف العبء عن مصلحة الضرائب . وإستثنى المشرع من هذه القاعدة الحالة التى نص عليها فى المادة ٧١ من القانون ، وهى التى يكون فيها صاحب العمل أو الملتزم بالإيراد أو المباح غير مقيم فى مصر أو ليس له فيها مركز أو منشآت ، إذ يقع الإلتزام بتوريد الضريبة فى هذه الحالة على الممول ، وهذا الإلتزام باستقطاع الضريبة وتوريدها وإن كان يخالف الإلتزام بالضريبة ولا يحصل من صاحب العمل والملتزم بالإيراد أو بالمعاش عمولا ، إلا أنه إلتزام مفروض عليه بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٦١ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٨

- تفسير الإتفاقات والمحررات لتعرف حقيقة القصد منها ، أمر تستلزم به محكمة الموضوع ما دام قضاؤها فى ذلك يقوم على أسباب ماثلة ، ولا سلطان لحكمة النقض عليها متى كانت عبارات الإضاق تحتمل المعنى الذى حصلته . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد حصل من عبارة المادة الثالثة من عقد تأسيس الشركة الطاعة " الشركة الشرقية للبحرول " أنها مسئولة عن تسليد ضريبة كسب العمل المستحقة على مرتبات الموظفين الأجانب التى دفعها لهم الشركة الدولية للزيت المصرى إستناداً إلى أن هذا الإلتزام يدخل فى الإلتزامات التى حلت فيها الشركة الطاعة عمل الشركة الدولية بموجب العقد المبرم بينها وبين الجمعية التعاونية للبحرول ، وكانت عبارة المادة الثالثة ماثلة الذكر تؤدى إلى ما إستخلصه الحكم منها دون حاجة إلى الرجوع إلى العقد المبرم بين الشركة الدولية والجمعية التعاونية للبحرول إعتباراً بأن الشركة الطاعة

قبلت أن تحمل محل الشركة الدولية في كافة الإلتزامات التي تتحمل بها بموجب العقد سالف الذكر ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بالفساد في الإستدلال والقصور في التسيب يكون في غير محله.

- إذ بين من الحكم المطعون فيه أنه لم يستند في قضائه - بالزلم الشركة الطاعة بسداد ضريبة كسب العمل - إلى أن الشركة وافقت على خضوعها لضريبة كسب العمل المستحقة على مرتبات موظفي الشركة الدولية للزيت المصري ، وإنما إستخلص الحكم من الكتايب اللذين أرسلتهما الطاعة إلى مصلحة الضرائب إنها وافقت على إلتزامها بتوريد هذه الضريبة إلى المصلحة بوصفه من الإلتزامات التي قبلت أن تحمل فيها محل الشركة الدولية - بمقتضى عقد تأسيس الشركة الطاعة - وهو أمر لا مخالفة فيه للقانون ومن ثم يكون النعى على الحكم على غير أساس.

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٢٨ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٥

مفاد نص المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن ضريبة المرتبات وما فى حكمها والأجور والمكالات والمعاشات ، تسرى على الأشخاص الطبيعيين دون الأشخاص الاعتباريين ، فإذا تعاقدت شركة على القيام بعمل أو خدمة ، فإن الأرباح التي تحققها من هذا العقد لا تخضع للضريبة على كسب العمل ولما كان الثابت في الدعوى أن منشأة المطعون عليهم هي شركة تضامن ، وهي التي تعاقدت مع شركات التأمين الأجنبية على أن تقوم بعمليات التأمين بالوكالة عنها ، ومن ثم فإن أرباح فرع التأمين بالشركة لا تخضع لضريبة كسب العمل المقررة على المرتبات والأجور ، إذ هي في الصورة المعروضة أرباح حققتها الشركة لا الشركاء ، وقد إتخذت في سبيل تحقيقها شكل منشأة ، متميزة في إدارتها وإستغلالها عن شركات التأمين التي تعمل لحسابها.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١١٣٥ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٥

إعانة غلاء المعيشة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة وكذا بدل السكن يدخلان في وعاء الضريبة على كسب العمل ، ليدخلان أيضاً في وعاء الضريبة العامة على الإيراد ، وهو ما نصت عليه المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن الضريبة العامة على الإيراد وموادةما أنه يدخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد سائر الإيرادات الخاضعة للضرائب النوعية الأخرى بعد تحديدها طبقاً للقواعد المقررة لكل منها. وإذ كان النابت في الدعوى من كشف ماهيات ومراتب المطعون عليه - ملحق عسكري - أن المبالغ التي يدور حولها النزاع هي إعانة غلاء المعيشة ، و فرق بدل السكن ، وليس فرق عمله لأنها تخضع للضريبة على كسب العمل ونتيجة لذلك تدخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٥

إعانة غلاء المعيشة " ومنظها إعانة الزوجة " تدخلان في وعاء الضريبة على كسب العمل وبالتالي في وعاء الضريبة على الإيراد العام وهو ما نصت عليه المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في خصوص الضريبة على كسب العمل بقولها " تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لدى الحياة يضاف إلى ذلك ما يكون ممنوحاً من المزايا نقداً وعيناً " وما نصت عليه كذلك الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن الضريبة العامة على الإيراد مما يدل على أنه يدخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد مائر الإيرادات الخاصة للضرائب النوعية الأخرى بعد تعديلها طبقاً للقواعد المقررة لكل منها. وإذا كان الثابت في الدعوى أن المبالغ التي يدور حولها النزاع هي " إعانة غلاء معيشة إضافية " وإعانة زوجة اللتين حصل عليهما الممول الطاعن إبان عمله ملحقاً زراعياً بسفارة مصر بالولايات المتحدة وليست بدخل تجبيل إضافي فإنها تخضع للضريبة على كسب العمل وتدخل بالتالي في وعاء الضريبة العامة على الإيراد ولا يجوز التحدى بما أوردته الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية بلاتحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي من أنه " لا يعتبر إعانة غلاء معيشة في الخارج سوى الجزء من الرواتب المساوي لمقدار إعانة غلاء المعيشة المقررة على ما يتقاضاه عضو السلكين الدبلوماسي والقنصلي والموظف الإداري والكتاني لو كان يعمل في مصر " لأن هذا القرار ليس له أثر رجعي ولا يعمل به إلا من تاريخ نشره في ١٩٥٨/٢/٢٧ ومن لم فلا يسرى على النزاع الراهن وهو خاص بالضريبة المستحقة عن السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٧ .

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٨٠٥ بتاريخ ١٦/٤/١٩٧٥

الأصل في التعويض أنه مقابل الضرر الذي يصب العامل جزاء فصله بغير مبرر ومناطه تورب الضرر ولا يغير من طبيعة هذا التعويض تقديره بما يوازى الأجر المتبقى عن المدة التي لم ينفذ فيها العقد ، ولا يخضع بهذه المثابة للضريبة على كسب العمل لأنه ليس إيراداً دورياً وإنما هو في حكم رأس مال يصرف لدفعة واحدة عند إنتهاء خدمة العامل نظير الخطأ التعاقدي يفسخ عقد العمل قبل حلول موعده وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأخضع المبلغ المدفوع للطاعن كتعويض مقابل الضرر الذي لحق به بسبب إخلال الشركة بإلتزامها التعاقدي فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٨

الأصل في إعارة الدولة إلى الحكومات والميّنات العربية والأجنبية والدولية أن يكون مرتب المعار على جانب الجهة المستعيرة ، غير أن المشرع أجاز منح الموظف المعار مرتباً من الحكومة المصرية بالشروط والأوضاع التي يقرها رئيس الجمهورية ، ومن أجل ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المالية للمعارين للدول الإفريقية وقضى في المادة الأولى بسريانه على الموظفين المعارين للدول الإفريقية المينة بهذه المادة ومنها الجزائر ونص في المادة الثانية منه على أن " تمنح حكومة جمهورية مصر العربية مرتبات للموظفين المعارين لحكومات الدول المينة بالمادة السابقة وفقاً للجدول المرفق ، ويفرض وزير الخزانة بالإتفاق مع ديوان الموظفين في تعديل المرتبات كلما دعت الضرورة إلى ذلك " . وبمقتضى الفريض الممنوح لوزير الخزانة بالإتفاق مع ديوان الموظفين في تعديل المرتبات الواردة - بهذا القرار الجمهوري وأصدر وزير الخزانة القرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٣ ونص في مادته الأولى على أن يعدل مرتب الإعارة بالنسبة للمعارين إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بحيث يصرف للمعارين علاوة على المبالغ التي يستحقونها طبقاً للقرار الجمهوري رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه الرتب الأصلي بالكامل في جمهورية مصر العربية " فدل بذلك على أن يصرف للمعارين إلى جمهورية الجزائر مرتباتهم الأصلية بالكامل في جمهورية مصر العربية ، لما كان ذلك وكانت إتفاقية التعاون الفني بين حكومة مصر العربية وحكومة الجمهورية الجزائرية الموقعة في الجزائرية بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٤ والصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٣ لسنة ١٩٦٣ لم يرد بها نص على أن تتحمل الحكومة المصرية عن الحكومة الجزائرية بشيء من هذه المرتبات ؛ فإن المرتب الذي تمنحه الحكومة المصرية للموظف المعار تكون قد أدته له بصفة أصلية لإعبارات متعلقة بالمصلحة العامة وليس نيابة عن حكومة الجزائر وتسرى عليه لذلك الضرائب المقررة على المرتبات التي تدفعها الحكومة المصرية إلى أي شخص سواء كان مقيماً في مصر أو في الخارج .

الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٧٨ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٩

الناتج في إعارة المكالاة التي تمنح للعمدة خاضعة للضريبة العامة على الإيراد قوائم الوقوف على كتبها وما إذا كانت تدخل في وعاء الضريبة على كسب العمل فتدخل بالتالي في وعاء الضريبة العامة على الإيراد من عدمه ذلك أن من المقرر طبقاً للمادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمفقرة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يدخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد وسائر الإيرادات الخاضعة للضرائب النوعية الأخرى بعد تحديدها طبقاً للقواعد المقررة

لكل منها ، ولما كانت المادة ٣١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن العمد والمشايع تنص على أن " يمنح العمدة مكافأة مقدارها ستون جنيهاً " وكانت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون قد أوردت " وإستحدثت المادة ٣١ حكماً جديداً بالنسبة للعمدة فقضت بأنه يمنح مكافأ مقدارها ستون جنيهاً . وقد جاء هذا الحكم نتيجة لإلغاء شرط النصاب المالى وما كان يؤثر عليه من إعفاء العمدة من قدر من ضرائب الأطنان الزراعية وإستبدال بهذا الإعفاء مكافأة مالية مناسبة لقاء ما تفرضه عليه واجبات وظيفته من الأعباء " يكون البين أن قصد المشرع من تقرير هذه المكافأة هى أن تكون عوضاً للعمدة عن نفقات يتكبدها فى سبيل تنفيذ عمله فلا تخضع لضريبة كسب وعمل ونتيجة لذلك فإنها لا تدخل فى وعاء الضريبة العامة على الإيراد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلترم هذا النظر وقضى بعدم إخضاع حصيله هذه المكافأة لضريبة الإيراد العام فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ١٠٧٤٤٦٢ لسنة ٤٤٤٣ مكتب فى ٢٩ صفحة رقم ٤٦٢ بتاريخ ١٤/٢/١٩٧٨

مؤدى نص المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٦٢ من ذات القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٠ ، أن الضريبة على المراتب تصيب كافة ما يسوئى عليه صاحب الشأن من كسب نتيجة عمله بوصفه دخلاً له ، أما المزايا التى تمنح له عوضاً عن نفقات يتكبدها فى سبيل أدائه عمله فلا تكون فى حقيقتها دخلاً وبالتالى لا تخضع للضريبة ، يؤكد هذا النظر ما ورد فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ تعليلاً لإضافة بدل التمثيل وبدل الإستقبال وبدل الحضور إلى ما نصت عليه المادة ٦٢ مما تناوله الضريبة " حتى لا تفرد ضريبة المراتب والأجور بإعفاء إيرادات يجب أن تصيبها الضريبة باعتبارها فى حقيقة الأمر دخلاً للممول " ، وإذا كان ذلك فإن بدل طبيعة العمل إما أن تعطى العامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها فى سبيل تنفيذ عمله ، فلا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه فى حكمه من خضوعه للضريبة ، وإما أن يعطى له لقاء طاقة ينفها أو مخاطر معينة يتعرض لها فى أداء عمله فيعتبر جزءاً من الأجر موهوناً بالظروف التى دعت إلى تقريره فيستحق بوجودها وتصيبه الضريبة وإذا كان راتب طبيعة العمل المخصص لرجال القضاء والصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ إما نقرر أساساً مقابل ما يبلونه من جهد فى إنجاز عملهم دون تقيد بمواعيد العمل الرسمية وما تستلزمه ولاية القضاء من التفريط طوال الوقت ، فإنه يكون بهذه المثابة ميزة نقدية مما نصت عليه المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ويدخل فى وعاء الضريبة على كسب العمل ولا يفر من طبيعته أن يخلص بعضه لمواجهة نفقات يتكبدها رجل القضاء فى الإطلاع بعمله ، طالما أنه لا يخلص كله لمواجهة هذه النفقات على ما بين من مذكرة وزارة العدل المرفقة بالقرار الجمهورى رقم ٨١٢ لسنة ١٩٦٣ والنسب ورد بها - من

بين ما ورد - أنه منح لما يتميز به عمل القضاء من الفراغ طول الوقت وما يقتضيه إنجازهم من جهد ، إذ ينبغي تغليب حق الخزانة وإخضاعه للضريبة لأن الأصل هو خضوع المرتبات والزيادات والإعفاء منها لا يكون إلا بقانون وقد نص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية في البند رابعاً من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق به على أن " لا يتخضع بدل القضاء وبدل التمثيل في جدول المرتبات للضرائب " وهو نص مستحدث لا يسرى إلا من تاريخ العمل به في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٢ ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون القرار الجمهوري رقم ٨١٢ لسنة ١٩٦٣ قد نص على أن " يصرف بالكامل راتب طيبة العمل لرجال القضاء الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ " وذلك أن المقصود من النص على صرفه كاملاً ليس عدم خضوعه للضريبة أو إعفاؤه منها وإنما عدم خصم الزيادة في إعانة غلاء المعيشة التي قررها مجلس الوزراء في ١٩/٢/١٩٥٠ وهو ما أوضحت عنه مذكرة وزارة العدل سالقة البيان بقولها " هو كان مفهوماً وقت وضع القرار الجمهوري أن يصرف هذا البديل كاملاً وبدون أن يخصم منه الزيادة في إعانة غلاء المعيشة التي قررها مجلس الوزراء في ١٩/٢/١٩٥٠ . . . غير أن ديوان المحاسبة أثار لبساً في نصوص القرار الجمهوري الخاص براتب طيبة العمل المقرر لرجال القضاء لذلك أعد مشروع القرار الجمهوري المرفق تفسيراً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ توجيهاً لمواد الشارع وتحقيقاً للمساواة بين الطوائف المختلفة " ، يؤيد ذلك أن لفظ " بالكامل " ورد في شأن مرتبات مما لا مراء في خضوعها للضريبة ، ولا يغير من ذلك قرار وزير الخزانة رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٣ الصادر بناء على تفويض رئيس الجمهورية بالقرار رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المالية للموظفين المعازين للدول الأفرقية ولا يغير من هذا النظر أيضاً أن يكون بدل طيبة العمل لرجال القضاء مخصصاً للوظيفة وليس للموظف لأن تخصيص البديل للوظيفة دون الموظف هو كفائدة عامة وصف يصدق على جميع البدلات ما كان منها مقابل ما يكبده العمل من مشاق أو ما يكبده من نفقات والإستثناء الوحيد الذي يمنع بسبب حصول العامل على مؤهل عال كما هو الحال في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الرواتب الإضافية للحاصلين على الماجستير والدكتوراه وما يعادلهما ، يؤكد ذلك النص في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن العاملين المدنيين في الدولة على أن يصرف البديل لشاغل الوظيفة المقرر لها " وفي حالة خلوها يستحق لمن يقوم بأعمالها طبقاً للأوضاع المقررة " إذ كان ذلك وكان الحكمان المظنون فيهما قد خالفا هذا النظر وجرياً في فضالهما على عدم خضوع بدل طيبة العمل لرجال القضاء للضريبة فإنهما يكونان قد خالفا القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢١

بدل التمثيل الأصلي والإضافي يدخل فى وعاء الضريبة على كسب العمل وبالتالي فى وعاء الضريبة على الإيراد العام ، وهو ما نصت عليه المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى خصوص الضريبة على كسب العمل بعد تعديلها بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ ، وما نصت عليه كذلك الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن الضريبة العامة على الإيراد ومؤداها أنه يدخل فى وعاء الضريبة العامة على الإيراد سائر الإيرادات الخاضعة للضرائب النوعية الأخرى بعد تعديلها طبقاً للقواعد المقررة لكل منهما وإذا كان الثابت فى الدعوى أن المبالغ التى يدور حولها النزاع هى بدل تمثيل أصلى وإضافى إستولى عليها المطعون ضده من عمله بمكتب الهيئة العامة للصنعة فى موسكو ، فإنها تخضع للضريبة على كسب العمل وتدخل بالتالى فى وعاء الضريبة العامة على الإيراد يؤكد هذا النظر ما ورد فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ تعليلاً لإضافة بدل التمثيل وبدل الإستقبال وبدل الحضور إلى ما نصت عليه المادة ٦٢ مما تناولته الضريبة " حتى لا تتفرد ضريبة المراتب والأجور بإعفاء إيرادات يجب أن تصبها الضريبة باعتبارها فى حقيقة الأمر دخلاً للممول " ولا يغير من هذا النظر أن يخلص بعض بدل التمثيل للإنفاق على مهام الوظيفة طالما أنه لا يخلص كله لمواجهة هذه النفقات إذ ينهى تغليب حق الحزاة وإخضاعه للضريبة لأن الأصل هو إخضاعها والإعفاء منها لا يكون إلا فى حدود القانون وحين أراد الشارع إعفاء نصف هذا البدل من الضريبة فقد نص على ذلك فى المادة ١٧ من قانون ربط الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ١٩٧٠ - ١٩٧١ ، وهو نص مستحدث يسرى ابتداء من ميزانية السنة الواردة فيه دون أن ينسحب أثره على الماضى ، وحين أراد الشارع من بعد إعفاء كل بدل التمثيل فقد نص على ذلك صراحة أيضاً ، كما فعل فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فى شأن العاملين المدنيين فى الدولة وفى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على عدم خضوع نصف بدل التمثيل الأصلى والإضافى للضريبة على كسب العمل ولا للضريبة العامة على الإيراد فى سنتى ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧٩٤ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨

إن إعانة غلاء المعيشة تدخل فى وعاء الضريبة على كسب العمل وبالتالي فى وعاء الضريبة على الإيراد العام وهو ما نصت عليه المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى خصوص الضريبة على كسب العمل. وما نصت عليه كذلك الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩

بشأن الضريبة العامة على الإيراد .. مما يدل على أنه يدخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد سائر الإيرادات الخاضعة للضرائب بعد تحديدها طبقاً للقواعد المقررة بكل منها. وإذا كان الثابت في الدعوى أن المبالغ التي يدور حولها النزاع هي إعانة غلاء معيشة إضافية وليست بدل تمثيل إضافي فإنها تخضع للضريبة على كسب العمل وتدخل بالتالي في وعاء الضريبة العامة على الإيراد. ولا يجوز التحدي بما أوردته الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية بلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والفنصلي من أنه " لا يعتبر إعانة غلاء المعيشة في الخارج سوى الجزء من الرواتب المساوية لمقدار إعانة غلاء المعيشة المقررة على ما يتقاضاه عضو السلكين الدبلوماسي والفنصلي والموظف الإداري ، والكتابي لو كان يعمل في مصر " لأن هذا القرار ليس له أثر رجعي ولا يعمل به إلا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ١٩٥٨/٢/٢٧ ومن ثم فلا يسرى على النزاع الراهن.

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٧٩٩ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان الأصل في إعارة موظفي الدولة إلى الحكومات والمؤسسات العربية والأجنبية والدولية أن يكون مرتب المعار على جانب المستعيرة إلا أن المشرع أجاز منح الموظف المعار مرتباً من الحكومة المصرية بالشروط والأوضاع التي يقرها رئيس الجمهورية ومن أجل ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المالية للموظفين المعارين للدول الأفريقية وقضى في المادة الأولى بـسريانه على الموظفين المعارين للدول الأفريقية المبينة بهذه المادة ومنها الجزائر ثم نص في المادة الثانية منه على أن تمنح حكومة مصر العربية مرتبات الموظفين المعارين لحكومات الدول المبينة بالمادة السابقة وفقاً للجدول المرفق ، ويفوض وزير الخزانة بالإتفاق مع ديوان الموظفين في تعديل هذه المرتبات كلما دعت الضرورة إلى ذلك. ويعتقضى هذا الصويص أصدر وزير الخزانة القرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٣ ونص في مادته الأولى على أنه : " يعدل مرتب الإعارة بالنسبة للمعارين إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بحيث يصرف للمعارين علاوة على المبالغ التي يستحقونها طبقاً للقرار الجمهوري رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه المرتب الأصلي بالكامل في جمهورية مصر العربية ". لما كان ذلك وكانت إتفاقية التعاون الفني بين حكومة مصر العربية وحكومة الجمهورية الجزائرية الموقعة في الجزائر بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٤ والصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٧ لسنة ١٩٦٣ لم يرد بها نص على أن تتحمل الحكومة المصرية عن الحكومة الجزائرية بشئ من هذه الترتيبات ، فإن المرتب الذي تمنحه الحكومة المصرية للموظف المعار تكون قد أدته له بصفة أصلية لإعتبارات متعلقة بالمصلحة العامة وليس نيابة عن

الحكومة الجزائرية ، وتسرى عليه لذلك الضرائب المقررة على المرتبات التي تدفعها الحكومة المصرية إلى أي شخص ، سواء كان مقيماً في مصر أو في الخارج.

*** الموضوع الفرعي : ضريبة الإيراد العلم :**

الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣١ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ١٧/١/١٩٦٨

مؤدى ما نصت عليه المواد ١٢ و ١٦ و ١٩ ، ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أن المشرع فرق بين إجراءات ربط ضريبة الإيراد العام التي تتبع بالنسبة للمولين الذين يقدمون بإقراراتهم في الجهاد وبين تلك التي يجب مراعاتها في خصوص المولين الذين لم يقدموا بإقراراتهم ، وأنه لذلك لا يسوغ إنباع الإجراءات المخصصة للطائفة الأولى على أرباب الطائفة الثانية ، ذلك أن التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام ، فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها ، وهي إجراءات ومواعيد حتمية ألزم المشرع مصلحة الضرائب بالتزامها وقدروا بها من المصلحة في إنباعها وربط البطلان على مخالفتها.

*** الموضوع الفرعي : طبيعة العلاقة بين الممول والمصلحة :**

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ١٣٥٣ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٦٥

لا ترتكن الضريبة على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والتاجر وإنما تحددها القوانين التي تفرضها وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها للتاجر أن يسرد ما دفعه بغير حق وللمصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٤

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الضريبة لا ترتكن في أساسها على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول وإنما تحددها القوانين التي تفرضها ، وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها ، فللممول أن يسرد ما دفعه بغير حق ، وللمصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم.

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ٤/٤/١٩٧٤

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الضريبة لا ترتكن في أساسها على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول ، وإنما تحددها القوانين التي تفرضها وليس في هذه القوانين ، ولا في القانون العام ما يحول دون

تدارك الخطأ الذي يقع فيها للممول أن يسرد ما دفعه بغير حق والمصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم.

الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٨ - صفحة رقم ١٣٠٩ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٨

الضريبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ترتكن على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول وإنما تحددها القوانين التي توجها وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها للممول أن يسرد ما دفعه بغير حق والمصلحة أن تطالب بما هو مستحق لها زيادة على ما دفع ما لم يكن قد سقط بالتقادم ولا يصح الإعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا في الأحوال المبينة في القانون.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣١ - صفحة رقم ١٧١٧ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٠

الضريبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ترتكن على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول وإنما تحددها القوانين التي تفرعها وليس في القوانين الضريبية ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها، فللممول أن يسرد ما دفعه بغير حق والمصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم.

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣٢ - صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٨١/١/١٩

الضريبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ترتكن في أساسها على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول، وإنما تحددها القوانين التي تفرعها، وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها، سواء من الممول أو من مصلحة الضرائب، فللممول أن يسرد ما دفعه بغير حق ومصلحة الضرائب أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع، ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم، ومزود هذا أن قرار ربط الضريبة لا يتحصن بفوات ميعاد الطعن فيه، إذا انطوى على خطأ مادي أو خطأ في تطبيق القانون ولا يكتسب حجية تمنع من إجراء تصحيح هذا الخطأ.

الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣٢ - صفحة رقم ١٥٧٩ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٥

الضريبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ترتكن على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول وإنما تحددها القوانين التي توجها وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع منها للممول أن يسرد ما دفعه بغير حق والمصلحة أن تطالب بما هو مستحق لها زيادة على ما دفع ما لم يكن قد سقط بالتقادم ولا يصح الإعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا في الأحوال المبينة في القانون.

الطنع رقم ١٥٩٨ لسنة ٤٨ مكتب فتى ٣٣ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٢

ما ذهبت إليه المصلحة الطاعنة من أن قوانين الضرائب لا تقيد بها في سبيل ربط الضريبة والحصول على حقوق الخزانة العامة بمشروعية الدليل فهو قول لا سند له من القانون ويتعارض مع نصوص الدستور إذ لا يتصور أن تستباح حريات الأفراد في سبيل الحصول على موارد الدولة من الضرائب بينما تكفل الدستور هذه الحريات عند استعمال الدولة لحقها في العقاب فلم يطلق عليها في المساس بحريات الأفراد وإنما وضع من القيود والإجراءات ما يكفل صيانتها والقول بغير ذلك يجعل القانون الضريبي في منزلة أعلى من الدستور وهو أمر غير مقبول.

* الموضوع الفرعي : عبء إثبات خطأ قرار لجنة التقدير :

الطنع رقم ١٤٨ لسنة ١٩ مكتب فتى ٢ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١/٣/١٩٥١

الممول هو الذي يقع عليه إثبات خطأ قرار لجنة التقدير وفقاً لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩. وإذن فخطأ الحكم في إسناده إلى الممول الإقرار بأن الطريقة التي اتبعتها لجنة التقدير هي طريقة فيية في حين أنه لم يصدر منه هذا الإقرار - هذا الخطأ لا تأثير له على سلامة الحكم متى كان ما أورده يفيد أن الممول عجز عن تقديم ما يثبت خطأ قرار اللجنة.

الطنع رقم ٥٦ لسنة ١٩ مكتب فتى ٢ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ٣/٥/١٩٥١

الممول هو الذي عليه إقامة الدليل على عدم صحة تقدير اللجنة. وإذن فمتى كانت المحكمة قد أثبتت في حدود سلطتها الموضوعية، أنه عجز عن تقديم هذا الدليل فإن الطعن على الحكم بالقصور يكون على غير أساس.

* الموضوع الفرعي : قانون الضرائب أمره :

الطنع رقم ٩٠٩ لسنة ٤٨ مكتب فتى ٣٢ صفحة رقم ١٨٥٦ بتاريخ ٦/٦/١٩٨١

ولئن كان القانون الذي يفرض ضريبة معينة يعتبر قانوناً آمراً فيما يتعلق بفرضها، إلا أنه لا يعتبر كذلك فيما يتعلق بتصنيفه الشخص الذي يلزم بها فيجوز الإتفاق بين المأجور والمستأجر على مخالفة هذا التعيين وهو المستفاد من المادة ٥٦٧ من القانون المدني - طالما أن هذا الإتفاق لا يتعارض مع نص القانون أو قاعدة تعين حد أقصى للأجرة القانونية.

*** الموضوع الفرعي : قانون تحقيق العدالة الضريبية :**

الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٥٢ مكتب فني ٤٧ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٩٩١/٣/٤
يشترط للإفادة من إسقاط الضرائب المستحقة على الممول وفقاً لحكم المادة ٥١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية - أن يكون هذا الممول ممن خضعت أمواله لتدبير الحراسة وأن يكون صافي ذمته المالية يغير حساب الضرائب المستحقة عليه مديناً وذلك وفق تقديرات جهاز التصفية المنصوص عليه في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وإذا كان ما يستحق عليه من ضرائب يزيد على صافي ذمته المالية بدون إحسابها ، أسقطت الضرائب المستحقة بما يوازي الزيادة .

*** الموضوع الفرعي : قبول الممول للتقدير السابق للحصول بطريق المماثلة :**

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٧٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٢٢
لا يحول دون إعادة التقدير وفقاً للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ أن يكون الممول لد قبل التقدير السابق للحصول بطريق المماثلة تطبيقاً للمادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

*** الموضوع الفرعي : لا تسري الفوائد على المبالغ التي ترد للممول :**

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٦٥/٢/١٧
النص في الفقرة الثانية من المادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٠ على أنه لا يجوز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها للممولين هو نص مستحدث يسرى - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على فوائد المبالغ التي يحكم على مصلحة الضرائب بردها للممولين من تاريخ العمل به في ١٩٥٠/٩/٤ . وعلى ذلك لمتى كان الحكم المطعون فيه قد أزم مصلحة الضرائب بدفع فوائد عن المبلغ المخكوم به من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٥١/١٢/٢٤ فإنه يكون قد مخالف القانون وأعطى في تطبيقه .

*** الموضوع الفرعي : لجنة الطعن الضريبي :**

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ١٨ مكتب فني ١ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٨
إن لجنة تقدير الضرائب هي بحسب المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ السلطة المختصة أصلاً بالتقدير في حالة عدم الإ اتفاق بين الممول ومصلحة الضرائب ، أما المحكمة الابتدائية لتختص وفقاً للمادة ٥٤ من نفس القانون بنظر الطعون التي ترفع إليها إما من مصلحة الضرائب وإما من الممول لدى تقديرات

تلك اللجنة ، وذلك مفاده أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة وأصدرت قراراً فيه لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة ، فإذا كان الخبير المعين في الدعوى قد تعرض في تقريره لأرباح ممول من وجه نشاط معين لم يسبق عرضه على لجنة التقدير مع إعراض الممول ومصلحة الضرائب لدى الخبير على ذلك ثم تمسك الممول بهذا الإعراض أمام محكمة أول درجة كما تمسكت به مصلحة الضرائب أمام محكمة الاستئناف ومع ذلك أخذت المحكمة بتقرير الخبير في هذه المسألة لأنها تكون قد أخطأت بمجاوزة سلطتها ولا يشفع لها في ذلك قولها بعدم ملاءمة تجزئة نواحي نشاط الممول إذ هذا القول محله أن تكون مختصة بالتقدير.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١

- إن سلطة لجنة تقدير الضرائب في التقدير هي سلطة أصلية تباشرها بوصف كونها الهيئة المختصة بالتقدير ابتداء لا هيئة تنظر طعناً في تقدير المأمور ، بل إن تقدير المأمور لا يكون تحت نظرها إذ لم تنص المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على موالاتها به ، فهي إذن لا تفصل في خصومة أسوة باحكام ، فلا يطل قرارها أن يكون من أعضائها إثنان من موظفي مصلحة الضرائب سبق لها إبداء الرأي في حالة الممول التي كانت محل نظرها. فضلاً عن ذلك فإن للممول بنص المادة ٥٠ من القساوان السابق الذكر أن يختار من التجار أو رجال الصناعة أو الممولين عضوين من أعضاء اللجنة مما لا يقلل معه أن يعنى هو على مصلحة الضرائب إختيار موظفيها لعضويتها.

- قد جرى قضاء محكمة النقض بأنه في حالة عدم إتفاق مصلحة الضرائب والممول على وعاء الضريبة يكون للجان التقدير أن تقدر هذا الوعاء بما يزيد على تقدير المأمورية أو ينقص عنه حسبما يستبين لها من الفحص الذى يجريه.

الطعن رقم ٥١ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٨

جرى قضاء محكمة النقض بأن لجنة تقدير الضرائب هي الهيئة المختصة أصلاً بتقدير وعاء الضريبة على الشركات غير المساهمة وعلى الأفراد حسبما يتبين لها من فحص المسائل الخاطلة عليها ، فلها أن تزيد على تقدير المأمور أو تنقص منه.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢٣

قد جرى قضاء هذه المحكمة بأن لجنة تقدير الضرائب ليست هيئة قضائية تفصل في خصومة وإنما هي هيئة إدارية. فإذا إشرك في إصدار قرارها عضو لم يسبق له أن حضر جلسة سمعت فيها أقوال الممول فلا بطلان في هذا القرار. ذلك بأن اللجنة تصدر قرارها بناءً على ما قدمه الممول إلى مصلحة الضرائب من إقرارات

وبيانات وما تقدمه المصلحة إلى اللجنة من ملاحظات. أما حضور الممول بنفسه أو بوكيل عنه أمامها لإبداء أقواله فإنه ليس لازماً لصحة قرار اللجنة على ما تشير إليه المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩.

الطنين رقم ١١٧ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١

إن لجنة تقدير الضرائب هي هيئة تقدير أصلية لا هيئة تنظر في الدرجة الثانية في تطلم الممول من تقدير المأمورية ، وهي بهذا الوصف لا تنقيد في تقديرها بما سبق أن إقرحه المأمورية في معبرها للإتفاق مع الممول ، بل لها أن تزيد عليه أو تنقص منه وفقاً لما ترى أنه الأرباح الحقيقية. فالحكم الذى يقام على أساس أن لجنة التقدير لا تملك الزيادة على تقدير المأمورية بمقولة إنه لا يصح أن يضار الممول بتظلمه هو حكم خاطئ.

الطنين رقم ١٤٧ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤١٠ بتاريخ ١٩٥١/٣/١

إذ لم يحصل اتفاق بين الممول ومصلحة الضرائب فإن التقدير الذى تكون المصلحة قد إقرحه عليه في سبيل الاتفاق معه يسقط من حيث إنه كان مجرد عرض لم يلحقه قبول فلا يكون له كيان قانوني ومن ثم لا تكون المصلحة ملتزمة به ولا يمكن أن يعتبر عرض المسألة على لجنة التقدير أنه طعن فيه ولا تكون اللجنة وهي المختصة قانوناً بالتقدير متنوعة من الزيادة عليه. وإذن لمضى كان الحكم قد حصل تحصيلاً سائفاً أنه لم يحصل اتفاق بين الممول - الطاعن - ومصلحة الضرائب - المظعون عليها على تقدير أرباحه ، وأن قبوله للتقدير الأول الذى أجراه مأمور الضرائب لا محل للأخذ به مادام لم يحصل إلا بعد أن عرض الخلاف على اللجنة والبعث بذلك اختصاصها بالتقدير. فإن الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس.

الطنين رقم ١٤٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٥١/٣/١

أ) محاولة مصلحة الضرائب الاتفاق مع الممول قبل إحالة مسأله على لجنة التقدير التي فرضتها المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - هذه المحاولة لم يرسم لها القانون طريقاً معيناً .
ب) لجنة التقدير هي صاحبة الولاية الأصلية في التقدير تجزئ بهذا الوصف لا يوصف كونها هيئة تنظر في طعن في تقدير سابق تجزئ به مصلحة الضرائب التي ليس لها اختصاص بذلك التقدير ، وإنما لها أن تنق مع الممول قبل اللجوء إلى لجنة التقدير ، لمضى لم يتم الاتفاق مع الممول امتنع عليه التمسك على المصلحة بأى تقدير سابق أجرته حتى ولو كانت المصلحة لم تعلنه بتقديرها مادام مقراً بأنه علم به ولم يقبله. وإذن لمضى كان الحكم إذ التفعت عما أثاره الممول - الطاعن - من أن مصلحة الضرائب - المظعون عليها لم

تحاول الاتفاق معه قد حصل تحصيلاً مساتفاً أن الممول لم يقبل التقدير الذي أجراه مأمور الضرائب واختلف معه فيه وأن هذا الخلاف استمر قائماً أمام المحكمة الابتدائية عند نظر المعارضة المقدمة منه لدى قرار لجنة التقدير - فإن ما يتناهى الممول على الحكم من خطأ في تطبيق القانون استناداً إلى أنه فوت عليه درجة من درجات التقدير هي محاولة الاتفاق معه يكون على غير أساس ، إذ محاولة الاتفاق قد تمت فعلاً بعرض التقدير الذي أجراه المأمور عليه وفشلت بسبب إصراره على عدم قبوله وانتهى الأمر بعرض الخلاف على اللجنة.

الطعن رقم ١٨١ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١

إن ولاية لجنة التقدير ولاية أصلية ثابتة لها أولاً وبالذات بتأشيرها بوصف كونها الهيئة المختصة بالتقدير ابتداءً لا هيئة تنظر في طعن في تقدير سابق أجرته مصلحة الضرائب ، فضلاً عن ذلك فإن المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي نصت على تشكيل لجان التقدير لم تحرم على موظف الحكومة الذي سبق له فحص أرباح الممول أن يكون عضواً فيها. وإذن فالحكم الذي يقيم قضاءه ببطالان قرار لجنة التقدير على أنه لا يجوز لموظف مصلحة الضرائب الذي ساهم في تقدير أرباح الممول أن يجلس بعد ذلك في لجنة التقدير للفصل في النزاع القائم بين الممول والمأمورية على هذا التقدير - يكون حكماً عطفياً في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٢٤

أنه وإن كانت لجنة التقدير هي لجنة إدارية إلا أن إنقضاها قبل اليوم الذي حددته للنظر في المادة وعلم به الطرفان يجعل هذا الإنقضاء باطلاً لمخالفته للأصول العامة حتى بالنسبة للهيئات الإدارية. ذلك بأنه متى حددت اللجنة للنظر في الأمر يوماً معيناً علم به ذوو الشأن ، فقد لزمها أن تعتقد فيه حتى يستطيع كل منهم أن يبدى أمامها وجهة نظره وملاحظاته ، فتصدر قرارها عن بيعة ونور فإن هي إنقضت قبل اليوم المذكور ، على ما قرره الحكم بأسباب مسوغة ونظرت في المادة في غيبة المطعون عليها وفوتت بذلك عليها فرصة الرد على بيانات الطاعن ، فإن إنقضاها يكون قد وقع باطلاً وكذلك قرارها ، لما داخله من عوج انحرفت به عن الأصول المقررة.

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٨٧٢ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٣

إن لجنة التقدير هي - على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - هيئة تقدير أصلية لا هيئة تنظر في الدرجة الثانية في تطلم الممول من تقدير المأمورية لأرباحه وهي بهذا الوصف لا تنقيد في تقديرها بما سبق

أن اقترحه المأمورية في معيها للإتفاق مع المول بل لها أن تزيد عليه أو تنقص منه وفقاً لما تراه أنه الأرباح الحقيقية.

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٥٣

رأى الشارع في مسائل الضرائب أن في تقصير المواعيد واختصار بعض الإجراءات فائدة للوصول إلى تقدير الضريبة في أقرب وقت وأن ذلك في مصلحة الممول كما هو في مصلحة الحكومة فوضع المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وحدد ميعاد الطعن في تقديرات المصلحة بخمسة عشر يوماً ولا تحقق هذه الفائدة إذا أخذ بالفرقة التي تقول بها الشركة الطاعنة وهي أنه إذا كان الطعن متعلقاً بالأرقام التي حددتها مصلحة الضرائب للأرباح فيسرى عليه الميعاد الوارد في المادة ٤٥ أما إذا كان متعلقاً بمبدأ فرض الضريبة في ذاته فيسرى عليه الميعاد الوارد بالمادة ٩٧ من القانون الآنف الذكر. كما أن هذه الطريقة تصحافي مع غرض الشارع الموضح في تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب عند نظره مشروع القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل المادة ٤٥ إذ ورد فيه بشأن المادة المذكورة " أن بعض المحاكم ظنت أن حق الطعن في تقديرات مصلحة الضرائب المخول للشركات المساهمة يقتضي المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ إنما يكون عند المنازعة في تقدير الأرقام التي تلتزم بها الشركة بخلاف أسس الربط نفسها . . وطبيعي أن المشرع وقد حدد أجلاً للطعن في تقديرات المصلحة يكون غرضه الإنهاء من كل منازعة سواء أكانت هذه المنازعة قائمة على خلاف في الأرقام أم على أسس التقدير أو على التطبيق القانوني وإلا لظلت الأمور بهيم ضابط عدداً طويلاً من السنين وهو أمر له خطورته يضاف إلى ذلك أن حق الطعن هو حق موضوعي إذا تقرر فإنما يتحدد بما وضحه له المشرع من صوابه وأحكامه " كما ورد فيه بشأن المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أنه " لما كانت المحاكم المختلطة قد أرتأت أن الطعون المنصوص عليها بالمادتين ٤٥ و ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تعتبر قاصرة على مناقشة الأرقام دون مساها وبهذا خلفت حقاً موضوعياً غير مقرر بالتشريع الحالي فضلاً عما يصيب الأموال العامة من تقلقل إذ تظل الدولة مهددة زمناً طويلاً برد ضرائب حصلها ولم يقدم طعن عنها وهو ما لا يفيق وقواعد القانون والنظام المالي " . ومن ذلك كله بين أن الميعاد الوارد في المادة ٤٥ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لم يتخصص بقيد ولا ترد عليه الفرقة المشار إليها فهو يشمل كافة ما تقرره مصلحة الضرائب من تعديلات على إقرارات الشركة سواء أكانت هذه التعديلات تقوم على خلاف في الأرقام أم على الأساس الذي تربط عليه الضريبة وأن عبارة " الأرقام المقدمة من الشركة " وعبارة " يحق للمصلحة تصحيح هذه الأرقام " - الواردتين في المادة ٤٥ لا تفيدان أن الأمر يقف عند حد تصحيح الأرقام والاختفاء المادية بل

هما مرادفان لكلمة " الحسابات " الواردة في المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقرار رقم ٣١ الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٥١ وتصحيح هذه الحسابات لا يكون إلا بتأويلها من كافة النواحي ويؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة المذكورة من أنه " إذا كان الممول شركة مساهمة وقد قامت بما تفرضه عليها المادتان ٤٣ ، ٤٤ من القانون وتبين للمأمور بعد تقديم الإيضاحات والأدلة التي يكون قد طلبها أو بعد فحص حساباتها أن هناك ما يحمله على ربط الضريبة على أساس يختلف عما ورد في الإقرار فيجب عليه أن يخطر الشركة بذلك على النموذج رقم ١٨ ضرائب طالباً إليها ملاحظاتها بصفة نهائية فإن لم يقتنع المأمور بالملاحظات الجديدة كان له أن يربط الضريبة على الأساس الذي يستقر رأيه عليه وذلك طبقاً للمادة ٤٥ من القانون ."

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٠ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٩٣٨ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٣٠

رأى الشارع أن في تقصير المواعيد واختصار بعض الإجراءات فائدة للوصول إلى تقدير الضريبة في أقرب وقت وأن ذلك في مصلحة الممول كما هو في مصلحة الحكومة فوضع المادة ٥٤ وحدد ميعاد الطعن في قرار لجنة التقدير بخمسة عشر يوماً ولا تتحقق علة هذا النص إذا أخذ بالطرق التي تقول بها الطاعة من أن الميعاد المذكور لا يسرى إلا في حالة الطعن في التقدير المبني على النزاع في الأرقام أما إذا بنى الطعن على سبب الآخر فلا يسرى الميعاد ، كما أن هذه الطريقة تتجافى مع غرض الشارع الموضح في تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب عند نظره مشروع القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ ورد فيه بشأن المادتين ٥٤ و ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أنه " لما كانت المحاكم المختلطة قد إرتأت أن الطعون المنصوص عليها بالمادتين ٥٤ و ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تعتبر قاصرة على مناقشة الأرقام دون سواها وبهذا خلقت حقاً موضوعاً غير مقرر بالتشريع الحالي فضلاً عما يصيب الأموال العامة من تقلقل إذ تظل الدولة مهددة زمناً طويلاً ببرد ضرائب حصلتها ولم يقدم طعن عنها وهو ما لا يتفق وقواعد القانون والنظام المالي " . ومن ذلك يبين أن الميعاد الوارد في المادة ٥٤ لم يتخصص بغيره ولا ترد عليه الطريقة المشار إليها فهو يشمل كافة ما تجر به اللجنة من تعديلات في إقرارات الممول سواء أكانت هذه التعديلات تقوم على خلاف في الأرقام لم على الأساس الذي تربط عليه الضريبة . وإذا فتمى كان الثابت من الأوراق أن الطاعة أعلنت بقرار لجنة التقدير عن أرباحها العادية فإنه كان لازماً عليها أن تقدم طعنها في هذا التقدير في غضون الخمسة عشر يوماً المقررة بالمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أيما كان سبب الطعن في قرار اللجنة ولو كان مبنياً على بطلان الإجراءات وعندئذ كان لها أن تدلي فيه بأوجه دفاعها ودفعها ، أما وقد فوتت هذا الميعاد فقد أغلق

أمامها باب الطعن وأصبح تقدير اللجنة نهائياً ولا محل بعد ذلك للبحث فيما ساقته الطاعنة من أوجه لبطان هذا التقدير.

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٢٣ بتاريخ ١٩٥٧/٥/١

إن لجنة التقدير - هي على ما استقر عليه قضاء محكمة التقضى - هيئة تقدير أصلية لا هيئة تنظر فى الدرجة الثانية فى نظم الممول من تقدير المأمورية وهى بهذا الوصف لا تتقيد فى تقديرها بما سبق أن إقرهته المأمورية فى معيها للإتفاق مع الممول ، بل لما أن تريد عليه أو تنقص منه وفقاً لما تراه الأرباح الحقيقية. وإذن فمعى كانت المحكمة إذ قضت بإلغاء لجنة التقدير وإعتباره كأن لم يكن وباعتماد تقدير المأمورية أقامت قضاءها على أسباب حاصلها أنه لا يصح أن يضار الممول بتظلمه لدى لجنة التقدير ومن ثم لا يجوز لها أن تريد على تقدير المأمورية وإلا كان قرارها مخالفاً للقانون وأن تقدير المأمورية بنى على أساس سليم ولذا ترى المحكمة الأخذ به مع عدم الأنطاف إلى ما طلبه المطعون عليه من إعتبار أرباحه وفقاً للميزانيتين المتقدمين منه إذ ينقصه الدليل ولا يستند إلى أساس صحيح. إذ قضت المحكمة بذلك فإنها تكون قد خالفت القانون. ولا يغير من هذا النظر ما أخلت به من أسباب الحكم الابتدائى فى خصوص سلامة تقدير المأمورية وعدم الإعتداد بما ذهب إليه المطعون عليه من إعتبار أرباحه وفقاً للميزانيتين المتقدمين منه إذ هذا الذى أخلت به. بعد قضائها بإلغاء قرار لجنة التقدير وإعتباره كأن لم يكن ، لا يعدو كونه ترجيحاً منها لتقدير المأمورية على دفاع المطعون عليه وذلك دون أن تتعرض إلى بحث قرار لجنة التقدير من ناحية الموضوع مع أن المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قضى بإعتباره حجة بما فيه وتجهل عبء إثبات - عكسه على عاتق من يطعن فيه وبذلك تكون المحكمة لم تفصل فى الدعوى فى حدود النطاق الذى رسمه لها القانون كما يكون حكمها علواً لما يصح أن يقام عليه.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١٦٩ بتاريخ ١٩٥٣/٦/١٨

إنه وإن كانت المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تجيز للممول أن يضم عضوين إلى هيئة لجنة التقدير يختارهما من بين التجار ورجال الصناعة أو الممولين إلا أن عدم استعمال الممول لهذه الرخصة وذلك بعدم اختياره هذين العضوين أو تخلف العضوين عن الحضور فى المحاد المحدد لانقضاء اللجنة لا يوجب عليه أى بطلان وكذلك الشأن لو تخلف الممول عن الحضور أمام اللجنة أو رفضت اللجنة التأجيل لعدم إبداءه.

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١٩٥٣/٥/١٤

لجنة الضرائب ، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، هي هيئة تقدير أصلية لا هيئة تنظر فى الدرجة الثانية فى نظم الممول من تقدير المأمورية فى سعيها للاتفاق مع الممول بل ها أن تريد عليه أن تنقص منه وفقاً لما تراه الأرباح الحقيقية. أما ما ورد بالمادة ٥٣ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فهو تشريع مستحدث لا تفسير لتشريع سابق فلا يسرى إلا من تاريخ العمل به. وإذن لمضى كان الحكم المطعون فيه قد قضى على خلاف ذلك فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه ولا يصحح قضاءه ما قاله من أن تقدير المأمورية هو تقدير ((فى حدود الاعتدال)) متى كان قد قرر ذلك فى مقام ترجيحه لهذا التقدير على ما ورد بالقرارات المولين دون أن يتناول بالبحث تقدير اللجنة.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٧

لجنة التقدير - على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - هي هيئة تقدير أصلية لا هيئة تنظر فى نظم الممول من تقدير المأمورية ولا تنقيد بوصفها هذا فى تقديرها بما سبق أن اقترحه المأمورية لى سعيها للإتفاق مع الممول بل ها أن تريد عليه أو تنقص منه وفقاً لما تراه الأرباح الحقيقية. وإذن لمضى كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه على اعتبار لجنة التقدير هيئة نظم من تقدير المأمورية لا هيئة تنظر ابتداء فى التقدير فإنه يكون قد خالف القانون متعيناً نقضه ، أما ما استند إليه من نص فى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لمحدود بأن هذا القانون قد تضمن قواعد جديدة لى ها الرجعى فلا يصح اعتبارها تفسيراً لنصوص القانون السابق.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/١٨

إن لجنة التقدير - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - هي هيئة تقدير أصلية لا هيئة تنظر فى الدرجة الثانية فى نظم الممول من تقدير المأمورية لأرباحه وهى بهذا الوصف لا تنقيد بما سبق أن اقترحه المأمورية لى سعيها لإتفاق مع الممول بل ها أن تريد عليه أو تنقص منه وفقاً لما تراه الأرباح الحقيقية وإذن لمضى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن لجنة التقدير لا تملك الزيادة على ما قرره المأمورية أرباحاً للممول يكون قد خالف القانون ولا يرد على ذلك ما جاء فى الحكم من إطراح جميع التقديرات التى تمت فى الدعوى متى كان يستفاد أن علة هذا الإطراح هى ما قرره المحكمة بصفة أصلية من عدم أحقية لجنة التقدير فى الزيادة على تقدير المأمورية .

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٥٤

إن ما كانت تنص عليه المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ من علم جواز استئناف حكم المحكمة الابتدائية إلا إذا كانت تقديرات مصلحة الضرائب السنوية المطعون فيها تتجاوز الألف جنيه إما هو خاص بالنزاع الذى يقوم على قرار لجنة الطعن لا لجنة التقدير .

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٦١ بتاريخ ٦/١٢/١٩٥٦

إذا كان الحكم قد إنتهى إلى بطلان قرار لجنة الطعن المشكلة طبقاً للقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ تأسيساً على أن أحد أعضائها سبق أن أبدى رأياً فى تقديرات مصلحة الضرائب بشأن أرباح الممول عن سنة النزاع فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٨

مخالفة إجراءات اللجان الإدارية وقراراتها للأصول العامة والمخالفات عن الأصول المقررة - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - يجعل هذه القرارات باطلة. فإذا كانت لجنة التقدير لم تراعى ما أوجبه المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من إعلان الممول بالحضور أمامها قبل ميعاد انعقادها بخمسة أيام على الأقل ورفضت طلب التأجيل الذى أبداه الممول فإن قرارها بتقدير الأرباح يكون باطلا ولو لم يرد بذلك نص فى القانون المذكور ودون ما حاجة إلى الاستناد فى ذلك إلى قواعد قانون المرافعات وأحكامه ذلك لأن لجنة التقدير وإن كانت لجنة إدارية إلا أن العيب الذى شاب إجراءاتها هو عيب جوهري يمس أصلاً من الأصول العامة التى حرص المشرع فى القانون المشار إليه على توفيره وصيانته للممولين وهو حق الدلائل

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٥٨

إنه وإن كانت لجنة الطعن - المخصوص عليها فى المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ للممول به من أول يولييه سنة ١٩٥٢ - مشكلة على الصورة التى صدر بها قرارها فى هذه الدعوى - هيئة إدارية إلا أنها وقد أعطتها القانون ولاية القضاء للفصل فى خصومة بين الممول ومصلحة الضرائب - وجب وهى بهذه الصفة - أن ترتبط بالأصول الهامة والمبادئ العامة للقضاء والنسبى من مقتضاها أن لا يجلس للفصل فى خصومة من سبق له إبداء الرأى فيها. ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من بطلان قرار لجنة الطعن تأسيساً على أن المأمور الفاحص لأرباح الممول عن سنتين النزاع قد اشرك فى إصداره لا مخالفة فيه للقانون.

الطنع رقم ٢٠٧ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٦٤/٤/١

النص في الفقرة الأولى من المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على معاد الطعن في قرارات لجان التقدير إنما يسرى في شأن الدعاوى التي ترفع بالطعن في تقديرات هذه اللجان دون غيرها فإذا كانت الدعوى تدور حول سقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بدین الضريبة وبطلان إجراءات التنفيذ المرفوعة عليه ولا يتصل النزاع فيها بتقديرات اللجنة فإنه لا يتعين في رفعها مراعاة هذا المعاد.

الطنع رقم ٥٥٢ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٧٦١ بتاريخ ١٩٧٣/٥/١٦

مضى كانت لجنة الطعن قد فصلت في موضوع شكل المنشأة واعتيرتها شركة تضامن ، ولم تطعن مصلحة الضرائب في قرار اللجنة ، فإن هذا القضاء - أيا كان وجه الرأي فيه - يكون نهائياً في هذا الخصوص مانعاً من العودة إلى المناقشة فيه من مصلحة الضرائب.

الطنع رقم ١٦٧ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١١٧٤ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٨

- إن لجنة الطعن وقد حولها القانون ولاية القضاء للفصل في خصومه بين الممول ومصلحة الضرائب فمن حقاها - وفقاً لنص المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات السابق - أن تصحح ما يقع في منطوق قرارها من أخطاء مادية بجهة كتابية أو حسابية بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم ولا يغير من ذلك أن الربط صار نهائياً ذلك أن الضريبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا ترتكن في أساسها على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب وبين الممول ، وإنما تحددها القوانين التي تفرضها وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها للممول أن يسرد ما دفعه بغير حق ، وللمصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع ، ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم.

- متى كان الموضوع صالحاً للفصل فيه - أمام محكمة النقض - وكانت لجنة الطعن لم تتجاوز سلطتها في التصحيح - تصحيح الخطأ المادي في القرار الصادر منها - فإنه يتعين عملاً بالمادة ٣٦٥ من قانون المرافعات السابق ، القضاء بإلغاء الحكم المستأنف - الذي قضى بإلغاء قرار التصحيح وبعدم جواز الطعن في هذا القرار .

الطنع رقم ٢٢ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١٣٠٥ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٩

المستقر في قضاء هذه المحكمة أن لجان الطعن المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ وإن كانت هيئات إدارية ، إلا أن القانون أعطاهم ولاية

القضاء للفصل في خصومه بين مصلحة الضرائب والممول ، فحوز القرارات التي تصدرها في هذا الشأن قوة الأمر المقضي متى أصبحت غير قابلة للطعن ، وتصبح حجة بما فصلت فيه من الحقوق فلا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم وتعلق بذات الحق عملاً وسبباً لما كان ذلك وكانت الشركة المطعون عليها قد أقامت دعواها الخالية تطالب مصلحة الضرائب برد قيمة فوائده التأخير التي إقتضتها المصلحة عن فرق الضريبة الإستثنائية تأسيساً على بطلان إجراءات الربط الخاصة بفرق الضريبة ، وكان قرار لجنة الطعن - الصادر في النزاع السابق بشأن الإعراض على المطالبة بفرق الضريبة قد صار نهائياً بعدم الطعن فيه وحسم في منظوقه وفي الأسباب المتصلة به إتصلاً وثيقاً ، النزاع حول صحة إجراءات الربط بفرق الضريبة الإستثنائية - أيها كان وجه الرأي في هذا القضاء - فإنه يمتنع بالتالي إثارة هذه المسألة في أية دعوى تالية تقوم بين ذات الخصوم ، ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من إختلاف الموضوع في الخالفين ، لأن الأساس واحد فيهما وهو إدعاء بطلان الإجراءات وإذ عاين الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى بطلب الشركة المطعون عليها على أساس من بطلان الإجراءات ، رغم تمسك مصلحة الضرائب - في ظل قانون المرافعات السابق - بمجعية قرار اللجنة في هذا الخصوص ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٧٤/١/٩

إنه وإن كانت لجنة الطعن المتصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٢٥٣ هيئة إدارية ، إلا أنها وقد أعطاهما القانون ولاية القضاء للفصل في خصومه بين الممول ومصلحة الضرائب فقد وجب عليها - وهي بهذه الصفة - أن ترتبط بالأصول الهامة والمبادئ العامة للقاضي والتي مقتضاها ألا تعرض لنزاع غير معروض عليها. ولما كان النص في المادتين ٥٢ و ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلهما بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ ، يدل على أن إختصاص لجان الطعن مقصور على الفصل في الأوجه التي يور بشأنها إختلاف بين الممول والمصلحة ، أما تلك التي لم تكن محل خلاف ، فإنها لا تكون معروضة على اللجنة ويمتنع عليها أن تعرض لها في قرارها من تلقاء نفسها لما كان ذلك ، وكان يبين من العريضة التي ضمتها الشركة المطعون عليها إعراضاتها على تقدير المأمورية ، أنها لم تعرض على ما انتهت إليه المأمورية من إضافة فائدة رأس مال حصة التوصية إلى نصيب هذه الحصة في الأرباح ، وكانت لجنة الطعن قد تعرضت إلى هذا العنصر ونالشته من تلقاء نفسها وانتهت في قرارها إلى إستعادته من وعاء الضريبة بإعتباره من التكاليف ، فإنها تكون قد تجاوزت حدود إختصاصها في هذا الخصوص. ولما كانت مصلحة الضرائب قد نعت هذا العيب على قرار اللجنة أمام

محكمة الموضوع ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم المستأنف الذى أيد قرار اللجنة ، دون أن يرد على هذا الدفاع الجوهري ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وشابه قصور يطله.

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٠

لجان الطعن لا تملك القضاء في الخلاف حول ضريبة المرتبات وما في حكمها ، فإن فعلت كان قضاءها مجاوزاً إختصاصها فلا تكون له حجية ويعتبر كأن لم يكن بحيث يكون للمحكمة ذات الولاية إذا ما رفع إليها النزاع أن تنظر فيه كأن لم يسبق عرضه على لجنة الطعن ، والدعوى التي ترفع بالطعن في هذا القضاء لا تخضع في رفعها للميعاد المنصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً من هذا القانون وإنما يكون رفعها وفقاً للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات .

الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٧

— لجنة الطعن المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ تم بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ - هيئة إدارية إلا أنها وقد أعطتها القانون ولاية القضاء للفصل في خصومة بين الممول ومصلحة الضرائب ، فقد وجب عليها وهي بهذه الصفة أن ترتبط بالأمور الهامة والمبادئ العامة للقاضي والتي من مقتضاها ألا تعرض لنزاع غير معروض عليها .

— النص في المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ ، والنص في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ٥٣ من ذات القانون بعد تعديلها بالرسوم بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ يدل على أن إختصاص لجان الطعن مقصور على الفصل في الأوجه التي يثور بشأنها الخلاف بين الممول والمصلحة ، أما تلك التي لم تكن على خلاف ، فإنها لا تكون معروضة على اللجنة ، ويمتنع عليها أن تعرض لها في قرارها ، لما كان ذلك . وكان يبين من الأوراق أنه وإن كان المطعون ضده قد وجه طعنه سواء في إعراضه المؤرخ .. أو المؤرخ .. على ربط الأمور بجميع عناصره إلا أنه في مذكرته الأخيرة والمقدمة إلى لجنة الطعن قصر إعراضه على مقدار الكمية المصدرة "الدورباك" وهو ما ألصحت عنه اللجنة في أسباب قرارها ، وإذا كان من المقرر أن العبرة بالطلبات الاحتامية للخصوم وكانت لجنة الطعن بعد أن إستبعدت " الدورباك " المنحة التشجيعية ، تعرضت إلى عمولة التصدير وناقشتها من تلقاء نفسها وزادتها إلى مبلغ .. ج للطعن ، فإنها تكون قد تعرضت لأمر لم يفر الخلاف بشأنه بين الممول ومصلحة الضرائب ، متجاوزة بذلك إختصاصها .

الطنن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١١٦٨ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٣٠

إذ خول المشرع لجنة الطعن ولاية القضاء للفصل فى خصومة بين الممول والمصلحة ، فإن هذه اللجنة تكون مختصة بتدارك ما يكون قد ورد فى تقديرات المأمورية من أخطاء مادية كتابية كانت أو حسابية وأن تصدر قرارها على موجب الوجه الصحيح ، ولا يحول دون ذلك أن يكون فيه إساءة لمركز الممول ذلك أن الأخطاء المادية لا تحوز أية حجية حيث أجاز الشارع تصحيحها فى أى وقت.

الطنن رقم ٨٧٣ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٩١١ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٦

إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطعن فى قرار لجنة الطعن لم يتناول سوى الشق الخاص بتطبيق حكم المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ - فى شأن اعتبار المطعون ضدهما فى حكم الممول الواحد - وهو نزاع لا ترتبط به الشريكة الثالثة - فإن اختصاصها يكون غير واجب فى الطعن المرفوع أمام محكمة أول درجة.

الطنن رقم ١٠٨٤ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٨

إذ كان الطاعن هو الذى نازع فى تقدير لجنة الطعن لأرباحه مدعياً عدم صحته وكان المدعى هو المكلف قانوناً بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التى تؤيد ما يدعى فيها فإن الحكم المطعون فيه إذ ألقى عليه عبء إثبات مدعاه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطنن رقم ٢٢١ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٨٩/١/٩

المقرر فى قضاء هذه المحكمة إنه بحسب الحكم المطعون فيه أن يؤيد قرار لجنة الطعن المودع ملف الدعوى ويحيل إلى أسبابه ليكون ما يحويه هذا القرار من وقائع وأسباب ورد على دفاع الطاعنين جزءاً متمماً له ولا يعبه أنه لم يدون تلك الأسباب ويرصدها كلها أو بعضها ، ما دامت قد أصبحت بهذه الحالة ملحقه به.

الطنن رقم ٤٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٤٦/٤/٤

إن المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاصة بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل تجعل عبء الإثبات على الطرف الذى يخالف طلباته تقدير اللجنة المنصوص عليها فى هذا القانون. فإذا كانت المحكمة قد أبدت قرار هذه اللجنة بإجراء تقدير الضريبة المستحقة على أساس أرباح الخلل ، لا على ما هو وارد بدفاتر الممول وأقامت لقضاءها بذلك على ذات الأسباب التى أوردها اللجنة وعامت بها تلك الدفاتر ، وكان النابت أن الممول لم يقدم إلى المحكمة أى دليل على عدم صحة أسباب اللجنة وصحة دفتاره ، فلا يكون له من بعد أن يرمى الحكم بمخالفته القانون أو بالقصور فى الأسباب .

الطعن رقم ٦٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٤٩ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٧

- إن لجنة تقدير الضرائب هي - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - الهيئة المختصة أصلاً بتقدير الضريبة على الشركات غير المساهمة والأفراد ، حسبما يتبين لها من فحص المسائل المخالة عليها غير مقيدة بتقدير مأمورية الضرائب ولا بإقرار الممول في هذه المسائل ، ولها أن تزيد عليه كما لها أن تنقص منه .

- إن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ لم يوجب أن يكون القرار الصادر بالتقدير متضمناً الأسباب التي بنى عليها لا يمكن أن يكون عني في المادة ٥٤ منه أن إعلان الممول بالقرار هو إعلانه بالتقدير وبأسبابه معاً ، ومن ثم كان الإعلان بمنطوق القرار وحده كافياً لفتح معاد الطعن فيه أمام المحاكم .

الطعن رقم ٨٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٤٩/٢/١٧

إن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يفرض ضريبة على إيراد رأس المال وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل إذ كان ، عند تعرضه إلى قواعد تقدير أرباح الممول وإيراداته قرر - أول ما قرر أن التقدير تتولاه اللجان ، مردداً ذلك بنص مبين حاصر لما عناه مانع لما عدها وإذ قد أوجب عند الإحالة على اللجان لإجراء التقدير أن تقدم إليها كل إقرارات الممول وبياناته مع ملاحظات المصلحة عليها دون أن ينص على موافقتها أيضاً بالتقدير الذي تكون المصلحة قد أجرته قبل الإحالة ، وإذ جعل تقدير اللجنة هو الأساس المؤقت لربط الضريبة في حين أنه جعل تقدير المصلحة هو الأساس المؤقت للربط في حالة الشركات المساهمة ، فإنه يكون قد بين بياتاً ظاهراً قاطعاً أن لجان تقدير الضرائب هي التي وكل إليها تحت رقابة المحاكم أمر إجراء التقدير الجزاف لأرباح الشركات غير المساهمة والأفراد وأن ولاية اللجان في هذا الخصوص ولاية أصيلة ثابتة لها هي أولاً وبالذات مباشرها بوصف كونها الهيئة المختصة بالتقدير ابتداءً ، لا هيئة تنظر في طعن في تقدير سابق تجر به مصلحة الضرائب وأن هذه المصلحة ليس لها اختصاص بذلك التقدير ولكن لها أن تتفق مع الممول قبل اللجوء إلى لجان التقدير وتحيل عليها جميع المسائل التي لم يتم إتفاق عليها لتقوم هذه اللجان بإجراء التقدير فيها بما لها من سلطة أصيلة كاملة في التقدير ، متسانسة بإقرارات الممول وبياناته وملاحظات مصلحة الضرائب عليها ولكن غير مقيدة بشئ من ذلك ولا بأى تقدير تكون المصلحة قد أجرته ، قبل الإحالة عليها بأمر الإتيان مع الممول. ومن ثم كان للجان أن تقدر بما يزيد على تقدير المصلحة في هذه المسائل أو ينقص عنه حسبما يستبين لها من فحصها .

* الموضوع الفرعي : مأمورية الضرائب المختصة :

الطعن رقم ٧١٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٦

إذا كان الممول يستثمر منشأه واحدة فإن مأمورية الضرائب المختصة بإجراء الربط تكون هى الكائن فى دائرة إختصاصها مركز إدارة المنشأة أو محلها الرئيسى ، وإذا كان إقرار الممول عن أرباحه مبنياً على تقديره هو دون أن يكون مستنداً إلى حسابات فإن المأمورية المختصة تكون هى الواقع فى دائرة إختصاصها محل الرئيسى للمنشأة ، وإذا كان ذلك الشارع قد ساوى فى إجراءات ربط الضريبة بين الممولين الذين لم يتقدموا بإقراراتهم أصلاً ، وأولئك الذين تقدموا بها دون أن يستندوا فيها إلى حسابات وكان يبين من الحكم الابتدائى الذى أحال إلى أسبابه الحكم الطعون ، أنه ألأم قضاء بعدم إختصاص مأمورية ضرائب مغاغة بربط الضريبة على منشأة الممول الموجودة فى مغاغة على أن الإختصاص اغلى بربط الضريبة على الممول معقود لمأمورية ضرائب القاهرة والتى تقع فى دائرتها مقر السنديك بإعتباره مركز إدارة المنشأة وكان الثابت من الأوراق أن الممول لم يقدم إقراراً وأن تقدير الأرباح تم جزائياً وأن منشأته تقع دائرة مغاغة ودون أن يبحث ما إذا كان للممول منشآت فى جهات أخرى خاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، فإنه يكون فضلاً عن مخالفة القانون قد شابه القصور فى التسبيب .

* الموضوع الفرعي : ما لا يخضع للضريبة :

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٤٧ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٩

– النص فى البند الرابع عشر من الجدول رقم ب الملحق بقانون ضريبة الملاهى على "أحواض السباحة العمومية" يدل – بلفظه ومعناه – على أن المشرع قصد الأحواض الصناعية لأخضع رسم دخول العمومى منها لتلك الضريبة ، وهى تختلف عن شاطئ البحر الطبيعى ولو خُذ منه جزء بحاجز وفرض على دخول هذا الجزء أجر ، ولما كان الطاعنون مسلمين بأن شاطئ قصر المنتزه لا يعدو أن يكون جزءاً من شاطئ البحر الطبيعى وإن حد بحاجز ، فإن رسم دخول هذا الشاطئ وما يضاف إليه من أجر نظير خلع الملابس وحفظها لا يكون عاضاً لضريبة الملاهى .

– إذ كان مفاد ما جاء بالجدول رقم [١] الملحق بقانون ضريبة الملاهى أن ما يخضع لهذه الضريبة لا يعدو الأجور التى تدفع عن كل سيارة يصرح لها بالدخول فى ميادين السباق ومحال صيد الحمام وجميع الأماكن العامة والمخيمات الأخرى الخاصة بالرهانات بمختلف أنواعها ، وكان الطاعنون لم يدعوا لدى طرح النزاع على محكمة الموضوع أن السيارات التى تدخل قصر المنتزه يصرح لها بالدخول فى مكان أو أكثر مما ورد

في الجدول المذكور ويحتويه القصر ، فإن أجر دخول هذه السيارات إلى القصر وانتظارها بمظارر أعدت لذلك فيه لا يكون خاضعاً لضريبة الملاهي.

*** الموضوع الفرعي : مبدأ إستقلال السنوات :**

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٢ مكتب قني ٦ صفحة رقم ١٠٥٤ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٥٥

مضى كان الحكم قد أصدر مبدأ سنوية الضريبة بالنسبة للعقارات المرهونة للممول والتي رسا مزادها عليه وأجاز تأجيل حساب أثمان ما يباع من تلك العقارات حتى تتم تصفيتها نهائياً مهما تطاول عليها الزمن فإنه يكون قد خالف القانون ، ذلك أنه برسو مزاد العقار المرهون كله أو بعضه على الممول يصبح مالكا لما رسا مزاده عليه بمجرد تسجيل رسو المزاد أو التأشير به وفقا للمادة ٦٨٨ مرفعات. ويترتب على ذلك تطهير العقار المبيع من حقوق الامتياز والاختصاص والرهون الرميكية والحيازية التي أعلن أصحابها وفقا للقانون فلا يبقى لهم إلا حقيهم في الثمن ولا يبقى للدائنين من أى نوع كانوا أى صلة بهذا العقار المطهر بقوة القانون ، ومضى أصبح العقار الراسى مزاده على الممول من محتكاته مقوما بالثمن الذى رسا به المزاد فإنه حين يتصرف فيه بالبيع كله أو بعضه فى سنة ما وجب أن يدرج ثمن البيع فى حساب تلك السنة ثم يحدد صافى الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة هذه العملية وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩.

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٢٧٦ بتاريخ ٦/٣/١٩٧٦

مقتضى مبدأ إستقلال السنوات الضريبية أن الأرباح التى تتحقق فى سنة لا تقصد إلى غيرها من السنين السابقة أو اللاحقة عليها.

*** الموضوع الفرعي : مجال تطبيق القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ :**

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٨ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٣

القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ الذى قضى باستمرار وقف الدعاوى الموقوفة طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ لا ينطبق إلا على الدعاوى التى أوقفت إستناداً إليه دون الدعاوى التى أوقفت عملاً بالمادة ٢٩٢ مرفعات .

*** الموضوع الفرعي : مراسلات مصلحة الضرائب للممولين :**

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٠

مؤدى نص المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والواجب الإتياع فى شأن الضريبة العامة على الإيراد وفقاً للمادة ٢٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أن المشرع وضع إجراءات خاصة بالإعلان أمام لجنة الطعن عند الفصل فى أوجه الخلاف بين الممول ومصلحة الضرائب ، وهى إجراءات تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات كما تختلف عن نظام الإعلان على يد محضر الذى كان ينص عليه قانون المرافعات السابق فى المواد من ١٥ إلى ١٩ قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . وقد جعل المشرع الإعلان المرسل من اللجنة إلى الممول أو مصلحة الضرائب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، فى قوة الإعلان الذى يتم بالطرق القانونية ، ولم يشأ أن يُلغى اللجنة إجراءات الإعلان التى فرضها قانون المرافعات واعتبر الإعلان صحيحاً ولو رفض الممول استلام الخطاب بالإعلان حتى يكون علم الوصول حجة عليه كما هو حجة فى حالة غلق المنشأة أو غياب صاحبها ، كذلك ، وبالرجوع إلى اللائحة الصادرة بالإستناد إلى المادة الثانية عشرة من الذكرى المؤرخ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ الخاص بتنظيم مصلحة البوستان بين أن اللائحة عملت على توفير الضمانات الكفيلة لوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ، ووضعت الإجراءات التى فرضت على حامل البريد إتباعها فى حالة امتناعهم عن استلامها فى خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم فى الآثار المترتبة عليها . وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإبطال قرار اللجنة ، لأن الكتاب الذى أرسلته إلى الممول بموعد الجلسة المحددة لتتظر الخلاف بينه وبين مصلحة الضرائب ، قد أُرُتد مؤشراً عليه برفض الإستلام ، دون بيان الشخص المخاطب معه ودون إتباع الإجراءات المقررة فى قانون المرافعات وكان الثابت أن حامل البريد أشر على مذكور هذا الكتاب بتاريخ ١١/٧/١٩٦٠ بمبارة رفض الإستلام موقفاً عليها بامتناعه ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٤٧ بتاريخ ٣١/٥/١٩٧٢

مؤدى نص المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع إجراءات خاصة لإعلان الممول بربط الضريبة ، وهى إجراءات تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات ، كما تختلف عن نظام الإعلان بطريق البريد على يد محضر الذى كان ينص عليه قانون المرافعات السابق فى المواد من ١٥ إلى ١٩ قبل

إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وقد جعل المشرع الإعلان المرسل من المأمورية إلى الممول لإخطاره بربط الضريبة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، في قوة الإعلان الذى يتم بالطرق القانونية ، ولم يشأ أن يقيد المأمورية بإجراءات الإعلان التى فرضها قانون المرافعات وإعتبر الإعلان صحيحاً ولو رفض الممول إستلام الخطاب بالإعلان حتى يكون علم الوصول حجة عليه كما هو حجة في حالة غلق المنشأة ، أو غياب صاحبها ، وكذلك وبالرجوع إلى اللائحة الصادرة بالإستناد إلى المادة الثانية عشرة من الذكرى المؤرخ ٢٩ من مارس سنة ٢٨٧١ الخاص بتنظيم مصلحة البوستة والمصدق عليها من مجلس النظار بتاريخ أول يناير سنة ١٨٨٠ وللمعدل في ٢٧ مارس سنة ١٨٨٦ يبين أن النص في البند التاسع والخمسين على أن المرسلة إليهم المراسلات هم الحق في رفضها بشرط أن يحصل ذلك بحال إستلامها ، وقبل فتحها ، والنص في المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة في سنة ١٩٦٣ على أن المراسلات المسجلة تسلم بموجب إيصال إلى المرسلة إليهم أو إلى من يتوب عنهم بناء على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الواردة من الضرائب فيطبق عليها التعليمات الواردة بشأنها بالبند ٢٥٨ ، والنص في البند ٢٥٨ على أن المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل إليهم أنفسهم وفي حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المرسلة المسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من اقاربه أو أصدقائه بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم وذلك تنسجاً مع قانون المرافعات ، وعند إمتناع المرسل إليهم أو الأشخاص المذكورة أيضاً عن تسلم المراسلات المشار إليها ، يتعين على موزعي البريد إثبات إمتناعهم على الظروف وعلى دفع الإيصالات ، وأن يكتب موزع البريد إسمه واضحاً ويوقع على التأشير بخط واضح مع إثبات التاريخ ، يدل على أن اللائحة عملت على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ، ووضعت الإجراءات التى فرضت على عامل البريد إتباعها في حالة إمتناعهم عن إستلامها في خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه بإلغاء قرار اللجنة وقبول الطعن شكلاً لأن إخطابات التى أرسلتها المأمورية إلى الممول لإخطاره بربط الضريبة قد إرتدت مؤشراً عليها برفض الإستلام دون بيان إسم الشخص المخاطب معه ودون إتباع الإجراءات المقررة في قانون المرافعات وأن هذا مما يعطل إعلان المطعون عليه بالربط ، وإذا كان الثابت أن عامل البريد أشر على منظوف هذه إخطابات بمباراة " رفض الإستلام " موقفاً عليها بإمضائه بعد إثبات التاريخ فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣١

مؤدى نص المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع إجراءات خاصة بإعلان الممول وهي إجراءات تختلف عن نظام الإعلان على يد محضر الذى كان ينص عليه قانون المرافعات السابق فى المواد من ١٥ إلى ١٩ قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وقد جعل المشرع الإعلان المرسل من المأمورية إلى الممول بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، فى قوة الإعلان الذى يتم بالطرق القانونية ، ولم يشأ أن يقبده بإجراءات الإعلان التى فرضها قانون المرافعات ، واعتبر الإعلان صحيحا ولو رفض الممول إستلام الخطاب بالإعلان. كذلك وبالرجوع إلى اللائحة الصادرة بالإستناد إلى المادة الثانية عشرة من المذكور المؤرخ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ الخاص بتنظيم مصلحة البوستة والمصدق عليها من مجلس النظار بتاريخ أول يناير سنة ١٨٨٠ والمعدلة فى ٢٧ مارس سنة ١٨٨٦ ، بين أن النص فى البند التاسع والخمسين علسى " أن الرسالة إليهم المراسلات لهم الحق فى رفضها بشرط أن يحصل ذلك بحال إستلامها وقبل فتحها والنص فى المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة فى سنة ١٩٦٣ علسى أن " المراسلات تسلم بموجب إيصال إلى الرسالة إليهم أو إلى من يتوب عنهم بناء على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الواردة من الضرائب يطبق عليها التعليمات الواردة بشأنها بالبند ٢٥٨ " والنص فى البند ٢٥٨ على أن " المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل إليهم أنفسهم وفى حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلة المسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصدقائه بعد التحقق من صفتهم والتوقيع عنهم وذلك تمشيا مع قانون المرافعات وعند إمتناع المرسل إليهم أو الأشخاص المذكورة أيضا عن تسلم المراسلات المشار إليها يتعين على موزعى البريد إثبات إمتناعهم على المظروف وعلى دفور الإيصالات وأن يكتب موزع البريد اسمه واضحا ويوقع على التأشير بخط واضح مع إثبات التاريخ " يدل على أن اللائحة عملت على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم. ووضعت الإجراءات التى فرضت على عامل البريد إتباعها فى حالة إمتناعهم عن إستلامها فى خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم فى الآثار المترتبة عليها

* الموضوع الفرعى : مكافأة التبليغ والإرشاد :

الطعن رقم ٢٠٩٥ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٧

مفاد نصوص التعليمات التنفيذية لمصلحة الضرائب المحمّدة من وزير الخزانة فى فبراير سنة ١٩٦٥ أن

الحق في المكافأة ينشأ وتكامل عناصره فور تحديد مقدار الضرائب والرسوم المستحقة للخزينة العامة متى كان لدى المصلحة ما يضمن تحصيلها .

* الموضوع الفرعي : مواعيد الطعن في قرارات لجنة الطعن :

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٥٢

لما كان بين من الحكم أنه إذ قضى بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد الجهاد أقام قضاءه على دعائمين [أولهما] ما استخلصته المحكمة من الأوراق والتحقيق الذى أجرته من أن مسلم الخطاب الموصى عليه ابن عم للطاعن ويروى على محله وأن الخطاب مسلم إليه فى هذا المخل [ولانها] أن الطاعن اعترف بأن ابن عمه مسلمه الخطاب الموصى عليه بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ تسليمه إليه وأنه بذلك يكون قد ثبت بدليل قاطع لا يقبل الشك أن الطاعن تسلم الخطاب تسليماً فعلياً وعلم بمضمونه ، ومع ذلك لم يرفع طعنه إلا بعد مضي الجهاد المقرر للطعن محسباً على الأقل من ذلك التاريخ ، وكانت هذه الدعامة الثانية تكفى وحدها لإقامة الحكم ، ذلك أنه وقد اعترف الطاعن بتسليم الخطاب يكون قد تحقق - فى تاريخ هذا التسليم ما نصت عليه المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من إعلان الممول بقرار لجنة التقدير : وكان ما ذهب إليه الطاعن من أحقيته فى رفع الطعن فى أى وقت نظراً لأن ابن عمه لم يسلمه الخطاب إلا بعد مضى خمسة عشر يوماً من تاريخ تسليمه إليه فى غير محله إذ من تاريخ هذا التسليم الفعلى الذى تحقق به إعلان بقرار اللجنة يبدأ مهلة الطعن : وكان القول بعدم جواز اعتبار تاريخ تسلم الطاعن للخطاب الموصى عليه بداية لجهاد الطعن لبطالان تسليم الخطاب إلى ابن عمه بناء على أوجه البطلان التى أوردتها غير مقبول ، لأنه يفرض قيام هذا البطلان فإنه لا يلحق إلا بإجراء تسليم الخطاب إلى ابن عم الطاعن دون أن يؤثر على تسليمه إلى الطاعن ، لما كان ذلك كذلك فإنه يكون غير منتج البحث فيما ناه الطاعن على الحكم فى دعائمه الأولى من بطلان تسليم الخطاب إلى ابن عمه وكذلك مانعاه على أسباب الحكم من تناقض فى هذا الخصوص.

* الموضوع الفرعي : مهلة تقديم الإقرار الضريبي :

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ٤/١٧/١٩٧٩

النص فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه على الممول أن يقدم إلى مصلحة الضرائب قبل أول إبريل من كل سنة أو فى بحر ثلاثة شهور من تاريخ إنتهاء مسته المالية إقراراً مبنياً فيه مقدار أرباحه مع جميع الوافقات والمستندات المؤيدة له ، وقررت المادتان ٩٧ ، ٩٨ مكررة من القانون ذاته أن حق الحكومة فى المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى القانون يسقط بمضى خمس سنوات تبدأ من اليوم

التالى لإنهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار ، ومؤدى ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التقادم الضريبى لا يبدأ إلا من اليوم التالى لإقضاء المهلة المحددة لتقديم الإقرار ، ولما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ فى شأن تقادم الضرائب والرسوم اعتبرت تبيهاً قاطعاً لتقادم أورداد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات ، وكان إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة بالنموذج رقم ١٨ ضرائب هو لما ينقطع به تقادم الضريبة. لما كان ذلك وكان تقادم الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٥٣ يبدأ من أول إبريل سنة ١٩٥٤ ، وتم إخطار الممولين ضدهما بالنموذج رقم ١٨ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٨ قبل إكمال مده التقادم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى سقوط حق مصلحة الضرائب فى المطالبة بالضريبة المستحقة عن سنة ١٩٥٣ بالتقادم ويكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

*** الموضوع الفرعى : ميعاد مطالبة الممول بالضريبة :**

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٣٤ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٧
مضى المادتين ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ و ٥٨ من ذات القانون أن مصلحة الضرائب لا تستطيع مطالبة الممول بالضريبة عن أرباحه إلا بعد مضى شهرين من انتهاء سنة المالية ، وأنه إذا توقفت المنشأة عن العمل ولم تخطر مصلحة الضرائب بذلك فإن موقف المصلحة إزاء المنشأة يغير ، إذ يتمتع عليها مطالبة المنشأة بدين الضريبة عن أرباحها إلا بعد شهرين من انتهاء سنتها المالية ، وبالتالي فإن التقادم المسقط لدين هذه الضريبة لا يبدأ سريانه إلا من هذا دون اعتبار لتوقف المنشأة عن العمل ، وإذا كان التوقف يرجع إلى وفاة الشريك التضامن فإنه لا يعتد فى صدد تحديد بدء التقادم بتاريخ التوقف المرتب على الوفاء مادامت لم تخطر به المصلحة ولا يؤثر فى ذلك أن تكون المصلحة قد علمت بالوفاء فى تاريخ لاحق للشهرين التالين لإنهاء السنة المالية.

*** الموضوع الفرعى : نطاق الضريبة :**

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٩
الأصل هو أن الضريبة تفرض على الأرباح الحقيقية التى يجنيها الممول ولكن الشارع رأى عندما وضع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إنقاذ التقدير الذى تجر به المصلحة عن سنة ١٩٣٩ أساساً لربط الضريبة عن السنة التالية بصرف النظر عن الأرباح الحقيقية التى يجنيها الممول فى السنة المذكورة خروجاً على الأصل لم أصدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ وهو ينص على أنه " تلغى المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ويطلق كل تقدير رتب على المادة المذكورة لأكثر من سنة واحدة " وهو إذ نص على ذلك فقد

أعلن عن رغبته الصريحة في العدول عن الاستثناء والرجوع إلى الأصل وأن يكون هذا القانون ذا أثر رجعي يشمل كل تقدير على أساس المادة المذكورة ويجعله باطلاً.

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٢ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٩١١ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٠

الأصل هو أن الضريبة تفرض على الأرباح الحقيقية التي يجتنيها الممول ولكن رأى الشارع عندما وضع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلخاذاً التقدير الذي تجزبه مصلحة الضرائب عن سنة ١٩٣٩ أساساً لربط الضريبة عن السنة التالية بصرف النظر عن الأرباح الحقيقية التي يكون الممول قد جناها في السنة المذكورة خروجاً على الأصل ثم أصدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ وهو ينص على إلغاء المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإبطال كل تقدير رتب على المادة المذكورة لأكثر من سنة ، فألصح بذلك عن رغبته في العدول عن الاستثناء والرجوع إلى الأصل وأن يكون هذا القانون ذا أثر رجعي بحيث يشمل كل تقدير رتب على أساس المادة المذكورة ويجعله باطلاً ، ولا يحول دون إعادة التقدير وفقاً للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ أن يكون الممول قد قبل التقدير السابق الحاصل بطريق المائلة تطبيقاً للمادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩.

* الموضوع الفرعي : وجوب خصم مصروفات الممول :

الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٢١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٣

الإكراميات التي يتلقاها الممول لتسهيل أعماله وتوسيع دائرة نشاطه وتتصل اتصالاً وثيقاً بمباشرة مهنته تعتبر من تكاليف المنشأة ويجب خصمها ضمن المصروفات وفقاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ما دامت غير مبالغ فيها ، ولا محل للقول بصرية العمولة على هذه المنافع لأنها لا تحالل العمولة أو السمسرة لاختلاف الخصائص التي تلازمها عن خصائصها.

* الموضوع الفرعي : وعاء الضريبة :

الطعن رقم ١٧١ لسنة ١٩ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٧

إذا كان حكم قد قطع في أسبابه في تكييف مركز الممول بالنسبة إلى الحاجج المطالب بضريبتها في نطاق تقدير الأرباح الإستثنائية فقرر أنه ليس له أن يطالب بتقويمها باعتباره مالكة لها وبأن وعاء الضريبة المستحقة عنها هو ما دفعه الممول من ألساط يضاف إليها المصاريف الإنشائية ومصاريف الإدارة ، لم تعرض حكم آخر لتكييف هذا المركز القانوني بذاته لإعتبر الممول مالكة لهذه الحاجج تحت شرط وألف الخ وعدل وعاء الضريبة الإستثنائية على هذا الأساس فاعتبرها قيمة ما تساويه الحاجج وقت التسمية لا قيمة

ما دفعه الممول من القساط ، فإن الحكم الثاني يكون قد ناقض الحكم الأول السابق صدوره فى نفس الدعوى بين الخصوم أنفسهم ويكون نقضه معيّنًا.

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٤

إذا كان الثابت أن تقرير مصلحة الضرائب لشهرة اخل موضوع النزاع كان على أساس أنها شهرة تجارية ذات قيمة يرجع لى تحديدها إلى طرق فنية خاصة لجأت المصلحة فى تقديرها لإحداها وهى طريقة متوسط الأرباح الصافية ولم يكن تقديرها للشهرة على أساس أنها تتضمن [خلو رجل] بمعناه العرفى المساند وكان الخبير الذى ندبته المحكمة قد خلص فى تقريره إلى استبعاد أن يكون للمحل التجارى موضوع النزاع شهرة بالمعنى الفنى المصطلح عليه ولكنه أقحم رغم ذلك على عناصر الركة مقابل [خلو الرجل] بحساباته قيمة للصنع التجارى وباعتباره من عناصر الشهرة - فى حين أنه خارج ومستقل عنها بما قرره ذات الخبير من انتفاء شهرة اخل بمعناه الفنى ، فإن الحكم المطعون فيه إذا أخذ بما انتهى إليه هذا الخبير من اعتبار هذا المقابل [خلو الرجل] عنصرا من عناصر شهرة اخل يكون قد أخطأ تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٦

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقديرات نسبة إجمالى الربح التى أشار إليها الخبير فى تقريره لما تبينه من أنها تتناسب ونشاط المؤسسة وتتفق وما جرى عليه العمل بالنسبة لحالات المدل ، وكان هذا التقدير المستمد من إستخلاص سليم من مسائل الواقع التى تخضع لتقدير قاضى الموضوع بلا معقب عليه فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا هو مبنى عن رقابة محكمة النقض

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٤

مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى ، أن هذه الضريبة إما تفرض على مقابل الدخول أو أجور الأماكن التى يدفعها المرددون على الدور وأعمال الميعة فى الجدولين الملحقين بالقانون المذكور على سبيل الحصر ، كل دار وكل محل وفقا للفترة المقدرة له ، وأن هذه الضريبة تفرض على سبيل الحصر كذلك على الفرق بين ما يحصله أصحاب المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى والمستغلون لها مقابل إيجار أماكن الملاهى أو حفظها وبين القيمة الحقيقية لهذه الخدمة ، والفرق بين ما يتقاضاه هؤلاء ثمنًا لما يوردونه للعملاء وبين قيمته الحقيقية ، ولا يتعدى ذلك إلى غيره من منافع قد يحصل عليها صاحب العمل أو مستغله ولا تخضع للضريبة بنص صريح.

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ٢١/٢/١٩٧٣

فماد نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الضريبة الإضافية إنما تفرض على ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة في الشركة المساهمة التي يعمل فيها بهذه الصفة، دون المبالغ التي يحصل عليها من شركة لا يكون عضواً بمجلس إدارتها، مما يقتضاه أن تتلزم صفة العضوية بمجلس الإدارة مع الإيرادات حتى يمكن إدخالها في وعاء الضريبة. وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض للدفاع الطاعن - من أنه ترك عضوية مجلس إدارة الشركة في ١٠/٢/١٩٥٨ وطلب عدم خضوع المبالغ التي صرفت له منذ ذلك التاريخ عن عمله كسائب للمدير العام بهذه الشركة للضريبة الإضافية، وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون قد عاره قصور يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ٢١/٢/١٩٧٣

الضريبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ترتكن في أساسها على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول وإنما تحددها القوانين التي تفرضها، وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها، فللممول أن يسرد ما دفعه بغير حق وللمصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع، ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم.

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٩

- النص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وفي المادة السادسة من ذات القانون بعد تعديلها بالقوانين ٢١٨ لسنة ١٩٥١، ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩، ٧٥ لسنة ١٩٦٩ يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن وعاء الضريبة العامة على الإيراد يتكون من مجموع أوعية الضرائب النوعية حسب القواعد المقررة لكل ضريبة وأن الإيراد الخاضع للضريبة هو الإيراد الذي حصل عليه الممول وقبضه لعل أو وضع تحت تصرفه بحيث يمكنه الإستفادة منه والتصرف فيه .

- تنص المادة ١٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه " على كل شرك أو منشأة أو هيئة أن تحجز مما يكون عليها دفعه من الأرباح والفوائد وغيرها مما تسرى عليه الضريبة بمقتضى المسود ١، ٢، ٣ من هذا القانون قيمة الضريبة المستحقة عليها لكي توردتها مباشرة لمصلحة الضرائب " وتنص المادة ١١ من ذات القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٩ إلى أنه " لأجل تطبيق المادة السابقة على الشركات الأجنبية التي تتناول أعمالها ببلاد أخرى غير مصر تعتبر الشركات المذكورة أنها قد وزعت في مصر في بحر السنتين يوماً التالية ختام سنتها المالية مبلغاً معادلاً لمجموع أرباح السنة الذي تتناوله الضريبة

على الأرباح التجارية والصناعية بما في ذلك الإيرادات المخصصة منها بمقتضى المادة ٣٦ من القانون ... " ومفاد هذين النصين أن المشرع أورد في ثانيهما قاعدة إقرضية بحته اعتبر بموجبها الشركات المذكورة فيه أنها قد وزعت في مصر في بحر الستين يوماً التالية ختام سنتها المالية مبلغاً معادلاً لمجموع أرباح السنة وهو بذلك قد ساوى بين الشركات المصرية وبين الشركات الأجنبية المطبقة في مصر وبين الشركات الأجنبية التي تناولت أعمالها ببلاداً أخرى غير مصر فيما يتعلق فقط بالتزامها بأن تحجز تحت يدها قيمة الضريبة على القيم المثقولة توطئة لتوريدها لمصلحة الضرائب ، دون ما نظر إلى ما إذا كانت هذه التوزيعات قد سلمت لأصحابها فعلاً أو وضعت تحت تصرفهم أولاً وبعبارة أخرى فإن ما ورد في المادة ١١ المذكورة إنما هو مجرد قاعدة حكمية بغية تمكين مصلحة الضرائب من الحصول على الضريبة من المبتع لحسب ودون أن تعرض لنطاق فرض هذه الضريبة على أصحاب تلك التوزيعات يؤكد ذلك ما جاء بالمذكورة الإيضاحية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ والذى عدلت بموجبه المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ سالفة البيان ، ولا محل في هذا الخصوص لما تتحدى به مصلحة الضرائب من أن الشارح أخذ بالتقدير الحكمي في المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ عند تحديد الإيراد العقاري للممول ذلك أنه فضلاً عن أن القياس محظور في المسائل الضريبية ، فإن الخطاب في المادة السادسة من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ موجه إلى الممول وليس إلى الشركات كما هو الحال في المادة ١١ سالفة البيان .

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ١٢٤٧ بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٣

وعاء الضريبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما يحده القانون الذي يفرض هذه الضريبة

طلبات رجال القضاء

* موضوع الفرعي : أثر الجزاءات التأديبية :

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٤

إذ كان قانون السلطة القضائية لا يعرف نظام محو الجزاءات التأديبية المعمول به في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وكان مؤدى نص الفقرة الثالثة من القانون الأخير أن محو الجزاء التأديبي يقتصر أثره على مستقبل العامل دون مساس بالأوضاع الوظيفية التي تربت عليه من قبل ، فإن صدور قرار من الوزارة التي نقل إليها الطالب بمحو جزاء اللوم الموقع ضده أثناء عمله بالقضاء لا يوجب عليه سوى إعتبار هذا الجزاء كأن لم يكن بالنسبة لمستقبله الوظيفي بحيث يزول كمقبة في سبيل تربيته إلى الوظائف الأعلى وذلك دون أن يعطيه الحق في طلب معاودة النظر في قرار مجلس الصلاحية بنقله إلى تلك الجهة ، ومن ثم يتبين القضاء بعدم جواز نظر الطلب لسبق الفصل فيه في الطلبين رقمي ٣٦ لسنة ٤٢ ق ، ٢٠ لسنة ٤٦ ق " رجال القضاء " .

الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٣

المقرر - في قضاء هذه المحكمة أن قانون السلطة القضائية الواجب التطبيق لا يعرف نظام محو الجزاءات التأديبية المعمول به في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ومن لم فإن طلب محو التوبيخ الموجبه للطالب يكون غير جائز القبول.

* الموضوع الفرعي : أثر ممارسة المحاماة على الرعاية الصحية :

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٨١/١١/٣

إذ كان الطالب قد أقر بمحضر جلسة ١٣ أكتوبر سنة ١٩٨١ أنه بعد إحالته إلى التقاعد ولا يزال يعمل بالمحاماة ، وكان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن نظام الصندوق والخدمات يوقف سريانه بالنسبة لمن يعمل بالمحاماة أو أي عمل آخر عملاً بنص المادة ١٥-١ من قرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ والمادة ٣١ - ب من اللائحة الصحية والإجتماعية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ ، فإنه لا يحق للطالب التمتع هو وأسرته بهذه الخدمات.

* الموضوع الفرعي : لجازات :

الطعن رقم ١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١١/٣٠/١٩٥٧
إذا كان رئيس المحكمة قد أصدر قراراً بإحساب مدة غياب القاضى عن مقر عمله فى غير أيام جلساته
أجازة إعتيادية فإن الطعن على هذا القرار يكون على غير أساس لإنطباقه على ما تنقضى به المواد ٥٩ ،
٦٠ و ٦١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة .

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٢/٣٠/١٩٨٠
مقاد المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، والمادة الأولى من القانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٦٣ وجوب منح القاضى الذى يصاب بأحد الأمراض المذكورة فى المادة الأخيرة أجازة مرضية
إستثنائية بمرتب كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية إستقراراً يمكنه من العودة إلى مباشرة أعمال
وظيفته ، فلا يجوز إنهاء خدمته طالما بقى فى هذه الأجازة أما ما تنص عليه المادة ٩١ من قانون السلطة
القضائية من حق وزير العدل فى طلب إحالة القاضى إلى المعاش إذا ظهر فى أى وقت أنه لا يستطيع
لأسباب صحيحة القيام بوظيفته على الوجه اللائق ، فإنه لا مجال لإعماله ما بقى القاضى معاملاً بأحكام
القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ السالف الذكر .

الطعن رقم ٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٤
لما كان المرض من الأسباب المفاجئة التى تبرر وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٧٧ من قانون السلطة
القضائية إنقطاع القاضى عن عمله قبل أن يرخص له فى ذلك كتابة ، وكان الشابت بالأوراق أن الطالب
قد أخطر محكمة الجيزة الابتدائية إبان عمله بها بمرجه بتاريخ ١١/٨/١٩٨٢ كما أخطر محكمة أسيوط
الابتدائية بذلك بعد نقله إليها ... وكان الكشف الطبى الموقع على الطالب بتاريخ ٤/١٢/١٩٨٢ بمعرفة
مجلس طبي جنوب القاهرة قد ثبت منه أنه مصاب بإنتزلاق غضروفى عجزى مع إلتهاب بالعصب
السيانيكى الأيسر وضمور بعضلات الساق اليسرى وقرر ذلك المجلس إحساب مدة إنقطاعه عن العمل
من ١٠/١/١٩٨٢ وحتى ٤/١٢/١٩٨٢ أجازة مرضية ، مما مفاده أن إنقطاع الطالب عن العمل فى هذه
المدة كان إستعمالاً لحق مقرر له فى القانون أقرته الجهة الطبية المختصة بالترخيص بأجازة مرضية عن مدة
الإنقطاع ، ومن لم فإن القرار المطعون فيه إذ إعتبره منقطعاً عن العمل بغير عذر لمدة ثلاثين يوماً متصلة
إعتباراً من ١٠/١/١٩٨٢ ورتب على ذلك إعتباره مستقلاً بالإستناد إلى الفقرة الثالثة من المادة السالفة
البيان يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٣

نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ يدل على أن المشرع قد أولى المرحضى من موظفى الحكومة والمهنيات العامة وعملها بأحد الأمراض الزمنة برعاية خاصة تتمثل فى منحهم أجازة مرضية إستثنائية بمرتب كامل حتى يمكنهم الإنفاق على علاجهم بالإضافة إلى إعانة أسرهم وذلك إلى أن يتم شفاؤهم أو تستقر حالتهم المرضية إستقراراً يمكنهم من العودة إلى أعمالهم على أن يجرى الكشف الطبى عليهم دورياً لتقرير عودتهم إلى العمل أو إستمرار أجازتهم المرضية وهو ما مقتضاه أنه متى إستقرت حالة المريض بمرض مزمن وتقررت عودته إلى العمل فإنه يسرى فى شأنه كالة الأحكام الوظيفية الأخرى مع مراعاة حالته المرضية بالنسبة إلى نوع العمل الذى يوكل إليه وتمكينه من تعاطى العلاج اللازم .

* الموضوع للقرعى : أجازة دراسية :

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٤

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والأجازات الدراسية والمنح حدد فى بابيه الثالث الأغراض التى يجوز منح الأجازة الدراسية لتحقيقها وبين الشروط الواجب توافرها ليمن يرخص لهم بها وقواعد منحها بمرتب وبغير مرتب ، ولم يورد نصاً يلزم جهة الإدارة عند الموافقة على مد الأجازة لمدة أخرى أن تمنحه مرتباً عن هذه المدة والأمر فى ذلك موكول لسلطتها التقديرية. ولما كانت وزارة العدل قد رخصت للطلب بأجازة دراسية بمرتب للحصول على درجة علمية معينة " للماجستير " ومدت له الأجازة بنفس الشروط حتى تمكن من الحصول عليها بالفعل. ولما أراد الحصول على درجة علمية أعلى يسمى " الدكتوراه " إنضم فى الدراسة التى تؤهلها ، وإذا لم تصله موافقة جهة عمله على مد الأجازة بمرتب تقدم بطلب للحصول على الأجازة بغير مرتب فأجابته الوزارة إلى هذا الطلب مطبقة القاعدة التى يقول الطالب أنها ألزمت نفسها بها إبان ذلك الوقت ، ومقتضاها عدم الترخيص بالأجازة الدراسية بمرتب وكان الطالب لم ينح على جهة الإدارة بأن الحالات التى منحت فيها الأجازة بمرتب بعد ذلك أو التى عدلت فيها القرار بجعل الأجازة بمرتب فتأمل حاله من جميع الوجوه وبخاصة من ناحية الرغبة فى الحصول على درجة علمية أعلى ، فإن القرارات الصادرة بمد أجازة الطالب بغير مرتب لا تكون مشوبة بمخالفة القانسون أو بإساءة استعمال السلطة.

* الموضوع الفرعي : إجراءات الطلب :

الطعن رقم ١٠ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٦٠ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٣

لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦، والتي صدر في ظلها الرسوم الأول المطعون فيه قد نصت على أن ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوما تسرى من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به ويقف سريان هذا الميعاد فى حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التى أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية ويعتبر فى حكم قرار الرفض فوات وقت يزيد على أربعة الأشهر دون أن تحجب السلطات الإدارية المختصة عن التظلم المرفوع إليها وكان الطاعن قد تظلم حسب قوله فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٨ لأنه كان متعينا عليه أن يرفع دعواه فى خلال ستين يوما من تاريخ إنقضاء الأربعة الأشهر التالية لتقديم تظلمه إلى وزارة العدل إذ مكوت الوزارة عن إجابة الطلب المقدم إليها بغير فى حكم قرار بالرفض معلوم له حتما. وتفتح به مواعيد رفع الدعوى ولما كان لم يقرر بالطنن فى الرسوم آنف الذكر إلا فى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ أى بعد إنقضاء ميعاد الطعن فيه فإن طعنه هذا يكون غير مقبول شكلا.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٧

مضى كان الرسوم المطعون فيه قد نشر بالوقائع المصرية وأصبح بمجرد نشره معلوما للكلالة فإن عدم تقديم صورة منه لا يوجب عليه عدم قبول الطلب شكلا قياسا على حالة عدم تقديم صورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه إذ يكفى فى هذه الحالة الإشارة إلى مضمون الرسوم وتاريخ صدوره.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢١

مباعد تقديم طلب الإلغاء لا يبدأ وفقا للمادتين ٣٧٩ و٤٢٨ من قانون المرافعات والمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء إلا من تاريخ إعلان القرار إلى ذوى الشأن فيه أو من تاريخ ما يقوم مقام الإعلان وهو تاريخ نشره أو تاريخ العلم به. وإذن لمضى كان الطالب بعد صدور القرار المطعون فيه فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥١ قدم شكوى لوزير العدل فى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ متظلما فيها من تحديد أقدميته وبأنها شكواه على نفس الأسباب التى يستند إليها فى طعنه فى القرار المطعون فيه مما يستفاد منه أنه علم به علما لا شك فيه فى تاريخ شكواه المحررة فى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ، وكان لم يرفع طعنه إلا فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بعد مضى الثلاثين يوما التالية لطلمه ، فإن هذا الطلب يكون قد قدم بعد الميعاد القانونى.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٨٤٦ بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٢

مضى كان مرسوم من المراسيم المطعون فيها قد صدرا في ظل العمل بقانون مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٤ وكانت المادة ٣٥ من هذا القانون تنص على أن مياد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء متون يوماً من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به وكان النابت أن الطالب قدم طعنه على هذين المرسومين بعد إنقضاء المياد المشار إليه فإن طعنه بالنسبة إليهما لا يكون مقبولا شكلا.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٧٥ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١

لما كانت المادة ٢١ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كان المياد معنا لماضرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة قدرها خمسون كيلو مترا بين المكان الذى يجب الانتقال منه وبين المكان الذى يجب الانتقال إليه وكان الطالب مقوما بمدينة بعد عن مقر المحكمة بأكثر من خمسين كيلو مترا فإن تقريره بالطعن فى اليوم التالى لانتهاج مياد الثلاثين يوما من وقت نشر المرسوم بالجريدة الرسمية يكون صحيحا.

الطعن رقم ٨٨،٣٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٥

مضى كان الطاعن لم يراعى ما أوجبه المادة ٤٣٢ من إجراءات من إيداع أصل ورقة إعلان الطعن بصورة من الحكم فى خلال عشرين يوما من تاريخ التقرير به فإن ذلك يوجب عليه بطلان الطعن.

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٦

مضى تبين أن الطاعن لم يراعى ما أوجبه المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ والتي أحالت إليها المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء - من إيداع أصل ورقة إعلان الطعن فى خلال عشرين يوما من تاريخ التقرير به. فإن إغفال هذا الإجراء يوجب عليه بطلان الطعن - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٣٠

مياد تقديم طلب الإلغاء لا يبدأ - وفقا للمادتين ٣٧٩ و٤٢٨ من قانون المرافعات والمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء - إلا من تاريخ إعلان القرار إلى ذوى الشأن فيه أو من تاريخ ما يقوم مقام الإعلان وتاريخ نشره أو العلم به.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٣٠

مضى كان المرسوم قد تناول عدداً من زملاء الطالب غير من تخطاه فى الترقية إلى درجة وكيل محكمة [ب] أو ما يمثّلها بمقتضى مرسوم سابق مطعون عليه . فإن الطعن على ذلك المرسوم اللاحق يقتضى أن تتبع فى شأنه الأوضاع المقررة فى القانون وإلا كان الطعن غير مقبول شكلاً لأنه لا يعتبر الرأى من آثار الطعن على المرسوم السابق.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٢

مضى كان الطالب إذ طعن على المرسوم الصادر بترقية بعض وكلاء النيابة من الدرجة الثانية بمن كانوا يلونه فى الأقدمية إلى وظائف قضاء من الدرجة الثانية قال إن القرارات التى صدرت بعد هذا المرسوم بترقية بعض وكلاء النيابة من الدرجة الثانية بمن كانوا يلونه فى الأقدمية أيضاً إلى وظائف وكلاء نيابة من الدرجة الأولى وأغفلت تربيته فى هذه القرارات كما أغفلت فى المرسوم فإن فى ذلك من البيان والتحديد هذه القرارات ما يكفى لإعبار القرارات المطعون فيها معينة كائناً بما يتعين معه رفض الدفع بعدم قبول الطلب شكلاً بالنسبة للقرارات المذكورة المطعون فيها.

الطعون أرقام ١٢، ٤٥، ١٢، ٢٤، ٣٥، ٣٠، ٢٥ لسنة ٢٥ ق مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٣١٦

بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٢

إذا كان الطالب قد إكتفى فى تقريره عن تفصيل الأسباب التى بنى عليها وجه الطلب ببيان موجز محدد يخرجها عن الإبهام ويبيدها عن الجهالة العامة ، فإنه لا يكون هناك مسوغ لبطالته ذلك أن القانون لم يرسم لهذا البيان طريقة خاصة بل يكفى إذا كان وجه الطعن معيناً بإيجاز أن يكون المقصود منه ظاهراً ومحدداً.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٣٠

مضى كان الطالب قد قرر بالطعن فى قرار مجلس الوزراء الصادر بتعيينه قاضياً من الدرجة الأولى بعد فوات ميعاد الثلاثين يوماً أعده قانوناً للطعن من تاريخ نشر هذا القرار فى الوقائع المصرية فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً ولا محل للقول بأن الطالب كان قد نظم إلى وزير العدل من عدم تحديد أقدميته فى قرار التعيين فأرسلت إليه إدارة التفتيش كتاباً تحيله فيه إلى المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء فيما يختص بالأقدمية فإن هذا الكتاب لا يمكن إعتباره قراراً صادراً من وزير العدل برفض تحديد الأقدمية على الوجه الذى يطلبه إذ أنه بصور قرار مجلس الوزراء بالتعيين لم يعد للوزير حق تحديد الأقدمية — كما أنه لا محل لتطبيق المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة فى هذا النزاع الذى يحكمه قانون استقلال القضاء.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٥

يبدأ ميعاد طلب الإلغاء من تاريخ إعلان القرار إلى ذوى الشأن أو من تاريخ ما يقوم مقام الإعلان وهو تاريخ نشره بالجريدة الرسمية أو تاريخ العلم به - فإذا كان القرار الصادر بتعيين الطالب قاضياً من الدرجة الأولى قد نشر في الجريدة الرسمية وقرر الطلاب الطعن فيه بعد ميعاد الثلاثين يوماً المحددة قانوناً للطعن فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٣٣٢ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٢

إذا كان الطالب لم يقرر بالطعن في قرار وزير العدل فيما لم يتضمنه من منحه مربوط درجة مساعد نيابة أمام هذه المحكمة إلا بعد الميعاد فإن الدفع بعدم قبول الطلب شكلاً لرفعه بعد الميعاد يكون فى محله ولا يجدى الطالب التحدى بأنه رفع طلبه هذا أمام مجلس الدولة فى الميعاد قبل تعديل صيغة المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ ذلك لأنه يكون قد رفعه أمام جهة غير مختصة ولم يتقدم به إلى هذه المحكمة إلا بعد الميعاد وهى صاحبة الاختصاص دون غيرها.

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٠

لا تقوم الحصومة أمام محكمة النقض إلا بين من كانوا خصوماً فى النزاع أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، ومن ثم لا يجوز توجيه الطعن بالنقض لمن لم يختصم لدى محكمة الاستئناف.

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢٨

متى كان الثابت أن الطالب كان معاراً للحكومة اللبية ولا دليل على أنه علم علماً يقيناً بالقرار المطعون فيه ومضمونه ومدى تأثيره فى مركزه وأقدميته قبل قدومه إلى القاهرة فى أجازة فإنه لا محل للدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد تأسيساً على تقديمه بعد مضي أكثر من ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المذكور.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٥

متى كان الطالب لم يقرر بالطعن - أمام محكمة النقض - فى قرار وزير العدل الصادر قبل تعديل صيغة المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ فيما لم يتضمنه من منحه مربوط المخصص للدرجة مساعد النيابة إلا بعد الميعاد رغم علم الطالب بصدور هذا القرار فإن الطلب يكون غير مقبول شكلاً.

الطنن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٦

متى كان الطالب لم يقرر بالطنن في قرار وزير العدل فيما لم يتضمنه من منحه المربوط المخصص لدرجة مساعد النيابة إلا بعد مضي الثلاثين يوما المحددة للطنن بالنقض طبقاً للمادة ٤٢٨ مرافعات على الرغم من علمه بالقرار منذ أن صرف مرتبه على الأساس الذي لا يرتضيه عقب صدور القرار المطعون فيه فإن الطلب يكون غير مقبول شكلاً.

الطنن رقم ١٣٩ لسنة ٢٦ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٢

متى كان الطالب يقصد من طلبه إلغاء قرار جمهوري باعتباره ملغى تبعاً للمراسيم السابق الحكم بإلغائها إستناداً إلى أن هذا القرار هو أثر من آثار المراسيم الملغاة ويعتبار أن تلك المراسيم هي أساس لهذا القرار وأن إلغاءه هو إعمال حكم المادة ٤٤٧ من قانون المرافعات واعتبار أن هذا الإلغاء هو أثر من آثار الحكم الصادر بإلغاء تلك المراسيم فإن هذا الطلب لا يحتاج في تقريره إلى طعن تراعى فيه الإجراءات الواجب إتباعها بل يصح قبوله كطلب موزع على طلباته السابقة ومن لم يكون الدفع بعدم قبوله لعدم التقرير به في الميعاد على غير أساس .

الطنن رقم ١٥١ لسنة ٢٦ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٥٨/٥/٣١

متى كان الطالب لم يقرر بالطنن في القرار الجمهوري إلا بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فإن الطلب يكون غير مقبول شكلاً. ذلك أن المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء توجب إجماع القواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية بالنسبة لطلبات رجال القضاء وأعضاء النيابة وتوجب المادتان ٣٧٩ و ٤٢٨ مرافعات أن يكون ميعاد الطعن بالنقض ثلاثين يوماً يبدأ من تاريخ إعلان الحكم المطعون فيه وقد جرى قضاء هذه المحكمة بأن نشر القرار بالجريدة الرسمية يقوم مقام الإعلان ولا جدوى للطلاب في التمسك بأنه كان مريضاً متى كان ميعاد الطعن قد انقضى قبل ابتداء مرضه باحساب هذا الميعاد من تاريخ نشر القرار المطعون فيه.

الطنن رقم ١٧ لسنة ٢٢ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٨٤٦ بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٢

لما كانت بعض المراسيم المطعون فيها قد صدرت في ظل العمل بقانون نظام القضاء وكانت المادة ٢٣ من هذا القانون توجب إجماع القواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية بالنسبة إلى طلبات رجال القضاء وأعضاء النيابة وكانت المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات تنص على أن ميعاد الطعن بالنقض للاثون يوماً. وكان نشر الرسوم أو القرار الإداري بالجريدة الرسمية يقوم مقام إعلانهما على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، وكان ميعاد الطعن على هذه المراسيم والحالة هذه هو ثلاثون يوماً من تاريخ نشرها بالجريدة

الرسمية - لما كان ذلك وكان الثابت الثابت أن الطالب قدم طعنه في المراسيم المشار إليها بعد مضي أكثر من ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية ، فإن الطعن فيها يكون غير مقبول شكلاً أما التحدى بأن القرارات المخروجة عن هذه المراسيم لم تنشر ولم تعلن الأمر الذي يوجب عليه بقاء الطعن فيها مفترحاً ، هذا التحدى مردود بأن هذه القرارات لم تصدر إلا مكتملة للمراسيم المطعون فيها فهي فرع يتبع الأصل ومتى كان الطعن على الأصل غير مقبول شكلاً فإن الطعن على الفرع يكون غير مقبول كذلك.

الطعن رقم ١٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٥١

إن المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء إذ أوجبت أن يتبع في تقديم الطلبات من رجال القضاء بالقضاء بالغاء المراسيم المتعلقة بإدارة القضاء القواعد والإجراءات المقررة للطعن في المواد المدنية ، فإن من مقتضى هذا أن المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات تسرى في هذه الحالة وهي توجب أن يشتمل تقرير الطعن على بيان الأسباب التي بنى عليها ولا يغنى عن بيانها فيه الإحالة على ما ذكره الطالب في تقرير طعن له في مرسوم سابق ، ولا بيان هذه الأسباب في مذكرته الشارحة ، أما ما يرد به الطالب من أن الرسوم المطعون فيها إنما هو أثر من آثار المرسوم السابق الذي بين في طلبه السابق أسباب طعنه فيه هذا الرد لا يبرر قبول طلبه الحالي الذي لم يراع فيه الأوضاع الشكلية المقررة قانوناً. على أنه لا يمكن إعتبره طلباً عارضاً مؤثراً على طلبه السابق بحيث يصح قبوله دون تقيد بإجراءات الطعن الواجب إتباعها ، ذلك أن مرسوم ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٠ يتضمن هو الآخر تحظى الطالب في الرقعة إلى درجة وكيل محكمة من الفئة " ب " ولا يتناول بالتزكية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة " أ " أحداً ممن كانوا يلمسون الطالب في الأقدمية قبل صدور مرسوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٩ فالطعن فيه هو طعن مستقل عن الطعن في المرسوم السابق إذ هو لا يعتبر أثراً من آثاره وإن كان قبول الطعن في المرسوم السابق من شأنه أن يجعل الطعن في المرسوم الجديد عديم الجدوى ومن ثم تبين الحكم بعدم قبول هذا الطلب شكلاً.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١١/٣٠/١٩٥٧

متى كان الطعن منصباً بالفعل على ترقية زملاء الطالب الذين تحطوه في الرقعة إلى وكلاء نيابة من الفئة الممتازة ، فإن هذا الصنيع يعتبر بياناً كالياً نائياً للجهالة بالنسبة للقرار المطعون فيه ولو كان الطالب قد أخطأ في بيان تاريخ صدوره خصوصاً إذا كان هذا القرار لم ينشر ويتناوله الطعن باعتباره أثراً من آثار الطعن على قرارات آخرين سابقين عليه مما لا حاجة معه إلى التقرير بطعن جديد عن هذا القرار تراعى فيه الإجراءات الواجب إتباعها .

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٣٠

إذا كان الطالب قد تظلم إلى اللجنة القضائية بوزارة العدل وأمس تظلمه على أنه عين معاوناً للنيابة ثم رقى مساعداً ولم تسوى وزارة العدل مرتبه المحدد في قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ وإنما عاملته بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فاستجابت اللجنة إلى طلبه ، فطلعت وزارة العدل في هذا القرار لدى محكمة القضاء الإدارى وأثناء سير النزاع صدر القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ فأحالت محكمة القضاء الإدارى الدعوى إلى محكمة النقض عملاً بالقانون المذكور وصرحت فى أسباب حكمها أنها غير مختصة بنظر المنازعات الخاصة بمراتب رجال القضاء وأن محكمة النقض قد أصبحت بمقتضى القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ هى المختصة وحدها ، فإن معنى ذلك أن حكمها فى الواقع قد فصل فى الأمرين كليهما الأمر الأول يتعلق بعلم الاختصاص ومؤهله إسقاط القرار الصادر من اللجنة القضائية لأنها أصدرته فى غير ولاية والأمر الثانى يتعلق بإحالة الدعوى إلى محكمة النقض ولما كانت الإحالة غير جائزة وكان الطالب لم يقدم إلى محكمة النقض بالأوضاع المقررة فى المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التى أحالت إليها المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء ، فإن الطلب يكون غير مقبول شكلاً .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٣ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٤

لما كان مجلس القضاء الأعلى لا شأن له بالخصومة القائمة بين الطالب والجهات الإدارية بشأن تخطيه فى الوالية وتحديد أقدميته ، وكانت الآراء التى يدينها مجلس القضاء الأعلى ليست فى حد ذاتها قرارات إدارية فإن إدخال رئيس مجلس القضاء الأعلى فى هذه الخصوص يكون غير جائز مما يتعين معه عدم قبول الطلب بالنسبة له .

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٩

مضى كانت إحالة الدعوى من محكمة القضاء الإدارى إلى محكمة النقض غير جائزة قانوناً وكان الطلب لم يقدم إلى محكمة النقض طبقاً للأوضاع المقررة فى المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التى أحالتها إليها المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء فإنه يتعين عدم قبول الطلب شكلاً .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٦١/١/٢٨

مضى كان الطلب الأصلى الذى تقدم به الطلب قاصراً على طلب التعويض بسبب تخطيه فى الرتبة فإن طلبه الآخر إلغاء قرار إحالته إلى المعاش ورد حقوقه إليه يكون منقطع الصلة بموضوع الطلب الأصلى ولا يعتبر مكملاً له أو أثراً من الآثار المترتبة عليه . فإذا كان هذا الطلب قد قدم بعد انقضاء ثلاثين يوماً على نشر القرار فى الجريدة الرسمية فإنه يكون غير مقبول شكلاً .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١١/١١/١٩٦١

تص المادة ٢/٩٢ من قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية على أن "يرفع الطلب "المتعلق بشأن من شئون القضاة" خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به". فإذا كان الطاعن لم يتقدم لوزارة العدل بتظلمه فى القرار الخاص باستحقاقه لملاحة دورية إلا بتاريخ ١٩٥٧/٩/١٢ ويطلب الطعن فى القرار المذكور أمام الهيئة العامة للمصاوغ المدنية بمحكمة النقض إلا بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٥ مع أن القرار المطعون فيه قد صدر فى ١٩٥٢/١/٣٠ وعلم الطاعن بصدوره موفور على وجه التحقيق منذ أن صرف مرتبه الشهري على الأساس الذى لا يرتضيه عقب صدور القرار سالف الذكر ، فإنه يكون قد جاوز مهاد الثلاثين يوماً المحددة للطعن قانوناً ويكون الطعن غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩، المنة ١٣، مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١/١٢/١٩٦٩

مى كان الطالب لم يقرر بالطعن فى القرار المتضمن إلغاء علاوته الدورية إلا فى ١٩٦٠/٣/٣١ على الرغم من علمه به مد حل موعد استحقاقه لها - حسبما يرى هو فى ١٩٥٥/١٠/٣١ فإن الطلب يكون قد قدم بعد مضى الثلاثين يوماً المحددة لرفعه وبالتالي يتعين عدم قبوله شكلاً .

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ٦/٢٣/١٩٦٢

إذ توجب المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء إتباع القواعد والإجراءات المقررة للطعن بالنقض فى المواد المدنية بالنسبة لطلبات رجال القضاء وأعضاء النيابة وتقضى المادتين ٣٧٩ و ٤٢٨ من قانون المرافعات بأن مهاد الطعن بالنقض ثلاثون يوماً من تاريخ إعلان الحكم المطعون فيه ، فإن مؤدى ذلك أن هذه النصوص هى التى تحكم مواعيد رفع طلبات رجال القضاء ومن ثم فلا يصح الرجوع - فى هذا الشأن إلى أحكام أى قانون آخر.

الطعن رقم ٣٧، ٢٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ٣/٣/١٩٦٣

إستثناء من الإجراءات التى تتبع أمام محكمة النقض ، حظر المشرع فى المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - المعدل بالقوانين ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ و ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ - حضور محام عن رجال القضاء والنيابة أمام محكمة النقض فى الطلبات التى تقدم منهم إذ نصت المادة الرابعة من المادة المذكورة على أن الطالب هو الذى يباشر جميع الإجراءات ويعرض بنفسه أمام الهيئة العامة للمصاوغ المدنية وأن يقدم دفاعه إذا شاء وإن جاز له أن ينيب عنه فى ذلك كله أحداً ممن نص عليهم فى الفقرة الأولى على سبيل الحصر وهم رجال القضاء والنيابة العامة والموظفون القضائيون بالديوان العام ومحكمة النقض

وبالنيابة العامة وأن الطلاب لا تعرض على دائرة فحص الطعون بل تنظرها الهيئة مباشرة وفيما عدا ذلك تتبع في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢

توجب المادة ٩٢ من قانون السلطة القضائية رفع الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به وإذ جرى قضاء الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض على أن العلم اليقيني يقوم مقام الإعلان فإن هذا العلم يتحقق من تاريخ صرف الطالب مرتبه على النحو الذى لا يرضيه بعد صدور القرار المطعون فيه ، فإذا لم يتقدم بطلبه إلا بعد انتهاء أكثر من ثلاثين يوما على تاريخ تحقق ذلك العلم فإن يكون غير مقبول شكلا.

الطعن رقم ١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤٦٢ بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢

يبين من نص المادتين ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ و٩٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن الميعاد المقرر للطعن فى القرارات الإدارية الخاصة بشئون القضاء هو ثلاثون يوما من تاريخ نشر القرار أو إعلان صاحب الشأن به ويقوم مقام النشر أو الإعلان العلم اليقيني. أما طلب التعويض عن قرار إدارى فهو لا يتقيد بميعاد إذ لا يقصد به إلغاء قرار إدارى أو المساس به مما تنفى معه العلة فى تحديد ميعاد لرفع الدعوى - تلك العلة التى ترمى إلى استقرار القرارات الإدارية وعدم تركها مهددة بالإلغاء أمدا طويلا.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٥

إذا كان الطالب قد طعن على القرار الوزارى فيما تضمنه من إلغاء علاوته الممنوحة له فى تاريخ معين طالبا تحديد موعد علاوته الدورية فى هذا التاريخ ففى طلبه بعدم القبول لردمه بعد الميعاد وكان القرار المطعون فيه المتضمن إغفال الطالب من شملهم بالعلاوة الدورية فى ذات التاريخ يعد نتيجة لازمة للقرار الوزارى الأول فإن طلب إلغاء القرار الثانى يكون غير مقبول كذلك.

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٦٤/٧/٢٩

توجب المادة ٩٢ من قانون السلطة القضائية رفع الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به وإذ كان علم الطالب اليقيني احقق بالقرار المطعون فيه يقوم مقام نشره فى الجريدة الرسمية أو إعلانه به وكان الطالب لم يطعن فى قرار نذبه إلا بعد أكثر من ثلاثين يوما من علمه به علما يقينياً محققاً فإن حقه فى الطعن يكون قد مسقط مما يعين معه القضاء بعدم قبول الطلب شكلا.

الطنن رقم ٨ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ١١/٦/١٩٦٤

المعاد المقرر للطنن فى القرارات الإدارية الخاصة بشئون القضاة هو ثلاثون يوماً من تاريخ نشر القرار أو إعلان صاحب الشأن به ويقوم مقام النشر أو الإعلان العلم اليقنى على ما جرى به قضاء محكمة النقض وإذ كان علم الطالب علماً يقينياً ينضم إحتياطى المعاش من مرتبه قد تحقق منذ إقامة دعواه بدءاً أمام محكمة القضاء الإدارى بطلب رد ما خصم منه فى ١٩٥٩/٦/٣٠ فإن الطالب إذ رفع طلب بذلك مرة أخرى فى ١٩٦٢/١٢/٨ يكون قد رفع بعد المعاد القانونى ويعين القضاء بعدم قبول الطلب شكلاً

الطنن رقم ٧٨٨ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ٩/٦/١٩٧٠

مضى كانت المنازعة المطروحة تتضمن الطعن فى القرار الحكمى الذى اتجهت إليه نية وزير العدل برفض إعطاء الطالب علاوة الدورية التى يستحقها فى ١٩٦٤/١٠/٢٥ ، وكان قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - الذى يحكم واقعة هذا الطلب - قد نص فى المادة ٩٢ منه على وجوب تقديم الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به. وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن يقوم مقام الإعلان أو النشر العلم اليقنى وكان علمك الطالب بالقرار المطعون فيه علماً يقينياً قد تحقق من تاريخ صرفه لراتبه على النحو الذى لا يرتضيه بدون إضافة للعلاوة التى يطالب باستحقاقها ، وذلك على الأقل من أول ديسمبر سنة ١٩٦٤. لما كان ذلك وكان الطالب لم يقدم طلبة إلا فى ١٩٦٥/١٠/٢٨ أى بعد فوات أكثر من ثلاثين يوماً على تاريخ ذلك العلم فإن طلبه يكون غير مقبول شكلاً.

الطنن رقم ٢١٣ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ٦/٤/١٩٧٢

إذ كان طلب منح العلاوة ينصرف فى الحقيقة إلى الطعن فى القرار الحكمى الذى اتجهت إليه وزارة العدل برفض منح الطالب تلك العلاوة إستناداً إلى مخالفة هذا القرار للقانون وخطئه فى تطبيقه وكانت المادة ٩٢/٢ من القرار بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية المعدل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ الذى يحكم واقعة الدعوى قد نصت على أن يرفع الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به. وكان العلم اليقنى يقوم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مقام الإعلان أو النشر. وكان علم الطالب اليقنى بالقرار المطعون فيه قد تحقق من تاريخ صرفه لمرتبه على النحو الذى لا يرتضيه بغير إضافة للعلاوة ، وذلك فى الأول من نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، وكان الطالب لم يقدم طلبه بالطنن فى هذا القرار إلا فى ٢٩ من إبريل سنة ١٩٦٥ وبعد مضى أكثر من ثلاثين يوماً من تاريخ تحقق العلم. فإن طلبه هذا يكون غير مقبول شكلاً لتقصيه بعد المعاد

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٩١ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٧٢

إذ كان القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الطعون فيه فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين أو النقل محالين إلى المعاش — عديم الأثر ، فإنه والقرارات الصادرة بموجبه لا تحصن بقوات ميماد الطعن فيها ويصين لذلك رفض الدفع بنعم قبول الطلب لرفعه بعد الميعاد .

الطعن رقم ١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠١١ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٧٣

مضى كان طعن الطالب لا ينجح إلى القرار الصادر فى ١٩٦٥/٦/٣١ بعينه ، وإنما إلى القرار الضمنى برفض تعديل أقدميته تنفيذاً لأحكام قانون الحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وأن المادة ١٦٩ من هذا القانون قد أتاحت للمحامي مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره فى ١٩٦٨/١١/٦ لسداد الإشراكات عن مدة الإستبعاد ليفيد من أحكام المادة المذكورة ، وكان الطالب قد قام بسداد الإشراك عن تلك المدة بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٦ ، ولقد طلبه إلى هذه المحكمة فى ٢ يناير سنة ١٩٦٩ فإن طلبه يكون قد قدم خلال مدة الثلاثين يوماً المحددة بالمادة ٩٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية الذى رفع الطعن فى ظله .

الطعن رقم ١١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٢٢ بتاريخ ١٢/١٣/١٩٧٣

مضى كان الطالب قد انتهى إلى طلب تعديل أقدميته وإرجاعها إلى التاريخ الذى أكمل فيه ثلاث السنوات لصلاحيته للتعين فى وظيفة وكيل نيابة . وإحتياطياً إلى التاريخ الذى تقرّر فيه زيادة مرتبه بأثر رجعى وكان تحقق هذه الطلبات لا يتأتى إلا بإلغاء قرار وزير العدل فيما تضمنه من جعل أقدميته تالية للأستاذ .. ومساوقة على الأستاذ .. مما يندرج فى قضاء الإلغاء ، فإنه يخضع بالتالى للميعاد المحدد فى المادة ٩٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية الذى يحكم واقعة هذا الطلب لا يعد من قبيل طلبات التسوية .

طلبات التسوية هى التى تقوم إستناداً إلى حق ذاتى مقرر مباشرة فى القانون وغير رهين بإرادة الإدارة مما مؤداه أن يكون ما تصدره الإدارة من أوامر وتصرفات بهذه المناسبة مجرد أعمال تنفيذية تهدف إلى تطبيق القانون على حالة الطالب ، ولا يكون هذا الإجراء من جانبها قراراً إدارياً ، فى حين أن تحديد أقدمية من يعينون فى وظائف القضاء إنما هو أمر جوازى تمارسه الجهة الإدارية فى حدود المصلحة العامة وليس حقاً ذاتياً يستعمله الطالب من القانون مباشرة .

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٤

مضى كان الطالب يطعن على قرار وزير العدل الضمنى برفض منحه العلاوة المحدد لها ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٥ ، ولم يثبت علمه اليقيني بهذا القرار وكان هذا العلم لا يتحقق إلا بقبضه مرتب الشهر التالى بغير هذه العلاوة أى مرتب شهر إبريل الذى يستحق فى الأول من مايو ، فإن تقديمه للطالب بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٦٥ يكون حاصلاً فى الميعاد .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٠

مضى كانت المنازعة المطروحة تتضمن الطعن فى القرار الحكمى الذى أجهت إليه وزارة العدل برفض منح الطالب علاوته الدورية التى يرى أنه يستحقها بالتطبيق للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ الذى نشر فى ١٣/٨/١٩٨٠ وكان علم الطالب بالقرار المطعون فيه علماً يقيناً قد تحقق من تاريخ صرفه لراتبه على النحو الذى لا يرضيه بدون إحالة العلاوة التى يطالب بإستحقاقها فى أول أكتوبر سنة ١٩٧٠ وهو تاريخ قبض مرتبه التالى لنشر القانون المذكور وكان الطالب قد قدم طلبه فى ٣١/١٠/١٩٧٠ لأن الدفع بعدم قبوله - يكون على غير أساس ، ويعين رفضه .

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٥٧ ، ٥٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٦

توجيه الطلب - المتعلق بالتخطئ فى التولية - إلى المجلس الأعلى للهيئات القضائية غير مقبول ، إذ لا شأن لهذا المجلس فى الخصومة القائمة بين الطالب والجهة الإدارية لأن الدولة أخلت بما جاء فى المادة ١٣ من قانون المرافعات بتعريض ممثلة بالوزارة ومديرى المصالح المختصة والمحالين أو من يقوم مقامهم وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطالب قد إختصم فى طلبه السيد رئيس الجمهورية بصفته رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، والسيد وزير العدل بصفته نائباً له ، فإنه يعين القضاء بعدم قبول الطلبين .

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٦

توجب المادة ٩٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ تقديم الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به ، وإذا كان القرار رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ قد نشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٩/٩/٤ ولم يقدم الطلب إلا فى ١٩٧٢/١٢/٣١ فإنه يكون مقدماً بعد الميعاد .

الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٥

إجراءات التقاضى من النظام العام . وإذا كانت المادة ٨٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن ترفع الطلبات التى يقدمها رجال القضاء بعريضة تودع قلم كتاب محكمة النقض وكان

الطالب لم يسلك هذا الطريق وإنما أقام بطله دعوى أمام محكمة المنصورة الابتدائية فإن الطلب يكون غير مقبول ، ولا يغير من ذلك أن تلك المحكمة قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى هذه المحكمة عملاً بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات لأنه طالما كان لرجال القضاء قانون خاص يحكم شئونهم الوظيفية ، ويحدد الإجراءات التي ترفع بها ، فإنه لا يجوز اللجوء إلى سواه.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٩/٦/١٩٧٥

- تعتبر الدولة طبقاً لنص المادة ٩٣ من قانون المرافعات ممثلة بالوزراء ومديرى المصالح المختصة والمخالفين ومن ثم فإن توجيه الطلب إلى وزير العدل بصفته نائباً لرئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية غير مقبول إذ لا شأن له في الخصومة القائمة بين الطالب وبين الجهة الإدارية ، كما أن رئيس إدارة قضايا الحكومة لا شأن له بالنزاع العروض.

- إفراض علم الطالب بالقرار المطعون فيه من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية مرهون بعدم قيام أسباب تحول حتماً دون قيام هذا الإفراض. وإذا كان الطالب قد عمسك بأنه إستحال عليه هذا العلم لأن العدد رقم ٣٦ من الجريدة الرسمية الصادر في ١٩٧٤/٩/٥ والذي نشر به القرار المذكور لم يرسل إلى صالة بيع المطبوعات الحكومية لعرضه للبيع إلا بعد يوم ١٩٧٤/٩/١٠ وأيد دفاعه بالخطاب المؤرخ ١٩٧٥/٣/١٣. والصادر من وكيل إدارة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، فإن إفراض علم الطالب بالقرار المطعون فيه لا يبدأ إلا من يوم ١٩٧٤/٩/١٠ ، ولما كانت الأوراق قد خلت مما يفيد إعلان الطالب بالقرار المطعون فيه أو علمه به علماً يقينياً هذا التاريخ ، وكان الطلب قد قدم في ١٩٧٤/١٠/٩ فإنه يكون مقدماً في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ٢٩/١/١٩٧٦

مضى قام لدى الطالب مانع لهرى يتعذر عليه تقديم الطلب في الميعاد الذى حدده القانون فإن هذا الميعاد يقف طوال مدة قيام المانع ، وإذا قام المانع قبل أن يبدأ سريان الميعاد فإنه يكون للطالب الحق في تقديم طلبه خلال مدة أخرى ، أى ثلاثين يوماً من تاريخ زوال المانع وهى المدة التى قرر الشارع لزومها لإتخاذ الإجراء.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٨

إنه وإن كان وزير العدل هو الرئيس الإدارى المستول عن أعمال الوزارة وإدارتها وصاحب الصفة فى خصومة الطعن المعلق بقرية رجال القضاء والنيابة العامة إلا أن ذلك لا يمنع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من قبول الطلب بالنسبة لرئيس الجمهورية باعتباره صاحب القرار المطعون فيه .

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٦

توجب المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تقديم الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً وإذ كان من ملف خدمة الطالب أنه قدم فى ١٩٧٣/٢/٢٨ طلباً إلى مدير شئون العاملين بوزارة العدل لتسليمه الياسات وشهادة الخدمة العسكرية بمناسبة قبول إستقالته فإن علمه بالقرار المطعون فيه يكون قد تحقق من تاريخ تقديم الطلب المذكور ، وإذ لم يقدم طلبه إلا فى ١٩٧٣/١٠/١٣ فإنه يكون مقدماً بعد الميعاد القانونى ، ويعين لذلك القضاء بعدم قبوله ، ولا وجه لما يتحدى به الطالب من أن الإستقالة صدرت منه تحت تأثير الإكراه المعدم لإدارته فيكون القرار الصادر بقبولها منعماً ولا يتحصن بفوات ميعاد الطعن فيه ، ذلك أن الإكراه المدعى به فضلاً عن غلو الأوراق من دليله ، فإن إن صح يفسد الرضاء ولا يعدم الإدارة.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٦

إذ كانت وزارة العدل بالإشتراك مع المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد قررت فى ١٩٧٤/٨/٣١ الإحتفاظ للطالب وبعض زملائه بأقدميتهم الأصلية عند الوقية إلى قاض فئة " أ " متى إستوفوا تقارير الكفاية تقديراً منها لموقفهم وكانت الوزارة لم تكشف عن نيتها فى مخالفة هذه القاعدة المقررة لمصلحة الطالب إلا بصلور القرار الجمهورى رقم ٨٩٣ فى ١٩٧٥/٩/١٥ متضمناً ترقية الطالب إلى وظيفة قاض من الفئة " أ " دون الرجوع بأقدميته إلى ما كانت عليه أصلاً ، فإنه لا ينفى حساب الميعاد الذى يعين فيه تقديم طلب إلغاء القرار الجمهورى رقم ١٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ - الذى تخطى الطالب فى الوقية لعدم إستيفاء تقارير الكفاية - إلا من ١٩٧٥/٩/١٥ التاريخ الذى أبدت الوزارة رغبته فى العدول عن القاعدة المشار إليها. وإذ كان الطالب قدم طلبه المائل بتاريخ ١٩٧٥/٩/٢٤ فإنه يكون مقدماً فى الميعاد

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٣

إيداع الشكاوى المتعلقة بسلوك القاضى أو تصرفه الإدارى ملفه السرى يتم بناء على رأى لجنة التفتيش

القضائي وموافقة وزير العدل طبقاً لما نصت عليه المادتان ٢١ ، ٢٣ من لائحة الفئيش القضائي الصادر في ١٩٦٥/١١/١١ ، وكان الثابت من التظلم المقدم من الطالب بتاريخ ١٩٧١/١١/١٠ من قرار تحطيه في الترقية أن الطالب ضمنه أنه لم يودع ملفه إلا الشكوى المؤرخة مارس ١٩٦٩ المقدمة من القاضي وتناقص وقائع هذه الشكوى وما أعقبها خاصاً بطلب الرد ، وهو ما يتحقق به العلم اليقيني بصدر القرار المطعون فيه ، وإذ لم يتقدم الطالب بطلبه طعناً على هذا القرار إلا في ١٩٧٢/٥/٢٧ أى بعد الميعاد المقرر بالمادة ٩٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي صدر القرار في ظله فإنه يكون مقدماً بعد الميعاد .

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٤

لئن كان وزير العدل هو الرئيس الإداري عن أعمال وزارة العدل وإدارتها وهو صاحب الصفة في خصومة الطعن المتعلق بتحديد أقدمية رجال القضاء والنيابة العامة ، إلا أن ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يمنع من قبول الطلب بالنسبة لرئيس الجمهورية باعتباره صاحب القرار المطعون فيه ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطلب بالنسبة للمطعون ضده الأول - رئيس الجمهورية على غير أساس .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٠

مفاد المادتين ١٦ ، ١٧ من قانون المرافعات أنه إذا كان الميعاد ميئاً في القانون لمباشرة إجراء فيه زيد عليه ستون يوماً ميعاد مسافة لمن يكون موطنه في الخارج وإذا كان الثابت بالأوراق أن الطالب وقت نشر القرار المطعون فيه بالجزيرة الرسمية بتاريخ ١٩٧٤/١/١٧ كان مقيماً بالولايات المتحدة فإنه يضاف إلى ميعاد الثلاثين يوماً الذي حدده القانون لرفع الطلب ميعاد مسافة ستون يوماً ، وإذ قدم الطلب في ١٩٧٤/٤/١٣ فإنه يكون مرفوعاً في الميعاد .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٠

لئن كان وزير العدل هو الرئيس الإداري المسئول عن أعمال الوزارة وإدارتها وهو صاحب الصفة في خصومة الطعن المتعلقة بتحديد أقدمية رجال القضاء والنيابة العامة إلا أن ذلك لا يمنع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من قبول الطلب بالنسبة لرئيس الجمهورية باعتباره صاحب القرار المطعون فيه .

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٧

- لئن كان قيام مانع قهري يتعذر معه على الطالب تقديم الطلب في الميعاد الذي حدده القانون من شأنه وقف هذا الميعاد طوال مدة قيام المانع ، إلا أن هذا الوقف يزول بزوال المانع. وإذا قام المانع قبل سريان

الميعاد يكون للطالب الحق في طلبه خلال مدة أخرى - أى ثلاثين يوماً - من تاريخ زوال المانع وهي المدة التي قرر الشارع لزومها لإتخاذ الإجراء .

- لما كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الطعن في القرار الوزاري الصادر باعتبار الطالب مستقيلاً من عمله لتقديم الطلب بعد الميعاد ، وبذلك أضحي القرار نهائياً ، فإنه لا يجوز للطالب إستناداً إلى ما يدعيه من عيوب شابت هذا القرار ، أن يطالب بتعويض عنه لما يستلزمه الفصل في طلب التعويض من التعرض للقرار ذاته ، ومن ثم يتعين رفض طلب التعويض .

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٩

تنص المادة ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن تنشأ بالهيئة المختصة لجان تقضى المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها وإجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص ، وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المسفيدين ، قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسويته بالطرق الودية. ومع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٢٨ لا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه ، ولما كان قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتشكيل اللجان المنصوص عليها بهذه المادة ، لم ينشر في الوقائع الرسمية إلا بتاريخ ١/٩/١٩٧٧ وكان الطلب قد قدم في ١/٢٧/١٩٧٦ ، فإن الدفع بعدم القبول يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٩

إذ كان الطالب قد يطلب أصلياً الحكم بتعديل أقدميته المحددة بقرار تعيينه ووضعه في وظيفة رئيس محكمة من الفئة "ب" ثم طلب بالذاكرة المقدمة منه ، ومن باب الإحتياط تعديل هذه الأقدمية ووضعه في وظيفة قاض سابقة على زميله ، وهو ما يتدرج في عموم الطلب الأصلي المقدم في الميعاد فإن الدفع بعدم قبول الطلب الإحتياطي يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٧٩

لما كان تعديل أقدمية الطالب لا يتأتى إلا بإلغاء قرار تعيينه فيما تضمنه من تحديد تلك الأقدمية فإن طلبه وعلى ما جرى به قضاء المحكمة - يكون من طلبات الإلغاء التي يتعين تقديمها في ميعاد الثلاثين يوماً المحددة بالمادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وليس من قبيل التسويات التي تستمد المراكز القانونية فيها مباشرة من القانون. إذ كان ذلك وكان قرار تعيين الطالب في وظيفة قاض

والمضمن تحديد أقدميته لد نشر في الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/٤ فإنه يكون غير مقبول لتقديمه بعد
الميعاد .

الطعن رقم ٧ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٧٩/١/١١

تنص المادة ٨٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في فقرتها الأولى على أن الطلبات التي
يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة " ترفع بعريضة تودع قلم كتاب محكمة النقض تتضمن عدا البيانات
المعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال إقامتهم موضوع الطلب وبياناً كالياً عن الدعوى " مما مفاده أن يتم
الإيداع بحضور الطالب أو من ينسبه عنه قانوناً لهذا الغرض أمام الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض
وأن يثبت هذا الإيداع على وجه رسمى وبهذا وحده يعتبر الطعن مرفوعاً أمام هذه المحكمة لأن لم يتم
الإيداع على هذا الوجه فلا يعد الطلب قد رفع بالأوضاع التي رسمها القانون لحصوله ولا يفتى عن ذلك
وصول الطلب إلى قلم الكتاب بالبريد أو بأى وسيلة أخرى لأن مراد الشارع من حصول الإيداع على
هذا الوضع هو صيانة إجراءات الطعن من العبث وإبعادها عن اللطاف والشبهات. إذ كان ذلك وكانت
إجراءات التقاضى من النظام العام وكان الطالب لم يسلك الطريق الذى نص عليه قانون السلطة القضائية
فإن طلبة يكون غير مقبول .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٩

إذ كانت الخصومة في هذا الطلب مرددة بين الطالب وبين الجهة الإدارية التي يمثلها وزير العدل صاحب
القرار المطعون فيه وكان لا شأن لرئيس الجمهورية بها فإن الطلب بالنسبة له يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٩

توجيه طلب تعديل القرار الجمهورى فيما تضمنه من تحديد الوظيفة القضائية الواجب تعيين الطالب فيها
لعدم إدراجه في تشكيل المحكمة الدستورية العليا وإلغاء القرار الوزارى باعتباره مستقيلاً إلى السيد رئيس
تلك المحكمة غير مقبول ، إذ لا شأن له في الخصومة القائمة بين الطالب وبين الجهة الإدارية في هذا
الخصوص.

الطعن رقم ٥ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٨

لما كان تعديل أقدمية الطالب لا يتأتى إلا بإلغاء تعيينه فيما تضمنه من تحديد تلك الأقدمية ، فإن طلبة
يكون من طلبات الإلغاء التي يصين تقديمها عملاً بالمادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة
١٩٧٢ خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به
أو علمه به علماً يقينياً ، لما كان ذلك وكان قرار تعيين الطالب مساعداً للنيابة والمضمن تحديد أقدميته قد

نشر بالجريدة الرسمية. ١٨ فبراير سنة ١٩٨٠ ، وكان الطلب لم يقدم إلا في ٢٠ يناير سنة ١٩٨١ فإنه يكون غير مقبول لتقدمه بعد الميعاد.

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٦

لما كانت طلبات رجال القضاء ترفع طبقاً لنص المادتين ٨٤ ، ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بمقتضى تودع قلم كتاب محكمة النقض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرارات المطعون فيها في الجريدة الرسمية أو إعلان أصحاب الشأن فيها أو علمهم بها علماً يقينياً وكان القرار الجمهوري المطعون فيه رقم ٣٦١ لسنة ١٩٨٢ قد صدر بتاريخ ١٩٨٢/٧/٦ ونشر في الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٧/٢٦ فإن الطلب إذ أودعت عريضته بقلم كتاب هذه المحكمة في ١٩٨٢/١٠/٢٣ يكون غير مقبول لتقدمه بعد الميعاد. ولا يغير من ذلك ما يتمسك به الطالب من أنه كان مريضاً وملازماً للفراش خلال سريان ميعاد الطعن ذلك أنه وقد تبين من الأوراق أنه تقدم بتاريخ ١٩٨٢/٨/١٩ أى قبل انتهاء هذا الميعاد بظلم من تحطيه في الرقعة إلى التفويض القضائي فإن مرضه لم يكن ليحول دون إيداع عريضة الطعن بقلم كتاب المحكمة خلال الميعاد المحدد.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٣

يجوز تعديل الطلبات الواردة في عريضة الطلب ، إلا أنه نظراً لما أوجبه القانون من تقديم طلب إلغاء القرار الإداري إلى المحكمة في ميعاد معين ، فإنه يصح لقبول الطلب أن يكون هذا الميعاد قائماً عند تعديل الطلبات .

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٥٤ ، ٥ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٩

المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ توجب تقديم الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٤

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التظلم الإختياري من القرار الإداري لدى الجهة الإدارية التي أصدرته أو الجهات الرئاسية وفقاً للقانون وفي خلال الميعاد المقرر لرفع دعوى الإلغاء إجراء ينقطع به سريان هذا الميعاد ولا يبدأ إلا بعد صدور القرار في التظلم وعلم المتظلم به علماً يقينياً .

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٩

المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ توجب تقديم طلب الإلغاء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقيناً .

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٤

لما كانت المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ توجب تقديم الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقيناً ، وكان قرار مجلس القضاء الأعلى الصادر فى ١٩٨٦/٦/٢٥ برفض تنظيم الطلب من تقدير كفايته تقرير التفتيش المطعون فيه خلت الأوراق من دليل علم الطالب به علماً يقيناً مما يكون معه الطلب قد قدم فى الميعاد.

الطعن رقم ٧١ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٩

لما كان الطلب بالإلغاء يجب أن يقدم ضد قرار إدارى ، فإن تقديمه قبل صدور القرار يكون غير جائز القبول ، وكان الثابت أن الطلب المذكور قدم بتاريخ ١٩٨٦/٩/٩ ضد القرار الجمهورى رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٨٦ الصادر بتاريخ ١٩٨٦/٩/١٤ ، وهو تاريخ لاحق ، فإنه يعين الحكم بعدم قبوله.

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢

لما كانت طلبات رجال القضاء ترفع طبقاً للمادتين ٨٤ و ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بعراض تودع قلم كتاب محكمة النقص خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرارات المطعون فيها فى الجريدة الرسمية أو إعلان أصحاب الشأن بها أو علمهم بها علماً يقيناً وكان الثابت بالأوراق أن التنبيه المطعون فيه قد سلم إلى الطالب فى ١٩٨٦/١/١٩ وتحقق بالتالى علمه به يقيناً فى هذا التاريخ ولم يودع عريضة الطلب بقلم كتاب هذه المحكمة إلا فى ١٩٨٦/٩/٩ فإن طلبه يكون غير مقبول لتقديمه بعد الميعاد ولا يجدى الطالب فى هذا الخصوص أنه لجأ إلى طريق الإعراض على التنبيه أمام مجلس القضاء الأعلى لأنه إذ قدم هذا الأعراض بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢٩ فلا أثر لهذا الإجراء على ميعاد رفع هذا الطلب الذى كان قد انقضى فعلاً من قبله بمضى ثلاثين يوماً من تاريخ العلم اليقيني بالتنبيه المطعون فيه ويعين لذلك الحكم بعدم قبول الطلب .

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٣

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النظم الإختيارى من القرار الإدارى لدى جهة الإدارة التى أصدرته أو الجهات الرئاسية طبقاً للقانون وفى خلال الميعاد المقرر لرفع دعوى الإلغاء إجراء ينقطع به سريان هذا الميعاد ولا يبدأ إلا بعد صدور القرار فى النظم وعلم المتظلم به علماً يقينياً. ولما كان الثابت بالأوراق أن الطالب لجأ إلى اللجنة المختصة بإدارة التفيش القضائى متظلماً من تقرير التفيش الملعون فيه طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية ولم تصدر قرارها بالإبقاء على تقرير درجة كفاية الطالب إلا بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٩ ، وكان الطالب قد تقدم بهذا الطالب فى ١٩٨٦/١٢/٧ لرفع ذلك التقرير وبإلغاء القرار الجمهورى رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من تخفيه فى الوقية بناء على ذلك التقرير فإن الطلب يكون مقدماً فى الميعاد ويكون الدفع بعدم قبوله على غير أساس.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٦

- وزير العدل هو الرئيس الإدارى المستول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة فى خصومة الطلب ولا شأن للملعون هذه الثالث بها ، ومن لم يكون الطلب بالنسبة له غير مقبول.

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النظم الإختيارى من القرار الإدارى لدى الجهة الإدارية التى أصدرته أو الجهات الرئيسية وفقاً للقانون وفى خلال الميعاد المقرر لرفع دعوى الإلغاء إجراء ينقطع به سريان هذا الميعاد ولا يبدأ إلا بعد صدور القرار فى النظم وعلم المتظلم به علماً يقينياً.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٤

الدفع بعدم قبول الطلب بالنسبة للنائب العام بصفته فى محله ذلك أن وزير العدل هو الرئيس الإدارى الأعلى لوزارة العدل وإدارتها وصاحب الصفة فى خصومة الطلب ولا شأن للنائب العام بها ومن لم يعين عدم قبول الطلب بالنسبة له.

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٨

النص فى الفقرة الأولى من المادة ٨٤ من قانون السلطة القضائية على أن " الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة ترفع بعرضة تودع قلم كتاب محكمة النقض تتضمن عدا البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصلاحاتهم ومحال إقامتهم موضوع الطلب وبيانات كالتالى عن الدعوى " مفاده أن يتم الإيداع بحضور الطالب أو من ينوب عنه قانوناً لهذا الغرض أمام الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض فإن لم يتم الإيداع على هذا الوجه فلا يعد الطلب قد رفع بالأوضاع التى رسمها القانون وإذا كان الطالب لم يسلك هذا الطريق وإنما أقام طلبه الدعوى أمام جهة القضاء الإدارى ، فإن الطلب يكون غير مقبول ولا يعبر

من ذلك أن تكون المحكمة الإدارية قد قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة عملاً بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات لأن قانون السلطة القضائية قانون خاص يحكم القضايا التي تدخل في ولاية هذه المحكمة ويحدد الإجراءات التي ترفع بها فلا يجوز اللجوء إلى مواء .

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٣/٣/١٩٩٠

لما كان وزير العدل هو الرئيس الأعلى المستول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها ، وكان لا شأن للنايب العام والنايب العام المساعد لشئون التفتيش القضائي بخصومة الطلب فإن الطلب بالنسبة لهما يكون غير مقبول.

* الموضوع الفرعي : إحالة الطلب من القضاء الإداري إلى محكمة النقض :

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ٢٩/٦/١٩٦٣

لئن كانت سلطة المحكمة في الإحالة طبقاً للمادة ١٣٥ من قانون المرافعات لا تمتد إلى الأحوال التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتهاء الوظيفة القضائية مما يبنى عليه أن تكون الإحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض باطلة قانوناً ، إلا أن هذه القاعدة لا تنطبق على إحالة الدعاوى من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض نفاذاً لما اقتضاه القانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ من سلب ولاية محكمة القضاء الإداري على الدعوى وانتقال هذه الولاية إلى محكمة النقض ذلك أن الإحالة في هذه الصورة ليست تطبيقاً لنص المادة ١٣٥ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٦ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٦٤

لما كان يبين من حكم محكمة القضاء الإداري أنها لم تقف بقضائها في الطلب عند الحكم بعدم اختصاصها والإحالة إلى محكمة النقض - وهو ما كان يقتضيه التطبيق الصحيح للقانون - وإنما تضمن بقضاؤها إلغاء الحكم الصادر من المحكمة الإدارية الذي كان مطعوناً فيه أمامها ، وكانت محكمة النقض لا تملك تصحيح هذا الخطأ لأنها ليست درجة ثانية بالنسبة لمحكمة القضاء الإداري وكان مودى القضاء بإلغاء حكم المحكمة الإدارية الصادر لصالح المطعون ضده أن الطعن المقدم عنه من وزارة العدل يكون قد فصل فيه برمته فصلاً حاسماً وتصحيح إحالته بعد ذلك إلى محكمة النقض غير ذات موضوع إذ لم يبق منه بعد هذا الفصل ما يمكن أن تنظره لأنه يصين اعتبار الطعن في حكم المحكمة الإدارية منتهياً.

*** الموضوع الفرعي : إختصاص للدائرة العدلية بشؤون رجال القضاء :**

الطعن رقم ٢٦ لسنة ١٩ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٨

لما كان القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - الذي حول محكمة النقض بهيئة جمعية عمومية الإختصاص بالفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة بإلغاء المراسم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء قد نص على أن يعمل به من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أو كانت الجهة المختصة بنظر هذه الطلبات قبل صدوره هي مجلس الدولة ، وكان معاد الطعن أمامه - وهو ستون يوما - قد بدأ قبل صدور القانون المشار إليه فإن معاد الطعن الجديد ، وهو ثلاثون يوما لا يسرى في حق الطالب عملا بالمادة الأولى من قانون المرافعات التي إستست من حكم سريانه القوانين المعدلة للمواعيد متى كان معاد الطعن قد بدأ قبل تاريخ العمل بها ، ولما كان الطالب قد قرر طعنه قبل مضي ستين يوما من تاريخ نشر المرسوم المطعون فيه في الجريدة الرسمية فإن الدفع بعدم قبوله شكلا لتقدمه بعد المعاد القانوني يكون في غير محله.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٧

إن المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء قد نصت على أن الجمعية العمومية محكمة النقض تختص دون غيرها في الفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالدويان العام بإلغاء المراسم والقرارات المتعلقة بإداره القضاء ، ومدلول هذا النص الصريح أنه يشترط فيمن يقدمون طلبات إلى هذه المحكمة بمقتضاها أن تكون لهم صفات رجال القضاء أو النيابة أو الموظفين القضائيين بعد العمل به في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩. وإذن فمتى كان الطاعن قد زالت عنه صفته كقاضى قبل العمل بهذا القانون بعد إحاطته على الماحش بمرسوم ١٩٤٦/١/٣١ الذي نزل عن الطعن فيه ثم إستمرت حالته بعدئذ على هذا الحال من إنقطاع صفته بالقضاء فإنه يوجب على ذلك أن لا تكون له صفة في الطعن أمام هذه المحكمة وفقاً لقانون نظام القضاء ذلك أن حقوقه في هذا الشأن أصبحت كحقوق أى فرد آخر من غير رجال القضاء المنصوص عليهم في هذا القانون.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٢

للطالب الذي لم يقدم ضمن أوراقه صورة رسمية من الحكم المطلوب تفسيره أن يستفيد من قيام الوزارة بإيداع هذه الصورة في المعاد القانوني.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٥ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٦

- تشكل كلمة " الدعاوى " في مفهوم هذا القانون التظلمات التي يرفعها رجال القضاء والنيابة أمام اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية.

- القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ إذ نص في مادته الثانية على اعتبار الدعوى المنظورة أمام المحكمة الإدارية ومحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة وأية جهة قضائية أخرى متبعية بمجرد نفاذه - فإنه يتمتع على الجهة القضائية المنظورة أمامها الدعوى بحث أي مسائل أخرى سواء منها ما كان خاصاً بالشكل أو الإختصاص.

الطعن رقم ١١ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٦١/١/٢٨

إذا كانت الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض مختصة بالفصل في طلب من طلبات رجال القضاء وفقاً لحكم المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فإن اختصاصها هذا يتعد أيضاً للطلب اللاحق الذي يرفعه بعد صدور هذا القانون ما دام كاملاً للطلب السابق ويعتبر أمراً من آلاؤه .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٦١/١/٢٨

لا يشترط لاختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض - التي حلت محلها الهيئة العامة للمواد المدنية بمقتضى قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - بنظر طلبات رجال القضاء والنيابة أن يكون الطالب وقت تقديمه من رجال القضاء أو النيابة العاملين بل يكفي لاختصاصها أن يكون الطلب صادراً في شأن قاض ولو زالت عنه الصفة عند تقديم طلبه .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٥

- رسم المشرع في المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ طريق الطعن في المراسيم والقرارات التي تتعلق بجميع شئون رجال الهيئة القضائية عدا النقل والتدب وذلك أمام محكمة النقض متعقبة بهيئة جمعية عمومية. ومؤدى ذلك أن الأصل هو اختصاص هذه الهيئة بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بشئون رجال الهيئة القضائية وإن الامتناء هو عدم اختصاصها بالنظر في القرارات الخاصة بنقل وتدب رجال القضاء والنيابة ومن ثم فلا يجوز انتزاع اختصاص يدخل في ولايتها إلا بنص صريح. ولم يضاف القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ - الذي عدلت به صياغة المادة ٢٣ مسافة الذكر - اختصاصاً جديداً على هذه الهيئة وإنما جاء كاشفاً ومؤكداً لاختصاصها من قبل بشئون القضاء عدا النقل والتدب - طلب القاضى احتساب مدة قيده بمجول اغامين في المعاش هو من "شئون القضاء" التي تخص محكمة النقض " بهيئة جمعية عمومية " بنظرها دون غيرها .

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٩

— يعتبر قضاء المحاكم الشرعية الملغاة بمختلف درجاتهم أعضاء بالمحاكم ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ ومن ثم تسرى بالنسبة لهم ما نصت عليه المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص محكمة النقض دون غيرها منعقدة بهيئة جمعية عمومية بالفصل فى أى شأن من شئون القضاء عدا النقل والتدب وفي الطلبات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم. ومزدى ذلك أن مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى لم يعد مختصا بالفصل فى طلبات رجال القضاء الشرعى ، كما كان الأمر قبل إلغاء المحاكم الشرعية أسوة بسائر الموظفين العموميين.

— سلب ولاية مجلس الدولة بالنسبة لرجال القضاء الشرعى ابتداء من تاريخ أول يناير سنة ١٩٥٦ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦٢ و ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ وانتقالها لمحكمة النقض بهيئة جمعية عمومية يبنى عليه حتما أن تتقل دعاوى رجال القضاء الشرعى التى كانت قائمة أمام جهة القضاء الإدارى بمجلس الدولة إلى محكمة النقض وأن أغفل القانونان المشار إليهما النص على ذلك إذ لم يتضمنا ما يفيد أن المشرع قد قصد إلى أن تنتهى تلك الدعاوى بالحكم فيها بعدم الاختصاص.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٣٠

اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض مقصور - طبقا للمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء والمادة ٩٠ المقابلة لها من قانون السلطة القضائية - على إلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئون القضاء والطلبات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم ولورثتهم. .. وطلبات التعويض الباشئة عن كل ذلك. . " وهذا الإختصاص لا يتسع لحل النزاع الذى يؤسس طالب التدخل التعويض عليه على أساس ما ينسبه للطالب من عمل غير مشروع لا صلة له بشأن من شئون القضاء.

الطعن رقم ١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠

مفاد نص المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع حدد إختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية - التى حلت محلها الدائرة المدنية والتجارية بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ بجميع شئون القضاة متى كان مبنى الطلب عيبا فى الشكل أو مخالفة القانون أو اللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، وإستثنى من هذا الإختصاص القرارات الخاصة بالعيين

والوقية والنقل والندب وزاد على ذلك فجعل القرارات الصادرة بالتعيين والنقل والسحب بمنأى عن أى طعن بأى طريق أو أمام أية جهة قضائية أخرى.

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٨

إحالة الطلب - المرفوع من القاضي الشرعى - من محكمة القضاء الإدارى إلى محكمة النقض ليست إعمالاً لنص المادة ١٣٥ من قانون المرافعات وإنما نفاذاً لما إقتضاه تطبيق القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ من سلب ولاية محكمة القضاء الإدارى على الدعوى وإنتقال هذه الولاية إلى محكمة النقض بهيئة جمعيه عموميه وقد حلت محلها الدائرة المدنية والتجارية بذات الحكمه بمقتضى المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ وإذا كانت هذه الإحالة قد تمت قانوناً متنبه لآثارها فإن محكمة النقض تكون قد حلت محل القضاء الإدارى لدى نظر الطعن المرفوع من وزاره العدل عن هذا الطلب.

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٢٤٩ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣١

إنه وإن كان الطلب قد رفع بعد صدور قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ إلا أنه وقد قصد الطالب من رفعه إعمال آثار حكم سابق صدر لمصلحة من الهيئة العامة لحكمة النقض فى ١٩٦٣/٦/٢٩ بالإعراض على تفليده على النحو الذى أرادته الوزارة إذ أوقفت أثره عند حد ترقية إلى درجة وكيل محكمة ابتدائية أو ما يعادلها اعتباراً من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٨ ورئيس محكمة ابتدائية أو ما يعادلها اعتباراً من ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٩ بينما يطلب الطالب إعمال أثر الحكم بوقيته إلى درجة مستشار لدى الحركة القضائية الصادرة فى ١٣ أغسطس سنة ١٩٦١ ، فإن هذا الطلب يعد - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أثراً من آثار هذا الحكم السابق مما ترتب عليه تحقق الإختصاص لهذه المحكمة.

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٨

- مفاد المواد ٨٦ و ٢/٨٨ و ٩٠ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن المشرع حدد إختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض بجميع شئون رجال القضاء واليابة العامة متى كان مبنى الطلب عيباً فى الشكل أو مخالفة للقوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة إستعمال السلطة وإستنى من هذا الإختصاص القرارات الخاصة بالتعيين والوقية والنقل والندب وجعل الطعن فى القرارات الصادرة فى الوقية من إختصاص مجلس القضاء الأعلى وأخرجها من ولاية دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض. وجعل القرارات الصادرة بالتعيين والنقل والندب بمنأى عن أى طعن بأى طريق أمام أى جهة قضائية.

- المقصود بما نصت عليه المادة ٩٠ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ من إختصاص محكمة النقض بالفصل في طلبات التعويض الناشئة عن القرارات المتعلقة بشئون القضاء - على ما جرى به قضاء محكمة النقض هو إختصاصها بنظر التعويض عن القرارات التي أجاز الطعن فيها أما ما منع الطعن فيه من هذه القرارات ومنها القرارات الصادرة في الرقبة فلا يمتد إليها هذا الإختصاص وإلا إنتفت المحكمة من هذا الخطر لما يستلزمه الفصل في طلب التعويض من التعرض إلى القرار ذاته أمام هذه المحكمة وهو ما أراد المشرع تحصيل القرار منه لإختصاص مجلس القضاء الأعلى بنظر النظم فيه ولأن قرار المجلس بشأنه هو مما لا يجوز الطعن فيه.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١١٩١ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٧٢

- إذ كان القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر بإعادة تشكيل الهيئات القضائية قد صدر إستناداً إلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ الصادر من مجلس الأمة بتفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون وكانت المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - المقابلة للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - تنص على إختصاص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئونهم عدا التعيين وال نقل والندب والرقبة. إذ كان ذلك وكان الطعن في القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ والمنصب على ما تضمنه من إعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين أو النقل محالين إلى المعاش والذي كان أساساً للقرار الجمهوري المتضمن عزل الطالب من ولاية القضاء لعدم ورود اسمه به - هو طعن في قرار إداري يتعلق بشأن من شئون القضاء لا يندرج في حالة التعيين أو غيرها من الحالات التي تخرج على سبيل الإستثناء من ولاية هذه المحكمة فإن الدفع بعدم الإختصاص يكون على غير أساس .

- تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ على أن " يفوض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون خلال الظروف الإستثنائية القائمة في جميع الموضوعات التي تتصل بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل إمكانياتها البشرية والمادية ودعم المجهود الحربي والإقتصاد الوطني وبصفة عامة في كل ما يراه ضرورياً لمواجهة هذه الظروف الإستثنائية ومؤدى هذا النص أن التفويض يقتصر على الموضوعات المحددة به والضرورية لمواجهة الظروف الإستثنائية القائمة وقتئذ والتي أعقبها عدوان يونيو ١٩٦٧ وقد صدر هذا التفويض بناء على ما هو محمول لمجلس الأمة بمقتضى المادة ١٢٠ من دستور سنة ١٩٦٤ الذي كان معمولاً به. وإذ كان القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من إعتبار

رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين في وظائفهم أو النقل إلى وظائف أخرى محالين إلى المعاش بحكم القانون قد صدر في موضوع يخرج عن النطاق المحدد بقانون التفويض ويخالف مبدى نصه ومقتضاه فإنه يكون مجرداً من قوة القانون .

— لا يوجد في القرار بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ الصادر بإنشاء المحكمة العليا ولا في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ إحصاء بالرسوم والإجراءات أمامها ما يفيد تعديل الاختصاص المخول بحكمة النقض دون غيرها بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئونهم عدا التعيين والنقل والندب والرقية صراحة أو ضمناً وإنما ورد النص في المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا على اختصاصها بالفصل دون غيرها في دسوريه القوانين ، وورد النص في المادة ٣١ من قانون الإجراءات والرسوم بنشر "منطوق الأحكام الصادرة منها بالفصل في دستورية القوانين "و لا يتدرج تحت هذا النص أو ذاك الفصل في دستورية القرارات بقوانين وهو نص ملزم في شأن الإختصاص لا تلك محكمة النقض أن تضيف إليه أو تعدل فيه ولا يغير من ذلك ما ورد في المادة ١٧٥ من دستور جمهورية مصر العربية من أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح لأن الإختصاص بمراقبة دستورية اللوائح حكم مستحدث للمحكمة الدستورية العليا وحدها ، إذ تنص المادة ١٩٢ الواردة في باب أحكام الدستور الإنتقالية على أن "تأمر المحكمة العليا بإختصاصها المبين في القانون الصادر بإنشائها وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا " .

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٠ مكتب قضى ٢٤ صفحة رقم ١٠٢٦ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٧

مفاد المادتين ٨٦ ، ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أن المشرع حدد إختصاص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بجميع شئون رجال القضاء والنيابة العامة متى كان منى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة للقوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة إستعمال السلطة ، وإستثنى من هذا الإختصاص القرارات الخاصة بالتعيين والرقية والنقل والندب وجعل الطعن في القرارات الصادرة بالرقية بطريق التظلم إلى مجلس القضاء الأعلى وإزاد على ذلك فجعل القرارات الصادرة بالتعيين والنقل والندب بمنأى عن أى طعن بأى طريق أو أمام أية جهة قضائية أخرى . وإذا كان الثابت في الأوراق أن الطالب قد عين في وظيفة مساعد نيابة على أن يكون أول مساعدى النيابة العامة وكان ما يطلب من وضعه بين أقرانه لا يتحقق إلا بتعيينه في درجة أخرى تختلف عن درجته ، فإن طلبه يكون في حقيقته طعناً في قرار صادر بالتعيين . وهو ما لا يجوز الطعن فيه

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٧

مؤدى نص المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - الذى يحكم الطلب ومقتضاه أن المقصود بشئون رجال القضاء والنيابة العامة التى تخص بها هذه المحكمة هى تلك التى تتعلق بصفاتهم هذه أثناء قيامهم بمزاولة وظائفهم القضائية دون الشئون المتعلقة بوظائفهم السابقة على التحاقهم بها. وإذا كان القراران الوزاريان رقما ... والقرار الجمهورى رقم ... قد صدرت فى تاريخ سابق على التحاق الطالب بالقضاء - أبان عمله بإدارة قضايا الحكومة - فإن المحكمة لا تكون مختصة بنظر الطعن الموجه إلى هذه القرارات ، ولا يطلب التعويض الناشئ عنها.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٧

حدد المشروع فى المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ إختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض - بجميع شئون رجال القضاء والنيابة العامة - وإستثنى من هذا الإختصاص القرارات الخاصة بالصعين والنقل والندب والوقية ، وجعل قرارات الوقية من إختصاص مجلس القضاء الأعلى ، ولم يميز الطعن فيما عداها. وإذا إنصرف الطعن - المائل - إلى إلغاء القرار الصادر بتعيين الطالب قاضيا بالمحاكم الابتدائية وتعديله إلى تعيينه فى وظيفة رئيس محكمة وإلى التعويض الناشئ عنه فإن الدلع بعدم الإختصاص يكون فى محله.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٧

النص فى قوانين السلطة القضائية المتعاقبة على إختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض ، لم دائرة المواد المدنية والتجارية بهذه المحكمة دون غيرها بالفصل فى كافة الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بأى شأن من شئونهم عدا ما إستثنى منها صراحة ، وعلى أن تكون الأحكام الصادرة فى هذه الطلبات نهائية غير قابلة للطعن بأى طريق من طرق الطعن - يدل على أن المشرع قد منع الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة النقض فى شئون القضاء بأى طريق من طرق الطعن العادية وغير العادية وأنه لا سبيل إلى إلغائها إلا إذا قام بأحد القضاء الذين أصدروها سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها فى قانون المرافعات. وإذا كان الطعن فى الحكم الصادر من دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض فى الطلب المقدم من الطالب قد بنى على وجوه لا تندرج تحت أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل الحصر فى قانون المرافعات فإن الطلب يكون غير مقبولا ولا يغير من ذلك تمسك الطالب بعدم دستورية القانون الذى صدر على أساسه حكم النقض

المطلوب عدم الإعتداد به ، طالما أن هذا الدفع لم يتجه إلى نصوص قانون المرافعات المانعة للطعن في أحكام محكمة النقض في غير الحالة سالفة البيان.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٦

مفاد نص المادتين ٨٦ ، ٩٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية ، الواجب التطبيق على واقعة الطلب ، أصدر القرار المظنون فيه وتقديم الطلب فى ظله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع حدد إختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض بجميع شئون رجال القضاء والنيابة العامة ، متى كان مبنى الطلب عيأ فى الشكل أو مخالفة للقوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة إستعمال السلطة وإستنى من هذا الإختصاص القرارات الخاصة بالتعيين والرقية والنقل والندب ، وجعل الطعن فى القرارات الصادرة فى الرقية من إختصاص مجلس القضاء الأعلى ، وأخرجها من ولاية دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١

مفاد نص المواد ٨٦ ، ٩٠ ، ٢/٨٨ ، من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الواجب التطبيق على واقعة الطلب رقم ١٢ لسنة ٤١ ق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أم المشرع حدد إختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض بجميع شئون رجال القضاء والنيابة العامة متى كان مبنى الطلب عيأ فى الشكل أو مخالفة للقوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة إستعمال السلطة وإستنى من هذا الإختصاص القرارات الخاصة بالتعيين والرقية والنقل والندب ، وجعل الطعن فى القرارات الصادرة فى الرقية من إختصاص مجلس القضاء الأعلى ، وأخرجها من ولاية دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض وجعل القرارات الصادرة بالتعيين والنقل والندب بنىأى عن أى طعن بأى طريق أمام أى جهة قضائية.

الطعن رقم ٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٨

إذا كان القرار الجمهورى الصادر فى فيما تضمنه من تخطى الطالب فى الرقية إلى درجة رئيس محكمة أو ما سبقه من قرارات التخطى قد صدرت جميعها فى ظل أحكام قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذى جعل الطعن فى هذه القرارات من إختصاص مجلس بقضاء الأعلى ، الذى حل محل المجلس الأعلى للهيئات القضائية بعد ذلك ، وأخرجها من ولاية دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض فإن الطعن فى هذا القرار وما سبقه أمام هذه المحكمة ، وعلى ما جرى به قضاؤها يكون غير جائز

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٧٦

مفاد نص الفقرة الأولى والرابعة من المادة ٩٠ ، ونص المادة ٨٦ والفقرة الثانية من المادة ٨٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية الواجب التطبيق على وقعة الطلب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إن المشرع حدد اختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض بجميع شئون رجال القضاء والنيابة العامة متى كان مبنى الطلب عيباً فى الشكل أو مخالفة للقوانين واللوائح فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة وإستى من هذا الاختصاص القرارات الخاصة بالتعيين والوفقة والنقل والندب ، وجعل الطعن فى القرارات الصادرة فى الوقية من اختصاص المجلس الأعلى للهيئات القضائية وأخرجها من ولاية المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض وجعل القرارات الصادرة بالتعيين والنقل والندب بمنأى عن أى طعن بأى طريق أمام أية جهة قضائية ، إذ كان ذلك فإن طلب الطالِب إلغاء القرار الجمهورى فيما تضمنه من عدم ترقية إلى درجة رئيس بالمحكمة يكون غير جائز.

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٠/١١/١٩٧٧

جرى قضاء هذه المحكمة ، على أن المشروع حدد اختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض بجميع شئون رجال القضاء والنيابة العامة متى كان مبنى الطلب عيباً فى الشكل أو مخالفة للقوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة وإستى من هذا الاختصاص القرارات الخاصة بالتعيين والوفقة والنقل والندب ، وجعل الطعن فى القرارات الصادرة فى الوقية من اختصاص مجلس القضاء الأعلى وأخرجها من ولاية دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض وجعل القرارات الصادرة بالتعيين والنقل والندب بمنأى من أى طعن بأى طريق أمام أية جهة قضائية .

الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٧٧

وفقاً لنص المادة ٨٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية تختص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالفصل فى طلبات التعويض عن القرارات الإدارية التى تختص هذه الدائرة بطلب إلغائها ، وإذا قصرت الطالبة طلباتها على طلب إلزام وزارة العدل بالتعويض عن تخطئ مورثها فى الوقية إلى درجة مستشار بالقرار الجمهورى رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦١ والذى سبق لهذه المحكمة أن قضت بإلغائه فى هذا الخصوص ، فإن الدلع بعدم الاختصاص يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٧٧

تقضى المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ٧٢ المقابلة للمادة ٩٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ بأن تختص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى

يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والتدب متى كان مبنى الطلب عيباً فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة. ولما كان القانون وطبيعة العمل يفرضان على رجال القضاء والنيابة العامة سلوكاً معيناً فى حياتهم العامة والخاصة مما يقتضى أن يكون لهم ناد خاص يجتمعون فيه ويأبسون عندهم بعض مطالباتهم ويعول إدارته مجلس منتخب طبقاً لنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات ، فإن القرار بالقانون المطعون فيه إذ قضى بتشكيل مجلس إدارة النادى من رئيس وأعضاء يحكم وظائفهم يكون متعلقاً بشأن من شئون القضاء ، التى تختص محكمة النقض دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة به .

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٣

النص فى المادة ٨٣٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ على "تخص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والتدب ... " مفاده أنه من شرائط إنفاذ اختصاص هذه المحكمة أن يكون القرار المطعون فيه صادراً فى شأن من يتصل بصفة من الصفات المنصوص عليها فى تلك المادة بأن يكون من رجال القضاء أو النيابة العامة ، فإذا لم يرق به هذا الوصف المحسر الإختصاص عنها ، ولما كان الطالب وكيلاً للنيابة الإدارية وليس من بين رجال القضاء أو النيابة العامة ، فإن المحكمة تكون غير مختصة بنظر الطلب.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٩

تنص المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية على إختصاص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال القضاء والنيابة العامة أو لورثتهم. ومفاد هذا النص إختصاص محكمة النقض دون غيرها بالفصل فى الطلبات المتعلقة بالشئون المالية لرجال القضاء ، ولما كانت المنازعات التى تدور بين القاضى - بوصفه موقلاً - وبين مصلحة الضرائب حول خضوع المرتبات وما فى حكمها للضريبة على إيرادات رءوس الأموال - المقولة وكسب العمل هى من المنازعات الضريبية البحتة التى تنشأ عن حق الخزانة العامة فى تحديد الأنشطة التى تخضع لوعاء الضريبة ، وكان الطالب قد طلب الحكم له برد الفروق المالية إلى إستقطاعها وزارة العدل لحساب وزارة الخزانة تأسيساً على أن راتب طبيعة العمل لا يخضع لضريبة كسب العمل وما إليها وهو ما يتضمن منازعة فى أصل إستحقاق حرية كسب العمل المقررة

القانونية وإعداد مشروعات القوانين واللوائح والقرارات ذات الطابع التنظيمي التي يقوم بها الموظفون بالجهات المبينة بهذا النص ومنها المؤسسات العامة ، وكان القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية قد اعتبرها من المؤسسات العامة ، وإذا كان الطالب عند تعيينه في القضاء يعمل مديراً للإدارة القانونية بالغرفة التجارية بالقاهرة ، فإن القرار المطعون فيه إذ حدد أقدميته على أساس أنه من القائمين بعمل نظير للعمل القضائي لا يكون قد خالف القانون ، ولا يغير من ذلك صدور قرار من اللجنة العليا لشئون الإدارات القانونية بعدم تطبيق قانون الإدارات المذكورة على عملي الغرف التجارية ، إذ المناط في تحديد النظر بالمعنى المقصود في قانون السلطة القضائية - وعلى ما سلف بيانه هو صدور قرار تنظيمي عام من المجلس الأعلى للهيئات القضائية. تعيين النظراء في وظيفة رئيس محكمة من الفئة "ب" لمن إستوفوا شروط التعيين هذه الوظيفة طبقاً لنص المادة ٤١ " ثانياً فقرة هـ " من قانون السلطة القضائية ، هو أمر جوازى لجهة الإدارة أن تقارنه في حدود سلطتها التقديرية ، فلا عليها إن هي عينت من إستوفى تلك الشروط في وظيفة أدنى تحقيقاً للمصلحة العامة ، ولما كانت أقدمية من يعينون من خارج الهيئة القضائية تحدد عند تعيينهم طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٥١ من قانون السلطة القضائية في القرار الجمهوري الصادر بتعيينهم بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية وإلا اعتبرت أقدميتهم من تاريخ القرار الصادر بالتعيين ، مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تحديد الأقدمية بالنسبة هؤلاء أمر جوازى تستقل به جهة الإدارة بلا معقب عليها ، وكان الطالب لم يدع أن تحديد أقدميته بالقرار المطعون فيه قد إستهدف غير المصلحة العامة ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بإساءة إستعمال السلطة .

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/٤

النص في قوانين السلطة القضائية المتعاقبة على إختصاص الهيئة العامة للموارد المدنية والتجارية بمحكمة النقض ثم دائرة المواد المدنية والتجارية بهذه المحكمة دون غيرها بالفصل في كالة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بأى شأن من شئونهم عدا ما إستثنى به صراحة وعلى أن تكون تلك الأحكام الصادرة في هذه الطلبات نهائية غير قابلة للطعن بأى طريق من طرق الطعن ، يدل على أن المشرع قد منع الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة النقض في شئون القضاة بأى طريق من طرق الطعن العادية وغير العادية وأنه لا سبيل لإلغائها إلا إذا قام بأحد القضاة الذين أصدرها سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في قانون المرافعات وإذا كان الطلب المائل في حقيقته طعناً في الحكم السابق صدوره في الطلب ... رجال القضاء وكان الطالب لو يؤسس طلبه على

وجه يدرج تحت باب عدم الصلاحية المنصوص عليها على ميبيل الحصر في قانون المرافعات فإن الطلب يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٩١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٠

مفاد النص في المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن طلبات التعويض التى تخص بها الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض هى الطلبات المتعلقة بما يختص بإلغائه من القرارات الإدارية ، ويشروط لإختصاص تلك الدوائر بإلغاء القرارات الإدارية النهائية أن تكون متعلقة بشأن من شئون رجال القضاء أو النيابة العامة ، والمقصود بشئون هؤلاء هى تلك التى تتعلق بصفاتهم هذه أثناء قيامهم بمزاولة وظائفهم القضائية دون الشئون السابقة على إتحاقهم بها لما كان ذلك وكان القرار الوزارى رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٦٩ - فيما تضمنه من إغفال تعيين الطالب فى النيابة - والذى يطلب الطالب التعويض عنه قد صدر قبل إتحاق الطالب بالقضاء ، فإن المحكمة لا تكون مختصة بنظر الطالب -

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤١، ٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ٣١/٣/١٩٨١

طلبات الإلغاء التى تخص بها محكمة النقض والتعويض عنها تصرف طبقاً لنص المادة ٩٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المنطبق على واقعة الدعوى - والمقابلة للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - إلى القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بشأن رجال القضاء ، وإذا كانت القرارات الإدارية هى تلك التى تفصح بها جهة الإدارة عن إدارتها الملزمة بما لها من سلطة حولتها لها القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانونى معين ، وكانت التصرفات التى نسب الطالب إلى بعض الأشخاص والجهات إرتكابها فى حقه لا تعدو أن تكون أعمالاً مادية وليست من قبيل القرارات الإدارية التى تقبل الطعن فيها بدعوى الإلغاء ، فإن طلب التعويض عن الأضرار الناشئة عن هذه الأعمال - أيأ كان وجه الحق فيه - يخرج عن ولاية محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ٢٣/٦/١٩٨١

إذا كانت المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على إختصاص الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال القضاء والنيابة العامة أو لورثتهم ، وكان قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - الذى يحكم واقعة الدعوى - قد جعل مدة الإشراك فى التأمين هى الفاصل بين إستحقاق المعاش أو المكافأة فى حالة إنتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد ، وجعلها من أسس تحديد مقدارها ومقدار بعض المزايا الأخرى التى كفلها للعاملين بأحكامه ، فإن المنازعة المتعلقة بطلب حساب مدة ضمن

مدة الإشراك في التأمين تكون من صميم المنازعات الخاصة بالمعاشات والمكافآت التي تختص بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل فيها بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة ولورثتهم ولو كانت المدة المتنازع بشأنها سابقة على إلحاقهم بالقضاء أو النيابة لما لها أثر في تحديد مستحقاتهم وورثتهم من المعاش أو المكافأة ومن المزايا الأخرى التي كفلها القانون ، ويكون الدفع بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب على غير أساس.

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٩

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية وإن صدر في الأصل متجاوزاً حدود التفويض التشريعي الممنوح لرئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٥ إلا أنه وقد ورد في نص المادة ١٧٣ من المرسوم الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ ونصوص قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ما يدل على إقرار السلطة التشريعية له فإنه يكون قد حاز قوة الشريع وأصبح قانوناً قائماً لا ولاية للمحاكم بإلغائه ، ومن ثم فإن النعى ببطالان القرارين الجمهوريين المطعون فيهما لإنتائهما على قرار معدوم صادر من المجلس الأعلى للهيئات القضائية تبعاً لإنعدام قانون إنشائه يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٦

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ما تختص بالفصل في طلب إلغائه أو التصويض عنه من القرارات الإدارية الصادرة في شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة طبقاً لنص المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية إنما هي القرارات الإدارية النهائية التي تصدرها جهة الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ويرتب عليها إحداث أثر في المركز القانوني لمن صدرت في شأنه ، قرار اللجنة الخماسية برفض إعراض الطالب على إخطار وزير العدل له بتغطيه في الوقية وقرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالموافقة على هذا التغطى ليسا من قبيل تلك القرارات ، إذ لا يبدو أن يكونا من الأعمال التحضيرية التي لا أثر لها في المركز القانوني للطالب .

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٦

النص في المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يتعين لقبول الطلب أمامها أن يكون القرار الإداري المطلوب إلغاؤه أو التصويض عنه صادراً في شأن من يتصف بصفة من الصفات المنصوص عليها في تلك المادة بأن يكون من رجال القضاء

أو النيابة العامة ، وكان الطالب وهو ضابط شرطة لا تقوم به هذه الصفة وليس من شأن نذبه لأداء وظيفة النيابة العامة إضفاءها عليه فإن الطلب يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٨

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ - أن إختصاص الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض قاصر على طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشأن من شئونهم فلا يجوز التقدم إلى هذه الدوائر بطلبات إلغاء أى عمل أو إجراء تقوم به جهة الإدارة ولا يصل بملته إلى مرتبة القرار الإدارى النهائى .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٠

لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القرارات الصادرة فى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة والتي تخص هذه المحكمة بالفصل فى طلبات إلغائها طبقاً للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إنما هى القرارات الإدارية النهائية التي تصدرها جهة الإدارة فى الشك الذى يتطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى القوانين والمواثيق ويرتب عليها إحداث أثر قانونى معين وكان لقرار إدارة الضيفش القضائى بإبداء تحقيقات الشكوى رقم. ... الملف السرى للطالب لا يتطوى على إفصاح جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة وليس من شأنه التأثير على المركز القانونى للطالب فإنه لا يعد من القرارات الإدارية التي يجوز الطعن فيها أمام هذه المحكمة ويكون الطلب بالغائه غير مقبول .

* الموضوع الفرعى : استقالة :

الطعن رقم ٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٢

قبول الاستقالة التي قدمها الطالب إلى وزارة العدل بما قرنها من شرائط يوجب عليه إنهاء رابطة الوظيفة ومن لم يصبح هذا الطلب بعد إذ قبل مختاراً قطع هذه الرابطة بصفة نهائية غير قائم.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٣

لما كان الطاعن قد أسس طعنه فى الرسوم الصادر بقبول استقالته على أن هذه الاستقالة لم تصدر منه عن إرادة صحيحة وإنما تمت تحت إكراه من لجنة تنظيم القضاء المشكلة طبقاً للرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ إذ توعدته إن هو لم يقدم استقالته فإنها ستقضى فى أمره بالعزل من وظيفته ، وكان يبين من ملفه أنه بنى طلبه الاستقالة على ظروفه الصحية التي لا تساعده على الاستمرار فى مزاولة وظيفة القضاء ، ولما كان قد لبث من ملف الطاعن ما يزيد صحة قيام السبب الذى بنى عليه الاستقالة وكانت المادة ١٢٧ من

القانون المدني تقضى بأن يراعى فى تقدير الإكراه جنس من وقع عليه هذا الإكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر فى جسامته الإكراه وكان الطاعن هو القاضى الذى ولى القضاء بين الناس زمنا طويلا يفرق فيه بين الحق والباطل فإن مثله لا تأخذه رهبة من قول يلقى إليه خصمًا وأنه يبين من تصويره للوقائع أنه لمسح له فى الوقت ليتفكر ويتدبر ويجرى القرآن والميزان ومن ثم تكون إرادته صحيحة إذ رجع لتقديم استقالته مقرونة بشرائط لأسباب صحيحة بعد إذ ثبت من ملفه قيام دواعيها.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٥٤

متى كان الطالب قد طلب فى خطاب وجهه إلى وزير العدل قبول استقالته مع معاملته بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وكانت استقالة الطالب التى قدمها لأسباب خاصة قد قبلت من رئيسه المختص بما التزمت به من شرائط حددها الطالب ، وكان الطالب لم يشترط الاحتفاظ بحقه فى هذا الطعن أو بالتأجيل التى ترتب على الحكم فيه ، فإنه يوجب على هذا القبول للاستقالة إنهاء رابطة التوظيف بينه وبين الوزارة على أساس حالته عند تقديم الاستقالة ويكون الطلب فى غير عملة معنيًا رفضه.

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١/٣/١٩٥٥

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه إذا قدم أحد رجال القضاء استقالته ثم قبلت من رئيسه المختص بما التزمت من شرائط محددة بها دون أن يشترط لها الاحتفاظ بحقه فى الطعن وما يوجب عليه من آثار فإن طعنه يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٤٦٦ بتاريخ ١/٥/١٩٥٦

متى كانت استقالة الطالب قد قبلت من رئيسه المختص ولم يكن قد أشروط الاحتفاظ بحقه فى السير فى الطلبات المرفوعة منه بشأن تخليه فى الرقبة إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى أو بالتأجيل التى ترتب على الحكم فيها فإنه يوجب على قبول هذه الاستقالة إنهاء رابطة التوظيف بينه وبين وزارة العدل على أساس حالته عند تقديم الاستقالة.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٥٦

إذا كان الطالب قد قدم استقالته من وظيفته قبل صدور قرار مجلس الوزراء الطعن فيه وقبلت هذه الاستقالة قبل الطعن على هذا القرار فإن هذا الطعن يكون قد جاء بعد أن انقطعت صلة الطالب بالوظيفة ويكون الطلب معيّن على ما جرى به قضاء هذه المحكمة.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٧٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢١

للقاضى حق الإستقالة من وظيفته فى أى وقت حقا مطلقا من أى قيد ودون حرمان من المعاش أو المكافأة ويجب تسوية معاشه فى هذه الحالة على أساس مرتبه الأخير وذلك وفقا لما تنص به المادة ١٣ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ وعلى أساس الفقرة ٦ من المادة ١٥ من المرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩. ولا يجوز لوزارة العدل الإستناد إلى المادة ١١٠ من قانون نظام موظفى الدولة فيما نصت عليه من حق إرجاء الإستقالة إذ لا شأن لرجال القضاء بما وضعه هذه المادة من قيود وأوضاع خاصة بشأن استقالة غيرهم من الموظفين.

الطعن رقم ١١ لسنة ٧٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٦٥٠ بتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٩

جرى قضاء هذه المحكمة على أن للقاضى حق الإستقالة من وظيفته فى أى وقت حقا مطلقا من أى قيد ودون حرمان من المعاش أو المكافأة ويجب تسوية معاشه فى هذه الحالة على أساس مرتبه الأخير وذلك وفقا لما تنص به المادة ١٣ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ وعلى أساس الفقرة ٦ من المادة ١٥ من المرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩. ولا يجوز لوزارة العدل الإستناد إلى المادة ١١٠ من قانون نظام موظفى الدولة فيما نصت عليه من حق إرجاء الفصل فى الإستقالة إذ لا شأن لرجال القضاء بما وضعه هذه المادة من قيود وأوضاع خاصة بشأن استقالة غيرهم من الموظفين.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٧٦ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٥

متى كان قد صدر قرار جمهورى بقبول إستقالة الطالب بشرائنها المبينة فى كتاب الإستقالة ولم يكن من بينها استمساك الطالب باستمرار السر فى الطلب وما يترتب عليه من حقوق - فإنه يوجب على هذا القبول إنهاء رابطة التوظيف ويصبح الطلب غير قائم طبقاً لما جرى عليه قضاء محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٧٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٦٦ بتاريخ ١٩٥٦/٥/١

مؤدى نصوص المواد ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن نظام موظفى الدولة أن الأثر الذى يترتب على الإستقالة - وهو إنهاء الخدمة - لا يتوقف على إبلاغ القرار الصادر بقبولها. بل إن القانون ينهى هذه الخدمة إذا لم يصدر هذا القرار فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها. ولا يغير من هذا النظر ما ورد فى المادة ١١١ من القانون المشار إليه إذ أن هذا النص يفرض على الموظف أن يستمر فى عمله إلى أن يبلغ إليه قرار قبول إستقالته أو إلى أن يتقضى الميعاد المعين فى الفقرة الأولى من المادة السابقة.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٧٠، لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٠٦/٤/٢٩

إذا قدم أحد رجال القضاء استقالته وقبلت من رئيسه المختص دون أن يشترط فيها الاحتفاظ بحقه فى الطلب السابق رفقه بشأن تحليه فى الرقية ، فإن مؤدى ذلك اعتبار الطلب غير مقبول وذلك طبقا لما جرى عليه قضاء محكمة النقض.

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٢٣ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١

- تضمنت مذكرة وزير العدل المؤرخة ١٩٥٧/٥/٢٣ والتي صدر بها القرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ فى ذات التاريخ القواعد التى يجب إتباعها فى تسوية حالات رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة الذين يرهبون فى إعتزال الخليفة لوضيح أنفسهم لمضوية مجلس الأمة وذلك بقصد التيسر عليهم ، وبين من صياغة تلك القواعد أن عبارتها تتسم بالعموم والشمول بما يجعلها قابلة للتطبيق على كل شخص من هؤلاء يوجد فى الظروف المينة بها ومن ثم فغير صحيح القول بأن القرار قد صدر لمواجهة حالة محددة بذاتها أو لصالح أشخاص معينين بالذات فزال أثره بزوالها .

- الأصل أن النصوص التشريعية تسرى على جميع المسائل التى تناوئها فى لفظها أو فى فحواها ، وأن التشريع لا يجوز إلغاؤه إلا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يدل عليه ضمنا . وإذا كانت الأحكام الواردة بالقرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ إنما يقتصر تطبيقها على فئة معينة هم رجال القضاء ومن فى حكمهم الذين يستقيلون لوضيح أنفسهم لانتخابات مجلس الأمة ، فإن صدور القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٤ الذى أعاد تنظيم منح المعاشات والمكافآت الإستثنائية أو زيادات فى المعاشات للموظفين والمستخدمين والعمال المدنيين والعسكريين الذين إنتهت مدة خدمتهم فى الحكومة أو الفئسات أو المؤسسات العامة ، أو لأسر من يعوفى منهم ، ولغيرهم من يؤدون خدمات جليلة للبلاد أو لأسر من يعوفى منهم ، وكذلك لأسر من يعوفى فى حادث يعتبر من قبيل الكوارث العامة والذى جعل الاختصاص بالنظر فى المعاشات والمكافآت الإستثنائية للجنة المنصوص عليها فيه - لا يكون له ثمة أثر على قيام القرار الجمهورى الذى يستند إليه الطالب ، ذلك أن التشريع العام لا ينسخ التشريع الخاص هذا إلى أن القرار الجمهورى المشار إليه قد صدر فى ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ الذى حل محله القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ ، وللأحكام الواردة بكل منها قوتها القانونية الملزمة فى المجال المحدد لها ومن ثم فإن النص فى القانون الجديد على إلغاء القانون القديم دون القرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ يعتبر دليلا على أن ذلك القرار كان وإستمر ولازال قائما نافذا بالنسبة لجميع الحالات التى تتسع لها نصروحه وإحكامه لعدم إلغاؤه صراحة أو ضمنا ، ويكون الوجه فى الأخذ بهذا النظر أن المشرع قصد بإصدار هذا

القرار التنظيمي حيث رجال القضاء على الاستقالة من مناصبهم للترشيح لمجلس الأمة والمشاركة في الحياة السياسية للبلاد. فقرر لهم التيسيرات الواردة به ، وجعلها حقاً لهم يستمدونه من القانون مباشرة دون توقف على مشيئة أحد ، وذلك حرصاً منه على كرامتهم ومنعاً للتفرقة بينهم .

- بعد أن أوضح القرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ في البند " أولاً " التيسيرات الخاصة بالمستشارين ومن في درجاتهم الذين يرغبون في اعتزال الخدمة لترشيح أنفسهم لمجلس الأمة نص في البند " ثانياً " ،، على أن من دون أولئك من رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة يسوى معاشه على أساس ٣/٤ مرتبه الأخير قبل الاستقالة إذا كانت مدة خدمته المحسوبة في المعاش بما فيها مدة إضرغاله بالجماءه لا تقل عن ١٧ سنة كاملة ، فإذا كانت المدة دون ذلك تسوى مكافأته القانونيه على أساس مدة خدمته حتى تاريخ الاستقالة وتصرف إليه ،، ونص كذلك على " أن يصرف لمن إعتزل الخدمة من هؤلاء المرتب الخالي مضافاً إليه إعانة الدلاء المستحقة شهراً فشهراً حتى تاريخ إعلان نتيجة الانتخابات ، ويستمر الصرف إليه لمدة مكمله لثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ قبول الاستقالة وذلك في حالة عدم نجاحه في الانتخابات " . وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطالب قد عين في القضاء بتاريخ ١٩٥٦/٩/١ وقدم إستقالته وهو في درجة رئيس محكمة للرشيح لمعضوية مجلس الأمة في ١٩٦٨/١١/٢٥ وأنه لم ينجح في الانتخابات لعدم حصوله على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين فإنه يكون محقاً في دعواه ، إلا أنه لما كان قد أقر بحصوله على المعاش الذي يطالب به وقصر دعواه على المطالبة بأحقته في استمرار صرف المرتب الذي كان يتقاضاه قبل الإستقالة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ ١٩٦٨/١١/٢٥ وصرف الفروق بين ذلك المرتب والمعاش المستحقة عن تلك المدة فإنه يصمين إجابته إلى هذا الطلب .

- الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القاضي يعتبر مستقلاً من التاريخ الذي حدده في إستقالته. وإذ كان الرشح لمعضوية مجلس الأمة يعتبر من الحقوق السياسية العامة التي قرررها الدستور وملك المواطن ممارستها دون إعراض من الغير أو توقف على مشيئته ، وكانت القواعد التي تضمنها القرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ بخصوص التيسيرات - الخاصة برجال القضاء ومن في حكمهم الذين يستقبلون للرشيح لمعضوية مجلس الأمة - الواردة به تعتبر قواعد أمرة ، فإن تأشير الوزير بقبول إستقالة الطالب - المتضمنة الإحتفاظ بمقعه في الإستفادة من التيسيرات المذكورة باعتبارها غير مشروطة يكون غير ذي أثر على حق الطالب في الإستفادة بهذه التيسيرات بعد أن استكملت شرائطها وتوافرت له دواعيها .

الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٩

بعد أن أوضح القرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ فى البند "أولاً" التسيويات الخاصة بالمستشارين ومن ثم درجهم الذين يرغبون فى اعتزال الخدمة لإرشح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة نص فى البند "ثانياً" على أن من دون أولئك من رجال القضاء يسرى معاشه على أساس ثلاثة أرباع مرتبه الأخير قبل الإستهالة إذا كانت مدة خدمته اخصوبة فى المعاش بما فيها مدة إستهاله باخمائه لا تقل عن ١٢ سنة كاملة فإذا كانت المدة دون ذلك تسرى مكافأة القانونية على أساس مدة خدمته حتى تاريخ الإستهالة وتصرف إليه ، ونص كذلك على أن يصرف لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء المرتب الحالى مضافاً إليه إعانة الصلاء المستحقة شهراً فشهرًا حتى تاريخ إعلان نتيجة الإستهالات ، ويستمر الصرف إليه لمدة مكتملة لثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ قبول الإستهالة ، وذلك فى حالة عدم نجاحه فى الإستهالات ، وهو كما يبين حكم عام يشمل جميع من تقدم ذكرهم دون تفرقة بين من كان مستحقاً منهم لمعاش أو مكافأة وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطالب قد عين فى القضاء بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١٤ وقدم إستهاله وهو لى درجة رئيس محكمة "ب" للروشح لعضوية مجلس الشعب فى ١٩٧٤/٣/٣٠ وأنه لم يصح فى الإستهالات فإنه يكون محقاً فى طلبه الإستمرا فى صرف المرتب الذى كان يتقاضاه قبل الإستهالة ولمدة ثلاث سنوات اعتباراً من هذا التاريخ ، فضلاً عن أحقيه فى تسوية معاشه على أساس ثلاثة أرباع مرتبه الأخير قبل الإستهالة.

الطعن رقم ٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٧

مفاد نص المادة ٢/٧٩ ، ٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - الذى يحكم واقعة الدعوى - أن خدمة القاضى تنتهى بما يعتبر إستهالة ضمنية فى حكم الجزاء إذا إنقطع عن عمله لمدة تستطيل إلى ثلاثين يوماً كاملة ، ولو كان هذا الإنقطاع عقب أجازة أو إعاره أو نذب لمجازة مدة الأجازة المخصص فيها شأنه فى ذلك شأن الإنقطاع عن العمل بدون إذن بقمى قرينة ترك العمل للإستهالة ولا ترفع هذه القرينة إلا إذا إنقضت الإفراض القائمة عليه بعودة القاضى وتقديعه إعدار جديدة تخضع لتقدير المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، وفى هذه الحالة يتحيز غير مستقل وتحسب مدة غيابه أجازة من نوع الأجازة السابقة ، أو أجازة إعتيادية بحسب الأحوال فإذا لم يعد القاضى أو عاد وقدم إعداراً تبين عدم جديتها اعتبرت خدمته منتهية بأثر رجعى ، يرد إلى تاريخ إنقطاعه عن العمل. وإذا كان الطالب قد إنقطع عن عمله للإلتحاق بعمل آخر قبل أن يصدر قرار بإعارته له طبقاً للقانون وكان مثل هذا التخلف عن العمل الذى يهجر فيه القاضى عاملاً معتمداً أعباء الوظيفة المسندة إليه يتحيز إستهالة ضمنية فى حكم المادة

الموظف قبل إختبار خدمته متبعية ، ما دام أن قانون السلطة القضائية قد عالج الحالة بنص صريح فى المادة ٧٩ المذكورة فإن طلب الطالب إلغاء قرار وزير العدل بإنهاء خدمته فى غير محله.

- متى كان نص المادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ صريحاً فى إعتبار القاضى مستقلاً إذا إنتقطع عن عمله مدة ثلاثين يوماً كاملة بدون إذن ، وكان القرار الصادر من جهة الإدارة بإعتباره مستقلاً ، يعتبر من القرارات الإدارية الكاشفة التى يرد أثرها إلى تاريخ الواقعة المسببة لصدوره فإنه لا يكون ثمة محل لإجابة طلب تعديل تاريخ الإستقالة وجعله من تاريخ صدور ذلك القرار.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٩

- إذا كانت المحكمة ترى أن ظروف الطالب من قبل أن يقدم إستقالته ، سواء قبل إخلاء سبيله أم بعد ذلك ، تعتبر مانعاً له من تقديم الطلب ، فهو فى المفضل مقيد الحرية. خاضع لسلطان معقلية ، وبخلاف غضبهم ، وبعد الإفراج عنه لم تكن قد عاودته حالة الإطمتنان إلى ما قد يوتب على تقديم طلبه من نتائج خاصة أن بعض آثاره لم يكن قد أدخل سبيله حتى ذلك التاريخ ، وكان هذا الوضع قد إستمر حتى صدور دستور سنة ١٩٧١ ، الذى تأكد به فى النفوس أن الحرية الشخصية حقيقية ، وأن سيادة القانون واقع وذلك بنصه فى المادة ٤١ منه على أن " الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تفس " وفى المادة ٥٧ على أن " كل إعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين بعد جريمة " وفى المادة ٦٥ على أن " تخضع الدولة للقانون. وإستقلال القضاء وحمايته ضمانتان أساسيتان لحماية الحقوق والحرية " وكانت هذه الضمانات التى أوردها الدستور لم تكن راسخة فى الأذهان قبل صدوره فإن تمسك الطالب بقيام مانع لديه من تقديم الطلب يكون له ما يبرره ، وإذ زال هذا المانع فى ١٩٧١/٩/١١ تاريخ صدور الدستور ، الذى تقررت به تلك الضمانات بصفة نهائية واضحة ، وكان الطلب قد قدم فى ١٩٧١/١٠/١١ فإنه يكون مقدماً فى الميعاد ، ويتعين للملك رفض الدلع بعدم قبوله.

- طلب الإستقالة بإعتباره مظهراً من مظاهر إرادة الموظف إعتزال الخدمة يجب أن يصدر عن رضا صحيح ، بحيث يفسده صدور الإستقالة تحت تأثير الإكراه ، بأن يقدم الموظف إستقالته تحت سلطان رهبة بعثتها الإدارة فى نفسه دون حق ويراعى فى تقدير الإكراه جنس من وقع عليه وسنه وحالته الإجتماعية والصحية ، وكل طرف آخر من شأنه أن يؤثر فى جسامه الإكراه.

- متى كان بين للمحكمة من أوراق الدعوى والظروف والملابسات التى صدرت ليهـا الإستقالة من الطالب أنه لم يتقدم بها عن إرادة سليمة ورضا طليق من الإكراه ، فقد حررها إبان حبسه فى سجن طبره وهو المستشار الذى يعلم بالضمانات التى نصت عليها المادة ١٠٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣

لسنة ١٩٦٥ ، وكان هذا النص يؤدي إلى تأكيد حصانة القضاة ضماناً لاستقلالهم وإبعاد كل تأثير قد يقع عليهم من السلطات الأخرى وكان الطالب من يدركون هذا المفزى فإنه كان الأجدر به أن يجار بالشكوى لوزير العدل ليتدخل فى الأمر لعله بعد القيام بفحصه يذكر أو يثنى ، دون أن يفكر الطالب فى ترك منصبه الذى لم يكن يضمه البقاء فيه إلى أن يتهى التحقيق فيما كان مسنداً إليه على النحو الذى رسمه المشرع ومن ثم تخلص المحكمة إلى أنه ليس ثمة ما يدعى الطالب أثناء وجوده بالسجن إلى أن يتخلى عن كل هذه الضمانات إلا أن يكون ذلك تحت تأثير رهبة ضاغطة على إرادته وقد إتسمت الإجراءات التى إتخذت معه بالخروج عن القانون ، فقد قبض عليه بتاريخ ١٩٦٥/٩/٩ فى غير حالة تلبس دون إذن من اللجنة المشار إليها فى المادة ١٠٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، وإستناداً إلى أحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ مع أنه ليس من تطبيق عليهم أحكامه ولم تبدأ النيابة العامة تحقيقه معه إلا فى ١٩٦٥/١١/٢٠ ، وبعد اعتقاله طوف به ما بين ليما ن أبو زعل وليما ن طره والسجن الحربى وسجن القلعة ، وبالرجوع إلى الإستقالة الموجهة إلى وزير العدل من الطالب يبين أنه أثبت فيها " بالنظر للظروف العائلية التى تحيط بى الآن. فإنى أرفع هذا الكتاب لسيادتكم واحضاً إستقالتي بين يديكم تاركاً أثبت فيها حسبما ترونه " ويبدو من ثنائها هذه العبارات مقرنه بصور الإستقالة من الطالب أثناء اعتقاله وإعتقال والده وأخواته أنه لم يكتبها إلا ابتغاء دفع خطر جسيم محقق به وبأسرته كما أثبت من أقوال .. الذى سمعت شهادته فى الدعوى المقدم صورة من الحكم الصادر فيها ، أى عندما كان معتقلاً مع الطالب فى سجن واحد ، كان رجال إدارة الباحث العامة يسمون المعتقلين ألواناً من ضروب التعذيب والإبذاء وأنهم أحضروا والده الطالب وأخواته وزوج أخته ، وهددوه بتعذيبهم والإعتداء عليهم إذ كان ما تقدم فإنه يكون قد ثبت لدى المحكمة أن الإستقالة المطعون فيها باطلة لصدورها من الطالب تحت تأثير الإكراه لأن كان فى ظروفه ، ويعين لذلك القضاء بعدم الإعتداد بها وإلغاء القرار الصادر بقبولها لوروده على غير محل.

— طلب الحكم باعتبار الطالب مستشاراً عاملاً بمحاكم الإستئناف من .. وحتى الآن بأحقية فى أن يعين مستشاراً بمحكمة إستئناف القاهرة فى ألقمته بين مستشاريها على ما كانت عليه قبل الإستقالة وبإستحقاقه للعلوات الدورية المقررة قانوناً يعتبر نتيجة لازمة للحكم بعد الإعتداد بالإستقالة المقدمة من الطالب وإلغاء القرار الصادر بقبولها ، مما يتحتم على الجهة الإدارية المختصة نفاذه.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٤

نص الفقرة الثالثة من المادة ٧٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن " يعتبر القاضى مستقلاً إذا انقطع عن عمله مدة ثلاثين يوماً متصلة بدون إذن " هو رخصة تُلَبَّه الإدارة إذا شاعت أعمالها وإذا شاعت أهميتها ومتى ألغيت عن نيتها فى التنازل عن حقها فى إستخدام هذه الرخصة فإنه لا يجوز لها العودة والتمسك بما إستقطعت الحق فيه. وإذا كان يبين من الأوراق أنه بعد إنتهاء مدة إعاره الطالب لدولة الكويت فى ١٩٧٣/٩/٣٠ أرسل وزير العدل فى ١٩٧٤/١/٧ كتابا إلى رئيس ديوان رئاسة الجمهورية يستعلمه الرأى فى طلب حكومة تلك الدولة إستمرار إعاره الطالب لديها إستثناء من أحكام تحديد مدة الإعاره ، ولما لم تنه وزارة العدل إلى نتيجة فى هذا الشأن أرسلت فى ١٩٧٤/٧/٢٥ كتابا إلى الطالب لتكليفه بالمودة لإستلام عمله بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية وتلييه هذا الطلب تقدم الطالب إلى المحكمة المذكورة فقامت لجنة الشئون الوقتية بها فى ١٩٧٤/٧/٢٨ بتوزيع العمل عليه ووالقى وزير العدل على قرار اللجنة ، وبأمر الطالب العمل القضائى الذى أنيط به ، ثم تقدم بطلب للمحكمة للتصريح له بأجازة خارج البلاد ، فوافقت عليه المحكمة كما وافقت عليه الوزارة ، ولما تقدم الطالب بإستقالته فى أشر عليها وزير العدل بادىء الأمر باعتبارها مقبولة من تاريخ تقديمها. لما كان ذلك فإن وزارة العدل تكون قد تنازلت عن حقها فى إستعمال الرخصة المخولة لها بالفقرة السالف الإشارة إليها ولا يجوز لها بعد ذلك إستخدامها ، ويكون قرار وزير العدل الصادر فى ١٩٧٤/١٠/٣٠ باعتبار الطالب مستقلا من تاريخ إنقطاعه عن العمل بعد إنتهاء مدة إعارته بالرغم من ثبوت موافقة الوزارة على عودته لعمله بعد هذا التاريخ ومباشرته إياه قد خالف القانون ويتعين لذلك إلغاؤه ، والقضاء بأن تاريخ إستقالة الطالب من وظيفته هو تاريخ تقديمها فى ١٩٧٤/١٠/١ .

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٩

إذا كان الطاعن قد أسس طعنه فى الرسوم الصادر بقبول إستقالته على أن هذه الإستقالة لم تصدر منه عن إرادة صحيحة ، وإنما تحت إكراه من لجنة تنظيم القضاء المشكلة طبقاً للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ ، إذ توعده أن هو لم يقدم إستقالته لأنها مستغنى فى أمره بالمزول من وظيفته. وإذا كانت المادة ١٢٧ من القانون المدنى تقضى بأن يراعى فى تقدير الإكراه جنس من وقع عليه هذا الإكراه وسنه وحالته الإجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر فى جسامته الإكراه وكان الطالب هو القاضى الذى ولى القضاء بين الناس زمناً طويلاً يفرق بين الحق والباطل فإن مثله لا تأخذه رهبة من قول

يلقى إليه ، ومن لم تكون الإستقالة قد صدرت منه عن إرادة صحيحة ، ويكون طلب التصويض عما سببه من أضرار في غير محله متعيناً رفضه .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٣١

إذ كانت إستقالة القاضي تعتبر مقبولة من تاريخ تقديمها إلى وزير العدل ، وكان الثابت أن الطالب قدم إستقالته دون أن يحفظ فيها بحقه في السير في الطعن وما يوجب عليه من حقوق فإن هذا الطلب يكون قد جاء بعد أن انقضت صلة الطالب بالوظيفة ، ويتعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الحكم برفض الطلب .

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٤

إذ كان الثابت من كتاب الطالب إلى السيد وزير العدل أنه قدم إستقالته من وظيفة القضاء غير متمسك باستمرار السير في الطلب وما يوجب عليه من حقوق ، وكانت إستقالته تعتبر مقبولة من تاريخ تقديمها - فإنه يوجب على ذلك إنهاء رابطة الوظيف بينه وبين وزارة العدل على أساس حالته عند تقديمها .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٧

مؤدى نص المادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أن خدمة القاضي تنتهي بما يعتبر إستقالة ضمنية في حكم الجزاء ، إذا انقطع عن عمله لمدة تستطيل إلى ثلاثين يوماً كاملة ولو كان هذا الانقطاع عقب إجازة أو إعاره أو ندب ، ولا ترتفع هذه القرينة إلا إذا إنضى الألفراض القائمة عليه بعودة القاضي وتقدمه أعماراً جديّة تخضع لتقدير المجلس الأعلى للهيئات القضائية وفي هذه الحالة يعتبر غير مستقيل وتحسب مدة غياب إجازة من نوع الإجازة السابقة أو إجازة إعتيادية بحسب الأحوال وإن كانت المادة ٧٩ سالفة الذكر قد استلزمت لإمكان اعتبار القاضي غير مستقيل عودته لمباشرة العمل وكان لا سبيل إلى إعتبار المقصود بالعودة هو المباشرة الفعلية للعمل القضائي لتعبر ذلك على من إعتبره القانون مستقيلاً ، إلا أنه لا مناص لتحقيق معنى العودة قانوناً - بوصفها وسيلة لتحقيق غاية من قدرة القاضي عند قبول عله على مباشرة العمل القضائي في مصر فعلاً ، وهو ما لا يأتى له في حالة تماقده للعمل لدى جهة أجنبية بحكم سبق إعارته لها ، إلا بثبوت انقطاع صلته بها وقت طلبه عرض عله على المجلس الأعلى للهيئات القضائية للنظر في قبوله ، إذ بهذا وحده يكون صالحاً لولاية القضاء في مصر وقادراً على إستعادة صلته بها ، وصلاً لحاضره بماضيه ، ويانفاته يكون غير صالح أصلاً لتسول الوظيفة القضائية لعدم جواز جمعه بين ولاية القضاء في مصر وبين إرتباطه بالعمل لدى جهة أجنبية . ولما كان الثابت أن الطالبين عندما تقدموا لعرض أعمارهم على المجلس الأعلى للهيئات القضائية وبعد أكثر من مستين من تاريخ

إعذارهم بصدور القرار باعتبارهم مستقيلين من وظائفهم ، لم يقدموا ما يدل على إنهاء إرباطهم للعمل لدى حكومة الكويت فإن شرط العودة الذي تطلبت المادة المذكورة توافره يكون متخلفاً. إذ كان ذلك وكانت صلة الطالبين بوظائفهم القضائية قد انتهت بالإسقالة قبل صدور القرار الجمهوري المطعون فيه فإن طلب إلغائه لإغفال ترقية الطالبين إلى منصب المستشار يكون على غير أساس

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٣

مفاد نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٧٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، أن خدمة القاضي تنتهي بما يعبر إسقالة ضمنية في حكم الجزاء ، إذا انقطع عن عمله لمدة تستطيل إلى ثلاثين يوماً كاملة ولو كان هذا الإنقطاع عقب أجازة أو إعاره أو ندب ، لمجاوزة مدة الأجازة المخصص فيها شأنه في ذلك شأن الإنقطاع عن العمل بدون إذن ، تقيم قرينة ترك العمل للإسقالة ولا ترتفع هذه القرينة إلا إذا انتهى الإفراض القائمة عليه بعودة القاضي وتلقيه أعذاراً جديّة تخضع لتقدير المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، وفي هذه الحالة يعبر غير مستقيل ونحسب مدة غيابيه أجازة من نوع الأجازة السابقة أو أجازة اعتيادية بحسب الأحوال. فإذا لم يعد القاضي أو عاد ولم يقدم أعذاراً أو قد أعذاراً تبين عدم جديتها عبرت خدمته منتهية بأثر رجعي يترد إلى تاريخ إنقطاعه عن العمل. إذ كان ذلك وكان الطالب قد انقطع عن عمله والتحق بعمل آخر قبل أن يصدر قرار بإعارته طبقاً للقانون وكان مثل هذا التغلف عن العمل الذي يهجر فيه القاضي عامداً أعباء الوظيفة المستندة إليه يعبر إسقالة ضمنية في حكم المادة ٧٧ سالفة الذكر ، وبالتالي فإن القرار المطعون فيه وقد قام على سبب يبرره في الواقع والقانون كان الباعث عليه إنباء مصلحة عامة فإنه يكون قد صدر صحيحاً في القانون موعداً من عيب إساءة استعمال السلطة .

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٦

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد من القاعد للعلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم بعد أن حدد في مادته الأولى هذه السن بالحامسة والستين ، نص في المادة الثالثة على أن تعاد تسوية معاشات الذين إنتهت خدمتهم وبلوغهم من الستين أو أكثر قبل العمل به وما زالوا على قيد الحياة - على أساس حساب المدة المتحصنة لبلوغهم من الحامسة والستين ضمن مدد خدمتهم المحسوبة في المعاش بواقع ١/٧٥ وصريح هذا النص يشترط لإعمال حكمه أن يكون الموظف قد إنتهت خدمته بلوغ من الستين أو أكثر ومن ثم لا ينطبق النص على من إنتهت خدمتهم قبل بلوغ تلك السن لأى سبب آخر كالإسقالة. ولما كان الثابت بالأوراق أن خدمة الطالب قد إنتهت في ١٩٦٥/٧/١٢ بالإسقالة التقدمة منه وقيل بلوغه

من الستين في ١٩٦٥/٧/٢٣ ، فإنه لا يستفيد من حكم المادة الثالثة من القانون المشار إليه ، ولا يغير من ذلك ما يجسكس به الطالب من توافر الحكمة التي تليهاها المشرع من هذا النص وهي تعويض خريجي الأزهر عن طول مدة الدراسة في التعليم الأزهرى عنها في التعليم العام ، ذلك أنه متى كان نص القانون واضحا جليا فالبحث عن حكمة التشريع فيه مما يكون معه القاضى مضطرا فى سبيل تعرف الحكم الصحيح إلى قصى الفرض الذى روى إليه النص والقصد الذى أملاه .

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٨٠/٧/١٢

النص فى المادة ٧٧ لفقرة ٤٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن خدمة مدة تسطيل إلى الثلاثين يوما كاملة ولو كان هذا الانقطاع عقب إجازة أو إعاره أو نذب ، لعدم عودة القاضى إلى عمله بعد مدة إعارته ، شأنه فى ذلك شأن الانقطاع عن العمل بدون إذن ، يقيم قرينة ترك العمل للاستقالة ، ولا ترتفع هذه القرينة إلا إذا انطى الافواض القائمة عليه بعودة القاضى وتقديعه إعلارا جديا تخضع لتقدير المجلس الأعلى للهيئات القضائية إذ كان ذلك وكانت المادة ٧٧ المشار إليها لم تشترط إخطار القاضى بالعودة إلى العمل قبل إعتبار خدمته منتهية وكان مد إعاره القضاة للحكومات الأجنبية مروكا لجهة الإدارة تمارسه فى حدود المصلحة العامة وكان الطالب قد إقطع عن عمله مدة تزيد عن ثلاثين يوما متصلة بعد إنتهاء إعارته إلى :الملكة العربية السعودية وكان مثل هذا التغلف عن العمل الذى يهجر فيه القاضى عامدا أعباء الوظيفة المسندة إليه بحتر إستقالة ضمنية فى حكم المادة "أ" - سالفه الذكر ، فإن القرار المطعون فيه وقد قام على سبب يبره فى الواقع والقانون وكان الباحث عليه إفتاء مصلحة عامة يكون قد صدر صحيحا مبررا من عيب إساءة إستعمال السلطة.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٢

النص فى المادة ٨٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه لا يرخص للقضاة فى إجازات فى غير العطلة القضائية إلا أن قام منهم بالعمل خلالها وكانت الحالة تسمح بذلك ومع ذلك يجوز الرخيص فى إجازات لطروف إستثنائية وذلك كله فى حدود القوانين واللوائح الخاصة بإجازات العاملين المدنيين بالدولة. وفى المادة ٢/٦٩ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أنه " يجوز للسلطة المختصة منح العامل إجازة بدون مرتب للأسباب التى يبيها العامل وتقديرها السلطة المختصة ووفقا للقواعد التى تبعتها " يدل على أن منح القاضى إجازة بدون مرتب ليس حقا له يتعين إجابته إليه متى طلبه ، وأن منح هذه الإجازة فى الحالات المذكورة هو رخصة للإدارة لها أن تمنحها الموظف أو تمنعها عنه ، إذ كان ذلك وكان مفاد نص المادة ٣/٧٧ ، من قانون السلطة القضائية وعلى

ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن خدمة القاضى تنتهى بما يحتر إستهاله ضمنية فى حكم الجزاء إذا إنقطع من عمله لمدة ثلاثين يوماً متصلة بدون إذن ولو كان ذلك بعد إنتهاء مدة أجازته أو إعادته أو نديه لغير عمله ، ولا تسقط هذه القرينة مجرد تقديم طلب للخصوم على إجازة وإنما ترتفع إذا إنتهى الإلراض القائمة عليه بعودة القاضى وتقديعه أعذاراً جنية تخضع لتقدير المجلس الأعلى للهيئات القضائية فإذا لم يعد القاضى أو عاد ولقد أعزراً تبين عدم جديتها اعتبرت خلعت متنها من تاريخ إنقطاعه عن العمل. ولما كانت الثابت بالأوراق أن مدة إعارة الطالب إنتهت فى ولم يعد إلى عمله رغم عدم المرافقة على تجديد إعارته أو منحه إجازة واستمر ملتحقاً بالعمل فى دولة قطر ، وكان مثل هذا التخلّف الذى يهجر فيه القاضى متعمداً أعباء الوظيفة المسندة إليه يحتر إستقالة ضمنية فى حكم المادة ٧٧ سالفه الذكر فإن القرار المطعون فيه وقد قام على سبب يبرره فى الواقع والقانون ولم يثبت أنه قصد به غير الصلحة العامة لا يكون مخالفاً للقانون أو معياً بإساءة إستعمال السلطة.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٨١

لما كان الطالب قد أسس طعنه فى القرار الصادر بقبول إستقالته على أن هذه الإستقالة لم تصدر منه من إرادة صحيحة وإنما كانت وليدة إكراه وقع عليه يتمثل فى تعرضه للفصل من عمله بقرار جمهورى كان وشيك الصدور إثر موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على فصله مما اضطره إلى تقديم الإستقالة تقاضياً لصدور قرار بالفصل من شأنه المساس بسمعته والتيل منها ، وإذا كان يتعين أن يراعى فى تقدير الإكراه -و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جنس من وقع عليه الإكراه وسنه وحالته الإجتماعية والصحية وكل طرف آخر من شأنه أن يؤثر فى جسامته الإكراه ، وكان الطالب هو القاضى الذى ولى القضاء بين الناس ويعلم حق العلم أن فى نصوص قانون السلطة القضائية ما يجوز له الحق فى أن يطلب إلغاء القرار الجمهورى الذى يصدر بفصله إذا توافرت مقتضيات إلغائه من مخالفة للقانون أو إساءة إستعمال السلطة وبالتالي فإن مثله لا تأخذه رهبة من إحتمال صدور قرار الفصل ومن ثم تكون الإستقالة قد صدرت عن إرادة صحيحة ويكون طلب إلغاء القرار الوزارى بقبولها على غير أساس ويتعين رفضه.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٨١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد ونص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٧٧ من قانون السلطة القضائية أن خدمة القاضى تنتهى بما يحتر إستقالة ضمنية إذا إنقطع عن عمله لمدة تستطيل إلى ثلاثين يوماً كاملة وأنه لا محل للإحتجاج بنظام العاملين المدنيين بالدولة من وجوب إنذار الموظف قبل إعتبار خدمته منتهية ما دام أن قانون السلطة القضائية قد عالج الحالة بص صريح ، والإنقطاع عن العمل دون إذن يقيم

قريبة ترك العمل للإسقالة ولا ترتفع هذه القرينة إلا إذا إنشئ الإلواض القائم عليه بعودة القاضى وتقديرة أعلداراً جديدة تخضع لتقدير المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، فإذا لم يعد القاضى أو عاد ولم يقدم أعلداراً أو قدم أعلداراً تبين عدم جديتها إعتبرت خدمته منتهية بأمر رجعى يرتد إلى تاريخ إنقطاعه عن العمل

الطعون رقم ١٣٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٤ -

— لما كانت المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ توجب تقديم الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً ، وكان قرار قبول إسقالة الطالب لم ينشر فى الجريدة الرسمية وخت الأوراق مما يفيد إعلانه بهذا القرار أو علمه به علماً يقينياً فى تاريخ معين سابق على تقديم الطلب بأكثر من ثلاثين يوماً فإن الطالب يكون مقدماً فى الميعاد .

— لما كان الإكراه البطل للرضا لا يتحقق وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إلا بتهديد المكره بخاطر جسمه يحدق بنفسه أو ماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له بإحتمالها أو التخلص منها ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على قبول ما لم يكن ليقبله اختياراً وأن ما يقتضيه تقدير الإكراه طبقاً لنص المادة ١٢٧ من القانون المدنى مراعاة جنس من وقع عليه الإكراه وسنه وحالته الإجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر فى جسامته الإكراه ، وكان الطالب وهو مساعد نيابة على علم بما يكفله قانون السلطة القضائية لرجال القضاء والنيابة من ضمانات تجعلهم بمنأى عن سطوة السلطة الإدارية ، فإن مثله لا تأخذه رهبة من قول يلقى إليه من رؤسائه ، ومن ثم فإن تقديمه الإسقالة بناء على طلبهم ليس من شأنه بذاته وإن صح — أن يسلبه حرية الاختيار فى هذا الصدد لما كان ذلك وكان الطالب قد جهل الظروف التى تمت فيها إسقالته ومامية الإكراه المدعى بوقوعه عليه ولت تقديمها فإن الإسقالة تكون قد صدرت منه عن إرادة حرة مختارة ، ويكون طلب إلغاء القرار بقبولها على غير أساس .

الطعون أرقام ١٥، ٨، ١٦ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٩

لما كانت إسقالة القاضى تعتبر مقبولة من تاريخ تقديمها إلى وزير العدل ويرتب عليها إنهاء رابطة التوظيف بينه وبين الوزارة على أساس حالته عند تقديم الإسقالة ، وكان الثابت بالأوراق أن وزير العدل قد قبل إسقالة الطالب المقدمة فى ١٩٨٤/٤/٧ وكان الطالب لم يحتفظ فيها بحقه فى السر فى أى من الطلبات الثلاثة وما قد يترتب عليها من حقوق ، فإن هذه الطلبات تكون بذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — غير قائمة وبتعين ولغتها .

- الثابت من الإطلاع على كتاب الإستقالة أنه تضمن أكثر من عبارة واضحة صريحة قاطعة في إصرار إرادته إلى إعتزال وظيفته ودون أن يبدى طلب يعبر في القانون قيداً على الإستقالة أو شرطاً لها فإن القرار المطعون فيه إذ اعتبرها منجزه وصدر بقبولها إعتباراً من تاريخ تقديمها لا يكون مخالف للقانون

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٩

الثابت من كتاب الطالب المؤرخ إلى وزير العدل أنه قدم إستقالته من وظيفة القضاء ولم يتمسك فيه بالإحتفاظ بحقه في السير في الطلب رقم ٥٤ لسنة ٥٤ ق أو ما يتوالت عليه من حقوق فإن هذا الطلب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون مقبول .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٤

مفاد نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٧٧ من قانون المسائلة القضائية أن خدمة القاضي تنتهي بما يعتبر إستقالته ضمنية إذا إنتقطع عن عمله لمدة تستطيل إلى ثلاثين يوماً كاملة وأنه لا محل للإحتجاج بنظام العاملين المدلين بالدولة أو بقرارات مجلس الوزراء من وجوب إمهاله لمدة ستة شهور قبل إعتبار خدمته منتهية ووجوب إخطاره قبل إصدار القرار بذلك ما دام أن قانون السلطة القضائية قد عالج الحالة بنص صريح والإنقطاع عن العمل دون إذن يقسم قرينه ترك العمل للإستقالة ولا ترتفع هذه القرينة إلا إذا إنتهى الإفواض القائم عليه بعودة القاضي وتقديمه إعداراً جدياً تخضع لتقدير مجلس القضاء الأعلى فإذا لم يعد القاضي أو عاد ولم يقدم إعداراً أو قدم إعداراً تبين عدم جديتها ، إعتبرت خدمته منتهية بأثر رجعي يرجع إلى تاريخ إنقطاعه عن العمل.

الطعن رقم ١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٨

النص في الفقرة الثانية من المادة ٧٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن " تعتبر إستقالة القاضي مقبولة من تاريخ تقديمها لوزير العدل إذا كانت غير مقبولة بقيد أو معلقة على شرط " مؤداه أن تقديم رجل القضاء أو النيابة إستقالته لوزير العدل قد يكون بنفسه أو عن طريق رئيسه .

الطعن رقم ٧ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٥

إستقالة القاضي تعتبر مقبولة من تاريخ تقديمها لوزير العدل طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٧٠ من قانون السلطة القضائية ، وكان هذا النص الخاص هو الواجب التطبيق دون سواء وورد إستثناءً من أحكام قانون العاملين المدلين بالدولة ، فإنه لا مجال في قانون السلطة القضائية لنظام العدول عن الإستقالة إذ لا يجوز العدول عنها بعد قبولها .

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٩٠/١/٩

لما كان الطعن في قرار وزير العدل رقم لسنة ٨٦ بتاريخ ١٩٨٦/٨/٧ بقبول إستقالة الطالب هو من طلبات الإنهاء التي يعين رفعها في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقيناً عملاً بحكم الفقرة الثانية من المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية ، وكان كتاب الطالب المشار إليه إلى وزير العدل في ١٩٨٧/٤/١٤ بطلب تحويل معاشه وبالي مستحقته على حسابه الجارى لدى بنك مصر فرع باب اللوق مؤداه علمه اليقيني في هذا التاريخ بصدر القرار المطعون فيه بقبول إستقالته ، ولم يقدم بالغاء هذا القرار بالطلب رقم ١٠٩ لسنة ٥٧ ق إلا في ١٩٨٧/١١/٢٨ وبدون علم مقبول لدى المحكمة ، فإن الطلب يكون مقدماً بعد الميعاد القانوني معنياً عدم قبوله.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٧٧ من قانون السلطة القضائية أن خدمة القاضي تنتهي بما يعتبر إستقالة ضمنية إذا انقطع عن عمله مدة تستطيل إلى ثلاثين يوماً كاملة دون إذن وأن هذا الإنقطاع يقيم قرينه ترك العمل للإستقالة. ولا ترتفع هذه القرينة إلا إذا إنتفى الإلواض القائمة عليه بعودة القاضي وتقديمه أعتذاراً جدياً تخضع لتقدير مجلس القضاء الأعلى فإذا لم يعد القاضي أو عاد ولم يقدم أعتذاراً أو قدم أعتذاراً لم تبن علم جديتها اعتبرت خدمته منتهية بأثر رجعى إلى تاريخ إنقطاعه عن العمل ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن إجازة الطالب المرضية إنتهت لى... ولم يعد إلى العمل بعد إنتهائها بل إنقطع عن عمله مدة تزيد عن ثلاثين يوماً متصلة وكان المعلن الذى قدمه الطالب تبريراً لإنقطاعه عن العمل هو مرضه ولم يقدم الدليل المثبت لما يدعيه إذ أن الشهادات الطبية المقدمة منه ليست صادرة من الجهة الطبية فضلاً عن أنها عن قوة لاحقة لإنقطاعه عن العمل المسوغ لإعتباره مستقلاً. فإن هذا التخلف عن العمل بدون علم مقبول يعتبر إستقالة ضمنية في حكم المادة ٧٧ سابقة الذكر وبالتالي فإن القرار المطعون فيه وقد قام على سبب يروره في الواقع والقانون وكان الباعث عليه إبتغاء مصلحة عامة يكون قد صدر صحيحاً مبرراً من عيب إساءة إستعمال السلطة ويعين لذلك رفض ذلك الطلب .

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٩١/٦/٤

لما كانت طلبات رجال القضاء ترفع طبقاً للمادتين ٨٤، ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة

١٩٧٢ بهرائض تودع قلم كتاب محكمة النقض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرارات المطعون فيها في الجريدة الرسمية أو إعلان أصحاب الشأن بها أو علمهم بها علماً يقيناً. وكان الثابت بالأوراق أن الطالب أعلن بالقرار المطعون فيه في ١٠/٣٠/١٩٨٩ وتحقق بالتالي علمه به يقيناً في هذا التاريخ ولم يودع عرضة الطلب إلا في ١٦/٦/١٩٩٠ فإن طلبة يكون غير مقبول لتقديعه بعد الميعاد ولا يجديه مآً يعلل به من مرض ذلك أنه لم يقدم أدلة تظمن إليها المحكمة تفيد أن المرض حال بينه وبين الطعن في القرار في الميعاد القانوني .

• الموضوع القرعي : إعارة :

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٩

- الأصل في إعارة موظفي الدولة إلى الحكومات والهيئات العربية والأجنبية والدولية أو إلى غيرهم من الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة في الداخل أن يكون مرتب المعار على جانب الجهة المستعيرة غير أن المشرع أجاز منح الموظف المعار - في الخارج - مرتباً من حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالشروط والأوضاع التي يقرها رئيس الجمهورية .

- مژدى ما نصت عليه المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المالية للمعاريين للدول الأفريقية ، هو أن تخصم مخصصات المعار التي يتقاضاها من الحكومة الجزائرية من المبلغ الذي تمنحه حكومة الجمهورية العربية المتحدة مرتباً له وتعدده للتحويل إليه حتى يضم التحويل في حدود الفرق بين المبلغين في حالة ما إذا كانت مخصصات المعار من الحكومة الجزائرية تقل عما هو معد لتحويله إليه من حكومة الجمهورية العربية المتحدة ، فإذا زادت مخصصاته من الحكومة الجزائرية عما تمنحه له حكومة الجمهورية العربية المتحدة وأعدت للتحويل إليه فلا محل لإجراء الخصم لاستيفاد الغرض الذي إستهدفه المشرع وهو ضمان حد أدنى لمخصصات المعار إلى الجزائر للإتفاق منها هناك. وإذ نص قرار وزير الخزانة رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٣ على أن المرتب الذي يدفع للمعار بالكامل يكون دفعه بالجمهورية العربية المتحدة بما يفيد أنه غير معد للتحويل فقد أصبح بذلك من طبيعة تختلف عن طبيعة المبالغ التي تمنحها الجمهورية العربية المتحدة للمعار في الجزائر وتعددها للتحويل إليه فلا يأخذ هذا المرتب حكم تلك المبالغ ولا يجري الخصم عليه. كما أن القول بإطلاق الخصم يتطوى على إخلال التمييز في المرتب بين المستشار بالمحكمة العليا والمستشار بمحكمة الإستئناف وهو التمييز الذي أقامته إتفاقية المساعدة المتبادلة والتعاون القانوني والقضائي بين الجمهورية الجزائرية والجمهورية العربية المتحدة .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٧

نص قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - الذي ندب الطالب في ظله - في الفقرة الثانية من المادة السابعة والسبعين منه على أنه " يجوز ندب القاضي لأعمال أخرى قضائية أو فنية غير عمله أو بالإضافة إلى عمله ، وذلك بموافقة مجلس القضاء الأعلى بعد أخذ رأى الجمعية العمومية التابع لها على أن يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكافأة التي يستحقها القاضي عن هذه الأعمال. " وإذا كان الساتر من مطالعة الأوراق أنه صدر قرار وزير العدل بندب بعض رجال القضاء ومن بينهم الطالب للعمل بقطاع غزة ، مع صرف مكافأة إستثنائية لهم يواقع ١٠٠٪ من الماهية الأصلية خصصا على اعتماد حمله فلسطين بالإضافة إلى الشروط والميزات المعامل على أساسها زملائهم المتدربون بهذا القطاع وكان هذا القرار كما يبين من ديباجته - صادرا بعد أخذ رأى الجمعية العمومية التي يتبعها هؤلاء القضاة وموافقة مجلس القضاء الأعلى ، فإن الطالب باعتباره منتدبا لأعمال قضائية أخرى غير عمله يكون مستحقا وفقا لقانون السلطة القضائية المذكور لجميع ما كان يتقاضاه في عمله الأصلي من مرتبات وبدلات ومنح طوال مدة ندبه لهذه الأعمال حتى إنتهاء مدة الندب علاوة على ما يتقرر له من مكافأة بموافقة مجلس القضاء ، وذلك دون إعتبار للجهة المنتدب إليها أو صدور قرار وزارة العدل بتحويل ندبه إلى إعارة لتخلف شرط الإعارة وهو موافقة عليها كتابة طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٥٦ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي كان ساريا وقت صدور هذا القرار ويكون ما أجرت وزارة العدل خصمه من مرتب الطالب من بدلات ومنح صرفت له في مدة ندبه إجراء مخالف للقانون.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٦

إذا كان قرار القرار الجمهوري رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المالية للموظفين المعارين للسلول الأفريقية قد تضمن قواعد تنظيمية في هذا الشأن تقضى بمنح هؤلاء المعارضين مرتبات من حكومة جمهورية مصر العربية وفقاً للجدول المرافق له وتفوض وزير الخزانة والإضاف مع ديوان الموظفين في تعديل هذه المرتبات كلما دعت الضرورة إلى ذلك ، وكان قرار وزير الخزانة رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر بناء على هذا التفويض قد نص على تعديل مرتب الإعارة بالنسبة للمعارين إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بحيث يصرف لهم علاوة على المبالغ التي يستحقونها طبقاً للجدول المرافق للقرار الجمهوري المشار إليه مرتبهم الأصلي بالكامل في جمهورية مصر العربية لما كان ذلك وكانت هذه القواعد لم يتم تعديلها إلا بصور قرار وزير الخزانة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٥ الذي نص على إلغاء القرار ٦٧ لسنة ١٩٦٣ وقصر صرف هذه المرتبات على المعارين الذين تتحمل جمهورية مصر العربية مكافأة مرتبتهم ، لما كان ذلك

فإن النص في القرارات الصادرة بإعارة الطالب أو تجليده إعارته على تحمل حكومة الجزائر بكافة الالتزامات المالية المترتبة على إعارته لا ينصرف أثره في سريان القواعد المتعلّقة إلا من تاريخ صدور القرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ المذكور ويكون الطالب مستحقاً لمرتبه الأصلي بالكامل في جمهورية مصر العربية إعتبار من تاريخ بدء إعارته في ١٩٧١/١/٧ وحتى صدور هذا القرار في ١٩٧٢/٢/٥.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٨

- النص في المادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه " يجوز إعارة القضاة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى الجمعية العامة للمحكمة الصانع لها القاضي وموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية " ، وإن دل على أن إعارة القضاة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية مبروك لجهة الإدارة فممارسة في حدود المصلحة العامة إلا أنه لا كان الأصل أن مستشارى محكمة النقض يحكم اختيارهم لمناصبهم متساوون فى الأهلية بجميع عناصرها فإنه متى توافرت الشروط التى تطلبها الجهة المستعيرة فى عدد من مستشارى هذه المحكمة فلا يجوز تحظى الأقدمية إلا لأسباب واضحة ومعقولة .

- متى كان الثابت أن حكومة دولة الكويت قد طلبت إعارة ستة من مستشارى محكمة النقض للعمل لديها بشرط ألا تزيد سن المعار عن ٥٥ عاماً وألا تقل عن ثلاثين سنة ، وكانت هذه الشروط قد توافرت فى الطالب ، وبرغم ذلك تحفظت الوزارة فى الإعارة لئى من يليه دون أن تدعى وجود أى مسوغ فلما التخطى ، فإن تصرفها يكون معيباً بالإغراق فى إستعمال السلطة. وإذ يترتب على هذا القرار المصيب أضرار أدبية ومادية لحقت بالطالب تتمثل فيما يثيره التخطى من تساؤلات عن دواعيه بما يمس إعتبار الطالب ومكانته فى القضاء ، ولما ضاع عليه من ميزات مالية كانت تستود عليه من الإعارة فإن المحكمة ترى تعويض الجائر لهذا الضرر بمبلغ خمسة آلاف جنيه .

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٦

متى كان الثابت من صورة القرار الجمهورى رقم ٨٥٠ لسنة ١٩٧٥ المرافق بملف خدمة الطالب أنه حدد إعارة الطالب للعمل فى وزارة العدل اللبية إعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ ونص على أن تتحمل الجهة المعار إليها جميع الالتزامات المالية المترتبة على هذه الإعارة ، فإن الطالب لا يستحق مرتب شهر سبتمبر سنة ١٩٧٥ من الجهة المعيرة ، ولا يغير من ذلك أن الطالب كان قد منح هذا الشهر إجازة إعتيادية بناء على قرار الجمعية العمومية للمحكمة التى كان يعمل بها ، لأن القرار الصادر بإعارته يعتبر ناسخاً لقرار تلك الجمعية .

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٠

- إذ يدل النص في المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - النطبق على الواقعة الطلب - على أن إعارة القضاة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية موزك لجهة الإدارة تمارسه في حدود المصلحة العامة ، إلا أنه متى وضعت هذه الجهة قواعد تنظيمية للإعارة ، وجب عليها التزامها ولا يحل لها مخالفتها إلا لمسوغ مقبول. ولما كان الثابت بالأوراق أن وزارة العدل بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية إذ أجرت إختيار القضاة الذين أعيروا إلى ليبيا سنة ١٩٧٠ بالقرار المطلوب التصويص عنه إتبعت قاعدة مقتضاها الإلتزام بالأقدمية وبشرط أن تكون كفاية القاضي قد قدرت في آخر تقريرين بدرجة فوق المتوسط " ، وكان الثابت من ملف الطلب أنه إسعوى هذا الشرط ، وكانت الوزارة قد تخطته في الإعارة إلى من يليه ولم تدع وجود أى مسوغ لهذا التخطي، فإن قرارها يكون مشوباً بإساءة إستعمال السلطة. ولا يشفع للوزارة ما أبدته من أن التقرير الثانى عن عمل الطالب لم يودع ملفه إلا بعد إصدار حركة الإعارة ذلك أن الثابت من الإطلاع على التقرير المشار إليه أن درجة كفاية الطالب قد تم تقديرها قبل إصدار حركة الإعارة ، فليس للوزارة أن تهدر هذا التقرير أو أن توغر إيداعه بملف الطالب وتمنع بذلك تحقيق أثره.

- إذ ثبت للمحكمة أن القرار المطعون فيه - فيما تضمنه من تخطي الطالب في الإعارة للخارج مشروب بإساءة إستعمال السلطة ، وإذ تربع على هذا القرار أضرار أدبية ومادية خفت بالطالب تمثل فيما يثيره التخطي من تساؤلات عن دواعي بما عيس إختيار الطالب ومكانته في القضاء وفيما ضاع عليه من ميزات مالية كانت مسعود عليه من الإعارة فإن احكمة ترى تقدير التصويص الجابر لهذا الضرر بمبلغ ألفى جنيه.

الطعن رقم ٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٨٠

مؤدى المادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ يدل على أن إعارة القضاة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية موزك لجهة الإدارة تمارسه في حدود المصلحة العامة. ولما كانت وزارة العدل بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد إلتزمت فيما أعيروا بقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧٩/٣/١٢ ألا يزيد سن المعار عن السادسة والخمسين وذلك حتى لا يبلغ سن التقاعد خلال مدة السنوات التي جرى العمل على أن تمتد إليها الإعارة ، وكان لهذا التقيد ما يسوغه من نص المادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وكان الطالب عند الرضيق للإعارة قد جاوز تلك السن ، فإن ذلك القرار إذ أغفل إعارته لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بإساءة السلطة.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٠/٦/١٩٨٠

المادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه " يجوز إعارة القضاة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى الجمعية العامة للمحكمة التابع لها القاضي وموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ". وإذا لم يورد هذا القانون قواعد لإعارة القضاة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية فإن الأمر في ذلك - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة يكون ملوكاً لجهة الإدارة تمارسه في حدود المصلحة العامة. ولما كانت وزارة العدل قد رأت الاعتبارات قدرتها وتصل بالصالح العام عدم الموافقة على إعارة الطالب للعمل بديوان الموظفين بحكومة البحرين لسبق إعارته للعمل بدولة الكويت لمدة ثلاث سنوات ، ولما إستقال من القضاء عمل بليبيا مدة ستين وبعد إعادة تعيينه بالقضاء لم يعمل به مدة تناسب مع مدة عمله بالخارج فإنها لا تكون قد خالفت القائلون أو أماءت استعمال السلطة .

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٨ بتاريخ ١٨/١/١٩٨٣

المقرر في قضاء هذه المحكمة إن إعارة القضاء إلى الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية ملوك لجهة الإدارة تمارسه بمقتضى سلطتها التقديرية في حدود المصلحة العامة وما تنضه من قواعد تحقيقاً لها وأن تحديد الجهة المستعيرة للشروط الواجب توافرها فيمن يعار إليها يسلب جهة الإدارة سلطتها في الإختيار إلا من بين من تتوافر فيهم هذه الشروط.

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ٢٢/١/١٩٨٣

لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إعارة القضاء إلى الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية طبقاً للمادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ملوك لجهة الإدارة تمارسه في حدود المصلحة العامة وما تنضه من قواعد تحقيقاً لها ، وكان الثابت أن وزارة العدل بموافقة المجلس الأعلى للهيئات إتجعت قاعدة مؤداها وجوب ملائمة العمل المطلوب الإعارة إليه مع وظيفة الطالب وكان الطالب لم يدع أن القرار المطعون فيه إذ أغفل إعارته قد هدف لغير المصلحة العامة. وكان صدور قرارات في فوات تالية وفقاً لضوابط مقابلة لتلك التي سبق أن أقرها المجلس الأعلى مراعاة لظروف دعت إليها لا يؤثر على سلامة القرارات السابقة ، فإن القرار المطعون فيه يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٧٦،٥٥ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٨٤

الثابت بالأوراق أن الطالب أصير للعمل بالملكة العربية السعودية اعتباراً من ١٥/٦/١٩٧٢ وحتى ١٤/٦/١٩٨٢ بيد أنه لم يسلم عمله إلا في ٢٨/٦/١٩٨٣ وإن وزارة العدل إحتسبت المدة من تاريخ

إنهاء إعارته حتى اليوم السابق على إستلامه للعمل أجازة بدون مرتب ومن ثم فلم يكن له حتى ١٩٨٦/٣/٢٨ عمل قضائي يمكن الضئيش عليه ، مما يقتضاه وجوب الإعتداد بكفايته في جهة عمله السابقة والتي إستندت إليها وزارة العدل في توافر أعليته للرقبة إلى درجة رئيس محكمة من الفئة " ب " وسوغت تربيته إليها خلال فترة الإعارة .

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٢

- النص في المادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - يدل - على أن إعارة القضاة إلى الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية موزوك لجهة الإدارة تمارسه في حدود المصلحة العامة إلا أنه متى توافرت الشروط التي تطلبها الجهة المستورة في عدد من القضاة فلا يجوز تخطي الأقدام إلى من يلبه إلا لأسباب واضحة معقولة وإذ كانت وزارة العدل إذ تخطت الطالب في كل من الإعاريين إلى من يلبه في الأقدمية ... أفصحت صراحة في كتابها المؤرخ ١٩٨٤/١٢/١٢ عن عدم وجود أسباب دعيتها التي تخطيه فإن القرارين الصادرين بالإعارة فيما تضمناه من هذا التخطي غير المبرر يكونان معيين بسوء إستعمال السلطة .

- وإذ توجب على التخطي إلحاق أضرار مادية وأدبية بالطالب تتمثل فيما يثيره التخطي من تساؤلات عن دواعيه بما يحس إعتباره ومكانته في القضاء ، ولما حان عليه من ميزات مالية كانت مسعود عليه من الإعادة فإن المحكمة ترى تقدير التعويض الجائر لهذا الضرر بمبلغ خمسة آلاف جنيه .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١١

إذ كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إعارة القضاة إلى الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية طبقاً للمادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية - أمر موزوك لجهة الإدارة تمارسه في حدود المصلحة العامة. وكانت وزارة العدل قد إتفقت مع حكومة دولة الكويت على أن يكون المعار لها لشغل وظيفة وكيل محكمة من منى على إشتغاله بالقضاء في مصر مدة خمسة وعشرين سنة في أكتوبر سنة ١٩٧٨ وهو قيد لم يقصد به سوى الصالح العام. مما مؤده أن يكون الإختيار لهذه الإعارة من بين مستشاري محاكم الإستئناف وكان الثابت في الأوراق أن من أعيروا لشغل هذه الوظيفة كانوا في تاريخ الإعارة يشغلون وظائف مستشارين بمحاكم الإستئناف. بينما كان الطالب يشغل وظيفة أعلى وهي نائب رئيس محكمة إستئناف. فإن عدم إختياره لهذه الإعارة لا ينطوي على مخالفة للقانون أو إساءة لإستعمال السلطة .

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١١

لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة إن أعارة القضاء إلى الحكومات والمجتمعات الأجنبية - طبقاً للمادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - مذكور لجهة الإدارة تمارس في حدود المصلحة العامة وما تنضه من قواعد تحقيقاً لها . وكانت وزارة العدل قد التزمت ليمن أعيروا حكومة الكويت بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ... بأن لا تكون قد سبقت أعارتهم تحقيقاً لبدأ تكاليف الفرص بين القضاء وهي قاعدة لها ما يسوغها من نص المادة ٦٥ المشار إليه ، وكان الثابت من الأوراق أن الطالب قد سبقت إعارته إلى ليبيا فإن ذلك القرار إذ أغفل إعارته لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بإساءة استعمال السلطة .

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٤

- إذ كان الصريح مطلوب من القرار الضمني الصادر بعدم إعارة الطالب لأنه معيب بإساءة استعمال السلطة ، وكان هذا القرار الأخير يناهض الطالب في الإعارة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة مما يستعصى بطبيعته على الإلغاء ولم يكن يجدي الطالب الطعن فيه ، وكانت مسؤولية الإدارة عن القرارات الصادرة في هذا الشأن تنسب إلى القانون باعتبارها تصرفات قانونية لا تسقط إلا بالتقدم العادي فإن الدفع بعدم القبول يكون على غير أساس.

- أن المادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ على أنه " " وإذا لم يورد هذا القانون قواعد لإعارة القضاء إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية فإن الأمر في ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون مذكوراً لجهة الإدارة تمارس في حدود المصلحة العامة ولما كان الثابت بالأوراق أن وزارة العدل قد رأت لإعتبارات قدرتها متصلة بالصالح العام أن تكون الإعارة إلى الحكومة الليبية بالقرار الجمهوري المطعون فيه رقم ٩٦٢ لسنة ١٩٧١ من بين من رفقوا إلى وظيفة مستشار في سنة ١٩٦٤ وما بعدها وذلك مراعاة للتناسب بين وظائفهم القضائية ومدة شغلهم لها في مصر والعمل الذي سيقومون به في الدولة المستعيرة صوباً لمكانتهم وكان الطالب وقت الترشح لهذه الإعارة ليس من دفعة المستشارين المقارن بهم وتمت إعارتهم وأسبق عنهم في ترقية إلى درجة مستشار سنة ١٩٦٢ و تجاوز بذلك ما هو مشروط في تلك الإعارة من حيث مدة شغل وظيفة مستشار ، فإن القرار المطعون فيه إذا أغفل إعارته لا يكون مخالفاً للقانون أو معيباً بإساءة استعمال السلطة.

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢١

لما كان النص في المادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه يجوز إعادة التقضاه إلى الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية بقرار من رئيس الجمهورية ، بعد أخذ رأى الجمعية العامة التابع لها القاضى وموافقة مجلس القضاء الأعلى. . وإن دل على إن إعادة التقضاه إلى الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية معزوك لجهة الإدارة فمارسه فى حدود المصلحة العامة ، إلا أنه متى وضعت هذه الجهة قواعد تنظيمية للإعارة فقد وجب عليها إلزامها ولا يحل لها مخالفتها إلا لمسوغ مقبول ، ولما كان النابت من بالأوراق أن وزارة العدل وموافقة المجلس الأعلى للقضاء مجلسيه المفودتين فى ... إذ أجرت إختيار المستشارين العارفين لدولة البحرين بالقرار المطلوب التعويض عنه إبعث قاعدة مقتضاها الإلتزام بالأقدمية مع الأهلية وقد تخطت الطالب فى الإعارة إلى من يليه فى الأقدمية ولم تدع وجود مسوغ لهذا التخطى فإن قرارها يكون مشوباً بإساءة استعمال السلطة وإذ أصاب الطالب من جراء هذا القرار أضرار أدمية ومادية خلقت به تتمثل فيما يتره التخطى من تساؤلات عن دواعيه بما يحس إعتبار الطالب ومكانته فى القضاء ولما ضاع عليه من مميزات مالية كانت مستورد عليه من الإعارة فإنه يتعين تعويضه عن هذه الأضرار بشقيها وتقديره انحكمة هذا التعويض بمبلغ عشرة آلاف جنيه .

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٩١/٧/٣

ـ ولئن كان المشروع فى المادة ١/٥٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة قد حدد السلطة المختصة بوضع قواعد الإعارة بالنسبة هؤلاء العاملين فنص على أنها السلطة المختصة بالصين إلا أنه لم ينقل هذا الحكم إلى لقانون السلطة القضائية تقريراً منه بأن رجال هذه السلطة لا يخضعون لذات القواعد التى يخضع لها العاملون فى الدولة ، وأنه مما يحس إستقلال القضاء أن تنفرد السلطة التنفيذية بالنظر فى شؤونهم إذ أسند المشرع مجلس الأعلى للهيئات القضائية الذى حل محل مجلس القضاء الأعلى المشكل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ إبداء الرأى فى جميع المسائل المتعلقة بهذه الهيئات وأوجب بمقتضى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٤ موافقة على إعارة رجال القضاء ثم إستبدل به مجلس القضاء الأعلى المشكل طبقاً بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ إبداء الرأى فى جميع المسائل المتعلقة بهذه الهيئات والواجب بمقتضى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٤ موافقة على إعارة رجال القضاء ثم إستبدل به مجلس القضاء الأعلى المشكل طبقاً للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ وهو ما مؤداه أن المشروع ألزمت للسلطة القضائية الأحكام الواردة بالمادتين ٦٥ ، ٦٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وهى أحكام خاصة بتقيد النص العام بما يقتضى تطبيقها دون غيرها.

- من المقرر أنه إذا ناط المشرع بفرد أو هيئة اختصاصاً معيناً فيجب أن تراوله نفسها ولا يجوز التفويض أو الخلول فيه إلا وفقاً لأحكام القانون ، وكان المشرع قد ناط برئيس الجمهورية إصدار القرار الخاص بالإعارة لم صدر قانون التفويض رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ الذي أجاز لرئيس الجمهورية التفويض لى بعض الإختصاصات رئيس مجلس الوزراء وهو الذى أصدر قرار الإعارة ومن لم يكون هذا القرار قد صُنر صحيحاً ومن يملك سلطة إصداره .

- إذ كانت القاعدة التى استبعد على أساسها الطالب من الرشيح للإعارة وهى حرمان من سبقت إعارتهم أكثر من عامين تؤدى إلى إتاحة الفرصة لعدد أكبر من رجال القضاء ولا تصطدم بنص وجوبى مانع بل أن المشرع نفسه طبقها بمقتضى تعديل سابق لقانون السلطة القضائية رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ م ومن ثم فإن هذه القاعدة لا تتحقق بها إساءة استعمال السلطة أو الإغراق بها ولا يحول دون تطبيقها أن يسلك بها مجلس القضاء الأعلى مسلكاً مخالفاً لما سبق إتباعه من قواعد متى استقامت لديه قاعدة صحيحة يتحقق بها تكافؤ الفرص بين الزملاء فى موضع واحد ولا تنهى نصوص القانون .

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢

- لما كان مجلس القضاء الأعلى الذى شكله قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من بين رجال القضاء ليعتبر النظر فى شئونهم هو المختص أصلاً وعلى ما نصت عليه المادة ٧٧ مكرراً من القانون " بنظر كل ما يتعلق بإعارة رجال القضاء " على النحو المبين فى هذا القانون ، وكانت موافقته طبقاً لنص المادة ٦٥ منه شرط لصحة قرار الإعارة ، فإن ترك وزير العدل له وضع قواعد الإعارة والرشيح لها منذ البداية يكون - فى غياب نص يحول دون ذلك - متفقاً وصحيح القانون ويكون لدى الطالب على القاعدة التى وضعها مجلس القضاء الأعلى للرشيح للإعارة لدولة البحرين مخالفتها للقانون لصدورها عن المجلس دون وزير العدل ، على غير أساس .

- لما كانت وزارة العدل قد رأت لإعتبارات قدرتها وتتصل بالصالح العام فيمن أعير لدولة البحرين بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٧٤ لسنة ١٩٨٩ تبنى القاعدة التى وضعها مجلس القضاء الأعلى والنسب مؤداها استبعاد رجال القضاء الذين سبق إعارتهم ما لم تكون مدة الإعارة أو الإعارات السابقة تقل عن سنتين تحقيقاً لجداً تكافؤ الفرص وهى قاعدة لها ما يسوغها من نص المادتين ٦٥ ، ٦٦ من قانون السلطة القضائية أتقنى الذكر فإنها إذ تحطت الطالب إلى من يليه فى الأقدمية لسبق إعارته لمدة تزيد على سنتين لا يكون قد خالفت القانون أو أساءت استعمال السلطة .

- صدور قرارات الإعارة في فترات تالية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وفقاً لضوابط معايرة تلك التي سبق أن ألغها المجلس الأعلى للقضاء مراعاة ظروف دعت إليها لا يؤثر على سلامة القرارات السابقة .

* الموضوع الفرعي : إعالة غلاء المعيشة :

الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٥ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٩٢٧ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٣
أوجبت المادة ١/٩٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ إلحاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة ضم إعانة غلاء المعيشة إلى المرتب الأصلي إعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٤ وهو تاريخ العمل بذلك القانون وذلك بالنسبة للعاملين في الدولة ، ثم صدر قرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ من اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين قاضياً في مادته الخامسة بأن تسرى أحكام المادة ١/٩٤ سالفة الذكر على العاملين بالوظائف التي تتضمنها قوانين وكادرات خاصة متى كانت هذه القوانين خالية من النص على تنظيم خاص بشأن إعانة غلاء المعيشة وضمها إلى المرتب. ولما كان هذا التفسير التشريعي ينطبق على رجال القضاء والنيابة إذ لم ينظم قانونهم إلحاص أحكام علاوة غلاء المعيشة التي كانت مقررة لهم وإذ صدر هذا التفسير التشريعي من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فهو بذلك تشريع ملزم على ما جاء به تلك المادة.

* الموضوع الفرعي : أقدمية :

الطعن رقم ٦ لسنة ١٩ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ١٩٥٢/٥/١٥
إن المادة الثانية من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ تنص على أن "ينقل القضاء ورؤساء النيابة في المحاكم المختلطة ممن هم خدمة سابقة في القضاء الوطني إلى مثل وظائفهم فيه ويلون في الأقدمية من كان سابقا عليهم من زملائهم حين نقلهم إلى القضاء المختلط ، ومن مقتضى ذلك أن يوضع القاضي عند نقله إلى المحاكم الوطنية في الدرجة والوظيفة التي وصل إليها زملاؤه وتحدد أقدميته تالية لمن كان يسبقه منهم حين نقله إلى القضاء المختلط. وإذن لمعنى كان حصة عشر من زملاء الطالب قد وصلوا عند نقله إلى القضاء الوطني إلى وظائف رؤساء محاكم من الفئة "ب" أو ما يعادلها ووكلاء محاكم من الفئة "أ" أو ما يعادلها ومن بين هؤلاء من كان تاليا للطالب في الأقدمية عند نقله إلى القضاء المختلط وبقي حصة عشر في درجة وكلاء محاكم من الفئة "ب" فأقل ، فقد كان واجبا تعيين الطالب في وظيفة وكيل محكمة من الفئة "أ" تاليا لزميله الذي كان يسبقه في الأقدمية عند نقله إلى القضاء المختلط وسابقا لزميل آخر كان تاليا له في الأقدمية في ذلك الوقت ورنى بمقتضى المرسوم المطعون فيه ، إذ من مقتضى النص آنف الذكر أن لا

ينقل الطالب إلى وظيفة دون وظيفة من كان يليه قبل تعيينه قاضياً باحكام المختلطة ومن ثم يكون المرسوم المطعون فيه إذ وضع الطالب في وظيفة وكيل محكمة من الفئة " ب " قد خالف القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ ويتعين إلغاؤه في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٩ لسنة ١٩ مكتب قتي ١ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١١/٦/١٩٥٠

- إن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ أحال على قانون إستقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٨ وهو مكمل له مع مراعاة الإستثناءات الواردة به ، وعلى ذلك يتعين لهم عبارة " عمل قانوني " الواردة فيه بنفس المعنى الذي أراده الشارع في قانون إستقلال القضاء وعبر عنه فيه بقوله " العمل القضائي " ثم عبر عنه في القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ الصادر بتعديل المواد ٣ و ٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ بعبارة " العمل القانوني " وهذا المعنى لا يتسع بحد الدراسة القانونية ولا يصدى مدلوله ممارسة القانون عملاً. ولا يغير من هذا النظر ما ورد في القوانين والقرارات الخاصة باخاماة أو البعثات والمعاشات بشأن إحساب مدة الدراسة بالقيود الواردة بها إذ هذه النصوص قد وضعت لإعبارات لا شأن لها بالقواعد الخاصة بالصلاحيات للمعين في مناصب القضاء ومن ثم لا تتصل بتحديد معنى العمل القانوني.

- إن وظيفة أمين محفوظات بقتضيه لا يعتبر الإشتغال بها إشتغالاً بعمل قانوني ، إذ المرسوم الصادر لسي ٥ من أغسطس سنة ١٩٢٥ الخاص بالنظام القنصلي المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٤١ بشأن النظام القضائي للقناصل المصيرين لم يسغ الإختصاص القضائي والقانوني إلا على القناصل ونوابهم. ولا يؤثر في ذلك أن يكون أمين محفوظات قد أدى في بعض الأحيان عمل القنصل أثناء غيابه.

- العبرة في تحديد أقدمية قاض باحكام المختلطة في درجة رئيس محكمة ابتدائية عين فيها هي مجموع مدة خدمته في المناصب الأخرى لا بتاريخ تعيينه في وظيفة رئيس نيابة أو قاض باحكام المختلطة ولا بمقدار المرتب الذي كان يتأوله عند تعيينه.

الطعن رقم ٣ لسنة ١٩ مكتب قتي ١ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١١/٦/١٩٥٠

إن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ الذي نظم نقل قضاة احكام المختلطة إلى القضاء الوطني قد نص في الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على أنه " القضاة ورؤساء النيابة الذين لم تكن لهم خدمة سابقة في القضاء الوطني ينقلون إلى القضاء الوطني في الدرجة والأقدمية المناسبة لحالتهم بحسب القواعد المنصوص عليها في قانون إستقلال القضاء " وهذا القانون حيث تحدث عن أقدمية القضاة المعينين من خارج السلك القضائي قد عاجلها في قوله " وتحدد أقدمية المعينين من خارج السلك القضائي في مرسوم التعيين أو بقرار يصدر

من وزير العدل بعد تعيينهم بشهر على الأكثر. ويكون تحديد الأقدمية حسب مدة الخدمة في المصالح الأخرى أو تاريخ القيد بجدول المحامين العام " والمستفاد من هذا النص هو أن العبرة في تحديد الأقدمية هي مدة الخدمة في المصالح الأخرى أو تاريخ القيد بجدول المحامين العام. وإذا فلا يعتد في تحديد الأقدمية بالمرتب السابق الذي كان يتقاضاه المعين في القضاء بألغاً ما بلغ ولا بدرجة الوظيفة التي كان يشغلها قبل تعيينه في القضاء ، بل محل اعتبار هذه الدرجة إنما يكون عند تبين صلاحية للتعيين منها في مختلف وظائف القضاء .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ١٩ مكتوب قضي ٣ صفحة رقم ٧٧٠ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٣

لما كان بين من نصوص قانون استقلال القضاء أن للأقدمية ألراً مباشراً في التعيين والرقية باعتبار أنها عنصر من عناصر التقدير والموازنة في هذا الخصوص وكان مجلس الدولة مختصاً بالنظر في الطعون الموجهة إلى قرارات الرقية التي من أهم عناصرها الأقدمية فإنه يكون بحسب نصوص قانونه وما جرى عليه قضاؤه مختصاً بالنظر في الطعون التي تنصب على قرارات تحديد الأقدمية. لما كان ذلك. وكان من المسلم أن هذه المحكمة تختص بالنظر في الطعن على قرار تحديد الأقدمية ، وكان القرار المطعون فيه لم ينشر ولم يستأنف أنه أعلن للطالب ، فإن باب الطعن فيه يبقى مفتوحاً وتختص هذه المحكمة بنظره عملاً بالمادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ، ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الطلب المذكور يكون على غير أساس ويعتبر رفضه.

الطعن رقم ٣١ لسنة ١٩ مكتوب قضي ٣ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٣

لما كانت وزارة العدل قد نفت صدور قرار في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بتعيين الطالب معاونا للنيابة وهو لم يقدم ما يؤيد قوله في هذا الخصوص وكان القرار الوزاري الصادر بتعيينه معاونا للنيابة في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ لم يبلغ إليه ولم ينفذ بإقراره ، وكان هو لم يتمسك عند تعيينه معاونا للنيابة في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٨ بوجود أن يكون تعيينه في درجة مساعد نيابة ، على اعتبار أنه كان معاونا للنيابة منذ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وأن قرار تعيينه السابق لا يزال قائماً وواجب النفاذ ولم يسلك سبيلاً للطعن في القرار الصادر بتعيينه معاونا للنيابة في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٨ إذ كان الطعن فيه جائزاً أمام مجلس الدولة وفقاً للمادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الذي كان سارياً وقت صدور هذا القرار - لما كان ذلك من جهة أخرى قد صدر مرسوم في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ وفي مقتضاه بعض مساعدى النيابة إلى وكلاء بها من الدرجة الثالثة ممن كانوا يولونه في الأقدمية وفقاً للقصر الصادر في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وكان الطالب قد فوت مهلة الطعن أيضاً في هذا المرسوم بعد

نشره فإن أقدميته تكون قد إستقرت بين أعضاء النيابة العامة يعينه معاونوا للنيابة في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٨ ثم بترقيته مساعدا لها في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٩. ولما كان المرسوم المطعون فيه قد صدر في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ على أساس هذا الوضع ولم يدع الطالب أن أحدا قد تخطاه بالوقية في هذا المرسوم بحسب الأقدمية التي تفررت له وفقا للقرار الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٩ فإن الطعن في هذا المرسوم يكون على غير أسس.

الطعن رقم ٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١١/٦/١٩٥٠

إن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ وإن كان حين تحدث في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة منه عن وكلاء النائب العام من الدرجة الثانية في إتحاكم المختلطة اعتبرهم كأنهم كانوا في وظائف وكلاء النائب العام من الدرجة الثانية في إتحاكم الوطنية من تاريخ تعيينهم دون أن يتحدث عن يكون منهم له خدمة سابقة في القضاء الوطنى - إلا أن ذلك لا يدل على أن الشارع أراد أن يسوى بين الفريقين لأن في هذا إهدارا بدون مرور حكم المادتين ٢٤ ، ٨٣ من قانون إستقلال القضاء اللتين نصتا على اعتبار أقدمية القضاة والمستشارين وأعضاء النيابة الذين يعادون إلى مناصبهم من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أول مرة وليس من المستأخ أن يكون من إشتغل من هؤلاء في النيابة المختلطة في مركز أسوأ من شغل وظيفة أخرى أو إعتزل العمل لم أعيد إلى وظيفته الأصلية ، وما يؤكد هذا النظر أن الشارع عند تحدته عن وكلاء النائب العام من الدرجة الثانية عبر عن قصده بلفظه " كأنهم " التي تدل على أنه إعرض أن جميع من يتحدث عنهم ليست لهم خدمة سابقة بالقضاء الوطنى وكان هذا حال أغلبهم ، وبناء على ذلك فوكيل النيابة من الدرجة الثانية بإتحاكم الوطنية الذى عين وكيلا للنائب العام من الدرجة الثانية بإتحاكم المختلطة يجب عند إعادته إلى القضاء الوطنى في وظيفة النائب العام من الدرجة الثانية أن يوضع في ترتيب الأقدمية تالياً لمن كان يسبقه في الأقدمية عندما عين بإتحاكم المختلطة ، فإذا هو وضع في غير هذا الترتيب كان وضعه خطأ ، وإذا كان قد ترتب على هذا الخطأ أن صدر قرار من وزير العدل بوقية طائفة من وكلاء النائب العام من الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى ممن كانوا يلونه في الأقدمية عند نقله إلى النيابة المختلطة كان من المتعين إلغاء هذا القرار فيما تضمنه من تخطيه في الوقية بحسب الأقدمية التي حددت له على خلاف ما يقضى به القانون .

الطعن رقم ٧ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١١/٦/١٩٥٠

- إن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ نصت على أن " القضاة ورؤساء النيابة " بإتحاكم المختلطة " الذين لم تكن لهم خدمة سابقة في القضاء الوطنى ينقلون إلى القضاء الوطنى في

الدرجة والأقدمية المناسبة لحالتهم بحسب القواعد المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٨ مع مراعاة ما يلي : أ- فيمن ينقل إلى وظيفة مستشار أو ما يئالها أن يكون قد قضى عشرين سنة على الأقل في الإشتغال بعمل قانوني. ب- فيمن ينقل إلى وظيفة رئيس محكمة أو ما يئالها يكون قد قضى ثلثي عشرة سنة على الأقل في الإشتغال بعمل قانوني. وفي جميع الأحوال لا يجوز أن ينقل القاضي أو رئيس النيابة في المحاكم المختلطة إلى القضاء الوطني في درجة أقل من وكيل محكمة أو ما يئالها على ألا يرقى إلى درجة رئيس محكمة إلا بعد مضي الثماني عشرة سنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ". ونصت المادة ٢٤ من قانون إستقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٨ على أنه " تحدد أقدمة القضاة المعينين من خارج السلك القضائي في مرسوم التعيين أو بقرار يصدر من وزير العدل بعد تعيينهم بشهر على الأكثر ويكون تحديد الأقدمة حسب مدة الخدمة في المصالح الأخرى أو تاريخ التقيّد بجدول المحامين العام ". وهذه النصوص صريحة في الدلالة على أن العبرة في تحديد أقدمة القاضي في المحاكم المختلطة عند نقله إلى القضاء الوطني في درجة وكيل محكمة ابتدائية هي مجموع مدة خدمته بالمصالح الأخرى لا بتاريخ تعيينه في وظيفة رئيس نيابة أو قاض بالمحاكم المختلطة ولا بمقدار المرتب الذي كان يتناوله عند تعيينه ولا محل مع صراحة هذه النصوص للرجوع إلى تقرير لجنة العدل بمجلس الشيوخ أو إلى مذكرة لوزارة العدل في هذا الصدد .

- إن معنى عبارة " عمل قانوني " الواردة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ هو ذات المعنى الذي أراده الشارع في قانون إستقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٨ وعبر عنه فيه بقوله " العمل القضائي " ثم عبر عنه تعبيراً صحيحاً في القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ الصادر بتعديل المواد ٣ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء بعبارة " العمل القانوني " وهذا المعنى لا يتسع إطلاقاً مجرد الدراسة القانونية ولا يتعدى مدلوله ممارسة القانون عملاً. ولا يخفى من هذا النظر ما ورد في القوانين والقرارات الخاصة بأهمية والبحث والمعايش بشأن إحتساب مدة الدراسة بالقيود الواردة بها إذ هذه النصوص قد وضعت لإعبارات لا شأن لها بالقواعد الخاصة بالصلاحيات للتعيين في مناصب القضاء ، ومن ثم لا تتصل بتحديد معنى العمل القانوني .

الطعن رقم ٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١١/٦/١٩٥٠

المعيرة في تحديد أقدمية قاض باحكام المختلطة نقل إلى القضاء الوطنى فى وظيفة وكيل محكمة ابتدائية هى مجموع مدة خدمته فى المصالح الأخرى لا بتاريخ تعيينه فى وظيفة رئيس نيابة أو قاض باحكام المختلطة ولا بمقدار المرتب الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة.

الطعن رقم ١٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١١/٦/١٩٥٠

- إن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ أحال على قانون إستقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٨ وهو مكمل له مع مراعاة الإستثناءات الواردة به ، وعلى ذلك يعين فهم عبارة " عمل قانونى " الواردة فيه بنفس المعنى الذى أراده الشارع فى قانون إستقلال القضاء وعبر عنه فيه بقوله " العمل القضائى " ثم عبر عنه لى القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ الصادر بتعديل المسود ٥،٣، ٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ بعبارة " العمل القانونى " . وهذا المعنى لا يتسع لجرد الدراسة القانونية ولا يعدى مدلوله ممارسة القانون عملاً. ولا يغير من هذا النظر ما ورد فى القوانين والقرارات الخاصة باحكام أو البعثات أو المعاشات بشأن احتساب مدة الدراسة بالقيود الواردة بها إذ هذه النصوص قد وضعت لإعتبارات لا شأن لها بالقواعد الخاصة بالصلاحيه للتعيين فى مناصب القضاء ومن ثم لا تتصل بتحديد معنى العمل القانونى .

- إن وظيفة أمين محفوظات تقتضية لا يعبر الإشتغال بها إشتغالا بعمل قانونى ، إذ المرسوم الصادر فى ٥ أغسطس سنة ١٩٢٥ الخاص بالنظام القنصلى المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٤١ بشأن النظام القضائى للقناصل المصريين لم يسخ الإختصاص القضائى والقانونى إلا على القناصل وتوابهم. ولا يؤثر فى ذلك أن يكون أمين محفوظات قد أدى فى بعض الأحيان عمل القنصل أثناء غيابه .

- المعيرة فى تحديد أقدمية قاض باحكام المختلطة لى درجة وكيل محكمة ابتدائية بالقضاء الوطنى هى مجموع مدة خدمته فى المصالح الأخرى لا بتاريخ تعيينه فى وظيفة رئيس نيابة أو قاض باحكام المختلطة ولا بمقدار المرتب الذى كان يتناوله عند تعيينه .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ١٩ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١ بتاريخ ٢١/١١/١٩٥٣

مضى كان قرار تحديد أقدمية الطالب الذى صدر فى ظل قانون مجلس الدولة لم ينشر ولم يثبت أنه أعلن إليه حتى تاريخ سريان القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ، فإن محكمة النقض تكون مختصة بنظره وفقا للمادة ٢٣ من القانون المشار إليه.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١١/٦/١٩٥٠

— إن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ أحال على قانون إستقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٨ وهو مكمل له مع مراعاة الإستثناءات الواردة به ، وعلى ذلك يبين فهم عبارة " عمل قانوني " بنفس المعنى الذى أرادته الشارع فى قانون إستقلال القضاء وغير عنه فيه بقوله " العمل القضائي " ثم عبر عنه فى القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ الصادر بتعديل المواد ٥٣ ، ٦ ، من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ بعبارة " العمل القانوني " . وهذا المعنى لا يتسع لمجرد الدراسة القانونية ولا يعدى مدلوله ممارسة القانون عملاً ، ولا يغير من هذا النظر ما ورد فى القوانين والقرارات الخاصة باهمامة أو المحطات أو المعاشات بشأن إحساب مدة الدراسة بالقيود الواردة بها إذ هذه النصوص قد وضعت لإعتبارات لا شأن لها بالقواعد الخاصة بالصلاحيات للصين فى مناصب القضاء ومن ثم لا تحصل بتحديد معنى العمل القانوني .

— إن وظيفة تلميذ قنصلية وأمين محفوظات بها وسكرتير ثان بالمفوضيات ، جميع هذه الوظائف لا يعبر الإشتغال بها إشتغالاً بعمل قانوني ، لأن المرسوم بقانون الصادر فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٢٥ الخاص بالنظام القنصلي المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٤١ بشأن النظام القضائي للقنصليين المصريين لم يسبغ الإختصاص القضائي والقانوني إلا على القنصليين ونوابهم .

— إن العبارة فى تحديد أقدمة قاض بأحكام المخططة نقل إلى القضاء الوطنى فى وظيفة وكيل محكمة ابتدائية هى مجموع مدة خدمته بالمصالح الأخرى لا بتاريخ تعيينه فى وظيفة رئيس نيابة أو قاض بأحكام المخططة ولا بمقدار المرتب الذى كان يتقاضاه عند تعيينه .

الطعن رقم ٧ لسنة ٢١ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٥٣

يبدأ ميعاد الطعن فى حالة عدم تحديد وزير العدل أقدمة من يعين من خارج السلك القضائي فى خلال شهر على الأكثر من تاريخ الصين وفقاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٤٣ من أول يوم من الشهر التالى لتاريخ المرسوم الصادر بتعيينه دون حاجة إلى إعلام خاص ذلك أن الوزير فى هذه الحالة يعتبر قد أضح عن نيته بأن مرسوم الصين قد حدد أقدمة نهائياً .

الطعن رقم ٢ لسنة ٢١ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٥٣

جرى قضاء هذه المحكمة على أن حق وزير العدل فى تحديد أقدمة من يعين فى وظائف القضاء من خارج السلك القضائي عملاً بنص المادتين ٢٤ و ٨٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ يجب أن يجرى فى ظرف شهر على الأكثر من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينه وذلك فى حالة ما إذا رأى الوزير أن يجرى هذا التحديد

فإذا قام الوزير بتحديد الأقدمية على غير ما هو وارد بالمرسوم بعد انقضاء الميعاد المشار إليه فإن قراره في هذا الشأن يكون باطلاً لما في ذلك من مساس بحقوق من استقرت أقدميتهم على وضع معين.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١١/٢١/١٩٥٣

المعرة في تحديد الأقدمية من يعينون من خارج السلك القضائي هي إما بمدة الخدمة القانونية في المصالح الأخرى ، وإما بتاريخ التقيّد في جدول الضامين العام. وإذاً فلا تحسب المدة التي كان يعمل فيها المعين من الخارج كاتباً بإحدى الوزارات وإن كان يقوم في هذه المدة بتحرير المذكرات في بعض القضايا والمرافعة فيها ، كما لا عبرة أيضاً بقبده بجدول النظراء واعتباره نظيراً للعمل بإدارة قضايا الحكومة ، لأن هذا لا يغير من حقيقة الواقع الثابت لدى المحكمة من أنه كان يشغل فعلاً وظيفة كتابية فعمله يعتبر كتابياً لا قانونياً حتى يمكن أن يطبق عليه المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٣ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٨٣١ بتاريخ ١٠/١٨/١٩٥٦

مضى ثبت أن الممول يستغل أرضاً في زراعة الورد والزهور ولكن هذا الإستغلال كان لاحقاً لتاريخ فتحه عملاً لبيع الزهور ، وأن هذه الزهور تباع بعد تهيئتها فنياً في سلال أو وضعها في باقات ولقها في ورق خاص مستعيناً في ذلك بخبرة خاصة لا تتصل بالإستغلال الزراعي وكان الساتر أن عمله في ذلك الخلل يقوم في أكثره على ما يشهده من الغير لا على ما تنتجه زراعته ، فإن الحكم لا يكون مخطئاً في اعتبار المنشأة مما تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٣ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ٤/٢٧/١٩٥٧

مضى تبين أن الطالب عندما عين قاضياً من الدرجة الثانية لم يكن من بين المعينين من خارج السلك القضائي بل كان يشغل وظيفة وكيل للنائب العام من الدرجة الثانية وورقي إلى وظيفة وكيل للنائب العام من الدرجة الأولى ثم عين قاضياً من الدرجة الثانية فإن تحديد أقدميته في وظائف القضاء إنما يكون وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤ من قانون إستقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ لا وفقاً لنص الفقرتين الرابعة والخامسة من هذه المادة وبمجرد صدور المرسوم بتعيينه قاضياً من الدرجة الثانية تكون أقدميته قد تحددت وفقاً لما هو مبين في الفقرة الثالثة.

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٢٣ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ٥/٢٨/١٩٥٥

— إن الفقرة الثالثة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت على أن أقدمية القضاة الذين يعادون إلى مناصبهم تكون من تاريخ الرسوم الصادر بتعيينهم أول مرة ، فإن محل تطبيق هذا النص أن يكون رجل القضاء أو النيابة عند إعادته قد أعيد في نفس الدرجة التي كان فيها من قبل أما إذا عاد

من خارج السلك القضائي وعين في وظيفة قضائية درجتها غير تلك التي كان يشغلها فإن أقدميته تحدد وفقا لنص الفقرتين ٧ و ٨ من المادة ٢٢ السالف ذكرها.

- نص الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ الذي يميز تحديد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ التعيين في هذه الدرجات هو نص جوازي لم يرد على سبيل الوجوب.

- إشراط الطالب في طلب إنتقاله من إدارة قضايا الحكومة إلى وظائف القضاء إلزام بتاريخ ترقيه في إدارة القضايا للدرجة الثانية غير ملازم لوزارة العدل ، ذلك أن النقل التوعى من وظيفة لأخرى مما تملكه السلطة الإدارية ولا يجوز الطعن فيه إلا إذا كانت الوظيفة الجديدة تختلف في طبيعتها أو من حيث شروط التعيين فيها عن الوظيفة السابقة.

الطعون أرقام ١٠٩ لسنة ٢٣ ، ١٨ لسنة ٢٤ ، ٨٠ لسنة ٢٤ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٥

معي كان الطالب من أعضاء إدارة قضايا الحكومة وحددت أقدميته عند تعيينه وكبلا للنيابة من الدرجة الثالثة في الرسوم المطعون فيه مع غالبية من يمثلونه فإنه ليس في هذا ما يخالف القانون.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٣، ٨٠، ٥٨، ٨٠، ٢٤، ١١، ٢٥، ٢٥ مكتب قتي ٨ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٥

معي كان الطالب لم يعلم بقرارات تحديد أقدمية قضاة الدرجة الثانية الذين عينوا بعده من زملائه المخرجين معه في سنة واحدة إلا عند صدور مرسوم تناول عدداً من زملائه وعندئذ فقط وبعد إعلان أسمائهم في هذا المرسوم إستبان له أنهم من المخرجين معه في سنة واحدة وأنهم قد سبقوه في كشف الأقدمية لقرور بالظن في المراسيم الصادرة بوليئهم إلى وظائف قضاة من الدرجة الأولى على أثر صدور هذه المراسيم وفي المعاد القانوني فإنه لا يكون هناك محل للدفع بعدم قبول الطعن لسقوط معاده إذ لم يكن يتسنى للطالب أن يعلم بأسماء من رقوا دونه إلا عند صدور كل مرسوم من المراسيم التي قرر بالطعن فيها.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٤ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٩

إذا كان الطالب قد رقي إلى درجة وكيل محكمة من الفئة ب ،، فإن طلبه إلغاء مرسوم الرقية فيما تضمنه من عدم تصحيح أقدميته على أساس إستحقاقه للرقية بمرسوم سابق حكم بإلغائه - هذا الطلب يخرج عن ولاية هذه المحكمة.

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٣

لا نزاع فى أن الشرع قد سوى بين محامى قسم قضايا وزارة الأوقاف وبين محامى إدارة قضايا الحكومة وتطبق عليهم الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ فى تحديد أقدمة من يمين منهم فى وظائف القضاء ولا تطبق عليهم الفقرة الأخيرة من تلك المادة إذ أنها خاصة بأخامين أمام اتحاکم من غير محامى إدارة قضايا الحكومة ولقسم قضايا الأوقاف.

الطعون أرقام ١٣٤ لسنة ١٤٢٠، ٢٩، ٢٤ لسنة ٦، ٢٥ لسنة ٧٦ قى مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٢٠

بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٢

إذا قضى بإلغاء الرسوم فيما تضمنه من نخطى الطالب فى الرقعة إلى درجة رئيس نيابة من الدرجة الثانية أو ما يعادلها فإن طلب تصحيح أقدمة يعتبر رأياً من آثار الحكم بإلغاء ذلك المرسوم.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٤

مضى تبيين أن الطالب كان محامياً بإدارة قضايا الحكومة ولما عين قاضياً من الدرجة الثانية أصدر وزير العدل قراراً بتحديد أقدمة ووضع فى كشف الأقدمة تالياً لأحد قضاة الدرجة الثانية ولجميع زملائه اللذين يسبقون هذا الأخير فى الأقدمة وأبلغ هذا القرار للطالب وتظلم منه وتقرر رفض تظلمه ثم صدر بعد ذلك مرسوم بوقفة بعض زملائه المذكورين إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى لأنه لا يكون ثبت أساس للطعن على هذا المرسوم بمقولة ظهور خطأ فى تحديد أقدمة الطالب بالنسبة لواحد ممن يسبقونه فى الأقدمة لأن أقدمة تكون قد استقرت برفض تظلمه من قرار تحديد الأقدمة بالنسبة إلى جميع زملائه السابقين على من وضع بعده فى كشف الأقدمة والذين استقرت أقدمتهم نهائياً ولم يستجد فى شأنهم ما يحول الطالب إعادة النظر فى أقدمة بالنسبة لهم أو المساس بالمركز القانونى الثابت لهم.

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٥

مضى قضى بإلغاء مرسوم فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى وظيفة مستشار أو ما يعادلها فإن المطالبة بفرق المرتب وتحديد أقدمة الطالب فى الطعن فى المرسوم اللاحق هو مما يخرج عن ولاية هذه المحكمة إذ هو نتيجة للحكم بإلغاء المرسوم السابق.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٥

الدعى هو المكلف قانوناً بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التى تؤيد ما يدعيه فيها - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن لم يقدم دليلاً على ما يدعيه من رد الشركة للطعن عليها جهازى (الجرامولون) اللذين يطلب رد غنهما إليه ، وكان الطاعن لم يطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يدعيه فى هذا

الشان ، وكان الحق المعول للمحكمة في المادة ١٩٠ من قانون المرافعات بأن تأمر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباتها بالبينة - هذا الحق جوازي لما مذكور لطلاق رأيها وتقديرها لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض ، فإن النسي على الحكم فيما انتهى إليه من رفض الدعوى في هذا الشق منها بمخالفة القانون يكون غير سليم.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٥ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٣٠

تحدد أقدمة القضاة المعينين من خارج السلك القضائي في مرسوم التعيين بموافقة مجلس القضاء طبقاً للمادة ٦/٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فإذا لم تحدد للقاضي أقدمة خاصة اعتبرت أقدمة من تاريخ القرار الصادر بتعيينه عملاً بالمادة ١/٢٢ من القانون المذكور ، أما ما ورد بالفقرة السابعة من هذه المادة فهو خاص بالقواعد التي رؤى العمل بها في كيفية تحديد أقدمة وهو أمر جوازي في سلطة الوزارة التقديرية.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٢٥ مكتب قني ٩ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٥

تحدد أقدمة القضاة المعينين من خارج السلك القضائي في قرار التعيين فإذا كان الطالب لم تحدد له أقدمة معينة في قرار التعيين فإن أقدمة تعبر من تاريخ هذا القرار وذلك طبقاً لما تقتضيه المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٢٥ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢٨

معي تين أن الطالب كان يشغل وظيفة مستشار بمجلس الدولة براتب سنوي قدره ١٥٠٠ جنيه وعين في القضاء في وظيفة مستشار ووضعت بين المستشارين فئة ١٥٠٠ جنيه وهي وظيفة مماثلة لوظيفته من حيث الدرجة والمرتب ، فإن هذا الوضع يتحقق به شرط التماثل في الوظيفة من حيث الدرجة الذي نصت عليه المادة ٧٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ولا وجه للتحدى بأن الطالب كان يشغل بمجلس الدولة درجة رئيس قسم من الدرجة الأولى بمرتب ١٥٠٠ جنيه وهي معادلة لدرجة وكلاء محكمة إستئناف القاهرة لا لوظيفة المستشار وذلك معي كان الثالث أن قرار مجلس الوزراء بتعيين الطالب في القضاء قد صدر بعد تعديل راتب المستشار في القضاء بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ لأن الميزة في التماثل هي بتاريخ النقل إلى القضاء.

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٥ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٠

إذا كانت محكمة الموضوع قد استظهرت إنشاء وجود شركة والمعي بين المجلس والمطعون عليهم وأمسست تكييلها علاقة الطرفين بأنها علاقة مديونية على عدة اعتبارات استخلصتها من أوراق الدعوى ومن العقد

الذى تمسك به الطاعن أوضحتها في أسباب حكمها - منها أنه لم يوقع على هذا العقد أحد من المطعون عليهم سوى المطعون عليها الأولى ، ومنها أن القلمس تمهد في ذلك العقد بسداد المبالغ التى اقتضاها من المطعون عليهم على فوات متواترة وبفوائد معتدلة مما يجعل علاقة المطعون عليهم بالقلمس مماثلة لعلاقة غيرهم من الدائنين ، فإن هذا الذى استظهرته محكمة الموضوع في أسباب ساقطة يور قانوناً التكييف الذى خلص إليه الحكم المطعون فيه بالنسبة للعقد الذى تمسك به الطاعن على اعتبار أنه كاف في إثباته نية المشاركة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون ولا يتوره قصور.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٣٠

مضى تبين أن الطالب كان عند نقله من قسم قضايا وزارة الأوقاف إلى سلك النيابة العامة في وظيفة محام من الدرجة الثالثة لأن تعيينه في وظيفة وكيل للنائب العام من الدرجة الثالثة يكون مطابقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٦٩ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ - ولا محل للقول بأن اللجنة القضائية كانت قد أصدرت قراراً بتحديد أقدمة الطالب في وظيفة محام من الدرجة الثالثة في تاريخ سابق على تعيينه في هذه الدرجة بما يفوله أن يعين وكيلًا للنائب العام من الدرجة الثانية ، ذلك لأن قرار تلك اللجنة لا يقيد وزارة العدل ولا يحول دون تطبيق أحكام قانون استقلال القضاء الخاصة بالتعيين من خارج السلك القضائي.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٣٠

مضى كان وكيل التفتيش - وهو يسبق الطالب في الأقدمية - هو الذى أجرى التفتيش على عمل الطالب واطلع على الدفاتر والقضايا وهو الذى أعد التقرير ووقع عليه وقدمه للجنة فإن هذا التقرير يكون حجة بما جاء فيه .

الطعون أرقام ١٦٣ سنة ١٥،١٦٦،٢٥ سنة ٢٧ قى مكتب قنى ٨ صفحـة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٣٠

جرى قضاء محكمة النقض بأن قانون استقلال القضاء لم يورد قواعد خاصة لتحديد أقدمة الميعنين في وظائف معاوي النيابة المتخرجين من الجامعات الثلاث والأمر في ذلك موقوف لتقدير الوزارة ومضى كانت جهة الإدارة قد التزمت في تصورها قاعدة تنظيمية عامة لا تبغى من ورائها إلا الصالح العام بأن وازنت بين الاعتبارات المختلفة وتغيرت منها ما رآته الأنسب وأقرتها إلى تحقيق العدالة - فإن كل ذلك مما تستقل به الإدارة بلا معقب عليها خصوصاً إذا لم يقدم أى دليل على عيب إساءة استعمال السلطة .

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٥٧

- متى تبين أن الطالب كان مندوباً من الدرجة الأولى بمجلس الدولة وعين قاضياً من الدرجة الأولى بالتطبيق لحكم المادة ٧٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فإن تحديد أقدميته في الوظيفة التي عين فيها يخضع للمادة ٧/٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ دون المادة ٧٧ السابقة الذكر من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ التي لم تصرح بهذا الأمر ، ولا أساس للقول بأن الماثلة في الوظيفة المنصوص عليها في هذه المادة تقتضى احتساب أقدميته في الوظيفة السابقة بمجلس الدولة

- لم يرد نص الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ على سبيل الوجوب بل ترك الأمر جوازيًا لوزارة العدل لممارسه في حدود ما تقتضيه المصلحة العامة.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ٥/٣١/١٩٥٨

متى تبين أن الطالب كان محامياً من الدرجة الثانية التي مربوطها ٣٦٠ - ٤٨٠ ع بإدارة قضايا الحكومة ولما عين وكيلًا للنيابة بعد العمل بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ حددت أقدميته بعد زميل يمثله في تاريخ التخرج ويسبقه في الدرجة التي عين فيها في سلك النيابة وهي درجة وكيل نيابة التي مربوطها من ٣٦٠ - ٥٤٠ ع فإن حجب الوزارة لا تكون قد خالفت القانون في شيء وإن كان تعيين الطالب في الدرجة الماثلة بإدارة قضايا الحكومة سابقاً على القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ المذكور.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ٥/٣١/١٩٥٨

متى كان المحامي قد استوفى شرط الصلاحية في التعيين في وظيفة قاضٍ بمرور أربع سنوات متوالية على اشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف طبقاً للمادة ٣ فقرة هـ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ وعند تعيينه في القضاء وضع في الأقدمية بعد زميل له استوفى هذا الشرط في نفس التاريخ وعين في القضاء قبله فإن القرار المطعون فيه يكون مطابقاً للقانون.

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١/٢٥/١٩٥٨

الأقدمية هي إحدى عناصر الأهلية ولا سبيل إلى محاسبة السلطة المختصة على ما ترتبه على هذا العنصر من تقدير بالنسبة لباقى العناصر في الحركة المطعون فيها إذ لم يحدد القانون لكل عنصر من عناصر الأهلية نسبة معينة ، وللسلطة المختصة وهي بسبيل إجراء الحركات القضائية أن تعمل الموازنة بين هذه العناصر لتقدير درجة الأهلية طبقاً لما تدعو إليه المصلحة العامة ما دامت لا تخالف القانون في تحقيق هذه الأهلية وتقدير درجتها .

الطعن رقم ٥١ لسنة ٢٦، السنة ٢٧ مكتب قتي ٩ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٥٨/٥/٣١

مضى كان الطالب قد قرر بالظن في القرار الجمهوري الصادر بصيحه قاضيا فيما تضمنه من تحديد أقدميته ومن إغفال ترتيب هذه الأقدمية بين أغلبية زملائه بداخل السلك القضائي فقرر بعدم قبول الطلب شكلا لأنه يكون غير متبع طلبة إلغاء القرار الجمهوري اللاحق إذا أقيم على أساس الاستعجالة لطلبه السابق في تحديد الأقدمية لأن أقدمية الطالب تكون قد استقرت طبقا للقرار الجمهوري السابق.

الظن رقم ٢٩ لسنة ١٩ مكتب قتي ٥ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢١

- إن الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ إذ نصت على أن أقدمية القضاة والمستشارين الذين يعادون إلى مناصبهم تعبر من تاريخ الرسوم الصادر بصيحتهم أول مرة ، فإن المستفاد من ذلك أن محل تطبيق هذا النص أن يكون رجل القضاء أو النيابة عند إعادته للقضاء أو النيابة قد أعيد في نفس الدرجة التي كان فيها من قبل ، أما إذا عاد من خارج السلك القضائي وعين في وظيفة قضائية فدرجتها غير تلك التي كان يشغلها ، فإن أقدميته تحدد وفقا لنص الفقرتين ٤ و ٥ من المادة ٢٤ المشار إليها.

- أساس تحديد أقدمية المعين من خارج السلك القضائي هو وفقا لنص الفقرتين ٤ و ٥ من المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ تاريخ القيد بمجدول المحامين العام أو مدة الخدمة في المصالح الأخرى فلا محل للاعتداد بالدرجة التي يحصل عليها خارج السلك القضائي أو بماتل الوظيفة التي كان يشغلها لتلك التي عين فيها ، بل العبرة بمبدأ الخدمة في وظيفة فنية يمارس فيها العمل القانوني ولا يفتنى عن ضرورة شغل وظيفة فنية أن يكون من شغل وظيفة كتابية قد ندب للقيام ببعض الأعمال القانونية. ولا محل للمسك بمجرد القيد بمجدول النظراء بوزارة العدل ، إذ أن هذا القيد لا شأن له بالأقدمية.

الظن رقم ٤٠ لسنة ٢١ مكتب قتي ٥ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢١

إذا صدر قرار من وزير العدل بتحديد أقدمية المعين من خارج السلك القضائي بين غالبية من يمثّلونه في بدء العمل القانوني وملته من بدأوا معه مدة خدمته فإن وضع أقدميته على هذا النحو يكون وضعاً سليماً

الظن رقم ٧ لسنة ٢١ مكتب قتي ٥ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١٩

لا يملك وزير العدل تحديد أقدمية من يعين من خارج السلك القضائي لا في خلال شهر على الأكثر من تاريخ تعيينه فإن هو أصدر قراراً بتحديد أو تعديل الأقدمية بعد هذا الميعاد فإنه يكون باطلاً لمخالفته للقانون.

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٢٤ مكتب قتي ٨ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٣

- لا يعترى الخدوب بقسم قضايا وزارة الأوقاف من الموظفين القضائيين في حكم الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨ سنة ١٩٥٢ إذ أن هذه الفقرة خاصة - على ما هو ظاهر من صريح نصها - بتحديد أقدمية أعضاء النيابة والموظفين القضائيين بدويان الوزارة والمقصود بالآخرين على ما هو واضح الموظفون القضائيون بدويان وزارة العدل ولا محل في هذا المجال للقياس.

- نص الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ صريح في أن تحديد أقدمية من يعينون في وظائف القضاء من بين رجال مجلس الدولة ومحامي إدارة قضايا الحكومة من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة لدرجات القضاء التي يعينون فيها هو أمر جزائي وقد قصد بهذا النص تقرير حق مطلق يجوز لتحديد أقدمية من يعينون من هؤلاء عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات.

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٨ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٧

- متى تبين أن الطالب كان محامياً وعين وكيلاً للنائب العام من الدرجة الثانية الأمر الذي يفيد أن أقدميته بين وكلاء النيابة من الدرجة الثانية قد حددت بناء على مرسوم معين وفقاً لنص الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ وأن أقدميته قد استقرت على هذا الوضع إلى أن بقي وكيلاً للنائب العام من الدرجة الأولى ثم عين قاضياً من الدرجة الثانية وتحدد أقدميته في هذه الوظيفة وفقاً لنص الفقرة الثالثة فلا يجوز له أن يعود ويطلب من جديد تعديل أقدميته على أساس ما هو مبين بالفترتين الرابعة والخامسة.

- لم يرد بقانون استقلال القضاء أي قيد يوجب أن يكون تحديد أقدمية القضاة المعينين من خارج السلك القضائي من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم وقد خول القانون وزير العدل بنص الفقرة الرابعة من المادة ٢٤ حق تحديد أقدمية هؤلاء بقرار يصدره في ظرف شهر على الأكثر من تاريخ التعيين. فإذا كان النائب أن المرسوم المطعون فيه لم يتضمن تحديد أقدمية القضاة المطعون في أقدميتهم وترقيتهم وأنه قد صدرت من وزير العدل قرارات بتحديد أقدميتهم فلا محل للقول بأن أقدميتهم إنما ترجع إلى تاريخ صدور هذا المرسوم.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٥٧

تحديد أقدمية من يعين من مستشارى مجلس الدولة فى وظائف القضاء إنما يخضع للقواعد والضوابط التى رتبها الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ دون المادة ٧٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة التى لم تعرض لتحديد الأقدمية.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ٢/٢٥/١٩٥٨

مضى كان الطالب منوها من الدرجة الأولى بمجلس الدولة وعين قاضيا من الدرجة الأولى فإن تحديد أقدميته فى الوظيفة الأخيرة يخضع للقواعد التى وضعها المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ دون المادة ٧٧ من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥

الطعن رقم ٢٥ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ٣/٨/١٩٥٢

إن القانون رقم ٧٩ سنة ١٩٤٩ قد أورد الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة منه حالة وكلاء النيابة من الدرجة الأولى فى المحاكم المختلطة فنص على أنه " ويعتبر وكلاء النائب العام من الدرجة الأولى فى المحاكم المختلطة كأنهم كانوا فى وظائف وكلاء النائب العام من الدرجة الأولى فى المحاكم الوطنية من تاريخ تعيينهم. ومع ذلك إذا كان قد مضى على تخرجهم خمس عشرة سنة اعتبرت أقدميتهم مع زملائهم من وكلاء النائب العام من الدرجة الأولى الممتازة الذين عينوا فى هذه الوظيفة فى تاريخ بلوغ مدة تخرجهم خمس عشرة سنة. ... " و إذن لمضى كان الطالب وقت تطبيق القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ يشغل وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الأولى فى المحاكم المختلطة وكان قد مضى على تخرجه خمس عشرة سنة فإن تعيينه بالرسوم المطعون فيه فى وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الأولى الممتازة لا يخالف أحكام القانون المشار إليه ، الذى لم يعد فى تحديد الوظيفة التى يتقل إليها من كان يشغل وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الأولى بالمحاكم المختلطة - لا بسابقة خدمة له فى القضاء الوطنى خلافا لحالة القضاة ورؤساء النيابة ولا بالمرتب الذى يتقاضاه ولا بغير ذلك من الإعتبارات ولا يصح الرجوع فى شأن وكلاء النيابة من الدرجة الأولى إلى غير ما يقضى به صريح نص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩. ومن ثم يكون طلب إلغاء الرسوم المطعون فيه فيما تضمنه من تعيين الطاعن فى وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الأولى الممتازة على غير أساس وبمعين رطلعه .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٧٠ بتاريخ ٥/٣/١٩٥٢

إن قانون استقلال القضاء إذ تحدث عن أقدمية القضاة ورجال النيابة المعينين من خارج السلك القضائى عاجلها فى المادة ٢٤ منه فى قوله : وتحدد أقدمية المعينين من خارج السلك القضائى فى مرسوم التصيين

أو بقرار يصدر من وزير العدل بعد تعيينهم بشهر على الأكثر ويكون تحديد الأقدمية حسب مدة الخدمة في المصالح الأخرى أو تاريخ القيد بجداول الخامين العام " ويستفاد من هذا النص على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن العبرة في تحديد الأقدمية هي إما بمدة الخدمة في المصالح الأخرى وإما بتاريخ القيد بجداول الخامين العام ، ومن ثم لا يحذف في تحديد الأقدمية بالترتيب السابق الذي كان يتفاضل المعين في القضاء والقضاء ما بلغ ولا بدرجة الوظيفة التي كان يشغلها قبل تعيينه في القضاء إذ عمل اعتبار هذه الدرجة إنما يكون في تبين صلاحية التعيين منها في مختلف وظائف القضاء ، أما التحدى بنصوص قرارات مجلس الوزراء ومجلس الأوقاف الأعلى لمردود بأن ما صدر منها قبل قانون قانون استقلال القضاء خاصا بتحديد أقدمية من يعين من أقسام قضايا الحكومة في مناصب القضاء والنيابة قد نسخ بصدر قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ إذ يشمل على ما يجب مراعاته من أحكام في هذا الخصوص أما ما صدر منها بعد صدوره فإنما يتضمن تطبيق القواعد الخاصة بتطبيق أحكامه على موظفي أقسام قضايا الحكومة والأوقاف بالنسبة للولايات والمرتبات والمعاملات فقط دون بيان كيفية تحديد أقدمية من يعين منهم في مناصب النيابة أو القضاء ومن ثم يجري تحديد هذه الأقدمية وفقا للمادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء التي لم تعدل بأى قانون لاحق. وإذن لمضي كان الطالب يستند في تحديد أقدميته إلى الدرجة التي كان يشغلها بإدارة قضايا وزارة الأوقاف قبل تعيينه ، وكان هذا الاعتبار لا وزن له في تحديد أقدميته ، وكان لم يؤسس عليه على أن مدة خدمته في معنى المادة ٢٤ سالفة الذكر تزيد على مدة خدمة من وضعوا قبله في الأقدمية من وكلاء النيابة من الدرجة الثانية فإن طلبه إلغاء القرار المطعون فيه يكون غير أساس وبالنسبة لكون غير منتج إيجابته إلى طلب تكليف وزاره العدل بتقديم بيانات عن حالات زملائه المماثلة لحالته لإجراء المقارنة بينه وبينهم إذ يفرض أن هناك حالات خولف فيها القانون عند تحديد الأقدمية أصحابها فإن هذا لا يكون مبررا للحكم له على خلاف ما تقتضيه أحكام القانون.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢٦ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٣٠

إذا كان الطالب يقيم طلباته لا على أساس أن شدة إيجابيا أو سلبيا - قد صدر في خصوص أقدميته وأن هذا القرار هو محل طعنه - بل على أساس أن هذه الأقدمية لم تكن محلا لقرار ما وأنه يطلب إلى محكمة النقض تحليدها على الوجه المبين بطلباته ، مما يتأدى منه أن محل الفحص العامة للسواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض محل الإدارة العاملة في إصدار القرار المنشود - وهو مما لا تسع له ولايتها إذ هي مقصورة في أفعال المتعلقة بالأقدمية - بحسب المفهوم من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء على النظر في طلبات إلغاء القرارات متى كان مبنى الطلب فيها في الشكل أو مخالفة

القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، فإن الطلب المقدم يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٧ مكتب قتي ١١ صنفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٦٠

رؤساء دوائر محاكم الإستئناف كانوا يشغلون في ظل المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ يصدر نظام القضاء درجة قضائية هي درجة وكيل محكمة إستئناف ، فلما عدل هذا النص بالقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٥ وعدل نص المادة ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ بالقانون رقم ٢٢١ سنة ١٩٥٥ لم تعد رئاسة هذه الدوائر درجة من درجات القضاء وإنما أسندت إلى المستشارين الذين يبلغ مرتبتهم ١٥٠٠ جنيه أو ١٤٠٠ جنيه متوياً. وأساس الإسناد هو الإختيار مع مراعاة الأقدمية على الوجه المبين بالمادة ٢٤ من قانون إستقلال القضاء. ومن يقع عليه الإختيار لرئاسة إحدى الدوائر وكذا من يترك يبقى منتظماً في أقدميته المقررة له بالرسوم أو القرار الصادر بتعيينه ولا أثر للإختيار أو التوك على هذه الأقدمية وبالتالي يكون من المستساغ إعمالاً للنصوص المقدمة أن يعود رئيس إحدى الدوائر بمحكمة إستئناف أسوطة أو المنصورة أو طنطا في حركة تالية ليضطلع بعمله كمستشار بإحدى دوائر محكمة إستئناف القاهرة في أقدميته المقررة له .

الطعون أرقام ٤٨، ٣٩، ٣٨، ١٩ لسنة ٥٣، ٢٧ سنة ٢٨ قتي مكتب قتي ١١ صنفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٧

- توجيه طلب تحديد أقدمية عضو النيابة إلى أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى - النائب العام - غير مقبول إذ لا شأن لهذا المجلس في الخصومة القائمة بين الطالب وبين الجهات الإدارية ، ذلك لأن الدولة تعتبر طبقاً لنص المادة ١٤ من قانون المرافعات مخلة بالوزارة ومديري المصالح المختصة والمحافظين والمديرين وأن الأراء التي يندبها مجلس القضاء الأعلى ليست في حد ذاتها قرارات إدارية

- لما كانت المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء توجب إتباع القواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية بالنسبة لطلبات رجال القضاء وأعضاء النيابة ، وكانت المادتان ٣٧٩ ، ٢٨٤ من قانون المرافعات توجب أن يكون معاد الطعن بالنقض ثلاثين يوماً تبدأ من تاريخ إعلان الحكم المطعون فيه وكان نشر القرار المطعون فيه بالجريدة الرسمية يقوم مقام الإعلان - على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، وكان هذا القرار قد نشر في الجريدة الرسمية في ٢ من يناير سنة ١٩٥٦ ولم يقرر الطالب بالطعن فيه إلا بتاريخ ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٧ أي بعد المعاد القانوني فإن التعلب المذكور يكون غير مقبول شكلاً - ولا جدوى للطالب فيما يثيره من إنه لم يعلم علماً يقينياً بأقدميته إلا بصور القرار الجمهوري في يوبه سنة

١٩٥٧ الذي رقي فيه زملاؤه اللذين عينوا معه ، ذلك لأن المادة ٧٩ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ تحمل على المادة ٢٢ من ذلك القانون وهي تقضي بأن الأقدمية بالنسبة لمن يعينون من خارج السلك القضائي تمحّد في مرسوم الصين بموافقة مجلس القضاء وقد حددت أقدمية الطالب في قرار الصين لاحقة لأقدمية زملائه الآخرين.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ١٣، ١٤، ١٥ لسنة ٢٤ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٤

لا محل للتحدّي بنص المادة ٥/٢٤ من قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ سنة ١٩٤٣ إذا كان الطالب حين عين قاضياً من الدرجة الثانية لم يكن من المعيّنين من خارج السلك القضائي وإنما كان وكيلًا للنائب العام قبل ذلك ، وكانت أقدمية السادة القضاة المتخرجين معه والذين يتظلم من سبقهم إياه قد تمحّدت على وجه صحيح وسابقة عما لا يستتبع أن يكونوا سابقين عليه في الرتبة إلى وظائف قضاة من الدرجة الأولى

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٥ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٤

جرى قضاء محكمة التقض على أن نص المادة ٧/٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء بتحديد أقدمية من يعينون في وظائف القضاء من بين رجال مجلس الدولة ومهام إدارة قضايا الحكومة من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة للدرجات القضاء التي يعينون فيها هو أمر جوازي تخارسه الجهة الإدارية في حدود المصلحة العامة. لمضى كانت أقدمية الطالب قد حددت بين غالبية زملائه من داخل كادر القضاء فإن القرار المطعون فيه لا يكون مشوباً بمخالفة القانون أو إساءة استعمال السلطة.

الطعن رقم ١ لسنة ٢٦، ٤١، ٤٢ رقم ٢٨، ٢٩ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٦١/١/٢٨

— إذ نهى المشرع عن ممارسة انخامي لعمله أثناء فترة إستبعاد اسمه من جدول انخاميين المشتغلين لعدم سداده إشراك النقابة فقد دل بذلك على أن هذه الممارسة تكون ممارسة غير مشروعة ويوجب عليها خصومه للجزاءات المقررة في المادتين ٢٠ من قانون انخامة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة انخاميين. ومثل هذه الممارسة وإن أنتجت في بعض الصور ألزاماً في حق موكله إلا أن هذا الأثر يكون معدوماً بالنسبة للمحامى ولا يوجب له حقاً لقيام عمله على الإخلال بواجبات مهنته .

— إذ بينت الفقرة "هـ" من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٥ شروط صلاحية انخاميين للتعيين في وظائف القضاء بالانضمام الابتدائية - ووضعت حيطاً منظماً هو وجوب توافر شرطين مجتمعين الأول - إشغاله بالانضمام أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية ، و الثاني - أن يكون قد مارس المهنة فعلاً خلافاً - بحيث إذا تخلّف أحد الشرطين إنتفى القول بمرافق الصلاحية للتعيين في وظيفة قاض ، فإن مقتضى الشرط الأول أن تكون مدة

الإشتغال باهامة أمام محاكم الإشتتاف متصلة. يؤيد هذا النظر ما نصت عليه المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين من أنه لا تحسب مدة الإشتغال من الجدول من مدة التمرين ولا من مدة الإشتغال أمام المحاكم الابتدائية والإشتتالية ، وإذا امتنع إحتساب مدة الإشتغال من مدة الإشتغال باهامة أمام محاكم الإشتتاف فإنها تعتبر قاطعة لشرط العوالي الذي إستلزمه القانون لمن يعين من المحامين في وظيفة قاض

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٨ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٦١/٣/٢٥

طلب إعتبار أقدمية الطالب سابقة على زميل له وإن كان نتيجة لازمة وأثراً مباشراً لإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنته من تعطيه في الرقبة إلا أن الحكم به يخرج عن ولاية محكمة النقض .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٨ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٦١/١/٢٨

الترج في الوظائف القضائية مرده الاختيار القائم على المصلحة العامة فمضى قام لدى جهة الإدارة من الأسباب ما يدل على توالف درجة الأهلية في رجل القضاء كان هذه الجهة نزولاً على مقتضيات المصلحة العامة أن تتخطاه إلى من يليه. وإذن فمضى كانت وزارة العدل قد إستندت في تعطى الطالب في الرقبة إلى وظيفة وكيل نهاية من الدرجة الثانية إلى ما هو ثابت بملف خدمته في القوة المعاصرة للقرار محل طلب التوضيح ، وكان يبين من الإطلاع على هذا الملف وما إحتواه من تقارير وأوراق أن هذا القرار لا يخالف فيه للقانون ولا يتطوى على إساءة إشتغال السلطة فإن ما يتعاه الطالب عليه يكون غير محله ومن ثم يتعين رفض الطلب .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٤

إذا كان الطلب يرمى إلى تصحيح أقدمية الطالب عند ما كان عضواً بمجلس الشورى " الذي ألقى وحل محله مجلس الدولة بالإقليم الشمالي " فإن الهيئة العامة محكمة النقض لا تكون مختصة بالفصل فيه ذلك أن المادة تسعين من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ سنة ٥٩ - وكذلك المادة الثالثة منه - قد عولت للهيئة العامة بمحكمة النقض حق النظر في طلبات القضاء المقدمة في شأن من شئونهم القضائية.

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٢٦ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٦٢/١/٣

إذا لم تبلغ عبارات العقد من الوضوح الحد الذي يدعو إلى عدم الإنحراف عنها تعين عند تفسيره البحث عن النية المشتركة للمعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي مع الإشتغال في ذلك بطبيعة التعامل وما ينبني أن يتعارف من أمانة وثقة بين المتعاقدين وفقاً للعرف الجارى في المعاملات [المادة ٢/١٥٠ مدني] وينبني على ذلك أنه متى أولت هيئة التحكيم عبارات عقد الصلح المزمع بين الطرفين بأنها تتطوى على إقرار من الشركة [صاحب العمل] بحق المستخدمين والعمال في "المنحة" على أن يكون تقديرها

مرتبطاً بحالة الشركة المالية وبنت على ذلك تقديرها للمنحة لإنها لا تكون قد خالفت عبارات العقد أو انحرفت عن مدلول عباراته ، ولا وجه للتحدى بأنه يشترط في المنحة أن تكون ثابتة المقدار لأن هذا الثبات إنما يشترط توالفه عندما يكون مصدر المنحة العرف الذي جرى إعطائها لا الإنفاق.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٢

مضى كانت أقدمية الطالب عند إعادة تعيينه في وظيفته السابقة في القضاء ، قد تحددت - بمستند إلى ما تنص عليه المادة ٣/٦٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ من إعتبار أقدمية القضاة اللذين يعادون إلى مناصبهم من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم أول مرة - على ما كانت عليه في وضعه السابق قبل إسقاطه ، وكان مفهوم تحديد الأقدمية على هذا الأساس هو إعادة الطالب إلى حالته الأولى التي كان عليها وقت الإسقالة ، فإن مقتضى ذلك أن يتحدد مرتبه بما كان يقاضاه في ذلك الوقت دون إضافة أية حلاوة عن المدة بين الإسقالة والإعادة إلى الخدمة .

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٦٤/٧/٢

إذ سوى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بين الحاصلين على إجازة التخصص وبين الحاصلين على الشهادة العالية للكليات الثلاث بالأزهر فيما عدا ما نصت عليه المادة السابعة من القانون المذكور من أن الحاصلين على إجازة التخصص أقدمية إعتبارية لذى تعيينهم في وظائف التدريس بالدرجة السادسة وذلك باحساب مدة الدراسة اللازمة للحصول على الإجازة في أقدمية تلك الدرجة ، فإن أقدمية كل من حلت المؤهلات وفقاً للقانون المذكور إنما تتحدد بالدرجة المحددة لمؤهله من تاريخ تعيينه بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب تاريخاً دون أن يكون له الحق في الفروق المالية المترتبة على ذلك عن المدة السابقة على تعيينه في تلك الدرجة.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٩٦٦/١/٢٩

مؤدى نص المادة ٩٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية أن الأصل هو جواز الطعن في القرارات المتعلقة بشئون القضاة أمام الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض - التي حلت محلها الدائرة المدنية والتجارية وأنقذ لها الإختصاص بنظر هذه الطلبات بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ فيما عدا ما نص عليه على سبيل الحصر إستثناء من هذا الأصل. ولما كانت الأقدمية من الحقوق الأصلية لرجال القضاء ولم تتناولها المادة ٩٠ السابقة الذكر بالإستثناء فإنه يجوز للطعن في القرارات المتعلقة بالأقدمية متى صدرت في ظل القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩. أما القول بعدم جواز الطعن في الأقدمية إستناداً إلى الفقرة الأخيرة من المادة ٩٠ المضافة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ والتي تنقضى باعتبار

التعين في حكم هذه المادة يشمل ما يستتبعه من تجديد الألفية هو نص تفسيري جاء معبراً لفرض الشارع مما يجب العمل به منذ صدور القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - لمردود بأن نص المادة ٩٠ قبل تعديله بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ لم يكن يكتفه غموض يستلزم إصدار تشريع مفسر له وبالتالي فإن الفقرة الأخيرة من المادة ٩٠ للمطالبة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ نص مستحدث لا يعمل به إلا من وقت صدوره .

الطعن رقم ١ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٣/٥/١٩٦٩

- طلب تعديل ترتيب الألفية الطالب بالنسبة لزميلين سابقين عليه في قرار التعيين المطعون فيه لا يتأتى تحقيقه في مقصود الطالب إلا بإلغاء القرار المشار إليه فيما تضمنه من جعل الألفية تالية للألفية زميله. ومن ثم فإن الطلب يكون مما يندرج في ولاية محكمة النقض .

- إذ أجازت المادة الثامنة من مواد إصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية تعيين الباحثين الحاصلين على أجازة القضاء الشرعي الموجودين في الخدمة في نيابة الأحوال الشخصية - في وظائف أو الإدارات التابعة للديوان العام بوزارة العدل أو المحاكم - في تاريخ العمل بهذا القانون - في وظائف معاونين أو مساعدين للنيابة العامة أو وكلاء للنائب العام للأحوال الشخصية ، فإن هذا النص لم يجعل ترتيب الألفية بين هؤلاء الباحثين في الدرجة قبل التعيين ذا اعتبار في تحديد أقدميتهم عند تعيينهم في الوظائف السابقة الذكر ، وإنما جعل المشرع مدة الخدمة والكفاية أساساً للمفاضلة في تحديد ألفية الباحثين عند التعيين في هذه الوظائف بقرار واحد .

الطعن رقم ١ لسنة ٢٩ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٠١١ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٧٣

إذا كان الطالب لا يتنازع في صحة تحديد الألفية الواردة بقرار التعيين الصادر في ظل قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ معدل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ ، وإنما يهدف إلى الطعن في قرار الرفض الضمني بعدم تعديل أقدميته رغم تحقيق موجه بصور قانون الخماصة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعمول به من ١/٦/١٩٦٨ ، وليامه بسداد الإشارات المستحقة لنقابة الخماصين عن مدة الاستبعاد وما يترتب عليه من اعتبار مدة اشتغاله بالخماصة متصلة ، ويجعل مركزه مثلاً لمركز زميله وكانت هذه الواقعة قد نشأت في ظل أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية الذي لم يستثن الألفية من المسائل التي تخص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بنظرها فإن الدفع بعدم الإختصاص يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢

النص في الفقرة هـ من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية التي عين الطالب في ظلّه على أنّه يشترط تعيين اخصائي فاضل أن يكون قد إشتغل أمام محاكم الإستئناف أربع سنوات متوالية ، وفي الفقرة الأخيرة من المادة ٥٧ منه على أنّه بالنسبة للمحامين لتحديد أقدميتهم بين أغلبية زملائهم من داخل الكادر القضائي يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنّه قصد أن يجعل من المساواة في الأقدمية مع من هم داخل الكادر القضائي أساسا عادلا لزمالة - مستند إلى صلاحية اخصائي للتعيين في القضاء وصورته بهذا التعيين زميلا متكافئا لمن سبقه في التعيين بدخول الكادر القضائي في تاريخ صلاحته هو لهذا التعيين بمرور أربع سنوات متوالية على إشتغاله بأخمائه أمام محاكم الإستئناف لتحديد أقدمية بين أغلبية زملائه الذين إمتثلوا شرط الصلاحية في نفس التاريخ وعينوا في القضاء قبله.

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٧

مفاد نص المادة ١٢٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - الذي عين الطالب في ظلّه أن جواز التعيين في درجة وكيل النائب العام مشروط بالنسبة للنظرء بأن يكون كل منهم قد أمضى في وظيفته أو عمله السابق ثلاث سنوات على الأقل ، وكانوا في درجة مماثلة لدرجة وكيل النائب العام أو يقاضون مرتبا يدخل في حدود تلك الدرجة. وإذا كانت المادة ٥٧ من ذات القانون التي أحالت إليها المادة ١٣١ تنص على أنّه يجوز أن تعدد أقدمية من يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات ، كما تنص المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ على أنّه في حالة النقل من أحد الكادرات الخاصة إلى الكادر العام أو العكس في الحالات التي يجوز فيها ذلك - يوضع المبقول في الدرجة المعادلة للدرجة المبقول منها طبقا للجدول المرافقة وكان مؤدى ما ورد بهذه الجداول أن شاغل الدرجة الخامسة في الكادر العام لا يعتبر معادلا لدرجة وكيل النائب العام إلا إذا بلغ راتبه خمسمائة وأربعين جنيها لأن القانون جعل الدرجة الرابعة وبداية مربوطها خمسمائة وأربعون جنيها معادلة لدرجة وكيل النائب العام - فإن طلب تعديل أقدمية الطالب يجعلها من ١٩٦٤/٧/١ تاريخ شغله الدرجة الخامسة في أول مربوطها وهو أربعمائة وعشرون جنيها يكون على غير أساس.

الطعون أرقام ٢٤ لسنة ١٢٠٣٩ ، ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٧٤/٧/٧

— متى كان الطلب لا ينصب على القرار الصادر بعين الطالب ، وإنما ينصب على تحديد أقدميته بين زملائه ، وهو يتدرج في طلبات رجال القضاء والنيابة المتعلقة بشأن من شغوتهم ولا يحير من القرارات التى لا يجوز الطعن فيها ، والنسب وردت على سبيل الحصر إستثناء من هذا الأصل بنص المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، فإن هذه المحكمة تكون مختصة دون غيرها بالفصل فيه .

— إذا كان الثابت من الأوراق أن الطالب قد عين بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٨ معاوناً للنيابة على سبيل الإختبار تطبيقاً لنص المادة ١٢١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وصدر قرار وزير العدل بتعيينه نهائياً فى هذه الدرجة إعتباراً من ١٩٦٩/٤/٢٩ دون أن يطلب تعديل أقدميته بين زملائه من معاونى النيابة ، فإن أقدميته بينهم تكون قد إستقرت نهائياً فى تلك الدرجة ، وإذ صدر القراران المطعون فيهما — برفقه إلى درجة وكيل نيابة — على أساس هذا الوضع ، ولم يدع الطالب أن أحداً له لخطاه بالوقية فيهما حسب أقدميته التى إستقرت من قبل ، فإن الطعن فيهما يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٦

نص المادة ٧٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذى قدم الطلب فى ظله والنسب تقابل المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية الحالى رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن " تحدد مرتبات القضاة بجميع درجاتهم وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون ولا يصح أن يقرر لأحد منهم مرتب بصفة شخصية أو أن يعامل معاملة إستثنائية بأية صورة " . وإذ كان الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ لم يقرر بدل تمثيل لرجال القضاء ، ثم صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ونص فى جدول المرتبات الملحق به على أن " تستحق البدلات المحددة قرين كل وظيفة فى جدول المرتبات لكل من يصدر قرار تعيينه فى إحدى الوظائف الواردة بالجدول — ولا يجوز الجمع بين بدل التمثيل وبدل القضاء " ولم يقرر ذلك الجدول بدل تمثيل لمن عدا رئيس محكمة النقض والنائب العام ، وكان الطالب قد أعيد إلى القضاء بمقتضى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ بدرجة مستشار وخصص بالتالى لقانون السلطة القضائية الذى يحظر معاملة رجل القضاء معاملة إستثنائية بأية صورة فيما يتعلق بمرتبه ، فإن المطالبة ببدل تمثيل — كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة تكون على غير أساس .

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٢

النص فى الفقرة هـ من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية الذى عين الطالب فى ظله ، على أنه يشترط تعيين إمام قاضياً أن يكون قد إستكمل أمام محاكم الإستئناف أربع

سنوات متتالية ، وفي الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ منه على أنه " بالنسبة للمحامين فتحدد ألقديتهم بين أغلبية زملاهم من داخل الكادر القضائي " يدل على - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه قصد أن يجعل من المساواة في الألقمية مع من هم داخل الكادر القضائي أساساً عادلاً لرعاية حقّه تستند إلى صلاحية الخامي للتعين في القضاء وصورته بهذا التعين زميلاً متكافئاً سبقه في التعين بداخل الكادر القضائي في تاريخ صلاحيته هو لهذا التعين بمرور أربع سنوات متتالية على إشتغاله بالهاماسة أمام محاكم الإستئناف ، فتحدد ألقديته بين أغلبية زملائه الذين إستوفوا الصلاحية في نفس التاريخ وعينوا في القضاء قبله ، وإذ كان الثابت من ملف الطالب أنه قبل للمرافعة أمام محاكم الإستئناف في ١٩٦٧/٩/١٤ وأن صلاحيته للتعين في القضاء لم توافر إلا بتاريخ ١٩٧١/٩/١٦ فتحدد ألقديته بين أغلبية زملائه الذين إستوفوا شرط الصلاحية في التاريخ المذكور ، وإذ كان زملاؤه خرجوا سنة ١٩٥٤ الذين يطلب الطالب وضعه بينهم قد توافرت لهم الصلاحية للتعين في وظيفة قاضي سنة ١٩٦١ ، فإن طلبه بتعديل ألقديته على أساس تاريخ التخرج دون الأساس المتقدم يكون على غير سند من القانون.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٩

- إذ أجاز القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية بنص المادة الثامنة من مواد إصداره وإستثناء من بعض أحكامه " تعين الباحثين الحاصلين على إجازة القضاء الشرعي أو الشهادة العالية - أو العالية من الأزهر الموجودين في الخدمة في نيابات الأحوال الشخصية أو الإدارات التابعة للديوان العام بوزارة العدل أو بالمحاكم - في تاريخ العمل بهذا القانون - في وظائف معاونين أو مساعدين للنيابة العامة أو وكلاء للنائب العام للأحوال الشخصية. وذلك بمراعاة مدة خدمتهم وكفاءتهم ". وكان التعين أصلاً في وظيفة وكيل النائب العام - طبقاً لنص المادة ٢٢ من القانون - يكون بطريق الرقابة من الدرجة السابقة أو بطريق التعين مباشرة من بين الموظفين الفنين بإدارة قضايا الحكومة ونظرانهم بمجلس الدولة والنيابة الإدارية والمعيدين والمدرسين المساعدین الذين يقومون بتدريس القانون بالجامعات متى أمضى كل منهم في وظيفته أو عمله ثلاث سنوات على الأقل ، وكانوا في درجة مماثلة لدرجة وكيل النائب العام أو يتقاضون مرتباً يدخل في حدود الدرجة أو من بين الخامين المشتغلين أمام المحاكم الابتدائية لمدة سنة على الأقل ، فإن مفاد ذلك أن قواعد تحديد الألقمية التي أوردها القانون في الفقرة السادسة من المادة ٥٧ في شأن المعينين من خارج السلك القضائي ، والتي أحالت إليها المادة ١٣١ في خصوص تحديد ألقمية أعضاء النيابة ، يقتصر تطبيقها على فئات المعينين المشار إليهم في المادة ٢٢ المذكورة دون غيرهم من الباحثين الذين صدر القانون خلواً من وضع قاعدة تتبع في تحديد ألقديتهم بين زملائهم في داخل الكادر القضائي

، وأن مدد الخدمة والكفاية التي أشارت إليها المادة الثامنة من مواد الإصدار إنما تتخذ أساساً للمفاضلة في تحديد الأقدمية الباحثين فيما بينهم عند التعيين في الوظائف المشار إليها بقرار واحد .

- متى كان القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية لم يفصح في إجازته تعيين الباحثين الحاصلين على إجازة القضاء الشرعي أو الشهادة العالية أو العالية من الأزهر .. في وظائف معاونين أو مساعدين للنجاسة العامة أو وكلاء للنائب العام للأحوال الشخصية ، عن إستصحابهم لأقدمياتهم السابقة على تعيينهم في الكادر القضائي ، فلا مناص من إعتبار أقدمياتهم في هذا الكادر من تاريخ تعيينهم فيه . ولا وجه للمفاضلة بينهم وبين غيرهم ممن عينوا بقرارات سابقة سواء من بين الباحثين أو غيرهم وإذا كان مجرد وضع بعض المعينين من الباحثين بقرارات سابقة في أول الوكلاء ترتيباً لا يعتبر بحد ذاته دليلاً على قيام قاعدة تنظيمية عامة تلزم جهة الإدارة بإتباعها دوماً في هذا الخصوص وكانت ظروف التعيين تختلف في كل حالة عن الأخرى ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بإساءة إستعمال السلطة .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٥

متى كان الطالب قد ضمن طلباته بتصحيح أقدميته في درجة مستشار إعتباراً من ١٩٧١/١/٢١ تاريخ نفاذ القرار الجمهوري رقم ١٢٠٨ لسنة ١٩٧١ الذي تضمن ترقية أقرانه إلى هذه الدرجة . وكان الثابت من القرار الوزاري رقم ١١٠٧ الصادر في ١٩٧٣/٧/٢٩ أنه قد إعتبر الطالب في درجة مستشار إعتباراً من ١٩٧١/١/٢١ طبقاً لما جاء بطلباته ، فإن الخصومة تكون قد إنتهت في عصوص هذا الشق من الطلبات .

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٦

متى كان الثابت أن الطالب عين قاضياً بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٩ بمقتضى القرار الجمهوري رقم وتحددت أقدميته بعد زميله الأستاذ ولم يطعن في هذه الأقدمية إلى أن صدر الحكم بتعديل الأقدمية ذلك الزميل ، وكان الطعن في القرار لا يفيد إلا رافعه ، فإن تعديل الأقدمية الزميل المذكور المحددة بقرار التعيين طبقاً للحكم سالف الذكر لا يستتبع تعديل الأقدمية الطالب .

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٧

متى كانت إجابة الطالب إلى طلبة لا تنأى إلا بإلغاء القرار الجمهوري فيما يتضمنه من جعل أقدميته بعد القاضي... .. وقبل القاضي فإن طلبة يكون بهذه المثابة من طلبات الإلغاء التي يعين تقديمها في معاد الثلاثين يوماً المحددة في المادة ٩٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، ولا إعتداد

في ذلك بما ذهب إليه الطالب من أن طلبه تعديل أقدميته هو من قبيل دعاوى التسوية التي لا تخضع في رفعها للمواعيد التي تستمد مباشرة من القانون ما دام المركز القانوني الخاص بتحديد أقدمية الطالب لا يمكن أن ينشأ بغير القرار الذي يصدر بتحديد ما أيا كان وجه الصواب أو الخطأ فيه.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٧

- إذ نصت المادة ٩٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية على إسثناء " القرارات الصادرة بالتعيين أو النقل أو الندب " من جواز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن أو أمام أية جهة قضائية أخرى ونصت الفقرة الأخيرة المضافة إليها بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ - المعمول به منذ صدوره في ١٩٦٣/٨/١٢ - على أن " يشمل التعيين والوقاية في حكم هذه المادة ما يستتبعه من تحديد الأقدمية " وكان القرار الجمهوري بتعيين الطالب قاضياً قد صدر لاحقاً للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه ، فإن منازعة الطالب في تحديد أقدميته تكون غير جائزة ، إستناداً إلى الفقرة الأخيرة من المادة ٩٠ المذكورة بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ التي تقرر بأن يشمل التعيين بالتبعية تحديد الأقدمية.

- لا محل لتمسك الطالب بعدم دسورية النص المانع من التقاضي ، وطلب وقف الدعوى حتى يستصدر حكماً بذلك من المحكمة العليا لعدم جدية هذا الطلب ، لأن النص في الفقرة الثانية من المادة ٦٨ من دستور سنة ١٩٧١ على أن " يحظر النص في القوانين على تخصيص أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء " هو نص مستحدث لا يتصحب على المنع من الطعن النوارد في المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ الذي ألغى قبل العمل بهذا الدستور .

الطعون أرقام ١٣، ٢٠ لسنة ٢٤، ٣٩ رقم ٧١، ٤٠ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ٩٠

١٩٧٦/٦/٢ بتاريخ

- وزير العدل هو الرئيس الإداري المسؤول عن أعمال الوزارة وإدارتها وصاحب الصفة في خصوصية الطعن المعلق بتحديد أقدمية رجال القضاء والنيابة العامة ، والطالب بإختصاصه وزير العدل بعفته في طعنه على القرار الجمهوري في شأن تحديد أقدميته بين زملائه لا يكون قد رفع الطلب على غير ذي صفة ويكون الرفع بعدم قبول الطلب في غير محله ويعين رفضه.

- النص في الفقرة " هـ " من المادة ٤٦ - من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي عين الطالب في ظله - على أنه يشترط تعيين اثنى قاضيا أن يكون قد إستعمل أمام محاكم الإستئناف أربع سنوات متوالية ، وفي الفقرة الأخيرة من المادة ٥٧ منه على أنه بالنسبة للمحامين لتحديد أقدميتهم بين

أغلبية زملائهم من داخل الكادر القضائي يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشروع قد قصد أن يجعل من المساواة في الألفية مع من هم داخل الكادر القضائي أساساً عادلاً لزماله حقه تستند إلى صلاحية انخامى للتعين فى القضاء وصبروته بهذا التعين زميلاً متكافئاً لمن سبقه فى التعين بداخل الكادر القضائى فى تاريخ صلاحيته هو هذا التعين بمرور أربع سنوات متوالية على اشتغاله بأغصاة أمام محاكم الاستئناف فتحدد أقدميته بين أغلبية زملائه الذين استوفوا شروط الصلاحية فى نفس التاريخ وعينوا فى القضاء ، ولما كان الطالب قد استوفى شروط الصلاحية للتعين فى وظيفة قاض فى ٢٧/١٠/١٩٦٢ وكان بين من كشف الألفية المقدم من وزارة العدل والشهادة المقدمة من الطالب أن الأستاذ ... قد استوفى هذا الشرط فى ١/٢١/١٩٦٣ وعين رغم ذلك فى الألفية سابقة على الطاعن فإنه يتعين تعديل أقدمية هذا الأخير بوضعه قبل هذا الزميل مباشرة.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٠-٤١ لسنة ١٩٤١ مكتب قضى ٢٧ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩/٢/١٩٧٦

مضى كان الفات من أوراق الطلب أن الطالب سبق أن طعن فى قرار وزير العدل الصادر بتجديد أقدميته فى وظيفة وكيل لىابة للحكم بتعديل هذه الألفية تأسيساً على أن القرار المذكور قد حدد أقدميته على نحو يخالف أحكام قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، وقد حكم برفض هذا الطلب وكان هدف الطالب من الطعن فى القرارات الجمهورية اللاحقة الصادرة بقرارات رجال القضاء والىابة العامة هو الغالبة على أحقية لطلباته الواردة بطلبه السابق الذى قضى برفضه ، لاستمرت أقدميته نهائياً بمقتضى القرار الوزارى موضوع ذلك الطلب ، فإنه لا يقبل من الطالب أن يعود للمطالبة بتعديل أقدميته بالطعن فى القرارات التالية .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤١ مكتب قضى ٢٧ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١/٤/١٩٧٦

إذا كان ما يطلبه الطاعن من تعديل أقدميته يتمخض فى الحقيقة عن طعن فى قرارات مجلس القضاء الأعلى الصادر برفض تظلماته من التخطى فى الرقبة فى المدة من سنة ١٩٦٣ حتى سنة ١٩٦٨ فإن هذا الطعن يكون غير جائز لصدور القرارات المطعون عليها فى ظل قاعدة قانونية تحظر على دائرة الممول المدنية والتجارية النظر فيها ، ولا هل تملك الطالب بعدم دستورية نص المادة ٢/٨٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ لتعارضه مع حكم المادة ٦٨ من الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية لصدور هذا الدستور فى تاريخ لاحق للقرار المطعون فيه .

الطعن رقم ٥ لسنة ٤١ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٥

مضى كان يبين من الرجوع إلى أوراق الطلب الذي أمرت المحكمة بضمه أنه قدم من الطالب للحكم بإستاد أقدميته في تعيينه وكيلاً للنائب العام للأحوال الشخصية إلى ما قبل زميله الأستاذ... المعين بالقرار الجمهوري رقم مع ما يترتب على ذلك من آثار إستاداً إلى ذات الأسباب الواردة بالطلب المسائل وإن محكمة النقض قد قضت برفض طلبه تأسيماً على أن القرار الوزاري قد تضمن ترقية السادة ... إلى وكلاء النيابة من الفئة الممتازة وأن مثل هذه الترقية تحول دون المفاضلة بينهم وبين الطالب الذي عين في وظيفة وكيل للنائب العام ، وكانت أقدمية الطالب قد حددت وفقاً لنص المادة الثامنة من قانون إصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بين وكلاء النائب العام وإستقرت على هذا الوضع إلى أن رقي وكيلاً للنيابة من الفئة الممتازة ، فإنه لا يجوز له أن يعود ويطلب من جديد تعديل أقدميته بين زملائه في الدرجة التي رقي إليها إستاداً إلى أي نص آخر.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٥

إذا كان يبين من ملف الطلب رقم ١١ لسنة ٣٩ ق أن الطالب كان قد طلب الحكم بتحديد أقدميته في درجة وكيل نيابة إعتباراً من ١٩٦٦/٤/٩ وإحتياطاً بتحديد أقدميته إعتباراً من ١٩٦٧/١/١ بعدم قبول هذا الطلب شكلاً لتقدمه بعد الميلاد ، فإن أقدميته تكون قد إستقرت بين زملائه الذين عين معهم في درجة وكيل نيابة ، وإذ صحر للقرار المطعون فيه على أساس هذا الوضع ، ولم يدع الطالب أن أحداً قدخطاه بالترقية حسب أقدميته التي إستقرت من قبل فإن الطعن في هذا القرار يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٧٦/١/١

إذا كانت الفقرة الأولى من المادة ٥١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن أقدمية أعضاء إدارة قضايا الحكومة تحدد عند تعيينهم في وظائف القضاء الماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات ، وكان يبين من الأوراق أن الطالب كان يشغل نائب إدارة قضايا الحكومة منذ ١٩٧٢/١/١ وأنه عين في الدرجة الماثلة في وظائف القضاء ، وحددت أقدميته بالوظيفة الأخيرة على أساس أقدميته في درجة نائب إدارة الحكومة تالية لزميله ... الذي كان يسبقه مباشرة فيها والذي حددت أقدميته بعد السيد المعين وكيلاً للنيابة من الفئة الممتازة في ديسمبر سنة ١٩٧١ أي في تاريخ سابق على تاريخ ترقية الطالب في وظيفته السابقة بإدارة الحكومة ، فإن تعديل أقدميته على النحو المتقدم يكون قد تم وفقاً للقانون ولا عيرة في هذا إختصاص بما يدعيه الطالب من وجوب مراعاة تاريخ التخرج أو تاريخ تعيينه في إدارة قضايا الحكومة.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٠

توجب المادة ٩٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - المنطبق على الواقعة - رفع الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه ، أو إعلان صاحب الشأن به ، ويقوم مقام النشر أو الإعلان العلم بالقرار علماً يقينياً. وإذا كان علم الطالب بالقرار المطعون فيه ، والمضمن لتحديد أقدميته قد تحقق في ١٩٧٠/٩/١ تاريخ إستلامه العمل ، وكان قانون السلطة القضائية المشار إليه لا يمنع من الطعن في قرارات تحديد الأقدمية ، وكان دستور سنة ١٩٧١ الذي إستند إليه الطالب في الدفع بعدم دستورية إخطار المانع من الطعن في قرارات التعيين المنصوص عليه بالمادة ٩٠ من هذا القانون - قد عمل به اعتباراً من ١٩٧١/٩/١١ ، وكان الطالب لم يقدم طلبه المائل إلا في ١٩٧٤/٨/٢٩ ، فإنه يكون مقدماً بعد الميعاد ، سواء بالنسبة للطعن في التعيين أو بالنسبة للطعن في تحديد الأقدمية ، ويتعين لذلك القضاء بعدم قبول الطلب .

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٥

النص في المادة ٤١ ثالثاً فقرة " جـ " من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على " أنه يشترط لتعيين إمامي في وظيفة رئيس فئة " أ " بإحكام الابتدائية أن يكون قد إشتغل أمام محاكم الإستئناف خمس عشرة سنة متوالية " ، وفي الفقرة الأخيرة من المادة ٥١ منه على " تحديد أقدمية إمامين عند تعيينهم في وظائف القضاء اعتباراً من تاريخ إستيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعينين فيها ، على ألا يتوجب على ذلك أن يسبقوا زملائهم في القضاء أو النيابة العامة " بديل على أن المشرع قصد أن يجعل المساواة في الأقدمية مع من هم داخل الكادر القضائي أساساً عادلاً لزمالة حقّه تستند إلى صلاحية إمامي للتعين في وظائف القضاء ، و صيرورته بهذا التعيين زميلاً متكافئاً لمن سبقه في التعيين بدخول الكادر القضائي في تاريخ صلاحته هو التعبير في وظيفة رئيس فئة " أ " بإحكام الابتدائية بمرور خمس عشرة سنة متوالية على إشتغاله بإخمات أمام محاكم الإستئناف فتحدد أقدميته من ذلك التاريخ بشرط ألا يسبق زملاؤه ممن عينوا قبله. وإذا كان الطالب قد إستوفي شروط الصلاحية للتعين في وظيفة رئيس فئة " أ " بإحكام الابتدائية في وكان يبين من كشف الأقدمية المقدم من وزارة العدل أن زملاؤه الذين إستوفوا هذه الشروط في نفس التاريخ وعينوا في القضاء قبله كان آخرهم الأستاذ فإنه يتعين تعديل الأقدمية الطالب بوضعه في الأقدمية بعد هذا الزميل مباشرة.

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٩

نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ على أن يكون تنظيم أجور ومراتب ومكافآت أفراد الطاقم بالسفن التجارية المصرية بقرارات يصدرها وزير المواصلات ، وتنفيذاً لهذا التفويض صدرت القرارات الوزارية رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن أجور عمال البحر وأجازتهم ٣٢ لسنة ١٩٥٣ بشأن مرتبات المهندسين البحريين بالسفن التجارية المصرية ورقم ١ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم شئون أفراد أطقم السفن البحرية التجارية الذى نص فى مادته الأولى على إلغاء القرارات السابقة ونص فى مادته الثالثة على أن يكون الحد الأدنى للمرتبات وفقاً للجدول المرفق له ، وكان المشرع قد أضاف بالمادة الأولى من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ مادة برقم " ٢ " إلى المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ نصت على أن تعبر الأجور والمزبات والمكافآت المحددة بالقرارات الصادرة تنفيذاً لحكم المادة السابقة شاملة لإعانة غلاء المعيشة بالنسب الواردة بالأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وإتبع هذا النص بالمادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ التى نصت على أنه مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية تعضير الدعاوى القائمة أمام المحاكم من أفراد أطقم السفن التجارية للمطالبة بإعانة غلاء المعيشة بالإضافة إلى أجورهم منتهية بمجرد صدور هذا القانون ، وكان مقتضى هذين النصين مرتبطين - أن تطبق هذه المادة الأخيرة مقصور على دعاوى أفراد أطقم السفن البحرية المحددة أجورهم ومراتبهم بالقرارات سالفة البيان ، وكانت هذه القرارات جميعها لم تتناول تحديد مرتب الرهان فإن دعوى الرهان بطلب تلك الإعانة لا تسدرج فى تلك الدعاوى التى نص القانون على اعتبارها منتهية.

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٧

مفاد المادتين ٣٩ ، ٤١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن السلطة القضائية أن تعيين المحامين فى وظائف القضاء التى إسعفوا المدد اللازمة لتعيين فيها هو أمر جوازى، لجهة الإدارة أن تمارسه بمقتضى سلطتها التقديرية فى حدود ما تقتضيه المصلحة العامة ، وإذا كان الطالب قد عين قاضياً من الفئة [ب] ولم يقدم ما يفيد أن تعيينه على هذا النحو قد هدف لغير المصلحة العامة ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفاً للقانون ، أو مشوباً بإساءة استعمال السلطة ويكون طلب الطالب تعديل أقدميته المؤسس على أن مدة إشتغاله بأغامها تسعجب تعيينه فى وظيفة رئيس محكمة فئة " ب " أو قاض من الفئة " أ " على غير أساس .

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٤، ٤٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٩

النص فى الفقرة الأخيرة من المادة ٥١ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية - على أن " تحدد أقدمة اأخامين عند تعيينهم فى وظائف القضاء وذلك إحصاراً من تاريخ إستيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المبينة فيها " يدل على أن مجال تطبيق حكم هذا النص هى تحديد أقدمة اأخامى فى الوظيفة فيها دون غيرها من الوظائف الأعلى ، مما لا يجوز معه عند تحديد أقدمة الطالب المقارنة بين تاريخ إستيفائه لشروط التعيين فى وظيفة قاض فئة " ب " وبين تاريخ إستيفاء غيره هذه الشروط مما كانوا وقت تعيينه فى وظائف أخرى.

الطعن رقم ٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٠

إذا كان تعديل أقدمة الطالب لا يتأتى إلا بإلغاء قرار تعيينه فيما تضمنه من تحديد تلك الأقدمة ، فإن طلبة يكون من طلبات الإلغاء التى يصعب تقديمها فى معاد الثلاثين يوماً المحددة بالمادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وليس من قبيل التسويات التى تعتمد المراكز القانونية فيها مباشرة من القانون ، لأن المركز القانونى الخاص بأقدمة الطالب لا يمكن أن تنشأ بغير القرار الصادر بتحديددها وإذا كان قرار تعيين الطالب مستنداً ، والمتضمن تحديد أقدمة قد صدر فى ١٩٧٤/٨/٣١ وعلم به يقيناً بتنفيذه فى ١٩٧٤/١٠/١ ، وهو تاريخ تنفيذ الحركة القضائية ، ولم تقدم الطلب إلا فى ١٩٧٥/٣/١٥ فإنه يكون غير مقبول لتقديمه بعد الميعاد.

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٠

النص فى الفقرة هـ من المادة ٤٦ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية الذى عين الطالب فى ظله على أنه يشترط تعيين اأخامى قاضياً أن يكون قد إشتغل أمام محاكم الإستئناف أربع سنوات موعلة ، وفى الفقرة الأخيرة من المادة ٥٧ منه على أنه بالنسبة للمحاميين فتحدد أقدمتهم بين أغلبية زملائهم من داخل الكادر القضائى ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه قصد أن يجعل من المساواة فى الأقدمة مع من هم داخل الكادر القضائى أساساً عادلاً لزمالة حقه تستند إلى صلاحية اأخامى للتعيين فى القضاء وصورته بهذا التعيين زميلاً متكالفاً لمن سبقه فى التعيين بإدخال الكادر القضائى فى تاريخ صلاحيته هو لهذا التعيين بمرور أربع سنوات موعلة على إشتغاله بأخاماه أمام محاكم الإستئناف فتحدد أقدمة بين أغلبية زملائه الذين إستوفوا شروط الصلاحية فى نفس التاريخ وعينوا فى القضاء قبله ، إذ كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطالب قد إستوفى شروط الصلاحية للتعيين فى

وظيفة قاض في ١٩٥٩/١/٢٤ فإن القرار المطعون فيه إذ وضعه مباشرة بعد الأستاذ . الذي إستقر في شروط الصلاحية للعين قاضياً في ذات التاريخ لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٤

— تحديد الأقدمية لمساعدى النيابة المعينين من خارج السلك القضائى من أعضاء إدارة قضايا الحكومة ونظرانهم ، يجوز أن يكون من تاريخ تعيينهم في درجاتهم الماثلة للدرجات المعين فيها ، وذلك عملاً بالمادتين ٥٧ ، ١٣١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المنطبق على واقعة الدعوى .

— إذ كان يشترط لإعتبار عمل الموظف نظير العمل أعضاء إدارة وقضايا الحكومة أن يكون إستغاله فيه بالقانون فعلاً وبصفة أصلية ، وكان الثابت بملف خدمة الطالب أنه لم يكن يشغل بصفة أصلية بالقانون قبل عمله في ١٩٦٨/١/١٧ بإدارة الشئون القانونية بالشركة وهو التاريخ الذى حدده القرار المطعون فيه أساساً لأقدميته في وظيفة مساعد نيابة وأثنى عين فيها في ١٩٧٠/١١/١٨ ، وكان لا يؤثر في ذلك أن يكون الطالب قد عهد إليه قبل هذا التاريخ ببعض الأعمال القانونية ، فإن القرار لا يكون مخالفاً للقانون .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٤

— إذ كان القرار المطعون فيه لم ينشر بالجريدة الرسمية ، وكانت الأوراق خالية مما يدل على علم الطالب بما تضمنه القرار من تحديد لأقدميته ، فإن الدفع — بعدم قبول الطلب لتقديره بعد المهاد يكون على غير أساس — لم يورد قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ — المنطبق على واقعة الدعوى — قواعد خاصة لتحديد أقدمية التعيين في وظائف معاونى النيابة ، والأمر في ذلك مووك لتقدير الوزارة ولا معقب عليها في ذلك ما لم يقدم دليل على عيب إساءة إستعمال السلطة ، وإذ لم يقدم الطالب أى دليل على أن تحديد أقدميته بالقرار المطعون فيه هدف إلى غير الصالح العام ، فإنه يتعين رفض الطلب .

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٤

إذ كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٥٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذى يحكم واقعة الطلب تنص على أنه " ... ويجوز أن تحدد الأقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يمتنون من خارج السلك القضائى عند تعيينهم في وظائف القضاء الماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات " ، وكان الثابت بالأوراق أن الطالب رقى إلى درجة نائب بإدارة قضايا الحكومة التى تعادل وظيفة قاض في ١٩٧٢/١/١ وعند تعيينه في القضاء وضع في الأقدمية بعد الأستاذ ... الذى رقى إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة في ديسمبر ١٩٧١ ، أى في تاريخ سابق على ترقية الطالب

إلى وظيفة نائب يادارة قضايا الحكومة ، فإن القرار المطعون فيه يكون مطابقاً للقانون ولا عورة بما ذهب إليه الطالب من وجوب مراعاة تاريخ تخرجه أو تاريخ تعيينه في إدارة قضايا الحكومة .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٩ بتاريخ ١١/١٠/١٩٧٧

لما كان الناهى أن وزاره العدل نفذاً للحكم الصادر من محكمه النقض قد أعادت الطالب إلى عمله قاضياً ثم صدر القرار الوزاري رقم ١٢٠٨ سنة ١٩٧٣ بتعيينه رئيس محكمه من الفئة "ب" تالياً مباشره فى الأقدمية للأستاذ وهى الأقدمية التى كان يشغلها قبل إحالته إلى المعاش وإن الوزارة قامت بتسوية مرتبه وعلاواته على أساس بقائه فى العمل وصرفت له الفروق المأليه عن المدة اللاحقه لعودته وكان لا يجوز للطالب بمناسبة إعادته إلى العمل أن يطلب وضعه فى الأقدمية غير تلك التى كان عليها من قبل والتى استقرت بين زملائه ، كما لا يجوز له اقتضاء الفرق بين المرتب والمعاش حتى تاريخ عودته للعمل ، لأن الراتب مقابل العمل ولم يكن الطالب يباشر العمل فى هذه المدة.

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٧٧

إذ كان الطالب والمطعون عليه الثانى قد عينا فى درجة قاض من الفئة "ب" بالقرار الجمهورى رقم ١٢٣٩ والمتشور بالجريدة الرسمية والذى حدد الأقدمية كل منهما ، وكان الطالب لم يطعن فى هذا القرار وفقاً للمادتين ٨٤ ، ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، لأن الأقدمية تكون قد استقرت على هذا الوضع ، ولا يحق له أن يطلب تعديلها بمناسبة صدور القرار الجمهورى رقم ١٢٥٣ بتعيين المطعون عليه الثانى قاضياً من الفئة "ب" .

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ٣/١٠/١٩٧٧

إذ كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٥١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن تحدد أقدمية الخامين عند تعيينهم فى وظائف القضاء ، وذلك إعتباراً من تاريخ إستيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعينين فيها على ألا يوجب على ذلك أن يسبقوا زملائهم فى القضاء أو النيابة العامة ، وكان بين من كشف الأقدمية المقدم من وزارة العدل أن القرار المطعون فيه لم يحدد أقدمية الطالب من تاريخ إستيفائه لشروط التعيين لوظيفة رئيس باحكمة فئة "ب" وهو ١٩٦٨/٥/٢٣ ، وكان تحديد أقدمية الطالب إعتباراً من هذا التاريخ يجعله سابقاً مباشرة على الأستاذ ، فإنه يصح الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم تحديد أقدمية الطالب على هذا النحو .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٧

إذ كانت وزارة العدل بموافقة اللجنة الخماسية قد رأت بمناسبة إعداد الحركة القضائية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٤ إرجاء ترقية الطالب إلى وظيفة قاض من الفئة "ب" على أن تتم فى حركة تالية متى استوفى تقارير الكتابة مع الاحتفاظ له بأقدميته ، كما رأت أيضاً عند إعداد الحركة القضائية الصادر بها القرار الجمهورى رقم ١٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ وبموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية إرجاء ترقية حين استيفاء تلك التقارير مع الاحتفاظ له بأقدميته الأصلية ، وأنه بعد استيفاء التقارير المطلوبة صدر القرار المطعون فيه متضمناً ترقية الطالب إلى تلك الوظيفة دون إسناد أقدميته إلى ما كانت عليه أصلاً والتي تحددت عند تعيينه من الخامة وفقاً لأحكام القانون ، وكانت الأوراق عالية من مبرر ظاهر لمدول جهة الإدارة عن رأيها السابق والذي أوجزت ترقية الطالب على أساسه فإنه يعين إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم الرجوع بأقدمية الطالب إلى ما كانت عليه عند التعيين .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٧

إذ كان القاضى لا يستحق الحقوق المالية للوظيفة التى رقى إليها إلا من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على ترقية ، فإن الطالب لا يكون مستحقاً إلا للفروق المالية اللاحقة على موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على مشروع الحركة القضائية الصادر بها القرار المطعون فيه .

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٧

إذ نص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية بالمادة ٤١ على أنه " متى تراخى الشروط الأخرى المبينة فى هذا القانون جاز أن يعين رأساً ... ثانياً : فى وظائف رؤساء فة "ب" بالحاكم الابتدائية المحامون الذين إشتغلوا أمام محاكم الإستئناف مدة إثنى عشرة سنة متوالية ... ثالثاً : فى وظائف رؤساء فة "ب" بالحاكم الابتدائية "ج" المحامون الذين إشتغلوا أمام محاكم الإستئناف خمس عشرة سنة متوالية ... " فقد دل على أن تعيين المحامين فى وظائف القضاء التى إستوفوا المدة اللازمة للتحقيق فيها هو أمر جوازى لجهة الإدارة أن تمارسه بمقتضى سلطتها التقديرية فى حدود ما تقتضيه المصلحة العامة إذ كان ذلك وكان الطالب قد عين رئيس محكمة فة "ب" ولم يقدم ما يفيد أن تعيينه على هذا النحو قد هدف لغیر المصلحة العامة ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بإساءة السلطة ويكون طلب تعديل أقدمية الطالب المؤسس على أن مدة إشتغاله الخامة تسوجب تعيينه فى وظيفة رئيس محكمة فة "ب" ، على غير أساس .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٧

- مراد الشارح من نصوص المواد ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ والنصوص الأخرى الواردة بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة ، هو تنظيم مهنة المحاماة دون غيرها ، وخطابه فيها موجه إلى المتسبين لهذه المهنة دون غيرهم ، وأن الأقدمية التى عنها المشرع فى المواد الثلاثة المذكورة هى المدد اللازم استيفائها للندرج فى المراحل المخلفة لهذه المهنة " المواد ٦٦ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ٨٠ " وتلك اللازمة لإمكان الوضوح مجلس نقابة أو لنصب النقيب " المادة ١٣ " والمدد الواجبة لإستحقاق المعاش " المواد ١٦٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ " ولا علاقة لأحكام هذا القانون بترتيب الأقدمية القضاة التى نظمها وضبط أحكامها قانون السلطة القضائية إذ لكل من القانونين مجال تطبيقه .

- الفقرة جـ من البند ثانياً من المادة ٤١ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إذ بينت شروط صلاحية المحامين للتعيين فى وظائف رؤساء لفة "ب" بأحكام الابتدائية وصفهم بأنهم المحامون الذين إشغلوها أمام محاكم الإستئناف مدة إثنتى عشرة سنة متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلاً ... ، قد وضعت ضابطاً منظماً يهدف إلى التحقق من توالى صلاحية من يعين من المحامين فى وظيفة رئيس المحكمة لفة "ب" من واقع ممارسته لمهنة المحاماة ، هذا الضابط هو وجوب توالى شرطتين مجتمعين " الأول " إشغاله بالمحاماة أمام محاكم الإستئناف مدة إثنتى عشرة سنة متوالية و " الثانى " أن يكون قد مارس المهنة فعلاً خلالها ، بحيث إذا تخلف أحد الشرطين إنتفى القول بتوالى الصلاحية للتعيين فى وظيفة رئيس لفة "ب" بأحكام الابتدائية ، فإن تمسك الطالب بالأحكام التى إستحدثها قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن اتصال مدة المحاماة نتيجة لسداد الإشتراكات المتأخرة المستحقة لنقابة المحامين يكون غير ذى أثر على شرط الممارسة الفعلية لمهنة المحاماة الخاص بصلاحية المحامين للتعيين فى القضاء إذ كان ذلك وكان الشايت بالأوراق أن الطالب قد إستبعد اسمه من جدول المحامين المشتغلين فى المدة من ١٨/٤/١٩٦٣ إلى ٥/٦/١٩٦٣ لعلم سداذه الإشتراكات المستحقة لنقابة المحامين فإنه يكون قد إستوفى شروط التعيين فى وظيفة رئيس لفة "ب" بأحكام الابتدائية فى ١٥/٦/١٩٧٥ ، وإذ حدد القرار المطعون فيه الأقدمية فى الوظيفة المذكورة بصبراً من هذا التاريخ ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٣

الأصل فى تحديد تاريخ تعيين الموظف أو ترقية هو بتاريخ صدور قرار التعيين أو الوقية من الجهة التى تملك هذا الحق ، وإستثناء من هذا الأصل نص قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٤ على أن يعتبر تاريخ التعيين أو الوقية من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات

القضائية ، ولما كان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية قد خلا من مثل هذا النص ، فإنه لا يمكن تطبيقه بالنسبة لتعيين أو ترقية أعضاء تلك النيابة ، ولا يفور من ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء النيابة الإدارية ... " وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات وكذلك بالمعاشات وبنظامها ، جمع الأحكام المقررة والتي تقرر في شأن أعضاء النيابة العامة " . لأن التماثل الذي عناه الشارع بالنص المذكور يقتصر على الحقوق المالية دون غيرها ، إذ كان ذلك وكانت ترقية الطالب إلى وظيفة وكيل نيابة إدارية تحدد بتاريخ صدور القرار الجمهوري في ١٩٧٤/٩/٧ دون أن ترد إلى ١٩٧٤/٨/١٦ تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على ترقية ، وكان الأستاذ .. الذي يطلب الطالب أن يكون سابقاً له في الأقدمية قد رقى إلى وظيفة وكيل نيابة عامة في ١٩٧٤/٩/٧ وكان الطالب لم يدع أن القرار المطعون فيه لم يحدد أقدميته في وظيفة وكيل نيابة عامة من تاريخ تعيينه في وظيفة وكيل نيابة إدارية في ١٩٧٤/٩/٧ فإن الطلب يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٧

مضى كان الثابت من ملف خدمة الطالب أنه عين - عقب تخرجه من كلية الحقوق - في وظيفة كتابية بالشركة الشرقية للبرول ثم نقل إلى الأعمال القانونية بذات الشركة وظل يتدرج فيها حتى عين بالقضاء بعد أن استوفي شروط الصلاحية للتعيين قاضياً بإعتباره نظراً ، فإن أقدميته يحكمها نص الفقرة الثانية من المادة ٥١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والتي تنص على أن " تحدد الأقدمية من يعينون من خارج الهيئات القضائية في قرار التعيين بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، وإلا اعتبرت أقدميتهم من تاريخ القرار الصادر بالتعيين " . ومفاد هذا النص أن تحديد الأقدمية بالنسبة لؤلاء أمر جوازى مستقل به جهة الإدارة بلا معقب عليها ، ولما كان الطالب لم يدع أن تحديد أقدميته بالقرار المطعون فيه قد هدف لغير المصلحة العامة ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بإساءة استعمال السلطة. أما النص في الفقرة الأخيرة من المادة ٥١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن تحدد الأقدمية المحامين عند تعيينهم في وظائف القضاء وذلك إعتباراً من تاريخ إستيذانهم لشروط الصلاحية للوظائف المعنية فيها على ألا يوجب على ذلك أن يسبقوا زملائهم في القضاء أو النيابة العامة " فإن هذه الفقرة خاصة بالمحامين أمام المحاكم من غير من ينطبق عليهم نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة المذكورة .

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٦/٢/١٩٧٨

— توجه طلب إلغاء القرار الجمهوري المطعون فيه فيما تضمنه من تحديد الأقدمية إلى النائب العام غير مقبول ، إذ لا شأن له في الخصومة القائمة بين الطالب والجهة الإدارية في هذا الخصوص .

— إذ نص قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في الفقرة الثالثة من المادة ١١٦ منه على أنه " لا يجوز أن يعين أحد مباشرة من غير معاوني النيابة في وظيفة مساعد إلا بعد تأدية امتحان تحدد شروطه وأحكامه من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية وبشرط أن يكون مقبلاً بجدول المشغولين أمام إياكم الابتدائية إن كان عاماً أو أن يكون قد قضى سنتين متتاليتين مشغولاً بعمل قانوني إن كان من النظراء " فقد بين الشروط الواجب توافرها ليعين مباشرة من غير معاوني النيابة في وظيفة مساعد ، ولا علاقة لهذا النص بتحديد الأقدمية المعينين في هذه الوظيفة ، ولما كان القانون لم يورد قواعد خاصة لتحديد الأقدمية المعينين مباشرة في وظائف مساعدى النيابة ، فإن ذلك يكون مبروراً لجهة الإدارة تمارسه في حدود المصلحة العامة ، ولا عليها إن هي لم تلتزم في تحديد أقدميتهم بترتيب نجاحهم في الامتحان الذي أودوه. ولما كانت وزارة العدل قد التزمت في تصرفها قاعدة تنظيمية عامة إبتداء المصلحة العامة بأن حددت أقدمية مساعدى النيابة المعينين شملهم القرار المطعون فيه من تاريخ تعيينهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها قبل التعيين ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون ولا مشوباً بإساءة استعمال السلطة .

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ٨/٦/١٩٧٨

مفاد نص المادة ١١٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن لوزارة العدل سلطة تقديرية في تحديد أقدمية من يعينون من خارج الهيئات القضائية إلا أنها متى وضعت قواعد تنظيمية لتحديد هذه الأقدمية فإنه يجب مراعاتها بالنسبة للجميع. وإذا كان الثابت من المذكرة المرفوعة للمجلس الأعلى للهيئات القضائية للموافقة على تعيين مساعدى النيابة الذين شملهم القرار المطعون فيه أنه قد تم ترتيب أقدميتهم وفقاً لأسبقية توافر شروط صلاحية تعيين كل منهم في وظيفة مساعد نيابة وعند تساوى الصلاحية لتحديد الأقدمية وفق القواعد الخاصة بأسبقية دور التخرج ودرجة التقدير فيه على التوالي ثم أخيراً الأكبر سناً على ألا ترتب على ذلك ألا يسبقوا زملاءهم في النيابة العامة — وكان الثابت من ملف خدمة الطالب أنه تخرج من كلية الحقوق في مايو سنة ١٩٦٦ وعين بالمهنة العامة للتأمينات الإجتماعية بمقتضى قرار مديرها العام وتسلم العمل بتاريخ ١٩٦٧/١/٥ بوحدة الدعاوى والتحقيقات وكان يقوم بأعمال التحقيقات وإعداد المذكرات القانونية بدفاع المهنة في الدعاوى ومتابعة سير هذه الدعاوى فإن

الطالب يكون قد بدأ الأختطال بالعمل القانوني في ١٩٦٧/١/٥ وتوافرت له شروط الصلاحية في وظيفة مساعد نيابة طبقاً للمادة ١١٦ من قانون السلطة القضائية في ١٩٦٧/١/٥ ، وإذ كان الثابت أن وزارة العدل حددت تاريخ إستيفائه شروط الصلاحية للتعين في ١٩٧٢/١/٥ فإنها تكون قد خالفت القانون والقواعد التي إتبها بالنسبة لبقية زملائه .

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٥

- إذ كان طعن الطالب لا يتجه إلى القرار رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتعيينه وتحديد أقدميته وإنما يهدف إلى الطعن في قرار الرضض الضمنى بعدم تعديل أقدميته رغم تحقق موجه بصلور القرار رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٦ والمتضمن تعيين الأستاذ ... وما يوجب عليه من وجوب تعديل أقدمية الطالب لتكون سابقة على زميله المذكور ، ولما كان هذا القرار قد صدر في ١٩٧٦/٣/٤ وقدم الطلب في ١٩٧٦/٤/١ ، فإنه يكون مقدماً في المبدأ .

- وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٥١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، تحدد الأقدمية الخامين عند تعيينهم في وظائف القضاء إعتباراً من تاريخ إستيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعينين فيها على ألا يوجب على ذلك أن يسبقوا زملائهم في القضاء أو النيابة العامة ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن الأستاذ ... تخرج من كلية الحقوق سنة ١٩٥٤ ، وبعد أن إستقال من العمل بإدارة قضايا الحكومة إشتغل بالمحاماة إلى أن صدر القرار الجمهوري بتعيينه في وظيفة رئيس بالمحكمة من الفئة " ب " على أساس إستيفاء شروط التعيين في هذه الوظيفة باعتباره مخامياً ، وحددت أقدميته طبقاً لنص الفقرة سالفه الذكر ، فإنه لا يكون من شأن ذلك المساس بأقدمية الطالب المتخرج في سنة ١٩٥٥ والتي إستقرت على وضع معين حتى ولو كان الطالب سابقاً في الأقدمية على زميله المذكور عندما كانا يعملان بإدارة قضايا الحكومة ، لأن الأقدمية كل منهما عند تعيينه في القضاء قد حددت وفق القانون .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٦، ٤٤، ١٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١

متى قضت المحكمة بإلغاء القرار الجمهوري فيما تضمنه من عدم تحديد أقدمية الطالب عند تعيينه في درجة رئيس محكمة فئة " ب " سابقاً مباشرة على الأستاذ ... ، فإن هذا الإلغاء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يوجب عليه إلغاء جميع القرارات الجمهورية الصادرة بالمركات القضائية اللاحقة متى كان القرار الملغى أساسها ، وإذ كانت وزارة العدل لم تقدم دليلاً يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات القضائية الأعلى أسوة بزملائه الذين يلونه في الأقدمية ، وكانت بعض القرارات الجمهورية التي صدرت بعد تعيين الطالب قد شملت بالترقية بعض زملائه التاليين له حتى بلغوا وظيفة المستشار ، فإنه يعين

إلغاء هذه القرارات فيما تضمنته من عدم ترقية الطالب إلى الوظائف التي رقي إليها زملاؤه التالون له في الأقدمية .

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٥١٧، ٤٦، ٤٧ لسنة ٦٤، ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٨

نصت المادة ٣/١١٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه " لا يجوز أن يعين أحد مباشرة من غير معاونى النيابة فى وظيفة مساعد إلا بعد تأدية إمتحان تحدد شروطه وأحكامه بقرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية وبشرط أن يكون مقبداً بمجدول المشتغلين أمام المحاكم الابتدائية إن كان محامياً أو أن يكون قد قضى سنتين متواليتين مشغلاً بعمل قانونى إن كان من النظراء " . وإذ كانت المحكمة التي تليها المشرع من تأدية الإمتحان هي تمكين جهة الإدارة من اختيار أصلح العناصر للتعيين فى وظيفة مساعد نيابة ، فإنه يكفى ليمن يعين مباشرة من غير معاونى النيابة فى الوظيفة المذكورة أن يكون محامياً مقبداً بمجدول المشتغلين أمام المحاكم الابتدائية أو نظيراً مارس العمل القانونى مدة سنتين على الأقل ، ويكون إجتياز الإمتحان شرطاً كاشفاً عن الصلاحية للتعيين التي تتحقق من تاريخ القيد بمجدول المشتغلين أمام المحاكم الابتدائية بالنسبة للمحامين ومن تاريخ إنقضاء سنتين من بدء الإشتغال بالعمل القانونى بالنسبة للنظراء ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن مساعدى النيابة الذين شملهم القرار رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٧٦ بالتعيين ممن جعلهم سابقين على الطالب فى الأقدمية قد إستوفوا شروط الصلاحية للتعيين فى وظيفة مساعد نيابة - على الأساس السالف بيانه - قبل أن يرقى الطالب إلى الوظيفة المذكورة ، فإن القرار إذ وضعهم فى الأقدمية قبله لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بإساءة إستعمال السلطة ، ولو كان من بينهم من هو تال للطلاب فى التخرج لأن الطالب وقد بدأ عمله القضائى بالإشتغال معاوناً للنيابة ، فإن أقدميته فى وظيفة مساعد نيابة تقرر بحسب تاريخ القرار الجمهورى الصادر بوقيته لما عملاً بالمادة ١/٥٠ من قانون السلطة القضائية بغض النظر عن تاريخ حصوله على المؤهل القانونى أو نوعية العمل الذى مارسه قبل تعيينه معاوناً للنيابة

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٠

- تعيين المشتغلين بعمل يعثر نظير للعمل القضائى فى وظائف القضاء التى إستوفوا شروط التعيين فيها هو أمر جوازى لجهة الإدارة قام به بمقتضى سلطتها التقديرية فى حدود المصلحة العامة ، وتحدد الأقدمية المعينين عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٥١ من قانون السلطة القضائية وإلا أعترت أقدميتهم من تاريخ القرار الصادر بالتعيين . ومفاد هذا أن المشرع قد حول للجهة الإدارية سلطة تحديد الأقدمية من يعينون من هؤلاء

في وظائف القضاء دون أن تنقيد في هذا بتاريخ إستيفاء شروط التعيين في الوظيفة وإذا كان الطالب قد عين قاضياً باعتباره من المشتغلين بعمل يعتبر نظير للعمل القضائي ، فلا محل لمقارنة أقدميته بأقدمية كل من الأساتذيين ... و... لأن كليهما قد عين قاضياً بطريق الرقبة من الوظيفة الأدنى ومن ثم تحدد أقدميتهما طبقاً للترتيب الثابت لهما في الوظيفة الأدنى عملاً بالمادة ١/٤٩ من قانون السلطة القضائية ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

- إذ يبين من الأوراق أن الأستاذ ... قد إسعفى شروط الصلاحية للتعيين في وظيفة قاضي قبل الطالب - وهو من النظراء - إذ حصل على الفئة الثالثة وهي الدرجة المماثلة لدرجة قاضي في ١٩٦٨/٧/١ بينما حصل عليها الطالب في ١٩٧٤/١/١ ، فإنه لا محل لأن يسبقه في الأقدمية .

الظعن رقم ٨٠ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١١

جرى قضاء هذه المحكمة على أن يعين النظراء في وظائف القضاء التي إسعفوا الشروط اللازمة لتعيين فيها وتحديد أقدمياتهم أمراً جوازياً من جهة الإدارة أن تمارسهما بملتبس سلطتها التقديرية في حدود ما تقتضيه المصلحة العامة وإذا كان لم يقدم ما يدل على أن تعيينه في وظيفة قاضٍ وتحديد أقدميته فيها قد هدف لغير المصلحة العامة كما غلت الأوراق من الدليل على ذلك فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بإساءة استعمال السلطة .

الظعن رقم ٨٨ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٨

أوضح المشرع في الفقرة "و" من المادة ٣٩ والفقرة "د" من المادة ٤١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدلتين بالمادة الأولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ الشروط اللازمة لتعيين من يشغل بعمل يعتبر بقرار تنظيمي عام من المجلس الأعلى للهيئات للقضائية نظراً للعمل القضائي في وظيفة قاضٍ ، أما الأقدمية فلا تحسب من تاريخ إستيفاء شروط التعيين سالف الذكر وإنما يحكمها نص الفقرة الثانية من المادة ٥١ من قانون السلطة القضائية ومؤداه أن تحدد الأقدمية في قرار التعيين بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية وإلا اعتبرت من تاريخ القرار الصادر بالتعيين ، وإذا كان الثابت من ملف الطالب أنه إسعفى شروط التعيين في وظيفة قاضٍ باعتباره كان يشغل بعمل يعتبر نظير للعمل القضائي فصدر قرار بتعيينه في تلك الوظيفة وتحديد أقدميته ولم يدع أن وزارة العدل قد أساءت استعمال سلطتها في هذا الشأن ، فإن ما يطالب به من أدمية معينة يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٥/٢/١٩٧٩

لخص محكمة النقض دون غيرها وفقاً لنص المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ، بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة لإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب ، متى كان مبنى الطلب عيباً فى الشكل أو مخالفة القانون واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة وإذا كان التكييف القانونى الصحيح للطلب الأسمى ، هو أن الطالب يطلب إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم تعيينه فى وظيفة رئيس بالمحكمة من الفئة " ب " ، فإن المحكمة تكون مختصة بنظره. المستفاد من نص المادتين ٣٩ ، ٤١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن النطاق فى اعتبار العمل نظيراً للعمل القضائى هو بصور قرار تنظمى عام فى هذا الشأن من المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، وإذا كان هذا المجلس قد أصدر فى ١٧/١٠/١٩٧٣ قراراً نص فى مادته الأولى على اعتبار أعمال التحقيق والإفتاء وإبداء الرأى فى المسائل القانونية وإعداد العقود ومراجعتها والقيام بالبحوث القانونية وإعداد مشروعات القوانين واللوائح والقرارات ذات الطابع التنظيمى التى يقوم بها الموظفون بالجهات المبينة بهذا النص ومنها المؤسسات العامة وكان القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية قد اعتبرها من المؤسسات العامة ، وإذا كان الطالب عند تعيينه فى القضاء يعمل مديراً للإدارة القانونية بالغرفة التجارية بالقاهرة ، فإن القرار المطعون فيه إذ حدد أقدميته على أساس أنه من القائمين بعمل نظير للعمل القضائى لا يكون قد خالف القانون ، ولا يغير من ذلك صدور قرار من اللجنة العليا لشئون الإدارات القانونية بعدم تطبيق قانون الإدارات المذكورة على عمالى الغرف التجارية ، إذ النطاق فى تحديد النظر بالمعنى المقصود فى قانون السلطة القضائية - وعلى ما سلف بيانه - هو صدور قرار تنظيمى عام من المجلس الأعلى للهيئات القضائية. تعيين النظراء فى وظيفة رئيس محكمة من الفئة "ب" لمن استوفوا شروط التعيين لهذه الوظيفة طبقاً لنص المادة ٤١ " ثانياً لفقرة هـ " من قانون السلطة القضائية ، هو أمر جوازى لجهة الإدارة أن تقرر فى حدود سلطتها التقديرية ، فلا عليها إن هى عينت من استوفى تلك الشروط فى وظيفة أدنى تحقيقاً للمصلحة العامة ، ولما كانت أقدمية من يعين من خارج الهيئة القضائية تحدد عند تعيينهم طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٥١ من قانون السلطة القضائية فى القرار الجمهورى الصادر بتعيينهم بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية وإلا عبرت أقدميتهم من تاريخ القرار الصادر بالتعيين ، مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تحديد الأقدمية بالنسبة هؤلاء أمر جوازى تستقل به جهة الإدارة بلا معقب عليها ، وكان الطالب لم يدع أن تحديد أقدميته بالقرار المطعون فيه قد

يستهدف غير المصلحة العامة ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بإساءة استعمال السلطة .

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١

مضى كان المجلس الأعلى للمهيات القضائية قد وضع قاعدة مقتضاها تحديد الأندية النضائية في قرار واحد إحصائياً من تاريخ بدء اشتغالهم بالعمل القانوني ، وكان الثابت بالأوراق أن زميل الطالب قد بدأ الاشتغال بالعمل القانوني في ١٩٦٥/١٠/٢٣ قبل بدء اشتغال الطالب به في ١٩٦٥/١١/٣٠ فإن مطالبة الطالب بوجبه قبل زميله المذكور تكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٥

هدف المشرع بنص المادة الثامنة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ أن يكون للأندية إحصائياً في تحديد مرتب وبدلات من يعين في إحدى الوظائف القضائية من غير رجال القضاء والنيابة العامة ، وإذ كانت عبارة النص عامة في أن مرتب وبدلات هؤلاء لا يجوز أن تقل عن مرتب وبدلات من يلونهم في الأندية في الوظيفة التي عينوا فيها ، فإنه ينطبق أيّاً كان الأساس القانوني الذي حدد بمقتضاها مرتب وبدلات الزميل التالي في الأندية ، وسواء كان هذا الزميل قد شغل وظيفته بالوقية إليها أو بالسعين فيها من وظيفة أخرى غير قضائية .

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٦

مضى كان الطلب يستند في طلب الصويص المادى والأدبى إلى أن وزارة العدل قد خالفت القانون في خصوص تحديد أقدميته عندما عين وكيلاً لنائب العام بالقرار الجمهورى رقم ٧٤٥ لسنة ١٩٧٥ وكان الطالب قد طعن في القرار المذكور بالطلب رقم ١٦٤ لسنة ٤٦ ق " رجال القضاء " الذى قضى بعدم قبوله ، فقد أصبح هذا القرار نهائياً ، وبالنسبة فلا يجوز للطالب إستاداً إلى ما يدعيه من عيب شاب هذا القرار أن يطالب بصويص عنه لما يستلزمه الفصل في طلب الصويص من التمرس للقرار ذاته.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٨

إذ قضت محكمة النقض في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٢/١ بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٦ فيما تضمنه من عدم تحديد أقدمية الطالب سابقاً مباشرة على الأستاذ ... مع ما يوجب على ذلك من آثار وضمنت أسباب هذا الحكم المرتبطة بالمنطوق إرتباطاً وثيقاً بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها . " وحيث إنه وقد قضت المحكمة بإلغاء القرار الجمهورى المذكور فيما تضمنه من عدم تحديد أقدمية الطالب عند تعيينه في درجة رئيس محكمة قنة "ب" سابقاً مباشرة على الأستاذ ... " فإن هذا الإلغاء وعلى ما

جرى به قضاء هذه المحكمة - يوجب عليه إلغاء جميع القرارات الجمهورية الصادرة بالحرركات القضائية اللاحقة متى كان القرار الملغى أساسها. إذ كان ذلك ، وكانت وزارة العدل لم تقدم دليلاً يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات القضائية الأعلى أسوة بزملائه الذين يلونه في الأقدمية ، وكانت بعض القرارات الجمهورية التي صدرت بعد تعيين الطالب قد شملت بالترقية بعض زملائه التاليين له - باعتباره سابقاً في الأقدمية على الأستاذ ... حتى بلغوا وظيفة المستشار فإنه يتعين إلغاء هذه القرارات فيما تضمنته من عدم ترقية الطالب إلى الوظيفة التي رقي إليها زملاؤه التالون له في الأقدمية " وكان بعض زملاء الطالب التاليين له في الأقدمية قد رفقوا إلى درجة مستشار بالقرار الجمهوري رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٧ ، فإن مؤدى الحكم المشار إليه إلغاء هذا القرار فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى الوظيفة المذكورة. ولا يغير من ذلك أن يكون الأستاذ ... التالي مباشرة للطالب قد تخطى في الترقية بذلك القرار إذ لا يضار الطالب من تخطي هذا الزميل. لما كان ما تقدم فإنه يتعين إلغاء القرار الجمهوري رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة مستشار .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٦

- نصت المادة ١٥١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن " تحدد الأقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية عند تعيينهم في وظائف القضاء المحاكمة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات ، على ألا يوجب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم في القضاء أو النيابة العامة " . ويستفاد من هذا النص أن العبرة في تحديد أقدمية هؤلاء الأعضاء عند تعيينهم في وظائف القضاء المحاكمة لدرجاتهم هو بتاريخ تعيينهم في هذه الدرجات ، ومن ثم فلا يعقد بتاريخ تعيينهم في الدرجات الأدنى ، ولا محل للتحدى في نص المادة ٤٢ من القانون الذي يجيز تعيين أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية في وظائف القضاء أو النيابة التي تلي مباشرة درجات وظائفهم في جهاتهم الأصلية ، إذ لا شأن لهذا النص بتحديد أقدمية من يعين منهم في وظائف القضاء المحاكمة لدرجاتهم. ولما كان الطالب قد عين في وظيفة وكيل نيابة بعد أن كان يشغل وظيفة وكيل نيابة إدارية فإن طلبه الأصلي بتحديد أقدميته من تاريخ تعيينه في وظيفة مساعد نيابة إدارية يكون على غير أساس.

- إذ كان الثابت أن الأستاذة ... ، ... ، ... ، ... ، ... قد عينوا في وظيفة وكيل نيابة في ذات تاريخ تعيين الطالب في الوظيفة المذكورة - لا يكون مخالفاً لنص المادة ١/٥١ من قانون السلطة القضائية طالما أنهم سبقوا الطالب في التعيين في النيابة العامة.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٩ مكتب قاضي ٣١ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٠/٦/١٩٨٠

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن تعين من إستوفي شروط الصلاحية لوظيفة قضائية معينة في هذه الوظيفة ، أمر جوازي موزون لجهة الإدارة تقامره في حدود سلطتها التقديرية ، ولا عليها أن هي عينت من إستوفي تلك الشروط في وظيفة أدنى تحقيقاً للصالح العام ، وإذا كان الطالب - ومن ناحية أخرى لم يقض قبل إستقالته في وظيفة رئيس محكمة ثلاث سنوات وهو ما إضطرته المادة ٤١ ثالثاً [أ] من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في رؤساء المحاكم السابقين لتعيينهم في وظيفة رئيس محكمة ففة [أ] فإن قرار تعين الطالب رئيساً بالمحكمة ففة [ب] وجعله أقدم الرؤساء في هذه الوظيفة لا يكون قد خالف القانون .

- الممول عليه في بدء العلاقة والوظيفة بكافة آثارها - عدا إستحقاق المرتب - بين القاضي ووزارة العدل هو القرار الصادر بالتعيين ، فمضى صدر هذا القرار منجزاً ممن يملك إصداره ، فإنه يحدث أثره بتعيين القاضي في وظيفة فور صدوره. ولما كان القرار الجمهوري قد صدر في ١٩٧٩/٦/٢٤ بتعيين الطالب في وظيفة رئيس محكمة ففة [ب] دون إسناد التعيين إلى تاريخ لاحق ، فإنه لا يؤثر على المركز القانوني الذي اكتسبه الطالب صدور قرار من وزير العدل بإرجاء تنفيذ التعيين حتى ١٩٧٩/١١/١ ومن ثم لم يكن يجوز لوزارة العدل عند إصدار الحركة القضائية في ١٩٧٩/٩/٢٥ أن تستبعد الطالب من مجال الترشيح للوقية إلى درجة رئيس محكمة ففة [أ] التي حل دوره للوقية إليها وفق أقدميته .

- قصد المشروع بملواد ٧٩ ، ٨١ ، ٨٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن يوفر للقاضي الضمانات التي تكفل تقدير أهليته للوقية تقدراً مبرراً من العيوب، وذلك بإخطار القاضي بسبب غخطيه وإعطائه حق التظلم ومماح أقواله وإعراضاته قبل غخطيه في الوقية. وإذا كانت وزارة العدل لم تراوع هذه الضمانات ، وقطعت الطالب في الوقية دون إخطاره ولم تمكنه بذلك من إستعمال حقه في التظلم لأنها تكون قد خالفت القانون. ويعين لذلك إلغاء القرار الجمهوري المتضمن غخطي الطالب في الوقية إلى درجة رئيس محكمة ففة [أ] لما شابه من عيب شكلي. ولا يوجب على هذا الإلغاء بذاته أحقية الطالب في الوقية إلى الدرجة المذكورة ، وإنما تستعيد به الجهة الإدارية سلطتها في تقدير أهلية الطالب للوقية في تاريخ صدور القرار الملغي ، كما يوجب عليها إنباع الإجراءات التي نص عليها القانون إذا رأت وجهاً للتغاضي .

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٨

إذ كان البين من مدونات الحكم الصادر فى الطلب رقم ٨٧ لسنة ٤٤ ق السابق تقديمه من الطالبين وآخرين أنهم تقدموا به للحكم لهم بإلغاء القرار الجمهورى الصادر بالحركة القضائية فى سنة ١٩٧٤ فيما تضمنه من رفض إعادة ألقدياتهم إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الجمهورى رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ وقد قضى برفض الطلب ، وكان هذا الطلب هو بذاته موضوع الشق الأول من الطلبات المروضة فى الطلب ، المائل فإنه يمتنع القضاء بعدم جواز نظره فى هذا الخصوص .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٢

إذ كان الثابت فى الأوراق أنه تم التفتيش على عمل الطالب - بعد الحكم بإلغاء تحطيه فى الرتبة إلى ذات الدرجة - خلال شهرى ديسمبر سنة ١٩٧٩ ويناير سنة ١٩٨٠ وثبت أهليه للرتبة إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة " أ " وثبت ترقيته إليها بالفعل بما يتساوى بها مع أقرانه الذين سبقت ترقيتهم بالقرار رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٩ فإن القرار المطعون فيه الصادر بوقية الطالب إلى تلك الوظيفة إذ لم يرتد بأقدميته إلى ما كانت عليه وقت صدور القرار رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٩ يكون قد خالف القانون ويمتنع إلغاؤه فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٩

مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا يدل على أن المشرع قصد إلى إعادة أعضاء المحكمة العليا الذين فقدوا عضويتهم فيها نتيجة إلغاء قانون إنشائها وعدم إدراجهم فى تشكيل المحكمة الدستورية العليا التى حلت محلها إلى الجهات التى كانوا يعملون بها قبل تعيينهم بالمحكمة العليا وبذات الأقدمية التى كانت لهم فيها وحتى لا يضارون من جراء ذلك فقد احتفظ لهم بمرجاتهم ومرتباتهم وبدلاتهم بصفة شخصية ، وكان قانون إنشاء المحكمة العليا رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٩ وإن أدمج - شأنه فى ذلك شأن قانون السلطة القضائية الدرجات المالية فى الدرجات الوظيفية المحددة لأعضائها بحيث صارت الأخيرة هى الأساس فى تحديد الربط المالى المقرر لكل منها وهو ما قد يؤول معه النص المتقدم بيانه إلى أن المقصود بالدرجة التى يحتفظ بها العضو هى درجته الوظيفية ومن ثم وجب تعيينه فى الوظيفة المقابلة لها فى السلك القضائى إلا أنه لما كان الرتيب الوظيفى فى الأحكام وإرتباطه بتشكيلها والإختصاصات المحددة لكل منها لا يسمح بأن يشغل الأحداث فى الأقدمية وظيفة أعلى من يتقدمونه فيها ، وكان القانون قد أجب إعادة العضو إلى الجهة التى كان يعمل بها فى الأقدمية التى كانت له فيها ، فإنه يتضح أن إرادة المشرع لم تصرف إلى إستفاظ العضو بالدرجة الوظيفية التى كان يشغلها

بالحكمة العليا ، وإنما إلى إحقاقه بدرجتها المالية أى بالربط المالى المحدد لها فى الجدول الخاص بالرواتب والمرتبات والبدلات الملحق بقانون إنشاء تلك المحكمة ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطالب قد عين فى الوظيفة التى يشغلها زملاؤه الذين كانوا يسبقونه فى الأقدمية فإن مطالبه بأن يكون تعيينه فى الوظيفة الأعلى لا تقوم على سند من الواقع أو القانون ويصير رفضها .

الطعون أرقام ٧٤ لسنة ١٣٤٥ ، السنة ٥١ مكتب قضاة ٣٣ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٩

لما كان الإختيار لوظيفة رئيس محكمة إستئناف يجرى وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أساس درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية وكانت درجة الأهلية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقدر بتصر الكفاية الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية ، فإنه إذا قام لدى جهة الإدارة من الأسباب التى تستبعد عنها من الأوراق والتقارير الخاصة بالقاضى سواء ما كان منها مودع ملفه السرى أم غير مودع بهذا الملف - ما يدل على انتقاص أهليته ومجاوبته للمصفات التى تتطلبها طبيعة وظيفته ، فإن لها نزولاً على مقتضيات المصلحة العامة أن تصحطه فى الرتبة إلى من يليه. إذا كان ذلك ، وكانت وزارة العدل قد إستندت فى تخطى الطالب فى الرتبة إلى وظيفة رئيس محكمة إستئناف إلى إعتبارات منها إهانته بالقول لأحد زملائه بما أدب عنه بالحكم بتوجيه اللوم إليه من إجلس المنصوص عليه فى المادة ٩٨ من قانون السلطة القضائية فى الدعوى التأديبية رقم ١ لسنة ١٩٨١ وما أقر به من أمور مسلكية نسبها إليه المستشار ... فى التحقيق الذى أجرى معه بشأن عدم تعاونه فى العمل مع زميله فى الدائرة التى كان يرأسها الطالب فى السنة القضائية ١٩٧٧/١٩٧٨ وكان هذا التحقيق وإن أودع ملف المستشار ... بإعتبار إجرائه بشأن المذكرات المقدمة حده من الطالب وآخرين إلا أن ذلك لم يكن ليحول دون إعتداد جهة الإدارة بما ورد به من إفراوات على لسان الطالب ، كشفت عن تنكبه الطريق السوى فيما عرضه من معونة على أرملة زميل سابق له فكيفاً لها من الحصول على ما لا حق لها فيه والإستدلال بذلك فضلاً عما ثبت من توجيهه إهانات لأحد زملائه من توجيهه إهانات فضلاً عما ثبت لأحد زملائه حكم عليه بسببها بتوجيه اللوم إليه على انتقاص أهليته للرتبة إلى الدرجة التالية فإن تخطيه فى الرتبة إليها فى المرة الأولى يكون مبرر لا مخالفة فيه للقانون ولا مشرباً بإساءة إسماعال السلطة أما عن تخطيه فيها فى المرة الثانية فإن لا نجد فيما نسب إليه من وقائع ما يبرر العودة إلى هذا التخطى .

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٨

أقدمية القضاة تحدد بالقرار الجمهورى الصادر بتعيينهم أو ترقيتهم طبقاً لنص المادة ٥٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وإذ كان الثابت بملحوظات الحكم الصادر فى الطالين رقمى ٢٣ ، ٣٩ لسنة ٥٢ ق " رجال قضاء " أن أقدمية الطالب فى وظيفة قاض حدها القرار الجمهورى رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٧٨ فى ١٩٧٨/٨/٦ ، وكان الطالب لم يطعن فى هذا القرار وفقاً للمادتين ٨٤ ، ٨٥ من قانون السلطة القضائية المشار إليه فإن أقدميته فى تلك الوظيفة تكون قد استقرت على هذا الوضع ولا يغير من ذلك صدور الحكم فى الطلب رقم ٣٩ لسنة ٥٢ ق " رجال قضاء " بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنه من تحديد أقدمية بعض القضاة المعينين من غير رجال القضاء والنيابة سابقين على القاضى ... الذى يلهى فى الأقدمية ذلك أن القرار الصادر بتحديد أقدميته لم يكن محل طعن فى ذلك الطلب مما مؤده أن الحكم الصادر فيه لا يتعدى أثره تعديل أقدمية هؤلاء القضاة دون الأقدمية التى عين عليها الطالب فى وظيفة قاض ، وإذ إلزمت وزارة العدل هذا النظر فى تنفيذ الحكم المذكور ولم يحل دور الطالب فى الترقية إلى وظيفة رئيس بالمحاكم الابتدائية فئة [ب] فى التوقيات التى صدر بها القرار المطعون فيه ، فإن هذا القرار يكون مبرراً بما ينهيه عليه الطالب .

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٢

أقدمية القضاة تتحدد فى كل وظيفة من وظائف القضاء على حده فى قرار التعيين فيها أو الترقية إليها وإن أقدمية القاضى بين زملائه فى إحدى هذه الوظائف تصاحبه فى الوظيفة الأعلى إذا لم يتخلف عنهم فى الترقية إليها ، فإذا لم تشمل الترقية إلحسرت عنه تلك الأقدمية ولا يحق ردها إليه إلا بطريق إلغاء القرار الصادر بترقية زملائه فيما تضمنه من عدم ترقية معهم.

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٦

أقدمية القضاة تقرر وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٥٠ من قانون السلطة القضائية بحسب تاريخ القرار الجمهورى الصادر بتعيينهم أو ترقيتهم ما لم يحددها هذا القرار من تاريخ آخر عموالفة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، وإلغاء القرار فى خصوص تحديده أقدمية القاضى المعين به سابقاً على الطاعن من شأنه أن ترتد هذه الأقدمية إلى ما يلى الطاعن مع بقاء أقدمية الأخير على ما هى عليه بين زملائه طبقاً للقرارات المحددة لها والتى استقرت بها الأقدمية فيما بينهم.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٤

- القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية الذى عين الطالب فى ظله ، إذ نص فى المادة الخامسة من مواد إصداره وإستثناء من بعض أحكامه على أنه " يجوز تعيين الباحثين على إجازة القضاء الشرعى أو الشهادة العالية من الأزهر الموجودين فى الخدمة فى نيابات الأحوال الشخصية أو الإدارات التابعة للديوان العام بوزارة العدل أو باسماكم فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - فى وظائف معاونين أو مساعدين للنيابة العامة أو وكلاء للنائب العام " للأحوال الشخصية " وذلك بمراجعة مدد خدمتهم وكفايتهم " . وكان التعيين أصلاً فى وظيفة وكيل النائب العام طبقاً للمادة ١١٧ من القانون - يكون بطريق الرقبة من الدرجة السابقة مباشرة أو بطريق التعيين المباشر من بين الموظفين الفنين بإدارة قضايا الحكومة ونظراتهم بمجلس الدولة والنيابة الإدارية والمعينين بأقسام القانون بالجامعات المصرية متى أمضى كل منهم فى وظيفته أو عمله ثلاث سنوات على الأقل وكانوا فى درجة مماثلة لدرجة وكيل النائب العام أو يتقاضون مرتباً يدخل فى حدود هذه الدرجة أو من بين اخصائين المشتغلين أمام المحاكم الابتدائية مدة ستة على الأقل ، فإن مفاد ذلك وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن قواعد تحديد أقدمية وكلاء النيابة الواردة فى قانون السلطة القضائية يقتصر تطبيقها على فئات المعينين المشار إليهم فى المادة ١١٧ المذكورة ، دون غيرهم من الباحثين الذين صدر القانون خلواً من وضع قاعدة تتبع فى تحديد أقدميتهم بين زملائهم فى داخل الكادر القضائى وأن مدد الخدمة والكفاية التى أشارت إليها المادة الخامسة من مواد الإصدار إنما تتخذ أساساً للمفاضلة فى تحديد أقدمية الباحثين فيما بينهم عند التعيين فى الوظائف المشار إليها بقرار واحد .

- مجرد وضع بعض المعينين من الباحثين بقرارات سابقة فى أول الوكلاء ترتيباً لا يعتبر بذاته دليلاً على قيام قاعدة تنظيمية عامة تلزم جهة الإدارة بإتباعها .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١١

وزارة العدل ألزمت فى تحديد أقدمية النظراء المعينين مع الطالب بالقرار المطعون فيه بالقاعدة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٥١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لتحديد أقدمية من يعين من اخصائين فى وظائف القضاء ، وهى تحديدها وفقاً لأسبقية إستيفاء شروط الصلاحية للوظيفة المعين فيها .

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢١

إذ كان تعديل أقدمية الطالب لا يتأتى إلا بإلغاء القرار الجمهورى المضمن تخطيه فى الترقية إلى وظيفة قاضى من الفئة " ١ " والذى ترتب عليه تأخير أقدميته فإن طلبه -و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة يكون

من طلبات الإلغاء التي يعين تقديمها في معاد الثلاثين يوماً المحددة بالمادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، إذ كان ذلك وكان القرار الجمهوري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٧٥ الذي تضمن تخشى الطالب في الترقية إلى وظيفة قاضٍ من الفئة "أ" قد نشر بالجريدة الرسمية في ١٩٧٥/١٠/٢ ولم يقدم طلب إلغاءه إلا في ١٩٨٢/٩/١٩ فإنه يكون غير مقبول لتقديمه بعد الميعاد .

الطعن رقم ١٠٤٠١ لسنة ١٩٩٥ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٩
لم يورد قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قواعد خاصة لتحديد الأقدمية المعينين في وظائف معاوني النيابة العامة ، والأمر في ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مبروك لتقدير الوزارة ولا معقب عليها في ذلك ما لم يقدم دليل على عيب إساءة استعمال السلطة.

للطعن رقم ٣١ لسنة ١٩٨٤ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٥
لما كان الطلب رقم قد تضمن طلب تعديل أقدمية الطالب في وظيفة قاضٍ بين أغلبية زملائه الذين استوفوا شروط الصلاحية وعينوا بالقضاء حتى يسبق في الأقدمية القضاء المقارن بهم الذين تم تعيينهم بالقرار المطعون فيه رقم وهو ما يتطوّل على الطعن في القرار الجمهوري رقم الصادر في بتعيينه قاضياً ومحدداً لأقدميته في هذه الوظيفة ، وكان الطعن في هذا القرار يجب أن يرفع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو إعلان الطالب به أو علمه به علماً يقينياً طبقاً للمادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وكان الطالب قد فوت هذا الميعاد إذ تقدم بطلبه المائل في فإن القرار الجمهوري المذكور يكون قد أصبح نهائياً واستقرت به أقدمية الطالب في وظيفة قاضٍ بين زملائه على النحو الوارد به ، ولا يحق له أن يطالب بتعديل هذه الأقدمية بمناسبة صدور القرار الجمهوري اللاحق المطعون فيه رقم بتعيين القضاء المقارن بهم ، هذا إلى أن البين من الأوراق أن هؤلاء القضاء عين أولهم من المحاماة وحددت أقدميته صحيحة وفقاً للفقرة الثالثة من المادة ٥١ من قانون السلطة القضائية ، وعين الثاني والثالث من إدارة قضايا الحكومة وحددت أقدميتهما طبقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة المذكورة بينما حددت أقدمية الطالب طبقاً للفقرة الثانية من هذه المادة مما مفاده عدم جواز مقارنة الطالب بهم لإختلاف القاعدة التي تحكم تحديد أقدميتهم عند التعيين بالقضاء عن تلك التي حددت أقدمية الطالب طبقاً لها.

الطعون لرقم ٨٨،٨٦،٧١ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٩
طلب تعديل أقدمية الطالب في درجة رئيس محكمة فئة "ب"، و"و" العودة بها إلى أقدميته الأصلية قبل صدور القرار الجمهوري رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٨٦ فإنه نتيجة لازمه للحكم بإلغاء هذا القرار فيما تضمنه من

تخفيه في الوثيقة إلى الدرجة المذكورة ، وهو ما يتوب عليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إلغاء جميع القرارات الجمهورية الصادرة بالحركات القضائية اللاحقة متى كان القرار الملغى أساسها في تحديد أقدمية الطالب .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢

لما كان الثابت من القرار الجمهورى رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٧ بتعيين الطالب فى وظيفة معاون نيابة أنه تعيين جديد منبت الصلة بعمله السابق بإدارة قضايا الحكومة ، وكان قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لم يورد قواعد خاصة لتحديد أقدمية المعينين فى وظائف معاونى النيابة العامة ، والأمر فى ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مؤوك لتقدير الوزارة ولا معقب عليها فى ذلك ما لم يقم دليل على عيب إساءة إستعمال السلطة وكان لم يقم دليل من الأوراق على تحديد أقدمية الطالب قد هدف إلى غير الصالح العام فإنه يعين رضى الطلب.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٨

لما كان الثابت من أوراق الطلب رقم المنضم أن الطالب سبق أن طعن على القرار الجمهورى رقم الصادر بوليته إلى وظيفة رئيس محكمة لثة (ب) لإخفاله وضعه فى ترتيب أقدميته تأسيساً على أن القرار المذكور قد حدد أقدميته على نحو يخالف أحكام قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وقد قضت المحكمة فى برفض هذا الطلب وإذا كان الطالب يهدف من الطعن المائل فى القرار الجمهورى رقم الصادر بقرقيات رجال القضاء والنيابة المحافظة على حقه فى طلب تعديل أقدميته حسبما أورده فى طلبه السابق رقم وكانت المحكمة قد رفضت هذا الطلب واستقرت أقدميته نهائياً بمقتضى القرار الجمهورى عمل الطعن فيه فإنه لا يقبل من الطالب أن يعود للمطالبة بتعديل أقدميته بالطعن فى القرارات التالية .

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٨

القرار - فى قضاء هذه المحكمة - أن أقدمية رجل القضاء بين زملائه تصاحب فى الوظيفة الأعلى إذا تخلف عنهم فى الوثيقة إليها ، فإذا لم تشمل الوثيقة انحسرت عنه تلك الأقدمية ولا يحق ردها إليه إلا بطريق إلغاء القرار الصادر بقرقية زملائه فيما تضمنه من عدم ترقية معهم .

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٠

لما كان الطلب قد تضمن تعديل أقدمية الطالب فى وظيفة رئيس بالمحكمة من الفئة "أ" إلى ما كانت عليه قبل تخفيه بالقرار الجمهورى رقم ٨٧/٣٢٤ وهو ما يعتبر طعناً فى هذا القرار . وكان الثابت من إخطار

وزير العدل المؤرخ ١٩٨٧/٧/٢ أن تحظى الطالب والترقية إلى تلك الوظيفة بذلك القرار الجمهوري كان بسبب تقارير الكفاية والوقائع المودعة ملفه السري وهو خلاف الإخطار بتخطيه في الترقية المؤرخ ١٩٨٨/٦/١٩ والذي كان عملاً لنظمه إلى مجلس القضاء الأعلى. لا كان ذلك وكان القرار الجمهوري رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ قد صدر بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٨ ونشر في ١٩٨٧/٩/٣ و كان الطعن في هذا القرار يجب أن يرفع خلال ثلاثين يوماً مضافاً إليهم مهلة مسافة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو إعلان الطالب به أو علمه به علماً يقيناً طبقاً للمادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وكان الطالب قد فوت هذا الميعاد فإن القرار الجمهوري المذكور يكون قد أصبح نهائياً واستقرت به أقدمية الطالب على النحو الوارد به ولا يحق له أن يطلب تعديل هذه الأقدمية بمناسبة صدور القرار الجمهوري اللاحق رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٨٨ طالما إن لم يتزم بترتيب أقدميته على نحو ما استقرت عليه ويكون الطلب على غير أساس.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٥٩ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٥

لما كانت المحكمة قد انتهت إلى رفض طلب إلغاء القرارين الجمهوريين رقمي ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ و ٣٧٤ لسنة ١٩٨٨ فإن طلب الطالب الرجوع بأقدميته - بعد أن رقي بالقرار الجمهوري رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٩ إلى درجة نائب رئيس محكمة بحاكم الإستئناف - إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الجمهوري رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ يكون على غير أساس متعين الرفض.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٧ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٨

لما كان النص في الفقرة الأولى من المادة ٥٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن " رؤساء دوائر محكمة إستئناف القاهرة ومستشاروها لا يجوز نقلهم إلى محكمة أخرى إلا برضايتهم وموافقة مجلس القضاء الأعلى أما مستشارو محاكم الإستئناف الأخرى فيكون نقلهم إلى محكمة إستئناف القاهرة تبعاً لأقدمية التعيين بمراعاة أن يكون النقل من محكمة إستئناف لنا إلى محكمة إستئناف أسويط ثم إلى بنى سويف ثم الإسماعيلية ثم إلى المنصورة ثم إلى طنطا ثم إلى الإسكندرية. ومع ذلك يجوز بقاء رئيس الدائرة أو المستشار في المحكمة التي يعمل بها بناء على طلبه وموافقة مجلس القضاء الأعلى "يدل على أن بقاء المستشار في المحكمة التي يعمل بها وعدم نقله منها طبقاً للتبويب الوارد بهذه المادة ليس حقاً مطلقاً يتحتّم إيجابته إليه عند طلبه ولكنه مشروط بموافقة مجلس القضاء الأعلى طبقاً للقواعد التي يضعها في هذا الشأن على ضوء مقتضيات المصلحة العامة وإذا لم يدع الطالب أن عدم إيجابته إلى طلبه البقاء في محكمة

إستئناف الإسكندرية قد تم بالمخالفة للقواعد التي وضعها مجلس القضاء الأعلى في هذا الشأن أو هدف إلى غير المصلحة العامة فإن طلب التضييق يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٥٩ مكتب قتي ٤٧ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٩١/٤/٣٠

مؤدى نصوص المواد أرقام ٤٣، ٤٤، ٥٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ يذل. وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن شغل وظيفة مستشار بمحكمة النقض يكون بطريق التعيين ، في جميع الأحوال سواء من بين رجال القضاء والنيابة أو من غيرهم ولا يعدو أن يكون القرار الجمهوري الصادر بذلك أن يكون قرار تعيين سواء كان المعينون من رجال القضاء والنيابة أو من غيرهم ولا يصح تكييفه في الحالة الأولى بأنه قرار نقل نوعي من محاكم الإستئناف أو النهاية إلى محكمة النقض مما يوجب عليه تحديد أقدمية المستشارين المعينين بمحكمة النقض بحسب القرار الجمهوري الصادر بتعيينهم. لما كان ذلك وكان القرار الجمهوري المطعون فيه قد حدد أقدمية الطالب على هذا الأساس فإنه لا يكون قد خالف القانون. ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه الطالب من بطلان تنازله عن أقدميته وفقاً للسجل القضائي العام وقبوله أن تكون أقدميته لاحقة لمن سبق تعيينه من قرنائه بمحكمة النقض ذلك أن هذا التنازل - لئلاً كان وجه الرأي فيه لم يكن له أثر في تحديد أقدميته في محكمة النقض التي تمت طبقاً للقاعدة القانونية سالفة البيان ، كما لا يغير منه ما أثاره الطالب بشأن مساواة مرتبات وبدلات المستشارين بمحكمة النقض أو الإستئناف بمرتبات من يولونهم في الأقدمية طبقاً للسجل القضائي العام التي أوصحت عنه قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية ذلك أنه لم يقصد بهذه القواعد إلا تحقيق المساواة المالية بين القاضي وزميله الذي كان يليه في الأقدمية قبل تغيير المركز القانون لكل منهما بتغيير جهة القضاء التي يعمل بها دون أن يكون لذلك أثر على أقدمية كل منهما في هذه الجهة. لما كان ما تقدم وكان لا يجدى الطالب التحدى بقواعد التبادل بين أعضاء النيابة العامة والقضاء لأن المشرع خص هذا التبادل بتلك القواعد ولم ينص على سريانها عند شغل وظيفة مستشار بمحكمة النقض الذي عده تعيناً جديداً ورتب عليه تحديد أقدمية المعين بها للقرار الجمهوري الصادر في هذا الخصوص على نحو ما سلف بيانه. فإن الطلب يكون قد أقيم على غير أساس ويتعين لذلك رفضه .

*** الموضوع الفرعي : الإختصاص بنظر طلبات رجال القضاء الشرعي :**

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٨ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ٦ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٨

كان الاختصاص بنظر طلبات رجال القضاء الشرعي معقودا بجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره وذلك أسوة بهيرهم من الموظفين العموميين ولم تسلب عنه الولاية بالنسبة لرجال القضاء الشرعي إلا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ تاريخ العمل بالقانونين رقمي ٤٦٢ و ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ .

*** الموضوع الفرعي : الإستقالة لأسباب صحية :**

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٩

مردى نص المادة ١٦ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ أن شرط استحقاق مبلغ التأمين كله أو بعضه في حالة فصل الموظف من الخدمة قبل بلوغه من الستين بسبب عدم اللياقة الصحية للخدمة ، أن يكون هذا الفصل قد بني على قرار من الهيئة الطبية المختصة ، وأن الشارع قد أراد أن يتخذ من قرار الهيئة الطبية المختصة أداة لإثبات المعجز التام أو المعجز الجزئي على حسب الأحوال. فإذا كان الثابت من الأوراق أن الطالب إنما استقال من وظيفته لأسباب صحية وقبلت الوزارة استقالته فإن شرط استحقاق مبلغ التأمين لا يكون قد تحقق على الوجه الذي نص عليه القانون .

*** الموضوع الفرعي : للتنازل عن الطلب :**

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١١

إذا كان ما ورد بالإقرار عن تنازل الطالب عن طلبه والمقدم منه ضد رئيس الجمهورية وآخرين وتسلم الإقرار إلى وزير العدل الذي يمثل وزارة العدل قانوناً في النزاع المائل ، إنما يفيد نزول الطالب عن الطلب المطروح برمته وقبل جميع المطعون عليهم. وكان لا يعد برجوع الطالب عن تنازله بعد أن قبلته الحكومة وقدمته للمحكمة ، وطلبت الحكم بحجبه ، وكان يترتب على التنازل زوال الخصومة كلها ولو كانت المحكمة غير مختصة أصلاً بنظر الطلبات المطروحة فيها. إذ كان ما تقدم فإنه يصين القضاء بإثبات تنازل الطالب عن الطلب .

الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٣

إذ كان الثابت في إقرار الطالب المزعج ... أنه إقتصار في التنازل على الطلب رقم فإن الحكم بإثبات تنازله عن هذا الطلب لا تأثير له على الطلب المائل ويكون طلب إثبات تنازله عنه على غير أساس.

*** الموضوع الفرعي : التنبيه القضائي :**

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨١

- إذ كان بين من مطالعة الملف الخاص بالطالب أن أصل التنبيه المظنون عليه قد أودع الملف موقفاً عليه من وزير العدل. فإن خلو صورته المبلغة إلى الطالب من هذا التوقيع لا ينال من سلامة التنبيه أو يعلم أثره

- إذ كان يبين من الإطلاع على الشكوى رقم ١٥ لسنة ١٩٧٥ ، والتحقيقات التي تمت فيها أن توجيه التنبيه إلى الطالب له ما يبرره فإن النعى عليه بمخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٢

إذ كانت المادة ٩٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تحول وزير العدل حق تنبيه الرؤساء بالحاكم وقضاها إلى ما يقع منهم مخالفاً لواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم بعد سماع أقوالهم وكان البين من الإطلاع على الشكوى رقم ... " حصر عام التنشيط القضائي " والتحقيقات التي تمت فيها ثبوت الوقائع التي نسبت إلى الطاعن ، وكانت أساساً لتوجيه التنبيه إليه ، وهي مما يخالف واجبات ومقتضيات وظيفته ، فإن طلب إلغائه يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٨/١/١٩٨٣

النايب بالأوراق أن الطالب أبلغ كتابه بمرضه فى ١٩٨٢/٢/٢٨ وأحيل إلى القومسيون الطبى بتاريخ ١٩٨٢/٣/٧ فألاد المجلس الطبى بمديرية الشئون الصحية بالقاهرة أنه مصاب بالتهاب عظمى غضروفى بالفقرات القطنية والتهاب بالزور وأحسبت له فترة الإنقطاع عن العمل موضوع التنبيه متصلة بفترة تالية حتى ١٩٨٢/٤/١٢ إجازة مرضية ، وكان حضور الطالب بعض جلسات الكسب غير المشروع خلال مدة الإجازة لا يعنى قدرته على بذل جهد أكبر والقيام بأعباء عمله الأصلية بالجلوس بمحكمة الجنابات فإنه لا يصح مؤاخضته عن إنقطاعه عن العمل فى فترة الإجازة المرضية التى رخص له بها من الجهة الطبية المختصة ، ويكون التنبيه الموجه إليه فى هذا الخصوص ليس له ما يبرره مما يتعين معه إلغاءه واعتباره كأن لم يكن.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ٣١/١/١٩٨٤

المادة ٩٤ من قانون السلطة القضائية إنما تتطلب سماع أقوال القاضى قبل توجيه التنبيه إليه حتى يكون على بينه من الوقائع المنسوبة إليه ، دون أن تشرط أن يكون سماع أقواله بمعرفة من يصدر منه التنبيه

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٦

ثبوت أن ما نسب للطالب فيه مخالفة لمقتضيات وظيفته. مؤداه. رفض طلب إلغاء قرار النائب العام بتوجيه التنبيه إليه .

الطعون أرقام ٢٧، ٣١ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٨٥/١/٨

- القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لم يتناول بالإلغاء الصريح أو الضمني نص المادة ٩٤ من قانون السلطة القضائية والذي يحول وزير العدل حتى تنبيه الرؤساء بأحكام وقضائياتها إلى كل ما يقع منهم مخالفاً لواجبات أو مقتضيات وظائفهم بعد سماع أقوالهم ، فإن هذا النسي - صدور التنبيه عن لا يملك إصداره - يكون على غير أساس .

- لما كان بين من الإطلاع على تحقيقات الشكوى رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٨٢ حصر عام التفتيش القضائي صحة ما نسب إلى الطالب من وقائع تخالف واجبات ومقتضيات وظيفته ، وكان من شأن الاعتبارات المستمدة من هذه الوقائع أن تبرر توجيه التنبيه إليه ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفاً للقانون ولا مشوباً بإساءة استعمال السلطة .

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٦

- المناط في تعيين من يملك الحق في تنبيه القاضي أو عضو النيابة إلى ما وقع منه من إخلال بواجبات وظيفته أو مخالفاً لمقتضياتها طبقاً للمادتين ٩٤ و ١٢٦ من قانون السلطة القضائية هو نوع الوظيفة التي كان يشغلها من وجه إليه التنبيه وقت حصول الوقائع التي إلتضت توجيهه .

- بين من تحقيقات الشكويين رقم ٢٣٥ و ٣٢٩ لسنة ١٩٨١ حصر شكوى أعضاء النيابة العامة صحة ما نسب إلى الطالب من وقائع تخالف واجبات ومقتضيات وظيفته ، فإن التنبيه الموجه إليه بشأنها - من النائب العام - يكون مبرراً .

الطعن رقم ٧١ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٩

- إذ كانت المادة ١٢٦ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية قد نصت على أن " لوزير العدل والنائب العام أن يوجه تنبيها لأعضاء النيابة الذين يخلون بواجباتهم إخلالاً بسيطاً بعد سماع أقوال عضو النيابة ، ويكون التنبيه شفاهة أو كتابة " وكان بين من الإطلاع على الشكوى أرقام ٦٨٤ ، ٦٨٥ لسنة ١٩٨٥ ، ٢٨٩ لسنة ١٩٨٦ حصر عام " النيابة العامة " والتحقيقات التي تمت فيها والاعتبارات المستمدة من الوقائع الثابتة بها أن توجيه التنبيه إلى الطالب له ما يبرره ، فإن النسي عليه يكون على غير أساس مما يبين رفض الطلب بإلغائه .

- إعتبار أن توجيه التنبية إلى الطالب له ما يبرره ، لا يغير منه النعي بالاطلاق الذي ساقه الطالب على قرار مجلس القضاء الأعلى الصادر بتأييد التنبية إستناداً إلى حضور النائب العام - الذى وجهه - فى عضوية المجلس ذلك إنه لما كان القرار الإداري القابل للطعن فيه بدعوى الإلغاء هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إضراح جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين ، متى كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً ، وكان لا حق لمجلس القضاء الأعلى فى تبنيه القضاء ، وعوله قانون السلطة القضائية فى المادة ١٢٦ منه سلطة مراجعة القرار الإداري بالتنبية عن طريق الإعراض عليه أمامه إختياراً قبل رفع دعوى الإلغاء وهو طريق للتظلم لا أثر لنتيجته أى كانت على الفصل فى هذه الدعوى.

- لما كانت الوقائع التى صدرت من الطالب والظروف التى تحت فيها وإن إلتضت أن يوجه النائب العام التنبية رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ حتى لا يعود لملئها مستقبلاً إلا أنها لا تبلغ من الجسامه حداً من شأنه الإنقاص من أهليته فى الرقية أى الوظيفة الأعلى ، ومن ثم لا تصلح مسوغاً لتخطيه فى الرقية إليها فإن القرار الجمهوري رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٨٦ إذ تخطاه فى الرقية إلى وظيفة رئيس محكمة فئة " ب " على سند من الوقائع التى قام عليها التنبية يكون معيلاً بإساءة إستعمال السلطة ويتعين لذلك إلغائه.

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٨٨/١/٥

إذا كان ما وقع من الطالب ، وإستاهل توجيه التنبية إليه من شأنه أن ينقص من أهليته المطلوبة لوقيته إلى درجة مستشار ، فإن القرار الجمهوري المطعون فيه إذ تخطاه فى الرقية لهذا السبب لا يكون مخالفاً للقانون ولا معيلاً بسوء إستعمال السلطة ويكون طلب إلغائه على غير أساس.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٦

لما كان البادى من الإطلاع على تحقيقات الشكوى رقم ... صحة ما نسب من أنه ... وكانت هذه الوقائع تخالف واجبات الوظيفة القضائية ومقتضاياتها ومن شأنها أن تبرر توجيه التنبية إليه فإن ما يمتعه عليه يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفض الطلب .

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٦

- لما كان لوزير العدل طبقاً لنص المادة ٩٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٢ الحق فى تنبيه الرؤساء باحكام الابتدائية وقضائياتها إلى ما يقع منهم مخالفاً لأوامر أو مقتضيات وظافهم وكان الطالب من الأوراق أن التنبية المطعون فيه قد وجه إلى الطالب من السيد وزير العدل بمقتضى الحق المخول

بمض المادة ٩٤ من القانون مالف الذكر لأن ما يشره الطالب بمخصوص بطلان هذا التليه لصلوره بناء على توجيه من مجلس الصلاحة الذى لا يملك ذلك يكون على غير أساس .

- لما كان بين من الإطلاع على تحقيقات الشكوى رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٩ "حصر علم النفيس القضائى" وعلى الحكم الصادر فى الدعوى التأديبية رقم ٨ لسنة ١٩٨٩ صحة ما نسب إلى الطالب من وقائع تخالف واجبات الوظيفة القضائية ومقتضياتها ومن شأنها أن تبرر توجيه التليه إليه وكان لا أساس لما يشره بأن سبق توجيه التليه رقم ٣ لسنة ١٩٨٣-١٩٨٤ إليه بمول دون توجيه التليه للطعون فيه لإختلاف الوقائع التى إسترجعت كلا من التبيين لأن طلب إلغائه يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفض الطلب

*** الموضوع الفرعى : الحفاظ على سرية أمور القضاء :**

الطن رقم ٣٧ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٢

تلتزم هذه المحكمة وهى تورد أسباب أحكامها ما يقتضيه المقام من إيجاز على أن يكون كاليا لتبيين حالة القاضى دون إبداء أى تهيد حتى لا ينكشف من أمور القضاة ما يجب أن يظل مطويا.

الطن رقم ١١ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٥

الأحكام الصادرة فى طلبات رجال القضاء. عدم قابليتها للطن فيها بأي طريق. لا سبيل إلى إلغائها إلا إذا تحقق سبب من أسباب علم الصلاحة بأحد القضاة الذين أصدرها .

*** الموضوع الفرعى : الحكم الصادر من القضاء الإدارى :**

الطن رقم ١ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٤٦٢ بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢

الحكم الصادر من محكمة لا ولاية لها لا تجوز الحاجة به أمام المحكمة ذات الولاية ومن ثم فإذا كان الطالب وقت رفعه الدعوى من رجال القضاء الوطنى لأن الحكم الصادر من القضاء الإدارى يكون قد صدر من محكمة لا ولاية لها ولا حجية له .

الطن رقم ٨١ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٣

المنع من إعادة نظر النزاع فى المسألة المفضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة فى الدعوين وإذ بين من الإطلاع على الطلين رقمى أن موضوعهما هو طلب إلغاء التليه رقم ... لسنة وعلى الطلب رقم ... لسنة أن موضوعه هو طلب الحكم بإلغاء قرار تحظى الطالب فى الرقية إلى درجة مستشار ، وكان الموضوع فى الطلب المائل يختلف عنه فى الطلبات الثلاثة المتقدمة ، فمن ثم يكون الدفع على غير أساس.

*** الموضوع الفرعى : للخصوص فى الطلب :**

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٨
لا يقبل توجه الطلب إلى النائب العام وهو أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى إذ لا شأن لهذا المجلس فى الخصومة القائمة بين الطالب وبين الجهة الإدارية. ذلك بأن الدولة تحصر طبقاً لنص المادة ١٤ من قانون المرافعات مجلة بالوزارة ومديرى المصالح المختصة والمحلفين والمكبرين وأن الآراء التى يبدونها مجلس القضاء الأعلى ليست فى حد ذاتها قرارات إدارية.

*** الموضوع الفرعى : للصفة فى الطلب :**

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٦٠
- مؤدى نص المادة ٢٣ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ أن من شروط إسناد الاختصاص محكمة النقض أن يكون القرار المطعون فيه صادراً فى شأن شخص متصف بصفة من الصفات المنصوص عليها فى تلك المادة بأن يكون من رجال القضاء أو النيابة العامة أو من الموظفين القضائين بالمصالح المترو عنها فيها - فإذا لم يلق به هذا الوصف انحسر الإختصاص عنها.

- إذا كان الطالب قد تقدم بطلبه إلى محكمة النقض معظماً من إعتباره حاضماً لقانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - معتبراً أنه من رجال النيابة العامة ، وكان الواقع فى أمره إنه لا يقوم بتأدية أية وظيفة من وظائفها المينة فى الفصل الخامس من الباب الأول من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فإنه لا يعتبر من رجال النيابة العامة الذين عناهم هذا الفصل وأشارت إليهم المادة ٢٣ من القانون سالف الذكر والذين نظم القانون ٦٦ لسنة ١٩٤٣ أحوال تعيينهم وترقيتهم وأقدميتهم ، ذلك أن عمله كموظف قنى فى المجموعة الرسمية منقطع الصلة بتلك الإختصاصات التى نيط برجال النيابة مباشرتها حسبما هو منصوص عليه فى قانون نظام القضاء ، ومن ثم تكون محكمة النقض غير مختصة بتلك الطلب

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٦٠
- مؤدى نص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء أن يتعقد الإختصاص محكمة النقض متى توافر فى مقدم الطلب صفة من الصفات المشار إليها فى تلك المادة بأن يكون الطالب من رجال القضاء أو النيابة العامة أو من الموظفين القضائين فى المصالح المشار إليها فيها.

- إدارة التشريع هى من إدارات الديوان العام بوزارة العدل وقد إستحدثت بأقرار الوزارى الصادر فى ١١/٩/١٩٤٦ - بعد صدور قانون إستقلال القضاء ٦٦ لسنة ١٩٤٣ - وقد لدخل المشرع بتعديل أحكام هذا القانون بما يتفق وهذا الإنشاء وأصدر لهذا الغرض القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ سلك فيها

الأعضاء المكونين لها سلك واحد مع رجال القضاء ، وقد جاء القانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٦ مستكملاً لأوضاع هذه الوحدة بما أورده في مواضع مختلفة - من النصوص الخفيفة هذا الغرض في مقام شرائط التعيين وأوضاعه والرقية والأقدمية.

- إذا كانت وزارة العدل لم تكرر تحقق صفة الموظف القضائي في شاغلي وظائف إدارة التشريع ولكنها ذكرت أن أمر تعيين الطالب عضواً مساعداً بها لم يعرض على مجلس القضاء الأعلى ، فإن هذا ليس من شأنه أن يحجب محكمة النقض عن نظر الطلب والإبداء في موضوعه بما تراه.

الطعن رقم ٤ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٨
تصحیح الصفة في الخصومة طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١١٥ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ينتج أثره إلا إذا تم خلال الميعاد المقرر لرفع الدعوى .

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٩
مفاد نص المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يتعين لقبول الطلب أمامها أن يكون القرار الإداري المطلوب إلغاؤه أو التصويص عنه صادراً في شأن من يتصف بصفة من الصفات المنصوص عليها في تلك المادة. لا كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطالب كان من أعضاء النيابة العامة وفصل من وظيفته بالقرار الجمهوري رقم ... وبالتالي لم تقم به هذه الصفة وقت اتخاذ الإجراءات المطالب بالتصويص عنها فإن الطلب يكون غير مقبول.

* الموضوع الفرعي : الطعن على قرار الفصل :

الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٩
مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ يدل على أن ولاية هذه المحكمة مقصورة على الفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة لإلغاء القرارات النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم ، وذلك عدا النقل والندب. ولما كان القرار الإداري هو إلفصاح الجهة الإدارية المختصة عن إدارتها الملزمة في الشكل الذى يتطلبه القانون بقصد إحداث أثر قانوني معين ، وكانت موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على فصل الطالب من وظيفته ليست من قبيل تلك القرارات الإدارية النهائية وإنما مجرد عمل تحضيرى لا يترتب عليه بذاته إحداث أثر في المركز القانوني للطالب والذي لا يتحدد إلا بصدر القرار الجمهوري بالفصل فإن الطعن في قرار المجلس وطلب إلغاؤه يكون غير جائز.

* الموضوع الفرعي : المرتب وبدل التمثيل :

للظعن رقم ٥٧ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٤٧٦ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٠
و حيث إنه لما كان ما تقدم وكان الثابت من البيانات الرسمية المقدمة في الطلب أن وزارة العدل كانت قد تهمت نص المادة " عاشرأ " على النحو الصحيح وطبقت أحكامه على الطالب تطبيقاً سليماً إلى ما قبل صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ والعمل به ،و ذلك بأن صار وهو في وظيفة نائب رئيس محكمة النقض واعتباراً من تاريخ ١٩٨٣/٧/١ - يتقاضى من المرتب وبدلات مقدار ما هو مقرر منها لوظيفة رئيس محكمة النقض بإعتبارها الوظيفة الأعلى مباشرة وهو ما لازمة أن يلاحق بالإستحقاق أى تحسين يدخل على هذه المخصصات المالية. وكان المرتب وبدل التمثيل المقرران لوظيفة رئيس محكمة النقض قد تعدلاً بموجب أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ وأصبح المرتب السنوى مقداره ٤٨٠٠ جنيه وبدل التمثيل ٤٢٠٠ جنيه سنوياً وسويت مخصصات رئيس المحكمة على هذا الأساس كما هو ثابت بالبيان المقدم بمفردات مرتبه في ١٩٨٧/٧/٧ تاريخ العمل بالقانون المذكور لأن الطالب أعتباراً من هذا التاريخ وعملاً بنص المادة "عاشرأ " من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية يكون مستحقاً المرتب وبدل التمثيل المذكورين ويعين الحكم بتسوية ما هو مستحق له من مرتب وبدلات على هذا الأساس.

* الموضوع الفرعي : المصلحة فى الطلب :

للظعن رقم ٥٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٥
إذا كان الثابت من الأوراق أن الطالب قد اعتبر تعيينه في ١٩٧١/١١/١٥ عملاً بأحكام القرار بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ الذى احتسب المدة من تاريخ إنطباق القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ حتى تاريخ إعادة مدة خدمة في الهيئات القضائية ، كما احتسبها في تحديد المرتب والألدية وإستحقاق العلاوة والمعاش بالأراض عدم تركه الخدمة ، فإنه لا تكون للطالب مصلحة فى طلب إلغاء القرارات الصادرة تفليداً للقرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه فيما تضمنه من عزله من ولاية القضاء خصوصاً وأنه اعتزل الخدمة مختاراً بتقديم إستقالته من وظيفته بعد إعادة التعيين .

*** الموضوع الفرعي : المنازعات المترتبة على مرتبات القضاء :**

الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٧ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ٨٩٦ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٦٢

معي كانت محكمة القضاء الإداري قد صرحت في أسباب حكمها بإحالة الطلب إلى محكمة النقض بأنها غير مختصة بالنظر في المنازعات الخاصة بمرتبات رجال القضاء فإن مؤدى ذلك أن هذا الحكم قد فصل في أمر يتعلق بعدم الإخصاص وهو إسقاط القرار الصادر من اللجنة القضائية - المطعون فيه أمام جهة القضاء الإداري - وذلك لأنها أصدرته في غير ولاية .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٦ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٦٣

معي كانت محكمة القضاء الإداري قد صرحت في أسباب حكمها بإحالة الطلب إلى محكمة النقض بأنها غير مختصة بالنظر في المنازعة الخاصة بطلبات رجال القضاء وهو إسقاط القرار الصادر من اللجنة القضائية باعتبار أنها قد أصدرته في غير ولاية.

*** الموضوع الفرعي : المنازعات بين رجال القضاء وبين الجهة الإدارية :**

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ٨/١٢/١٩٨١

لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا شأن للمجلس الأعلى للهيئات القضائية بالمنازعات التي تقوم بين رجال القضاء وبين الجهة الإدارية فلا يقبل توجيه الخصومة إليه ، فإن توجيه الطلب إلى رئيس الجمهورية بصفته رئيساً له يكون غير مقبول.

*** الموضوع الفرعي : إنقطاع للقاضي عن عمله ثلاثين يوماً :**

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٤٢ صفحة رقم ٥ بتاريخ ٢٩/١/١٩٩١

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٧٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن خدمة القاضي تنتهي بما تعتبر إستقالة ضمنية إذا إنقطع عن عمله لمدة تستطيل إلى ثلاثين يوماً كاملة ، أو أنه لا مجال للإحتجاج بنظام العاملين المدنيين بالدولة من وجود إنذار الموظف قبل اعتبار خدمته منتهية ما دام أن قانون السلطة القضائية قد عالج الحالة بنص صريح إذ الإنقطاع عن العمل دون إذن يقيمه قريبه ترك العمل للإستقالة ، ولا ترتفع هذه القرينة إلا إذا أنشأ الإفراض القائم عليه بعودة القاضي وتقديعه أعماراً جديده تخضع لتقدير المجلس الأعلى للقضاء. فإذا لم يعد القاضي أو عاد ولم يقدم أعماراً أو قدم أعماراً تبين عدم جدتها إعتبرت خدمته منتهية بالرر رجعي بمعد

إلى تاريخ إنقطاعه عن العمل. وأن القرار الصادر من جهة الإدارة باعتباره مستقلاً يعتبر من القرارات الإدارية الكاشفة التي يرد أثرها إلى تاريخ الواقعة المسببة لصورتها.

*** الموضوع الفرعي : أهلية الترقى :**

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٧٥ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١

لم يورد القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ تعريفاً للأهلية التي جعلها أساساً للترقية من وظيفة قاض من الدرجة الثانية ووكيل نيابة الدرجة الأولى ولكن يمكن معرفة عناصرها مما جاء ببعض نصوصه فمن هذه العناصر الكفاءة الفنية إذ شرط القانون في المادة الثانية فبين لاضيا التحقيق من كفاءته وصلاحيته ومن عناصرها أيضا الأقدمية لما تستتبعه من خبرة تنمو وتزداد كلما امتد الزمن برجل القضاء في عمله وقد نص القانون على ذلك في مواضع عدة كما جعل لهذا العنصر اعتباراً خاصاً إذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٢١ على أن تراعى الأقدمية عند التساوى في درجة الأهلية ومن عناصرها كذلك ما نص عليه القانون في الفقرة الخامسة من المادة الأولى إذ شرط في من يولى القضاء أن يكون محمود السيرة حسن السمعة ويتضمن ذلك الاستقامة والنزاهة وخلقا قويمًا يتأبى على المؤثرات وينأى بصاحبه عن الشبهات ومن مجموع هذه العناصر وما يتصل بها متمازجة متناصفة تتكون الأهلية.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٦

معيّن من مراجعة تقرير التفتيش الذي وضع للطالب وهو رئيس محكمة من الفئة " ب " أن اللجنة التي قامت بتقدير أهليته كانت مشكّلة من مدير التفتيش القضائي ووكيله ولثلاثة من رؤساء المحاكم وأن قرارها صدر بإجماع الآراء فلا مخالفة في ذلك للمادة العاشرة من القرار الوزاري الصادر في ١٧ من إبريل سنة ١٩٥٢ ولا يغير من هذا النظر أن تكون اللجنة قد استأنتت برأى اثنين من المفتشين القضائيين بدرجة وكيل محكمة.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٢

إنه وإن كانت المادة السادسة من قرار وزارة العدل الصادر بتشكيل إدارة التفتيش القضائي في ١٧ من إبريل سنة ١٩٥٢ قد نصت على أن ينتقل المفتشون القضائيون بناء على طلب رئيس التفتيش مرة على الأقل في كل سنة لفحص عمل القضاة إلا أنه ليس ثمة ما يمنع في حالة عدم تحقق ذلك أن يكون ما في ملف القاضي من تقارير وبيانات وأوراق كافية لتقدير درجة أهليته تقديرًا يطمأن إليه ، ويمكن معه مقارنة درجة أهليته بدرجة أهلية زملائه مقارنة تقوم على أساس صحيح.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٢٧٥ بتاريخ ١٩٥٨/٥/٣١

إن تقدير الطالب فى تقرير التفيش بدرجة " يشارف فوق المتوسط " إنما ينصرف بحسب مدلوله إلى وضع بين درجة " متوسط " ودرجة " فوق المتوسط " ومؤدى ذلك أنه لم يبلغ هذه الدرجة الأخيرة

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٢

إذا كان التفيش قد تم فعلاً على عمل القاضى وتم تقدير درجة أهليته قبل الرسوم المطعون فيه فليس لوزارة العدل أن تهتر التقرير المقدم عنه أو أن تزعم إيداعه بملف القاضى وتنعى تحقيق أثره فى المقارنة بين أهلية من قدم عنه التقرير وبألى زملائه المتأخرين عنه فى الأقدمية ، فإذا أهمل إرفاق هذا التقرير عند إجراء الحركة القضائية بلا مسوغ من القانون كان من حق القاضى إذا ما تظلم من تخطيه فى الوقية أن يقارن بين سبقه فى الوقية من المتأخرين عنه فى الأقدمية على أساس أن ملفه يتضمن هذا التقرير فعلاً وقت إصدار المرسوم أو القرار المطعون فيه .

الطعون أرقام ١٣٣، ٩١، ٤١ لسنة ٢٥، ٢٤، ٢٧، ١٣٤، ٢٥ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢٧٧

بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٧

إغفال التفيش على أعمال القاضى خلال سنة من السنين لا يمنع من أن يكون ما فى ملفه من تقارير وأوراق وبيانات كالية لتقدير درجة أهليته تقديراً يطمأن إليه ويمكن معه مقارنة أهليته بأهلية زملائه مقارنة تقوم على أساس صحيح.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٢

إن المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ إذ تنص على أن يجرى الإختيار فى الوظائف الأخرى - غير قضاة المحاكم الابتدائية - على أساس درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية لم تستلزم أن تعرض وزارة العدل على مجلس القضاء الأعلى حالات جميع القضاة ومن فى حكمهم قبل وضع أية حركة قضائية ليختار منهم أكثرهم أهلية وليس مما يقتضيه إعمال القاعدة التى قررتها المادة المذكورة - أن تقوم الوزارة بعرض جميع الحالات على مجلس القضاء وأن يكون إغفال هذا العرض مدعاة لتعيب المرسوم أو القرار الذى يصدر بناء على عرض ناقص بأى عيب شكلى ذلك أنه فضلاً عن أن البطلان المترتب على إغفال إجراء من الإجراءات لا يقع إلا حيث يكون هذا الإجراء واجباً بنص القانون لأن مجلس القضاء - طبقاً للمادة ٣٦ من القانون المشار إليه - أن يطلب من الجهات الحكومية وغيرها كل ما يراه لازماً من البيانات والأوراق .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٥، ١٣٠ لسنة ٢٦ مكتب قنى، صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٥

إنه وإن كانت المادة السادسة من القرار الوزارى الصادر فى ١٧/٤/١٩٥٢ تنص على أن ينتقل المفتشون مرة على الأقل كل سنة لفحص عمل القاضى إلا أنه ليس ما يمنع فى حالة عدم تحقق ذلك أن يكون ما جاء بملف القاضى من تقارير وبيانات وأوراق كافيًا لتقدير درجة أهليته تقديرًا يطمأن إليه ويمكن من واقع مقارنة أهليته بأهلية زملائه التاليين له فى الأقدمية.

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٢

الأهلية ليست أمراً ثابتاً بل هى درجات متفاوتة وقد أشار الشارع إلى هذا التفاوت فى نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من قانون استقلال القضاء عندما أوجب أن تكون الرقبة على أساس ما بلغه المرشح من درجة الأهلية وإعمال هذا الحكم يقتضى عند التفاضل بين درجات الأهلية أن يكون الحائز لدرجة أعلى من غيره أحق بالإختيار فى مجال الرقبة ، إلا أن لا يكون تفاوت بين المرشحين للرقبة لعندئذ تراعى الأقدمية ، وفى ذلك ترسم لمрад الشارع من تحقيق المصلحة العامة التى توجب تقديم الأفضل بين المتساويين فى درجة الأهلية ، وتحقيق العدالة بتقديم الأسبق فى الأقدمية بين المتساويين فى الأهلية ، وهذه الموازنة وأن نأخذ أساسها القانونى - إلا أنها تختلف باختلاف الحركات القضائية بالنظر إلى أن المرشحين ليسوا سواء فى كل حركة من هذه الحركات.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٣٠

مضى تبين من تقرير التفيش الذى وضع للطالب - وهو وكيل محكمة - أن اللجنة التى قامت بتقدير أهليته كانت مشككة من وكيل إدارة التفيش وإثنين من رؤساء المحاكم وأن قرارها صدر بإجماع الآراء فلا مخالفة فى ذلك للمادة ١٠ من القرار الوزارى الصادر فى ١٧ من إبريل سنة ١٩٥٢ ولا يغير من هذا النظر أن تكون اللجنة قد إستأنست برأى إثنين من المفتشين القضائيين بدرجة وكيل محكمة .

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٩٥٨/٥/٣١

للجهات المختصة وهى بسبيل إجراء الحركات القضائية أن تضع قواعد لتزمتها عند تقدير درجة أهلية القاضى على أن يكون التزام هذه القواعد مطلقاً بين القضاة جميعاً وغير مخالف للقانون. فإذا كان مجلس القضاء قد وضع قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للرقبة إلى درجة وكيل محكمة إلا من يكون أصلاً على تقريرين متوالين استقرت حالته فيهما فى درجة " فوق المتوسط " فإن للوزارة أن تلزم هذه القاعدة وأن تعمل بموجبها فإذا كانت قد فعلت ذلك بالنسبة للطالب فإنها لا تكون قد خالفت القانون فى شيء

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٧ مكتب قني ٩ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٨

مى كانت لجنة التفتيش - الموكل إليها بموجب القرار الصادر بتاريخ ١٧ من إبريل سنة ١٩٥٢ الخاص بإدارة التفتيش القضائي - قد عادت إلى الإنقاذ ولحصدت اعتراضات القاضي على تقرير التفتيش على أعماله وقررت أنه على الرغم مما لارتأته من رفع بعض الملاحظات السابق توجيهها إليه منه فإنها لا زالت عند رأيها السابق في تقدير كفايته بدرجة " وسط " فلا يجدى النعي بأن هذا الرأي قد جاء لاحقاً لصدور القرار المطعون فيه طالما أن الرأي المذكور لا شائبة ولا انحراف فيه عن جادة الصواب

الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٧ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٥٩

درجة الأهلية لا تقدر بنصر الكفاءة الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها حتى تحقق الأهلية ودرجاتها - فإذا كان من شأن الإعتبارات التي أشارت إليها مذكرة مجلس القضاء الأعلى أن سير تخطي الطالب في الرقبة فإن القرار المطعون فيه لا يكون مشوباً بأى خطأ في تطبيق القاسون أو إساءة في استعماله.

الطعن أرقلم ٤٠،٣٤ لسنة ٢٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٦٧٥ بتاريخ ٥/٥/١٩٥٤

إنه وإن كان توافر عناصر الأهلية لازماً حتى تتحقق الأهلية غير أن القانون لم يحدد لكل منها كمصر في الأهلية نسبة معينة إذ للسلطات المختصة وهي بسبيل إجراء الحركات القضائية أن تعمل الموازنة في تصرفاتها حتى تكون مطابقة للمصلحة العامة مستجيبة لدواعيها ويقتضيها ذلك أن تعمل الموازنة بين هذه العناصر لتقدير درجة الأهلية وإن كان يجب في كل الأحوال ألا يكون ثمة عائقاً للقانون في تحقيق الأهلية لكل من تشمله الرقبة وتقدير درجاتها.

الطعن رقم ١٧٥،١١٠ لسنة ٢٥ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٥٧

- النعي على تقرير التفتيش بأن اللجنة قد إنقذت وقدورت درجة أهلية الطالب قبل فحص إضرائه على الملاحظات التي تضمنها التقرير خلافاً لما تقضي به المادة ١٢ من القرار الوزاري الصادر ١٧/٤/١٩٥٢
- هذا النعي لا يكون له محل إذا كانت اللجنة قد عادت إلى الإنقاذ ولحصدت اعتراضات الطالب وقررت أنها لا تزال عند رأيها في تقدير كفايته بدرجة معينة .
- لا تحدد المادة ٦ من القرار الوزاري الصادر في ١٧/٤/١٩٥٢ وقتاً معيناً لإجراء التفتيش فليس ثمة ما يمنع من إجراء هذا التفتيش على عمل القاضي أكثر من مرة في نفس السنة .

الطعون أرقام ١٠، ٤٤، ١٣٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٢

إذا كان القضاء الطعون في ترتيبهم يسبقون الطالب في الأقدمية فإنه لا يكون هناك محل لما يطلبه من مقارنة أهليته بأهليتهم ذلك أن الأقدمية هي عنصر من عناصر الأهلية ولا يسيل إلى محاسبة السلطة المختصة على ما رتبته على هذا العنصر من تقدير بالنسبة لباقي العناصر في الحركة الطعون فيها إذ لم يحدد القانون لكل عنصر من عناصر الأهلية نسبة معينة ولأن للسلطة المختصة وهي بسيل إجراء الحركات القضائية أن تعمل الموازنة بين هذه العناصر لتقدير درجة الأهلية طبقاً لما تدعو إليه المصلحة العامة ما دامت لا تخالف القانون في تحقيق هذه الأهلية وتقرير درجتها.

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٩٥٨/٥/٣١

- إن مدلول عبارة " يزيد قليلا عن المتوسط " عند تقدير درجة كفاية القاضي هو أن درجة أهليته لم تبلغ درجة " فوق المتوسط " .

- متى كانت الوزارة قد أحطرت القاضي بإبداء تقرير التفتيش ملفه ولم ترسل إليه الملاحظات التي لوحظت على عمله إلا بعد مدة تزيد على سنة من تاريخ إيداع التقرير فلما أبدى اعتراضه عليها في خلال خمسة عشر يوما وفقا للقانون التفتت عنها إدارة التفتيش ولم تنظر فيها ولم تمتد بها. فإن الوزارة لا تكون قد راعت أحكام المواد ١٠ ، ١١ ، ١٣ من قرار ١٧ أبريل سنة ١٩٥٢ بتنظيم التفتيش القضائي ذلك أن المشرع قد قصد بما نص عليه في هذه المواد أن يوفر للقاضي الضمانات التي تكفل تقدير درجة أهليته تقديرا مبررا من العيوب بعد إذ يكون قد اطلع على تقريره وأبدى اعتراضاته على ما تضمنه من ملاحظات على عمله فينظر في هذه الاعتراضات ويستوضح القاضي والمفتش على السواء أمرها إذا استدعى الحال بياناً أو إيضاحاً وما كان للوزارة أن تهدر تلك الضمانات.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٦١/٣/٢٥

درجة الأهلية لا تقدر بعنصر الكفاءة الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها حتى تتحقق الأهلية ودرجاتها. وإذا لمضى كان عمل الطالب وإن قدر في الفترة السابقة على القرار الطعون فيه بدرجة " فوق المتوسط " إلا أنه لا كان قيام الاعتبارات التي أشارت إليها مذكرة مجلس القضاء الأعلى ضد الطالب من شأنه أن يخل ببعض عناصر الأهلية اللازمة لوقيته ويبرر تخفيضه في الوقية بالقرار الطعون فيه فإن الطعن عليه باحطاً في تطبيق القانون أو بسوء استعمال السلطة يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٥٨، ٢٦ لسنة ٢١، ٢٨ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٩

الأصل أن أهلية القاضي باقية على وضعها ما لم يتم الدليل على ما يغير من هذه الأهلية ومن ثم فإذا كان أحد زملاء الطالب قد أعير للتدريس بكلية الحقوق ولم يكن له عمل قضائي يمكن إجراء التفتيش عليه مما دعا إلى تقدير أهليته بنفس الدرجة التي كانت له قبل إعارته والتي حصل عليها في تقرير واحد فإنه لا عمل لإجراء الموازنة بين حالة الطالب الذي لم يحصل على تقريرين متوالين بدرجة " فوق المتوسط " وحالة الزميل المذكور

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٤

- ليس في القانون ما يوجب التفتيش على أعمال القضاء قبل إعداد الحركة القضائية في كل سنة ومن ثم فإن إغفال التفتيش على عمل القاضي خلال سنة من السنين لا يمنع من أن يكون ما في ملفه من تقارير وبيانات كافياً لتقدير درجه أهليته تقديراً يطمئن إليه ويمكن معه مقارنة أهليته بأهليه زملائه مقارنة تقوم على أساس سليم.

- لا تقدر درجه الأهلية بتحصن الكفاية الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توفرها حتى تتحقق الأهلية ودرجاتها. وإذا كان بين من ملف الطالب أن وزير العدل قد وجه إليه تنبيه لبعض تصرفات وقعت منه مخالفة لواجبات ومقتضيات وظيفته كقاضي ولم يتظلم من هذا التنبيه وما حواه الملف من بيانات وأوراق ، أن تغطية الطالب في الوقية بالقرار المضمون فيه له ما يبرره فإن هذا القرار لا يكون مخالفاً للقانون ولا مشوباً بسوء استعمال السلطة ولا يغير من ذلك ترقية الطالب في حركته تاليه لأن تقدير التخطي ومداه منوط بالجهة الإدارية وما يراه مجلس القضاء الأعلى متى كان هذا التخطي في حركته أو أكثر ما يبرره فإذا رأى مجلس القضاء الأعلى ترقية بعد ذلك فإن هذا القرار إن دل على صلاحية الطالب للوقية في تلك الحركة فإنه لا يدل على صلاحية للوقية قبل ذلك.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٨

- إذ نص المشرع في الفقرة الأخيرة من المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ على أنه ،، فيما عدا وظائف القضاة من الدرجة الثانية ووظائف وكلاء النيابة من الدرجة الأولى يجري الإختيار في الوظائف الأخرى على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية ،، فقد دل بذلك على أنه يعتبر الأهلية على درجات وأنه عند التضائل بين درجاتها يكون من هو حائز على درجة أعلى من غيره أولى بالوقية. وإذا لم يورد القانون تعريفاً للأهلية فإن للجهات المختصة وهي بسبيل إجراء الحركات القضائية أن

تضع قواعد تلزمها على أن يكون إلزام هذه القواعد مطلقاً بين القضاة جميعاً وغير مخالف للقانون. وإذ وضع مجلس القضاء الأعلى قاعدة مقتضاها أن لا يجوز أن يرشح للترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها إلا من يكون حاصله على تقريرين متوالين إسقرت حالته فيهما في درجة ,, فوق المتوسط ,, ولم يدع الطالب بأن مجلس القضاء الأعلى عايف هذه القاعدة في الحركة القضائية التي صدر بها القرار الجمهوري المطعون فيه فإنه ليس للطالب أن ينص على الوزارة أنها إلزمت هذه القاعدة.

- إن الصلاحية لولاية القضاء على ما هو مفهوم من الشروط التي نصت عليها المادة ١٠٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - في شأن السلطة القضائية المعدلة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ - ليست في ذاتها دليلاً على أن الطالب بلغ عند صدور القرار المطعون فيه درجة الأهمية التي وضعتها مجلس القضاء الأعلى للترقية إلى وظيفة وكيل محكمة أو ما يعادلها وهي أن يكون التقريران الأخيران المتواليان بدرجة فوق المتوسط.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٤

أنه وإن لم يورد قانون إستقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ الذي صدر القرار المطعون فيه في ظله تعريفاً للدرجة الأهمية التي تتخذ أساساً للترقية إلى درجة وكيل محكمة ، إلا أن للجهات المختصة وهي بسبيل إجراء الحركات القضائية أن تضع قواعد تلزمها عند تقدير الأهمية على أن يكون إلزامها بها مطلقاً بين القضاة جميعاً.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٧

الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أنه متى ثبتت أهلية الطالب للترقية إلى درجة قضائية معينة رقي إليها من يليه في الأقدمية ، فإن أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة لأهمية زميله الذي كان يليه في الأقدمية وتمت ترقيته ما لم تقدم وزارة العدل الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقيته إلى الدرجات القضائية الأعلى أسوة بزميله ، وإذن فمعي كان من أثر عدم إسناد الأهمية الطالب في القرار المطعون فيه إلى ما كانت عليه أصلاً عند التعيين ، وهو ما قضت المحكمة بالغائه بإبعاد الطالب عن مجال الترقية إلى رئيس المحكمة من الفئة "ب" في ذات القرار والتي رقي إليها بعض زملائه الذين كانوا يولونه في الأقدمية فإنه يتعين إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة رئيس المحكمة من الفئة "ب" .

الطعن رقم ٣٥، ١٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٢

الحكم السابق صدوره من هذه المحكمة بإلغاء قرار مجلس الشاؤب الصادر بنقل الطالب إلى وظيفة غير قضائية ، مقتضاه ولازمه أن يعاد للطالب مركزه القانونى " رئيس محكمة أ " بالأقدمية التى كان عليها قبل صدور قرار المجلس. ولما كان الأصل أن أهلية القاضى تعتبر على باقية على وضعها ما لم يقم الدليل على ما يغير من هذه الأهلية ، وكان الطالب قد أقضى عن عمله تنفيذاً للقرار الصادر بنقله إلى وظيفة غير قضائية ولم يكن له عمل قضائى يمكن التفتيش عليه منذ تاريخ تنفيذ هذا القرار حتى تاريخ إعادته إلى عمله ، فإنه يعين تقدير أهليته بنفس الدرجة التى كانت له قبل تنفيذ نقله إلى وظيفة غير قضائية والتى حصل عليها فى تقرير واحد. بدرجة فرق المتوسط إبان عمله رئيساً بالمحكمة فئة "٣" خصوصاً وأن التقرير السابق عليه مباشرة كان بذاى التفسير.

الطعن رقم ٢٦٣، ٢٦٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٦

إذا قام لدى جهة الإدارة من الأسباب ما يدل على إنتفاص أهلية القاضى أو عضو النيابة ومجانته للصفات التى تتطلبها طبيعة وظيفته فإن هذه الجهة نزولاً على مقتضيات المصلحة العامة أن تتخطاه فى الرقبة إلى من يليه .

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٨

الأصل أن أهلية القاضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعتبر باقية على وضعها ما لم يقم الدليل على ما يغير منها .

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٧

الأصل أن أهلية القاضى - أو عضو النيابة - تعتبر باقية على وضعها ما لم يقم الدليل على ما يغير منها وكانت الأوراق قد حلت ما يدل على الإنتفاص من أهلية الطالب الثابتة له قبل إقصائه عن عمله تنفيذاً لقرار نقله إلى وظيفة غير قضائية والذى قضى بإلغائه بالحكم الصادر فى الطلب رقم ١٠ للسنة ٥٢ قى " رجال القضاء " فإن هذه الأهلية والتى سوغت من قبل ترقية الطالب إلى وظيفة مساعد نيابة من شأنها أن تسوغ ترقبه إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة .

*** الموضوع الفرعي : بدل السفر :**

الطعن رقم ١ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠

طلب القاضي " بدل سفر " هند ندبه مما يدخل في إختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض ولما نص الفقرة الثالثة من المادة ٩٠ من قانون السلطة وذلك على اعتبار أن البدل جزء من المرتب يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تفييه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي.

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٨

نص المادة ٣/٨١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ للعدل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ الذي يحكم والقة النزاع. والتي تقابل المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعمول به حالياً على أنه " يجوز أن تعد لرجال القضاء والنيابة أماكن للإقامة أو الإسراحة وتنظيم بقار من وزير العدل الأحكام المتعلقة بتخصيص هذه الأماكن وتحديد الأجر الذي يلزم به المتظفون بها " . وإعمالاً لهذا النص أصدر وزير العدل القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ ، ونص في مادته الأولى على أن يحدد أجر الأماكن التي تعد لإسراحة المستشارين بمقار محاكم الإستئناف بواقع ١٠٪ من أول مربوط درجة المستشار طبقاً للبند رقم ٤ من جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية ، وإذ كانت وزارة العدل قد أصدت أن " جميع نفقات الإسراحة وما تحتاجه من أثاث ومفروشات تغطي من حصيله الإشرافات الشهرية التي تستقطع من مرتبات المستشارين ، فإنه يكون قد تحدد أجر الإقامة بإسراحة أسبوت والإنتفاع بها عملاً بحكم المادة الأولى من قرار وزير العدل سالف البيان ، ولما كانت الوزارة قد إقتضت من الطالب هذا الأجر إبان إقامته فيها وإنتفاعه بها ، وكان ربع بدل السفر المقرر في المادة الثالثة " من لائحة بدل السفر ومصاريف الإنتقال " الصادر بها القرار الجمهوري في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ لا يعدو أن يكون أجراً للإنتفاع بما تعده الحكومة من أماكن عند الإقامة بها ، فإنه لا يجوز للوزارة المدهي عليها ، وقد إقتضت أجر الإقامة والإنتفاع بالإسراحة أن تعود لتقتضيه مرة أخرى وتكون مطالبة الطالب بخصم ربع بدل السفر على غير أساس .

*** الموضوع الفرعي : تأديب :**

الطعون أرقام ١٠٦ لسنة ١١، ٧٩، ١٠٧، ١٠٧ لسنة ٢٤ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٤٦٦ بتاريخ

١٩٥٦/٥/١

المادة ٦٠ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٢٢١ سنة ١٩٥٥ خاصة بالدعوى التأديبية والنص على انتقضائها بإستقالة القاضي وقبول وزير العدل لها .

الطعن رقم ١ لسنة ٢٤ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٣٠

- متى كانت اللجنة المشار إليها في المادة ٥١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ قد أصدرت قراراً بتأييد التنبية الموجهة إلى القاضي من رئيس المحكمة فإن محكمة النقض تكون مختصة بنظر الطعن على هذا القرار لأنه لا جدال في أن ذلك من أخص شئون القضاء التي تخص محكمة النقض دون غيرها بالنظر فيما يتعلق بها أو ينشأ عنها من منازعات ، ولا يصح القول بأن هذا القرار ليس مما يجوز الطعن فيه تأسيساً على أنه ليس قراراً تفليدياً ولا يترتب عليه مركز قانوني للطاعن ، ذلك أنه بعد أن أصبح التنبية نهائياً بمصدور قرار اللجنة بتأييده فقد ترتب على ذلك خلق مركز قانوني جديد للطالب وهو رفع الدعوى التأديبية عليه إذا ما تكررت المخالفة التي كانت سبباً في التنبية أو استمرت ولا مسيل للطاعن للخلاص من هذا المركز القانوني الجديد إلا بطلب إلغائه .

- متى كان الثابت أن القاضي قد تضيق عن مقر عمله قبل أن ينظر رئيس المحكمة قبل التظلم فإن في هذا مخالفة لما تقتضي به المادة ١٩ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ويكون التنبية الموجه إليه من رئيس المحكمة مستنداً إلى أسباب صحيحة ووقائع ثابتة تخول رئيس المحكمة استعمال حقه المخول له بمقتضى تلك المادة.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٧١/٦/٣

قيام سبب من الأسباب الموجبة لرد القضية أو تنحيهم عن الحكم في حق رئيس المجلس ، لا يوجب بطلان تشكيله ، لأن طبيعة هذا التشكيل في حالة اعتذار وكيل الوزارة عن رئاسته لا تسمح بأن يحل محل المحامي العام الأول ، وليس غيره ، فضلاً عن أن المجلس لا يقوم بمهمة القضاء ، بل مجرد إبداء رأى استشاري للوزير في مسائل إدارية بحتة ، وللوزير أن يأخذ برأى المجلس ، وله أن يركه دون أن يكون قد خالف القانون أو أساء استعمال سلطته.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٩٧٣/٥/١٧

مفاد نصوص المواد من ١٠٨ - ١١٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية أن محاكمة القضاة التأديبية تتبع فيها الأحكام المقررة بتلك النصوص ، وذلك إلى أن يصدر مجلس التأديب حكمه بالبراءة أو بعقوبة العزل أو اللوم بما له من إختصاص قضائي في إصدار حكم عقابي في خصوص الخطأ المنسوب إلى القاضي حسبما يبين من نصوص المواد سالفة الذكر.

الطعن رقم ٩ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٦٦/٣/١٩

- الأحكام التي يصدرها مجلس التأديب بالتطبيق لأحكام الفصل التاسع من القانون الثاني من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥. وبما أنه من اختصاص قضائي في إصدار حكم عقلي المانع من إقراره منسوب إلى القاضي من خطأ - هي أحكام نهائية لا تقبل - على ما جرى به قضاءهم بأحكامه - من القرارات الجمهورية أو الوزارة التي يجوز الطعن فيها أمام دائرة المواد المدنية والتجارية بتلك المحكمة المختصة طبقاً للمادة ١٩٠/١ من قانون السلطة القضائية المذكورة.

- متى كان بين من استقرأ المادة ٩٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والمعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧١ والوارد في الفصل الثامن من بابه الثاني والمواد من ١/٣ إلى ١/٩ الواردة في الفصل التاسع من هذا الباب أن ثمة مغايرة بين نظام النظر في فقد أسباب الصلاحية لتبطل القضاء وبين نظام تأديب القضاء ، وأن مجلس الصلاحية عند تصديه لبحث أسباب فقد الصلاحية بأن ينظر حالة القاضي في مجموعها ، ولا مانع فيده من إلقاء الحكم التأديبي عنصرًا يستند إليه في تقرير تلك المطالبة عليه جميع الشروط التي يوجب القانون توافرها ليعين بولي القضاء ، وكان الثابت من مطالبة القرار الصادر من مجلس الصلاحية بنقل المطالب إلى وظيفة أخرى غير قضائية أنه استند فيما انتهى إليه على ما حصله من الأوراق من وقائع أقام الدليل بما هو ثابت بحكم مجلس التأديب السالف الذكر من أن سلوك الطاعن كان معيا وأن الوقائع التي بينت عليها التهم موضوع المحاكمة التأديبية قد ثبتت في حقه ثبوتًا كاملاً ، فإن القرار المطعون فيه يكون قد صدر من تلك بناء على أسباب مبررة في الواقع فيما قام لدى المجلس من اعتبارات رأى مقتضاها ملائمة إصداره.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٦٦/٣/١٩

مفاد ما تضمنه القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية من أحكام وإجراءات خاصة بمحاكمة القضاة وتأديبهم نص عليها في المواد من ١٠٨ إلى ١١٩ منه ، وما نصت عليه المادة ١/٩ من القانون المشار إليه والوارد في الفصل السابع من الباب الثاني الخاص بالتظلمات والطعن في القرارات الخاصة بشئون القضاة ، عدم قبول الطعن في أحكام مجلس التأديب المنصوص عليها في المادة ١٠٨ من القانون المشار إليه أمام الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض لنهايتها ، ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المادة ٢/١٩٩ من أن تنفيذ هذه الأحكام يكون بقرار جمهوري فيما يتعلق بقوة العزل وبقرار من وزير العدل فيما يتعلق بقوة اللوم ، ذلك أن قرار رئيس الجمهورية وقرار وزير العدل في هذا الخصوص يقتصر على تنفيذ العقوبة.

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٨: صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٧٧/١/٨

إذ عولت المادة ١٠٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي صدر القرار المطعون فيه في ظلّه لوزير العدل حق تنبيه الرؤساء بأحكام الإحصائية وقضايتها إلى كل ما يقع منهم مخالفاً لتواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم ، وكان بين من الإطلاع على الشكوى والتحقيقات التي تمت فيها أن توجيه التنبيه الموجه إلى الطالب له ما يبرره فإن طلب إلغاء هذا التنبيه يكون على غير الأساس .

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢: صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٨١/٤/٨

عولت المادة ٩٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ وزير العدل حق تنبيه الرؤساء بأحكام وقضايتها إلى كل ما يقع منهم مخالفاً لتواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم على أن يكون لهم إذا كان التنبيه كتابة حق الإعراض عليه أمام اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ وذلك بطلب يرفقه القاضي خلال أسبوع من تاريخ تبليغه إليها إلى اللجنة المشار إليها وإذا لم يوجب القانون تبليغ أصل التنبيه إلى القاضي فإنه يجوز - إذا تكتلت أصل التنبيه قد أودع ملف القاضي - تبليغه إياه بصورة منه ، ذلك أن الغاية من هذا التبليغ هو إخطار القاضي علماً بمضمون التنبيه الذي أودع ملفه وتعيينه من الإعراض عليه خلال الميعاد الذي حدده القانون والذي يبدأ من تاريخ هذا التبليغ.

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤: صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٨

لما كانت الأحكام الصادرة من مجالس التاديب في الدعاوى التأديبية لا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن طبقاً لنص المادة ١٠٧ من قانون السلطة القضائية ، وكانت أوجه التماس التي سألها الطالب على إجراءات نظر الدعوى التأديبية المقامة ضده وما صاحبها من تقديم إستقالة لا تفصل بالمقدمات الأساسية للحكم الصادر في تلك الدعوى وإغما هي في حقيقتها لا تعدو أن تكون أوجه الطعن في هذا الحكم ، فإن طلب الحكم بطلان إجراءات نظر الدعوى التأديبية واعتبار إستقالة الطالب والقرار الوزاري الصادر بقولها معلومين ، يكون غير مقبول.

الطعون لرقم ١٢٥، ١٤٠ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤: صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٧

- مفاد الفقرة الأولى من المادة ٩٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ أن سلطة تنبيه المستشارين قد عولت لرئيس المحكمة التابعين لها وحدة دون غيره ، ومن ثم فإنه لا يجوز تنجيته عن توجيه التنبيه في الحالات التي تنص على ذلك .

- لما كانت الفقرة الثالثة من المادة - ٩٤ من قانون السلطة القضائية - لم تستوجب دعوة القاضي للحضور أمام اللجنة الاحصائية عند نظر الإعراض المقدم منه على التنبية الموجه إليه ولم ترتب الإعلان على عدم صماع اللجنة لأقواله فإن النص على قرارها الصادر بتأييد التنبية المطعون فيه يكون في غير محله

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٨٤

مفاد المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن من شروط قبول الطلب امامها أن يكون محله قراراً إدارياً نهائياً. ولا كانت الأحكام التي يصدرها مجلس التأديب بالتطبيق لتصوص المواد من ٩٨ إلى ١١٠ من القانون المشار إليه والواردة في الفصل الخاص بمحاكمة القضاة وتأديبهم لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية المنصوص عليها في المادة ٨٣ السابقة البيان مما مؤداه عدم قبول الطعن فيها أمام هذه المحكمة وإذ كان الطالب قد وجه أسباب طعنه إلى الحكم الصادر من مجلس التأديب في الدعوى التأديبية رقم والقرار الجمهوري الصادر تفليداً له وإناز منازعة في إجراءات مستلزم الفصل فيها المساس بملك الحكم فإن طلب إلغائها والتعويض عنها يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ٦/٢/١٩٨٧

لئن كان وزير العدل يملك سلطة حرمان المحالين إلى محاكمة تأديبية أو جنائية أو لجنة الصلاحية من مقابل تميز الأداء وفقاً للنظام الذي وضعه بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية لصرف مقابل تميز الأداء لأعضاء الهيئات القضائية وحالات الحرمان منه إلا أنه وقد ثبت من عطايا المستشار الفني لمكتب رئيس محكمة النقض المؤرخ ومساعد وزير العدل لشئون التفتيش القضائي بتاريخ والمقدمين من الطالب أن مجلس تأديب القضاء قد رفض بجلسة دعوى الصلاحية القائمة ضده فإن قرار وزير العدل بحرمانه من مقابل تميز الأداء يكون مخالفاً للقانون ويعين إلغاؤه.

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ٢/٩/١٩٨٨

لما كان قانون السلطة القضائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يعرف نظام محو الجزاءات التأديبية المعمول به في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ومن ثم فلا محل لما أثاره الطالب بشأن محو التنبية الموجه إليه.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ٩/٧/١٩٨٩

لما كان بين من الأوراق أن ما أبداه الطالب من رأى في القضية المشار إليها وفي الظروف المحيطة لا يتطوى على تصرف يرقى فيه العيب إلى ما يبرر توجيه الملاحظة المطعون عليها إليه ، فإن القرار الصادر بهذه الملاحظة يكون مشوباً بإساءة استعمال السلطة.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٤

- الدفع بعدم قبول الطلب لرفعه بعد الميعاد مردود بأن الثابت بالأوراق إنها خلو من تاريخ إستلام الطالب بخطاره بالملاحظة الموجهة إليه أو علمه بها علماً يقيناً وقد إعرض عليها أمام اللجنة المختصة بالتفتيش القضائي بالنيابة العامة وهو ما يقطع معاد تقديم الطلب ثم تم إخطاره بقرار اللجنة برفض إعراضه في ١٩٨٨/٥/٢٦ وتقدم بالطلب في ١٩٨٨/٦/٥ أى قبل مضي ثلاثين يوماً على تاريخ إخطاره بقرار اللجنة ومن لم يكون الطلب قدم في الميعاد.

- لما كان بين من الأوراق أن اللجنة رقم قد إنتهى الحكم فيها إلى إدانة المتهم وكانت القرارات التي اتخذها الطالب في تحقيقات هذه اللجنة لا تبرر توجيه الملاحظة إليه فإن القرار الصادر بها يكون مشوباً بإساءة استعمال السلطة.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٠

لما كان بين من الإطلاع على تحقيقات الشكوى رقم ... أن الطالب كان متنبهاً عن مقر عمله في إجازة في الوقت الذي أحضر فيه أحد حراس النيابة الخطاب المنقول بتوجيهه إليه من إبنه إحدى الأسر المجاورة لبني النيابة وسلمه إلى زميله الذي أبلغ عنه وقد تعددت رواية هذا الحارس في تعيين إسم المرسل إليه هذا الخطاب كما قصرت التحقيقات عن الكشف عن شخص من أرسله وأن ما بدر من الطالب لى حق زميله الذي تسلم الخطاب المشار إليه هو ما يقتضيه حقه في الدفاع عن نفسه في التحقيقات التي أجريت معه دون قصد التشهير للبليل منه وهو ما تخلص منه المحكمة إلى أن الوقائع التي نسبت إلى الطالب يحيط بها الشك ولا تستقيم مبرراً لتوجيه الملاحظة المظنون فيها إليه وعلى ذلك يكون القرار الصادر بهذه الملاحظة معيباً بسوء استعمال السلطة .

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٣

لما كان للنائب العام طبقاً لنص المادة ١٢٦ من قانون السلطة القضائية الحق في تنبيه أعضاء النيابة الذين يتخلون بواجباتهم. وكان بين من الإطلاع على تحقيقات الشكوى رقم صحة ما نسب إلى الطالب من وقائع تقع تحت طائلة قانون العقوبات فضلاً عن أنها تشكل خروجاً على مقتضيات وواجبات وظيفته وكان من شأن الإحبارات المستمدة من هذه الوقائع أن تبرر توجيه التنبيه المظنون فيه إليه فإن طلب إلغائه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٩٠/١/٩

- لما كان الحكم التأديبي الصادر بعزل الطالب من وظيفته لا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن طبقاً لنص المادة ١٠٧ من قانون السلطة القضائية ، وكان مقتضى هذا الحكم النهائي ومن تاريخ صدوره أن يمتنع على الطالب مباشرة أعمال الوظيفة المزعول منها حتى تتم إجراءات إنهاء رابطة الترقيف بينه وبين وزارة العدل ولا يقدم في ذلك ما نص عليه في المادتين ١٠٩ و ١١٠ من قانون السلطة القضائية بأن يقوم وزير العدل بإبلاغ مغل الطالب بمضمون الحكم الصادر بعزله وباستصدار القرار الجمهوري بتنفيذ عقوبة العزل ، ذلك أن هذا القرار وذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قاصران على تنفيذ العقوبة ، وتعتبر كلاهما من القرارات الكاشفة التي تقتصر على إثبات حالة قانونية سابقة على صدورها وتحقيقاً لبدلتها لكافة آثارها القانونية فلا يوجب على التأخير في صدور القرارات التنفيذية الخاصة بها أو الرواخي في الإعلان بها إلى مساس بتلك الحالة القائمة وبآثارها القانونية التي يكشف عنها القرار .

- لما كان الطالب يواجه أسباب طعنه إلى القرارات التنفيذية للحكم الصادر بعزله بدعوى التأخير في صدوره وفي علمه بها ورتب على ذلك طلباته باعتباره مثبطاً بوظيفته مع ما يوجب على ذلك من آثار ورغم الحكم بعزله منها ، وهو ما ليس مقبولاً بسبب طبيعة القرارات المذكورة وبسبب ما يقتضيه الفصل في طلبات الطالب من التعرض للحكم بعزله ورغم نهائيته والمساس بالحالة القانونية التي قامت على صدوره. وآثارها القانونية مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطلب .

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٣

لما كانت الوقائع التي صدرت من الطالب في الظروف التي تمت فيها وإن اقتضت أن يوجه إليه من النائب العام التنبيه رقم حتى لا يعود إلى مثلها مستقبلاً إلا أنها لا تبلغ من الجسامه حداً من شأنه الإنطصاص من أهليته في الوظيفة إلى الوظيفة الأعلى ومن ثم لا تصلح مسوغاً لتعطيته في الوظيفة إليها وكان القرار الجمهوري رقم إذ تحظى الطالب في الوظيفة إلى وظيفة وكيل نيابة على مسند من هذه الوقائع يكون قد صدر معاً بإساءة استعمال السلطة.

الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١١

لما كان شرط قبول طلبات الإلغاء التي يقدمها رجال القضاء والنيابة إلى هذه المحكمة أن تكون طبقاً لصريح نص المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - منصبه على القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شؤونهم ، وكان طلب وزير العدل إحالة الطالب إلى المجلس المشار إليه في المادة ٩٨ من القانون طبقاً للمادة ٩١ منه لا يعمدو أن يكون مجرد طلب رفعت به دعوى

لقد الصلاحية أمام ذلك المجلس فلا يعتبر قراراً إدارياً مما تختص المحكمة بالنظر في طلب إلغائه فإنه يعين عدم قبول الطلب .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٢/٦/١٩٩٠

النص في المادة ٩٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ على أن " لرئيس المحكمة من تلقاء نفسه حق تنبيه القضاء إلى ما يقع منهم مخالفاً لواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم بعد سماع أطرافهم ويكون التنبيه شفاهة أو كتابة وفي الحالة الأخيرة يبلغ صورته لوزير العدل وللقاضى أن يعرض على التنبيه الصادر إليه كتابة من رئيس المحكمة " - مقتضاه أن القرار الإداري بجوهر التنبيه الكتابي إلى القاضى يجب أن يشمل على بيان السبب الذى قام عليه ويردده في الواقع وفي القانون وذلك كركن من أركان إنفاذه باعتبار القرار تصرفاً قانونياً والسبب في القرار بالتنبيه يقوم على عنصرين أولهما : الوقائع المنسوبة للقاضى. والثاني : - التكيف القانوني لهذه الوقائع ببيان ما إحوته من وجوه المخالفات لواجبات أو مقتضيات الوظيفة ، وهو ما يمكن القاضى من الوقوف على الخطأ التأديبي المنسوب إليه فلا يعود إليه إذا قبله - أو يواجهه الأعراض إدارياً أو قضائياً إذا رأى فيه ما يعيه هذا إلى ما في إشتمال قرار التنبيه على ذلك البيان من تمكين جهة التظلم الإدارى وكذلك القضاى من رقابة ركن السبب في القرار المطعون فيه - وعلى ذلك إذا صدر قرار التنبيه مقصوداً على الوقائع المنسوبة للقاضى وحدها يكون قد إنتطوى على خطأ في السبب حقيقة بالإلغاء. لما كان ذلك وكان البين من مطالعة قرار التنبيه المطعون فيه أن رئيس المحكمة الذى أصدره قد إكتفى فيه ببيان الوقائع من نصوص منشورة من كتابات الطالب حول مبادئ الإسلام بتطبيق شريعته. دون أن يصف ويسمى ما في مطور هذه الكتابات في لفظها أو في لحواها - من مخالفات الواجبات أو مقتضيات الوظيفة توجب التنبيه وهو ما يعيب القرار المطعون فيه خطأ في بيان السبب مخالفاً للقانون مما يعين معه الحكم بإلغائه.

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ٣/٧/١٩٩١

لئن كان مفاد نص المادتين ٦٥ ، ٦٦ من قانون السلطة القضائية أن المشرع أجاز الإعادة اللاحقة متى تحققت المدة البينية اللازمة وهي خمس سنوات من تاريخ الإعادة السابقة إلا أنه حين تكون الإجازة ينطى الإلزام والوجوب ويكون المشرع قد حول للجهة المختصة تفصيل أحكام الإعادة التي أجملها المشرع فى النصين سالفى الذكر ، وهو ما لازم أن يكون لها حق وضع قواعد الإعادة إلا أنه من ناحية أخرى فإن هذه السلطة التقديرية ليست مطلقة من كل قيد بل تجد حدها فى نصوص التشريع المنظم لها وفى العرف القضائى المكمل له بحيث يكون عمل القوار متفقاً مع القانون وتكون غاية من أجل تحقيق المصلحة العامة

وحسن سير العمل بحيث يتغى عنها إساءة استعمال السلطة أو الإخفاف بها مما يقتضى أن تتصف هذه القواعد بالمعادلة والحيادية وأن تقوم على مبدى صحيح وأن تنص المصلحة العامة ويكون لها من التجريد والعمومية والإستقرار ما يكفى لرجال القضاء والعرف مسبقاً على ما يخضعون له من نظم فى شئونهم بحيث تسكن له نفوسهم وتستقر به أحوالهم ولكن هذا لا يحول دون تعديل هذه القواعد متى إستهدف التعديل المصلحة العامة وتعليقها على مصلحة الفرد .

• الموضوع الفرعى : ترقية :

الطعن رقم ٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٢

مضى كانت المخالفة المشار إليها ظلت قائمة فى مرسوم تال بأن كان من بين من تناولتهم الرقبة فيه إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة " ب " أو ما يعادلها زميله الذى كان تاليا له فى ترتيب الأقدمية عند نقله إلى القضاء المختلط ولم تقدم الوزارة دليلاً على أنه حتى لو لم يعد الطالب من مجال الوضوح لوظيفة رئيس محكمة من الفئة " ب " فى الحركة القضائية الصادر بها المرسوم المشار إليه فإن أهليته ما كانت تخوله الرقبة هذه الوظيفة بمقتضى هذا المرسوم سابقاً لزميله ، المذكور بل أن ندب الطالب للتفتيش القضائى وترقيته بعد ذلك إلى وكيل محكمة من الفئة " أ " ثم إلى رئيس محكمة ثم إلى مستشار أعزاً كلها أدلة على تقدير الوزارة لأهليته ومن ثم يكون المرسوم السالف ذكره إذ عطفه فى الرقبة إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة " ب " أو ما يعادلها فى حين تناول بالرقبة زميله التالى له قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٠ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٦٠ بتاريخ ٣/٥/١٩٥٢

- إنه وإن كان لوزارة العدل كامل السلطة فى وضع درجات للأهلية وتقدير درجة أهلية كل من رجاء القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات عنه تستمدّها من واقع أعماله وما تدل عليه تقارير التفتيش عنه وسائر الأوراق المودعة ملفه الخاص وتقديرها هو مما تستقل به فى هذا الشأن متى كان يستند إلى ما هو ثابت بأوراق الملف المشار إليه إلا أن المادة ٢٣ من قانون إستقلال القضاء إذ نصت فى الفقرة الأخيرة منها على أنه " يجرى الإختيار فى الوظائف الأخرى - أى وظائف وكلاء المحاكم وما يعادها وما فوقها على أساس الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية " قد شرعت أحكاماً فى هذا الخصوص يجب مراعاتها وفى الإخفاف عنها مخالفة للقانون ومن ثم لا يكون الأمر فى تطبيق هذه القواعد من إطلاقات السلطة التنفيذية بإشرافه بلا معقب عليها وإلا كان التظلم من الإخلال بها عبثاً لا جدوى منه وإذن لمضى كان يبين من الملف السرى الخاص بالطالب وما إحتواه من أوراق وتقارير عن درجة أهليته ومقارنة ذلك بالبيانات الرسمية المستخرجة بناء على أمر هذه المحكمة من واقع السجل السرى لرجال القضاء الذين تناولتهم

الرقية بمقتضى المرسوم المطعون فيه من كانوا يلون الطالب في الأقدمية - بين من هذه المقارنة أن أهلية الطالب تساوى بالأقل أهلية زميلين له كان يلونه في أقدمية قضاة الدرجة الأولى ووفقاً بمقتضى المرسوم المذكور ولم يتم دليل على وجود مسوغ لهذا التخطي مع سبق ترضيح الوزارة له للترقي إلى درجة وكيل محكمة من الفئة " ب " أو ما يماثلها في الحركة القضائية السابقة ومن ثم يتعين إلغاء المرسوم المذكور فيما تضمنه من تخطي الطالب في الرقية لمعاقلته للمادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء.

- الأصل أنه متى ثبت أهلية الطالب للرقية إلى درجات قضائية معينة رقى إليها من كان يليه في الأقدمية فإن أهليته تعتبر بالية على وضعها بالنسبة لأهلية زملائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية وسبقت ترقيتهم ما لم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات القضائية العليا أسوة بزملائه الذين كانوا تالين له في الأقدمية. وإذا لم يثبت على تخطي الطالب في الرقية في الحركة القضائية الصادر بها المرسوم المشار إليه إبعاده عن مجال الترشيح للدرجة العليا في الحركات القضائية التالية ، وكانت وزارة العدل لم تقدم دليلاً على وجود هذا المسوغ فإنه يتعين إلغاء جميع المراسيم التالية للمرسوم المذكور والقرارات المنبثقة لها المطعون فيها والتي تعتبر من آثار المرسوم السابق متى كانت تتضمن ترقية زملائه السالف ذكرهم إلى الدرجات العليا لأحقته في الرقية أسوة بهم.

الطعن رقم ١٢ لسنة ١٩ مكتوب في ١ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١١/٦/١٩٥٠

إن الأصل الذي وضعه القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ فيما يخص بوقية قضاة الدرجة الثانية ووكلاء النيابة من الدرجة الأولى أن تكون بالأقدمية مع جواز الرقية للكتابة الممتازة بقدر معلوم لا يتجاوز ثلث الوظائف الحالية ، إذ يستفاد من نص المادة الثالثة والعشرين أنها أوجبت على لجنة الرقية أن تعد كشافين أحدهما يحوي من تزلهم أقدميتهم للرقية بعد إستبعاد من يعوق ترقيعه على أساس الأقدمية عائق والآخر يحوي أسماء من توى ترقيتهم لكفائيتهم الممتازة. وعلى ذلك فكل من شمله الكشف الأول له أمل حق في الرقية وفقاً لأقدميته. ولا يعض من هذا أن يكون لوزير العدل حق الإختيار من الكشف الذي تحرره لجنة الرقية إذ إختيار الوزير يجب أن يستصحب الأصل الذي أقيم عليه التشريع في هذا الوطن وهو أن الرقية من الكشف الأول تكون بالأقدمية فلا يحل له أن يتخطى مرشحاً إلى من يليه إلا لسبب واضح يتصل بالمصلحة العامة. فإذا كانت لجنة الرقية قد رشحت قاضياً من الدرجة الثانية للترقية بالأقدمية إلى الدرجة الأولى وكان تربيته في كشف المرشحين العشرين وأختاره وزير العدل مع من إختيارهم من العدد المضاعف ولقد إسمه إلى مجلس القضاء الأعلى ولم يوافق المجلس على مقترحات الوزير لسبب لا يتصل بهذا القاضي ، ثم عدل الوزير عن ترشيحه إياه لغير ما سبب ظاهر واستصدر مرسوماً رقى فيه عدد كبير من

يلون القاضى المذكور فى الأقدمية ، فعندل الوزير - بغير ما سبب ظاهر - عن ترشيع هذا القاضى بعد اختياره وترقية العدد العديد من يلونه فى الأقدمية ولا يلغون مرتبه ذلك يكفى مقنعاً بأن تخطيه فى الرولية كان مشوباً بسوء إستعمال السلطة ويسرّجب إلغاء ذلك المرسوم فيما تضمنه من تخطى هذا القاضى فى الرولية لوظيفة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها .

الطن رقم ١٨ لسنة ١٩ مكتب قضى ٣ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٥٢/٤/١٠

إنه وإن كان لوزارة العدل كامل السلطة فى وضع درجات للأهلية حسبما يجمع لديها من معلومات تستمدّها من واقع أعمال القاضى وما تدل عليه تقارير التفتيش عنه وسائر الأوراق المودعة ملفه الخاص وتقديرها فى هذا الشأن هو مما تستقل به متى كان مستندا إلى ما هو ثابت بأوراق الملف المشار إليه ، إلا أن المادة ٢٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ إذ نصت فى الفقرة الأخيرة منها على " أنه يجرى الإختيار فى الوظائف الأخرى - أى وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها - على أساس الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية - " قد شرعت قواعد فى هذا الخصوص تجب مراعاتها وفى الإحراف عنها مخالفة للقانون . ومن لم لا يكون الأمر لى تطبيق هذه القواعد من إطلاقات السلطة التنفيذية بإشره بلا معقب عليها وإلا كان الظلم من الإخلال بها عينا لا جدوى منه .

الطن رقم ٢٠ لسنة ١٩ مكتب قضى ٣ صفحة رقم ٧٢٧ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٢

- جرى قضاء محكمة النقض بأن الطلبات الإضافية الخاصة بإلغاء المراسيم التالية للمرسوم المطعون فيه تعتبر من الآثار - الملحقة بالطلب الأصلي بحيث يدرّب على إلغاء المرسوم الأول إلغاء جميع المراسيم والقرارات المترتبة على عليه قياسا على حكم المادة ٤٤٧ من قانون المرافعات ذلك ، لأن تخطى الطالب فى المرسوم الأول كان من نتيجة إبعاده عن مجال الترشيح للوظيفة الأعلى فى المراسيم التالية ولأن الأصل هو أنه متى ثبت أهلية الطالب للرولية إلى درجة قضائية معلومة وفى إليها من يلوه فى الأقدمية فإن أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة إلى أهلية زميله الذى كان يلوه وسبقت ترقيته ما لم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارىء يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات القضائية الأعلى أسوة بزميله المذكور .

- إنه وإن كان لوزارة العدل كامل الحق فى وضع درجات للأهلية ، وتقدير أهلية كل من رجال القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات تستمدّها من واقع أعماله وما تدل عليه تقارير التفتيش عنه وسائر الأوراق المودعة ملفه الخاص ، وتقديرها فى هذا الشأن هو مما تستقل به متى كان يستند إلى ما هو ثابت بالملف المشار إليه ، إلا أن المادة ٢٣ من قانون إستقلال القضاء إذ نصت فى الفقرة الأخيرة منها على أنه

" يجرى الإختيار في الوظائف الأخرى أى وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها - على أساس الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية " قد شرعت أحكاما في هذا الخصوص يجب مراعاتها وفي الإختراف عنها مخالفة للقانون ، ومن ثم فإن الأمر في تطبيق هذه الأحكام ليس من إطلاقات الوزارة مباشرة بلا مقب عليها ، وإلا كان التظلم من الإخلال بها عبثا لا جدوى فيه وإذن فمتى كان يبين من الملف السرى الخاص بالطالب وما إحتواه من أوراق وتقارير عن درجة أهليته ومقارنة ذلك بالبيانات الرسمية المستخرجة بناء على أمر هذه المحكمة من واقع السجل السرى لرجال القضاء الذين تناولتهم الرقية بمقتضى الرسوم المطعون فيه ممن كانوا يلون الطالب في الأقدمية - يبين من هذه المقارنة أن أهلية الطالب تساوى على الأقل أهلية القاضى الذى كان يلى الطالب في الأقدمية ورقى بمقتضى الرسوم المطعون فيه ، وكان لم يتم دليل على وجود مسوغ لهذا التخطي ، فإنه يتعين إلغاء الرسوم المذكور لمخالفته للمادة ٢٣ من قانون إستقلال القضاء.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٩٧ بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٢

إذا كان قد تبين من الأوراق أن تخطي الطالب في الرقية كان نتيجة عدم إدراج لجنة الرقية لإسمه في كشف للرشحين للرقية بالأقدمية من قضاة الدرجة الثانية وتبين من مراجعة ما إحتواه ملفه من تقارير عن حالته أن اللجنة فيما أجرت من إستبعاده لم تخالف القانون ولم تسيء إستعمال السلطة فإن ما نفاه على الرسوم المطعون فيه من إساءة إستعمال السلطة يكون في غير محله ولا جدوى من مقارنة حالته بحالة بعض من رفقوا ممن كانوا يلونه ما دلم قد كان لإستبعاد اللجنة لإسمه في كشف الرشاح ما يبرره.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ٨/٣/١٩٥٢

إنه وإن كان لوزارة العدل كامل الحق في وضع درجات للأهلية ، وتقدير أهلية كل من رجال القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات تستعملها من واقع أعماله ، وما تدل عليه تقارير التفتيش عنه وسائر الأوراق المودعة ملفه الخاص ، وتقديرها في هذا الشأن مما تستقل به متى كان يستند إلى ما هو ثابت في الملف المشار إليه إلا أن المادة ٢٣ من قانون إستقلال القضاء إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أنه " يجرى الإختيار في الوظائف الأخرى - أى وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها - على أساس الأهلية ، وعند التساوى تراعى الأقدمية " قد شرعت أحكاما في هذا الخصوص يجب مراعاتها وفي الإختراف عنها مخالفة للقانون ومن ثم فإن الأمر في تطبيق هذه الأحكام ليس من إطلاقات الوزارة مباشرة بلا مقب عليها ، وإلا كان التظلم من الإخلال بها عبثا لا جدوى منه. وإذن فمتى كان يبين من الملف السرى الخاص بالطالب ، وما إحتواه من أوراق وتقارير عن درجة أهليته ومقارنة ذلك بالبيانات الرسمية

المستخرجة بناء على أمر هذه المحكمة من والى السجل السرى لرجال القضاء الذين تناولتهم الرقبة بمقتضى المرسوم المطعون فيه عن كونه يولون الطالب فى الألفية بيمين من هذه المقارنة أن أهلية الطالب تساوى على الأقل أهلية زميله الذى كان يله فى الألفية ، ورفى بمقتضى المرسوم المطعون فيه ولم يقم دليل على وجود مسوغ لهذا التصعلى ، فإنه بيمين إلغاء المرسوم المطعون فيه لمخالفته للمادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء.

الطعن رقم ١١ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١١/٦/١٩٥٠

إن الرتبة من وظيفة قاض من الدرجة الأولى وما يلىها من الوظائف القضائية إلى درجة أهلى منها منوعة وفقاً للمادة ٢٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ - بالأهلية وعدد التساوى فيها تراعى الألفية والألفية فى حكم هذا النص هى الألفية فى الدرجة التى يواد الإختيار من بين شاطليها وليست الألفية ترجع إلى الصخرج أو إلى إختيار آخر. فإذا كانت الوزارة مقررة بأن القاضى يكاد يتساوى فى الأهلية مع من كانوا يولونه فى الألفية فى وظيفة قاض من الدرجة الأولى فإن إصدارها مرسوماً بترقية بعض من يولونه متعطية إياه إليهم - ذلك يكون مخالفة للقانون بمقتضى إلغاء المرسوم فى هذا الخصوص وتقرىر حتى هذا القاضى فى الرتبة لا يستيع حصاً إلغاء ترقية بعض من رفقوا بمقتضى هذا المرسوم .

الطعن رقم ٥٠١٣ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١١/٦/١٩٥٠

إذا طعن قاض من الدرجة الأولى فى مرسوم تخطاه فى الرتبة إلى درجة وكيل محكمة فنة "ب" ، ثم صدر بعد ذلك مرسومان تناولوا ترقية من سبق أن رفقوا إلى هذه الدرجة وكانوا تالين له فى الألفية فى وظيفة قاض من الدرجة الأولى ولم يكونوا ممتازين عنه فى الأهلية إلى درجة وكيل محكمة فنة "أ" ثم إلى رئيس محكمة فنة "ب" ، ثم قضى بإلغاء المرسوم الأول الذى تخطاه فى الرتبة إلى درجة وكيل محكمة فنة "ب" تأسيساً على أن هذا التصعلى وقع مخالفاً للقانون ، فإن هذه المخالفة تظل معتبرة قائمة فى المرسومين التالين للمرسوم الذى قضى بإلغاءه ، ويتعين إلغاؤهما فيما تضمنته أولهما من عدم ترقية هذا القاضى إلى درجة وكيل محكمة فنة أ والآخر من عدم ترقية إلى درجة رئيس محكمة فنة "ب" .

الطعن رقم ٢٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ٦/٧/١٩٥٢

الأصل هو أنه متى ثبت أهلية الطالب للترقية إلى درجة قضائية معينة رقى إليها من يله فى الألفية فإن أهليته تحتر بأقية على وضعها بالنسبة لأهلية زميله الذى كان يله فى الألفية ، وسبق ترقية ، ما لم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات القضائية التى رقى إليها زميله المذكور. وإذن فمتى كانت وزارة العدل قد تخطت الطالب فى الرتبة بمرسومى ٢٦ من

سبتمبر سنة ١٩٤٩ و ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وكان من أثر هذا التغطية إبعاده عن مجال الوظيفة للوظيفة الأعلى في المراسيم التالية وكان زميله الذي قورن به قد رقي في الحركة الصادر بها مرسوم ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥١ إلى وظيفة رئيس نيابة من الدرجة الأولى الممتازة ولم تقدم الوزارة دليلا على وجود مسوغ طارى يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجة التي رقي إليها زميله المذكور الذي يسوسه في الأهلية وكان يليه في الأقدمية ، فإنه يعين إلغاء المرسوم الصادر بالحركة القضائية في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥١ فيما تضمنه من تخطي الطالب في الوظيفة إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة " ب " أو ما يمثّلها.

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ١٢/٦/١٩٥٢

لما كان الطالب لم يعلن في المعاد القانوني في المرسوم الصادر بالحركة القضائية فيما تضمنه من تغطية في الوظيفة إلى درجة وكيل محكمة من الفئة " ب " أو ما يعادلها ، بينما طعن زميله الذي كان يليه في الأقدمية في المعاد القانوني وقبل طعنه وألفت هذه المحكمة المرسوم المذكور فيما تضمنه من تغطية في الوظيفة إلى الدرجة المشار إليها ، وتفيد هذا الحكم إحتير في درجة وكيل محكمة من الفئة " ب " من تاريخ المرسوم الملغى وبذلك تقدم في الدرجة على الطالب الذي لم يفد من الحكم السالف الذكر لأنه إشا صدر بإلغاء المرسوم المطعون فيه بالنسبة إلى زميله المحكوم له لإعتبارات خاصة به لا لعب لأحق بذات المرسوم يجعله باطلا بطلانا مطلقا يعدى أثره إلى جميع من شملتهم الحركة القضائية المذكورة ويفيد منه كل من تخطاهم المرسوم بالوظيفة ، ولما كانت ترقية زميل الطالب إلى وظيفة رئيس محكمة لم تهيئه مستشارا بمرسومين لاحقين من آثار الوضع الذي كسبه تنفيذا للحكم المشار إليه والذي لا يفيد منه الطالب على ما سبق بيانه فإن طعن الطالب المؤسس على مقارنة حالته بحاله زميله السالف الذكر في غير محله ويكون ما ينهض على المرسومين المطعون فيهما من مخالفة القانون وإساءة إستعمال السلطة في غير محله كذلك ومن لم يعين رفض الطلب.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٨٣ بتاريخ ٣/٥/١٩٥٢

— متى كان بين من الأوراق أن الطالب كان رئيس محكمة فئة " ب " ثم صدر المرسوم المطعون فيه بصيحات وتقلات إنتدابات قضائية بأحكام ونشر بالوقائع المصرية ولم يحو إسم الطالب فيمن عينوا من رؤساء المحاكم مستشارين بها بل عين في هذه الوظيفة إنسان من رؤساء المحاكم كانوا يلبان الطالب في الأقدمية ، وكان يتضح من البيانات الخاصة بهما المنقولة عن السجل السرى ومن البيانات التي حواها ملف الطالب أنهما لا يفضلانه في أهليته وقد سلمت بذلك وزارة العدل بدليل أنها رشحت الطالب قبلهما للترقية لوظيفة مستشار عند إعداد مشروع المرسوم المطعون فيه ووافق مجلس القضاء الأعلى على

هذا التوضيح ولكن المرسوم صدر رغما عن ذلك خلوا من ترقية الطالب ليكون بذلك قد إنطوى على مخالفة المادة ٢٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ التي تنص على أن الوثيقة لما يطلو وظيفة قاض من الدرجة الأولى تكون بالأهلية وعند التساوي يراعى الأقدمية ومن ثم تعين إلغاء المرسوم المطعون فيه فيما تضمنه من تخفيض الطالب في الوثيقة لوظيفة مستشار بمحكمة إستئناف وإلغاء جميع ما ترتب على ذلك من آثار.

- متى كانت طلبات الطاعن تنحصر في شقين - الأول - إلغاء المرسوم المطعون فيه فيما تضمنه من تخفيضه في الوثيقة لوظيفة مستشار بمحكمة إستئناف وما ترتب على ذلك من آثار. و الثاني - الحكم له بأحقية في الترقية إلى هذا المنصب ، وكانت المحكمة قد أجابت الشق الأول من هذه الطلبات فإنه لا عمل بعد ذلك لقبول الشق الآخر لأن ولاية هذه المحكمة فيما عدا التصديق هي ولاية إلغاء وما يطلبه الطاعن إنما هو نتيجة لازمة للحكم بإلغاء المرسوم فيما تضمنه من تخفيض عما يتحتم على الجهة الإدارية المختصة إنفاذه

الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٨٠٩ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٧

المستاد من نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ أن ترقية قضاة الدرجة الثانية وكلاء النيابة من الدرجة الأولى تكون بالأقدمية مع جواز الوثيقة للكفائية المتنازعة بقدر معلوم لا يزيد على ثلث الوظائف الحالية ، وأن على لجنة الوثيقة أن تمد كشفين أحدهما يحوي من تؤهلهم لأقدميتهم للوثيقة بعد إستبعاد من يعوق ترقية عائق ، والآخر يحوي أسماء من ترى ترقية لكفائيتهم المتنازعة ، ولوزير العدل حق الإحصاء من هذين الكشفين مستهدفا في ذلك الأصل الذي أقيم عليه التشريع في هذا الوطن وهو أن الوثيقة من الكشف الأول تكون بالأقدمية ما لم يكن هناك ما يدعو لتخفيض مرشح إلى من يليه نسب واضح يتصل بالمصلحة العامة. وإذا لم يمتنع كان الطالب لم يقدم دليلا على أن وزارة العدل إذ تخطته في الوثيقة بالمرسوم المطعون فيه كان ذلك لإحصاءات لا صلة لها بالمصلحة العامة ، وكان يبين من الإطلاع على أوراق ملفه الخاص أن تصرف وزير العدل في هذا الخصوص له ما يبرره ، فإن المرسوم المطعون فيه لا يكون منطوقا على مخالفة للقانون أو نصف في استعمال السلطة.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٢

لما كانت الوثيقة من وظيفة وكيل محكمة من الفئة " ب " وفقا للمادة ٢٣ من قانون إستقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ هي بالأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية وكان يبين من الملف الخاص بالطالب وما إحتواه من تقارير التفتيش عن أعماله ومن مقارنة أهليه بأهلية من وقوا بمقتضى المراسيم والقرارات

المطعون فيها إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة "أ" أو ما يعادلها عن كانوا يلونه في الأقدمية وذلك حسب البيانات الرسمية التي كلفت هذه المحكمة وزارة العدل تقديمها من واقع السجل السرى لهم أنه لم تقع في تحطى الطالب في الزقية إلى الوظيفة المشار إليها مخالفة للقانون أو تعسف في استعمال السلطة فإن هذا التخطي يكون - وقد تم وفقاً لقاعدة الزقية المشار إليها بما يتفق والمصلحة العامة وله ما يبرره - لا شأن له بما نصت عليه المادة الثامنة من النهي على منح القاضى أى مرتب شخصى أو إضافى أو معاملته معاملة إستثنائية ، وليس فيه أى إخلال بمبدأ عدم القابلية للمزول حسبما تضمنته المادة العاشرة ، كما لا يعد جزاءً تأديبياً بالمعنى المفهوم من الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في القانون.

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٨ بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢١

إذا رأت لجنة الزقية أن ليس بين المرشحين للزقية من قضاة الدرجة الثانية ووكلاء النيابة من الدرجة الأولى من ترى ترقية لكفائه الممتازة كان لزاماً أن تجرى الزقية على أساس الأقدمية ما لم يعوق ترقية أحد منهم عائق يعصل بالمصلحة العامة ، ولا اعتداد بما أجرته لجنة الزقية من تقسيم المرشحين بالأقدمية إلى درجات أ ، ب ، ج.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١٩

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه إذا طعن على مرسوم وحكم بإلغائه إستناداً إلى أنه بمقارنة أهلية الطالب بأهلية من كانوا يلونه في الأقدمية ووقراً بمقتضى هذا المرسوم ظهر أنها لا تقل عن أهلية زميل منهم بذلكه فإذا رقى هذا الزميل بعد ذلك إلى وظائف قضائية أعلى بمقتضى مراسيم تالية فإن هذه المراسيم تعتبر أثاراً من آثار المرسوم الملغى الذى يعتبر أساساً لها قياساً على المادة ٤٤٧ من المرافعات أما إذا لم يرق الزميل المذكور فى المراسيم التالية فإنه لا يصح القياس على ما جاء بالمادة المذكورة ويعين لقبول الطلبات التالية إجراء طعن جديد عن كل من هذه المراسيم.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٠-١ لسنة ٢١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٨٣٨ بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٢

إن المادة ٧٣ من قانون إستقلال القضاء إذ نصت على أن الزقية إلى وظيفة وكيل النائب العام من الدرجة الثانية تكون من بين الوكلاء من الدرجة الثالثة ، وإن تكن قد أطلقت لوزارة العدل الحق في إختيار من ترى إستحقاقهم للزقية إلا أن المستفاد من سياق نصوص هذا القانون ولما تجرى عليه طبيعة الأمور بشأن التوزيع فى الوظائف العامة ، أن يكون مرد هذه الزقية إلى الإختيار القائم على تحقيق المصلحة العامة ولما كانت الأقدمية بذاتها لا يمكن أن تتخذ أساساً للإختيار إلا بقدر ما يكون قد تحقق فى الموظف خلال أقدميته فى الدرجة السابقة من صفات الأهلية فى العمل الذى يقوم به ، فإن قام لدى جهة الإدارة التى

يعمل بها من الأصحاب ما يدل على انقاص من هذه الأهلية أو حماية للمصالحات التي تتطلبها طبيعة الوظيفة كان هذه الجهة - نزولاً على مقتضيات المصلحة العامة - أن تستغفاه إلى من يليه ولا يكون بذلك قد خالفت القانون في حين أو إساءات إسماعيل السلطنة ، ولا يكون للموظف أن يسمى عليها أنها أوقعت عليه بهذا التخطي جزءاً ثانوياً لم ينص عليه القانون ولم تتخذ معه إجراءات المحاكمة عنه ، ذلك بأن عدم أهلية الموظف للرقية ليس له يلزم عنه وجوب الرأخذ القانونية في جميع الأحوال ، وإن لم تكن كانت وزارة العدل قد دفعت دعوى الطالب بأنها ما تحفظ على الرقبة في القرارات الوزارية للوزراء المطلعين فيها إلا لأسباب مؤتمنة بلفت خدمته ، وكان بين من الإطلاع على هذا الملف وما استوفاه من تقارير عن أعماله في مختلف الجهات ، وعرضها ما استوفاه خطاب رئيس النيابة إلى النائب العام وتقدير الخياص الكرام وتقدير المفتي القضائي للنيابات أن ذلك الطالب بمقتضى القرارات الوزارية المشار إليها كان له ما يبرره ، وكان الطالب بهذه لم يتم دليلاً على أن وزارة العدل إلا تحفظ قد خالفت القانون بأوليات استعمال سلطاتها في هذا التخطي فإن ما يتساءل الطالب في كلاً عليه على هذه الوزارة لا يكون له يبرره وتكون الطالبان على غير أساس ومن لم يضمن رخصهما .

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢١ مكتوب قضي ٥ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٣

الأهلية للوظيفة من الوظائف القضائية ليست بدليلاً على الأهلية للوظيفة الأعلى منها ومقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من القانون استقلال القضاء ، هو أن الأهلية على درجات وعدة التساوي فيها - تراعى الأقدمية وعند التفاضل بين درجاتها يكون من هو حائز على درجة أعلى من نظيره أولى بالرقية وتجرى هذه الموازنة عند كل حركة بين المرشحين لها وهم ليسوا في كل حركة هؤلاء .

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٢ مكتوب قضي ٣١ صفحة رقم ٨١٧ بتاريخ ١٩٥٢/٧/١٩

- جرى قضاء هذه المحكمة على أنه متى ثبتت أهلية الطالب للدرجة قضائية معلومة رقي إليها من يليه في الأقدمية ، فإن أهليته تعين بالية على وضعها بالنسبة إلى أهلية وتليه الذي كان يليه ومنعت ترقيته ما لم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقيته إلى الدرجات التي رقي إليها وتليه الذي قورن به ، وإن لم تكن كانت هذه المحكمة قد قضت بالأداء مرسوم بترقية الطالب فيها تضمنه من تخطي الطالب في الرقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة " ب " لا بين لها من أن الطالب مساو على الأقل في الأهلية لتليه الذي كان يليه في الأقدمية ورفق بمقتضى المرسوم المذكور ، وكذا قد قبله مرسومان لاحقان رقي زميلة السالف الذكر بمقتضى الأول منها إلى درجة رئيس نيابة أولى ومقتضى الثاني إلى درجة رئيس نيابة من الدرجة الأولى المتنازة وكانت الوزارة قد تقدمت دليلاً على وجود مسوغ لتخطي الطالب

بهذين الرسامين ، فإن هذا التخطي يعتبر نتيجة لأزمة لتخطية في الرسوم الأول. الملغى ومن آثاره إذ. فاته
يسببه فرصة الوقية للوظائف التي رقي إليها زميله التالي له في الأقدمية. ومن ثم يكون الرسومان المشار
إليهما قد ختتهما نفس المخالفة التي شابت الرسوم الأول وأسرجبت إلغاءه.

- لما كانت المحكمة قد قضت بإلغاء رسوم الحركة القضائية الصادر بتاريخ ١٩٤٦/٩/٢٦ فيما تضمنه
من تحطى الطالب في الوقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة " ب " وكان الطعن على رسوم ٢٩ من
يناير سنة ١٩٥٢. الذي ينص عليه الطالب مخالفة مقتضى الحكم الصادر له قد يقرر في المهاد القانوني
وكان الطالب يقصد بطلب إلغاء مرسومي ١٩٥٠/٩/٢ و ١٩٥١/٦/٢٠ اعتبارهما ملغين تبعاً
لمرسوم ١٩٤٩/٩/٢٦ على أساس أنهما من آثاره وكان طلبة في خصوص الرسامين السابقين ذكرهما
إنما هي إعمال لحكم القانون باعتبارهما من آثار الحكم السابق بما لا يحتاج إلى تقريره إلى طعن جديد ، لما
كان ذلك - يكون الدفع بعدم قبول طلبة في خصوص الرسامين المشار إليهما لعدم التقرير بالطعن فيهما
في المهاد القانوني على غير أساس.

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٢ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٧

إذا كانت محكمة النقض قد ألغت مرسوماً بتخطي الطالب في الوقية لما تبين لها من أنه حساو في الأهلية
على الأكل لجميع من كانوا يولونه في الأقدمية ورفقوا بمقتضى الرسوم المشار إليه فإن هذا الإلغاء يوجب
عليه إلغاء جميع المراسيم والقرارات اللاحقة عملاً بنص المادة ٤٤٧ من المرافعات حتى بالنسبة لما لم يطلب
الطالب إلغاءه من هذه المراسيم والقرارات متى كان الرسوم الملغى أساساً لها وكان لم يطراً على أهلية
الطالب ما يحول دون تراجته أسوة بزملائه الذين كانوا يولونه في الأقدمية.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٣ مكتب قني ٥٧ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٥

طلب الفصل فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه من الطلبات السابقة بشأن تحطى الطالب في الوقية
أو طلب تفسير الحكم السابق في هذا الخصوص ، يجب أن يتم بالأوجه وبالإجراءات المقررة في المواد
٤٢٩ وما بعدها من قانون المرافعات شأنه في ذلك شأن الطلب الأصلي سواء بسواء.

الطعون أرقام ٤١ لسنة ٢٣، ٨٥، ١٢٥، ١٣٦، ٢٤٦ مكتب قني ٨ صفحة رقم ١٩٥٧/١/٢٦

متى كانت المحكمة قد قضت بإلغاء المرسوم فيما تضمنه من تحطى الطالب في الوقية إلى درجة مستشار
فإن الطعن في المراسيم اللاحقة لذلك المرسوم يضح غير منتج إذ لا مصلحة للطالب فيه.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٥

حتى كان بين من ملف الطالب وما إحتواه من تقارير عن أعماله وأوراق أخرى ومنها التقييم الموجه إليه من النائب العام أن تخطي الطالب في الوثيقة له ما يبرره ، لأن قرار تخطيه لا يشوبه سوء إستعمال السلطة وليس فيه مخالفة للقانون.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٣

- حق وزير العدل في اختيار من يرى ترقيتهم بالأقدمية إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها من واقع الكشف الذي تعده لجنة الوثيقة وفقا للمادة ٢١ من القانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ يجب أن يستهدف الأصل الذي ألهم عليه التشريع في هذا الوطن وهو أن الوثيقة من هذا الكشف تكون بحسب الأقدمية فلا يحل للوزير تخطي مرشح للوثيقة إلى من يليه إلا لسبب واضح يتصل بالمصلحة العامة أو لوجود مانع يمنع من الوثيقة

- حق وزير العدل في اختيار من يرى ترقيتهم بالأقدمية إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها من واقع الكشف الذي تعده لجنة الوثيقة وفقا للمادة ٢١ من القانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ يجب أن يستهدف الأصل الذي ألهم عليه التشريع في هذا الوطن وهو أن الوثيقة من هذا الكشف تكون بحسب الأقدمية فلا يحل للوزير تخطي مرشح للوثيقة إلى من يليه إلا لسبب واضح يتصل بالمصلحة العامة أو لوجود مانع يمنع من الوثيقة

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١

(١) لا يوجب قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ على وزير العدل ترقية كل أو بعض من رشحتهم لجنة الوثيقة بالامتنياز ، بل أن كل ما أوجبه عليه أنه إذا ما رأى الاختيار من ذوى الكفايات الممتازة أن يكون المختارون من أمضوا ثلاث سنوات على الأقل في درجتهم وأن لا يزيد عددهم عن ثلث المرشحين جميعا.

(٢) عبارة " تجرى الوثائق من واقع الكشفين المذكورين " الواردة بالمادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ لا يخرج مفادها عن كونه ترجيحاً للوزير - إذا ما رأى وجهاً لتساعى الرخصة المخولة له - من مقتضاه أنه يعين عليه عند النظر في ترقية لقضاة الدرجة الثانية ومن فى حكمهم بالامتنياز أن يكون اختيارهم مقصوراً على من أدرج اسمه فى الكشف الخاص بذوى الكفاية الممتازة.

الطنن رقم ١٠٦ لسنة ٢٣ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٤٦٦ بتاريخ ١٩٥٦/٥/١

توجيه طلب إلغاء المرسوم فيما تضمنه من تخطي الطالب في الرقية إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى غير مقبول ، إذ لا شأن لهذا المجلس في الخصومة القائمة بين الطالب والجهة الإدارية.

الطنن رقم ١٠٩ لسنة ٢٣ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٥

توجيه طلب تحديد أقدمية عضو النيابة إلى أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى - النائب العام - غير مقبول إذ لا شأن لهذا المجلس في الخصومة القائمة بين الطالب وبين الجهة الإدارية في هذا الخصوص.

الطنن رقم ٧١ لسنة ٢٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٦٨٢ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١

- لما كان لا نزاع في أن الرقيات في المرسوم المطعون فيه قد بنيت على أساس تقدير درجة الأهلية وكان الطاعن يرى أن درجة أهليته تزيد على درجة من رلقوا من زملائه بالمرسوم المطعون فيه وإن كانوا يسبقونه في الأقدمية لأن كفاءته الفنية تعلو على كفاءتهم ، ولما كانت درجة الأهلية لا تقدر بتعصر الكفاءة الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها حتى تتحقق الأهلية ودرجاتها ، فإن الطعن في المرسوم المذكور يكون على غير أساس.

- توجيه طلب إلغاء المرسوم الصادر بالحركة القضائية إلى مجلس القضاء الأعلى غير مقبول إذ لا شأن لهذا المجلس في الخصومة القائمة بين الطالب وبين الجهات الإدارية وأن الآراء التي يُلحظها المجلس ليست في حد ذاتها قرارات إدارية.

الطنن رقم ١٦ لسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٣

متى كان بين من الملف الخاص بالطالب وما اشتمل عليه من تقارير وملاحظات أن النائب العام وجه إليه تنبيهًا لما نسب إليه ، فإنه يكون لوزير العدل على هذا الأساس الحق في تخطي الطالب في الرقية ولو كان دوره فيها بمقتضى الأقدمية يرشحه لوظيفة قاض من الدرجة الثانية أو ما يعادلها ، إذ التخطي في هذه الحالة مرجعه سبب يتصل بالمصلحة العامة ولا مخالفة فيه للقانون .

الطنن رقم ٤٣ لسنة ٢٤ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٣٠

طلب الحكم بأحقية الطالب للرقية إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة [ب] أو ما يعادلها هو طلب يخرج عن ولاية هذه المحكمة.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٢٤، ٣٧ لسنة ٢٥ مكتب فني، صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١١/٣٠/١٩٥٧

جرى قضاء محكمة النقض بأن ترقية وكلاء النيابة من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الثانية أساسها الاختيار القائم على تحقيق المصلحة العامة والأقدمية بذاتها لا يمكن أن تتخذ أساساً للاختيار إلا بقدر ما يكون قد تحقق في الموظف خلال أقدميته في الدرجة السابقة من صفات الأهلية في العمل الذي يقوم به ، فإن قام لدى جهة الإدارة التي يعمل بها من الأسباب ما يدل على انتقاص من هذه الأهلية أو تجاوزه للصفات التي تتطلبها طبيعة الوظيفة كان لهذه الجهة - نزولاً على مقتضيات المصلحة العامة - أن تتخطاه في الرقبة إلى من يليه

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٤ مكتب فني، ٧ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ٣/٣١/١٩٥٦

منى تبين من ملف الطالب وما أحتواه من أوراق وتقارير عن درجة أهليته ومقارنته ذلك بالبيانات الرسمية المنقولة من واقع الملفات الخاصة برجال القضاء الذين تناولتهم الرقبة إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة ب ، ب ، أو ما يعادها بمقتضى المرسوم المطعون فيه من كانوا يلون الطالب في الأقدمية ، منى تبين من هذه المقارنة أن الطالب لا يقل في درجة أهليته عن من كان يليه في الأقدمية من زملائه وركى بمقتضى المرسوم المطعون فيه ، فإن تخطى الطالب في الرقبة يكون مخالفاً لحكم المادة ٢١ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٤ مكتب فني، ٧ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٥٦

منى كان قد قضى برفض طلب إلغاء المرسوم فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة ب ، ب ، أو ما يعادها ، فإن طلب إلغاء المرسوم اللاحق فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة ب ، ب ، أو ما يعادها يكون على غير أساس لأنه لم يكن قد بلغ قبل المرسوم الأخير درجة وكيل محكمة من الفئة ب ، ب ، أو ما يعادها وهي التي يختار من بين شاغليها من يرقون إلى درجة وكيل محكمة من الفئة ب ، ب ، أو ما يعادها.

الطعون أرقام ٦٦ لسنة ٢٤، ٢٦ لسنة ٣١، ٢٧ لسنة ٢٧ مكتب فني، ٨ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ

١١/٣٠/١٩٥٧

إذا لم يكن الطالب وهو وكيل محكمة - قد بلغ الدرجة التي ترشحه إلى درجة مستشار عند صدور القرار المطعون فيه فإن الطعن على هذا القرار يكون على غير أساس

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٥

لا توجب المادة ٢١ من قانون إستقلال القضاء رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ على وزير العدل ترقية كسل أو بعض من ترشحهم لجنة الترقية بالإمتياز بل إن كل ما أوجبه القانون عليه أنه إذا ما رأى الإختيار من ذوى الكفايات الممتازة أن يكون المختارون عن أمضوا ثلاث سنوات على الأقل في درجتهم وألا يزيد عددهم عن ثلث المرقين جميعاً فإن شاء الوزير أعمل هذه الرخصة وإن شاء أعملها وعمد إلى الترقية بالأقدمية. وعلى هذا جرى قضاء هذه المحكمة.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٢

التدرج في الوظائف العامة مرده الإختيار القائم على المصلحة العامة وإذا قام لدى جهة الإدارة من الأسباب ما يدل على إنتقاص أهلية الموظف ومجانته للصفات التي تتطلبها طبيعة الوظيفة كان لهذه الجهة نزولاً على مقتضيات المصلحة العامة أن تتخطاه في الترقية إلى من يليه .

الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٧

إن المشرع إذ نص في المادة ٢١ من قانون إستقلال القضاء على أن الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة أو ما يعادلها تكون على أساس درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية. إذ نص على ذلك قد إعتبر أن الأهلية على درجات وأنه عند التفاضل بين درجاتها يكون من هو حائز على درجة أعلى من غيره أولى بالترقية.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٤

التدرج في الوظائف العامة مرده الإختيار القائم على المصلحة العامة فإذا قام لدى جهة الإدارة من الأسباب ما يدل على عدم توافر درجة الأهلية في الموظف كان لهذه الجهة نزولاً على مقتضيات المصلحة العامة أن تتخطاه في الترقية إلى من يليه. فإذا كانت وزارة العدل قد استندت في تخطي القاضي في الترقية إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها إلى ما هو ثابت بملف خدمته فإنها لا تكون قد خالفت القانون.

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٣

جرى قضاء هذه المحكمة على أن المادة ٢١ من قانون إستقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ لم تستحدث جديداً عما كان مقررأ في قانون إستقلال القضاء رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٣ وبين من مقارنة المادة ٣٣ من القانون القديم بالمادة ٢١ من القانون الجديد - أن الترقية بالكفاية والإمتياز لقضاة الدرجة الثانية هي رخصة لجهة الإدارة تمارسها حسبما تقتضيه المصلحة العامة في الحدود المرسومة لها من حيث كون

رجل القضاء متوجعاً في كشف الإمتياز وألا يزيد عدد المرشحين على الثلث وبترتيب أقدمية الإمتياز فيما بينهم أما إذا لم تعمل هذه الرخصة فعلاً أو أعملتها بأن اختارت أقل من ثلث المرشحين في الكشف فإن ذلك لا يؤثر عليه حق لرجال القضاء ممن يكونون قد أدرجوا في كشف الإمتياز ولم تلحقهم الرقبة أما ما قرره المادة ٢١ المشار إليها من أنه [يجرى الرقبة من واقع الكشفين على ألا يزيد عدد من يختارون لكفائهم المتأخرة على الثلث ويكون اختيارهم بترتيب الأقدمية فيما بينهم] - فإن هذه العبارة لا تخرج عن كونها توجيهاً للوزير إذا ما رأى وجهاً لتعطى الرخصة التي عولها فإنه يصح عليه في هذه الحالة أن يكون اختياره مقصوداً على من أدرج اسمه في هذا الكشف الخاص باعتبار أن من أدرج اسمه في هذا الكشف قد توافرت فيه شروط الصلاحية للرقبة بالإمتياز .

الطنعون أرقام ١٢٦ لسنة ٢٣، ٢٤ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٥

مضى كان قد قضى للطالب بإلغاء مرسوم فيما تضمنه من نخطه في الرقبة إلى درجة مستشار لأن الطعن في المرسوم اللاحق يصبح غير ذي موضوع ولا مصلحة للطالب فيه.

الطنعون رقم ٥٥ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٧

- متى كان قد قضى برفض طعون الطالب في المراسيم السابقة فيما اشتملت عليه من نخطية في الرقبة إلى درجة وكيل محكمة من الفئة " ب " ثم إلى درجة وكيل محكمة من الفئة " أ " دون زملائه التاليين له في الأقدمية لما إستباته المحكمة من عدم مخالفة تلك المراسيم للقانون ولما ثبت لها من مراجعة تقارير الضميش الخاصة بالطالب وبزملائه الذين نخطوه في الرقبة من أن الطالب لا يدانهم أهلية ، فإن وضع الطالب في مكانه بعد هؤلاء يكون قد استقر على أساس هذا الحكم. وبهذا الحكم يصبح زملاؤه الذين كانوا يلونه في الأقدمية أسبق منه فيها لأنهم يزيدون عليه في الأهلية ولأنه لا يدانهم فيها ومن ثم فإن طلبه بإلغاء المرسوم اللاحق الذي رقى فيه لدرجة وكيل محكمة من الفئة " ب " فيما تضمنه من نخطية في الرقبة إلى درجة رئيس محكمة من الفئة " ب " أو ما يعادلها يكون على غير أساس.

- توجيه الطلب إلى مجلس القضاء الأعلى غير مقبول إذ لا شأن لهذا المجلس في الخصومة القائمة بين الطالب والجهة الإدارية.

الطنعون رقم ١١٩ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٥

الصلاحية للرقبة إلى درجة ليست في ذاتها دليلاً على الصلاحية للرقبة إلى درجة أعلى منها - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة.

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٥

لم توجب المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء عرض جميع حالات رجال القضاء على مجلس القضاء عند إجراء الحركة القضائية وبالتالي لم ترتب جزاء على إغفال هذا العرض بالنسبة للطالب .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٥

إن جهة الإدارة هي التي تخصص وحدها بقرار الوقت الذي تقوم فيه بشغل الوظائف الحالية في إدارات الحكومة ومصالحها المختلفة مستهدية في ذلك بالاعتبارات التي تراها مؤدية إلى تحقيق المصلحة العامة ولا معقب عليها فيما تقرر في هذا الخصوص - فإذا كانت وزارة العدل قد رأت لاعتبارات قدرتها وتصل بالمصلحة العامة إرجاء شغل الوظائف التي غلت بها أحكام الشريعة قبل القضاء أجلها في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ فلا محل للنعي عليها في ذلك.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٥٨/٥/٣١

متى كانت وزارة العدل قد رأت لاعتبارات قدرتها وتصل بالصالح العام إرجاء شغل الوظائف التي غلت بها أحكام الشريعة قبل القضاء أجلها في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ فإنها لا تكون قد أساءت استعمال السلطة في شيء. ذلك أن جهة الإدارة تستقل بتقدير الوقت المناسب لشغل الوظائف في إدارات الحكومة مستهدية في ذلك بما تراه محققاً للصالح العام دون معقب عليها فيما تراه وتقرره في هذا الخصوص.

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٢

متى تبين من قرار اللجنة القضائية في التظلم المقدم من الطالب أنه ألقى المرسوم الصادر بالحركة القضائية الشريعة فيما تضمنه من ترك وتخطي الطالب في الترقية إلى وظيفة نائب محكمة من الفئة [ب] لمبان مقتضى هذا الإلغاء ولازمه أن يعاد للطالب مركزه القانوني وإرجاع أقدميته إلى ما كانت عليه قبل صدور ذلك المرسوم واعتبار ترقية إلى درجة نائب محكمة من الفئة [ب] من تاريخ صدور المرسوم المذكور وذلك تحقيقاً لأثر الرجوع للإلغاء ، كما يعتد أثر هذا الإلغاء إلى المراسيم والقرارات التالية فيما تضمنته من تخطي الطالب وترتبه في الترقية إلى الدرجات الأعلى باعتبارها أثراً من آثار المرسوم الملغى متى كان من شأنها إقصاء الطالب عن مجال الوشيع للوظيفة الأعلى أسوة بزملائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية ولم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية إلى هذه الوظيفة أو الدرجة.

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٥

لم تستلزم المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ الملغى بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ أن تعرض وزارة العدل على مجلس القضاء الأعلى حالات جميع القضاة ومن في حكمهم قبل وضع إية

حركة قضائية ليختار منهم أكثرهم أهلية ، وليس في أعمال القاعدة التي قررتها تلك المادة ما يوجب هذا العرض وأن يكون إغفاله مدعاة لتسبب القرار الذي يصدر بدون حصوله بأى عيب شكلى ، ذلك أنه فضلا عن أن البطلان المرتب على إغفال إجراء من الإجراءات لا يقع إلا حيث يكون هذا الإجراء جوهريا وواجبا بنص القانون فإن مجلس القضاء طبقا للمادة ٣٦ من القانون المشار إليه أن يطلب من الجهات الحكومية وغيرها كل ما يراه لازما من البيانات والأوراق .

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٩

مضى كان الطالب قد سبق له الإعراض على تقرير تفتيش على أعماله تخطئه الوزارة بسببه فى الوقية وحكمت هذه المحكمة برفضه فلا يجوز له معاودة الجدل أو البحث بعد ذلك فى هذا التقرير.

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٢

مضى ثبت من الحكم الصادر بإلغاء الرسوم السابق أهلية الطالب للوقية إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة [ب] أو ما يماثلها لمساواته فى الأهلية مع زميله الذى يليه فى الأقدمية وتناوله الوقية إلى هذه الدرجة بالرسوم المذكور فإن أهلية الطالب تعتبر باقية على وضعها بالنسبة لأهلية زميله هذا الذى كان يليه فى الأقدمية وسبقت ترقيته ما لم تقدم وزارة العدل دليلاً على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات الأعلى أسوة بهذا الزميل. فإذا كانت الوزارة لم تقدم بل ولم تدع هذا المسوغ فإنه يعين إلغاء القرار الجمهورى اللاحق فيما تضمنه من تخطي الطالب إلى وظيفة رئيس محكمة التى رقى إليها زميله المذكور بهذا القرار باعتبار أن القرار هو اثر من آثار الرسوم الملغى وباعتبار أن هذا الرسوم كان أساساً للقرار المذكور وذلك قياساً على ما تقضى به المادة ٤٤٧ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٧

إذا كان الواقع أن الطالب قد طعن فى قرار جمهورى تخطئه فى الوقية - وأثناء نظره وقبل صدور الحكم فيه - صدر قرار آخر متخبطاً بإياه فطعن فيه أيضاً - وإذا صدر حكم المينة فى الطعن الأول بأن تخطي الطالب كان بغير مرور فلم يعد محل لإستصدار حكم فى موضوع الطلب اللاحق إكفاءً بمجبة الحكم السابق وإعمال آثاره - قصر الطالب طلباته فى الطعن اللاحق على إلزام وزارة العدل بالمصاريف - فإن مصاريف الدعوى يعين الحكم بها عليها لأنها لم تسلم بحق الطالب فى الطلبيين السابق واللاحق.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٨

الأصل هو أنه متى ثبت أهلية الطالب للترقية إلى درجة قضائية معينة ، رقى إليها من يليه فى الأقدمية فإن أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة إلى أهلية زميله الذى كان يليه فى الأقدمية وسبقت ترقيته ما لم تقدم

الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقيةه إلى الدرجات القضائية الأعلى أسوة بزميله. وإذا لم يمتنع كان من أثر تخطي الطالب في المرسوم السابق الذي تقرر إلغاؤه إبعاده عن مجال الترشيح للوظيفة الأعلى في المرسوم اللاحق ، وكانت الوزارة لم تقدم دليلا على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات الأعلى التي رقي إليها زميله الذي يساويه في الأهلية وكان عليه في الأقدمية فإنه يتعين إلغاء المرسوم اللاحق فيما تضمنه من تخطيه.

الطعن رقم ١٨ لسنة ١٩ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٥٢/٤/١٠

مضى كان يبين من الإطلاع على الملف الخاص بالطالب وما احتواه من تقارير وأوراق أخرى ومن مقارنة أهليه بأهلية من رقا بمقتضى المرسوم المطعون فيه إلى درجة وكلاء محاكم من الفئة " ب " أو ما يماثلها من كانوا يلونه في الأقدمية وذلك حسب البيانات الرسمية التي كلفت هذه المحكمة وزارة العدل تقديمها من واقع السجل السرى هم - يبين من كل ذلك أنه لم يقع في تخطي الطالب في الوقية في الحركة القضائية الصادر بها المرسوم المطعون فيه مخالفة للقانون أو تصف في استعمال السلطة. فإنه يكون على غير أساس طلب إلغاء هذا المرسوم وما ترتب عليه من طلب إلغاء المرسومين التاليين له على اعتبار أنهما من آثاره.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٧

إن ما سته وزارة العدل من عدم ترقية أحد من قضاة الدرجة الثانية المعينين من خارج السلك القضائي إلا بعد مضي سنة على تعيينه هو من الضوابط المنظمة التي تميزها الأصول العامة إذ تهدف إلى التحقق من توافر الصلاحية لمن يرقى من قضاة الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى وفقا لما يبين من واقع أعمالهم وتقارير التنفيذ المقدمة عنهم خلال هذه المدة. ولما كانت هذه القاعدة على ما يسلم به الطالب تطبق على جميع قضاة الدرجة الثانية المعينين من خارج السلك القضائي بلا إستثناء ، وكانت لجنة الوقية لم تدرج اسم الطالب في كشف المرشحين للوقية في المرسوم المطعون فيه لعدم توافر عناصر الفصل لديها في إستحقاقه للوقية حسبما يبين من ملفه الخاص المودع من وزارة العدل ، فإنها لا تكون بذلك قد خالفت القانون ومن ثم يتعين رفض الطلب.

الطعن رقم ١ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٨١٧ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٧

أن ترقية الطالب مباشرة من وكيل محكمة من الفئة " ب " إلى درجة رئيس محكمة من الفئة " ب " لا يخالف المادة ٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٢١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٣

إذا كانت المراسيم المطالب بالتعويض عنها لتخطيها الطالب في الوثيقة قد صدرت قبل العمل بقانون نظام القضاء وفي ظل قانوني مجلس الدولة رقمي ١١٢ لسنة ١٩٤٦ و ٩ لسنة ١٩٤٩، وكان الحق في إقامة الدعوى يطلب التعويض لا يسقط بتقضي المادتين ٣٥ و ١٢ من قانوني مجلس الدولة المذكورين إلا طبقاً للأصول العامة، فإن الدافع بعدم قبول الطعن عن طلب التعويض شكلاً استناداً إلى المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٣ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١

عبارة " تجرى الوثائق من واقع الكشفين المذكورين " الواردة بالمادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ لا يخرج مفادها عن كونه توجيهاً للوزير - إذا ما رأى وجهاً لتعاطي الرخصة المخولة له من مقتضاه أنه يعين عليه عند النظر في ترقية قضاة الدرجة الثانية ومن في حكمهم بالامتياز أن يكون اختيارهم مقصوراً على من أدرج اسمه في الكشف الخاص بلوى الكفاية الممتازة.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٤ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٩

- إذا قضى بإلغاء المرسوم فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة ،، ب، أو ما يعادلها لأن درجة أهليته لا تقل عن درجة أهلية زميله الذي يليه في الأقدمية والذي رقى في ذلك المرسوم إلى درجة رئيس نيابة من الدرجة الثانية فإنه لا محل لطلب إلغاء المرسوم اللاحق إذا كان لم يشتمل على ترقية من رأت المحكمة مساواة الطالب به في درجة الأهلية إلى درجة أعلى من الدرجة التي رقى إليها بالمرسوم الذي قضى بإلغائه.

- إذا قضى بإلغاء المرسوم فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة ،، ب، أو ما يعادلها لأن درجة أهليته لا تقل عن درجة أهلية زميله الذي يليه في الأقدمية والذي رقى في ذلك المرسوم إلى درجة رئيس نيابة من الدرجة الثانية وتبين من قرار مجلس الوزراء والقرارات الوزارية المكملة له أنها اشتملت على ترقية زميل الطالب إلى درجة رئيس محكمة وأغفلت ترقية الطالب إلى هذه الدرجة، فإن القرارات المذكورة تكون قد خالفت القانون متى كانت وزارة العدل لم تقدم ما يدل على أن حالة الطالب قد تغيرت عما كانت عند صدور المرسوم الذي حكم بإلغائه ولا على قيام أسباب جديدة تحول دون ترقية إلى درجة رئيس محكمة.

الطعن رقم ١٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٥١

إنه وإن كان لوزارة العدل كامل السلطة في وضع درجات للأهلية وتقدير أهلية كل من رجال القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات تستمدّها من واقع أعماله وما تدل عليه تقارير التفتيش عنه وسائر الأوراق المودعة ملفه الخاص ، وتقديرها في هذا الشأن هو ما تستقل به متى كان يستد إلى ما هو ثابت بأوراق الملف المشار إليه ، إلا أن المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على " أنه يجري الإختيار في الوظائف الأخرى " أى وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها " على أساس الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية " قد شرعت قواعد في هذا الخصوص يجب مراعاتها وفي الإحرف عنها مخالفة للقانون ومن ثم لا يكون الأمر في تطبيق هذه القواعد من إطلاقات الوزارة تباخره بلا معقب عليها وإلا لكان التظلم من الإخلال بها عبثا لا جدوى منه. وإذن فعلى كان يبين من مراجعة أوراق الملف السرى الخاص بالطالب وما إحتواه من تقارير عن درجة أهليته ومقارنة ذلك كله بالبيانات الرسمية المستخرجة بناء على أمر هذه المحكمة من واقع السجل السرى لرجال القضاء الذين تناولتهم الرقبة بمقتضى الرسوم المطعون فيه من كانوا يلون الطالب في الأقدمية - يبين من هذه المقارنة أن الطالب بالأقل مساو في الأهلية لزميله الذى كان يليه في الأقدمية ورفى بمقتضى الرسوم المطعون فيه ولم يتم دليل على وجود مسوغ لهذا التخطي ، ومن ثم فإنه يتعين إلغاء الرسوم المطعون فيه لمخالفته للمادة مאלفة الذكر وكذلك ما ترتب عليه من قرارات وزارة .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٦، لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٥٨

متى تبين أن الطالب - وهو وكيل محكمة - إلى تاريخ صدور القرارين الجمهوريين المطعون عليهما الذين أغفلا ترقبته - لم يتوالى له ما استلزمه مجلس القضاء الأعلى من استقرار حاله على درجة " فوق الحوصط " بمصوله على تقريرين متوالين يشهدان له ببلوغه هذه الدرجة ، وكان يبين من مقارنة حاله بحالة زملائه من تخطوه في الرقبة أنه لا مخالفة في القرارين المذكورين للقوانين أو اللوائح ولا إساءة فيها لاستعمال السلطة ، فإنه يكون على غير أساس طلبه إلغاءهما متعين رفضه.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ٥/٢٨/١٩٦٠

متى كان يبين من الإطلاع على البيانات المستخرجة من الملفات السرية لزملاء الطالب الذين تخطوه في الرقبة بالقرار المطعون فيه ، ومقارنة ما ورد فيها بما ورد في الملف السرى للطالب - ومع عدم الإعتداد بتقرير التفتيش عن عمله في سنة ١٩٥٧ ، أنه لم يكن ثمة ما يقتضى تخطيه في الرقبة إلى وظيفة مستشار أو ما يعادلها ، فإنه يتعين إلغاء القرار المطعون فيه - في هذا الخصوص.

الطعن رقم ١٧، لسنة ٢٨ مكتب قني ١١ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٧

- إذا كان الطلب إلغاء قرار جمهوري فيما تضمنه من تخلي الطالب في الرقبة إلى درجة مستشار أو ما يعادلهما قد أقيم على أساس الاستجابة لطلب سابق خاص بإلغاء قرار جمهوري فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلهما وباعتباره أثر من آثاره ، وكان ذلك الطلب قد قضى برفضه فإن هذا الطلب وقد انهار الأساس الذي قام عليه يكون تبعا لذلك واجب الرفض.

- إذا كان الطالب - وهو رئيس نيابة - قد حصل قبل صدور القرار الجمهوري المطعون فيه المصادر بتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٣ على تقديرين متساويين كل منهما بدرجة " فوق المتوسط " - أحدهما بتاريخ ١٩٥٧/٧/٢١ والثاني وإن كان تاريخه لاحقا لتاريخ صدور القرار الجمهوري المطعون فيه إلا إنه وقد بنى من ضمن ما بنى عليه على تقرير من المحامي العام مؤرخ في ١٩٥٨/٤/١٠ فإنه ينسحب إلى ذلك التاريخ وبعد حاصل فيه ، فإن حالة الطالب تعتبر بموجبها مستقرة في درجة فوق المتوسط ، وهو ما تتوافر به أهلية الرقبة التي كانت معايرة لزملائه الذين تخطوه في الرقبة إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلهما بموجب القرار الجمهوري المطعون فيه - مما يجعل القرار المذكور مخالفا للقانون بالنسبة لتخلف الطالب في الرقبة إلى هذه الدرجة أو ما يعادلهما متعين الإلغاء في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٣ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٤

أن كل ما أوجبه القانون - وفقا لما جرى عليه قضاء محكمة النقض هو قصر الرقبة بالاختيار على من وردت أسمائهم في كشف الأقدمية وكشف الامتياز دون أن يكون للوزير الحق في اختيار آخرين لم ترد أسمائهم في أحد الكشفين وبشرط ألا يتجاوز عدد من يختارون من كشف الامتياز عن الثلث ولذلك فإن قصر الاختيار على من وردت أسمائهم في كشف الأقدمية لا يخالف حكم القانون.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٨ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٦١/٣/٢٥

إنه وإن كان لوزارة العدل كامل السلطة في وضع درجات للأهلية وتقدير درجة أهلية كل من رجال القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات تستمدّها من واقع أعماله وما تدل عليه تقارير التفتيش عنه وسائر الأوراق المودعة ملفه الخاص ، وتقديرها في هذا الشأن هو محاسن تستقل به متى كان يستند إلى ما هو ثابت بأوراق الملف المشار إليه ، إلا أن المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أنه "يجري الاختيار في الوظائف الأخرى [أي وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلهما وما فوقها] على أساس الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية " قد شرعت قواعد في هذا الخصوص يجب مراعاتها وفي الأحوال عنها مخالفة للقانون ومن ثم لا يكون الأمر في تطبيق هذه القواعد

من إطلاقات السلطة التنفيذية تبخره بلا معقب عليها وإلا كان التظلم من الإخلال بها عبثاً لا جدوى منه. وإذا فمحي كان بين من مراجعة أوراق الملف السري الخاص بالطالب ومقارنته بالبيانات المستخرجة من واقع ملفات من كانوا يلونه في الألفية أن كفاءة الطالب في عمله لا تقل عن كفاءة هؤلاء الآخرين وكانت الأسباب التي رأت بسببها وزارة العدل تحيط الطالب في الوثيقة في حركة قضائية سابقة لا تسوغ تحيطه في الوثيقة في الحركة الصادر بها القرار المطعون فيه ومن ثم فإنه يصين إلغاء هذا القرار فيما تضمنه من تحيط الطالب في الوثيقة .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٨ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ١١/١١/١٩٦١

لم يورد قانون استقلال القضاء تعريفاً لدرجة الأهلية التي تتخذ أساساً للوثيقة إلى وظائف القضاء فيما عدا وظائف القضاة من الدرجة الثانية ووظائف النيابة من الدرجة الأولى "م" ٢/٢١ م ق ١٨٨ سنة ١٩٥٢* ومن ثم كان للجهات المختصة وهي بسبيل إجراء الحركات القضائية أن تضع قواعد لتزمتها عند تقدير أهلية القاضي على أن يكون التزام هذه القواعد مطلقاً بين القضاة جميعاً وغير مخالف للقانون ولما كان مجلس القضاء قد وضع قاعدة مفتضاها أنه لا يجوز أن يرضح للوثيقة لدرجة وكيل محكمة إلا من يكون حاصلًا على تقريرين متوالين استقرت حالته فيهما في درجة "فوق المتوسط" فإن القرار المطعون فيه إذ التزام هذه القاعدة لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٢٦ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٣/١١/١٩٦٢

لا يجوز الحكم بحجة الأمر القضي إلا إذا إتحذ الموضوع والخصوم والسبب في الدعوى المطروحة التي سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة بحيث إذا تخلف أحد هذه العناصر كان الدلع بعدم جواز نظر الدعوة لسابقة الفصل فيه غير متوافر الأركان ، وتقدير أختلاف الموضوع في الدعوتين كما يحل في سلطة محكمة الموضوع ، وإذا كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد جرى في قضائه على إمكان إعادة النظر في قرارات هيئة التحكيم إذا تغيرت الظروف الاقتصادية فإن هذا النظر لا مخالفة فيه للقانون

الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٨ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٢

وجود تقرير واحد للطالب بدرجة "فوق المتوسط" وقت صدور القرار المطعون فيه لا يكفي لنحله الأهلية اللازمة للوثيقة أسوة بزملائه الذين رقا بمقتضى هذا القرار طالما أنه لم يثبت أن مجلس القضاء الأعلى قد إتجه بالنسبة لهم معياراً آخر لتقرير أهليته للوثيقة بأقل من تقريرين سابقين ومتالين بدرجة فوق المتوسط

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٣

مضى كانت وزارة العدل قد درجت على عدم ترقية وكيل النيابة إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة إذا لم يكن قد مضى على تعيينه وكيلاً للنيابة مدة سنة ، فإن ما سنته الوزارة في هذا الشأن هو من الضوابط المنظمة التي تجيزها الأصول العامة إذ تهدف بذلك إلى التحقق من توافر الصلاحية فيمن يرقى من وكلاء النيابة إلى وظيفة أعلى وفقاً لما يبين من واقع أعمالهم وتقارير التفيش المقدمة عنهم خلال هذه المدة.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٦

- إذ نصت المادة ٢٦ من قانون استقلال القضاء على أن الوظيفة إلى وظيفة وكيل محكمة ابتدائية أو ما يعادلها تكون على أساس درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية ، فقد دل ذلك النص على أن المشرع قد اعتبر أن الأهلية على درجات وأنه عند المقاضلة بين درجاتها يكون من هو حائز على درجة أعلى من غيره أولى بالترقية.

- متى كان مبنى الطلب هو مقارنة درجة أهلية الطالب بدرجة أهلية زملائه ممن كانوا يلونه في الأقدمية ونخطوه في الترقية وكان أساس طلبه اللاحق هو مقارنة درجة أهليته بأهلية زملاء آخرين غير من خطوه في الوظيفة بالقرار موضوع الطلب السابق فإن الطلب اللاحق يكون منبت الصلة بالطلب السابق وخاصتها للقانون الذي يحكم موضوعه على استقلال.

- لما كان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قد جعل الاختصاص بتظلمات رجال القضاء من نخطوهم في الترقية مقفوداً لمجلس القضاء الأعلى الذي يكون قراره في ذلك نهائياً غير قابل للطعن فيه بأى طريق وكان القانون المذكور قد نص في المادة ٢٣ من مواد إصداره على أنه " ... خلال ثلاثة أيام من تاريخ العمل به يكون التعيين في وظائف القضاء والنيابة والرقية والنقل والندب مما هو من اختصاص مجلس القضاء الأعلى - بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير العدل " فإن القرار الذى يصدر في هذه الحدود لا سبيل للطعن فيما ينطوى عليه في شأن الرقية ، إذ يعتبر قانوناً بمثابة ما يصدر في ذلك الشأن من قرارات تخص بها مجلس القضاء الأعلى ولا يجوز الطعن فيها بأى طريق أو أمام أية جهة قضائية.

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٣٠

متى كان الحكم الصادر للطالب من الهيئة العامة للمواد المدنية - بتحديد أقدميته عند تعيينه قاضياً لا يعدو أن يكون كاشفاً عما ينهى أن تكون عليه أقدميته وقت التعيين ، ولم يتعرض الحكم إلى تربيته للدرجة وليس محكمة وكان مجلس القضاء الأعلى قد قرر تنفيذاً لهذا الحكم تعديل أقدميته في كشف القضية ثم رأى بصدد البحث في كفاية الطالب وأهليته للرقية للدرجة رئيس محكمة - عدم توافر هذه الأهلية لديه بعد أن

ناقش التقارير المودعة ملفه وسمع أقواله فإن ما انتهى إليه المجلس لا يجوز الطعن فيه عملاً بالمادة ٢/٨٩ من قانون السلطة القضائية ، كما لا يجوز الطعن على القرار الجمهوري الصادر بالحركة القضائية المرتبة عليه وذلك عملاً بنص المادة ٩٠ من القانون المذكور.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢٦ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٦٤/٧/٧

إلغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق ينص على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الوضع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع. وإذا كان القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ لم ينص على إلغاء القاعدة الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٣/٢/٢٥ بأن يخصم من إعانة الغلاء بما يبادل نصف علاوة الرقبة أو العلاوة الدورية عند استحقاق أيهما ولم يشتمل القانون سالف الذكر على نص يتعارض مع أحكام القرار المذكور وإنما قصد إلى تنظيم جديد من حيث كيفية الخصم لا من حيث مبدئه فجعل هذا الخصم يلحق العلاوة ذاتها رأساً بمقدار النصف بدلاً من أن يلحق الخصم إعانة الغلاء بمقدار نصف العلاوة وذلك بالنسبة للعلاوات التي استحققت منذ نفاذه فإن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر يبقى مطبقاً من حيث طريقته في الخصم بالنسبة للعلاوات التي استحققت في مدة سريانه.

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٨، ١١ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٤

- لئن جرى قضاء بحكمه النقض على اعتبار الطلب الثاني المتعلق بالحركة القضائية الصادرة في فبراير سنة ١٩٥٩ مكملاً للطلبات السابقة عليه إلا أن ذلك لا يكون إلا في الحالات التي رأت فيها المحكمة أن الطلبات السابقة مقبولة وأن تغطي القاضي فيها كان بغير حق ، أما حيث يكون الطلب الأول مرفوضاً ويكون الطلب الثاني متعلقاً بتخطي زملاء آخرين للطلاب يحتلون عن زملائه الذين تخطوه في الطلب الأول فإن الطلب الثاني يكون منبت الصلة بطلبه الأول ويخضع الطلب الثاني - على إستقلال - لحكم القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية.

- عقد القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر في شأن السلطة القضائية الإختصاص بنظر الظلم من التخطي في الرقبة في مشروع الحركة القضائية لجلس القضاء الأعلى ، ويكون قراره فيه نهائياً غير قابل لأي طريق من طرق الطعن أو أمام أية جهة قضائية. وإذا كان القرار الجمهوري الصادر في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٥ قد صدر في الحدود المبينة بالمادة ٢٣ من مواد إصدار قانون السلطة القضائية فلا يجوز الطعن فيما تضمنته في شأن الرقبة لأنه يعتبر بمثابة ما يصدر في ذلك الشأن من قرارات يختص بها مجلس القضاء الأعلى ولا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن أو أمام أية جهة قضائية.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٤

- المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء لم توجب عرض جميع حالات رجال القضاء على مجلس القضاء عند إجراء الحركة وبالتالي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لم تنتج جزاءً على إغفال هذا العرض.

- إنه وإن جاز له أن يعتبر الطلب الثانى من طلبات رجال القضاء الذى يرفقه الطالب لتخفيه فى الرتبة مكملًا للطلب الأول إلا أن ذلك لا يكون إلا فى الحالات التى ترى فيها المحكمة أن الطلب الأول مقبول وأن تخفى الطالب فيه كان غير حق حتى يلحق الطالب بطلبه الثانى زملاءه الذين تخطوه بالقرار موضوع الطعن بالطلب الأول. أما حيث يكون الطلب الأول مرفوضاً فإن الطلب الثانى يكون متعلقاً بتخفى الطالب فى الرتبة بزملاء يختلفون عن زملائه الذين تخطوه بموجب القرار المطعون فيه بالطلب الأول وبالتالي فإن الطلب الثانى يكون - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - منبث الصلة بالطلب الأول ويخضع على استقلال للقانون الذى يحكم موضوعه.

- لما كان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قد نظم فى المواد ٨٧ إلى ٨٩ طريقة تنظيم رجال القضاء الذين حل دورهم فى الرتبة ولم يشملهم مشروع الحركة القضائية وعقد الإختصاص بنظر هذه التظلمات مجلس القضاء الأعلى وجعل قراره فيها نهائياً غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن أو أمام أية جهة قضائية ، وكانت المادة ٢٣ من مواد إصدار القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه وقد نصت على إستثناء من الأحكام الواردة فى هذا القانون وخلال ثلاثة أيام من تاريخ العمل به يكون التعيين فى وظائف القضاء والنيابة والرقابة والنقل والندب مما هو من إختصاص مجلس القضاء الأعلى بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير العدل ، وكان القرار الجمهورى المطعون فيه بالطلب الثانى قد صدر فى ١٩٥٩/٢/٢٢ فى الحدود المبينة بهذا النص ، فإن هذا القرار يكون محصناً من الطعن فيما تضمنه من تخفى الطالب فى الرتبة لأنه يعتبر بمثابة ما يصدر فى هذا الشأن من قرارات يختص بها مجلس القضاء الأعلى ولا يجوز الطعن فيها على النحو السالف بيانه.

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٢٤٩ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣١

مؤدى القضاء بإلغاء القرار الجمهورى الصادر فى ١٩٥٨/٩/١٥ فيما تضمنه من تخفى الطالب فى الرتبة إلى درجة وكيل محكمة ابتدائية أو ما يعادلها وإلغاء القرار الجمهورى الصادر فى ١٩٥٩/٢/٢٢ فيما تضمنه من عدم إدماج وظيفة الطالب ضمن وظائف رؤساء المحاكم الابتدائية ليس إعتبار الطالب فى درجة وكيل محكمة ابتدائية منذ ١٩٥٨/٩/١٥ أو رئيس محكمة ابتدائية منذ ١٩٥٩/٢/٢٢ فحسب - وإنما

إنسحاب أثر إلغاء القرارات إلى القرارات اللاحقة متى كان من شأنها إقصائه عن الرتبة أسوة بزملاءه الذين يملونه في الأقدمية ما لم يقع دليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقبته.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١٩

إنه وإن كانت هذه المحكمة غير مختصة بنظر طلب إلغاء القرارات الجمهورية المتعلقة بالرتبة طبقاً لنص المادة ٩٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، إلا أنه لما كان من آثار القرار الجمهوري رقم ٣٠٠٩ لسنة ١٩٧٩ فيما تضمنه من ترك تعيين الطالب نائباً لرئيس محكمة النقض - والتي أصر الطالب على إعمالها - ثبوت حقه في مرتب تلك الوظيفة ومعاشها فإنه يكون مما يخص به هذه المحكمة.

الطعن رقم ١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٧

القوانين الصادرة بشأن رجال القضاء والنيابة العامة السابقة على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ صريحة في اختصاص محكمة النقض بالفصل في طلبات رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء قرارات التخطي في الرتبة وبالحكم في التعويض الناشئ عن ذلك. وإذا كان الثابت من الأوراق أنه لم يكن ثمة ما يقتضى تخطي الطالب في الرتبة إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى ، مما يعين معه إلغاء قرار مجلس الوزراء فيما تضمنه من تخطي في الرتبة إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى غير أنه وقد بلغ الطالب سن المعاش في ... ثم والله المنية في ... وكان قد طلب إجراء ما يوجب على إلغاء القرار المذكور من تسويات مالية فقد أصبحت مصلحته ومصلحة ورثته من بعده قاصرة على الحكم بأحقته لمرتب قاض من الدرجة الأولى إعتباراً من ... وما يوجب على ذلك من فروق ، ومن ثم يعين الحكم باستحقاقه للمرتب المذكور من هذا التاريخ ، وإجراء ما يوجب على ذلك من تسويات.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٠

تشترط المادة ١٢٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي يحكم الطلب فيمن يعين مساعداً بالنيابة العامة إن كل من النظراء أن يكون قد قضى سنتين متوالتين مشغلاً بعمل قانوني. وإذا كان النص في المادة ١٣١ من هذا القانون على أن تحدد أقدمة أعضاء النيابة وفقاً للقواعد المقررة لتحديد أقدمة رجال القضاء طبقاً للمادة ٥٢ ، التي تنص في فقرتها الأخيرة على أنه "يجوز أن تحدد أقدمة أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وغيرهم من يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم في وظائف القضاء المائلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات" يدل على أن العبرة في تحديد الأقدمية هي بمدة الخدمة القانونية في المناصب الأخرى أو بتاريخ القيد بمجدول الضاممين العام وكان بين من ملف الطالب أنه عين كاتباً ممتازاً بشركة البريات والكيمويات من الفئة السابعة منذ ١٩٦٦/٢/٢١ حتى

ندب محامياً بإدارة الشؤون القانونية بها في ١٩٦٧/١٢/١٤ فإن هذه المدة لا تحسب له ، ولا يغير من ذلك أنه كان يقوم بحريز المذكرات في بعض القضايا والمرافعة فيها لأن هذا ليس هو عمله بمقتضى وظيفته الكتابية ، بل أصبحت إليه إضافة لا تأثير لها في تغير حقيقة عمله الكتابي فعلمه بصير كتاباً لا قانونياً حتى يمكن أن تطبق عليه أحكام المادة ٥٧ المشار إليها ومن ثم يعتبر الطالب أنه قد بدأ مدة خدمته القانونية من ١٩٦٧/١٢/١٤ عند ندبه محامياً بإدارة الشؤون القانونية ويكون وضعه في كشف الأقدمية مع غالبية من يعاملونه في بدء العمل القانوني ومدته من بداوا معه مدة خدمتهم في سنة ١٩٦٧ وضعاً سليماً يتحقق منه قصد الشارع في المادة ٥٧ من قانون السلطة القضائية المشار إليها.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢١، ٤٣ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٧
نصت المادة الثانية من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن إعادة بعض أعضاء الهيئات القضائية إلى وظائفهم الأصلية على أن " يشغل من يعاد إلى وظيفته في الهيئات القضائية وفقاً لحكم المادة السابقة أو تنفيذ لأحكام قضائية وظيفته الأصلية بصفة شخصية .. و تحسب المدة من تاريخ إنطباق القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ - المشار إليه حتى تاريخ إعادة مدة خدمة في الهيئات القضائية ، كما تحسب في تحديد المرتب واستحقاق العلاوة والمعاش والافاض عدم ترك العضو للخدمة ، فإذا كان زملاؤه السالون له في الأقدمية قد رافوا إلى درجة أعلى أعيد إلى هذه الدرجة ، وإحتسب له الأقدمية فيها متى كان مسعولاً لدرجة الأهلية اللازمة للدرجة " وإذا كان الثابت بالأوراق أن الطالب قد أعيد إلى وظيفة قاض من الفئة " أ " تنفيذاً للحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٥ وأن وزارة العدل أخطرت له في ١٩٧٣/٧/٢ بأن مشروع الحركة القضائية لم يشمل في الوثيقة إلى درجة رئيس بالمحكمة فله ب أو ما يعادها رغم حلول دوره في الدرجة بسبب الوقائع المودعة ملفه ، والتي أقيمت من أجلها الدعوى التأديبية ضده ، فتظلم الطالب أمام اللجنة المشار إليها بالمادة ٧٩ من القرار بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وأصدرت اللجنة قرارها برفض تظلمه ، وأيد مجلس الهيئات القضائية هذا القرار وصدرت القرارات المطعون فيها متضمنة تحطّي الطالب في الوثيقة ، وكان مجلس التأديب قد حكم بتاريخ ١٩٧٣/٤/١١ في الدعوى التأديبية المقامة ضد الطالب ببراءة من جميع الوقائع المنسوبة إليه مؤسسا قضاءه على عدم صحتها وكان بين من ملف الطالب أنه كان مسعولاً لدرجة الأهلية اللازمة للدرجة فإن القرارات الصادرة بتخطيه تكون فضلاً عن مخالفتها للقانون غير قائمة على أساس من الواقع ومشوبة بسوء استعمال السلطة ويعين لذلك إلغاؤها.

الطعن رقم ٧١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٦

متى كان الطعن فى قرار الرقية الصادر فى ظل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ غير جائز أمام محكمة النقض ، فإن الدفع - المبدى من الطالب - بعدم دستورية المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ يكون غير منتج .

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٦

- إذ نصت الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن تكون ترقية الرؤساء باحكام الابتدائية من القتين " ب ، أ " على أساس الأقدمية مع الأهلية ، وكان للجهات المختصة ، وهى بسبيل إجراء الحركات القضائية أن تضع قواعد تلزمها عند تقدير درجة أهلية الرئيس بالحكمة على أن يكون إلتزام هذه القواعد مطلقاً بين من تشملهم الحركة من هؤلاء وغير مخالف للقانون فإذا كان مجلس الهيئات القضائية قد وضع قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للرقية إلى درجة المستشار إلا من يكون حاصلاً على تقديرين متوالين إستقرت حالته فيهما بدرجة " فوق المتوسط " فإن للوزارة أن تنترم هذه القاعدة ، وأن تعمل بموجبها وهى إذ فعلت ذلك فى خصوص حالة الطالب والحالات الأخرى المماثلة فإنها لا تكون قد خالفت القانون أو أساءت إستعمال السلطة.

- متى كان بين من الإطلاع على تقرير التفتيش على عمل الطالب بمحكمة مفاغة الجزية عن شهرى ... وما فصل فيه من قضايا ونوعها ، والأخطاء القانونية التى ما كان لملئه الوقوع فيها أن تقدير كفايته بدرجة متوسط يقوم على أسباب مستندة من أصول تؤدى إليها ، فإن النعى على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون وإساءة إستعمال السلطة ، يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٢

النص فى المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن " يكون إختيار قضاة المحاكم الابتدائية من الفئة " ب " بطريق الرقية من بين أعضاء النيابة على أساس الأقدمية من واقع أعمالهم وتقارير التفتيش عنهم ، وتكون ترقية القضاة من القتين " ب ، أ " والرؤساء بالمحاكم من القتين " ب ، أ " على أساس الأقدمية مع الأهلية " وفى المادة ٤٢ من القانون المذكور على أنه " يجوز تعيين أعضاء مجلس الدولة وأعضاء إدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية فى وظائف القضاء أو النيابة التى تلى مباشرة درجات وظائفهم فى جهاتهم الأصلية " . يدل على أن التقارير والأوراق المودعة ملفات هؤلاء الأعضاء أبان عملهم فى جهاتهم الأصلية ، إنما تصلح أساساً لتقدير درجة الأهلية للرقية فى وظائف القضاء . وإذا كان الواقع فى الدعوى أنه رغم مباشرة الطالب لعمله فى القضاء اعتباراً من ١٩٧٤/٢/١

وحلول دوره في الرقبة بحكم أقدميته التي وضع فيها بين زملائه عند تعيينه قاضياً ، فإن وزارة العدل قد أغفلت في الرقبة إلى وظيفة قاضي " أ " أو ما يعادلها إستناداً إلى عدم إستيفاء تقارير الكفائية التي تؤهله لذلك ، دون محاولة منها لتفتيش على عمله في القضاء خلال الفترة اللاحقة لتعيينه به حتى تأريخ صدور القرار المطعون فيه وهي كافيّة للقصي عن مدى كفايته ، ودون نظر لتقارير درجة كفايته عن عمله السابق بإدارة قضايا الحكومة ، مع إلحاقها في ذاتها تملح أساساً لتقدير درجة الأهلية للرقبة في وظائف القضاء على ما سلف البيان. وإذ بين من ملف الطالب وما إحتواه من أوراق وتقارير عن درجة كفايته أثناء عمله بإدارة قضايا الحكومة ، ومقارنة ذلك بالبيانات الواردة بملفات القضاة الذين شملتهم الرقبة القرار المطعون فيه أن الطالب لا يقل في درجة أهليته عنهم ، فإن تحطيه في الرقبة يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٦

إنه وإن كان لوزارة العدل كامل الحق في وضع درجات الرقبة للأهلية. وتعتبر أهلية كل من رجال القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات تستمدّها من واقع أعماله. وما تدل عليه تقارير التفتيش عنه ، وسائر الأوراق المودعة ملفه الخاص. إلا أن المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إذ نصت في الفقرة الثانية منها على أن تكون ترقية الرؤساء بأحكام الإبتدائية من الفتتين " ب " ، أ " على أساس الأقدمية مع الأهلية ، قد شرعت أحكاماً في هذا الخصوص يجب مراعاتها وفي الإنحراف عنها مخالفة للقانون ، وإذ بين من الملف الخاص بالطالب ، وما إحتواه من أوراق وتقارير والتحقيقات التي أجريت بشأن فتح الجلسات قبل موعدها القانوني بمحكمة المنيا الإبتدائية ومقارنة ذلك بالبيانات الخاصة بالأستاذ / والذي ثبت كذلك أنه في يوم فرغ من نظر الجلسة قبل الموعد الذي حددته الجمعية العمومية بأحكامه لفتحها أن أهلية الطالب لا تقل عن أهلية زميله المذكور ورغم ذلك فقد رقي بالقرار المطعون فيه ، فإن إغفال هذا القرار ترقية الطالب يكون مخالفاً للقانون ويتعين لذلك إلغاؤه

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٥

النص في المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن " يكون إختيار قضاة المحاكم الإبتدائية من الفئة " ب " بطريق الرقبة من بين أعضاء النيابة على أساس الأقدمية من واقع أعمالهم وتقارير التفتيش عنهم ، وتكون ترقية القضاة من الفتتين " ب " ، أ " والرؤساء بالمحكمة الإبتدائية من الفتتين " ب " ، أ " على أساس الأقدمية مع الأهلية " يدل على أن أهلية القاضي في عمله هي شرط للرقبة يضاف إلى شروط الصلاحية اللازمة للتعيين وإستمرار العمل في وظائف القضاء وإذ كان ما سنده وزارة العدل من عدم ترقية أحد من قضاة الفئة " ب " المعينين من خارج السلك القضائي إلا بعد مضي مدة معينة تكفي

للكشف عن أهليته هو من الضوابط المنظمة التي تميزها الأصول العامة وتهدف إلى التحقيق من توافر شرط الأهلية ليمن يرقى من قضاة الفئة " ب " إلى الفئة " أ " وفقاً لما يبين من واقع أعمالهم ونشاطهم القضائي التي تقدم عنهم خلال تلك المدة ، وكانت هذه القواعد على ما يسلم به الطالب قد روعيت بالنسبة لجميع القضاة المعيينين من خارج السلك القضائي بلا إستثناء. فإن وزارة العدل إذا أعطرت الطالب بعدم إدراج اسمه في كشف المرشحين للرقية في الحركة القضائية التي صدر بها القرار المطعون فيه لعدم توافر عناصر الفصل لديها في إستحقاقه للرقية ، حسبما يبين من أوراق ملفه الذي أمرت المحكمة بضمه لا تكون قد خالفت القانون ، أو أساءت إستعمال سلطتها مما يصح معه رفض الطلب

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٩

الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى بُعث أهلية الطلب للرقية إلى درجة قضائية معينة ، رقي إليها من يله في الأقدمية ، فإن أهليته تعتبر بالية على وضعها بالنسبة إلى أهلية زميله الذي كان يله في الأقدمية وسبقت تربيته ، ما لم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون تربيته إلى الدرجة الأعلى. وإذا كان الثابت من الأوراق أن الشكاوى والملاحظات المودعة ملف الطالب سابقة على تربيته إلى درجة المستشار ، ولم تقف حائلاً دون تربيته في الحركات السابقة وكانت الوزارة لم تقدم دليلاً على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية الطالب إلى درجة نائب رئيس محكمة الإستئناف التي رقي إليها زملاؤه الخالون له في الأقدمية والذين يساؤون معه في الأهلية ، فإن تخليه في الرتبة لهذا الدرجة يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٥

ليس ثمة ما يمنع من إقرار التخطي في الرتبة بالنقل إلى وظيفة أخرى غير قضائية ، متى قام في حق الطالب السبب السائق والمبرر لفقد أهلية الرقي وزوال شروط صلاحيته لتولي القضاء.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١

متى كانت المحكمة قد إنتهت إلى عدم جواز نظر الطلب الأول - الطعن في قرارات مجلس القضاء الأعلى الصادر برفض تظلمات الطالب من التخطي في الرتبة في المدة من سنة ١٩٦٣ حتى سنة ١٩٦٨ - فإن أقدمية الطالب تكون قد أسفرت نهائياً بين زملائه منذ سنة ١٩٦٣ وإذا صدرت القرارات التالية على أساس هذا الوضع ، ولم يدع الطالب أن أحداً قد تحطاه بالرقية فيها حسب أقدميته التي إستقرت من قبل فإن الطعن في تلك القرارات يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٦

النهي ببطان القرار الجمهوري - الذي تضمن عدم ترقية الطالب - لعدم دعوته أمام المجلس الأعلى للهيئات القضائية لسماح أقواله مردود بأن المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد نصت في فقرتها الثانية على أن " يشكل المجلس لجنة من خمسة أعضاء لكل هيئة من الهيئات القضائية تخصص بدراسة الصيغيات والوثائق والنقل والتظلمات المتعلقة بها كما يدخل في اختصاص المجلس وذلك قبل عرضها عليه " ومضى هذا النص لحلول اللجنة المشار إليها محل المجلس الأعلى للهيئات القضائية في دراسة الصيغيات والوثائق والنقل والتظلمات المتعلقة بها وسماح أقوال التظلم ، ولما كان الطالب قد أقر بأن اللجنة المذكورة قد نظرت تظلمه وأنه أبدى دفاعه أمامها ، فإن البطان المدعي به يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ٣/٤/١٩٧٦

مضى كانت المحكمة قد انتهت إلى أن الطالب ظل يعمل بالقضاء إلى أن قدم إستقالته في ١٠/١/١٩٧٤ التي احتفظ فيها بحقه في طعنه على القرار الجمهوري رقم ١٣٥٣ الصادر في ٩/٩/١٩٧٤ فيما تضمنه من إغفال تربيته إلى وظيفة المستشار وكان الأصل أنه متى ثبت أهلية الطالب للدرجة إلى درجات قضائية معينة رقي إليها من كان يليه في الأقدمية ، فإن أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة لأهلية زملائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية وسبقت تربيته ، ما لم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارىء يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات القضائية العليا أسوة بزملائه الذين كانوا تالين له في الأقدمية وكانت الوزارة لم تدع وجود هذا المسوغ ، فإنه يصح إلغاء القرار الجمهوري المطعون فيه فيما تضمنه من تحطى الطالب في الوثيقة للدرجة مستشار.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ٢/١٩/١٩٧٦

- إنه وإن كانت الفقرة الثانية من المادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه " يقوم وزير العدل - قبل عرض مشروع الحركة القضائية على اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية بتأليف يوماً على الأقل بإخطار القضاء والنيابة الذين حل دورهم ولم تشملهم الحركة القضائية بسبب غير متصل بتقارير الكفاية " إلا أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الطالب أعجز في ٢٤/٨/١٩٧٤ بالتخطي لنظام لدى اللجنة المختصة وحضر أمامها بتاريخ ٢٧/٨/١٩٧٤ وقدم مذكرة بدفاعه تناول فيها وقائع الشكوكين المتقدمين ضده ، وقررت اللجنة رفض تظلمه ووافق المجلس الأعلى للهيئات القضائية على هذا

القرار في ١٩٧٤/٨/٣١ وكان يبين من ذلك أن عدم مراعاة المدة المحددة في القانون لم يوجب عليه الإخلال بحق الطالب أمام اللجنة ، فإنه لا يعيب القرار رقم ١٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ المطعون فيه عدم مراعاة المبدأ المنصوص عليه بالفقرة المذكورة لإخطار الطالب بالتخطي في الرقبة.

- متى كانت الرقبة إلى درجة مستشار تتم على أساس الأقدمية مع الأهلية فإنه إذا أقام لدى الإدارة من الأسباب التي تستلزمها من مائر الأوراق والتقارير الخاصة بالقاضي سواء كان مودعا ملفه السري أم غير مودع بهذا الملف ما يدل على انتقاص في الأهلية ، فإن لما نزولا على مقتضيات المصلحة العامة أن تصحى من حل دوره في الرقبة إلى من يليه. وإذا كان بين هذه المحكمة من التحقيقات التي أجريت في الشكوكيين المتقدمين ضد الطالب أن تخطيه في الرقبة بالقرار المطعون فيه له ما يبرره ، فإن ذلك القرار لا يكون مخالفاً للقانون ولا مشوباً بسوء إستعمال السلطة ولا يغير من ذلك أن وزارة العدل قد رقت الطالب في الحركة التي صدرت في لأن تقدير التخطي ومدها منوط بالجهة الإدارية متى كان هذا التخطي في حركة وأكثر ما يبرره ، فإذا رأت الوزارة ترفيقه بعد ذلك إلى درجة مستشار في الحركة فإنه لا يدل على صلاحته للرقبة في حركة سابقة.

- إذ قضى المشرع في المادتين ٧٩ ، ٨٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بأن يقوم وزير العدل قبل عرض مشروع الحركة القضائية على اللجنة الخماسية بإخطار القضاء والنيابة الذين حل دورهم ولم تشملهم الحركة لسبب غير متصل بتقارير الكفاية وأجاز هؤلاء النظم أمام اللجنة المذكورة ويعرض قرارات هذه اللجنة على المجلس الأعلى للهيئات القضائية عند نظر مشروع الحركة القضائية فإنه قد قصد بذلك أن يوفر للقاضي الضمانات التي تكفل تقدير أهليته للرقبة تقديراً مبرراً من العيوب وذلك بسماع أقواله وإعراضاته قبل تخطيه في الرقبة وإذا لم تراعى وزارة العدل هذه الضمانات وتخطت الطالب في الرقبة دون إخطاره ، فإنها تكون قد خالفت القانون ، ويتعين لذلك إلغاء القرار رقم ١٦٨١ لسنة ١٩٧٤ المطعون فيه فيما تضمنته من تخطي الطالب في الرقبة للدرجة مستشار بما يوجب على ذلك من آثار. ولا محل للحكم بأحقية الطالب للدرجة المذكورة ، وتعديل أقدميته ، لأن ذلك نتيجة لازمة للحكم بإلغاء هذا القرار

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٦

مؤدى نص المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن ترقية الرؤساء بالمحاكم الابتدائية من القتين " ب ، أ " تكون على أساس الأقدمية مع الأهلية ، وإذا كان للجهات المختصة وهي سبيل إعداد الحركات القضائية أن تضع قواعد تلزمها عند تقدير أهلية القاضي ، على أن يكون إلزام

هذه القواعد مطلقاً بين القضاء جميعاً وغير مخالف للقانون ، وكان المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد وضع قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للرقية إلى درجة رئيس محكمة فئة " أ " إلا من يكون حاصلاً على تقريرين متوالين استقرت حالته فيهما في درجة " فوق المتوسط " وكان بين من تقرروا التفتيش عن عمل الطالب خلال شهور يناير وفبراير ومارس وإبريل سنة ١٩٧٤ وخلال شهري نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٧٤ وما حواه التقريران من بيان للقضايا التي فصل فيها الطالب ونوعها وما وقع فيه من أعطاء تتطوى على مخالفة القانون وإخطأ في تطبيقه والفساد في الإمتدال والقصور في التسيب مما أثر على وجه الحكم في عدد غير قليل من القضايا أن تقدير كفاية الطالب لدى كلا التقريرين بدرجة " متوسط " يتفق مع الواقع إذ كان ذلك فإن القرار المطعون فيه فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب إلى درجة رئيس محكمة فئة " أ " لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بإساءة إستمالة السلطة .

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٦

النص في المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن يكون اختيار قضاة المحاكم الابتدائية من الفئة " ب " بطريق الرقية بين أعضاء النيابة على أساس الأقدمية من واقع أعمالهم وتقارير التفتيش عنهم ، وتكون ترقية القضاة من الفئتين " ب ، أ " والرؤساء بالمحكمة الابتدائية من الفئتين " ب ، أ " على أساس الأقدمية مع الأهلية في المادة ٤٢ من القانون المذكور على أنه يجوز تعيين أعضاء مجلس الدولة وأعضاء إدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية في وظائف القضاء أو النيابة التي تلي مباشرة درجات وظائفهم في جهاتهم الأصلية يدل على أن التقارير والأوراق المودعة ملفات هؤلاء الأعضاء أبان عملهم في جهاتهم الأصلية إنما يصلح أساس لتقدير درجة الأهلية للرقية في وظائف القضاء. وإذا كان الواقع لدى الدعوى أنه رغم مباشرة الطالب لعمله في القضاء اعتباراً من ١٩٧٣/١٠/٢ وحلول دوره في الرقية بحكم أقدميته التي وضع فيها بين زملائه عند تعيينه قاضياً فإن وزارة العدل قد تحفظت في الرقية إلى وظيفة قاض " أ " أو ما يعادلها في الحركة القضائية التي صدر بها القرار الجمهوري رقم ١٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ استناداً إلى عدم إستيفاء تقارير الكفاية التي تزعم لذلك دون محاولة منها للتفتيش على عمله في القضاء خلال الفترة اللاحقة لتعيينه حتى تاريخ صدور هذا القرار ، وهي فترة كافية للتفتيش عن مدى كفايته ودون نظر لتقارير درجة كفايته عن عمله السابق بإدارة قضايا الحكومة ، مع إنها في ذاتها تصلح أساساً لتقدير درجة الأهلية للرقية في وظائف القضاء على ما سلف البيان ، وإذا بين من ملف الطالب وما أخواه من أوراق وتقارير عن درجة كفايته أثناء عمله بإدارة قضايا الحكومة ومقارنة ذلك بالبيانات الواردة بملفات القضاء الذين شملتهم الرقية بمقتضى القرار الجمهوري رقم ١٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ أن

الطالب لا يقل في درجة أعلى من درجته في الرتبة يكون معالفاً للقانون ويتعين لذلك إلغاء القرار رقم ١٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ في هذا الخصوص ، ما يربط على ذلك من آثار ولا عمل للحكم بتعديل أقدمية الطالب لأنه نتيجة لازمة للحكم بإلغاء القرار رقم ١٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ - إنما يتحتم على الجهة الإدارية المختصة إيفاءه.

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٣

- إذ كانت وزارة العدل بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد رأت في حركة سابقة لإرجاء ترقية الطالب إلى درجة قاضية "أ" على أن تتم ترقية في حركة تالية متى استوفت تقارير الكفاية مع الإحفاظ له بأقدميته ، وبعد استيفاء هذه التقارير صدر القرار المطعون فيه بترقية الطالب إلى الوظيفة المذكورة دون إسناد أقدميته إلى ما كانت عليه قبل إرجاء الرتبة ، والتي تحددت عند تعيينه من إقامته طبقاً لأحكام القانون وكانت الأوراق خالية من مبرر ظاهر لمتول جهة الإدارة عن رأيهما السابق والذي أرجأت ترقية الطالب على أساسه فإنه يتعين إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم الرجوع بأقدميته إلى ما كانت عليه .

- لا عمل لإجابة الطالب إلى الفروق المالية ، لأن الطالب لا يستحق الحقوق المالية للوظيفة التي رقي إليها إلا من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على ترقية ، طالما أن قرار الرتبة لم يحدد من تاريخ آخر

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٧

إذ كان يبين من الإطلاع على الملف السري للطالب أنه قد تم التفتيش على أعماله المختلفة في المدة التي أمضاها في العمل قاضياً ، ثم رئيساً بأحكام الابتدائية ، وقدمت عنه ستة تقارير تضمنت جميعاً تقدير كفايته بدرجة " فوق المتوسط " كما حصلت في نتيجهتها إلى وفرة إنتاجه وأنه يحرر أحكامه بأسلوب واضح ويضمنها وقائع النزاع ، ويبرز عليها حكم القانون صحيحاً في غالب الأحيان ، على نحو يدل على كفاية معلوماته القانونية ، وكانت المحكمة ترى على ضوء هذه التقارير أن تقرير التفتيش وعن عمله خلال شهرى ... لم يصادف الحقيقة إذ نسب إليه ضآلة إنتاجه ، وعدم كفايته الفنية دون أن يلقى اعتباراً إلى سبب إعتداله عن فترات جلسات ، أو يشير إلى الإجازة التي منحت له خلال تلك الفترة لأداء فريضة الحج ، فضلاً عن أن المآخذ الواردة بالتقرير لا تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها فإن تخطى الطالب في الرتبة يكون غير مبرر ، ويتعين لذلك إلغاء القرار المطعون فيه في هذا الخصوص مع ما يربط على ذلك من آثار.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٧٦

— تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن تكون ترقية الرؤساء بالحاكم الإبداعي من القتين " ب ، أ " على أساس الأقدمية مع الأعلية ، وإذا كان للجهات المختصة وهي بسبيل إجراء المحركات القضائية أن تضع قواعد لتتبعها عند تقدير درجة الرئيس بالحاكمة على أن يكون إقرار هذه القواعد مطلقاً بين من تشملهم الحركة من هؤلاء وغير مخالف للقانون ، فإذا كان المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد وضع قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للترقية إلى درجة رئيس محكمة قبة " أ " إلا من يكون حاصلاً على تقريرين مواليين إستقرت حالته فهما بدرجة فوق المتوسط فإن الوزارة أن تلتزم هذه القاعدة وأن تعمل بموجبها ، وإذا هي فعلت ذلك في خصوص حالة الطالب والحالات الأخرى المماثلة فإنها لا تكون قد خالفت القانون أو أساءت استعمال السلطة .

— إذ بين من الإطلاع على تقرير التفتيش على عمل الطالب عن شهر مارس وإبريل سنة ١٩٧٤ والفترة المنتهية إليها ، وما فصل فيه الطالب من قضايا مدنية وضريبة وجنائية وأنواع هذه القضايا وما خصه من عمل الدائرة التي كان يعمل بها ، والأخطاء القانونية التي ما كان لحظه الوقوع فيها ، أن تقرير كتابه بدرجة " أقل من المتوسط " يقوم على أسباب مبررة من أصول تؤدي إليها ، فإن التمس على القرار المطعون فيه — فيما تضمنه من تحطى الطالب في الترقية — بمخالفة القانون أو إساءة استعمال السلطة يكون على نحو أسس .

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١/٢٧/١٩٧٧

— إذ كان قضاء هذه المحكمة قد إستقر على أن نصوص المواد ٨٦ و ٨٨ و ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المنطبق على واقعة تحطى الطالب في الترقية بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ تدل على أن المشرع حدد إختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض بجميع شئون رجال القضاء والنيابة العامة متى كان مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة للقوانين أو اللوائح أو خطأ في تسجيلها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، وإستنى من هذا الإختصاص القرارات الخاصة بالتعيين والترقية والنقل والندب ، وجعل الطعن في القرارات الصادرة في الترقية من إختصاص مجلس القضاء الأعلى الذي حل محله المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالقرار بالقانون ٨٢ لسنة ١٩٦٩ وأخرجها من ولاية دائره المواد المدنية التجارية بمحكمة النقض ، وجعل القرارات الصادرة بالتعيين والنقل والندب بمناي جن أي طعن بأي طريق أمام أي جهة قضائية ، فإن طلب الطالب إلغاء القرار الجمهوري رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ فيما تضمنه من عدم تربيته إلى درجة رئيس بالحاكمة غير جائز .

- لا محل لا يثيره الطاعن من بطلان القرار الصادر بتخطيه في الرقبة لعدم دعوته أمام المجلس الأعلى للهيئات القضائية لسماع أقواله ، ذلك أن مؤدى نص المادة ٢/٦ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية هو حلول اللجنة المشار إليها بالنص اللجنة الشعبية - عمل المجلس الأعلى للهيئات القضائية في دراسة التسيئات والوقيات والنقل والظلمات المتعلقة بها وسماع أقوال المظلم ، وإذ كان الطالب قد أقر بأن اللجنة المذكورة قد نظرت تظلمه وأنه أبدى دفاعه أمامها فإن البطلان المدعى به يكون على غير أساس .

- متى كانت المحكمة قد قضت بعدم جواز نظر الطعن في القرار الجمهوري رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة رئيس بالمحكمة ، فإنه يكون على غير أساس طلبه إلغاء القرارين الجمهوريين اللاحقين فيما تضمنهما من عدم الرجوع بأقدميته إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار السابق.

الطعن رقم ٢٩، ٧٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٠
نصت الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن تكون ترقية القضاة على أساس الأقدمية مع الأهلية ، ولما كان للجهات المختصة وهي بسبيل إجراء الحركات القضائية أن تضع قواعد لتزمتها عند تقدير أهلية القاضى على أن يكون إلزام هذا القواعد مطلقاً بين من تشملهم الحركة من هؤلاء وغير مخالف للقانون ، فإذا كانت جهة الإدارة قد وضعت قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للرقبة إلى درجة رئيس بالمحكمة فئة "ب" إلا من يكون حاصلًا في آخر تقرير له على درجة فوق المتوسط فإن للوزارة أن تلتزم هذه القاعدة وأن تعمل بموجبها وهي إذ فعلت ذلك في خصوص حالة الطالب والحالات الأخرى الماثلة في الحركتين القضائيتين الصادر بهما القراران رقمى ٢٠ ، ١٣٥٣ سنة ١٩٧٤ وكان بين من الإطلاع على تقرير التفتيش على الطالب بمحكمة مسوواج الابتدائية عن الأشهر فبراير وماوس وإبريل ١٩٧٣ - وهو آخر تقرير حصل عليه قبل صدور هاتين الحركتين - وما فصل فيه من قضايا ونوعها والأخطاء القانونية التي ما كان لفلته الوقوع فيها أن تقدير كتابته بدرجة متوسط يقوم على أسباب مستمدة من أصول تؤدى إليها ، فإن النعي على القرارين الجمهوريين رقمى ٢٠ ، ١٣٥٣ سنة ١٩٧٤ بمخالفة القانون أو إساءة استعمال السلطة يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٧٧/١/٦
- إذ كان طلب الحكم بأجبية الطالب للرقبة إلى وظيفة قاض من الفئة "٢" يخرج عن ولاية هذه المحكمة إلا أنه ينطوى ضمناً على طلب إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخفى الطالب في الرقبة إلى الدرجة المذكورة وهو ما تخص المحكمة بنظره .

- طلب ترقية الطالب إلى درجة لخاص من الفئة "ب" وصرف الفروق المالية ، هو نتيجة لازمة للحكم بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطئه في الدقية ، كما يصحح على الجهة الإدارية إلغاءه .

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٨

- إذ كان الثابت بالأوراق أن وزارة العدل واللجنة الخامسة قد رأت بمناسبة إعداد الحركة القضائية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٤ إرجاء ترقية الطالب إلى وظيفة لخاص من الفئة "أ" على أن تتم ترقية في حركة تالية متى إستوفى التقارير الكفائية مع الإحتفاظ له بأقدميته ، كما رأت أيضاً عند إعداد الحركة القضائية الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ وموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية لإرجاء ترقية حين إستيفاء التقارير مع الإحتفاظ له بأقدميته الأصلية وأنه بعد إستيفاء التقارير المطلوبة صدر القرار المطعون فيه متضمناً ترقية الطالب إلى تلك الوظيفة دون إسناد أقدميته إلى ما كانت عليه أصلاً ، والتي تحددت عند تعيينه في الخامة وفقاً لأحكام القانون وكانت الأوراق غالية من مبرر ظاهر لعدول جهة الإدارة عن رأيها السابق الذي أرجأت ترقية الطالب على أساسه ، فإنه يعين إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم الرجوع بأقدمية الطالب إلى ما كانت عليه عند التعيين .

- الأصل - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أنه متى ثبتت أهلية الطالب للترقية إلى درجة قضائية معينة رقي إليها من يليه في الأقدمية ، فإن أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة إلى أهلية زميله الذي كان يليه في الأقدمية وقت ترقية ما لم تقدم وزارة العدل الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية إلى الدرجات القضائية الأعلى أسوة بزميله ، وإذن فمعي كان من أثر عدم إسناد أقدمية الطالب في القرار المطعون فيه إلى ما كانت عليه أصلاً عند التعيين ، وهو ما قضت المحكمة بإلغائه بإعداد الطالب عن مجال الدقية إلى رئيس محكمة من الفئة "ب" في ذلك القرار والتي رقي إليها بعض زملائه الذين كانوا يملونه في الأقدمية ، فإنه يعين إلغاء القرار المطعون فيه من عدم ترقية الطالب إلى درجة رئيس بالمحكمة من الفئة "ب" .

- إذ كان القاضي لا يستحق الحقوق المالية للوظيفة التي رقي إليها إلا من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على ترقية ، فإن الطالب لا يكون مستحقاً إلا للفروق المالية اللاحقة على موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على مشروع الحركة القضائية الصادر بها القرار المطعون فيه .

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠

إذا كانت المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن تكون ترقية الرؤساء بالمحكمة الابتدائية من الفئتين "أ" ، "ب" على أساس الأقدمية مع الأهلية ، وكان للجهات المختصة وهي

بمسبيل إعداد الحركة القضائية أن تضع قواعد تلزمها عند تقدير أهلية القاضي على أن يكون إلزام هذه القواعد مطلقاً بين القضاة جميعاً وغير مخالف للقانون ، وكان المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد وضع قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للترقية إلى درجة رئيس المحكمة فئة "ب" إلا من يكون حاصلاً على تقريرين موافقين إسقرت حالته فيهما إلى درجة "فوق المتوسط" وكان الطالب لم يحصل على تقريرين موافقين في درجة "فوق المتوسط" ولم تسقر حالته فيهما ، وكانت ظروف المقارن به الذي رقى في ذات الحركة ولم يحصل إلا على تقرير واحد بدرجة "فوق المتوسط" تختلف عن ظروف الطالب ، إذ أن المقارن به قد استحال حصوله على تقريرين بسبب عدم إمكانية التفتيش عليه أكثر من مرة لإستدعائه بالجيش ، فإن القرار المطعون فيه فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب إلى درجة رئيس بالمحكمة فئة "ب" ، لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بإساءة استعمال السلطة .

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٧٧

- إن المادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إذ أوجبت في فقرتها الثامنة على وزير العدل أن يقوم - قبل عرض مشروع الحركة القضائية على اللجنة المختصة بثلاثين يوماً على الأقل - بإخطار رجال القضاء والنيابة العامة الذين حل دورهم ولم تشملهم الحركة القضائية لسبب غير متصل بتقارير الكفاية مبنياً بالإخطار أسباب النسخي ، ولئن كانت عبارة النص قد جاءت مطلقة دون تحديد لرجال القضاء والنيابة الذين يجب إخطارهم بهذا السبب ، وكانت المادة ٧٩ قد وردت في الفصل السابع من الباب الثاني من القانون تحت عنوان " في التظلمات والطعن في القرارات الخاصة بشئون القضاة " بما قد يفهم منه أن الأمر يتعلق بإجراءات الطعن في جميع القرارات الخاصة بشئون رجال القضاء والنيابة على اختلاف درجاتهم بغير قصرها على بعض الوظائف دون الأخرى إلا أن الأمر يقتضى تفسير النص على ضوء النصوص السابقة واللاحقة عليه ، ولما كان القانون قد نظم تعيين القضاة وترقيتهم فأورد في المادة ٣٨ منه الشروط العامة لولاية القضاء ، ثم ألحقها في المواد ٣٩ إلى ٤٣ بشروط التعيين في وظائفه المختلفة وأعقبها في المادة ٤٤ ببيان إجراءات التعيين فيها ، ولئن كان القانون قد ساوى بين هذه الوظائف - تقديراً لمكانتها - في وجوب صدور قرار من رئيس الجمهورية بالتعيين في كل منها إلا أنه ظاهراً بينها تبعاً لثباتين مستوئليهما في المراحل التمهيديّة اللازمة لصدور ذلك القرار ، فبينما أطلق لرئيس الجمهورية الحق في اختيار النائب العام من بين المستشارين بغير إجراء آخر إستلزم أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية في تعيين رئيس محكمة النقض ونوابه ورؤساء محاكم الإستئناف ونوابهم وإخامى العام الأول ، وإسرجب موافقة هذا المجلس على تعيين مستشارى محكمة النقض ومحاكم الإستئناف

والرؤساء باحكام الابتدائية وقضايتها وأعضاء النيابة العامة ، فإن المشرع يكون بذلك قد ألصق عن رغبته في إفساح المجال أمام السلطة العليا في الدولة في إختيار شاغلي المناصب القضائية القيادية لما تستلزمه من قدرات متميزة تتناسب وجسامة أعبائها. ولما كان التناون في الفقرة الثانية من المادة ٧٩ بعد أن أوجب على وزير العدل قبل عرض مشروع الحركة القضائية على اللجان المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية من أن يقوم بإخطار رجال القضاء والنيابة العامة الذين حل دورهم ولم تشملهم الحركة القضائية بسبب غير متصل بقراري الكفاية وقد أعطى هؤلاء الحق في التظلم إلى اللجنة المذكورة ، ثم نص في المادتين ٨١ ، ٨٢ منه على أن تفصل اللجنة في التظلم قبل إجراء الحركة القضائية وعلى أن تعرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية - عند نظر مشروع الحركة القضائية - قرارات اللجان المشار إليها لإعادة النظر فيها وتكون قراراته في هذا الشأن نهائية فإنه قد دل على أنه قصد بهذه النصوص أن يصدر المجلس في تظلم القاضي قراراً ملزماً للجهة المختصة بإصدار قرار الرقبة لا يجوز لها أن تخالفه ، ولما كان رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية في تعيين نواب رؤساء محاكم الإستئناف وفقاً لنص المادة ٤/٤٤ هو مجرد إستطلاع رأى لا تقتيد به تلك الجهة فإن الأحكام المقررة بالمواد ٧٩ ، ٨١ ، ٨٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لا تطبق على حالة تخطي المستشار في الرقبة إلى درجة نائب رئيس محكمة إستئناف ويكون النعي بطلان القرار المطعون فيه لإغفال إعتبار الطالب بتخطيه في الرقبة على غير أساس.

- إنه وإن كان لوزارة العدل الحق في وضع درجات الأهلية وتقدير أهلية كل من رجال القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات متى كان يستند إلى ما هو ثابت بالأوراق إلا أن المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أنه يجري الإختيار في الوظائف الأخرى التي تملو درجة المستشار - أي وظائف نواب رؤساء محاكم الإستئناف وما يعادلها وما فوقها على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية ، قد شرعت بذلك قواعد في هذا الخصوص يجب مراعاتها وفي الإختراف عنها مخالفته للقانون ، ومن ثم لا يكون الأمر في تطبيق هذه القواعد من إطلاقات السلطة المختصة بإشراكه بلا معقب عليها فلا يحل لوزارة العدل تخطي مرشح للرقبة إلى هذه الوظائف إلى من يليه إلا لسبب واضح يتصل بالمصلحة العامة وتنقص من أهليته.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٠/١١/١٩٧٧

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية قد نصت على أن يلي كل ما ورد من أحكام في قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة

١٩٧٢ فى شأن تقسيم القضاة ووكلاء النيابة العامة من الفئة الممتازة إلى فئتين ، كما يستبدل بعبارات "قاض ب" و"قاض أ" ووكيل نيابة ممتازة ب ووكيل نيابة ممتازة "٣" أينما وردت فى قانون السلطة القضائية المشار إليه عبارات "قاض" ووكيل نيابة فئة ممتازة وكانت المادة ١٣ منه تنص على أن ينشر القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به إعتباراً من ٢٦ نوفمبر ١٩٧٥ فإن تقسيم القضاة إلى وظيفتين قاض ب وقاض أ يكون قد أُلغى منذ العمل بهذا القانون فى ١٩٧٥/١١/٢٦ وأصبح القضاة جميعاً من هذا التاريخ يشغلون وظيفة واحدة ولا يرفقون إلا إلى الوظيفة الأعلى وهى رئيس لـ "ب" بأحكام الإبتدائية أو ما يعادها ، ولما كان القرار المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٨ بوقية بعض القضاة من الفئة "ب" إلى الفئة "٣" بعد موافقة المجلس الأعلى فى ١٩٧٦/٣/٩ ، فإنه يكون قد خالف القانون وإذ ترتب على ذلك المساس بأقدمية الطالب الذى لم تشملته الوقية ، فإنه يعين القضاء بإلغاء القرار المطعون فيه فى هذا الخصوص والرجوع بأقدمية الطالب إلى ما كانت عليه قبل صدوره .

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٦

لما كان نص المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد قضى بأن تحدد مراتب رجال القضاء بجميع درجاتهم وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون ولا يصح أن يقرر لأحدهم مرتب بصفة شخصية أو أن يعامل معاملة إستثنائية بأية صورة وكان المرتب والبدلات والعلاوات الدورية المقررة لوظائف نواب رؤساء محاكم الإستئناف تختلف عن المرتب والبدلات والعلاوات الدورية المقررة لوظائف نواب رئيس محكمة النقض طبقاً لجدول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بقانون السلطة القضائية وكان نص البند "تاسعا" من قواعد تطبيق جدول المرتبات قد اقتصر على أن " يكون مرتب وبدلات نائب رئيس محكمة النقض أو المستشار بها معادلاً لمرتب وبدلات من يعين رئيساً أو نائباً لرئيس إحدى محاكم الإستئناف من المستشارين الذين كانوا يلونه فى الأقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض وكان هذا النص إستثناء لا يمكن القياس عليه أو التوسع فيه ، فإن ما يطلبه الطالب وهو نائب لرئيس إحدى محاكم الإستئناف بأحقية فى أن يتعادل مرتبه مع مرتب نائب رئيس محكمة النقض إستناداً إلى أنه كان أسبق فى الأقدمية من بعض شاغلي هذه الوظيفة وقت أن كانوا مستشارين بمحاكم الإستئناف يكون على غير أساس

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٥

حيث أنه وإن ثبت من الملف الخاص بالطالب أنه لم يكن مودعاً به وقت أن بحث المجلس الأعلى للهيئات القضائية الحركة التى صدر بها القرار الجمهورى رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٦ المطعون فيه تقرير التفيش على عمله بالنابة من تاريخ تعيينه بها إلا أنه أودع بعدها فى ١٩٧٧/٣/١٣ تقدير قدرت فيه كفاية الطالب

عن عمله في شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٦ بدرجة فوق المتوسط ، ولما كان هذا التقرير يدل على حالة ثابتة تتعلق بأهلية الطالب وقت عمله السابق على صدور هذا القرار المذكور وليس لإبداعه اللاحق على هذا القرار من أثر في إستظهار هذه الحالة في الوقت الذى أنصبت عليها باعتبارها حاصلًا فيها ومنسحبًا إليها. لما كان ذلك وكان الثابت أن عدداً من زملاء الطالب الثالين له في الأقدمية قد رقى إلى درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة أو ما يعادلها بالقرار المطعون فيه بالذات بتقرير واحد بدرجة فوق المتوسط فإنه يكون قد توافرت للطالب أهلية الرقى إلى الدرجة التى نالها هؤلاء الزملاء ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد خالف القانون إذ لم يشمل الطالب بالرقية إلى درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة أو ما يعادلها ويتعين إلغاؤه

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٨/٥/١٩٧٨

– تخطى المستشار عند تربيته إلى درجة نائب رئيس محكمة الإستئناف أو ما يعادلها. عدم وجوب إخطاره بالرقى .

– إن المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أن يجرى الإختيار في الوظائف الأخرى التى تملو درجة المستشار – أى وظائف نواب رؤساء محاكم الإستئناف وما يعادلها وما فوقها – على أساس درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية قد شرعت بذلك قواعد في هذا الخصوص يجب مراعاتها وفى الإحرف عنها مخالفة للقانون ، ومن ثم لا يكون الأمر في تطبيق هذه القواعد من إطلاقات السلطة المختصة تباشره بلا معقب عليها فلا يحمل لها تخطى مرشح للرقية إلى هذه الوظائف إلى من يليه إلا بسبب واضح يتصل بالمصلحة العامة وينتقص من أهليته ولئن كان لتلك السلطة الحق في وضع درجات للأهلية وتقدير أهلية رجال القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات إلا إنه يجب ألا يكون تمت مخالفة للقانون في تحقق وتقدير درجاتها .

– لما كان قانون السلطة القضائية قد نظم في المواد ٧٨، ٨٠، ٨١، ١٢٢ طريق التفتيش على رجال القضاء والنيابة العامة حتى وظيفة الرؤساء باختام الابتدائية أو ما يعادلها ، ووضع لهذا التفتيش من الأحكام والضوابط ما يكفل تقدير أهليتهم تقديرًا مبرأ من العيوب ، كما خلا القانون من النص على التفتيش على عمل من هم في الوظائف القضائية الأعلى ، فإن المشروع بذلك قد افصح عن أمرين أولهما أن أهلية هؤلاء من ناحية الكفاية الفنية تستقر بعينهم في وظيفة المستشار ، وثانيهما أنه لا يجوز إجراء التفتيش على عملهم لتقدير كفايتهم الفنية ، لما كان ذلك وكانت وزارة العدل قد لجأت في سبيل تقدير كفاية الطالب من الناحية الفنية إلى الكشف التى حررتها محكمة إستئناف أسبوط ببيان عدد القضايا التى

فصلت فيها الدائرة التي كان الطالب يرأسها ، وإستظهرت من هذه الكشف ضعف إقباله على العمل لإنها تكون قد خالفت القانون .

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٨/٥/١٩٧٨

— إنه وإن كان لوزارة العدل الحق في وجع درجات للأهلية وتقدير أهلية كل من رجال القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات متى كان يستند إلى ما هو ثابت بالأوراق ، إلا أن المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أن يجري الاختيار في الوظائف الأخرى التي تعلو درجة المستشار — أي وظائف نواب رؤساء محاكم الإستئناف وما يعادلها وما فوقها — على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية ، قد شرعت بذلك قواعد في هذا الخصوص يجب مراعاتها وفي الإختراف عنها مخالفة للقانون ، ومن ثم لا يكون الأمر في تطبيق هذه القواعد من إطلاقات السلطة المختصة بإشارة بلا معقب عليها ، فلا يحل لوزارة العدل تخطي المرشح للرقية إلى هذه الوظائف إلى من يليه إلا بسبب واضح يحصل بالمصلحة العامة وينتقص من أهليته.

— لما كانت وزارة العدل قد إستندت في تخطي الطالب في الرقية إلى درجة نائب رئيس محكمة إستئناف إلى عدم إسناد عمل إليه بسبب ظروفه الصحية ، وكان الثابت من الشهادات الطبية المقدمة من الطالب أنه أصيب بارتفاع في ضغط الدم وتصلب بالشرايين وإضطراب في ضربات القلب مما إقتضى عدم إسناد عمل إليه ووضعه تحت تصرف المحكمة منذ ١٩٧٥/٧/١ وكان مثل هذا المرض لا ينتقص من أهلية الطالب ، فإنه لا يصح أن يحول دون ترقبته إلى درجة نائب رئيس محكمة إستئناف ويكون القرار المطعون فيه إذا أغفل ترقبته إلى هذه الدرجة قد خالف القانون .

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٦، ٤٧ المنة ٤٧ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٧٩

إذ بين من الأوراق أن المحكمة سبق أن قضت بإلغاء القرار الجمهوري فيما تضمنه من تخطي الطالب في الرقية إلى درجة رئيس محكمة قة "ب" مع ما يترتب على ذلك من آثار وأن الحكم نفذ بصدور قرار جمهوري بتعيين الطالب في وظيفة رئيس محكمة "ب" تالياً في ترتيب الأقدمية للأستاذ ... وسابقاً على الأستاذ ... ، وأن قرار وزير العدل صدر بتسوية حالة الطالب على هذا الأساس ولما كان الطالب يهدف من طلبه المائل إلى ترقبته رئيس محكمة بالفة "ب" وإعادة تحديد أقدميته على النحو الذي طلبه وهو ما تحقق بصدور حكم بذلك وتفيد هذا الحكم ، فإن النعى على القرارين المطعون فيها يكون بذلك غير منتج ولا مصلحة للطالب فيه .

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٨

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه متى ثبت أهلية الطالب للدرجة القضائية معلومة رقى إليها من بولونه في الأقدمية فإن أهليته تعتبر باقية على وجهها بالنسبة إلى أهلية هؤلاء الزملاء ما لم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات التي رقى إليها زملاؤه المذكورون وإذا كان الثابت أن القرار الجمهوري رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٧٨ قد شمل بالرقية إلى درجة رئيس محكمة فئة "أ" بعض زملاء الطالب الذين كانوا بولونه قبل صدور القرار رقم ٨٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، وكانت وزارة العدل لم تقدم دليلاً على وجود مسوغ كان من شأنه أن يحول دون ترقية الطالب ، فإن تنفيذ الحكم الصادر لصالحه يقتضي ترفيقه إلى درجة رئيس محكمة فئة "أ" باعتبار أن ترفيقه إلى هذه الدرجة هي من آثار إلغاء القرار الجمهوري رقم ٨٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، وأن أثر هذا الإلغاء ينسحب على كل قرار يكون قد صدر تالياً له متى كان من شأنه إقصاء الطالب عن مجال الترشيح أسوة بزملائه الذين كانوا بولونه في الأقدمية ولا محل لما تلعب إليه وزارة العدل من أنها نقلت الحكم بمنطوقه واعتبرت الطالب مرفقاً إلى درجة رئيس محكمة "ب" من تاريخ صدور القرار الذي قضى بإلغائه واحتسب أقدمية الطالب بين زملائه على هذا الأساس إستناداً إلى أن الحكم الصادر لصالحه لم يتصل له إلا بإلغاء القرار المذكور ذلك أنه يوجب على إلغاء القرار رقم ٨٩٧ لسنة ١٩٧٦ إلغاء القرارات اللاحقة له متى كان القرار الملغى أساساً لها حتى بالنسبة لما يطلب إلغاءه من القرارات بما كان يتعين منه تنفيذ الحكم الصادر من هذه المحكمة على الوجه المشار إليه في أسباب هذا الحكم .

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٤٨، ٣٩، ١٠ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٣٠

مفاد المادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أن المشرع قصد أن يوفر للقاضي الضمانات التي تكفل تقدير أهليته للترقي تقديراً مبرراً من العيوب وذلك بإعطاء القاضي بسبب تخطئه وإعطائه حق التنظيم وسماع أقواله وإعوضاته قبل تخطئه في الرقية. ولما كانت وزارة العدل لم تراخ هذه الضمانات وتخطت الطالب في الرقية دون إعطائه ولم تمكنه بذلك من إسماعل حقه في التنظيم ، فإنها تكون قد خالفت القانون. ويتعين لذلك إلغاء القرار الجمهوري رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٧٩ فيما تضمنه من تخطي الطالب في الرقية إلى وظيفة مستشار لما شابه من عيب شكلي ولا يوجب على هذا الإلغاء بذاته أحقية الطالب في الرقية إلى الوظيفة المذكورة وإنما تستعيد الجهة الإدارية سلطتها في تقدير أهلية الطالب للترقية في تاريخ صدور القرار الملغى ، كما يوجب عليها إتباع الإجراءات التي نص عليها القانون إذا رأت وجهاً للتخطي .

الطعن رقم ١٣، ١٤، ٧٤، ٤٥ لسنة ٢٣، ٤٥ مكتب قني ٣٢، صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٧/٢٧/١٩٨١

- إذ كان بالإطلاع على الملف السري للطالب تبين أنه قد تم التفتيش، على أعماله المختلفة في المدة التي أمضاها في العمل قاضياً ثم رئيساً بالحاكم الابتدائية وقدمت عنه قبل تخطيه في الوقية إلى درجة مستشار بالقرار الجمهوري رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٧٢ أربعة تقارير تضمنت الثلاثة الأولى جميعها تقدير كفايته بدرجة " فوق المتوسط " وتضمن التقرير الرابع الذي استندت إليه وزارة العدل في هذا التخطي تقدير كفايته بدرجة "متوسط"، وقد وُجِع هذا التقرير عن عمل الطالب لمدة بدأت في أول نوفمبر وإنتهت بقيام الطالب بأجازة مرضية اعتباراً من ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧١، وبذلك لم يستكمل التفتيش على عمله مدة الشهرين التي درجت وزارة العدل على أن يتم التفتيش فيها على عمل القاضي فضلاً عن أن الثابت من الأوراق الطبية المقدمة من الطالب أن فترة التفتيش قد صاحبها إصابته بحالة مرضية في القلب من شأنها الانتقاص من قدرته على العمل مما لم يلق إليه تقرير التفتيش اعتباراً، وتري المحكمة من ذلك وفي ضوء التقارير السابقة أن هذا التقرير لا يتال من كفاية الطالب التي استقرت من التقارير الثلاثة السابقة عليه بدرجة " فوق المتوسط " مما يبين معه إهماره وعدم الإعتداد به، ويكون تخطي الطالب في الوقية إلى درجة مستشار بالقرار الجمهوري رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٧٢ ليس له ما يبرره فيتعين إلغاءه في هذا الخصوص.

- جرى قضاء محكمة النقض أنه متى ثبت أهلية الطالب للوقية إلى درجة قضائية معينة رقي إليها من كان يليه في الأقدمية، فإن أهليته تحير بالية على وضعها بالنسبة لأهلية زملائه الذين كانوا يولونه في الأقدمية وتمت ترقيتهم ما لم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات الأعلى التي رقي إليها هؤلاء الزملاء. وإذن فمتى إنتهت المحكمة فيما تقدم إلى الحكم بإلغاء القرار الجمهوري المطعون فيه بالطلب رقم ١٣ لسنة ٤٥ ق فيما تضمنه من تخطي الطالب في الوقية إلى درجة مستشار إستناداً إلى أنه قد توافرت له الأهلية التي كانت متوافرة لزملائه الذين تخطوه في الوقية بمقتضى القرار المشار إليه، فإن مؤدى هذا الحكم - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ليس إعتبار الطالب في درجة مستشار في تاريخ تنفيذ ذلك القرار فحسب، وإنما إنسحاب أثر إلغاء القرار إلى القرارات الجمهورية اللاحقة متى كان من شأنها إلصاؤه عن الوقية أسوة بزملائه الذين يولونه في الأقدمية، وما دام أن الوزارة لم تقدم دليلاً على وجود مسوغ طارئ من شأنه أن يحول دون ترقية

- إذا كان الثابت بالأوراق أن أهلية الطالب للوقية باقية على وضعها وأن الوزارة على هذا الأساس رقتة إلى درجة مستشار ثم إلى درجة نائب رئيس محكمة إستئناف، وكان الطالب لم يستفد بهذه الوقية إلا جزءاً من حقه فيما إنتهت إليه المحكمة من القضاء بإلغاء تخطيه في الوقية إلى درجة مستشار بالقرار

الجمهورى رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٧٢ ، فإن حقه فى متابعة زملائه الذين رفقوا بمقتضى القرار المشار إليه يبقى قائماً مما يوجب لحاقه بهم عند ترقيةهم إلى درجة نائب رئيس محكمة إستئناف بالقرار الجمهورى رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٧ ، وتعد ترقية هذه الدرجة منذ تاريخ تنفيذ هذا القرار أسوة بهؤلاء الزملاء أما عن طلب رد أقدميته بينهم فى هذه الدرجة إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٧٢ فإن ولاية هذه المحكمة مقصورة على قضاء الإلغاء ، إلا أن هذا الطلب نتيجة لازمة لإلغاء القرار المشار إليه مما يستلزم معه على الجهة المختصة إنفاذه.

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٨

مضى كان الثابت أن الألفية جديدة قد تفرقت للطالبين بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ الذى تحصن فى بالحكم الطلب رقم ٨٧ لسنة ٤٤ ق ، فإن القرار الجمهورى رقم ٧٨٤ لسنة ١٩٧٦ المطلوب إلغاؤه - إذ لم يمس الألفية الجديدة التى استقرت للطالبين لا يكون قد إنتطوى على إساءة لإستعمال السلطة ويكون طلب إلغائه متعين الرضى.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٣

إذ كان الحكم الصادر فى الطلب رقم ٣٧ لسنة ٤٩ ق " رجال القضاء " قد قضى بإلغاء قرار تخطى الطالب فى الرقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة أ لما شابه من عيب شكلى وأورد بأسبابه أنه لا يوجب على هذا الإلغاء بذاته أحقية الطالب فى الرقية إلى الدرجة المذكورة ، وإنما تستعيد به الجهة الإدارية سلطاتها فى تقدير أهلية الطالب للرقية فى تاريخ صدور القرار الملغى ، فإن طلب الطالب تفسر هذا الحكم بأنه ترتب عليه بجموده أحقيته فى الرقية إلى هذه الدرجة يكون متعين الرضى.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٣

إذ كان تقدير كفاية الطالب على هذا النحو يؤهله للرقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة "أ" أسوة بأقرانه الذين تمت ترقيةهم بالقرار المطعون فيه ، فإن ذلك القرار إذ تخطاه فى الرقية إليها يكون عمالفاً للقانون ويتعين لذلك إلغاؤه فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٣

إذ كان الثابت من الإخطارين المرحلين ٢ فبراير سنة ١٩٧٦ و ١٢ يونيو سنة ١٩٧٨ المتقدمين من الطالب ومن مطالعة ملفى الطالبين ٢١٢ لسنة ٤٦ ق ، ٨٠ لسنة ٤٨ ق [رجال القضاء] المرتفقين أن تخطى الطالب فى الرقية فى الحركة القضائية الصادرة سنة ١٩٧٨ لم يكن مرده عدم وجود تقارير تفتيش على أعماله بل يرجع إلى كفايته قدرت بدرجة متوسط فى تقرير التفتيش على عمله خلال شهرى أكتوبر

ونوفمبر سنتي ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ وقد تظلم منهما إلى اللجنة الخامسة التي رفضت تظلمه فأقام الطلب ٢١٢ لسنة ٤٦ ق طعنًا على قرارها برفض تظلمه من أول التقريرين والطلب رقم ٨٠ لسنة ٤٨ ق طعنًا على قرارها برفض تظلمه من التقرير الثاني وعلى قرار تحطيه في الرقبة في الحركة القضائية التي صدر بها قرار جمهوري في سبتمبر ١٩٧٨ فقضت هذه المحكمة في ٢٥ مارس سنة ١٩٨٠ برفض الطلبين إستناداً إلى أن تقدير كفاية الطالب بدرجة متوسط في كل من التقريرين يقوم على أسباب مستمدة من أصول تؤدي إليها وأنه لم يحصل في تقريرين متوالين على درجة فوق المتوسط قبل أي من الحركات التي تحطى فيها ، لما كان ذلك وكالت أقدمية الطالب قد عدلت نتيجة لتحطيه في الرقبة في الحركة القضائية التي صدرت سنة ١٩٧٨ وأصبحت له أقدمية جديدة إستقرت بالحكم الصادر في الطلب رقم ٨٠ لسنة ٤٨ ق ، وكان القرار الجمهوري المطعون فيه قد إلزم بترتيب أقدمية الطالب بين أقرانه على نحو ما إستقرت عليه ، فإنه لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بإساءة إسماعال السلطة.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٨

إذ كان الثابت في الأوراق أن الطالب لم يكن قد بلغ الأربعين من عمره وقت صدور القرار الجمهوري رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٨٠ وبالتالي ما كان يجوز تعيينه في وظيفة مستشار بمحاكم الإستئناف ولا في وظيفة الخامي العام ، فإن جهة الإدارة إذ سحبت القرار المذكور فيما تضمنته من تعيين الطالب في وظيفة مستشار بمحاكم الإستئناف لا تكون قد خالفت القانون. وإذ لم توجب المادة ٧٩ إخطار من تمت ترقيته على خلاف أحكام القانون بقرار سحب الرقبة قبل إصداره ، وكانت جهة الإدارة إذ تسحب القرار المعب لندارك خطأ الذي وقعت فيه إنما تقوم بذلك على مسؤوليتها وتحت رقابة محكمة النقض فإن النعي على القرار المطعون فيه بالبطالان أو بمخالفة القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٣

— لما كان المقرر وفقاً للمادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن ترقية الرؤساء بالمحاكم الابتدائية من الفئتين " ب " و " أ " يكون على أساس الأقدمية مع الأهلية ، وكان للجهات المختصة وهي يسبيل إجراء الحركات القضائية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تضع قواعد تلزمها عند تقدير درجة أهلية الرئيس بالمحكمة على أن يكون إلزام هذه القواعد مطلقاً بين من شملتهم الحركة من هؤلاء وغير مخالف للقانون ، فإذا كان مجلس الهيئات القضائية قد وضع قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يروح للترقية إلى درجة مستشار إلا من يكون حاصلاً على تقريرين متوالين إستقرت حالته فيهما بدرجة فوق المتوسط ، وكانت لائحة التفتيش القضائي قد خلت من نص يوجب تعدد إجراء التفتيش عن

أكثر من فترة خلال العام القضائي الواحد فإن الوزارة إذ إلزمت هذه القاعدة في خصوص حالة الطالب والحالات الأخرى المماثلة ، لا تكون قد خالفت القانون أو أساءت إستعمال السلطة .

— إذ كان بين من الإطلاع على تقرير التفتيش على عمل الطالب ... عن شهرى ديسمبر ١٩٧٩ يناير ١٩٨٠ وما فصل فيه من قضايا ونوعها والأخطاء القانونية التى ما كان لثله الوقوع فيها ، أن تقدير كفايته بدرجة متوسط يقوم على أسباب مستمدة من أصول تزدى إليها ، فإن التعى على القرار المطعون فيه بمخاللة القانون وإساءة إستعمال السلطة يكون على غير أساس .

— متى سلم قرار تخطى الطالب فى الرقبة إلى وظيفة مستشار مما يمينه أو يطله فإنه لا أساس لمطالبته بالإحتفاظ بأقدميته الأصلية التى فقدتها بموجب هذا القرار حين حصوله على تقرير يؤهله مستقبلاً لهذه الرقبة .

الطعن رقم ٢٦٧، ٢٦٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٢
مؤدى نص المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن ترقية الرؤساء بالحاكم الابتدائية من القنين [ب وأ] تكون على أساس الأقدمية مع الأهلية وإذا كان بين من الأوراق أن وزارة العدل تخطى الطالب فى الرقبة إلى وظيفة رئيس محكمة لثة [أ] إستناداً إلى الوقائع التى نسبت إليه فى تحقيقات الشكوى رقم .. " حصر عام التفتيش القضائي " وكانت هذه الوقائع فى الظروف التى تمت فيها وإن إختضت توجيه التسيه إليه حتى لا يعود إلى مثلها مستقبلاً إلا أنها لا تبلغ من الجسامه حداً من شأنه الإنقاص من أهليته فى الرقبة إلى الوظيفة الأعلى ومن ثم لا تصلح مسوغاً لتخطيه فى الرقبة إليها ، فإن القرار الجمهورى للمطعون فيه إذ تخطى الطالب فى الرقبة إلى وظيفة رئيس محكمة لثة [أ] على سند من هذه الوقائع يكون قد صدر معيباً بإساءة إستعمال السلطة ويتعين لذلك إلغاؤه فى هذا الخصوص .

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ٦/٧/١٩٨٣
الأساس فى الرقبة إلى وظائف القضاة والرؤساء بالحاكم الابتدائية وفقاً لصريح نص الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية هى الأقدمية مع الأهلية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو أن تتوارى للقاضى الصفات التى تتطلبها الوظيفة بالإضافة إلى الكفاية الفنية اللازمة لأدائها.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٥١ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٦

ترقية القضاء وأعضاء النيابة تتم طبقاً للمادتين ٤٩ و ١٣٠ من قانون السلطة القضائية ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أساس الأقدمية مع الأهلية ، والمقرر في قضاء هذه المحكمة أن درجة الأهلية لا تقبل بعنصر الكفاءة الفنية وحده ، بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية ودرجاتها .

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٨

إن كان يشترط - وفقاً لنص المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - أن تكون ترقية الرؤساء بالحاكم الابتدائية من القتين "ب" و "ا" على أساس الأقدمية مع الأهلية ، وكان ما إستنتته وزارة العدل - بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية - من عدم ترقية هؤلاء ما لم يكونوا حاصلين على تقرير بتقدير كتابتهم بدرجة " فوق المتوسط " على الأقل ، وإن اعتبر من الضوابط المنظمة التي تميزها الأصول العامة ، إلا أنه لا مجال لإعمال هذه القاعدة ما لم يكن للقاضي عمل يمكن إجراء التفتيش عليه .

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٨٤/١/٣١

القرارات الصادره في شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة والتي تخص هذه المحكمة بالفصل في طلبات إلتفائها والصويص عنها طبقاً لنص المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية إنما هي القرارات الإدارية النهائية التي تصدرها جهة الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ويؤتب عليها إحداث أثر قانوني معين وإذا كان إخطار وزير العدل للقاضي طبقاً للمادة ٧٩/٢ من قانون السلطة القضائية بأن الحركة القضائية لن تشملته بالرقية لسبب غير متعلق بتقارير الكتابة ليس من قبيل تلك القرارات وإنما هو لا يعدو أن يكون عملاً تحضيرياً لا يؤثر على المركز القانوني للقاضي والذي لا يتحدد إلا بصدور قرار جمهوري متضمناً تخطيه في الرقية ، ومن ثم فإنه لا تقبل المطالبة أمام هذه المحكمة بإلغائه إلا من خلال غناصمة ذلك القرار .

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٦

ثبت أن الوقائع المنسوبة للطلاب وإن إقتضت توجيه التنبيه إليه لا تبرر تخطيه في الرقية . إعتبار قرار التخطي معيأ بإساءة إستعمال السلطة .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٩

- المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ٧٢ بشأن السلطة القضائية إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أن يجري الإختيار في الوظائف الأخرى التي تملو وظيفة المستشار على أساس درجة الأهلية وعند تساوى تراعى الأقدمية ، قد شرعت بذلك لواعد في هذا الخصوص يجب مراعاتها ، وفي الإنحراف عنها مخالفة

للقانون ، ومن ثم لا يكون الأمر في تطبيق هذه القواعد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من إطلاقات السلطة المختصة بإشرافه بلا معقب عليها .

- لا يحمل لوزارة العدل تحطى مرشح للزقية إلى هذه الوظائف إلى من يليه إلا لسبب واضح يحصل بالمصلحة العامة ويتقضى من أهليته .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٣

- جهة الإدارة تستقل بتقدير الوقت المناسب لشغل الوظائف الشاغرة مستهدفة في ذلك بما تراه محققاً للمصلحة العامة دون معقب عليها فيما تقرره في هذا الخصوص .

- النائب بالأوراق أن الطالب قد أحيل إلى المعاش لبلوغه سن التقاعد في ١٩٨٣/٥/٣١ وانتهت بذلك رابطة التوظيف بينه وبين وزارة العدل قبل ١٩٨٣/٧/١٧ تاريخ صدور القرار المطعون فيه بالحركة القضائية ، فإن عدم إدراج اسمه في هذا القرار ضمن المرشحين إلى وظيفة رئيس محكمة إستئناف لا يعد تحطياً له لما يبرز القرار المطعون فيه من أي عيب يسوغ إلغائه .

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٧

القرار إذ تحطى الطالب رغم ذلك في الزقية بدعوى أنه لم يتم التفتيش على عمله بعد إعادة تعيينه وعدم إستيفائه بالتالي تقارير الكفاية المطلوبة يكون قد خالف وعابه سوء إستعمال السلطة فيعين إلغاؤه في هذا الخصوص .

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٢

- المشرع بما نص عليه في المواد ٧٩/٢ ، ٨١ ، ٨٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المنطبقة على واقعة الدعوى قبل تعديله بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ من وجوب إخطار القاضي أو عضو النيابة قبل تحطيه في الزقية لسبب غير متعلق بتقارير الكفاية وكفالة الحق له في التظلم أمام اللجنة الخماسية ومجامع أقواله وتخويل المجلس الأعلى للهيئات القضائية - عند عرض مشروع الحركة القضائية عليه السلطة في إعادة النظر في قرارات تلك اللجنة ، قد قصد - وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - أن يوفر له الضمانات التي تكفل تقدير أهليته للزقية بتقدير مبرراً من العيوب وذلك بإخطاره بسبب تحطيه في الزقية وإعطائه حق التظلم ومجامع أقواله وإعراضاته قبل إجراء هذا التحطى

- وإذا كانت وزارة العدل لم تراعى هذه الضمانات وتحطت الطالب في الزقية دون إخطاره .. فإنها تكون قد خالفت القانون ويتعين لذلك إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تحطى الطالب في الزقية إلى وظيفه وكبل نيابه لما شابه من عيب شكلي ، ولا يوجب على هذا الإلغاء بذاته - وعلى ما جرى به قضاء

هذه المحكمه - أحقيه الطالب في الترقية إلى هذه الوظيفة وإنما تستعيد به جهة الإدارة سلطتها في تقدير أهليته للترقية في تاريخ صدور القرار الملغى كما يجب عليها إتباع الإجراءات التي ينص عليها القانون إذا رأت وجهاً للتصطلي .

الطعن رقم ٤١ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢

إذ كانت المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ توجب تقديم طلب إلغاء قرار وزير العدل بحرمان الطالب من مقابل غرض - الأداء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً ، وكان قرار حرمان الطالب لم ينشر في الجريدة الرسمية وعلت الأوراق بما يفيد بهذا القرار أو علمه به علماً يقينياً في تاريخ معين سابق على تقديم الطلب بأكثر من ثلاثين يوماً فإن الطلب يكون مقدماً في الميعاد.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٤

القرار الإداري هو إصاح الجهة الإدارية في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين يكون مكملاً وجزائراً ، وإذ كان قرار وزير العدل رقم ٢٢٢٨ لسنة ١٩٨٥ قد صدر بما له من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح على موظفي الجهاز الإداري التابع له والمنوط به تنفيذ القرار بتعيين الطالبين فإن القرار المطعون فيه يؤثر في المركز القانوني للطالبين ويكون بهذه المثابة قراراً إدارياً صادراً في شأنها تختص محكمة النقض بالفصل في طلب إلغائه طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

الطعن رقم ١٦٧، ١٦٨ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٩

- إذ كانت وزارة العدل بالإشتراك مع مجلس القضاء الأعلى قد قررت الإحفاظ للطالب بدرجة حين البت في الشكاوى المقدمة ضده ، وكانت الوزارة لم تكشف عن نيها في مخالفة هذه القاعدة المقررة لمصلحة الطالب إلا بصدر القرار الجمهوري رقم ... لسنة ونشره في الجريدة الرسمية في متعمداً ترقية الطالب إلى وظيفة وكيل نيابة ممتازة دون الرجوع بأقدميته إلى ما كانت عليه أصلاً ، فإنه لا ينهى حساب الميعاد الذي يعين فيه تقديم طلب إلغاء القرار الجمهوري المذكور إلا من التاريخ الذي أيدت فيه الوزارة رغبته في العدول عن القاعدة المشار إليها .

- التعيين في وظيفة وكيل نيابة فئة ممتازة يجري وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٤٩ والمادة ١١٧ من قانون السلطة القضائية على أساس درجة الأهلية وعند تساوى تراعى الأقدمية ، وكانت درجة الأهلية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقتصر بعنصر الكفاية الفنية وحده ، بل يجمع العناصر الأخرى الواجب

توافرها لتحقيق الأهلية ، فإذا قام لدى جهة الإدارة من الأسباب التي تستلزمها من الأوراق والتقارير الخاصة بالقاضي سواء ما كان مودعاً منها بملفه السري أم غير مودع بهذا الملف ما يدل على إنتقاض أهليته ومجانبة للصفات التي تتطلبها طبيعة وظيفته ، فإن لها نزولاً على مقتضيات المصلحة العامة أن تتخطاه في الرقبة إلى من يليه .

الطعن رقم ١٠٤، ١٢٦ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢١

إذ كان هذا التقرير الذي أوتيته المحكمة يؤهل الطالب للرقبة إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة أسوة بأقرانه الذين تمت ترقيتهم بالقرار الجمهوري المعلن فيه رقم ... فإن هذا القرار إذ غخطه في الرقبة إليها يكون مخالفاً للقانون ويعين لذلك إلغاؤه في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٦٣، ١٠١ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٩

— المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إخطار وزير العدل القاضي بعدم إشتمال مشروع الحركة القضائية على ترقية لسبب غير متعلق بقارير الكفاية وقرار مجلس القضاء الأعلى برفض تطلعه من هذا الإخطار ليس من قبيل القرارات الإدارية النهائية لأن كلا منهما لا يعلو أن يكون عملاً تحضيرياً لا يؤثر بمجرد في المركز القانوني للقاضي والذي لا يتحدد إلا بصدر القرار الجمهوري متضمناً هذا التخطي لأنه لا تقبل المطالبة بإلغاء التخطي في الرقبة إلا من خلال خصاصة القرار الجمهوري الصادر بناء عليهما وإذ قدم الطالب هذا الطلب في ١٣/٨/١٩٨٦ بعد إخطار وزير العدل له بالتخطي في الرقبة وقبل أن يصدر القرار الجمهوري الذي يبين خصاصته في طلب إلغاء التخطي فإن الطلب رقم ٦٣ لسنة ٥٦ ق يكون غير مقبول.

— مؤدي نص المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن ترقية الرؤساء بالحاكم الابتدائية من الفئتين ب ، أ تكون على أساس الأقدمية والأهلية وإذ كان البين من الأوراق أن وزارة العدل تحطت الطالب في الرقبة إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة (ب) استناداً إلى الوقائع التي نسبت إليه في تحقيقات الشكوكين رقمي ٢٣٥ ، ٣٢٩ لسنة ١٩٨١ حصر عام شكوى أعضاء النيابة العامة وكانت هذه الوقائع في الظروف التي تمت فيها وإن اقتضت توجيه التنبيه إليه حتى لا يعود إلى مثلها مستقبلاً إلا أنها لا تبلغ من الجسامه حداً من شأنه الإنتقاض من أهليته في الرقبة إلى الوظيفة الأعلى ومن ثم لا تصلح مسوغاً لتخطي في الرقبة إليها فإن القرار الجمهوري المعلن فيه إذ غخط الطالب في الرقبة إلى وظيفة رئيس محكمة فئة (ب) على سند من هذه الوقائع يكون قد صدر معيباً بإساءة استعمال السلطة ويعين لذلك إلغاؤه في هذا الخصوص.

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٨٨/١/٥

- المقرر وفقاً لنص م ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن ترقية الرؤساء باحكام الابتدائية من الفئتين "ب" و"أ" تكون على أساس الأقدمية مع الأهلية وأن درجة الأهلية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقدر بعناصر الكفاءة الفنية وحدها ، بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية ودرجاتها.

- إذا قام لدى جهة الإدارة من الأسباب - التي تستمدّها من الأوراق والتقارير الخاصة بالقاضي - ما يدل على إنقاص أهليته ، وبجانبه للصفات التي تتطلبها طبيعة وظيفته ، فإن لها - نزولاً على مقتضيات المصلحة العامة - أن تسخطه في الرقبة إلى من يليه.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٥٧ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٦

مؤدى النص في الفقرة الثانية من المادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يولر لرجل القضاء والنيابة العامة الضمانات التي تكفل تقرير أهليته للرقبة تقديراً مبرراً من العيوب وذلك بإخطاره بسبب تخطيه في الرقبة وإعطائه حق التظلم وسماع أقواله وإعراضه قبل إجراء هذا التخطي وإذا كان النائب من الأوراق أن وزارة العدل لم تراعى هذه الضمانات وتخطت الطالب في الرقبة دون إخطاره قبل تخطيه فإنها تكون قد خالفت القانون بما يعين معه إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه بتخطي الطالب في الرقبة إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة "أ" لعب شكلي ولا يوتب على هذا الإلغاء بذاته أحقية الطالب في الرقبة إلى هذه الوظيفة وإنما تستعيد وزارة العدل سلطتها في تقدير أهليته للرقبة في تاريخ صدور القرار المقضى بإقاله ، ويجب عليها إتباع الإجراءات التي ينص عليها القانون إذا رأت وجهاً لتخطيه.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٩٠/١/٩

المقرر طبقاً للمادة ٢/٤٩ من قانون السلطة القضائية وفي قضاء هذه المحكمة أن ترقية القضاء والرؤساء باحكام الابتدائية يكون على أساس الأقدمية مع الأهلية ، وأن درجة الأهلية لا تقدر بعناصر الكفاءة وحدها بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية ودرجاتها.

الطعن رقم ١٠٩، ١٢٩ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٠

لما كانت الأهلية اللازمة للرقبة إلى درجة مستشار تتطلب الحصول على تقريرين متتاليين بدرجة " فوق المتوسط " وكانت كفاية الطالب قبل صدور القرار الجمهوري المطعون فيه قدرت بدرجة " متوسط " وهو

ما يتنص من أهليته المطلوبة لتزقيته إلى درجة مستشار فإن هذا القرار إذ تخطاه في الرقبة إليها هذا السبب لا يكون مخالفاً للقانون ولا معياً بسوء استعمال السلطة ويكون طلب إلغائه على غير أساس.

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ٥/٨/١٩٩٠

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن درجة الأهلية لا تقدر بتحصن الكفاءة الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية ودرجاتها وأنه إذا قام لدى جهة الإدارة من الأسباب ما يهدد على إنتفاص أهلية القاضى ومجاوبته للصفات التى تتطلبها طبيعة وظيفته فإن هذه الجهة - نزولاً على مقتضيات المصلحة العامة - أن تتخطاه فى الرقبة إلى من يليه.

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٣/٣/١٩٩٠

لما كانت القرارات الصادرة فى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة والتى تخص هذه المحكمة بالفصل فى طلبات إلغائها طبقاً للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إنما هى القرارات الإدارية النهائية التى تصدرها جهة الإدارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ويؤتب عليها إحداث أثر قانونى معين. وكان إخطار وزير العدل لرجال القضاء والنيابة العامة طبقاً للمادة ٧/٧٩ من قانون السلطة القضائية بأن الحركة القضائية لن تشملهم بالرقبة لسبب يتعلق بالكفاية ليس من قبيل تلك القرارات وإنما هو لا يعملو أن يكون عملاً تحضيرياً لا يؤثر على المركز القانونى لرجل القضاء أو النيابة العامة والذى لا يتحدد إلا بصدر قرار جمهورى متضمناً تخطيه لى الرقبة ومن ثم فلا يقبل المطالبة بإلغائه أمام هذه المحكمة إلا من خلال مخاصمة ذلك القرار.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٩٠

- لما كان الثابت أن وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى قررا عند إغفال تزقية الطالب فى الحرمين القضائيتين الصادر بهما القراران الجمهوريان رقمى ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ و ٣٧٤ لسنة ١٩٨٨ الإحفاظ للطالب بدرجةه إلى حين الإنتهاء من تحقيق القضية رقم ١٣ لسنة ١٩٨٦ حصر تحقيق المكتب القنى للثابت العام والحكم فى دعوى فقد الصلاحية رقم ١٧ لسنة ١٩٨٨ المقامة ضد الطالب. وكانت الوزارة لم تكشف عن ليها فى مخالفة هذه القاعدة المقررة لصالح الطالب إلا عند إعطائه بقرار مجلس القضاء الأعلى فى ١٦/٤/١٩٨٩ بإقرار تخطيه فى الرقبة إلى درجة نائب رئيس محكمة بحاكم الإستئناف أو ما يعادلهما فى الحرمين سالفى الذكر. فإن الميعاد الذى يعين فيه طلب إلغاء القرارين الجمهوريين لا يبدأ إلا من ١٧/٤/١٩٨٩ وهو اليوم التالى للتاريخ الذى كشفت فيه الوزارة عن إرادتها فى العلول عن القاعدة المشار إليها.

- لما كان الثابت من تحقيقات الشكوى رقم ١٣ لسنة ١٩٨٦ " حصر تحقيق المكتب الفني للنائب العام " أن الطالب خرج على مقتضيات واجباته القضائية وزج بنفسه في مواطن الشبهة والريبة على النحو الوارد بتلك التحقيقات وكان من شأن ذلك أن يتقص من أهليه للوقية إلى وظيفة نائب رئيس محكمة بحاكم الاستئناف ويبرر تخطيه إليها أكثر من مرة فإن القرارات الجمهوريين رقمى ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ و ٣٧٤ لسنة ١٩٨٨ فيما تضمنه من تخطيهما الطالب فى الوقية إلى تلك الوظيفة لا يكونان قد خالفا للقانون أو شابهما عيب إساءة إستعمال السلطة ويكون طلب إغاثتهما على غير أساس.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٤

المقرر وفقاً لنص المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن ترقية القضاة والرؤساء باحكام الابتدائية من القنتين " ب ، ا " يكون على أساس الأقدمية مع الأهلية وللجهة المختصة وهى بسبيل إعداد الحركات القضائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تضع قواعد تلزمها عند تقدير أهلية القاضى على أن يكون إلزام هذه القواعد مطلقاً بين القضاء جميعاً - غير مخالف للقانون .

الطعن رقم ١٣٠، ٦١ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٦

- لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ما تخص بالفصل فيه فى شأن رجال القضاء والنيابة العامة طبقاً لنص المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إنما هى القرارات الإدارية النهائية التى تصدرها جهة الإدارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ويترتب عليه إحداث أثر فى المركز القانونى لمن صدرت فى شأنه وكان قرار مجلس القضاء الأعلى يرفض إعراض الطالب على إخطار وزير العدل له بتخطيه فى الوقية ليس من قبيل تلك القرارات إذ لا يملو أن من الأعمال التحضيرية التى لا أثر لها فى المركز القانونى للطالب والذى لا يتحدد إلا بصدد قرار الجمهورى متضمناً تخطيه فى الوقية فإن الطلب رقم ٦١ لسنة ٥٦ قى رجال القضاء لإلغاء قرار مجلس القضاء الأعلى يكون غير متج .

- ترقية القضاء تتم طبقاً لنص المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أساس الأقدمية مع الأهلية وأن درجة الأهلية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقدر بعناصر الكفاءة الفنية وحدها بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية ودرجاتها. وأنه إذا قام لدى جهة الإدارة من الأسباب التى تستلزمها من الأوراق والتقارير الخاصة بالقاضى - ما يدل على إنتقاص أهليه ومجانبه لصفات التى تتطلبها طبيعة وظيفته فإن لها نزولاً على مقتضيات المصلحة العامة أن تتخطاه فى الوقية إلى من يليه.

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٣

— لما كانت القرارات الصادرة فى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة التى تخص محكمة النقض بالفصل فى طلبات إلغائها طبقاً للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إنما هى القرارات الإدارية النهائية التى تصدرها جهة الإدارة فى الشكل الذى يطلبه القانون بما فى من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ويؤتب عليها إحداث أثر قانونى معين. وكان إخطار وزير العدل لرجال القضاء والنيابة العامة طبقاً للمادة ٢/٧٩ من قانون السلطة القضائية بأن الحركة القضائية لم تشملهم بالترقية بسبب يتعلق بالكفاية لا يعتبر من تلك القرارات إذ هو لا يعدو أن يكون عملاً تحضرياً لا يؤثر على مركزهم القانونى الذى لا يتحدد إلا بصدر القرار الجمهورى المتضمن تخطيطهم فى الترقية فإنه لا تقبل المطالبة بالعادة أمام هذه المحكمة ومن ثم يكون طلبة فى هذا الشأن غير مقبول .

— لما كان بين من الإطلاع على تقرير التفيش على عمل الطالب بمحكمة زفة الجزئية خلال شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٨٧ وما فصل فيه من قضايا وأنواعها والأخطاء القانونية التى شابت العديد من الأحكام والنقلى ما كان لعله أن يقع فيها فإن تقدير كفايته بدرجة متوسط يكون سليماً وقائماً على أسباب مستمدة من أصول تؤدى إليها ويكون طلب رفع تقدير كفايته ذلك التقرير على غير أساس معيناً ورفضه

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٩٩١/٤/٣٠

لما كانت الترقية إلى درجة مستشار تكون — وفقاً للمادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ — على أساس الأقدمية مع الأهلية وكان مجلس القضاء الأعلى قد وضع قاعدة إلزامها جهة الإدارة عند تقدير الأهلية مقتضاهما أنه لا يجوز أن يرشح للترقية إلى درجة مستشار إلا من يكون حاصلاً على تقريرين متوالين قدرت كفاءته فى كل منهما بدرجة "فوق متوسط" . وكان النائب من ملف خدمة الطالب أنه خلا إلا من تقرير تفيش واحد فى درجة رئيس محكمة "١" قبل صدور القرار الجمهورى المعلنون فيه قدرت كفايته بدرجة " أقل من متوسط " عند التفيش على أعماله خلال شهرى ... فإن الأهلية المطلوبة لترقيته إلى درجة مستشار لا تكون قد اكتملت عند صدور القرار الجمهورى سالف البيان. ولا يغير من ذلك ما اثاره الطالب من أنه لم يخطر بإيداع التقرير طالما أنه لم يتظلم منه أو يطلب من المحكمة رفع تقرير كفايته فيه بعد إخطاره من وزير العدل بعدم شمول الحركة القضائية له بسبب تقارير التفيش المودعه ملفه أو عقب صدور القرار الجمهورى الذى تخطاه فى الترقية أو ما ذهب إليه من أن وضعه تحت تصرف المحكمة مدة عامين لمرض قد حال دون التفيش عليه بعدها حتى صدر القرار الجمهورى الذى تخطاه فى الترقية إلى درجة مستشار مما يستوجب الاعتداد بكفاءته السابقة فى وظيفة

رئيس محكمة "ب" التي قدرت بدرجة فوق المتوسط ذلك أن شرط بقاء أهلية القاضي على وضعها السابق إلا يقوم الدليل على ما يغير منها. وإذا كان الثابت أن أهلية الطالب في وظيفة رئيس محكمة من الفئة "ب" قد تغيرت بتقرير الضيفش على أعماله بعد ترقبه إلى وظيفة رئيس المحكمة من الفئة "أ" على النحو سالف البيان. فإنه لا يكون له محل للقول بقاء أهليته على وضعها السابق .

* الموضوع الفرعي : تعويض :

الطعن رقم ١ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠

المقصود بما نصت عليه المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية من إختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالفصل في طلبات التعويض الناشئة عن القرارات المتعلقة بشئون القضاة ، هو إختصاصها بنظر التعويض عن القرارات التي أجاز الطعن فيها أما ما منع الطعن فيه من هذه القرارات فلا يعمد إليه ذلك الإختصاص وإلا لانتفت المحكمة من هذا الخطر لما يستلزمه الفصل في طلب التعويض من التعرض إلى القرار ذاته وهو ما أراد المشرع تحصيل القرار منه.

الطعن رقم ٤ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٧

إنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا تسببت وفاة المضرور عن فعل ضار من الغير فإن هذا الفعل لابد أن يسبق الموت ولو بلحظة ، ويكون المضرور في هذه اللحظة أهلاً لكسب حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما يتطور هذا الضرر ويتفاقم. ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته فإن ورثته يتلقونه عنه في تركته ، ويحق لهم بالتالي مطالبة المسؤل بجبر الضرر المادي الذي سببه لمورثهم الموت الذي أدى إليه الفعل الضار باعتباره من مضاعفاته. وإذا كان الموت حقا على كل إنسان إلا أن التعجيل به بفعل الغير من عمد أو خطأ يلحق بالمضرور ضررا ماديا محققا ، إذ يوجب عليه علاوة على ما يصاحبه من آلام حرمانه من الحياة في فترة كان يمكن أن يعيشها لو لم يعجل للمسؤل عن الضرر بوفاته. وإذا كان الثابت من التقرير الطبي أن فصل مورث الطالبات من عمله - في النيابة العامة - هو الذي أدى إلى إزدياد حالته المرضية سوءا ، وعجل بوفاته ، وكان الفصل ليس له ما يبرره وتم على خلاف أحكام القانون ، فإنه يكون فعلا ضارا تتوافر به أركان المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر. ومن ثم يتعين إزام المدعى عليهما بما يستحقه المورث من تعويض عما أصابه من ضرر مادي تقدره المحكمة بمبلغ يوزع بين الطالبات طبقا للفريضة الشرعية.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٦

المقصود بما نصت عليه المادة ٩٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ من إختصاص محكمة النقض بالفصل في طلبات التعويض الناشئة عن القرارات المتعلقة بشؤون رجال القضاء والنيابة العامة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو إختصاصها بنظر التعويض عن القرارات التي أجاز الطعن فيها ، أما ما منع الطعن فيه من هذه القرارات ، ومنها القرارات الصادرة في الوقفة ، فلا يمتد إليها هذا الإختصاص ولا إنتظت المحكمة من هذا الخطر لما يستلزمه الفصل في طلب التعويض من العرض إلى القرار ذاته أمام هذه المحكمة وهو ما أراد المشرع تحضين القرار منه لإختصاص مجلس القضاء الأعلى بنظر التظلم فيه ، ولأن قرار المجلس بشأنه هو ما لا يجوز الطعن فيه.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٥

مضى كان الثابت من الأوراق أن ضرراً مادياً محققاً قد لحق بالطالب بسبب عزله من وظيفته قبل بلوغه سن التقاعد في ١٩٦٩/١٠/٩ واستمرار بقائه في الخدمة حتى ١٩٧٠/٣/٣٠ عملاً بنص المادة ٢/٧١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، فإن المحكمة تقدمه في الظروف التي أحاطت بالطالب بمبلغ ... أما الضرر الأدنى فإن المحكمة ترى في إلغاء القرارات المتضمنة عزل الطالب التعويض المناسب لجبر هذا الضرر.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٥

إن في إعادة الطالب - بعد عزله من ولاية القضاء بموجب القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ إلى وظيفته وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - التعويض المناسب عن الضرر الأدنى أما عن طلب التعويض عن الضرر والمادة فإن الطالب لم يقدم دليلاً عليه ، ويتعين لذلك رفضه.

الطعن رقم ١ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٨

مضى كان قرار نقل الطالب إلى وظيفة غير قضائية المطعون فيه قد برىء من العيوب التي تسوغ إلغاءه فإن طلب التعويض عنه يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١١

مضى كان الطالب قد أسس مطالبه بالتعويض على أن إستقالته لم تصدر عن إدارة صحيحة وإنما تمت تحت تأثير إكراه من وزير العدل إذ تروعه بالاعتقال إن لم يقدم إستقالته ، ولما كانت المادة ١٢٧ من القانون المدني تقضي بأن يراعى في تقدير الإكراه جنس من وقع عليه هذا الإكراه ومسته وحالته الإجتماعية والصحية وكل ظرف آخر في جسامته الإكراه ، وكان الطالب هو القاضي الذي ولي القضاء بين الناس

زماً طويلاً يفصل فيه بين الحق والباطل لأن مثله لا تأخذه رهبة من قول يلتقى إليه لما كان ذلك ، فإنه يصين رفض طلب التعويض.

الطعن رقم ١٠٩،٦٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٤
إذ كان في إلغاء القرار الجمهورى المطعون فيه ، وتقرير أهلية الطالب للرقية التعويض الكافى عن الضرر الذى لحقه بسبب تحطيه فى الرقية فإنه لا محل للقضاء له بالتعويض الذى طلبه.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٦
مفاد نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن المعونة المالية التى تؤديها هيئة التأمينات للمصاب خلال فترة تخلفه عن عمله بسبب إصابته إذا حالت بينه وبين أداء عمله - لا تصدو أن تكون تعويضاً عن الأجر الذى يتوقف صرفه للعامل بسبب تخلفه عن أداء عمله وتصرف له حتى يتم شفاؤه أو ينبت عجزه المستديم الذى يستحق عنه المعاض أو تعويض الدفعة الواحدة ، ومن ثم فلا يجوز الجمع بينها وبين الأجر الأمر الذى يؤكد عدم إستحقاقها عن أيام الراحة الأسبوعية التى لا يستحق العامل عنها أجراً ولإلزام صاحب العمل بتحمل أجر اليوم الذى تقع فيه الإصابة ، إذا كان ذلك وكان الثابت فى الأوراق أن الطالب كان يتقاضى مرتبه كاملاً خلال فترة علاجه وحتى ثبوت العجز فإن مطالبة بالتعويض المعادل لأجره عن هذه الفترة يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٦
القضاء بإلغاء القرار فيما تضمنه من تحطى الطالب فى الرقية مع ما يوجب على ذلك من آثار فيه التعويض المناسب عن الضرر الذى لحقه بسبب تحطيه فى الرقية وعن ثم فلا محل للقضاء له بالتعويض الذى طلبه.

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٠
لما كان ما نصت عليه المادة ٩٠ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية ، من إختصاص هذه المحكمة بالفصل فى طلبات التعويض الناشئة عن كل ذلك مقصوداً به - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إختصاصها بنظر التعويض عن القرارات التى أجاز الطعن فيها أما ما منع الطعن فيه من هذه القرارات ومنها القرارات الصادرة فى الرقية فلا يمتد إليها هذا الإختصاص وإلا إنتفت المحكمة من هذا الخطر لما يستلزمه الفصل فى طلب التعويض من التعرض إلى القرار ذاته أمام هذه المحكمة وهو ما أراد المشرع تحصيل القرار منه لإختصاص مجلس القضاء الأعلى بنظر التظلم فيه ولأن قرار المجلس بشأنه هو ما لا يجوز الطعن فيه ، لما كان ما تقدم وإذا كان الطالب يطلب الحكم بإلغاء القرار الجمهورى فيما تضمنه من عدم الرقية ويطلب الحكم له بالتعويض بسبب عدم ترقيةه فإن مقتضى ذلك عدم جواز نظر الطلب

الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٢

— تنص المادة ١/١٧٢ من القانون المدني على أن تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه الضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وتسقط هذه الدعوى في كل حال بإنقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع. ولما كان علم مورث الطالبة بالضرر لم يتحقق إلا بتسليمه الشيك بلروق المرتب والعلاوات مخصوصاً منه الضراب في ١٩٧٠/١٢/٨، كما أن العمل غير المشروع قد وقع في ١٩٦١/٨/١٢ تاريخ صدور القرار الجمهوري المتضمن تحطى مورث الطالبة في الرقبة، وكان مورث الطالبة قد قدم طلبه هذه المحكمة في ١٩٧١/١/٨ وطلب فيه الحكم له من باب الإحياط بالتعويض عن تخطئه، فإنه لا يكون قد انقضت ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المورث بحدوث الضرر، كما لم تقض خمس عشرة سنة من تاريخ وقوع العمل غير المشروع ويكون الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم على غير أساس.

— التعويض عن الضرر الأدبي عملاً بنص المادة ١/٢٢٢ من القانون المدني لا ينتقل إلى الغير إلا إذا تمحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء، فإذا كانت الطالبة لم تدع وجود اتفاق على تحديد هذا التعويض كما أن مورثها لم يطالب به أمام القضاء قبل وفاته، فإنه لا ينتقل إلى ورثته ومن ثم لا يجوز فهم المطالبة به.

— لما كانت محكمة النقض قد قضت بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣١ في الطلب رقم ٨ لسنة ٣٣ ق " رجال القضاء " بإلغاء القرار الجمهوري المشار إليه فيما تضمنه من تحطى مورث الطالبة إلى درجة المستشار لجان وزارة العدل إذ أغفلت تربيته بالقرار المذكور إلى هذه الوظيفة تكون قد إرتكبت خطأ، وإذ ترتب على هذا الخطأ ضرر مادي خلق مورث الطالبة يتمثل في عدم قبضه حقوقه المالية في مواعيد إستحقاقها ومخمس ضرائب تزيد عما كان يجب أن تخمس منه في الأصل، وإذ تقدر هذه المحكمة من واقع ما هو ثابت بالأوراق، التعويض الجابر لهذا الضرر المادي بمبلغ ٦٠٠ جنيه، فإنه يتعين القضاء بإلزام وزارة العدل بأن تدفع للطالب المبلغ المذكور.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٣

إذ كان النص في المادة ٣٧٥ من القانون المدني على تقادم المهابا والأجور بخمس سنوات هو نص إستثنائي على خلاف الأصل العام في التقادم، ولا يجوز القياس عليه، وكان الواقع في الدعوى أن الطالب يطلب التعويض عن الأضرار التي أصابه نتيجة القرارات الإدارية المخالفة للقانون، وكانت مسئولية الإدارة عن

تلك القرارات مصدرها القانون ، فإن مساءلة الإدارة عنها عن طريق التعويض لا تسقط إلا بالتقادم العادى ، وهو ما لم ينقض بعد ، ويكون الدلع بتقادم الحق بخمس سنوات فى غير محله

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٠

— إذ كان الطالب قد أسند فى عريضة الطلب إلى وزارة العدل لتركاب وقائع مادية إعتيرها أخطاء أدت إلى حصول الضرر ، إلا أنه لما كان الطالب قد ألصق فى المذكرات التى قدمها أنه يطلب التعويض عن الأضرار التى لحقت نتيجة تخطئه دون مرور فى الإعارة وعلى خلاف القواعد التى إتبعها الوزارة ، بما مفاده أن التعويض مطلوب عن القرار الضمنى الصادر بعدم إعارة الطالب لأنه معيب بإساءة إستعمال السلطة فإن الدلع بعدم الإختصاص يكون على غير أساس.

— النص فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى على سقوط دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بإقتضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر والشخص المسئول عنه ، هو نص إستثنائى على خلاف الأصل العام فى التقادم ؛ وقد ورد فى خصوص الحقوق التى تنشأ عن المصدر الثالث من مصادر الإلتزام فى القانون المدنى وهو العمل غير المشروع بحيث لا يجوز تطبيقه بالنسبة للحقوق الناشئة عن مصادر أخرى إلا إذا وجد نص خاص يقضى بذلك. لما كان ذلك وكانت علاقة رجل القضاء أو النيابة بوزارة العدل هى علاقة تنظيمية مصدرها القانون ، وكانت مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة فى هذا الشأن لا تسب إلى العمل غير المشروع وإنما تسب إلى المصدر الخاص وهو القانون باعتبار هذه القرارات تصرفات قانونية وليست أعمالاً مادية ولا تسقط مساءلة الإدارة عنها عن طريق التعويض إلا بالتقادم العادى ، ويكون الدلع بتقادم الحق فى المطالبة بثلاث سنوات فى غير محله.

— الإدعاء بأن قرار تخطى الطالب فى الإعارة أصبح نهائياً لأنه لم يظعن فيه فى المبدأ وبالتالى فلا يجوز له إستناداً إلى ما يدعيه من عيوب شابت هذا القرار أن يطالب بتعويض عنه لما يستلزمه الفصل فى طلب التعويض من التعرض للقرار ذاته ؛ لا محل لهذا القول أن القرار الضمنى المطعون فيه والصادر بتخطى الطالب فى الإعارة هو ما يستصمى بطبيعته على الإلغاء ولم يكن يجدى الطالب الطعن فيه.

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٨٥

إذ كان الثابت من الإطلاع على الطلب المتضمن رقم ٥١ لسنة ٤٩ ق " رجال القضاء " أن هذه المحكمة قضت فيه بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٨٠ بإلغاء القرار الجمهورى المشار إليه ، إذ كان ذلك وكانت المحكمة ترى فى إعاده الطالب إلى عمله بناء على ذلك الحكم وإحتفاظه بمركزه القانونى الذى كان له قبل إحاطته إلى

الماض التعويض الكافي عن الضرر الذي لحق به من جراء ذلك القرار فإنه لا عمل للقضاء له بالتعويض الذي طلبه .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٥

إذا كان الثابت أن الطالب قد أعير بعد رفع الطلب إلى المملكة العربية السعودية وفي هذا تعويض مناسب له أياً كان وجه الرأي في أسباب عدم الموافقة على إعارته من قبل فإن الطلب يكون عل غير أساس معيناً رفضه.

الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٣

مفاد نص المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية أن من شروط قبول التعويض أمام هذه المحكمة أن يكون من قرار إداري مما يختص بالفصل في طلب إلغاءه ، والقرارات الإدارية هي تلك التي تفسح بها جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين وإعطاء وزير العدل للقاضي بأن الحركة القضائية لن تشملته بالرقبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس من قبيل تلك القرارات وإنما هو لا يبدو أن يكون عملاً تحضرياً لا يؤثر على المركز القانوني للقاضي والذي لا يتحدد إلا بصور قرار جمهوري متضمناً تخليه في الرقبة ، وما يستند إليه الطالب في التعويض عن فقد ملفه لا يرجع إلى قرار إداري ، ومن ثم فإن طلب التعويض عن ذلك وعن إعطاء وزير العدل بأن الحركة القضائية لن تشملته بالرقبة يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٦٠ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٩١/٣/١٢

النص في الفقرة الأخيرة من المادة ٧٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه " إذا عاد القاضي الذي يعتبر مستقيل لإقطاعه عن عمله ثلاثين يوماً متصلة بدون إذن بعد انتهاء مدة أجازته أو إعارته أو نفيه لغير عمله وقدم أعذاراً فإن الوزير يعرض هذه الأعذار على مجلس القضاء الأعلى لبيان تين له جديتها ويعير غير مستقيل وفي هذه الحالة تحسب مدة الغياب أجازة من نوع الأجازة السابقة . . إغ يدل على أن المشروع رتب أثراً على اعتبار القاضي غير مستقيل هو إحساب فترة إقطاعه عن العمل أجازة من نوع الأجازة السابقة على الإقطاع. ومن ثم فإن طلب تعويضه عن هذه الأجازة يكون على غير أساس. لما يتعين معه رفضه .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٦٦ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٩١/٦/٤

لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ما يختص بإلغائه هو فقط - وعلى ما نصت عليه المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئون

رجال القضاء والنيابة العامة وإذا كان ما جاء بالمادة ٥٤ من هذا القانون من أنه يجوز بقاء رئيس الدائرة أو المستشار في المحكمة التي يعمل بها بناء على طلب وموافقة مجلس القضاء قد ورد في نص تشريعي فإنه لا يجوز إلغاؤه إلا بقانون. كما أن القواعد التي وضعها المجلس الأعلى لإسابة طلبات المستشارين الذين يرغبون في البقاء في محاكمهم وعدم نقلهم منها إلى غيرها طبقاً للترتيب الوارد في تلك المادة لا تعبر عن قليل القرارات الإدارية. إذ لا تبدو أن تكون من قبيل الأعمال التحضيرية التي لا أثر لها في المركز القانوني للطالب فإن طلب إلغاء قاعدة البقاء المستمدة من هذه القواعد وتلك المادة يكون غير مقبول. لما كان ذلك وكان الطالب لم يدع أن القرار الجمهوري الذي حدد مكان عمله في محكمة استئناف أسبوط قد خالف قواعد تنقلات المستشارين الواردة بنص بالمادة ٥٤ سالف البيان أو القواعد التي وضعها مجلس القضاء الأعلى للموافقة على طلبات المستشارين الذين يرغبون في البقاء في محاكمهم فإن التعويض عنه يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٦ صفحة رقم ٩٠١ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٢٨

إنه بين من مقارنه المادتين ٣٦ و ٣٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ بالمادتين ٧ و ٦ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء أن الشارع جعل للجمعية العمومية محكمة النقض ومجلس القضاء الأعلى الكلمة النهائية في اختيار مستشار محكمة النقض ، فمضى اختارت الجمعية العمومية محكمة النقض أحد مستشاري محكمة الاستئناف ممن تتوافر فيهم الشروط المبينة في المادة السادسة من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ووقع اختيار مجلس القضاء الأعلى على نفس هذا المستشار فإنه يتعين على وزارة العدل أن تلتزم بهذا الرضخ في استصدار مرسوم التعيين ، أما إذا رضخت الجمعية العمومية مستشاراً ورضخ مجلس القضاء مستشاراً آخر فإنه يكون لوزير العدل في هذه الحالة أن يختار أيهما للصين ولا يملك اختيار أحد من غير من وقع عليه الرضخ ولو كان قد توافرت فيه شروط المادة السادسة من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .

* الموضوع الفرعي : تعيين :

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٥ مكتب قتي ٨ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٥

لم يورد قانون استقلال القضاء قواعد خاصة لتحديد ترتيب المعينين في وظائف معاوني النيابة المتخرجين من الجامعات الثلاث أي أن ذلك موزك لتقدير الوزارة ومتى كانت الإدارة قد التزمت في تصرفها قاعدة تنظيمية عامة ابتداء المصلحة العامة فلا سبيل إلى النعي على تصرفها بسوء استعمال السلطة.

الطنع رقم ٥٣ لسنة ٢٧ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٩٦٤/٧/٧

- صدور قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٣/٨/١٧ بالترخيص لوزارة العدل بشغل وظائف [الموظفين القضائيين] بأحكام الشريعة [دون إمتحان ودون التقيد بترتيب التخرج] استنادا إلى المادة ٢/١٧ مكررا من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المضافة بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٣ ، إنما ينشئ كل ذلك - على ما تشير إليه المذكرة الإيضاحية للقانون الأخير - عن صدور قرار من مجلس الوزراء أو ديوان الموظفين بإدراج تلك الوظائف ضمن الوظائف التي يجوز شغلها بغير إمتحان طبقاً لنص المادة ١٧ من قانون موظفي الدولة.

- إعفاء وزارة العدل من قيد الإمتحان عند شغل وظائف الموظفين القضائيين بالتطبيق لنص الفقرة الثانية من المادة ١٧ مكررا من قانون موظفي الدولة من شأنه أن يجعل وزارة العدل في حل من التقيد بنتيجة الإمتحان الذي كانت قد أجرتة قبل صدور القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٣ الذي أضاف المادة ١٧ مكررا مسافة الذكر وسرى بالتر فوري على الوظائف التي لم يتم شغلها قبل العمل به.

الطنع رقم ٨ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٩٨٣ بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٩

لئن كانت المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ قد خصت الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية بأى شأن من شأنهم إلا أنها استعنت من هذه القرارات ما يتعلق منها بالتعيين أو النقل أو التذب ومنعت الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن أو أمام أية جهة قضائية أخرى. وإذا كان مقتضى حظر الطعن في قرار التعيين أن ينصرف هذا الحظر في خصوص التعيينات التي أصدرها رئيس الجمهورية في حدود السلطة المخولة له في المادة ٢٣ من قرار رئيس الجمهورية بإصدار قانون السلطة القضائية - إلى قرار التعيين بجميع مشتملاته التي بينها تلك المادة أى إلى ما يتضمنه من تعيين الوظيفة وتحديد الأقدمية فيها وعمل الإقامة ، فإنه ما دام المشرع قد صرح بأن قرار التعيين يشمل العناصر الثلاثة المذكورة فإن قصر حظر الطعن فيه على عنصر الوظيفة دون تحديد الأقدمية فيها يكون تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لمعومه بغير تخصص.

الطنع رقم ٨ لسنة ٢٧ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٨

مجال تطبيق لقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٨ يوليو سنة ١٩٤٣ و ٥ مارس سنة ١٩٤٥ بشأن حساب مدة الخدمة السابقة لموظفي المجالس المديرية قاصر على الذين نقلوا أو ضموا للحكومة فإذا كان

الثابت أن الحاق الطالب بخدمة الحكومة بوزارة العدل لم يكن من قبيل العزم أو النقل وإنما هو تعيين جديد فإنه لا يفيد من القوانين سالقى الذكر.

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٣

تطبيق كادر رجال القضاء على الطالب بعد تعيينه بوزارة الأوقاف من شأنه ألا تسرى عليه أحكام كادر الموظفين العام. ومن ثم يبين أن يكون إستحقاق علاوته الدورية متفقاً مع ما يقتضيه هذا النظام الخاص الجديد أى بعد معنى متعين من وقت إنتطابق كادر رجال القضاء .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١٩

إذا كان القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المضمن فيه فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين أو النقل محالين إلى المعاش - عديم الأثر ، فإنه والقرارات الصادرة بموجبه لا تحصن بفوات مواعيد الطعن فيها.

الطعن رقم ٦١١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١١٤٩ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٤

مؤدى نصوص المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ أن المشرع هدف بهذا التشريع إلى إحالة بعض أعضاء الهيئات القضائية إلى المعاش وهم أولئك الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين فى وظائفهم الحالية ، ونقل بعض أعضاء الهيئات القضائية من هيئة إلى أخرى ، وهم الذين تشملهم قرارات التعيين فى وظائف عائلية بالهيئات القضائية الأخرى ، ونقل بعض أعضاء الهيئات القضائية إلى وظائف أخرى معادلة للدرجة ووظائفهم فى الحكومة أو القطاع العام ، أما باقى أعضاء الهيئات القضائية الذين لم تشملهم قرارات النقل أو الإحالة إلى المعاش لأنهم وإن نصت المادة الأولى من القرار بقانون سالف الذكر على إعادة تعيينهم فى وظائفهم إلا أنهم فى الواقع قد إستمروا فى وظائفهم ، ولم ينقطعوا عن مباشرة أعمالها. ولو قصد المشرع فصلهم لنص على ذلك صراحة ولما نص على إعادة تعيينهم فى وظائفهم ولنص على وقف العمل بأحكامهم إلى أن تتم عملية إعادة التشكيل ولنص على هيئة للحلف بعد إعادة التشكيل بغير الهيئات المنصوص عليها فى المادة ٧١ من قانون السلطة القضائية التى مفادها أن الحلف لمن عدا رئيس محكمة النقض إثمًا يتم أمام الجمعية العمومية لمستشارى محكمة النقض ، بالنسبة لكل من نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الإستئناف ونوابهم وأمام إحدى دوائر محكمة النقض بالنسبة لمستشارى محكمة النقض ومحاكم الإستئناف ، وأمام إحدى دوائر محاكم الإستئناف بالنسبة للقضاة ، وغنى عن البيان أنه يلزم لصحة أداء اليمين أمام هذه الهيئات أن يكون أعضاؤها قد حلفوا اليمين بدورهم ، وهو أمر يستحيل تحقيقه فيما لو قيل بأن إعادة التشكيل تعنى التعيين من جديد. وإذا كان ذلك فإن من أعيد

تعيينه في القضاء وفقاً لأحكام القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ والقرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ يحظر محظظاً بولايتيه ومستمرّاً في عمله ولا يلزمه حلف اليمين من جديد بعد صدور تلك القرارات ، هذا فضلاً عن أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على اعتبار القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من إعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين أو النقل محالين إلى المعاش منعداً ، ولا يصلح أداة لإلغاء أو تعديل قانون السلطة القضائية في شأن محاكمة القضاء وتاديهم كما لا يصلح أساساً لصدور القرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من عزل بعض القضاة من ولاية القضاء ، مما مفاده استمرار ولاية القضاء لجميع رجال القضاء بتشكيلهم السابق على صدور القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٥

إذ كانت ولاية هذه المحكمة مقصورة على قضاء الإلغاء ، فإن طلب تعيين الطالب بدرجة رئيس محكمة يكون خارجاً عن ولايتها.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٥

معي كان الطالب قد أعيد - بعد المنزل - إلى وظيفته تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ وكانت المادة ٤ منه تنص على أن " لا يوجب على تطبيق أحكامه صرف أية فروق مالية عن الماضي " وكان في إعادة الطالب إلى عمله التعويض المناسب لما لحقه من أضرار مالية وأدبية في الظروف التي أحاطت به ، فإن الطلب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٩

مفاد نص المادتين ٣٩ ، ٤١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ، أن تعيين المحامين في وظائف القضاء التي أسبقوا المدد اللازمة للتعيين فيها أمر جوازى لجهة الإدارة أن تمارسه بمقتضى سلطتها التقديرية في حدود ما تقتضيه المصلحة العامة .

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٠

إنه وإن كانت المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قد خصت دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئونهم إلا أنها إستتت من هذه القرارات ما يتعلق منها بالتعيين والنقل والتدب ومنعت الطعن عليها بأى طريق من طرق الطعن أو أمام أى جهة قضائية أخرى ، و من ثم فلا سبيل للطالب إلى الطعن في القرار الجمهوري الصادر بعينه قاضياً فيما

إنطوى عليه من تعيينه في وظيفة قاض دون وظيفة رئيس محكمة ، ويعين لذلك القضاء بعدم جواز نظر الطلب .

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٧

إذا نص المادة ٢/٤١ ج من قانون السلطة القضائية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه يجوز أن يعين رأساً في وظائف رؤساء قضاة ب" باحكام الابتدائية اعضاء الذين إستعملوا أمام محاكم الإستئناف مدة إثني عشرة سنة متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المهامه فعلاً ، وكان بين من الأوراق أن الطالب قيد بمجدول المحامين المشتغلين أمام محاكم الإستئناف في ١٩٥٦/٥/٢٣ ، فإنه يكون قد إستوفى شروط التعيين في تلك الوظيفة بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٣ .

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ٦/٦/١٩٧٩

نصت المادة ٣/١١٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه " لا يجوز أن يعين أحد مباشرة من غير معاوني النيابة في وظيفة مساعد نيابة إلا بعد تأدية إمتحان تحدّد شروطه وأحكامه بقرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية بشرط أن يكون مقيداً بمجدول المشتغلين أمام المحاكم الابتدائية إن كان محامياً أو أن يكون قد قضى سنتين متوالتين مشغلاً بعمل قانوني إن كان من النظراء " والحكمة التي تغياها الشارع من تأدية الإمتحان هي تمكّن جهة إدارة من اختيار أصلح العناصر للتعيين في وظيفة مساعد نيابة ، فيكفي فيمن يعين مباشرة من غير معاوني النيابة في الوظيفة المذكورة أن يكون محامياً مقيداً بمجدول المشتغلين أمام المحاكم الابتدائية أو نظراً مارس العمل القانوني مدة سنتين على الأقل ، ويكون إجتياز الإمتحان شرطاً كاشفاً عن الصلاحية للتعيين التي تتحقق من تاريخ القيد بمجدول المشتغلين أمام المحاكم الابتدائية بالنسبة للمحامين ومن تاريخ إنقضاء سنتين من بدء الإشتغال بالعمل القانوني بالنسبة للنظراء. وإذا كان الثابت من الأوراق أن مساعدى النيابة الذين شملهم القرار الجمهوري المطعون فيه بالتعيين قد إستوفوا شروط الصلاحية للتعيين في وظيفة مساعد نيابة - على الأساس السالف بيانه - قبل أن يرقى الطالب إلى الوظيفة المذكورة ، فإن القرار إذ وضعهم في الألفية قبله لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بإساءة إستعمال السلطة .

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١/٢/١٩٧٩

إستقر قضاء هذه المحكمة على أن المسطاد من نصوص المواد ٣٩ و٤١ و١١٧ من قانون السلطة القضائية أن جهة الإدارة غير ملزمة بأن تعين في وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة من إستوفى شروط الصلاحية للتعيين فيها ، ولها أن تعين في وظيفة أدنى تحقيقاً لتقتضيات المصلحة العامة. ولما كان المقرر في قضاء هذه

المحكمة كذلك أن تحديد القدمة النظراء عند تعيينهم في الوظائف القضائية أمر جزائي جهة الإدارة أن تمارسه بمقتضى سلطتها التقديرية ، وأن نص الفقرة الثالثة للمادة ٥١ من القانون المذكور لا ينطبق عليهم بالنسبة لتحديد أقدمياتهم ، وكان الطالب لم يدع أن تعيينه في وظيفة وكيل النائب العام أو تحديد أقدميته في هذه الوظيفة له هدف إلى غير المصلحة العامة. لأن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بالإساءة إستعمال السلطة.

الطعن رقم ٩١ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٧

لما كان للقاضي الحق في إعادة طرح ما أغفلت المحكمة الفصل فيه من طلباته على المحكمة لتفصل فيها إلا أنه لما كانت المعرة هي بالطلبات الختامية في الدعوى ، وكان الثابت من الحكم الصادر في الطلب رقم ٥ لسنة ٤٦ في " رجال القضاء " أن الطالب قصر طلباته بجلسة على طلب الحكم بأحقية في التعيين بدرجة رئيس محكمة لفة ٣* دون أن يتمسك بطلبات أخرى ، فإن طلب تعديل أقدميته في وظيفة رئيس محكمة من الفئة "ب" لا يكون مطروحاً على المحكمة بعد أن تنازل عنه بعدم تمسكه به في طلباته الختامية التي أبداهها بجلسة ولا يكون الحكم الصادر في الطلب رقم ٥ لسنة ٤٦ ق قد أغفل الفصل في الطلب المذكور ، ومن ثم فلا يجوز للطالب إعادة طرح هذا الطلب على المحكمة للفصل فيه .

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٩

نص قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في المواد من ٣٩ إلى ٤٣ على شروط التعيين في وظائف القضاء والرؤساء بأحكام من الفئتين " ب " و " أ " والمستشارين بمحاكم الإستئناف والمستشارين بمحكمة النقض ، ولم يقصر التعيين في هذه الوظائف على من يرقي إليها من الوظيفة الأدنى وإنما أجاز أن يعين فيها راساً من توافرت فيه شروط شغلها ، ونص في المادة ٤٤ على أن يعين رئيس محكمة النقض من بين هذه المحكمة ، وفي المادة ١/١١٩ على أن يكون تعيين النائب العام أو اخصائى العام الأول من بين مستشارى محكمة الإستئناف أو من في درجاتهم من رجال القضاء ، مما مفاده أن القانون جعل الأصل في شغل الوظائف القضائية أن يكون إما بالوقية من وظيفة أدنى بالتعيين فيها راساً من خارج الكادر القضائي ولم يستثن من هذا الأصل إلا حالات التعيين في الوظائف المحددة بالمادتين ٤٤ ، ١/١١٩ المشار إليهما. ولما كانت وظيفة نائب رئيس محكمة إستئناف ليست من الوظائف التي حتم المشرع أن يكون فيها من بين رجال القضاء أو النيابة ، وكان الثابت بالأوراق أن المستشارين الثلاثة الذين شملهم القرار الجمهوري المطعون فيه بالتعيين في وظيفة نائب رئيس محكمة إستئناف كانوا قبل إسقاطهم يسبقون الطالب في

الأقدمية في وظيفة مستشار ، فإن النعى على هذا القرار بمخالفة أو إساءة استعمال السلطة القضائية يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٣

جهة الإدارة تسفل بتقدير الوقت المناسب لشغل الوظائف في إدارات الحكومة مسجدة في ذلك بما تسراه عمقاً للصالح العام دون معقب عليها فيما تراه وتقرره في هذا الخصوص. لما كان ذلك وكانت وزارة العدل قد رأت لإعتبارات قدرتها عدم ملائمة شغل بعض وظائف رؤساء محاكم الاستئناف التى خلت ببلوغ شاغليها من التقاعد قبل انتهاء العام القضائى ، وكانت الأوراق خالية مما يدل على أنها تهدف بهذا التصرف لغير الصالح العام ، فإنها لا تكون قد إساءت استعمال السلطة في شيء.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٣

مفاد الفقرة الرابعة من البند التاسع من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ - وقبل تعديلها بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ - يدل ، وعلى ما يبين من المذكرة الإيضاحية ، على أن المشرع لم يهدف بهذا النص إلى تقرير ميزة مطلقة لمن يعين فى إحدى الوظائف القضائية من غير رجال القضاء والنيابة العامة يفيد منها طوال مدة عمله القضائى وإنما هدف إلى وضع معيار يعين مراعاته عند تحديد مرتبه وبدلته فأوجب مساواته فيها مع من يلوئه فى الأقدمية وهو ما يقتضى إجراء هذه التسوية وقت إلحاقه بالعمل القضائى بإعتباره الظرف المناسب لما هدف إليه المشرع وتحقيقاً للتسوية بينه وبين سائر أعضاء الهيئة القضائية بعد أن أصبح فرداً منهم.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٩

حق - القاضي - فى العودة إلى الجهة التى كان يعمل بها قبل تعيينه بأحكام العليا وتسوية أوضاعه فيها غير مرهون بإرادة الجهة الإدارية وإنما يستعده مباشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ الصادر به قانون أحكام الدستورية العليا ، ومزدى ذلك أن ما تتخله الإدارة من إجراءات فى هذا الشأن لا يعد من قبيل القرارات الإدارية وإنما هى مجرد أعمال تنفيذية تهدف إلى تطبيق القانون - ومن ثم فإن مفازعة الطالب فى سلامة الأسس التى روعيت ، فى تسوية أوضاعه عند إعادته إلى القضاء إعمالاً لأحكام هذا القانون لا تندرج ضمن طلبات الإلغاء التى يعين تقديمها فى الميعاد المحدد بالمادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٨

— الشروط التى يوجب القانون توافرها فبمن يولى إحدى الوظائف العامة تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة فلا يجوز أن يعين فى الوظيفة إلا من توافرت فيه هذه الشروط ، كما لا يجوز التحلل منها أو إنتقاصها ولا تقلك جهة الإدارة حياتها سلطة تقديرية.

— المادتان ٣٨ ، ١/١١٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ دللتا بعبارة صريحة لا لبس فيها على أن السن شرط من شروط التعيين فى هذه الوظائف وليست مجرد قيد لبشارة أعبائها. وإذ تنص المادة ٢/١١٩ على أنه " ولا يجوز أن يعين فى وظيفة انحائى العام إلا من يجوز تعيينه فى وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف " وكانت كلمة " يعين " الواردة فى النصوص المقدمة قد وردت بصيغة عامة بحيث تشمل من يعين فى أى من هذه الوظائف مباشرة من غير رجال القضاء والنيابة أو من يعين فيها بطريق الوقية ، فإنه لا يسوغ تخصيص هذه النصوص بقصرها على من يعين فى الوظيفة مباشرة لأن ذلك تقييد مطلق النص وتخصيص لمعومه بغير تخصص ، يؤكد ذلك أن المشرع عندما أراد تخصيص حكم بعض النصوص ضمنها ما يدل على هذا التخصيص صراحة ، وإذ خللت المواد ٣٨ ، ١/١١٦ ، ٢/١١٩ من مثل هذا التخصيص فإنه يتعين التقييد بالشروط التى أوجبتها ومنها شرط السن فبمن يعين فى إحدى الوظائف المبينة بها سواء فى ذلك من يعين فيها مباشرة أو بطريق الوقية من الوظيفة التى تسبقها. ولو ترتب على ذلك حجب الوقية ممن لم يستوف السن المحددة لمن يشغل الوظيفة الأعلى ، وأنه وإن بدا أن هذا الأثر قد يجافى اعتبارات فإن علاج ذلك ليس بالأمر الذى يتوجه فيه إلى القضاء بل التوجه فيه يكون إلى التشريع. لا غير من ذلك ما نصت عليه المادة ٤٩ — والتى أحالت إليها المادة ١٣٠ — من أن تكون الوقية بالأقدمية مع الأهلية أو بالإختيار على أساس درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية لأن الوقية لا تكون بداية إلا لمن استوفى شروط التعيين فى الوظيفة الأعلى ومنها شرط السن.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٨

يشترط فبمن يلى القضاء أو يشغل وظائف النيابة العامة وفقاً لنص المادتين ٣٨ ، ١١٦ من قانون السلطة القضائية أن يكون محمود السيرة حسن السمعة وإذا كان ما بدر من الطالب على فرض صورة عقد الإيجار المبرم بينه وبين الشاكى هو من قبيل التحايل على القانون الذى لا يجوز لرجل القضاء أو النيابة أن يلجأ إليه فى معاملاته وذلك لما يجب أن يتحلى به من الإستقامة فى تصرفاته والبعد فيها عن كل ما يحس أو يغفل بالثقة فيه ، وكان نقله من الجهة التى كان يعمل بها بعد تقديم الشكوى ضده ليس من قبيل

الجزاء وإنما هو إجراء قصد به تجنبه كل حرج والمخالفة على إعتباره بعد أن أحيلت الشكوى إلى التحقيق.
لأنه توجيه التنبية إليه يكون في محله ويضحي الطلب ولا مند له متعين الرض

الطعن رقم ١١٠، ١٥٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى، ٣٤ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢١

مفاد نص المادة ٤٤ من قانون السلطة القضائية أن شغل وظيفة مستشار بمحكمة النقض يكون بطريق التعيين في جميع الأحوال سواء من بين رجال القضاء والنيابة أو من غيرهم ، ومن ثم فإن القرار الجمهورى رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٧٣ المطعون فيه وقد صدر على مقتضى ذلك تعيين المستشارين مستشارين بمحكمة النقض لا يعدو أن يكون قرار تعيين ، ويكون تكليف الطالب له بأنه قرار ينقل نوعى هذين المستشارين من محكمة إستئناف القاهرة إلى محكمة النقض غير صحيح.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٨

إذ خاصم الطالب القرار الجمهورى - الصادر بتعيين رئيس محكمة ... ناعياً عليه الإنعدام بدعوى وروده على غير محل من وظيفة شاغرة بجزء شغلها قانوناً. وكان هذا العيب لو صح لا يتحمل بالقرار إلى درجة العدم طالما أنه صدر في الشكل الذى يتطلبه القانون ومن السلطة الإدارية المختصة بإصداره وصادف محله من وظيفة قائمة لأن الطعن فيه يكون مقيداً بالمعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية وهو ثلاثون يوماً من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه علماً يقينياً ، وإذ كان القرار الجمهورى المذكور قد نشر في الجريدة الرسمية بالعدد ٣٢ في ١٩٨٤/٨/٩ وقدم الطالب طلبه في ١٩٨٥/٤/٢٨ أى بعد فوات الميعاد السالف الذكر مضافاً إليه معاد المسافة المنصوص عليه في المادة ١٧ من قانون المرافعات فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطلب .

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٣

إذ كانت نصوص قانون السلطة القضائية قد وضعت ترتيباً معيناً لحاكم الإستئناف التى يعين بها مستشاروها ونوابها بحيث لا تقلك جهة الإدارة أن تتجاوز هذا الترتيب في تعيينهم ، وكان القرار المطعون فيه قد إنتزم ذلك الترتيب في تجديد المحكمة التى عين بها الطالب نائباً لرئيسها فإنه لا يكون قد خالف القانون أو ما شابهه حسب فى إستعمال السلطة

الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٩

إذ كان الثابت من القرار الجمهورى بتعيين الطالب فى وظيفة معاون نيابة أنه تعيين جديد مثبت الصلة بعمله السابق بإدارة قضايا الحكومة ، ومن ثم فلا وجه لتحديه بما يثيره بشأن إستقالته من ذلك العمل من حيث دواعيها وعيوب الرضا بها.

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥٩ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٩٠/٦/٥

تنص المادة ٨٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في فقرتها الأولى على أن الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة ترفع بعريضة تودع قلم كتاب محكمة النقض تتضمن عدا البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال إقامتهم موضوع الطلب وبيناً كافيًا عن الدعوى مما مفاده أن يتم الإيداع بحضور الطالب أو من ينسبه عنه قانوناً لهذا الغرض أمام الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض فإن لم يتم الإيداع على هذا الوجه فلا يعد الطلب قد رفع بالأوضاع التي رسمها القانون لما كان ذلك وكان الطالب لم يسلك هذا الطريق إنما أقام بطلب الدعوى أمام جهة القضاء الإداري فإن الطلب يكون غير مقبول ، ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة الإدارية قد قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بإحالتها إلى هذه المحكمة عملاً بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات لأن قانون السلطة القضائية قانون خاص يحكم القضايا التي تدخل في ولاية هذه المحكمة ويحدد الإجراءات التي ترفع بها فلا يجوز اللجوء إلى سواه.

*** الموضوع الفرعي : تعيين المحامين في وظائف القضاء :**

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣١ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٩٦٦/١/٢٩

إذ بينت الفقرة هـ من المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية شروط صلاحية المحامين للتعيين في وظائف القضاء بأحكام الابتدائية بأن قررت بأنهم " المحامون الذين إشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلاً " . وقد وضعت ضابطاً منظماً هو وجوب توافر شرطين مجتمعين : الأول : إشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية والثاني : أن يكون قد مارس المهنة فعلاً خلافاً بحيث إذا تخلف أحد الشرطين إنتفى القول بتوافر الصلاحية للتعيين في وظيفة قاضي . وإن مقتضى الشرط الأول أن تكون مدة الإشتغال بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف متصلة ، وقد تضمنت المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لقابة المحامين فيما نصت عليه أن لا تحسب مدة الإسبعاد من الجدول من مدة التميين ولا من مدة الإشتغال أمام محاكم الابتدائية والإستئنافية ، ومن ثم فإن المدة التي يتقرر إسبعاد المحامي فيها وقد إمتنع إحسابها في مدة الإشتغال بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف -- تعتبر قاطعة لشرط التوالى الذي إستلزمه القانون لمدة أربع سنوات لمن يعين من المحامين في وظيفة قاض .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١

تنص المادة ٣/٥١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن تتحدد ألدمية المحامين عند تعيينهم في وظائف القضاء إعتباراً من تاريخ إسئفانهم لشروط الصلاحية للوظائف المعنية فيها على ألا

يرتب على ذلك أن يسبقوا زملائهم في القضاء أو النيابة العامة ، كما نص المادة ٤١ من القانون المذكور في الفقرة " ثانياً جـ " بأنه يجوز أن يعين مباشرة في وظيفة رئيس محكمة من الفئة " ب " المحامون الذين إشتغلوا أمام محاكم الإستئناف مدة إثنى عشرة سنة متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلاً وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطالب تخرج في كلية الحقوق في سنة ١٩٥٠ وقبل للمرافعة أمام محاكم الإستئناف في ١٩٥٦/٥/٢٣ وبذلك إستوفى شروط الصلاحية للتعيين في وظيفة رئيس محكمة فئة " ب " بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٣ وأن الأستاذ ... تخرج في سنة ١٩٥١ وإستوفى شروط الصلاحية للتعيين في هذه الوظيفة بعد ذلك التاريخ ، فإنه يعين وضع الطالب في الأقدمية سابقاً عليه مباشرة ، وإذ لم يلتزم القرار الجمهوري رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٦ هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون ويعين إلغاؤه في هذا الخصوص .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٢

- الفقرة هـ من المادة ٤٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المنطبقة على واقعة الطلب إذ بينت شروط صلاحية المحامين للتعيين في وظائف القضاة بالمحاكم الابتدائية فوصفهم بأنهم المحامون الذين إشتغلوا أمام محاكم الإستئناف أربع سنوات متوالية بشرط أن يكون مارسوا المحاماة فعلاً أو أى عمل يعتبر نظيراً لعمل إدارة قضايا الخصومة مدة تسع سنوات قد وضعت ضابطاً منظماً يهدف التحقق من توافر صلاحية من يعين من المحامين في وظيفة قاضٍ من واقع ممارسته لمهنة المحاماة هذا الضابط هو وجوب توافر شرطين مجتمعين " الأول " إشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الإستئناف أربع سنوات متوالية . " والثاني " أن يكون قد مارس المحاماة فعلاً أو العمل النظير مدة تسع سنوات بحيث إذا تخلف أحدهما إنشئ القول بتوافر الصلاحية للتعيين في وظيفة قاضٍ.

- مقتضى شرط الإشتغال بالمحاماة في وظيفة قاضٍ - أن تكون مدة الإشتغال بالمحاماة أمام محاكم الإستئناف متصلة وإذ كانت المادة ٥٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص على عدم جواز الجمع بين المحاماة وبين الوظائف العامة - عدا من يعول أعمال المحاماة بالمؤسسات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام ، فإن مدة عمل الطالب بوظيفة مأمور ضرائب تكون قاطعة لشرط التوالى في مدة الإشتغال بالمحاماة أمام محاكم الإستئناف والذي إستلزمه القانون فيعين من المحامين في وظيفة قاضٍ. ولا يغير من ذلك إعتبار عمل مأمور الضرائب نظيراً للعمل القضائي ما دام أنه ليس عملاً بالمحاماة ولا يعد بالتالى إستمرار للإشتغال بها.

* الموضوع الفرعي : تعيين المستشارين بالنقض :

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٠١ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٢٨

- متى كانت ضوابط التعيين وتقدير صلاحية من وقع عليه الاختيار لوظيفة مستشار بحكمة النقض قد تمت وفقا للقانون ولم يشهد عيب سوء استعمال السلطة فإنه يكون فى غير محله ما يتعده الطالب على المرسوم المطعون فيه بأن مناط الاختيار هو إجراء مقارنة بين درجة أهليته ودرجة أهلية زميلة الذى وقع عليه الاختيار.

- إنه بين من مقارنة المادتين ٣٦ و ٣٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ بالمادتين ٧ و ٦ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء أن الشارع جعل للجمعية العمومية بحكمة النقض ومجلس القضاء الأعلى الكلمة النهائية فى اختيار مستشار بحكمة النقض ، فمتى اختارت الجمعية العمومية بحكمة النقض أحد مستشارى بحكمة الاستئناف ممن توافر فيهم الشروط المبينة فى المادة السادسة من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ووقع اختيار مجلس القضاء الأعلى على نفس هذا المستشار فإنه يتعين على وزارة العدل أن تلتزم هذا الرضخ فى استصدار مرسوم التعيين أما إذا رفضت الجمعية العمومية مستشارا ورضخ مجلس القضاء مستشارا آخر فإنه يكون لوزير العدل فى هذه الحالة أن يختار أيما منهما للتعين ولا يملك اختيار أحد من غير من وقع عليه الرضخ ولو كان قد توافرت فيه شروط المادة السادسة من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢.

الطعون أرقام ٨٠ ، ٨١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٩

النص فى الفقرة السادسة من المادة ٤٤ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه " ويعين مستشارو بحكمة النقض بقرار من رئيس الجمهورية بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية وذلك من بين اثنين ترشح أحدهما الجمعية العامة بحكمة النقض ويرشح الآخر وزير العدل " مفاده أن المجلس الأعلى للهيئات القضائية هو الذى يختار من يعين مستشارا بحكمة النقض من بين مرشحي الجمعية العامة بحكمة النقض ومرشحي وزير العدل ممن توافرت فيهم أحد الشروط المنصوص عليها فى المادة ٤٣ من هذا القانون وإنه ولئن كان القانون لم يضع ضوابط معينة يلتزمها المجلس عند إجراء هذا الاختيار كما لم يقرر المجلس قاعدة تنظيمية أو يلتزم تقليدا مرعا ثابتا فى هذا الخصوص إلا أن ذلك لا يعنى أن حرية فى الاختيار مطلقة بغير ضوابط إذ نجد حدها الطبيعي فى الغاية التى أملتها وهى اختيار الأكفأ والأصلح للتعين وذلك فى حدود ما للمجلس من سلطة تقديرية لمتابعة الكفاءة والصلاحية دون معقب عليه فيما ينتهى إليه من اختيار مستشار دون آخر طالما أن هذا الاختيار لم يكن تحكما وإنما استعتمد

من عناصر صحيحة تؤدي إليه ، فإذا لم يقع الأمر على هذا الوجه فسد الاختيار وفسد بالتالي القرار الذي اتخذ على أساسه. وإذا لم تضم أوراق المجلس الأعلى للهيئات القضائية الخاصة بموافقة على تعيين من صلب بصيتهم القرار الجمهوري رقم ٤١٥ لسنة ١٩٨٠ ومختصر الجلسة التي اتخذت فيها هذه الموافقة رغم سابقة التقرير بضم هذه الأوراق ، وكان الثابت من كتابي الأمانة العامة أنها لم تعد أية مذكرات لمرضاها على المجلس بشأن الوشيع لتعيينات مستشاري محكمة النقض الصادر بها. وذلك القرار رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٨٠ وأن هذه الترشيحات لم تعرض على المجلس مشفوعة ببيان حالة كل مرشح مما مفاده أن المجلس لم يتجمع لديه عند نظر الترشيحات شيء من العناصر التي تمكنه من الموازنة والرجيح بين المرشحين حتى يجري المناظرة بينهم على أسس صحيحة فإن القرار السلي الذي يتخذه المجلس بعدم الموافقة على تعيين الطالب يكون قراراً تحكيميا لا يستند إلى سبب واضح مقبول ولا يستهدف فلا غاية إقتضها المصلحة العامة مما يطله ويطل بالتالي اقرار الذي صدر على مقتضاه مما يوجب إلغاء القرار في هذا الخصوص. لما كان ما تقدم ، وكان القضاء بهذا الإلغاء لا يؤدي بذاته إلى اعتبار الطالب معينا في المنصب السابق ترشيحه إليه وذلك لأن الأمر فيه يسوجب الرجوع بشأنه إلى المجلس الأعلى للهيئات القضائية للحصول على موافقة وفقاً لنص المادة ٤٤ من قانون السلطة القضائية سالفة البيان إلا أنه ينطوي على تكليف لجهة الإدارة باقتخاذ إجراءات إعادة عرض أمر ترشيح الطالب على هذا المجلس طبقاً للأوضاع والأسس الصحيحة ملتزمة في ذلك بفكرة الصالح العام التي تهيم وحدها على كل تصرفاتها باعتبارها الغاية مما يتخذ من قرارات ترى ملائمة إصدارها .

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٠

تعيين المستشار بمحكمة النقض يكون من بين اثنين ترشح أحدهما الجمعية العامة للمحكمة ويرشح الآخر وزير العدل ويختار مجلس القضاء الأعلى - الذي حل محل المجلس الأعلى للهيئات القضائية - من يعين منها مستشاراً بالمحكمة وذلك طبقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة ٤٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون ٣٥ سنة ١٩٨٤ .

وحيث إنه لما كان قانون السلطة القضائية لم يضع ضوابط معينة لتزمتها الجمعية العامة محكمة النقض عند إجراء ترشيح المستشارين للتعيين بها فإن لها - أن تتبع ما تقرره من قواعد تنظيمية في هذا الخصوص دون معقب عليها طالما كانت القاعدة المطبقة مطلقة بين جميع من يجري التصويت عليهم وتحقق الاختيار المعنى وعلى ذلك فلا محل لما ينص به الطالب على الجمعية إنها إستبعدت الأصوات الباطلة من مجموع عدد الحاضرين في إحصاء عدد الأصوات وما أثاره الطالب من أحد أعضاء الجمعية العامة حمل عليه بغير حق

ما حال دون حصوله على عدد الأصوات المطلوبة لترشيحه فمردود بأن أعضاء الجمعية قضاة تولوا القضاء زمناً طويلاً وهم في مهامهم أصحاب إرادة حرة مختارة ولا سلطان لأحد عليهم لما كان ذلك وكان لا دليل على ما استورد إليه الطالب من تعيب لترشيحات الجمعية العامة ، وكان الثابت من الأوراق أنه لم يحصل على عدد الأصوات اللازمة لترشيح من جانبها ولم يرشح كذلك من قبل وزير العدل فإن القرار الجمهوري المطعون فيه إذ لم يشمل على تعيينه مستشاراً بمحكمة النقض يكون مبرراً من أي عيب يسوغ إلغائه في هذا الخصوص وهو ما يتعين معه رفض الطلب.

* الموضوع الفرعي : تعيين النظراء في القضاء :

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٥

١ (تختص محكمة النقض دون غيرها وفقاً لنص المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ، بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة لإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والتدبى حتى كان مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة القانون واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، وإذ كان التكيف القانوني الصحيح للطلب الأصلي ، هو أن الطالب يطلب إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم تعيينه في وظيفة رئيس بمحكمة من الفئة " ب " ، فإن المحكمة تكون مختصة بنظره. المستفاد من نص المادتين ٣٩ ، ٤١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، أن المناط في اعتبار العمل نظيراً للعمل القضائي هو بصدور قرار تنظيمي عام في هذا الشأن من المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، وإذ كان هذا المجلس قد أصدر في ١٧/١٠/١٩٧٣ قراراً نص في مادته الأولى على اعتبار أعمال التحقيق والإفشاء وإبداء الرأي في المسائل القانونية وإعداد العقود ومراجعتها والقيام بالبحوث القانونية وإعداد مشروعات القوانين واللوائح والقرارات ذات الطابع التنظيمي ، التي يقوم بها الموظفون بالجهات المبينة بهذا النص ومنها للمؤسسات العامة ، وكان القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية قد اعتبرها من المؤسسات العامة ، وإذ كان الطالب عند تعيينه في القضاء يعمل مديراً للإدارة القانونية بالغرفة التجارية بالقاهرة ، فإن القرار المطعون فيه إذ حدد أقدميته على أساس أنه من القانونيين يعمل نظيراً للعمل القضائي لا يكون قد خالف القانون ، ولا يفر من ذلك صدور قرار من اللجنة العليا لشئون الإدارات القانونية بعدم تطبيق قانون الإدارات المذكورة على عمالي الغرف التجارية إذ المناط في تحديد النظر بالمعنى المقصود في قانون السلطة القضائية - وعلى ما سلف بيانه - هو صدور قرار تنظيمي عام من المجلس الأعلى للهيئات القضائية. تعيين النظراء في وظيفة رئيس محكمة من الفئة "ب"

لمن إستوفوا شروط التعيين لهذه الوظيفة طبقاً لنص المادة ٤١ " ثانياً لفقرة هـ " من قانون السلطة القضائية هو أمر جوازى لجهة الإدارة أن تدارسه في حدود سلطتها التقديرية ، فلا عليها إن هي عثت من إستوفى تلك الشروط في وظيفة أدنى تحقيقاً للمصلحة العامة ، ولما كانت الألفية من يعينون من خارج الهيئة القضائية تحدد عند تعيينهم طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٥١ من قانون السلطة القضائية في القرار الجمهوري الصادر بعينهم بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية وإلاّ إعتبرت الألفية من تاريخ القرار الصادر بالتعيين ، مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تحديد الألفية بالنسبة لهؤلاء أمر جوازى تستقل به جهة الإدارة بلا مقب عليها ، وكان الطالب لم يدع أن تحديد الألفية بالمقرر المطمون فيه قد إستهدف غير المصلحة العامة ، فإن القرار المطمون فيه لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بإساءة إستعمال السلطة .

*** الموضوع الفرعي : تعيين رؤساء محاكم الإستئناف :**

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٩
لما كان رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية في تعيين رؤساء محاكم الإستئناف ونوابهم وفقاً لنص المادة ٤/٤ من قانون السلطة رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ غير ملزم للجهة المختصة بإصدار الحركة القضائية فإن الأحكام المقررة بالمواد ٧٩ ، ٨١ ، ٨٢ من القانون المذكور - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تنطبق على حالات التخطي في الوقية إلى درجة رئيس محكمة إستئناف أو نائبه وكانت اللجنة الخامسة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية تحصر إختصاصاتها بشأن الصينات والرقيات والنقل والتظلمات المتعلقة بها مما يدخل في إختصاصها المجلس - في القيام بدراستها قبل عرضها عليه فإن النعى ببطلان القرارين المطمون فيهما لإغفال إختصار الطالب بتخطيه في الوقية بالقرار الأول وتخطيه فيها بالقرار الثاني قبل أن تبدى اللجنة المشار إليها رأياً في هذا التخطي ، يكون على غير أساس .

*** الموضوع الفرعي : تفتيش قضائي :**

الطعن رقم ١٢٣،٥٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٧
ليس في القانون ما يوجب إجراء التفتيش على القضاة قبل كل حركة قضائية.

الطعون أرقام ٩٢،٦٧ لسنة ٢٤، ١٨٦،١٠٧،٥٢،١٩، سنة ١٢٤،٢٥ سنة ٢٦ مكتب
قنى ٨ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٥

مضى كان الطالب لم يسلك السبيل المرسوم فى القرار الصادر فى ١٩٥٢/٤/١٧ بشأن إدارة التفيش
والنظام من تقارير التفيش وقد كان يومه أن يفعل ذلك وقد أعلن بها وإطلع عليها فى الوقت المناسب
فلا يكون هناك محل للنس على هذه التقارير.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٢
مفاد المادة السادسة من قرار وزارة العدل الصادر فى ١٩٥٢/٤/١٧ أنه يجوز إجراء التفيش على عمل
القاضى أكثر من مرة فى السنة الواحدة.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٢
المرعى هى بما يوجد فعلا من تقارير وأوراق مما يمكن أن يحويه ملف القاضى وقت صدور قرار بحركة
قضائية. فإذا لم يكن لتقرير التفيش على عمل القاضى وجود عند صدور القرار المطعون فيه ولم يكن
التفيش موضوع هذا التقرير قد بدى فيه فإنه لا سند من الواقع والقانون للنس على هذا التقرير بأن
التفيش الذى حور عنه كان عن مدة سابقة على القرار المطعون فيه وأن الوزارة هى التى أخبرت بإجراء
هذا التفيش إلى ما بعد إجراء الحركة القضائية.

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٥
مضى كانت إدارة التفيش القضائى قد أبلغت القاضى بصورة من الملاحظات التى أخذت عليه فى تقرير
التفيش فلم يعرض عليها فإن طعنه على هذا التقرير يكون غير متج.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٦
مضى كان الطالب - مع تسليمه بأنه علم بعد صدور القرار الجمهورى المطعون فيه بالتقرير الذى أودع
بملفه لم يعرض عليه ولم يتخذ فى شأنه ما نص عليه قرار وزير العدل بتنظيم إدارة التفيش القضائى. فإنه لا
محل لما يثيره فى خصوص هذا التقرير .

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٢
لا يوجد فى القانون ما يوجب على وزارة العدل أن تحرى التفيش على القضاة قبل كل حركة قضائية.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٨ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٨

مضى كان بين من الإطلاع على الملف السرى الخاص بالطالب أنه قد أجرى التفتيش على أعماله المختلفة في الفترة التي مضت بين تعيينه وكيلًا للنياحة العامة من الدرجة الأولى المتأخرة في سنة ١٩٤٩ وتعيينه رئيس محكمة في سنة ١٩٥٦ وقدمت تقارير تضمن أولها تقديره بدرجة " فوق المتوسط " والثاني تقديره بدرجة " فوق المتوسط " وتضمن الثالث تقديره بدرجة " قريب من الكفاءة وتضمن الأخير أن تقديره بدرجة "كفء" و كان بين أيضا أن مدير التفتيش قام بنفسه في سنة ١٩٥٨ بتفتيش أعمال الطالب في الفترة من أول فبراير سنة ١٩٥٨ إلى آخر مارس ١٩٥٨ وقدم تقريراً خلص في نتيجته إلى وفرة إنتاجه وكفايته الفنية ، فإنه على ضوء هذه التقارير والمستندات المقدمة من الطالب بملف الطعن يكون تقرير التفتيش عن عمله في سنة ١٩٥٧ - إذ نسب إلى الطالب ضلالة إنتاجه وعدم كفايته الفنية - لم يصادف الحليقة .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٨ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٥

ليس في القانون ما يوجب التفتيش على القضاة قبل كل حركة قضائية وإذا كانت المادة السادسة من قرار وزارة العدل المؤرخ ١٩٥٢/٤/١٧ قد نصت على أن ينتقل المفتشون القضائيون بناء على طلب رئيس التفتيش مرة على الأقل كل سنة لفحص عمل القاضي فإنه ليس هناك ما يمنع في حالة عدم تحقق ذلك من أن يكون ما في ملف القاضي من تقارير وبيانات وأوراق كافيًا لتقدير درجة أهليته تقديرًا يطمئن إليه ويمكن معه مقارنة درجة أهليته بدرجة أهلية زملائه مقارنة تقوم على أساس صحيح.

الطعون أرقام ٢١ لسنة ٤٨، ٢٨، ١٠، سنة ٢٩ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٣٨٣

بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٨

مضى كان تقرير التفتيش القضائي - المدوع ملف الطالب - يدل على حالة ثابتة تتعلق بأهليته وقت عمله في فترة سابقة على صدور القرار المطعون فيه لأن إيداع ذلك التقرير في تاريخ لاحق للقرار المذكور لا أثر له في إظهار هذه الحالة في الفترة التي إنصب عليها باعتباره حاصلًا فيها ومنسحبًا إليها.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٨ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٦

جرى قضاء محكمة النقض - الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية على أنه ليس في القانون ما يوجب التفتيش على القضاة قبل إعداد الحركة القضائية في كل سنة وأن إغفال التفتيش على أعمال القاضي خلال سنة من السنين لا يمنع من أن يكون ما في ملفه من تقارير وبيانات كافيًا لتقدير درجة أهليته تقديرًا يطمئن إليه ويمكن معه مقارنة أهليته بأهلية زملائه مقارنة تقوم على أساس صحيح .

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٨ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٨

- إن قرار وزير العدل المؤرخ ١٩٥٧/٤/١٧ قد صدر بلاتعة لتنظيم وتحديد اختصاصات إدارة التفتيش القضائي التي نص القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٣ بشأن استقلال القضاء في مادته التاسعة والثلثين على إنشائها للتفتيش على إعمال القضاة ، وطالما أن المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء الذي استبدل بالقانون رقم ٦٦ سنة ١٩٤٣ لم ينص صراحة على إلغاء هذه اللائحة فإنه يظل معمولاً بها بعد تنفيذ المرسوم بقانون المشار إليه إلى أن ألغيت واستبدلت بها لائحة أخرى بمقتضى قرار وزير العدل الصادر بتاريخ ١٩٥٩/٥/٣٠ استناداً إلى المادة ٨٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية الذي ألغى المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .

- لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء تنص على أنه يجب أن يحاط القضاة علماً بكل ما يلاحظ عليهم ، وكانت المادة العاشرة من القرار الوزاري الصادر في ١٩٥٢/٤/١٧ بإنشاء إدارة التفتيش القضائي تنص على أن رئيس التفتيش يرسل صورة من الملاحظات القضائية والإدارية إلى القاضي صاحب الشأن للإطلاع عليها وإبداء إعراضاته في شأنها خلال خمسة عشر يوماً ، وكان الثابت من الإطلاع على ملف الطالب السري أن الوزارة أخطرت بتاريخ ١٩٥٨/٢/٥ طبقاً لما يوجبه المرسوم بقانون والقرار الوزاري المشار إليهما بأنه قد أودع ملفه بتاريخ ١٩٥٨/٢/٤ تقرير تفتيش عن أعماله كما أخطرت بصورة من الملاحظات التي تضمنها هذا التقرير وإذا كان يوسع الطالب أن يطلع على التقرير المشار إليه المودع بملفه ولم يكن على الوزارة إلا أن تخطره بصورة كاملة منه ، فإن النعي عليها بوجوب موافاته بالتقرير يكون في غير محله .

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٤

- لا وجه لما ينعي به الطالب من وجوب أن يذكر في التقرير أنه صدر بإجماع الآراء إذ لم ينص في القانون أو لائحة التفتيش الصادرة في ١٩٥٧/٤/١٧ على وجوب ذلك .

- إنه وإن كانت المادة السادسة من لائحة التفتيش المشار إليها تنص على أن ينتقل المفتشون مرة على الأقل كل سنة لفحص عمل القاضي إلا أنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ليس ما يمنع في حالة عدم تحقيق ذلك أن يكون ما جاء بملف القاضي من تقارير وبيانات وأوراق كاثية لتقدير درجة أهليته تقديراً يطمأن إليه ويمكن مقارنة أهليته بأهلية زملائه التاليين له في الأقدمية .

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٧٧/١/٦

إذ كان بين من الإطلاع على الملف الخاص بالطالب وما إحتواه من تقارير وأوراق ، أنه قد أجرى التفتيش على عمله فى شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٧٣ فتدورت كتابته بدرجة " متوسط " وأن اللجنة المختصة قبلت بتاريخ ١٩٧٥/٧/٢٢ إعراض الطالب على هذا التقرير وقررت رفع درجة كتابته إلى " فوق المتوسط " ، كما أجرى التفتيش على عمله فى شهرى مارس وإبريل سنة ١٩٧٤ حيث تدورت كتابته بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٧ بدرجة " فوق المتوسط " ولما كان هذان التقريران يدلان على حالة ثابتة تتعلق بأهلية الطالب وقت عمله السابق على صدور القرار المطعون فيه ، فإنهما ينسحبان إلى فترة التفتيش ويكون للطالب قبل يوم ١٩٧٤/٩/٢ الذى صدر فيه القرار المطعون فيه تقريران متتاليان كل منهما بدرجة " فوق المتوسط " أحدهما عن عمله خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٧٣ والثانى عن عمله فى شهرى مارس وإبريل سنة ١٩٧٤ وهو ما تعرف به أهلية الرقية التى كانت متوافرة لزملاء الطالب الذين تحفظوه إلى درجة قاض من الفئة "أ" أو ما يعادلها بموجب القرار المطعون فيه طالما أنه لم يقدم الدليل ضده على قيام مسوغ يمنع الرقية ، مما يجعل القرار المذكور مخالفاً للقانون بالنسبة لتخطى الطالب فى الرقية إلى هذه الدرجة أو ما يعادلها معين الإلقاء فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠

— إذ كان قانون السلطة القضائية ولائحة التفتيش القضائي قد علا كلاهما من نص يوجب على إدارة التفتيش القضائي ضم مدة سنة كاملة لفترة التفتيش إلا إذا رأت اللجنة المختصة أن الأوراق التى يحويها الملف السرى لا تساعد على تكوين رأى صحيح عن القاضى الأمر الذى لم يتحقق فى حالة الطالب فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفاً للقانون.

— ورفع اللجنة الخماسية لتقدير درجة كتابة الطالب بالنسبة للتقرير الأخير لا يؤدى حتماً وطريق اللزوم إلى رفع درجة كتابته بالنسبة للتقرير السابق عليه لإستقلال كل تقرير بعناصره عن التقرير الآخر.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨١/١/١٣

إذ كان قانون السلطة القضائية ولائحة التفتيش القضائي قد خلا كل منهما من نص يمنع إدارة التفتيش القضائي من التفتيش على عمل القاضى فى أية فترة خلال العام القضائي مما مفاده أن تكون لتلك الإدارة السلطة الكاملة فى تقدير ملائمة فترة التفتيش ، فإنه لا عبرة لما يثيره الطالب بشأن وقوع فترة التفتيش فى بداية العام القضائي ولا قيامه من بعدها بالفصل فيما لم يكن قد فصل فيه من القضايا التى عرضت خلالها طالما كانت تلك الفترة صالحة للحكم فيها ولم يدع علناً حال دونه والفصل فيها خلالها.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨١/١/١٣

إذ كان يبين من تقرير التفيش عمل الطعن - وما حواه من إحصاء وبيان للقضايا التى فصل فيها الطالب ونوعها وما وقع فيه من أخطاء تزدب بين مخالفة القانون وإخلالاً فى تطبيقه وفى تحصيل الوقائع والقصور فى الأسباب والنسب ما كان لئله الوقوع - أن تقدير كفاية الطالب بدرجة متوسط يتفق مع الواقع ، ولا يغير من ذلك حصوله فى تقارير التفيش السابقة أو التقرير اللاحق على درجة فوق المتوسط .

الطعن رقم ١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٣

مفاد المادة الخامسة عشر من لائحة نظام وإختصاص إدارة التفيش القضائى بالنيابة العامة أن الملاحظة " المسلكية " التى توجه إلى عضو النيابة من الجهة الإدارية وإستناداً إلى سلطتها المقررة باللائحة المشار إليها تؤثر فى مركزه القانونى ، لا فيها من النيل من أهليته ، وتكون بهذه المثابة قراراً إدارياً صادراً فى شأنه مما تختص محكمة التقض بالفصل فى طلب إلغائه طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٨

- مفاد المادتين ١/٧٩ و ٨٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن المشرع وإن رسم طريقاً للطعن فى تقدير الكفاية بالنظم الإدارى منه أمام " اللجنة التحمسية " إلا أنه لم يجعله سبيلاً يتحتم على صاحب الشأن سلوكه أولاً قبل اللجوء إلى القضاء وإنما طريقاً إختيارياً له أن يتنازل عنه إذا شاء ويرفع طعنه فى تقدير الكفاية إلى القضاء مباشرة .

- لما كان يبين من الإطلاع على تقرير التفيش على عمل الطالب بمحكمة الإسماعيلية الابتدائية خلال شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٨١ ، وما فصل فيه من قضايا وأنواعها والأخطاء القانونية التى شابت العديد من الأحكام ، أن تقدير كفايته بدرجة " متوسط " يقوم على أسباب مستمدة من أصول تؤدى إليها وكانت الأحكام التى إسرشد بها الطالب فى طلبه قد خلت من البحوث القانونية أو أى جهد حقيقى فى مجال التطبيق القانونى مما لا تنال من تقدير كفايته حسبما جاء بتقرير التفيش .

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٣

لما كان يبين من الإطلاع على تقرير التفيش على عمل الطالب بمحكمة أسبوط الابتدائية خلال شهرى ديسمبر سنة ١٩٨١ ويناير سنة ١٩٨٢ وما حواه من بيان القضايا التى فصل فيها ونوعها والأخطاء القانونية التى ما كان لئله الوقوع فيها ، إن تقدير كفايته بدرجة " متوسط " يقوم على أسباب مستمدة

من أصول تؤدي إليها ، وكان لا محل للمقارنة بين هذا التقرير وتقرير تفتيش آخر لإستقلال كل منهما بذاتيته وعناصره ، فإن طلب الطالب رفع تقدير كفايته يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢١

إذ بين من الإطلاع على تقرير التفتيش على عمل الطالب بناية الأزبكية خلال الفترة من أول نوفمبر سنة ١٩٨٥ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٥ أن القيود والأوصاف وما إنتهى إليه من تصرفات فيما عرض عليه من قضايا الجنب والمخالفات صحيحة في الجملة وكان ما ورد بالتقرير بشأن التحقيقات التي إختص بها قد رفعت عنها بعض المآخذ ، وكان ما بقي منها لا يسوغ المبوط بتقرير كفايته إلى درجة أقل من المتوسط فإن المحكمة ترى أن تقدير كفايته بهذه الدرجة لا يتناسب وحقيقة عمله فترة التفتيش ويتعين لذلك رفع هذا التقرير إلى درجة متوسط.

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٤

لما كان البين من الإطلاع على التقرير المطعون فيه أن الطالب في فترة التفتيش على عمله بمحكمة المصورة الابتدائية خلال شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٨٤ كان عضو يسار بدائرة عهد إليها بالفصل في قضايا مدنية وإجارات وأحوال شخصية للولاية على النفس وأنه لم يكن في البعض من القضايا التي وردت بهذا التقرير من بين أعضاء الهيئة التي أصدرت الأحكام فيها مما لا يصح معه مسألتته عن المآخذ الخاصة بها وكان لا محل أيضا لمؤاخذته أيضا عما شاب البعض من الأحكام التي تضمنها التقرير من بطلان لعدم التوقيع على نسخة الحكم الأصلية ولعدم توقيع مسوداتها من أعضاء الهيئة التي أصدرتها لأن المسئول عن ذلك هو رئيس الدائرة. لما كان ذلك وكان ما صح بعد ذلك من مآخذ في الأحكام القليلة المتبقية بالتقرير غير ذات أثر على وجه الحق في الحكم فإن المحكمة ترى أن تقدير كفاية الطالب بدرجة " متوسط " في تقرير التفتيش المطعون فيه لا تتناسب وحقيقة عمله خلال فترة التفتيش مما يتعين معه رفع هذا التقدير إلى درجة " فوق المتوسط " .

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٣

لما كان البين من تقرير التفتيش على عمل الطالب بمحكمة الجزية الابتدائية في شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٨٥ أنه كان رئيساً لدائرة أسند إليها الفصل في قضايا مدنية وأحوال شخصية للولاية على النفس الكلى والمستأنف للمسلمين وغير المسلمين والأجانب وأنه على تعدد أنواع هذه القضايا فإنها فصلت في عدد مناسب منها أسهم فيه الطالب بأكثر من نصيبه ومنها قضايا إقتضت جهداً في الفصل فيها وكان البعض من المآخذ التي حوaha التقرير في غير محلها وما صح منها بعضها لا تعدو أن تكون من افئات غير

ذات الأثر على وجه الحق في الحكم فإن المحكمة ترى أن كفاية الطالب عن عمله في هذه الفترة تقدر بدرجة " فوق المتوسط " ولما كان تقدير كفايته على هذا النحو يزهله للدولية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة " أ " أسوة بأقرانه الذين تمت ترقيتهم بالقرار المطعون فيه فإن ذلك إذ تخطاه في الزمنية إليها يكون مخالفاً للقانون لذلك إلغاؤه في هذا الخصوص.

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٣

لما كان يبين من الإطلاع على تقرير التفتيش المطعون فيه وما حواه من إحصاء للقضايا المروضة على الدائرة التي كان الطالب عضواً فيها أنه على الرغم من سهولة ويسر ما فصلت فيه من أنزعة فقد وقع الطالب في أخطاء عديدة تروّد بين مخالفة القانون وإخطأ في تطبيقه والبطان ولا قصور في التسبب ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال ، وهي أخطاء ما كان لعله أن يقع فيها فإن تقدير كفايته في هذا التقرير بدرجة " متوسط " - وعلى ما انتهى إليه مجلس القضاء الأعلى - يكون تقديرًا سليماً قائماً على أسباب مستمدة من أصول تؤدي إليها ، وكان لا محل للمقارنة بين هذا التقرير وبين تقدير كفاية الطالب في تقرير تال بدرجة " فوق المتوسط " لإستقلال كل تقرير بذاتيته وعناصره فإن طلب الطالب رفع درجة كفايته في التقرير المطعون عليه يكون غير أساس.

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٤

لما كان يبين من الإطلاع على تقرير التفتيش على عمل الطالب بمحكمة شمال القاهرة في شهرى مارس وأبريل سنة ١٩٨٦ أنه كان عضواً في الدائرة وأسند إليه الفصل في قضايا طعون الإيجارات وقضاء الإفلاس والأحوال الشخصية للولاية على النفس وفصل في عدد مناسب منها وبذل جهداً في الفصل في بعضها ، وكان البعض من المآخذ التي حواها التقرير بعد رفع بعضها - لا يبدو أن يكون من الهبات غير ذات الأثر على وجه الحق في الدعوى ولا تسوغ القبول بتقرير كفايته إلى درجة " متوسط " فإن المحكمة ترى أن كفاية الطالب عن عمله في هذه الفترة يقدر بدرجة " فوق المتوسط " ويتعين الحكم في طلبه على هذا الأساس.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٣

- القرار بتقدير كفاية القاضى في عمله بأحدى الدرجات المنصوص عليها في المادة ٧٨ من قانون السلطة القضائية لقرار إدارى ١٤ يجوز الطعن فيه أمام هذه المحكمة على إستقلال.

- لما كان يبين من الإطلاع على تقرير التفتيش المطعون فيه وما حواه من إحصاء .

و بيان للقضايا المروجة على الدائرة التي كان الطالب يجلس عضو عين بها أنه على الرغم من سهولة ما فصلت من أنزعة في القضاء المدني الكلي والمستأنف والقضاء الجنائي فقد وقع الطالب في أخطاء عديدة تردد بين البطلان ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسيب والفساد في الإستدلال والإلتواء على تقرير قانوني خاطئ والقضاء بما لم يطلبه الخصوم. وهي أخطاء ما كان لعله أن يقع فيها فإن تقدير كفايته في هذا التقرير بدرجة " متوسط " يكون سليماً وقائماً على أسباب مستعمدة من أصول تؤدي إليها ويكون طلبه رفع درجة الكفاية في ذلك التقرير على غير أساس متيناً رفضه. ولا يغير من ذلك حصوله على درجة " فوق المتوسط " في تقارير سابقة أو لاحقة لإستقلال كل منها بعناصره عما سواه .

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٠

لما كان البين من تقرير الضيفش الملعون فيه وما حواه من إحصاء وبيان للقضايا التي فصل فيها الطالب ونوعها وما وقع فيه من أخطاء أن غالبية أحكامه في القضاء المدني والأحوال الشخصية والجنائي شابهها العوار لمخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه والقصور والإخلال بحق الدفاع والتناقض والبطلان وأن مرد ذلك إلى إلقائه إلى اللهم القانوني الصحيح وعدم إعطائه عمله الجهد الواجب بذله فيه ومن ثم فإن تقرير كفايته في هذا التقرير بدرج " متوسط " يكون تقريراً سليماً وقائماً على أسباب مستعمدة من أصول تؤدي إليها ويكون طلب رفع درجة الكفاية في ذلك التقرير على غير أساس. ولا يغير من ذلك أن حصل الطالب على درجة أعلى في تقرير سابق أو لاحق لإستقلال كل تقرير بعناصره عما عداه

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٤

لما كانت وزارة العدل بموافقة مجلس القضاء الأعلى قد وضعت قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للرقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة " ب " إلا من يكون حاصلاً على تقريرين متوالين إستقرت حالته فيهما بدرجة " فوق المتوسط " وكان الثابت من الأوراق أن تقريرى كفاية الطالب عن شهرى ديسمير سنة ١٩٨٦ ويناير سنة ١٩٨٧ بدرجة "متوسط " عن شهرى مارس وإبريل سنة ١٩٨٨ بدرجة "متوسط" وهو ما لا يؤهله للرقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة " ب " أو ما يعادلها عند إعداد الحركة القضائية الصادر بها القرار الجمهورى الملعون فيه لعدم حصوله على تقريرين متوالين بدرجة " فوق المتوسط " ولا يجدى الطالب وقد إستقرت كفايته على هذا النحو في ذلك الوقت تقصى كفايته في فترة أو فترات سابقة أو لاحقة. لما كان ذلك فإن القرار الجمهورى الملعون فيه إذ تحطى الطالب في الرقية إلى الوظيفة المذكورة بسبب عدم إستيفاء تقارير الكفاية التى تؤهله للرقية إليها لا يكون معيأً بعب يسوغ إلغائه.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٦

لما كان البين من تقرير التفتيش محل الطلب وما حواه من إحصاء للقضايا التى فصل فيها الطالب خلال فترة التفتيش أنه على الرغم من سهولة ويسر ما تم الفصل فيه من القضايا فقد وقع الطالب فى أخطاء عديدة فوردت بين مخالفة القانون واحطاً فى تطبيقه والقصور فى التسيب والبطلان ويرجع ذلك إلى عدم إهتمامه بعمله بالتقدير المطلوب فى حده الأدنى وغياب القاعدة القانونية عنه. وهى أخطاء ما كان لئله أن يقع فيها فإن تقدير كفايته فى هذا التقرير بدرجة " متوسط " يكون سليماً ومستنداً من أصول تؤدى إليه مما يكون معه الطلب على غير أساس. ولا يفر من هذا إبداع التقرير بعد إنتهاء المدة المنصوص عليها فى المادة ٧٨ من قانون السلطة القضائية إذ أن المبادئ المتروكة عنه تنظيمى لا يوجب على مخالفته البطلان.

• الموضوع الفرعى : تقديم دعوى التعويض :

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٩١/١/٢٨

نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى هو نص إستثنائى على خلاف الأصل العام فى التقدم وقد ورد فى خصوص الحقوق التى تنشأ عن العمل غير المشروع فلا يجوز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للإلتزام ، لما كان ذلك وكانت علاقة رجل القضاء أو النيابة بموزارة العدل هى علاقة تنظيمية مصدرها القانون ، وكانت مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة فى هذا الشأن لا تنسب إلى العمل غير المشروع فإن مساهمة الإدارة عنها عن طريق التعويض لا تسقط إلا بالتقدم العادى .

• الموضوع الفرعى : تقرير الكفاية :

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٣

إذ بين من تقرير التفتيش على عمل الطالب فى شهرى ديسمبر ١٩٧٩ ويناير ١٩٨٠ أنه كان رئيساً لدائرة عهد إليها بالفصل فى قضايا مدنية وتجارية كلية وإيجارات وضرائب والاملاص. وأنه على تعدد أنواع هذه القضايا فإنها قد فصلت فى عدد مناسب منها أسهم فيه الطالب بأكثر من نصيبه ومنها قضايا قدم الطالب صور الأحكام التى حرر أسبابها إقتضت جهداً فى الفصل فيها ولم يعرض لها التقرير بالإفصاح أو يتناولها بالتقدير ، وكان الكثير من المآخذ التى حوaha التقرير لا تعدو أن تكون من الفئات غير ذات الأثر على وجه الحق فى الحكم ، فإن المحكمة ترى أن كفاية الطالب عن عمله فى هذه القوة تقدر بدرجة " فوق المتوسط " .

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٧٣، ٢٧٢، ٥١ لسنة ١٣٤، ١٣٣، ٥٢ مكتب قنى ٣٤
صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٢

لما كانت وزارة العدل - بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية - قد وضعت قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للولاية إلى درجة رئيس محكمة فئة "ب" إلا من يكون حاصلاً على تقريرين متوالين استقرت حالته لهما في درجة "فوق المتوسط" وكان الثابت من الملف السرى للطالب أنه قد فُتش على عمله مرتين الأولى في شهر يناير وفبراير ومارس سنة ١٩٧٨ وقدوت كفايته في تقرير التفيش بدرجة "فوق المتوسط" والثانية في الشهرين ديسمبر ١٩٧٨ إلى مارس سنة ١٩٧٩، وقدوت كفايته في تقرير التفيش بدرجة "متوسط" وتظلم من هذا التقدير أمام اللجنة الخماسية التي قررت رفض التظلم فتقدم بالطلب رقم ٥٥ لسنة ٥٠ ق [رجال القضاء] طعناً في هذا القرار طالباً بإلغاء ورفع درجة كفايته وقضت محكمة النقض في ١٩٨١/٤/١٤ برفض الطلب، لأن كفايته تكون قد استقرت في تلك الدرجة بما لا يزيله للولاية إلى وظيفة رئيس محكمة فئة "ب" مما لا يجدى معه تنصيص كفايته في فترة سابقة للفترة موضوع تقرير التفيش الأخير أو الإعتداد بما كانت عليه في جهة عمله [إدارة قضايا الحكومة] قبل تعيينه بالقضاء.

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٦

لما كان بين من الإطلاع على الملف الخاص بالطالب أنه فُتش على عمله بالقضاء خلال شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٨٠ وقدوت كفايته بدرجة "فوق المتوسط" ثم فُتش على عمله خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٨١ وقدوت كفايته في تقرير التفيش بدرجة "متوسط" فتظلم من هذا التقرير أمام اللجنة الخماسية التي أصدرت قرارها في ١٩٨٢/٩/٢١ برفع درجة كفايته إلى "فوق المتوسط" وكان هذا التقرير يدل على حالة ثابتة تتعلق بأهلية الطالب وقت عمله السابق على تاريخ صدور القرار المطعون فيه لأن أثره ينسحب إلى فترة التفيش وبالتالي فإنه يكون للطالب قبل تاريخ صدور هذا القرار تقريرات كل منها بدرجة "فوق المتوسط" وهو ما تتوافر به أهلية الولاية إلى وظيفة رئيس محكمة فئة "ب" طبقاً للقاعدة التي وضعتها وزارة العدل.

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٧

- المشرع وضع في سبيل الوصول إلى تقدير الكفاية نظاماً للتفيش على عمل القضاة أحاطه بضمانات تحول دون الخيف عليهم أو إيقاع الظلم بهم وذلك بأن أجاز للقاضي التظلم من تقدير كفايته في التقرير المدع بمعرفة إدارة التفيش القضائي أمام اللجنة الخماسية، و نظراً لتوقف إجراء حركة الترقيات على

الإنهاء من تقديم الكفائات الفنية لمن يحل عليهم الدور في الوثيقة فقد أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٨١ من قانون السلطة القضائية أن تفصل اللجنة في التظلم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إحالة الأوراق إليها وقبل إجراء الحركة القضائية. لما كان ذلك ، فإن معاد الطعن في القرارات الصادر بهذه الحركة لا يبدأ بالنسبة لمن لم تشملهم الوثيقة لعدم إستيفاتهم تقارير الكفاية تبعاً لوائح اللجنة الخماسية في إصدار قرارها في التظلمات المرفوعة عنها ألا بعد صدور هذا القرار وعلم التظلم به علماً يقينياً.

- إذا خلا التقرير من بيان أن من بين القضايا التي حيزت لإصدار الحكم فيها وأعيدت إلى المرافعة لأسباب غير مبررة ما كان موزعاً منها على الطالب وهو المجال الذي تتحدد في نطاقه مستولية عضو الدائرة عن الإنتاج فيها ، وكان الإشراف على عمل كاتب الجلسة وما يدونه بمحاضر الجلسات والنسخ الأصلية للأحكام يقع على عاتق رئيس الدائرة فإنه لا مجال لمساءلة الطالب عما شاب الأحكام الصادرة في قضايا الضرائب من بطلان لإشتمالها على بيان يفيد صدورها في جلسة سرية ، وإذا ترتب على ذلك إستبعاد هذه الأحكام من نطاق الفحص رغم ما إقتضته من جهد في إصدارها ورغم إشتغال بعض ما حرره الطالب منها على أبحاث قانونية تستحق التنويه بها ، فإن المحكمة ترى أن تقدير كفايته بدرجة " متوسط " لا تتناسب وحقيقة عمله خلال فترة التفيش ، ويعين لذلك رفع هذا التقدير إلى "فوق متوسط " .

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٧

إذا كان يبين من الإطلاع على تقرير التفيش على عمل الطالب بمحكمة الابتدائية خلال الفترة من وما فصل فيه من قضايا وأنواعها وما وقع فيه من أخطاء قانونية ما كان لثله الوقوع فيها أن تقدير كفايته بدرجة " متوسط سليم وقائم على أسباب مستمدة من أصول تؤدي إليها. وكانت الأحكام التي إسروخ بها الطالب قد حلت من البحوث القانونية أو من أي جهد حقيقي في مجال التطبيق القانوني مما لا ينال من تقدير كفايته ، وكان لا محل للمقارنة بين هذا التقرير وتقارير التفيش الأخرى لإستقلال كل منها بملابته وعناصره ، فإن طلبة الطالب في رفع تقدير الكفاية في هذا التقرير وإلغاء القرار الجمهوري فيما تضمنه من تحطيه في الوثيقة إلى وظيفة مستشار بمحاكم الإستئناف أو ما يعادلها يكونان على غير أساس .

* الموضوع الفرعي : تنبيه قضائي :

الطعن رقم ٤ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٨

لما كان وزير العدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الرئيس الإداري المستول عن أعمال الوزارة وإدارتها وبالتالي صاحب الصفة في خصومة الطعن فيما تصدره من قرارات إدارية نهائية. وكان لا

شأن لرئيس اللجنة الخماسية أو النائب العام بمضومة الطعن فى القرار الإدارى بتوجيه تنبيه إلى الطالب فإن طلب إلغاء هذا التنبيه يكون بالنسبة لهما غير مقبول .

* الموضوع الفرعى : من التقاعد :

الطعن رقم ٢٦٤، ٢٥٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٣
مفاد نص المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية أن ولاية القاضى تنتهى بقوة القانون ببلوغه سن التقاعد أو بانهاء العام القضائى إذا بلغ هذه السن خلافاً ، فإن حق القاضى فى البقاء فى عمله القضائى حتى تنتهى ولايته أمر مقرر بالقانون ولا دخل لسلطة جهة الإدارة فيه ، لأن ما تصدره من قرارات فى هذا الشأن أو تتخذه من إجراءات نحو إعطائه بإحالة إلى المعاش لبلوغه من التقاعد لا تعد من قبيل القرارات الإدارية التى يقصد بها إحداث أثر قانونى معين وإنما هى مجرد إجراءات تنفيذية لا يقررها القانون.

* الموضوع الفرعى : صندوق الرعاية الصحية والاجتماعية لرجال القضاء :

الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨ بتاريخ ١/٢٧/١٩٨١
- مفاد المادتين ٨٣ ، ٩٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن المشرع قد أوجب توفير الخدمات الصحية والاجتماعية لرجال القضاء أو النجاة العامة وأصدر تحقيقاً لهذه الغاية القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق لكفالة توفير تلك الخدمات لهم ولأعضاء الهيئات القضائية الأخرى الحاليين والسابقين ، فإن القرارات التى تصدر تنفيذاً لهذا القانون تكون من قبيل القرارات الإدارية الصادرة فى شأن من شئون رجال القضاء والنجاة العامة والتى تخص محكمة النقض بطلب إلغائها.
- إذ كان لصندوق الخدمات بمقتضى قانون إنشائه شخصيته الاعتبارية المستقلة ويختص رئيس مجلس إدارته بممثله أمام القضاء طبقاً لنص المادة ٧ " ح - من قرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ إلا أن الخصومة فى الطلب ليست قاصرة على ما يدعيه الطالب من حقوق له ولأسرته قبل الصندوق وحده وإنما تشمل اختصاص وزير العدل بصفته بطلب الحكم بالزامه بتعويض الطالب عن حرمانه من هذه الحقوق بسبب ما نص عليه فى القرارات الوزارية من وقف خدمات الصندوق بالنسبة لمن هم فى وضع الطالب من الأعضاء السابقين للهيئات القضائية بالمخالفة فى ذلك لأحكام قانون إنشاء الصندوق ، ومن ثم فإن وزير العدل يكون له شأن فى خصومة الطلب إستقلالاً عن خدمات الصندوق ويكون الدفع بعدم قبول الطلب بالنسبة له على غير أساسى.

- مفاد المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية أن المشرع لم يقرر خدمات معينة بذاتها أوجب على الصندوق توفيرها لأعضاء

الهيئات القضائية أو بفرض المساواة بين هؤلاء في استيفاء خدمات الصندوق مهما تبایت أو تغيرت ظروفهم وأوضاعهم وإنما ترك لوزير العدل بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية تحديد هذه الخدمات وتوفرها لأعضاء الهيئات القضائية الحاليين منهم والسابقين طبقاً لما يرضه من أولويات في هذا الشأن تبعاً لتباين وتغير تلك الظروف والأوضاع وفي حدود موارد الصندوق وإمكاناته بما يحقق الغاية من التشريع وهي إسهام الدولة في توفير حاجة هؤلاء إلى خدمات صحية وإجتماعية تعجز مواردهم المالية وحدها عن كفايتها هم ، واستهدافاً هذه الغاية فقد قضت الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والإجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية وقواعد الإنفاق منه على أن " يسرى هذا النظام على أعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين وأسرهم ويقف سريانه بالنسبة إلى العضو السابق وأسرته إذا مارس مهنة المحاماة أو إلتحق بوظيفة أو أشتغل بالتجارة ونصت المادة ٣١ من اللائحة الصحية والإجتماعية الصادرة بقرار وزير العدل رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ المعدلة بالقرار رقم ١٠٨٨ لسنة ١٩٧٨ على أن " يقف سريان نظام الخدمات الصحية والإجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية وأسرهم بالنسبة إلى : " أ " العضو المسار أو المتعاقد لدى حكومة أجنبية أو هيئة دولية مدة الإعارة أو التعاقد. " ب " العضو أو فرد أسرته إذا إلتحق بوظيفة أو أشتغل بمهنة تجارية أو غير تجارية مدة قيامه بذلك ... " وفاد هذه النصوص أنها لم تهدف إلى التفرقة في الإفادة من خدمات الصندوق بين الأعضاء الحاليين للهيئات القضائية والسابقين منهم ، وإنما عاجلت حالة العضو الذي يكون في وضع مالي يسر له سد حاجته إلى مثل هذه الخدمات عن غير طريق الصندوق سواء كان من الأعضاء الحاليين أو السابقين ، فقضت بوقف سريان نظام الخدمات بالنسبة هو لأسرته ما بقي في هذا الوضع ومن ثم فإن ما نص عليه القراران الوزاريان المشار إليهما في هذا الصدد لا تكون فيه مخالفة للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات. لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطالب بعدد أن أحيل إلى المعاش مارس مهنة المحاماة وما زال حتى الآن ، فإنه لا يحق له وأسرته التمتع بخدمات الصندوق - فيما عدا الإعانة الإجتماعية المقررة بالبنء الأول من المادة ٣٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقرار رقم ٣٣٤١ لسنة ١٩٧٧ - ما بقي مشغلاً بهذه المهنة ويكون طلب أحقيته لدى استمرار تمتعه وأسرته بهذه الخدمات والتعويض عن حرمانه منها على غير أساس.

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٣

معي كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والإجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية إذ ترك الأمر في تحديد هذه الخدمات والقواعد التي يعين

إتباعها في الإنفاق من الصندوق لوزير العدل يصدر بها قرارات بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، فإن له أن يضع الشروط اللازم توافرها لتلقى هذه الخدمات وتحديد أولويات الاستفادة منها تبعاً لاختلاف الظروف والأوضاع بما يحقق الغاية التي تفياها المشرع من إنشاء الصندوق وهي إسهام الدولة في سد حاجة أعضاء الهيئات القضائية إلى خدمات صحية واجتماعية مما يحفز مواردهم وحدها عن كفالتها ، وإذا انتظمت القرارات الوزارية الصادرة تنفيذاً لذلك قواعد خاصة بصرف إعانة اجتماعية إلى أعضاء الهيئات القضائية عند إحالتهم إلى المعاش وهو ما لا يتحقق إلا فيمن يحال إلى المعاش في تاريخ لاحق لصدورها لأنها لا تسرى على من أحيل إلى المعاش قبل هذا التاريخ ما لم يرد نص على خلاف ذلك وإذا كان الثابت أن هذه الخدمات تقرر بداية لمن أحيلوا إلى المعاش اعتباراً من ١٩٧٧/١١/١٢ بموجب القرار الوزاري رقم ٣٣٤١ لسنة ١٩٧٧ ثم للمحالين إليه اعتباراً من ١٩٧٥/٦/٢٦ تاريخ العمل بقانون إنشاء الصندوق بالقرار الوزاري رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٧٩ وكان الطالب قد أحيل إلى المعاش بسبب بلوغه سن التقاعد في ١٩٧٤/١١/٢١ فإنه لا يستحق الإعانة المطالب بها ولا ينال من ذلك بقاؤه في الخدمة حتى ١٩٧٥/٦/٣٠ عملاً لنص المادة ٢/٦٩ من قانون السلطة القضائية لأنها صريحة في تحديد سن تقاعد رجل القضاء بسنين عاماً وعدم احتساب مدة بقائه في الخدمة حتى نهاية العام القضائي في المعاش أو المكافاة .

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٣

— متى كان صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية المنشأ بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ هو الملزم بأداء هذه الخدمات وكانت له شخصيته الاعتبارية بمقتضى نص المادة الأولى من هذا القانون ، فإنه لا أساس لوجبه المطالبة بصرف الإعانة الملزم بها هذا الصندوق إلى وزير العدل — لما كان الهدف من إنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون إنشائه رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ هو أن تكفل الدولة تمويل وتوفير الخدمات التي تجدها القرارات الوزارية للقائمين على خدمة العدالة وذلك مدأً لحاجتهم إليها تبعاً لزيادة أعبائهم الوظيفية وقصور مرتباتهم عن توفير متطلبات مستوى الحياة الكريمة اللازمة لقيامهم بأداء رسالتهم الجليلة فإن الصندوق المشار إليه وقد اكتسب الشخصية الاعتبارية بمقتضى قانون إنشائه يكون ملزماً بأداء تلك الخدمات إلى المستفيدين فيها ويكون حقهم في إستيفائها منه من قبيل الحقوق المالية ومن ثم يجوز لمن يحرم من أى منها أن يطالب بالزام الصندوق بأدائها ، ويحق لورثته من بعده إذا ما استحققت له مبالغ نتيجة

هذا الحرمان أو تدخل في نطاق الخدمات الواجب أدائها إليه أن يطالبوا بها الصندوق باعتبارها حقاً مالياً
آل إليهم من مورثهم .

الطعن رقم ٤١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٧

- النص في المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات الصحية والإجتماعية
لأعضاء الهيئات القضائية على أن ينشأ بوزارة العدل صندوق تكون له الشخصية الاعتبارية تخصص له
الدولة الموارد اللازمة لتمويل وكفالة الخدمات الصحية والإجتماعية للأعضاء الحاليين والسابقين للهيئات
القضائية .. ويصدر بتنظيم الصندوق وقواعد الإنفاق منه قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى
للهيئات القضائية يتضح منه أن المشرع لم يقرر خدمات معينة بذاتها أوجب على الصندوق توفيرها لأعضاء
الهيئات القضائية أو يفرض المساواة بين هؤلاء في إستيفاء خدمات الصندوق مهما تبانت أو تغيرت
ظروفهم وأوضاعهم وإنما ترك الأمر في تحديد هذه الخدمات والقواعد التي يتعين إتباعها في الإنفاق من
الصندوق لوزير العدل يصدر بها قرارات بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

- إذ كانت القرارات الوزارية التي إنتظمت القواعد الخاصة بنظام إعانة نهاية الخدمة الذي إستحدثت
بديلاً عن نظام التأمين السابق قد وردت في الفصل الأول من الباب الثالث من قرار وزير العدل رقم
٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والإجتماعية المعدل بالقرار رقم ١٩٥٧ لسنة
١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام نظام إعانة نهاية الخدمة لأعضاء الهيئات القضائية وطبقاً للمادة ٢٥ منه يلتزم
الصندوق بأداء إعانة نهاية الخدمة هؤلاء الأعضاء في حالات إنتهاء الخدمة المبينة في هذه المادة وحددت
المواد التالية شروط الإستفادة من نظام الإعانة عند إنتهاء الخدمة لغير هذه الأسباب سواء بالإستقالة
أو بغيرها واعتدت في شأنها بمدة الخدمة بالهيئات القضائية وما إذا كانت تبلغ خمسة وعشرين سنة أو تقل
عن ذلك ، وأوجبت المادة ٢٩ مكرراً المضالفة بالقرار المطعون فيه أن يؤدي الصندوق لأعضاء الهيئات
القضائية في الحالات المبينة في المادة ٢٥ إعانة إضافية بواقع مثل ونصف المربب الأساسى الشهري الأخر
عن كل سنة من سنوات الخدمة التي تزيد على خمسة وعشرين سنة وكان ما أورده القرار المطعون فيه في
خصوص الإعانة الإضافية يدل على أن وزير العدل إعمالاً للإختصاص المقرر له في القانون رقم ٣٦ لسنة
١٩٧٥ جعل الإلتزام بأداء هذه الإعانة في حالات إنتهاء الخدمة المبينة في المادة ٢٥ مناهة أن تزيد مدة
الخدمة بالهيئات القضائية على خمسة وعشرين سنة وهي قاعدة يستهدف بها تحقيق ما تلغاه المشرع من ذلك
القانون ويخصص لها كافة أعضاء الهيئات القضائية وفقاً لسبب إنتهاء الخدمة وملئها ولا تتطوى المعايير بين
هؤلاء الأعضاء وفقاً لمدة الخدمة وتعيددها بخمسة وعشرين سنة على تمييز البعض منهم عن غيرهم ممن

عينوا من المحاماة والجهات النظرية كما لا يتأدى منها الخروج على أحكام قانون السلطة القضائية ، والقول بإلغاء إشراط هذه المدة لإستحقاق الإعانة الإضافية هو مما يتعارض مع طبيعتها ويرتّب عليها إفراغها من مضمونها بإعبارها إعانة لا تؤدى إلا عن الزائد من سنوات الخدمة على خمسة وعشرين سنة ويقدر عدد هذه السنوات ، لما كان ذلك ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون فيما تضمنه نص المادة ٢٩ مكرراً منه قد خالف القانون أو معيياً بإساءة إستعمال السلطة .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥٦ مكتب قضى ٣٨ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٢

النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات الصحية والإجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية يتضح منه أن المشرع لم يقرر خدمات معينة بذاتها أوجب على الصندوق توفيرها لأعضاء الهيئات القضائية أو يفرض المساواة بين هؤلاء فى إستيفاء خدمات الصندوق مهما تباينت أو تغيرت ظروفهم وأوضاعهم ، وإنما ترك تحديد هذه الخدمات والقواعد التى يتعين إتباعها من الإنفاق من الصندوق لوزير العدل يصدر بها قرارات بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية وإذ كان وزير العدل قد أصدر قراره رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والإجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية ثم أضاف إليه خمس مواد جديدة بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ وكان النص فى مادته ٣٤ مكرراً "٣" على " يصرف لكل من إستحق أو يستحق معاشاً من أعضاء الهيئات القنانية ... مبلغ شهرى إضافى مقداره خمسة جنيهاً عن كل سنة من مدد العضوية ومدد الإشتغال بعد التخرج بعمل نظير أو بائعاً التى حسبت فى المعاش ... فإذا كان العضو يتقاضى بالإضافة إلى معاشه معاشاً إستثنائياً أو معاشاً آخر صرف له بعد تركه عن عمل إلحق به أو مهنة مارسها خصصت قيمته من المبلغ الشهري الإضافى " يدل على أن وزير العدل إعمالاً للإختصاص المقرر له فى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ جعل الإلتزام بأداء ذلك المبلغ الإضافى وتحديد مقداره وفق شروط حددها فى هذا النص من القرارات ومن بينها خصص ما يتقاضاه المستحق من معاش عن مهنة مارسها وهى قاعدة عامة لا تنطوى على مخالفة لما إستهدفه ذلك القانون .

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٦ مكتب قضى ٣٩ صفحة رقم ١٤٦٤ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٩

لما كان النص فى قرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ على أن " يصرف لكل من إستحق أو يستحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ وإنهت خدمته فيها للمعز أو ترك الخدمة بها لبلوغ من التقاعد أو أمضى فى عضويتها مدداً مجموعها خمسة عشر عاماً على الأقل ، مبلغ شهرى إضافى مقداره خمسة جنيهاً عن كل سنة من مدد العضوية ومدد الإشتغال بعد

النخرج بعمل نظير أو بالهاماه والتي حسبت في المعاش وتوضيخ الدفعة * وكان الاستفادة من نص المادتين ٣٩ ، ٤١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الناطق في إعتبار العمل نظيراً للعمل القضائي هو بصدر قرار تنظيمي عام في هذا الشأن من المجلس الأعلى للهيئات القضائية - وأصدر هذا المجلس بتاريخ ١٣/١٠/١٩٧٣ قراراً بين في مادته الأولى الأعمال التي تعتبر نظيرة للعمل القضائي ، وكان عمل التوثيق تقوم عليه جهات متعددة وقت العمل بنظام القضاء الشرعي وبعد إلغائه ومنها ما يختص بتوثيق محررات معينة دون أخرى مثل عقود الزواج وإشهادات الطلاق التي يوثقها مأفون بالنسبة للمصريين المسلمين وموثوقون منتديون بالنسبة لعبر المسلمين المتحدى الطائفة والملة وكان قرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية المشار إليه قد خلا من النص على إعتبار عمل التوثيق وحده في جميع الجهات التي تقوم به عملاً نظيراً للعمل القضائي ولم يرد في القانون نص بذلك. فإن عمل الطالب موثقاً بأحكام الشرعية لا يعتبر عملاً نظيراً ولا يستحق عن مدة عمله به المبلغ الإضافي المقرر لأصحاب المعاشات بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ سالف الذكر وحيث إنه عن عمل الموظف القضائي بأحكام الشرعية فإن النص في المادة الأولى من القانون ٦٢٤ لسنة ٥٥ بتنظيم شئون رجال القضاء الشرعي المنقولين إلى أحكام الوطنية على أنه ،، يقصد برجال القضاء الشرعي لقضاء أحكام الشرعية الملغاة يختلف درجاتهم والموظفون القضائيون بذلك الأحكام وفي الفقرة الثانية من المادة الثانية منه عني أن " يلحق الموظفون القضائيون بتبايات الأحوال الشخصية وتجري عليهم ما يجري على معاوني النيابة من أحكام ، يدل على أن عمل الموظف القضائي بأحكام الشرعية عمل قضائي ، وعلى ذلك وإذ عين الطالب موظفاً قضائياً بأحكام الشرعية في المدة من ١٥/٢/١٩٥١ إلى أن عين قاضياً في ٩/٣/١٩٥٣ كما هو ثابت بملف خدمته فإنه يستحق عن هذه المدة المبلغ الإضافي للمعاش المقرر بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ٨٦ المشار إليه ويتعين الحكم بتسوية ما هو مستحق له من هذا المبلغ على هذا الأساس من تاريخ إستحقاقه

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٤٦٩ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٨

لما كان النص في المادة ١٣ من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والإجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية على أن " ينتفع بهذا النظام أعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين وأسرهم من زوج وأولاد والذين يعولهم ... ويقف سريانه بالنسبة إلى العضو السابق أو أحد أفراد أسرته إذا التحق بوظيفة أو مارس إحدى المهن الحرة " وفي المادة ٣٤ مكرراً المضالفة بالقرار ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ لوزير العدل على أن " يصرف لكل من إستحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية

.....و إنتهت خدمته فيها للعجز أو ترك الخدمة بها لبلوغ سن التقاعد ... مبلغ شهري مقداره عن كل سنة من مدد العضوية ومدد الإشتغال بعد التخرج بعمل نظير أو إخماءه التي حسبت في المعاش .. " وفي المادة ٣٤ مكرراً منه على أن " يوقف صرف المبلغ الشهري الإضافي إذا إلتحق العضو بعمل داخل البلاد يتقاضى عنه دخلاً ... أو مارس مهنة تجارية أو غير تجارية في الداخل أو الخارج ويعود الحق في صرفه في حالة ترك العمل أو المهنة " يدل على وقف إنقطاع العضو بخدمات الصندوق إذا إلتحق بعمل أو مارس أية مهنة ويعود إليه وأفراد أسرته الحق في الإنقطاع بالخدمات في حالة ترك العمل أو المهنة من تاريخ هذا الدوك. وإذ كان قيد الخامي في جدول الخامين المشتغلين يجعل له ما للمحامي العامل من حقوق وعليه ما عليه من إلتزامات شاء أن يمارس العمل فعلاً أو لم يشأ ، فإن المناط في ترك العمل بإخماءه يكون بنقل الأسم إلى جدول غير المشتغلين وهو ما يتعين على أساسه تسوية حق الطالب في المبلغ الشهري الإضافي المشار إليه وإنقطاعه وأسرته بخدمات الصندوق.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٥٧ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٠/٧/١٩٩٠
النص في المادة ٣٤ مكرراً من قرار وزير العدل المشار إليه - والذي يعمل به إعتباراً من ١٩٨٦/٤/١ وعلى أن يشترط لإستحقاق العضو المبلغ الشهري الإضافي أن يكون قد أمضى في عضوية الهيئات القضائية مدداً مجموعها خمسة عشر سنة ويحيز كسر الشهر شهراً وكان المواءم عليه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - في بدء العلاقة الوظيفية بكافة آثارها عدا إستحقاق المرتب - بين القاضي ووزارة العدل هو بالقرار الصادر بالتعيين ، فتمت صير هذا القرار منجزاً ممن يملك إصداره ، فإنه يحدث أثره بتعيين القاضي في وظيفته فور صدوره.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٠/٧/١٩٩٠
لما كان صندوق الخدمات الصحية والإجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية المنشأ بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ هو الملزم بأداء هذه الخدمات ، وكانت له الشخصية الاعتبارية بمقتضى نص المادة الأولى من هذا القانون فإنه لا أساس لتوجيه المطالبة بتسوية المعاش الإضافي الملزم بها هذا الصندوق إلى وزير العدل .

* الموضوع الفرعي : ضم مدة خدمة :

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ٢٣/٦/١٩٨١
- إذ كان الطالب قد لجأ إلى محكمة النقض للحكم بحساب مدين متميزتين ضمن مدة إشتراكه في التأمين التي سوى معاشه على أساسها ، أولاها المدة التي قضاها في وظيفة بوزارة الداخلية ، والثانية المدة من تاريخ إنتهاء خدمته بتلك الوزارة إلى تاريخ تعيينه في القضاء ، ولما كان حق الطالب في حساب المدة

الأولى يستند إلى نص المادة ٣٢ من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وكان المشرع لم يخرج المنازعات الناشئة عن تطبيق حكم هذه المادة من القواعد العامة التي أوردها ذلك القانون سواء فيما تعلق بتقديم الطلب والفصل فيه والتداعي بشأنه ، ومن ثم فإن الطلب المستند إلى هذه المادة يعين أن يوجه إلى هيئة التأمين المختصة ، ويسرى في شأنه الحكم العام الذي أورده المشرع في المادة ١٥٧ من ذات القانون ومن مقتضاه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه إعتباراً من ٩ يناير سنة ١٩٧٧ تاريخ نشر قرار وزير التأمينات الصادر بتشكيل اللجان المنصوص عليها في تلك المادة لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام ذلك القانون لا يجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة بعرض منازعاتهم على تلك اللجان. إذ كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن الطالب لم يوجه أصلاً بطلب إلى هيئة التأمين المختصة لضم مدة خدمته السابقة بوزارة الداخلية إلى مدة إشتراكه في التأمين عملاً بالمادة ٣٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وإنما تقدم به إلى وزير العدل بصفته ، ومن ثم فإن لجوءه إلى محكمة النقض مباشرة للحكم بضم تلك المدة قبل أن يصدر قرار من الجهة المختصة هيئة التأمين - بقوله أو رفضه يجعل دعواه بهذا الصدد غير مقبولة.

- أما بالنسبة لطلب ضم المدة الثانية والتي استند إليها الطالب إلى نص المادة ١٧٦ من قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فإنه إذ نصت تلك المادة على أن طلبات الإفادة من حكمها تقدم إلى الوزير المختص وليس إلى هيئة التأمينات المختصة بما مفاده أن الطعن على القرار يرفع مباشرة إلى القضاء فتخرج المنازعة عن نطاق المنازعات التي حظرت المادة ١٥٧ من القانون المذكور اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب لمرضاها على لجان فحص المنازعات المنصوص عليها فيها.

- مفاد نص المادة ١٧٦ من قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ لا ينطبق - وعلى ما يدل عليه صريح لفظها - إلا على حالات من فصلوا بغير الطريق التأديبي ، ولا يفيد منه من إنتهت خدمته عن غير ذلك الطريق ، أيًا كان سبب إنتهاء الخدمة ، ولما كان الثابت من ملف خدمة الطالب وما حواه من مستندات أنه لم يفصل من خدمته بوزارة الداخلية وإنما رفع اسمه من سجل العاملين بطلب الوزارة لإعتباره مستقلاً بانقطاعه عن العمل بغير إذن أو علر رغم إنذاره فإنه لا يفيد من حكم تلك المادة ، ويكون طلبه حساب المدة من تاريخ إنتهاء خدمته في تلك الوزارة وإلى تاريخ تعيينه في القضاء دون مقابل ضمن مدة الإشتراك في التأمين التي يسوى معاشه على أساسها - على غير سند من القانون.

*** الموضوع الفرعي : طبعة القرار الصادر بتعيين نواب النقض :**

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٩

مؤدى نص المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن اختصاص الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض ، بنظر الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة فى أى شأن من شئونهم قاصر على طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بهذه الشئون - عدا النقل والسحب والتعويض عنها. فلا يجوز التقدم إلى هذه الدوائر بطلبات إلغاء أو تعويض عن عمل أو إجراء تقوم به الجهة الإدارية لا يصل بلائه إلى مرتبة القرار الإدارى النهائى. ولما كان القرار الإدارى هو إفساح الجهة الإدارية المختصة عن إرادتها الملزمة فى الشكل الذى يتطلبه القانون ، وكان رأى المجلس الأعلى للمهيات القضائية فى تعيين نواب رئيس محكمة النقض وفقاً لنص المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليس من قبيل تلك القرارات الإدارية النهائية ، وإنما مجرد إسطلاع رأى وعمل تحضرى لا يقيد الجهة المختصة بإصدار قرار التعيين ، ولا يوجب عليه إحداث أثر فى المركز القانونى لرجل القضاء المعنى والذى لا يتحدد إلا بصدر القرار الإدارى ، ومن ثم لا يجوز المطالبة بإلغائه أو التعويض عنه إلا من خلال خاصية القرار الجمهورى الصادر بناء عليه. وإذا كان الطالب قد استند فى طلب التعويض إلى مجرد النعى على رأى المجلس الأعلى للمهيات القضائية وعلى موقف وزير العدل دون خاصية منه أو تعيب لوقفة الجهة المختصة بإصدار القرار النهائى بالتعيين فإن الطلب فى هذا الخصوص يكون غير مقبول .

*** الموضوع الفرعى : طلب إلزام قاضى برد مبالغ صرفت دون وجه حق :**

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٦٨٦ بتاريخ ١٩٩٦/٦/١١

- طلب وزارة العدل الحكم بإلزام قاض سابق برد مبالغ صرفت له بدون وجه حق بعد بلوغه من الإحالة إلى المعاش ، لا يعتبر فى قرار إدارى ومن ثم لا يسرى عليه المعاد المقرر فى المادة ٩٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية إذ لا يتصرف هذا المعاد إلا إلى الطلبات التى ترفع طعناً فى قرارات إدارية.

- الحق الذى ينشأ عن قيام العدل بصرف مبالغ بدون وجه حق بعد إحالة قاض إلى المعاش خطأ وقعت فيه نتيجة عدم تقديمه شهادة ميلاده ، يسقط بمضى ثلاث سنوات من وقت علمها فى إسترداد هذه المبالغ طبقاً للمادة ١٧٨ من القانون المدنى.

*** الموضوع الفرعي : طلب بدل إقامة :**

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٣ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١١٣٠ بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٩

- لما كان الطالب يهدف بطلبه إلى الحكم بأحقته في صرف بدل الإقامة بالكامل تطبيقاً لأحكام القرار الجمهورى رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ عن عمله القضائى فى محكمتى قنا وأسوان ، فإن هذا الطلب يعد من قبيل طلبات التوسية التى تقدم إستناداً إلى حق ذاتى مقرر مباشرة فى القانون وغير رهين بإرادة الإدارة مما مؤداه أن يكون ما تصدره الإدارة من أوامر أو تصرفات بهذه المناسبة مجرد أعمال تنفيذية تهدف إلى تطبيق القانون على حالة الطالب ، ولا يكون هذا الإجراء من جانبها قراراً إدارياً بمسأه القانونى ، وبالتالي فلا يتقيد الطعن عليه بالمبدأ المنصوص عليه فى المادة ٩٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية .

- مؤدى القرار الجمهورى رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ قبل تعديله بالقرار الجمهورى رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ أن المناط فى إستحقاق بدل الإقامة عن العمل القضائى فى محكمتى قنا وأسوان وسوهاج هو الإقامة فعلاً فى هذه المحافظات .

*** الموضوع الفرعي : عدم جواز الإحالة من القضاء الإدارى إلى محكمة النقض :**

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ٤/٢/١٩٦١

يبين من المادة ١٣٥ من قانون المرافعات والمذكرة التفسيرية للقانون المذكور أن سلطة القضاء فى الإحالة إلى محكمة أخرى مقصورة على حالات عدم الاختصاص اأعلى أو النوعى بين المحاكم التى تتبع جهة قضائية واحدة ولا تمتد إلى المسائل التى يكون مرجع عدم الاختصاص فيها إنشاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص وعلى ذلك فإن إحالة الدعوى من محكمة القضاء الإدارى إلى محكمة النقض تكون غير جائزة فى القانون .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٨٩٦ بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٢

إذ بين من المادة ١٣٥ من قانون المرافعات - والمذكرة التفسيرية لذلك القانون - أن سلطة القضاء فى الإحالة إلى محكمة أخرى إنما تقتصر على حالات عدم الاختصاص اأعلى أو النوعى بين المحاكم التى تتبع جهة قضائية واحدة ولا تمتد إلى المسائل التى يرجع عدم الإختصاص فيها إلى إنشاء الوظيفة القضائية ما لم ينص القانون على غير ذلك ، فإنه ينبى على ذلك أن إحالة طلبات رجال القضاء من محكمة القضاء الإدارى إلى محكمة النقض [التى أصبحت هى المختصة بصدور القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥] تكون غير جائزة قانوناً . ومتى كان الطلب لم يرفع - فى هذه الصورة - بالأوضاع المقررة بالمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التى أحالت إليها المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٥

إذ بين من المادة ١٣٥ من قانون المرافعات والمذكرة التفسيرية لذلك القانون - أن سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى إنما تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة ولا تمتد إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها إلى إنتفاء الوظيفة القضائية ما لم ينص القانون على غير ذلك ، فإنه يبنى على ذلك أن إحالة طلبات رجال القضاء من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض تكون غير جائزة قانوناً . ومتى كان الطلب لم يرفع - في هذه الصورة بالأوضاع المقررة بالمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التي أحالت إلى المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ١٩٦٤/٦/١١

سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى - على ما بين من المادة ١٣٥ من قانون المرافعات والمذكرة التفسيرية له - إنما تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة ولا تمتد إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها إنتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص فإذا كان الطالب قد رفع طلبة إلى محكمة القضاء الإداري - باعتباره قاضياً سابقاً يجرى عليه ما يجرى على رجال القضاء والنيابة والعاملين من أحكام مقرر في شأنهم فإنه يكون قد رفع دعواه إلى محكمة لا ولاية لها بنظرها ويتعين على تلك المحكمة أن ترفض عند الحكم بعدم الاختصاص فإن هي تجاوزت ذلك إلى القضاء بإحالة الدعوى إلى محكمة النقض كانت هذه الإحالة باطلة ولا يكون الطلب قد قدم إلى محكمة النقض بالأوضاع المقررة في المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية .

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٩

يبين من المادة ١٣٥ من قانون المرافعات والمذكرة التفسيرية له أن سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى إنما تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة ولا تمتد إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص بها إنتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص . فإذا كانت محكمة القضاء الإداري لا ولاية لها بنظر طلب من طلبات رجال القضاء فإنه يصح عليها أن ترفض عند الحكم بعدم الاختصاص - ومؤداه إسقاط القرار الصادر في هذا الطلب من اللجنة القضائية والمطعون فيه أمامها - أما إذا تجاوزت محكمة القضاء الإداري ذلك إلى القضاء بإحالة الدعوى إلى محكمة النقض فإن هذه الأحكام تكون باطلة وإذا كان الطلب لم يقدم إلى محكمة النقض بل أضح المقرر في المادة ٤٢٩ من

قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء فإن الطلب يكون غير مقبول لرفعه بغير الطريق القانوني مما يستوجب الحكم بعدم قبوله شكلاً

*** الموضوع الفرعي : عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة فيها :**

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٩ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٢/٢/١٩٩١

لما كان النص في المادتين ٨٣ ، ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على اختصاص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في كالة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وعلى أن تكون الأحكام الصادرة في هذه الطلبات نهائية غير قابلة للطعن بأى طريق من طرق الطعن ، يدل على أن المشرع قد منع الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة النقض في شئون القضاء بأى طريق من طرق الطعن العادية وغير العادية ، وأنه لا سبيل لإلغائها إلا إذا قام بأحد القضاء الذين أصدرها سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل الحصر في قانون المرافعات وكان الطلب المائل في حقيقته طعناً في الحكم السابق صدوره من هذه المحكمة في الطلب رقم. .. ولم يؤسس الطالب طلبه على وجه يندرج تحت سبب من تلك الأسباب. .. ومن ثم فإن الطلب المائل يكون غير مقبول .

*** الموضوع الفرعي : عدم وجوب إيداع كفالة عن طلبات رجال القضاء :**

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢١ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٥٣

إنه وإن كانت المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء قد نصت على إباحة القواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية في تقديم طلبات رجال القضاء بإلغاء المراسيم أو القرارات المتعلقة بإدارة القضاء إلا أن المادة ٤٣٠ من قانون المرافعات حين أوجبت على الطاعن بطريق النقض أن يودع خزانة المحكمة كفالة قبل التقرير بطعنه قد جعلتها عشرة جنيهات إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة إستئناف أو خمسة جنيهات إذا كان من محكمة ابتدائية أو محكمة مواد جزئية الأمر الذي يجعل قياس المرسوم أو القرار على الحكم في هذا الخصوص ممتعاً مادام مقدار الكفالة المنصوص عليها في قانون المرافعات يختلف باختلاف درجة المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وهو ما لا يتحقق في المرسوم أو القرار ومؤدى ذلك أنه ليس في قانون المرافعات ما يستوجب إيداع كفالة ما عن طلبات رجال القضاء.

* الموضوع الفرعي : عزل القاضى :

الطعن رقم ٢٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٨

إن قانون إستقلال القضاء إذ نص فى المادتين العاشرة والحادية عشرة منه على أن قضاء المحاكم الابتدائية يكونون غير قابلين للعزل متى أمضوا ثلاث سنوات فى القضاء ، وعلى أنه " لا يجوز عزل أحد من قضاة المحاكم الابتدائية اللذين لم يحض على تعيينهم المدة المشار إليها فى المادة السابقة إلا بموافقة مجلس القضاء الأعلى " - كان يهدف إلى عدم إسباغ ضمانات عدم قابلية الحدين من رجال القضاء للعزل إلا بعد إنقضاء فترة معينة قدر أنها تكفى لتطهير حالتهم وتكشف عن مدى صلاحيتهم وتجعل من إجتازها بسلام أهلاً لهذه الحصانة وجديراً بهذا الحق ، كما رأى ألا تنفرد السلطة التنفيذية بالثبوت فى شأن هذه الصلاحية بل وكل القول الفصل فيها إلى رأى مجلس القضاء الأعلى ، فجعل موافقته شرطاً أساسياً للعزل من وظيفة القضاء. وهذه السلطة التى يباشرها مجلس القضاء الأعلى إعمالاً للمادة ١١ من قانون إستقلال القضاء تختلف فى جوهرها عن سلطة مجلس التأديب المنصوص عليها فى المواد ٥٠ وما بعدها من هذا القانون إذ لم توضع لها قيود ولم ترسم لها إجراءات - على خلاف الحاصل فى حالة التأديب - بل جاء النص فى خصوصها عاماً مطلقاً شاملاً كل ما يراه مجلس القضاء من أسباب ، كعدم النزاهة أو الإستقامة أو العناية بالعمل أو عدم توافر الأهلية العلمية أو غير ذلك مما يراه المجلس عدم صلاحية لتولى القضاء ، ولم يسوجب سماح أقوال القاضى ولا دفاعه عما يسند إليه من ذلك أمام المجلس ، بل ترك للمجلس أن يتخذ من الإجراءات ما يراه مؤدياً إلى تكوين عقيدته فى أمر القاضى ، فإن شاء سمع أقواله وإن شاء أعتمد على ما يستقيه من المعلومات التى يشهد بها ملف مخدمته أو غيره من الأوراق.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٩٩١ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢١

- مؤدى لنصوص المواد ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٥٧ من دستور سنة ١٩٦٤ أن عزل القضاة من وظائفهم هو من الأمور التى لا يجوز تنظيمها بأداة تشريعية أدنى مرتبة من القانون. وإذ كان القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ يمس حقوق القضاة وضمائنتهم مما يتصل باستقلال القضاء وهو ما لا يجوز تنظيمه إلا بقانون صادر من السلطة التشريعية ، فإن ذلك القرار فيما تضمنه من إعتبار رجال القضاء اللذين لا تشملهم قرارات التعيين أو النقل عزالين إلى المعاش بحكم القانون يكون غير قائم على أساس من الشريعة ومشوباً بعيب جسيم يجعله عديم الأثر ولا وجه للنحدي فى هذا الصدد بأن الدفع بعدم دسورية هذا القرار يستوجب وقف السير فى الطلب حتى تفصل فيه المحكمة العليا ذلك أنه علاوة على أن عيب عدم الشريعة الذى شاب القرار بالقانون المطعون فيه أساسه الخروج على نطاق الموضوعات المعنية فى قانون التفويض

وأن مخالفة أحكام الدستور إنما هي على سبيل التأكيد لا التأسيس ، وأن البغع بعدم الدستورية يعتبر دفعاً احتياطياً لا يوجب وقف الدعوى متى كان العيب الآخر يكفى لإلغائه فإنه وفقاً لنص المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - المقابلة للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - تختص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحاكمة التقض دون غيرها بالفصل في طلب إلغاء القرارات الجمهورية متى كان مبنى الطلب مخالفة القوانين فتكون وحدها صاحبة الإختصاص بإلغاء القرار بقانون المطعون فيه إذا كان في نفس الوقت مخالفاً لقانون الضوابط ولأحكام الدستور على السواء .

- متى كان القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ منعدماً فإنه لا يصلح أداة للإلغاء أو تعديل قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن محاكمة القضاة وتأديتهم كما لا يصلح أساساً لصدور القرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من عزل الطالب من ولاية القضاء . وإذ كان قرار وزير العدل رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٩ قد أنهى خدمته تنفيذاً للقرار المشار إليه فإنه يتعين إلغاء هذه القرارات واعتبارها عديمة الأثر في هذا الخصوص

الطعن رقم ١٥، ٢٢ لسنة ٣٩، ٤٠ مكتب قننى ٢٤ صفحة رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٣

متى كان الطالب يطعن على القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بإعادة تشكيل الهيئات القضائية وعلى القرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر تنفيذاً له بإعادة تعيين رجال القضاء والنيابة العامة في وظائفهم مفضلاً تعيينه في وظيفته ، ولدى قرار وزير العدل رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٠ بإنهاء خدمته وإحالة إلى المعاش لصدور هذه القرارات مشوبة بعبء إساءة استعمال السلطة ، وكان الطعن في هذه القرارات لا يكون إلا لمن أهدرت القرارات المذكورة حقوقه من رجال الهيئات القضائية العاملين وقت صدورها وكان الطالب قد زالت صفته وعزل من القضاء في تاريخ سابق عليها ، فإن طعنه فيها يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤١ مكتب قننى ٢٤ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٣

- مؤدى نصوص المواد ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٥٧ من دستور سنة ١٩٦٤ أن عزل القضاة من وظائفهم هو من الأمور التي لا يجوز تنظيمها بأداة تشريعية أدنى مرتبة من القانون . وإذ كان القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ يمس حقوق القضاة وضمائنتهم مما يتصل باستقلال القضاء ، وهو ما لا يجوز تنظيمه إلا بقانون صادر من السلطة التشريعية ، فإن ذلك القرار فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات التعيين أو النقل محالين إلى المعاش يحكم القانون يكون غير قائم على أساس من الشرعية ومشوباً بعبء جسيم يجعله عديم الأثر .

- متى كان القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ منعلاً ، فإنه لا يصلح أداة لإلغاء أو تعديل قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن محاكمة القضاة وتأديبهم ، كما لا يصلح أساساً لصدور القرار الجمهورى رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من إعتبار الطالب محالاً إلى المعاش وعزله من ولاية القضاء. وإذ كان قرار وزير العدل رقم ٩٧٧ لسنة ١٩٦٩ قد أنهى خدمته تنفيذاً للقرار المشار إليه فإنه يعين إلغاء هذه القرارات وإعتبارها عديمة الأثر فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٤ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٧٥ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٧

- القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية والقرار الجمهورى رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ الصادر تنفيذاً له من القرارات المتعلقة بشأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة غير التعيين والقل والندب والرقية ، إذ ترتب على أولهما عزل مورث الطالبات من وظيفته كوكيل للنائب العام ، وتضمن الثانى نقله إلى وظيفة بوزارة الرى ، ومن ثم فإن دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض تكون هى المختصة دون غيرها بالفصل فى الطلب المقدم بإلغائهما ، عملاً بمحكم المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ لأن مناه مخالفة القرارين المطعون فيهما للقانون ويكفى لإختصاصها بنظره أن يكون صادرين فى شأن قاض أو عضو نيابة ، ولو زالت عنه هذه الصفة عند تقديم طلبة ، وسواء قدم الطلب حال حياته أو قدمه ورثته بعد وفاته.

- إذا كان القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ قد صدر بناء على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ الذى فوض رئيس الجمهورية فى إصدار قراراتها قوة القانون خلال الظروف الإستثنائية القائمة فى جميع الموضوعات التى تتصل بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة إمكانياتها البشرية والمادية ودعم المجهود الحربى والإقتصاد الوطنى وصيغة عامة فى كل ما يراه ضرورياً لمواجهة الظروف الإستثنائية ، وكان القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من إعتبار رجال القضاء والنيابة العامة الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين فى وظائفهم أو النقل إلى وظائف أخرى محالين إلى المعاش بمحكم القانون قد صدر فى موضوع يخرج عن نطاق اتحد بقانون التفويض ، ويخالف مؤدى نفيه ومقتضاه ، فإنه يكون مجرداً من قوة القانون.

- مؤدى نص المادتين ١٥٨ ، ١٥٩ من دستور سنة ١٩٦٤ أن عزل أعضاء النيابة العامة من وظائفهم لا يجوز تنظيمه بأداة خاصة أدنى مرتبه من القانون. وإذ كان القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ يمس حقوق رجال القضاء والنيابة العامة وضمائنتهم مما يتصل باستقلال القضاء ، وهو ما لا يجوز تنظيمه إلا بقانون صادر من السلطة التشريعية ، فإن ذلك القرار فيما تضمنه من إعتبار من لم تشملهم قرارات التعيين

أو النقل محالين إلى المعاش غير قائم على أساس من الشرعية ، ومشوباً بعبج جسيم يجعله عديم الأثر ومن ثم لا يصلح أداة لإلغاء أو تعديل أحكام قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن محاكمة رجال القضاء والنيابة العامة وتأديتهم ، كما لا يصلح أساساً لصدور القرارات الجمهوريين رقمي ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ ، ١٦٠٥ فيما تضمنه أولهما من عزل مورث الطالبين من وظيفته في النيابة العامة ، وما تضمنه ثانيهما من نقله إلى وظيفة أخرى بوزارة الري.

- مؤدى إلغاء القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ والقرارات الأخرى المتفردة له - والمتضمنة عزل مورث الطالبات من وظيفته بالنيابة العامة ونقله إلى وظيفة أخرى - بقاء المورث المذكور في وظيفته بالنيابة العامة ، واستحقاقه لملاواته المقررة في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والتي حل موعدها في الفترة بين تاريخ نقله منها وتاريخ وفاته ، وتسوية المعاش المستحق لورثته على هذا الأساس.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٦

مضى كان الطالب لم يقدم أى دليل على أن ضرراً مادياً محققاً قد لحقه نتيجة عزله من وظيفته القضائية خاصة وأنه قد زاول مهنة إخمائه بعد عزله مباشرة وكانت المحكمة ترى في إلغاء قرارات عزل القضاء السابقة تشريعاً أو قضاء ، وإعادة جميع رجال القضاء الذين شملتهم تلك القرارات إلى وظائفهم السابقة طبقاً لأحكام القانونين رقمي ٨٥ لسنة ١٩٧١ و ٤٣ لسنة ١٩٧٣ التعويض المناسب لما لحقهم ولحق الهيئة القضائية من أضرار في الظروف التي أحاطت بهم ، فإنه - أياً كان الرأي في الصفة التي تحول للطالب المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي أصاب الهيئة القضائية - يصح رفض الطلب.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٥

مضى كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على إنعدام القرار الجمهوري بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من إعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين أو النقل محالين إلى المعاش فإنه لا يصلح أداة لإلغاء أو تعديل أحكام قانون السلطة القضائية في شأن محاكمة القضاء وتأديتهم كما لا يصلح أساساً لقرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من عزل الطالب من ولاية القضاء وإذا كان قرار وزير العدل رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٩ قد أنهى خدمته تنفيذاً للقرار المشار إليه فإنه يصح إلغاء هذه القرارات ، وإعتبارها عديمة الأثر في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٣

إذا كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على إنعدام القرار الجمهوري بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من إعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين أو النقل محالين إلى المعاش وإنه لا

يصلح أداة لإلغاء أو تعديل أحكام قانون السلطة القضائية في شأن محاكمة القضاة وتأديبهم ، كما لا يصلح أساساً لصدور القرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من عزل الطالب من ولاية القضاء ، وإذ كان قرار وزير العدل رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٩ قد أنهى خدمته تنفيذاً للقرار المشار إليه فإن كل هذه القرارات تكون مخالفة للقانون .

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤١ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢١

إذا كان الثابت بالأوراق أن الطالب قد أعيد إلى وظيفته القضائية في أقدميته الأصلية التي كان عليها بين زملائه ولم يقدم أى دليل على أن ضرراً مادياً محققاً قد لحقه نتيجة عزله ، وكان في إعادته وباقى من شملتهم قرارات العزل إلى وظائفهم السابقة بمقتضى قوانين أصدرها المشرع أو بموجب أحكام قضائية وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - التعويض المناسب لما لحقهم من أضرار أدبية في الظروف التي أحاطت بهم ، فإن طلب التعويض عن قرارات العزل يكون متعين الرفض .

الطعن رقم ٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ١٩٤٥/٢/٢٢

إن المادة ١٢٧ من الدستور المصري قد نصت على أن " عدم جواز عزل القضاة أو قتلهم لتأمين حدوده وكيفية القانون " . ولقد بقيت القوانين القديمة معمولاً بها إلى أن صدر القانون إستقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ، وإلى وقت صدور هذا القانون كان للحكومة أن تمزل القاضي بأحكام الابتدائية وفقاً للقوانين السابقة ، وهي الأمر العالى الصادر لى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ وما تلاه من تشريعات أخرى ، وهذه لم تفرق بين القاضي وبين سائر الموظفين من حيث القابلية للعزل ولم تجزئه بشئ في هذا الخصوص . وكون القاضي لا يخضع في صميم عمله للسلطة التنفيذية بل هو يؤديه طبقاً للقوانين وليمنح مجملها - ذلك لا تأثير له فيما للحكومة بمقتضى تلك القوانين من الحق في فصله من وظيفته .

* الموضوع الفرعي : علاوات :

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٦

مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ١٩٥٥/٥/١١ أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٨/١٢ بشأن منح علاوة لرجال النيابة والقضاء ومجلس الدولة الذين تقل ماوياتهم من زملائهم الذين هم أحدث منهم في الأقدمية الدرجة - أصبح ملغى من وقت صدوره ولا يربط عليه أى أثر إلا بالنسبة للتسويات التي تمت فعلاً والقرارات والأحكام الصادرة من اللجان القضائية أو إحاكم الإدارية التي أصبحت نهائية - وتعتبر الدعاوى منتهية بنص القانون بمجرد نفاذه أيا كانت الجهة القضائية التي تنظرها وتعود الحال إلى ما كانت عليه قبل صدور هذا القرار .

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٦

- مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى ١٩٥٥/٥/١١ أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٧/٨/١٢ - بشأن منح علاوة لرجال النيابة والقضاء ومجلس الدولة الذين نقل ماهياتهم عن زملائهم الذين هم أحدث منهم فى أقدمية الدرجة - أصبح ملغى من وقت صدوره ، ولا يوجب عليه أى أثر إلا بالنسبة للتسويات التى تمت فعلا والقرارات والأحكام الصادرة من اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية التى أصبحت نهائية - وتعتبر الدعاوى منتهية بنص القانون بمجرد نفاذه أيا كانت الجهة القضائية التى تنظرها وتعود الحال إلى ما كانت عليه قبل صدور هذا القرار .

- تشمل كلمة " الدعاوى " فى مفهوم هذا القانون التظلمات التى يرفعها رجال القضاء والنيابة أمام اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية .

- القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ إذ نص فى مادته الثانية على إعتبار الدعوى المنظورة أمام المحكمة الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة أو أى جهة قضائية أخرى منتهية بمجرد نفاذه فإنه يتمتع على الجهة القضائية المنظورة أمامها الدعوى بحث أى مسألة أخرى سواء منها ما كان خاصا بالشكل أو الاختصاص .

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٣٠

مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى ١٩٥٥/٥/١١ أن قرار مجلس الوزراء الصادر - بشأن منح علاوة لرجال النيابة والقضاء ومجلس الدولة الذين نقل ماهياتهم عن زملائهم الذين هم أحدث منهم فى أقدمية الدرجة - أصبح ملغى من وقت صدوره ، ولا يوجب عليه أى أثر إلا بالنسبة للتسويات التى تمت فعلا والقرارات والأحكام الصادرة من اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية التى أصبحت نهائية - وتعتبر الدعاوى منتهية بنص القانون بمجرد نفاذه أيا كانت الجهة القضائية التى تنظرها وتعود الحال إلى ما كانت عليه قبل صدور هذا القرار .

- تشمل كلمة "الدعاوى" فى مفهوم هذا القانون التظلمات التى يرفعها رجال القضاء والنيابة أمام اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية .

- القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ إذ نص فى مادته الثانية على إعتبار الدعوى المنظورة أمام المحكمة الإدارية ومحكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة وأية جهة قضائية أخرى منتهية بمجرد نفاذه - فإنه يتمتع على الجهة القضائية المنظورة أمامها الدعوى بحث أية مسألة أخرى سواء منها ما كان خاصا بالشكل أو الاختصاص .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ٢٨/٦/١٩٦٠

- إذ رأى المشرع أن يرفع مرتب المستشار بالقانون رقم ٢٢١ سنة ١٩٥٥ وأن يجعله ذا مبدأ ونهاية من ١٣٠٠ - ١٥٠٠ جنيه في السنة بعلاوة قدرها ١٠٠ جنيه كل سنتين وأن يستحدث نظام التدرج في العلاوات بالنسبة لوظائف المستشارين - حرص على تحديد مبدأ إستحقاق هذه العلاوة وجعلها من تاريخ التعيين في وظيفة مستشار وذلك بإضافة فقرة جديدة إلى البند الثالث من القواعد الملحقة بالقانون ٢٢١ سنة ١٩٥٥ أفصح بها عن قصده في وضع قاعدة عامة ثابتة للتسوية بين وظائف المستشارين ورغبته في معاملتهم معاملة واحدة سواء منهم من كان يشغل وظيفة مستشار قبل صدور هذا القانون أو من عين بعد نفاذه وإعتبار تاريخ التعيين في وظيفة مستشار هو الضابط في تحديد مبدأ سريان تلك العلاوة بالنسبة للمستشارين ومن في درجتهم دون إعتداد أو إعتبار لتاريخ آخر علاوة كانت قد منحت لهم قبل تعيينهم في وظيفة مستشار.

- تعين القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بقوله " تمنح العلاوات المقررة بحسب القانون " بدلا من تعينه السابق في القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ في شأن تلك العلاوات وإعتبارها " محسوبة من تاريخ التعيين في درجاتهم الحالية " - لا يغير من الأمر شيئا لأن المشرع لم يرى حاجة إلى تكرار النص على تلك القواعد السابق تقريرها وهي تحديد سريان العلاوة من تاريخ التعيين بالنسبة للمستشارين وهي التي توخى بها المشرع تحديد العدالة والمساواة بين أبناء الطائفة الواحدة كما قصد بها الموازنة بين الأقدميات والمخالفة على تربيها والحرص على إستقرارها وعدم الإخلال بها بين أصحابها.

* للموضوع الفرعي : علاوة الترقية :

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ٥/١/١٩٥٦

متى تبين أنه إجراء الحركة القضائية التي رقي فيها الطالب إلى وظيفة رئيس نابة الاستئناف المعادلة لدرجة رئيس محكمة فقه ، ، ، كانت قد خلت وظائف مستشارين بعضها من الدرجات التطهيرية والبعض الآخر من درجات عادية [غير تطهيرية] وغلت تبعا لذلك وظائف رؤساء محاكم من فقه ، ، ، من درجات غير تطهيرية وأن ترتب الطالب في الأقدمية كان الثاني بين المرقين إلى هذه الدرجة لأن قرار وزارة العدل يربط مرتب الطالب بمبلغ ٩٦٠ جنيهها سنويا للمدة الواردة به يكون غير صحيح في القانون ذلك لأن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٢ توجب أن يربط مرتب الطالب على أساس درجة من درجات رؤساء المحاكم فقه ، ، ، [غير التطهيرية] الحالية باعتبارها معادلة للدرجة المرقى إليها وبوصفه مستحقا لهذه الدرجة بحكم أقدميته بين المرقين وأن يمنح أول مربوط هذه الدرجة كاملا وقدره ١٠٨٠

جنيها في السنة طبقا للقاعدة الثانية من القواعد الملحقة بالمرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ وذلك اعتبارا من تاريخ خلو هذه الدرجة عملا بالفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون المشار إليه. ولا جدوى مما تثيره الوزارة من أن جميع رجال القضاء والنيابة وحدة واحدة وأنه ينبغي مراعاة الأقدمية فيما بينهم في منحهم المرتبات الخاصة بالدرجات غير التطهيرية التي تخلو ما دام نص هذه المادة صريحا في منح الموظف المرفق علاوة الرقعية الخاصة بالدرجة العادية التي تخلو وتكون معادلة للدرجة المرفق إليها.

*** الموضوع الفرعي : فصل رجال النيابة :**

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٨

— إصدار النائب العام قرارا بوقف الطالب [وكيل النائب العام] لا يتمتع قانونا من الجلوس في هيئة المجلس الاستشاري الأعلى للنيابة الذي يؤخذ رأيها في فصله.

— متى تبين من مطالعة التحقيقات التي كانت معروضة على المجلس الاستشاري الأعلى للنيابة أن فصل الطالب كان له ما يبرره مما يتنفي معه ادعاؤه بأن القرار المطعون فيه مشوب بمخالفة القانون أو بسوء استعمال السلطة فإن طلب إلغائه يكون على غير أساس.

*** الموضوع الفرعي : قرار إداري :**

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٥

إذا كان بين من الأوراق أن وزارة العدل تنازع في أعمال آثار الحكم السابق صدوره من الهيئة العامة للموارد المدنية بإلغاء قرار نقل الطالب إلى إدارة قضايا الحكومة بما يمتنع عن قرار إداري يكون محلا للنقاضي بشأنه أمام هذه الهيئة التي تتسع ولايتها للفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء فيما عدا الصين والرقية والنقل والتدب " م ٩٠ ق السلطة القضائية " ، فإن الطلب الخاص برد الفروق المالية المئوية على الحكم السابق مما تتسع له ولاية هذه الهيئة وتخص بنظره.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٧

مفاد نصوص المواد ١/٧٩ ، ٨٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والفقرة الأخيرة من المادة ٨١ من هذا القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ، أن المشرع رسم طريقا للطعن في تقدير الكفاية بالتظلم الإداري منه أمام مجلس القضاء الأعلى وهو طريق إختياري لا يمنع من اللجوء إلى القضاء مباشرة ، وإذا كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ما يختص بالفصل في طلب إلغائه أو التعويض عنه من القرارات التي تصدر في شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة وفقاً للمادة ٨٣

من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ أنها هي القرارات الإدارية النهائية التي تصدرها جهة الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ويترتب عليها إحداث أثر في المركز القانوني لمن صدرت في شأنه. وكان مجلس القضاء الأعلى في شأن تقدير الكفاية أو النظم منه هو قرار إداري نهائي مما يختص بحكمة بطلب إلغاء على النحو المتقدم فإن الدفع بعدم جواز نظر الطلب رقم ٤٧ لسنة ٥٥ ق "رجال القضاء" يالفاء قرار المجلس برفض تظلم الطالب من تقرير كفايته - يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٤

من شروط تعيين نواب رئيس محكمة النقض موافقة مجلس القضاء الأعلى ويعتبر تاريخ التعيين من تاريخ هذه الموافقة طبقاً لنص المادة ٤٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ وإذ كان الطاب بالتب أن مجلس القضاء الأعلى قد والى بجلسته الملعودة بتاريخ ١٨/٩/١٩٨٤ على تعيين كل من الطالين فى وظيفة نائب رئيس محكمة النقض اعتباراً من ٢٦/٩/١٩٨٤ ولم يعدل المجلس عن هذه الموافقة وإنما أكدها وأحال عليها فى قراراته بجلسته ٢٤/٤/١٩٨٥ ، وكان لا حق لجهة الإدارة فى تعديل هذا التعيين فإن قرار وزير العدل الطعون فيه إذ عدل من تاريخ موافقة مجلس القضاء الأعلى بأنه جعله فى ٢٤/٤/١٩٨٤ بدلاً من ٢٦/٩/١٩٨٤ معتبراً التاريخ الأول هو تاريخ تعيينهما فإنه يكون مخالفاً للواقع والقانون معين الإلغاء .

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٧ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٩١/٧/٣

من المقرر أن الإدارة غير مقيدة بشكل معين فى الإفصاح عن إرادتهما ما لم يلزمها القانون إباح هذا الشكل عند إصدار القرار فإن تخلف وكان جوهرياً أضحق القرار باطلاً ، لما كان ذلك ، وكان المشرع فى المادتين ٦٥ ، ٦٦ من قانون السلطة القضائية لم يحدد الجهة المختصة بالرشح أو بوضع قواعد الإعارة وإنما أوجب أن يؤخذ رأى الجمعية العمومية بحكمة النقض وأن تتم موافقة مجلس القضاء الأعلى عليها فإنه يكون قد حدد هذين العنصرين الآخرين دون غيرهما كمناصر لشكل القرار الإدارى ويكون للجهة الإدارية أن تمهد مجلس القضاء الأعلى الرشح للإعارة ووضع قواعدها الضابطة بما يسوغ له الموافقة عليها ، ويكون لهذا المجلس من تلقاء ذاته أن يضع القواعد المنظمة لإختصاصاته إعمالاً لنص المادتين ٧٧ مكرر ٢/ ، ٧٧ مكرر ٤ من قانون السلطة القضائية المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ إستناداً إلى اختصاصه بالموافقة على الإعارة ويقضى بطريق اللزوم وضع القواعد لهذه الموافقة للسير على مقتضاها على النحو الذى يراه محققاً للغرض منها ولحسن سير العمل ، لما كان ذلك ، وكان الطالب لم يقدم ما

ثبت عدم أخذ رأى الجمعية العمومية بحكمة التقض ، وكان الأصل فى الإجراءات أنها وروعت - وكان مجلس القضاء الأعلى قد وافق على هذه الإعارات فإن القرار الصادر بها يكون قد إستكمل الشكل الذى نص عليه القانون .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٧ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٩١/٦/٤

لما كانت القرارات الإدارية التى تخص هذه المحكمة بالنظر فى طلب إلغائها - طبقاً للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية - هى القرارات الإدارية النهائية التى تصدرها جهة الإدارة فى الشكل الذى يطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ويؤتب عليها إحداث أثر قانونى معين ، وإذا كان رفض مجلس القضاء الأعلى طلب عدول الطالب عن إستقالته لا يعتبر من قبيل القرارات الإدارية فإن هذه المحكمة لا تكون مختصة بنظر طلب إلغائه وبمعنى لذلك عدم قبوله .

* الموضوع الفرعى : قرارات مجلس إدارة نادى للقضاة :

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٥

لما كان نادى القضاة من الأشخاص المعنوية الخاصة بحسب الأغراض الإجتماعية التى أنشئ من أجل السعى لتحقيقها والمنصوص عليها فى المادة [٢٧] من نظامه الأساسى المسجل بوزارة الشؤون الإجتماعية برقم ٤ لسنة ١٩٦٦ تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات فإن القرارين المطعون عليهما والصادر من مجلس إدارة النادى لا يعدان من القرارات الإدارية التى عنها نص المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية ويكون الطلب بإلغائهما غير مقبول.

* الموضوع الفرعى : قواعد الإنصاف :

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٦٤/٧/٢

إن قواعد الإنصاف الصادر بها قرارات مجلس الوزراء فى ١٩٤٤/١/٣٠ و ١٩٤٤/٨/٢٩ و ١٩٤٤/١٢/٢٩ تستهدف إنصاف حملة المؤهلات الدراسية من الموظفين الذين كانوا فى خدمة الحكومة وقت صدور هذه القواعد فوضوا بمقتضاها فى درجات شخصية تتفق والدرجات التى قدرت لمؤهلاتهم وامتد مريان قواعد الإنصاف إلى من عين حتى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ أما من يعين بعد هذا التاريخ فقد إشتط لجواز تعيينهم وجود درجات فى الميزانية تتفق ومؤهلاتهم بحسب ما تقرره قواعد الإنصاف وأن يكون الخصم بمايعتهم على ربط هذه الدرجات بالميزانية المختصة ومن ثم فإن قواعد الإنصاف يقتصر أثرها على من عين من الموظفين ذوى المؤهلات الدراسية حتى ديسمبر سنة ١٩٤٤.

* الموضوع الفرعي : ماهية الطلب الجديد :

الطعن رقم ٢٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٧

- إذا كان الطلب المروض على المحكمة ليس طلباً جديداً ولا هو طلب مكمل للطلب الأصلي أو تابع له بل هو بذاته نفس الطلب الذى سبق طرحه أمام المحكمة ولم تفصل فيه ، فإنه لا محل للقول بأن المحكمة قد استنفدت ولايتها فى خصوصه.

- إنه وإن كانت المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء قد أوجبت أن يتبع فى تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والإجراءات المقررة للنقض فى المواد المدنية فإن المادة ٤٤٩ من قانون المرافعات التى وردت فى باب النقض تنص على أنه تطبق فى قضايا الطعون القواعد الخاصة بالإحكام الواردة فى الباب العاشر بقدر ما تكون هذه القواعد أو تلك متفقة مع نصوص هذا الفصل. وقد وردت المادة ٣٦٨ فى الفصل الثالث من الباب العاشر الذى أحالت عليه هذه المادة ومؤدى ذلك أن الشارع قد عالج حالة إغفال الفصل فى بعض الطلبات التى تقدم إلى هذه المحكمة عن طريق الرجوع إليها لتسترد ما فاتها الفصل فيه. وإذا فمى كان الطاعن قد أحال إلى طلباته إلغاء أحد المراسيم الصادرة بالحركة القضائية وجميع القرارات المكتملة له والأثار المترتبة عليه وذلك فيما تضمنه من تخطيط فى التولية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة " ب " أو ما يعادها وأغلقت المحكمة الفصل فيه فإن القول بأن المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات لا تطبق فى هذه الحالة على أساس.

* الموضوع الفرعي : مجلس تأديب القضاة :

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٧

- مفاد نصوص المواد من ١٠٨ - ١١٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية أن محكمة القضاة التأديبية تتبع فيها الأحكام المقررة بتلك النصوص وذلك إلى أن يصدر مجلس التأديب حكمه بالبراءة أو بعقوبة العزل أو اللوم بما له من اختصاص قضائى فى إصدار حكم عقابى فى خصوص الخطأ المنسوب إلى القاضى حسبما يبين من نصوص المواد سالفة الذكر. أما قرار رئيس الجمهورية فى شأن عقوبة العزل وقرار وزير العدل فى شأن عقوبة اللوم المشار إليهما بالمادة ٢/١١٩ من ذات القانون فلا يعدو كل منهما أن يكون قراراً بتنفيذ العقوبة التى أصدرها مجلس التأديب .

- مفاد نص المادة ١/٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ جواز الطعن فى القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية الخاصة بشئون القضاء أمام دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض عدا ما يكون من هذه القرارات محصناً من الطعن وهى القرارات الصادرة بالتعيين أو النقل أو الاندب

أو الوقية. وإذا كانت الأحكام التي تصدرها مجالس التأديب بالتطبيق لنصوص المواد من ١٠٨ - ١١٨ من قانون السلطة القضائية سالف الذكر في شأن محاكمة القضاة وتأديبهم لا يعتر من القرارات الجمهورية أو الوزارية المنصوص عليها في المادة ١/٩٠ المشار إليها فإن مودى ذلك هو عدم قبول الطعن في أحكام مجالس التأديب المشار إليها أمام الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٣

مودى نص المادة ١/٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، جواز الطعن فى القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية الخاصة بشئون القضاة أمام دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض علما ما يكون من هذه القرارات محصنا من الطعن ، وهى القرارات الصادرة بالتعيين أو النقل أو السدب أو الوقية. وإذا كانت الأحكام التي يصدرها مجلس التأديب بالتطبيق لنصوص المواد من ١٠٨ - ١١٨ من قانون السلطة القضائية سالف الذكر في شأن محاكمة القضاة وتأديبهم لا تعبر من القرارات الجمهورية أو الوزارية المنصوص عليها بالمادة ١/٩٠ المشار إليها ، فإن مودى ذلك هو عدم قبول الطعن فى أحكام مجلس التأديب المشار إليها أمام الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض ، ولا يقدر فى ذلك ما نصت عليه المادة ٢/١٩ من أن تنفيذ هذه الأحكام يكون بقرار جمهورى فيما يتعلق بعقوبة العزل وبقرار من وزير العدل فيما يتعلق بالورم ، ذلك أن قرار رئيس الجمهورية وقرار وزير العدل فى هذا الخصوص قاصر على تنفيذ العقوبة ، ويعتبر كلاهما من القرارات الإدارية الكاشفة التى تقتصر على إثبات حالة قانونية سابقة على صدورهما ومحقة بملابها لكافة آثارها القانونية ، فلا يوتب على التأخير فى صدور القرارات التنفيذية الخاصة بها أى مساس بتلك الحالة القائمة وآثارها القانونية التى يكشف عنها القرار.

*** الموضوع الفرعى : مدد الخدمة السابقة :**

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٣ بتاريخ ٢٨/١/١٩٥٩

إذا كانت شروط إحساب مدة الخدمة السابقة فى المصالح الحكومية وهى التى تضمنها قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٤/١/٣٠ و ١٩٤٧/٥/١١ متوالفه فى حق الطالب وكانت مدة خدمته السابقة بمجلس المديرية مما يعتبر فى هينه شبه حكومي تطبق نظم الحكومة - أخذاً بما قرره المادة ٦٢ من لائحة النظام الداخلى بمجالس المديرية التى نصت على أن تسرى القواعد الخاصة بتعيين موظفى الحكومة ومستخدمىها وترقياتهم وفصلهم وغير ذلك من شروط الخدمه على موظفى مجالس المديرية ومستخدمىها فإنه يجب وفقاً لهذه القواعد - أن يحتسب للطالب ثلاثة أرباع مدة خدمته السابقة بمجلس المديرية لعدم إتصال هذه المدة بمدة خدمته اللاحقة بوزارة العدل.

*** الموضوع الفرعي : مرتبات :**

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٣ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٥٦/٥/١

إن المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ قد قصدت إلى أن تشرع لرجال القضاء والنيابة طريقا للطعن في المراسيم والقرارات التي تتعلق بجميع شئون رجال الهيئة القضائية بما في ذلك دعاوى التمييز المرفوعة على هذه المراسيم والقرارات - وقد صدر القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ معدلا صيغة تلك المادة بما يؤكد هذا القصد ويزيده إيضاحا إذ تضمنت الصيغة الجديدة إختصاص محكمة النقض بإلغاء قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئون القضاء عدا النقل والتدب وكذلك إختصاصها دون غيرها بالتفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم - وعلى ذلك يكون الطلب المقدم من الطالب قبل تعديل صياغة المادة المذكورة بشأن إلغاء القرار الوزاري الخاص بربط مرتبه هو مما يخص به محكمة النقض

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٤ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٣١

فرق المرتب هو نتيجة لازمة للحكم بإلغاء الرسوم المطعون فيه فيما تضمنه من تغطى الطالب في الرقبة مما يتحتم معه على الجهة الإدارية المختصة إنفاذه.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٣ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٥٦/٥/١

إختصاص اللجان القضائية التي رتبها القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ لنظر المنازعات المتعلقة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين - هذا الإختصاص مقصور على من عدا رجال القضاء والنيابة ممن جعل القانون نظام القضاء شئونهم من إختصاص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية صومية [دون غيرها] وليس في القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ ما يمس قانون نظام القضاء فيما رتبته من ضمانات خاصة لرجال القضاء.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٩ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٨

- رتب المستشار بمحكمة النقض ومحاكم الإستئناف وكذلك المحامي العام وفقا لأحكام القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ كان ثابتا ومعددا بمبلغ ١٣٠٠ جنيه في السنة وسلم التدرج في العلاوات السابقة على التعيين في وظيفة المستشار قد إنقطع منذ التعيين في هذه الوظيفة.

- القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية إذ نص على رفع مربوط الدرجة المالية للمستشارين ومن في حكمهم وجعلها تبدأ من ١٣٠٠ - ١٧٠٠ جنيه بدلا من ١٣٠٠ - ١٥٠٠ جنيه في السنة بعلاوة قدرها ١٠٠ جنيه كل سنتين ، ونص في الفقرة الثانية من المادة الملحققة به على أن " كل

من يعين في وظيفة من الوظائف المرتبة في درجات ذات مبدأ ونهاية يمنح مربوط الدرجة عند التعيين على أن يمنح العلاوة المقررة بحسب القانون - لم يستحدث جديدا بشأن مرتبات المستشارين ونظام التدرج في علاواتهم وتحديد مبدأ سريان تلك العلاوات وإسحقاقها حيث أن هذه القاعدة كانت موجودة ومقررة فعلا بالقانون ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ وهي التي عتاقها المشرع بقوله "بحسب القانون" أي القانون الذي إستحدثها والذي كان ساريا فعلا عند صدور القانون الجديد رقم ١٩٥٩/٥٦ .

- النص في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على إلغاء ما يخالف أحكامه لا يعنى إلغاء قاعدة تحديد سريان علاوة المستشارين من تاريخ تعيينهم في وظيفة مستشار والتي كان يتضمنها القانون السابق ٢٢١ سنة ١٩٥٥ - وليس في بقاء هذه القاعدة واستمرار العمل بها ما يخالف أحكام القانون الجديد لأن هذه القاعدة هي التي قصد المشرع تركيزها واستمرار العمل بها بالنص على شمولها للمستشارين الخالين ومن في درجتهم تحقيقا للمساواة وحفظا للأقدمية بين المستشارين ، هذا فضلا عن أن القول بغير ذلك فيه إرتداد بهذه العلاوات وتحديد مواعيدها وإسحقاقها بآثر رجعى إلى ما قبل العمل بالقانون ١٨٨ سنة ١٩٥٢ بغير نص صريح في ذلك بعد أن كانت قد إنقطعت صلة المستشارين بهذه العلاوات بمجرد التعيين في وظيفة مستشار .

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٩٣ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٦٢

تنقض المادة الثانية من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ الذي ألقى قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٤٧/٨/١٢ بشأن منح علاوة لرجال النيابة والقضاء ومجلس الدولة الذين تقل مهامهم عن زملائهم الذين هم أحدث منهم في الأقدمية الدرجة - بأن تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحكمة الإدارية ومحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة وأية جهة قضائية أخرى وأن تعتبر هذه الدعاوى منتهية بمجرد صدوره ، وترد الرسوم الخاصة بها إلى أصحابها ، ومن ثم يسرى القانون المذكور بمجرد نفاذه على تلك الدعاوى التي تشمل التظلمات التي يرسلها رجال القضاء والنيابة أمام اللجان القضائية أو إتحاكم الإدارية ما دام قد أصبح ذلك القانون معمولاً به قبل الفصل في موضوعها نهائياً وبالتالي يعتبر التظلم المرفوع من قبل منتهى بص القانون .

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١١/٣/١٩٦٥

الأصل تحديد إعانة غلاء المعيشة بنسبتها إلى المرتب القملي أما الإستهانة فهو تثبيت تلك الإعانة عند الحد الذي بلغته في وقت معين بحيث أن إيه زيادة تطرأ على المرتب بعد ذلك لا تقابلها زيادة في قيمة الإعانة على إنه في مجال هذا الإستهانة - الوارد بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بشأن

تتبت إعانة الغلاء على أساس المرتبات المستحقة في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ - فلا يرد على هذا التثبيت إلا على موظف يتمتع بمركز قانوني من حيث تقاضيه مرتباً في الوقت الذي يتخذ أساساً للتثبيت. ومن ثم فإذا كان الموظف قد عين بعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ فإنه لا يصدق عليه هذا الوصف لأنه لم يكن يتمتع بمركز قانوني من حيث المرتب في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ التي يتخذ المرتب المستحق عنه أساساً للتثبيت وبالتالي فلا يسرى عليه قرار مجلس الوزراء سالف الذكر بشأن تثبيت إعانة غلاء المعيشة. ولا محل للتحدث بأن التنظيم الذي صدرت به قرارات إعانة غلاء المعيشة تهيم على قاعدته أساسية هي عدم امتياز الموظف الجديد على الموظف القديم لأن هذه القاعدة لم يرد لها ذكر إلا في خصوصيتين بعينهما تدخل ليهما الشارع وأصدر بشأنهما تشريعات بتحقيق حكم هذه القاعدة ومن ثم فلا يصح القياس عليهما فيما لم يرد بشأنه تشريع خاص يحقق تلك الغاية.

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٦

مضى كان القرار رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٦٥ قد إنتهى إلى أن علاوات الطلاب الدورية السابقة على ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ قد سقطت بالتقدم ، وكان من المقرر أن منح العلاوة للطلاب عند حلول موعدها وإستحقاقها لها مستمد من القانون مباشرة متى توافرت الشروط المقررة لإستحقاقها ، وكان لا نزاع بين الطرفين في توافر هذه الشروط بالنسبة للطلاب ، فإن من حقه أن يطالب بها من التاريخ المحدد في القانون لمنحها. وإذا استحق العلاوة شهرياً وتجدد باستمرار ، شأنها في ذلك شأن المرتب الذي تلحق به وتعتبر جزءاً منه ، فإنها تكون من الحقوق الدورية المتجددة التي يسقط الحق في المطالبة بها بمضي خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق في إقتضاها عملاً بالمادة ٣٧٥ من القانون المدني ، ومن ثم فإن إمتناع الوزارة عن صرف ما مضى على إستحقاقه من تلك العلاوة خمس سنوات عند إجراء التسوية يكون له سند من القانون وتكون المطالبة به على غير أساس .

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٣

القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ، والمعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية رقم ١٩٦٥/٧/٢٢ وإن رفع مربوط الدرجة المالية للمستشارين ومن في حكمهم وجعلها تبدأ من ١٤٠٠ ج إلى ١٨٠٠ ج وبملاوة ٧٥ ج سنوياً بدلاً من المربوط الذي يبدأ من ١٣٠٠ ج إلى ١٧٠٠ ج وبملاوة ١٠٠ ج كل سنتين ، والذي كانه مقرر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ المعدل للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ونص في الفقرة الأولى من القواعد الملحقة به على أن " يسرى هذا الجدول على رجال القضاء والنيابة العامة العاملين وقت العمل بهذا القانون دون حاجة إلى إجراء آخر " كما نص في الفقرة الثالثة

من ذات القواعد على أن " كل من يعين في وظيفة من الوظائف المرتبة في درجات ذات مبدأ ونهاية يمنح أول مربوط الدرجة من تاريخ التعيين على أن يمنح العلاوات المقررة بحسب القانون " ، إلا أنه لم يستحدث جديداً بشأن تحديد مبدأ سريان تلك العلاوات وإستحقاقها وقد إتفقت نصوص هذه القواعد مع نصوص القواعد الملحقه بمجول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، كما أن القاعدة السابق تقريرها بمقتضى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ ، والتي جرى قضاء هذه المحكمة على سريانها أيضا بعد نفاذ القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ رغم عدم النص عليها صراحة فيه ، وهى تحديد سريان العلاوة بالنسبة للمستشارين من تاريخ تعيينهم فى وظيفة المستشار هى بذاتها القاعدة التى عنها المشرع أيضا فى الفقرة الثالثة من القواعد الملحقه بمجول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بقوله : " العلاوات المقررة بحسب القانون " والتي لم ير حاجة للنص عليها بعد أن إسقر الرأى على إعمالها ، لما تستهده من تحقيق للمساواة ، وحفظ للأقدمية بين المستشارين .

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٤

إذ كانت العلاوة التى منحت للطالب فى الأول من يولييه سنة ١٩٦٤ تعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مستحقة له فى هذا التاريخ تأسيساً على الأثر الفوري للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ لا من تاريخ سابق ، وكان هذا القانون ينص على سنوية العلاوة الدورية ، وكان الطالب وقد مضت على آخر علاوة دورية حصل عليها منذ العمل بذلك القانون سنة فأكتر قد منحه علاوته الدورية الأولى طبقاً للقانون الجديد المشار إليه فى الأول من يولييه سنة ١٩٦٤ نفاذاً للأثر الفوري له ، وكانت هذه العلاوة من العلاوات الدورية العادية المؤثرة من حيث إستحقاقها على ما يليها من علاوات دورية مستقبلية ، فإن لازم ذلك أن يستحق الطالب علاوته الدورية التالية بعد سنة من تاريخ إستحقاقه علاوته الأخيرة فى الأول من يولييه سنة ١٩٦٥ ، على أن يجرى إستحقاق علاوته الدورية العادية بعد ذلك كل سنة فى نفس التاريخ إلى أن يصل مرتبه آخر مربوط المقرر لدرجة وظيفته وليس من تاريخ سابق عليه

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٧٣/١/٤

مضى كان يبين من الإطلاع على قرار وزير العدل رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٦٩ الصادر بشأن تسوية حالة الطالب أنه كان يعمل محامياً بقلم قضايا بنك الإئتمان عند صدور قرار وزير العدل بصيغته وكيلاً للنائب العام مع منحه أول مربوط الدرجة ، ولما تقدم الطالب بطلب منحه مرتبه الذى كان يتقاضاه بالبنك وتسوية حالته على هذا الأساس إستجابت الوزارة إلى هذا الطلب ، وأصدرت قرارها سالف الذكر بمنحه المرتب الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة ، وكان يبين من كتاب بنك الإئتمان فى هذا الشأن أن هذا

المرتب الأخير يشمل إعانة الغلاء التي كانت تمنح للطلاب وأدجت في مرتبه إعمالاً لأحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، والذي إنطبق على بنك الإتمان بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، وأن تسوية مرتبه منذ ذلك التاريخ قد شمل هذه الإعانة المتدرجة حتى بعد تسكينه في وظيفته " نائب ب " بأثر رجعي بحيث أصبحت إعانة الغلاء جزءاً من المرتب ، فإنه لا يكون للطلاب إعانة غلاء مستقلة يتقاضاها عند تعيينه في وظيفة وكيل للنيابة العامة ولا يغير من ذلك أن إلقاء إعانة غلاء المعيشة وإدماجها في المرتب لم يقرر بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة إلا من ١٩٦٥/٧/١ وبعد تعيين الطالب وكيلاً للنائب العام ، ذلك أنه وقد حصل الطالب على هذه الإعانة ضمن مرتبه فلا يجوز له أن يطالب بها مرة أخرى.

الطعن رقم ٢ لسنة ١٩٤١، السنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١٩

مضى كانت الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول الرتب الملحق بقانون السلطة القضائية تنص على أن " يكون مرتب المستشار بمحكمة النقض معادلاً لمرتب من يعين رئيساً لإحدى محاكم الاستئناف من المستشارين الذين كانوا يملونه في الأقدمية قبل تعيينه في محكمة النقض " وكان الثابت من الكادر القضائي أن من بين من يملون الطالب في الأقدمية قبل تعيينه مستشاراً بمحكمة النقض قد عينوا رؤساء المحاكم الاستئناف قبل أن يبلغ الطالب من القاعد فى ... ومن بينهم المستشاران ... ، ... ، فإنه بذلك يستحق مرتب ٢ ج المقرر لوظيفة رئيس الاستئناف المعادلة لوظيفة نائب رئيس محكمة النقض وكذلك لمنصب نائب الوزير المقرر بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ ، وإذا كان قانون المعاشات المدنية المعدل بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ قد نص فى المادة ٢١ على إستحقاق نواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة معاشاً لا يزيد عن ١١٠ ج ، فإنه يتعين تسوية معاش الطالب على هذا الأساس .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٦

مضى كان ألحق الذى نشأ عن قيام وزارة العدل بصرف المبلغ الطالب بإسدادده قيمة بدل طبيعة العمل ومنحة الإنتاج المنصرفة للطلاب وأثناء ندبه للعمل قاضياً بقطاع غرة - يسقط مهنى ثلاث سنوات من تاريخ علمها بحققها فى إسدادده طبقاً للمادة ١٨٧ من القانون المدنى ، وكانت الوزارة قد أقرت فى مذكرتها بتحقيق هذا العلم فى ... وإذ إنقضت مدة تزيد على ثلاث سنوات من التاريخ المذكور ولم تتخذ الحكومة من جانبها إجراء قاطعاً للظام ، فإن حقها فى المطالبة بالمبلغ المذكور يكون قد سقط مما يتعين معه الحكم بعدم أحقيتها فى إسدادده ، أو خصم أى جزء من مرتب الطالب إستيفاء له.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٠/١/١٩٧٤

القرار بقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ الصادر بتعديل مواعيد إستحقاق العلاوات الدورية بعد أن نص لى المادة الأولى منه على تعديل تاريخ منح العلاوة الدورية المقررة فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ نص فى المادة الثانية منه على : " إستثناء من أحكام جميع النظم والكادرات الخاصة تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين العاملين بتلك النظم والكادرات أول علاوة دورية تستحق بعد الإلتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على أية ترقية ، وذلك بعد إنتضاء سنة من التاريخ الذى كان مهدداً لإستحقاقها طبقاً لأحكام تلك النظم والكادرات " ثم صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وبإلغاء المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة دون المادة الثانية منه الخاصة بالعاملين المدنيين والعسكريين العاملين بالنظم والكادرات الخاصة ، مما مؤداه أن تعديل مواعيد منح العلاوة الدورية الذى تناوله القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ لا ينصرف إلى العاملين بتلك النظم والكادرات ومنها كادر رجال القضاء.

الطعن رقم ٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ٣/٧/١٩٧٤

مناط إستحقاق بدل طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء هو مزاولة العمل القضائى.

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٥/٧/١٩٧٥

- الأصل فى إهارة موظفى الدولة إلى الحكومات والهيئات العربية والأجنبية والدولية أو إلى غيرها من الأشخاص الإعتبارية العامة والخاصة فى الداخل أن يكون مرتب المعار على جانب الجهة المستعيرة غير أن المشرع أجاز منح الموظف المعار مرتباً من حكومة جمهورية مصر العربية بالشروط والأوضاع التى يقررها رئيس الجمهورية.

- مؤدى نص المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المالية للموظفين المعارين للدول الإفريقية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن تخصم مخصصات المعار التى يتقاضاها من حكومة الجزائر من المبلغ الذى تمنحه الحكومة المصرية ، مرتباً له وتعدده لتحويل إليه حتى يتم التحويل فى حدود الفرق بين المبلغين فى حالة ما إذا كانت مخصصات المعار من الحكومة الجزائرية تقل عما هو معد لتحويله إليه من الحكومة المصرية فإذا زادت مخصصاته من الحكومة الجزائرية عما تمنحه له الحكومة المصرية وأعدته لتحويل إليه فلا محل لإجراء الخصم لإستفاد الغرض الذى إستهدفه المشرع وهو ضمان حد أدنى لمخصصات المعار إلى الجزائر للإتفاق منها هناك. وإذ نص قرار وزير الخزانة رقم ٦٧ لسنة

١٩٦٣ على أن المرتب الذى يدفع للمعار بالكامل يكون دفعه بالجمهورية العربية المتحدة بما يفيد أنه غير معد للتحويل فقد أصبح بذلك من طبيعة تختلف عن طبيعة المبالغ التى تمنحها الحكومة المصرية للمعار فى الجزائر وتعددها للتحويل إليه فلا يأخذ هذا المرتب حكم تلك المبالغ ولا يجرى الخصم عليه. لما كان ذلك فإنه لا محل لإجراء الخصم الذى أجرى على مرتب الطالب الذى صرف له فى مصر.

- متى كان الثابت أنه بتاريخ ١٩٦٩/٨/٦ صدر القرار الجمهورى رقم ١٤٢٠ لسنة ١٩٦٩ بمد إعارة الطالب للعمل بمحاكم الجزائر لمدة سنة تنتهى فى ١٩٧٠/٥/١ نص فيه على أن تتحمل الجهة المعار إليها جميع الإلتزامات المالية المترتبة على الإعارة ، وأنه بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٣ صدر القرار الجمهورى رقم ٧٦٩ لسنة ١٩٧٠ بمد إعارة الطالب للعمل بالجزائر لمدة ثلاثة أشهر تنتهى فى ١٩٧٠/٧/٣١ ونص فيه على أن تتحمل الجهة المعار إليها جميع الإلتزامات المالية المترتبة على الإعارة ولم يستند هذان القراران إلا إلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية والقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم الإعارة للعمل خارج الجمهورية والقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية فإن مؤدى ذلك وتطبيقاً لبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية ألا يسرى هذان القراران الفرديان فى خصوص مرتب إعارة الطالب إلا من تاريخ إخطاره بهما .

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٢

- إذا كان الطالب قاضياً يتقاضى مرتبه من وزارة العدل التى يمثلها المدعى عليه الأول وكان المدعى عليه الرابع هو الجهة التى تتولى خصم المستحق من مرتب الطالب وكان المدعى عليه الثانى بصفته يمثل وزارة الخزانة التى يعين إختصاصها وفقاً لأحكام المادة ٥ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، فإن الدفع بعدم قبول الطلب بالنسبة لمن عدا المدعى عليه الثالث - مدير هيئة التأمين والمعاشات - يكون على غير أساس - المقصود بنص المادة ٧٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تخويل الموظفين الذين يعينون بعد العمل بالقانون المشار إليه الحق فى طلب حجم مدة عملهم السابقة وفقاً للأحكام الموضوعية الواردة فى القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ فيما عدا حساب المبالغ التى تستحق عليهم نظير هذا الضم. فإنه يجرى طبقاً لأحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وإذا كانت هذه المادة تنص على أنه إذا أعيد إلى الخدمة بعد العمل بهذا القانون فى وظيفة ينتفع شاغلها بأحكامه موظف أو مستخدم أو عامل موقت معاملة بأحكام هذا القانون ، أو بأحكام قوانين الإِدخار أو المعاشات الحكومية ، ولم يكن قد إستحق معاشاً جاز له حساب مدة خدمته السابقة أو أى جزء منها فى معاشه بشرط أن يطلب ذلك فى موعده أقصاه سنة من تاريخ إنفاذه بأحكام هذا القانون ، ويتعين عليه فى هذه الحالة أداء مبالغ تقدر وفقاً للجدول رقم ٤

المرفق إما دفعة واحدة أو بطريق التسيط وفقاً لأحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦٤ ، وكان الجدول رقم ٤ المرفق بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد أورد تحديد المبالغ المستحقة عن مدد الخدمة السابقة التي تحسب في المعاش ، وأوضح المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في المعاش ونصت الملحوظة ب في فقرتها الثانية على أن يحدد مبلغ رأس المال المقابل لسنة الخدمة حسابها في المعاش على أساس البند والمرتب أو الأجر في تاريخ انتهاء فترة الخدمة الأولى. وأضافت الفقرة الثالثة أنه يراعى في حساب المبلغ المشار إليه في البند ٢ أن تخفيض رأس المال بواقع النصف عن أى مدة خدمة سابقة لا يكون المتفق قد إشرك عنها وفقاً لأحكام قوانين الإيداع والمعاشات الحكومية وكان الواضح أن الملحوظة ب بالجدول رقم ٤ المشار إليه تسرى بشأن من أعيد إلى الخدمة من الموظفين الذين سبقت معاملتهم بأحكام قوانين الإيداع والمعاشات الحكومية ، وكان الثابت من الأوراق أن الطالب لم يكن موظفاً بالحكومة قبل تعيينه قاضياً ، وأن مدة الخدمة الإعتبارية التي طالب بضمها إلى معاشه هي عن مدة إشغاله السابقة باخامسة فإن الملحوظة ب التي تنص على تخفيض المبلغ المستحق إلى النصف لا تسرى في شأنه ، وإنما يقتصر حكمها على حالة الموظفين المعادين إلى الخدمة ، ويكون حساب المبلغ المستحق عن مدة إشتغاله باخامسة وفقاً للجدول رقم ٤ المرفق بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ دون تخفيض.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٢

بالرجوع إلى القرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٧٥ يتضح أنه بعد أن أوضح في البند أولاً التيسيرات الخاصة بالمستشارين ومن في درجتهم الذين يرغبون في إعتزال الخدمة لشرح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة نص في البند ثانياً على أن من دون ذلك من رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة يسوى معاشه على أساس مرتبه الأخير قبل الإستقالة. .. وينص كذلك على أن يصرف لمن إعتزل الخدمة من هؤلاء المرتب الحال مضافاً إليه إعانة الغلاء المستحقة شهراً شهراً حتى تاريخ إعلان نتيجة الانتخابات ، ويستمر الصرف إليه لمدة مكتملة لثلاث سنوات إعتبار من تاريخ الإستقالة ، وذلك في حالة عدم نجاحه في الانتخابات ، الأمر الذى يبين منه أن ما يصرف خلال الثلاث السنوات من تاريخ الإستقالة في حالة عدم النجاح في الانتخابات هو مرتب وليس معاشاً وهو ما قضى به للطالب في الطلب لما كان ذلك ، وكان ما يستحقه الطالب خلال الثلاث السنوات المشار إليها هو ذات مرتبه الأخير قبل الإستقالة ، فإنه يخضع لكافة الضرائب المقررة بالنسبة للمرتبات وبالتالي يكون طلب رد هذه الضرائب على غير سند من القانون

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٥

إنه وإن كان القرار الصادر بإحالة الطالب إلى المعاش قد أُلغى بحكم قضائي له حجة مطلقة على الكافة وبأنه رجعى ، مما مفاده وجوب وضع الطالب فى النجدة التى كان يمكن أن يصل إليها لو لم يصدر قرار إحالته إلى المعاش ، مع أحقية فى الحصول على راتبها ، إلا أنه لما كان المرتب مقابل العمل ولم يكن الطالب يباشر عملاً من تاريخ الإحالة إلى المعاش حتى تاريخ عودته للعمل فى فلا يستحق مرتباً فى تلك الفترة ، ولما كان استحقاق المرتب كائر مرتب على إلغاء قرار الفصل لا يقع بصفة تلقائية وإنما باعتباره تعويضاً عن الحرمان منه مدة الفصل ، وكان الطالب سبق أن تنازل عن التعويض فى الطلب رقم الذى حكم فيه بإلغاء قرار إحالته إلى المعاش ، فإنه لا يقبل منه العودة إلى ما أسقط حقه فيه إختياراً ، ويكون طلبه صرف الفروق المالية فى الفترة من تاريخ إحالته إلى المعاش حتى تاريخ عودته إلى العمل فى فى غير محله.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٦

إذ كان الأجر لا يستحق إلا مقابل العمل ، وكان القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ بمنح صرف فروق مالية لأعضاء الهيئات القضائية الذين يعادون إلى وظائفهم الأصلية سواء وفقاً لأحكامه أو تنفيذاً لأحكام قضائية فإن طلب صرف الفرق بين المرتب والمعاش من تاريخ إحالة الطالب إلى المعاش فى ١٩٦٩/٨/٣١ حتى استلامه العمل فى ١٩٧٣/٥/٣ تنفيذاً لحكم قضائي ، يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٩

بعد أن أوضح القرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ فى البند " أولاً " التيسيرات الخاصة بالمستشارين ومن فى درجتهم الذين يرغبون فى اعتزال الخدمة للشرح لعضوية مجلس الأمة " الشعب " نص فى البند " ثانياً " " على أن من دون أولئك من رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة يسوى معاشه على أساس ٤/٣ مرتبه الأخير قبل الاستقالة. إذا كانت مدة خدمته المحسوبة فى المعاش تقل عن ١٢ سنة كاملة " ونص كذلك على " أن يصرف لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء المرتب الحالى مضافاً إليه إعانة الغلاء المستحقة شهراً فشهراً حتى تاريخ إعلان الانتخابات ويستمر الصرف إليه لمدة مكتملة لثلاث سنوات إعتبار من تاريخ قبول إستقالته ، وذلك فى حالة عدم نجاحه فى الانتخابات " . وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطالب عين معاوناً للنيابة العامة فى ١٩٥٠/١٠/١٠ وقدم إستقالته وهو فى درجة رئيس نيابة للشرح لعضوية مجلس الشعب فى ١٩٧٠/٢/١٢ وأنه لم ينجح فى الانتخابات لعدم إدراج اسمه بكشف المرشحين ، فإن يكون محقاً فى دعواه ، ويتعين الحكم بطلانته.

الطعن رقم ٤ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٦

النص في قانون السلطة القضائية على جواز إعارة القضاة للحكومات الأجنبية هو تفرغ من أصل عام مقرر في قانون العاملين المدنيين في الدولة ، مقتباه جواز إعارة الموظفين لهذه الحكومات لإعتبارات متعلقة بالمصلحة العامة ، ولأغراض مؤقتة كالمساهمة في تدعيم الروابط الثقافية والاجتماعية بين الأنظمة العربية بتزويدها بالكفايات الصالحة التي يعتمد عليها في نشر الثقافة بين ربوع هذه الأنظمة وقد ورد النص في هذا القانون على أن يكون مرتب المعار بأكمله على جانب الجهة المستعيرة مع جواز منحه مرتباً من حكومة جمهورية مصر العربية بالشروط والأوضاع التي يحددها رئيس الجمهورية ، إذ كان ذلك وكان الطالب قد أعتبر للعمل بلجان وضع القوانين بجمهورية السودان الديمقراطية ، بمقتضى قرار رئيس الجمهورية والذي نص على صرف مرتب الطالب الأصلي طوال مدة الإعارة من إعتمادات العلاقات الثقافية الخارجية بوزارة الخارجية ، وكانت إتفاقية التعاون الفني بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة السودان الديمقراطية الموقعة في الخرطوم بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣١ والصادرة بقرار رئيس الجمهورية ٢٢٠٦ لسنة ١٩٦٩ لم يرد بها نص على أن تتحمل الحكومة المصرية عن الحكومة السودانية بشيء من هذه المرتبات فإن المرتب الذي منح للطالب بمقتضى القرارات الصادرة بإعارته يكون قد تقرر له إعمالاً لأحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة ، ولم يرد إليه نيابة عن الحكومة السودانية ، أو على سبيل المعونة وتسرى عليه لذلك الضرائب المقررة على المرتبات التي تدفعها الحكومة المصرية إلى أى شخص ، سواء كان مقيماً في مصر أو الخارج ، وأما كان المصرف المالي الذي تؤدي منه هذه المرتبات.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٩

أوضح القرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ في البد " أولاً " التيسيرات الخاصة بالمستشارين ومن في درجاتهم الذين يرغبون في اعتزال الخدمة لشرح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة " الشعب " ونص في البند " ثانياً " ،، على أن من دون أولئك من رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضائهم الحكومة يسوى معاشه على أساس ٣/٤ مرتبه الأخير قبل الإستقالة إذا كانت مدة خدمته المحسوبة في المعاش بما فيها مدة إشتغاله في إخمارة لا تقل عن ١٢ سنة كاملة ، فإذا كانت المدة دون ذلك تسوى مكافأته على أساس مدة خدمته حتى تاريخ الإستقالة ، وتصرف إليه ، ونص كذلك على أن " يصرف لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء المرتب الخالي مضافاً إليه إعانة الغلاء المستحقة شهراً فشهراً حتى تاريخ إعلان نتيجة الانتخابات ، ويستمر الصرف إليه لمدة مكتملة لثلاث سنوات إعتباراً من تاريخ قبول الإستقالة وذلك في حالة عدم نجاحه في الانتخابات " ومفاد هذا البند أنه متى إستقال أحد رجال القضاء عن هم

دون المستشار درجة للرشح لعضوية مجلس الشعب ولم ينجح في الانتخابات فإنه يستحق مرتبه الأخير قبل الإسقالة مضافاً إليه إعانة الغلاء شهراً فشهرًا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الإسقالة ، ثم يسوى معاشه بعد هذه المدة على أساس ثلاثة أرباع المرتب ، ولا يجوز له الحصول على المعاش طوال مدة إقصائه المرتب ، ذلك أن المعاش لا يستحق إلا بعد إنقطاع إستحقاق المرتب. وإذا كانت عبارة النص واضحة في أن ما يصرف لمن إستزل الخدمة من هؤلاء خلال السنوات الثلاث المذكورة إنما هو مرتب وليس معاشاً فإنه يكون -خاضعاً لجميع الضرائب التي تسرى على المرتبات.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٧

إذا كان القرار الجمهوري رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح رجال القضاء راتب طبيعة عمل قد ألقى بالقرار بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٢ المعمول به من ١٠/٥/١٩٧٢ تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وهو ذات تاريخ العمل بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ الذي تقرر به بدل القضاء ، فإن الجمع بين هذا البدل وبين راتب طبيعة العمل يكون ممتعاً قانوناً.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٩

الأصل في المرتب أن يكون مقابل العمل الذي يؤديه الموظف. وإذا كان الطالب لم يؤد عملاً منذ تقديم إستقالته حتى الآن ، فإذا طلب الفرق بين المرتب والمعاش خلال المدة المذكورة يكون على غير أساس أما التصريح المطالب به فإن ضرراً مادياً وأدياً محققاً قد لحق الطالب نتيجة صدور القرار المطعون فيه وتسمى المحكمة تقدير التصريح الجائر له، مع مراعاة كافة الظروف الملائمة بمبلغ ... عن المدة التالية لتاريخ صدور ذلك القرار حتى إستلام عمله بالمملكة العربية السعودية لعدم توافر الدليل على إستمرار الضرر بعد التاريخ المذكور.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٧٦/١/١

جرى قضاء هذه المحكمة- على أن قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي يحكم والعهو الطلب لم يستحدث جديداً بشأن تحديد مبدأ سريان العلاوات وإستحقاقها بالنسبة للمستشارين ، إذا إفتقت نصوص القواعد الملحقه به مع نصوص القواعد الملحقه بم جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ولا كانت القاعدة السابق تقريرها تقتضى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ والتي جرى قضاء هذه المحكمة على سريانها أيضاً بعد نفاذ القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وهي تحديد سريان العلاوة بالنسبة للمستشارين من تاريخ تعيينهم في وظيفة المستشار هي بذاتها القاعدة التي عنها أيضاً في الفقرة التالية من القواعد الملحقه بم جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٦ بقوله " العلاوة

المقررة بحسب القانون " والتي لم ير حاجة للنص عليها بعد أن إستقر الرأي على أعمامها لما تستهدفه من تحقيق للمساواة وحفظ للأقدمية بين المستشارين.

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٥

إنه وإن كان القرار الصادر بإحالة الطالب إلى المعاش قد ألقى بحكم قضائى له حجية مطلقة على الكافة بأثر رجعى مما مفاده وجوب الطالب فى الدرجة التى كان يمكن أن يصل إليها لو لم يصدر قرار إحالته إلى المعاش ، مع أحقيته فى الحصول على راتبها إلا أنه لا كان المرتب مقابل العمل ، ولم يكن الطالب يباشر عملاً من تاريخ الإحالة إلى المعاش حتى تاريخ عودته للعمل فإنه لا يستحق مرتباً فى تلك الفترة ، ومن ثم فإنه يتعين رفض طلب الفرق بين المرتب والمعاش عن المدة المذكورة.

الطعن رقم ٨١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٥

مؤدى نص المادتين الثانية والسادسة من القرار الجمهورى رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ أن المناط فى إستمرار إستحقاق مرتب الإقامة المقرر للعاملين العائدين من قطاع غزة هو نديهم أو إصارتهم للعمل بالمخالفات الأخرى ، وأن المشرع جعل هذا المناط شرطاً علق على تحققه ثبوت الأحقية فى إستمرار الصرف وإذا كان الثابت أن مدة إعاره الطالب للعمل بقطاع غزة قد إنتهت فى ١٩٦٧/٩/٣ وأنه بعد هذا التاريخ لم يكن معتدلاً أو معاراً للعمل فى جهة أخرى وإنما عاد إلى مقر عمله الأصلي فإن ما يطلبه من أحقيته للمرتب المذكور بعد إنقضاء مدة الإعارة على غير أساس ، ويتعين رفضه.

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨ بتاريخ ١٩٧٦/١/١

إذ نص القرار الجمهورى رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ فى مادته الأولى على أن يتمتع العاملون المدينون بالجهاز الإدارى للدولة والمهينات العامة الذين يعملون بمحافظه سوهاج وقنا وأسوان والبحر الأحمر والوادي الجديد بدل إقامة بواقع فقد دل على أن مناط إستحقاق هذا البديل هو الإقامة فعلاً وبصفة مستمرة فى هذه المحافظات ، يؤكد ذلك ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقرار المشار إليه من "أن العلة من إصداره هى الرغبة فى إستقرار الموظفين فى هذه المحافظات الثانية ، وتشجيعهم على البقاء فيها بمنحهم بدل إقامة " وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطالب لم يكن يقيم بالمحافظات المذكورة بصفة مستمرة وإنما تولى العمل فيها فترة موقوتة ، منح عنها بدل سفر مقابل النفقات التى إقتضاها تنفيه عن مقر عمله الأصلي بأسبوت فإن ما يطلبه من أحقيته لبديل الإقامة عن الأيام التى عملها بمحاكم سوهاج وقنا وأسوان لا يكون له سند من القانون.

الطعن رقم ٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٧

النص فى المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ على أن يمنح راتب طبيعة عمل لرجال القضاء وأعضاء النيابة العامة والموظفين الذين يشغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل أو بمحكمة النقض أو النيابة العامة ، بالفتات المينة بالمادة المذكورة ، يدل على أن إستحقاق القاضى أو عضو النيابة لراتب طبيعة العمل فى حالة نديه لشغل وظيفة أخرى ، مشروط بأن تكون هذه الوظيفة قضائية. وإذا كان الثابت أن الطالب يشغل خلال مدة نديه وظيفة رئيس مجلس مدينة ، وهى وظيفة غير قضائية فإنه لا يستحق راتب طبيعة العمل عن مدة عمله بها .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٧٧

- إذ كان الطالب يهدف بطلبه إلى الحكم بأحقته فى صرف باقى مستحقاته عن بدل حضور لجان فض المنازعات الزراعية متى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ بالتطبيق لأحكام القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة عضوية وبدل حضور جلسات اللجان والقرارات المنفذه له ، ولما كان هذا الطلب يعد من قبل طلبات التسوية التى تقدم إستناداً إلى حق ذاتى مقرر مباشرة فى القانون وغير وهين بإرادة الإدارة مما مؤده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون ما تصدر به الإدارة من أوامر وتصرفات بهذه المناسبة مجرد أعمال تنفيذية تهدف إلى تطبيق القانون على حال الطالب ولا يكون هذا الإجراء من جانبها قراراً إدارياً بمعناه القانونى ، ولا يتقيد الطعن عليه بالمعاد المنصوص عليه فى المادة ٨٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية .

- ينص القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان فى مادته الثالثة على أنه " لا يجوز أن تزيد مكافأة العضوية أو بدل حضور جلسات اللجان الفرعية واللجان التى يصدر بتشكيلها قرارات وزارية على ثلاثة جنيهاً للمضو عن كل جلسة ويجد أقصى قدره ١٠٠ جنيه فى السنة على ألا يزيد ما يتقاضاه العضو نظير إشراكه فى أكثر من لجنة فى جهة واحدة على ١٥٠ جنيهاً " ولما كان قرار محالف الشرقية رقم ٤٠١ لسنة ١٩٧١ بتحديد ثبات بدل حضور الجلسات والصادر نفاذاً للمادة الخامسة من القرار الجمهورى السالف الإشارة إليه ينص فى مادته الأولى على أن " يمنح أعضاء اللجنة الإستئنافية المشكلة بدائرة كل مركز بدل حضور عن كل جلسة على الوجه التالى :
أ- رئيس اللجنة ٣ جنيهاً بحد أقصى ١٢ جنيهاً " شهرياً على ألا يتعدى مجموع ما يصرف سنوياً من مكافآت لرئيس اللجنة ٧٥ جنيهاً " وكان الثابت أن الطالب إتقضى كل البديل المستحق له محسباً وفقاً لهذا القرار ، فإن الطلب يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٧

— إذ تنص الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية على أنه " ولا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يعين من غير رجال القضاء والنيابة العامة في إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في الوظيفة التي عين فيها " وكان الثابت من الأوراق أن الطالب عين رئيساً للنيابة العامة من الفئة "ب" بتاريخ ١٩٧٥/٩/١٥ سابقاً مباشرة على الأستاذ بحرت قدره ١٢٠ جنيهاً شهرياً وهو نفس مرتب هذا الأخير الذي يليه في الأقدمية عند التعيين ، فإنه يكون قد حصل عند التعيين على مرتب من يليه وكان ما زاد به مرتب الأستاذ عن مرتب الطالب هو مبلغ ستة جنيهات مقدار العلاوة التي منحها في ١/١/١٩٧١ مرور سنة على إستهقاله العلاوة الدورية السابقة ، وكان الطالب وقد عين في ١٩٧٥/٩/١٥ لا يستحق العلاوة الدورية إلا في أول يناير التالي لتاريخ مرور عام على التعيين أى في ١/١/١٩٧٧ إعمالاً لحكم البند " سادساً " من قواعد تطبيق جدول المراتب الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فإن طلبه مساواة مرتبه بحرت الأستاذ يكون على غير أساس.

— نص المادة ١١ ، ١٣/١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ يدل على أن العضو الذي بلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها في ١٩٧٥/١١/٢٦ تاريخ العمل بالقانون ... يستحق البدلات المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ، ولا كان الثابت بالأوراق أن مرتب الطالب قد بلغ نهاية مربوط وظيفة رئيس النيابة من الفئة "ب" في ١٩٧٥/١١/٢٦ ، فإنه يصعب الحكم بأحقية في إقتضاء بدل القضاء المقرر لوظيفة رئيس النيابة فئة "أ" وقدره ٣٨٨,٨ جنيهاً سنوياً إعتباراً من ١٩٧٥/١١/٢٦ على أن يخص منه ما يكون قد تقاضاه من بدل القضاء المقرر لوظيفة رئيس النيابة فئة "ب".

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ٣١/٣/١٩٧٧

— إذ كانت المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه تحدد مراتب القضاة بجميع درجاتهم وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون ، وهو الجدول الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية ، وكانت المادة ١١ من هذا القانون قد أضافت فقرة أخيرة إلى قواعد تطبيق الجدول تنص على أن " يستحق العضو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها ، العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط ألا يجاوز نهاية مربوط الوظيفة الأعلى ، وفي هذه الحالة يستحق البدلات بالفتات المقررة لهذه الوظيفة ، وكان يبين من الجدول المذكور أنه قسم الوظائف إلى مستويات يعلو بعضها بعضاً ، وجمع بين المستأجرين بحكمة النقص

ومحاكم الاستئناف والمحاكم العامة في مستوى مالى واحد ، بينما وضع نواب رؤساء محاكم الاستئناف والمحاكم العامة الأولى في المستوى الأعلى مباشرة للمستوى السابق ، فإن الوظيفة الأعلى مباشرة بالنسبة لمستشارى محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم العامة ، وفق الفقرة المضاعفة سالفة الذكر ، تكون وظيفة نواب رؤساء محاكم الاستئناف والمحاكم العامة الأولى. وقد أفصح المشرع عن قصده هذا بإضافة تلك الفقرة إلى قواعد تطبيق جدول المرتبات وما ورد بتقرير اللجنة التشريعية مجلس الشعب عن مشروع القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ من أن " يستبقى المشروع ربط الوظيفة وبدل القضاء المقرر حالياً لوظيفة المستشار ، ولما كان المشروع قد أخذ مبدأ إطلاق العلاوات بالنسبة لأعضاء الهيئات القضائية وفق القواعد المقررة في نظام العاملين المدنيين بالدولة فقد طلب السيد وزير العدل أثناء نظر المشروع أمام اللجنة أن يكون للمستشارين ومن في حكمهم في الهيئات القضائية الأخرى هذا الحق حتى يتحدد التناقص بين نهاية مرتبتهم وبين نهاية مرتب الرؤساء بالمحاكم الابتدائية من الفئة "أ" ومن في حكمهم ، وقد أخذت اللجنة بهذا الإغراض باعتبار أن وظيفة المستشار هي قمة الوظائف القضائية مستولية وأهمية وأن فرص الترقية إلى الوظيفة التي تعلوها محددة نتيجة لطبيعة التركيب الهرمي للوظائف القضائية وحتى لا يتجمد مرتب المستشار إذا بلغ أقصى مربوط هذه الوظيفة ، رأت اللجنة أن تطلق العلاوات له بحيث إذا بلغ أقصى مربوط الوظيفة استحق العلاوة المقررة للوظيفة التالية. وقد اقتضى الأخذ بهذا الرأي تعديل مرتب الوظيفة التالية وهي نائب رئيس محكمة الاستئناف والمحاكم العامة الأولى وما يعادلها لتصبح ذات حدين في ربطهما " ولا محل لإستثناء الطالب إلى أنه لا يرقى إلى منصب نائب رئيس محكمة إستئناف بل إلى منصب نائب رئيس محكمة النقض وإلى ما تقتضى به المادة ١/١٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقرار بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ من أن يكون شغل الوظيفة بطريق الترقية من الفئة التي تسبقها مباشرة للتدليل على أن وظيفة نائب رئيس محكمة النقض هي الوظيفة الأعلى مباشرة لوظيفة المستشار بمحكمة النقض في حكم الفقرة المضاعفة بالمادة ١١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ذلك بأن قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون - ومن بينها القاعدة المضاعفة بالمادة ١١ المذكورة - إنما هي مجرد ضوابط للمعاملة المالية الحكومية التي تحدد بمقتضاها للمراتب والبدلات والعلاوات ، ولا صلة فيها بشروط الترقية إلى الوظائف الأعلى ، إذ كان ذلك فإن ما يطلبه الطالب من إستحقاقه العلاوة الدورية لمنصب نائب رئيس محكمة النقض اعتباراً من ١/١/١٩٧٦ وبدل التمثيل المقرر لهذا المنصب اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ في ٢٦/١١/١٩٧٦ يكون على غير أساس .

- نصت المادة ١١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ على أن " يستحق العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها " كما نصت المادة

١/١٣ من ذات القانون على أن يعمل به اعتباراً من ١٩٧٥/١١/٢٦ ، وليس في هذين النصين ما يوجب منح علاوة فورية في تاريخ العمل بالقانون لن بلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة ، وإنما يدل ذلك على إستحقاقه لعلاوته الدورية في معادها القانوني بالقننة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ، ولو أراد المشرع منحه علاوة فورية لأورد نصاً صريحاً بذلك على سنة ما قضى به في البندين ثانياً وتاسعاً من القواعد الملحقه بقانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ من منح وكلاء المحاكم الابتدائية ومن في حكمهم الذين تدمج وظائفهم في وظائف رؤساء محاكم ابتدائية ومن في حكمهم بداية مربوط الدرجة الأعلى ، أو علاوة حتمية من علاواتها أيهما أكثر دون أن يؤثر ذلك على مواعيد علاواتهم الدورية ، ومنح القضاة ومن في حكمهم عند صدور القانون علاوة واحدة بحيث لا تؤثر على مواعيد علاواتهم الدورية ، وما نص عليه كذلك في الفقرة الثانية من البند أولاً من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ من منح رجال القضاء والنيابة العامة العاملين وقت العمل به علاوة من علاوات الدرجة بالجدول الجديد ولو جاوز بها المربط نهاية مربوط الدرجة ، أما من كان مرتبه يقل عن البداية الجديدة لدرجته يمنح بداية هذه الدرجة أو علاوة من علاوات درجته في الجدول الجديد أيهما أكبر ولا يؤثر ذلك على مواعيد علاواتهم الدورية لما كان ذلك لإن طلب العلاوة الفورية يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٢

إنه وإن كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية قد نص في المادة ١/١٣ على أن " يعمل به اعتباراً من ١٩٧٥/١١/٢٦ " وكان الأصل أن المرتبات والبدلات المعدلة والعلاوات الدورية المستحدثة لا تستحق إلا لمن كان بالياً في الخدمة وقت العمل بالقانون الصادر بها ولم يبلغ سن التقاعد ، إلا أن للمشرع أن يضع ما شاء من إستثناءات من هذا الأصل تحقيقاً لمصلحة إرتآها لما كان ذلك وكان نص المادة ٢/١٣ من القانون المشار إليه قد جاء بحكم وقضى بأن تطبق أحكام الجدول المرفق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة على الباقين في الخدمة ممن بلغوا سن التقاعد إعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ وتسوى معاشاتهم على أساس المرتبات الواردة بهلبن الجدولين وكان هذا النص واضح الدلالة في وجوب تطبيق جميع الأحكام الواردة بالجدول المرفق بقانون السلطة القضائية على جميع الباقين بالخدمة ولو بلغوا سن التقاعد إعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ وكان مقتضى ذلك أن يعامل العضو الذى بلغ سن التقاعد إعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ وبقي في الخدمة حتى آخر يونيو ١٩٧٦ معاملة العضو الذى لم يبلغ سن التقاعد خلال هذه المدة من حيث الأحكام

المستحقة والتي تتضمن بالنسبة لنواب رئيس محكمة القضا مرتباً سنوياً من ٢٢٠٠ جنيه إلى ٢٥٠٠ جنيه وبدل قنيل ١٥٠٠ جنيه وعلاوة ١٠٠ جنيه فإنه يكون من حق الطالب الحصول على العلاوة السنوية التي تستحق في أول يناير سنة ١٩٧٦ شأنه في ذلك شأن زملائه الباقين في الخدمة ولم يفلتوا من التقاعد في هذا التاريخ .

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٣

- إن لائحة بدل السفر الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بعد أن حددت في البند أولاً من المادة الثانية فئات بدل السفر التي تستحق للموظفين داخل الجمهورية نصت في البند " ثانياً " على أن المهام التي تقضى في القاهرة والأسكندرية وضواحيهما ومنطقة قناة السويس والطور ومحافظات الصحراء الغربية وصيناء والبحر الأحمر وبندر الجزيرة ، تزد الفئات المتقدمة بمقدار ٢٥٪ . مما مفاده أن إستحقاق الزيادة المنصوص عليها في البند "ثانياً" من تلك المادة مناطه أن يكون العمل الذى كلف الموظف القيام به يقتضى إقامته في إحدى المدن أو الأماكن المحددة فيها ، وإذا كان العمل الذى أسند إلى الطالب هو رئاسة الدائرة المدنية التي تعقد جلساتها بمدينة دمهور ويتطلب إقامته بها فإن طلبه إستحقاق بدل السفر بالفئة الزائدة يكون على غير أساس .

- مفاد نص المادتين الثالثة والرابعة من لائحة بدل السفر - الصادر بها القرار الجمهورى ٤١ لسنة ١٩٥٨ - يدل على أنه يجب خصم ربع بدل السفر المستحق للموظف في حالة وجود إسراحة للوزارة أو المصلحة التي تتبعها في الجهة التي ندب للعمل بها ، سواء أقام في الإسراحة أم لا متى كانت إقامته فيها ممكنة إذ لا ينزع الطالب في أن إقامته بإسراحة السادة المستشارين بدمهور كانت ممكنة ولكنه تلزع بأنه كان يقم بمسكن له بمدينة الأسكندرية لأن خصم ربع بدل السفر المستحق له يكون موافقا للقانون .

- ندب - الطالب - من القاهرة رئيساً لإحدى الدوائر بمحكمة إستئناف الأسكندرية التي أسندت إليه العمل بالدائرة المدنية التي تعقد جلساتها بدمهور ، لا يقتضى منه إلا الإنتقال من مقر عمله الأصلي بالقاهرة إلى دمهور ثم العودة ، ومن ثم إنه لا يستحق مصاريف إنتقال غير ذلك في أول كل دور من أدوار انعقاد الجلسات ونهايته ، وإذا كان من المسلم به من الطالب أن مصاريف الإنتقال قد صرفت له على هذا الأساس فإنه لا يجوز المطالبة بما عداها .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٢

حيث إن المادة الثامنة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية إذ جرى نص الفقرة الرابعة على أنه " ولا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يعين من غير رجال القضاء

والنيابة العامة لم يحدد الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يله في الأقدمية التي عين فيها " فإن مفاد ذلك أن المشرع حرص على ألا يقل مرتب من عين من خارج أعضاء الهيئات القضائية في الوظيفة القضائية المعين فيها عن مرتب من يله في الأقدمية في تلك الوظيفة تحقيقاً للمساواة المالية بينهما ولا يتأتى تحقيق ما ابتغاه المشرع في هذا الصدد بطبيعة الحال إذا كانت زيادة مرتب رجل القضاء التالي في الأقدمية للمعين من خارج الهيئات القضائية ترجع إلى ظروف شخصية خاصة به كقاضى مرتب يزيد عن مرتب لرتائه من رجال القضاء عند تعيينه بالقضاء واحتفظ بهذا المرتب بصفة شخصية ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الزميل المقارن به في الطلب الأصلي قد عين من خارج الهيئات القضائية وتقاضى مرتبه بصفة شخصية مع إستهلاك الزيادة من علاواته الدورية وكان مرتب من يله في الأقدمية وهو الأستاذ ... هـ ... هـ ... والذي سوى مرتب الطالب على أسامه - فإن طلب الطالب مساواة مرتبه مع مرتب هذا الزميل المقارن به أو زيادته إلى نهاية مربوط الوظيفة التي عين فيها يكون على غير سند من القانون .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٧

إذ كان القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٥/٧/٣١ فإن مؤدى ذلك أنه منذ هذا التاريخ ألغيت لجان الفصل في المنازعات الزراعية المشكلة بمقتضى القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ وإلى ما كان محددًا من جلسات لنظر المنازعات التي كان مقرراً نظرها أمام هذه اللجان وتعين إحالة جميع هذه المنازعات - ولو كان قد قفل فيها باب المرافعة إلى المحكمة المختصة بقرار من رئيس اللجنة دون عقد أية جلسات ، وتكون المطالبة ببدل مقرر لحضور جلسات للجان بعد ١٩٧٥/٧/٣١ ، تاريخ إلغائها على غير سند من القانون وتعين ردها .

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٨

إن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنع حدد بالبواب الأول منه الغرض من البعثات وأنواعها وشروط الالتحاق بها ، تكلم الباب الثاني عن المنح الدولية والأجنبية وشروط قبولها والإختيار لها ، وتحدث الباب الثالث عن الإجازات الدراسية والغرض منها وحددها وشروط منحها ثم أورد بالبواب الرابع أحكاماً عامة تنطبق على البعثات والمنح والإجازات الدراسية ونص في المادة ٢٠ الواردة ضمن أحكام هذا الباب على أن تقرر اللجنة العليا للبعثات بناء على إقراح للجنة القواعد المالية التي يعامل بمقتضاها أعضاء البعثات بجميع أنواعها الخارجية والداخلية والمولدون في إجازات دراسية أو الحاصلون على منح للدراسة أو التخصص ومن هذا يبين أن القانون المذكور يعد

تشريعاً خاصاً إنفردت نصوصه في قواعد متماسكة في ذاتها ، كما لا محل له معه لتطبيق قانون آخر في شأن القواعد المالية التي يتعامل بموجبها المبعوثون والموفدون في إجازات دراسية والحاصلون على منح للدراسة. ولما كان الطالب قد منح إجازة دراسية يجرى بصرف له بالداخل للإفادة من إحدى منح التعاون الفرنسي التدريبي وذلك تطبيقاً لأحكام القانون المشار إليه ، فإن إستاده إلى لائحة بدل السفر والإنتقال الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بنصف بدل السفر يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٩

النص في الفقرة الرابعة من البند تاسعاً من قواعد تطبيق جدول المراتب الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون ١٧ لسنة ١٩٧٦ على أنه " لا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يعين من غير رجال القضاء والنيابة العامة في إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه في الوظيفة التي عين فيها " يفيد أن العبرة في مساواة من يعين من خارج الهيئة القضائية بمرتب من يليه في الأقدمية هي بولت التعيين ، ومن ثم فلا محل لطلب الطالب مساواة مرتبه بمرتب الأستاذ المعين في تاريخ لاحق على تعيينه .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٩

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٨/١٩٤٧ صدر لمعالجة حالة أحد أعضاء النيابة فيما يتعلق بتقصي مرتبه عن مرتب من يليه في الأقدمية فنص على منحه علاوة للتسوية بينهما وأشار إلى معالجة الحالات المماثلة على الأساس المتقدم كل على حدة ، وإعتماً على هذا القرار رفع عدد من رجال القضاء طلبات لتطبيقه عليهم ثم صدر القانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ ونص في مادته الأولى على أنه " مع عدم الإخلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة والقرارات التي صدرت من اللجان القضائية والأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الإدارية والتسويات التي تمت فعلاً حتى صدور هذا القانون يعتبر ملغياً من وقت صدوره قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٧ بشأن منح علاوة لرجال النيابة والقضاء ومجلس الدولة الذين تقل ماہياتهم عن زملائهم الذين هم أحدث منهم في الدرجة " . ونص في المادة الثانية على سريان أحكامه على الدعاوى المنظورة وتعتبر منتهية بمجرد صدوره. وما تقدم يتضح أن قرار مجلس الوزراء صدر بمنح علاوة إستثنائية وليس في إلثائه أو العدول عن تطبيقه بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ تقرير قيد على التقاضي لأن قوانين العاملين تصدر بقرار حقوقي وتعديل هذه الحقوق وشروط إستحقاقها بنصوص أمرة تسري بأثر فوري ولا تعتبر إذا ألفت علاوة أو عدلت ميعاد إستحقاقها

أنها خطرت لتقاضى بشأنها ولكنها نأتى بأحكام موضوعية تتعلق بأصل الحق. إذ كان ذلك ليس للطالب المطالبة بعلاوة زال سند إستحقاقها بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ الذى يضمن إعماله .

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٧ مكتب قضاى ٣٠ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٢

- لا يجوز منح الطالب مرتباً يجاوز نهاية مربوط الوظيفة المعين فيها عملاً بالمادة ١٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ - قبل إلغائه بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - والتي تنص على أن " يمنح العامل عند التعيين أول مربوط الفئة الوظيفية التى يعين عليها غير أنه إذا أعيد تعيين العامل فى وظيفة أخرى من نفس فئة أو فئة أعلى إحفظ بأجره السابق الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة إذا كان يزيد على بداية ربط الفئة المعين عليها بشرط ألا يجاوز نهاية ربطها ، والمادة ١/٤ من ذات القانون التى تجيز منح العامل أجراً يزيد على بداية ربط الفئة الوظيفية المعين عليها وبحيث لا يجاوز الأجر نهاية ربط الفئة ، وإذا كان نهاية ربط وظيفة وكيل النائب العام المعين فيها الطالب - كما يبين من جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - ٦٥ جنيهاً شهرياً فلا يحق له المطالبة بأزيد من ذلك. ولا محل لإستناد الطالب إلى المادة ١١٣ من قانون السلطة القضائية ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لإنصراف حكمها إلى من يحكم بنقله تأديبياً لوظيفة غير قضائية كما أنه لا محل للإحتجاج بالفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون المذكور والمضافة بالمادة ١١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ لأن مجال تطبيقها أن يكون العضو قد بلغ نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها فإنه يستحق علاوة الوظيفة الأعلى ولو لم يرق إليها وليس هذا شأن الطالب المعين - من الجهاز المركزى - تعييناً جديداً فى النهاية .

- ينص البند سادساً من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه " تستحق العلاوة الدورية السنوية فى أول يناير التالى لتاريخ مرور عام على التعيين فى إحدى وظائف الجدول " مما مؤداه أن الطالب وقد عين فى وظيفة وكيل للنائب العام فى ١٩٧٦/٧/١٧ يستحق العلاوة الدورية السنوية فى أول يناير سنة ١٩٧٨ فإذا كانت جهة الإدارة قد منحه علاوة دورية فى أول يناير سنة ١٩٧٧ فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ويحق لها أن تسحب هذه العلاوة منه ، ولا يعرض على هذا بأن منح العلاوة قد تحصن بمضى المدة المقررة لسحب القرارات الإدارية لأن إستحقاق العلاوة مستمد من القانون مباشرة ولا يملك جهة الإدارة سلطة تقديرية فى منحها أو منعها لتعلق ذلك بالنظام العام ، ويجوز المدول عن منحها متى كان عائلاً للقانون أو نتيجة لهم خاطئ الأحكامه ، ومن ثم فلا محل للنعي على وزارة العدل لرجوعها عن منح الطالب علاوة لا يستحقها .

الطعن رقم ١ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٧٩

قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ نص فى المادة ٦٨ منه على أنه " تحدد مرتبات القضاة بجميع درجاتهم وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون ولا يصح أن يقرر لأحد منهم مرتب بصفة شخصية أو أن يعامل معاملة إستثنائية بأية صورة " . مما لا يجوز معه تطبيق أحكام أى قانون آخر فى شأن تحديد مرتبات رجال القضاء ، ولما كان مؤدى نص البند " ثامناً " من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بهذا القانون أن من يعين من خارج القضاء فى إحدى وظائفه ذات مربوط له مبدأ ونهاية يستحق أول مربوط الدرجة من تاريخ التعيين ، وكان الطالب قد عين لاحتياً أى فى وظيفة حدد لها ذلك الجدول بعد تعديله بالقانون رقم ١٧ لسنة ٧٦ — مرتباً سنوياً من ٨٤٠ إلى ١٤٤٠ جنيهاً ، وكانت وزارة العدل قد منحه عند التعيين مرتباً يدخل فى نطاق هذا المربوط فإنه يكون على غير أساس طلبه زيادة هذا المرتب بمقدار الترابى العينية أو التقديرات التى كان يقاضاها من جهة عمله السابق ولو صح إعتبارها جزء لا يتجزأ من مرتبه فيها .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ٤/٥/١٩٧٩

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه تطبيقاً للبند " سادساً " من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لا تستحق علاوة الدورية السنوية إلا فى أول يناير التالى لموعد عام على التعيين فى إحدى وظائف الجدول ، حتى ولو كان القاضى قبل تعيينه يشغل وظيفة أخرى غير قضائية ، وإذ كان الطالب قد عين قاضياً فى فبراير سنة ١٩٧٧ ، فإنه لا يستحق علاوة إلا فى أول يناير ١٩٧٩ .

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١١/٦/١٩٧٩

— لكن كان القرار الجمهورى قد صدر متضمناً تعيين الطالب فى وظيفة قاض على أن تكون أقدميته سابقة على الأستاذ مما قد يستفاد منه أنه لا يجوز أن يقل مرتب الطالب عن مرتب زميله المذكور إلا أنه لما كان الثابت بالأوراق أن محكمة النقض قضت قبل صدور قرار تعيين الطالب قاضياً بإلغاء القرار الجمهورى المتضمن تخطى الأستاذ ... فى الترقية إلى درجة رئيس محكمة ، مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وكان مؤدى صدور هذا الحكم أنه وقت تعيين الطالب فى وظيفة قاض لم يكن الأستاذ ... تالياً له فى الأقدمية ، وإنما كان قد رقى إلى وظيفة أعلى ، فإنه لا يحق للطالب أن يطلب مساواة مرتبه بمرتب هذا الأخير ، وإذ إنتم القرار المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون .

- لا محل لما يمسك به الطالب من أن القرار الذي حدد مرتبه قد تحمى باقتضاء ستين يوماً على صدوره فلا يجوز للوزارة العدول عنه ، ذلك أن تحديد المرتب الذي يستحقه القاضى مستمد من القانون مباشرة ولا تملك جهة الإدارة سلطة تقديرية فى تحديده لتعلقه بالنظام العام ، ويجوز لها تعديله دون تفيد تبعاد متى كان مخالفاً للقانون .

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٩

النص فى المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة على أن يمنح شاغلو الوظائف الواردة بالجداول المشار إليها فى المواد السابقة بداية ربط الأجر المقرر لها أو علاوة من علاواتها أكبر حتى ولو تجاوزوا بها نهاية الربط ، على ألا تؤثر هذه العلاوة فى موعد العلاوة الدورية ، وفى ذيل الجدول رقم ١ " أ " الملحق بهذا القانون على أن يستمر العمل بالقواعد الملحقه بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون على أن تستحق العلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة متى بلغ المرتب نهاية مربوط الوظيفة وفقاً لذلك الجدول . وفى المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ على أن يضاف إلى قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية فقرة أخيرة نصها الأتى " يستحق العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط ألا يتجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الأعلى " . يدل على أن لا يجوز أن يزيد مرتب العضو عن نهاية مرتب الوظيفة الأعلى ، وإذ كانت الوظيفة الأعلى للوظيفة التى يشغلها الطالب وهى رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة إستئناف القاهرة والنائب العام ذات ربط ثابت هو ٢٥٠٠ جنيه سنوياً ، فإنه لا يجوز للطالب أن يتقاضى مرتباً يزيد عن هذا المبلغ .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٩

النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ بمنح علاوة إضافية للمعاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام والكادرات الخاصة على أن " تمنح اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٧ علاوة إضافية للمعاملين بوحدات الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والمعاملين المعاملين بكادرات خاصة وذلك بالفتة المقررة لهم كل حسب حالته أو الفتة أو الدرجة التى يشغلها ولو تجاوز بها نهاية ربط المستوى أو الدرجة أو الفتة المالية التى يشغلها ، ولا يغير منح هذه العلاوة عن موعد منح العلاوة الدورية المقررة ولا تخضع هذه العلاوة الإضافية لوانع العلاوات الدورية الواردة بالقوانين المختلفة للمعاملين بها . ولا تخصص من العلاوة الإضافية أى قدر من إعانة غلاء المعيشة المستحقة للمعامل فى أول يناير

سنة ١٩٧٧ " يدل على أن المشرع أراد بمجرد منح هؤلاء العاملين علاوة إضافية من أول يناير سنة ١٩٧٧ بالصفة المقررة قانوناً لكل منهم ، ولو تجاوز العامل بهذه العلاوة نهاية ربط المستوى أو الدرجة أو الفئة المالية التي يشغلها. ولا يستفاد من النص أن المشرع قد قصد إلى إحداث تعديل في نهاية هذا الربط أو في قواعد إستحقاق العلاوة الدورية اللاحقة إلا في حدود ما خصه صراحة من أن منح العلاوة الإضافية لا يغير من موعد منح العلاوة الدورية المقررة دون مساس بهائي قواعد إستحقاق هذه العلاوة. وإذا لا يصح - طبقاً للفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون ١٧ لسنة ١٩٧٦ أن يتجاوز مرتب رجل القضاء نهاية مربوط الوظيفة الأعلى مباشرة للوظيفة التي يشغلها فإنه يشترط لاستحقاق العلاوة الدورية كاملة ألا يزيد بها مرتبه عن مربوط الوظيفة الأعلى .

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٤
إذا كانت إستقالة القاضي ترتب عليها قطع صلته الوظيفية إلا أن هذه الإستقالة لا يسقط بها حقه في المطالبة بالمرتب المستحق له عن مدة عمله .

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤١ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٨١/٣/٣١
إذا كان المرتب لا يستحق إلا مقابل العمل ، وكان القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ يمنع صرف فروق مالية لأعضاء الهيئات القضائية الذين يعادون إلى وظائفهم الأصلية سواء وفقاً لأحكامه أو تنفيذاً لأحكام قضائية فإن طلب إلتضاء الفرق بين المرتب والمعاش عن المدة من تاريخ إحالة الطالب إلى المعاش حتى عودته إلى وظيفته القضائية يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٣
إذا كان الخائب أن الأستاذ عين قاضياً في تاريخ لاحق لتعيين الطالب فإن طلب الأخير مساواة مرتبه به يكون على غير أساس معين الرض ولا يخل ذلك بحقه في المطالبة مستقبلاً بما قد يترتب له من حقوق إعمالاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٩
النص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٤ من قانون السلطة القضائية على أن " يعتبر تاريخ التعيين أو الرقية من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية " يدل على أن أحقية رجل القضاء في تقاضي مناصات الوظيفة المعين فيها أو المرقي إليها لا تنشأ إلا من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على التعيين أو الرقية. وإذا كان الثابت أن المجلس الأعلى لم يبد الرأي بالموافقة على تعيين الطالب نائباً لرئيس

محكمة النقض إلا بتاريخ ١٩٧٦/٦/١ فإن المطالبة بأحقته في صرف المرتب والبدلات المخصصة لهذه الوظيفة اعتباراً من تاريخ سابق ، يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٩

مؤدى الفقرة الرابعة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ أنه لا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يعين من رجال القضاء والنيابة العامة فى إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه فى الأقدمية فى الوظيفة التى عين فيها أبداً كان الأساس القانونى الذى حدد بمقتضاه مرتب وبدلات الزميل التالى له فى الأقدمية.

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٨٢/٤/١٣

النص فى المادة الأولى من القانون ١١ لسنة ١٩٨١ على أنه : " لا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يشغل إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه فى الأقدمية فى ذات الوظيفة " يدل على أن المشرع وإن هدف إلى إرساء قاعدة من شأنها تحقيق العدالة بين رجال القضاء بأن أوجب ألا يقل ما يتقاضاه من يشغل إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من مرتب وبدلات من يليه فى الأقدمية إلا أنه وقد إضطر صراحة لإعماها أن يتحد الأقدم والأحدث فى الوظيفة فلا مجال لتحرى المحكمة من التشريع ووجب الإلتزام بتحقيق هذا الشرط. لما كان ذلك ، وكان البين من نص المادة ٤١ من قانون السلطة القضائية رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ وقواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق به أن المشرع جعل من وظيفة رئيس محكمة من الفئة [أ] وظيفة مغايرة لوظيفة رئيس محكمة من الفئة [ب] ووضع للتعيين فى كل منهما شروطاً مغايرة ، كما أنه جعل لكل منهما رتباً مالياً مستقلاً من حيث المرتب والبدلات ، فإن مطالبة الطالب وهو رئيس محكمة من الفئة [أ] بتسوية مرتبه وبدلاته بمرتب وبدلات من يليه فى وظيفة رئيس محكمة من الفئة [ب] ، فيكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢١

- النص فى المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ على تقرير بدل طبيعة عمل بنسبة ٧٥ ٪ من بداية مربوط الفئة الوظيفية للعاملين المدنيين بالحكومة والقطاع العام بالمناطق المحررة أو التى تحرر من سبأ طوال مدة الطوارئ فى تلك المحافظة ، وفى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ على منح العاملين المدنيين بالجهاز الإدارى للدولة والمؤسسات العامة الذين يعملون بالمحافظات النائية - ومنها محافظة سيناء - ممن لا يكون موظفهم الأصلي بها بدل إقامة بواقع ٣٠ ٪ من بداية مربوط فئاتهم الوظيفية ، يدل على أن هذين البديلين يعتبران تعويضاً للموظف

المغزب المعين بالمحافظة المشار إليها عما يتحمله من مشقة العمل والإقامة بها باعتبارها من المناطق النائية ومن لم فإن إستحقاقهم يكون مرهوناً باضطلاع الموظف فعلاً بأعباء وظيفته في تلك المحافظة وما يستتبع ذلك من تجشم مصاعب الإقامة بها حيث إذا لم ينفذ الموظف القرار الصادر بتعيينه أو ينقله إليها ينشأ موجب إستحقاقه هذين البديلين .

— إذ كان الطالب من ضباط فلا ينطبق عليه قانون الخدمة العسكرية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ومن بعده قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ الذي حل محله ، وإنما يعامل بأحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ في شأن قواعد خدمة الضباط بالإحتياط بالقوات المسلحة ، فإن الشارع بما نص عليه في المادتين ٣١ ، ٦٧ من هذا القانون من أن تحتفظ جهات العمل الحكومية لضباط الإحتياط المستدعين منها للخدمة بالقوات المسلحة بوظائفهم وعلاواتهم الدورية وترقياتهم وأن تحصل بكامل الرواتب والتعويضات والأجور والمكافآت والميزات الأخرى المستحقة لهم عن مدة دعوتهم ، قد قصد أن يستمر ضباط الإحتياط في صرف الحقوق المالية المقررة لهم في جهات عملهم المدنية مع ما يطرأ عليها من زيادة نتيجة ترقيتهم أو إستحقاقهم علاوات دورية طوال مدة إستدعائهم للعمل بالقوات المسلحة حتى لا يضاروا بسبب هذا الإستدعاء دون أن يخفهم الحق في إقتضاء أية ميزات لم تكن مقرر لهم في جهات عملهم الأصلية عند إستدعائهم.

الطن رقم ١٥٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٠

حيث أن القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لمعالجة الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين إذ نص في المادة الخامسة منه على أن " تزداد مرتبات العاملين المشار إليهم بالمادتين السابقتين وكذلك مرتبات العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم كادرات أو لوائح خاصة من الحاصلين على المؤهلات المشار إليها في المواد السابقة بما يعادل علاوتين من علاوات الفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ أو ستة جنيهاً أيهما أكثر ولو تجاوزوا بها نهاية مربوط الفئة أو المستوى وبعد أقصى الربط الثابت المالي المقرر لأعلى درجة أو وظيفة في الكادر المعامل به ... ونص في المادتين السابقتين الثالثة والرابعة على عناصر التعريف بالعاملين المذكورين بها وأحالت عليهم المادة الخامسة ومنها أنهم الموجودون بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ ونص في المادة السابعة على أنه " يشترط للإنتفاع بأحكام المواد السابقة أن يكون العامل موجوداً بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون " وهو الأول من يوليو سنة ١٩٨٠ طبقاً للمادة الثانية عشرة ، فقد دل على أنه يشترط لإستحقاق العاملين الزيادة المقررة بالمادة الخامسة وجودهم في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالخدمة إحدى مجموعات الوظائف الواردة في هذا القانون

واستمرارهم بها حتى ١٩٨٠/٧/١ وهو ما سوى الشارع فيه بمقتضى المادة الخامسة بين العاملين منهم بكادرات أو لوائح خاصة وغيرهم مما مقتضاه أن إستحقاق رجال القضاء والنيابة العامة الزيادة المذكورة مشروطاً بأن يكونوا في ١٩٧٤/١٢/٣١ شاغلين لإحدى الوظائف القضائية الواردة في جدول الوظائف الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وظلوا يشغلوها مدة متصلة حتى ١٩٨٠/٧/١ .

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٥

لا محل للإحتجاج بسبق تحديد الوزارة لرتب الطالب بمبلغ ١٠٠,٠٦٣ جنيه عند إستلامه العمل و١١١ جنيه إعتباراً من ١٩٨٠/٧/١ ذلك أن تحديد مرتب الطالب المعين تعييناً جديداً في النيابة العامة إنما يستمد من أحكام القانون مباشرة ولا تغلّك جهة الإدارة سلطة تقديرية في تحديده لتعلقه بالنظام العام ويجوز لها تعديله دون تقييد بمعاد متى كان مخالفاً للقانون .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١١

طلب بدل السفر لا يعدو أن يكون من قبيل طلبات التسوية التي تقدم إستناداً إلى حق ذاتي مقرر مباشرة في القوانين واللوائح وغير رهين بإرادة الإدارة مما مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون ما تصدره الإدارة من أوامر وتصرفات بمناسبة مجرد أعمال تنفيذية تهدف إلى تطبيق القانون على حالة معينة فلا يكون هذا الإجراء من جانبها قراراً إدارياً بمعناه القانوني ومن ثم فإن الطعن عليه لا يقيد بالمعاد المنصوص عليه في المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٩

النص في الفقرة الثالثة من البند تاسعاً من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ على أنه " لا يجوز أن يقل مرتب وبدلات نائب رئيس إستئناف عن مرتب وبدلات من كان يليه في الأقدمية العامة من نواب رئيس محكمة النقض قبل تعيينهم بمحكمة النقض " يدل على أن الشارع في سبيل تحقيق المساواة قد إقتصر على أن يكون مرتب وبدلات نائب رئيس محكمة الإستئناف معادلاً لمرتب وبدلات نائب رئيس محكمة النقض الذي كان يليه في الأقدمية قبل تعيينه في محكمة النقض باعتبار أن جهة الإدارة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تستقل بتقدير الوقت المناسب لشغل الوظائف الشاغرة مستهدية في ذلك بما تراه محققاً للمصلحة العامة.

- وحيث إن النص في البند "عاشراً" من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمضاف بالمادة ١١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية على أن " يستحق العضو الذي يبلغ مرتبه مربوط الوظيفة التي يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط ألا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الأعلى وفي هذه الحالة يستحق البدلات بالفتات المقررة هذه الوظيفة " ، قد استحدث به الشارع قاعدة تقرر للعضو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها حقاً مالياً أقصاه مرتب وبدلات الوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها. مستهدفاً بهذه القاعدة عدم تجريد المخصصات المالية للوظائف القضائية - في حالة عدم الرقي - عند حد النهاية للربط المالي المقرر لها تأميناً للقضاء في حاضرهم ومستقبلهم وأصبحت القاعدة المذكورة باطراد النص عليها في جميع التعديلات التي أدخلت على قانون السلطة القضائية حتى الآن جزءاً من كيان النظام الوظيفي للقضاء لا يقبل المساس به أو الإنقاص منه وهو ما يتماشى مع اتجاه الشارع مثل كالة الأنظمة القضائية في العالم - إلى تحسين المعاملة المالية لرجال القضاء وإذا كان نص البند "عاشراً" المذكور من مقتضاه استحقاق كامل المرتب المقرر للوظيفة الأعلى - بشرط عدم تجاوزه فإنه لا وجه للطريقة بين كون مربوطها متدرجاً أو ثابتاً وإنما يعين التسوية بين الأمرين لإيجاد العلة من النص في الخالين. كما وإن النص بالنسبة للوظيفة الأعلى ورد مطلقاً دون تخصيص بوظائف قضائية معينة دون أخرى وهو ما مؤداه الحتمي إمتداد حكمه إلى هذه الوظيفة أيأ كان نوع مربوطها ثابتاً أو غير ثابت ولا يغير من ذلك ما ورد في النص من عبارة " يستحق العضو العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى " لأن النص يرتب للعضو حقاً في مقدار مرتب الوظيفة الأعلى في غير حالة التعيين فيها أو الرقية إليها. فإذا كان لهذه الوظيفة علاوات مقررة من أي نوع فقد أراد الشارع في هذه الحالة المستحدثة للمعاملة المالية الحكومية أن يحدد السبيل إلى نهاية مربوطها ورآه أن يكون باستحقاق العلاوات حسب النظام القانوني الذي يحكمها عند الرقية من حيث فتاتها وموعدها إستحقاقها وهذا ما ادعاه أن يورد في النص العبارة المذكورة تعبيراً عن مقصوده وتحقيقاً لمراده ، وحتى لا يورث على خلو النص منها ترك الضابط في بلوغ نهاية مربوط لإجتهااد قد يتيح للعضو طريقاً متميزاً عن يرقى فعلاً إلى الوظيفة الأعلى وهو ما لا يستساغ عقلاً. وإذا رأى الشارع من اللازم أن يحدد بالعبارة المشار إليها إلى نهاية مربوط الوظيفة الأعلى ، فقد رأى كذلك أنه لا حاجة بالنص إلى مثل هذا البيان في حالة الوظيفة الأعلى ذات الربوط الثابت لأن هذا الربوط يمنع بدهاة إلى كل من يستحقه بأي سبب مقرر في القانون. ومعنى وضوح وعلى ما سلف البيان مقصود الشارع من العبارة المذكورة ولزومها في نص البند "عاشراً" كضابط يتحدد به الطريق إلى نهاية

مربوط الوظيفة الأعلى فإنه لا مساغ من بعد لقول يراها تنقيد النص بعدم إنطباقه إذا كانت هذه الوظيفة ذات مربوط ثابت وذلك تنزيها للمشرع عن نسبة أمر إليه لوعناه لكان من اليسر النص عليه.

-- وحيث إنه متى أصبح العضو في المركز القانوني الذي يحوله إستحقاق مرتبه بدلات الوظيفة الأعلى مباشرة طبقاً لحكم المادة " عاشر " فإنه يستحق أية زيادة مستغلية تطراً على هذه المخصصات المالية بأية أداة تشريعية كانت ، ذلك أن القاعدة القانونية التي أولته ذلك المركز لم تصدر لتحكم وقائع خطية غير متجددة وإنما أقامت نظاماً يتمتع بدينامية دائمة شأنه بلوغ مرتب وبدلات العضو حد المساواة بما هو مقرر من هذه المخصصات المالية للوظيفة الأعلى هو ما يوجب إنفاذ ما يحقق إستمرارية هذه المساواة ما بقى هذا النظام قائماً .

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٩٠/١/٩

البند عاشرًا من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمضاف بالمادة ١١ من القانون ١٧ لسنة ١٩٧٦ ينص على أن " يستحق العضو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط ألا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الأعلى. وفي هذه الحالة يستحق البدلات بالفتات المقررة لهذه الوظيفة.

و حيث أن النص في البند المذكور صريح في أن إستحقاق العضو العلاوات وبدلات الوظيفة الأعلى مشروط بأن يكون هذا العضو شاغلًا للوظيفة التي تسبقها مباشرة. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق وجدول الوظائف والمرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية أن الطالب يشغل وظيفة مستشار بمحاكم الإستئناف وأن الوظيفة الأعلى مباشرة لوظيفته هي نائب رئيس محكمة الإستئناف وليس رئيس محكمة إستئناف القاهرة لأن ما يطلبه الطالب من إستحقاقه لمرتب وبدلات هذه الوظيفة الأخيرة يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٢

في حدود الوظيفة القضائية الواحدة شاء الشارع تحقيق العدالة بين شاغليها بأن نص في الفقرة الرابعة من البند تاسعًا من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ " ولا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يشغل إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في ذات الوظيفة " وهو ما مفهمومه أنه لا حق للمعز في طلب إستحقاقه لمرتب وبدلات من يسبقه في الأقدمية وعلى ذلك يكون ما يطبه الطالبون من إستحقاقهم رواتب من هم أقدم منهم في وظائفهم على غير أساس سليم .

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٧ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٩١/٤/٣٠

النص فى المادة الأولى من قرار وزير العدل رقم ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ المعدل على أنه يصرف لجميع أعضاء الهيئات القضائية مقابل تميز أداء كفائهم إنتاج بواقع .. ولا يستحق مقابل تميز الأداء الفئات الآتية [١] .. [٢] .. [٣] .. الخاطون إلى محاكم تأديبية أو جنائية أو لجنة عدم صلاحية ومن حصل على تقرير أقل من متوسط .. إلخ يدل على عدم استحقاق القاضى لمقابل تميز الأداء بمجرد إحالة إلى لجنة الصلاحية دون حاجة إلى صدور قرار بذلك سواء من رئيسه المباشر أو من وزير العدل. إذ كان النابت أن الطالب قد أحيل إلى لجنة الصلاحية فى ١٧/٧/١٩٨٨ بالدعوى رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ إلى أن قبلت إستقالته اعتباراً من ١٩٨٩/١/٢٧ فإنه لا يكون مستحقاً لمقابل تميز الأداء منذ ذلك التاريخ وإذا قامت جهة الإدارة بتخصم مبلغ ٧٩٢ جنيه قيمة ما صرف له منه خلال هذه الفترة دون وجه حق عند تسوية مستحقاته عقب إستقالته فإنها لا تكون قد خالفت القانون ويكون طلب إلغاء قرار الخصم فى غير محله وبمعنى لذلك رفضه .

*** الموضوع الفرعى : معارضة فى قلعة رسوم عن الطلبات :**

الطعن رقم ٢٤٠٦٨/٢٤٠١١١/٢٥٠٢٥٠١٠٥/٢٦٠١٠٥/٢٤٠ لسنة ٢٤

مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٧

نصت المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ المعدل بالقانونين رقمى ٢٤٠ ، ٦٣٠ سنة ١٩٥٥ على إتباع القواعد والإجراءات المقررة للنقض فى المواد المدنية فى تقديم طلبات رجال القضاء بإلغاء المراسيم أو القرارات المتعلقة بإدارة القضاء - ولما كان الأصل فى الإجراءات التى تتخذ أمام محكمة النقض أن تبدأ وفقاً لنص المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات بتقرير فى قلم كتاب المحكمة وكانت المعارضة فى قلعة الرسوم لا تخرج عن كونها من الإجراءات شأنها فى ذلك شأن المعارضة فى أمر تقدير المصاريف فإن التقرير بها يجب أن يحصل فى قلم الكتاب - ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات ذلك لأن هذا النص مقيد فى خصوص الإجراءات أمام محكمة النقض بنص المادة ٤٤٩ من القانون ذاته.

*** الموضوع الفرعى : معاشات :**

الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٨

يبين من صريح نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ ومذكرته التفسيرية أنه لا يجوز ضم مدة الإشتغال بالعامه إلى مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش إلا إذا كان الطالب قد سبق له ممارسة مهنة العامه

وأن المدة التي يجوز ضمها - في المواد المبينة بالقانون - هي مدة الإشتغال الفعلي باخاماه - فلا تدخل في نطاق المادة المذكورة المدة التي يكون الطالب قد قضاه فيها يعثر إشتغالا حكيميا باخاماه وفقا لنص المادة ٩٨ من قانون اخاماه رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤.

الطعون أرقام ١٣٠١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤٦٢ بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢
لا يكون للقاعدة التنظيمية كيان تجب مراعاته ، إذا كانت استثناء من قواعد منصوص عليها في القانون ومن ثم فإذا كانت المادة ٣٨ من القانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات قد حوّلت " مجلس الوزراء " سلطة تقديرية في منح معاشات أو مكافآت استثنائية لإعمالها في حالات فردية بالنسبة لموظفين أو مستخدمين انتهت مدة خدمتهم وذلك لأسباب خاصة بهم فإن هذه السلطة لا يمكن أن ترقى إلى حد تقرير قواعد تنظيمية عامة مجردة يكون من مقتضاها نسخ القواعد المقررة أصلا للمعاشات

الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠
تنص المادتان الأولى والثانية من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ على أن تحسب في المعاش مدة الإشتغال باخاماه لكل من سبق له الإشتغال بهذه المهنة إذا عين في وظيفة في القضاء الشرعى رأساً من الخاصة أو كان شاغلاً لهذه الوظيفة وقت صدور القانون المذكور متى طلب ذلك في ظرف ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، فإذا كان الطالب لم يعين قاضياً باخاكم الشرعية إلا بعد صدور ذلك القانون ولم يعين من اخاماه رأساً فإن طلبه احتساب مدة إشتغاله باخاماه في المعاش يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ١٩٦٤/٦/١١
إذا كان طلب القاضى الحكم ببرد ما إقطع كاحتياطي معاش مما كان يصرف له شهريا لمدة الستين المضموعين لمدة خدمته ليس منازعة في المعاش الاستثنائي المقرر له وإنما يدور النزاع فيه حول ما إذا كان ما يصرف هو الفرق بين المعاش المربوط له والمرتب الأصلي أم هذا الفرق مخصصا منه إحتياطي المعاش فإن هذا الطلب مما يدخل في الطلبات الخاصة بالمرتبات المنصوص عليها في المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٥
- لم يكن قانون المعاشات الصادر في سنة ١٩٠٩ يميز إدخال أية مدد خدمة سابقة في حساب معاش الموظف لم يجر حكم الإسقاط عنها وذلك مع إستثناء المدة التي يقضيها الموظف تحت الإختيار. ولما صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ قضى بإحتساب جميع المدد المؤقتة السابقة على تاريخ تثبيت الموظف وبسريان أحكامه على جميع الموظفين ومنهم من قضى مدة يشغل فيها باليومية.

- متى كانت نصوص القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ صريحة في عدم جواز احتساب مدد الخدمة السابقة التي يقضيها الموظف بعقد أو بصفة مؤقتة في تسوية المعاش وكان المدعى معيّناً بعقد في المدة التي يطلب احتسابها في معاشه ولم يكن يجر عليها حكم الإستقطاع فإن المدعى لا يفيد من أحكام القانون المذكور حتى مع اعتبار أن الوظيفة التي كان يشغلها في هذه المدة دائمة.

- رخص القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ - الذي ألغى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ - بحساب مدة خدمة الموظف المؤقتة في المعاش فأجاز لكل موظف أو مستخدم مؤقت يشغل وظيفة دائمة مدرجة بهذه الصفة في الجزيات ويعين فيما بعد في سلك المستخدمين الدائمين أن يدخل في حساب معاشه طبقاً للأحكام الواردة في القانون المذكور مدة خدمته السابقة على أن تدخل فقط في حساب المعاش المدد التي في انتهائها كانت ماهية الموظف والمستخدم محسوبة على وظيفة دائمة إذا تمهد الموظف صاحب الشأن أن يدفع إلى الخزنة الإحتياطى عن الماهيات الفعلية التي إستولى عليها أثناء تلك المدة.

- يفيد من أحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ بشأن مدد الخدمة السابقة كل من يفيد من أحكام الرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ أو قرارات مجلس الوزراء المشار إليها فيه ولذلك فقد أجاز لكل من رغب قبل صدوره أو يرغب بعد صدوره في احتساب ما له من مدد خدمة مؤقتة في المعاش أن يحتسبها متى عين في سلك المستخدمين الدائمين سواء قبل تاريخ العمل به في ٣١ مايو سنة ١٩٥١ أو بعد هذا التاريخ.

الطعن رقم ١١ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٨

- إذ بين من نصوص الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٧ إحصاء بالمعاشات الملكية أن المشرع بعد أن قرر في المادة الرابعة منه عدم إستقطاع الإحتياطى من ماهيات الموظفين والمستخدمين المعيّنين بعقد أو بصفة مؤقتة وبالتالي عدم احتساب مدد خدمتهم بعد تسوية المعاش عاد في المادة ٩ وإستثنى هذه الإختبار المتصور عليها في اللائحة الصادره بتاريخ ١٩١٦/٦/٢٤ ونص على أن هذه المدد تحتسب في المعاش مقابل توريد قيمة الإستقطاع إحصاء بها إذا قضاه المستخدم بصفه مرضيه وعين بعد إنتهائها بصفه دائمه سواء قضاه بعقد أو بصفه مؤقتة.

- متى وافق مجلس الوزراء على تعيين الطالب في وظيفته نهائياً مع إعفائه من شروط اللياقه الطبيه بعد قضائه فوره الإختبار على وجه مرضى فإن شأنه يكون شأن مثيله بمن قضى فوره الإختبار ونجح في الكشف الطبي ، وبهذه التابه يكون من حقه بعد أن ثبت في وظيفته بهذا التعيين النهائي أن تحتسب تلك المدد في

معاشه مقابل توريده قيمة الإستقطاع الخاص بها إعمالاً للمادة ٣/٩ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية.

الطن رقم ٥ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٧

من المقرر بالنسبة لتنازع القوانين في الزمان أن القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة بين تاريخ العمل به وإلغائه وأن القانون الجديد يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعي على الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر الأثر الرجعي بنص خاص . فإذا كانت الطالبة قد إكتسبت مركزاً قانونياً بالنسبة لحقها في المعاش في ظل القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الواجب التطبيق فلا محل لإستنادها إلى المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٥ لأن القانون الأخير إنما يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه وإذا كانت والدة وفاة الزوج الطالبة التي تطالب على أساسها بإسداد معاشها قد وقعت قبل العمل بهذا القانون فإنه لا ينطبق عليها مادام هذا القانون لم ينص على سريان أحكامه بأثر رجعي .

الطن رقم ٣٧ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٦٦/١/١٨

تنص المادة ٧٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على أنه " إستثناء من أحكام موظفي الدولة وقوانين المعاشات لا يوجب على إستقالة القاضي سقوط حقه في المعاش أو في المكافأة . وفي جميع الأحوال يسوى معاش أو مكافأة القاضي على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه " . ومفاد هذا النص هو إطلاق الحكم على جميع الحالات بإجراء تسوية المعاش أو المكافأة على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه القاضي وذلك دون تفرقة بين ما إذا كان إنهاء خدمته بسبب إستقالته أم لأى سبب آخر .

الطن رقم ٥ لسنة ٣٣ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٧

- النص في المادة ٧٠ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على أنه تسرى بالنسبة للمتقاعين بأحكام هذا القانون - الذين يعينون بعد العمل به - أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ وتقدر المبالغ المستحقة عليهم وفقاً لأحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، مقصود به تخويل الموظفين الذين يعينون بعد العمل بالقانون المشار إليه الحق في طلب ضم مدد عملهم السابقة وفقاً للأحكام الموضوعية الواردة في القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ ، فيما عدا حساب المبالغ التي تستحق عليهم نظير هذا النعم فإنه يجري طبقاً لأحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، مما مژده أنه لا يجوز حساب

البالغ التي تستحق نظير ضم مدة العمل السابقة وفقاً للمادة ٤١ المذكورة إلا بالنسبة للمعنيين بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ إلى أول يونيه سنة ١٩٦٣ دون أولئك المعنيين قبل العمل به .

— مفاد نص المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أنه متى تقرر ضم مدة العمل السابقة طبقاً للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ وسويت الأقساط وبدئ في خصم قيمتها طبقاً للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، كما هو الحال بالنسبة للطالب ، فإنه لا حق له في الإفادة من قانون لاحق هو القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، ولو قل المبلغ الذي يستحق عليه — نظير ضم مدة إحتغاله بإخماسة إلى المعاش — عما هو مستحق عليه طبقاً للقانون السابق رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الذي قبل المعاملة بموجبه وبدئ في تنفيذه في مواجهته فعلاً .

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠١٩ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٣

تقضى المادة ٢٩ من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ — الذي يحكم واقعة الدعوى — " بانقطاع معاش الأرمال والأمهات متى تزوجن " دون أن تشترط ثبوت الزواج بوجه رسمى . وإذا كان حق المدعى عليها في معاش زوجها — المستشار — المتوفى قد انقطع بزواجها في نهاية سنة ١٩٥٤ ، فإن المعاش المنصرف إليها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٥ حتى تاريخ وقله في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ يكون قد تم صرفه إليها بغير حق ، ويتعين إلزامها برده .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٦ بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٣

بعد أن أوضح القرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ فى البند أولاً التيسيرات الخاصة بالمستشار ومن فى درجته ، ثم من علت درجته بأن تضم إلى مدة خدمته المحسوبة فى المعاش المدة الباقية له على بلوغه سن الستين مضاعفاً إليها ما يقابلها من مدة إخماسة إذا لم يكن قد استكمل حدهما الأقصى بعد وقته عشرة سنوات التي يقضى بها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ ، وذلك بشرط ألا يجاوز مجموع المديتين ثلاث سنوات ، وفى جميع الأحوال يسوى المعاش بحيث لا يقل عنه القاعدة عن المعاش الذى يسوى على أساس المرتب الفعلى لأى من هم فى الوظيفة التالية لوظيفته على الوجه المبين فى البند ثانياً وذلك بشرط ألا تقل مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش لأولهما عن مدة خدمة الثانى ، وبمجرى هذا الحكم ولو يوك أحد من التالين له الخدمة بسبب الترشيح — نص فى الفقرة الأخيرة منه على أن يصرف لمن إحتزل الخدمة من هؤلاء الفرق بين المرتب والمعاش بما فى ذلك إعانة الغلاء عن مدة الخدمة الباقية لبلوغه من التقاعد إذا أعففى فى الإنتخابات ، ولا يصرف له هذا الفرق فى حالة فوزه فيها لعدم الجمع بين المرتب والمكافأة وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطالب قد عين فى القضاء بتاريخ ١٩٤٧/٢/٢ وقدم إستقالته وهو فى درجة

مستشار للوزير لعضوية مجلس الأمة في ١٢/١٠/١٩٧١ ، وأنه أخفق في الانتخابات لعدم حصوله على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين ، فإنه يكون عفاً في طلب صرف الفروق بين مرتبه عند الاستقالة والمعاش المقرر له إعتباراً من ١٢/١٠/١٩٧١ حتى بلوغ من التقاعد.

الطعن رقم ١ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٥ صلحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٧

مضى كان الطالب قد عين - في وظيفة القضاء بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فإن من حقه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طلب ضم مدة عمله السابق وفقاً للأحكام الموضوعية الواردة في القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ فيما عدا حساب المبالغ التي تستحق عليه نظير هذا الضم فإنه يجري طبقاً لأحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣. وإذا كانت هذه المادة الأخيرة حين ألزمت التمتع بنصف القسط المستحق عليه ، وحلت الخزانة بالنصف الآخر قد اشترطت لإعمال هذا الحكم أن يكون للمتعرف مدة خدمة سابقة لدى الدولة ، ولم يكن قد استحق معاشاً ، وأن يعاد إلى الخدمة بعد العمل بالقانون المذكور في وظيفة ينتفع شاغلها بأحكام أو بأحكام قوانين الإِدخار والمعاشات الحكومية وأكدت هذا النظر حين بينت في الفقرة الرابعة منها كيفية تسوية المعاش عن فترة الخدمة وكان الطالب لم يسبق له العمل لدى الدولة ، والمدة التي يطلب حسابها في المعاش من مدد الحماية فإنه يكون ملزماً بالقسط المستحق بأكمله وفقاً للجدول رقم ٧ المرفق بالقانون.

الطعن رقم ٤ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٧

تسوية المعاش والتأمين على أساس المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لا تكون إلا في حالة الفصل بسبب الإقالة أو عدم اللياقة الصحية لإصابة عمل ، وقد بين المشرع في الفقرة الرابعة من المادة المذكورة أن المقصود بإصابة العمل الإصابة بأحد الأمراض المبينة بالجدول رقم "١" الملحق بقانون التأمينات الإجتماعية أو الإصابة نتيجة حادث أثناء العمل أو بسببه ، ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمتعرف خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه. وإذا كانت الأمراض التي أصيب بها مورث الطالبات والمبينة بالتقرير الطبي المقدم منهن تخرج عن تلك المبينة بالجدول السالف الإشارة إليه على سبيل الحصر ، فإنه يعين رفض هذا الشق من الطلب.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٤

البيان من سياق البند ثانياً من القرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ أنه بالنسبة لمن دون المستشارين فإن تسوية المعاش على أساس ٣/٤ المرتب الأخير قبل الاستقالة طبقاً للشروط التي أوردتها ليس رهناً بالنجاح أو بعدم النجاح في الانتخابات ، ولكنه مرتبط بالاستقالة للترشيح لعضوية مجلس الأمة ، أما ما

يعترف إستحقاقه على عدم النجاح في الانتخابات فهو الفرق بين المرتب والمعاش بالنسبة للمستشارين وصرف المرتب لمدة مكتملة لثلاث سنوات من تاريخ قبول الإستقالة بالنسبة لمن دونهم.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٤

– من المقرر أن القانون يطبق بوجه عام على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة بين تاريخ العمل به وإلغائه ، فيسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه. ولا يسرى بأثر رجعي على الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر ذلك بنص خاص .

– لما كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية قد نص في المادة ١٣ منه على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به إعتباراً من ٢٦ نوفمبر ١٩٧٥ على أن تطبق أحكام الجدول المرفق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة المشار إليهما على الباقيين في الخدمة ممن بلغوا سن التقاعد إعتباراً من أول أكتوبر ١٩٧٥ ويسرى معاشهم على أساس المرتبات الواردة بهذين الجدولين ، وكان الطالب قد بلغ من التقاعد في سنة ١٩٧٣ فإنه لا يفيد من التعديلات التي أدخلها هذا القانون على جدول المرتبات ويسرى معاشه طبقاً لنص المادة ٧٠ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية – قبل تعديلها بالقانون المذكور – على أساس آخر مربوط الدرجة التي كان يشغلها. ولا محل لإستاد الطالب إلى أن القوانين المعدلة لجدول مرتبات الكادرات الأخرى قد نصت على سريان القواعد الجديدة على من بلغوا سن المعاش قبل صدور تلك القوانين ذلك أن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ قد خلا من مثل تلك النصوص ولو أراد المشرع تطبيق أحكام القانون المذكور على من بلغوا سن التقاعد قبل أول أكتوبر ١٩٧٥ لنص على ذلك صراحة على غرار ما فعل بالنسبة هؤلاء. كما لا يجوز للطالب التحدي بأن قواعد العدالة لا تسوغ أن يكون معاشه أقل من معاش من كانوا يلونه في الأقدمية وبلغوا سن التقاعد بعد أول أكتوبر ١٩٧٥ ، ذلك أن القاضي وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المدني لا يحكم بمقتضى قواعد العدالة إلا إذا لم يوجد نص تشريعي أو عرف أو مبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية يمكن تطبيقه .

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٣

نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ على أن " تحسب مضاعفة في تقدير المعاش أو المكافأة مدة خدمة العاملين المدنيين المتقاعدين بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعي التي في محافظات بورسعيد والسويس والإسماعيلية وميناء إعتباراً من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ حتى إنتهاء التهجير وذلك بشرط أن يكون العمل قد إستبقى للعمل في إحدى هذه المحافظات بقرار صدر

في حينه من الجهة المختصة ومفاد ذلك أنه يكفي لتطبيق هذا النص أن يستبقى الموظف للعمل بإحدى هذه المخازنات بقرار يصدر من الجهة المختصة سواء أكان يعمل بمنطقة من المناطق المذكورة في ٥ يونيو ١٩٦٧ أو أن يكون قد كلف بهذا العمل بعد التاريخ المذكور. والمراد بالإستثناء الذي عناه الشارع في هذا الخصوص هو الوجود الذي لا يفرض على العامل بالضرورة الإقامة الدائمة في هذه الأماكن إذ قد تقتضى طبيعة عمله التردد عليها ، ويؤيد ذلك ما ورد بتقرير لجنة القوى العاملة عن هذا القانون من أنـه " تعرضت محافظات القناة وكذلك محافظة سيناء للعنوان سنة ١٩٦٧ وتم تهجير المواطنين المقيمين بها إلى محافظات أخرى أو من يقتضى عمله التردد عليها وبالتالي أصبحت المعيشة في تلك المحافظات فيها الكثير من المشقة فضلاً عن التعرض للمخاطر والتضحيات سواء خلال العمليات الحربية أو بعدها " ولما كان الثابت أنه صدر قرار في ١٠/٢٤/١٩٧٠ باستبقاء الطالب للعمل ونسباً للمحكمة في محكمة بور سعيد وظل يتردد على هذه المدينة إلى أن نقل منها في ١٩٧٣/٩/٣٠. فإنه يبين حساب المدة التي إستبقى فيها منذ تاريخ صدور هذا القرار حتى تاريخ نقله من بورسعيد في ١٩٧٣/٩/٣٠ مضاعفة في تقدير المعاش أو المكافأة مع إستبعاد المدة من ١٩٧١/١٠/٢٨ إلى ١٩٧٢/١٠/٢٩ الإجازة الدراسية التي قضاه في فرنسا .

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢١

نص قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذي عمل به إعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ في المادة ١٥٧ منه على أن " تنشأ الهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها وإجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص. وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين ، قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة بعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسويته بالطرق الودية ولا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه " وقد صدر بتشكيل هذه اللجان قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ ونشر بالوقائع المصرية في ١٩٧٧/١/٩ ومن ثم فإنه منذ تاريخ نشر هذا القرار لا يجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض منازعاتهم على تلك اللجان. وإذا كان الثابت في الدعوة أن الطالب رفع طلبه المائل إلى هذه المحكمة في ١٩٧٧/٧/١٣ دون أن يسبقه بتقديم طلب إلى الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات المختصة لعرض النزاع على اللجان سالفة الذكر فإن طلبه يكون غير مقبول ، ولا يغير من ذلك أن إصابة الطالب قد ثبتت واستقرت بصفة نهائية قبل تاريخ العمل

بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ذلك لأن نص المادة ١٥٧ من هذا القانون نظم إجراءات معينة في شأن رفع الدعاوى الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامها فيتعين مراعاتها إعمالاً للأثر الفوري المباشر للقانون .

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٩

— نص قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى الفقرة الرابعة من المادة ٩١ على أن لا يجوز أن يقل المعاش " إذا أحيل القاضى إلى المعاش بسبب المرض " عن أربعة أخماس آخر مرتب كان يتقاضاه القاضى أو يستحقه عند إنتهاء خدمته وإذ لم يهدف المشرع بعبارة "أو يستحقه عند إنتهاء خدمته " الواردة بهذا النص ، أن يدخل فى حساب المرتب الذى يسرى المعاش على أساسه الزيادات أو العلاوات التى كان القاضى يستحقها فى المدة من تاريخ إحالته إلى المعاش حتى بلوغه من التقاعد وإنما قصد بالعبارة المذكورة حساب ما يكون قد طرأ على المرتب من زيادة إستحققت للقاضى قبل تاريخ إحالته إلى المعاش ولم يتم صرفها إليه بالفعل حتى هذا التاريخ ولما كانت العلاوة الدورية لا تستحق للقاضى إلا إذا بقى فى الخدمة حتى تاريخ إستحقاقها وكان الطالب قد أحيل إلى المعاش فى ١٩٧٥/٢/٤ قبل حلول موعد إستحقاق علاوة أول يناير سنة ١٩٧٦ فإن طلبة إضافة هذه العلاوة إلى المرتب الذى سوى معاشه على أساسه يكرن على غير سند من القانون .

— تنص الفقرة الأولى من المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية والتي أحيل الطالب إلى المعاش وفق أحكامها على أنه " إذا لم يستطع القاضى بسبب مرضه مباشرة عمله بعد إنقضاء الأجازات المقررة فى المادة السابقة أو ظهر فى أى وقت أنه لا يستطيع لأسباب صحية القيام بوظيفته على الوجه اللائق فإنه يحال إلى المعاش بقرار جمهورى يصدر بناء على طلب وزير العدل وبعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية " وإذا لا يتطلب هذا النص فى المرض أن يكون بسبب العمل أو مرتبطاً به ولا يوجب عليه عجز القاضى تماماً عن أداء عمله وإنما يكفى فيه أن يمنع القاضى من القيام بوظيفته على الوجه اللائق فإن إحالة القاضى إلى المعاش إعمالاً لهذا النص لا يدل بذاته وفى سائر الأحوال على أن إصابته إصابة عمل أو أنه نشأ عنها العجز الكامل فى مفهوم المادة الخامسة من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ولما كان الثابت من قرار القومسيون الطبى العام والمعتمد بقرار هيئة التأمين الصحى أن إصابة الطالب بذبحة صدرية وجعلته فى أحد شرايين القلب مرتبطة بعمله وتختلف عنها عاهة هى تليف بعضلات القلب بقدر العجز الناشئ عنها بنسبة ١٥ ٪ من العجز الكامل وكان يشترط لإستحقاق المعاش

المقرر بالمادتين ٥١ ، ٥٢ من القانون المذكور أن ينشأ عن إصابة العمل عجز كامل أو وفاة أو عجز جزئي مستديم تقدر نسبته ب ٣٠ ٪ فأكثر فإن الطالب لا يستحق هذا المعاش .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ٨ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٧

مفاد البند الأول من المادة ٣٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقرار رقم ٣٣٤١ لسنة ١٩٧٧ أن الإعانة التي يستهدف بتقريرها لعضو الهيئة القضائية الذي يحال إلى المعاش سد حاجته العاجلة لمواجهة نقص موارده بمقدار الفرق بين المعاش والمربى الذى كان يتقاضاه بما يلحقه من مزايا ليست له صفة الإستمرار والتجدد ، وإنما ينشأ للعضو الحق فيها دفعة واحدة بمجرد إحالته إلى المعاش ما لم يحم به مانع من موانع الإستحقاق المنصوص عليها فى المادة المذكورة مما لا يتأتى معه أن يطبق فى شأن إستحقاق هذه الإعانة ما تنص به المادتان ١/١٥ من قرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ و ٣١ من لائحة الخدمات الصحية والإجتماعية الصادرة بالقرار رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ من وقف سريان نظام الخدمات على عضو الهيئة السابق مدة إشتغاله بوظيفة أو مهنة أخرى ، إذ لا يتصور أن يكون العضو عند إحالته للمعاش مشغولاً بعمل آخر غير وظيفته القضائية. ومن ثم فإن إستحقاقه للإعانة عند الإحالة إلى المعاش لا يؤثر فيه إشتغاله بعد ذلك بعمل آخر. لا كان ذلك وكان الثابت أن الطالب من رجال القضاء السابقين وأحيل إلى المعاش بسبب بلوغه من التقاعد فى الفترة ١٩٧٧/١/١ حتى ١٩٧٧/٩/٣٠ ولم يقم به مانع من موانع إستحقاق الإعانة ، فإنه يتعين الحكم بإلزام صندوق الخدمات بأدائها له.

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٨١/١١/٣

من المقرر - فى قضاء هذه الأحكام - أن القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ إذ عول لوزير العدل إصدار قرار بتظيم الصندوق وتحديد قواعد الإنفاق منه فإن ما أورده فى قراراته من شروط للإقتضاع بخدمات الصندوق هدف بها تحقيق الغاية من التشريع لا يشكل مخالفة للقانون أو الدستور ، وإذ كانت المادة ٣٠ مكرر أولاً من القرار الوزارى رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ المضافة بالقرار رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه " بصرف لعضو الهيئة القضائية السابق الذى أحيل إلى المعاش بسبب بلوغه من التقاعد أو لأسباب صحية فى الفترة من ٢٦ يونيه سنة ١٩٧٥ حتى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٧ إعانة قدرها ١٥٠٠ جنيه ولا يسرى ذلك إذا كان العضو قد سبق إعارته للعمل بالخارج أو كان قد عمل بطريقة التعاقد الشخصى فى أية جهة خارجية أو هيئة دولية حتى ولو لم يكن معاراً بالفعل وكانت مدة عمله فى مصر بعد عودته إليها من الإعارة أو التعاقد تقل عن المدة التى قضاه بالخارج .. وكان لا خلاف بين الطالب والحكومة فى أنه كان معاراً للعمل بدولة البحرين فى المدة من ٢١ إبريل سنة ١٩٧٤ إلى ٢٠

إبريل سنة ١٩٧٦ ، ثم عاد إلى مصر وعمل بها إلى أن أحيل إلى التعاقد فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٧٦ وبذلك لا يكون قد قضى فى العمل بعد عودته مدة مساوية على الأقل لمدة الإعارة ، ومن ثم فإن مطالبة بالإعانة المقررة بالمادة سائلة الإشارة تكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١

- إذ كان من المزايا المقررة لرجال القضاء ما نص عليه القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - بشأن السلطة القضائية فى جدول المرتبات الملحق به من معاملة كل من نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الإستئناف معاملة من هو فى حكم درجة فى المعاش وكان المشرع قد حرص على ترديد النص على هذه الميزة فى قانون السلطة القضائية اللاحق الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذى كملها كذلك لنواب رؤساء محاكم الإستئناف والمحاكم العامين الأول تأكيداً منه لإعبارها جزءاً من كيان النظام الوظيفى لرجال القضاء وإفصاحه عن اتجاهه دائماً إلى توفير المزيد من أسباب الحياة الكريمة لهم وتأمينها فى أخرج مراحلها عند بلوغ من القاعد مواكبة لسانر النظم القضائية فى دول العالم والتزاماً بما تفرضه الشريعة الإسلامية من توفير أسباب تأمين القاضى فى حاضره ومستقبله ، فإنه لا يتصور وقد حلت نصصوص قانون السلطة القضائية الحالى رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من التنويه بهذه الميزة أن يكون المشرع قد إستهدف إلغاءها ذلك أنها أصبحت بإطراد النص عليها فى قانونى السلطة القضائية السابقين دهامة أمسية فى النظام الوظيفى لرجال القضاء فلا يجوز حرمانهم منها .

- لما كان مقتضى إعمال هذه الميزة أنه متى تساوى الربط المالى لإحدى هذه الوظائف مع الدرجة المالية لأحد المناصب التى يعامل شاغلوها معاملة خاصة من حيث المعاش فإن شاغل هذه الوظيفة يعامل ذات المعاملة ، وكانت هذه الصوية تتحقق متى ضاهت بداية الربط المالى المقرر للوظيفة بداية ربط الدرجة المعادل بها أو ربطها الثابت على حسب الأحوال أو بلغ مرتب شاغلها فى حدود الربط المالى المقرر لها بداية ربط الدرجة المعادلة أو الربط الثابت لها ، على أنها متى عودلت إحدى الوظائف القضائية على هذا النحو فلا يسوغ أن تعادل مرة أخرى بالدرجة الأعلى للدرجة المعادل بها ولو بلغ مرتب شاغلها المرتب المقرر لتلك الدرجة الأعلى .

- لما كان ذلك وكان المرتب المقرر لنائب الوزير بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ - قبل تعديله بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ - ذا ربط ثابت قدره ٢ جنيه سنوياً فى حين أن الربط المالى المقرر لنائب رئيس محكمة الإستئناف طبقاً للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بدايته ١٩٠٠ جنيه ونهايته ٢ جنيه ، فإن شاغل هذه الوظيفة لا يعامل معاملة نائب الوزير من حيث المعاش إلا إعتباراً من تاريخ بلوغ مرتبه السنوى ألفى

جنه وكان الثابت بالأوراق أن الطالب وإن شغل وظيفة نائب رئيس محكمة إستئناف في ١٩٧٦/٧/١٧ وبلغ مرتبه ألقى جنه في ١٩٧٧/١/١ إلا أنه إذ بلغ سن التقاعد في ١٩٧٧/١٢/٥ أى قبل إنتضاء سنة متصلة على تاريخ إعتباره في حكم درجة نائب الوزير فإنه لا يعامل في المعاش وفقاً للبتدين أولاً وثانياً من الفقرة الأولى من المادة ٣١ سالفه الإشارة وإنما يعامل طبقاً للبتد " ثالثاً " منها والذي يقضى بتسوية معاش الوزير أو نائبه إذ لم تبلغ مدة الخدمة التي قضاه في هذين المنصبين أو إحداهما القدر المحدد بالبتد "أولاً " وفقاً لمدة إشتراكه في التأمين وعلى أساس آخر أجر تقاضاه .

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٥

- مفاد نص البند تاسعاً من قواعد جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ أن المستشار يحكمه التقض يكون في حكم درجة نائب رئيس محكمة الإستئناف متى شغلها من كان يليه في الأقدمية قبل تعيينه في محكمة التقض مما يقتضاه أن يسرى عليه ما يسرى على نائب رئيس محكمة الإستئناف من قواعد متعلقة بالمعاش بإعتبارها جانباً من المعاملة المالية التي تساوت بينهما بالنص حكماً .

- لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى بلغ مرتب نائب رئيس محكمة الإستئناف - في حدود الربط المالي لوظيفته - المرتب المقرر لنائب الوزير فإنه يعتبر في حكم درجته ويعامل معاملة من حيث المعاش ويشروط - لسريان تلك المعاملة على المنفع بها أن يكون في حكم هذه الدرجة عند إحالته إلى المعاش ، وكان الثابت بالأوراق أن الطالب وإن بلغ درجة نائب رئيس محكمة إستئناف إلا أنه إذ أحيل إلى المعاش في ١٩٨٠/٩/١٩ وكان الربط المالي هذه الدرجة والمقرر بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ لم يصل إلى مستوى الربط الثابت لمرتب نائب الوزير في ذلك التاريخ وهو مبلغ ٢٢٥٠ جنيهاً مستوياً طبقاً للقانون ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ فإن الطالب لا يستحق معاملة في المعاش المعاملة المقررة لنائب الوزير .

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٥

إذ كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى بلغ مرتب نائب رئيس محكمة الإستئناف - في حدود الربط المالي لوظيفته - لمرتب المقرر لنائب الوزير فإنه يعتبر في حكم درجته ويعامل معاملة من حيث المعاش وكان يشوط لسريان تلك المعاملة على المنفع بها أن يكون في حكم هذه الدرجة عند إحالته إلى المعاش لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطالب شغل وظيفة نائب رئيس محكمة وأحيل إلى المعاش في ١٩٨٠/١/٢٠ وجاوز مرتبه إعتباراً من ١٩٧٧/١/١ وفي حدود الربط المالي المقرر لها بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ألقى جنيتهاً وهو مرتب نائب الوزير المحدد بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ - قبل تعديله

بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ - فإنه يستحق معاملته معاملة نائب الوزير من حيث المعاش ولا يغير من ذلك أن القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه والذي صدر ونشر في الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ قد نص على العمل بأحكامه إيجاباً من ١٩٧٨/٧/١ وذلك أنه لا يؤثر على حق من اعتبر في حكم درجة نائب الوزير وأحيل إلى المعاش قبل صدوره. وإذ قضى الطالب ستين متصلين و هو في حكم درجة نائب الوزير وجاوزت مدة إشراكه في التأمين العشر سنوات فإنه يستحق معاملته في المعاش طبقاً للبتين أولاً وثانياً من الفقرة الأولى من المادة ٣١ من قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعين تسوية معاشه على هذا الأساس.

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٥
إذ قضى الطالب ستة متصلة وهو في حكم درجة نائب الوزير وجاوزت مدة إشراكه في التأمين العشرين سنة فإنه يستحق معاملته في المعاش طبقاً للبتين أولاً وثانياً من الفقرة الأولى من المادة ٣١ من قانون التأمين الإجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعين تسوية معاشه على هذا الأساس.

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٤
- المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى بلغ مرتب نائب رئيس محكمة الإستئناف في حدود الربط المالي لوظيفته المرتب المقرر لنائب الوزير فإنه يعتبر في حكم درجته ويعامل معاملة من حيث المعاش أنه متى عودلت الوظيفة القضائية على هذا النحو فلا يسوغ أن تعادل مرة أخرى بالدرجة الأعلى للدرجة المعادل بها ولو بلغ شاغلها المرتب المقرر لتلك الدرجة الأعلى.

- إضافة مدة ستين اعتبارين إلى خدمة الطالب طبقاً لأحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ مفاداً عملاً بنص الفقرتين الأولى والرابعة من المادة الثالثة من هذا القانون أن مدة الستين إنما تختص في الأقدمية لإعمال قواعد الترقية على تفصيل ما ورد بنص المادة ولا تضاف إلى مدة الخدمة المحسوبة في المعاش.

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٥
- بلوغ نائب رئيس محكمة الإستئناف من التقاعد قبل إنتضاء سنة متصلة على تاريخ إعباره في حكم درجة نائب وزير. البند ثالثاً من الفقرة الأولى من المادة ٣١ قانون التأمين الإجتماعي المعدل. أثره. تسوية معاشه وفقاً لمدة إشراكه في التأمين وأخر أجر تقاضاه .

- المعاشات حقوق دورية متجددة تتقدم بخمس سنوات. الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ مدني. أثره سقوط حق الطالب في المطالبة بفروق المعاش فيما زاد على الخمس سنوات السابقة على تاريخ تقديم الطلب .

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٨

- النص في المادة ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، مفاده أن مناط إلزام أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين بتقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض منازعاتهم على اللجان المختصة لتسويتها بالطرق الودية قبل اللجوء إلى القضاء أن تكون هذه المنازعات ناشئة عن تطبيق أحكام ذلك القانون ، ولما كانت خصومة الطالب تدر حول إستحقاق الطالب صرف نسبة الزيادة في معاشه المقررة بمقتضى نص المادة عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ لما لا ينطبق في شأنها وصف المنازعة الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فإن الدلع بعدم قبول الطلب يكون على غير أساس .

- النص في الفقرة الأولى من المادة السادسة عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و بزيادة المعاشات مفاده وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع لم يجعل تاريخ العمل بالقانون التاريخ الذي تستحق زيادة المعاشات إعتباراً منه وإنما جعله فاصلاً زمنياً بين المعاشات المستحقة قبله وتسرى عليها الزيادة وتلك المستحقة من تاريخ العمل به ولا تسرى عليها هذه الزيادة ، وقرر بصريح نص الفقرة الثالثة المشار إليها تاريخاً آخر تستحق نسبة الزيادة إعتباراً منه وهو ١٩٨٤/٧/١ بالنسبة للنصف الأول منها و ١٩٨٥/٧/١ للنصف الثاني وجعل كلاً من هذين التاريخين والذي أجمعه في البند " ١ " من الفقرة الرابعة " إستحقاق الصرف " الأساس في حساب الزيادة طبقاً لمجموع المستحق لصاحب المعاش أو المستحق عنه في هذا التاريخ دون سواه مما مؤداه عدم إستحقاقه صرف أى زيادة عن مدة سابقة على التاريخ الذي حدده النص لإستحقاق صرفها

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٨٥/١/١٥

و حيث أن النص في الفقرة الأولى من المادة السادسة عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و بزيادة المعاشات على أنه " إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون تزداد بنسبة ١٠٪ المعاشات المستحقة قبل التاريخ المذكور .. " وفي الفقرة الثانية منها على أن " ... تكون نسبة الزيادة ٢٠٪ لمن إنتهت خدمتهم حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ " ، وفي الفقرة الثالثة على أنه " ويستحق صرف نصف نسبتى الزيادة المشار إليها إعتباراً من ١٩٨٤/٧/١ ويستحق صرف النصف الثاني إعتباراً من ١٩٨٥/٧/١ " ، وفي البند " ١ " من الفقرة الرابعة على أن " تحسب الزيادة على أساس مجموع المستحق لصاحب المعاش أو للمستحقين من معاشات وإعانات وزيادات في تاريخ إستحقاق الصرف " ، يدل على أن المشرع لم يجعل تاريخ العمل

بالقانون التاريخ الذى تستحق زيادة المعاشات إعتباراً منه وإنما جعله فاصلاً زمنياً بين المعاشات المستحقة قبله وتسرى عليها الزيادة وتلك المستحقة من تاريخ العمل به ولا تسرى عليها هذه الزيادة ، وقرر بصريح نص الفقرة الثالثة المشار إليها تاريخاً آخر تستحق نسبة الزيادة إعتباراً منه وهو ١٩٨٤/٧/١ بالنسبة للنصف الأول منها و١٩٨٥/٧/١ للنصف الثانى وجعل كلاً من هذين التاريخين - والذى أسماه فى البند " ١ " من الفقرة الرابعة " تاريخ إستحقاق الصرف " الأساس فى حساب الزيادة طبقاً لمجموع المستحق لصاحب المعاش أو للمستحقين عنه فى هذا التاريخ وحده دون سواه مما مؤداه عدم إستحقاق وصرف أى زيادة عن مدة سابقة على التاريخ الذى حدده النص لإستحقاق صرفها .

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٣

لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن رؤساء محاكم الإستئناف عدا رئيس محكمة إستئناف القاهرة ونواب رؤساء محاكم الإستئناف يعامل كل منهم معاملة نائب الوزير من حيث المعاش متى بلغ مرتبه فى حدود الربط المالى لوظيفته المرتب المقرر لنائب الوزير وأنه يشترط لسريان تلك المعاملة على المنتفع بها أن يكون فى حكم درجة نائب الوزير عند إحالته إلى المعاش وإذا بلغ مرتب الطالب - السنوى فى ١٩٧٩/٧/٢٢ وهو نائب رئيس محكمة إستئناف فى حدود الربط المالى لهذه الوظيفة التى جتية وهو المرتب المقرر لنائب الوزير بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ - قبل تعديله بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ - وأحيل إلى المعاش إعتباراً من ١٩٨٤/٦/٨ أى بعد إنقضاء أربع سنوات متصلة على تاريخ إعتباره فى حكم درجة نائب الوزير وجاوزت مدة إشراكه فى التأمين خمس سنوات ، فإنه يستحق معاملته فى المعاش طبقاً للبنتين أولاً " ٣ " وثانياً من الفقرة الأولى من المادة ٣١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٤

إذ كان مفاد نص المادة ٧٣ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ - وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ - أن العاملين المدنيين الذين قرر لهم القانون الحق فى حساب مدد الضمان والمدد الإحالية المبينة بهذا القانون ضمن مدد الإشتراك فى التأمين التى يستحق عنها تعويض الدفعة هم العاملون الذين يخدمون بالقوات المسلحة أو بوزارة الحربية أو المعارون والمتدربين والملحقون منهم للعمل بهاتين الجهتين ، وكان ندب الطالب للعمل قاضياً بإدارة العدل بغزه فى المدة من حتى لا يعد ندب له للعمل بالقوات المسلحة أو بوزارة الحربية ولا يرتب له الحق فى صرف تعويض الدفعة الواحدة

عن هذه المدة التي أحتسبت له مضاعفة في المعاش فإن الطلب الخاص بذلك - يكون على غير سند من القانون .

الظعن رقم ٤٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٥

حيث أن قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ينص في المادة ٧ ثانياً منه على أن تختص الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بالإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة وفي حدود أحكام القانون الصادر في شأنها وتنص المادة ٢١ من قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ على أنه يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين شطب تسجيل الصندوق في حالات معينة منها أن يكون من مصلحة أعضائه تصفية ولما كان رئيس مجلس إدارة هذه الهيئة قد أصدر بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٦ قراره رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشطب تسجيل صندوق التأمين الخاص لأعضاء الهيئات القضائية وتصفية أمواله وأبلولة ناتج التصفية إلى الجهة التي يتم حوالة حقوق أعضائه إليها وذلك بناء على ما عرضته وزارة العمل من إستحداث نظام إعانة نهاية الخدمة لأعضاء الهيئات القضائية الذي يحقق لهم مزايا تأمينية ورعاية إجتماعية أفضل مما كان يقوم عليه نظام التأمين السابق. وكان وزير العدل أصدر قراره رقم ٤٨٥٢ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والإجتماعية الذي أنشئ بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ الذي نص في المادة ٣٢ منه على أبلولة ناتج تصفية أموال صندوق التأمين الخاص لأعضاء الهيئات القضائية إلى الصندوق المشار إليه وإستحدثت في ذات الوقت نظام إعانة نهاية الخدمة طبقاً للمادة ٢٥ منه التي حددت تلك الإعانة على نحو يسمح بزيادتها عن جملة التأمين السابق وهو ١٠ ج كما خفض قيمة الإشتراك في نظام الإعانة عما كان عليه الإشتراك في التأمين ونص على أن يستفيد من نظام الإعانة من سبق له الإشتراك في نظام التأمين فضلاً عن توسعه في دائرة الخدمات الصحية والرعاية الإجتماعية بما يحقق مزيداً من الكفالة الإجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية بما مؤداه أن قرار شطب تسجيل صندوق التأمين الخاص لأعضاء الهيئات القضائية وتصفية أمواله إنما صدر من الجهة المنوط بها إصدار هو في نطاق الاختصاصات المخولة لها قانوناً مستهدفاً مصلحة هؤلاء الأعضاء وهو ما تحقق فعلاً بنظام إعانة نهاية الخدمة المستحدث بدلاً عن نظام التأمين السابق فإنه يكون مبرراً مما يعيه عليه الطالب من إتمام

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٦

- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى بلغ مرتب نائب رئيس محكمة إستئناف - فى حدود الربط المالى لوظيفته - المرتب المقرر لنائب الوزير فإنه يعتبر فى حكم درجته ويعامل معاملة من حيث المعاش وأنه يشترط لسريان تلك المعاملة على المنتفع بها أن يكون فى حكم هذه الدرجة عند إحالته إلى المعاش.

- إذ كان الثابت فى الأوراق أن الطالب كان يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة إستئناف عند بلوغه سن التقاعد وجاوز مرتبه فى حدود الربط المالى لها - المرتب المقرر لنائب الوزير بعد تعديله بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ فإنه يعامل معاملة من حيث المعاش. وإذا كان قد شغل وظيفة نائب رئيس محكمة إستئناف إعتباراً من ١٦/٨/١٩٨١ وجاوز مرتبه فى ١/٧/١٩٨٥ - وفى حدود الربط المالى لوظيفته - بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٠ ٢٢٥٠ جنبهاً وهو المرتب المقرر لنائب الوزير بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ وأحيل إلى المعاش إعتباراً من ١/٢٤/١٩٨٥ أى بعد إنتضاء أقل من سنتين من إعتباره فى حكم درجة نائب وزير ولم تبلغ مدة إشراكه فى التأمين عشرين سنة فإنه يعامل فى المعاش وفقاً للبند "ثالثاً" من الفقرة الأولى من المادة ٣١ من قانون التأمين الإجتماعى المصلحة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والذي يقضى بتسوية معاش الوزير أو ناله إذا لم تبلغ مدة الخدمة التى قضاه فى هذين المنصبين القدر المشار إليه فى البند أولاً وفقاً لمدة الإشراك فى التأمين وعلى آخر أجر تقاضاه .

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ١١/٤/١٩٨٦

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن رؤساء محاكم الإستئناف - عدا رئيس محكمة إستئناف القاهرة ونواب رؤساء محاكم الإستئناف متى بلغ مرتب أى منهم فى حدود الربط المالى لوظيفته المرتب المقرر لنائب الوزير فإنه يعتبر فى حكم درجته ويعامل معاملة من حيث المعاش وأنه يشترط لسريان تلك المعاملة على المنتفع بها أن يكون فى حكم هذه الدرجة عند إنتهاء خدمته .

- إذ كان الثابت بالأوراق أن الطالب كان يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة إستئناف عند إنتهاء خدمته ببلوغ سن التقاعد فى ١/٦/١٩٨٥ وجاوز مرتبه السنوى فى هذه الوظيفة إعتباراً من ١/٧/١٩٨٣ فى حدود الربط المالى لها طبقاً للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ - مبلغ ٢٢٥٠ ج سنوياً وهو المرتب المحدد لوظيفة نائب الوزير بمقتضى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ - فإنه يعامل معاملة من حيث المعاش وإذا قضى الطالب سنة متصلة وهو فى حكم درجة نائب الوزير وجاوزت مدة إشراكه فى التأمين عشرين سنة فإن معاملة من حيث المعاش المستحق له عن الأجر الأساسى تكون طبقاً للبند أولاً "١" وثانياً من الفقرة

الأولى من المادة ٣١ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويتعين تسوية معاش الأجر الأساسى على هذا الأساس .

- مفاد المادتين ١٨ مكرراً من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المضافة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٨٤ والثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الإجتماعى وزيادة المعاشات أن مناط إستحقاق معاش الأجر المتغير أن يكون المؤمن عليه قد توافرت فيه إحدى حالات إستحقاق المعاش عن الأجر الأساسى أياً كانت مدة إشراكه فى التأمين عن الأجر المتغير فإذا إستحق المؤمن عليه معاملته من حيث معاش الأجر الأساسى المعاملة المقررة لنائب الوزير إعمالاً لنص المادة ٣١ من قانون التأمين فإن هذه المعاملة تسرى أيضاً على ربط المعاش للمستحق عن الأجر المتغير ومن ثم فإن الطالب يستحق معاملته من حيث معاش الأجر الأساسى ومعاش الأجر المتغير المعاملة المقررة لنائب الوزير إعمالاً للمادة ٣١ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويتعين لذلك تسوية معاشه على هذا الأساس .

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٤

- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن رؤساء محاكم الإستئناف - عدا رئيس محكمة إستئناف القاهرة ونواب رؤساء محاكم الإستئناف متى بلغ مرتب أى منهم فى حدود الربط المالى لوظيفته المرتب لمقرر نائب الوزير فإنه يعتبر فى حكم درجته ويعامل معاملته من حيث المعاش ، وأنه يشترط لسريان تلك المعاملة على المنتفع بها أن يكون فى حكم هذه الدرجة عند إنتهاء خدمته .

- إذا كان الثابت من الأوراق أن الطالب كان يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة إستئناف عند إنتهاء خدمته ببلوغ سن التقاعد فى وجاوز مرتبه السنوى فى هذه الوظيفة اعتباراً من - فى حدود الربط المالى لها طبقاً للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ - مبلغ ٢٢٥٠ سنوياً وهو المرتب المحدد لوظيفة نائب الوزير بمقتضى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ فإنه يعامل معاملته من حيث المعاش وإذا قضى الطالب ستين متصلتين وهو فى حكم درجة نائب الوزير وجاوزت مدة إشراكه فى التأمين عشر سنوات فإن معاملته من حيث المعاش المستحق له عن الأجر الأساسى تكون طبقاً للبندين أولاً ٢٠ " ولثانياً من الفقرة الأولى من المادة ٣١ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويتعين تسوية معاش الأجر الأساسى على هذا الأساس .

- مفاد نص المادة ١٨ مكرراً من قانون التأمين الإجتماعى سالف الذكر والمضافة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ أن مناط إستحقاق معاش الأجر المتغير أن يكون المؤمن عليه قد توافرت فيه إحدى حالات

إستحقاق المعاش عن الأجر الأساسي أياً كانت مدة إشتراكه في التأمين عن الأجر المتغير فإذا إستحق المؤمن عليه معاملته من حيث معاش الأجر الأساسي المعاملة المقررة لنائب الوزير أخصاً لنص المادة ٣١ من قانون التأمين الإجتماعي فإن هذه المعاملة تسرى أيضاً على ربط المعاش المستحق عن الأجر المتغير .

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٦

- معاملة الوزير من حيث المعاش قاصرة لى الوظائف القضائية على رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة إستئناف القاهرة والنائب العام ، وإذا لم يشغل الطالب إحدى هذه الوظائف فلا يستحق أن يعامل فى المعاش معاملة الوزير .

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى بلغ مرتب نائب رئيس محكمة النقض - فى حدود الربط المالى لوظيفته - المرتب المقرر لنائب الوزير فإنه يعتبر فى حكم درجة الأخير ويعامل معاملته من حيث المعاش وأنه يشترط لسريان تلك المعاملة على المتفجع بها أن يكون فى حكم درجة نائب الوزير عند إنتهاء خدمته - إذا كان الثابت من الأوراق أن الطالب شغل وظيفة نائب رئيس محكمة النقض فى ١٥/١٢/١٩٧٢ حتى إحلاله للمعاش اعتباراً من ١٩٧٥/١١/٢٨ وبلغ مرتبه السنوى فى تاريخ بداية شغله هذه الوظيفة وفى حدود الربط المالى لها مبلغ ٢ جنيه - وهو المرتب المحدد لنائب الوزير بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ قبل تعديله بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٠ - فإنه يستحق معاملته معاملة نائب الوزير من حيث المعاش. وإذا قضى أربع سنوات متصلة بحجر كسور الشهر شهراً فى حكم درجة نائب الوزير وجاوزت مدة إشتراكه التأمين الخمس سنوات ، فإن معاملته فى المعاش تكون طبقاً للتبدين أولاً "٣" وثانياً من الفقرة الأولى من المادة ٣١ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعتبر تسوية معاشه على هذا الأساس.

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢

- مؤدى نص المادة ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يميز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع على لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام ذلك القانون لتسويته بالطرق الودية.

- النص فى المادة ١٤٢ من قانون التأمين الإجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه " لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد إنتضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق وذلك فيما عدا حالات طلب إعادة تسوية هذه الحقوق

بالزيادة نتيجة تسوية تحت بناء على قانون أو حكم قضائي نهائي ... " مفاده أن القيد الزمني الوارد في النص لا يسرى على الدعاوى التي ترفع بطلب إعادة تسوية المعاش بالزيادة بناء على قانون يقرر هذه الزيادة.

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف - عدا رئيس محكمة إستئناف القاهرة - ونواب رؤساء محاكم الإستئناف يعامل كل منهم معاملة نائب الوزير من حيث المعاش متى بلغ مرتبه في حدود الربط المالي لوظيفته المرتب المقرر لنائب الوزير وأنه يشترط لسريان تلك المعاملة أن يكون في حكم درجة نائب الوزير عند إحالته إلى المعاش.

- إذ كان النائب في الأوراق أن مورث الطالبة كان يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة النقض عند بلوغه سن التقاعد في ٢٠-٧-١٩٧٥ وبلغ مرتبه في حدود الربط المالي لها المقرر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ألقى جنيه وهو الربط الثابت لوظيفة نائب الوزير واُعتمد بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ فإنه يعامل معاملته من حيث المعاش ويحق معه طلب إعادة تسوية المعاش المستحق عنه طبقاً لنص المادة ٣١ من قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وإذ كان مورث الطالبة قد شغل وظيفة نائب رئيس محكمة النقض في ٢٢/١/١٩٧٥ وأحيل إلى المعاش في ٢٠/٧/١٩٧٥ أى بعد إنقضاء أقل من سنة من إعتباره في حكم درجة نائب الوزير فإنه يعامل في المعاش وفقاً للبند " ثالثاً " من الفقرة الأولى من المادة ٣١ المشار إليها والذي يقضى بتسوية معاش الوزير أو نائبه إذا لم تبلغ مدة الخدمة التي قضاه في هذين المنصبين القدر المشار إليه في البند أولاً - وفقاً لمدة الإشتراك في التأمين وعلى آخر أجر تقاضاه - ومن ثم يصعن تسوية معاش مورث الطالبة على هذا الأساس.

- المعاشات من الحقوق الدورية المتجددة التي تتقدم بخمس سنوات طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدني.

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢

- إذ كان رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها طبقاً لل المادة ١٤ من قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وكان لا شأن لمدير عام إدارة المعاشات بوزارة العدل بها فإن إختصاصه في الطلب يكون غير مقبول.

- إذ يبين من الإطّلاع على ملف معاش الطالب المرفق بالأوراق أنه عومل معاملة نائب الوزير في المعاش المستحق له عن الأجر الأساسي والأجر التثوير ، وهو ما إستهدله بطلبه ، فإن الخصومة فيه تصبح غير ذات موضوع ويصعن بالتالي الحكم بإعتبارها منتهية.

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٩

النص فى المادة ٣٤ مكرراً "١" من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ والمضافة بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ على أن " يصرف لكل من إستحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية ... وإنتهت خدمته فيها للعجز ، أو ترك الخدمة بها لبلوغ من التقاعد ... ، مبلغ شهرى إضافى مقداره خمسة جنيهات عن كل سنة من مدد العضوية ... " صريح فى أن من شروط إستحقاق المبلغ الإضافى لعضو الهيئة القضائية أن يكون قد ترك الخدمة بها أو ما مقتضاه أن القاضى الذى يستقى فى الخدمة بعد بلوغه من التقاعد وحتى نهاية العام القضائى فى الثلاثين من يونيو عملاً بحكم المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لا يستحق المبلغ الإضافى مدة إستقائه فى الخدمة حتى ذلك التاريخ ، و هذا ما قرره تعليمات رئيس صندوق الخدمات الصحية والإجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية فى ١٩٨٦/١/٣٠ تفليلاً صحيحاً للقرار الوزارى المشار إليه وذلك بالنص فيها على أنه " فى جميع الأحوال لا يستحق المبلغ الشهري الإضافى للعضو إلا إذا إستحق معاشاً ولا يصرف لمن بلغ من التقاعد وبقي فى الخدمة منذ تركها " .

الطعن رقم ٧١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٩

لما كان وزير العدل هو الرئيس الأعلى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها ، و صاحب الصلة فى أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها وكان لا شأن لرئيس مجلس القضاء الأعلى بخصومة الطالب ، فإن الطلب بالنسبة له يكون غير مقبول .

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٥

مفاد النص فى المادة ١٨ مكرراً من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ المعدل بالقانونين رقمى ٢٥ سنة ١٩٧٧ و ٤٧ سنة ١٩٨٤ والفقرتين الأولى والثالثة من المادة ١٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٧ سنة ١٩٨٧ والفقرة الأولى من المادة ٢٠ المعدل بالقانون رقم ٩٣ سنة ١٩٨٠ وفى المادة الثانية عشر من القانون ٤٧ سنة ١٩٨٤ يدل على أن المشرع قد حدد قواعد تسوية المعاش عن الأجر الأساسى والمعاش عن الأجر المتغير ومن هذه القواعد ما هو مشترك بين المعاشين ومنها ما هو خاص بكل منهما ويترج كل معاش بالزيادة كلما زادت الأجر التى أدبت عنها الاشتراكات وطالت مدة الإشتراك فى التأمين وهو ما مؤداه أن الحد الأقصى للمعاش عن الأجر المتغير بنسبة ٨٠٪ لا يستحق إلا لمن كانت مدة إشتراكه فى التأمين عنه وباقى عناصر التسوية تؤدى إلى بلوغه أو بلوغ حد يزيد ليصير تحفيظه إليه .

الطعن رقم ٦ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٤٧٣ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٨

النص في المادة ٣٤ مكرراً من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٠١ والمضافة بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ على أن " يصرف لكل من إستحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية وإنتهت خدمته فيها للمعز أو ترك الخدمة بها لبلوغ سن التقاعد مبلغ شهري إضافي مقداره خمسة جنيهاً عن كل شهر من مدد العضوية " صريح في أن شروط إستحقاق المبلغ الإضافي لعضو الهيئة القضائية أن يكون قد ترك الخدمة بها وهو ما مقتضاه أن القاضي الذي يستقيل في الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد وحتى نهاية العام القضائي في الثلاثين من يونيو عملاً بحكم المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لا يستحق المبلغ الإضافي مدة إستيقاته في الخدمة حتى هذا التاريخ ، وهذا ما قرره تعليمات رئيس صندوق الخدمات الصحية والإجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية في ١٩٨٦/١٣/٣٠ تنفيذاً صحيحاً للقرار الوزاري المشار إليه وذلك بالنص فيها على أنه " وفي جميع الأحوال لا يستحق المبلغ الشهري الإضافي للعضو إلا إذا إستحق معاشاً ولا يصرف لمن بلغ سن التقاعد وبقي في الخدمة إلا منذ تركها " .

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٩

النص في المادة ٣٤ مكرراً " من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ المضافة بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ على أن " يصرف لكل من إستحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية وإنتهت خدمته فيها للمعز أو ترك الخدمة بها لبلوغ سن التقاعد .. مبلغ شهري إضافي مقداره عن كل سنة من مدد العضوية ... " صريح في أن من شروط إستحقاق المبلغ الإضافي لعضو الهيئة القضائية أن يكون قد ترك الخدمة بها وهو ما مقتضاه أن القاضي الذي إستقيل في الخدمة بعد بلوغه سن التقاعد وحتى نهاية العام القضائي في الثلاثين من يونيو عملاً بحكم المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لا يستحق المبلغ الإضافي مدة إستيقاته في الخدمة حتى هذا التاريخ وهذا ما قرره تعليمات رئيس صندوق الخدمات الصحية والإجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية في ١٩٨٦/١٣/٣٠ تنفيذاً صحيحاً للقرار الوزاري المشار إليه وذلك بالنص فيها على أنه " في جميع الأحوال لا يستحق المبلغ الشهري الإضافي للعضو إلا إذا إستحق معاشاً ولا يصرف من بلغ سن التقاعد وبقي في الخدمة إلا منذ تركها .

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٩٠

لما كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الطعن في القرار الوزاري الصادر بقبول إستقالة الطالب من عمله لتقديم الطلب بعد الميعاد بذلك أصبح القرار نهائياً فإنه لا يجوز للطالب إستناداً إلى ما يدعيه من عيوب شابت هذا القرار أن يطالب إحتياطياً بتسوية معاشه على أساس إحاطته إلى التقاعد بسبب مرضه وليس

على مقتضى إستقائه من عمله لما يستلزمه الفصل في هذا الطلب من العرض للقرار ذاته ، ومن ثم يتعين رفض الطلب الإحتياطي.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٣

المسطر في قضاء هذه المحكمة إن الوظائف القضائية التي تعادل درجة نائب الوزير وتعامل معاملته من حيث المعاش مقصورة على نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف عدا رئيس محكمة إستئناف القاهرة - ونواب رؤساء محاكم الإستئناف متى بلغ مرتب من شغل إحداها عن إحالته إلى المعاش وفى حدود الربط المالى لوظيفته الربط المقرر لنائب الوزير وهو ما مؤداه إن الوظائف القضائية الأدنى لما ذكر لا تجرى عليها تلك المعادلة ولا تسرى عليها تلك المعاملة أياماً بلغ مرتب من يشغلها .

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٠

لما كان النص فى المادة ٣٤ مكرراً "١" من قرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ "على أن يصرف لكل من إستحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ وإنتهت خدمته فيها للعجز أو ترك الخدمة بها لبلوغ سن التقاعد أو أمضى فى عضويتها مدداً مجموعها خمسة عشر عاماً على الأقل مبلغ شهرى إضافى مقداره خمسة جنيهات عن كل سنة من مدد العضوية ومدد الإشتغال بعد التخرج بعمل نظير أو باغماماه " وكان الثابت من الأوراق أن الطالب قد عين بمخدمة وزارة العدل بمحكمة الإسكندرية المختلطة بوظيفة بقلم الترجمة فى يوليو سنة ١٩٤١ ثم نذب من هذه الوظيفة للعمل بقلم قضايا وزارة الأوقاف فى الفترة من ١٩٤٦/٥/١١ إلى أن عين محامياً بها ابتداء من ١٩٤٢/٨/٢ لما كان ذلك وكانت العبرة فى العمل النظير بالوظيفة الأصلية للطالب وهى وظيفة بقلم الترجمة . وليست بالوظيفة المنتدب إليها ، وكان العمل بقلم الترجمة فى الفترة من ١٩٤٦/٥/١١ إلى ١٩٤٨/٨/١ لا يحتر عملاً نظيراً للعمل القضائى فإنه لا يفر من ذلك نذب الطالب للعمل بقضايا وزارة الأوقاف ويكون طلبه إحساب تلك المدة فى المعاش الإضافى على غير أساس.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٨

- لما كانت المحكمة الدستورية قد إنتهت فى ١٩٩٠/٣/٣ فى طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٨ إلى أنه " فى تطبيق أحكام المادة ٣١ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يتعين نائب رئيس محكمة النقض ومن فى درجته من أعضاء الهيئات القضائية فى حكم درجة الوزير ويعامل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجر المتخير منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض " وإذا كان الثابت فى الأوراق أن الطالب بلغ المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض قبل إستقالته فإنه طبقاً لهذا التفسير يستحق أن

يعامل معاملة الوزير من حيث المعاش المستحق عن الأجر المتغير منذ إنتهاء خدمته فى ١٧/١/١٩٨٨. وإذا كان مقدار هذا المعاش هو مبلغ ١٨٧,٥٠٠ جـ عملاً بأحكام قرار وزير التأمينات الإجتماعية رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٧ المعمول به من ١٩٨٧/٧/١ فإن المحكمة تقضى له به إعتباراً من ١٧/١/١٩٨٨ لا يغير من ذلك ما ذهبت إليه الهيئة القومية للتأمين والمعاشات من أن شرط إستفادة الطالب من أحكام المادة الأولى من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ التى رفعت الحد الأقصى للمعاش الشهري عن الأجر المتغير ١٨٧,٥٠٠ جـ أن تكون خدمة المؤمن عليه قد إنتهت لسبب من الأسباب الواردة بالبند [١] من المادة ١٨ من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و التى لم تنص على إستحقاق هذا المعاش فى حالة الإستقالة ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٧٠ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إذ نصت على أنه " وفى جميع حالات إنتهاء الخدمة والإستقالة من بينها - يسوى معاش القاضى أو مكافأته على أساس آخر مربوط الوظيفة التى كان يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه أيهما أصح له ووفقاً للقواعد المقررة بالنسبة للموظفين الذين تنتهى خدمتهم بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفاة " وكان البند ٢ من المادة ١٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد نص أيضاً على إستحقاق المؤمن عليه لمعاش التقاعد إذا إنتهت خدمته بالفصل بسبب إلغاء الوظيفة متى كانت مدة إشراكه فى التأمين ١٨٠ شهراً على الأقل فإن ما أثارته الهيئة فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

- لما كان من المثل أن فى قضاء هذه المحكمة أن القانون الجديد يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التى تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع السابق عليه إلا إذا نص على ذلك صراحة فإن معاش القاضى يجب أن يسوى طبقاً للقانون السارى وقت إنتهاء مدة خدمته ولا يؤثر فيه ما قد يصدر بعد ذلك من قوانين إلا ما كان منها بأثر رجعى يمتد إلى صاحبه. لما كان ذلك فإن طلب الطالب تطبيق قرار وزير التأمينات الإجتماعية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ الذى صدر بتاريخ ٢/٢/١٩٨٨ وترتب عليه زيادة معاش الأجر المتغير بالنسبة لمن يعامل معاملة شاغل منصب الوزير من حيث المرتب والمعاش من ١٨٧,٥٠٠ جـ شهرياً إلى مبلغ ٣٧٥ جو المعمول به من ١/٣/١٩٨٨ يكون على غير سند من القانون

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٩ مكتب قضاى ٤٢ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٩١

لما كان النص فى المادة ١٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى على أن " يستحق المعاش فى الحالات الآتية : ١- إنتهاء خدمة المؤمن عليه لبلوغه من التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف للمعامل به... " وفى المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن " إستثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يجوز أن يبقى فى وظيفة القضاء أو يعين فيها من جاوز

عمره متين سنة ميلادية ... " ، يدل على انتهاء خدمة القاضي وإستحقاق المعاش بمجرد بلوغه سن الستين . وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون الجديد يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعي على الوقائع السابق عليه إلا إذا نص على ذلك صراحة لأن معاش القاضي يجب تسويته طبقاً للقانون السارى وقت بلوغه من الستين ولا يؤثر فيه ما قد يصدر بعد ذلك من قوانين إلا ما كان منها ذا أثر رجعي يمتد إلى صاحبه . لما كان ذلك وكان الطالب قد بلغ من الستين في ١٩٨٧/٣٧ وكان الثابت أن معاشه سوى على القوانين السارية وفتنذ فإن هذه التسوية تكون قد تمت وفقاً للقانون ويكون طلبه - تطبيق قرار وزيرة التأمينات الإجتماعية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ الذي صدر بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٥ ورفع الحد الأقصى لمجموع الإشتراكات المتغير بالنسبة للوزير ومن يعامل معاملته من حيث المرتب والمعاش وترتب عليه زيادة معاش الأجر المتغير من مبلغ ١٨٧,٥ جنيهاً شهرياً إلى مبلغ ٣٧٥ جنيهاً شهرياً إعتباراً من ١٩٨٨/٣/١ على غير سند من القانون لأن هذا القرار صدر في تاريخ لاحق لتاريخ إستحقاق المعاش ببلوغه من الستين ولم يتضمن نصاً بتطبيقه بأثر رجعي

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٦٠ مكتب قتي ٤٢ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٠

- لما كانت المادة ١٤٢ من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد نصت على أن " مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٥٦ ، ٥٩ لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل حقوق المقررة بهذا القانون بعد إنقضاء ستين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق وذلك فيما عدا حالات طلب إعادة تسوية هذه الزيادة .

- لما كانت المحكمة الدستورية العليا قد إنتهت في طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٨ ق تفسير إلحسي أن " تطبيق أحكام المادة ٣١ من قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يعتبر نائب رئيس محكمة النقض ومن في درجته من أعضاء الهيئات القضائية في حكم درجة الوزير حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسي والمعاش المستحق عن الأجر المتغير وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض كان بلوغ العضو المرتب المائل إعمالاً لنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية " ، وكان الطالب قد أحيل إلى التقاعد في ١٩٨٦/٣/٢٩ عندما كان يشغل منصب رئيس محكمة مجاكم الإستئناف ويقاضى المرتب والبدلات المقررة لرئيس محكمة النقض بإعتبارها الوظيفة الأعلى منذ ١٩٨٤/٧/١ لأنه يصين معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجر المتغير المعاملة المقررة لشاغلي منصب الوزير في تاريخ إحالته إلى التقاعد في

١٩٨٦/٣/٢٩ طبقاً للقوانين السارية وقتئذ ومن ثم فإن المحكمة تجميعه إلى طلب تسوية معاشه على هذا الأساس مع ما يوجب على ذلك من فروق مالية .

- لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون الجديد يسرى بأثر فوري ومباشر على المراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعي على الوقائع السابقة عليه إلا إذا نص على ذلك صراحة ، فإن معاش القاضي يسوى طبقاً للقانون الساري وقت بلوغه سن التقاعد ولا يؤثر فيه ما قد يصدر من قوانين إلا ما كان بأثر رجعي يمتد إلى صاحبه وكان القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ وما تبعه من قرارات ترتب عليها زيادة للمعاشات عمل بها في تاريخ لاحق على إحالة الطالب إلى التقاعد في ١٩٨٦/٣/٢٩ فلا يفيد من أحكامه .

* الموضوع الفرعي : مقابل تميز الأداء :

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٥

لما كان وزير العدل - بمقتضى ما يحوله له نص المادة ٥٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من وضع نظام للحوافز المادية والمعنوية - قد أصدر بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية القرار رقم ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ بنظام منح مقابل تميز أداء لأعضاء الهيئات القضائية كحافز للإنتاج ، بدءاً بحالات عدم استحقاقه وكان هذا القرار وإن جعل من هذه الحالات حالة عدم إنظام العضو في العمل طبقاً لتقرير رئيسه المباشر إلا أنه لم يحوله سلطة الحرمان من حوافز الإنتاج في هذه الحالة أو غيرها .

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨

- طلب صرف مقابل تميز الأداء لا يعدو أن يكون من قبيل طلبات التسوية التي تقدم إستناداً إلى حق ذاتي مقرر مباشرة في القانون والقرارات التنفيذية له وغير رهين بإرادة الإدارة مما مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون ما تصدره الإدارة من أوامر أو تصرفات بتناميته مجرد أعمال تنفيذية تهدف إلى تطبيق القانون على حالة معينة ، فلا يكون هذا الإجراء من جانبها قراراً إدارياً بمعناه القانوني ومن ثم فإن الطعن عليه لا يتقيد بالبعد المنصوص عليه في المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية .

- إذ كان وزير العدل بمقتضى ما يحوله له نص المادة ٥٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من وضع نظام للحوافز المادية والمعنوية قد أصدر بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية القرار رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٨١ بنظام منح مقابل تميز أداء لأعضاء الهيئات القضائية

كحافز للإنتاج محددًا حالات عدم إستحقاقه في المادة الثانية منه ومن بينها .. [٣] الخالون إلى محاكم تأديبية أو جنائية أو لجنة الصلاحية أو من حصل على تقرير أقل من المتوسط إلى أن يحصل على تقرير أعلى وكان الثابت من الأوراق أن الطالب محال إلى مجلس الصلاحية في الدعوى رقم ٦ لسنة ١٩٨٦ فإن قرار وزير العدل في ١٩٨٦/٣/٢٦ بجرمانه من الحوافز لهذا السبب يكون في محله ويكون الطلب على غير أساس .

*** الموضوع الفرعي : مناهج إختصاص محكمة النقض بها :**

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٧ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٩
إذا أقام الطالب " قاض شرعي " طلبة أمام محكمة القضاء الإداري بعد أول يناير سنة ١٩٥٦ - تاريخ إلغاء المحاكم الشرعية - أي بعد أن أُلحق بالمحاكم الوطنية وأصبح يجري عليه ما يجري على رجال القضاء والنيابة العامة من أحكام مقررة في شأنهم ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء التي تفوض باختصاص محكمة النقض - دون غيرها - متعقدة بهيئة جمعية عمومية بالفصل في طلبات رجال القضاء والنيابة المتعلقة بأى شأن من شئون القضاء عدا النقل والتدب وفي الطلبات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم ، فإن الطالب يكون قد رفع دعواه إلى محكمة لا ولاية لها بنظرها مما يعين معه على تلك المحكمة أن تقف عند حد الحكم بعدم الاختصاص فإن جاوزت ذلك إلى القضاء بإحالة الدعوى إلى محكمة النقض فإن هذه الإحالة تكون باطلة قانونًا. وإذا لم يقدم الطلب إلى محكمة النقض - في هذه الصورة - بالأوضاع المقررة في المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٣ سالفة الذكر فإنه يكون غير مقبول شكلاً .

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٢٦ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٩
إن المادة ٢٣ من قانون القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فيما نصت عليه من إختصاص محكمة النقض متعقدة بهيئة جمعية عمومية - دون غيرها بالفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان العام بإلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا التدب والنقل وبالنظر في طلبات التوضيح الناشئة عن ذلك ، على أن تتبع في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والإجراءات المقررة في المواد المدنية ، قد قصدت إلى أن ترسم لرجال القضاء والنيابة طريقاً خاصاً للطعن في المراسيم والقرارات التي تتعلق بجميع شئون رجال الهيئة القضائية بما في ذلك المنازعات الخاصة بالمرتبات أو المعاشات وإن لم ينص عليها بالذات ويؤكد هذا القصد تعديل صياغة هذه المادة بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ إذ تضمنت الصيغة الجديدة أن تنص محكمة النقض دون غيرها بإلغاء القرارات المتعلقة بأى

شان من شئون القضاء عدا النقل والندب كما نصت صراحة على إختصاص هذه المحكمة دون غيرها بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ صريحة فى بيان أن الصيغة الجديدة للمادة ٢٣ إن هى إلا إيضاحاً وتفسيراً لقصده المشرع بالصيغة السابقة . فإذا كان الطالب قد رفع طلبه بإحساب مدة خدمته السابقة فى المعاش مقابل أداء متأخر الإحتياطى عنها إلى محكمة القضاء الإدارى فإنه يكون قد راعه إلى محكمة لا ولاية لها بنظره .

* الموضوع الفرعى : مواعيد طلب الإلغاء :

الطنع رقم ٢٨ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٠
أوجبت المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء إتباع القواعد والإجراءات المقررة للنقض فى المواد المدنية بالنسبة لطلبات رجال القضاء والنيابة . ولما كانت المادتان ٣٧٩ ، ٤٢٨ من قانون المرافعات قد أوجبتا أن يكون ميعاد الطعن بالنقض ثلاثين يوماً تبدأ من تاريخ إعلان الحكم المطعون فيه وكان نشر القرار المطعون فيه بالجريدة الرسمية يقرم مقام الإعلان ، وكان الطالب لم يقرر بالطنع فى القرار الصادر بتعيينه مستشاراً بمحكمة إستئناف القاهرة فإن أقدميته بين مستشارى عاكم الإستئناف تعتبر أنها قد إستقرت على الوضع المبين بالقرار .

الطنع رقم ٦ ؛ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٩١/١/٢٨
إذ نصت المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى فقرتها الأولى والثانية على أن طلبات رجال القضاء والنيابة مرفوعة بعمية تودع قلم كتاب [ديوان] محكمة النقض تتضمن عدا البيانات بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال إقامتهم موضوع الطلب وبياناً كالياً عن الدعوى . وعلى الطالب أن يودع مع هذه العمية صوراً منها بقدر عدد الخصوم مع حافظة بالمستندات التى تؤيد طلبه ومذكرة . فإن مفاد ذلك أن يتم الإيداع بحضور الطالب أو من ينبيه عنه قانوناً لهذا الغرض أمام الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض وأن يثبت هذا الإيداع على وجه رسمى وبهذا وحده يعتبر الطعن مرفوعاً أمام محكمة النقض لأن لم يتم الإيداع على هذا الوجه فلا يعد الطلب قد تم فى الأوضاع التى رسمها القانون لحصوله - ولا يبنى عن ذلك وصول الطلب إلى قلم الكتاب بالبريد أو بأية وسيلة أخرى لأن مراد الشارع من حصول الإيداع على هذا الوضع هو صيانة إجراءات الطعن من العبث وإبعادها عن المظان أو الشبهات

الطعن رقم ١١ لسنة ٢٩ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٠٢٢ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٣

مفاد نص المادة ٩٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أن الميعاد المقرر للطعن بالإلغاء في القرارات الإدارية الخاصة بشئون القضاء هو ثلاثون يوماً من تاريخ نشر القرار أو إعلان صاحب الشأن به ويقوم مقام النشر أو الإعلان العلم اليقيني على ما جرى به قضاء هذه المحكمة.

الطعن رقم ٣٥،٩ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٧

لما كانت إجراءات التقاضي من النظام العام ، وكانت المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المنطبق على واقعة الطلب تقتضي بأن ترفع الطلبات التي يقدمها رجال القضاء بصفة تودع قلم كتاب محكمة النقض ، وكان الطالب لم يسلك هذا الطريق وإنما قدم طلبه إلى وزير العدل الذي أحاله إلى المحكمة ، فإن الطلب يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١/١٢/١٩٨٧

المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ توجب أن يرفع الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً وكان القرار الجمهوري رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٦ قد نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٧/٢/١٩٨٦ ولم يقدم الطالب بطلب إلغائه إلا في ٤/٥/١٩٨٦ فإن الغلب يكون قد رفع بعد الميعاد الذي نص عليه القانون ولا وجه لما يتحدى به الطالب من أنه كان معجداً بالقوات المسلحة خلال الميعاد المقرر لتقديم الطلب. ذلك أن مجرد الخدمة العسكرية لا تعتبر بذاتها مانعاً قهرياً يتعذر معه تقديم الطلب في الميعاد طالما لم يدع الطالب أن ظرفاً محدداً في هذه الخدمة أعده عن مباشرة الطلب في ميعاده.

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٩١

لما كانت طلبات رجال القضاء تخضع طبقاً لنص المادتين ٨٤ ، ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بموافقة تودع قلم كتاب محكمة النقض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرارات المطعون فيها في الجريدة الرسمية أو إعلان أصحاب الشأن بها أو علمهم بها علماً يقينياً وكان القرار الجمهوري المطعون فيه رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٨٨ قد صدر في ١٢/٩/١٩٨٨ ونشر في الجريدة الرسمية في ٢٩/٩/١٩٨٨ فإن طلب الطالب إلغائه في ٥/١٠/١٩٨٩ يكون غير مقبول لتقديمه بعد الميعاد .

* الموضوع الفرعي : نذب القضاء :

الطعن رقم ١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠

تقول المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية لوزير العدل عند الضرورة نذب القضاء تخاكم غير محاكمهم لمدة ستة أشهر. ومقتضى ذلك أن تقدير الضرورة التى تدعو لإصدار قرار النذب يكون من حق الوزير بما لا يعقب عليه فى ذلك.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣

- الشارع جعل سلطة إصدار قرارات نذب القضاء لغير عملهم أو بالإضافة إليه لوزير العدل ليكون هو وحده صاحب الصفة فى الخصومة المتعلقة بذلك القرار سواء يطلب إلغائه أو التصويض عنه.

- لما كانت ولاية محكمة النقض فى الفصل فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة العامة وفقاً لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية المعدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تقتصر على ما يقدم لها من هذه الطلبات بصدد إلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم ، وكان القرار لا يكتسب صفته الإدارية إلا إذا صدر من الجهة الإدارية المختصة بإصاحاً عن إدارتها الملزمة فى الشكل الذى يتطلبه القانون بقصد أحداث أثر قانونى معين ، وكان دور الجمعية العامة للمحكمة أو تفويضه فى شأن نذب القضاء وفقاً لنص المادة ٦٢ من قانون السلطة القضائية السالف البيان تضرع على إبداء الرأى ، فإن ما يصدر عنها فى هذا الخصوص لا يعد من قبيل القرارات الإدارية وإنما هو مجرد عمل تحضيرى يسبق إصدار القرار الإدارى بالنذب ومن ثم فإن المطالبة بإلغاء قرار رئيس محكمة أسوان الابتدائية فى شأن تجديد نذب الطالب وباعتباره منتدباً للعمل بتلك الهيئة هيئة تنمية بحيرة السد تخرج عن ولاية هذه المحكمة.

- لما كانت نصوص قانون السلطة القضائية قد خلت من وضع قواعد لإختيار من يندب من رجال القضاء أو النيابة العامة للقيام بعمل من الأعمال التى يجوز نذبهم لها وفقاً لنص المادة ٦٢ منه ولم تقرر وزارة العدل قواعد تنظيمية فى هذا الخصوص وكان للجهة الإدارية بمقتضى سلطتها التقديرية إتخاذ القرارات بما يلائم إصدارها من إعصارات المصلحة العامة ، وكان الثابت من مستندات الطالب أنه ضمن شكواه إلى وزير العدل جميع الوقائع التى أوردتها فى طلبه وذلك فى تاريخ سابق على صدور القرار الوزارى بنذب زميله وما تضمنه من عدم تجديد نذبه ، وكان الطالب لم يدع أن هذا القرار قد هدف لغير المصلحة العامة لإنه لا يكون مخالفاً للقانون ولا مشوباً بإساءة استعمال السلطة.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١١

الندب هو تكليف الموظف مباشرة إختصاص معين فى غير مقر عمله الرسمى وهو بهذه الخاتبة لا يرتب بذاته حقاً للموظف لى بدل السفر إذ أن إستحقاق هذا البدل طبقاً للمادة الأولى من لائحة بدل السفر الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ منوط بغياب الموظف غياباً مؤقتاً عن مقر عمله الرسمى للجهة المنتدب منها وعود بعده إليه

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٩٠/١/٩

لما كانت نصوص قانون السلطة القضائية قد خلت من وضع قواعد لإختيار من يندب من رجال القضاء أو النيابة العامة لعمل من الأعمال التى يجوز نديهم لها وفقاً لنص المادة ٦٢ منه ولم تقرر وزارة العدل قواعد تنظيمية فى هذا الخصوص ، وكان للجهة الإدارية بمقتضى سلطتها التقديرية إتخاذ القرارات بما يلائم إصدارها من إعتبارات المصلحة العامة ، وكان الطالب لم يدع أن القرار السلبى بعدم نديه إلى الجهة المشار إليها لمدة سنة رابعة قد هدف لغير المصلحة العامة ، فإن هذا القرار لا يكون مخالفاً للقانون ولا مشوباً بإساءة إستعمال السلطة .

* الموضوع للعرض : نقل :

الطعن رقم ٤٥،٧ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٤٤/٣/٢٧

إن الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٧٩ سنة ١٩٤٩ بوضع قواعد نقل رجال القضاء وأعضاء النيابة المصيرين فى المحاكم المختلطة إلى المحاكم الوطنية إذ اشترطت فيمن ينقل إلى وظيفة رئيس محكمة أو ما يعادلها أن يكون قد قضى ثمانى عشرة سنة على الأقل فى الأستقال بعمل قانونى وإد نصت على أنه فى جميع الأحوال لا يجوز أن ينقل القاضى أو رئيس النيابة فى المحاكم المختلطة إلى القضاء الوطنى فى درجة أقل من وكيل محكمة أو ما يعادلها على ألا يرقى إلى درجة رئيس محكمة إلا بعد مضى الثمانى عشرة سنة السالف ذكرها ، فإن الشرط الزمنى الوارد فى هذه الفقرة إنما هو مقصور فقط على من ورد ذكرهم فيها فلا يسرى على وكلاء النائب العام المنقولين من المحاكم المختلطة إلى المحاكم الوطنية وإنما تسرى عليهم أحكام المادة الثالثة من القانون المذكور.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٥٩/١/٣١

- خص القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ رجال القضاء ومن بينهم رجال النيابة بحق الطعن فى المراسيم والقرارات التى تتعلق بحقوقهم ومصائرهم دون القرارات التى تتخذ لتنظيم سير أداة القضاء كالتنقل من مكان إلى آخر فيختلف النقل المكائى من هذه الناحية عن النقل التوعى من وظيفة إلى أخرى إذ الأول لا

يتعلق به حق لرجل النيابة بخلاف الثاني لما قد يترتب عليه من أثر في مصيره ومستقبله وإذن ففصل الطالب من وظيفة وكيل نيابه إلى وظيفة محام بإدارة قضايا الحكومة هو نقل نوعي مما يختص به الجمعية العمومية شككمه النقض .

- وضع المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء المعدل بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ أحكاما خاصة برجال القضاء تختلف عن أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن موظفي الدولة والفرد لرجال النيابة الباب الثاني منه فرسم طريق تعيينهم ونظم شروط ترقيتهم وتحديد أقدميتهم في درجاتهم بالنسبة لزملائهم من رجال القضاء كما نظم الفصل الثاني أحوال تأديهم كما رسم القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء طريق التظلم من القرارات التي تمس حقوقهم وهذه الأحكام في مجملها وتفصيلها فيها من الضمانات والميزات ما تجعل لوظائفهم طبيعة خاصة تختلف عن طبيعة وظائف إدارة قضايا الحكومة بالمعنى المفهوم في لغة القانون الإداري وإذن فإذا كان الواقع أن الطالب كان يشغل وظيفة وكيل نيابه فأصدر وزير العدل قرارا بنقله إلى وظيفة محام بإدارة قضايا الحكومة فإن هذا القرار المعلوم فيه يكون على خلاف ما يقضى به القانون متعينا إلغاؤه .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٥

الحكم الصادر بإلغاء قرار نقل الطالب " وكيل نيابة من الدرجة الثانية " إلى إدارة قضايا الحكومة لا يقتصر أثره على إلغاء هذا القرار وإنما ينسحب هذا الأثر إلى القرارات اللاحقة والموتبة عليه ولو لم يطلب إلغاؤها مما يتعين معه احصاء الطالب مرقى في تاريخ ترقية زملائه وإلزام وزارة العدل برد الفروق المالية المترتبة على ذلك.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٧١/٦/٣

- خص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ رجال القضاء والنيابة بحق الطعن في القرارات التي تتعلق بمقرهم ومصارفهم ، دون القرارات المتعلقة بتنظيم سير القضاء كالنقل من مكان إلى آخر ، إلا أن النقل النوعي من وظيفة إلى أخرى ، يختلف عن النقل المكاني من حيث الأثر ، فيجوز الطعن فيه ، لما قد يترتب عليه من أثر في مصير رجل القضاء ومستقبله . لما كان ذلك وكان نقل الطالب من وظيفة وكيل نيابة إلى وظيفته الحالية بمصلحة الشهر العقاري والترقيق هو نقل نوعي فإن هذه الأحكام تكون مختصة بنظر الطعن المرفوع عنه.

- للجهة الإدارية سلطة إتخاذ القرارات بما يلائم إصدارها متى كانت مبنية على وقائع صحيحة مستقاة من مصادر ثابتة في الأوراق . وللحكومة الحق في فصل أى عضو من أعضاء النيابة أو نقله إلى وظيفة أخرى

غير قضائية دون وساطة مجلس التأديب بعد أخذ رأى المجلس الإستشارى الأعلى للنيابة أو رأى مجلس القضاء الأعلى حسب الأحوال.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤٢، ٥١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٦

- إذ كانت المادة ١٣٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - الواردة فى الفصل الخاص بتأديب أعضاء النيابة - قد نصت فى فقرتها الثالثة على أن أحكام هذا الفصل لا تنس ما للحكومة من الحق فى فصل أى عضو من أعضاء النيابة العامة أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية دون وساطة مجلس التأديب ، وذلك بعد أخذ رأى المجلس الإستشارى الأعلى للنيابة بالنسبة إلى أعضاء النيابة حتى وظيفة وكيل النائب العام ، وكان الثابت بالأوراق أن هذا المجلس قد وافق على نقل الطالب إلى وظيفة أخرى غير قضائية ، فإن القرار الجمهورى رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من نقله إلى وظيفة بوزارة الحكم المحلى يكون قد قام على حالة واقعية ، تتطلب تدخل الجهة الإدارية المختصة ، فتعتبر أساساً لوجوده ومبرراً لإصداره. ولا يغير من ذلك صدور القرار المشار اليه مستنداً إلى أحكام القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية - الذى جرى قضاء هذه المحكمة على إعتباره متعمداً لمخالفة نص قانون الطوارئ رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ ومقتضاه - فلا يصلح أداة لإلغاء أو تعديل قانون السلطة القضائية سالفة الذكر ذلك أن خطأ فى بيان القاعدة القانونية التى يستند إليها القرار الإدارى لا يوجب عليه إعدام ذلك القرار طالما كان قد إسوفى شرائطه وفقاً لقانون قائم ومن لم يخضع من حيث الطعن فيه للمواعيد المقررة .

- إذ نص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ فى المادة الأولى منه على أن " أعضاء الهيئة القضائية الذين إعتبروا محالين إلى المعاش أو نقلوا إلى وظائف أخرى تطبيقاً لأحكام القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ولم يعادوا إلى وظائفهم السابقة تطبيقاً لأحكام القرار بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ أو تنفيذاً لأحكام قضائية يعادون إلى وظائفهم السابقة فى الهيئات القضائية ، وذلك متى أبدوا رغبتهم كتابة إلى وزير العدل فى العودة إلى تلك الوظائف فى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون " فقد دل على أنه لا ينفى من أحكام القانون المذكور إلا الذين أحيلوا إلى المعاش أو نقلوا إلى وظائف أخرى تطبيقاً لأحكام القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ، وإذ إنتهت المحكمة إلى أن نقل الطالب إلى وظيفة غير قضائية إنما كان إعمالاً للحق المخول للحكومة بمقتضى قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، فإنه لا يستفيد من أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ .

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٥

للجهة الإدارية سلطة إتخاذ القرارات بما يلائم إصدارها متى كانت مبنية على وقائع صحيحة مستفادة من مصادر ثابتة فى الأوراق ، وللمحكومة طبقاً لنص المادة ١٢٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ الحق فى فصل أى عضو من أعضاء النيابة العامة أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية بغير الطريق التأديبى ، وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية. وإذا كان الثابت فى الأوراق أن النائب العام قد طلب فى من السيد وزير العدل عرض أمر الطالب على المجلس الأعلى للهيئات القضائية للنظر فى نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية جزاء ما إقرئ من أفعال إعرِّف بها فى التحقيق الذى أجري معه وكانت هذه الأفعال مما يعيب سيرة رجل القضاء ونفقه الصلاحية للإستمرار فى عمله ، فإن النعى على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون أو إساءة إستعمال السلطة يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٨

إذ كان القرار الجمهورى المتضمن نقل الطالب إلى وزارة القوى العاملة هو مجرد إجراء تنفيذى لقرار مجلس الصلاحية ، وليس قرار إدارة قصد به إحداث أثر قانونى معين ، فإن الطعن فيه يكون غير جائز.

الطعن رقم ١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٨

- للجهة الإدارية سلطة إتخاذ القرارات بما يلائم إصدارها متى كانت مبنية على وقائع صحيحة ومستفادة من مصادر ثابتة فى الأوراق. وإذا كانت الأحكام المتعلقة بتأديب أعضاء النيابة لا تحس طبقاً لنص المادة ١٢٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - الحق فى فصل أى عضو منهم أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية بغير الطريق التأديبى ، ذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية وكان القانون لا يمنع من أن يجتمع فى شأن عضو النيابة تحطيه فى الرقبة ، ونقله إلى وظيفة غير قضائية وكان الثابت فى الأوراق أن النائب العام عرض إلى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ما أسفرت عنه التحقيقات فيما نسب إلى الطالب من مآخذ ، فوافق المجلس على نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية وعلى هذا الأساس صدر القرار الجمهورى رقم ... بنقله إلى وزارة الصناعة ثم قرار وزير العدل رقم برفع اسمه من سجل أعضاء النيابة ، وكانت الآخذ المسندة إلى الطالب والثانية بملف خدمته تؤدى إلى إصدار القرار المطعون فيه لأن النعى على هذا القرار والقرار الوزارى الموثب عليه بمخالفة القانون وسوء إستعمال السلطة القضائية يكون على غير أساس.

- إذ كان النص فى الدستور على عدم قابلية القضاة للعزل هو نص خاص ، وكانت المادة ١٦٧ السابقة عليه قد نصت على أن يبين القانون شروط وإجراءات تعيين أعضاء الهيئات القضائية ونقلهم وورد النص

بذلك مطلقاً يشمل النقل المكنى والنقل التوعى على السواء ، فإن ما يدفع به الطالب من عدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فيما أجازة من نقل النيابة العامة إلى وظيفة أخرى غير قضائية يكون دها غير جدى ، ويعين الإلتفات عنه .

الطنن رقم ٤٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٠

— مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعادة بعض أعضاء الهيئات القضائية إلى وظائفهم الأصلية ، وعدم سريان أحكام هذا القانون على غير المخاطبين بها عن أحيلوا إلى المعاش أو نقلوا إلى وظائف أخرى غير قضائية ، تطبيقاً لأحكام القوانين المنظمة لشئون الهيئات القضائية ، سواء تم ذلك قبل العمل بالقرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ أو بعد ، ومن ثم يكون النص فى المادة السادسة من القانون المذكور على عدم سريان أحكامه على الذين صدرت أحكام تأديبية بعزلهم أو قرارات بتقليلهم إلى وظائف أخرى تطبيقاً لأحكام القوانين المنظمة لشئون الهيئات القضائية قبل العمل بالقرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ مجرد تأكيد للمعنى الذى قصده المشرع بالمادة الأولى ولشرعية قوانين الهيئات القضائية وحدها فى هذا الخصوص.

— إذ كان القرار الصادر من وزير العدل يحفظ طلب — الذى إلتمس فيه إعادته إلى وظيفته القضائية طبقاً للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ — لعدم إنطباق أحكام هذا القانون على حالته مسبباً بالقدر الذى تحمله طبيعة هذا القرار أو تتسع له ، وبما يسمح بفرض رقابة هذه المحكمة عليه ومادامت هذه الأسباب مطابقة للقانون ومتفقة مع النتيجة التى إنتهى إليها القرار ، فإن النعى عليه بالبطلان ومخالفة القانون على غير أساس.

الطنن رقم ٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٦

مضى كان يبين من أوراق الطلب المقدم من الطالب بإلغاء قرار مجلس الصلاحية الصادر بنقله إلى وظيفة غير قضائية أن هذه المحكمة قد قضت برفضه وكان القرار الجمهورى المطعون فيه الصادر بنقل الطالب إلى وزارة الأوقاف هو مجرد إجراء تنفيذى لقرار مجلس الصلاحية ، وليس قراراً إدارياً قصد به إحداث أثر قانونى مفابر ، فإن الطعن فيه يكون غير مقبول.

الطنن رقم ١٥٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٥

النص فى المادة ٥٢ من قانون السلطة القضائية على أنه " " وفى الفقرة الأولى من المادة ٥٤ منه المعدلة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٨١ على أن " " يدل على أن نقل مستشارى محاكم الإستئناف تحكمه أقدمية تعيينهم والرتب الخلد لتلك الأحكام الوارد بهذا النص النص ومع ذلك فقد أجاز المشرع

نقلهم من محكمة إستئناف القاهرة إلى محكمة أخرى بناء على طلبهم وموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية كما أجاز بقائهم في المحاكم التي يعملون بها وذلك مع مراعاة الأقدمية فيما بين من حل عليهم الدور للنقل سواء تبعاً لتوجيه الأسمى أو لعدم تجديد إحفاظ من كان يعمل بإحدى المحاكم فيقبل منهم الأقدم فالأقدم لشغل الأماكن الخالية التي أفضت إجراء حركة التناقلات وهو ما لا يتأتى مع أن ينقل مستشار من محكمة إلى أخرى أدنى منها في الترتيب إلا بناء على طلبه وموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية. وإذ تضمن القرار الجمهورى المطعون فيه نقل الطالب من محكمة إستئناف الإسكندرية إلى محكمة إستئناف طنطا بالمخالفة للترتيب الوارد بالمادة ٥٤ السالفة الإشارة فإنه يكون معيياً بمخالفة القانون ويتعين إلغاءه في هذا الخصوص.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٨

مفاد الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٩ من قانون السلطة القضائية المعدل بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٤ أن المشرع فى غير ما إستثناء فى الفقرة الثالثة بالنسبة إلى محكمى القاهرة والإسكندرية قرر حد أقصى للمدة التى يمضيها القاضى أو الرئيس بالمحكمة فى محاكم كل منطقة من المناطق الثلاث بحيث يتعين على الجهة الإدارية نقله منها عند نهاية المدة ، وإستثنى من ذلك حالة ما إذا طلب عدم نقله من محاكم منطقة أدنى ووافق المجلس الأعلى للهيئات القضائية على ذلك ، مما مؤداه أن عدم نقل القاضى أو الرئيس بالمحكمة من محاكم منطقة أدنى بعد إنتهاء الحد الأقصى للمدة المقررة للبقاء فيها ليس حقاً يتحتم إجابته إليه بمجرد طلبه وإنما يكون الأمر فيه موكولاً لتقدير المجلس الأعلى للهيئات القضائية وفقاً لما يراه ملائماً لتقتضيات الصالح العام .

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٨

مفاد الفقرة الأولى من المادة ٥٩ من قانون السلطة القضائية المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٧ أن المشرع وإن قرر حداً أقصى للمدة التى يمضيها القاضى أو الرئيس بالمحكمة فى محاكم كل منطقة من المناطق الثلاث بحيث يتعين على الجهة الإدارية نقله منها عند نهاية المدة وذلك فى غير الحالات المستثناءة بالفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة ، إلا أنه لم يخطر نقل القاضى أو الرئيس بالمحكمة خلال تلك المدة من المحكمة التى يعمل بها إلى محكمة أخرى فى ذات المنطقة ، وإنما جعل الأمر فى ذلك موكولاً للجهة الإدارية تمارسه بمقتضى سلطتها التقديرية فى حدود المصلحة العامة .

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٣٠

– النص فى الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٤ مفاده أن المشرع وإن قرر حداً أقصى للمدة التى يمضيها القاضى أو الرئيس باحكامه فى العمل بمحاكم كل منطقة من المناطق الثلاث بحيث يضمن على الجهة الإدارية نقله منها عند نهاية المدة وذلك فى غير حالات المستثناء بالفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة إلا أنه لم يجعل من ذلك الحد الأقصى المدة التى يجب أن يمضيها القاضى أو الرئيس باحكامه فى العمل بمحاكم كل منطقة من هذه المناطق بحيث لا يجوز نقله منها قبل إنتضاها ، وأنه قرر ذلك القيد الزمنى بالنسبة للعمل بكل من الموظفين على حده إستقلالاً عن الأخرى فلا يمنع من نقل رئيس المحكمة إلى محاكم منطقة معينة أن يكون قد عمل بها من قبل وهو قاضى حتى وإن إستوفى الحد الأقصى للمدة المقررة للعمل بها .

– إجابة القاضى أو الرئيس باحكامه إلى طلب البقاء فى منطقة معينة طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة المشار إليها أمراً جوازياً لجهة الإدارة تمارسه بمقتضى سلطتها التقديرية فى حدود المصلحة العامة .

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١١

لما كانت المادة ٥٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٤ لم تضع ليداً على نقل القاضى من محكمة إيدالية إلى أخرى بذات المنطقة ، وكان الطالب قد نقل من محكمة دمنهور الإيدالية إلى محكمة الفيوم الإيدالية وهما من محاكم المنطقة الثانية وخلت الأوراق مما يدل على أن قرار النقل المطعون فيه قد هدف لغیر المصلحة العامة ، فإن الطلب يكون على غير أساس مما يضمن رفضه .

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢

يدل نص المادتين ٥٢ ، ٥٤ من قانون السلطة القضائية على أن نقل مستشارى محاكم الإستئناف تحكمه أقدمية تعيينهم والرتب المحدد لتلك المحاكم الواردة بالمادة الأخيرة ، ومع ذلك فقد أجاز المشرع نقلهم من محكمة إستئناف القاهرة إلى محكمة أخرى بناء على طلبهم وموافقة مجلس القضاء الأعلى ، كما أجاز بقاءهم فى المحاكم التى يعملون بها بناء على طلبهم وموافقة مجلس القضاء الأعلى ، وإذا كان مؤدى ذلك أن نقل هؤلاء لا يكون إلا لشغل الأماكن التى تملأها بالمحكمة المقدمة فى الترتيب على تلك التى يعملون بها وذلك مع مراعاة الأقدمية فيما بين من حل عليهم الدور للنقل سواء تبعاً لترتيبهم الأصلى أو لعدم تجديد احتفاظ من كان يعمل بإحدى المحاكم ، فينقل منهم الأقدم للأقدم لشغل الأماكن الخالية التى إنتضت إجراء حركة التقلات ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن المستشارين الأقدم من الطالب قد شغلوا أماكن

محكمة إستئناف الإسماعيلية سواء كان ذلك بالنقل إليها أو بتجديد احتفاظ العمل بها. وأن الأماكن الحالية في المحاكم المقدمة في الترتيب على هذه المحكمة عندما حل دور الطالب في تعيينه رئيس محكمة الإستئناف كانت بمحكمة إستئناف المنصورة فإن القرار المطعون فيه بتعيين الطالب بها لا يكون قد خالف القانون ويكون طلب إلغائه والتعويض عنه على غير أساس .

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٩

جهة الإدارة تستقل بتنظيم العمل بالمحاكم وتحديد ما تحتاجه كل منها من دوائر ومستشارين بلوجانهم المختلفة ما دامت تلزم في نقلهم القواعد المقررة بقانون السلطة القضائية مستهدية في ذلك بما تراه محققاً للمصلحة العامة دون مقب عليها فيما تقرر في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٦

النص في الفقرة من المادة ٥٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٤ ، ٣٥ لسنة ١٩٨٤ على أن " ينقل القاضى أو الرئيس بالمحكمة إذا أمضى خمس سنوات في محاكم القاهرة والإسكندرية والجيزة و بها وأربع سنوات في محاكم بنى سويف والفيوم وباقى محاكم الوجه البحرى وستين في محاكم أسبوط وسوهاج ولقا وأسوان " مفاده أن المشرع قرر حداً أقصى للمدة التى يمضيها القاضى أو الرئيس بالمحكمة فى العمل بمحاكم كل منطقة من المناطق الثلاث بحيث يتعين على الجهة الإدارية نقله منها عند نهاية المدة إلا إنه لم يجعل من ذلك الحد الأقصى المدة التى يجب أن يمضيها القاضى أو الرئيس بالمحكمة فى العمل بمحاكم كل منطقة من هذه بالنسبة للعمل بكل من الوظيفتين على حدة إستقلالاً عن الأخرى فلا يمنع من نقل رئيس المحكمة إلى محاكم منطقة قضية أن يكون قد عمل بها من قبل وهو قاض حتى وإن أسفلى الحد الأقصى للمدة المقررة للعمل بها

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٢

النص في الفقرة الأولى من المادة ٥٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه " ينقل القاضى أو الرئيس بالمحكمة إذا قضى خمس سنوات فى محاكم القاهرة والإسكندرية والجيزة وبها وأربع سنوات فى محاكم بنى سويف والفيوم والمنيا وباقى محاكم الوجه البحرى وستين فى محاكم أسبوط وسوهاج ولقا وأسوان " مفاده أن المشرع وإن قرر حداً أقصى للمدة التى يمضيها القاضى أو الرئيس بالمحكمة فى محاكم كل منطقة من المناطق الثلاث بحيث يتعين على الجهة الإدارية نقله منها عند المدة وذلك فى غير الحالات المستثناة بالفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة إلا أنه لم يحظر نقل القاضى أو الرئيس بالمحكمة خلال تلك المدة من المحاكم التى يعمل بها إلى محكمة أخرى فى ذات المنطقة أو منطقة أسبق فى

الترتيب وإنما جعل الأمر في ذلك موكولاً للجهة الإدارية تخارسه بمقتضى سلطتها التقديرية في حدود المصلحة العامة وما تقتضيه من إجراء التفلات بين محاكم المنطقة الواحدة أو منها إلى محاكم المنطقة التي تسبقها طبقاً لحاجة العمل وسائر الاعتبارات التي تكفل حسن سيره وانتظامه. لما كان ذلك وكان القرار المطلوب التعويض عنه قد صدر بنقل الطالب من محكمة شمال سيناء الابتدائية إلى محكمة المنصورة الابتدائية التابعة للمنطقة الأسبق في الترتيب ولم يزعم الطالب إن هذا القرار قد هدف لغير المصلحة العامة فإنه يكون مبرراً من أي عيب مما يكون معه طلب التعويض عنه على غير أساس معين الرافض.

*** الموضوع الفرعي : نهائية الأحكام للصائفة في الطلبات :**

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٣ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٠
مؤدى نص المادتين ٩٠ ، ٩٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية أن المشرع قد منع الطعن في الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بأى طريق من طرق الطعن العادية وغير العادية ، وأنه لا سبيل إلى إلغائها إلا بالنسبة لما أورده نص المادة ٣١٤ من قانون المرافعات السابق الذى يجيز للخصم أن يطلب من محكمة النقض إلغاء الحكم إذا قام بأحد القضاة الذين أصدره سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ٣١٣ من هذا القانون وإذا كان الطعن في الحكم الصادر من الهيئة العامة في شأن الطلبات التي قدمها الطالب مناه البطلان في الإجراءات والإخلال بحق الدفاع ، وهي وجوه لا تندرج تحت أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في القانون على سبيل الحصر فإن الطلب يكون غير مقبول .

*** الموضوع الفرعي : وزير العدل هو صاحب الصفة في الخصومة :**

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٧٦/١/١
إنه وإن كان وزير العدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الرئيس الإدارى المسئول عن أعمال الوزارة وإدارتها ، وهو صاحب الصفة في خصومة الطعن المتعلقة بتحديد أقدمية رجال القضاء والنيابة العامة ، إلا أن ذلك لا يمنع من قبول الطلب بالنسبة لرئيس الجمهورية باعتباره صاحب القرار المطعون فيه.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٤

وزير العدل هو الرئيس الإدارى المسئول عن أعمال الوزارة وإدارتها وصاحب الصفة فى خصومة الطلب المعلق بالقرار الذى أصدره بقبول إستقالة الطالب ولا شأن للنائب العام بهذه الخصومة فيكون الطلب بالنسبة له غير مقبول .

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٦

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن وزير العدل هو الرئيس الإدارى المسئول عن أعمال الوزارة وإدارتها وبالتالي صاحب الصفة فى خصومة الطعن فيما تصدره من قرارات إدارية نهائية بما لا شأن معه لمن عدها من إختصاصهم الطالب " رئيس محكمة النقض بصفته رئيس اللجنة الحسامية والنائب العام " .
- تصحيح الصفة فى الخصومة طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١١٥ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، لا ينتج أثره إلا إذا تم خلال الميعاد المقرر لرفع الدعوى.

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٧

لما كان وزير العدل هو الرئيس الأعلى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها وبالتالي صاحب الصفة فى الخصومة المتعلقة بطلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة فى أى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة والعروض عنها ، وكان لا شأن للنائب العام بذلك الخصومة فإن إختصاصه فى الطلب يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٦

النص فى المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية مفاده أن الخصومة فى الطلبات تقدم طبقاً لهذا النص إنما توجه إلى الجهة الإدارية فى شخص من يمثلها قانوناً باعتبارها صاحبة الصفة وحدها فى الخصومة وكان الطالب قد إلتصم فى طلبه على إختصاص المستشار المقرر ورئيس نيابة النقض والمستشار بإدارة قضايا الحكومة فى حين أن أحداً منهم لا يمثل الجهة الإدارية ولا شأن له بالتالى فى خصومة الطلب لأن الطلب يكون قد رفع على غير ذى صفة ويتعين الحكم بعدم قبوله .

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٣

لما كان وزير العدل هو الرئيس الأعلى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة فى أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها وكان لا شأن للنائب العام بخصومة الطلب فإن الطلب بالنسبة له يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٩٠

لما كان وزير العدل هو الرئيس الأعلى المستول عن وزارته وإدارتها وصاحب الصفة فى أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها. وكان لا شأن لرئيس مجلس القضاء الأعلى بخصومة الطلب فإن الطلبين بالنسبة له يكونان غير مقبولين .

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ٧/٢٤/١٩٩٠

لما كان وزير العدل هو الرئيس الأعلى المستول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة فى أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها وكان لا شأن للمدعى عليه الثانى بخصومة الطلب فإن الطلب بالنسبة له يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١/٢٩/١٩٩١

القرار فى قضاء هذه المحكمة أن وزير العدل هو الرئيس الأعلى المستول عن أعمال وزارته وإدارتها وهو صاحب الصفة فى أى خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها ولا شأن لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء الأعلى بخصومة الطلب لما يمتنع معه عدم قبوله بالنسبة لهما .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ٣/١٢/١٩٩١

لما كان وزير العدل - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة - هو الرئيس الإدارى المستول عن أعمال الوزارة وإدارتها وبالتالى صاحب الصفة فى خصومة الطلب فيما تصدره من قرارات إدارية نهائية. وكان لا شأن لرئيس مجلس القضاء الأعلى بخصومة الطلب ، فإن الطلب بالنسبة له يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٩١

لما كان وزير العدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الرئيس الإدارى المستول عن أعمال الوزارة وإدارتها وبالتالى صاحب الصفة فى خصومة الطلب فيما تصدره من قرارات إدارية نهائية ومن ثم فإن الطلب بالنسبة للمطعون ضده الثانى يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٩١

وزير العدل ورئيس الهيئة القومية للتأمين والمعاشات هما صاحبان الصفة فى خصومة الطلب ، ومن ثم يكون الطلب بالنسبة لغيرهما غير مقبول .

عرف

* الموضوع الفرعي : العرف التجارى :

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٣
مضى كان الطاعن يدعى قيام " العادة الإضافية " بين الشركة وموظفيها على العمل فى الخارج وفى غير أوقات العمل لديها فإن عليه هو لا على الشركة إثبات وجودها وإثبات أن المتعاقدين كليهما قد قصدا الإلتزام بها وإتباعها .

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٥١٢ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٢
لا محل للرجوع إلى العرف التجارى إذا وجدت دفاتر للشركة يبين منها أن الشريكين جريا فى تعاملهما على خلاف هذا العرف .

الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٤
إذا كان البنك الطاعن قد تمسك بدفاعه أمام محكمة الإستئناف أن عقود التسليف بضمان توريد الألقاظ هى عقود من نوع خاص يحكمها العرف التجارى دون أن يقدم الدليل على قيام هذا العرف التجارى الذى يحكم تلك العقود ومدى تأثيره فى الفصل فى النزاع فإن النعى يكون عارياً عن الدليل .

الطعن رقم ٨٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٤
إذا كانت المحكمة قد تبينت من أقوال طرفى الخصومة ومناقشتها بالجلسة ومن مختلف الفواتير والدفاتر المقدمة أن التعامل بين الطرفين جرى بإطار على قاعدة " الفواتير المقترحة " أى تسلم البضاعة مع الواعى فى دفع الثمن ، وأن الصيغة محل النزاع أدرجت ضمن ما تم بينهما من معاملات على أساس هذه الطريقة وأنه لم يحصل إضفاق خاص على إستثناء هذه الصيغة من تلك القاعدة ، فلا مخالفة للقانون فى ذلك إذ هى إنما أجرت على الصيغة المذكورة حكم ما إتفق عليه الطرفان ، فلا عليها إذا هى أطرحت العرف التجارى أخذاً بإضفاق المتعاملين .

* الموضوع الفرعي : ملطعة محكمة الموضوع فى إستخلاص العرف :

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢٨
مضى كان الحكم إذ اعتبر النحة السنوية جزءا من أجر العامل وأجرى احتساب مكافاته على هذا الأساس قد إستند إلى ما استخلصه من شهادة الشهود وما ثبت من هذه الشهادة من أن رب العمل اعتاد لعدة

سنوات صرف المنحة لعماله جميعا بصفة عامة وعلى أساس نسبة معينة من مرتباتهم وأن هذا الاعتياد انشأ عرفا خرج بهذه المنحة من اعتبارها تروعا إلى جعلها إلزاما يضاف إلى اجر العامل الأصلي ويحيز مكملا له ولم يدع رب العمل أمام قضاء الموضوع أنه توقف عن إعطاء عماله المنحة السنوية أو أنه أنقص من قدرها الذي جرى على احتسابه سنويا على أساس نسبة معينة من مرتباتهم كما أنه لم يوجه أى مطعن فيما اعتبره الحكم عرفا - فإن استخلاص محكمة الموضوع فى هذا الصدد هو مما يدخل فى حدود سلطتها الموضوعية التى هى بنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغا ويؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها فى خصوصه .

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٨/٤/١٩٥٧

تقدير قيام العرف هو من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض عليها .

الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٥٦ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٦٩

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان الثبت من قيام العرف مزوكا لقاضى الموضوع إلا أنه لا يعنى من بيان دليله على قيامه والمصدر الذى إستقى منه ذلك إذا نازع أحد الخصوم فى وجوده ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر بوجود عرف يقضى بأن يكون المؤجل من أتعاب المأجورين معادلا للمعجل منها دون أن يذكر دليل على وجوده أو المصدر الذى إستقى منه ذلك رغم أن الطاعن قد أنكر وجود هذا العرف ، يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ٢/٢/١٩٧٢

إستخلاص المحكمة أن العرف لم يجر فى الشركة إلا على صرف مكافأة تعادل مرتب شهرين ، وهى النى أحسنتها المحكمة ضمن الأجر الذى تحدد على أساسه مكافأة نهاية الخدمة ، هذا الإستخلاص هو مما يدخل فى حدود سلطة المحكمة الموضوعية للأسباب السائفة التى إستندت إليها .

الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٧٢

التحقق من قيام العرف مزوك لقاضى الموضوع. وإذ كان الحكم قد نفى وجوده بأسباب سائفة ولؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٧١١ بتاريخ ١٩٨١/٦/٤

النايت من صورة صحيفة الإستئناف رقم ٣٤٤٤ من ٩١ ق القاهرة ، المقدمة من الطاعنين ضمن أوراق الطعن - أنهم تمسكوا بالسبب الثالث من أسباب الإستئناف بخطأ حكم محكمة أول درجة فيما أورده من أن العرف جرى على أن يوب الزوج عن زوجته في إدارة أملاكها وأنكروا وجود هذا العرف. ولما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان التبت من قيام العرف موقفاً للقاضي الموضوع - إلا أنه لا يعنى من بيان دليله على قيامه والمصدر الذى إستقى منه إذا نازع أحد الخصوم فى وجوده. ولما كانت علاقة الزوجية غير كافية وحدها للقول بوجود وكالة ضمنية للزوج وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض للدفاع الطاعنين فى هذا الصدد ولم يحصه بما يقتضيه فإنه يكون قد عاره قصور مبطل بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٨

لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن تحرى العرف فى ذاته والتبت من قيامه من أمور الموضوع التى لا تخضع لرعاية محكمة النقض إلا حيث يجد قاضى الموضوع عن تطبيق عرف ثبت لديه وجوده وهذا يقتضى التمسك به أمام محكمة الموضوع حتى يمكنها التبت من أمر قيامه ، وإذ بين من الأوراق أن الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع بوجود عرف يمنع تقاضى بائع الوحدة السكنية لقوائد عن الثمن المؤجل فإنه لا يجوز التحدى بهذا العرف لأول مرة أمام محكمة النقض.

* الموضوع الفرعى : عدم جواز التحدى بالعرف فى حالة وجود نص :

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠١٧ بتاريخ ١٩٩٩/٦/١٩

لا يجوز التحدى بالعرف إلا إذا لم يوجد نص تشريعى .

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٣

النص فى المادة الأولى من القانون المدنى على أن تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل التى تناولها هذه النصوص فى لفظها أو فى فحواها. فإذا لم يوجد نص تشريعى يمكن تطبيق حكم القاضي بمقتضى العرف مفاده أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يجوز التحدى بالعرف ، إلا إذا لم يوجد نص تشريعى.

*** الموضوع الفرعي : مجال تطبيق العرف البحري :**

الطعن رقم ٨٣٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٧

إذ كان المتفق عليه في العقد موضوع النزاع أن مجال تطبيق العرف البحري يكون فيما لم يرد بشأنه نص في العقد وكان نص المادة السادسة من العقد واضح الدلالة على أن إرادة المتعاقدين قد إنجذبت إلى تحميل المطعون ضدها لجميع الخسائر وهو إتفاق صحيح ولا يخالف النظام العام فإن الحكم المطعون فيه إذ سائر الحكم الابتدائي في أعمال العرف البحري تطبيقاً للمادة السابعة عشر متجاهلاً ما تضمنته المادة السادسة من شروط واضحة تخالف هذا العرف إنجذبت إرادة الطرفين إلى أعمالها فإنه يكون قد مسخ نصوص العقد وخالف بذلك قواعد التفسير وإذا ثبتت عن دفاع الطاعنة في هذا الشأن ولم يتناوله بالرد فإنه يكون فضلاً عن مخالفته للقانون قد شابه القصور في التسيب .

عقود

* الموضوع الفرعي : إبطال العقد في شق منه :

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٨
لا يكفي لإبطال العقد في شق منه بالتطبيق للمادة ١٤٣ من القانون المدني مع بقاءه قائماً في باقي أجزائه أن يكون الخلل مما يقبل الانقسام بطبيعته بل يجب أيضاً ألا يكون هذا الانقصاص معارضاً مع قصد المتعاقدين بحيث إذا تبين أن أياً من العاقدين ما كان ليرضى إبرام العقد بغير الشق المعب فإن البطلان أو الإبطال لا بد أن يمتد إلى العقد كله ولا يقتصر على هذا الشق وحده.

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ٢١/٤/١٩٧٣
يشترط لإبطال العقد في شق منه بالتطبيق للمادة ١٤٣ من القانون المدني مع بقاءه قائماً في باقي أجزائه ألا يعارض هذا الانقصاص مع قصد المتعاقدين بحيث إذا تبين أن أياً منهما ما كان ليرضى إبرام العقد بغير الشق المعب ، فإن البطلان أو الإبطال لا بد أن يمتد إلى العقد كله ولا يقتصر على هذا الشق وحده.

* الموضوع الفرعي : إبطال العقد للإكراه :

الطعن رقم ١ له ٣٨ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٣
- الإكراه المبطل للرضا لا يتحقق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا بتهديد المتعاقد المكره بخاطر جسم محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له بإحجامها أو التخلص منها ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الإقرار بقبول ما لم يكن لقبه اختياراً.
- تقدير وسائل الإكراه ، ومبلغ جسامتها ، وتأثيرها في نفس المعاهد هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بالفصل فيها محكمة الموضوع ، ولا رقابة محكمة النقض عليها في ذلك متى أقيمت قضاؤها على أسباب سائغة ، وهي غير ملزمة بإجراء تحقيق لا ترى أنها في حاجة إليه.

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٦١٨ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٥
النص في المادة ١٨١ من القانون المدني على أنه : " ١- كل من تسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقاً له وجب عليه رده ٢- على أنه لا محل للرد إذا كان من قام بالوفاء يعلم أنه غير ملزم بما دفعه إلا أن يكون نافى الأهلية أو يكون قد اكتره على هذا الوفاء " يدل على أنه لا محل للرد إذا كان الدفع عن بصيرة وثرى أي عن علم المدافع بأنه غير ملزم بما دفعه ، وأن الإكراه الذي عناه المشرع بهذا النص المبطل للوفاء الذي حصل بناء عليه والمسوغ للرد هو ذات الإكراه الذي يجيز إبطال العقد والتصوص عليه في المادة

١١٧ من القانون المدني ، وشرط تحققه أن يكون الإكراه قد بعث الرهبة في نفس المكره بغير وجه حق باعتبار أن الأعمال المشروعة قانوناً لا يمكن أن يترتب عليها إبطال ما ينتج عنها ، لما كان ذلك ، وكان تنفيذ حكم صادر بالنفقة على المحكوم عليه - وقبل إلغاء هذا الحكم - هو عمل مشروع قانوناً لأن الوفاء بتنفيذ له لا يتضمن إكراها على هذا الوفاء لأنه تم بوجه حق كما أن ولاء المطعون ضده الأول للطاعنة بما أقره لها طواعية واختياراً من نفقة دون صدور حكم يلزمه بها وفي تاريخ لاحق على الحكم النهائي بإعلان عقد زواجه منها وعلمه بأنه غير ملزم بما أقره ودفعه لها ، فإن هذا الوفاء لا يتضمن إكراها وقام به وهو يعلم أنه غير ملزم بدفعه فلا يسوغ له إسوداده .

الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٢

النص في الفقرة الأولى من المادة ١٢٩ من القانون المدني يدل على أنه لا يكفي لإبطال العقد اللعين أن تكون إلتزامات أحد المتعاقدين غير متعادلة مع ما حصل عليه من فائدة بموجب العقد أو مع إلتزامات المتعاقد الآخر بل يعين فضلاً عن ذلك أن يكون المتعاقدين المعبون لم يبرم العقد إلا أن المتعاقد الآخر استغل فيه طيشاً يئاً أو هوى جامعاً بمعنى أن يكون هذا الاستغلال هو الذي دفع المتعاقدين المعبون إلى التعاقد.

الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٢٠٢٩ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٠

إستخلاص عناصر الفش من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به هذا الفش وما لا يثبت به يدخل في السلطة التقديرية لقاضي الموضوع بعيداً عن رقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصه سائفاً ومستمداً من وقائع ثابتة في الأوراق.

الطعن رقم ٢٣٥١ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ١٠٢٥ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٩

إستخلاص عناصر التدليس الذي يميز إبطال العقد من وقائع الدعوى وتقدير ثبوته أو عدم ثبوته وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من المسائل التي تستغل بها محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض مادام لعضائها مقاماً على أسباب سائفة.

الطعن رقم ٢٤٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٢٧٤ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٧

الإكراه البطل للرضا إنما يتحقق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بتهديد المتعاقد المكره بخاطر محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له بإحتمالها أو التخلص منها ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الإقرار بقبول ما لم يكن ليقبله اختياراً ، وإن تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها على نفس المتعاقدين والجميع بين البيئات والأخذ بقرينة دون أخرى هو من الأمور

الموضوعية التي تستقل بالفصل فيها محكمة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك بحكمة التقض متى أقامت لقضاءها على أسباب سائفة تكفي لحمله.

الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٤٧ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٧

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الإكراه المبطّل للرضا لا يتحقق إلا بتهديد المتعاقد المكره بخاطر جسيم محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له باحتمالها أو التخلص منها ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الإقرار بقبول ما لم يكن يتقبله إختياراً على أن يكون هذا الضغط غير مستند على إلى حق وأن تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في المتعاقد هو من مسائل الواقع التي تخضع لسلطة محكمة الموضوع التقديرية ولا رقابة بحكمة التقض عليها متى أقامت لقضاءها على أسباب سائفة ، والمرضى لا يعد بذاته وسيلة ضغط أو إكراه تعيب الإرادة مهما كانت خطره إذ لا يد للإنسان فيه وقد عالج المشرع حالات التصرف التي تمتد إبان المرض الذي يتصل بالموت بأحكام خاصة أوردها في المادتين ٤٧٧ ، ٩١٦ من القانون المدني بما يتعين معه إعمالها دون غيرها .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٤٣/٢/٢٥

إن الإكراه الذي يطلّ الرضا لا يتحقق إلا بالتهديد المقتزع في النفس والمال أو بوسائل أخرى ، لا قبل للإنسان باحتمالها والتخلص منها ، يعزّيه بسببها خوف شديد يحمله على الإقرار بقبول ما لم يكن يقبله إختياراً. أما مجرد النفوذ الأدبي أو هبة الأقارب فلا يكفي لبطلان العقد بل يجب أن يكون ذلك بوسائل إكراه غير مشروعة .

الطعن رقم ٨٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ١٩٤٥/٤/١٢

إن تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في نفس التعاقد من الأمور الموضوعية التي يستقل بالفصل فيها قاضي الدعوى دون تعقيب عليه من محكمة التقض ، فإذا كانت المحكمة قد أثبتت بأدلة مقبولة أن حصول المشوئ على عقد البيع من الباتمة لم يكن بطريق الإكراه بل بطريق الإقناع والتأثير البريء ، وأن وقائع الإكراه التي ادّعتها - بفرض صحتها - لم تكن لتؤثر في نفسها تأثيراً يحمله على توقيع العقد لأخعيها بغير رضا وتسليم ، فلا يكون ثمة عمل لجادتها في ذلك ، وإذا كانت المحكمة قد ذكرت في حكمها أن الباتمة لم تكن واقعة تحت تأثير الإكراه الذي سلبها إرادتها فإن ذلك لا يعني أنها قصدت إلى الإكراه السالب للإرادة دون الإكراه المفسد لها ، وعصوماً إذا كانت عبارة الحكم جلية في الدلالة على نفى حصول الإكراه إطلاقاً .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٩٤٨/٤/١

إن جسامته الخطر الذي ينشأ عنه الإكراه إنما تقدر بالمعيار النفسى للشخص الواقع عليه الإكراه ، وهذا يستدعى مراعاة حالته عملاً بالمادة ١٣٥ من القانون المدنى . فإذا كان الكفيل قد دفع ببطلان الكفالة للإكراه قولاً منه بأنه كان له فى ذمة المكفول له دين بسند مستحق وقت الطلب لطباع منه السند فلجأ إلى مدينه ليكتب له بدلاً منه قايى إلا إذا وقع هو له إقراراً بكفالة أخيه فى دين له قبله فلم يجد مناصاً من القبول ، فرد الحكم على هذا الدفع بأن فقد سند الدين لم يكن ليؤثر فى إرادة الكفيل ، وهو رجل متقف خبير بالشئون والمعاملات المالية ، إلى الحد الذى يعيب رضاه بكفالة أخيه ، فهذا رد سديد . وإذا كان الحكم بعد ذلك قد قال بأن فقد السند ، يحكم كونه واقعة لا يد للمكفول له فيها ، لا يكون الإكراه المبطل للمقود ، فهذا تريد منه لا يعنيه أن يكون قد أخطأ فيه .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٩٤٨/٤/١

إن المادة ١٢٨ من القانون المدنى تقول إن من عقد مشاركة تعهد فيها بشئ ولم تكن مبنية على رضا صحيح منه فلا يكون ملزماً بوفاء ما تعهد به ، والمادتين ١٣٣ و ١٣٤ تقولان إن الرضا لا يكون صحيحاً إذا وقع عن غلط فى أصل الموضوع المحير فى العقد . و إذ كانت هذه المواد لم تشترط النظر إلى حال المتعاقدين الآخر من الغلط الواقع فيه المتعاقدين الفالط فإنها تكون قد بينت أن غلط الفالط كاف وحده فى عدم التزامه بالوفاء . فإذا أثبت المتعاقد أنه كان واقعاً فى غلط ، ثم أثبت أنه لولا الغلط ما كان عقد المشاركة ، حكم له ببطلانها ولو كان المتعاقد الآخر حسن النية غير عالم بغلط صاحبه إذ أن حسن نيته ليس من شأنه أن يقيم مشاركة باطلة ، وإنما هو قد يجعل له على الفالط حقاً فى تمويل إن كان يستحقه تطبيقاً لقواعد المسؤولية . فإذا قضى الحكم ببطلان الإقرار الموقع من الممول بموافقة على تقدير مصلحة الضرائب لأرباحه بناءً على أن موافقة كانت عن غلط وقع فيه ، فإنه لا يكون بحاجة إلى تحرى علم مصلحة الضرائب بغلطه .

*** الموضوع الفرعى : إبطال العقد للغير :**

الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٥٠٨ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لتطبيق المادة ١٢٩ من القانون المدنى أن يكون المتعاقد المغبون لم يرم العقد إلا لأن المتعاقد الآخر قد استغل فيه طيشاً يئاً أو هوى جامعاً بمعنى أن يكون هذا الإستغلال هو الذى دفع المتعاقد المغبون إلى التعاقد و إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن المبينة على الغبن على أنه لم يدع أن المطعون ضده قد استغل فيه طيشاً يئاً أو هوى جامعاً وأن ما

ذهب إليه الطاعن من أن الأخير استغل فقط حاجته وعدم خبرته - بفرض صحته لا يعتبر غناً في مفهوم المادة ١٢٩ من القانون المدني فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون.

*** الموضوع الفرعي : إبطال العقد للقض :**

الطعن رقم ٢٣٧٣ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٨
تقدير وسائل الفش والإكراه ومبلغ جسامه كل منها وتأثيرها في نفس المتعاقدين من الأمور الموضوعية التي تستغل بها محكمة الموضوع ولا رقابة محكمة النقض عليها في ذلك متى أقيمت قضائها على أسباب سائفة.

*** الموضوع الفرعي : إبطال العقد للقض والتدليس :**

الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٦ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٩٠
يشترط في الفش والتدليس على ما عرفته المادة ١٢٥ من القانون المدني - وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة أن يكون ما إستعمل في خدع المتعاقدين حيلة ، وأن تكون هذه الحيلة غير مشروعة قانوناً.

*** الموضوع الفرعي : إبطال العقد للغلط :**

الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٩١٥ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٨
- المقرر في قضاء هذه المحكمة وفقاً للمادتين ١٢٠ ، ١٢٢ من الظنين المدني أن للمتعاقد الذي وقع في غلط في القانون أن يطلب إبطال التصرف الذي شابه هذا الغلط متى كان جوهرياً ووقع فيه المتعاقد الآخر أو اتصل علمه به أو كان من السهل عليه أن يبينه .

- لكن كان يجوز الإضاق على أجرة تقبل عن الأجرة القانونية ولا يعد ذلك مخالفة للنظام العام ، إلا أنه يعد من قبيل العيب الذي يشوب إرادة المتعاقدين أن يثبت أن هذا الإضاق كان وليد غلط في تبين القانون الواجب التطبيق تحققت فيه الشرائط ، وهو ما يجوز معه للمتعاقد طلب إبطاله .

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٨٠
يشترط لإبطال العقد للغلط سواء كان في الواقع أو في القانون أن يكون جوهرياً ، أي أن يكون هو الذي دفع إلى التعاقد .

الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٦ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٩٠
جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يشترط لإبطال العقد للغلط سواء كان في الواقع أو في القانون أن يكون جوهرياً ، أي أن يكون هو الذي دفع إلى التعاقد.

• الموضوع الفرعي : آثار العقد :

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ١٠٢٢ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٤
لا يصرف أثر العقد إلى غير عاقديه وخلفائهم ولا يمكن أن يترتب التزاما في ذمة الغير ولو كان تابعا لأحد المتعاقدين.

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣١ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ٢/١/١٩٦٦
مفاد نص المادة ١٤٦ من القانون المدني أنها إذ تقرر قاعدة عامة بشأن إنصراف أثر العقد إلى الخلف الخاص إشترطت أن يكون انتقال ملكية الشيء إليه قد جاء بعد إبرام العقد الذي ينصرف أثره إلى الخلف وأن يكون الخلف الخاص عالماً بالعقد وقت انتقال الملكية إليه. وإذ لم تتطلب هذه المادة أن يكون العقد ثابت التاريخ لذلك لأن العلم من جانب الخلف الخاص يقوم مقام ثبوت التاريخ ويعد طريقاً من طرق إثبات تاريخ الورقة العرفية فصيح الورقة حجة عليه من وقت علمه بها بوصفه خلفاً خاصاً.

الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ٤/٧/١٩٦٦
مضى كان الطرفان قد تراضيا على إلغاء العقد فإن هذا التماسخ " المتقابل " لا يكون له أثر رجعي إلا إذا إتفقا على ترتيب هذا الأثر بالنسبة لكل أو بعض الحقوق والالتزامات المولدة على العقد الذي تفسخا عنه.

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ٢/١٣/١٩٦٨
يبين من نص المادة ١٤٥ من القانون المدني ومذكرتها الإيضاحية أنها وضعت قاعدة عامة تقضي بأن آثار العقد لا تقتصر على المتعاقدين بل تجاوزهم إلى من يخلفهم خلافاً عامة من طريق الميراث أو الوصية وإستثنى من هذه القاعدة الحالات التي تكون فيها العلاقة القانونية شخصية بحتة ، وهي تستخلص من إرادة المتعاقدين صريحة أو ضمنية أو من طبيعة العقد أو من نص القانون.

الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١/٢٠/١٩٧٠
آثار العقد وفقاً لنص المادة ١٤٥ من القانون المدني لا تنصرف إلى الغير الذي لم يكن طرفاً فيه ولم تربطه صلة بأى من طرفيه ، سواء كانت هذه الآثار حقاً أم التزاماً. وإذ كان بين من تدوينات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة " المسترمة " قد أتفقت مع الشركة الباتمة بمقتضى عقد البيع المبرم بينهما على أن كل نزاع ينشأ عن هذا العقد يكون الفصل فيه من اختصاص هيئة تحكيم ، وإذ لم تكن الشركة الناقلة طرفاً في هذا العقد وإنما تتحدد حقوقها والتزاماتها على أساس عقد النقل المبرم بينها وبين الشركة الباتمة فإن شرط التحكيم

الوارد في عقد البيع لا يمتد أثره إلى الشركة الناقلة ، ولا يجوز لها التمسك به عند قيام النزاع بين هذه الأخيرة وبين الطاعنة " المشرية " ، وذلك تطبيقاً لجداً القوة الملزمة للعقد .

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١١

يؤدب على إنصراف أثر العقد إلى الخلف العام أنه يسرى في حقه ما يسرى في حق السلف بشأن هذا العقد ، فلا يشترط إذن ثبوت تاريخ العقد أو تسجيله حتى يكون التصرف حجة للخلف أو عليه ، لأنه يعتبر قائماً مقام المورث ، ويتوزم بتنفيذ ما إلزم به مورثه طالما أن العقد قد نشأ صحيحاً ، وخلصت له قوته الملزمة .

الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٤٢٢ بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٩

إذا كان العقد لا يتناول أثره بوجه عام إلا أطرافه ومن يمثلونهم في التعاقد من خلف عام أو خاص ، فإنه لا يكون حجة على من يخلف التعاقد من وراث أو مشر أو متلق عنه إذا استند هذا الخلف في إثبات ملكيته إلى سبب آخر غير التلقي. ولما كان الطاعن يركن في إثبات ملكيته للمغيز باعتباره عملاً تجارياً إلى عقد شرائه له بتاريخ من ماله السابق وهو بهذا الوصف مستقل في ملكيته عن العقار الذي إشتوته المورثة في تاريخ لاحق من ماله العقار وهو خلاف مالك الحل التجاري ومن ثم فإن عقد شراء المورثة للعقار والذي يقع به الحل التجاري لا يكون حجة على الطاعن الوارث مادام هو يستند في إثبات ملكيته إلى سبب آخر .

الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢١

إن المعلنون ضدّهم ومورثهم إذ لم يكونوا أطرافاً في عقد القسمة المسجل الذي إخصص فيه الطاعنون بأرض النزاع فإن القاعدة في نسية أثر العقد طبقاً لما جرى به نص المادة ١٤٥ من التشريع المدني إنها لا تكون ملزمة إلا لمالديها سواء كان العقد عربياً أو رسمياً أو مسجلاً.

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٩٠٢ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٨

وفاة المستاجر قبل إنتضاء المدة المنطق عليها في عقد الإيجار - ليس من شأنها وفق القاعدة العامة المقررة في المادة ٦٠١ من القانون المدني - أن تنهى العقد فيظل قائماً بعد الوفاة وينتقل الحق في الإنتفاع بالعين المؤجرة إلى الورثة الشرعيين الذين يلتزمون نحو المؤجر بأداء الأجرة ما بقيت مدة العقد الإنفاذية.

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٩

النص في المادة ١٥٢ من القانون المدني على أنه لا يربط العقد إلزاماً في ذمة الغير ولكن يجوز أن يكسبه حقاً يدل على أن مبدأ نسبية أثر العقد يهيمن على قوته الملزمة بالنسبة للأشخاص والموضوع مما يقتضي أن أثر العقد إنما يقتصر على طرفيه والخلف العام أو الخاص أو الدائنين في الحدود التي بينها القانون ، فلا تنصرف الحقوق الناشئة عنه والإنتراسات المتولدة منه إلا إلى عاقديه غير أنه يجوز الخروج على المبدأ السالف بإرادة طرفيه في شقة الإيجابي وهو إنشاء الحق دون شقة السلبي وهو تقرير الإلتزام بمعنى أنه ليس لطرفي العقد أن يرتبا بإتفاقيهما إلزاماً في ذمة الغير ، وإن كان لهما أن يشروطا حقاً لمصلحة ذلك الغير .

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٧٣١ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٢

الأصل في العقود طبقاً لنص المادة ١٥٢ من القانون المدني ، ألا يتصرف أثرها إلى غير المتعاقدين أو الخلف العام أو الخاص إلا إذا كان من شأنها أن تكسب هذا الغير حقاً .

الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢١

مفاد المادة ١٤٦ من القانون المدني أن إنصراف أثر العقد إلى الخالف الخاص لا يصادف عملاً إذا كان منقلاً بالشئ الذي إنتقل إليه ، وكان عقد السلف سابقاً على العقد الذي عوجه إنتقل الشئ إلى الخلف ، أم العقود التي يرميها السلف في شأن المستخلف فيه إنتقله إلى الخلف فيعتبر الأخير من الغير بالنسبة إليها ولا يسرى أثرها عليه ، والحكم كالعقد في هذا الشأن فلا يتعدى أثره حجية و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلى الخلف الخاص إلا إذا صدر قبل إنتقال الشئ إلى الخلف وإكتسابه الحق عليه ولا يكفي أن تكون الدعوى قد رفعت قبل إنتقال الشئ إذا صدر الحكم فيما بعد .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٣٦٥ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢١

من المقرر أن العقد لا يتناول أثره بوجه عام إلا أطرافه ومن يمثلونهم في التعاقد من خلف عام أو خاص وأنه لا يكون حجة على من يخلف المتعاقد من وارث أو مشور أو منطلق عنه إذا إستند هذا الخلف في إثبات ملكيته إلى سبب آخر غير التلقي.

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٣١

(١) لنن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقد البيع النهائي - دون العقد الإبتدائي - هو الذي تستقر به العلاقة بين الطرفين ويصبح قانون المتعاقدين إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا العقد صحيحاً وخالياً من المطاعن.

٣٠٢) المقرر أنه لا معقب من النقص على محكمة الموضوع في فهمها للواقع وفي إستخلاصها للقرائن متى كان إستخلاصها لما إستخلصت سائفاً ومقبولاً وله سند من الأوراق وأنه متى قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة ما أو نفيها كان لها أن تعتمد في إستجلاء الحقيقة على فريضة تطرح عليها.

٤) أن محكمة الموضوع متى رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخير لإقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون بعد ذلك ملزمة بالرد إستقلالاً على ما يوجه الخصوم من طعون إلى ذلك التقرير.

الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٦

الأصل أن العقود لا تنفذ إلا في حق عاقدتها ، وأن صاحب الحق لا يلتزم بما صدر من غيره من تصرفات بشأنها. إلا أنه باستقراء نصوص القانون المدني ، بين أن المشرع قد إحتد في عدة تطبيقات هامة بالوضع الظاهر لإعتراف توجيهها العدالة وحماية حركة التعامل في المجتمع وتنظيم جميعاً مع وحدة عملها واتساق الحكم المشترك فيها ، مما يحول ووصفها بالإستثناء. وتصبح قاعدة واجبة الأعمال متى توافرت موجبات إعماها وإسترفت شرائط تطبيقها ، ومؤداها أنه إذا كان صاحب الحق قد أسهم بخطئه - سلباً أو إيجاباً في ظهور المتصرف على الحق بمظهر صاحبه ، مما يدفع الغير حسن النية إلى التعاقد معه ، للشواهد المحيطة بهذا المركز ، والتي من شأنها أن تولد الإعتقاد الشائع بسوابقه هذا المظهر للحقيقة ، مقتضاه نفاذ التصرف المبرم بعرض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية في مواجهة صاحب الحق.

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٨٨١ بتاريخ ٥/٢/١٩٨٨

التصرفات الصادرة من صاحب المركز الظاهر المخالف للحقيقة إلى الغير حسن النية يوجب عليها ما يوجب على التصرفات الصادرة من صاحب المركز الحقيقي متى كان صاحب الحق قد أسهم بخطئه سلباً أو إيجاباً في ظهور المتصرف على الحق بمظهر صاحبه مما يدفع الغير حسن النية إلى التعاقد معه للشواهد المحيطة بهذا المركز والتي من شأنها أن تولد الإعتقاد الشائع بمطابقة هذا المظهر للحقيقة مما مقتضاه نفاذ التصرف المبرم بعرض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية في مواجهة صاحب الحق.

الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٥٣ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ٣/٢/١٩٨٩

المقرر وفقاً لنص المادة ١٤٥ من القانون المدني أن آثار العقد الصحيح لا تقتصر على المتعاقدين بل تتجاوزهم إلى الخلف العام فيسرى في حقه ما يسرى في حق السلف بشأن هذا العقد ، فمضى نشأ العقد صحيحاً وخلصت له قوته الملزمة فإنه يكون حجة على الوراث أو عليه لأنه يعتبر قائماً مقام المورث ويلتزم بتنفيذ ما إلتزم به مورثه .

الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٩

من الأصول المقررة وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من القانون المدني أن العقد شريعتا المتعاقدين فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقرها القانون ، ومن ثم فلا يعتد بتعديل نصوص عقد يسقط أحد المتعاقدين باستحدا له بإدارته المنفردة ، وينبى على ذلك أنه إذا ما حرر إتفاق تناول نصوص العقد بالتعديل وحل اخر توقيع المتعاقدين معاً فإن ثبوت تزوير توقيع أحدهما من شأنه أن يطل الإتفاق برمته ولا ينتج عما أثبت به من حصول تعديل للعقد ثم آثار قانونية سواء بالنسبة للمتعاقد الذى ثبت تزوير توقيع أو المتعاقد الآخر الذى كان توقيع صحيحاً.

الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٩

المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضع عليها أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تعطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وأن الأصل أن للقانون الجديد أثراً مباشراً يخضع لسلطانه الآثار المستقبلية للمراكز القانونية التامة إلا فى المقود تخضع للقانون القديم الذى أبرمت فى ظله ما لم يكن القانون الجديد من النظام العام فيسرد سلطانه المباشر على الآثار المرتبة على هذه المقود طالما بقيت سارية عند العمل بالقانون الجديد دون أن يكون ثمة تعارض بين هذا المدأ وبين قاعدة عدم رجعية القوانين وكان المراد بالقانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو القانون بمعناه الأهم لتدخل فيه كافة التشريعات سواء كانت صادرة من السلطة التشريعية أم من السلطة التنفيذية عملاً بالتفويض الصادر إليها وكانت أحكام قوانين إيجار الأماكن الإستثنائية المتأخرة أمره متعلقة بالنظام العام ففسرى بأثر مباشر فورى من تاريخ العمل بها.

* للموضوع الفرعى : لثتر التفاوض على إبرام العقد :

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٦٧/١/٩

المفاوضة ليست إلا عملاً مادياً لا يتوجب عليها بملاتها أى أثر قانون فكل مفاوض حر فى قطع المفاوضة فى الوقت الذى يريد دون أن يعرض لأية مسئولية أو يطالب ببيان الميرر لعدوله ولا يتوجب هذا العدول مسئولية على من عدل إلا إذا إقرن به خطأ تتحقق معه المسئولية التقصيرية إذا نتج عنه ضرر بالطرف الآخر المتفاوض وعبء إثبات ذلك الخطأ و هذا الضرر يقع على عاتق ذاك الطرف ومن ثم فلا يجوز اعتبار مجرد العدول عن إتمام المفاوضة ذاته هو المكون لتعصر الخطأ أو الدليل على توافره فىجب أن يثبت الخطأ من وقائع أخرى إقترنت بهذا العدول ويعرالر بها عنصر الخطأ اللازم لقيام المسئولية التقصيرية

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٤

لما كانت المادة ١٦٠ من القانون المدني تنص على أنه إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانتا عليها قبل العقد وكان يتوجب على الفسخ إبطال العقد بالنسبة إلى الغير بآثر رجعي فإنه يتوجب على القضاء بفسخ عقد البيع أن تعود العين المبيعة إلى البائع ولا تنفذ في حقه التصرفات التي ترتبت عليها كما يكون للمشتري أن يرجع على بآثمه بالثمن بدعوى مستقلة إذا امتنع هذا البائع عن رده إليه وذلك كآثر من آثار فسخ العقد.

*** الموضوع الفرعي : أثر فسخ العقد :**

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٦٧/٨/١٥

إن المشرع وإن كان قد أجاز للمشتري - طبقاً للمادة ٤٤٣ من القانون المدني - الرجوع على البائع له في حالة استحقاق المبيع - بضممان الاستحقاق إلا أنه لم يمنعه من المطالبة بفسخ عقد البيع على أساس أن البائع قد أخل بالتزامه وهو ما أشارت إليه المادة السابق ذكرها بقولها " كل هذا ما لم يكن رجوع المشتري مبني على المطالبة بفسخ البيع أو إبطاله " - ومن مقتضى ذلك أنه في حالة القضاء بالفسخ ترتب الآثار التي نصت عليها المادة ١٦٠ من القانون المدني وهي أن يعود المتعاقدان إلى الحالة التي كانتا عليها قبل التعاقد فيرد كل منهما ما تسلم بمقتضى العقد بعد أن تم فسخه.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٧

- مؤدى نص المادة ١٦٠ من القانون المدني أنه إذا فسخ العقد سقط أثره بين المتعاقدين واعتبر كأن لم يكن وأعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانتا عليها قبل إبرامه.

- لا على الحكم إن هو لم يرد على ما تمسك به الطاعن من دفاع يتعلق بالشروط الواردة بعقد الصلح بأعمال المادتين ٢٢٣ و ٢٢٤ من القانون المدني عليه باعتباره شرطاً جزائياً متى كان الحكم قد لور أن عقد الصلح ذاته تتضمن هذا الشرط قد فسخ وأنهى إلى تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً في صدد الآثار القانونية المترتبة على هذا الفسخ.

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٥٦٥ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٦

بفسخ عقد البيع حتماً ومن تلقاء نفسه طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدني بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبي ويتوجب على الإنفاذ ما يتوجب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانتا عليها قبل العقد ويحتمل تبعه الإستحالة في هذه الحالة المدين بالإنفاذ الذي إستحال تنفيذه عملاً بمبدأ تحمل التبعة في العقد الملزم للجائين. فإذا أثبت الحكم المطعون فيه أن إنفاذ الباتعين ينقل ملكية

المطعن البيع قد صار مستحيلًا بسبب التأميم فإنه يكون قد أثبت أن إستحالة تنفيذ هذا الإلتزام ترجع إلى سبب أجنبي لا يد للبائع فيه وإذا كان وقوع الإستحالة بهذا السبب الأجنبي لا يعفى البائع من رد الثمن الذى قبضه بل إن هذا الثمن واجب رده فى جميع الأحوال التى يفسخ فيها العقد أو يفسخ بحكم القانون وذلك بالتطبيق للمادة ١٦٠ من القانون المدنى ويقع الغرم على البائع نتيجة تحمله تبعه إنقضاء إلتزامه الذى إستحال عليه تنفيذه ومن لم يكون غير منتج دافع البائع بعدم وقوع خطأ منه .

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٤ مكتب فئى ٢٨ صفحة رقم ١٦٢٦ بتاريخ ١٩٧٧/١/٨

قررت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات فى شرطها الأخير إستثناء من القاعدة التى نصت عليها من جواز الطعن مباشرة فى الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى وشرط أعمال هذا الإستثناء أن يكون الحكم صالحاً للتنفيذ بموجبه سواء بحكم القواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل وذلك حتى يتسنى للمحكوم عليه طلب وقف نفاذه فلا يضار بعرضه لإجراءات التنفيذ لو إنتظر حتى صدور الحكم النهى للخصومة كلها. ولما كان الحكم الابتدائى - الذى قضى بفسخ عقد البيع ورد ما قبض من الثمن مع إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الضرر المطلوب التعويض عنه - غير مشمول بالنفاذ المعجل ، فإن الطعن فيه بالإستئناف على إستقلال لا يكون جائزاً.

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٤٩ مكتب فئى ٣٤ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٣

إذ كان التايت بمدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطعون ضده قد تمسك بمذكرته بعدم قيام العقد المؤرخ ١٩٦٢/٦/١٧ لعدم تنفيذ الطاعن لإلتزاماته الواردة به بما يتضمن طلباً بفسخه وكان الحكم قد أقام قضاءه بالتعويض على أساس المسئولية التقصيرية مستبعداً أحكام المسئولية العقدية لما ثبت له من عدم تنفيذ الطاعن لتلك الإلتزامات بما ينطوى على قضاء ضمنى بفسخ هذا العقد فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون .

الطعن رقم ١٤٥٨ لسنة ٤٩ مكتب فئى ٣٤ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٨

النص فى المادة ١٦٠ من القانون المدنى يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أنه يوجب على فسخ عقد البيع بإخلال العقد بأثر رجعى منذ نشوئه بحيث تعود العين المبعة إلى البائع - بالحالة التى كانت عليها وقت التعاقد - وأن يرد إلى المشتري ما دفعه من الثمن.

الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٧ مكتب فئى ٤٠ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٦

مفاد نص المادة ١٦٠ من القانون المدنى أن الفسخ يوجب عليه بإخلال العقد بأثر رجعى منذ نشوئه ويعتبر كأن لم يكن فيسترد كل متعاقداً ما قدم للآخر ، ويقوم إسروداد الطرف الذى نفذ إلتزامه ما سدده للآخر

من مبالغ في هذه الحالة على إسروداد ما دفع بغير حق الأمر الذي أكدته المادة ١٨٢ من القانون المدني بنصها على أنه يصبح إسروداد غير المستحق إذا كان الوفاء قد تم تنفيذاً للإلتزام زال سببه بعد أن تحقق ، لما كان ذلك و كانت المادة ١٨٥/٣ من القانون المدني تلزم من تسلم غير المستحق برد الفوائد من يوم رفع الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ ألزم الطاعن بالفوائد باعتباراً من تاريخ قيد صحيفة الدعوى موضوع الطعن بقلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٨٤٩ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٥

للدائن الذي أوجب إلى فسخ عقده أن يرجع بالتعويض على المدين إذا كان عدم قيام المدين بتنفيذ الإلتزامه راجعاً إلى خطئه بإهمال أو تعتمد وينبى التعويض على أساس المسؤولية التقصيرية وليس على أحكام المسؤولية العقدية ذلك أن العقد بعد أن يفسخ لا يصلح أساساً لطلب التعويض وإنما يكون أساسه هو خطأ المدين ، وتقتض دعوى التعويض الناشئة عنه قواعد المسؤولية التقصيرية وللتقادم المسقط المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني يانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه المضرور بوقوع الضرر وبالشخص المسؤول عنه .

الطعن رقم ٢٥٥١ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ١١١٩ بتاريخ ١٩٩١/٥/١٥

التسليم هو والتمه مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات إذ العبارة فيه بحقيقة الواقع وإن خالف الثابت بالأوراق ومؤدى نص المادة ١٦٠ من القانون المدني أنه إذا فسخ العقد سقط أثره بين المتعاقدين واعتبر كأن لم يكن وأعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد وأن البيع يصير بمثابة تعويض لصاحب العقار المكتسب مقابل ما حرم من ثمار ويلزم به من لا تكتب العمل غير المشروع وهو الفسب وأن حكمة الموضوع سلطة تقدير عمل الخير ولها أن تأخذ بالتقرير كله أو أن تأخذ ببعض ما جاء به وبإطراح البعض الآخر .

الطعن رقم ٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٧

فسخ العقد بسبب خطأ أحد المتعاقدين لا يجعل له الحق في المطالبة بتعويض .

*** الموضوع الفرعي : إجازة العقد :**

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٥٣

- إن عبء إثبات إجازة عقد قابل للإبطال إنما يقع على عاتق مدعى الإجازة. وإذن فمتى كان الطاعن قد ادعى أن مورث المظنون عليها قد أجاز بعد بلوغه سن الرشد عقد البيع الذى عقده وهو قاصر فإن الحكم المظنون فيه إذ لقي عليه عبء إثبات هذه الواقعة لا يكون قد خالف قواعد الإثبات.

- الإجازة التى تصبح العقد القابل للإبطال هى التى تصدر عن يملكها وهو عالم بالعيب الذى يشوب العقد وإن يكون قاصدا إجازته. وإذن فمتى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يدع صدور إجازة مستكملة لهذه الشروط القانونية بل اكتفى بالقول بأن مجرد توقيع المظنون عليها الأولى على محضر الجرد يفيد إجازتها للعقد الصادر من مورثها بصفتها الشخصية وبصفتها وصية على ابنته القاصر وكان تمسك الطاعن بالإجازة استنادا إلى هذه الواقعة غير منتج ذلك أن المظنون عليها ما كانت تملك إجازة العقد بصفتها وصية دون إذن من المجلس الحسى كما أن مجرد توقيعها على محضر الجرد لا يفيد أنها كانت تعلم بأن العقد الصادر من مورثها صغر منه وهو قاصر وأنها أرادت من التوقيع إسقاط حقها فى الطعن على العقد ، لأن الحكم المظنون فيه إذ لم يتعرض لبحث هذا الدلائل لا يكون باطلا .

الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ٥/٣/١٩٦٢

إجازة العقد قد تكون صريحة أو ضمنية ، ومن ثم فلا تترتب على محكمة الموضوع إذا استخلصت فى حدود سلطتها للموضوعية استخلاصاً سافهاً من وقائع الدعوى و مستنداتها - إجازة الطاعنة لعقد القسمة إجازة ضمنية بعد بلوغها سن الرشد من توقيعها كشاهدة على عقود البيع الصادرة من بعض المتقاسمين الآخرين والمشار فيها إلى أن أصل التملك يرجع إلى عقد القسمة المذكور وبالتالى لا تعدو المناذلة فى ذلك أن تكون جدلاً موضوعياً لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ٢/١٥/١٩٧٢

- إنه وإن كانت المادة ١٣٩ /١ من القانون المدنى تقضى بأن يزول حق إبطال العقد بالإجازة الصريحة أو الضمنية ، إلا أنه لما كان من المقرر فى قضاء محكمة النقض ، أن عبء إثبات إجازة عقد قابل للإبطال إنما يقع على عاتق مدعى الإجازة وإذ لا يقدم الطاعنون ما يدلل على تمسكهم بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، وإغفالها تحقيقه فإنه لا يقبل منهم إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض

- يكفى طبقاً لنص المادة ١١٥ /٢ من القانون المدنى ، لإبطال التصرف الصادر من ذى غفلة قبل تسجيل قرار الحجز أن يكون نتيجة إستغلال أو تواطؤ فلا يشترط إجتماع هذين الأمرين بل يكفى توافر أحدهما .

الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٧٤٢ بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٧

أن توقيع الطعون عليه الأول كشاهد على عقد البيع - المطعون ليهما بصورهما في مرض الموت في وقت لم يكن قد أصبح فيه وارثاً لا بدلو أن يكون شهادة بصحة صدورهما من المورث ولا يعتبر إجازة منه للعقدين ، لأن هذه الإجازة لا يعتد بها إلا إذا حصلت بعد وفاة المورث ، إذ أن صحة الوارث التي تخوله حقاً في الوكعة لا تثبت له إلا بهذه الوفاة. كما أن توقيعهم على العقدين لا يفيد صحة التاريخ المعطى لكل منهما إذ لم يكن وارثاً وقت توقيعهم كشاهد طبقاً لما تقدم ذكره.

الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٩٨٤ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٩

إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً إلى تجيز التصرف فإنه لا يتعارض مع تجيزه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عدم استطاعته التصرف إليه دفع الثمن المبين بالعقد لأن التصرف الناجز يعتبر صحيحاً سواء أكان العقد في حقيقة يماً أو هبة مستوة في عقد بيع إسعوى شكله القانوني .

الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٨١٩ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٥

إذ كان الحكم المطعون فيه - على ما أوضحه في مدوناته قد أقام قضاءه بصحة التعاقد على ما استخلصه من أن قيام المطعون ضده بالوفاء بالعديد من أقساط ثمن الشقة محل النزاع بعد صدور القرار باعتماد التقسيم وتوالي قبول الطاعن منه هذا الوفاء يدل على أن إرادة الطرفين قد توافقت وانصرفت إلى إبرام البيع بينهما مرة أخرى بذات الشروط فإنعقد بذلك بينهما عقد جديد توافرت له أركانه وشرائط صحته ولم يقل بأن ثمة إجازة لاحقة قد أزيلت البطلان عن البيع الأول نتيجة قبول أقساط ثمن الشقة المبعة فمن ثم يكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس.

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٣١

النص في المادة ١٢٠ من القانون المدني على أنه " إذا وقع التعاقد في غلط جوهري جاز له أن يطلب إبطال العقد إن كان التعاقد الآخر قد وقع مثله في هذا الغلط أو كان علم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه وفي المادة ١٢١ منه على أنه " يكون الغلط جوهرياً إذا بلغ حداً من الجسامه بحيث يمنع معه التعاقد عن إبرام العقد لو لم يقع في هذا الغلط ... " وفي المادة ١٤٠ على أنه " يسقط الحق في إبطال العقد إذا تم بمسكه به صاحبه خلال ثلاث سنوات ويبدأ سريان هذه المدة في حالة نقص الأهلية من اليوم الذي يزول فيه هذا السبب وفي حالة الغلط أو التبدليس من اليوم الذي يتكشف فيه ... " فإن مفاد هذه النصوص أن مدة التقادم المتصور عليها في المادة ١٤٠ مدني لا تسري إلا إذا كان العيب جسيماً بحيث لو علم به التعاقد وقت العقد لما تعاقد عليه وأن يكون التعاقد الآخر قد وقع في نفس الغلط بأن كان مجهول

وجود هذا العيب أو كان على علم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه ، والنص في المادة ٤٤٩ من القانون المذكور على أنه " إذا تسلم المشتري المبيع وجب عليه التحقيق من حاله بمجرد أن يتمكن من ذلك وفقاً للمألوف في التعامل فإذا اكتشف عيباً يضمنه البائع وجب عليه أن يخطره به خلال مدة معقولة فإن لم يفعل اعتبر قابلاً للمبيع " وفي المادة ٤٥٢ منه على أن " تسقط بالتقادم دعوى الضمان إذا انقضت سنة من وقت تسليم المبيع ولو لم يكتشف المشتري العيب إلا بعد ذلك ما لم يقبل البائع أن يلتزم بالضمان مدة أطول على أنه لا يجوز للبائع أن يتمسك بالسنة لتسام التقادم إذا ثبت أنه تعمد إخفاء العيب غشاً منه " مفاده أن دعوى ضمان العيب في الشيء المبيع تسقط إما بعدم إخطار المشتري البائع بالعيب في الوقت الملائم لإعماله في فحص الشيء أو الإخطار عنه وإما بانقضاء سنة من وقت تسليم المبيع ولو وقع الإخطار أو لم يعلم المشتري بالعيب إلا بعد ذلك ما لم يكن هناك غش من البائع بأن تعمد إخفاء العيب .

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٩
حكمة الموضوع استظهار قيام الإجازة الضمنية للعقد بشرط أن يكون بيانها سافراً .

الطعن رقم ٧ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٣٧
الإقرار الصادر أمام المجلس الحسي من أحد الورثة بأجازة عقد مطعون فيه لصدوره في مرض الموت وإن لم يكن قضائياً لعدم صدوره أمام جهة مختصة بالفصل في صحة العقد المطعون فيه ، إلا أنه يصح اعتباره إجازة لهذا العقد إذا كان الحيز احتوى به تصحيح العقد وهو يعلم بما يشوبه .

الطعن رقم ١٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١١/٣/١٩٤٨
البيع الذي يسر ثوباً صحيح متى كان التصرف منجزاً غير مضاف إلى ما بعد الموت وكون العقد قد صبر منجزاً أو غير منجز هو من المسائل الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع ولا معقب على حكمه متى كان مقاماً على أسباب تحمله . فإذا كان الحكم قد أقام قضاءه بأن التصرف منجز على أن العقد الصادر به قد نفذ في حياة البائع برفع يده عن الأرض المبيعة بموجبه ، ووجود العقد تحت يد المتصرف إليه وتقديم العقد للساحة للتأشير عليه ، وتقديمه للمحكمة للتصديق على توقيع البائع وإقرار البائع بصدوره منه أمام المحكمة في دعوى صحة التوقيع ، وأمام المجلس الحسي حين قدمه الصادر إليه في دعوى الحجر المقامة على المتصرف بسبب هذا التصرف ، فني هذا ما يكفي .

*** الموضوع الفرعي : أركان العقد :**

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٨

مؤدى المادتين ٩١ ، ٩٣ من القانون المدنى أن التعبير عن الإرادة لا ينتج أثره إلا من وقت اتصاله بعلم من وجه إليه. فإذا كان الموجب قد التزم فى إيجابه بالبقاء على هذا الإيجاب مدة معينة فإن هذا الإيجاب لا يلزم الموجب إلا من وقت اتصال علم من وجه إليه به وإلى هذا الوقت يعتبر أن الإيجاب لا يزال فى حوزة الموجب فله أن يعدل عنه أو يعدل فيه لأن التعديل ما هو إلا صورة من صور العدول لا يملكه إلا فى الفترة السابقة على وصول الإيجاب إلى علم من وجه إليه. وعلى ذلك فمضى تبين أن طالب الشراء أبدى لى طلبه الموجه إلى عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة رغبته فى شراء قدر من الأطنان المملوكة لها ضمن محدد وبشروط معينة وضمن الطلب أنه لا يصبح نافذ الأثر بين الطرفين إلا بعد موافقة مجلس إدارة الشركة كما تمهد فيه بأن يظل مرتبطا بعبائه فى حالة إشهار مزاد بيع الأطنان حين إبلاغه بقرار الشركة باعتماد البيع من عدمه. لتحقيق بذلك علم الشركة بمجرد وصول الطلب إلى عضو مجلس الإدارة المنتدب فإن هذا الإيجاب يعتبر نافذ الأثر فى حق الموجب لا يجوز العدول عنه أو تعديله حتى ثبت الشركة فى طلبه بالقبول أو الرفض وذلك عملا بنصوص الطلب ونزولا على حكم المادتين ٩١ ، ٩٣ المشار إليهما. ولا يجدى الموجب التمسك بأن الموافقة المعيرة فى إتمام التعاقد هى موافقة مجلس إدارة الشركة دون غيره من موظفى الشركة ما دام أن النزاع يدور فقط حول معرفة من الذى نكل من الطرفين عن إتمام التعاقد لأن مجال البحث فى هذا الذى يتمسك به الموجب هو فى حالة ما إذا كانت الشركة تتمسك بتمام التعاقد والمطالبة بتنفيذه.

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٨

كان الرأى مستقرا إلى ما قبل العمل بالقانون المدنى الجديد على أن كل قبول يتطوى على ما يعدل فى الإيجاب يكون بمثابة إيجاب جديد. وهو ما أقره المشرع بما نص عليه فى المادة ٩٦ من القانون المذكور. وإذن فمضى كان قبول الشركة المطعون عليها وقد ألزمت بشرط جديد لم يتضمنه إيجاب الشركة الطاعنة يعتبر رفضا لهذا الإيجاب ولا يتلاقى معه فلا يتم به التعاقد بينهما ، فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى قيام هذا التعاقد بين الشركة الطاعنة والشركة المطعون عليها بموجب هذا القبول وقضى بمسؤولية الشركة الطاعنة عن فسخه يكون هذا الحكم قد خالف القانون بما إنساق إليه من مخالفة للثابت فى أوراق الدعوى متعين لذلك نقضه.

الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٦١/٣/٣٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الوعد بالجائزة قد صدر من المطعون عليها بعد إدلاء الطاعن بمعلوماته وأن هذا الوعد يخضع في تكيفه للقانون المدني القديم الذى لا يعترف بالإرادة المنفردة باعتبارها منشئة للالتزام وأن ذلك يقتضى الرجوع إلى القواعد العامة لأحكام العقد التى توجب أن يتلاقى الإيجاب والقبول ، لما كان ذلك وكان المتعين المدني الملغى لم يورد نصا يحكم الوعد بالجائزة باعتباره صورة من صور الإلتزام الناشء عن الإرادة المنفردة ولم يكن من الممكن رد الوعد بالجائزة إلا إلى أحكام العقد التى توجب أن يتلاقى القبول مع الإيجاب السابق عليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً إذ إلتزم هذا النظر.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٦٣/٤/١٨

إذا لم يعين ميعاد للقبول فإن الإيجاب لا يسقط إلا إذا عدل عنه الموجب ، فإن بقى الموجب على إيجابه حتى صدر القبول من المعروض عليه الإيجاب فقد تم العقد بتلاقى الإرادتين ومن ثم فلا يجوز بعد ذلك لأى من الطرفين بإرادته المنفردة التصل منه أو التحليل منه أو آثره.

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٤

السبب ركن من أركان العقد فينظر فى توفره وعدم توفره إلى وقت انعقاد العقد فإن انقضى صحيحاً بتوفر سببه فإنه لا يمكن أن يقال بعد ذلك بتخلف هذا السبب بعد وجوده فإذا كانت الخطبة هى السبب فى هذا النوع من المبات - الشبكة - ذلك باعتبارها الباعث الدافع للتبرع فإن فسخها لا يمكن أن يؤدى إلى انعدام هذا السبب بعد أن تحقق.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٦٤/١/٩

تنص المادة ٩٩ من القانون المدنى على أنه " لا يتم العقد فى الزايدات إلا برسو المزايد " ومفاد ذلك أن إلتاح المزايدة ولو على أساس سعر معين لا يعتبر إيجاباً وإنما الإيجاب يكون من جانب المزايد بالتقدم بالمطاء ، أما القبول فلا يتم إلا بإرساء المزايد.

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٩٦٤/٧/٢

لقاضى الموضوع فى حالة صدور الإيجاب لغالب دون تحديد صريح لميعاد للقبول أن يستخلص من ظروف الحال وطبيعة المعاملة وقصد الموجب الميعاد الذى إلتزم البقاء فيه على إيجابه ، والقاضى فيما يستخلصه من ذلك كله وفى تقديره للوقت الذى يعتبر مناسباً لإبلاغ القبول لا يخضع لرقابة محكمة النقض متى كان قد بين فى حكمة الأسباب الجروة لوجهة النظر التى انتهى إليها ، واختكمة وهى بمسبيل استخلاص الميعاد

الذي قصد الموجب الالتزام فيه بإيجابه لما أن تنحى هذا القصد من كل ما يكشف عنه ، ولا تريب عليها إذا استظهرته من أفعال تكون قد صدرت من الموجب بعد تاريخ الإيجاب وكشفت عن قصده هذا كما أنه لا على المحكمة في حالة صدور الإيجاب من شركاء متعددين عن صفة واحدة أن تستدل على قصدهم المتحد بأمور تكون قد صدرت من أحدهم كاشفة لهذا القصد.

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٦٦/١/١١

لا يلزم إنعقاد العقد إثبات الإيجاب والقبول في محرر واحد. فإذا كان الحكم قد اعتمد في إثبات مشاركة إيجار السفينة على تسلسل الرقيات والمكاتبات المتبادلة بين الطرفين وما إستخلصه من أن الإيجار قد صادله قبول فإن الحكم في قضائه على أساس ثبوت مشاركة الإيجار لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٨

طرح وزارة الزراعة مناقشة توريد مادة على أساس الشروط الواردة في قائمة الإشتراطات لا يعتبر قانوناً إيجاباً منها وإنما هو مجرد دعوة إلى التعاقد أما الإيجاب فهو يصدر ممن يتقدم بعبطاله بالشروط المبينة فيه فإذا كانت الوزارة " الطاعة " قد قبلت هذا الإيجاب الصادر من المطعون ضده بغير تحفظ برقية نوهت فيها بأن " التفصيل بالبريد " فإن هذا التنويه لا يمنع من إنعقاد العقد على أساس الإيجاب المذكور ما دام الخطاب المضمن هذا التفصيل لم يصل إلى المطعون ضده قبل وصول الرقية.

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٠١٧ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٩

الإيجاب هو العرض الذي يعبر به الشخص الصادر منه على وجه جازم عن إرادته في إبرام عقد معين بحيث إذا ما إقون به قبول مطابق له إنعقد العقد .

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٦

تنص المادة ٩٥ من القانون المدني على أنه " إذا إتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية فى العقد واحتفظاً بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ، ولم يشترطاً أن العقد لا يتم عند عدم الإتفاق عليها اعتبر العقد قد تم ... " ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى بيانه لوقائع الدعوى نص قرار اللجنة العليا للإصلاح الزراعى - الذى أحجج به الطاعنون على تمام عقد البيع - بقوله أنه " بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٣ وافقت اللجنة العليا للإصلاح الزراعى على بيع ستة أفدنة للمستأثفين لقاء ثمن قدره ٣٥٠ ج للفدان مقسطاً على سبع سنوات ... مع تطبيق باقى الإشتراطات التى ترد فى عقد البيع الذى يجرى بمعرفة الإدارة القانونية للمهنة " وأشار إلى المستندات التى تضمنتها ملف الإصلاح الزراعى المرفق بالأوراق ومنها طلب كشف تحديد المساحة المقدمة صورة رسمية منه من الطاعنين و هو موقع عليه منهم بوصفهم مشترين ومن

مندوب الحكومة عن الهيئة العليا للإصلاح الزراعى بوصفها بالثة ، ومنها أيضاً كتاب إدارة الملكية والصريض رداً على طلب الطاعنين تحرير العقد النهائي الذى يتضمن أن " الهيئة ستقوم بإعداد عقد البيع النهائي والسير فى إجراءات تسجيله فور تسجيل قرار الإستيلاء على أطيان وقف التى تقع المساحة المبعة ضمنها " وكان قرار اللجنة المشار إليه قد تضمن فى عبارات صريحة تحديد طرفى العقد والعين المبعة والثلث - فإن الحكم المطعون فيه إذا رأى لفسى " تفسير قرار الهيئة سالف الذكر أنه لا يعدو أن يكون مشروع عقد بيع وأن عقد البيع لم يتعقد ، ذلك أن الهيئة علقت قرارها المذكور على تحرير عقد البيع بمعرفة الإدارة القانونية لها وبالشروط التى ترى هذه الإدارة ذكرها فى العقد ، وما دام هذا لم يتم فإن عقد البيع لا يتعقد " دون أن يتناول بحث مستندات الطاعنين التى أشار إليها ، ويقول كلمته فى دلالتها فى موضوع النزاع ، فإنه فضلاً عن مسخه ما تضمنه القرار المشار إليه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٢٠ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٨٤

القرار وفقاً لنص المادة ٢/٩٨ من القانون المدنى أن مجرد السكوت عن الرد لا يصلح بذاته تعبيراً عن الإرادة ولا يعتبر قبولاً إلا إذا كان متعلقاً بتمامل سابق بين المتصالحين و إتصل الإيجاب بهذا التعامل بأن كان مكملأ أو منفلاً أو معدلاً أو ناسخاً له.

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١/٧/١٩٨٥

طرح مناقصة توريد أشياء على أساس الشروط الواردة فى قائمة الإشتراطات لا يعتبر إيجاباً فى صحيح القانون إنما هو مجرد دعوة إلى التعاقد ، أما الإيجاب فهو ما يصدر من تقدم بعباته بالشروط المبينة فيه ويتم القبول بالموافقة على العطاء متى صدرت هذه الموافقة من مملكتها .

الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ٤/١٢/١٩٨٥

الإيجاب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو العرض الذى يعبر به الشخص على وجه جازم عن إرادته فى إبرام عقد معين بحيث إذا ما إلتون به بقبول مطابق له إنعقد العقد ، وإستخلاص ما إذا كان الإيجاب باتاً مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية بحكمة الموضوع ما دام هذا الإستخلاص سائفاً ومستمدأ من عناصر تزدى إليه من وقائع الدعوى ، أما تكييف الفعل المؤسس عليه طلب صحة ونفاذ العقد بأنه إيجاب بات أو نفى هذا الوصف عنه فهو من المسائل التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٩

البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعتد إلا بتلقى الإيجاب والقبول على حصوله. ولما كانت الشركة المطعون ضدها الأولى وجهت فى ١٩٧٦/٧/١٥ إعلاناً إلى مستأجرى عقاراتها ضمتها إيداع رغبها فى بيع العقارات لهم وفقاً للشروط المبينة بهذا الإعلان ، وعلى فرض أن تلك الدعوة توفرت لها كل المقومات التى يتطلبها القانون للإيجاب الملزم ، فإنه يصح أن يكون التعاقد الآخر - المشتري مستأجر للعقار المبيع ، إذ أصبحت شخصيته مقصودة وعمل إعتبار فى التعاقد ومن ثم فلا يعمل على القبول الصادر من غير مستأجر ولا يتعقد به البيع ، كما لا يجوز إلزام الشركة بإجرائه أن هى رفضته. لما كان ذلك وكان المستأجر الأصلي لعقار النزاع قد توفى فى ١٩٤٤/٩/٧ حينما جاء بالإعلام الشرعى المقدم بحكمة الموضوع وكان النص فى المادة ٣٩١ من التقنين المدنى القديم على أن الإيجار لا ينسخ بموت المؤجر ولا بموت المستأجر ، وهو ما يتفق مع حكم المادة ١/٦٠١ من التقنين المدنى الجديد ، ومن ثم فإن عقد الإيجار لا ينتهى كقاعدة عامة بموت هذا المستأجر ، ويتنقل حق الإنشاع بالعين المؤجرة خلال مدة العقد الإنشائية إلى ورثة المستأجر حيث يستمر العقد بالنسبة لهم ، ولما كان حقهم الموروث ليس حقاً عيناً كحق الملكية وإنما هو حق إنشاع شخصى محدد بمدة العقد وينتهى فيها ولا يجدد العقد ولا يتجدد بعد ذلك إلا باتفاق الطرفين ، إلا أن ذلك لا يمنع أن يختار بعض الورثة الإنشاع بالعين المؤجرة دون البعض الآخر فيستمر عقد الإيجار لمن اختار بقاءه دون من اختار إنهائه وذلك وفقاً للقواعد العامة ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعين لا تنطبق عليهم صفة المستأجر. ومن ثم فإن رغبهم للشركة المطعون ضدها الأولى فى شراء عقار النزاع لا يعد البتة قبولاً يعتد به لصنوده من غير المستأجرين للعقار ، ولا إلزام على الشركة بإتمام البيع لرفضها طلب الطاعين .

الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٦

النص فى المادة ٩٩ من القانون المدنى على أن " لا يتم العقد فى الزايدات إلا برسو الميزاد " مفاده أن العقد فى الزايدات يتمقذ كاصل عام بإيجاب من الزايد هو العطاء الذى يتقدم به وقبول من الجهة صاحبة الميزاد يتم برسو الميزاد ، إلا أنه إذا تضمنت شروط الميزاد أحكاماً خاصة فى هذا الشأن فإن هذه الأحكام هى التى يجب الرجوع إليها باعتبارها قانون المتعاقدين .

الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٧٠ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٩

إدعاء المؤجر بوقوعه فى غلط فى القانون عند تحديد الأجرة بأقل من الأجرة القانونية بما يوجب عليه بطلان العقد بشأنها بطلاناً نسبياً يستلزم وعلى ما نصت عليه المادتان ١٢٠ ، ١٢٢ من القانون المدنى أن يثبت

إشتراك المتعاقد الآخر معه في هذا الغلط أو كان يعلم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه ويقع على المزجر عبء إثبات وقوعه في الغلط وإتصال المتعاقد الآخر بذلك بجميع طرق الإثبات القانونية لما كان ذلك وكان دفاع الطاعنة المستأجرة أمام محكمة الموضوع قد قام على نفس وقوع الغلط المدعى به خللو العقد من بيان القوانين المنطبقة عليه إلا أن الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه بعد أن أثبت وقوع المزجر في غلط في القانون عند تحديد الأجرة رتب على ذلك أبطال الإنفاق على القيمة التي حددتها الطرفان للأجرة في العقد دون أن يتحقق من إتصال الطاعنة " المستأجرة " بهذا الغلط على أي وجه من الوجوه مما مفاده أن الحكم قد اكتفى بثبوت الغلط الفردي في جانب المتمعن ضده وأعمل أثره على العقد بإبطاله الأمر الذي يعيبه باحطاً في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ١٠٤٢ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢٢

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الإيجاب هو العرض الذي يعبر به الشخص الصادر فيه - على وجه جازم - عن إرادته في إبرام عقد معين بحيث إذا ما إقرون به قبول مطابق له إتفق العقد ولا يعتبر التعاقد تاماً وملزماً إلا بعراف الدليل على تلاقى إرادة المتعاقدين على قيام هذا الالتزام ونفاذه ، وأن التعاقد بشأن بيع أملاك الدولة الخاصة لا يتم - بين الجهة الباتعة وبين طالبى الشراء - إلا بالتصديق عليه من يملكه ، لما كان ذلك وكان الباب الثالث من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية الملذان بحكمين والعمدة الدعاى - وقبل إلغائه بالقانون رقم ١٤٣ - لسنة ١٩٨١ إحصاراً من ١٩٨١/٩/١ أنه أورد القواعد الخاصة بالتصرف في الأراضي الصحراوية بقصد إستصلاحها وزراعتها ومنها ما نصت عليه المواد ٤٩ ، ٦٢ ، ٦٣ من اللائحة التنفيذية من أنه يجب على راغبى الشراء إستصلاح الأرض المبيعة خلال عشر سنوات من تاريخ تسليمها إليهم وعدم عقد فيها إلا بعد التحقيق من إستصلاحها وإستثناء من ذلك أجاز نص المادة ٥١ من القانون مالف الذكر لوزير الإصلاح الزراعى وإستصلاح الأراضي أن يرخص في التصرف في بعض العقارات التي تسرى عليها أحكام هذا القانون دون التقيد بهذه الأحكام تحقيقاً لأغراض التنمية الاقتصادية أو النفع العام وأورد الفصل الثانى من الباب الخامس من اللائحة التنفيذية قواعد وشروط البيع لهذه الأغراض مدينون المادة ٢١٣ من هذه اللائحة أن طلبات شراء الأراضي الصحراوية تقدم إلى الإدارة - العامة للملكية بالمؤسسة العامة لتعمير الصحارى متضمنة بيانات معينة ومرفقة بها مستندات خاصة على نحو ما حددته المادتان ٢٦٤ ، ٢٦٥ وأوجبت المادة ٢٦٨ عرض طلبات الشراء المستوفاة على وزير الإصلاح الزراعى وإستصلاح الأراضي للورخص في البيع بعد التحقيق من أن الأراضي محلها ليست من التي تحتاجها الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الإدارة المحلية لتنفيذ

مشروعات أو تحقيق أغراض عامة وأنها لا تدخل ضمن برامج الإستصلاح العامة ولا تقع فى مناطق صحراوية تحظر الملكية فيها وفقاً للقانون وأوضحت المادتان ٢٦٩ ، ٢٧٠ كيفية تقدير غن الأراضى محل هذه الطلبات بمعرفة اللجان المختصة ووجوب عرض هذه التقديرات على اللجنة العليا لتقدير إثنان أراضى الدولة لمراجعتها ثم عرضها على مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى للنظر فى التصديق عليها ومن بعده على وزير الإصلاح الزراعى وإستصلاح الأراضى للتصديق عليها ونصت المادة ٢٧١ من اللائحة التنفيذية على أن يتم إعتداد البيع إلى طالب شراء الأراضى الصحراوية من مدير المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى بعد التحقق من صحة إجراءات البيع وقواعده ومطابقتها لأحكام القانون واللائحة المذكورة ويبلغ هؤلاء بإعتداد البيع إليهم وبأركانته الأساسية مع تحديد الجهة التى تتقدمون إليها للتوقيع على عقود البيع الإبتدائية ومؤدى هذه النصوص مجتمعة أن بيع الأراضى الصحراوية لغرض إستصلاحها وزراعتها يجب أن يصدر الترخيص فيه والتصديق على الثمن اتخذه له من وزير الإصلاح الزراعى وإستصلاح الأراضى - ولقدالك - وجده دون سواء ، وأن إعتداد هذا البيع بتعرض مدير المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى فى ذلك الحين والذى حل محله رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لتعمير الصحارى إعتباراً من ١٩٦٩/٤/١٧ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن تحويل المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى إلى هيئة عامة حلت محلها بعد ذلك الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية [المظمون عليها الأولى] إعتباراً من ١٩٧٥/٤/١٠ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٥ فى شأن إنشاء هذه الهيئة الأخيرة التى يمثلها رئيس مجلس إدارتها ومفاد ذلك - أن الترخيص بالبيع وإعتداده من صاحب الصفة فيه على هذا النحو يعم به ركن القبول بالبيع ولا يعتبر إعلان الجهة الإدارية عن رغبتها فى البيع والإجراءات التى تقوم بهذا لهذا الغرض - من مفاوضات مع راغبى الشراء وممارسة على الفمن إيجاباً من جانبها ، ذلك أن الإيجاب فى هذه الحالة إنما يكون من قبل راغب الشراء بتقديمه للشراء على أساس سعر معين ولا يتم التعاقد إلا بالترخيص فى البيع والتصديق عليه ، وإذا لم يثبت حصول ذلك من صاحب الصفة فيه فإنه لا يكون باتاً - لما كان ما تقدم وكانت الطاعة لم تقدم ما يفيد موافقة وزير الإصلاح الزراعى وإستصلاح الأراضى على الترخيص فى البيع ثم إعتداده من صاحب الصفة فيه ولا محل للقول بالراض حصول ذلك إزاء موافقة الجهات الإدارية الأخرى على البيع أو قيامها بإتخاذ إجراءات تحديد الثمن وإخطار الطاعة به ومسداده وتسليم المقار فإن ذلك كله لا يبنى من ضرورة الترخيص فى البيع من يملكه قانوناً والتصديق عليه من صاحب الصفة فيه نحو ما سلف بيانه .

الطعن رقم ١٨ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٣١

إن المادة ١٣٧ من القانون المدني نصت على أن من عقدت على ذمته مشاركة بدون توكيل منه فله الخيار بين قبولها أو رفضها. ولم يطلب القانون من حصل التصهد على ذمته أن يظهر رغبته في قبولها في زمن معين وكل ما اقتضاه منه في حالة عدم القبول أن يعلن الرفض ، أما القبول فيكتفي فيه السكوت.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٤٣

إن القاعدة المقررة في المادة ١٣٦ من القانون المدني هي أنه يشترط في التدليس المفسد للرضاء أن يكون ما استعمل لخدع التعاقد حيلة ، وحيلة غير مشروعة. وإذن فإن مجرد الكتمان لا يبلغ أن يكون تدليساً ما لم يقترن بحيلة غير مشروعة .

الطعن رقم ٧١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ٢٧/١/١٩٤٤

إذا حصلت محكمة الموضوع تحميلاً مائفاً لما سردته من وقائع الدعوى وظروفها أن المستأجر علم بقبول المؤجر تأجير الأرض إليه ، ولذلك اعتبرت التعاقد على هذه الإجارة قد تم بإيجاب من المستأجر بخطابه الذي أرسله وبقبول من المؤجر بخطابه الذي يدعي المستأجر عدم تسلمه ، فذلك مما تحكمته المحكمة السلطة في تقديره ، ولا معقب عليه حكمه النقض .

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٦٠ بتاريخ ٢١/٤/١٩٤٩

إذا أنذر أحد الشركاء شريكه في الأطيان مكلفاً إياه أن يسلمه نصيبه فيها مفرزاً و إلا كان ملزماً بإيجاره على أساس مبلغ معين ، واستخلصت المحكمة إستخلاءً مائفاً من عبارة الإنذار صدور إيجاب من معلنه بتأجير أطياته للمعلن إليه بالسعر المبين بالإنذار في حالة تأخره عن التسليم في الموعد المحدد به كما إستنتجت قبول المعلن إليه لهذا الإيجاب قبولاً ضمنياً من مسكوته عن الرد على ما تضمنه الإنذار ومن إستمرار وضع يده على الأطيان المشتركة - ومنها أطيان المعلن - مدة ثلاث سنوات ، وكانت المحكمة في ذلك كله لم تخرج عن ظاهر مدلول عبارة الإنذار ، فإنها في إستنتاجها القبول الضمني للإيجاب من هذه القرائن التي من شأنها أن تنتج لا تكون قد خالفت القانون .

* الموضوع الفرعي : إشتراط الكتابة في العقود :

الطعن رقم ٢٦ لسنة ١٩ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٥١

إنه وإن كان الأصل أن إشتراط الكتابة في العقود الرضائية إنما يكون مجرد إثباتها إلا أنه ليس ثمة ما يمنع المتعاقدين من إشتراط تعليق انعقاد العقد على التوقيع على الحرر المثلث له ، إذ ليس في هذا إلتزام ما

يخالف النظام العام ، واستخلاص قصد المتعاقدين من هذا الشرط هو ما يستقل به قاضي الموضوع وإذا نحن لمنى كان الواقع هو أن الطاعن أقام الدعوى على المطعون عليه يطالبه برد ما دفعه إليه من تأمين وتعويضه عما لحقه من ضرر وما فاتته من ربح من جراء فسخ العقد الموقوت بإبرامه بينهما وكان الحكم إذ قضى برفض الدعوى إلى خصوص التعويض قد أقام قضاءه على أن من بين شروط المناقصة التي قبلها الطاعن أن التعاقد لا يتم بين الطرفين إلا بتوقيع الطاعن العقد الخاص بها وأنه هو الذي تخلف عن توقيع العقد وتكملة التأمين رغم التنبيه عليه مرتين من المطعون عليه بالخطر لهذا الغرض مما اضطر هذا الأخير إلى إلغاء المناقصة ، وأن العقد لم يتم بين الطرفين ، وأن الطاعن هو المتسبب في عدم إقامه لا يكون محققاً في طلب التعويض - متى كان الحكم قد أقام قضاءه على ذلك فإن الطعن عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٥

الأصل أن إشراط الكتابة في العقود الرضائية إما يكون مجرد إثباتها ، إلا إنه ليس ثمه ما يمنع الطرفين من إشراط تعليق إنقضاء العقد على التوقيع على آخر التبت له إذ ليس في هذا الإتفاق ما يخالف النظام العام واستخلاص قصد المتعاقدين من هذا الشرط هو ما يستقل به قاضي الموضوع. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما إستخلصه من أن الطرفين قد علقا إنقضاء العقد على الكتابة وأن العقد لم يتم بينهما بسبب إمتناع الطاعن عن التوقيع على الخطابات التضمنة شروط التعاقد وهو إستخلاص مبالغ فيه لأن النعى على الحكم الفساد في الإستدلال يكون على غير أساس.

* الموضوع الفرعى : إعتذار المدعى في العقد :

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٣

الثابت من العقد المبرم بين الطرفين أن البند السادس منه ينص على حق الشركة الطاعنة في إسناد أعمال النقل لآخر فوراً وبدون تنبيه أو إنذار وتحت مسؤولية الناقل إذا لم يقدم الأخير العدد المطلوب من السيارات في المواعيد التي تضمنها البند السابع من العقد و من ثم يكون المطعون ضدهم قد تنازلوا عن حقهم في الأعدار قبل إسناد تنفيذ إلتزاماتهم الناشئة عن العقد إلى آخرين إذا أصدوا عن تنفيذها ويكون الحكم المطعون فيه إذا إستلزم أعدارهم على خلاف ما تم الإتفاق عليه في العقد قد خالف نصوص العقد مما يعتبر خطأ منه في تطبيق القانون.

*** الموضوع الفرعي : الإتفاق على المماتل الجوهرية :**

الطنن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٦

إذا إتفق طرفا العقد على جميع المسائل الجوهرية وإحتفظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ولم يشروطا أن العقد لا يتم عند عدم الإتفاق عليها أعتبر العقد قد تم وإذا أقام بينهما خلاف على المسائل التى أترجىء الإتفاق عليها كان لهما أن يلجا إلى المحكمة للفصل فيه .

*** الموضوع الفرعي : الإشتراط لمصلحة الغير :**

الطنن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٩

- مفاد نص المادتين ١٥٤ ، ١٥٥ من القانون المدنى ، وكما ورد فى المذكرة الإيضاحية للقانون المدنى ومذكرة المشروع التمهيدى - أن الإشتراط لمصلحة الغير أصبح قاعدة عامة ، بعد أن كان إستثناء لا يعمل به إلا فى حالات بخصوصها ، وهو ينطوى على خروج طبيعى على قاعدة. إقتصاد منافع العقود على المتعاقدين دون غيرهم فالمشترط يلزم قبل المشروط لمصلحة المنفع ، فيكسب الأخير بذلك حقاً مباشراً ولو أنه ليس طرفاً فى التعاقد ، وبهذه المثابة يكون التعاقد بذاته مصدراً لهذا الحق. ولهذا أوجبت أن يكون للمشروط مصلحة شخصية ، مادية أو أدبية فى تنفيذ الإلتزام المشروط لمصلحة الغير وأباحت له أن يتنقض الإشتراط ما دام الغير لم يعلن رغبته فى الإستفادة منها إلا أن يكون ذلك منافعاً لروح التعاقد. فإذا قبل المنفع الإشتراط أو كان الشرط إلزاماً على المشروط أصبح حقه لازماً أو غير قابل للنقض وهو حق مباشر مصدره العقد ، فيجوز له أن يطالب بتنفيذ الإشتراط.

- عقد البيع النهائي هو قانون المتعاقدين وليس العقد الإبتدائى إلا أن هذه قاصرة على العلاقة بين طرفى عقد البيع حيث لا يوجد حق مباشر للغير مستمد من هذا العقد الإبتدائى ، أما حيث يوجد هذا الحق بموجب الإشتراط لصالحه ، فإن تسجيل العقد مع إغفال هذا الحق لا يؤثر على حقه الثابت بموجب العقد الإبتدائى.

*** الموضوع الفرعي : الإلتزامات المتقبلة :**

الطنن رقم ١٨٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٤

إذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من أوراق الدعوى أن مورث الطاعنين قد أدخل بالتزامه عمداً وقصر فى الوفاء به وجحد تعهده وأعرب فى جلاء ووضوح عن نيته فى عدم الوفاء عينا فإنه لا يقبل منه الدفع بعدم تنفيذ الإلتزام المقابل لالتزامه هو والذى أصر على عدم الوفاء به.

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٧٥ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٨

للمتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا كانت الإلتزامات المتعاقدة مستحقة الوفاء الحق في الإمتناع عن تنفيذ الإلتزام إذا لم يتم التعاقد الآخر بتنفيذ ما إلتزم به إعمالاً لنص المادة ١٦١ من القانون المدني من غير حاجة إلى حكم بفسخ العقد.

الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٦

متى كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص من عبارة التنازل سند الدعوى أن نية المتعاقدين لم تنصرف إلى التبرع بشئ بل إلى إسقاط الإلتزامات المتبادلة المترتبة على عقد الإيجار في ذمة كل منهما ، وكان هذا الذى إستخلصه الحكم مستمداً من أوراق الدعوى ولا يخالف الثابت بها وكان المقرر إذا كان العقد مشتملاً على إلتزامات متعاقبة فإنه لا يكون عقد تبرع لأن ما يتناهى الطاعنون على الحكم يكون على غير أساس.

* الموضوع الفرعى : التعاقّد بطريق التسخير :

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٦

إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تكيف عقد البيع إلى أنه تعاقّد بطريق التسخير فإنه يكون عقداً جدياً ويستوعب ذلك صحة التسجيل الحاصل بشأنه ولزومه لا مكان نقل الملكية من البائع إلى المسخر وبالتالي إلى الموكل والقضاء بحج هذا التسجيل يوجب عليه بقاء الملكية على ذمة البائع واستحالة انتقالها إلى الموكل ومن ثم يكون الحكم بقضائه هذا قد حال دون تنفيذ مقتضى القانون وما أراد من أن تكون الملكية للأخير فيما بينه وبين الموكل وليس للبائع.

* الموضوع الفرعى : للتعاقد بطريق المزداد :

الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٩٩٨ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٢

- إذ كان بين من الإطلاع على مشروع العقد الذى أعدته نقابة المهن التعليمية - المطعون عليها لإدارة صحتها ، وأرسلت صورة منه للطاعن أنه لم يتضمن شروطاً تكشف عن النية في اختيار وسائل القانون العام ، فإن قواعد القانون الخاص تكون هي الواجبة التطبيق. وإذ يجوز للمتعاقدين وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من القانون المدني تمثيل العقد بالتأليفهما فإنه يجوز أيضاً لصاحب الدعوة إلى التعاقّد بطريق المزداد ، بعد الإعلان عن شروطه ، وتقديم المعطيات ، دون ما حاجة إلى الإعلان عن مزداد جديد وإذ إستخلص الحكم المطعون فيه في حدود سلطته الموضوعية وبأسباب ماثقة - لم تكن محل نعي - إن الطاعن

بعد أن تقدم بعثاته قد قبل الشروط المتعلقة بالإعبارات الشخصية والتي أضاحتها المطعون عليها إلى تلك السابق الإعلان عنها ، فإن النتي عليه بمخالفة القانون أو احتطاً في تطبيقه يكون على غير أساس.

- قيام السبب المشروع لرفض التعاقد - من جانب صاحب الدعوة إلى التعاقد بطريق الزاد - أو نفيه هو من مسائل الواقع ، التي يستقل بها قاضي الموضوع ، دون رقابة محكمة النقض ، متى أقام قضاءه على أسباب سائفة ، وإذا كان ما أوردته الحكم يؤدي إلى ما انتهى إليه من مشروعية إمتناع رقابة المهن التعليمية عن التعاقد مع الطاعن على إدارة صيدليتها ولا مخالفة فيه للقانون ، إذ العبرة فيما إذا كان صاحب الدعوة للإيجار قد تمسك في رفضه ، أو لم يتصرف ، هي بالظروف والملابسات التي كانت محيطة به وقت الرفض لا بعده ، فإن النتي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس.

* الموضوع الفرعي : التناسخ :

الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٦/٢/١٩٦٧

التناسخ "التقابل" كما يكون بإيجاب وقبول صريحين يكون أيضاً بإيجاب وقبول ضمنيين وبحسب محكمة الموضوع إذا هي قالت بالتناسخ الضمني أن تورد من الوقائع و الظروف ما اعتبرته كاشفاً عن إرادتي طرفي التعاقد وأن تين كيف تالات هاتان الإراداتان على حل العقد .

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٨٨

إذ كان الثابت من العقد المؤرخ ١٩٥٤/١١/١ أنه نص في بنديه الأول والثالث على أن مدته ثلاث سنوات تتجدد لمدد متساوية ما لم ينه أحد طرفيه على الآخر بعدم رغبته في تجديده وذلك قبل إنتهاء مدته بأربعة أشهر ، وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدّه نهوا على الطاعنين في ١٩٧٥/٦/٢١ بإنتهاء العقد وإخلاء العين ، ثم عادوا ونهوا عليها بذلك بموجب إنذار آخر مؤرخ ١٩٧٥/٧/١٥ وكان ما تضمنه هذا الإنذار هو ذات ما حواه الإنذار السابق عليه ، ولم يرد به ما يعتبر لسخاً له أو عدولاً عنه ومن ثم يبقى ذلك الإنذار المؤرخ ١٩٧٥/٦/٢١ قائماً ومتجاً لآثاره ، وإذ إلزم الحكم هذا النظر و عول في قضائه بإنتهاء العقد على الإنذار المشار إليه فإن النتي عليه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٥/٤/١٩٤٨

إن حصول التناسخ من المسائل الموضوعية التي يستقل قاضي الموضوع بتقديرها . فإذا كانت المحكمة قد استخلصت حصول التناسخ من عبارات واردة في أوراق الدعوى مؤدية إليه فلا سبيل عليها بحكمة النقض .

* الموضوع الفرعي : الخطأ المادى فى العقد :

الطعن رقم ١١٧ لسنة ١٦مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١١
مضى كانت المحكمة قد تبينت من واقع الدعوى أن البائع الذى هو محل النزاع قد وقع على عين معينة ثلاثت عندها إرادة المشوى مع إرادة البائع وأن ما جاء فى العقد خاصاً بحدود هذه العين قد شابه غلط فى حدين من حدودها بذكر أحدهما مكان الآخر ، لأنها لا تكون عظمت إذا ما اعتبرت هذا الغلط من قبيل الغلط المادى الواقع حال تحرير الغرر المحبب للعقائد لا الغلط المعنوى الواقع حال تكوين الإرادة المفسد للرضا .

* الموضوع الفرعي : الدفع بعد التنفيذ :

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٥٠٤ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٠
يشترط لقبول الدفع بعدم التنفيذ فى العقود الملزمة للجانبين ألا يوجب العقد على المتعاقد الذى أبدى هذا الدفع أن يبدأ بتنفيذ إلتزامه قبل المتعاقد الآخر إذ يمتنع عليه فى هذه الحالة أن ينتفع بالدفع ويعين عليه أن يفي بما إلتزم به دون أن ينتظر وفاء المتعاقد الآخر لإلتزامه.

* الموضوع الفرعي : السبب فى العقد :

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٤
مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ١٣٧ من القانون المدنى أنه إذا ذكر سند الدين أن قيمته دلت فقدأ ثم قام الدليل على إنتفاء القرض ، فإن على الدائن أن يقيم الدليل على أن للسند سبباً حقيقياً مشروعاً.

الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صأحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٣
إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أساس من أن إلتزام مورثة الطاعنين بالمحافظة على سلامة مورث المطعون ضدهم إبان جلوسه فى حجرته المخصصة له بفندقها هو إلتزام يبلل غاية تمثلى فى إتخاذ الإحتياطات المتعارف عليها التى تكفل المحافظة على سلامة النزلاء ويكفى الدائن فيه إثبات قيامه ليقع على عاتق الدين به إثبات أنه قد بدل غاية الشخص العادى فى شأنه ، ثم بين أن الدليل قد قام من الأوراق على أن صاحبة الفندق لم تبدل ليلة الحادث أية غاية فى إتخاذ إجراءات الإحتياط المتعارف عليها وأهمها مراقبة الموردين على الفندق بحيث بات من الممكن لأى شخص أن يدخل إليه وأن يخرج منه دون أن يشعر به أحد فأصبح النزىل سهل المثال ، كما بين أن ما قال به الطاعنتان من أن مورثهما كانت قد إتخذت كافة الوسائل المألوفة التى تكفل أمن النزىل ، ولما الدليل عليه ما لبث فى الأوراق من أنه كان يفرد

بغرفة في الدور الرابع وجد بابها سليماً وله مفتاح يمكن استعماله من الداخل ، لا ينفي عنها أنها قصرت في بذل العناية اللازمة فأنفقت الحاجة إلى تكليف المطعون ضدهم بإثبات الخطأ العقدي من قبل صاحبة الفندق كما انفقت الحاجة إلى تكليف الطاعنين بتفيه بعد ما اكتفت المحكمة بما قام في الدعوى ومن عناصر وقدم فيها من أدلة. لما كان ذلك ، فإن الحكم لا يكون قد ناقض نفسه في طبيعة إلتزام صاحبة الفندق إذ كفه بأنه إلتزام ببذل عناية ، ولا يكون قد خالف قواعد الإثبات إذ عالج عبء إثبات الخطأ العقدي ونفيه على أساس من طبيعة الإلتزام الذي أحل له المدين فيه ، ويكون قد صادف في الأمرين صحيح القانون.

الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٩١٥ بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٢

النص في الفقرة الأولى من المادة ١٣٧ من القانون المدني على أن كل إلتزام لم يذكر سبب في العقد يفرض أن له سبباً مشروعاً ما لم يقم الدليل على غير ذلك وفي الفقرة الثانية على أن يعتبر السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي حتى يقوم الدليل على ما يخالف ذلك ، فإذا قام الدليل على صورية السبب فعلى من يدعي أن للإلتزام سبباً آخر مشروعاً أن يثبت ما يدعيه ، مؤداه أن ثمة فرضين الأول أن يكون السبب غير مذكور في العقد ، وفي هذا الفرض وضع المشرع قرينة قانونية يفرض بمقتضاها أن للعقد سبباً مشروعاً ولو لم يذكر هذا السبب ، على أن القرينة قابلة للإثبات العكس ، فإذا ادعى المدين أن للعقد سبباً غير مشروع يقع على عاتقه عبء إثبات ذلك ، فإن أثبت ذلك فعليه أيضاً أن يثبت علم الدائن بهذا السبب. والفرض الثاني أن يذكر السبب في العقد ، وفي هذا الفرض أيضاً ثمة قرينة قانونية على أن السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي ، وهذه القرينة أيضاً قابلة للإثبات العكس ويكون على المدين إما أن يقتصر على إثبات الصورية ، وفي هذه الحالة ينتقل عبء إثبات السبب الحقيقي ومشروعيته إلى الدائن ، وإما أن يثبت راساً أن السبب الحقيقي للعقد غير مشروع فثمة فارقاً بين الفرضين المذكورين.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ٣/١١/١٩٣٢

السبب القانوني في عقد القرض هو دفع المقرض نقوداً إلى المقروض. ومن هذا الدفع يتولد الإلتزام برد المقابل. فإذا انضى السبب بهذا المعنى بطل العقد .

*** الموضوع الفرعي : الشرط الجزائي :**

الطعن رقم ٥٦٣ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ١٤٩٠ بتاريخ ٥/١٢/١٩٦٨

وجود الشرط الجزائي يفرض معه أن تقدير التعويض فيه متناسب مع الضرر الذي لحق الدائن وعلى القاضي أن يعمل هذا الشرط إلا إذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أى ضرر فعندئذ لا يكون الإفراط

مستحقاً أصلاً ، أو إذا أثبت المدين أن التقدير كان مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة وفي هذه الحالة يجوز للقاضي أن يخفض التعويض المتفق عليه.

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٤٢٧ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٤
متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن أحل بالتزامه بتوريد بآلي كمية ... المتعاقد عليها لـ يكون مسئولاً عن التعويض ، وكان الطرفان قد إتفقا بالعقد على تقدير هذا التعويض ، فإن هذا الشرط الجزائي يقتضي أن يكون على الطاعن عبء إثبات أن مورث المطعون عليهم لم يصبه ضرر نتيجة عدم التوريد.

الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٨٢٠ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٧٦
حكمه الموضوع إذا نص في العقد على شرط جزائي عند عدم قيام المتعهد بما يلتزم به ، السلطة النافذة في إعتبره مقصر حسبما يزعم لها من الأدلة المقدمة ولا رقابة محكمة النقض عليه في هذا التقدير متى كان مائناً. لما كان ذلك وكان تخلف الطاعنين عن تنفيذ التزامهما يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين فإن المطعون عليهم لا يكفلون بإثباته.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٣٢٧ بتاريخ ١٢/١٧/١٩٨١
إذ كان يجوز للمتعاقدين تقدير التعويض عن التأخير في تنفيذ الالتزام على أساس كل وحدة زمنية يتأخر فيها التنفيذ بموجب شرط جزائي ينص عليه في العقد. فإنه يتعين إعمال هذا الشرط مدة تأخير المدين في تنفيذ التزامه إلا إذا استحال عليه تنفيذ الالتزام الأصلي أو أثبت أن التأخير في التنفيذ قد نشأ عن سبب اجنبي لا يد له فيه.

الطعن رقم ١٥٨١ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ١٥/٦/١٩٨٢
إن كان الأصل هو تنفيذ الالتزام تنفيذاً عينياً فلا يضار إلى عرضه متى كان ممكناً إلا أن هذه القاعدة لا تسري على الشرط الجزائي عن التأخير في تنفيذ الالتزام لأن التعويض يقتضي هذا الشرط يستحق إذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه ويجوز أن يجتمع معه التنفيذ العيني ، ومن ثم فلا يتطلب لأعمال هذا الشرط أن يكون الدائن قد طلب إبداء التنفيذ العيني للالتزام الأصلي.

الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٦٦٩ بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٣
متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام لقضاءه على أن التعويض الإضافي هو مقابل إخلال الطاعنة بالتزامها بتسليم الجراجات للمطعون ضدهم وإنه إنزام لا يشمل التعويض الإضافي ، وكان النابت بالعقد المؤرخ ١٩٧٩/٧/٢٤ منذ الدعوى أن البند الثالث منه قد حدد التعويض الإضافي الوارد به على إخلال

الطاعة بأى إلزام من الإلزامات الناشئة عنه وكان الإلزام بالتسليم من بين هذه الإلزامات فإن الحكم المظهر فيه إذ خالف هذا النظر واعتبره إلزاماً مستقلاً لا يشمل الصعوض الإضافي وبنى على ذلك قضاءه بإلزام الطاعة بتعويض آخر عن إخلالها به يكون فضلاً عن سداه في الاستدلال قد خالف القانون

الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٧

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مژدى حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدني أنه متى وجد شرط جزائي لى العقد ، فإن تحققه يجعل الضرر والعمأ فى تقدير المتعاقدين ، فلا يكلف الدائن إثباته وإنما يقع على المدين إثبات أن الضرر لم يقع وأن التعويض مبالغ فيه إلى درجة كبيرة.

* الموضوع الفرعى : للشرط للقاسخ :

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٦٥

معى كان العقد لا يموى شرطاً صريحاً فاسخاً فإن الدائن إذا إستعمل خياره فى طلب فسخ العقد طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون المدني لعدم وفاة المدين إلزامه فإن المحكمة لا تلزم فى هذا الحالة بالحكم بالفسخ بل أن الأمر فى ذلك يرجع إلى تقديرها وهى فيما تقرره من كفاية أسباب الفسخ وعدم كفايتها لا تخضع لرقابة محكمة النقض متى إستندت فى ذلك إلى أسباب مائفة. كما أن للمدين أن يعوقى الفسخ بالوفاء. بإلزامه إلى ما قبل صدور الحكم النهائي فى الدعوى .

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٠

تقدير كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها ، ونفى التقصر عن طالب الفسخ أو إثباته هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من شأن محكمة الموضوع ، ولا دخل محكمة النقض فيه متى أقيم على أسباب مائفة. فإذا كانت المحكمة قد أقامت الواقعة التى استخلصتها على ما يقيمها ، فإنها لا تكون بعد ملزمة بأن تصعب كل حجة للمصمم وترد عليها استقلالاً ، لأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها.

الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٣٢٨ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٧٨

الشرط الفاسخ لا يقتضى الفسخ حتماً بمجرد حصول الإخلال بالإلزام إلا إذا كانت صيغته صريحة دالة على وجوب الفسخ حتماً عند تحققه .

الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٠٢٨ بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٨

إذا تضمن العقد شرطاً صريحاً فاسخاً فإنه يلزم حتى يتفسخ العقد بقوة أن يثبت قيامه وعدم العدول عن أعماله وتحقق الشرط الموجب لسريانه فإن كان وقوع الفسخ مرتبطاً بالتأخير في سداد قسط من الثمن في الموعد المحدد له وتبين أن البائع قد أسقط حقه في استعمال الشرط الصريح الفاسخ المقرر لصالحه عند التأخر في سداد أقساط الثمن في مواعيدها بقبول السداد بعد تلك المواعيد منبأً بذلك عن تنازله عن أعمال الشرط الصريح الفاسخ فلا يكون له عند تأخير السداد في المستقبل إلا المطالبة بالفسخ القضائي .

الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٠٣٦ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٧٨

إذ كان عقد البيع سند الدعوى لا يحوى شرطاً صريحاً فاسخاً فللدائن أن يستعمل خياره في طلب فسخ العقد طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون المدني وللمدين توقي الفسخ بالوفاء بالتزامه إلى ما قبل صدور الحكم النهائي في الدعوى وهذا الحق يرجع للمشرى حتماً في حالة نقض الحكم لهذا الوجه من أوجه الطعن. لأن النقص يعمد إلى الخصوم حقوقهم التي كانت لهم قبل صدور الحكم المنقوض ليستطيع المدين أن يتولى الفسخ بالسداد .

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٩

لا يجوز اعتبار العقد مفسوخاً إعمالاً للشرط الفاسخ الصريح الوارد به إلا إذا ثبت للقاضي حصول المخالفة التي يوجب عليها الإنفاخ ، ولما كانت الدعوى قد رفعت للحكم بالإنفاخ عقدتين مختلفتين استناداً إلى تحقيق الشرط الفاسخ الصريح المنصوص عليه في كل منهما ، فإنه لا يصح الحكم بالإنفاخ العقدتين إلا إذا تحقق الشرط بالنسبة لكل منهما ، ولا يكفي تحققه في أحد العقدتين للحكم بالإنفاخ العقد الآخر ، وإنما يقتصر الإنفاخ في هذه الحالة على العقد الذي تحقق فيه الشرط ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتحقيق الشرط الفاسخ الصريح المنصوص عليه في كل من عقدى البيع الصادرين من المطعون عليهم للطاعن على أن المبالغ المسددة من الطاعن " المشرى " ومقدارها ٨٠٥٠ ج " بخلاف مقدم الفمن " لا تفي بقيمة الأقساط الباقية في ذمته بمقتضى العقدتين ومجموعهما ١٤٣٧٠ ج دون بحث للمبالغ المسددة من الثمن المتفق عليه في كل عقد على حده و التعرف على ما إذا كانت هذه المبالغ تكفي للوفاء بهذا الباقي ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطنن رقم ١٤٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٠٨٥ بتاريخ ١٩٨١/٤/٩
الشرط الفاسخ المقرر جزاء عدم وفاء المشتري بالثمن في الميعاد المتفق عليه لا يتحقق إلا إذا كان التخلّف عن الوفاء بغير حق ، فإن كان للمشتري قانوناً أن يجس الثمن عن البائع وجب على المحكمة التجاوز عن شروط الفسخ الإتفاقي.

الطنن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٠٥٢ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٨
- لا يشترط القانون ألفاظاً معينة للشرط الفاسخ الصريح الذي يسلب المحكمة كل سلطة في تقدير أسباب الفسخ ، وكل ما يلزم فيه أن تكون صيغته قاطعة في الدلالة على وقوع الفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه بمجرد حصول المخالفة الموجبة له.

- الإنفاق على أن يكون عقد البيع مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار عند تخلف المشتري عن سداد أى قسط من أقساط باقي الثمن في ميعاده من شأنه - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يسلب القاضي كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ، وحسبه أن يتحقق من توافر شروطه.

الطنن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٦٨٣ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢
الفسخ المبني على الشرط الفاسخ الضمني طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يجوز للمدين أن يعوق الفسخ بالوفاء بالدين إلى ما قبل صدور الحكم النهائي في الدعوى ما لم يبين شككة الموضوع أن هذا الوفاء المتأخر مما يضار به الدائن ، فإنه لا عبرة بتأخر ما لم يوف به من إلزام المدين عند نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة ، بل العبرة بما يكون عليه الحال عند الحكم النهائي.

الطنن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٣٠
من المقرر أن الشرط الفاسخ الصريح وإن كان يسلب القاضي كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر ذلك الشرط بعد أن يطالب به الدائن ويتمسك بأعماله باعتباره أن الفسخ قد شرع في هذه الحالة لمصلحته وحده فلا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها.

الطنن رقم ٨١٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٣
إذا تضمن العقد شرطاً صريحاً فاسخاً فإنه يلزم حتى يفسخ العقد بقوته أن يثبت قيامه وعدم العدول عن إعماله وتحقق الشرط الموجب لسريانه ، فإن كان وقوع الفسخ مرتبط بالتأخير في سداد باقي الثمن في الموعّد المحدد له وتبين أن الاتباع أسقط حقه في إستعمال الشرط الصريح الفاسخ المقرر لصالحه عند التأخر في سداد باقي الثمن في موعده بقبول السداد بعد هذا الموعّد مبنياً بذلك عن تنازله عن أعمال الشرط الصريح الفاسخ فإن تمسكه بهذا الشرط من بعد ذلك لا يكون مقبولاً .

الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٨٣/١/٤

من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان الأصل في العقود أن تكون لازمة بمعنى عدم إمكان إنفراد أحد العاقدین بفسخ العقد دون رضا للمعاقد الآخر ، إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من الإنفاق بينهما على فسخ العقد والتقابل عنه ، وكما قد يتم ذلك بإيجاب وقبول صريحين يصحح أن يكون ضمنياً وبحسب محكمة الموضوع إن هي قالت بالتقابل الضمنى أن تورد من الوقائع والظروف ما يعتبره كاشفاً عن إرادتي طرفي العقد في هذا الصدد وأن تبين كيف تلاقت هاتان الإرادتان على حل العقد ، ولا مقب على محكمة الموضوع إن هي ناقشت في حدود سلطتها التقديرية دعوى الفسخ ورأت بناء على أسباب ساقطة رفضها أو قبولها .

الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٤٦ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣١

تحقق الشرط الصريح الفاسخ لا يؤدي إلى إنساق العقد ما دام لم يتملك بإعماله صاحب المصلحة فيه.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ١٩٨٨/٥/١١

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يتعين القول بتوافر الشرط الفاسخ الصريح أن تكون صيغته قاطعة الدلالة على وقوع الفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه بحد حصول المخالفة الموجه له.

الطعن رقم ٢٥٣٢ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٩١٤ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٣٠

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشرط الفاسخ المقرر جزاء عدم وفاء المشرى بالثمن في اليماد المتفق عليه لا يتحقق إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق فإن كان للمشرى قانوناً أن يحبس الثمن عن البائع وجب على المحكمة التجاوز عن شروط الفسخ الإتفاقي.

الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٧٢٠ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٨

الإذفاق على أن يكون العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو حكم من القضاء عند عدم الوفاء بالإلتزامات الناشئة عنه يوجب عليه الفسخ حتماً بمجرد تحقق الشرط بغير حاجة لرفع دعوى الفسخ ولا يملك القاضي في هذه الحالة سلطة تقديرية يستطيع معها إهمال المشرى المتخلف عن أداء الثمن ولا يستطيع المشرى أن يتضادى الفسخ بأداء الثمن أو عرضه بعد إقامة دعوى الفسخ عليه.

الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٦

لما كان الفسخ المبني على الشرط الفاسخ الضمنى طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون المدني يحول المدعى إلى صدور الحكم بالفسخ بالتزامه إلى ما قبل صدور الحكم النهائي في الدعوى إلا أن هذا الوفاء

المتاخر يجب أن يتم طبقاً للأوصاف وبذات الشروط المطلق عليها - فالتفويض المعيب يعتبر في حكم عدم التنفيذ الجزئي - وأن يكون لما لا يضار به الدائن . وعكسمة الموضوع فيما تقرره من كفاية أسباب القسوخ أو عدم كفايتها لا تخضع لرقابة محكمة النقض متى استندت في ذلك إلى أسباب سائفة.

للطعن رقم ١٥٨٢ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٣

لئن كان الأصل في العقود أن تكون لازمة بمعنى عدم إمكان إنفراد أحد العالدين بفسخ العقد دون رضا المتعاقد الآخر إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من الإتفاق بينهما على التقابل منه وإبرام عقد جديد وكما يكون ذلك بإيجاب وقبول صريحين يصبح بإيجاب وقبول ضمنين إذ التعبير عن الإدارة يجوز أن يكون ضمناً على ما تقتضيه المادة ٩٠ من القانون المدني - لما كان ذلك وكان الثابت من الإتفاق المحرر في ١٩٨٥/٥/٣٠ القرار مورث الطاعة بإخلاء شقة النزاع في موعد غايته آخر إبريل سنة ١٩٥٩ ثم إستمر المورث في شغل العين من هذا التاريخ ، وحى وفاته في سبتمبر سنة ١٩٨٠ وبقاء الطاعة مقيمة بها بعد وفاة والدها وإستمرارها في سداد مقابل الإئتمان المنصوص عليه في الإتفاق الأول شهرياً وقبول الملاك ذلك المقابل ومكوثهم عن المطالبة بتنفيذ الإتفاق طوال هذه المدة كما لم يرفضوا دعواهم بالإخلاء سنة ١٩٨٥ إلا بعد إقامة الطاعة دعواها بطلب الحكم بعبث العلاقة الإيجابية فإن ذلك كله يؤكد تقابل طرف النزاع عن الإتفاق المحرر في ١٩٥٨/٥/٣٠ ونشوء علاقة إيجابية بين مورث الطاعة وبين مورث المظنون ضدهم ومعهم من بعده - وإستناد تلك العلاقة إلى الطاعة بعد وفاة والدها المستأجر الأصلي الذي كانت تقيم معه طبقاً لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وهو ما لم ينازع فيه المظنون ضدهم وهي علاقة توافرت لها أركان عقد الإيجار طبقاً للمادة ٥٥٨ من القانون المدني من منفعة بشئ معين ومدة وأجرة.

للطعن رقم ٢٣٦٨ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٦٣٣ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٧

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان الإتفاق على أن يكون عقد البيع مفسوخاً من تلقاء نفسه دون تسييه أو إنذار عند تخلف المشوي عن سداد أى قسط من أقساط باقي الثمن في ميعاده من شأنه أن يسلب القاضى كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافق شرط الفسخ الإتفاقي ووجوب أعماله ، ذلك أن للقاضى الرقابة التامة للتبنيث من إنطباق الشرط على عبارة العقد كما أنه له عند التحقق من قيامه مراقبة الظروف الخارجية التي تحول دون أعماله فإن تبين له أن الدائن أمسك حقه في طلب الفسخ بقبوله الوفاء بطريقة تعارض مع إرادة فسخ العقد . أو كان الدائن هو الذي تسبب بحظه في عدم تنفيذ الدين للإلتزامه أو كان إمتناع الدين عن الوفاء مشروعاً بناء على الدفع

يعدم التنفيذ في حالة توافر شروطه وجب أن يتجاوز عن شرط الفسخ الإتفاقي ، ولا يبقى للدائن سوى التمسك بالفسخ القضائي طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون المدني ، لا كان ذلك وكان البين من صحيفة الإستئناف أن الطاعن تمسك فيها بتزول الشركة المطعون ضدها عن الشرط الصريح الفاسخ مستنداً إلى قرار مجلس إدارتها بتأجيل الوفاء بالقسط الأول وتواخيها في دفع دعوى الفسخ وقوله الوفاء بالإقسط اللاحقة ، وكان الحكم الابتدائي للمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أعمل أثر الشرط الصريح الفاسخ الوارد في العقد دون أن يعرض لهذا الدلاع وهو دفاع جوهري قد يتنير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٠

— أنه وإن كان القانون لا يشترط ألقاطاً معينة للشرط الفاسخ الصريح الذي يسلب احكمة كل سلطة في تقدير اسباب الفسخ إلا أنه يلزم فيه أن تكون صيغته قاطعة في الدلالة على وقوع الفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه بمجرد حصول المخالفة المرجية له .
— الشرط الفاسخ لا يعتبر صريحاً في حكم المادة ١٥٨ من القانون المدني إلا إذا كان يفيد إنسلاخ العقد من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم قضائي عند عدم الوفاء بالإلتزام .

الطعن رقم ٣٠٦٩ لسنة ٥٧ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٩١

المقرر في قضاء هذه احكمة أن الشرط الفاسخ الصريح يسلب القاضي سلطته التقديرية في صدد الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق احكمة من توافر شروط الفسخ الإتفاقي ووجوب إعماله. إذ للقاضي الرقابة التامة للتبني من إنطباق الشروط على عبارة العقد ، كما له عند التحقق من قيامه مرالبة الظروف الخارجية التي تحول دون إعماله.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٠٨٦ رقم ١٠٨٦ بتاريخ ٢/٤/١٩٩٦

لا يكون الشرط الفاسخ مقتضياً الفسخ حتماً إلا إذا كانت صيغته صريحة دالة على وجوب الفسخ حتماً عند تحققه بغير حاجة إلى تبني أو إنذار. أما الشرط الضمني الفاسخ «*pacte comissoire tacite*» فلا يلزم القاضي به بل هو يخضع لتقديره. للقاضي ألا يحكم بالفسخ وأن يمكن الملتزم بالوفاء بما تعهد به حتى بعد رفع الدعوى عليه بطلب الفسخ. فإذا نص في عقد البيع على أنه إذا ظهر على العين المبيعة ديون مسجلة ، خلاف ما ذكر بالعقد ، فإن البائع يلتزم بتعويض قدره كلما يجوز للمشتري أن يفسخ التعاقد بمجرد إنذار البائع — فهذا الشرط ليس إلا ترديداً لما قرره لقه القانون من أن عدم قيام أحد طرفي العقد المقابل للإلتزام ، بما إلتزم به يسمح للطرف الآخر بطلب فسخ العقد ، فهو شرط ضمني فاسخ للقاضي

أن يهدره إذا إسبأن له من ظروف الدعوى و خصوصياتها أنه لا يمر له. ومعنى أثبت القاضى فى حكمه الإعتبارات المقبولة التى إستند إليها فى ذلك فلا ترتب عليه .

الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٨/١/١٩٤٥
إذا كان العقد مشروطاً فيه أنه إذا خالف المستأجر أى شرط من شروطه فللمؤجر إعتبار العقد مفسوخاً بمجرد حصول هذه المخالفة بدون إحتياج إلى تنبيه رسمى أو تكليف بالوفاء ، وله الحق فى تسليم العين المؤجرة بحكم يصدر من قاضى الأمور المستعجلة ، فهذا شرط فاسخ صريح يسلب القاضى كل سلطة تقديرية فى صدد الفسخ ، ولا يبقى له فى إعتبار الفسخ حاصلاً فضلاً إلا أن يتحقق من حصول المخالفة التى يوجب عليها. ولا يؤثر فى مدلول هذا الشرط والقره القانونى أن يكون التمسك به من حق المؤجر وحده ، لأنه فى الواقع موضوع لمصلحته هو دون المستأجر. والقول بأن نية المؤجر قد إنصرفت عن الفسخ بإتصاره على طلب الأجرة فى دعوى سابقة هو قول مردود ، لأن التنازل الضمنى عن الحق لا يثبت بطريق الإستنتاج إلا من العال لا يشك فى أنه قصد بها التنازل عنه. وليس فى المطالبة بالأجرة ما يدل على ذلك ، إذ لا تعارض بين التمسك بحق الفسخ و المطالبة بالأجرة التى يوجب الفسخ على الناخر فى دفعها .

* الموضوع الفرعى : الشرط الملق من التصرف :

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٦٨
شرط المنع من التصرف يصبح إذا بنى على باعث مشروع وإنصرف على مدة معقولة. ويكون الباعث مشروعاً متى كان المراد بالمنع من التصرف حماية مصلحة مشروعة للمتصرف أو المتصرف إليـــــــــــــــــه أو للغير. وتقدير مشروعية المصلحة المراد بالشرط حمايتها و مدى معقولة المدة لتحديد لسريانة مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فى ذلك من حكمة النقض متى بنى رأيه على أسباب سائفة.

الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٧٤٦ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٥
إستمر الفقه والقضاء فى فرنسا ومصر فى ظل القانون المدنى القديم - الذى لم يتناول الشرط المانع من التصرف وجزاء مخالفته - على أن هذا الشرط لا يصبح إذا ألت وكان القصد منه حماية مصلحة جديدة مشروعة وإذا خولف بعد إستيفاء شروط صحته حكم بفسخ التصرف الأصيل أو بإبطال التصرف المخالف بناء على طلب من وضع الشرط المانع لمصلحته ، لما كان ذلك ، وكان النص فى القانون المدنى الجديد فى المادة ٨٢٣ على أنه "١- إذا تضمن العقد أو الوصية شرطاً يمنع التصرف فى مال فلا يصبح هذا الشرط ما لم يكن متيناً على باعث مشروع ومقصود على مدة معقولة ٢- ويكون الباعث مشروعاً متى كان المراد

بالنفع من التصرف حماية مصلحة مشروعة للمتصرف أو المتصرف إليه أو الغير " والنص في المادة ٨٢٤ منه على أنه " إذا كان شرط المنع من التصرف الوارد في العقد أو الوصية صحيحاً طبقاً لأحكام المادة السابقة لكل تصرف مخالف له يقع باطلاً " ، فيبد أن المشرع وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية قد قن ما استقر عليه الفقه والقضاء من قبل ولم يصف جليداً إلا حسم الخلاف بين ما تردد فيه القضاء من الحكم بطلان التصرف المخالف أو فسخ التصرف الأصلي عند مخالفة الشرط المانع فآثر أن تكون طبيعة الجزاء هو بطلان التصرف المخالف دون حاجة إلى فسخ التصرف الأصلي أما نوع الجزاء فقد أبقى عليه وهو ليس بطلاناً مطلقاً بل هو بطلان يتفق مع الغاية من تقرير المنع وهي حماية مصلحة خاصة مشروعة لأحد الأشخاص وهو ما صرحت به المذكرة الإيضاحية بقولها " أن الذي يطلب بطلان التصرف المخالف هو المتصرف إذ له دائماً مصلحة في ذلك ويطلبه كذلك المتصرف له أو الغير إذا كان الشرط المانع أريد به أن يحمي مصلحة مشروعة لأحد منهما " ومن ثم يتحتم ضرورة قصر المطالبة بهذه الحماية أو التنازل عنها على صاحب المصلحة وحده ويحتج على المحكمة الحكم بالبطلان من تلقاء نفسها ولا يحمل بعد ذلك للتحديد بما ورد بصدر المذكرة الإيضاحية من تحديد لنوع هذا البطلان من أنه " بطلان مطلق لعدم قابلية المال للتصرف " لما فيه من خروج عن المعنى الصحيح الواضح للنص الذي يقتصر على بيان طبيعة الجزاء وهو البطلان دون نوعه الذي يتحدد بمدلوله أخذاً بالغاية التي تلهاها المشرع منه وهي حماية المصلحة الخاصة المشروعة لا المصلحة العامة.

الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣١

النص في المادة ٨٢٣ من القانون المدني على أن " إذا تضمن العقد أو الوصية شرطاً يقتضي بمنع التصرف في مال فلا يصح هذا الشرط ما لم يكن مبنياً على باعث مشروع ومقصوراً على مدة معقولة ويكون الباعث مشروعاً متى كان المراد بالمنع من التصرف حماية مصلحة مشروعة للمتصرف أو المتصرف إليه أو الغير، والمدة المعقولة يجوز أن تستغرق في مدى حياة المتصرف أو المتصرف إليه أو الغير " مفاده وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن شرط المنع من التصرف يصبح إذ بني على باعث مشروع والتصر على مدة معقولة ويكون الباعث مشروعاً متى كان المراد بالمنع من التصرف حماية مصلحة مشروعة للمتصرف أو المتصرف إليه أو الغير ، وتقدر مشروعية المصلحة المراد بالشرط حمايتها ومدى معقولية المدة المحددة لسريانه مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى بنى رأيه على أسباب سائفة .

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٧

- مژدى نص المادة ٣٨ من النظام الأساسى للجمعية التعاونية لبناء المساكن لرجال القضاء والنيابة والفقرة [د] من المادة السادسة من العقد المبرم بين تلك الجمعية والطاعن المؤرخ ١٩٦١/١١/٢٦ أنهما تضمنتا شرطاً مانعاً من التصرف وهو شرط وضع أساساً لمصلحة الجمعية ذاتها ولا يجوز لغيرها التمسك بالبطان لمخالفته لنص المادتين سالفتي الذكر لأن البطان هنا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتعلق بالنظام العام ولا يجوز التمسك به إلا عن شرع لمصلحته .

- الحظر الوارد بنص المادة ٩ من أمر نائب الحاكم العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ الذى كان مازياً وقت تعاقب الطاعن مع المطعون ضدها الأولى - ينصرف إلى الأراضى والوحدات السكنية المخصصة للعضو من الجمعية التى ينتمى إليها بوصفه عضواً تعاونياً - أى أن المنع يرد أساساً على ما خصص للعضو عن طريق الجمعية سواء أكان هذا التخصيص ينصب على أراضى البناء أو وحدات سكنية وإذ كان الثابت أن التصرف بالبيع الصادر من الطاعنين إلى المطعون ضدها الأولى لم يشمل قطعة الأرض أو جزء منها المخصصة لهم من الجمعية التعاونية للمطعون ضدها الثانية - وإنما ورد على جزء من البناى التى إقامها الطاعنون على تلك الأرض ، ومن ثم فإن ما ورد بنص المادة ٩ من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ لا ينطبق على الواقعة الدعوى وكان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ٢٩٠٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٩

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن المادة ٨٢٤ من القانون المدني وإن نصت على بطلان التصرف المخالف للشرط المانع من التصرف ولم تتعرض للعقد الأصلى الوارد فيه هذا الشرط إلا أن ذلك لا يمنع المتعاقد الذى إضرط هذا الشرط من طلب فسخ ذلك العقد إستناداً إلى الأحكام العامة المقررة للفسخ فى العقود الملزمة للجائين متى كان شرط المنع من التصرف من الشروط الأساسية للتعاقد والنسب بدونها ما كان يتم ، إذ تكون مخالفة المتعاقدين الآخر له فى هذه الحالة إخلالاً منه بأحد التزاماته الجوهرية مما يجوز للمتعاقد معه طلب فسخ العقد طبقاً للمادة ١/١٥٧ من القانون المدني التى تعتبر من النصوص المكملة لإرادة المتعاقدين ولهذا فإن هذا الحق يكون ثابتاً لكل منهما بنص القانون ويعبر العقد متضمناً له ولو خلا من إضراطه ، ولا يجوز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو الحد من نطاقه إلا باتفاق صريح .

*** الموضوع الفرعي : الطعن في العقود :**

الطعن رقم ٨٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٦/٥/١٩٤٦
إذا طعن في عقد بالتزوير ثم أخفق الطاعن ، فذلك لا يمنعه من أن يطعن في ذات العقد بأنه وصية لأن الطعن في العقد بأنه وصية لا ينال صوره من أسد إليه .

*** الموضوع الفرعي : العقد الظاهر :**

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ١١/٥/١٩٧٨
لدائن المتعاقدين أن يتمسك بالعقد الظاهر متى كان حسن النية والمفروض إن الدائن حسن النية لا علم له بالعقد السري وعلى من يدعي عكس ذلك أن يثبت ما يدعيه .

*** الموضوع الفرعي : العقد شريعة المتعاقدين :**

الطعن رقم ٣٩ لسنة ١٨ مكتب قني ١ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١/١٩/١٩٥٠
إذا كان عقد الإتفاق المبرم بين الحارس على الوقف وبين المستاجر صريحاً في أن الحراسة ملزمة ببلع جميع المصاريف التي صرفت في الإنشاء والتجديد بالوقف حسب تقديرها بواسطة خير في وقت إنشائها فإنه يكون من المتعين على المحكمة أن تأخذ بأحكام هذا العقد دون النظر إلى ما زاد في قيمة الأرض ولا إلى ارتفاع أسعار الهمات والأدوات وقت رفع الدعوى إذ العقد قانون المتعاقدين.

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ١٩ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ٤/١٩/١٩٥١
الاتفاق شريعة المتعاقدين وإذا لمعنى كان الواقع في الدعوى هو أن المظنون عليها تمهدت بتوريد بعض المواد إلى أول الطاعنين وحدد السعر في عقد التوريد بحيث لا يعدل زيادة أو نقصاً إلا تبعاً لزيادة أو نقصان ،، الرسوم الجمركية أو رسوم الإنتاج أو توليد سكة الحديد ،، فإنه لا يحل لأحد الطرفين الجدل في مقدار السعر زيادة أو نقصاً إلا في الحالات المنصوص عليها في العقد ومن غير المستأغ أن يقاس على هذه الحالات حالة وضع حد أقصى إجباري للأسعار إذ واضح أن الزيادة في تلك الحالات يمدد عنها مباشرة إلى السلطات العامة فمن المفهوم أن لا يكون هذا الغنم سبباً في إقتال كاهل المتعهد بالتوريد أما في حالة التسعير الجبري فالأمر على خلاف ذلك إذ الغرض منه هو حماية الجمهور من الاستغلال لا زيادة الموارد المالية للسلطات العامة ومن ثم يكون الحكم المظنون فيه إذ قضى للمظنون عليها بقيمة زيادة أسعار المواد التي وردتها وفقاً لما حدد في التسعيرة الجبرية وبقيمة ما احتجزه أول الطاعنين مقابل الفرق بين

السعر المتفق عليه في العقد والسعر الذي اشترى به باقى الكميات اللازمة له تأسيساً على أن نصوص العقد تسمح حالة وضع تسعير جبرى للأشياء يكون قد خالف قانون العقد.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٦

مضى كان نص العقد صريحاً فى أنه ليس لأى شريك حق التنازل أو بيع حصته لأى شريك آخر إلا بموافقة جميع الشركاء كتابة فإنه يكون صحيحاً ما قرره المحكم من أنه لا يسوغ لأحد الشركاء أن يقبل ما طلبه شريك آخر من تعديل حصته فى رأس المال ما دام أن هذا الطلب لم يوافق عليه باقى الشركاء كتابة

الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٨٥

الأصل فى قواعد القانون الخاص هو تغليب سلطان الإرادة التى تعتبر شريعة المتعاقدين وبوتب على ذلك اعتبار أن الأصل فى العقود هو الصحة متى إنصرفت إرادة المتعاقدين إليها وأن البطالان هو الإستثناء ولا يكون إلا فى حدود القيد الوارد بالنص لترتيب أثره مع وجوب عدم التوسع فى تفسيره واحداً بهذه القواعد فى التفسير فإن النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ على أنه " لا يجوز لأى فرد أن يملك من الأراضى الزراعية وما فى حكمها أكثر من حسيْن فداناً وكل تعالّد ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام يعتبر باطلاً ولا يجوز شهره " يدل على أن النهى وارد من المشرع على تجاوز الملكية لهذا القدر وأن البطالان يشوب العقد فيما يترتب عليه وقوع المخالفة أما ١٠ لا يترتب عليه وقوع المخالفة فإنه يكون صحيحاً بحسب الأصل إلا إذا كان محل التعاقد غير قابل للتجزئة بطبيعته أو بحسب إرادة عاقله أو كان غير قابل لها بحكم القانون كما فى حالة طلب أحد المبيع بالشفعة - لما كان ذلك وكان محل العقد موضوع النزاع أرضاً زراعية مما يقبل التجزئة بطبيعته فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطالان العقد جميعه دون الوقوف به عند الحد الذى لا يجاوز الطاعن به الحد الأقصى للملكية بمقولة عدم قابلية الصفقة للتجزئة دون أن يبين سبب عدم قابليتها لذلك يكون معيياً بالقصور ومخالفة القانون .

الطعن رقم ٢٠٤٤ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٨٩

البين من نص المادة ١٤٥ ومن القانون المدنى ومذكرتها الإيضاحية أنها وضعت قاعدة عامة تقضى بأن آثار العقد لا تقتصر على المتعاقدين فحسب بل تجاوزهم إلى من يخلفهم خلافاً عامة اللهم أن تكون العلاقة القانونية علاقة شخصية وهى تستخلص من إرادة المتعاقدين صريحة أو ضمنية أو من طبيعة العقد أو من نص القانون.

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٣٧

العقد قانون العاقلين ، فالحظاً في تطبيق نصومه خطأ في تطبيق القانون العام يخضع لرقابة محكمة النقض. ففي دعوى المقاول الذي لم يدفع للمدعى عليه " وزارة الحرية " غير التأمين الموثق وعند ما أعلن بقبول عطائه وكلف بإيداع التأمين النهائي إمتنع ولم يحرر عقد التوريد ، وطلب إعفاءه من التعهد فألقى المدعى عليه عطائه و إنصرف إلى غيره في إستيراد المطلوب له - في هذه الدعوى إذا طبقت المحكمة بعض شروط العقد دون بعضها الذي كان يجب تطبيقه ، فالحكمة النقض أن تقض الحكم وتفصل في الدعوى على أساس الشروط الواجبة التطبيق. ولا يرد على ذلك بأن تطبيق بعض شروط المناقصة وعدم تطبيق بعضها الآخر على الدعوى هو مما يدخل في ولاية قاضي الموضوع دون رقابة عليه فيما يريته من تفسير هذه الشروط ، لأن تطبيق نص من نصوص العقد دون آخر أولى منه هو إجتهاذ يخضع فيه القاضي لرقابة محكمة النقض .

*** الموضوع الفرعي : الغرض من التعاقد :**

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٥٣

لا يلزم أن يكون الغرض من التعاقد واردا في العقد ، بل للمحكمة أن تستخلصه من وقائع الدعوى وما تعارف عليه الناس.

*** الموضوع الفرعي : الغلط للمدعي في العقد :**

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٤ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٦/١/١٩٦٩

عجال تطبيق نص المادة ١٢٣ من القانون المدني ، الغلط في الحساب وغلطات القلم أى الأخطاء المادية التي تقع من محرر العقد أثناء كتابته وتكشف عنها الورقة بذاتها ولا يترتب على تصحيحها تعديل موضوع العقد فلا يدخل في هذه الأخطاء التوقيع على الورقة بختم بدلا من ختم آخر لأن الورقة لا يمكن أن تكشف بذاتها عن هذا الخطأ ولأن تصحيحه يترتب عليه إسناد الورقة إلى غير الموقع عليها وهو ما يخالف نص المادة ٣٩٤ من القانون المدني التي تقضي بأن الورقة العرفية تحرر صادرة عن وقعها.

*** الموضوع الفرعي : القسوخ القضائي :**

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٦٨٨ بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٦

تحصيل لهم الواقع في الدعوى وتقدير ميراث القسوخ وتغديد الجانب المقصر في العقد كل ذلك مما يخضع لسلطان محكمة الموضوع وحدها.

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٤

تنص المادة ١/١٥٧ من القانون المدنى على أنه فى العقود الملزمة للجانبين إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد إعذاره المدين أن يطالب بفسخ العقد ولا يشترط لإعمال حكم المادة أن يتضمن العقد شرطاً يميز الفسخ فى حالة تخلف أحد طرفيه عن تنفيذ التزامه.

الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٢٠ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٢٦

إذا لم يشترط الفسخ بنص العقد فإنه يكون خاضعاً لتقدير قاضى الموضوع يحكم به أو يمنح المدين أجلاً للوفاء بالالتزام ولئن كان الوفاء فى غضون هذا الأجل مانعاً من جواز الحكم بالفسخ فإن إنتضاء الأجل دون وفاء كامل لا يوجب الحكم بالفسخ حتماً إلا بنص فى القانون ، ولا يوجد هذا النص فى قواعد الفسخ الواردة بالمادة ١٥٧ من التقنين المدنى ، كما أن المشرع حذف من مواد البيع نص المادة ٦١٠ من المشروع التمهيدى الذى كان يوجب الفسخ دون إنذار المشتري إلى أجل آخر إذا لم يدفع الثمن قبل إنتضاء الأجل وهو النص المقابل للمادة ٣٣٣ منى قديم — تاركاً ذلك لحكم القواعد العامة فى فسخ العقود الملزمة للجانبين ، والمستفاد من هذه القواعد أن الأجل ورد بالفقرة الثانية من المادة ١٥٧ على سبيل الإستثناء من الحق المقرر للدائن بمقرتها الأولى فى طلب الفسخ ، ولا ينطوى منح الأجل فى ذاته على حكم الشرط الفاسخ الذى يوجهه يكون العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه. وإنما يبقى العقد قائماً والوفاء بالالتزام لا يزال ممكناً بعد إنتضاء الأجل حتى صدور الحكم النهائى ويكون لقاضى الموضوع تقدير ظروف التأخير فى الوفاء ولا يتعين عليه أن يحكم بالفسخ ويجوز أن يحكم برفضه إذا هو تبين أن الوفاء المتأخر عما لا يضار به الدائن .

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٦٨٣ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢

الفسخ إذا لم يشترط بنص فى العقد ، فإنه يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — طبقاً لنص المادة ١٥٧ من القانون المدنى — خاضعاً لتقدير قاضى الموضوع ، يحكم به أو يمنح المدين أجلاً لتنفيذ التزامه ، وإن كان الوفاء فى غضون هذا الأجل مانعاً من جواز الحكم بالفسخ فإن إنتضاء الأجل دون وفاء كامل لا يوجب الفسخ حتماً ، إذ لا ينطوى منح الأجل ذاته على حكم الشرط الفاسخ الذى يوجهه يكون العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه وإنما تبقى سلطة قاضى الموضوع التقديرية ، فيظل العقد قائماً ويكون الوفاء بالالتزام لا يزال ممكناً بعد إنتضاء الأجل حتى دور الحكم النهائى ، ويكون لقاضى الموضوع تقدير ظروف التأخير فى الوفاء. فيقتضى بالفسخ أو برفضه.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ١١/٥/١٩٨٨

جرى قضاء هذه المحكمة على إنه إذا لم ينص في عقد البيع على إعتبره مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم في حالة تأخير المشتري عن سداد الثمن فإن الفسخ لا يقع في هذه الحالة إلا إذا صدر به حكم من القضاء .

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ٦/١/١٩٣٩

إن فصل محكمة الموضوع في صدد كفاية الأسباب لفسخ التعاقد موضوعي خارج عن رقابة محكمة النقض فلا تثرب عليها إذا هي رأت أن عدم تنفيذ أحد الإلتزامات لا يوجب فسخ التعاقد وينت الأسباب التي استندت إليها في ذلك .

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١١/٥/١٩٣٩

إن الحكم بصورية العقد لا يستلزم إثبات سوء نية الطرفين فيه. ومع ذلك إذا كان الحكم قد إستظهر هذا الأمر فلا يصح تعميمه به .

* الموضوع القرعي : التنبيه في التعاقد :

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ١١٧٣ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٣

نقضى المادة ١٠٨ من القانون المدني بأنه " لا يجوز للشخص أن يتعاقد مع نفسه باسم من ينوب عنه سواء كان التعاقد لحسابه هو أم لحساب شخص آخر دون ترخيص من الأصل " فإذا حصل التعاقد بغير هذا الرخيص فلا يكون نافذاً في حق الأصل إلا إذا أجازته ، وقد استثنت المادة من حكمها الأحوال التي يقضى فيها القانون أو قواعد التجارة بصحة هذا التعاقد. فإذا كان الموقع على الإيهال سند الدعوى هو مدير الشركة الطاعنة بوصفه ممثلاً لها وقد تضمن هذا الإيهال - على ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه إقراره بهذه الصفة باستلام الشركة منه بصفته الشخصية المبلغ المكتب به بصفة ودیعة لدى الشركة ، فإن هذا الإقرار يكون متضمناً لتعاقد عقد ودیعة بين نفسه وبين الشخص الاعتباري الذي ينوب عنه " الشركة " وهو مالا يجوز عملاً بالمادة ١٠٨ مالفة الذكر إلا بترخيص من الشركة - أو بإجازتها لهذا التعاقد وبالتالي لا يجوز للمدير أن يرجع على الشركة على أساس عقد الوديعة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر العبارة المؤشر بها على ظهر الإيهال والموقع عليها من المدير بصفته الشخصية متضمنة لإقراره بملكية سيدة ما لتیمة تلك الوديعة وكان هذا الإقرار متصفاً على ذات الوديعة المشار إليها في صلب السند فإن الإقرار المذكور لا يكون من شأنه أن يترتب بذاته في ذمة الشركة التزاماً جديداً مستقلاً عن الإلتزام

الناتج عن عقد الوديعة وإنما يستمد ذلك الإقرار أثره من هذا العقد وبالتالي يدور معه وجودا وعدما ومن ثم فإن عدم نفاذ عقد الوديعة في حق الشركة الطاعنة يستتبع أن يكون الإقرار المذكور غير ملزم لها.

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر عقد المقايضة الذي عقدته الوصية بدون إذن المحكمة الحسية هو عقد باطل بطلاناً نسبياً يصح بإجازه القاصر بعد بلوغه من الرشد وجعل الإجازة تستند إلى التاريخ الذي تم فيه العقد فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

* الموضوع الفرعي : الوديعة بأجر :

الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٦

(١) لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه وباتى أوراق الطعن أن الطاعنة لم تتسكك أمام محكمة الموضوع بأعمال نص البند السادس من ملحق العقد المؤرخ ١٩٦٨/٥/٤ وإنما جرى دفاعها من بين ما جرى به - على أن تلف الجبن المخزون كان مرجعه سوء التصنيع وليس سوء التخزين. وهو دفاع يباير ما جاء بوجه الطعن. فإن النعي بهذا السبب على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

(٣،٢) إنهاء الحكم إلى أن إلتزام الشركة الطاعنة بحفظ الجبن المودع لديها في ثلاجتها من الإلتزامات الجبرية وأنه إلتزام ببذل عناية هي عناية الشخص العادي - لأن الشركة مأجورة على هذا الإلتزام مؤداة أنه كيف العقد بأنه عقد وديعة مأجورة متفقاً في ذلك مع عبارات العقد ودون أن تجادل الطاعنة. في هذا التكييف ، لما كان ذلك وكان مقتضى عقد الوديعة أن يلتزم المودع لديه - أساساً - بالحفاظ على الشيء المودع لديه وأن يبذل في سبيل ذلك - إذا كان مأجوراً - عناية الشخص العادي ويعتبر عدم تنفيذه لهذا الإلتزام خطأ في حد ذاته يترتب مسؤوليته التي لا يدراها عنها إلا أن يثبت السبب الأجنبي الذي تنطى به علاقة السببية وكان الأخير المنتدب بعد أن عاين الثلاجة والجبن المخزون فيها وأطلع على دفاتر الثلاجة المعلة لإثبات درجات الحرارة وأطرحها لعدم صلاحتها ولعدم مطابقتها الواقع ورجع من واقع فحصه للجبن المخزون ومعاينته الثلاجة من الداخل - أن تلف الجبن يرجع إلى الإرتفاع الكبير والشكرور في درجات الحرارة - إستناداً إلى ما لاحظ من تكثف الماء على سطح الجبن والأجولة التي تحويه ومن تراب الجبن المبلى على أرضية الثلاجة ، وإذ إطمأن محكمة الموضوع إلى تقرير الخبير في هذا الشأن - لسلامة أسسه واستخلصت منه في حدود سلطتها التقديرية أن الشركة الطاعنة لم تبذل العناية الواجب إتخاذها من مثله في حفظ الجبن المودع لديها مما أدى إلى تلفه ورتبت على ذلك مسؤولياتها عن هذا التلف - فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد إستقلاً على الطعون التي وجهتها الشركة الطاعنة إلى ذلك التقرير لأن

في أخذها به محمولاً على أسبابه الساتفة ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تستمنه التقرير .

٤) تقدير التعويض الجابر للضرر من سلطة قاضي الموضوع ما دام لا يوجد نص في القانون أو العقد يلزمه اتباع معايير في خصوصه .

٥) البين من ملحق العقد المؤرخ أنه نص في البند الخامس منه على أنه ومفاد هذا النص أن الطرفين إتفقا مقدماً على مقدار التعويض الذي تلتزم به الشركة الطاعة - وحداده بضمن شراء الجبن مما مؤداه أن تلتزم محكمة الموضوع بالقضاء به عند ثبوت مسؤولية الشركة الطاعة عن التلف الذي أصاب الجبن - ما لم تثبت عدم وقوع ضرر للمطعون ضده الأول - أو - أن التعويض المطلق عليه كان مبالغاً فيه - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الشركة الطاعة قد أخلت بالتزامها بالحفظ ولم تبذل في سبيل ذلك عناية الشخص العادي واعتبرها مسرولة عن التعويض فإنه كان يتعين عليه عند تقديره التعويض - عن الجبن التالف - أن يلتزم في ذلك بالظن الذي دفعه الأخير للحصول عليه بحساب التعويض المطلق عليه مقدماً. وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك رغم إشارته في مدوناته إلى نص البند الخامس - فإنه يكون فضلاً عن تناقضه قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه.

* الموضوع الفرعي : للوكالة الظاهرة :

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ١٥ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١١/٤/١٩٩١
المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لنفذ التصرف المبرم بين صاحب الوضع الظاهري والغير حسن النية في مواجهة صاحب الحق أن يكون صاحب الحق قد أسهم بخبطه - سلباً أو إيجاباً - في ظهور المتصرف على الحق بمظهر صاحبه مما يدفع الغير حسن النية إلى التعاقد معه للشواهد المحيطة بهذا المركز والتي من شأنها أن تولد الإعقاد الشائع بمطابقة هذا المظهر للحقيقة ، وخكمة الموضوع في حدود سلطتها الموضوعية إستخلاص قيم الوكالة الظاهرة من القرائن إلا أنه يتعين أن يكون إستخلاصها سائلاً و مؤدياً لما انتهى إليه قضاؤها وكالياً لحمله .

* الموضوع الفرعي : إتعاقد العقد :

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ١٨ مكتب قني ٢ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٥٠
العاقد لا يعتبر تاماً ملزماً بمجرد تدوين نصوصه كتابة ولو حصل التوقيع عليها بل أنه لابد من قيام الدليل على تلاقي إرادة المتعاقدين على قيام الإنترام ونفاذه وهذا ما يقتضى تسليم السند الخت له لصاحب الحق فيه بحيث لو تبين أنه لم يسلم إليه مطلقاً لما صلح هذا دليلاً على الإنترام ، كذلك إذا تبين أنه قد حرر

مكتوب بالتعاقد ولكنه سلم لأمين فإنه يعين البحث في ظروف وشروط تسليم ذلك المكتوب للأمين. وإذا لم تكن كانت الواقع في الدعوى هو أن المطعون عليها الأولى باعت للطاعنين فداناً بمقتضى عقد عرفي أودع هو ومبلغ الثمن أمانة لدى المطعون عليه الثاني بصفته أمين الباتمة والمشرىين ولما رفع الطاعنان دعواهما بإثبات وصحة هذا البيع قرر المطعون عليه الثاني أن سبب إيداع العقد والثمن لديه يرجع إلى أن المطعون عليها الأولى كانت قد باعت نفس القدر إلى آخر وأن طرفي التعاقد إتفقا على بقاء العقد والثمن تحت يده حتى تتمكن الباتمة من إسترداد العقد الأول وكان الحكم إذ قضى برفض الدعوى قد اعتمد أقوال المطعون عليه الثاني وأجرى مقتضاها على البيع لإعتباره - رغم خلو المحرر من أى شرط فاسخ أو رافق - معلقاً على شرط تقابل المطعون عليها الأولى من البيع الأول الصادر منها للمشرى الآخر عن نفس المبيع وإستردادها منه المحرر المثبت له فإن الطعن عليه إستناداً إلى أنه خلط بين إنقضاء العقد ودليله وإلى أنه خالف القاعدة المقررة من أنه لا يصح إثبات عكس ما هو ثابت بالكتابة بغير الكتابة، إن هذا الطعن يشبه يكون على غير أساس ذلك أن الطاعنين هما المدعيان بصحة التعاقد فعليهما يقع عبء إثبات مدعاهما ولما كان المدعى به يزيد على عشرة جنيهات وكان الدليل الكتابي يعوزهما فكان مقتضى ذلك إعتبارهما عاجزين عن إثبات مدعاهما إلا أن ما أدعياه من وجود محرر مثبت للمبيع مودع لدى أمين الطرفين وإقرارهما بأنهما لم يأخذوا على هذا الأمين سنداً بالإيداع لثقتهم فيه وموافقة المطعون عليها الأولى على هذه الواقعة - كل ذلك إقتضى سماع أقوال هذا الأمين في سبب إيداع العقد والثمن لديه

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢

يشترط قانوناً لانقضاء العقد مطابقة القبول للإيجاب، فإذا اقرن القبول بما يعدل في الإيجاب فلا يكون في حكم القبول الذي يتم به التعاقد وإنما يعتبر بمثابة إيجاب جديد لا ينقذ به العقد إلا إذا صادفه قبول من الطرف الآخر. فإذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت في حدود سلطتها التقديرية والأسباب الساتفة التي أوردتها أن اختلاف بين الإيجاب والقبول يتناول مسألة جوهرية في التعاقد الذي كان يراد إبرامه وأنه ليس وليد خطأ مادي وقع فيه الطرف القابل ورتبت على عدم مطابقة القبول للإيجاب أن العقد لم ينقذ أصلاً بين الطرفين، فإنها لا تكون قد خالفت القانون.

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٩

يجب لتمام الإثبات وإنقضاده أن يكون القبول مطابقاً للإيجاب أما إذا اختلف عنه زيادة أو نقصاً أو تعديلاً فإن العقد لا يتم ويعتبر مثل هذا القبول رفضاً يتضمن إيجاباً جديداً. فإذا كانت محكمة الموضوع قد استندت فيما قرره من إنضاء حصول الإثبات على الفسخ لعدم مطابقة الإيجاب بالقسخ للمقبول إلى ما

إستخلصة إستخلاصاً سائفاً من العبارات المتبادلة بين طرفي الخصومة في مجلس القضاء وكان لا رقابة في ذلك خكمة النقص إذ أن إستخلاص حصول الإضاق على الفسخ من عدمه هو مما تستقل به محكمة الموضوع فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٦/٢/١٩٦٧

إذا عرض المشتري في إنذاره للبائعين تنقيص الثمن لفرض البائعون في إنذارهم الذي ردوا به - على إنذار المشتري - وأعلنوا عدم قبولهم هذا العرض وضمنوا هذا الإنذار أنهم يعتبرون ما تضمنه عرضاً من جانب المشتري للفسخ وأنهم يقبلون فإنه طالما أن قبولهم هذا يعارض الإيجاب الصادر إليهم من المشتري فإن هذا القبول يعتبر رفضاً يتضمن إيجاباً جديداً بالفسخ وذلك بالتطبيق لنص المادة ٩٦ من القانون المدني.

الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ٢٤/١/١٩٦٧

إذا كان بين من الإطلاع على الشروط التي وضعها وزير المالية والاقتصادية لتصدير سلمة من السلع أنها تقضي بأن على الراغبين في تصدير السلعة المذكورة أن يتقدموا بطلباتهم إلى الرقابة العامة للتصدير مصحوبة بشيك مقبول الدفع بكامل ثمن إذن التصدير أو بخطاب ضمان من أحد البنوك وتحدد الشروط المذكورة الثمن الذي تستحقه الحكومة عن هذا الإذن ، فإن مؤدى ذلك أن يعتبر الإعلان من وزير المالية والإقتصاد متضمناً شروط التصدير دعوة للكافة إلى تصدير هذه السلعة طبقاً لتلك الشروط فإذا تقدم شخص للمراقبة بطلب للتصدير مستوفياً ما صدر له الإذن بالتصدير نشأت علاقة تعاقدية بينه وبين الحكومة أساسها الإيجاب والقبول ، وتقرض هذه العلاقة على كل من طرفيها التزامات متبادلة قوامها الشروط المعلن عنها من جانب الحكومة والمقبولة من جانب طالبى التصدير فلا تعتبر تلك الشروط بمثابة لائحة تنظيم العلاقة بين الحكومة والأفراد .

الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٨٣

إذا إتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية وإحتفاظهما بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ولم يشوطا أن العقد لا يتم عند عدم الإضاق عليها إعتبر العقد قد تم ، وإذا قام بينهما خلاف على المسائل التي أوجب الإضاق عليها كان لهما أن يلجأ إلى المحكمة للفصل فيه.

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٠/١/١٩٨٣

إن النص في المادة ٩٩ من القانون المدني على أنه " لا يتم العقد في المزادات إلا بمرس المزاد ويسقط المطاء بعبء يزيد عليه ولو كان باطلاً ، يدل على أن التقدم بالمطاء سواء في المزادات أو المناقصات والتي تأخذ حكمها - ليس إلا إيجاباً من صاحب المطاء فلا بد لإنقضاء العقد من أن يصادفه قبول بإرساء

المزاد أو المناقصة عليه ممن يملكه ... ولا يغير من ذلك تحرير العقد الميثب للإتفاق بتاريخ ... لأنه ليس ثمة ما يمنع قانوناً من تحرير المحرر الميثب للعقد في تاريخ لاحق لإنعقاده لأن المحرر أداة للإثبات لا يلزم أن يكون تحريره موافقاً لتاريخ إنعقاد العقد وإذ عتالف الحكم للمطعون فيه هذا النظر وقرر أن شركة المضمون ضدهم لم تكن قد إرثبت بأى إلتزام قبل الشركة الطاعنة قبل ١٩٧٤/٣/٦ تاريخ تحرير عقدھا معها وبه تفهله ، ورتب على ذلك إستعماده من نطاق الإرتباطات البديلة كافة معاملات الشركة الطاعنة مع مقاولي النقل السابقة على هذا التاريخ ومنها عقدھا مع مشروع سيارات صندوق المحتلعات بالقبليوية المؤرخ ١٩٧٤/١/٢٦ فإنه يكون قد أخطأ فى فهم الواقع فى الدعوى وخالف الثابت فى الأوراق ونصوص العقد مما يعتبر منه خطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٥١ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ١٩٢٠ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٦

— المقرر وفقاً لنص المادة ٢/٩٧ من القانون المدني على أن — يعتبر التصاقد ما بين العاتين قد تم فى المكان والزمان اللذين يعلم فيها الموجب بالقبول ما لم يوجد إتفاق أو نص يقضى بغير ذلك .
— لما كانت عبارة البند الرابع من العقد المبرم بين وكيل الباتمة الطاعنة — والمطعون ضده واضحة للدلالة على أن هذا الإتفاق معلق على شرط واقف هو موافقة الطاعنة — الباتمة على البيع ، مما مؤداه ما ورد فى هذا الإتفاق إيجاباً من المطعون ضده — المشوى معلقاً على قبول الباتمة له بما لازمه صدور هذا القبول منها بالموافقة على البيع فإذا تم إتقء العقد ولزم ، أما إذا لم توافق فإن العقد لا ينعقد ويرد المدفوع من المشوى دون رجوع من أحد الطرفين على الآخر بأى إلتزام — لما كان ذلك — وكان البين من الأوراق أن الباتمة — الطاعنة لم توافق على هذا البيع بل أعطرت المطعون ضده بعدم موافقتها عليه ، فإن الحكم للمطعون فيه إذ ذهب رغم ذلك إلى إعتبار إنقضاء الأجل المحدد بالعقد بمثابة موافقة ضمنية من الطاعنة متخذاً من مجرد سكوتها عن الرد خلال هذه المدة قبولاً منها للبيع فإنه يكون فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون قد انحرف عن المعنى الواضح للإتفاق.

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٢

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن طرح مناقصات التوريد وغير ذلك من البيانات الموجهة للجمهور أو الأفراد كالتشرات والإعلانات لا تعتبر إيجاباً وإنما مجرد دعوة إلى التفاوض والاستجابة لهذه الدعوة هى التى تحرر إيجاباً فاللقدم فى مناقصة بعباء بالشروط المبينة فيه يعتبر إيجاباً ويتم التصاقد بقبول الجهة صاحبة المناقصة هذا الإيجاب .

الطعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٩

مفاد نص المادة ٨٩ من القانون المدنى يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن العقد يتعقد بمجرد أن تطابق إرادة طرفيه إذا لم يقرر القانون أوضاعاً معينة لإنعقاده فإذا استلزم القانون أوضاعاً أو إجراءات معينة فلا يتعقد العقد إلا بعد استيفاء القانون تلك الأوضاع أو هذه الإجراءات ولا عبرة بما يتم قبلها من إعلان عن الرغبة فى التعاقد أو ما تتخذ بشأنه من مفاوضات.

الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٧ صفحة رقم ١٠٧٨ بتاريخ ١٢/٥/١٩٩١

مفاد نص المادة ٩٩ من القانون المدنى أن التقدم بالمطاء فى المزايدات ليس إلا إيجاباً من صاحب المطاء فلا بد لإنعقاد العقد من أن يصادفه قبول بإرماء المزايد عليه ممن يملكه بما مؤداه أن العقد فى البيع بالمزاد يتعقد كاصل عام بإيجاب من المزايد هو المطاء الذى يتقدم به وقبول من الجهة صاحبة المزايد يتم بمرسوم المزايد إلا أنه إذا كان القبول معلقاً بموجب قائمة المزايد أو القوانين واللوائح على تصديق جهة معينة فلا يتعقد فى هذه الحالة بمرسوم المزايد إنما يعتبر مجرد إ اتفاق على أن يتفقد الراسى عليه المزايد بطلاله إلى أن يتم تصديق هذه الجهة فيتعقد بهذا التصديق.

* الموضوع الفرعى : انعقاد الوعد بالتعاقد :

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ٢١/٤/١٩٧٣

يشترط لإنعقاد الوعد بالتعاقد طبقاً للمادة ١٠١ من القانون المدنى أن يضى الطرفان على جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه فضلاً عن المدة التى يجب إبرامه فيها وذلك حتى يكون السبيل مهيئاً لإبرام العقد النهائى بمجرد ظهور رغبة الموعود له دون حاجة إلى اتفاق على شئ آخر ، والمقصود بالمسائل الجوهرية أن كان هذا العقد وشروطه الأساسية التى يرى الماقدان الاتفاق عليها ، والتى ما كان يتم العقد بدونها. وإذا كان يبين من مطالعة الاتفاق المبرم بين الطرفين أنه لم يفصح أصلاً عن ماهية العقد المراد إبرامه ولم يكشف عن حقيقة العلاقة القانونية بين الطرفين أو الأركان المميزة لها ولم يبين صراحة أو دلالة المدة التى يجب فيها إبرام العقد النهائى ، وكان لا وجه لما تدعيه الطاعنة من أن الاتفاق ينطوى على عقد عمل غير محدد المدة مع ما ينص عليه الاتفاق صراحة من أن العلاقة بينها وبين الماطعون ضده ينظمها فى المستقبل عقد جديد ، فضلاً عن أنه لم يتضمن باقى العناصر التى تتحقق بها علاقة العمل وهى توافر التبعة ، وكون الأعمال محل هذه العلاقة أعمالاً مادية ، مما مؤداه تخلف الشرطين الواجب توافرها لإنعقاد الوعد بالتعاقد لأن الذى على الحكم الماطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس.

* الموضوع القرعي : إنفساخ العقد :

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٣/٣/١٩٦٩

ينفسخ عقد البيع حتماً ومن تلقاء نفسه طبقاً لنص المادة ١٥٩ من القانون المدني بسبب إستحالة تنفيذ إلتزام أحد المتعاقدين بسبب أجنبي ، ويؤتب على إنفساخه ما يؤتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد فيلتزم البائع برد الثمن إذ المدين بالإلتزام الذي إستحال تنفيذه هو الذي يتحمل تبعه هذه الإستحالة عملاً بمبدأ تحمل التبعة في العقد الملزم للجانبين. وإذا كان الثابت أن إلتزام البائع بنقل ملكية القدر المبيع إلى المشتري قد أصبح مستحيلاً بسبب الإستيلاء عليه لدى البائع فعلياً لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فإن مقتضى هذه الإستحالة أن ينفسخ العقد وأن يلزم البائع وورثته من بعده برد الثمن بالتطبيق للمادة ١٦٠ من القانون المدني إذ الغرم يقع على البائع نتيجة تحمله تبعه إنقضاء إلتزامه .

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ٥/٤/١٩٧٧

- الملاك المنصوص عليه في المادة ٤٣٧ من القانون المدني ، هو زوال الشيء المبيع بمقوماته الطبيعية ولا يعد إستيلاء جهة الإصلاح الزراعي على الأطنان المبيعة بعد البيع هلاكاً لها تجرى عليه أحكام الملاك في البيع ، وتطبيق أحكام ضمان الإستحقاق لا يكون إلا حيث يرجع المشتري على البائع بهذا الضمان على أساس إتمام عقد البيع أما إذا اختار المشتري سبيل المطالبة بفسخ العقد فإنه لا مجال لتطبيق هذه الأحكام ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن المطعون عليه رفع دعواه بطلب فسخ عقد البيع بسبب إستيلاء جهة الإصلاح الزراعي على الأطنان المبيعة ، وقضى على الأساس السالف ذكره بإلزام الطاعنين برد الثمن الذي قبضه مورثهم - البائع - من المطعون عليه ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

- محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصلها الحق وتكييفها القانوني الصحيح دون أن تنقيد في ذلك بتكييف الخصوم لها.

- عقد البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدني بسبب إستحالة تنفيذ إلتزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبي ، ويؤتب على الإنفساخ - ما يؤتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد ، ويتحمل تبعه الإستحالة في هذه الحالة المدين بالإلتزام الذي إستحال تنفيذه عملاً بمبدأ تحمل التبعة في العقد الملزم للجانبين ولما كان الحكم قد أثبت أن إلتزام مورث الطاعنين بنقل ملكية العقار المبيع للمطعون عليه قد صار مستحيلاً بسبب إستيلاء جهة الإصلاح الزراعي عليه تنفيذاً لحكم القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ - بتحديد الحد

الأقصى للملكية الزراعية للفرد بما يزيد عن مائة فدان - فإنه يكون بذلك قد أثبت إن استحالة تنفيذ هذا الالتزام ترجع لسبب اجتنبي.

الطعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٤
مؤدى نص المادتين ٢٦٩ ، ٢٧٠ من القانون المدنى يدل على أن الفسخ كما يكون جزاء على عدم تنفيذ أحد الطرفين لالتزامه التعاقدى قد يوجب على تحقق شرط فاسخ يفتى الطرفان على أن مجرد تحقيقه يؤدى إلى إنفساخ العقد.

الطعن رقم ١٧٠٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٨٥/٣/١١
مسئولية المؤجر فى حالة ما إذا كان الهلاك الكلى راجعاً إلى خطئه. قصورها على ترميمه يطالب به المستاجر عما يصيبه من ضرر بسبب إنفساخ الإيجار قبل إنتهاء مدته .

الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٩٩١/١/٣٠
القوة القاهرة التى يفسخ بها العقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى التى تجعل تنفيذ العقد مستحيلاً استحالة مطلقة لسبب اجتنبي عن المدين مما مؤداه أنه إذا كانت القوة القاهرة تمثل مانعاً مؤقتاً من التنفيذ فلا يكون لها أثر سوى وقف تنفيذ الالتزام فى الفترة التى قام فيها الحادث حتى إذا ما زال هذا الحادث عاد للإلزام لزمه فى التنفيذ .

الطعن رقم ٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩٤٣/٥/١٣
- متى كان الطرفان قد إتفقا فى عقد البيع على أن يقع الفسخ فى حالة تأخر المشتري عن دفع باقى الثمن فى الميعاد المطلق عليه بدون حاجة إلى تنبيه رسمى أو غير رسمى ، فإن العقد يفسخ بمجرد التأخير عملاً بالمادة ٣٣٤ مدنى. ولا يلزم إذن أن يصدر بالفسخ حكم مستقل بناء على دعوى من البائع ، بل يجوز للمحكمة أن تقرر أنه حصل بالفعل بناء على دفع البائع أثناء نظر الدعوى المرفوعة من المشتري .
- متى وقع الفسخ بمقتضى شرط العقد فإن إيداع الثمن ليس من شأنه أن يعيد العقد بعد إنفساخه .

* الموضوع الفرعى : بطلان العقد :

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٩
تقرير الحكم بأن الصفة التى أخذها أمين النقل فى التعاقد من أنه مالك لسيارات وعربات أجرة لم تكن صفة جوهرية يوجب على عدم توأمرها بإبطال العقد هو تقرير موضوعى.

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢١

ليس في القانون ما يمنع من التمسك ببطان عقد في صورة دفع من الدلوع الموضوعية دون حاجة إلى رفع دعوى مستقلة بطلب الحكم بهذا البطان.

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٦ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٦٢/٢/١٥

ليس في القانون ما يحول دون التمسك بطلب بطان التصرف لعب في أهلية المتصرف بعد الإخفاق في الإدعاء بتزوير العقد الحاصل به هذا التصرف لإختلاف نطاق ومرمى كل من الطرفين عن الآخر ، إذ يقتصر الأمر في الطعن بالتزوير على إنكار صدور التصرف من المتصرف دون التعرض للتصرف ذاته من حيث صحته وبطلانه في حين أن الطعن ببطان التصرف بصدوره من غير ذي أهلية موجه إلى ذات التصرف بإنكار توافر الأهلية في المتصرف . فإذا ما ثبت للمحكمة فساد الإدعاء بالتزوير وصحة إسناد التصرف إلى المتصرف فإن ذلك لا يقتضي بطريق اللزوم أن يكون هذا المتصرف أهلاً لصدور التصرف منه كما أن الطعن بالتزوير لا يتضمن في ذاته إقرار الطاعن بأهلية المتصرف ولا يفيد نزوله عن حقه في الطعن بعد ذلك في التصرف لعب في هذه الأهلية .

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٦ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٤

الإضافات التي تعتبر باطلة طبقاً للمادة ١٧ من الأمر العسكري رقم ١٥٨ الصادر في ١٩٤١/٧/١٥ الخاص بالإتجار مع الرعايا الألمان والإيطاليين وبالتدابير الخاصة بأموالهم إنما هي الإضافات التي يجب تقديم بيان عنها وفقاً للمادة ١٦ من الأمر المذكور ولم يقدم هذا بيان المواعيد المحددة أو التي وقع البيان بشأنها غير صحيح . ولم توجب المادة ١٦ تقديم ذلك البيان إلا عن الإضافات المبينة بها والتي تكون قد تمت بين أول يناير سنة ١٩٤٠ و١٢ يولية سنة ١٩٤٠ ، أما الإضافات السابقة لتاريخها على أول يناير سنة ١٩٤٠ فلا يلزم تقديم بيان عنها إلا إذا طلب ذلك وزير المالية أو من يندبهم لهذا الغرض

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٣

مناط المفاضلة بين عقدين أن يكونا صحيحين ، فلا محل لهذه المفاضلة متى كان أحدهما باطلاً وبطلاناً مطلقاً

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٣٥٩ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٤

يشترط لتطبيق نظريتي الانتفاص والتحويل المتصور عليهما في المادتين ١٤٣ و ١٤٤ من القانون المدني أن يكون العقد في شق منه أو كله باطلاً أو قابلاً للإبطال . فإذا كان العقد قد علق على شرط لم يتحقق ، فإن مؤدى ذلك هو عدم إعمال حكم المادتين المشار إليهما في شأنه .

الطنع رقم ٥٨ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٩١٨ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٧

التنازل عن الطعن في ماهية عقد البيع الوفاقي لا يقبل بعد صدور حكم نهائي بطلانه لإخفائه وهنا كما أن هذا التنازل يتضمن إجازة لعقد باطل بطلاناً مطلقاً فلا يعتد به لأن العقد الباطل بطلاناً مطلقاً لا تلحقه الإجازة لأنه معدوم.

الطنع رقم ٤٠٧ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٤٢٠ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٨

تشوط المادة ١٤٤ من القانون المدني لتحول العقد الباطل إلى عقد آخر أن تتوفر فيه أركان عقد آخر صحيح وأن يقوم الدليل على أن نية المتعاقدين كانت تنصرف إلى الإرتباط بالعقد الجديد لو انهما تبينا ما بالعقد الأصلي من أسباب البطلان وإذا كان عقد التحكيم لا تتوفر فيه أركان عقد آخر يمكن أن تكون نية الطرفين قد انصرفت إلى الإرتباط به فإن عقد التحكيم متى قام به سبب من أسباب البطلان لا يمكن أن يتحول إلى عقد آخر ملزم للمتعاقلين لأن المحكّمين لم يقبلوا بموجب عقد التحكيم إلا الإلتزام بالحكم الذي يصدره المحكم فإذا لم يصدر هذا الحكم تحللاً من مشاركة التحكيم.

الطنع رقم ٤٦٤ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٩

تحول العقد الباطل إما يكون في حالة بطلان التصرف مع إشماله على عناصر عقد آخر تكون نية الطرفين الإحتمالية قد انصرفت إلى قبوله دون إدخال عنصر جديد عليه ، ولما كان الثابت أن محكمة أول درجة قد انتهت إلى بطلان الإلتفاق المبرم بين الطرفين على أساس أن الموقعين عليه لا يملكون الصالدة نيابة عن هيئة الإذاعة ، فإن القول بإمكان تحول عقد لم ينشأ يكون على غير أساس .

الطنع رقم ١٦٠ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١١٧٦ بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٦

فكرة تحويل العقد الباطل إلى عقد صحيح تفترض قيام العقد الجديد بين نفس العاقلين بصفتها التي أتصفا بها في العقد القديم ، فليس في سلطه القاضي إجراء أى تغيير في هذه الصفات لخروج ذلك عن نطاق التحول. لما كان ذلك فإن تحول العقد يكون ممنعاً إذا كان يستلزم ذلك إدخال متعادل جديد ليعقد العقد وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يقض بتحويل العقد الأصلي الصادر من المطعون عليه بصفته ممثلاً لغيره إلى بيع جديد صدر منه بصفته الشخصية ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

الطنع رقم ٢٧٠ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٧١/١/١٩

إنه وإن كانت المادة ١١٤ من القانون المدني قد واجهت حالة الحجز وصدور قرار به ، وفرت بين الفقرة السابقة على صدور قرار الحجز والفقرة التالية له ، وأقامت من قرار الحجز قرينة قانونية على إنعدام أهلية الجنحون أو المعتره. ومن تسجيل ذلك القرار قرينة قانونية على علم الغير بذلك ، إلا أنه ليس معنى ذلك أن

الجنون أو المعوه الذي لم يصدر قرار بتوقيف الحجر عليه لسبب أو لآخر تعتبر تصرفاته صحيحة ، إذ الأصل أنه يجب أن يصدر التصرف عن إرادة سليمة ، و إلا إنهيار ركن من أركان التصرف بما يمكن معه الطعن عليه بطلانه إذا ما ثبت علم المتصرف إليه بحالة الجنون أو العته للمعدم للتمييز لحظة إبرام التصرف أملاً بأن الإرادة تعتبر ركناً من أركان التصرف القانوني.

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢١

لم ير المشرع - وعلى ما صرحت به المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدنى - محلاً للفرق بين العقد الباطل بطلاناً مطلقاً والعقد المردود على أساس أن البطلان المطلق يرجع إلى تخلف ركن من أركان العقد في حكم الواقع أو القانون يحول دون إنعقاده أو وجوده ويستتبع اعتبار العقد معدوماً ولئن كان المشرع قد استبدل عبارة " لا ينقذ " فى المادة ١٠١ من القانون المدنى بعبارة " لا يكون صحيحاً " فى المادة ١٥٠ المقابلة لها فى المشروع التمهيدى ، إلا أن ذلك لم يكن يعدو وعلى ما جاء فى الأعمال التحضيرية لهذا القانون - مجرد تعديل لفظى فى صياغة النص لم يقصد منه الخروج عن التقسيم الثنائى للبطلان.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٥

إذ كان الثابت أن مورت الطاعنين أنكر توقيعه على عقد البيع موضوع الدعوى ولما حكم إندائياً بصحة ونفاذه إستأنف ذلك الحكم وتمسك بدفاعه السابق ثم إنقطع سير الخصومة بوفاته وبعد أن إستأنفت الدعوى سيرها دفع الطاعنان الأول والثانى بطلان ذلك العقد لصدوره من مورثيهما وهو فى حالة عته شائعة يعلمها المظنون عليه الأول - المشرى - ومن لم فإن موضوع الدعوى على هذه الصورة يكون غير قابل للتجزئة لأنه يدور حول صحة العقد أو بطلانه ولا يحتمل الفصل فيه غير حل واحد ، إذ لا يتصور أن يكون هذا التصرف باطلاً بالنسبة لمن تمسك بطلانه ويكون فى نفس الوقت صحيحاً بالنسبة لمن تركه الخصومة فى الطعن ، لما يترتب على الترك فى هذه الحالة من ضرورة الحكم النهائى بصحة العقد باتاً.

الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٩

السبب غير المشروع الذى من شأنه أن يطل العقد وفقاً لحكم المادة ١٣٦ من القانون المدنى يجب أن يكون معلوماً للمعامل الآخر فإذا لم يكن على علم به أو ليس فى إستطاعته أن يعلمه فلا يتعد بعدم المشروعية .

الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٠/٢/١٩٨١

مقتضى المادة ١٤٣ من القانون المدني إنه إذا كان العقد في شق منه باطلاً أو قابلاً للإبطال فهذا الشق وحده هو الذى يطل ، إلا إذا تبين أن العقد ما كان ليتم بغير الشق الذى وقع باطلاً.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٨٧ بتاريخ ١١/٦/١٩٨٤

القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعداد الخطة العامة للدولة نظم فى الفصل الأول منه القواعد العامة لوضع خطة قومية عامة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، و اختتم هذا الفصل بالمادة السادسة التى نصت على أنه " لا يجوز الإرتباط بأية مشروعات أو أعمال خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو تمويلها أو تنفيذها بما يخالف الإطار العام المعتمد للخطة " . ونظم فى الفصل الثالث منه إجراءات وضع الخطة وإقرارها فنص فى المادة التاسعة على أن تتولى وزارة التخطيط إعداد مشروع الإطار العام لخطة التنمية الطويلة والمتوسطة الأجل فى ضوء الأهداف العامة للدولة ويعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء لإقراره وعلى المؤتمر القومى العام للإتحاد الإشتراكى العربى ثم يحال إلى مجلس الشعب لإقراره. وتصدر بقانون وهو ما يفيد أنه يعمى للإلزام بالإطار العام للخطة أن يصدر بها قانون وما لم يصدر هذا القانون فلا محل لبحث مدى مخالفة عقود تصدير السلع لهذه الخطة . وإذا كان ثمة خطة عامة للتنمية قد صدرت بقانون منذ صدور القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ حتى نهاية عام ١٩٧٥ وكان لا يبين من نصوص القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن اعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٦ ولا من البيانات والجدول الواردة فى التقرير المرفق به أنه تنفيذ العقد موضوع الدعوى عن سنة ١٩٧٦ يخالف الإطار العام المعتمد للخطة بمقتضى هذا القانون فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من بطلان العقد بالنسبة لهذه السنة يكون على غير أساس ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه الحكم من أن هذا العقد أبرم بالمخالفة لأحكام إتفاق التبادل التجارى بين جمهورية مصر وإتحاد الجمهوريات السوفيتية الإشتراكية الموقع فى ٢٢ يناير سنة ١٩٧٢ ، وأن هذه الأحكام تعتبر من النظام العام لأنها من صميم الخطة الاقتصادية للدولة ذلك أن إتفاق التبادل التجارى المشار إليه - والذى تمت الموافقة عليه فى مصر بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٧٢ وصدر قرار وزير الخارجية بنشره فى أول نوفمبر سنة ١٩٧٣ على أن يعمل به اعتباراً من ١٩ يوتيه سنة ١٩٧٣ - نص فى المادة منه على أن يبدأ العمل به من أول يناير سنة ١٩٧١ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، ولما كانت المادة الأولى منه قد نصت على أن تكون توريدات السلع بين البلدين خلال هذه المدة وفقاً للقاتمين "أ" ، " ب " الملحقين به ، وأنه مستعم تجديداً وإدخال إضافات عليهما قبل حلول عام التوريد بالنسبة لجميع المسائل المتعلقة بعام ١٩٧٣

والأعوام التالية وذلك بإتفاق التبادل بين الطرفين كما نصت المادة الثانية منه على أنه سيتم توريد السلع المتخذة فيه طبقاً لنصوص إتفاق التجارة طويل الأجل الموقع بين الدولتين في ٢٣/٦/١٩٦٢ وإتفاق المدفوعات الموقع في ذات التاريخ وطبقاً للتصديلات التي أدخلت على هذا الإتفاق والواردة في الكتب المتبادلة بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٧١ وذلك حتى ٣١ ديسمبر ويمكن مد العمل بهما وفقاً لما ورد في المادة ٢٠ من إتفاق التجارة طويل الأجل والمادة ١٤ من إتفاق المدفوعات لما كان ذلك ، فإن عقود الوساطة في تصدير السلع بين البلدين التي أبرمت قبل نفاذ إتفاق التبادل التجاري المشار إليه تكون عقوداً صحيحة وملزمة لأطرافها ولكنها غير نافذة بالنسبة لما تتضمنه من سلع غير واردة في القائمتين الملحقين بالإتفاق أو بالنسبة لأي فترة زمنية لاحقة لتاريخ مرياته إلا إذا تم الإتفاق على إضافة السلع المنقطة على تصديرها بتلك العقود إلى السلع التي تضمنتها القائمتان الملحقتان بالإتفاق أو تقرير مد العمل به إلى ما يغطي المدة المنقطة عليها بهذا العقد ، وإذا كانت المواخ المنقطة على الوساطة في تصديرها بالعقد موضوع الدعوى واردة بالقائمة " أ " الملحقة بالإتفاق ، وكان يبين من الصورة الرسمية ليوتوكول تبادل السلع بين الدولتين عن الفترة من أول يناير سنة ١٩٧٦ حتى ٣١/١٢/١٩٧٦ الموقع بالقاهرة في ١٣/١٢/١٩٧٥ والمودعة ضمن مستندات هذا الطعن - أنه نص فيه على أن يجري تبادل السلع بين الدولتين طبقاً لشروط ماثلة على أن يعمل به من تاريخ توقيعه ووردت المواخ ضمن قائمة السلع الملحقة به أيضاً لأن مدة سريان إتفاق التبادل التجاري تكون قد امتدت إلى ٣١/١٢/١٩٧٦ قبل إنقضائها وعلى نحو يغطي المدة المنقطة عليها في العقد موضوع الدعوى مما يجعله نافذاً خلال هذه المدة.

الطعن رقم ١٦٩١ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ٣٠/٦/١٩٨٦

و إن كان الطعن ببطان عقد الشركة لعدم شهره ولنقص أهلية أحد الشركاء يتضمن الأقرار بمجديته والطعن بصورية هذا العقد متضمن إنكاره مما يقتضي البدء بالطعن بالصورية إلا أنه ليس ثمة ما يمنع ذو الشأن من إبداء الطعن معاً إذا كان الهدف منهما هو عدم نفاذ العقد في حقه .

الطعن رقم ٩٧٨٠ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١/٧/١٩٨٨

النص في المادة الثانية من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ المنطبق على واقعة الدعوى على أنه " يحظر إستيراد أو تصدير أوراق النقد المصري أو الأجنبي على اختلاف أنواعها وكذلك القراطيس المالية والكيونات وغيرها من القيم أيأ كانت العملة المقيمة بها إلا بالشروط والأوضاع التي يقررها وزير المالية بقرار منه " يدل على أن الحظر الوارد بهذا النص يشمل إستيراد أو تصدير النقد المصري أو الأجنبي وكذلك القراطيس المالية والكيونات وغيرها من القيم المنقولة أيأ

كانت العملة المقيمة بها وأن مخالفة هذا الخطر معاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها بمقتضى المادة التاسعة من ذات القانون المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ ، لما كان ذلك وكان ما تضمنه عقد الصلح المؤرخ ١٩٧٥/١/٢ بين المطعون ضده الأول بصفته ولياً طبيعياً على أولاده القصر المطعون عليهم من الثانى للسادس وبين المطعون ضده السابع من حلول المشتري على البائع فى الالتزام بدين الدين المرتهن الكويتى الجنسية لا مخالفة فيه للحظر الوارد بنص المادة الثانية من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ مالف الذكر إذ لم يتضمن تصديراً لأوراق النقد المصرى أو غير ذلك من الأفعال المجرمة بمقتضى المادة التاسعة من ذات القانون إنما وجوب إيداع الدين المضمون بالرهن بأحد المصارف بحساب غير مقيم بمحمد بأسم الدائن المرتهن الكويتى الجنسية ، فذلك أمر يتعلق بطريقة وفاة المشتري لدين الرهن الذى حل فيه محل الدائن الراهن يحكمه نص المادة الخامسة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٥٠ وليس فى نصوص عقد الصلح ما يعارض مع هذا الحكم الأمر الذى يقتضى معه القول بطلان ذلك العقد.

الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٩

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه يترتب على بطلان العقد إعتباره كأن لم يكن و زوال كل أثر له فيما بين المتعاقدين وبالنسبة للغير ، لما كان ذلك وكانت المادة ١/٤١ من القانون المدنى بأنه إذا كان العقد باطلاً جاز لكل ذى مصلحة أن يتمسك بالبطلان ، وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا يوزل البطلان بالإجازة.

الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٩

النص فى الفقرة الرابعة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - بشأن إيجار الأسكن - يبدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع رتب بطلان عقد الإيجار اللاحق للعقد الأول بطلاناً مطلقاً لتعرض محل الالتزام فى ذلك العقد مع نص قانونى أمر متعلق بالنظام العام بما يمتنع معه إجراء المناقشة بينه وبين العقد السابق وفقاً لنص المادة ٥٧٣ من القانون المدنى على أساس الأسبقية فى وضع يده ، وذلك سواء كان المستأجر اللاحق عائلاً بصلور العقد الأول لم غير عالم به ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بطلان عقد إيجار الطاعن على ما أورده بأسبابه من أنه " لما كان ذلك وكانت الأوراق قد خلت من دليل على عدم صحة التاريخ المدون بعقد الإيجار الصادر للمستأنف عليه الأول - المطعون ضده الأول - عن شقة النزاع وكان إثبات تاريخه فى الشهر القارى فى أى وقت لاحق لا ينهض بلباته دليلاً على عدم سلامة ذلك التاريخ ولا أثر له على أركان العقد ولا على شروط صحته

ولما كان عقده قد حرر في تاريخ لاحق فإنه يكون بذلك قد وقع باطلاً بالتطبيق لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ حتى ولو كان إثبات تاريخه بالشهر العقاري سابقاً على إثبات تاريخ العقد الآخر " وكان هذا الذي أورده الحكم لا مخالفة فيه للقانون ولا يغير من ذلك ما إنشأه المشرع في المادة ٢٤ من القانون المشار إليه من وجوب إبرام عقود الإيجار كتابة وإثبات تاريخها بأمورية الشهر العقاري الكائن بدائرته العين المؤجرة فخلو النص من إشواط أن يكون العقد الأول ثابت التاريخ لأعمال حكم الفقرة الرابعة من المادة ٢٤ سالفة الذكر في ترتيب بطلان العقود اللاحقة جزءاً لمخالفة الحظر الوارد فيها ، وإذ خلاص الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة ، فإنه لا يبطله قصوره في بيان سند الصحيح إذ شككة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه.

• الموضوع للقرعي : تسجيل العقد :

الطعن رقم ٥ لسنة ١٩٣٥/٥/٣٠ بتاريخ ١٢/٢/١٩٣٥

إذا كان الملك لإخوة متعددين ولم يبع للمشوى منهم إلا بعضهم فحصة الآخرين بالية لهم بداهة. ولا يستطيع المشوى بتسجيل عقد مشواه أن يخلق لنفسه علة بهؤلاء الآخرين يمنعهم بها من التصرف في ملكهم الباقى فهم تصرفاً إنشائياً أو بطريق الإجازة ولا أن يجبرهم كلما تصرفوا أو كلما أجازوا عمل فضولي أن يسجلوا تصرفهم أو إجازتهم حتى يكون أيهما حجة عليه .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٥/١٢/١٢ بتاريخ ١٢/٢/١٩٣٥

— إن المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ تقضى بأن جميع العقود التى من شأنها إنشاء حق ملكية أو حق عيني عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله يجب تسجيلها ، وأن عدم تسجيلها يوجب عليه ألا تنشأ هذه الحقوق ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول ، لا بين المتعاقدين أنفسهم ولا بالنسبة لغيرهم وأنه لا يكون للعقد غير المسجل من الأثر سوى الإلتزامات الشخصية بين المتعاقدين وأن هذه الأحكام تعتبر مقيدة للنصوص الخاصة بانتقال الملكية والحقوق العينية الأخرى بمجرد الإيجاب والقبول بين المتعاقدين.

فما لم يحصل التسجيل فإن الملكية تبقى على ذمة المتصرف حتى ينقلها التسجيل ذاته للمتصرف إليه ولا يكون للمتصرف إليه فى القوة التى تمنى من تاريخ التعاقد إلى وقت التسجيل سوى مجرد أمل فى الملكية دون أى حق فيها. وفى تلك القوة إذا تصرف المتصرف لشخص آخر فإنه يتصرف فيما يملكه ملكاً تاماً فإذا أدرك هذا الشخص الآخر وسجل عقده قبل تسجيل عقد المتصرف إليه الأول فقد خلصت له بمجرد تسجيله — تلك الملكية العينية التى لم يتعلق بها حق ما للأول ، حتى ولو كان المتصرف والمتصرف إليه الثانى سعى النية متراطين كل التواطؤ على حرمان المتصرف إليه الأول من الصفقة وإذن فلا يقبل من أى

إنسان لم يكن عقده مسجلاً ناقلاً الملك فعلاً إليه أن يتازع من آل إليه نفس العقار وسجل عقده من قبله مدعياً أن له حقاً عينياً على العقار يحتاج به عليه ، كما أنه لا يقبل مطلقاً الإحتجاج على صاحب العقد المسجل الذي إنتقلت إليه الملكية فعلاً بتسجيله ، لا بسوء نية المتصرف ولا بالتواطؤ

– إن المادة ١١٨ من القانون المدني تشترط في كل من الصورتين الواردين بها ، وهما كون العين مملوكة للمتعهد وقت التعاقد أو كون ملكه لها حدث من بعد التعاقد ، ألا يكون قد ترتب للغير حق عيني عليها. فإذا كان العقار الذي هو موضوع التعهد مملوكاً للبائع وقت تمهده للمتصرف إليه الأول ثم تعلقت به ملكية شخص آخر تعلقاً قانونياً ، فهذا مانع من إجراء حكم المادة ١١٨ فيه .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٩٤٥/٢/١

إذا كان القندان المختلف على تكليفهما صريحين في التملك المتجزئ إذ نص ليهما على أن المشترين وضعوا اليد على المبيع ولم حق التصرف فيه بصفتهم مالكين له وعليهم دفع الضرائب عنه ، كما نص على أن البائع أقر بقبض الثمن وإلتزم بضمان خلو المبيع من جميع الرهون والحقوق العينية وفضلاً عن ذلك كانا مسجلين قبل وفاة البائع " المورث " ، ومع كل هذا إعتبرتهما المحكمة وصية مستندة في أن الملك لم ينتقل إلى المشترين قبل وفاة المورث البائع إلى بضع قرائن ذكرتها قاتلة إن المستفاد من مجموعها هو أن العقدين لم يدفع عنهما ثمن ولم يقصد بتحويلهما إيتار المشترين دون باقي الورثة ، مما لا ينتج في إستخلاص قصد الإيضاء ، وأغفلت التحدث عن وضع اليد وهو أهم ما كان يجب أن تتكلم عنه لتعرف حقيقة التصرف كما أغفلت التحدث عن الآثار التي ترتبت على تسجيل العقدين وعما هو ظاهر من إرادة المورث نقل الملكية إلى المتصرف لهم حال حياته فإن حكمها يكون مشوباً بقصور أسبابه .

* الموضوع القرعي : تفسير العقد :

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ١٧ مكتب قني ١ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١

حكمة الموضوع بما لها من سلطة في تفسير العقود وتفسير الوقائع أن تقرر أن العقد محل الدعوى وإن صدر في يوم تال لعقد آخر ، بينه وبين العقد الآخر معاصرة ذهنية ، وأن العقد الأخير ، وإن وصف بأنه تراو أو تفاسخ ، هو في حقيقته حسبما إنتقدت عليه نية الطرفين ورقة ضد تنفيذ صورة العقد الأول

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ١٨ مكتب قني ١ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢٣

حكمة الموضوع السلطة النامة في تفسير العقود وتقرير ما ترى أنه كان مقصود العاقدين مستعينة في ذلك بطرؤف الدعوى وملابساتها. فإذا هي إستظهرت من عبارة الإقرار المتنازع على مدلوله ومن تسليم

الأطيان الموهنة لملكها وبقاتها في حيازتهم أن دين الرهن قد إنقضى بالوفاء من ثمن المبيع ولاتياً وكان هذا الذي إستظهره تحمله عبارة الإقرار فإن النعى عليه بأنه قد مسخ هذا الإقرار لا يكون له من مير.

الطنين رقم ١١٨ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٠

ما دامت المحكمة قد إستخلصت إستخلاصاً مائناً من عبارة عقد شراء أرض الكنيسة ومن ظروف الدعوى وملابساتها أن مشوى الأرض التى أقيمت عليها الكنيسة لم يتعاقد باسمه ولمصلحة إذ هو إشرها من الحكومة بصفته رئيس طائفة الأقباط الأرثوذكس وراعى كنيسها ، ولم يكن قصده من شرائها منصراً إلى إضائها إلى ملكه ، بل هو إشرها بصفته سائلة الذكر لبناء كنيسة ومدرسين للطائفة عليها ، وبذلك لا تكون ملكية الأرض قد دخلت في ذمه بل تكون إنتقلت مباشرة من الحكومة إلى الطائفة التى يرأسها فلا مخالفة لى ذلك للقانون.

الطنين رقم ٦٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ٦/٧/١٩٥١

للمحكمة أن تستعين بالبينه والقرائن فى تفسير ما غمض من نصوص العقد ، فإذا كانت المحكمة بعد أن أوردت عبارات العقد المتنازع على تكييفه أهر عقد قسمة أم عقد بدل واستعرضت أسانيد كل من الطرفين لوجهة نظره ، قد اعتبره عقد بدل بناء على ما ذكرته من أسباب مسوعة لذلك مستخلصة من عبارات العقد ومن ظروف الدعوى ، لأنها تكون فى حدود سلطتها وكل مجادلة لها فى ذلك تكون مجادلة موضوعية لا شأن بحكمة التقض بها.

الطنين رقم ٨٥ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ٨/٣/١٩٥١

إذا استخلصت المحكمة من بند فى عقد البيع ينص على ،، التزام البائع وقت طلبش المشوى لتحرير العقد النهائى الناقل للملكية التوجه معه وقت طلبه لديوان المساحة لمراجعة العقد والمصادقة أمام رئيس القلم كما ينص على التزام البائع باستحضار المستندات الدالة على نقل الملكية للمشوى،، إذا استخلصت المحكمة من نص هذا البند أن المشوى هو الذى يحضر العقد النهائى ، وأن ما التزم به البائع هو أن يتوجه مع المشوى لى اليوم السلى يحدده إلى ديوان المساحة لمراجعة العقد والمصادقة عليه أمام رئيس القلم ، وأنه كان يعين على المشوى بدلا من أن ينظر البائع بتحرير العقد النهائى لى أجل معين - وهو عمل لم يلتزم به - أن يحدد لى إنذاره يوما للذهاب إلى ديوان المساحة وينبه على البائع بالذهاب معه إلى الديوان لى هذا اليوم وأن البائع كان على حق إذ رد على المشوى بإنذار أبدى فيه استعداده للتصديق على العقد النهائى فى أى وقت - فإن الطعن فى الحكم بمخالفة الثابت فى عقد البيع يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٢

منى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطالان عقد البيع الصادر من مورث الطاعن والمطعون عليها أقام قضاءه على أسباب واقفه لمر بها شرائط العقد بما يتفق مع مدلولها ثم إستخلص منها أن نية الماعدين إنصرفت إلى معنى الوصية من عدم دفع ثمن المبيع ومنع المشتريين من التصرف فيه طوال حياة البائع وكذا من وضع يدهما عليه ومن عدم إلزامهما بدفع الأموال الأُميرية عن الأُطيان موضوع العقد إلا بعد وفاته ليس في هذا الإستخلاص الموضوعى مخالفة للقانون أو عيب فى التسبيب.

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٢

حكمه الموضوع السلطة التامة فى تفسير العقود وتقرير ما ترى أنه كان مقصود الماعدين مستعينة بطرور الدعوى وملابساتها. وإذن لمضى كان الحكم قد إستظهر من عبارة الإتفاق أن نية الماعدين إنصرفت إلى البيع لا التنازل عن الصفقة الراسى مزادها على المطعون عليه عن طريق إحلال الطاعن محله فيها. وكان هذا الذى إستخلصه الحكم مستمدا من أوراق الدعوى ولا يخالف الثابت بها فإن ما نعاء عليه الطاعن يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ٣/٣/١٩٥٣

حكمه الموضوع السلطة التامة فى تفسير العقود وتقرير ما ترى أنه كان مقصود المتعاقدين مستعينة بطرور الدعوى وملابساتها. وإذن لمضى كان الحكم قد إستخلص النية المشتركة للمصالحين على أنها قد إنصرفت إلى لسة الأموال المشتركة قسمة ثلثيك لا قسمة إنتفاع مستهدياً فى ذلك ببدلول عبارة العقد وبطريقة تنفيذه ، وكان هذا الذى إستخلصه الحكم هو إستخلاص سائق مما تحمله عبارة العقد فإن النعى عليه باحطاً فى وصف العقد يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٨٨٩ بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٢

أ) إذا كانت عبارة العقد واضح فلا يجوز الإنحراف عنها من طريق تفسيرها للتصرف على إرادة المتعاقدين وإذن لمضى كان الثابت بالأوراق هو أن الطاعنة أبرمت عقداً مع المطعون عليها وصرحت لها فيه بأن تشيد من مالها الخاص دوراً ثانياً بالمنزل المملوك لها على الشيوع على أن يكون المطعون عليها حق الإنتفاع به إلى أن توفىها الطاعنة بمجبتها فى تكاليفه وعندئذ يكون لها حق الإنتفاع به وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعنة بطلب نصيبها فى ريع الدور المذكور أقام قضاءه على أنها لم تدفع حصتها فى تكاليف إنشائه ، فإن هذا الذى جاء بالحكم من تفسير لنصوص العقد فضلاً عن إستقلال الحكمة به متى كانت عبارة العقد تحمله كما هو الحال فى الدعوى فإنه لا خطأ فيه فى تطبيق القانون.

ب) كما أن الحكم إذ قرر الاتفاق المشار إليه لا يعدو كونه نزولاً ضمنياً عن حق الطاعنة في الاستغلال لمدة مؤقتة ، وأنه اتفاق جائز وليس فيه ما يخالف النظام العام ، يكون قد نفى عنه ضمناً وصف أنه عقد قرص ، وليس في هذا الذي قرره الحكم خطأ في تطبيق القانون أو في تكيف العقد.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٣

مضى كان الحكم المطعون فيه إذ قرر أن قيام الشركة بعملية شراء الغلال وطحنها وبيعها لا يتنافى مع غرضها المنصوص عليه في عقد تأسيسها وهو تنظيف الغلال وطحنها مقابل أجره معينة أقام قضاءه على أن عملية التموين خالية من عنصر المفامرات فالربح فيها مؤكد ، وأن جميع الشركاء قد أجمعوا على مطالبة المديرين بمجمل هذه العملية مشاعاً بين الجميع ، وأنه لا محل لمنح امتياز لأحدهم وتخصيصها لحسابه دون الباقين وأن الأجرة المئوية التي نص عليها في عقد الشركة أصبحت بحكم الظروف وضرورة الحكومة المعيل الرئيسي للمطحن هي الفرق بين مشتري القمح وثن الدقيق وكلاهما مسعر بمعرفة وزارة التموين وملحوظ فيه من جانب الحكومة ضمان مصلحة أصحاب المطاحن ، فإنه ليس فيما قرره هذا الحكم مسخ لنصوص عقد الشركة ولا مخالفة للمادة ٤٣٩ من القانون المدني القديم.

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ١/٦/١٩٥٥

لقاضى الموضوع السلطة المطلقة في تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما يراه أولى بمقاصد الماعقدين مستتباً بطرورف الدعوى.

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ٧/٦/١٩٥٦

إذا كان الحكم لم يحار المستاجر في وجوب التوسع في تفسير عبارة "إصلاح حالة الرى" المطلق عليها وجعلها شاملة لكافة وجوه الإصلاح ومنها إحياء الموات بالعين المؤجرة لمخالفة ذلك لعبارات الاتفاق الصريحة المحددة ، فلا مخالفة في ذلك لقواعد التفسير ولا خطأ من الحكم في تطبيق القانون

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ٢٤/١/١٩٥٧

مضى كان الحكم قد نهج في تكيف عقد إيجار مطحن من المطاحن صحيحاً ولم يخرج في تفسيره عما تحتمله نصوصه فاستخلص لإعتبارات واقعية أن نية المتعاقدين قد إنصرفت عند التعاقد إلى إستمرار العقد مدة قيام نظام التموين فإن تلك الإعتبارات بما تستقل محكمة الموضوع بتقديرها ولا رقابة محكمة النقض عليها.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٤

مضى كان الحكم قد نهج فى تفسير العقد منهجاً قوياً إذ نظر إلى نصوصه وبين ما انصرفت إليه نية المتعاقدين وقت التعاقد لإنتهى من ذلك إلى وصف صحيح للعقد بأنه عقد بيع خلا من تحديد موعد لدفع الثمن ثم أنزل عليه حكم القانون الصحيح فإنه لا يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/١٨

مضى استخلص الحكم لأسباب سائفة أن شركة من الشركات - عندما أصدرت لائحة صندوق الإيداع فى ظل قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ - قصدت إلى تمييز بعض المسكرين فى الصندوق بتمكينهم من الحصول على ما أودعته الشركة الصندوق بالإضافة إلى المكافأة ، لأن هذا الحكم لا يكون قد حرف العقد عن مواضعه .

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٤١ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٦

عقد تأسيس الشركة هو عقد كباقي العقود تخضع الموضوع أن تفسره مسروقة فى ذلك بواقع الأمر فإذا كان هذا الواقع من الأمر أن شركة من شركات التأمين تستثمر بعض الأموال الناتجة من التأمين فى الأعمال المصرفية فإن المحكمة إذ تقرر أن النشاط المصرفى فى هذه الحالة عمل تبنى لهية التأمين التى تمارسها تلك الشركة لا تكون قد جاوزت سلطتها التقديرية فى تفسير العقد .

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٣

مضى تبين أن ما ذهب إليه الحكم فى صدد عقد الوعد بالبيع موضوع النزاع لا يخرج عن كونه تفسيراً لنصوص ذلك العقد استدللت عليه المحكمة من وجهته ومقصود عاقله من الفاظه وعباراته وما قارنه من ظروف ثم إنتهت المحكمة من ذلك إلى نتيجة سائفة خفلاً تزدى إليها مقدماتها فإن ذلك مما يدخل فى السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع التى لا رقابة محكمة النقض عليها .

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٥٨/١/٩

مضى استخلص الحكم نية المتعاقدين وما انعقد اتفاقهما عليه بما يتفق مع ما توحى به عبارات عقد البيع الابتدائى وتؤيده صيغة عقد البيع النهائى من أن البيع كان شاملاً للأرض المبيعة وما عليها من مبان إذ وصف البيع فى العقد المذكور بأنه عبارة عن عرّون وصيدلية ودكاكين ومقهى ولوكائنة فإن ذلك يكون استخلاصاً سائفاً مما يدخل فى سلطة المحكمة الموضوعية. ولا محل للنعى على الحكم بأنه أخطأ فى تفسير العقد الابتدائى بمقولة إن البيع لم يشمل تلك المباني وأنه يحق للبائع المطالبة بشمن أنقاضها.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٤ مكتب قتي ٩ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٥

تفسير المقود واستظهار نية طرفيه أمر مستقل به محكمة الموضوع مادام لقضاؤها في ذلك يقوم على أسباب مائفة وطالما أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد اثر واستظهار نية المتعاقدين عن المعنى الظاهر ل عباراته فإذا كانت عبارات العقد اثير بين الطاعة الأولى والمطون عليه الأولى على ما أورده الحكم المطعون فيه تؤدي في مدلولها الظاهر إلى أن اتفاقاً تم بين الطرفين على القدر المبيع والتمن وشروطه مما يوفر للعقد صفة البيع بكافة شروطه معلقا على شرط إتمام التعاقد بين الطاعة الأولى وبين مصلحة الأملاك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار هذا العقد في القليل وعدا بالبيع ، وكان ذلك لا يؤثر في النتيجة التي خلص إليها لأن الوعد بالبيع يأخذ حكم البيع ، فإن التني على الحكم بالخطأ في تكيف العقد يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢٤ مكتب قتي ٩ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٠

معي تبين أن محكمة الموضوع قد فسرت شروط البيع في خصوص تحديد كمية المبيع تفسيراً سائفاً لم تخرج به عن حد حمل عباراتها على ما يمكن أن تحتمله ودعمت حكمها في هذا الخصوص بما يؤدي من اعتبارات معقولة فإن ذلك مما يدخل في السلطة التقديرية محكمة الموضوع التي لا رقابة محكمة النقض عليها.

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٤ مكتب قتي ٩ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٥

إذا كانت محكمة الموضوع قد أعملت نص عقد الاتفاق الذي يعطي المطعون عليها الثالثة الحق في إيقاف النشر بدون أي تبنيه أو إنذار إذا تأخر الطاعن عن دفع المبالغ المستحقة عنه - وأخذت بما تنفيه ظاهر عباراته ، فإنها بذلك تكون قد التزمت حدود القانون في شأن تفسير المقود. ولم يكن عليها في هذا المقام أن تورد أسباباً لذلك ولا تتأخذ بأنها لم تعدل عن المعنى الظاهر إلى سواء ما دام لم يوجد مسوغ للمدول ولم تسجن أن نية المتعاقدين قد انصرفت إلى معنى آخر خلاله.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٤ مكتب قتي ٩ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٩

معي كانت محكمة الموضوع قد أخذت في تفسير مشاركة تحكيم بالظاهر الذي ثبت لديها فأعملت مقتضاه لأنه لا يكون عليها أن تعدل عن هذا الظاهر إلى سواء إلا إذا تبين أن ما يدعى إلى هذا المدول.

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٥ مكتب قتي ١١ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩٦٠/٥/١٩

إذا كان الواقع أن الشركة المطعون عليها أقامت دعواها ضد الشركة الطاعة تطلب إلزامها وشركة الملاحه متضامين يبلغ وأست دعواها على أنها إشورت من الطاعة بضاعة شحنت من ميناء لوس أنجلوس ولما وصلت ميناء الأسكندرية تبين بها عجز وتلف في مشتعلاتها وأن خبر إبيات الحالة أظهر

وجود التلف والعجز - وبعد أن سارت الدعوى الموضوعية شوطاً أثارت الطاعة في دلائلها أن مركزها في الصفقة أنها وكالة بالعمولة وأنها تعاقبت حساب شركة أمريكية فلم تكن هي الباتمة للبضاعة ولذلك لا تسأل عن تلفها وتكون الدعوى بالنسبة لها غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض الدفع على أن العقد انحرى بين الطرفين وإن ورد به أن الطاعة وسيطة في الصفقة إلا أن عبارة فاتورة البيع الصادرة من الطاعة بعد ذلك غامضة ومتناقضة في بعض أجزائها لما جاء في العقد في هذا الخصوص وإزاء هذا التناقض والإضطراب رأت محكمة الاستئناف أن تستظهر نية العاقد من باقى مستندات الدعوى وذلك بالرجوع إلى عقد سابق ألغى وحل محله العقد القائم واستخلصت منه ومن فتح الحساب الجارى باسم الطاعة وإستخراج إذن الإستيراد باسمها - وهو لا يقبل التنازل - ومن تحرير سند الشحن كذلك باسمها ومن سكوت الطاعة عن التحدى بصفتها التي تدعيها كوسيطة في الصفقة حتى سارت دعوى إثبات الحالة وإجراءات الخبرة دون إعراض وحتى رفعت دعوى الموضوع ووصلت إلى آخر مراحلها في المحكمة الابتدائية إستخلصت المحكمة من كل ذلك مدى جدية دفع الطاعة وأن صفتها الحقيقية هي إنها باتمة للصفقة وليست وسيطة وهو تحصيل سائع أسندته المحكمة إلى إعتبارات مقبولة ، فلا محل معه للنسب وانحراف المحكمة في تفسير شروط التعاقد وعروجها على قواعد التفسير في القانون.

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨١٠ بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢١

العبارة في التكيف القانوني بحقيقة التعاقد طبقاً للقانون لا بما يصفه به الخصوم .

الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٦١/٥/٤

إذا كان المدلول الظاهر للإتفاق المبرم بين الطرفين هو إلزام الطاعن باستئصال سببها حساب المطعون عليه إلى أن يجد هو أو المطعون عليه خلال أجل محدد مستقلاً لها وعندئذ يصعد الطاعن بدفع نصف الإيجار الذى يقدمه المستغل الجديد فإن مؤدى ذلك أن هذا الإلتزام مقيد بشروط وجود هذا المستغل خلال الأجل المتفق عليه بحيث ينتهى بانقضاء ذلك الأجل ، وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاؤه بالإزاحة الطاعن بنصف الإيجار عن المدة التالية لإنهاء الأجل إستناداً إلى عقد الإتفاق صالف الذكر يكون قد انحرف في تفسير الإتفاق عن المعنى الظاهر له ومسخته ولما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٦٢/١/٤

ترخيص مصلحة الجمارك للشركة الطاعنة بتشغيل معمل لإنتاج المشروبات الكحولية تحت نظام الإيداع بشروط معينة تتضمن جميعها إلتزامات على الشركة وحدها ، ليس في حقيقته عقداً بالمعنى القانونى وإنما

هو قرار إداري أصدرته مصلحة الجمارك وفقاً لأحكام المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسم الإنتاج على الكحول والذي كان معمولاً به وقت إعطاء هذا الرخيص. ومن ثم فمضى كان الحكم المطعون فيه قد عمل الآتار القانونية لهذا القرار الإداري الذي يحكم الروابط بين الطرفين وإنتهى إلى نتيجة صحيحة موافقة للقانون فلا يعيبه ما ورد في أسبابه من وصف ذلك القرار الإداري بأنه عقد ويكون النسي على الحكم إغفاله الرد على ما طلبه الطاعنة من تطبيق قواعد التفسير المنصوص عليها في المادتين ١٥٠، ١٥١ من القانون المدني غير مجد إذ أن مجال تطبيق تلك القواعد هو العقود ولا تنطبق على القرارات الإدارية .

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٦ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٦٢/٢/١

الإخفاف عن المعنى الظاهر لعبارة العقد مسخ له. فإذا كان قد نص في العقد على أن البيع خاضع لشروط بورصة منا البصل وهو نص عام مطلق يحكم جميع شروط التعاقد بما في ذلك تحديد السعر فإن تفسير الحكم المطعون فيه هذا النص بأنه قاصر على العيوب التجارية ينطوي على مسخ للعقد.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٦ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٥

مضى إنتهى الحكم المطعون فيه إلى أن عقد البيع محل النزاع تصرف منجز وأنه لو صح أن ثمناً لم يذبح فإن العقد لا يعدو أن يكون هبة منجزة فإن ذلك صحيح في القانون .

الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٢٦ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢١

حكمه الموضوع السلطة في تفسير العقود بما تراه أولى إلى ما نواه الماقدان ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص أن نية المورث إنصرفت إلى الإيضاء لا إلى البيع وكان هذا الإستخلاص سائفاً لا عيب فيه فإن ما يثيره الطاعن في ذلك لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٦ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣١

حكمه الموضوع السلطة المطلقة في تفسير المستندات وصيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه هي أو في بمقصود المتعادلين وإستخلاص ما يمكن إستخلاصه منها. ولا رقابة حكمه النقض عليها في ذلك متى كانت عبارات العقد تحتمل المعنى الذي حصلته محكمة الموضوع منها. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إعتد فيما إستخلصه من العقد على المعنى الظاهر له وبين الإعتبارات المعقولة المؤيدة إلى ما ذهب إليه فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور .

الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٤

محكمة الموضوع السلطة في تصرف حقيقة العقد المتنازع عليه وإستظهار مدلوله كما تضمنته عباراته على ضوء الظروف التى أحاطت بتحريره وما يكون قد سبقه أو عاصره من إلتفاتات عن موضوع التعاقد ذاته فإذا كان بين من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع وهى بمسدد الفصل فى الخصومة التى قامت بين الطاعنة و المطعون عليهم حول ما إذا كانت الهبة قد صدرت من الواهب لمورث الطاعنين الأولين و الطاعن الثالث بصفتهم الشخصية أو باعتبارهما نائبين عن أهالى بلدة معينة لبناء مدرسة بها قد رجعت ، بجانب ما تضمنه العقدان الابتدائى والنهائى من عبارات ، إلى طرف التعاقد وملابساته واستخلصت من ذلك أن فكرة إنشاء المدرسة قد نبت لدى الأهالى وأن تشييدها كان تنفيذاً لهذه الفكرة وأن الهبة قد صدرت من الواهب تنفيذاً لهذا الغرض ، وكان هذا الذى إستخلصته محكمة الموضوع سائلاً لا يجالى المنطق ولا يناقض الثابت بالأوراق فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٤،١٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢١

مضى بلغ الطالب المعاش فإن مصلحته تحديد ألقمته وأحقته فى الزوقية إلى درجة مستشار تكون قاصرة على الحكم بأحقته لمرتب هذه الدرجة من تاريخ إستحقاقه للزوقية إليها وهو ما ينبى الحكم له به.

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٩٦٤/٧/٢

محكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير نصوص العقد وتعرف ما لصدده العاقدان منها ولا سلطان محكمة النقض عليها متى كانت عبارة العقد تحتمل المعنى الذى حصلته.

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٦

محكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أولى بمقصود المتعاقدين وفى إستخلاص ما يمكن إستخلاصه منها ولا سلطان محكمة النقض عليها ما دامت تلك الصيغ والشروط تحتمل المعنى الذى حصلته محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٧

إذا كان لمدلول عبارات العقد معنى ظاهر فإن إغراف الحكم المطعون فيه عن هذا المعنى دون أن يبين فى أسبابه لم عدل عنه إلى غيره مما أخذ به يجعله معيباً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ١٩٦٤/٧/٧

إذا كان تفسير محكمة الموضوع لعبارة العقد هو ما تحمله هذه العبارات وليس فيه خروج عن مدلولها الظاهر فإنه يخرج عن رقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٣٠

محكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه هى أولى بمقصود المتعاقدين وفى إستخلاص ما يمكن إستخلاصه منها ، ولا سلطان لمحكمة النقض عليها فى ذلك ما دامت تلك الصيغ والشروط تحتمل المعنى الذى حصلته محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٩٤٣ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٨

لا يشترط القانون ألفاظاً معينة للشرط الفاسخ الصريح وعلى ذلك فإن النص فى الإنفاق على ترتب آثار الفسخ بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار بمجرد حصول المخالفة لشرط العقد يقوم مقام النص على الفسخ بلفظه. فإذا كانت محكمة الإستئناف قد إستخلصت من عبارات العقد أن نية المتعاقدين إلتجأت عند تحريره إلى إعتباره مفسوخاً من تلقاء نفسه عند إخلال الطاعنين " الباتعين " بالتزاماتهما ونبت على هذا الإستخلاص على ما ورد فى العقد من عبارات فسرتها بأنها تفيد الإنفاق على إنه فى حالة تخلفها عن الوفاء بالتزاماتها يصبحان ملتزمين برد ما قبضاه من ثمن المبيع الذى تخلف عن تسليمه وذلك بدون أى منازعة وبلا حاجة إلى تنبيه أو إنذار وهو أثر لا يوجب إلا على إعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه وكان لا سبيل لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فى هذا التفسير ما دامت عبارة العقد تحتمل المعنى الذى أخذت به فإن تكليف الشرط على مقتضى هذا التفسير بأنه شرط صريح فاسخ يسلب المحكمة كل سلطة فى تقدير كفاية أسباب الفسخ - هذا التكليف لا مخالفه فيه للقانون.

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٣

محكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه هى أولى بمقصود المتعاقدين وفى إستخلاص ما يمكن إستخلاصه منها ولا سلطان لمحكمة النقض عليها ما دامت تلك الصيغة والشروط التى تحتمل المعنى الذى حصلته.

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٤

إذا كانت محكمة الموضوع قد إستندت فى قضائها بفسخ عقد البيع إلى أن البائع قد إلتزم فى ذات العقد بتطهير العين المبيعة من كافة ما عليها من الحقوق العينية والقيود واعتبرت هذا الإلتزام من الإلتزامات الجوهرية فى مقصود المتعاقدين وقت التعاقد وأن عدم ولاء البائع به رغم إعداره يسوغ فسخ العقد طبقاً

للمادة ١/١٥٧ من القانون المدني ، فإن محكمة الموضوع تكون قد مارست سلطتها الموضوعية في تفسير العقد بما لا يخرج عن مدلوله الظاهر وفي اعتبار الالتزام المنصوص عليه في العقد سالف الذكر إلتزاماً جوهرياً - هو إلتزام غير إلتزام البائع بضمان الإستحقاق - كما أنها حين رتبت على الإخلال بهذا الإلتزام وإمتناع البائع عن الوفاء به بعد إعذاره فسخ العقد لا تكون قد خالفت القانون .

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٣٥٠ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٩

لا يجوز الإعتماد على المعنى الذى تفهده العبارات المدونة في بعض سطور الورقة على إستقلال إلا إذا ثبت أن العبارات الأخرى التى كان يحويها انحر قبل وقوع التزوير فيه لم يكن فيها ما يتعارض مع ذلك المعنى أو يؤثر عليه إذ أن عبارات انحر يكمل بعضها بعضاً وتفسره إنما يكون على مقتضى ما تفهده جميع عباراته مجتمعة لا بما تفهده عبارات معينة منها.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ١٩٦٦/٣/١٠

لا يجوز للمحكمة وهى تعالج تفسير الحررات أن تعد بما تفهده عبارة معينة من عبارات انحر بل يجب عليها أن تأخذ بما تفهده العبارات بأكملها ولى مجموعها. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد وقف عند الشق الأول من العبارة الواردة في مذكرة الطاعن وفسرها بما فسرنا به دون إعتبار لما يكملها من عبارات تفصح عن معناها وحقيقة القصد منها فإنه يكون قد خالف قواعد التفسير وفسر تلك العبارات بما يشوه معناها ويعتبر مسخاً لها .

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٦٨٨ بتاريخ ١٩٦٦/١١/١٥

بحث حسن النية في تنفيذ العقد من مسائل الواقع التى تحكمها الموضوع الحق المطلق في تقديرها.

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٨٦٠ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٢

لا على الحكم المطعون فيه إذا كان قد استخلص من المراسلات المتبادلة بين الطرفين قيام التعاقد بينهما فى مادة تجارية ، وأن إزادتهما قد تلاقت فى شأن تحديد قدر التعاقد عليه.

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٦٧/١/٧

النزاع بشأن تفسير شرط التحكيم الوارد بالعقد إنما هو نزاع يتعلق بحق محكمة الموضوع في تفسير العقد وتحصيل فهم الواقع منه ، فلا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٧
بعد تفسير الاتفاق لتعرف حقيقة قصد الماعدين فيه من سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة محكمة النقض عليها مادامت لم تخرج في تفسيرها عما تحمله عباراته ، والاستهداء بالظروف التي أحاطت بتليذ العقد لبيان مقصود الماعدين هو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع .

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١١٤٧ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٦٧
إذ إلزم الحكم المطعون فيه عبارة العقد ولم يخرج عن معناها الظاهر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو تأويله.

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ٧/٣/١٩٦٧
محكمة الموضوع السلطة الكاملة في تفسير عبارات العقد ما دامت لم تنحرف بها عن المعنى الظاهر لها.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٣٧٩ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٦٧
تفسير العقود واستظهار نية طرفيها أمر تستقل به محكمة الموضوع مادام قضاؤها في ذلك بقوم على أسباب سالمة.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٧٢٠ بتاريخ ٢١/١١/١٩٦٧
محكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير العقود وتقرير ما ترى أنه مقصود المتعاقدين مستعينة بظروف مستعينة بظروف الدعوى وملابساتها ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر من عبارات عقد القرض موضوع النزاع أن الطاعن وقع عليه بصفته كفيلاً متضامناً للشركة المدينة وأسس قضاؤه في هذا الخصوص على اعتبارات مقبولة يمكن حل تفسيره عليها عقلاً وتكفي دعامة لما قضى به فإنه لا يكون قد أخطأ في الاستدلال .

الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١١٢٩ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٦٧
محكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير جميع العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أولى بمقصود الماعدين مستعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملابساتها ولا رقابة محكمة النقض عليها في ذلك متى كان تفسيرها تحمله عبارة هذه الشروط ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها .

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٦٥٩ بتاريخ ١٤/١١/١٩٦٧
محكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير نصوص العقد بما تراه أولى بمقصود المتعاقدين ولا سلطان محكمة النقض عليها متى كانت عبارة العقد تحتمل المعنى الذي حصلت.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٢٩٢ بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٧

مضى إلزام الحكم المطعون فيه في تفسيره للشرط الوارد بالقصد المعنى الظاهر لدلوله وضمن أسبابه أن هذا المعنى يقصده المتعاقدان فإنه لا مقب عليه في هذا التفسير.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٧٧٩ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٦٧

- تفسير العقود من شئون محكمة الموضوع فلها أن تقرر معناها على أى وجه تفهمه من صيغتها وقراءتها متفقا مع قصد المتعاقدين ولا رقابة حكمة النقض عليها في ذلك مادامت عبارات العقد غتمل المعنى الذى أخذت به. فإذا كانت محكمة الموضوع قد استظهرت ما عناه المتعاقدان من عبارات الاتفاق المختلف على تكييفه - مستعينة في ذلك بالظروف التى أحاطت بتحريرها وردته إلى شواهد وأسانيد تؤدى إليه عقلا لم أنزلت عليه الحكم القانونى الصحيح وليس حكمة النقض عليها من سبيل .

- العبرة عند تفسير عكمة الموضوع لما غمض من نصوص المقرر هى بما تفهده عبارتها فى جملتها لا بما تفهده عبارة معينة منها.

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٥٠٤ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٦٨

تفسير العقود وإستظهار نية طرفيها أمر مستقل به بحكمة الموضوع ما دام قضاؤها فى ذلك يقوم على أسباب سائفة وطالما أنها لم تخرج فى تفسيرها للمقد وإستظهار نية المتعاقدين عن المعنى الظاهر لعبارة.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٢٢ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٦٩

للقاضى كامل السلطة فى تحديد نطاق الوكالة وبيان ما قصده المتعاقدان منها مستعينا فى ذلك بعبارة التوكيل وظروف الدعوى وملابساتها متى كان إستخلاصه سائفا يؤدى إلى ما إنتهى إليه .

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٥/١/١٩٧٠

متى كان يبين بما قرره الحكم أن المحكمة حصلت من عقد البيع المسجل المبرم بين الطاعنة والباعين لها ومن باقى الأوراق ، أن إرادة الطرفين قد ألقيت إلى التنازل عن حق الارتفاق بالمطل المقرر للمبيع للطاعنة على عقارات المطعون عليهم ، ولم تخرج فى تفسيرها هذا عن المعنى الظاهر لعبارة العقد وأوضحت العبارات المبررة لذلك ثم أعملت إثر هذا التنازل فى النزاع المطروح لا على أساس قواعدها الأشواط لمصلحة الغير واستفادة المطعون عليهم من عقد لم يكونوا طرفا فيه وإنما على أساس تفسيرها لعقد البيع الذى تستند إليه الطاعنة فى إيجاب ملكيتها ، وعلى أن التنازل الذى أنطوى عليه ينتج أثره بالإرادة المنفردة للمتنازل ولا يحتاج إلى قبول فلا يلزم أن يكون التنازل له طرفا فى المقرر المثلث له ، إذا كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور ومخالفة للقانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٧٠/١/٨

لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تفسير عبارات العقد ، وتفهم نية العاقدين لإستباط حقيقة الواقع فيها وتكييفها التكيف الصحيح ، ولا رقابة حكمة النقض عليه متى كانت عبارة العقد تحمل المعنى الذى حصله وكان قد برز قوله بما يحمله .

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٦

استظهار نية العاقدين من ظروف الدعوى ووقائعها مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع. وإذا كانت حكمة الموضوع قد استخلصت من نصوص العقد وظروف الدعوى وبأسباب مائفة ، أن المصاقدن قصلوا أن يكون البيع باقاً منتزاً بشرط جزائى ولم يقصدا أن يكون بيعاً بغيرهون لأن النعى على الحكم بهذا السبب لا يهدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما يستل به قاضى الموضوع ولا رقابة حكمة النقض عليه

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٦

حكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أولى بمقصود العاقدين مستعينة فى ذلك بجميع ظروف الدعوى وملابساتها ولا رقابة حكمة النقض عليها فى ذلك متى كان تفسيرها تحتمله عبارة هذه الشروط ولا خروج فيها على المعنى الظاهر لها.

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٣٠

العربون هو ما يقدمه أحد العاقدين إلى الآخر عند إنشاء العقد ، وقد يريد العاقدان بالإتفاق عليه أن يجعلا عقدهما مبرماً بينهما على وجه نهائى وقد يريدان أن يجعلا لكل منهما الحق فى إمضاء العقد أو نقضه ونية العاقدين هى وحدها التى يجب التحويل عليها فى إعطاء العربون حكمه القانونى.

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٣٠٥ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٣١

حكمة الموضوع السلطة التامة فى تفسير العقود والمستندات بما لا يخرج عن مدلول عباراتها.

الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٦

إذا كان بين ما أورده الحكم المطعون فيه أنه إذ فسر عبارة العقد قد إلتزم فى تفسيره المعنى الظاهر لدلولها فإنه لا معقب عليه فى هذا التفسير.

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢٢ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٥

حكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أو في مقصود العاقلين مستعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملابساتها ، ولا رقابة حكمة النقض عليها في ذلك متى كان تفسيرها تحتمل عبارة هذه الشروط ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها .

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٠

حكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه هي أولى بمقصود المتعاقدين ، وفي إستخلاص ما يمكن إستخلاصه منها ، ولا سلطان لحكمة النقض عليها ما دامت تلك الصيغ والشروط تحمل المعنى الذي حصله .

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٠

تفسير العقود والشروط للتعرف على مقصود المتعاقدين ، من سلطة محكمة الموضوع ، ولا رقابة حكمة النقض عليها متى كان تفسيرها لما تحتمل عباراتها ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها ولا تنقيد المحكمة بما تفيد عبارة معينة منها ، وإنما بما تفيد في مجملها .

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١٠٦٢ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١

حكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل المعنى الذي قصده المتعاقدان من عبارات العقد مسندة بالظروف التي أحاطت بها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن نطاق البند التاسع من قائمة الشروط الملحقة بعقد المقاولة يقتصر على مواجهة حالة تغير الفئات والإثمان المتفق عليها ، ولا يتضمن شرطا بإعفاء رب العمل من إلتزاماته الناشئة عن العقد ، ومنها إلتزامه بتأمين المقاول من إنجاز العمل وهو يفرض عليه الحصول على رخصة البناء للبدء في العمل ، كما يفرض عليه الحصول على التراخيص اللازمة للمضي في تنفيذه ، وكان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأنه وكل المقاول أو أتابه عنه في إستخراج الرخصة اللازمة لبناء باقي الأودار ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رتب مسؤولية الطاعن عن توقف العمل نتيجة عدم إستخراج هذه الرخصة لا يكون قد خالف القانون أو شابه الخطأ في الإستناد .

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٧٨١ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٩

تفسير العقود وإستظهار نية طرفيها هو أمر تستغل به محكمة الموضوع ما دام قضاؤها في ذلك يقوم على أسباب سائفة ، وطالما أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد وإستظهار نية الطرفين عن المعنى الظاهر لعبارة .

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٧٧ بتاريخ ١١/١٣/١٩٧٣

إذا كان ما قرره الحكم لا خطأ فيه ، ويعتبر إستخلاصاً موضوعياً سائفاً تحتمله عبارات العقد مما يستلزم به قاضى الموضوع ، فإنه لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ٥/٧/١٩٧٤

إذا كان لا يجوز للمحكمة وهى تتعاج تفسير المخدرات أن تعدد بما تليده عبارة معينة دون غيرها من عبارات المهر ، بل يجب عليها أن تأخذ بما تليده العبارات بأكملها وفى مجموعها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ وقف عند البندين ١٧ ، ١٨ ، وفسر عبارتهما دون إعتبار لما يكملهما من عبارات البنود الأخرى ومنها البند ٣ فإنه يكون قد نسخ نصوى العقد وخالف بذلك قواعد التفسير.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٠٤٥ بتاريخ ٦/١٣/١٩٧٤

تنص المادة ١٠٥ من القانون المدنى على أنه إذا أبرم النائب فى حدود نيابته عقداً باسم الأصيل ، فإن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات يضاف إلى الأصيل. وإذا كان النائب بالأوراق أن الدعوى قد رفعت ضد الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى التى اندمجت فى شركة إسكندرية للتوكيلات الملاحية - بصفتها وكالة عن الشركة العامة للمرافاة - وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع بما لها من سلطة فى تفسير العقود قد إستخلصت - بما له أصله النائب بالأوراق أن الشركة العامة للمرافاة قد أبرمت مشاركة التاجر بصفتها وكالة عن شركة ريجراندى وفى حدود نيابتها عنها وربتت على ذلك لضعافه بعدم قبول الدعوى الناشئة عن هذا العقد والمرفوعة قبل الشركة العامة للمرافاة بصفتها الشخصية ، فإن النعى على حكمها بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ٣/٢٦/١٩٧٤

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تفسير العقود وإستخلاص ما يرى أنه الواقع الصحيح فى الدعوى بما لا رقابة لحكمة النقض عليه فى ذلك ما دام لم يخرج فى تفسير العقود عما تحتمله عباراتها أو يجاوز المعنى الظاهر لها.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ٤/٩/١٩٧٤

إذا إستخلص الحكم المطعون فيه بما أوردته الخير فى تقريره أن الإقرار اللاحق للعقد محل الدعوى الموصوف بأنه عقد بيع بات إنما ينصب على هذا العقد ، وإستتج الحكم من عبارات هذا الإقرار بما لا خروج فيه على المعنى الظاهر لها - أن العقد وإن كان ظاهره بيعاً إلا أن طرليه إنما قصداً به فى الحقيقة منذ البداية إلى أن يكون سائراً لمرهن حيازى فإن الحكم لا يكون قد أخطأ ، إذ يكفى - وعلى ما جرى به قضاء هذه

الحكمة - في اعتبار الإقرار المذكور ورقة ضد توافر المعاصرة الذهنية التي تربطه بالعقد وإن اختلف تاريخها.

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٢٩١ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٧٤
تفسير العقود والشروط للتعرف على مقصود العاقدین من سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة محكمة التقض عليها متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيه على المعنى الظاهر ولا تنقيح المحكمة بما تنفيه عبارة معينة منها وإنما بما تنفيه في جملتها.

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١٠٥ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٧٤
متى كان بين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى على أن الثابت من عقد البيع أن الطاعن بصفته نائباً عن المجمع العام لكنيسة المسيح قد اشترى العقار موضوع النزاع لإستعماله صالة للمحاضرات تلحق بكيسة المسيح بالإسكندرية وأن أثر هذا العقد لا ينصرف إلى الطاعن شخصياً وأن لية المتعاقدين إنصرفت إلى إنشاء صالة للمحاضرات تلحق بكيسة المسيح ورتب على ذلك إنشاء حق الطاعن شخصياً في المطالبة بالملكية وهذا الذي إستند إليه الحكم يتفق مع عبارة العقد الواضحة ومن شأنه أن يؤدي إلى ما إنتهى إليه ، ولا كان النعي يدور حول مناقشة نصوص العقد وتفسيرها على أنها تنفي ملكية الطاعن شخصياً للعقار فإنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تفسير العقد مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة محكمة التقض عليه فيه .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٢١ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٥
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كانت عبارات العقد واضحة فلا يجوز الإنحراف عنها عن طريق تفسيرها لتصرف على إرادة المتعاقدين.

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٦٧ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٧٦
لقاضي الموضوع السلطة التامة في تفسير عبارات العقد وتلهم لية العاقدین لإستنباط حقيقة الواقع فيها وتكييفها التكييف الصحيح ولا رقابة محكمة التقض عليه متى كانت عبارة العقد تحتمل المعنى الذي حصله وكان قد برد قوله بما يحمله ويؤدي إليه.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٧٢٤ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٧٧
مفاد المادة ١/١٥٠ من القانون المدني أن القاضي ملزم بأن يأخذ عبارة المتعاقدين الواضحة كما هي فلا يجوز له تحت منار التفسير الإنحراف عن مؤداها الواضحة إلى معنى آخر ولئن كان القصد بالوضح هو

وضوح الإرادة لا اللفظ إلا أن المفروض في الأصل أن اللفظ يعبر بصدق عما تقصده الإرادة وعلى القاضي إذا ما أورد حل العبارة على معنى مغاير لظاهرها أن يبين في حكمه الأسباب المقبولة التي تبرر هذا المسلك. ولا كان ما تقضي به هذه المادة المشار إليها يعد من القواعد التي وضعها المشرع وينطوي الخروج عنها على مخالفة للقانون لما فيه من تحريف ومسح وتشويه لعبارة العقد الواضحة ويخضع بهذه المناسبة لرقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٩١٥ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٨

مفاد المادة ١٥٠ من القانون المدني أنه متى كانت عبارة العقد واضحة في إفادة المعنى المقصود فيها فلا يجوز إخضاعها لقواعد التفسير للحصول على معنى آخر ياعتباره هو مقصود الماعدين ، والمقصود بالوضوح في هذا المقام هو الإرادة الحقيقية ، الأمر الذي يقتضي إبطال العقد كلما وقعت الإرادة في غلط

الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٧ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٢٠٥٣ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٧٨

تقتضي قواعد التفسير وفق المادة ١٥٠/١ من القانون المدني بعدم جواز الإنحراف عن عبارة العقد الواضحة للعرف على إرادة الماعدين ، إلا أن المقصود بالوضوح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ووضوح الإرادة وليس وضوح اللفظ. فقد تتسم كل عبارة من عبارات العقد بالوضوح في ذاتها ولكنها تتعارض فيما بينها بحيث تعم المعنى المستخلص منها فلا يجوز للمحكمة وهي تعالج تفسير اغترافات أن تعد بما تعبه عبارة معينة دون غيرها بل يجب عليها أن تأخذ بما تفيد عبارات بأكملها وفي مجموعها باعتبارها وحدة متصلة متماسكة ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه وقف في تفسيره لعقد الإيجار موضوع النزاع عند البند الحادى والمشرون الذى حظر التأجير من الباطن ولم يأخذ في الاعتبار بما ورد في البندين الأول والثاني من أن المستأجر الأصلي ضابط عامل بالجيش المصرى حددت رقم كتيته ومكان نكته وأن الغرض من التأجير هو استعمال مكتب محام بغير تحديد ودون أن يسودد بالمعايير التي حددها القائلون أو يستهدى بالطريقة التي إتبعها الطرفان في تنفيذ العقد فإنه يكون قد مسح نصوص العقد وخالف قواعد التفسير بما يتعين معه نقضه للخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٩

العقد يصدق على كل اتفاق يراد به إحداث أثر قانوني ، وإسباغ وصف المتعاقدين إنما ينصرف إلى من يفصح عن إرادة متطابقة مع إرادة أخرى على إنشاء التزام أو نقله أو تعديله أو زواله في خصوص موضوع معين يحدد العقد ، دون أن يعتبر بإطلاق كل من يود ذكره بالعقد أنه أحد أطرافه ، طالما لم يكن له صلة بشأن ترتيب الأثر القانوني الذى يدور حوله النزاع الناشئ بسبب العقد وهو أمر من مطلق حق

قاضي الموضوع مستمد من حقه في تفهم الواقع في الدعوى ، ولا مقب عليه فيه ما دام إستخلاصه
ماتماً .

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٥
إستخلاص الفسخ الضمنى للعقد هو مسائل الواقع التى يستغل بها قاضى الموضوع متى كان إستخلاصه
ماتماً .

الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٥٢ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٥
حكمه الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أولى بمقصود
العائدين ورقابة محكمة النقض عليها فى ذلك متى كان تفسيرها تحمله عبارة هذه الشروط ولا خروج فيه
على المعنى الظاهر لها .

الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٢٩٢ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٦
مفاد نص المادة ١/١٥٠ من القانون المدنى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه على القاضى أن
يلتزم بأن يأخذ عبارة المتألفين كما هى ، فلا يجوز له تحت ستار التفسير الإعراف عن مؤداها الواضح إلى
معنى آخر ، ولئن كان المقصود بالوضوح هو وضوح الإرادة لا اللفظ ، إلا أن المفروض فى الأصل أن
اللفظ يعبر بصدق عما تقصده الإرادة ، وعلى القاضى إذا ما أراد حل العبارة على معنى مغاير لظاهرها أن
يبين فى حكمه الأسباب المقبولة التى تبرر هذا المسلك ، ولما كان ما تقضى به المادة المشار إليها يعد من
القواعد التى وضعها المشرع على سبيل الإلتزام وينطوى الخروج عنها على مخالفة للقانون لما فيه من تحريف
ولفسخ وتشويه لعبارة العقد الواضحة ويخضع بهذه الخاتبة لرقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢١
تفسير العقود وإستظهار نية طرفيها أمر تستغل به محكمة الموضوع ما دام قضاؤها فى ذلك يقوم على
أسباب مائة وطائلا أنها لم تخرج فى تفسيرها للعقد وإستظهار نية المتألفين عن المعنى الظاهر لعبارةه .

الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٨٢/١/٤
إذ أعد الحكم المطعون فيه بالمعنى الظاهر لعبارة الشرط الوارد بالعقد فإنه لا يكون - مطالباً - بعد ذلك
بإيراد أسباب لتبرير الأخذ بهذا المعنى لأن إستقصاء الأسباب عمله أن تكون المحكمة قد عدلت عن هذا
المعنى للظاهر فيكون عليها عندئذ أن تبين علة هذا الملول .

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٥

من المقرر أن تفسر العقود والشروط للتصرف على مقصود المتعاقدين من سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة محكمة النقض عليها متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيها على المعنى الظاهر لها.

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٧

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لقاضى الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير العقود والمشارطات وسائر اغررات وإستخلاص ما يرى أنه الواقع الصحيح فى الدعوى ولا رقابة محكمة النقض عليه فى ذلك ما دام لم يخرج فى تفسير العقود عما تحتمله عبارتها أو يجاوز المعنى الظاهر لها.

الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٢١٠ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٠

إن تفسير العقود وإستظهار نية طرفيها أمر تستقل به محكمة الموضوع ما دام قضاؤها يقوم على أسباب سائلة وطالما أنها لم تخرج فى تفسيرها للعقد وإستظهار نية الطرفين عن المعنى الظاهر لعباراتها.

الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٨٣/١/٤

من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أو فى مقصود المتعاقدين وفى إستخلاص ما يمكن إستخلاصه منها ولا سلطان محكمة النقض عليها ما دامت تلك الصيغ والشروط تحتمل المعنى الذى حصلته .

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٠١ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٤

النص فى المادة ١/١٥٠ من القانون المدنى يدل على أن القاضى ملزم بأن يأخذ عبارة المتعاقدين الواضحة كما هى ، فلا يجوز له تحت ستار التفسير الإنحراف عن مؤداها الواضحة إلى معنى آخر ولئن كان المقصود بالوضوح هو وضوح الإرادة لا اللفظ إلا أن المفروض فى الأصل أن اللفظ يعبر بصدق عما تقصده الإرادة ، وعلى القاضى إذا ما أراد حل العبارة على معنى مغاير لظاهرها أن يبين فى حكمه الأسباب المقبولة التى تبرر هذا المسلك.

الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨

لما كانت بنود عقدى فتح الإعتماد المؤرخين ... و... قد جاءت علواً مما يفيد أن البنك المطعون ضده يعمل وكلاً بالعمولة لصالح مدينة وكانت بعض عباراتها المتضمنة حصول البنك على عمولة أو أنه من قبل العميل فى بيع البضاعة والنسب إستندت إليها الشركة الطاعنة للتدليل على قيام علاقة وكالة بالعمولة لا

تفيد بذاتها قيام هذه العلاقة ذلك أنه من المقرر أنه يجب عند تفسير العقود عدم الوقوف عند عبارة معينة فيها وإنما يعين الأخذ بما تفيد مجموع عبارات العقد.

الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٧
المقرر أن تقدير علم التعاقد بعنه التعاقد معه أو شيوخ تلك الحالة وقت التعاقد هو من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ولا رقابة عليها فى ذلك متى كان إستخلاصه سائفاً.

الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٤٦ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣١
حكمة الموضوع السلطة التامة فى تفسير صيغ العقود واخريرات بما تراه أولى بمقصود الماعدين منها والمناط فى ذلك بوضوح الإرادة لا وضوح اللفظ وما عناه الماعدين منها ، بالعرف على حقيقته مرمام دون الإعتداد بما أطلقوه عليها من أوصاف وما ضمنوها من عبارات متى تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد ، ما دامت قد أقامت قضاءها فى هذا الصدد على أسباب مائفة.

الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢١٧ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٧
حكمة الموضوع السلطة التامة فى تفسير الإقرارات والمشارطات وسائر اخريرات بما تراه أولى بمقصود الماعدين منها ما دام تفسيرها سائفاً وكان عقد الصلح شأنه شأن باقى العقود فى ذلك من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من عباراته ومن الظروف التى تم فيها نية الطرفين والتسالىج المبطاء منه وأن تحدد نطاق النزاع الذى أراد الطرفان وضع حد له بإتفاقيها عليه ما دامت عبارات العقد والملايسات التى تم فيها تحتمل ما إستخلصه منها.

الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٢٦ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٠
إستخلاص التنازل عن التمسك بالعقد أو نفيه من مسائل الواقع التى تختص بها محكمة الموضوع وحسبها أن يكون إستخلاصها سائفاً وأن تقيم قضاءها على ما يكفى لحمله.

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٦٤ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٤
المادة ١٤٤ من القانون المدنى تشترط لتحول العقد الباطل أن تتوافر فيه أركان عقد آخر صحيح وأن يقوم الدليل على أن نية المتعاقدين كانت تنصرف إلى الإرتباط بالعقد الجديد لو أنهما تبينا ما بالعقد الأسمى من أسباب البطلان. وتعرف هذه النية من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ولا معقب عليه فى ذلك متى ألقم رأيه على أسباب تسوخه.

الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٩٢ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٤

الأصل فى الإلتزام الذى يصدق فيه الدائنون أو المدينون أو كليهما سواء عند إنشاء الرابطة العقدية أو بعدها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون قابلاً للإقسام إلا إذا نص صراحة فى الإلتزام على غير ذلك أو إذا كان الإلتزام وعلى نحو ما ورد بالمادة ٣ من القانون المدنى وأرداً على عمل لا يقبل بطبيعته أن ينقسم ، أو إذا تبين من الغرض الذى روى إليه المتعاقدان أن الإلتزام لا يجوز تنفيذه منفصلاً أو إذا انصرفت نية المتعاقدين إلى ذلك. وإذا كان عمل الإلتزام بنقل ملكية عقار أو حصة شائعة فيه فإنه يقبل الإقسام بطبيعته ويتسلم المشتري المبيع شائعاً طبقاً لسنده ملكيته إلا إذا تبين إرادة المتعاقدين إلى عدم قابلية الإلتزام للإقسام. وإستخلاص ذلك مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع متى كان إستخلاصها سائغاً ولا يخالف فيه للثابت بالأوراق ودون معقب عليها فى ذلك من محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٣٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٧

لما كان المقد شرعية المتعاقدين وكانت المادة ١/١٥٠ من القانون المدنى تلزم القاضى بأن يأخذ بعبارة العقد الواضحة ولا تجيز له الإنحراف عنها من طريق تفسيرها للتصرف على إرادة الطرفين ، فإن الخروج على هذه القاعدة يعد مخالفة للقانون لما فيه من تجريف ومسح وتشويه لعبارة العقد الواضحة ويخضع بهذه المخالفة لرقابة محكمة النقض وكان الثابت بعقد تأجير الناقلة المرفق بأوراق الطعن أن المظعون ضدها إستأجرت الناقلة عارية أى غير مجهزة ، وإلتزمت بموجب المادة السادسة من العقد لتجهيزها بنظام كامل مؤهل بحراً ، وتكون مسؤولة عن أعمال أفرادها ، وتصرفاتهم مسؤولة مباشرة وكاملة طبقاً للقانون كما إلتزمت بتشغيل الناقلة فى حدود إمكانياتها ومواصفاتها وفى النطاق المسموح لها بالعمل فيها وتكون مسؤولة مسؤولة كاملة عن جميع الخسائر والأضرار التى قد تلحق بالناقلة وبالعير أثناء مدة الإيجار وذلك فى حدود القانون ، كما نصت المادة التاسعة من العقد على إلتزام المظعون ضدها بالتكاليف والمصروفات اللازمة لتشغيل الناقلة وصيانتها ، كما نصت المادة ١٧ من ذات المقد على أن العمل فيما لم يرد به نص خاص فى المشاركة بأحكام القانون البحرى والعرف البحرى المعمول بهما فى جمهورية مصر العربية وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز بحكمة الموضوع وهى تعالج تفسير العقود أن تعتمد بما يفيد عبارة معينة دون غيرها من عبارات العقد بل يجب عليها أن تأخذ بما يفيد عبارات بأكملها وفى مجموعها. لما كان ذلك وكانت العبارة الواضحة للمادة السادسة من العقد تفيد أن إرادة المتعاقدين قد انصرفت إلى إلتزام المظعون ضدها بتحمل الخسائر والأضرار التى تلحق بالناقلة وبالعير أثناء مدة الإيجار بما يؤدى إلى إلتزامها بإصلاح ما يصيب السفينة من أضرار نتيجة إستعمالها خلال مدة الإيجار بما يكفل الحفاظ

عليها بالحالة التي كانت عليها عند التسليم ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الطاعنة المؤجرة هي المتزمتة بإصلاح الإضرار التي تصيب الناقلة أثناء فترة الإيجار ورتب على ذلك عدم إستحقاقها للأجرة طوال مدة توقفها عملاً للفرج البحري فإنه يكون قد خالف القانون بما يسوجب نقضه .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٦٦٧ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٢

من المقرر أن مفاد المادة ١/١٥٠ من القانون المدني أن القاضي ملزم بأن يأخذ عبارة المتصادقين الواضحة كما هي ، فلا يجوز له تحت ستار التفسير الإنحراف عن مؤداها الواضحة إلى معنى آخر ولئن كان المقصود بالوضوح هو وضوح الإدارة لا اللفظ إلا أن المقروض في الأصل أن اللفظ يعبر بصديق عما تقصده الإدارة ، وعلى القاضي إذا ما أراد حمل العبارة على معنى مغاير لظاهرها أن يبين في حكمه الأسباب القبولة التي تبرر هذا المسلك وهو يخضع لرقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٢١٨٢ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٠

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تفسير العقود وإستظهار نية طرفيها هو أمر تستغل به محكمة الموضوع ما دام قضاؤها يقرم على أسباب سائفة وطائفة أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد وإستظهار نية الطرفين عن المعنى الظاهر ل عباراته.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ١١٦١ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٣

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تفسير العقود للتعرف على مقصود عقائديها من سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة محكمة النقض عليها في ذلك متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها .

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٨٥/١/٧

- محكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تفسير الإنفاقات والمهررات للوقوف على حقيقة القصد منها متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها ، وفي تقدير ما تقدم إليها من أدلة والموازنة بينها وترجيح ما تظمن إليه وإستخلاص الحقيقة منها متى كان إستخلاصها سالفاً وله أصله الثابت في الأوراق .

- إذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قام قضاء على ما خلى إليه من أن التعاقد على الصفقة موضوع العطاء قد إتخذ صحيحاً مسؤولياً أركانه القانونية إستناداً إلى ما تضمنه تقرير الخبر المنتدب في الدعوى وما قرره رئيس لجنة البت في العطاءات بمحاضر الأعمال من أن اللجنة المذكورة قررت بتاريخ ١٩٧٤/١١/٦ الموافقة على العطاء المقدم من المطعون ضده وأخطرته بذلك طالبة منه

المبادرة بتنفيذ عطائه نظراً لحالة الإستعجال وما إنتهى إليه من أن هذا القرار صادر عن يملكه نظراً لأن قرار تشكيل اللجنة الصادر من رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعة بتاريخ ١٩٧٤/١١/٣ قد تضمن تفويض اللجنة في الحصول على العطاءات والبت فيها مما مفاده أنها تملك سلطة البت في العطاءات دون الرجوع إليه أو عرض الأمر على مجلس الإدارة ، وكان هذا الإستخلاص سائفاً وله أصل ثابت في الأوراق ولا خروج فيه عما تحمله عبارات قرار تشكيل اللجنة المشار إليه ، فإن ما تثيره الطاعة في سبب النعي بشأن مدى سلطات لجنة البت في العطاءات يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣١

- تفسير العقود والشروط لتصرف على مقصود الساقدين من سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة محكمة النقض عليها متى كان تفسيرها مما تحمله عباراتها ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها ولا تنقيح المحكمة بما تثيره عبارة معينة منها وإنما تنقيده في مجملها .

- العقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يصدق على كل إتفاق يراد به إحداث أثر قانوني فإن إسباغ وصف التعاقد إنما ينصرف إلى من يفصح مع إرادة أخرى على إنشاء إترام أو نقله أو تعديله أو زواله في خصوص موضوع معين يحدد العقد نطاقه ، دون أن يعتبر بإطلاق كل من ورد ذكره بالعقد أنه أحد أطرافه طالما لم يكن له صلة بشأن ترتيب الأثر القانوني الذي يدور حول النزاع الناشئ بسبب العقد وهو أمر من مطلق حق قاضي الموضوع مستمد من حقه في تفهم الواقع في الدعوى ولا معقب عليه فيه ما دام إستخلاصه سائفاً .

الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٣٠

النص في العقد على أنه إذا تأخر الطرف الثاني في دفع القيمة الإيجارية يحق للطرف الأول فسخ هذا العقد وتصبح حيازة الثاني للعين بلا سند قانوني وبغير حاجة إلى تنبيه بالسداد لا يؤدي إلى فسخ العقد حتماً ومن تلقاء نفسه فور تراخي المستأجر في الوفاء بالأجرة في مواعيدها ، إذ جاءت قاصرة على مجرد منح المؤجر حق فسخ العقد و هو ذات الحق المقرر له في القانون في العقود الملتزمة للجانبين أي أنها لا تعدو أن تكون ترديداً للشرط الفاسخ الضمني المنصوص عليه في المادة ١٥٧ من القانون المدني ، ولا يلزم من ذلك ما ورد به عبارة الشرط من أن حيازة المستأجر تصبح بلا سند قانوني إذ أن ذلك أثر محقق لوقوع الفسخ إتفاقاً أو قضاء فلا تصرف لأحدهما دون الآخر ، كما أن تقرير حق المؤجر في الفسخ دون تنبيه ليس إلا مجرد إعفاء من الأعداء دون إعفاء من اللجوء إلى القضاء في طلب الفسخ بحكم منشئ له ، وهو أمر بدوره جائز في حالتي الفسخ الإتفاقي أو القضائي .

الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٦

تفسير العقود والشروط للتعرف على مقصود عقابها هو من سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة محكمة النقض عليها في ذلك متى كان تفسيرها مما تحمله عباراتها ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها ولا تنقيح المحكمة بما تنهيه عبارة معينة منها وإنما بما تنهيه في حملها .

الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٦

محكمة الموضوع - حسبما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - السلطة المطلقة في تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أولى بمقصود المتعاقدين واستخلاص ما يمكن استخلاصه منها .

الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٣٦ بتاريخ ١٢/١١/١٩٨٦

محكمة الموضوع السلطة العامة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أو في مقصود المتعاقدين وفي استخلاص ما يمكن استخلاصه منها ولا سلطان محكمة النقض عليها في ذلك ما دامت تلك الصيغ والشروط تحتمل المعنى الذى حصلته .

الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٢٠٧ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٨٧

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه محكمة الموضوع سلطة البحث في حقيقة العقد المتنازع عليه واستظهار مدلوله مما تضمنته عباراته على ضوء الظروف التى أحاطت بتحريره وما يكون قد سبقه أو عاصره من إلتفاتات.

الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ٣/١٢/١٩٨٧

تفسير العقود والشروط للتعرف على مقصود المتعاقدين من سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة محكمة النقض عليها متى كان تفسيرها مما تحمله عباراتها ولا خروج فيها عن المعنى الظاهر لها .

الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٢٩ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٨

إذ كانت المادة ٥٠/١ من القانون المدنى تنص على إنه " إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الإنحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين " مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنه على القاضي أن يلتزم بأن يأخذ عبارة المتعاقدين كما هى ، فلا يجوز له تحت ستار التفسير والإنحراف من مؤداها الواضح إلى معنى آخر ، ولئن كان المقصود بالوضح الإرادة لا اللفظ ، إلا أن المفروض فى الأصل أن اللفظ يعبر بصدق عما يقصده الإرادة ، وعلى القاضي إذا ما أراد حل العبارة على معنى مغاير لظاهرها أن يبين فى حكمه الأسباب المقبولة التى تبرر هذا المسلك ولا كان ما تقضى به المادة

١/٥٠ مدني المشار إليها بعد من القواعد التي وضعها المشرع على سبيل الإلزام وينطوى الخروج عنها على مخالفة للقانون لا فيه من تحريف ومسح وتشويه لعبارة المقعد الواضحة ويخضع بهذه الخاتبة لرقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١١٤٠ بتاريخ ١١/٣/١٩٨٨

إذا ما إنقضى اتفاق على نقل المؤلف حق إستغلال مصنفه إلى الغير فإن هذا الإتفاق كسائر العقود يخضع في تفسيره وإستخلاص نية المتعاقدين لسلطة محكمة الموضوع شريطة أن يكون الإستخلاص سائفاً وأن يلتزم المحكمه بعبارات الإتفاق الواضحة وينبى عليها وهي تماح التفسير أن لا تعد بما تعنيه عبارات معينة بلانها بل يجب عليها أن تأخذ بما تفيد العبارات بأكملها وفي مجموعها باعتبارها وحدة متصلة متماسكة

الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ٢/٤/١٩٨٨

تفسير العقود وإستظهار نية طرفيها هو أمر تستقل به محكمة الموضوع مادام قضاؤها يقوم على أسباب سائفة وطالما أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد وإستظهار نية الطرفين عن المعنى الظاهر لعباوتة .

الطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١١٢٠ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٨٨

لما كان التكيف الصحيح لنداخل طرف ثالث في عقد بيع العقار ، وقيامه بدفع كامل الثمن من ماله إلى البائع على سبيل الترع مقابل أن تنقل الملكية من الأخير إلى المشتري مباشرة أن هذا التصرف في حقيقة هية غير مباشرة وأن المال الموهوب ليس هو الثمن بل هو العقار المبيع ذاته ، وكان الثابت من عقد البيع موضوع الدعوى أن مورثة الطاعنين كانت طرفاً فيه وقد تضمن هذا العقد إنها هي التي دلت إلى الباعين كامل الثمن من مالها تبرعاً منها للمشتريين ، مما مفاده أن المورثة هي المشتري الحقيقية للأطيان المبيعة وقد قصدت بتصرفها أن تختصر الطريق والإجراءات فلا تشتري بعقد ثم تهب بآخر بل يتم الأمران بعقد واحد ، وكان التكيف الصحيح لهذا التصرف إنه هبه غير مباشرة منها لولدها وزوجته وأولادهما وأن المال الموهوب في الحقيقة ليس هو الثمن كما هو وارد بالعقد بل هو الأطيان المبيعة ذاتها لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجزى في قضائه على أن المورثة لم تكن طرفاً في العقد وإستخلص من عبارات العقد أن المال الموهوب هو الثمن وليس الأطيان المبيعة ، وأن هذا الثمن قد هلك بدفعه من المشتريين إلى الباعين ورتب الحكم على هذا الإستخلاص القاصد عدم جواز الرجوع في الهبة تطبيقاً لنص الفقرة السادسة من المادة ٥٠٢ من القانون المدني وتحجب بذلك عن مواجهة ما أثارته الوامية من جحود المطعون ضدها الأولى فإنه يكون قد خالف القانون. وأخطأ في تطبيقه وشابه قصور في التفسير.

الطنن رقم ٧٤٠ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٩

من المقرر أن تحكمة الموضوع السلطة التامة فى لهم نصوص مشاركة التحكيم وتعرف ما قصد منها دون التقييد بحسب ما تراه أدنى إلى نية أصحاب الشأن مستهدية فى ذلك بوقائع الدعوى وظروفها ولا رقابة عليها فى ذلك ما دامت قد بينت الإعتبارات المقبولة التى دعها إلى الأخذ بما ثبت لديها والمعدل عما سواه.

الطنن رقم ٢١٦١ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٦/١/١٩٨٩

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة - إنه ولئن كان تحكمة الموضوع سلطة تفسير العقود والشروط للصرف على مقصود العاقلين دون رقابة عليها فى ذلك من محكمة التقض إلا أن ذلك مشروط بالألا تخرج فى تفسيرها عما يحتمله عبارات تلك العقود أو تجاوز المعنى الظاهر لها.

- إسباغ وصف المتعاقدين إنما ينصرف إلى من يفصح من إرادة أخرى على إنشاء إلتزام أو نقله أو تعديله أو زواله فى خصوص موضوع معين يحدد العقد نطاقه دون ما إعتداد بمن يرد ذكره فى العقد من أشخاص طالما لم تكن لهم صلة بشأن ترتيب الأثر القانونى الذى يدور حوله النزاع الناشئ بسبب العقد وهو أمر من مطلق سلطة قاض الموضوع مستمد من حقه فى تفهم الواقع فى الدعوى ولا معقب عليه فيه مادام إستخلاصه سائفاً.

الطنن رقم ١٦٥٨ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٩

تفسير صيغ العقود وإستظهار نية طرفيها مما تستقل به محكمة الموضوع ما دام قضاؤها فى ذلك يقوم على أسباب سائفة وطالما أنها لم تخرج فى تفسيرها للعقد عن المعنى الظاهر لعبارة.

الطنن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٩

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن تحكمة الموضوع السلطة التامة فى تفسير عبارات العقد وتفهم نية المتعاقدين لإستباط الواقع منها وصولاً إلى تكييفه الصحيح مستهدية به بوقائع الدعوى وظروفها ما دامت لم تخرج فى تفسيرها عن المعنى الذى يحتمله عبارات أو تخرج بالمعنى الظاهر لهذه العبارات إلى معنى لا يستساغ فيها.

الطنن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٩

يدل النص فى المادة ١/١٥٠ من القانون المدنى على أن القاضى ملزم أن يأخذ عبارة المتعاقدين الواضحة كما هى فلا يجوز له تحت ستار التفسير الإنحراف عن مؤداها الواضحة إلى معنى آخر ، وإنه وإن كان المقصود بالوضوح هو وضوح الإرادة لا اللفظ إلا أن المقروض فى الأصل أن اللفظ يعبر بصدق عما

تقصده الإرادة وعلى القاضي إذا ما أراد حل العبارة على معنى مغاير لظاهرها أن يبين في حكمه الأسباب المقبولة التي تبرر هذا المسلك ، ولما كان ما تنقضي به المادة المشار إليها بعد القواعد التي وضعها المشرع على سبيل الإلزام وينطوي الخروج عنها على مخالفة القانون لا فيه من تحريف ومسخ وتشويه لعبارة العقد الواضحة وتخضع بهذه المثابة لرعاية محكمة النقض .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١/١٢/١٩٩٠

– نصت المادة ١/٣٠ من قانون التجارة البحري أن " كل مالك السفينة مسئول مدنياً عن أعمال قيوداتها بمعنى أنه ملزم بدفع الحسارة الناشئة عن أى عمل من أعمال القيودان و بوفاء ما إلتمز به القيودان المذكور فيما يختص بالسفينة وتسفيرها ولا يفر من هذا النظر أن يكون المشرع قد قيد في المادة ٤٧ من قانون التجارة البحري سلطة الريان في الإستدانة في محل إقامة ملاك السفينة أو وكلائهم ذلك أن قانون التجارة البحري لم يعرض لنظام أمانة السفن الذي كان وليد الضرورات العملية والتجارة البحرية الحديثة كما لم يصدر تشريع يحدد المركز القانوني لأمين السفينة – التوكيل الملاحى – أو الأعمال التي يقوم بها فالعرف هو الذي يحدد الأعمال التي يقوم بها أمين السفينة في حالة عدم النص عليها في العقد ذاته .

– البين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه – أنه إستخلص من عبارات سند المديونية موضوع النزاع ومن تدليله غلام السفينة أن الدين تم لإنهاء مشاكل السفينة وتهيئتها للسفر وهذا إستخلاص سائغ يؤدي إلى ما إنتهى إليه الحكم في ضوء الظروف التي حرر فيها السند .

الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١/٢/١٩٩٠

المقرر أن حكمه الموضوع السلطة المطلقة في فهم الواقع في الدعوى وفي تفسير الإقرارات والاتفاقات والمشارطات ومائله انحرافات بما تراه أدنى إلى نية عاقلها أو أصحاب الشأن فيها مستهدية بوقائع الدعوى وظروفها دون رقابة محكمة النقض عليها في ذلك ما دامت لم تخرج في تفسيرها عن المعنى الذي تحتمله عبارات انحرار ما دام ما إنتهى إليه سائفاً ومقبولاً وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص بما أورده من أسباب ان موافقة وزير الإسكان والتعمير على طلب الطاعن تخصيص الشقة محل النزاع له لم ينعقد بها بيع بات تلتزم به الشركة المطعون ضلها الثانية لعدم صدور قبول بيعها له من هذه الشركة ممثلة في رئيس مجلس إدارتها الذي ينوب عنها قانوناً في تمهيداتها مع الغير دون الوزير ، وتجهيل الفرض من طلب التخصيص وما إذا كان المقصود به البيع أم الإيجار مما ينتهي معه ركن الرضاى على البيع فضلاً عن إنعدام ركن الثمن بعدم تحديده ، وكان هذا إستخلاصاً سائفاً لحقيقة فهم الواقع في الدعوى يرتد إلى أصل ثابت بالأوراق ولا خروج فيه عن المعنى الذي تحتمله عبارات طلب التخصيص الذي والى الوزير عليه وبقيّة

المستندات التي استقى منها الحكم دليله على الحقيقة التي إلتصق بها بما يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها في النعي على الحكم في هذا الخصوص مجادلة موضوعية تنحصر عنها رقابة هذه المحكمة .

الطعن رقم ٢٤٨٠ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١٩٩٠/١/٤

- النص في المادتين ١٤٧ ، ١٥٠ من القانون المدني على أن العقد شريعة المتعاقدين وأن القاضي يلتزم بعبارة العقد متى كانت واضحة ولا يجوز الإنحراف عنها بدعوى تفسيرها ليحظر عليه الإلتجاء إلى تفسير العقود والمحررات ما دامت عباراتها واضحة ليس فيها غموض.

- إذا كان الثابت من التوكيل الصادر من المطعون ضدها غامضاً والمؤرخ / / إنه خاص بوكالته عنها في القضية الخاصة بالشقة محل النزاع فإن عبارات الوكيل على هذا النحو إنصرفت إلى عمل معين لعبارة عامة ، ومن ثم فإن تحديد نطاق الوكالة وتقدير مداها ينصرف بطريق الزورم إلى وكالة الغامض في النزاع مرافعة وطعناً في جميع مراحل التقاضي إلتزاماً بعبارات الوكالة الواضحة وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم قبول الإستاناف ورفض الدفع بطلان الحضور عن المطعون ضدها والمرافعة عنها أمام الإستاناف فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون.

- النص في المادتين ١٤٧ / ١٥٠ من القانون المدني - يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن العقد هو قانون المتعاقدين والخطأ في تطبيق نصوصه خطأ في تطبيق القانون وينجع على أى من المتعاقدين نقض العقد أو تعديله كما يتبع ذلك على القاضي وعليه أن يلتزم بعبارات العقد الواضحة باعتبارها تعبيراً صادقاً عن الإدارة المشتركة للمتعاقدين فلا يجوز الإنحراف عنها بدعوى تفسيرها ، ولا يلتزم القاضي بإيراد أسباب لقضائه إذا ما إلتزم المعنى الواضح لعبارات العقد ومراعاة هذه القواعد من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض.

- إذا كان البين من عقد الإيجار المؤرخ / / سند الدعوى إنه تضمن في مقدمته بياناً بأسماء طرفي العلاقة الإيجارية وهما المالك السابق للعقار كمؤجرة والسيدة كمستأجرة وأهقب هذا البيان وصف المين المؤجرة وتحديدها بأنها الشقة رقم ١١ في العقار بنمرة بشارع ثم وردت عبارة العقد " لسكنها خاصة هي وكرميتها " وذيل العقد بتوقيع والدة المطعون ضدها تحت كلمة المستأجرة مما يدل على أن العبارات واضحة الدلالة على أن والدة المطعون ضدها - هي المستأجرة وأن ما ورد بالعبارة اللاحقة لبين المين المؤجرة ما هو إلا تبياناً للفرض من الإيجار وهو إستعمال المين المؤجرة لسكنى المستأجرة وإيتنها وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وإستخلص من تلك العبارة أن المطعون ضدها

مستأجرة أصلياً للعين المرحمة مع والدتها فإنه يكون قد انحرف عن عبارات العقد والواضحة وأعطى المطعون ضدها صفة غير قائمة في العقد بما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٣

- محكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أولى بقصد العادلين إلا أن مناط ذلك أن يكون تفسيرها تحتملها عبارات العقد ولا خروج فيها عن المعنى الظاهر لها - إذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسباب الحكم المطعون فيه قد فسر عبارات التوكيل الصادر من الطاعنين إلى الأستاذ | | إغاضي الذي إقتصر على تحويله الحق في إقامة الدعاوى نيابة عنهما أمام المحاكم كافة بمبنيها أمامها وإتخاذ كافة الإجراءات والتصرفات القانونية المتعلقة بها بأنه يبيح له القيام بأعمال الإدارة وإبرام عقود الإيجار التي تزيد مدتها على ثلاث سنوات نيابة عنهما عتافاً بذلك مدلول المعنى الظاهر لعباراته بما لا تحمله ورتب على ذلك الحكم بتأييد قضاء الحكم المستأنف برفض الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٤

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز للقاضي عند تفسير العقد الإنحراف عن عباراته الواضحة والمقصود بالوضح هو وضوح الإرادة لا اللفظ وعلى القاضي إذا ما أراد حمل العبارة على معنى مغير لظاهرها أن يبين في حكمه الأسباب المقبولة التي تبرر هذا المسلك وهو يخضع في هذا الشأن لرقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٨

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان الأصل في العقود أن تكون لازمة بمعنى عدم إمكان إنفراد أحد المتعاقدين بفسخ العقد دون رضا المتعاقد الآخر إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من الاتفاق بينهما على فسخ العقد والتقابل عنه ومن ثم فإن التقابل في عقد الإيجار يكون باتفاق المتعاقدين على إنهاء الإيجار قبل إنقضاء مدته حتى ولو تم التقابل أثناء إمتداد الإيجار بحكم القانون .

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٨

الأصل في العقود هو تعليق مبدأ سلطان الإرادة لذلك يعتبر العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون عملاً بنص المادة ١٤٧ من القانون المدني وينبغي على ذلك أنه إذا توافرت في العقد أركانته من توافق ومحل وسبب فإنه يقع صحيحاً وترتب عليه آثاره القانونية التي إنجبت إليها إرادة المتعاقدين ما لم يكن القانون قد نص على البطلان جزاء لإعبارات عامة تتعلق بها مصلحة الجماعة إستثناء من مبدأ سلطان الإرادة ، ويتعين في هذه الحالات المستثناء مراعاة

الحدود والقيود التي نص عليها القانون وعدم التوسع في التفسير ، وأخذاً بهذه القواعد في التفسير وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فإن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يدل على أن النهى وارد على تجاوز الملكية خمسين فداناً وأن البطلان يشوب العقد فيما يرتب عليه وقوع المخالفة ، أما ما لا يرتب عليه وقوع المخالفة فإنه يكون صحيحاً بحسب الأصل إلا إذا كان محل التعاقد غير قابل للتجزئة بطبيعته أو بحسب إرادة عاقله أو كان غير قابل لها بحكم القانون .

الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٠/٦/١٩٩٠

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تفسير العقود والشروط واستظهار نية طرفيها أمر تستقل به محكمة الموضوع ما دام قضاءها يقوم على أسباب سائفة وطالما لم تخرج في تفسيرها لعقد واستظهار نية طرفيه عن المعنى الظاهر لمعانيه .

الطعن رقم ١٩٢٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ١١/٤/١٩٩١

المقرر وفقاً للمادة ١٥٠ من القانون المدني أنه متى كانت عبارات العقد واضحة في إفادة المعنى المقصود منها فإنه لا يجوز إخضاعها لقواعد التفسير للحصول على معنى آخر باعتباره من مقصود العاقلين والمقصود بالوضح في هذا المقام هو وضوح الإرادة لا اللفظ .

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١١٨٠ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٩١

- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن العبرة في تكيف العقد والعرف على حقيقة مرماه وتحديد حقوق الطرفين فيه إنما هي بما حواه منصوص وما عناه المتعاقدان دون اعتداد بما أطلقوه عليه من أوصاف متى تبين أن هذه الأوصاف تخالف الحقيقة .

- محكمة الموضوع إستخلص - نية المتعاقدين - وما إنعقد عليه إتفاقيتهما مستهدية في ذلك بحقيقة الواقع والنية المشتركة وطبيعة التعامل والعرف الجاري في المعاملات و ظروف التعاقد والطريقة التي يتم بها تنفيذ العقد خريطة أن يكون هذا الإستخلاص سائفاً ولا مخالفاً ليه للثابت في الأوراق .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٣١

إذا طعن على الحكم بأنه بنى على تفسير أو إستنتاج مخالف لصريح نص العقد المقدم في الدعوى فالطاعن ملزم بتقديم هذا العقد إلى محكمة النقض لتبين منه ما إذا كان قد وقع من محكمة الموضوع خطأ في تفسيره يدخل تحت رقابتها هي ، أم أن هذا العقد يتضمن التفسير الذي فسره به محكمة الموضوع وإستخرجت منه قصد المتعاقدين فلا رقابة لحكمة النقض عليها فيما فعلت .

الطعن رقم ٣٤ لمننة ١ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٣٢/٣/١٠

حكمة الموضوع السلطة المطلقة في تنهم تصوص العقود وتعترف ما قصده العاقدان منها دون أن تنقيد بالفاظها ، وليس حكمة النقض أية رقابة عليها في ذلك ، ما دامت قد بينت في أسباب حكمها وجهة نظرها وما دعائها إلى الأخذ بما أخذت به في قضائها ، ولماذا لم تأخذ بظاهر ألفاظ العقد ، وما هي الظروف والملابسات التي رجحت لديها ما ذهبت إليه .

الطعن رقم ٤٠ لمننة ١ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٣٢/٣/١٠

حكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود والشروط والقيود المختلف عليها بما تراه هي أولى بمقصود المتعاقدين مستعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملابساتها. ولما بهذه السلطة أن تعدل عن المدلول الظاهر لهذه الصيغ المختلف علي معناها إلى خلاله بشرط أن تبين في أسباب حكمها لم عدلت عنه وكيف آفادت تلك الصيغ المعنى الذي إلتصت به ورجحت أنه هو مقصود العاقلين بحيث يتضح من هذا البيان أنها قد أعدت في تفسيرها باعتبارات مقبولة يصح عقلاً إستخلاص ما إستخلصته منها ، فإن قصر حكمها في ذلك كان باطلاً لعدم إستمالة على الأسباب الكافية التي يجب قانوناً أن يبنى عليها. وبناءً على ذلك لا يصح - عند الاختلاف بين صيغة التنازل الصادر من أحد طرفي العقد بشروط معينة وصفة القبول الصادر من الطرف الآخر بلا قيد ولا شرط - أن تعتبر الحكمة هذا التنازل نهائياً من غير أن تبين في حكمها كيف تلاقي كل من الإيجاب والقبول بين الطرفين تلاقياً محققاً لفرض القانون ومؤدياً إلى إنعقاد الإنترام ، إذ يكون الحكم الصادر بإعتبار هذا التنازل نهائياً مبهماً إبهاماً يجعله كأنه غير مسبب .

الطعن رقم ٧ لمننة ٢ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٣٢/٦/٢

- إنه وإن كان حكمة الموضوع كامل السلطة في تفسير العقود المختلف على معناها بحسب ما تراه أدنى إلى نية المتعاقدين ، مستعينة في ذلك بجميع وقائع الدعوى وظروفها ، إلا أنه إذا أدى بها هذا التفسير إلى إعطاء العقد وصفاً قانونياً خاطئاً ، فإن حكمها في ذلك يكون خاضعاً لرقابة محكمة النقض التي يجب عليها في هذه الحالة تصحيح ما وقع من الخطأ .

- إذا ظهر من نصوص عقد البيع المسجل تسجيلاً تاماً ومن ملابساته أنه عقد عليك قطعي منجز وأن الملكية قد إنتقلت بموجبه فوراً إلى المشتري لإتفاق البائع والمشتري على بقاء العين تحت يد البائع بعد البيع لينتفع بها طول حياته دون المشتري لا يمنع من إنتقال ملكية الرقبة فوراً. ووصف هذا العقد بأنه وصية يكون خطأ ، بل إذا كان المستخلص من كافة ظروف الدعوى أن المشتري ، وهو حفيد البائع ، لم يكن في حالة تمكنه من دفع الثمن المبين في العقد وأن هذا الثمن لم يذكر إلا بصفة صورية كان العقد في الحقيقة

عقد تبرع منجز أى هبة مستورة في صورة عقد بيع ، والهبة الموصولة بصفة عقد آخر صحيحة طبقاً لنص المادة ٤٨ من القانون المدني ولو لم تكن بعقد رسمي .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤٢ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٣٢/١١/١٧
العقد شريعة العاقلين ما دام لا يخالف النظام العام. فإذا كان شرط العقد الذي أخذت به محكمة الموضوع جائزاً قانوناً وبمحتمل التفسير الذي لفسره به ، فليس ثمة خطأ منها في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٧١ صفحة رقم ٢ بتاريخ ١٩٣٣/٢/٢
تفسير العقود هو من شئون محكمة الموضوع. فلها أن تقرر معناها على أى وجه تفهمه من صيغتها وتراها متفقاً مع قصد العاقلين. ولا رقابة لحكمة النقض عليها في ذلك ما دامت عبارة العقد تحتمل المعنى الذي أخذت به .

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٣ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٣٣/٤/١٣
لا رقابة لحكمة النقض في تفسير الإلتفاقات والقرارات على مقتضى مقصود العاقلين ، ما دامت محكمة الموضوع لا تخرج في تفسيرها عن المعنى الذي تحمله عبارات الإلتفاقي ، وما دامت تذكر في حكمها ما يعضد هذا المعنى من الإعتبارات العقولة .

الطعن رقم ١١ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٢٧ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٣٣/٥/٢٥
- لا يخرج عن إختصاص القاضي الأهلى إستظهار نية المورث في العقد هل كانت نية الهبة أم الوصية وترجيح أحد الوصفين بناء على ما تبين له من قرائن الأحوال وظروف الدعوى. أما المنازعة في صحة الوصية فاللغفل فيها من إختصاص جهة قضاء الأحوال الشخصية .
- إن نية المتصرف في تصرفه هي المعول عليها. وإستظهار هذه النية مسألة موضوعية لا مدخل فيها لحكمة النقض ما دامت الوقائع التي سردتها المحكمة في حكمها والظروف التي بسطتها فيه تؤدي إلى النتيجة القانونية التي قررتها .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٨٣ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٣٣/١٢/٧
حكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير جميع العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أولى بمقصود العاقلين ، مسعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملابساتها. ولها بهذه السلطة أن تعدل عن المدلول الظاهر لهذه الصيغ المختلف على معناها ، بشرط أن تبين في أسباب حكمها لم عدلت عن الظاهر إلى

خلاله وكيف أفادت تلك الصيغ المعنى الذي إلتصت به ورجحت أنه هو مقصود العاقلين بحيث يتضح من هذا البيان أنها قد أخذت في تفسيرها بإعتبارات مقبولة يصح عقلاً إستخلاص ما إستخلصته منها .

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٣٣

إن محكمة الإستئناف ، إذا فسرت ورقة ما على وجه رأته موافقاً لمقاصد العاقلين مستعينة في ذلك بما سبق هذه الورقة من مكاتب ومفاوضات وما إكتنف الدعوى من ظروف وأحاط بها من ملابسات بانية تفسيرها على إعتبارات مؤيدة لوجهة نظرها ، فإنها إذ تفعل ذلك لا تكون خالفت أية قاعدة قانونية بل عملت في حدود سلطتها القانونية .

الطعن رقم ٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٣٤

إن تفسير محكمة الموضوع لشروط عقد ما متى كان تفسيراً تحمله عبارة تلك الشروط وليس فيه تشويه لأصل العبارة فإن محكمة النقض لا يكون لها تدخل فيه .

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ٢١/٣/١٩٣٥

- محكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أولى بمقصود العاقلين مستعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملابساتها . ولها بهذه السلطة أن تعدل عن المدلول الظاهر لهذه الصيغ المختلف على معناها بشرط أن تبين في أسباب حكمها لم عدلت عن هذا الظاهر إلى خلاله ، وكيف أفادت تلك الصيغ المعنى الذي إلتصت هي به ورجحت أنه هو مقصود العاقلين وأن يتضح من بيانها أنها قد أخذت في تفسيرها بإعتبارات مقبولة يصح عقلاً حمله عليها .

- إذا جاء في عقد بيع حصة من منزل " أن المشتري يتفق بإيجارات حصته التي إشرأها وأن الإيجار الحالي لهذه الحصة هو كذا ، وأنه إذا لم ييسر للمشتري قبض حصته بموجب عقود الإيجار يحق له أن ينضم الإيجار الذي يخلصه من باقي ثمن المبيع " ، واستدلت محكمة الموضوع بذلك على أن المراد هو جعل المشتري مستحقاً لثمرة الحصة المبيعة مقدرة في السنة الأولى بما كانت هذه الحصة مؤجرة به أي بمبلغ كذا ومقدرة فيما بعد في السنوات التالية بما تزجر به في واقع الأمر (وإن نقص عما كانت مؤجرة به في السنة الأولى) ثم دعمت حكمها على هذا التفسير بما يؤيده بإعتبارات معقولة ، كان الحكم بعيداً عن رقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨١٤ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٣٥

إذا إعتبرت محكمة الإستئناف العقد المتنازع على تكيفه (وهو عقد فيه إعطاء منزل من طرف وإعطاء أطيان من طرف آخر) أنه عقد بيع للمنزل لا عقد بدل فيه لما رأته من أن ذات العقد مصرح فيه أنه عقد

بيع للمنزل وعقد بيع للأطيان وأن الثمن المقرر فيه للأطيان مع إستزاله من الثمن المقرر للمنزل يكون الباقي الواجب دفعه نقداً من ثمن المنزل مبلغاً كبيراً يزيد على ثمن الأطيان ، وأن العقد الذى يكون بهذه الكيفية التى يزيد فيها ما يدفع من الثمن نقداً عما يدفع منه عيناً هو عقد أقرب إلى البيع منه إلى البدل فتفسير المحكمة هذا المترع من الواقع بغير تشويه وتكييفها لهذا الواقع بأنه عقد بيع لا بدل هو تفسير تلكه وتكييف لا غبار عليه .

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٩٣٧/١/٧

لا رقا به محكمة النقض على ما لقاضى الموضوع من سلطة فى تفسير العقود و تأويلها. أما التكييف القانونى لفهم الواقع منها فيخضع القاضى فيه هذه الرقابة. فإذا كفت المحكمة ورقة مقدمة فى الدعوى بأنها ورقة محاسبة بين الطرفين صفى فيها حساب القوائد المطلوبة للمرتهن وحساب الأجرة التى قبضها من الرهائن بما جعلهما مدينين بالمبلغ المضاف لذين القرض حتى تاريخها بحيث لا يصح معها تجديد الحساب عن المدة السابقة لهذا التاريخ ، وكان الواضح فى هذه الورقة ، من نصها ومدلولها ، أنها غائصة عن أجرة الأطيان المرتنفة التى كان يستغلها المرتهن بطريقة تأجيرها إلى المدين مدة الرهن ، وأن الرهين معرف فيها بالتخالص عن الأجرة مقابل إضافة قيمتها إلى المبالغ المؤمن عليها لديه بتلك الأطيان ولا يمكن أن يفهم منها أن المستاجر حاسب الموزع على إستغلاله للمعين الموهونة ، فإن هذا الذى ذهبت إليه المحكمة يكون خطأ فى التكييف يسوجب نقض الحكم .

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٣٧/٣/٢٥

إن محكمة الموضوع إذا حصلت ما أوردته فى حكمها نقلاً عن عقد الشراء أن الطرق الخاص الفاصل بين العين المشوأة وملك قسم المشرى لا يدخل فيما بيع له ، وأنه لا حق إذن للمشوى فى التعويض المستحق عن إلحاقه بالمنافع العامة ، فإنها لا تكون متصدية حدود السلطة المخولة لها فى تفسير عقد الشراء ومستداته ولا يكون عليها رقابة فى ذلك فحكمه النقض ما دامت قد بينت فى حكمها من الإعتبارات المقبولة ما يؤيد وجهة نظرها .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٣٧/١١/١١

إذا كان النزاع على تعرف النية الحقيقية للمتعاقدين قائماً بين أجنبى عن العقد و طرفيه أو بينه هو وأحدهما فلأجنبى أن يثبت بجميع الطرق هذه النية دون تقييد بالفاظ العقد وعباراته مهما كانت صراحها فإذا طعن أحد الورثة فى تصرف صادر من مورثهم بأنه وصية فى الواقع ، لا بيع كما هو مذكور فى العقد ، فهذا الوارث ، وهو من طبقة الغير فيما يخص بهذا التصرف ، له أن يثبت بكافة طرق الإلبيات أن نية

الموت لم تكن إلا الإيذاء وأن البيع نص عليه العقد لم يكن في الواقع منجزاً بل مضافاً إلى ما بعد الموت.
و الحكم الذي لا يميز ذلك مطلقاً بصراحة ألفاظ العقد يكون مخالفاً للقانون معنياً نقضه .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٣/١٣/١٩٣٨

إذا كانت المحكمة قد إعتمدت في حكمها على المعنى الظاهر للعقد المقدمة لها و بينت الإعتبارات المؤدية
لما ذهبت إليه فلا رقابة بحكمة النقض عليها في ذلك .

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٦/٣/١٩٣٩

بحكمة الموضوع سلطة تفسير العقود واستجلاء نية المتعاقدين فيها ولا سلطان بحكمة النقض عليها في
ذلك ما دام الرأي الذي أنهت إليه سابقاً مقبولاً بمقتضى الأسباب التي بنته عليها .

الطعن رقم ٣ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٨/٤/١٩٤٠

بحكمة الموضوع أن تحصل المعنى الذي قصده العاقدان من العقد مستهدية في كل دعوى بالملابسات
والشواهد ، وهي إذ تحصل هذا المعنى الواقعي وتستشهد عليه بأسباب مقبولة لا تتأخر مع ما هو ثابت في
الأوراق لا رقابة عليها بحكمة النقض. فإذا هي حصلت من عبارات الإقرار أن المقر إنما قصد به التخرج
من الوظيفة ، وكان هذا الذي حصلته متسقاً مع الوقائع المشروحة في حكمها فليس بحكمة النقض عليها
من سبيل.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٤٠

بحكمة الموضوع السلطة النامة في تفسير الشروط والعقد على وفق ما تراه من ظروف الدعوى
وملابساتها دالاً على حقيقة ما قصده العاقدان. فإذا هي رأت مدلولاً معنياً لشرط أو عقد ، و بينت في
حكمها كيف أضافت صيغة الشرط أو العقد ذلك المدلول ، فلا يصح الإعراض عليها لدى محكمة النقض
ما دامت الإعتبارات التي أوردتها من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي وصلت إليها.

الطعن رقم ٦٣ لسنة ١١ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٤/٥/١٩٤٢

إذا كان الحكم قد استظهر حقيقة التصرف المتنازع عليه من عدة عناصر فصلها في أسبابه إستنتج منها أن
العقار لم يخرج عن حيازة المصرف حتى وفاته ، وأن التصرف لم يدلع عنه ثمن ، وأن العقد الصادر به عرفي
ولم يسجل فهو لذلك يترع مضاف إلى ما بعد الموت فيكون باطلاً ، فإن هذه النتيجة مستساعة من
مقدماتها. ولا يؤثر في صحة هذا الحكم عدم أخذ المحكمة بمدلول ألفاظ العقد ، لأن من حق قاضي

الدعوى أن يقول بحقيقة ما قصده العاقدان في العقد بناء على ما يستظهره من وقائع الدعوى وملابساتها ولو كان ذلك يخالف المكروب.

الطعن رقم ١٥ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٣٤ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٠/٢٩/١٩٤٢

حكمة الموضوع السلطة في تفسير عبارات العقود وتلهم نية المتعاقدين لإستنباط حقيقة الواقع فيها وتكييفها التكيف الصحيح ، ولا رقابة حكمة النقض عليها فيما تراه سائفاً ولا يتنافى مع نصوص العقد فإذا هي إستخلصت من إتفاق أربعة شركاء في إجارة على أن يكون الإيجار من الباطن بمعرفتهم جميعاً وتحصيل الأجرة بواسطة فلان وكيل إثنين منهم " أخوين " بإشراف الشريكين الآخرين ، وأن ترسل المبالغ الحاصلة للمؤجر الأصلي خصماً من الأجرة ، وأن تحفظ جميع المستندات تحت يد واحد منهم " أحد الأخوين " ، وأن يكون لباقي الشركاء أن يأخذوا بياناً بما يهمهم ، على أن يعمل الحساب في نهاية كل سنة - إذا هي إستخلصت من عبارات هذا الإتفاق على ضوء ما ذكرته من الإعتبارات والظروف القائمة في الدعوى أن فلاناً المذكور لم يكن وكيلاً عن الشريكين الآخرين وأن الأخوين يجب لذلك إعتبارهما مسئولين ليهلها عن المبالغ التي حصلها هذا الوكيل ولو لم يكونا قد قبضاها منه فإنها إنما تكون قد فصلت في مسألة موضوعية لا شأن بحكمة النقض بها. ثم إذا هي قضت بإلزام الشريك المتفق على حفظ المستندات لديه بمبالغ الأجرة التي سقط الحق في المطالبة بها وبما ضاع على الشركة من ثمن الحصول الذي بيع ، وأستقضاءها على أنه وهو مودع لديه العقود التي سقط الحق في المطالبة بقيمتها كان من الواجب عليه عملاً بالمادة ٤٢٨ من القانون المدني أن ينسب في الوقت اللاحق الباقي الشركاء إلى المطالبة بتلك القيم قبل سقوطها ، وعلى أن ما ضاع من ثمن الحصول كان بسبب تقصير الوكيل في بيع هذا الحصول بالأجل تدون أن يحتاط فيحصل على ضمان لدفع الثمن ، فإنها تكون قد أقامت مسئولية الأخوين قبل الشريكين الآخرين على ما يبروها من الخطأ الذي وقع منهما ومن وكيلهما.

ثم إذا هي إستخلصت من عبارات الإضاق ومن ظروف الدعوى أيضاً أن الآخرين إنما قصدوا تطمين باقي الشركاء بأن يتحمل كل منهما المسئولية المئوية على ما يقع من هذا الوكيل لأن هذا الإستخلاص يكون سائفاً والحكم عليهما بالتضامن بمقتضى المادة ١١٦ من القانون المدني يكون في محله.

الطعن رقم ٥٥ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ٢/٢/١٩٤٣

إذا إشتط في عقد إيجار الأطنان أنه " في حالة زراعة القطن مكرراً يزداد الإيجار المستحق بما يوازي الإيجار الأصلي عن القدر الذي يزرع قطناً مكرراً " وروأت المحكمة أن هذا الشرط ليس شرطاً جزائياً يستلزم القضاء به التحقق من أن المؤجر قد حقق ضرره بسبب مخالفة عقد الإيجار ، وإنما هو إتفاق على مضاعفة

الأجرة في حالة معينة وهي تكرار زراعة القطن في الجزء الواحد من الأرض المؤجرة سنتين متتاليتين ، ثم أعطته على هذا الاعتبار حكمه ، وهو القضاء بالأجرة المضاعفة كاملة طبقاً لعقد الإيجار ، فلا تقبل المناقشة في ذلك لدى محكمة النقض ما دام التفسير الذي أخذت به المحكمة متفقاً تمام الاتفاق مع مدلول عبارات العقد .

الطعن رقم ٧٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٣/٥/١٩٤٣

إذا رأت المحكمة أن العبارة المحررة في مفكرة المدعى والموقع عليها من المدعى عليه ، المتضمنة إلتزام الموقع بأن يبيع للمدعى الصنف المبينة أنواعه وأوصافه فيها و مقدار كل نوع منه وتضمنه تشمل كل البيانات اللازمة لتوافر أركان عقد البيع ، ولو أنها ملبلة بعبارة " وهذا طين تحرير الشروط " ، ثم عرضت لتنفيذ هذا الاتفاق فوات أن نية المتعاقدين فيما يتعلق بباقي شروط البيع من تسليم المبيع ودفع ثمنه قد توضححت من الطريقة التي ينتها في حكمها وقالت إنهما إتبعهما طوال مدة تنفيذ هذا العقد فإنها إذ إستظهرت توافر أركان التعاقد من العهد للأخوذ على البائع ومن تنفيذه جزئياً ، وإذا إستكملت شروط الاتفاق من العناصر الأخرى القائمة في الدعوى تكون قد إستخلصت ذلك مما ينتج عنه فلا تصح مناقشتها فيه أمام محكمة النقض لتسلفه بسلطة محكمة الموضوع في تقدير الوقائع .

الطعن رقم ٥١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٤٣

حكمته الموضوع السلطة في تفسير العقود بما تراه أدنى إلى ما نواه العاقدان بناء على ما تستخلصه من مجموع ظروف الدعوى وملابساتها . فإذا هي إعتبرت العقد موضوع الدعوى سائراً لتصبح مضاف إلى ما بعد الموت ، معتمدة في ذلك على القرائن التي ثبتت لديها من بقاء العقد في حيازة المورث وبين أوراقه بغير تسجيل إلى أن توفى ، وعدم تسجيله بعد ذلك لمدة تقرب من الخمس السنوات وبقاء المورث متمتعاً بكافة مظاهر الملكية للأعيان موضوع العقد من تأجيرها باسمه وبوصفه مالكاً لها والقاضي بشأنها بوصفه مالِكاً لها أيضاً ودفع الديون العقارية المطلوبة عليها ، ثم على ما إستبانته من فقر التصرف له ، إلى غير ذلك من القرائن ، فلا تجوز إثارة الجدل في هذا الشأن أمام محكمة النقض ما دام ما قائلته من كل ذلك يؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها .

الطعن رقم ٦٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ٣/٢/١٩٤٤

إن البحث في كون البيع الصادر من مورث لولديه حقيقياً أو صورياً وهل هو نقل أو لم ينتقل من المسائل الموضوعية التي قوامها الوقائع . فما تستظهره محكمة الموضوع من نية المتعاقدين بناء على تصرفاتهم السابقة

والعالية والمعاصرة لعقد البيع لا رقابة حكمة النقص عليها فيه ، ما لم يكن ما إستخلصته من ذلك مبنياً على ما لا يتجنى من الأوراق أو على أوراق غير موجودة أو وقائع لا أصل لها أو أقوال غير ثابتة .

الطعن رقم ٨٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ٣/٣/١٩٤٤

إذا كان الحكم فيما حصله من وقائع الدعوى لتحديد التزامات كل من طرفي التعاقد توطئة لمعرفة المقصر منهما قد رجع إلى عقد البيع الإبتدائي دون العقد النهائي الذي إختلفت شروطه عن العقد الإبتدائي وبه إستقرت العلاقة بين الطرفين ، فإنه يكون قد خالف القانون بعدم أخذه بهذا العقد الذي يكون هو قانون المتعاقدين .

الطعن رقم ٢٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ٩/١١/١٩٤٤

مضى كانت حكمه الموضوع إذ إعتبرت العقد المفرغ في صيغة عقد بيع وصية قد حصلت ذلك مما ثبت لديها من أن المتصرف إليه لم يدفع غنماً ، وأن العقد وجد في خزنة المتصرف بعد وفاته ، وأنه كان يقبض أرباح السندات التي إستحققت بعد صدوره منه ، فإنها تكون قد حصلت فهم الواقع في الدعوى من أدلة مقبولة فعلاً من شأنها أن تؤدي إلى ما ذهبت إليه .

الطعن رقم ٩٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٤٥

إن لية العاقدین يستخلصها القاضي من نصوص العقد وملابساته. فإذا هو إستخلص من الأوراق أن العاقدین لم يجعلوا تحرير العقد الرسمي شرطاً لإنعقاد البيع بل هما قد علقا عليه إنتقال الملكية إلى المشتري وبني ذلك على إعتبارات مقبولة تبرره ، فلا معقب عليه في ذلك .

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ٣/١/١٩٤٦

مهما يقل من أن للمحكمة أن تعدل عن المعنى الظاهر للعقد إلى ما تراه هي أنه مقصود العاقدین فلا شك في أنه يكون عليها إذا ما رأت أن تأخذ بغير ظاهر العقد أن تبين في حكمها لم عدلت عن الدلول الظاهر إلى خلافه ، وكيف أفادت صيغته المعنى الذي أخذت به ورجحت أنه مقصود العاقدین ، بحيث يتضح من هذا البيان أنها قد إعتمدت في تأويلها إياه على إعتبارات مقبولة يصح معها إستخلاص ما إستخلصته منها فإذا هي لم تفعل كان حكمها معيياً بقصور أسبابه .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٧/١/١٩٤٦

إنه ، وإن كان من المسلم أن المادة ٣٣٩ من القانون المدني قد أطلقت للخصوم الحرية في إثبات الإحصال على إخفاء الرهن في صورة البيع بجميع طرق الإثبات بما فيها البيعة والقرائن دون تقييد بالعبارات والصيغ

المكتوبة في العقود ، فإنه من المقرر أيضاً أنه لا قيد على حق قاضي الموضوع في تغليب معنى العقد الظاهر على غيره ولا في تغليب غيره عليه بناءً على ما يستتبعه من القرائن المؤدية إلى ما انتهى إليه ولا رقابة محكمة النقض عليه في ذلك متى لم يكن ثمة تحريف للوقائع ولا مسخ للدلول الأوراق .

الطعن رقم ٤٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٤٦/٣/٧

إذا استخلصت المحكمة من العقد الذي أسست عليه الدعوى ، وهو عقد قسمة فيما بين ورثة المدين وإتفاق فيما بينهم وبين الدائن ، أن الدين قد حصل الإستبدال به بطريقة تغيير المدين ، إذ قد إرتضى الدائن تجزئة دينه وقبل أن يستوفيه مقسطاً من الورثة عدا واحداً بعينه منهم ، وأن يأخذ هذا الواحد ما يختص به خالياً من الدين ، وأن يرهن الآخرون للدائن ما إختصوا به ، وكانت تصوص العقد لا تنافي ذلك الذي استخلصته المحكمة منها ، فهذا تحصيل لواقع الدعوى يستقل به قاضي الموضوع ، فلا يصح النعي على حكمه هذا بأنه أخطأ إذ قرر حصول الإستبدال أو بأنه مسخ مدلول العقد .

الطعن رقم ٨٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٤٦/٥/١٦

إذا كان العقد منصوباً فيه على أنه عقد بيع إبتدائي ويعتبر نهائياً بعد وفاة البائع ، وعلى أن البائع إشرط عدم تسجيله وعدم نقل التكليف إلا بعد الوفاة ، وكان الثابت أنه حرر بدل عقد آخر ذكر فيه أن المتصرف إليه لا يكون له شريك ولا منازع بعد وفاة المتصرف ، وإعوف المشوى بأن البيع حرر في غيبته كما إعوف أن فكرة مورثه البائع كانت قائمة منذ تحرير العقد الأول على أن يوصى له بجميع أملاكه ثم استخلصت المحكمة من كل ذلك أن العقد وصية فلا يصح النعي على حكمها أنه أخطأ في تطبيق القانون

الطعن رقم ٨٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٤٦/٦/١٣

إذا كانت محكمة الموضوع ، وهي بسبيل تفسير الشرط الوارد في عقد إيجار و تعرف مقصود العاقدين منه لم تقل إنهما عينا قيمة الأجرة ثم علقا زيادتها أو نقصها على شرط واقف ، بل اعتبرت أن القيمة لم تكن وقت التعاقد قد تم تعيينها وأن العاقدين إتفقا على طريقة خاصة لتعيينها أساسها سعر القطن بحسب ما يتقرر في البورصة باعتبار أنها الوسيلة المألوفة ، أو بأية طريقة أخرى تقوم مقامها ، فلا معقب على حكمها ولا يقدح فيه أن يكون ذلك الشرط قد إتفق عليه وقت أن كانت زراعة القطن ممنوعة في منطقة الناجير وكانت بورصة القطن معطلة ، ما دامت عبارة الشرط تحتل المعنى الذي فسرت به المحكمة من حيث ربط الأجرة بثمن القطن ، باعتباره أنه الموجه لأسعار الخاصلات الأخرى و ميزان الحالة الاقتصادية ، دون نظر إلى إمكان زراعته فعلاً في الأرض المؤجرة أو في المنطقة الواقعة فيها أو عدم زراعته .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٤٧/٢/٢٧

متى كانت عبارة العقد الذى أورد الحكم مضمونه تحتمل المعنى الذى حصلته المحكمة منها ، وكان هذا المعنى متسقاً مع الوقائع الثابتة فى الدعوى والتي فصلتها المحكمة فى الحكم ، فلا سبيل لحكمة التقضى على محكمة الموضوع فى ذلك .

الطعن رقم ٦٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١٩٤٧/٤/٣

لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تفسير الإضافات والمشارطات وسائر المحررات على حسب ما يراه أدنى إلى نية عالديها أو أصحاب الشأن فيها ، مستهدياً فى ذلك بوقائع الدعوى وظروفها ، ولا رقابة لحكمة التقضى عليه متى كانت عبارة العقد أو المحرر تحتمل المعنى الذى أخذ به .

*** الموضوع الفرعى : تكليف العقد :**

الطعن رقم ٧٣ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٩

متى كان الحكم قد أقيم قضاءه باعتبار العقد يعبأ باتاً منجزاً بشمن مقبوض على ما إستخلصه إستخلاصاً سليماً من عبارات العقد ومن الظروف والملاسات التى أحاطت بتحريره مفيداً زعم الطاعن فيه بأنه وصية مستنداً فى ذلك إلى أن الشروط الواردة به والتى يمنع المشتري من التصرف إلا بموافقة البائع لا يفيد أن التملك مضاف إلى ما بعد الموت بل المقصود منه أن يوافق البائع كتابة على هذا التصرف باعتبار أنه والد المشتري بما له من حق مراقبة هذا التصرف وموجبه ، وأن هذا الشرط لم يكن موجوداً فى العقد الابتدائى بل ذكره فى العقد النهائى الذى صدق عليه أثناء قيام دعوى صحة التعاقد المرفوعة عنه وذلك لتفادى الإستمرار فى التقاضى ، فإن هذه الأسباب تتضمن الرد على طلب التحقيق بالبيئة الذى قدمه الطاعن فى العقد لإثبات أنه وصية.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢

لا تبرئ على المحكمة إذا هى إستخلصت من عدم تسجيل العقد المتنازع عليه قرينة لها وزنها فى الإستدلال على أن نية المورث كانت منصرفة إلى الإيضاء لا البيع ، كما أن إستخلاص نية الإيضاء من رهن المورث بعض الأطنان السابق بيعها منه لأولاده بعد أن كان قد إستأجرها منهم لمدة سنة ، هو إستخلاص سائب. كذلك يصح إستنتاج هذه النية من تأجير الأرض محل هذا العقد من الصادر منه العقد إلى غير من صبر له العقد وحضانة المستأجر منه فى سلفيات زراعية عن هذه الأرض بتوقيعه إستمارة السلفة التى لم يثبت تزوير توقيعها.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٠

إن دفع الزوج ثمن العقار من ماله كما قد يكون بنية الهبة لزوجته يصح أن يكون مجرداً من هذه النية كأن يكون الغرض منه إستعارة إسم الزوجة فى الشراء ، فإذا إستخلصت المحكمة إنعدام نية الهبة مما حواه إقرار موقع عليه من زوجين يفيد دفع الزوج ثمن المبيع الذى إشتوته زوجته وأنه إنما إستعار إسمها فى العقد بقصد حرمان ورثته إن مات قبلها ومن كون وريثة الزوجة لم يحركوا ساكناً إزاء العقد محل الدعوى بعد وفاتها وطوال حياة الزوج زهاء سبع سنوات حتى توفى الزوج ، فهذا إستخلاص سائق تملكه المحكمة بما لها من سلطة تقدير الواقع.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٩

مادام الحكم قد أقام قضاءه بإعتبار العقد المتنازع عليه وصية لا بيعاً على أسباب تكفى لحمله فإنه لا يكون بعد بحاجة إلى الرد على ما يتعدى به الصادر فهم العقد من أنهم كانوا يسكنون مع والدهم البائع فى نفس المنزل محل البيع إذ هذه الواقعة لو صحت ليس من شأنها أن تغير وجه الحكم فى الدعوى.

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٣

إذا كانت المحكمة قد إعترت العقدين المتنازع عليهما متضمنين بيعاً صحيحاً متجراً بناء على أسباب إستخلصتها إستخلاصاً سائفاً من أوراق الدعوى ومن التحقيقات التى أجريت فيها وأطروحت ورقة الضد لما إستنتجته من تنازل البائع عن التمسك بها إذ شهد الشهود بأنه سلمها عقب تحريرها مباشرة مع العقدين إلى من صدر لهما كان حكماً سليماً.

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٣

مادامت المحكمة قد إستخلصت من التحقيقات التى أجريت فى الدعوى ومن الشهاداتين الطبيين المتقدمين فيها عن مرض المورث أنه كان مريضاً قبل وفاته بأربعة شهور بالسل الرئوى وأن هذا المرض إشتد به وقت تحرير العقد المطعون عليه ، ثم فدت الطعون الموجهة إلى الشهادة المقدمة من الصادر له العقد فإنها تكون قد أوردت فى حكمها من الأسباب ما يكفى لحمل قضائها.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١

— إذا كان من حرر العقد محل النزاع ووقعه بوصفه شاهداً قد إشرى من صدر منها هذا العقد قدراً من المبيع به منها لزوجها يزيد على حصتها الميراثية فى القدر المبيع لزوجها الذى توفى لإستخلصت المحكمة من ذلك علم هذا المشوى بأن ذلك العقد إنما كان يحفى وصية بطل أثرها بوفاة الموصى إليه قبل الموصى فذلك إستخلاص سائق.

- إذا كان الحكم القاضي بإعتبار العقد محل الدعوى وصية قد يتخذ من حكم آخر قرينة على أن المتصرف له إذا كانت يده على العقار موضوع النزاع يد نائب لا أصيل مما ينفي أن البيع كان له مظهر خارجي ينم عنه ، فذلك منه إستباط سائق لقرينة في الدعوى فلا مقب عليه حكمة النقض.

- الأصل أن تصرفات العقلاء يجب تنزيهاها عن البعث وحلها على المعنى الذي يستقيم مع الواقع. فإذا كانت المحكمة في سبيل إستظهار حقيقة التصرف الصادر من زوجة إلى زوجها قد أوردت الظروف والمناسبات التي إستمسكت فيها الباتمة بملكيته للمبيع في مواجهة الكلفة بعد صدور هذا التصرف منها معززة وجهة النظر التي ذهبت إليها بما إستخلصته من تصرفات الزوجة بالبائع في حصة من المبيع أزيد مما ترتبه فيه عن زوجها بعد وفاته ومن تصرفها بالبائع في حصة أخرى ، مما يدل على أنها ما كانت تقسم وزناً للعقد الصادر منها لزوجها باعتباره عقد بيع منجز ، فذلك منها سائق ولا شأن بحكمة النقض به.

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ١٨ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ١٩٥١/٤/٥

متى حصلت محكمة الموضوع فهم الواقع في الدعوى من الأوراق المقدمة إليها ومن أقوال الخصوم فيها وجب عليها أن تبحث عما يجب تنزيله من أحكام القانون على هذا الواقع غير مقيدة في ذلك برأى الخصوم لما يبيحه الطاعن على الحكم من أنه وصف العقد الصادر إلى المطعون عليها الأولى بأنه هبة مع أنها بهذا الوصف يكون في غير محله .

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ١٨ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٧

متى كان الحكم إذ قضي بإعتبار عقود البيع الصادرة من مورثة الخصوم إلى زوجها مورث الطاعنين أنها إنما تنفي وصية فهي باطلة وأنها ليست هبات مستزة في صورة عقود بيع لأنها منجزة ، قد أقام قضاءه على ما إستخلصه من بقاء هذه العقود بغير تسجيل زمنياً طويلاً بعد تحريرها بصفة رسمية ومن استمرار وضع يد المورثة على الأعيان المبيعة وظهورها بمظهر المالكة لها لعاية وفاتها ، ومن علاقة الزوجية وعدم وجود عقود لدى المورثة عند وفاتها ، الأمر الدال على عدم دفع ثمن خصوصاً وقد ذكر في العقود أن الثمن دفع خارج مجلس العقد ومن أن العقود صدرت متتابعة من المورثة إلى زوجها وتناولت كل ما تملكه المورثة متى كان الحكم قد أقام قضاءه على ذلك فإن هذا منه تكييف صحيح وليس فيما إستخلصه عيب ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون في ذلك لا يعمد أن يكون سبباً موضوعياً لا شأن بحكمة النقض به.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ١٩ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٩٥١/١/١٨

إذا طعن في عقد بيع بأنه في حقيقته وصية فثبت الحكم بأدلة ماثقة أن الثمن المسمى في العقد هو

فمن جدى دفع من مال المصرف لها وأن التصرف في حقيقته هو بيع منجز فإنه لم يكن يعوز الحكم بعد الرد على كل ما تمسك به الطاعنون - بعض وروثة المصرف - من حجج لإثبات أن هذا الأخير إستمر واضعاً يده على العين المتصرف فيها بعد صدور التصرف منه وليت يظهر لدى الغير بمظهر المالك ذلك لأن فيما أورده من أدلة ما يفيد أنه لم ير الحجج التي يمسك بها الطاعنون وما يغير وجه الرأى في الدعوى. ومن ثم فإن الطعن عليه بالقصور يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٥١/١١/٨

مضى كان الحكم المطعون فيه قد كيف الرابطة بين المطعون عليها ومورث الطاعنين بالنسبة إلى توريد الأخلية للمدارس الإضافية تكميلاً قانونياً صحيحاً بأنها رابطة عقدية حوت قائمة المناقصة شروطها عدا الاتفاق على الضمن ومن هذه الشروط أن يكون من حق المطعون عليها توقيع الغرامات معلومة عند الآخر في الوفاء ، فإنه إذا ما قضى هذا الحكم بأحقية المطعون عليها في توقيع الغرامات يكون قد طبق شروط العقد وهو قانون المتعاقدين ، ولا غبار عليه في ذلك .

الطعن رقم ١٧١ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٧

إن تكيف العقود الدائرة بين البيع والإجارة منوط بما تستخلصه محكمة الموضوع من ظروفها وقصد المتعاقدين فيها. فإذا كانت المحكمة بعد بحثها ظروف الدعوى وملابسات العقد الخاص بالهناج المتنازع على الضريبة الخاصة بها قد كيف مركز الممول بالنسبة إلى هذه الهناج في نطاق تقدير الأرباح الإستثنائية فقررت أنه ليس له أن يطالب بتقويم هذه الهناج باعتباره مالاً لها وأن عواء الضريبة هو ما دفعه من أقساط أجرة هذه الهناج مضافاً إليها المصاريف الإنشائية ومصاريف الإدارة فهذا التكيف يتفق مع القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤٦ الذي يقتضى فرض ضريبة الأرباح الإستثنائية على الأرباح الناتجة من استثمار الأموال التي قام الممول فعلاً بدفعها.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٢

ليس صحيحاً القول بأن شرط إسداد العين المبيعة يجب أن يثبت بعقد البيع نفسه وإلا اعتبر وعداً بالبيع فإن المادة ٣٣٩ من القانون المدني القديم تجيز للبائع أن يثبت بكافة الطرق ومنها البيعة والقرائن أن العقد لم يكن بيعاً باتاً وإثما هو على خلاف نصوصه يسر رهنه حيازياً ، ومن ثم فلا ترتيب على المحكمة إذا هي اعتبرت تلك البقايا من الورقة المشار إليها فيما سلف مبداً ثبوت بالكتابة واستخلصت من شهادة الشهود والقرائن ما يثبت أن العقد وإن كتب في صوره عقد بيع بات هو في حقيقته يفتى رهنه.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٤

إذا قررت المحكمة في حكمها أن إشراط البائع على المشتوية عدم التصرف في العين المبعة ما بقى حيا ليس من شأنه أن يجعل العقد وصية واستخلصت من التحقيق الذى أجرته أن المظنون عليها وضعت يدعا على العين المبعة عقب صدور البيع لها وأنها دفعت الثمن وإنتهت من كل ذلك إلى القول بأن العقد يعتبر بيعاً منجزاً لا وصية فإنها لا تكون قد خرجت في تفسيره عن ظاهر مدلوله ويكون النعى عليها بالخطأ في تكيف العقد لا مبرر له مادامت قد أثبتت في حدود ملطتها الموضوعية وفي إستخلاص لا عوج فيه أن التصرف لم يكن تبرعاً وأنه قصد به التملك المنجز.

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/١٦

أن تهمم به العاقلين لمعرفة إن كانت قد إلتجعت إلى البيع بالعينة أم إلى البيع بحسب المواصفات الواردة في التعهد هو من مسائل الواقع التى يستغل بها قاضى الموضوع متى أقام قضاءه فيها على إستخلاص سليم. وإذن لمضى كان يبين من الحكم المظنون فيه أن من ضمن الأسباب التى أقيم عليها ما قرره المحكمة من أن الشيء الذى كان يقصده الطاعن بذاته وكان الدافع له على التعاقد هو صابون للفسيل رقم ١ زنة القطعة منه ٥٠ جراماً ، وأنه عندما قبل عطاء المظنون عليه نظر إلى نوع الصابون ووزنه وكل قطعة منه أكثر مما نظر إلى العينة المقدمة من المظنون عليه ، يزيد ذلك ما يبين من كتابه بقبول المعطاء من أنه إهتم بذكر هذه المواصفات دون أن يذكر شيئاً عن العينة وأنه يؤخذ من دلالة هذه الظروف أن العينة ، وإن كان أكثر إليها في التعهد الموقع عليه من المظنون عليه ، إلا أنها مثلاً من أمثلة الصابون المطلوب وأن البيع لم يكن بيعاً بالعينة بحقيقة معناه حتى يكون المظنون عليه مستولاً عن مطابقة الصابون المورد للعينة في كل شيء وأنه بحسبه أنه ورد صابوناً يتفق مع المواصفات الآنف ذكرها ومع المواصفات التى يشترطها القانون في مثل هذا الصابون ، فإن هذا الذى قرره المحكمة هو استخلاص سليم ولا يمتنع من قبوله ذكر العينة في التعهد المبرر بين الطرفين متى كانت تحمله بقية أوراق الدعوى وظروفها وملابساتها على الصورة المبينة في الحكم ويكون ما نواه الطاعن على هذا الحكم من الخطأ في تطبيق القانون وعخالفة حكم العقد على غير أساس.

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/١٦

متى كان يبين مما أورده الحكم من شرائط الاتفاق المبرر بين الطاعن والمظنون عليها أن المحكمة كيفت العقد التكيف القانونى الصحيح إذ اعتبرته عقد شركة وتحدثت عما قامت به المظنون عليها من جهد للحصول على تصاريح الاستيراد وأن هذا الجهد كان محل تقدير الطاعن نفسه حتى لقد قبل أن يكون

للمطعون عليها لقاءه النصف في أرباح الشركة محل النزاع كما كتب لمدير الشركة المطعون عليها مشيداً بهذا الجهد وبأنه لولاه لاستحال على الطاعن الحصول على التصاريح وكانت المحكمة قد إعتبرت هذا العمل الذي قامت به الشركة المطعون عليها حصة قانونية بالإضافة إلى ما تمتع به من سمعة تجارية فإن القول بعد هذا بأن العقد بلا سبب غير صحيح في القانون ، أما ما يتنازع الطاعن من أن سمعة الشركة المطعون عليها التجارية لم تكن محل تقدير العاقدين عند التعاقد وإن التصاريح صدرت باسم الطاعن فمردود بأن المحكمة فسرت نية المتعاقدين تفسيراً سائفاً وهذا بعد تقدير موضوعي.

الطعن رقم ١١ لسنة ٢١ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢٦

إذا كان قد نادى للمحكمة للأسباب التي أوردتها والتي تؤدي إلى ما رتبته عليها أن العقد المختلف على تكييفه بين طرفي الخصومة وإن كان في ظاهره عقد بيع منجز إلا أنه في حقيقته يسر تبرعاً مضالماً إلى ما بعد الموت ، فهو وصية لا تنفذ في حق المطعون عليها الوارثة بالنسبة لتبنيها في الميراث إلا إذا أجازتها وفقاً للقانون الذي كان يحكمها ، وكانت المطعون عليها قد قصرت نزاعها على نصيبها الشرعي في المنازل الواردة بعقد البيع ، فإن الوصية لا تعتبر نافذة بالنسبة إلى هذا النصب ، ويبقى العقد صحيحاً فيما لم يضمن عليه فيه ويكون ما أورده الحكم في هذا الخصوص لا غطاء فيه ولا يناقض ما قرره من أن العقد صدر صحيحاً موقفاً على الإجازة ، كما لا يكون للطاعن مصلحة في النعي على الحكم بأنه لم يقض للمطعون عليها بطلب بطلان عقد البيع موضوع النزاع متى كان هو قد نازعها في هذا الطلب متمسكاً بصحة العقد.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢١ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ١١٩٣ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٥

لما كان الحكم إذ نفى عن العقد موضوع النزاع وصف الوكالة بالعمولة وكذلك وصف الرهن التجاري واعتبره عقداً من نوع خاص وقرر صحة تصرف المطعون عليها ببيع القطن المسلم إليها من الطاعن دون الحصول على أمر من القاضي بالبيع إنما أقام قضاءه على ما استخلصه من نصوص العقد ذاته وظروف التعاقد ، وكان في ذلك لم يخرج عن مدلول عباراته ، وكانت إشارته إلى العرف التجاري لم يكن المقصود منها تغليب هذا العرف على أحكام القانون الأمرة وإنما كان ذلك منه بياناً لما جرى به العرف من التعامل على أساس عقود مماثلة للعقد موضوع النزاع دون أن يكون في ذلك ما يخالف القانون ، لما كان ذلك فإن النعي على هذا الحكم باطلاً في التكييف ومخالفة القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢١ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١٠٦١ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢١

متى كان الحكم بعد أن أورد في أسبابه نصوص عقود الاتفاق المبرمة بين الطرفين وبين الأدلة التي اعتمد عليها في عدم اعتبار المعاملة بينهما رهنا تجاريا منها أنه وردت في هذه العقود عبارات البيع والتمن عدة مرات كما ورد بها أن الطرفين اتفقا على عمولة للشركة المطعون عليها مقابل عمليات البيع وعلى أن تكون الأقطان التي تورء على درجة معينة من الجودة وعلى التزام الطاعن بالغطاء إذا انكشف مركز البضاعة بالنسبة لسعر البورصة. ومنها أن الطرفين من تجار الأقطان وأن الطاعن حرر عن المبالغ التي مسحها وصولات بالاستلام لا مستندات مديونية وأنه قد ذكر فيها صراحة أن ما تسلمه من مبالغ هو من أصل ثمن الأقطان ، وأنه فوض الشركة بالبيع في خطاب أرسله إليها وإن تمسك الطاعن بما ورد في العقود من حق امتياز الشركة على الأقطان بالنسبة للمبالغ المسحوبة وتأويله هذا النص بأنه يدل على أن المعاملة رهن مردود بأن النص المشار إليه لا يفيد اعتبار المعاملة رهنا لأن الوكيل بالعمولة له أيضا حق الامتياز وفقا للمادة ٨٥ من قانون التجارة فإن هذا الذي قرره الحكم من نفي وصف الرهن عن المعاملة بين الطرفين ليس فيه خروج عن نصوصها التي تفيد كما أثبت الحكم بالأسباب السالفة التي أوردتها أن نية الطرفين قد انصرفت منذ البداية إلى بيع القطن المورد من الطاعن إلى المطعون عليها لا إلى رهنه ويؤكد هذا النظر احتفاظ الطاعن بحق التصرف في الأقطان الموردة منه وتفويضه الشركة في بيع هذه الأقطان نظير عمولة متفق عليها وأنه تصرف فعلا في بعضها بالبيع لآخرين قبل أن يوفى بما تسلمه من المطعون عليها من مبالغ وهذا الحق لا يتأتى للمدين الراهن إذ ليس من حقه في عقد الرهن الجبازي أن يخرج الشيء المرهون من حيازة الدائن المرتهن قبل أن يوفيه بدنيه كاملا كما أن العقود المبرمة بين الطرفين فرضت أن لا يقوم الطاعن بتوريد الأقطان حسب الاتفاق فنص فيها على إلزامه بتعويض معين عن كل قسط لا يكون قد ورءه الأمر الذي يتتالي مع اعتبار التعامل رهنا حيازيا ولا يؤثر على سلامة النتيجة التي انتهى إليها الحكم وصف العقود بأنها وكالة بالعمولة مع أنها في الحقيقة عقود من نوع خاص لا يسرى عليها حكم المادة ٧٨ من قانون التجارة التي توجب على الدائن المرتهن استصدار إذن من قاضي الأمور الوقفية بالبيع إذا حل ميعاد دفع الدين ولم يوفه المدين.

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٢١ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢

متى كان الحكم قد انتهى في تكييف عقد إيجار سفينة إلى أنه مشاركة نقل لزم من مولوت أخذنا بعنوانه ونصوصه والمبادئ الفقهية في شأنه في يكون الحكم قد أخطأ في تكييف العقد ولا في القانون متى كان لم يخرج عن عبارات العقد ونصوصه والفرض الذي عناه الطرفان من إبرامه وكان هذا التكييف متفقا مع

مؤدى هذه النصوص - ولا يؤثر على سلامة هذا التكييف التمسك بأن السفينة كانت فى حيازة المالك أثناء مدة الإيجار والإستدلال على ذلك بما أصدره المالك لربان السفينة من أوامر خاصة بتوقفها عن السير بسبب عدم إستيفاء الأجرة ما دام ذلك من لوازم حق الفسخ المقرر للمالك اتفاقا ونص العقد .

الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٣٠

يبحر المحاصيل المستقبلية قبل نائها فى ظل القانون المدنى القديم صحيح ، ذلك أنه لم يرد فيه نص بتحريمه كما جاء بالقانون المدنى المختلط (م ٣٣) وقد قضى القانون المدنى الجديد فى المادة ١٣١ منه على ما كان من خلاف فى هذا الشأن بين القانونين الوطنى والمختلط .

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٨٠ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٠

العبرة فى تكييف العقد وتحديد حقوق طرفيه هى بما تضمنه هذا العقد وما حواه من النصوص ، فإذا وصف عقد استغلال مقصف إحدى محطات السكك الحديدية بأنه عقد إيجار ، وكان يتضح من مجموع نصوصه وما فرضه من التزامات أن المصلحة المتعاقدة لم تكن تشد استغلال محل للتجارة وإنما تبغى من وراء ذلك أولا وبالذات تحقيق مصلحة عامة هى خدمة المسافرين فى قطاراتها لتوفير ما يحتاجون إليه فى أسفارهم من طعام وشراب بأسعار معتدلة ، فإنه لا يجوز اعتبار هذا العقد بأنه عقد إيجار بل التزام بأداء خدمة عامة . ولئن كان من آثار ذلك أن يعاير المالك للمصلحة الملتزم لها سواء بالتضامن الجمل أو بزيادة على قرار الزيادة العسكرية المقررة بالأوامر الخاصة بذلك فإنه ليس من شأنه أن يغير من صفة العقد ، ولا أن يحول المكان المرخص بإخفائه من المنافع العامة إلى عمل تجارى .

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٦

ما دام قد ثبت شككة الموضوع أن التصرف الحاصل من المورث لم يكن يعا منجزا وأن المقصود به هو الوصية فلا يبنى عن ذلك أن يكون العقد قد صدر من المورث وهو فى تمام أهليته وفى غير مرض الموت .

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٥٦/٦/١٤

العبرة فى تكييف العقد والعرف على حقيقة مرماه وتحديد حقوق الطرفين فيه إنما هو بما حواه من نصوص ، فإذا كان بين من نصوص العقد محل النزاع الذى رخصت به بلدية الإسكندرية لأحد الأفراد فى إستغلال كازينو التزهة أنه وإن وصف بأنه عقد إيجار إلا أنه تضمن من القيود الواردة على حق النطق ما يتنافى طبيعة الإيجار وتخرج التعاقد عن نطاقه كما تبين من هذه القيود أن البلدية فى تعاقدها لم تكن تشد إستغلال محل للتجارة وإنما تبغى من وراء ذلك أولا وبالذات تحقيق مصلحة عامة ، فإنه لا يصح اعتباره عقد إيجار وارد على محال تجارية بل إلتزاما بأداء خدمة عامة . ولا يغير من هذا النظر كون البلدية تقتضى

من ذلك جملاً محدداً أو تطلب زيادته على غرار الزيادة العسكرية المقررة بالأوامر الخاصة بذلك إذ ليس من شأن ذلك أن يغير من صفة العقد ولا أن يحول المكان المرخص بأشغاله من النافع العامة إلى محل تجارى

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٧٠ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٧

مضى كانت محكمة الموضوع قد كيفت العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة مقترض بمقرض لا وكالة بالعمولة وأقامت قضاءها في هذا الخصوص على ما استخلصته من شهادة الشهود ومن القرائن الماثلة في الدعوى استخلاصاً سائفاً فلا وجه للنسب عليها بالخطأ في التكيف ولا للقول بأن الدائن لم يقدم دفاتره التجارية رغم تكليف المحكمة له بذلك - إذ بحسب المحكمة بعد أن اقتضت من الأدلة التي أوردتها في حكمها بحقيقة العلاقة بين الطرفين أن يقوم قضاؤها عليها.

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٦٠/٣/١٧

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بطلان العقد المبرم بين الطاعن والمطعون عليه على أساس أن هذا العقد وإن وصف في ظاهره بأنه عقد شركة إلا أنه في حقيقته وفي قصد المتعاقدين عقد بيع يعتبر باطلاً بطلاناً متعلقاً بالنظام العام طبقاً لأحكام قانون الصديديات رقم ٥ لسنة ١٩٤١ ، وكان هذا التكيف الذي إنتهى إليه الحكم المطعون فيه لم يكن محل نعى من الطاعن ، فإنه لا محل للنسب على الحكم فيما رتبته من آثار على ذلك البطلان وهي إعادة الطرفين إلى حالتهم الأولى قبل التصاقد برد المبيع إلى البائع والتمن إلى المشتري.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٥

استخلاص نية المتعاقدين في العقد من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضى الموضوع. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أنه لا ينال من البيع لغیر وارث أن يحفظ البائع لنفسه بحق الإنفراع مدة حياته وأن يقيد الملكية قيداً مؤقتاً. وأن النص في العقد على إلزام البائع - خلال ميعاد محدد بتحرير العقد النهائي وإلا كان للمشتري الحق في رفع دعوى إثبات صحة ذلك العقد مما تنضى معه مظنة إضافة التملك إلى ما بعد موت البائع ، فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١١٤٠ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٣

المرة في تكيف العقود هي بحقيقة الواقع والتيه الشركة التي إنجّمت إليها إرادة المتعاقدين دون الإعتداد بالألفاظ التي صيغت في هذه العقود وبالتكيف الذي أسبغه الطرفان عليها. فإذا كانت نصوص العقد قد أبانت عن أنه قد أبرم بين رب عمل وعامل مفرغ لأداء خدمة هي معاونو رب العمل في إدارة أعماله البيته بالعقد مما يقتضى - بطريق اللزوم تبعية العامل لرب العمل وإشراف الأخير عليه وتوجيهه له في

مهمته وذلك لقاء أجر معلوم محدد إلى جانب مكافأة نهاية الخدمة كما أبانت عن حقوقه في التعويض عن فسخ التعاقد قبل نهاية مدته وفي الأجازات على إختلاف أنواعها فإن كل ذلك ينشئ عن أن التعاقدين قد إتجهت نيتهما إلى إبرام عقد عمل فردى وقد أفرغا في العقد كل عناصره .

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٦٣/١/٣
متى كانت محكمة الموضوع قد خلصت إلى تكيف العلاقة بين الطرفين استنادا إلى أسباب سابقة وصالحة للنتيجة التى انتهت إليها فإنها لا تكون ملزمة بتعقب حجج الخصوم والرد استقلالاً على كل حجة أو طلب أثاروه في مراجعهم ما دام الدليل الذى ساقه وارد فيه التعليل الضمنى لتلك الأقوال.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٦٠ بتاريخ ١٩٦٣/٤/١٨
متى كان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من تكيف العقد بأنه عقد بيع محله أشياء مستقبلية لا عقد شركة هو تكيف صحيح تؤدى إليه عبارة العقد فلا يلزم الحكم أن يرد استقلالاً على ما ساقه الطاعن من حجج لتأييد تكيفه العقد بأنه شركة .

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢١
متى كانت محكمة الموضوع قد استخلصت - من عبارات العقد أنه عقد بيع تام متكامل لأركانه القانونية وكان هذا الاستخلاص مائفاً يتفق مع مدلولها الظاهر وكان الطاعن لم يقدم حكمة النقض ما يدل على أن العقد الذى لم يقدم صورته بملف الطعن - يحوى عبارات أخرى غير التى أثبتها الحكم المطعون فيه تخالف ما ذهبت إليه محكمة الموضوع فى تكيفها للعقد ، فإن النعى عليها الخطأ فى هذا التكيف يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠٨١ بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢١
متى كان العقد قد أبرم مع إحدى جهات الإدارة بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام واحتوى على شروط غير مألوفة فى القانون الخاص فإن هذا العقد يعتبر عقداً إدارياً تحكمه أصول القانون الإدارى دون أحكام القانون المدنى .

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٦
متى كان العقد قد أبرم مع إحدى جهات الإدارة بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام واحتوى على شروط غير مألوفة فى القانون الخاص فإنه يعتبر عقداً إدارياً تحكمه أصول القانون الإدارى دون أحكام القانون المدنى.

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٠

إذا كان العقد قد أبرم مع إحدى جهات الإدارة بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام وإحتوى على شروط غير مألوفة فى القانون الخاص فإنه يعتبر عقدا إداريا تحكمه أصول القانون الإدارى دون أحكام القانون المدنى.

الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٩٥٦ بتاريخ ١٩٦٤/٧/٧

العقود التى تبرمها الإدارة مع الأفراد لا تعتبر عقودا إدارية إلا إذا تعلقت بتسيير مرفق عام وأظهرت الإدارة نيتها فى الأخذ فى شأنها بأسلوب القانون العام بأن تضمن عقدها شروطا إستثنائية وغير مألوفة تنأى بها عن أسلوب القانون الخاص أو تحيل فيها الإدارة على اللوائح الخاصة بها.

الطعن رقم ٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٤

لصاحب العمل أن يهد إلى أحد عماله بإبرام تصرفات قانونية لحسابه إلى جانب ما يباشره من أعمال مادية أو فنية أخرى فيجمع بذلك بين صفته كأجير وصفته كوكيل متميزة كانت كل منها عن الآخرى أو مختلفة وهو ما يتعين إستظهاره والتحقق منه لإمكان تكييف العلاقة القانونية بين الطرفين. وإذ بين من الحكم المطعون فيه إنه كيف العلاقة بين طرفي الخصومة على إنها وكالة لا عقد عمل إستناداً إلى توكيلات عامة صرح فيها الموكل [صاحب العمل] للوكيل [العامل] بحضور المزايدات الرسمية وغير الرسمية والتزايد عنه فيها والشراء باسمه سواء بالنسبة للأطيان الزراعية أو العقارات أو المنقولات ودفع ثمنها وإدارة كلفة أملاكه من الأطيان والعقارات وإجراء كل ما يلزم لذلك وبيع المحصولات وقبض ثمنها وغير ذلك وشراء الأطيان والعقارات والمنقولات لحسابه ودفع ثمنها حسب ما يراه. ورتب على ذلك [إستبعاد تكييف العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة عمل] بينما هى تقريرات قاصرة ليس من شأنها أن تنفى علاقة العمل التى يدعيها الطاعن ويقم عليها دعواه لأنه يكون قاصراً فى أسبابه متعيّناً بنقضه.

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٨٨٥ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٩

لقاضى الموضوع سلطة التعرف على حقيقة العقد والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه فى ضوء ظروف الدعوى ما دام قد برر قوله فى ذلك بما يحمله ويؤدى إليه. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باعتبار أن العقد موضوع النزاع يخفى وصية بعد أن استظهر فى أسباب مسافة قيام الشرطين اللذين تستلزمهما القرينة القانونية المستفادة من نص المادة ٩١٧ من القانون المدنى والنتهى إلى أن المتصرف موضوع النزاع سائر لوصية مرتكأ فى ذلك إلى ما اطمئن إليه من أقوال الشهود إلى قرائن أخرى

باعتبارها أدلة مصادرة تؤدي في مجموعها إلى ما انتهى إليه من أن العقد يخفي وصية ، فإن مؤدى ذلك من الحكم عدم تجيز التصرف.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٣

سلطة قاضي الموضوع في المدول عن المدلول المظاهر لصيغ العقود والشروط مفيدة بأن يبين في حكمه لم عدل عنه إلى غلاله وكيف المادته تلك الصيغ المعنى الذى أخذ به و رجع أنه هو مقصود المتعاقدين بحيث يتضح بحكمة النقص من هذا البيان أن القاضي قد اعتمد في تأويله لها على اعتبارات معقولة يصح معها إستخلاص ما إستخلصه منها.

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٨٢٣ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٧

المبرة في تكيف العقود هي بحقيقة ما عناه العائدون منها وتعرف هذا المقصد من سلطة محكمة الموضوع ومعنى تبين تلك المحكمة إرادة العاقدين على حقيقتها فإن عليها أن تكيفها بعد ذلك التكيف القانوني الصحيح غير متفيدة في ذلك بتكيف العاقدين.

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٨

إذا كان الوصف القانوني الذى أسبغه الحكم على العقد بأنه عقد إدارى ، يخالف الوصف الصحيح له وكان الحكم قد أقام قضاءه بعدم إحصاء احكام ولائياً بنظر الدعوى تأسيساً على هذا الوصف الخاطئ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٣٣١ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٢

المناط في تكيف العقود هو بما عناه العائدون فيها ، ولا يعتد بما أطلقوه عليها من أوصاف أو ما ضمنوها من عبارات إذا تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد وما قصده العائدون منه.

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٤٤١ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٩

— المناط في تكيف العقود هو بما عناه العائدون منها ولا يعتد بما أطلقوه عليها من أوصاف وما ضمنوها من عبارات إذا تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد وما قصده المتعاقدون منه.

— إذا كان البين من نصوص العقد أن الطاعن تمهد بتمكين المظنون ضده من الإنزعاج باخل الذى يستأجره الطاعن من وزارة الأوقاف على أن يستقل المظنون ضده به فبيع بتضاعفه ليه تحت مسئوليته هو مقابل التزامه بأن بدفع للطاعن شهرياً ما يعادل ٣٪ من قيمة البضاعة التى يبيعها فى اخل علاوة على إلتزامه بأربعة أخماس أجرة اخل وبدفعه مرتبات الموظفين وإشراك التليفون ونفقات إضاءة اخل ، فإن هذه

الشروط التي تضمنتها العقد تجعل منه عقد إيجار من الباطن. ولا يغير من ذلك القول بأن وصف المبلغ الذي تعهد المظنون ضده بأدائه شهريا للطاعن بأنه عمولة يجعل العقد بيعا بالعمولة ذلك لأن القانون لا يعرف البيع بالعمولة وإنما يعرف الوكالة بالعمولة في المبيع وهي تقتضي أن يبيع الوكيل بالعمولة باسمه وحساب الموكل ما يوكله الأخير في بيعه وهي صورة مختلفة لما إتفق عليه في العقد من أن يبيع المظنون ضده بضاعته باسمه وحساب نفسه.

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٣

إذا كان بين من أقوال الشهود التي أوردتها المحكمة وإطمأن إليها أن المظنون عليهما كانتا بعد التصرف الصادر إليهما من مورثتهما تظهران بمظهر المالك للأطيان المتصرف فيها وقد أخذ الحكم من هذه الأقوال سنداً لما هو ظاهر في نصوص العقد الصريحة من أن المورثة أرادت نقل ملكية الأطيان المتصرف فيها لهما حال حياتهما ، فإن الحكم إذ انتهى إلى إنصراف نية العاقلين إلى البيع المتجز يكون قد أقام قضاءه على أسباب لا خطأ فيها ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها وتكفي لحمله.

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٨٥٥ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٥

مضى أقام الحكم المظنون فيه قضاءه بأن الورقة - المتنازع على تكيفها - تتضمن بيعاً وليست مشروع بيع أو وعداً بالبيع أو بيعاً بالمرحون على أنه وقد تحدد فيها الباتمون والعين المبيعة والتمن وما دفع منه وتعهد فيها المشوي بالولاء بالباقي طبقاً للمساحة الحقيقية كما أقر بإستلام العين المبيعة بمجانها والتزامه بالأموال الأميرية وبدفع تعويض قدره مائتي جنيه إذا إمتنع عن تنفيذ إلتزامه وأن المبلغ المدفوع والموصوف بأنه عربون إنما يوازي نصف الثمن تقريبا وقدم الباتمون والمشرون العقد للمساحة لإمكان شهره فإن محكمة الموضوع لا تكون قد أخطأت في التكيف القانوني للورقة المتنازع عليها لأن أركان البيع وشروط صحه توافر في هذه الورقة.

الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢

- لا تستطيع محكمة البت في أمر صحة ونفاذ العقد الصادر من المورث سواء باعتباره بيعاً أو باعتباره وصية إلا بعد أن تحدد نوعه إذ يتوقف على هذا التحديد معرفة الأحكام القانونية التي تنطبق عليه من حيث الصحة والنفاذ ، ولا يجوز للمحكمة حتى يفرض أن الورقة تتسع لنفاذ التصرف في الحالين أن تقتضي بنفاذه قبل أن تبت في أمر تكيفه وهل هو بيع أو وصية .

- متى كانت محكمة الإستئناف قد إنتهت إلى أن التكيف الصحيح للعقد بحسب ما عناه العاقدان هو أنه وصية وليس بيعاً فإنه كان عليها أن تنزل عليه حكم القانون المنطبق على وصفه الصحيح ولا يحتر ذلك

منها تغيراً لأساس الدعوى لأنها لا تنقيد في التكيف الذي يعطيه المدعى للحق الذي يطالب به بل عليها أن تتحرى طبيعة هذا الحق لتصل بذلك إلى التكيف القانوني الصحيح له وتطبق عليه حكم القانون وإذا كانت الوصية بحسب أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المنطبق على واقعة الدعوى سواء أكانت لوارث أو لغيره تصح وتنفذ في ثلث التركة من غير إجازة الورثة وكان المطعون ضدهم قد طعن إعتبار التصرف وصية وهو ما يفيد عدم منازعتهم في صحته ونفاذه على أساس هذا الوصف فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى يرمتها دون أن يبحث ما إذا كان المقدار الموصى به يدخل في حدود ثلث التركة أو لا يدخل ، يكون غلطاً في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٧٠/١/١٥

مضى كانت محكمة الإستئناف قد كيف العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة وكالة بالمعمولة ، وألتمت قضائها في هذا الخصوص على ما أستخلصته من شهادة أحد الشهود ومن القرائن الماثلة في الدعوى استخلاصاً سائفاً ، ويؤدى إلى النتيجة التى أنتهت إليها ، وفيه الرد الضمنى برفض ما يخالفها وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة قانوناً بالرد في حكمها على كل ما يثيره الخصوم فيما اختلفوا فيه وكانت هى صاحبة الحق في تقدير قيمة ما يقدم لها من الأدلة ، وأنه لا تفريب عليها في الأخذ بأى دليل تكون قد أقنعت به ما دام هذا الدليل من طرق الإثبات القانونية ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في القانون .

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٥١ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢

لئن كان الصرف على ما عناه الطرفان من المحرر موضوع الدعوى هو ما يدخل في سلطة محكمة الموضوع إلا أنه متى إستخلصت المحكمة ذلك ، فإن التكيف القانوني الصحيح لما قصده المتعاقدان وإنزال حكم القانون على العقد هو مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٦

- محكمة الموضوع وهى في سبيل الصرف على حقيقة العقد والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه سلطة تقدير الأدلة والقرائن المقدمة في الدعوى واستخلاص ما تقتنع به منها ، متى كان استخلاصها سائفاً مطلقاً مع الثابت بالأوراق وهى إذ تباشر سلطتها في تقدير الأدلة تلك الأخذ بنتيجة دون أخرى ولا رقابة محكمة النقض عليها في ذلك متى كانت الأدلة التى أوردتها من شأنها أن تؤدى إلى هذه النتيجة - إذ خلصت محكمة الموضوع إلى أن نية الماقدن قد انجهدت في العقد إلى التجيز ونقل الملك الفوري إلى الورثة المشورين على أساس البيع أو الهبة ، ودلل الحكم على ذلك بأدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما ربه الحكم عليها ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعنات القول بأن الحكم أخطأ في تكيف العقد استناداً إلى

سبق إقرار المورث في صحيفه دعوى أخرى أو طلب شهر عقارى بأنه قصد من التعاقد الوصية دون غيرها من التصرفات بدليل احتفاظه لنفسه في العقد بحق الإنتفاع بالعقار مدى الحياة ذلك لأن احتفاظ البائع بحقه في الإنتفاع بالمبيع مدى حياته لا يتحتم معه وجوب اعتبار التصرف وصيه ولا يتعارض مع تنجيز التصرف متى كانت ادله الدعوى تفيد هذا التنجيز ، ولا وجه للتحدى بالإقرار الصادر من المورث في شأن تكييف التصرف الصادر منه إلى المطعون عليهم - الورثة المشتركين والقول بأن هذا الإقرار ملزم لهم باعتبارهم من ورثته ، ذلك انهم في عصوص هذا التصرف لا يعتبرون ورثة أو خلفاء عامين للمورث بل هم خلف خاص له ، فلا حججه لإقراره في حقهم.

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٦١ بتاريخ ١٩٧٠/٦/١٦
إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار التصرف وصيه ، فإن هذه الوصية تصح وتنفذ في لث الركة من غير إجازة الورثة ، وذلك بالتطبيق لنص المادة ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ وإذ لقى الحكم المطعون فيه بعدم نفاذها كلية فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٠
معى كان الحكم المطعون فيه قد أخذ في تكييف العقد بعنوانه ونصوده والظروف التى لابسته ، ولم يخرج عن عبارته ولم يخرج عن عبارته ولم يجاوز الغرض الذى عناه الطرفان من إبرامه ، وكان هذا التكييف متفقاً مع مؤدى هذه النصوص وتلك الظروف ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تكييف المقسود أو مخالف القانون.

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٧١/١/١٩
العبرة في تكييف العقد هى بحقيقة الواقع بالنية المشتركة التى إنجتهت إليها إرادة العاقدين. وإذ كان مؤدى ما حصله الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه أن العقد الرسمى مند التفيذ هو عقد فصح اعتماد مضمون برهن عقارى ، فإنه يجوز التفيد بمقتضاه على الوجه المبين بالمادة ٢/٤٦٠ من قانون المرافعات السابق ، ومن شأن هذا العقد عدم التفرقة بين الرهن فى حد ذاته وبين الدين المكشوف به ، ولا يغير من ذلك أن العقد معنون بأنه كفالة عقارية ، أو أن الشركة المرتهنة لم تصعد صراحة بالإقراض أو التوريد ، واحتفظت بمحققها فى الإمتناع عن ذلك وقتما تشاء ، ما دام أن العقد قاطع الدلالة لى أن هناك عمليات إئتمان صادقت محلها فعلاً عند التعاقد ، ومن حق الشركة المرتهنة أن تدبر موقفها المالى مستقبلاً

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٦

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم إنطباق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ مستنداً فى ذلك إلى أن الاتفاق الذى تضمنه عقد الإيجار فى أحد بنوده يشمل أجره المثل للمكان المؤجر ، كما يشمل مقابل عملية أخرى ، غرض المؤجر بمقتضاها المستأجر حق البناء بالأرض الفضاء الملحقه بالمبنى ، والتغير فى شكله ، وإزالة مباني وأشجار ، وإقامة طابق علوى به إلى غير ذلك مما أثبتته الحيز فى تقريره . وكان بين من الحكم المذكور أنه اعتبر هذه العناصر متداخلة بحيث يتعذر التفرقة بينها ، والفصل بين مقابل إيجار المبنى بالحالة التى كان عليها وقت التأخير ومقابل الإنشاع بهذه الزايا ، لأن أجره المثل قد إحتلقت إحتلاطاً لا يمكن فصله عن المقابل المالى للزايا المشار إليها ، طالما أن الطاعن لم يثبت أن تقدير الإيجار على النحو الوارد بالعقد قد إتخذ ذريعة للتحايل على أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، لم ترتب الحكم على ذلك أن الشرط الذى يورده حوله النزاع قد أخرج عقد الإيجار عن نطاق هذا القانون ، فإنه يكون قد كيف العلاقة بين الطرفين تكيفاً سليماً ، وخلص إلى نتيجة صحيحة.

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٨

العبرة فى تكيف العقود هى بحقيقة ما عناه الماقدون منها ، وتعرف هذا القصد من سلطة محكمة الموضوع ومضى تبين تلك المحكمة إرادة الماقلين على حقيقتها ، فإن عليها أن تكيفها بعد ذلك التكيف القانونى الصحيح غير مطبقة فى ذلك بتكيف الماقلين.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٣

المناط فى تكيف عقد العمل وتقيضه من غيره من العقود - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو توافر عنصر النجعة التى تتمثل فى خضوع العامل لرب العامل وإشرافه ورقابته ، وهو ما قرره المادة رقم ٦٧٤ من التقيين المدنى ، والمادة الأولى من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . وإذ يبين ما أوردته المحكمة أن المحكمة إستخلصت من الوقائع المطروحة عليها - فى حدود سلطتها الموضوعية - عدم توافر علاقة العمل بين الطاعن " طبيب " و الجهات مائقة الذكر " شركات ومستشفى ومدرسة " لعدم خضوعه فى تنفيذ عمله لإشرافها ورقابتها ، ولم تعد بما تضمنته المستندات المقدمة من أوصاف وعبارات تخالف حقيقة وضع الطاعن ، وإستندت فى ذلك إلى أسباب مائقة تكفى لحمل الحكم ، فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٩

إذا كانت المحكمة للأدلة السانفة التي أوردتها قد إستخلصت من الوقائع المطروحة عليها في حدود سلطتها الموضوعية أن صلة الطاعنين "المولدين" بالمؤسسة الأجنبية التي تعاقدت معها ، ليست صلة مستخدم أو أجير ، بل كانا يعملان لحسابهما الخاص فيما يقومان به من تصريف منتجاتها دون رقابة أو إشراف من المؤسسة ، ورتبت المحكمة على هذا النظر أن العمولة التي حصلها عليها تعتبر ربحاً تجارياً تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وفقاً لنص المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فإنها تكون بذلك قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً . ولما كانت العبرة في شئون الضرائب هي بواقع الأمر لا بما يعلمه الأفراد على عقودهم من تسمية أو تكييف ، فلا يعيب الحكم إغفاله الإشارة صراحة إلى بنود العقد المبرم بين الطاعنين وبين المؤسسة سالفة الذكر ، ما دام أن فهمه الواقعي لمركز الطاعنين يتضمن الرد على سند العقد المشار إليه. إذ لا على المحكمة إن هي لم تبجح الخصوم في مناحي حججهم ودفاعهم ما دامت قد بنت قضاءها على أسباب صحيحة كافية لحمله .

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٨٠٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٣

المناط في تكييف العقود هو بما عناه العاقدون منها ، ولا يعتد بما أطلقوه عليها من أوصاف أو ضمنوها من عبارات إذا تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد وما قصدته العاقدون منه .

الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢

المناط في تكييف عقد العمل وتعيينه عن عقد الوكالة وغيره من العقود - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو توالف عنصر التبعية التي تتمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من القانون المدني بقولها "عقد العمل هو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر تحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر " . وما تقتضي به المادة ٤٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من مريان أحكام قانون عقد العمل الفردي على العقد الذي يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشتغل تحت إدارة صاحب عمل أو إشرافه مقابل أجر ، وأنه يكفي لتحقيق هذه التبعية ظهورها ولو في صورتها التنظيمية أو الإدارية. وإذا كان الطاعن - محام - قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بقيام هذه التبعية مستنداً في ذلك إلى تخصيص مكتب له بمقر الشركة لمباشرة قضايها ، وأنه كان يعاونه في العمل موظفون من قبلها ويستعمل مطبوعاتها وكانت القضايا توزع بينه وبين زملاء له آخرين ويمرر كشافاً بما يحكم فيه وما يؤجل منها ويعرض الكشف على مدير الشركة ويتقاضى الطاعن نظير عمله أجراً شهرياً ثابتاً عدا منحة سنوية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ألغى الحكم الابتدائي لى خصوص

طلب التعويض وقضى بأن علاقة الطرفين هي علاقة وكالة وليست علاقة عمل إستنادا إلى ما قرره من أن الطاعن " له مكتب خاص يباشر فيه قضاياها الخاصة ولا يحضر للشركة في مواعيد ثابتة وأن عمله بالشركة أنه يباشر القضايا التي تمهد إليه بها ولا يغير من هذا الأمر أن تكون أتعابه عن عمله القانوني قد تحددت سلفاً وشهرية " وهي تقديرات قاصرة لا تكفي لحمل الحكم إذ لا تصلح لبيان سبب مخالفة الحكم الابتدائي في قضائه وليس من شأنها أن تنفي علاقة العمل التي يدعيها الطاعن ولم تتناول الرد على المستندات التي غسك بها تأييدا لصحة دعواه مع ما قد يكون لهذه المستندات من الدلالة ، ولو أن الحكم عني ببحتها ومحض الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى. لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون مشوباً بالقتصور .

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٩

العبرة في تكيف العقد ، والتعرف على حقيقة مرامه ، وتحديد حقوق الطرفين فيه هي بما حواه من نصوص وحكمة النقض أن تراقب تكيف محكمة الموضوع للعقد ،

الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٥٨ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٢

إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تكيف العقد بأنه عقد مدني لعدم إحتوائه على شروط غير مالوفة وكان الطاعنان لم يقدموا العقد الذى يستدان إليه في تمهيد هذا التكيف ، فإن النعي يكون عارياً من الدليل .

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١١٩ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢١

العبرة في تكيف العقود ، هي بحقيقة ما عناه الماقدون منها ، وتعرف ذلك من سلطة محكمة الموضوع فمضى إستظهرت قصد الماقلين ، وردته إلى شواهد وأسانيد تؤدى إليه عقلاً ، ثم كيف العقد تكيفاً صحيحاً ينطبق على المعنى الظاهر لعباراته ، ويتفق مع قصد الماقلين الذى إستظهرته ، فإنه لا يقبل من أيهم أن يناقش في هذا العقد ويرتب على ذلك أن المحكمة أخطأت في تكيف العقد ليوصل إلى نقض حكمها ، ولما كانت الورقة المختلفة على تكيفها هي ورقة عرفية موقع عليها بجنم الموصى ومعنونة بعبارة " وصية شرعية " ، وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص من هذه الورقة ، أن نية المورث قد إنجذبت إلى الإيضاء ، وكانت الأسباب التي إستند إليها الحكم تبرر قانوناً التكيف الذى كيف به المخرر المتنازع عليه لا يغير من ذلك أن الموصى قد صرح لنفذ الوصية بشراء أو إستبدال قطعة أرض توقف للدائن من باب الصدقة الجارية ، وكذلك بناء مسجد ، ذلك أن مقتضى هذه العبارة أن ما يكون وفقاً ليس هو القدر الموصى به الذى صرح ببيعته أو إستبداله ، وإنما هو قطعة الأرض التي مستوى أو تستبدل وتحصص

للمدفن - أما بالنسبة لبناء المسجد فإن الوصية طبقاً للمادتين السابعة والثامنة من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ - بشأن الوصية - تصح لجهات العبادة ، لما كان ذلك فيان النعي على الحكم - بشأن تكييف التصرف بأنه وصية وليس وقفاً - يكون في غير محله.

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٣

إذ كانت محكمة الموضوع قد كيفت العلاقة بين الطرفين - حمام وشركة - بأنها علاقة وكالة لا تتضمن تبعية الطاعن للشركة وليست علاقة عمل بناء على ما استظهرته من عبارات المكاتبات المتبادلة بينهما حول التعاقد وتحديد الأتعاب ، ولما كان المناط في تكييف العقود وإعطائها الأوصاف القانونية الصحيحة هو ما عناه الماقدان منها حسبما تستظهره المحكمة من نصوصها وتلوى إليه وقائع الدعوى ومستنداتها وكان ما إنتهت إليه المحكمة من تكييف العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة وكالة تلوى إليه عبارات تلك المكاتبات وما إستخلصته المحكمة منها. إذ كان ذلك وكان من المقرر أن القيام بالعمل القانوني محل الوكالة قد يستتبع القيام بأعمال مادية تعتبر ملحقة به وتابعة له ، وكان الواضح من سياق أسباب الحكم الابتدائي أن قصد المحكمة من عبارات العمل القضائي إنما هو تغييل الشركة أمام القضاء والذي يندرج ضمن الأعمال القانونية التي ترد عليها الوكالة ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت في تكييف تلك العلاقة بأنها وكالة.

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ٣/٣/١٩٧٣

المناط في تكييف العقود وإعطائها الأوصاف القانونية الصحيحة هو ما عناه الماقدان فيها ، وإذ كان ما إنتهت إليه المحكمة من تكييف العقد بأنه ينطوي على عقد عمل وليس شركة لا خروج فيه على نصوص هذا العقد وتلوى إليه عباراته وما إستخلصته المحكمة منها من قيام عنصر التبعية الذي يتمثل في خضوع العامل لرب العمل وإشرافه ورقابته ، مما يتعارض وطبيعة عقد الشركة ، وكان لا يتنافى مع هذا التكييف تحديد أجر المظنون ضده بنسبة مئوية من صافي الأرباح ، إذ ليس ثمة ما يمنع من تحديد أجر العامل على هذه الصورة دون أن يغير ذلك من طبيعة عقد العمل ، وكان ما ورد في أسباب الحكم الأخرى التي عينها الطاعنة لم يكن إلا إستطراداً زائداً من الحكم يستقيم بدونه ، مما يكون معه النعي على ما تضمنته هذه الأسباب الزائدة غير منتج ، فإن النعي على الحكم المظنون فيه - بأنه أخطأ في تكييف العقد بأنه عقد عمل - يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩/٢/١٩٧٦

المناط فى تكيف العقود وإعطائها الأوصاف القانونية الصحيحة هو ما عناه الماقدون منها ، وإذ كان ما إنتهت إليه المحكمة من تكيف العقد بأنه عقد عمل وليس شركة لا خروج فيه على نصوص العقد وتؤدى إليه عباراته ، وما إستخلصته المحكمة منها من قيام عنصر النجعة الذى يتمثل فى خضوع المظنون ضده " صينلى " لإشراف النقابة " صاحبة الصيدلية " ورقابتها بما يتعارض وطبيعة عقد الشركة ، وكان لا يتنافى مع هذا التكيف تحديد أجر المظنون ضده بنسبة معينة من الأرباح ، أو أن النقابة قد خولته بإعتباره مديراً للصيدلية فى تعيين العمال اللازمين لها وتأديتهم وفصلهم لأن ذلك كله لا يغير من طبيعة عقد العمل ، فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الإستدلال إذ قضى بعدم خضوع المظنون ضده لضريبة الأرباح التجارية إستناداً إلى تكيف العقد بأنه عقد عمل لا شركة - يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٢/١/١٩٧٦

إذا كان الحكم المظنون فيه قد أحال بصدد تقرير مسئولية الطاعة عن التعويض وخطتها إلى أسباب الحكم الابتدائى ، وكان هذا الحكم قد كيف العقد المبرم بين الطرفين بأنه عقد إرشاد وأقام قضائه على مسئولية السفينة - وفقاً لأحكام المادة ٢/٦ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٨ الخاص بتنظيم الإرشاد بميناة الإسكندرية - عن كل ضرر يصيب سفينة الإرشاد أثناء عمليات الإرشاد ، فإن النعى على الحكم يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٦٢١ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٧٨

- التصرف على ما عناه المتعاقدون فى العقد هو مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع ، إلا أنه متى إستخلصت المحكمة ذلك فإن التكيف القانونى الصحيح لما قصدوه وتطبيق نصوص القانون على العقد هو مسألة قانون تخضع لرقابة محكمة النقض .

- المناط فى تكيف العقد هو بوضوح الإرادة لا وضوح اللفظ وما عناه الماقدون منها بالتعرف على حقيقة مرامهم دون أن يعتد بما أطلقوه عليها من أوصاف وما ضمنوها من عبارات متى تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد ، لما كان ما تقدم وكان البين من نصوص العقد أن المظنون عليه الأول تعهد فيه بتمكين المظنون عليهم من الثانى للأخير من الإنتفاع بائجل الذى يستأجره المفلس من الطاعن على أن يستقل به هؤلاء المظنون عليهم فيعرضون بضاعتهم فيه تحت مسئوليتهم مقابل إلزامهم بأن يدفعوا شهرياً مبلغ خمسة وأربعين جنيهاً علاوة على إلزامهم دفع أجرة المحل ومرتبات الموظفين وأجور العمال والضرائب وقيمة إستهلاك المياه والأضياء ، فإن هذه الشروط التى تضمنها العقد تجعل منه عقد

إجبار توالت فيه أركانه من منفعة ومدة واجرة ، لا يغير من ذلك أن المبلغ الذى تعهد المظعون عليهم الثلاثة الآخرين بأدائه وصف في العقد بأنه جمل ، كما لا يؤثر فى هذا الإستخلاص الوصف المطلق عليه من أنه إستغلال تجارى .

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٠

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تكيف العقود وإتزال حكم القانون عليها يخضع لرعاية محكمة النقض وأنه وإن كان تخكمة الموضوع إستخلاص نية المتعاقدين وما إتفقوا عليه ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا الإستخلاص سائفاً ولا يخالف الثابت بالأوراق ولا خروج فيه على المعنى الظاهر للعقد.

الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٩

— العبوة فى تكيف العقد والتعرف على حقيقة مرماه هو بما حواه من نصوص. وتخكمة النقض مراعاة تخكمة الموضوع فى هذا التكيف.

— إذ كان الحكم المطعون فيه قد نهج فى تكيف العقد محل التداعى تكيفاً صحيحاً ولم يخرج فى تفسيره عما تتحملة نصوصه فلقد إستخلص من عباراته الظاهرة أن تصرف الأب المظعون ضده لإبنة الطاعن فى حق الإنتفاع بالأرض الزراعية التى سلمها إياه كان بغير عرض مما يعتبر من التصرف تبرعاً أى هبة وقد وقعت الهبة باطلة لعدم مشروعية سببها المخالف للنظام العام بإنصرافه إلى تعامل فى تركه مستقبلية وكان من المقرر أن تميم الورثة وأنصبتهم وإتقال الحقوق فى الوكات بطريق التوريث لمن لهم الحق فيها شرعاً مما يتعلق بالنظام العام وتحريم التعامل فى الوكات المستقبلية بأى نتيجة لهذا الأصل فلا يجوز قبل وفاة إنسان الإتفاق على شىء يحس بحق الإرث وإلا كان الإتفاق باطلاً ، وكان الحكم قد إستدل على قيام ذلك السبب غير المشروع — وهو الباعث الدافع إلى التبرع — بما ورد فى الإتفاق من بيان صريح يفصح عن أن ما تسلمه الابن الطاعن — أرض زراعية يمثل مقدار نصيبه ميراثاً عن أبيه الذى لم يزل على قيد الحياة ومن إشروط على هذا الابن يعلم المطالبة بميراث أرض أخرى من بعد وفاة الأب وهو ما يعد إستدلالاً سائفاً له مأخذه الصحيح من واقع ما أثبت بالإتفاق الذى إتفق بين الطرفين ، فإن الحكم يكون قد إلترم صحيح القانون فى تفسير الإتفاق وتكيف التصرف به الذى لحقه البطلان.

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٥

إذ كان الأصل أن تخكمة الموضوع أن تسخ التكيف الصحيح على واقعة الدعوى ، إلا أنها تخضع فى ذلك لرعاية محكمة النقض ، وإذا كان إستناد تخكمة الإستئناف إلى المادة ٣٢٣ من القانون المدنى لا يصلح أساساً لتكيف العلاقة بين الأطراف الثلاثة — البائع والمشتري والبنك — لأنه لا صالح للطاعنين فى الولاء

عن البائع بقصد الحلول محل البنك في دينه قبل البائع ، كما أن الطاعنين لم يقصدا الوفاء إلى البنك تفضيلاً ، وكان التكيف الصحيح لهذه العلاقة هو أن الأمر يتعلق بخوالة دين تم الإفراق فيها بين المدين الأصلي للبنك - المطعون عليه الأول البائع - والخال عليه - الطاعنتين المشتريتين - على أن تتحمل الأخيرتان مصاد دين البنك بدلاً من مصاد الثمن للبائع في مقابل تطهير العقار من الرهن ومؤدى ذلك أن الدين الذي إلتزمت به الطاعنتان قبل الدائن هو عين الدين الذي كان مرتبطاً في ذمة المدين الأصلي وبرئت منه هذه الذمة بالخوالة ما دام الدائن - البنك - قد قبلها ويكون له أن يحجج على الدائن بأوجه الدفع المستمدة من عقد الخوالة كميوب الرضا .

الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٣١

- المقد المرم بين الطرفين [شركة المعمورة للإسكان والتعمير وبعض المستأجرين] بشأن إستئجار كباين بشاطي المعمورة ليس عقد إدارياً لأن الشركة المؤجرة المطعون ضدها لم تعاقداً بوصفها سلطة عامة .
- إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في دعائه الثانية على أن المبني وحده لم يكن هو العنصر الأساسي الذي إنصرفت إليه إرادة المتعاقدين ، إذ إلتزمت الشركة المطعون ضدها في العقود المبرمة بينها وبين الطاعنين بأن تؤدي خدمات عديدة منها زراعة وري وصيانة الحدائق التي تحيط بالكباين بمصاريف وعلى حسابها وبأن تعين عمالاً لصيانة الكباين ونظافة وإنارة الحدائق ، وهي خدمات يتعذر الفصل بين مقابلها وبين مقابل إيجار المبني ، وإنتهى الحكم المطعون فيه من ذلك إلى أن هذا الإيجار لا يخضع لقانون إيجار الأماكن لأنه يكون قد كيف العلاقة بين الطرفين تكيفاً سليماً وخلص إلى نتيجة صحيحة .

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٨٢/١/١١

- العبرة في تكيف العقد هي بما عناه المتعاقدان ، ولا يعتد بما أطلقوه عليه من وصف أو ضمنوه من عبارات إذا تبين أن هذا الوصف أو تلك العبارات تخالف حقيقة التعاقد وما قصده المتعاقدان منها .
- إذ كان العرف على ما عناه الطرفان من العقد هو بما يدخل في سلطة محكمة الموضوع إلا أن التكيف القانوني الصحيح لما قصده المتعاقدان وإنزال حكم القانون على العقد هو مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٩١ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٨

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العبرة في تكيف العلاقة القانونية هي بحقيقة ما عناه طرفاها منها وتعرف ذلك من سلطة محكمة الموضوع فتمت إستظهرت قصدها وردته إلى شواهد وأسانيد تؤدي إليه

عقلاً ثم كيف هذه العلاقة تكيفاً صحيحاً ينطبق على لهما للواقع ويتفق مع قصد طرفي هذه العلاقة فإنه لا يقبل من أيهما أن يناقش في هذا التكيف توصلاً إلى نقض حكمها.

الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٨٣/٧/١٤
لما كان الماخذ في تكيف العقد وإعطائه الوصف القانوني الصحيح هو ما عساه العاقدان منه ، وكان ما انتهت إليه المحكمة من تكيف العقد بأنه عقد إجبار لا خروج فيه على نصوص العقد وتؤدي إليه عباراته ويتضمن الرد الكافي على منازعة الطاعين في تكيف العقد ، لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدواعي يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٤٥٩، ١٤٦٥ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٨٣/١/٤
- إذ كان إدعاء الطاعين في الطعن أن التصرف الصادر من إلى المطعون ضدها الأولى هو وصية وليس هبة كما تدعى الأخيرة ، هو في حقيقته منازعة تتعلق بالتكيف القانوني لهذا التصرف وهو ما تخصص المحاكم العادية بالفصل فيه ولا ينال من ذلك صدور قرارات من مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة في ١٩٦٦/٤/٦ و ١٩٦٨/١٠/٢٧ باعتبار العقد وصية إذ لا يعدو ذلك منه أن يكون منازعة في الملكية من جانب الجهة الإدارية بتكليف عقد يخضع لأحكام القانون المدني ويغادر مجرد عقبة مادية في سبيل إستفادة ذوي الشأن من مركزهم القانونية المشروعة وهو ما يخرجها من عداد القرارات الإدارية ويجريها من الحصانة المقررة لها ويخلصها لإختصاص المحاكم ذات الولاية العامة بنظر كافة المنازعات دون القضاء الإداري .

- العبرة في تكيف العقود يكون بحقيقته ما عساه العاقدان منها دون التقييد بتكيف العاقدان لها ، ولئن كانت الهبة كعقد يجوز أن تسر وصية إلا أن احتفاظ الواهب بحقه في الإنتفاع بالمال الموهوب مدى حياته لا يتحتم معه وجوب اعتبار العقد وصية ولا يتعارض مع تنجيز التصرف ، ولما كان من المقرر في المادة ٤٨٦ من القانون المدني أن " الهبة عقد يتصرف به الواهب في مال دون عوض ويجوز للواهب دون أن يتجرد عن نية التبرع أن يفرض على الموهوب له القيام بالتزام معين " ومن ثم تكون الهبة عقداً لا بد فيه من إيجاب وقبول متطابقين ولا تتعقد بإرادة الواهب المفردة كما في الوصية وهي تصرف منجز ولا يجوز فيها إرجاء نقل ملكية المال الموهوب إلى ما بعد موته إلا أن ذلك لا يمنع الواهب من أن ينقل ملكية المال في الحال ويرجى التسليم إلى ما بعد الموت ، وليس ثمة ما يمنع الواهب ما دام لم يتجرد من نية التبرع أن يفرض على الموهوب له القيام بالتزام معين سواء كان هذا الإلتزام لمصلحة الواهب له أو لمصلحة الموهوب له أو لمصلحة الغير دون أن يمنع ذلك كله من كون العقد هبة بمقدار الفرق بين العين للموهبة والعوض .

الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٣

العبرة في تكيف العقد والتصرف على حقيقة مرماه هو بما تضمنته من عبارات على ضوء الظروف التى أحاطت بتحريره مع الإعتداد فى ذلك بحقيقة الواقع والنية المشتركة التى إنجبت إليها إرادة المتعاقدين

الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٦٢٧ بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٤

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان التصرف على ما عناه الطرفان من انحراف موضوع الدعوى هو مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع إلا أنه متى إستخلصت المحكمة ذلك فإن التكيف القانونى لما قصده المتعاقدان وإنزال حكم القانون على العقد مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ٢٠/٦/١٩٨٤

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تكيف العقود وإنزال حكم القانون عليها يخضع لرقابة محكمة النقض وأنه وإن كان حكم المحكمة الموضوع إستخلاص نية المتعاقدين وما إنعقد عليه إتفاقهما - إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا الإستخلاص سائفاً ولا يخالف الثابت فى الأوراق ولا خروج فيه على المعنى الظاهر للعقد كما أن المناط فى تكيف العقد هو بوضوح الإرادة لا وضوح اللفظ وما عناه العاقدون منها بالتعرف على حقيقة مرماهم دون أن يعدد بما أطلقوه عليها من أوصاف وما ضموها من عبارات فى تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد .

الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٨٥

المناط فى تكيف العقود هو بما عناه المتعاقدان دون إعتداد بما أطلقاه عليها من تسميته متى تبين أن هذه الأوصاف تخالف حقيقة التعاقد وقصد المتعاقدين ، وإن كان تعرف هذا القصد من سلطة محكمة الموضوع وصولاً منه للتكييف القانونى الصحيح إلا أن هذا التكيف لقصد المتعاقدين وإنزال حكم القانون على العقد هو من المسائل القانونية التى تخضع لرقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٦

المناط فى تكيف العقود هو بما عناه العاقدون منها ولا يعدد بما أطلقوه عليها من أوصاف أو ما ضموها من عبارات إذ تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد وما قصده العاقدون منه

الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩١١ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٨٦

العبرة فى تكيف العقد والتصرف على حقيقة مرماه وتحديد حقوق طرفيه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بما عناه العاقدان منه أى بحقيقة الواقع والنية المشتركة التى إنجبت إليها إرادة المتعاقدين دون

إعتداد بما أطلقا عليه من وصف أو ضمناء من عبارات إذا تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد. وما قصداه منه .

الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٥
المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه إذا إنتهت محكمة الإستئناف إلى التكييف الصحيح للعقد وأنزلت عليه الحكم القانونى المنطبق عليه فإن ذلك لا يعتر منها فصلاً فى طلب جديد مما لا يقبل أبداؤه لأول مرة أمامها وفقاً لما تقتضى به المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢١٣٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٨
إذا كان تكييف العقود وإنزال حكم القانون عليها يخضع لرقابة محكمة النقض وأنه وإن كان حكمه الموضوع إستخلاص نية المتعاقدين وما إنعقد إتفاقيهما عليه إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا الإستخلاص سائفاً ولا يخالف الثابت بالأوراق ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لعبارة العقد.

الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٥
إذا كان الثابت من الأوراق أن محكمة بندر الزقازيق الجزئية التى رفعت أمامها دعوى النزاع إبتداء حكمت برفضها ، وأن محكمة الزقازيق الابتدائية بهتت إستئنافية التى عرض عليها الإستئناف المرفوع عن هذا الحكم قد عرضت لتكييف العلاقة بين طرفى النزاع واعتبرتها علاقة إجبارية عن أرض قضاء وأن القانون المدنى هو الذى يحكم تلك العلاقة عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ فقتضت بإلغاء الحكم المستأنف وعدم إختصاص المحكمة الجزئية قيمياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الابتدائية بعدما تبين لها أن قيمة المبانى القائمة على العين المؤجرة التى أراد المؤجر أن يستيقها لنفسه تجاوز النصاب الإنتهاى للقاضى الجزئى ، وكانت هذه الأسباب التى أقام عليها الحكم قضاء مرتبطة بمنطوق إرتباطاً وثيقاً بحيث لا تقوم له قائمة بدونها ، وكان هذا الحكم نهائياً وبالتالي فإنه يكون حائزاً لقوة الأمر المقضى وتلتزم المحكمة بإحال إليها بهذا القضاء ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة فى القانون لأن قوة الأمر المقضى تملو على إعتبرات النظام العام ، ليمتنع عليها كما يمتنع على الخصوم الجدل فيها من جديد

الطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١١٣٠ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٥
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العبرة فى تكييف العقود هى بحقيقة ما عناه المتعاقدون منها دون التقيد بتكييفهم لها ، وأن محكمة الموضوع السلطه النامة فى تفهم نية المتعاقدين وإستبطاط الواقع من عبارات العقد وإستظهار حقيقته على ضوء ظروف الملابسة ، إلا إنه يشترط أن يبين كيف أضافت هذه الظروف وتلك العبارات المعنى الذى إستلخصته منها ، وأن يكون هذا البيان سائفاً.

الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٩

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن المناط فى تكيف العقد هو وضوح الإرادة و ما عناه العاقدان وما قصده من إبرامه ، وهذه مسألة قانونية تخضع فيها محكمة الموضوع لرقابة محكمة النقض لما كان ذلك وكان العقد المبرم بين الطاعنة و المظعون ضده إعمالاً للقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٣ الصادر من رئيس مجلس إدارتها و طبقاً لما ورد به من مزايها وشروط وبحسب ما عناه العاقدان وقصدها من إبرامه هو عقد تأمين مخطط على الحياة ، فإن الطاعنة لا تمكك إلغائه أو تعديله بإرادتها المنفردة .

الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٨

العبارة فى تكيف العقد هى بحقيقة الواقع وليس بما بصفة به المتعاقدان .

الطعن رقم ٣٠٧٠ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ١٩٩٠/١/١٦

لما كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن تكيف العقود وإنزال حكم القانون عليها يخضع لرقابة محكمة النقض ، وأن المناط فى تكيف عقد العمل وتمييزه عن عقد المقاتلة أو غيره من العقود هو توافر عنصر التبعية القانونية ولو فى صورتها التنظيمية أو الإدارية التى تتمثل فى خضوع العامل لإشراف رب العمل ورفاقته - وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من القانون المدنى بقولها " أن عقد العمل هو الذى يصعد فيه أحد المتعاقدين أن يعمل فى خدمته المتعاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يصعد به المتعاقد الآخر " . وما نصت عليه كذلك المادة ٢٩ من قانون العمل من تعريف عقد العمل بأنه " العقد الذى يتعهد بمقتضاه عامل أن يعمل لدى صاحب العمل وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر أياً كان نوعه " .

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٦

لئن كان التعريف على ما عناه المتعاقدان فى العقد هو مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع إلا أنه متى استخلصت المحكمة ذلك فإن التكيف القانونى الصحيح لما قصده المتعاقد إن وإنزال حكم القانون على العقد هو مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٦

- لما كان القانون وإن لم يعرف العقود الإدارية ولم يبين خصائصها التى تميزها عن غيرها من العقود والنسب يهتدى بها فى القول بتوافر الشروط اللازمة لها وخصائصها من تعرض الحاكم لها بالتعطيل أو بالتأويل إلا أن إعطاء العقود التى تربطها جهة الإدارة وضعها القانونى الصحيح باعتبارها عقوداً إدارية أو مدنية إنما يتم على هدى ما يرى تحصيله منها ويكون مطابقاً للحكمة فى إبرامها .

- لما كانت العقود التي تيرمها الإدارة مع الأفراد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - [١] لا تعتبر عقوداً إدارية إلا إذا تعلقت بتسيير مرفق عام أو بتنظيمه وأظهرت الإدارة فيها في الأصل بشأنها بأسلوب القانون العام وأحكامه واقتضاء حقوقها بطريق التنفيذ المباشر وذلك يتضمن العقد شروطاً إستثنائية غير مألوفة بمناى عن أسلوب القانون الخاص أو تحيل فيها الإدارة على اللوائح الخاصة بها وكان البين من الأوراق أن العقد موضوع الدعوى لم يتضمن شروطاً إستثنائية وغير مألوفة لى عقود القانون الخاص وتكشف عن نية الإدارة في إختيار وسائل القانون العام وهو ما يفقده ركباً جوهرياً من أركانه كعقد إداري وليخرجه بالتالى من دائرة العقود الإدارية ، ولا يغير من ذلك ما تضمنه العقد من إشراط إقامة مدرسة إعدادية على الأرض المبينة إذ أن ذلك لا يعدو أن يكون شرطاً فاسخاً يجوز الإنفاق عليه فى العقد الذى يحكمها القانون الخاص ويختص بنظرها جهة القضاء العادى وإذ إنترز الحكم الطعون فيه ذلك فإن النعى عليه بمخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه يكرن على غير أساس .

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٢٩
إن محكمة الموضوع ، إذ تأخذ بالمعنى الظاهر لنصوص العقد الصريحة المحكمة لا يكون حكمها خاضعاً لرقابة محكمة النقض .

فإذا تنازع المؤجر والمستأجر على رفع أجرة الأيطان التى إدعى المستأجر عجزها من العين المؤجرة وأجرة الأيطان التى إدعى تخلفها شراى ، وكانت نصوص عقد الإجارة احرر بينهما مانعة من إجابة المستأجر إلى ما طلب ، فاعطتها المحكمة حكمها ورفضت طلباته ، فلا سبيل إلى الطعن على حكم المحكمة فيما قضى به

الطعن رقم ٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٣٣/٦/٢٢
إنه وإن كان حكمه الموضوع كامل السلطة فى تفسير العقود التى تطرح أمامها وإستخلاص قصد العاقدین منها ، إلا أن تكيفها لهذه العقود وتطبيق نصوص القانون عليها يكرنان خاضعين لرقابة محكمة النقض . فإذا تعادلت تاجران على الإنجارت فى القطن لمدة محددة بشروط محصلها أن أحدهما يدفع للثنى رأس المال والثلث الباقي يدفعه الآخر الذى تكون النقدية فى عهدهته ويكون هو المسئول وحده عن رأس المال والشئلى القيام بالعمل من شراء وبيع وتخزين وحلج ، على أن يساعده الأول طبقاً لتعليماته هو ، وأن الربح يقسم بين الاثنين بنسبة الثلث لصاحب الحصة الكبرى نظير فوائد مبلغة وأجرة عمله والثلثين للثانى نظير خبرته ورأس ماله ، أما الخسارة فلا يتحمل صاحب الحصة الكبرى فيها شيئاً بل يرد إليه نصيبه. فى رأس المال كاملاً ، ثم نص فى هذا العقد على أنه " معتبر بصفة إتفاق عن عمل معين لشروط الشركات التجارية غير منطبقة عليه " - فهذا العقد إذا اعتبرته محكمة الموضوع عقد قرض وإستخدام كان محكمة النقض أن

تدخل في هذا التكييف وإن اعتبره عقد شركة باطلة وفقاً لنص المادة ٣٤٤ من القانون المدني بالرغم من إشتماله على ذلك النص ، لأن صاحب الحصة الكبرى في رأس المال لم يساهم في الشركة بعمل فني ، بل شريكه هو ، بمقتضى عقد الإلتحاق ، القائم بالعمل كله .

الطعن رقم ٧١ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٩٣٤/٢/٢٢

تعرف نية العاقد من الواقع في الدعوى مسألة موضوعية ، لا رقابة محكمة النقض على قاضي الموضوع فيها ، متى كان ذلك التعريف مبنياً على أسباب متنتجة له . فإذا ثبت لقاضي الموضوع أن العقد المتنازع على تكييفه صدر من جد المدعين وقت أن كان له ولد يحجب أحفاده الصادر لهم العقد ، وأنه لم يقبض ثمن الأبطال موضوع التعاقد يقرر أحد أحفاده أولئك ، وأن ذلك الولد توفي في حياة الجد - فاحفظ الجد لديه بالعقد الصادر منه حتى توفي ، دون أن يطلع عليه أحدًا من صدر لهم أو يسلمه إلى أحدهم ودون أن يسجله لإظهاره ، وأن هذا العقد لم يظهر إلا بعد وفاة الجد ضمن الأوراق التي خلفها - إذا ثبت ذلك لقاضي الموضوع واستخلص منه أن الجد لم يرد بذلك العقد غير أن يكون وصية ، فإن ما استخلصه صحيح تنتج الوقائع التي اعتمد عليها فيه .

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٦

إن محكمة الموضوع إذ تحصل من ظروف الدعوى وملابساتها أن العقد الذي يفيده بصيغته البيع والشراء وقبض الثمن وتسليم المبيع هو عقد سائر لتبرع مضاف إلى ما بعد الموت وتذكر القرائن التي استدل بها على ذلك وتعتمد على دلالتها وتكون هذه الدلالة مقبولة عقلاً ، لا تعتبر إلا أنها قد حصلت فهم الواقع في الدعوى من دليل مقبول ينتج عقلاً وهي إذ تقوم بوظيفتها هذه لا رقابة عليها محكمة النقض .

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٩٣٨/٣/١٠

محكمة النقض حق الرقابة على محكمة الموضوع في تكييف العقود . فإذا أحالت المحكمة الابتدائية الدعوى إلى التحقيق لمعرفة ما إذا كان العقد بيعاً أو هبة مسعورة توافرت فيه شروط الصحة ، ثم حكمت إستناداً إلى التحقيق الذي أجرته - بأنه عقد هبة ، ورفضت لذلك طلب المدعية (الواهبة) بتثبيت ملكيتها للعين أو دفع الثمن إليها ، ثم جاءت محكمة الإستئناف فتأولت الحكم الذي صدر بالتحقيق بأن الفرض منه لم يكن إلا إثبات دفع الثمن أو عدم دفعه ، وبناء على ذلك ، وعلى الثابت من عدم دفع ثمن ، لم تقر محكمة الدرجة الأولى على رأيها في تكييف العقد بأنه هبة ، واعتبرته بيعاً لم يقبض فيه الباتعة الثمن وطبقت المادة ٣٣٢ من القانون المدني فحكمت للمدعية بتثبيت ملكيتها للأبطال المبيعة ، ثم رأت محكمة النقض أن الحكم الصادر بالإحالة إلى التحقيق لم يكن المقصود منه كما رأت محكمة الإستئناف - معرفة ما إذا كان

الذمن دفع فعلاً أو لا ، وإنما كان تصرف مائة العقد هل هو بيع أوهبة في صورة بيع وتعرف أثر الورقة الصادرة بعد العقد التي تقر فيها المدعى عليها بأحقية المدعية في الإنتفاع طول حياتها ببيع ما بقى من الأطنان التي حرر عنها العقد بعد ما باعتها هي منها هل هي تجعل العقد وصية لا تصرف منجزاً أو أنها لا تؤثر فيه إلا من جهة الإنتفاع بالعين ، وأنه على أساس ما ظهر من التحقيق الذي أجرى بناء على هذا الحكم كيف المحكمة الابتدائية العقد بأنه عقد هبة صحيحة ، فإن هذا يعتبر التكييف السليم للعقد. أما تكييف محكمة الإستئناف فقد جاء خاطئاً لقيامه على تأويل خاطئ لحكم الإحالة على التحقيق.

الطعن رقم ٨ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٣٨/٦/٢٢

إذا كان العقد يتضمن إقراراً بدين مصحوباً بتأمين كمية من القطن أودعها المدين لحساب دائنه لدى تاجر قطن كان إشرى فيما إشراه من الدائن هذه الكمية ، وذلك على أن يكون لهذا التاجر حق بيع القطن بسعر الكونوانات والإستعداد بدينه على الدائن وفوائده من ثمنه إذا هبط سعره ولم يقيم البائع بالتغطية بحسب العرف المقرر لبيع الأقطان بورصة البضائع ، فإن هذا العقد ليس مجرد عقد بيع مدني عادي يكون فيه المودع لديه أو المشتري ملزماً بنقل أسعار القطن شهراً شهراً حتى يأذن له البائع في بيعه ، وإنما هو عقد يتضمن تكييف المشتري أو المودع لديه بيمه إذا لم يقيم البائع بالتغطية الواجبة عرفاً عند هبوط السعر

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/١٥

إن تكييف العقود ينبغي أن يراعى فيه مجموع الوثائق الصادرة من ذوى الشأن فيها والتي تقدم في الدعوى. فإذا كان النزاع أمام محكمة النقض بين الطرفين في الخصومة يدور حول تكييف التصرف الصادر من المورث هل هو وصية ، كما ذهب إليه الحكم الابتدائي ، أو بيع منجز ، كما ذهب إليه الحكم الاستئنائي ، ولم تكن عقود هذا التصرف مثبتة نصوصها في الحكمين فإنه يعين - لكي تستطيع محكمة النقض تعرف التكييف الصحيح - أن تكون أمامها العقود والأوراق الأخرى التي تكون قد صدرت من المورث و لها مساس بهذا التصرف وإلا وجب نقض الحكم وإعادة الدعوى .

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٣٩/٦/٨

حكمه النقض أن ترائب تكييف محكمة الموضوع للعقد. فإذا وصفت المحكمة عقداً بأنه وصية معتمدة على ما جاء فيه من أن البائع قد ساهم المشتري في باقي الثمن و أشروط عليهم ألا يتصرفوا في المبيع ما دام حياً ، دون أن تعني بما تمسك به المتصرف إليه من أن البائع صلب منه بعد العقد إقرار ملغ هذا الشرط ومطلق له حرية التصرف في الأرض المبيعة مع ما لهذا الإقرار الذي لم يتازع لا في حججه ولا في دلالته

من أثر حاسم في تكييف العقد كان غمكة النقص أن تعطي العقد وصفه الصحيح وتعتبره عقد قبليك منجز ، يسعى في ذلك أن يكون في الواقع هبة أفرغت في صورة عقد بيع أو عقد بيع حقيقي .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١١/١٦/١٩٣٩

إذا كانت المحكمة قد رأت أن العقد المتنازع عليه بين الطرفين لم يقصد به البيع بل قصد به مسو تبرع مضاف إلى ما بعد الموت ، وذكرت في حكمها أنها قد حصلت ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها فلا شأن غمكة النقص معها متى كانت الدلالات التي أشارت إليها من شأنها أن توسع ذلك وإذن فلا محل للطعن عليها إذا كان سندها في قضائها باعتبار العقد المذكور وصية هو عدم تسجيله وعدم دفع ثمن للمبيع المذكور به ، وعدم تنفيذه قبل وفاة المورث ، وبقائه في حوزته حتى وجد في صندوقه الخاص بعد وفاته ، فإن كل ذلك جائز الإستهناد به للنتيجة التي وصلت إليها.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١١/١١/١٩٤٠

غمكة النقص أن ترايب محكمة الموضوع في تكييف عبارات العقود والمستندات التي أسست عليها حكمها. ولا يعتبر هذا منها تدخلاً في الواقع ، لأن العقد باعتباره قانون الطرفين تكون مراقبة تطبيقه من سلطة محكمة النقص ، وكذلك الحال في تصحيح ما يقع فيه من خطأ. وإذن فإذا عتبرت محكمة الموضوع الإقرار الصادر من المشوية ورقة ضد ، ورتبت على ذلك إنعدام أثر العقد الصحيح النافذ المسجل الصادر لها من زوجها و عدته عقداً صورياً لا تنقل به ملكية الأرض المبيعة ، وكان هذا الإقرار ليس فيه ما يوجب حصاً رجوع الأرض المبيعة إلى البائع ، بل كل ما فيه أن ردها كلياً أو بعضها إليه محتمل فقط وذلك عند تسوية الديون المستحقة عليه وإسقاطه أحواله بتقدير شخص مسمى حتى لا يجر عليه رجوع الملك إليه ديوناً جديدة ، فإن المحكمة تكون مخطة في تكييفها لهذا الإقرار. والتكييف الصحيح أنه هو وعقد البيع يكونان عقداً خاصاً إلتزمت فيه المشوية بأن ترد إلى البائع كل أو بعض الأرض المبيعة بشروط معينة ترك القول الفصل في تحقيقها لغيرها هي والبائع لها وإذا كان رد الأتيان كلياً أو بعضها غير محقق بل محتمل الوقوع فقط فإنها - إلى أن يتم الرد - تكون كلها في ملك المشوية ويجرى عليها حكم أنها ملوكة لها.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ٢١/٣/١٩٤٠

إن المناط في تكييف العقود هو ما عناه العاقدون منها. وتعرف ذلك من سلطة محكمة الموضوع. فمتى استظهرت قصد العاقدين ، وردته إلى شواهد وأسانيد تؤدي إليه عقلاً ، ثم أنزلت عليه الحكم القانوني الصحيح ، فإنه لا يقبل من أي من العاقدين أن يناقش في هذا القصد ، ويرتب على ذلك أن المحكمة أعطت في تكييف العقد ليعرصل إلى نقض حكمها. وإذن فإذا استخلصت المحكمة من ظروف الدعوى أن

عقد البيع الوفاى ليس إلا عقد رهن فلم تعبر الثمن المذكور فيه إلا بمجرد دين عادى لئلا شأن حكمة النقض معها فى ذلك.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٩٤٣/٣/١١

إذا كان العقد المختلف على تكيفه صريحاً فى نصه فى أنه تعليق قطعى منجز ، و لكن إستظهرت احكامه من ورقة الضد الصادرة من له العقد فى ذات تاريخه المتضمنة ، فيما تضمنته ، تعهده بعدم المساس بملكية الأبطالان الواردة فى العقد طوال حياة والديه الباتين له ثم بعد وفاتهما يكون لأخواته البنات نصيب معين فى تلك الأبطالان ، ومن عدم دفعه شيئاً من الثمن ، ومن سائر ظروف الدعوى ومن إقتناعها بأن السبب الذى صدر من أجله التصرف هو إستكمال المتصرف له النصاب القانونى اللازم للترشيع للعمودية إستظهرت من كل ذلك أن هذا التصرف لم يكن عقد بيع منجز بل هو وصية ، فإن هذا مما يدخل فى سلطانها ولا معقب عليها فيه .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٤٥/٢/١٥

إذا تعلل على احكامه تكيف العلاقة القانونية التى تربط طرفى الدعوى مع الأوراق المقدمة إليها لكون تلك الأوراق غير واضحة الدلالة بالفاظها على كنه هذه العلاقة هل هى بيع أم شركة ، فأحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت كل طرف العلاقة التى يدعيها ، ثم إستعرضت أقوال شهود كل منهما ووازنت بينها ورجحت منها ما وجدته مستقيماً مع ما يمكن إستخلاصه من أوراق الدعوى وغلصت من ذلك كله إلى أن العلاقة بين الطرفين كانت علاقة شركة وكان إستخلاصها هذا مقبولاً فلا معقب عليها فيما فعلت

الطعن رقم ٩١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٨٠ بتاريخ ١٩٤٥/٥/١٧

إذا قضت المحكمة بأن المحرر المتنازع على تكيفه عقد قرض لا شركة ، مقبلة ذلك على أن عبارة المحرر تفيد القرض لا الشركة ، وأن من يدعى أنه شركة قد كرر هو نفسه وصفه فى صحيفة إلتاح الدعوى بأنه قرض وأكد هذا الوصف فى دفاعه أمام المحكمة الابتدائية وتمسك فى صحيفة إستئنائية أيضاً بالدفاع الذى أبداه أمام المحكمة الابتدائية القائم على أنه قرض ، هذا فضلاً عن القرانن التى إستند إليها فيما بعد قد فندتها المحكمة ، فإن هذه الأسباب التى أقامت عليها حكمها تبرر قانوناً التكيف الذى كيفت به المحرر المتنازع عليه ، ولا يكون ثمة محل للقول بمخالفة هذا الحكم للقانون.

الطعن رقم ٧١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ١٩٤٦/٤/١٨

إذا كانت المحكمة قد حصلت تحصيلاً سائفاً من ظروف الدعوى وبعد موازنة أدلة كل من الطرفين أنه ليس ثمة ما ينفي ما جاء بعقد البيع المتنازع عليه من حصول دفع الثمن ، فإن ما يكون بهذا العقد من إشواط

عدم انقاع المشوى بالعين المبيعة وعدم إمكانه التصرف فيها إلا بعد وفاة البائع - ذلك لا يجعل العقد وصية ، إذ الوصية تبرع مضاف إلى ما بعد الموت ولا تبرع هنا ، بل هذا العقد يكون بيعاً .

الطعن رقم ٨٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢٢

إذا كان الظاهر من عقد البيع أنه وقع مقابل ثمن معين ، وكان منصوباً فيه على أن البائع تبرع لولده المشوى بهذا الثمن وعلى أن المشوى يلتزم بتجهيز أخيه وبالإنفاق عليهما وعلى أمه بعد وفاة أبيه واعتبرت المحكمة هذا العقد هبة مكشوفة ، فإنها لا تكون قد أخطأت في تكيفه. لأن مجرد النص على أن الوالد تبرع بالثمن يكفي لإعبار العقد هبة مكشوفة. أما ما التزم به الموهوب له فى ذيل هذا العقد من تجهيز أخيه ومن الإنفاق عليهما وعلى والدته بعد وفاة أبيه فلا يعدو أن يكون مقابلاً للهبّة ولا يخرج عقلا عن طبيعته .

الطعن رقم ٥١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٤٧/٤/٣

إذا كانت المحكمة حين قالت إن العقد المتنازع عليه عقد قرض لا بيع خلافاً لظاهره ، قد أقامت ذلك على أن نية طرفيه كانت منصرفة إلى القرض لا إلى البيع ، مستخلصة هذه النية من ورقة الضد التى عاصرت تحرير العقد ومن التحقيق الذى أجرته فى الدعوى والقرائن الأخرى التى أوردتها استخلاصاً لم يرد عليه طعن الطاعن فى حكمها ، فيصين رفض هذا الطعن .

الطعن رقم ١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٩٤٨/٣/١١

إذا كان الحكم قد لقي كون سند الدين محل الدعوى وصية بناءً على أنه قد حرر قبل وفاة المورث بنحو عشر سنوات وأنه منصوص فيه على سريان الفوائد وأنه كان فى حوزة الصادر لها ، فهذا كاف لتبرير النتيجة التى قال بها .

الطعن رقم ١٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٦٤ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٨

إذا كان قد صدر عقد من مورث لثانته فى اليوم السابق ليوم سفره إلى الحجاز لأداء فريضة الحج ، ثم لما عاد من الحجاز سألأ أبى العقد لديه ولم يظهره ولم يسجله ، وإستمر واضعاً يده على العقارات موضوع العقد حتى توفى ، ولم يذكر هذا العقد فى محضر حصر تركته الذى حرر بحضور أم بانته الصادر من العقد لإعتبرت المحكمة هذا العقد بيعاً متجزاً لا وصية مقيمة ذلك على أسباب ردت بها على القرائن المسوّلة للدليل على نية التبرع المضاف إلى ما بعد الموت ، وكانت هذه الأسباب من شأنها أن تؤدى إلى ما إنتهى إليه حكم المحكمة ، فلا وجه للنعي على هذا الحكم بالخطأ فى تكيف العقد قانوناً.

*** الموضوع الفرعي : تنفيذ العقد :**

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٠١٨ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٥
عولت المادة ١٦١ من القانون المدنى للمعاقدين فى العقود المدنية الملزمة للجانبين حقاً فى أن يتمتع عن تنفيذ التزامه إذا لم يتم المعاقدين الآخر بتنفيذ ما يلتزم به. وهذا الحق - وهو ما اصطلاح على تسميته بالدفع بعدم التنفيذ - إن هو إلا الحق فى الحبس فى نطاق العقود الملزمة للجانبين. ولئن كان الغنم بهذا الحق أو الدفع فى غير حاجة إلى دعوى يرفعها على المعاقدين الآخر للرضى له باستعمال هذا الحق بل له أن يرضى حتى ترفع عليه الدعوى من ذلك المعاقدين الآخر بمطالبة بتنفيذ ما توقف عن تنفيذه من التزاماته لئلا يمتنع فيها حينئذ بحقه فى عدم التنفيذ إلا إنه ليس فى القانون ما يمنعه من رفع دعوى على المعاقدين الآخر بالإستناد إلى حقه هذا إذا ما أنكره عليه هذا المعاقدين أو نازعه فى مدى ما يحق له حبه من التزاماته. وأراد هو من ناحية أخرى أن يؤمن نفسه من عواقب ما قد يقع له من خطأ فى تقدير هذا المدى ذلك أن لكل حق دعوى تحميه عند الإعتداء عليه وتقرره عند المنازعة فيه.

الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٦٧
مضى كان وزير المالية والإقتصاد قد أعطى - بصفته الرئيس الأعلى لمراقبة التصدير والإستيراد - إذناً بتصدير سلعة بناء على علاقة تعاقدية بينه وبين من صدر له الإذن ، و إذ كان يتعين صدور الإذن حتى يستطيع صاحبه تدبير ما يلزم لتنفيذ مضمونه بالسعى للحصول على الكمية المطلوب تصديرها من السوق المحلية ، فإن مصلحة الجمارك إذا ما حالت بعد ذلك بين ما صدر له الإذن وبين التصدير فإن وزير المالية والإقتصاد بصفته هذه يكون قد أغل يالتزامه التعاقدى بواسطة إحدى المصالح التابعة له وهى مصلحة الجمارك بما يوجب عليه أن لا يكون من صدور له الإذن ملزماً بالوفاء بمقابلته للجهة التى أصدرته ولا يقدح فى ذلك النص الوارد فى شروط التصدير الذى يقضى بأن "تمن إذن التصدير يصبح مستحقاً للحكومة بمجرد إصدارها له ولو لم يقيم من صدر له الإذن بشحن البضاعة " إذ أن مفاد هذا النص فى ضوء ما تقدم أن يستحق ممن الإذن للحكومة فى حالة عدم التصدير إذا كان سببه راجعاً إلى من صدر له الإذن ، أما إذا كان هذا السبب يرجع إلى من أصدره فلا يستحق عنه مقابل.

الطنع رقم ٢٨٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٩
لا يجوز للمعاقد الإستناد إلى العرف التحلل من التزامات يفرضها عليه التعاقد الذى تم بينه وبين الطرف الآخر فى العقد إذ لا يوجد ما يمنع من أن يتفق العاقدان على ما يخالف العرف التجارى ويكون إتفاقهما ملزما لهما .

الطنع رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٦
من المقرر أنه يسرى على العقود التى يبرمها أصحاب الأعمال مع عمالهم و مستخدميه القانون المعمول به فى الجهة التى يوجد بها مركز إدارة هذه الأعمال فإذا كان المركز الرئيسى فى الخارج وكانت فروعها فى مصر هى التى أبرمت هذه العقود ، فإن القانون المصرى يكون هو الواجب التطبيق .
* الموضوع الفرعى : خضوع العقد لقانون البلد الذى أبرم فيه :

الطنع رقم ٥٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٥
إشكال العقود والصرفات - وعلى ما يجرى به قضاء النقض - تخضع لقانون البلد الذى أبرمت فيه لما كان ذلك فإنه لا وجه للتلوع بشأن عقد الوكالة الصادر فى قبرص بأحكام قانون الشهر العقارى المصرى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .

الطنع رقم ٦٤١ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٩١
المقرر أن إشكال العقود والصرفات يخضع لقانون البلد الذى أبرمت فيه فلا وجه للتلوع بشأن عقد الوكالة الصادر خارج مصر بأحكام قانون الشهر العقارى والتوقيع المصرى رقم ١٤ لسنة ١٩٤٦ ، لما كان ذلك وكان الثابت من الورقة المقدمة من انحامى الذى رفع الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٦٠ ق والعنونة " توكيل خاص " إنها تتضمن شهادة صادرة من وزارة العدل بدولة الإمارات العربية المتحدة بأن
قد وكلا عنهما انحامى المذكور لإختاذا إجراءات الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه وذلك بصفتهم الصادر بها الحكم المطعون فيه وكان المطعون عليهما لم يعترضا بأن إجراءات التوكيل التى تمت بدولة الإمارات قد وقعت المخالفة للقانون المعمول به فى هذه الدولة ، كما لم يقدم ما يفيد ذلك ومن ثم فإن هذا التوكيل حجة فى إسباغ الوكالة للمحامى الذى رفع الطعن المذكور .
* الموضوع الفرعى : خضوع العقد للقانون الذى أبرم فى ظله :

الطنع رقم ٥٩٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١١٥٦ بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٣
وإن كان الأصل أن العقود - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تخضع للقانون الذى أبرمت فى

ظله ، إلا أنه إذا صدر بعد ذلك قانون يتضمن أحكاماً تتعلق بالنظام العام فإنها تطبق على العقود السارية وقت العمل به ولو كانت مبرمة قبل ذلك ، مما مفاده أنه إذا استحدث القانون الجديد أحكاماً من هذا القبيل فإنها تسرى بأثر فوري على الآثار والنتائج التي ترتبت بعد نفاذه ولو كانت ناشئة عن مراكز ووقائع تمت قبل نفاذه .

* الموضوع الفرعي : دعوى الفسخ :

الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٨٠/١/٣١
دعوى لفسخ لسبب من أسباب الفسخ تقتصر فيها وظيفة المحكمة على بحث هذا السبب وحده وقضاؤها برفض الدعوى لا ينعدي ذلك إلى القضاء ضمناً بصحة العقد وبالتالي لا يمنع من التمسك بسبب آخر من أسباب الفسخ سواء في صورة دفع أو برفع دعوى لفسخ جديدة ، إذ لا يجوز الحكم النهائي برفض الفسخ قوة الأمر المقضي إلا بالنسبة لسبب الفسخ المقام عليه الدعوى الصادر فيها ذلك الحكم .

* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في تكيف العقود :

الطعن رقم ٤٣ لسنة ١٨ مكتب قتي ١ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٣
إذا كان الحكم قد اعتبر العقد المسجل محل الدعوى عقد تبرع لا معاوضة وأن التملك فيه مضاف إلى ما بعد الموت لا منجز مستنداً في ذلك إلى أقوال الشهود بأن المشوية لم تدفع ثمناً وإلى إنكار المشوية ووالدها واقعة الشراء وإلى إجحام المشوية عن التقدم بهذا العقد في تحقيق طلب الحجر على الباتعة لإثبات حقها في الفسخ وإلى تحرير عقد تنازل عن حق المنفعة والتعهد بعدم التصرف في العين بعد تقديم طلب الحجر إلى المجلس الحسبي وقبل صدور قراره فيه ، وإلى ما ذكرته الباتعة بصدد الباعث لها على هذا التصرف من أنه لم يكن إفادة المشوية بالمنزل محل التصرف إفادة عاجلة بل كان الغرض منه منع دخول زوجات إخوانها فيه على أساس أن البيع يمنع هؤلاء من أن يرثوا عنها هذا المنزل ، فلا محل مع ذلك للنسعى على المحكمة أنها خالفت القانون في تكيف هذا العقد ، أو أنها ألغت الصورية بين المتعاقدين بالقرائن إذ هي في تكيفه قد اعتمدت على عقد التنازل عن حق المنفعة والتعهد بعدم التصرف في العين طول حياة الباتعة مما مفاده أنها اعتمدت على مبدأ أثبت بالكفاية استكملته بملك القرائن التي ساقها والتي من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها .

• الموضوع الفرعي : عقد الإستصناع :

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ١٨ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٥٠

- تسلم رب العمل الشيء المصنوع لا يرفع مسؤولية الصانع في عقد الإستصناع عما يظهر في صناعه من عيب إلا إذا كان هذا التسلم يفيد معنى القبول بغير تحفظ.

- تسلم رب العمل الشيء المصنوع - أثواباً من الأقمشة - على دفعات متتالية تشمل كل دفعة منها أثواباً مغلقة دون فضها في الحال للتحقق من سلامتها. هذا التسلم يجب الرجوع فيه إلى العرف التجاري لتبين ما إذا كان يفيد معنى القبول الذي يرفع مسؤولية الصانع أم لا .

- أحكام العيب الخفي التي نص عليها في المواد ٣١٣- ٣٢٤ من القانون المدني - القديم - في باب البيع لا تنطبق في حالة عقد الإستصناع غير المختلط بالبيع وهو العقد الذي يقوم فيه رب العمل بتقديم جميع الأدوات اللازمة .و إذن لمعنى كان الحكم إذ قضى برفض دعوى التعويض التي رفعتها الطاعنة على المطعون عليها بسبب تلف أقمشتها عند تبويضها في مصبختها ، قد أقام قضاءه على أن العقد المبرم فيما بينها وبين المطعون عليهما هو عقد إستصناع وأن مسؤولية هذين الأخيرين عن تبويض أقمشة الطاعنة قد إنتضت بتسليمها هذه الأقمشة بغير قيد أو شرط وأنه حتى لو كان قد ظهر فيها تلف نتيجة الصباغة فهو عيب عفى كان يجب أن ترفع عنه الطاعنة دعوى الضمان في خلال ثمانية أيام من وقت تحققها منه وذلك سواء أكان عقد الإستصناع مختلطاً أم ليس مختلطاً ببيع ، وكان الحكم قد خلا من بحث ما تمسكت به الطاعنة من أن تسلمها الأقمشة لإ يفيد القبول الذي يرفع مسؤولية المطعون عليهما لأنها تسلمتها على دفعات متتالية تشمل كل دفعة منها أثواباً مغلقة دون فضها في الحال للتحقق من سلامتها كما جرى بذلك العرف التجاري وأنها بادرت بإختيار المطعون عليهما بظهور العيب بها بمجرد ردها من عملياتها لوجود إحراق فيها . كذلك لم يبين الحكم ما إذا كان تسلم الطاعنة الأقمشة في الظروف سالفة الذكر فيه معنى القبول الذي يرفع مسؤولية المطعون عليهما عما يكون قد ظهر فيها من عيب أم غير ذلك. فضلاً عن أنه أجرى على الدعوى حكم المادة ٣٢٤ من القانون المدني - القديم - دون أن يقرر تقريراً مدعماً بالأسباب المبررة أن العقد يتضمن البيع علاوة على أنه عقد إستصناع إعتياداً على ما ذهب إليه خطأ من أن حكم المادة المذكورة ينطبق على عقد الإستصناع سواء أكان مختلطاً أم غير مختلط بالبيع - فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون كما شابه القصور.

* الموضوع الفرعي : عقد المقايضة :

الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٥٦ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٩

المقرر على ما تقضي به المادة ٤٨٥ من القانون المدني أن أحكام البيع تسرى على المقايضة بالقدر الذي تسمح به طبيعتها فيعتبر كل من المتقاضين بائناً للشئ الذي قايض به ومشترياً للشئ الذي قايض عليه وينبني على ذلك أن يلتزم كل من المتقاضين بنقل ملكية الشئ الذي قايض به إلى الطرف الآخر فإن كان هذا الشئ عقاراً وجب اتخاذ إجراءات التسجيل فإن امتنع أحد المتقاضين عن هذا الالتزام كان للمتعادل الآخر رفع دعوى صحة ونفاذ عقد المقايضة للحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية ولا يجاب إلى طلبه إلا إذا كان إنتقال الملكية وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى ممكنين ، كما هو الحال في دعوى صحة ونفاذ عقد البيع ، ولا يجوز دون الحكم بصحة ونفاذ عقد المقايضة أن يكون المتقاضى قد باع العقار الآخر طالما لم يثبت أن المشتري منه قد سجل التصرف الصادر إليه الذي يؤدي إلى إستحالة تنفيذ بنقل ملكية العقار إلى المتقاضى الآخر.

* الموضوع الفرعي : عقد النقل البري :

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٣٦٣ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦٩

يسرى شرط تحديد المسؤولية المنصوص عليه في عقد النقل - وهو شرط جائز قانوناً في غير أحوال العش والخطأ الجسم - سواء كانت البضاعة المنقولة مؤمناً عليها أو غير مؤمن عليها لدى إحدى شركات التأمين ومن ثم فإن هذا التأمين لا شأن فيه السكة الحديد - الناقل - به ولا يمكن أن يؤثر على مدى مسؤوليتها الذي يحدده عقد النقل المبرم بينها وبين مرسل البضاعة. ولا تكون مسؤولية الهيئة كاملة غير محددة بالحدود المشار إليها في تعريف البضائع إلا إذا قام المرسل بالتأمين على بضاعته لديها مقابل قيامه بأداء مبلغ التأمين المنصوص عليه في الفقرة "ت" من البند ٢٥ من تعريف البضائع .

الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٨٥

- إذ كانت المادة ٩٩ من قانون التجارة لا تسرى في حالة الهلاك الكلي للبضاعة المشحونة ، وكانت محكمة الإستئناف بما لها من سلطة فهم الواقع وتقدير الأدلة قد إستخلصت من سقوط السيارة بالبضاعة المشحونة عليها في مياه ترعة المحمودية أن تلك البضاعة هلكت هلاكاً كلياً ، وكان ما خلصت إليه في هذا الشأن سابقاً وله أصل ثابت في المخضر رقم ، وكافياً لحمل قضاء الحكم في رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم إتيان الإجراءات والمواعيد المشار إليها في المادة ٩٩ من قانون التجارة ومن ثم يكون

ما ورد بسبب الطعن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فيما غكمة الموضوع من سلطة في تقدير الدليل كما تنحسر عنه رقابة محكمة التقض .

- إذ كانت الكتابة ليست شرطاً لإعتقاد عقد النقل البرى ولا لإثباته ولا تعتبر ركناً من أركانه ومن ثم يخضع إثبات عقد النقل البرى للقواعد العامة فيجوز إثباته بالبينة والقرائن مهما كانت قيمته وذلك فى مواجهة الناقل الذى يعد عمله تجارياً دائماً طالما كان محوفاً لعمليات النقل .

* الموضوع الفرعى : عقد النقل الجوى :

الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٢٠٥ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٠

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد القاعدة القانونية الصحيحة من أن عقد النقل يلزم الناقل بتقبل البضاعة سليمة إلى جهة الوصول ، قد أقام قضاءه بإلغاء مسؤولية المطعون ضدها الأولى [الناقلة] على ما استقاه وإطمان إليه من تقرير خبير الدعوى وفى حدود سلطة المحكمة التقديرية - من أن الطرد موضوع النزاع قد وصل سليماً إلى جهة الوصول وأودع مخازن المطعون ضدها الثانية [شركة مصر للطيران] فى ١٩٧٥/٧/١ .

و تسلمت الطاعة إذن التسليم فى ١٩٧٥/٧/٧ إلا أنه لم يتم دليل على أنها توجهت لإستلام الطرد بموجب الإذن المشار إليه وكان نتيجة تقاعسها عن الإستلام لمدة ثلاثة أشهر أن نقل الطرد إلى مخزن المهمل الأمر الذى إستخلص منه الحكم أن عدم الإستلام إنما يرجع إلى خطأ الطاعة ورتب على ذلك إستبعاد مسؤولية المطعون ضدها الأولى ، ولما كان هذا الإستخلاص سالفاً وله أصله الثابت بالأوراق ومن شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها الحكم فإن ما تثيره الطاعة فى نعيمها من أنها توجهت إلى المستودعات فور تسلمها إذن التسليم ولم تجد الطرد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لم تقدم الدليل عليه مما يجعله غير مقبول.

الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٠

الناقل الجوى يكون مسؤولاً عن الضرر الذى يقع فى حالة وفاة أو إصابة أى راكب إذا كان الحادث الذى نجم عنه الضرر قد وقع على متن الطائرة أو أثناء عمليات الصعود أو الهبوط ، وهذه المسؤولية مبنية على خطأ مفروض فى جانب الناقل ولا ترتفع عنه إلا إذا أثبت هو أنه وتابعيه قد إتخذوا كل التدابير اللازمة لنفاذ وقوع الضرر أو كان من المستحيل عليهم إتخاذها ، وقد تحددت مسؤوليته قبل كل مسافر بمبلغ محدد على النحو الوارد بالإتفاقية .

• الموضوع الفرعي : عقود الإذعان :

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٢٩ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٥

إن النص فى عقد الإشتراك فى الحصول على مياه من المجلس البلدى على أن المشترك ملتزم بمراقبة المواسير التى تستمد المياه من المواسير العمومية وعليه صيانتها وحفظها بحالة جيدة وأنه هو المسئول وحده عنها وعن جميع الأضرار التى تحصل بسببها ، هو شرط ملتزم لمن قبله أو سلم به ، فلا يجوز إصداره بمقولة إنه شرط مفروض لا سبيل للمشارك إلا الإذعان له إن أراد أن يمد منزله بالماء فإن الإذعان قبول لا يقاس على قبول المكره ، ولم يجوز القانون المدنى للقاضى تعديل هذه الشروط أو الإعفاء منها إذا كانت تعسفية. ولا تعارض بين هذا النص وما ورد فى العقد أيضا من أنه يجب على المشترك كلما رغب فى الكشف على هذه المواسير أن يطلب ذلك من المجلس ويزيد طلبه كتابة حتى يجرى المجلس ذلك ويقوم بالإصلاحات اللازمة إذا إقتضى إحلال على مصارف المشترك وأنه يتمتع على المشترك أن يحس العداد أو المواسير لأى سبب ، فإن هذه نصوص يكمل بعضها بعضاً وتنظم بداعى المصلحة العامة وسيلة المشترك فى المراقبة والصيانة.

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٢٢

من خصائص عقود الإذعان أنها تتعلق بسلع أو مرافق تعتبر من الضروريات بالنسبة إلى المستهلكين أو المتطفين ، ويكون فيها احتكار المرجب لهذه السلع أو المرافق احتكاراً قانونياً أو فعلياً أو تكون سيطرته عليها من شأنها أن تجعل المتألفة فيها محدودة النطاق ، وأن يكون صلب الإيجاب إلى الناس كافة وبشروط واحدة ولمدة غير محددة. وإذن فمضى كانت الحكومة قد أشهرت شروط متناقصة فى عملية إنشاء طريق وكان من مقتضى هذه الشروط أن يقدم كل ذى عطاء بشروط العمل وتحديد زمنه وتكاليفه ، ولم يكن الإيجاب فيه مسعماً لزم من غير محدد ، وكان لكل إنسان حرية القبول أو الرفض بعدم تقديم عطائه أصلاً أو بتضمينه الشروط التى يرتضيها وتلك التى لا يقبلها ، فإن التعاقد عن هذه العملية لا يعتبر عقداً من عقود الإذعان.

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٤٨ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٨

اتفاق ورثة العامل الذى تولى أثناء أداء وظيفته وسببها مع الحكومة على مبلغ معين وتوزيعهم على المخالصة الخاصة بهذا المبلغ ليس من الاتفاقات التى تتضمنها عقود الإذعان.

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٦٢/١/٤

مضى ثبت أن الروابط بين الطرفين يحكمها قرار إدارى فإنه لا يجوز التحلل من أحكامه بدعى أنها جائرة وأن قبول الطاعة لها تم بطريق الإذعان ، إذ أن الاستثناء الوارد بالمادة ١٤٩ من القانون المدنى فى شأن عقود الإذعان خاص بالعقود المدنية ولا يسرى على القرارات الإدارية .

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣

يجب لكى يعتبر العقد عقد إذعان - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يتضمن إحتكاراً قانونياً أو فعلياً أو فى القليل سيطرة على السلعة أو المرافق تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق ، وإذ كان تأميم شركات النقل البحرى لا يقوم فى ذاته دليلاً على الإحتكار لأن التأميم لا يقتضى بطبيعته إندثار المنافسة بين الشركات المؤممة ولو عملت فى قطاع إقتصادى واحد ، وكان النزاع بين طرفى الخصومة - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - يدور حول عملية نقل داخلية مما يؤوله إلى جانب شركات النقل المؤممة أفراد أو مؤسسات تابعة للقطاع الخاص مما يوفر عنصر المنافسة بين جميع هؤلاء فى عمليات النقل وينتفى مع الإحتكار فيها فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى فى حدود السلطة التقديرية لقاضى الموضوع إلى القول بعدم قيام إحتكار فى عملية النقل محل النزاع وبالتالي فلا يكون العقد موضوع الدعى عقد إذعان ، لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٢

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن من خصائص عقود الإذعان أنها تتعلق بسلع أو مرافق تعتبر من الضروريات بالنسبة إلى المستهلكين أو المتفعين ، ويكون فيها إحتكار الموجب هذه السلع أو المرافق إحتكاراً قانونياً أو فعلياً أو تكون سيطرته عليها من شأنها أن تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق ، وأن يكون صدور الإيجاب منه إلى الناس كافة وبشروط واحدة ولمدة غير محدودة. والسلع الضرورية هى التى لا غنى للناس عنها ، والتى لا تستقيم مصالحهم بدونها بحيث يكونون فى وضع يضطوهم إلى التعاقد بشأنها ، ولا يمكنهم رفض الشروط التى يضمها الموجب ولو كانت جائرة و شديدة ، كما أن أفراد الموجب بإنتاج سلعة ما أو الإنجاز فيها لا يمد إحتكاراً يوجب عليه اعتبار القيد المرم بشأنها من عقود الإذعان ما لم تكن تلك السلعة من الضرورات الأولية للجمهور بالمعنى المتقدم.

الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن من خصائص عقود الإذعان أنها تتعلق بسلع أو مرافق تعتبر من الضرورات بالنسبة إلى المستهلكين أو المتفعين ، ويكون فيها إحتكار الموجب هذه السلع والمرافق إحتكاراً

قانونياً أو فعلياً أو تكون سيطرته عليها من شأنها أن تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق وأن يكون صدور الإيجاب منه إلى الناس كافة و بشروط واحدة ولمدة غير محددة ، والسلع الضرورية هي التي لا غنى عنها للناس و التي لا تستقيم مصالحهم بدونها بحيث يكونون في وضع يضطرهم إلى التعاقد بشأنها ولا يمكنهم رفض الشروط التي يضعها الموجب ولو كانت جائزة وشديدة. ولما كان ذلك ، وكانت هذه الخصائص لا تتوفر في التعاقد الذي تم بين الطاعين والبنك المطعون ضده على التعيين في وظيفة من الفئة التاسعة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ نفى عن هذا التعاقد صفة الإذعان يكون مفضلاً مع صحيح القانون وما يتعاه الطاعنان على الحكم بعد ذلك من إخلال بقواعد المساواة فهو نقي يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع - هو التحقق من توافر شرط المساواة ومن ثم فلا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النقي غير مقبول .

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٩

مؤدى النص في المادة ١٤٩ من القانون المدني أنه إذا تضمن العقد الذى تم بطريق الإذعان شروطاً تعسفيه فإن للقاضي أن يعدل هذه الشروط أو أن يعفى الطرف المذعن منها وفقاً لما تقتضيه العدالة وحكمة الموضوع هي التي تملك حق تقدير ما إذا كان الشرط تعسفياً أم لا . وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد إنتهى بأسباب سائفة إلى إعتبار الشرط الوارد بالبند الثانى من العقد شرطاً تعسفياً رأى الإعفاء منه ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن جدل موضوعي غير مقبول.

* الموضوع الفرعي : فسخ العقد :

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٨ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٢/٢/١٩٥٧

إذا كانت أجرة الطحن قد تحددت في التعاقد بمبلغ معين لطحن الأردب من الفلال فإن الطرفين يكونان ملتزمين بهذا الاتفاق ولا يسوغ للمؤجر أن يتخذ خريفة لفسخ العقد بإرادته أن وزارة التموين قررت زيادة الأجر أو أن ظروفًا طرأت جعلت تنفيذ العقد مرهقاً له.

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٦ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ٢/٢/١٩٦٧

إذا لم ينص في عقد البيع على إعتباره مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم في حالة تأخر المشتري عن سداد الثمن ، فإن الفسخ لا يقع في هذه الحالة إلا إذا صدر به حكم من القضاء.

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٩٩٢ بتاريخ ١١/٨/١٩٦٢

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بفسخ عقد البيع على أساس أن البائع لم يوف بالزاماته المولدة على العقد - حتى وقت الحكم النهائي فى الدعوى وكان مجرد عرض البائع لاستعداده لتسليم العين المبيعة على أن يورق المشتري على عقد البيع النهائي لا يعد عرضاً حقيقياً يقوم مقام الوفاء بالإنجاز لأن البائع لم يتبع استعداده للتسليم بطلب تعيين حارس لحفظ العين المبيعة طبقاً لما توجبه المادتان ٣٣٩ من القانون المدنى و ٧٩٢ من قانون المرافعات فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٧٩٧ بتاريخ ٤/٥/١٩٦٦

لا ضرورة للإعذار إذا أصبح تنفيذ الإلتزام غير ممكن وغير مجد بفعل المدين ، وإذ كان بين من الحكم المطعون فيه أنها اعتبر الأخطاء الفنية التى وقع فيها الما قول مما لا يمكن تداركه فإن مفاد ذلك أن الإلتزام المربى على عقد المفاوضة قد أصبح غير ممكن تنفيذه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بفسخ العقد وبالتصويص دون سبق إعلار المدين بالتنفيذ العينى لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ٣/٢٤/١٩٦٦

النص فى عقد البيع على حق المشتري فى التنازل عنه للغير وحصول هذا التنازل بالفعل لا يحرم البائع من استعمال حقه فى طلب فسخ ذلك العقد عند قيام موجه ولا يلزمه بتوجيه الإعذار إلا إلى المشتري منه أما المتنازل إليه فليس طرفاً فى العقد المطلوب فسخه ومن ثم فلا ضرورة لإعذاره .

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١/٢٦/١٩٦٧

مضى كان العقد الصلح لم يتضمن شرطاً فاسخاً يقضى بفسخ العقد عند التأخير فى الوفاء بالمبلغ المتفق عليه فإن هذا التأخير لا يوجب عليه فسخ العقد بل يكون أمر الفسخ فى هذه الحالة خاضعاً لتقدير محكمة الموضوع ويشترط للقضاء به أن يظل المدين متخلفاً عن الوفاء حتى صدور الحكم فى الدعوى وذلك سواء كان الدائن قد أعلنه بالوفاء أو لم يعلنه .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١/١٩/١٩٦٧

الشرط الفاسخ المقرر جزاء على عدم وفاء المشتري بالنتم فى الميعاد المتفق عليه لا يتحقق إلا إذا كان التخلف من الوفاء بغير حق فإن كان من حق المشتري قانوناً أن يحبس الثمن عن البائع فلا عمل للشرط الفاسخ ولو كان صريحاً .

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٠

- يلزم في الشرط الفاسخ الصريح الذي يسلب المحكمة كل سلطة في تقدير أسباب الفسخ أن تكون صيغته قاطعة في الدلالة على وقوع الفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه بمجرد حصول المخالفة الموجبة له.

- النص في عقد الصلح على أنه إذا تأخر المدين عن وفاء بقسط من أقساط الدين حلت باقي الأقساط فوراً دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار رسمي أو غير رسمي فضلاً عن إعتبار الصلح لم يكن وأستعادة الدائن حقه في التنفيذ بالدين المحكوم به بأكمله ، هذا النص لا يفيد إتفاق الطرفين على إعتبار الصلح مفسوخاً من تلقاء نفسه في حالة التأخر في دفع أحد الأقساط وإنما كل ما يفيد هو سقوط أجل الوفاء بالأقساط بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار عند التأخر في دفع قسط منها. أما النص على إعتبار الصلح كأن لم يكن في هذه الحالة فليس إلا ترديداً للشرط الفاسخ الضمني المقرر بحكم القانون في العقود الملزمة للجانبين.

- متى كان الشرط الذي تضمنته العقد شرطاً فاسخاً ضمناً فإن للمدين أن يتقوى الفسخ بإدائه دينه كاملاً قبل أن يصدر حده حكم نهائي بالفسخ.

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٧

إن المادة ٨٢٤ من القانون المدني وإن نصت على بطلان التصرف المخالف للشرط المانع من التصرف ولم تعرض للعقد الأصلي الوارد فيه هذا الشرط ، إلا أن ذلك لا يمنع المتعاقد الذي إضطر هذا الشرط من طلب فسخ هذا العقد إستناداً إلى الأحكام العامة المقررة للفسخ في العقود الملزمة للجانبين متى كان شرط المتع من التصرف من الشروط الأساسية للمتعاقد والتي بدونها ما كان يتم إذا تكون مخالفة المتعاقد الآخر له في هذه الحالة إخلالاً منه بأحد التزاماته الجوهرية مما يبيح للمتعاقد معه طلب فسخ العقد طبقاً للمادة ١/١٥٧ من القانون المدني.

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٥٠٤ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٠

متى كانت المحكمة قد إنتهت إلى وجود شرط فاسخ صريح لأنها تكون - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - قد سلبت نفسها كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ ولا يبقى لها للحكم بإعتبار الفسخ حاصلاً فعلاً إلا أن تتحقق من حصول المخالفة الموجبة له ، و إذ تحققت المحكمة في ضوء الوقائع السابقة على رفع الدعوى من أن المدين لم ينفذ إلتزامه وحكمت بالفسخ دون أن تعطى المشدري مهلة أثناء نظر الدعوى للوفاء بالتزاماته أو تمنح أجلاً للطرفين لتبين مدى إستعداد كل منهما بالتزاماته لأنها تكون قد إلتزمت صحيح القانون.

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢

لئن كان إستخلاص نية المتعاقدين على التفاوض الضمنى وتحميل لهم الواقع فى الدعوى هو مما تستغل به محكمة الموضوع إلا أنها متى قالت بهذا التفاوض فإن عليها أن تتورد من الوقائع والظروف ما يعتبره كاشفا عن إرادتى طرفى التعاقد وأن تبين كيف تلاقى هاتان الإرادتان على حل العقد وأن يكون ما تورده من ذلك من شأنه أن يزدى عقلا إلى ما أنتهت إليه. فإذا كان ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه من إتجاه نية طرفى العقد إلى التفاوض عنه يتنافى مع إصرار كل منهما على التمسك به لدى الدعوى التى أقامها على الآخر وطالب فيها بالتعويض على أساس إخلال الطرف الآخر بالتزاماته الناشئة عن العقد ومع إستمرار كل منهما متمسكا بالعقد وبإخلال الطرف الآخر بالتزاماته الناشئة عنه طوال نظر الدعوى أمام درجتي التقاضى دون أن يدعى أيهما حصول التفاوض عنه فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالفساد فى الإستدلال.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٣

ما تنص عليها المادة ١٥٧ من القانون المدنى من تخويل كل من المتعاقدين فى العقود الملزمة للجانبين الحق فى المطالبة بفسخ العقد إذا لم يوف المتعاقد الآخر بالتزامه ، هو من النصوص المكملة لإرادة المتعاقدين ولهذا فإن هذا الحق يكون ثابتا لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد متضمنا له ولو خلا من إشرائطه. ولا يجوز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو الحد من نطاقه إلا باتفاق صريح .

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٨

لا يكفى بالحكم بالفسخ أن يكون الفسخ واردا على عقد ملزم للجانبين وأن يكون عدم التنفيذ راجعا إلى غير السبب الأجنبى وإنما يشترط أيضا أن يكون طالب التنفيذ مستعدا للقيام بالتزامه الذى نشأ عن العقد والمتفق على المبادرة إلى تنفيذه من يوم تحريره ، فإذا كان قد أخل هو بالتزامه فلا يحق له أن يطلب فسخ العقد لعدم قيام الطرف الآخر بتنفيذه ما فى ذمته من الإلتزام .

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١١٨ بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣

إذا كان لقضاء المحكمة بالفسخ قد صدر إعمالا لحكم المادة ١٥٧ من القانون المدبى لا إستنادا إلى وجود شرط لافسخ صريح فى العقد فإن هذا القضاء يكون منشئا للفسخ لا مقرر له .

الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٠

يتعين لإجابة طلب الفسخ أن يظل الطرف الآخر متخلفاً عن الوفاء بالتزامه حتى صدور الحكم النهائي وله أن يتوفى صدور هذا الحكم بتنفيذ التزامه إلى ما قبل صدوره ، ويسوى في ذلك أن يكون حسن النية أو سوء النية إذ عمل ذلك لا يكون إلا عند النظر في التعويض عن التأخير في تنفيذ الالتزام.

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٠٨ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٧٠

إذا كان الحكم قد أقيم قضاءه بفسخ عقد الإيجار موضوع النزاع على أساس الشرط الفاسخ الضمنى وكان الفسخ المبني على هذا الشرط من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يحول المدين الحق فى أن يتوفى الفسخ بالوفاء بالمدين ولو بعد إقضاء الأجل المحدد فى العقد ، بل وبعد رفع الدعوى بطلب الفسخ ، وإلى ما قبل صدور الحكم النهائي فيها ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قام بالوفاء بالمبلغ المحكوم به إبتدائياً أمام محكمة الاستئناف ، وهو ما يقوم مانعاً من إجابة طلب الفسخ ، ما لم يتبين تحكمة الموضوع أن هذا الوفاء المتأخر مما يضار به الدائن ، وكان الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم الإبتدائى بفسخ العقد - لم يبين وجه الضرر للمير لعدم اعتبار وفاء الطاعن بالمبقي من مبلغ الإيجار المحكوم به إبتدائياً مانعاً من الفسخ ، وكان ما قرره من إسناد الماطلة والإعنات إلى الطاعن لا يعد بياناً للضرر فى هذا الخصوص ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه فيما قضى به من فسخ العقد.

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٨١ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٧٠

- لئن كان الإتفاق على أن يكون العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تبييه أو إنذار عند الإخلال بالالتزامات الناشئة عنه من شأنه أن يسلب القاضى كل سلطة تقديرية فى صدد الفسخ ، إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر شروط الفسخ الإتفاقي ووجوب إعماله ، ذلك أن للقاضى الرقابة التامة للتثبت من انطباق الشرط على عبارة العقد ، كما أن له عند التحقق من قيامه مراعاة الظروف الخارجيه التى تحول دون إعماله ، فإن تبين له أن الدائن قد أسقط خياره فى طلب الفسخ بقبوله الوفاء بطريقة تعارض مع إرادة فاسخ العقد أو كان الدائن هو الذى تسبب بخطئه فى عدم تنفيذ المدين لالتزامه أو كان امتناع المدين عن الوفاء مشروعاً بناء على الدفع بعدم التنفيذ فى حالة توافر شروطه ، تجاوز عن شرط الفسخ الإتفاقي ، فلا يبقى للدائن إلا التمسك بالفسخ القضائى طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون المدنى.

- متى إنتهى الحكم إلى اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه ، في حين أن الثابت أن العقد لم يتضمن النص على الفسخ بإرادة الدائن ، وإنما نص فقط في البند الثاني على حلول الأقساط المتفق عليها عند التخلف عن دفع إحداها في موعده مع إستحقاق فائدة بواقع ٤٪ سنوياً من تاريخ التخلف حتى السداد ومن ثم فلا يربط على مخالفة هذا البند سوى فسخ العقد بناء على الشرط الفاسخ الضمني المفروض في العقود الملزمة للجانبين. ولما كان شرط الفسخ الصريح وشرطه الضمني يختلفان طبيعة وحكماً وكان الشرط الضمني لا يستوجب الفسخ حتماً بمجرد حصول الإخلال بالإلتزام ، إذ هو خاضع لتقدير القاضي وللقاضى أن يجهل المدين كما أن للمدين أن يتفادى الفسخ إذا قام بتنفيذ الإلتزام قبل صدور الحكم النهائي فإن الحكم المطعون فيه إذ استند في قضائه بأعبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه إلى ما ورد بالبند الثاني من العقد ، يكون قد خالف الثابت بالأوراق وفسخ اتفاق الطرفين بما يبيحه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧١

إذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصورية الفاسخ - عن عقد البيع الأول- الذى تضمنه عقد الصلح المبرم بين طرفي هذا العقد - بعد أن بحث أركان عقد البيع المذكور وشرطه وتحقق من صحته وتوافر أركانه وفاده بين عاقلديه ، فإنه يكون بذلك قد قضى ضمناً بصحة ذلك العقد ، الذى رتب عليه القضاء بصحة عقد البيع الثانى [الصادر من المشربة الأولى إلى المشربة الأخير].

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٧١

الشرط الجزائى إلتزام تابع للإلتزام الأسمى ، إذ هو اتفاق على جزء الإخلال بهذا الإلتزام ، فإذا سقط الإلتزام الأسمى بفسخ العقد ، سقط معه الشرط الجزائى فلا يعد بالصيرىض المقدر بمقتضاه ، فإن إستحق تعريض للدائن ، تولى القاضى تقديره وفقاً للقواعد العامة التى تجعل عبء إثبات الضرر وتحققه ومقداره على عاتق الدائن.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ٣/٦/١٩٧١

يعبر الفسخ والقلم فى العقد الملزم للجانبين باستحالة تنفيذه ، ويكون التنفيذ مستحلاً على البائع بمجرد البيع من ملكه ويجعله مسؤولاً عن رد الثمن ، ولا يبقى بعد إلا الرجوع بالتضمينات إذا كانت الإستحالة بتقصيره. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد جعل الطاعة " البائعة " مسؤولة عن رد الثمن بسبب إستحالة التنفيذ بعد إنتقال ملكية الأطيان المباعة إلى الغير بمقد البيع المسجل ، ثم رتب على فسخ البيع إلتزام البائع برد الثمن ، فإن الحكم يكون مقاماً على أسباب تكفى لحمل قضائه ، ولا عليه إن هو أغفل الرد على ما فسكت به الطاعة " البائعة " فى دفاعها من عدم جواز مطالبتها بالثمن قبل طلب الفسخ.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ١٠٣٤ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧١

مضى استخلص الحكم بأسباب سائفة تنازل الطاعنة " الباتعة " عن التمسك بالشرط الصريح الفاسخ الوارد بلاحة بيع أملاك المرى ، فإن مجادلة الطاعنة في ذلك لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً مما يستقل به قاضى الموضوع ، وإذا كان الحكم قد استبعد الشرط الصريح الفاسخ ، ولم يعد قائماً أمامه سوى الشرط الفاسخ الضمنى ، وهو لا يسلب سلطة محكمة الموضوع في تقدير حصول الفسخ من عدمه وكان الملعون عليه " المشوى " قد أوفى بالتزاماته قبل الفصل نهائياً فى الدعوى ، فإن النعى على الحكم بالفساد فى الإستدلال ومخالفة القانون والقصور فى التسيب ، يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١/٩/١٩٧٣

الشرط الفاسخ لا يقتضى الفسخ حتماً بمجرد حصول الإخلال بالإلتزام إلا إذا كانت صيغته صريحة دالة على وجوب الفسخ حتماً عند تحققه. وإذا كانت عبارة الشرط الواردة فى عقد البيع أنه " إذا لم يذفع باقى الثمن فى المدة المحددة به يعتبر البيع لاغياً " فإن هذا الشرط لا يعدو أن يكون ترديداً للشرط الفاسخ الضمنى المقرر بحكم القانون فى العقود الملزمة للجانبين ، ولما كانت محكمة الموضوع قد رأت فى حدود سلطتها التقديرية إلا تقضى بالفسخ إستناداً إلى الشرط الفاسخ الضمنى الوارد بالعقد لما تبينه من أن الباقي من الثمن بعد إستنزال قيمة العجز فى المبيع قليل الأهمية بالنسبة إلى الإلتزام فى جملته فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

الطعن رقم ٦٠١، ٦١٣، ٦١٤ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٥

جرى قضاء هذه المحكمة على أن الإلتزام على أن يكون العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو حكم من القضاء عند عدم الوفاء بالإلتزامات الناشئة عنه يترتب عليه الفسخ حتماً بمجرد تحقق الشرط دون حاجة لرفع دعوى بالفسخ. وإذا كان عقد الإيجار الأصلى قد تضمن فى بنده السادس أنه " إذا تأخر المستأجر عن سداد أى قسط فى موعده ، تستحق باقى الأقساط فوراً ، ويصبح العقد مفسوخاً بقوة القانون وبدون حاجة إلى تنبيه أو إنذار ، ويحق للمؤجر أن يتسلم العين المؤجرة دون حاجة إلى رفع دعوى بالفسخ " وكان الثابت أن الملعون ضده الأول المستأجر الأصلى - لم يقم بتفدية إلتزامه بدفع الأجرة منذ وقع الحريق بالعين المؤجرة ... فإن الشرط المنصوص عليه فى البند السادس من العقد يكون قد تحقق ويكون عقد الإيجار الأصلى قد إنفسخ دون حاجة إلى رفع دعوى بالفسخ وبالتالي يكون الحكم الملعون فيه إذ قضى على الشركة الطاعنة - المؤجرة - للملعون ضده الأول فى الدعوى الأصلية بتمكينه من

العين المؤجرة وقضى عليها للمطعون ضده الثاني المستأجر من الباطن - بالتعويض في الدعوى الفرعية
قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤١ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ١٧٣٥ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣٠
الفسخ يرد على الصلح ، كما يرد على سائر العقود الملزومة للجانبين فإذا لم يقم أحد المتصلحين بما أوجبه
الصلح في ذمته من التزامات جاز للمتعاقد الآخر أن يطلب الفسخ مع التعويض إذا كان له محل.

الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤١ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ١٧٤٦ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١
إذا كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض طلب الطاعن لفسخ عقد التنازل لتخلف المطعون ضده عن
تسليمه الأرض المتنازل عنها - وهو موضوع دعواه الفرعية - على أن الطاعن رغم إحالة الدعوى إلى
التحقيق عاد وركن في إثبات دعواه إلى اليمين الحاسمة التي خلت من تلك الواقعة ورتب على ذلك عدم
جدية إدعائه ، وهذا من الحكم صحيح ذلك أن عبء إثبات تخلف أحد المتعاقدين عن تنفيذ إلتزاماته
الموجب لفسخ العقد يقع على عاتق من يدعيه فإن عجز أو تقاعس عن إثباته تعين رفض طلب الفسخ.

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤١ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٦
- نص الشرط الوارد في البند الرابع من العقد على أنه " إذ تأخر الطرف الثاني- المشتري - عن
يكون البائع بالخيار بين أن يطلب تنفيذ هذا البيع وطلب باقي الثمن مع فوائده أو بين أن يعتبر هذا البيع
بحكم القانون وبلا حاجة إلى تنبيه أو إنذار مفسوخاً بسبب خطأ وعلى مسئولية المشتري الذي يلزم بدفع
مبلغ وقدره مائتا جنيه كتعويض وفي هذه الحالة الأخيرة يكون للبائع الحق في احتساب المبلغ المدفوع وهو
مائتا جنيه قيمة العربون كحق مكتسب له " يفيد إتفاق الطرفين على إعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه
في حالة تأخر المشتري عن الوفاء بباقي الثمن وفوائده في الميعاد ويتضمن الآثار المترتبة على الفسخ وإذا
كان القانون لا يشترط ألقاطاً معينة للشرط القاسخ الصريح وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص هذا
المعنى بقوله إن " نية المتعاقدين قد اتجهت عند تحرير العقد إلى إعتباره مفسوخاً من تلقاء نفسه عند إخلال
المستأنف عليه بوفاء الثمن وفوائده في الميعاد اأخذ وإلى إعتبار مبلغ المائتي جنيه المدفوع كتعويض عن
الفسخ وهو إستخلاص مائع تخمله عبارة العقد وتؤدي إليه ، فإنه لا سبيل لحكمة النقص على محكمة
الموضوع في هذا التفسير الذي لا مخالفة فيه للقانون.

- لا يجدى الطاعن تعديه بحجية الأوراق العرفية في الإثبات ، وبأنه لا يعد مقصراً في الوفاء بإلتزامه .
بدفع باقي ثمن العقار المبيع - قبل الحكم برد بطلان السند المدعى بتزويره - والذي إستدل به على دفع

هذا الباقي - ذلك أنه لا يستطيع أن يتوقى الفسخ تنفيذاً لإلزامه قبل صدور حكم نهائي بالفسخ سواء كان حسن النية أو سيئها ، كما هو الشأن في حالة خلو العقد من الشرط الفاسخ الصريح.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣

لئن كان الأصل في العقود أن تكون لازمة بمعنى عدم إمكان إنفراد أحد العاقدين بفسخ العقد دون رضا المتعاقد الآخر ، إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من الاتفاق بينهما على رفع العقد والتقابل منه. وأيا كان الرأي في طبيعة هذا الاتفاق وهل يعد تفاسخاً أو إبراماً لعقد جديد ، فإنه كما يكون بإيجاب وقبول صريحين يصح بإيجاب وقبول ضمنين بعدم تنفيذ العقد ، وبحسب محكمة الموضوع إذ هي قالت بالتقابل الضمني أن تورد من الوقائع والظروف ما اعتبرته كاشفاً عن إرادتي طرفي العقد وأن تبين كيف تالتت هاتان الإدارتان على حل العقد.

الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ١٥٧٣ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٦

النص في المادة ٦٠١ من القانون المدني على أنه " لا ينتهي الإيجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر .. " وفي المادة ٦٠٢ منه على أنه " إذا لم يعقد الإيجار إلا بسبب حرفة المستأجر أو لإعتبارات أخرى تتعلق بشخصه ثم مات جاز لورثته أو للمؤجر أن يطلب إنهاء العقد " يدل على أن المشرع جعل القاعدة أن موت أحد المتعاقدين في عقد الإيجار لا ينييه بل تنتقل الحقوق والالتزامات الناشئة عنه إلى الورثة أخذاً بأن الأصل في العقود المالية أنها لا ترم عادة لإعتبارات شخصية ، فإذا لم يعقد الإيجار خلافاً للأصل إلا بسبب حرفة المستأجر ، أو إذا كان الإيجار لم يرم إلا لإعتبارات شخصية مراعاة فيه ، فإن الإيجار لا ينتهي بقوة القانون بل يجب أن يطلب إنهاره. ولئن كان ظاهر نص المادة ٦٠٢ آتفة الإشارة يفيد أن طلب الإنهاء مقرر لكل من المؤجر وورثة المستأجر المتوفى في الحالتين النصوص عليها فيه ، إلا أنه استهزاء بالحكمة التي أمثلته فإن طلب الإخلاء محوّل لورثة المستأجر دون المؤجر إذا لم يعقد الإيجار إلا بسبب حرفة المستأجر ، لأن مباشرة مهنة المستأجر المورث تقتضي كفاية قد لا تتوفر فيهم ، بخلاف الحالة التي يراعى في إبرام الإيجار إعتبارات تتعلق بشخص المستأجر فإنه يجوز طلب الإخلاء لكل من المؤجر وورثة المستأجر على سواء ، يؤيد هذا النظر ما أورده المذكرة الإيضاحية من أنه " إذا كان الإيجار قد عقد لإعتبارات شخصية في المستأجر كما إذا أجرت العين لتكون مكتب محام أو عيادة طبيب ، وكما في عقد المزارعة فيجوز لورثة المستأجر " كما في مكتب الخامي وعيادة الطبيب " ويجوز للمؤجر " كما في حالة المزارعة " أن يطلب إنهاء العقد. .. " وقد أضحى المشرع عن هذا الاتجاه في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والمقابلة للمادة ٢١ من القانون

رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ السابق عليه ، فاستحدثت إضافة لفقرة تنص على أنه " ... فإذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى فلا تنتهى بوفاة المستأجر . أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته وشركانه فى استعمال العين بحسب الأحوال ... " مما مفاده أن وريثة المستأجر وحدهم هم الذين يحق لهم طلب الإنهاء طالما كان الإيجار معقوداً بسبب حرفة مورثهم .

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٤٤ مكتب قضى ٢٨ صفحة رقم ١٨٢١ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٧

نص المادة ١٦٠ من القانون المدنى يدل على أن فسخ العقد إيجاباً أو قضاء يترتب عليه إبطال العقد واعتباره كأن لم يكن وتعود الحال إلى ما كانت عليه قبل العقد وإذا كان العقد بيعاً وفسخ رد المسمى المبيع إلى البائع ورد البائع ضمن إلى المسمى ، فإذا كان المسمى قد أقام بناء على العين المبيعة اعتبر بانياً بسوء نية ما دام الفسخ قد ترتب بسبب آت من جهته ، وفى هذه الحالة تطبق القاعدة المقررة فى المادة ٩٢٤ من القانون المدنى التى تنص على أنه ،، إذا أقام شخص بمواد من عنده منشآت على أرض يعلم أنها مملوكة لغيره دون رضا صاحب الأرض ، كان هذا أن يطلب إزالة المنشآت على نفقة من أقامها مع التصويص إن كان له وجه وذلك فى معاد سنة من اليوم الذى يعلم فيه بإقامة المنشآت مقابل دفع قيمتها مستحقة الإزالة أو دفع مبلغ يساوى ما زاد فى ثمن الأرض بسبب هذه المنشآت ويجوز لمن أقام المنشآت أن يطلب نزعها إن كان لا يلحق بالأرض ضرراً ، إذا اختار صاحب الأرض أن يستبقى المنشآت طبقاً لأحكام الفقرة السابقة ، وذلك بالنسبة لحق البائع فى طلب إزالة ما يكون المسمى قد أقامه من مبان على الأرض المبيعة أو استبقاؤه مع دفع المقابل ، وكذلك حق المسمى الذى أقام البناء على الأرض التى عادت ملكيتها إلى البائع بفسخ العقد وبيان قدر المقابل الذى يستحقه عند إزالة البناء ولا يتصور فى هذه الحالة إعمال القاعدة الواردة فى تلك المادة والتى تقيد حق صاحب الأرض فى طلب إزالة البناء بأن يكون طلبه خلال سنة من يوم علمه بإقامة البناء ، ذلك أنه طالما أن العقد ما زال قائماً لم يفسخ فلا يتصور إلزام البائع بذلك للقيد الزمنى عند طلبه الإزالة لأن ذلك لن يكون إلا بعد إبطال العقد ، ومن ثم فإن ذلك القيد الزمنى فى طلب الإزالة لا يبرى فى حق البائع إلا من تاريخ الحكم النهائى بفسخ العقد إذا كان البائع عالماً بإقامة المنشآت قبل ذلك أو من تاريخ علمه بإقامتها إذا كان العلم بعد الفسخ وفى جميع الأحوال فإن حق البائع فى طلب الإزالة يسقط بمضى خمسة عشر عاماً من تاريخ الحكم إذ كان ذلك فإنه يكون غير منتج النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون إذ إحتسب مدة السنة من تاريخ علم المطعون عليها ، بإقامة المنشآت قبل فسخ العقد طالما أنه إنتهى صحيحاً إلى رفض الدفع بسقوط حقها فى طلب الإزالة.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩/١/١٩٧٨

إذ كان الثابت من الأوراق ومن الحكم الابتدائي الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه أن السيارة محل النزاع دخلت البلاد تحت نظام الأفران الموقت طبقاً لقانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والقرارات المنفذة له ويوجب هذا النظام على من أدخلها إعادة تصديرها أو أداء الضرائب الجمركية المستحقة عليها فى حالة توالى الشروط اللازمة لإستيرادها ، وإذا بيعت قبل أداء الضريبة إنتقلت ملكيتها محملة بعيب الضريبة المستحقة وهو دين يمتاز له أسبقية على غيره من الديون عملاً بالمادة ١١٣٩ من القانون المدنى ، وإذ كان الطاعن قد باع السيارة للمطعون عليه الأول بالعقد المؤرخ ١٩٧٠/٤/٦ قبل سداد الضرائب الجمركية المستحقة عليها مما ترتب عليه إصدار أمر بضبطها وسحب رخصتها فى ١٩٧٠/٩/١٢ وهو تعرض من الغير الذى كان له حق على المبيع وقت البيع ترتب عليه منع المشتري من الإنقاذ به وهو ما يميز للأخير الحق فى طلب فسخ العقد أو الرجوع بدعوى الإستحقاق سواء كان يعلم سبب الإستحقاق أو لا يعلم به فإن الحكم المطعون عليه إذ قضى بفسخ عقد البيع الذى تضمن بيع الطاعن للمطعون عليه الأول السيارة لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٠٣٦ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٧٨

من المقرر أنه يتعين لإجابة طلب الفسخ أن يظل الطرف الآخر متخلفاً عن الوفاء بالتزامه حتى صدور الحكم النهائي وله أن يتوفى صدور هذا الحكم بتنفيذ التزامه إلى ما قبل صدوره ويستوى فى ذلك أن يكون حسن النية أو سوء النية إذ عمل ذلك لا يكون إلا عند النظر فى دعوى التعويض عن التأخير فى تنفيذ الالتزام ولما كان ما تقول به الطاعنات من عدم رد الحكم على ما تمسكن به من أن ضرراً قد أصابهن من جراء تأخير المدين عن تنفيذ التزامه محل دعوى التعويض وليس دعوى الفسخ التى أقمنها فلا يعتبر إغفال الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدواع غير الجوهري قصوراً مطلقاً له .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٩

الفسخ يعتبر واقعاً لى العقد المزمع للجانبين بإستحالة تنفيذه ويكون التنفيذ مستحيلًا على البائع بخروج المبيع من ملكه ، كما يعتبر الفسخ مطلوباً حصناً فى حالة طلب المشتري رد الثمن تأسيساً على إخلال البائع بالتزامه بنقل ملكية المبيع إليه ، وذلك للتلازم بين طلب رد الثمن والفسخ.

الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ٧/٢/١٩٧٩

— النص فى المادة ١٦٠ من القانون المدنى على أنه " إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان إلى الحالة التى كانتا عليها قبل العقد ... " قطعى الدلالة على الأثر الرجعى للفسخ ، وعلى شموله المقود كافة ، إلا أنه من

المقرر بالنسبة لعقد المدة أو العقد المستمر والدورى التنفيذ - كالإيجار - أنه يستعصى بطبيعته على فكرة الأثر الرجعى ، لأن الزمن فيه مقصود لذاته باعتباره أحد عناصر المحل الذى يتعقد عليه والتقابل بين الإلتزامين فيه يتم على دلفعات بحيث لا يمكن الرجوع فيما نفذ منه ، فإذا لسخ عقد الإيجار بعد البدء فى تنفيذه ، فإن آثار العقد التى أنتجها قبل الفسخ تظل قائمة عملياً ويكون المقابل المستحق من هذه المدة له صفة الأجرة لا الصويص ، ولا يعد العقد مفسوخاً إلا من وقت الحكم النهائى الصادر بالفسخ لا قبله ويعتبر الفسخ هنا بمثابة إلغاء للعقد فى حقيقة الواقع .

- القضاء بفسخ عقد الإيجار عقد ليس له من اثر رجعى ، إلا أنه لما كان الثابت أن عقد الإيجار كان وقت التصرف بيع المقهى إلى الطاعة قابلاً للفسخ وانتقل إليها عملاً بهذا العيب وكان هذا التصرف ليس من شأنه أن يسقط حق المجرر فى طلب الفسخ لمخالفة إرتكيبها المستاجر الأصلى قبل حصوله فإنه يوتب عليه إنقضاء جميع التصرفات الناشئة عنه .

الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٧

إذا كان الطاعنان لم يقدموا ما يثبت سبق منازعتهم فى تقدير طلب فسخ عقد إيجار قطعة الأرض القضاء وتمسكهما أمام محكمة الموضوع باختصاص المحكمة الجزئية بنظره ، كما لم يقدموا عقد الإيجار المشار إليه للوقوف على ما إذا كان قد تم الإ اتفاق على مدة أو أنه عقد لمدة غير معينة وللصرف على مدته السارية ومدها وكان الحكم المطعون فيه لم يتناول هذا الأمر بالبيان أو يعرض له بالمناقشة فإن ما يشره الطاعنان بشأن الإختصاص فى هذا الصدد ، يكون على الرغم من تعلقه بالنظام العام عملاً بالمادة ١٠٩ من قانون المرافعات ، محتجلاً بواقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ولا يجوز من ثم إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .

الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٥

إعذار المدين هو وضعه قانوناً فى حالة التأخر فى تنفيذ إلتزامه والأصل فى هذا الإعذار أن يكون بورقة رسمية من أوراق المحضرين يبين الدائن فيها أنه يطلب من المدين تنفيذ الإلتزام ، ومن ثم فلا يعد إعذاراً إعلان المشرى بصحيفة دعوى لسخ البيع لإخلاله بتنفيذ الإلتزام من إلتزاماته إلا إذا اشتملت صحيفتها على تكليفه بالوفاء بهذا الإلتزام .

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٨٢ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٢

النص فى الفقرة الأولى من المادة ١٥٧ من التقنين المدنى على أن " فى العقود الملزمة للجانبين ، إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالإلتزامه ، جاز للمتعاقد الآخر بعد إعذاره المدين ، أن يطالب بتنفيذ العقد أو بفسخه

... " والنص في المادة ١٥٩ من ذات القانون على أنه " في العقود الملزمة للجانبين إذا تقضى الالتزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت معه الإلتزامات المقابلة له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه. يدل على أن حل الرابطة العقدية جزاء إخلال أحد طرفي العقد المزمع للجانبين بأحد إلتزاماته الناشئة عن العقد هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من النصوص المكملة لإدارة المتعاقدين ولهذا فإن هذا الحق يكون ثابتاً لكل منها بنص القانون ويعتبر العقد متضمناً له ولو خلا من إشرائطه ولا يجوز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو الحد من نطاقه إلا باتفاق صريح.

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٨٥ بتاريخ ١٩٨١/٤/٩

إذا كان مفاد نص المادة ١٥٨ من القانون المدني أنه إذا إتفق الطرفان على أن يعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم قضائي عند عدم الوفاء بالإلتزامات الناشئة عنه ، من شأنه أن يسلب القاضي كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر شروط الفسخ الإتفاقي ووجوب إعماله ، ذلك أن للقاضي الرقابة التامة للثبوت من إنطباق الشرط على عبارة العقد كما أنه عند التحقق من قيامه مراعية الظروف الخارجية التي تحول دون إعماله.

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٥

- إن ما تنص عليه المادة ١٥٧ من التقنين المدني من تحويل كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين الحق في المطالبة بفسخ العقد إذا لم يوف أحد المتعاقدين بإلتزامه هو من النصوص المكملة لإرادة المتعاقدين ولهذا فإن هذا الحق يكون ثابتاً لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد متضمناً له ولو خلا من إشرائطه ولا يجوز حرمان أحد المتعاقدين من هذا الحق أو الحد منه إلا باتفاق صريح يحظر فيه طلب الفسخ.

- العمار تبث لمالك الشيء إعمالاً للمادة ٨٠٤ من التقنين المدني ، وإذ يترتب على فسخ العقد بإخلاله بالر رجعي منذ نشوئه ويعتبر كأن لم يكن ويعاد كل شيء إلى ما كان عليه من قبل فإن ثمار المبيع - إذا ما قضى بفسخ عقد البيع - تكون من حق البائع اعتباراً من تاريخ البيع ولا حق للمشتري فيها.

الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٣٠

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا تسبب الدائن بخلفه في عدم تنفيذ الدين لإلتزامه وجب على القاضى التجاوز عن شرط الفسخ الإتفاقي ، ولا يبقى للدائن سوى التمسك بالقسح القضائي طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون المدني .

الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٣٠

طلب مقابل الإنشاع يعد طلباً قائماً بذاته ومستقلاً عن باقي الآثار الأخرى ومنها فسخ العقد أو إعتباره

مفسوخاً فهو غير مرتبط به ولا يوتب عليه ولا يعد بالتالي أثراً من آثاره ومن ثم فلا يسوغ القول بأن طلب أحدهما ينطوي بالضرورة على طلب الآخر كما يتفق التلازم بينهما فلا يعتبر قيام أحدهما متضمناً حقاً قيام الثاني بل يكون للباقي أن يطلب الإنفصاف مع استمرار سريان العقد ونفاذه.

الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٩٥ بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٤

لما كانت المادة ١/١٥٧ من القانون المدني تنص على أن " فى العقود الملزمة للجائين إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد إعداره المدين أن يطالب بفسخ العقد " وكان لا يشترط لإعمال حكم هذه المادة أن يتضمن العقد شرطاً يجيز الفسخ فى حالة تخلف أحد طرفيه عن تنفيذ التزامه وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يقض بالفسخ إعمالاً لشرط فاسخ قال أن العقد تضمنه وإنما قضى بالفسخ بعد أن سجل على الطاعة المسأجرة قعودها عن تنفيذ التزامها برفع اللوحات والإعلانات المضينة وملحقاتها منذ أن استعملت حقها فى سداد ريع الأجرة بما اعتبره إخلالاً بشروط العقد يصلح سبباً لنفسه ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٩٠ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٨٤

— لما كان الطاعنون قد طلبوا فسخ العقد إعمالاً لحقهم المقرر بمقتضى نص المادة ١٥٧ من القانون المدني فإنه يعين لإجابة طلب الفسخ فى هذه الحالة أن يظل الطرف الآخر متخلفاً عن الوفاء بالتزامه حتى صدور الحكم النهائى وله أن يوفى صدور هذا الحكم بتنفيذ التزامه إلى ما قبل صدوره.

— فسخ العقد يلحق لتقدير قاضى الموضوع بحكم به أو يمنح المدين أجلاً للوفاء بالتزامه ، ولئن كان الوفاء بالالتزام فى غضون هذا الأجل مانعاً من جواز الحكم بالفسخ فإن إنقضاء الأجل دون الوفاء بالالتزام لا يوجب الحكم بالفسخ حقاً إلا بنص فى القانون — ولا يوجد هذا النص فى قواعد الفسخ الواردة بالمادة ١٥٧ من القانون المدني — كما أن المشرع حذف من مواد البيع نص المادة ٦١٠ من المشروع التمهيدى للتقنين المدنى الذى كان يوجب الفسخ دون إنذار المشرى إلى أجل آخر إذا لم يدفع الثمن قبل إنقضاء الأجل — تاركاً ذلك لحكم القواعد العامة فى فسخ العقود الملزمة للجائين والمستفاد من هذه القواعد أن الأجل الذى يجوز للقاضى أن يمنحه للمدين وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١٥٧ من القانون المدني قد ورد على سبيل الاستثناء من الحق فى طلب الفسخ المقرر للدائن بالفقرة الأولى من النص السالف ، وأن منح الأجل فى ذاته لا يتضمن إعمال الشرط الفاسخ فى حالة إنقضاء الأجل الممنوح دون الوفاء بل يبقى العقد رغم ذلك قائماً ويظل الوفاء بالالتزام ممكناً بعد إنقضاء الأجل وحتى صدور الحكم النهائى ولا يعين على قاضى الموضوع أن يحكم بالفسخ فى هذه الحالة .

الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٥

لا يعنى إشراط البائع إعتبار العقد مفسوخاً عند التخلف عن الوفاء بالقسط الأول من الثمن فى الميعاد المحدد ، حرمانه مما يتولاه له القانون من الحق فى طلب الفسخ إذا ما تأخر المشتري فى الوفاء بما بعد القسط الأول وذلك ما لم ينص فى العقد صراحة على أن يكون للبائع فى هذه الحالة حق طلب الفسخ أو يتنازل مع قيام السبب الموجب لطلب الفسخ - عنه صراحة أو ضمناً بإتخاذ إجراء أو مباشرة تصرف يقطع بتمسكه بتنفيذ العقد رغم إخلال المتعاقدين الآخر بالتزاماته .

الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٨٥

قاعدة الفسخ الوارد بنص المادة ١٥٧ مدنى غير آمرة تسرى على العقود الملتزمة للجانبين - ومنها عقود الإيجار التى تخضع لأحكامه وتخرج عن نطاق تطبيق قوانين الإيجارات الإستثنائية - ومقتضاها وجوب الإلتجاء للقضاء لإستصدار حكم بفسخ العقد جزاء إخلال الطرف الآخر بالتزاماته وقد منح القانون المدنى فى المادة ١٥٨ منه للمتعاقدين حرية الإنفاق على وقوع الفسخ بقوة الإنفاق بمجرد تحقيق الإخلال دون حاجة للجوء للقضاء لإستصدار حكم بالفسخ ، وبالتالي وحتى تتصرف لإرادة المتعاقدين إلى وقوع الفسخ بقوة القانون فإنه يتعين أن تكون عبارات الشروط واضحة قاطعة فى الدلالة على وقوع الفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه بمجرد حصول الإخلال بالإلتزم الموجه إليه .

الطعن رقم ١٤٨٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٢٢ بتاريخ ٣/١١/١٩٨٦

إذ كانت المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ - بفرض رسم أبولولة على الوكالات - تقضى بأن " يستبعد من الوكالة كل ما عليها من الديون والإلتزامات إذا كانت ثابتة بمستندات تصلح دليلاً على المتولى أمام القضاء " وكان مفاد نص المادة ١٦٠ من القانون المدنى أن الفسخ يوجب عليه إخلال العقد بأثر رجعى منذ نشوئه ويعتبر كأن لم يكن ويهاد كل شئ إلى ما كان عليه من قبل وبالتالي فإنه يحترق على القضاء بفسخ عقد البيع أن تعود العين المبعة إلى البائع وأن يرد الأخير ما قبضه من الثمن ... وإذا كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه ومن الصور الرسمية للأحكام النهائية الصادرة من محكمة خطا الإبتدائية بتاريخ ... فى الدعاوى ... مدنى كلى خطا المرفقة بمبلغ الطعن - أن المحكمة قضت فيها بفسخ عقود البيع الصادرة من مورث الطاعنين وإلزام هؤلاء بأن يدفعوا من تركه مورثهم قيمة مل دفعه كل مشر من ثمن - وجعله ذلك مبلغ ٨٥٠/٥٠ جنيه - فإنه يكون من حق الطاعنين طلب إستبعاد المبلغ المشار إليه من أصول التركة باعتباره ديناً على المتولى ثابت بأحكام قضائية نهائية ولا يغير من ذلك أن أمر هذا الدين

لم يعرض على لجنة الطعن لأن الأمر يتعلق بمسألة قانونية لا يجوز الإنفاق على خلاف ما يقضى به القانون في شأنها .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٧
القانون لا يشترط ألفاظاً معينة للشروط الفاسخ الصريح. والنص في العقد على ترتيب آثار الفسخ غير حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو أخطار بمجرد حصول المخالفة لشروط العقد. يقوم مقام النص على الشرط بلفظه. ولا سبيل لحكمة النقص على محكمة الموضوع في هذا التفسير مادامت عبارة العقد تحتمل المعنى الذي أخلت به .

الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٨٢٢ بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٤
من حق كل طرف في عقد تبادل أن يطلب فسخ العقد عند إخلال الطرف الآخر بالتزاماته سواء تحقق له من الفسخ مصلحة اقتصادية أم لا .

الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١
و كان الواقع في الدعوى أن المظنون ضدها قد أقامها بطلب الإخلاء للتأجير من الباطن بغير إذن كتابي منها وإلحجاز المستأجر أكثر من مسكن في بلد واحد بغير مقتضى.

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٨٨١ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢
تقدير كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها ونلى التصريح عن طالب الفسخ أو إثباته هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من شأن محكمة الموضوع ولا دخل لحكمة النقص فيه متى أقيم على أسباب مائفة

الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٢
ترتيب الأثر الرجعي لبطان عقد البيع أو إبطاله أو فسخه يستوجب إعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد مما يقتضي الحكم بإلزام المشتري برد المبيع إلى البائع ، إلا أن مناط الحكم بهذا الرد ألا تكون ملكية المبيع قد آلت إلى المشتري بسبب آخر من أسباب كسب الملكية.

الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٠٥٩ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٠
الحكم بفسخ عقد الشركة خلافاً للقواعد العامة في الفسخ ليس له أثر رجعي وإنما تحمل الشركة بالنسبة للمستقبل ، أما قيامها وإعمالها في الماضي فإنها لا تتأثر به ، و من ثم فلا محل لتطبيق القاعدة العامة الواردة في المادة ١٦٠ من القانون المدني التي توجب إعادة التعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد .

الطعن رقم ٢١٧٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩/١/١٩٨٩

فسخ العقد لا يكون إلا نتيجة لإتفاق المتعاقدين أو بصور حكم به ولا يشفع لأحدهما فى الإنفراد بالفسخ قوله بقيام أسباب هى فى نظره مبررة له.

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٨/١/١٩٨٩

الفسخ هو حل للرابطة العقدية بسبب إخلال أحد طرفى العقد الملزم للجانبين بإلتزام ناشئ عنه والأصل فيه ألا يقع بحكم القاضى - على نحو ما نصت عليه المادة ١٥٧ من القانون المدنى - وهو ما يستلزم إعدار المدين بوضعه قانوناً موضوع التأخر فى تنفيذ إلتزامه ، وكان الشارع لم يصرح بأن يجعل من الإخلال بالإلتزام أو توجيه الإعدار من شروط قبول الدعوى الفسخ بل يكفى تحققها أثناء نظر الدعوى باعتبار أن الإخلال بالإلتزام هو مناط الحكم بالفسخ وأن الإعدار هو شرط لإيقاعه ولا محل للإعدار متى صرح المتعاقد بعدم تنفيذه لإلتزامه ، فإذا كان المشوى قد عرض ثمتاً أقل مما هو ملزم بسداده وصمم على ذلك لحين الفصل فى الدعوى ، أو لم يقرن العرض بالإيداع - فلا تكون هناك حاجة للحكم بالفسخ إلى ضرورة التنبيه على المشوى بوفاء الوعد المستحق.

الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ٣/١/١٩٨٩

- الفسخ يرد على كافة العقود الملزمة للجانبين سواء أكانت من العقود القفورية أم كانت من العقود الزمنية " غير محددة المدة " ويؤتب على الحكم به إخلال العقد وإعتباره كأن لم يكن غير أن الأثر الرجعى للفسخ لا ينسحب على الماضى إلا فى العقود القفورية أما فى غيرها فلا يمكن إعادة ما نفذ منها .
- مقتضى إخلال العقد بأثر رجعى نتيجة للفسخ هو - وعلى ما سلف القول - أن يسرد كل متعاقد عين ما قدمه لا يقابله ، ولأزم ذلك أنه وقد فسخ العقد محل النزاع وملحقه لإخلال الطاعن بإلتزاماته الناشئة عنهما فإنه يحق للمطعون ضدها إسداد ما دفعته إليه من مبالغ وبذات العملة المسددة بها بالدولارات الأمريكية وليس بما يعادلها من العملة الخلية ، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلزام الطاعن بأن يؤدى للمطعون ضدها مبلغ ٩١٠٢٣٠ دولاراً أمريكياً فلا تكون به حاجة إلى بيان سعر الصرف الذى يتم على أساسه تحويل المبلغ المقضى به إلى العملة الخلية لأن محل الإلزام هو ذات العملة الأجنبية وليس ما يقابلها وفى ذلك ما يكفى للتعرف بقضاء الحكم ونأى به عن التجهيل .

الطعن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٩

الفاسخ والتقابل كما يكون بإيجاب وقبول صريحين يكون أيضاً بإيجاب وقبول ضمنيين ، وبحسب محكمة الموضوع إذا هي قالت بالفاسخ الضمني أن تورد من الوقائع والظروف ما اعتبرته كاشفاً عن إرادتي طرلي العقد وإن تبين كيف تلاقت هاتان الإرادتان على حل العقد.

الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٧٩٩ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٠

- لنن كان مؤدى نص المادة ١٥٨ من القانون المدن أن الإتفاق على أن يعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم قضائي عند عدم الوفاء بالإنذارات الناشئة عنه من شأنه أن يسلب القاضي كل سلطة تقديرية في حدود الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر شرط الفسخ الإضافي ووجوب إعماله ، ذلك أن للقاضي الرقابة التامة للتثبت من إنطباق الشرط على عبارة العقد ، كما أنه له عند التحقق من قيامه مراقبة الظروف الخارجية التي تحول دون أعماله .

- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشرط الفاسخ المقرر جزاء عدم وفاء المشرى بالتمن في الميعاد المتفق عليه لا يتحقق إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق ، فإذا كان للمشرى الدفع بعدم التنفيذ في حالة توافر شروطه ، وجب على المحكمة التجاوز عن شرط الفسخ الإضافي ولا يبقى للبائع سوى التمسك بالفسخ القضائي طبقاً لنص المادة ١٥٧ من القانون المدني وكانت الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة أول درجة بوجود عجز في مساحة أرض التذاعى ، ولقد تم كشف تحديد مساحي تدليلاً على دفاعها ، وهو في حقيقته دفع بعدم التنفيذ ، ومن ثم فإن هذا الدفاع يعتبر مطروحاً على محكمة الإستئناف تريباً على الأثر الناقل للإستئناف ، وإذ لم يثبت أنها تنازلت عنه صراحة أو ضمناً وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على تحقق الشرط الفاسخ الصريح وأغفل الرد على هذا الدفاع الذى لو صح لتغير به وجه الرأى في الدعوى ، فإنه يكون معيباً بالقصور والخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٠٣٨ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٨٣٨ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٨

النص في المادة ١٦٠ من القانون المدني على أنه إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد فإذا إستحال ذلك جاز الحكم بالتوصيض . وفي المادة ١٨٢ منه على أنه ، يصح إسرداد غير المستحق إذا كان الوفاء قد تم تنفيذاً للإلتزام لم يتحقق سبه أو للإلتزام زال سبه بعد أن تحقق . وفي المادة ١٨٧ منه على أنه تسقط دعوى إسرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بمقته في الإسرداد إ مفاده أن فسخ عقد البيع يترتب عليه انحلاله بأثر رجعي منذ نشوئه ويعتبر كأن لم يكن ويعاد كل شيء إلى ما كان عليه من قبل ، وإن حق البائع في إسرداد المبيع من

المشترى يقوم تبعاً لذلك على أساس إسترداد ما دفع بغير وجه حق ، ولا تكون المطالبة بإسترداد المبيع أو بالتعويض عنه في حالة إستحالة رده كائن من الآثار المولدة على الفسخ ممكناً إلا بعد التقرير به بحكم نهائي إذ من هذا التاريخ يبدأ سريان التقادم القصير المنصوص عليه في المادة ١٨٧ من القانون المدني .

الظعن رقم ١٠٣ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٩٣٥/٥/٢

إذا كان عقد البيع المذكوراً فيه أن البائع قد إشتط لمصلحة نفسه أن عدم دفع القسط الأول يجعل البيع لاغياً ورات عكمة الموضوع أن هذا الشرط ليس معناه أن القسط الأول إذا دفع ولم تدفع الأقساط الباقية يكون البائع محروماً مما ينوله له القانون من طلب فسخ البيع عند عدم دفع المتأخر من الثمن بل إن هذا الحق ثابت له بنص القانون وباق له من غير أى إشتراط في العقد بخصوصه ، لإن تفسيرها هذا للشرط لا يصح الظن عليه بأنه يخالف للعقد الذى هو قانون المتعاقدين لأنه تفسر بحتمه العقد ولا غبار عليه قانوناً . و لكن كان يصح هذا الظن لو أن العقد كان مذكوراً فيه بصفة صريحة أن البائع لا يكون له حق طلب الفسخ إذا تأخر دفع ما بعد القسط الأول بل يكون له فقط حق تقاضى المتأخر مضموناً بما له من إمتياز على المقار المبيع .

الظعن رقم ٣٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٩٤٤/٦/٨

إن الفسخ إذا لم يشط لصاً فى العقد فلا يقع إلا بحكم ، ولا يقع بمجرد إبداء أحد الطرفين رغبته فيه فإذا كان المشتري قد تخلف عن الحضور لتوقيع عقد البيع النهائي و رفع الدعوى على البائع طالباً بالحكم له بصحة التعاقد مع تنقيص الثمن ، ثم رفع البائع دعوى بإعتبار العقد مفسوخاً لعدم وفاء المشتري بالتزاماته فعبد المشتري طلباته فى دعواه إلى طلب الحكم بصحة التعاقد بلا قيد ولا شرط وعرض القسط المستحق من الثمن عرضاً حقيقياً ، فلم تر المحكمة موجباً لفسخ العقد بناء على طلب البائع لحكمها بذلك لا مخالفة فيه للقانون .

* الموضوع القرعى : مبدأ سلطان الإرادة :

الظعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٤٩ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٧

النص فى المادة ١/١٤٧ ، ١/١٥٠ من القانون المدني ، يدلان على أن مبدأ سلطان الإدارة ما زال يسود الفكر القانونى ، ولازم أن يتمتع على أحد العاقدين نقض العقد أو إنهائه أو تعديله على غير مقتضى شروطه ، ما لم يطق على ذلك مع الطرف الآخر ، كما يتمتع ذلك على القاضى ، لأنه لا يتولى إنشاء العقود من عاقدتها ، وإنما يقتصر عمله على تفسير مضمونها ، وهو ملزم عند وضوح عبارات العقد بعدم الخروج عنها باعتبارها تعبيراً صادقاً عن إدارة المتعاقدين المشتركة وذلك رعاية لمبدأ سلطان الإرادة وتحققاً

لإستقرار المعاملات. لما كان ذلك ، وكان الثابت من حكم محكمة الدرجة الأولى أنها إطلعت على عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٨/١٠/١ وتبينت منه أن الطاعن إستأجر محل النزاع لمدة عشر سنوات من ١٩٦٨/١٠/١ إلى ١٩٧٧/٩/٣٠ ، وتجدد لمدة أخرى بإتفاق الطرفين ، وإنتهى الحكم فى مدوناته إلى أن المصاعدين قد عينا فى العقد مدة محددة ينتهى بإنتهاؤها العقد دون أن يشترط لإنهاء العقد أى إجراء آخر وعلى أن لا يتجدد العقد إلا بإتفاق الطرفين ، ومن ثم فإن العقد يكون قد إنتهى بإنقضاء مدته المحددة فيه ، أى فى نهاية سبتمبر سنة ١٩٧٧ ، وذلك دون الحاجة إلى تنبيه بالإخلاء على أن المدعى قد بادر إلى التنبيه على المدعى بالإخلاء ... وقد أفصح عن تنبيهه فى عدم تجديد العقد تجديداً ضمناً ، فإن الحكم الابتدائى المأيد بالحكم المطعون فيه يكون قد إلتزم بعبارة العقد الواضحة ولم يخرج عن مدلولها ، ولا يبر من ذلك أن يتم التنبيه بعد إنتهاء مدة العقد ذلك أن النص فى المادة ٥٩٨ من القانون المدنى على أن ينتهى الإيجار بإنتهاء المدة المعينة فى العقد دون حاجة إلى تنبيه بالإخلاء ، ومن ثم فإن التنبيه غير لازم قانوناً وعلى فرض حصوله فليس له معاد محدد ، ويجوز إعلانه بعد إنقضاء مدة العقد قبل مضى الوقت الكافى الذى تستخلص منه التجديد ، ومن ثم فإن الحكم يكون قد أعمل صحيح القانون.

*** الموضوع الفرعى : مستلزمات العقد :**

الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٤٨ مكتب قضاى ٣١ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٣
مفاد النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٤٨ من القانون المدنى على أن " لا يقتصر العقد على إلزام المتعاقدين بما ورد فيه ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الإلتزام " إن الإلتزام التعاقدى قد يتسع ليشمل ما لم يتفق عليه صراحة مما تقتضيه طبيعته ، فإذا إتفق على نزول مسافر فى فندق فإن العقد لا يقتصر على إلزام صاحب الفندق بتقديم مكان النزول وإنما أيضاً بما تقتضيه طبيعة الإلتزام بالإيواء ، ومن هذا القبيل وفق ما جرى به العرف بين الناس إتخاذ الحديقة وإصطناع الحذر بما يرد عن التزليل عائلة ما يتهدد سلامته من مخاطر ويحفظ عليه أمنه وراحته فيعصمه من الضرر على نحو ما يعصمه لإيواءه إلى مسكنه.

*** الموضوع الفرعى : نسبية أثر العقد :**

الطعن رقم ١٨ لسنة ٥٧ مكتب قضاى ٣٩ صفحة رقم ١١٩٧ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٣
المقرر فى قضاء هذه المحكمة إنه وإن كان الأصل أن العقود لا تنفذ إلا لى حق عقديها ، وأن صاحب الحق لا يلتزم بما يصدر من تصرفات بشأنها ، إلا إنه باستقراء نصوص القانون المدنى يبين أن المشرع قد اعتد فى عدة تطبيقات هامة بالوضع الظاهر لإعتبارات توجيهها العدالة وحماية حركة التعامل فى المجتمع وتنضبط

جياً في وحدة علتها وإساق الحكم المشترك فيها يحول ووصفها بالإستثناء وتصبح قاعدة واجبة الإعمال متى توافرت موجبات إعمالها وإستمرت شرائط تطبيقها ، ومؤداها إنه إذا كان صاحب الحق قد أسهم بحظته - سلباً أو إيجاباً - في ظهور التصرف على الحق بمظهر صاحبة مما يدفع الغير حسن النية إلى التعاقد معه للشواهد المحيطة بهذا المركز والتي من شأنها أن تولد الإعتقاد الشائع بمطابقة هذا المظهر للحقيقة ، مما مقتضاه نفاذ التصرف المرموع بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية في مواجهة صاحب الحق لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تمسكا أمام محكمة الإستئناف بأن الطاعنة الأولى قد إستأجرت مسكناً بالعقار محل النزاع من المالكة الظاهرة بمقتضى عقد إيجار مؤرخ ١٩٦٥/١/١ دون أن تعلم بما أذاعه المطعون عليهم من ملكيتهم للعين المؤجرة فإن الحكم المطعون فيه إذا ألأم قضائه على عدم نفاذ عقد الإيجار الصادر من غير مالك في مواجهة صاحب الحق مما حجه عن فحص دواع الطاعنين للتحقيق من مدى توافر شروط الوضع الظاهر وهو دواع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسيب.

* الموضوع الفرعي : نطاق العقد :

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠١٤ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٨
مفاد نص المادة ١٣٨ من القانون المدنى القديم أن تحديد نطاق العقد لا يقتصر على الزام المتعاقدين بما ورد فيه على وجه التخصيص والإفراد وأنه يضاف إليه ما يعتبر من مستزماته وفقاً لطبيعة الإلتزام.

الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٤٢ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٥
لا يقتصر نطاق العقد على الزام المتعاقدين بما ورد فيه. ولكنه يتناول أيضا - و على ما تصرح به المادة ٢/١٤٨ من القانون المدنى - ما هو من مستزماته وفقاً للقانون والعرف والعدالة ، وذلك بحسب طبيعة الإلتزام .

الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٧٥ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٠
لئن كان مفاد نص المادة ١٤٨ من قانون المدنى أن تحديد نطاق العقد لا يقتصر على الزام المتعاقدين بما ورد فيه على وجه التخصيص والإفراد وإنما يضاف إليه ما يعتبر من مستزماته وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الإلتزام ، كما يجب تنفيذ هذا الإلتزام بما يوجبه حسن النية ومؤدى ذلك أن طبيعة الإلتزامات الناشئة عن عقد التأمين الإجبارى من المسؤولية تستلزم من المؤمن له أن يبلل ما فى وسعة لدفع الضرر محل التأمين والتخفيف منه إذا وقع - وهو ما يقتضى الإلتزام بدفع دعوى الضرر بما يوجبه حسن النية من عناية ، وعدم الضرب أو الإهمال فى دفعها - إلا أن هذا الإلتزام لا يتسع للدفع بالتقادم ذلك أن

الأصل في هذا الدلع إنه مجرد رخصة شخصية يحصل إستعمالها إتصالاً وثيقاً بضمير المدين ويتوقف على إطمئنانه إلى عدم إتشغال ذمته بالدين وعدم تخرجه من هذا الإستعمال ومن ثم لا يكون ملزماً بإستعمال هذه الرخصة إلا بنص صريح في القانون - كالأشأن فيما نصت عليه المادة ٣٨٧ من القانون المدني - أو بنص صريح في عقد وإذا كانت نصوص القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري وشروط الوثيقة موضوع الدعوى قد حلت من إلزام المؤمن له بإستعمال هذه الرخصة ، وكان المطعون ضده لم يستعملها في دفع دعوى الضرور فإنه لا يكون في ذلك مخالفاً بالتزاماته الناشئة من عقد التأمين الإجباري وإذا إلتزم المحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور في السبب ويكون النعي عليه بذلك على غير أساس.

الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٥٢ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٥

تحديد نطاق العقد يرجع فيه إلى انية الشركة للمتعاقدين فلا يقتصر على ما ورد فيه بل يجاوز إلى ما هو من مستلزماته بحسب طبيعة الإلتزام ، لما كان ذلك وكان البين بمطالبة عقد الإيجار سند الدعوى المورخ " ... " أنه وإن كان قد ورد في صدره أن المستأجر " " مورث المطعون ضدهم من الرابع إلى السابع قد إستأجر حصه قدرها ٢٨ م ٢ ط من الدكان محل النزاع إلا أنه أقر في نهاية العقد بإستلامه للدكان المؤجر كاملاً بجميع مشتعلاته بما ينشئ بجلاء أن الإيجار قد أنصب في حقيقته على كامل مساحة العين بحسب طبيعتها التي لا تقبل الإنقسام .

* الموضوع الفرعي : نماذج العقود المطبوعة :

الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ١٩٨٣/١/٣١

إذا إستعمل المتعاقدان نموذجاً مطبوعاً للعقد وأضافا إليه - بخط اليد أو بأية وسيلة أخرى - شروطاً تعارض مع الشروط المطبوعة وجب تغليب الشروط المضافة باعتبارها تعبر تعبيراً واضحاً عن إرادة المتعاقدين.

الطعن رقم ٥ لسنة ٦٠ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٩٩١/٥/١٣

مضى إستعمل المتعاقدين نموذجاً مطبوعاً للعقد وأضافا إليه بخط اليد أو أية وسيلة أخرى شروطاً تعارض مع الشروط المطبوعة ، وجب تغليب الشروط المضافة باعتبارها تعبر تعبيراً واضحاً عن إرادة المتعاقدين

عقد إداري

* الموضوع الفرعي : الإعفاء من المسؤولية العقدية :

الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١١٤١ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٣

— متى كان بين من الحكم المطعون فيه أنه إستند في نفي المسؤولية عن مورث المطعون عليهم الثلاثة الأول إلى أن الذي أصدر القرار الإداري بإعفاء معهودي التوريد من الغرامة ، ورد التأمين إليهما إنما هو وزير الحربية ذلك أن لجنة الإحتياجات صادرت التأمين المدفوع من كل منهما فقدم كلاهما إلتزاماً بهذا الشأن ضمنه أن أسباباً دولية خارجة عن إرادته عاقت تنفيذ إلتزاماته بتوريد الطائرات. وعرض الإلتزامان على مورث المطعون عليهم الثلاثة الأول رئيس لجنة الإحتياجات ثم على وكيل وزارة الحربية فأبدي كل منهما راية بالموافقة ورفع الأمر إلى الوزير فأصدر قراراً بالإعفاء من الغرامة والمصادرة بصفة إستثنائية بعد أن إقتنع بالطرف الذي حالت دون تنفيذ عقدي التوريد وإنتهت المحكمة من ذلك إلى أن إبداء الرأي بشأن الإلتزام المذكور وعرضه على وكيل الوزارة لا يعتبر خطأ من جانب من أبدى الرأي وإنما يتحمل الوزير وحده المسؤولية كاملة ، ولما كان توقيع الجزاءات في العقود الإدارية متوطناً بتقدير الجهة الإدارية المتعاقدة باعتبارها القوامة على حسن سير المرافق العامة والقائمة تبعاً لذلك على تنفيذ شروط العقود ولهذا فإن لها وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تقدر ظروف المتعاقد فتنفيه من آثار مسؤوليته عن التأخير في تنفيذ إلتزاماته أو التخلف عنه لا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نفي الخطأ عن مورثي المطعون عليهم ، وكانت الأسباب التي إستند إليها وعلى ما سلف البيان تكفي لحمله ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه قصور في التصيب .

— العقد الإداري يرد عليه الفسخ برضاء الطرفين شأنه في ذلك شأن العقد المدني. وإذا كان ذلك العقد تحكمه أصول القانون الإداري وهي تقتضي بأنه يحق لجهة الإدارة في حالة عدم التنفيذ أن تصدر التأمين وتفرض على المتعاقد جزاءات مالية دون حاجة للإلتجاء للقضاء للحكم بها ودون أن تلزم بإلبات أن ضرراً قد أصابها ، إلا أن لجهة الإدارة أن تقدر الظروف التي تم فيها الفسخ فعلى المتعاقد من تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في العقد كلها أو بعضها بما في ذلك مصادرة التأمين وتوقيع الغرامة .

— متى كانت جهة الإدارة قد ألصحت عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بإعفاء مورث المطعون عليهم من الرابع إلى الثامنة — معهود التوريد — من آثار مسؤوليته عن التخلف عن تنفيذ إلتزامه وهو أمر يدخل في حدود سلطتها التقديرية ، ومن ثم فلا ينطوي على تصرف مجاني في أموال الدولة يتعين معه إتخاذ

الإجراءات التي يتطلبها الدور وما نصبت عليه اللاتحة المالية للميزانية والحسابات التي أشار إليها الطاعنان في سبب النعي .

- متى كان ما أصدرته جهة الإدارة - من إعفاء متعهد التوريد من مصادرة التأمين ومن الغرامة - هو قرار إداري ، وإذ ترب على صدور مصلحة للمتعهد بالتوريد ولم تسحب جهة الإدارة . خلال المدة التي كان جازاً فيها سحبه كما لم يطقن عليه ذو شأن في الميعاد القانوني ، فإنه يكون قد أصبح حصيناً من السحب والإلغاء ويصبح لمصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه ، ومن ثم فلا وجه للقول بأن عمل الإدارة بهذا الخصوص هو مجرد تسوية مالية خاطئة يجوز العدول عنها .

* الموضوع الفرعي : المحكمة المختصة بالمنازعات المتعلقة بالعقود :

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١

إنه وإن كانت محكمة القضاء الإداري هي المختصة وحدها بالفصل في المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية إلا أنه متى صدر الحكم فيها بالإلزام أصبح سنداً يمكن التنفيذ به على أموال المحكوم عليه فتختص المحاكم المدنية بمراقبة إجراءات التنفيذ ، والنظر في مدى صحتها وطلاتها باعتبارها صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بالمال ، ويختص القضاء المستعجل باعتباره فرعاً منها بنظر الإشكالات الوقفية المتعلقة بالتنفيذ ، إذ لا شأن لهذه الإشكالات بأصل الحق الثابت بالحكم المستشكل فيه ، كما أنها لا تعد طعناً على الحكم ، وإنما تنصل بالتنفيذ ذاته للتحقق من مطابقته لأحكام القانون ، وذلك بخلاف المسائل المستعجلة التي يُلحس عليها من فوات الوقت ، والتي تنصل بموضوع المنازعات الخارجة عن اختصاص القضاء العادي ، والتي قد يرى القاضى المستعجل فيها ما لا يراه قاضى الدعوى ، وهى المسائل التي يستقر قضاء هذه المحكمة على عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها . وإذ كان الواقع في الدعوى أن الإشكال المرفوع من المطعون عليه قد قصد به منع التنفيذ على السيارة المملوكة له ، إستناداً إلى أن الدين المحجوز من أجله الثابت بحكم محكمة القضاء الإداري يتعلق بالمنشأة التي كان يملكها ، وأنه لم يعد مسؤولاً عن أدائه بعد تأميم هذه المنشأة وزيادة أصولها عن خصومها ، دون أن يكون مبنى الإشكال نزاعاً عما يختص به القضاء الإداري وحده ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإختصاصه بنظر الإشكال تطبيقاً لنص المادة ١/٤٩ من قانون المرافعات السابق يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

* الموضوع الفرعي : خصائص العقد الإداري :

الطعن رقم ٢٢١٦ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٩
أنه وإن لم يعرف القانون العقود الإدارية ولم يبين الخصائص التي يميزها والتي يهتدى بها في القول بتوافر الشروط اللازمة لها لخصائصها وسماتها من تعرض السلطة القضائية لها بالتعطيل أو بالتأويل إلا أن إعطاء العقود التي ترميها جهات الإدارة وصفها القانون الصحيح باعتبارها عقود إدارية أو مدنية يتم على هدى ما يجري تحصيله منها ويكون مطابقاً للمحكمة من إيرادها.

* الموضوع الفرعي : ماهية العقد الإداري :

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ١٠٨١ بتاريخ ٢١/١١/١٩٦٣
- غرامات التأخير التي ينص عليها في العقود الإدارية تختلف في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية ، إذ أن هذه الغرامات جزاء قصد به ضمان المتعاقد مع الإدارة بالتزامه في الواعيد المنطوق عليه حرصاً على سير المرافق العام بانتظام وإطراد وفي سبيل تحقيق هذه الغاية بحق للإدارة أن توقع الغرامة المنصوص عليها في تلك العقود من تلقاء نفسها ودون حاجة لصدور حكم بها وذلك بمجرد وقوع المخالفة التي تفرقت الغرامة جزاء لها . كما أن لها أن تستنزل قيمة هذه الغرامة من المبالغ التي تكون مستحقة في ذمتها للمتعاقدين المتخلف .

- لا يتوقف استحقاق غرامة التأخير على ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء إخلال المتعاقد بالتزامه ومن لم فلا تلتزم الإدارة بإثبات هذا الضرر كما لا يجوز للطرف الآخر أن ينازع في استحقاقها للغرامة كلها أو بعضها بحجة انتفاء الضرر أو المبالغة في تقدير الغرامة في العقد لدرجة لا تتناسب مع قيمة الضرر الحقيقي.

- إذا كان للإدارة سلطة توقيع الغرامة عند التأخير في تنفيذ الالتزام فإن لها أيضاً سلطة التنفيذ المباشر بأن تحل بنفسها محل المتعاقد المتخلف أو المقصر في تنفيذ الالتزام أو تمهد بتنفيذه إلى شخص آخر وبم هذا الإجراء على حساب ذلك المتعاقد فيتحمل جميع نتائجها المالية ومن هذه النتائج المصروفات التي تكبدها الإدارة في عملية الشراء من متعهد آخر ، فإذا نص في العقد على طريقة تحديد هذه المصروفات حق للإدارة التضاعداً كاملة على هذا الأساس دون أن تطالب بإثبات ما أنفقته منها فعلاً.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٧ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٦٤

يبين من عبارة المادة ٣٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس الدولة وما نصت عليه من أنه " لا يجوز لأية وزارة أو مصلحة أن ترم أو تقبل أو تجيز أى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في

مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء إدارة الرأي المختصة " ومن المناقشات البرلمانية التي دارت بشأن النص المقابل له في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ أن الشارع إنما أراد به مجرد طلب الرأي فيما تجبره الجهة الإدارية من العقود والمشارطات المذكورة دون أن تكون ملزمة باتباعه ، وأنه لم يقرن هذا الإجراء بجزء ما ولم يرتب البطلان على مخالفته وبالتالي لم يجعل منه ركناً أو شرطاً لانقضاءها أو صحتها.

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٦

- غرامات التأخير التي ينص عليها في العقود الإدارية تختلف في طبيعتها عن الشروط الجزائية في العقود المدنية ، إذ أن هذه الغرامات جزاء قصد به ضمان وفاء المتعاقد مع الإدارة بالتزامه في المواعيد المتفق عليها حرصاً على سير المرفق بانتظام واطراد ، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية يحق للإدارة أن توقع الغرامة المنصوص عليها في العقد من تلقاء نفسها ودون حاجة للالتجاء إلى القضاء للحكم بها وذلك بمجرد وقوع المخالفة التي تفررت الغرامة جزاء لها. كما أن للإدارة أن تستنزل قيمة هذه الغرامة بما يكون مستحقاً في ذمتها للمتعاقد المتخلف.

- لا يتوقف استحقاق غرامة التأخير على ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء إخلال المتعاقد معها بالتزامه ومن ثم فلا تلزم الإدارة بإثبات وقوع الضرر كما لا يجوز للطرف الآخر أن ينازع في استحقاقها للغرامة كلها أو بعضها بحجة انقضاء الضرر أو المبالغة في تقدير الغرامة في العقد لدرجة لا تتناسب مع قيمة الضرر الحقيقي.

- لا يعفى المتعاقد مع الإدارة من غرامة التأخير إلا إذا أثبت أن إخلاله بالتزامه يرجع إلى قوة قاهرة أو إلى فعل جهة الإدارة المتعاقدة معه أو إذا قدرت هذه الجهة ظروفه وقررت إعفائه من آثار مسؤوليته عن التأخير في تنفيذ التزامه.

- كما أن للإدارة سلطة توقيع الغرامة عن التأخير في تنفيذ الالتزام ، فإن لها أيضاً سلطة التنفيذ المباشر بأن تحمل نفسها محل المتعاقد المتخلف أو المقصر في تنفيذ الالتزام أو تعهد بتنفيذه إلى شخص آخر ويتم هذا الإجراء على حساب ذلك المتعاقد وتحته مسؤوليته فيتحمل جميع نتائجه المالية ومن ذلك الزيادة في ثمن ما تشريه من المواد التي تخلف عن توريدها والمصاريف التي تتكبدها في هذه العملية واقتضاؤها تلك الزيادة والمصاريف لا يجوز دون توقيعها الغرامة أيضاً متى قام موجبها.

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٠

تقضى أصول القانون الإداري بأن الجزاءات التي ينص في العقود الإدارية على حق الإدارة في توقيعها في حالة تقصير المتعاقد معها أو تأخيرها في الوفاء بالتزامه يجب تنفيذها بدقة وعقذارها الحدد في تلك العقود

لأن كل إخلال من جانب المتعاقد مع الإدارة بالتزامه لا يقتصر أثره على الإخلال بالتعاقد فحسب وإنما يترتب عليه أيضا المساس بانتظام سير المرفق العام وإطراده. ومن بين الجزاءات التي تستهدف الإدارة منها الضغط على المتعاقد معها وإرغامه على تنفيذ التزامه ما تشترطه في عقود التوريد من أن يكون لها في حالة تخلف المتعهد عن التوريد الحق في أن تشتري على حسابها المواد التي يتمتع عن توريدها أو أن تساجرها إذا كان التوريد على وجه الإجارة. وفي هذه الحالة ينتم الشراء أو الاستئجار على حساب ذلك المتعهد وتحت مسؤوليته فيتحمل جميع نتائجه المالية ومن هذه النتائج الزيادة في الأسعار والمصروفات اللتين تتكبدهما الإدارة في تلك العملية وتحت هذه المصروفات مكملة لفروق الأسعار - فإذا نص في العقد على طريقة تحديد تلك المصروفات حق للإدارة إقتضاؤها كاملة على هذا الأساس دون أن تطالب بإثبات ما أنفقت منها فعلا ويكفي لاستحقاقها لها بمقدارها اتخذ في العقد أن يثبت قيامها بالشراء أو الاستئجار على حساب المتعهد بسبب امتناعه عن التوريد.

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠

- من المقرر في فقه القانون العام أن العقود الإدارية تحكمها قواعد خاصة بها تطبق عليها جميعا حتى ولو لم ينص عليها في العقد ، ومن هذه القواعد أن إلتزامات المتعاقد مع الإدارة بإلتزامات شخصية أى أن المتعاقد يجب أن ينفذها شخصيا وبنفسه ، ولذلك يعتبر المتعاقد الأصلي هو المسئول الوحيد أمام الإدارة ولها دائما حق الرجوع عليه في حالة وقوع التقصير في إلتزامه أيا كان شخص المقصر. ومن ثم فليس للمتعاقد أن يتحلل من المسئولية التي يربتها عقد التوريد في ذمته متذعرا بأن الفعل الموجب للمسئولية قد وقع من مندوبه دون علمه أو رضاه.

- في حالة النص في شروط العطاء على حق الإدارة في مصادرة التأمين لإخلال المتعاقد بالإلتزامات التي يربتها عليه العقد ، فإن التأمين في هذه الصورة يعتبر من الجزاءات التي تملك جهة الإدارة توقيعها على المتعاقد إذا قصر في تنفيذ إلتزاماته ، وهي بهذه المثابة لا تستهدف تقويم إيعوجاج في تنفيذ الإلتزامات التعاقدية بقدر ما تنوحي من تأمين سير المرافق العامة وإطراد عملها ، ولذلك يثبت للإدارة الحق في توقيعها بقيام موجهها وبغير حاجة إلى إلتزام الإدارة بإثبات أن ضررا ما قد لحقها من جراء إخلال المتعاقد معها بالتزاماته حتى ولو لم يلحق بها أى ضرر من هذا الإخلال ، ومن ثم فإن مصادرة التأمين على هذا الأساس لا يمنع الإدارة من المطالبة بالتعويض عن الأضرار الحقيقية التي حلت بها بسبب تقصير المتعاقد معها في تنفيذ إلتزامه ولا يعتبر ذلك جمعا لتعويضين عن فعل واحد لإختلاف الأساس القانوني لحق الإدارة في الحلين.

الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٩٥٦ بتاريخ ١٩٦٤/٧/٧

إذ كان القانون لم يعرف العقود الإدارية أو القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص التي تميزها والتي يهتدى بها في القول بوفر الشروط اللازمة لها وخصائصها من تعرض السلطة القضائية لها بتعطيل أو تأويل فإن من وظيفة المحاكم أن تعطي هذه العقود وتلك القرارات وصفها القانوني على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم وذلك توصلًا إلى تحديد اختصاصها للفصل في النزاع المطروح عليها أو في الإجراء الوقتي المطلوب إتخاذ.

الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٦

الغرامات التي ينص عليها في العقود الإدارية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - تختلف في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية لأنها جزاء قصد به ضمان وفاء المتعاقد مع الإدارة بالتزامه حرصاً على سير المرفق بانتظام وإطراد. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية يحق للإدارة أن توقع الغرامة المنصوص عليها في العقد بمجرد وقوع المخالفة التي تقتررت الغرامة جزاء لها ، كما أن للإدارة أن تستنزل قيمة هذه الغرامة مما يكون مستحقاً في ذمتها للمتعاقدين أن يعوق ذلك على ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء إخلال المتعاقد معها بالتزامه. ولا يجوز للطرف الآخر أن ينزع في إستحقاقها الغرامة بحجة إنتفاء الضرر أو المبالغة في تقدير الغرامة إلا إذا أثبت أن الضرر راجع إلى قوة قاهرة أو إلى فعل الإدارة المتعاقد معها.

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١٩

- إذ وصف الحكم عقد ترخيص مصلحة السكة الحديد باستغلال أحد المقاصف بمرفق التليفونات بأنه عقد إداري توافرت فيه الخصائص الذاتية للعقد الإداري بإبرامه مع شخص معنوي من أشخاص القانون العام بقصد إدارة مرفق عام هو أحد المقاصف ليقدم فيه المأكولات والمشروبات لموظفي وعمال مصلحة التليفونات بأسعار محددة كما تضمن العقد شروطاً غير مألوفة في القانون الخاص إذ أعطى جهة الإدارة الحق في إلغاء العقد ومصادرة التأمين - الذي قلّمه المتعاقد معها - بمجرد الإخلال بالتزاماته المترتبة عليه فإن هذا الوصف صحيح في القانون.

- إن العقود الإدارية تحكمها أصول القانون الإداري دون أحكام القانون الخاص. وهذه الأصول تقضى بأن الإتفاق على حق الإدارة في مصادرة التأمين لإخلال المتعاقد بالإلتزامات التي يترتبها عليه العقد يعتبر من قبيل الجزاءات لا تستهدف تقويم إغوجاج في تنفيذ الإلتزامات التعاقدية بقدر ما تنوخ تأمين سير المرفق العام بانتظام وإطراد فإن سبيل تحقيق هذه الغاية هو منح الإدارة الحق في توقيع الجزاءات الإتفاقية

بقيام موجبها دون حاجة للإلتجاء إلى القضاء لإستصدار حكم بها. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد خصم قيمة التأمين من جملة المبالغ المحكوم بها للطاعة [وزارة المواصلات] ابتدائياً رغم النص صراحة في الرخص على أحقية الإدارة في مصادرة بمجرد إخلال المطعون ضده بالتزاماته المترتبة على القيد ومنها الإلتزام الخاص بمقابل الإنفاق بالمخصص المخصص به فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٦٥

— متى كان القيد قد أبرم بين المطعون عليه ووزارة الدفاع — وهى من أشخاص القانون العام — بشأن توريد سلعة لازمة لتسيير مرفق عام وإحتوى على شروط غير مألوفة فى القانون الخاص فإنه يعتبر عقداً إدارياً تحكمه أصول القانون العام دون أحكام القانون المدنى.

— التأمين — فى العقد الإدارى — يختلف فى طبيعته عن الشرط الجزائى الذى ينص عليه فى العقود المدنية إذ التأمين مقصود به وفاء المصهد بالتزامه طبقاً للعقد وفى المواعيد المتفق عليها حرصاً على سير المرفق العام بانتظام وإطراد وفى سبيل تحقيق هذه الغاية للإدارة مصادراته من تلقاء نفسها ولا يعترف إستحقاق جهة الإدارة على إثبات وقوع ضررها من جراء إخلال المتعاقد بالتزامه كما لا تجوز المنازعة فى إستحقاقها له أو جزء منه بحجة إنشاء الضرر فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى إعتبار أن المطعون عليه مخالفاً شروط العقد الإدارى المبرم بينه وبين وزارة الدفاع بتأخيره فى توريد الأحذية المتفق عليها فى الميعاد وكان العقد صريحاً فى إقامة الحق للوزارة للطاعة فى مصادرة التأمين حال وقوع هذه المخالفة فإن الحكم إذا لم يقم الحق للطاعة فى مصادرة التأمين وقضى للمطعون عليه بقيمة تأميناً على إنشاء الضرر يكون قد خالف القانون لما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ١٠٤٨ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٥

متى كان العقد المبرم بين جامعة عين شمس وبين المطعون ضده بشأن إقامة خيام للجان الإمتحان وتوريد مقاعدها — قد تضمن تخويل الجامعة سلطة توقيع الغرامة على المطعون ضده عند تأخيره فى تنفيذ الإلتزامه وسلطة التنفيذ المباشر وذلك بغير حاجة إلى تكليف رسمى أو إتخاذ أى إجراء آخر وتخويلها أيضاً الحق فى إستيفاء ما يستحق لها من غرامة ومن زيادة فى التكاليف الناتجة عن قيامها بالتنفيذ المباشر ومن مصاريف إدارية عن طريق خصمه مباشرة من أى مبلغ مستحق للمطعون ضده لديها أو لدى أية مصلحة أخرى ثم حرمان الأخير من الحق فى الاعتراض على تقدير الجامعة لما تستحقه من ذلك كله — فإن هذه الإمتيازات التى يمنحها العقد للجامعة إمتيازات غريبة على القانون الخاص وتخرج عن المألوف فيه وتكشف عن نية المتعاقدين فى إختيار وسائل القانون العام ، وإذ كانت الجامعة وهى من أشخاص القانون العام طرفاً فى

العقد ، وكان العقد متصلاً بمرفق عام ويحقق غرضاً من أغراضه فإن هذا العقد يعتبر لذلك عقداً إدارياً ولا يقدح في ذلك ما استند إليه الحكم المطعون فيه في اعتبار العقد مدنياً من إنه عقد إجاره مسمى في القانون المدني وله أحكامه الخاصة في هذا القانون ذلك أن الفصل في التمييز بين العقد الإداري والعقد المدني ليس بتسميته أو عدم تسميته في القانون المدني بل بإستيفائه أو عدم إستيفائه للشروط الثلاثة المقدمة الذكر. وهي أن يكون أحد أطراف العقد من أشخاص القانون العام وإن يكون العقد متصلاً بمرفق عام وأن يتضمن شروطاً غير مألوفة في القانون الخاص .

للطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٧

-- متى كان العقد قد أبر بين شخص وإحدى جهات الإدارة " وزارة التربية والتعليم " بشأن توريد أغلبية لازمة لتسيير مرفق عام هو مرفق التعليم واحتوى العقد على شروط غير مألوفة في القانون الخاص فإن هذا العقد تحكمه أصول القانون الإداري دون أحكام القانون المدني وتقضى تلك الأصول بأن غرامات التأخير والتخلف عن التنفيذ التي ينص عليها في العقود الإدارية تختلف في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية إذ أن هذه الغرامات جزاء قصد به ضمان وفاء المتعاقد مع الإدارة بالتزاماته في المواعيد المتفق عليها حرصاً على سير المرفق العام بانتظام وهي بهذه المثابة لا تستهدف تقويم الإعوجاج في تنفيذ الالتزامات التعاقدية بقدر ما تنوحي من تأمين سير المرافق العامة وإطراد عملها ولذلك يحق للإدارة أن توقع الغرامة المنصوص عليها في العقد من تلقاء نفسها دون حاجة للالتجاء إلى القضاء للحكم بها وذلك بمجرد وقوع المخالفة التي تقررت الغرامة جزاء لها كما أن تستزل قيمة هذه الغرامة مما يكون مستحقاً في ذمتها للمتعاقد المتخلف ولا يتوقف إستحقاق الغرامة على ثبوت الضرر للإدارة من جراء إخلال هذا المتعاقد بالتزامه فلا يجوز هذا الأخير أن ينازع في إستحقاقها للغرامة كلها أو بعضها بحجة إنتفاء الضرر أو المبالغة في تقدير الغرامة في العقد لدرجة لا تناسب مع قيمة الضرر الحقيقي. ولا يعفى هذا المتعاقد من الغرامة إلا إذا ثبت أن إخلاله بالتزامه يرجع إلى قوة قاهرة أو إلى فعل جهة الإدارة المتعاقدة معه أو إذا لدورت هذه الجهة ظروفه وقررت إعفائه من آثار مسئوليته عن التأخير في تنفيذ التزامه أو التخلف عنه.

— من المقرر في فقه القانون الإداري أنه وإن كان من حق جهة الإدارة أن تتنازل عن الغرامات المنصوص عليها في العقد الإداري كلها أو بعضها فإنه يشترط لذلك أن تكشف عن إدارتها في هذا النزال بكيفية صريحة .

الطنع رقم ١١٩ لسنة ٢٣ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٩٦٢ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٠

يجب للإدارة أن توقع الغرامة المخصوص عليها فى العقد الإدارى بمجرد وقوع المخالفة التى تفررت الغرامة جزاء لها ، وأن تستنزل قيمة هذه الغرامة مما يكون مستحقاً فى ذمتها للمتعاقد. كما يحق لها مصادرة التأمين من تلقاء نفسها دون أن يتوقف ذلك على ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء إخلال المتعاقد معها بالتزامه. ذلك أن الغرامات ومبالغ التأمين التى ينص عليها فى العقود الإدارية تختلف فى طبيعتها عن الشرط الجزائى فى العقود المدنية ، إذ يقصد بها - على ما جرى به قضاء محكمة النقض ضمان وفاء المتعاقد مع الإدارة بالتزامه حرصاً على سير المرفق العام بانتظام وإطراد. ولا يجوز للمتعاقد مع الإدارة أن يتنازع فى استحقاقها للغرامة أو التأمين بحجة إنشائه الضرر أو المبالغة فى تقدير الغرامة إلا إذا أثبت أن إخلاله بالتزامه راجع إلى قوة قاهرة أو إلى فعل الإدارة المتعاقد معها.

الطنع رقم ٢٩٧ لسنة ٢٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٨

إنه وأن لم يعرف القانون العقود الإدارية ولم يبين الخصائص التى تميزها والتى يهتدى بها فى القول بتوليها الشروط اللازمة لها وخصائصها وصيانتها من تعرض السلطة القضائية لها بالتعطيل أو بالتأويل ، إلا أن إعطاء العقود التى تبرمها جهات الإدارة وصفها القانونى الصحيح باعتبارها عقوداً إدارية أو مدنية يتم على هدى ما يجرى تحصيله منها ويكون مطابقاً للمحكمة من إبرامها. ولما كانت العقود التى تكون الدولة أو إحدى الجهات التابعة لها طرفاً فيها لا تعتبر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عقوداً إدارية إلا إذا تعلقت بتسيير مرفق عام أو بتنظيمه واستهدفت جهة الإدارة بها تحقيق نفع عام وليس بمجرد غرض مالى ، وكان الثابت من العقد موضوع الدعوى أن المؤسسة المطعون ضدها الأولى قصدت من إقامة جناح لها فى سوق الإنتاج الصناعى لعام ١٩٦٢ مجرد عرض منتجاتها فيه ابتغاء الإعلان عن أوجه نشاطها وهو قصد لا صلة له بسير المرفق وانتظامه وهو إنتاج البترول وتوزيعه على جمهور المتفعين بما يفقد العقد الألف الذكر ركباً جوهرياً من أركانه كعقد إدارى ويخرجه بالتالى عن دائرة العقود الإدارية .

الطنع رقم ٥٠ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٦

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن العقد الإدارى هو العقد الذى يبرمه أحد أشخاص القانون العام بقصد إدارة مرفق عام أو بمناسبة تسييره وأن يتصل بالمرفق العام، ويحقق غرضاً من أغراضه ، مع الأخذ بأسلوب القانون العام وأحكامه بتضمين العقد شروطاً إستثنائية غير مألوفة فى القانون الخاص. وإذا كان العقد منذ التنفيذ الإدارى قد أبرم بين الطاعن وهو أحد أشخاص القانون العام وبين المطعون عليه وتضمن العقد شروطاً إستثنائية غير مألوفة فى القانون الخاص ، وذلك بتطبيق لائحة المناقصات والزائدات فيما

يتعلق بتنفيذ العقد ، وكان العقد متصلاً بمرفق عام ، وهو مرفق المرور في الطريق العام ويحقق غرضاً من أغراض المرفق ، فإنه يكون غير صحيح ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من إعتبره عقداً مدنياً ، بل يعتبر عقداً إدارياً.

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٩

العقد الإدارى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو العقد الذى يرمه شخص معنوى من أشخاص القانون العام بقصد إدارة مرفق عام أو بمناسبة تسييره ويظهر فيه نيته فى الأحكام بأحكام القانون العام وذلك بتضمينه شروطاً إستثنائية غير مألوفة فى القانون الخاص ، أو يحيل فيه إلى اللوائح القائمة وإذ كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن - محافظ مطروح - أصدر تفويضاً للمطعون عليه الأول - مدير مديرية التعليم بالمحافظة - غوله فيه إتخاذ الإجراءات اللازمة كتائين للزيرة الأساسية ومحو الأمية أحدهما للقراءة والثانى للحساب نظير مكافآت تمجدد على أساس الفئات التى وضعتها وزارة التربية والتعليم وتنفيذاً لهذا التفويض إستعان المطعون عليه الأول بإتاقى المطعون عليهم ، وهم من العاملين بوزارة التربية والتعليم بمنطقة الإسكندرية التعليمية فى تأليف هذين الكتائين ، وكان الطاعن لم يقدم بحكمة الموضوع ما يدل على أن العمل الذى كلف به المطعون عليه الأول هو مما يستلزمه السير العادى للمرفق وفقاً للاتحته الداخلية أو طبقاً لعرف جرى العمل به ، كما أنه لم يقدم لذات المحكمة الدليل على أن اللائحة الخاصة بتحديد فئات المكافآت التى أحال إليها التفويض الصادر منه للمطعون عليه الأول تتضمن أى شرط إستثنائى يخالف المألوف فى القانون الخاص ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى وصف العلاقة القائمة بين الطرفين بأنها علاقة تعاقدية يحكمها القانون الخاص ويختص بنظرها القضاء المدنى لا يكون قد خالف قواعد الاختصاص الولائى أو أخطأ فى تطبيقها. وإذ كان هذا الحكم صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية فإن الطعن عليه بطريق النقض يكون غير جائز .

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٨٧ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٨

مضى كان الأساس المشترك بين الدعوى المطالبة بالإيجار ودعوى المطالبة بالتعويض - إيجار خيمة لإحدى الجامعات لأداء الإمتحان وتعويض عن حريق الخيمة - هو العقد المبرم بين الطرفين وكان الحكم الصادر من محكمة النقض قد حسم النزاع حول تكليف هذا العقد ، وإنتهى إلى أنه عقد إدارى لا تختص أحكامه العادية بنظر المازعات الناشئة عنه ، فإنه ما كان يجوز للحكم المطعون فيه مخالفة هذا الأساس القانونى فى أى نزاع لاحق يكون ناشئاً عنه أو مترتباً عليه ولو إختلفت الطلبات فى الدعوىين.

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٨

— إذ كان البين بما أورده الحكم المطعون فيه أنه قد كيف العلاقة بين طرفى هذه الدعوى بأنها علاقة إيجارية من علاقات القانون الخاص التى تخضع لأحكام عقد الإيجار فى القانون المدنى بصفة عامة ولم يجرها ترخيصاً أو عقداً إدارياً ، وأشار إلى أنه لا يغير من هذا النظر وصف المجرى الذى يرتبط به الطرفان بأنه ترخيص ، طالما أنه لم يثبت لدى المحكمة من الأوراق التى قدمها إليها الطاعنان أن المسكن مثار النزاع هو من الأموال العامة التى خصصت سواء بالفعل أو بمقتضى قانون أو قرار جمهورى أو قرار وزارى للمنفعة العامة أو أن العقد المتعلق بذلك المسكن يتصل بتسيير مرفق عمام أو يحقق غرضاً من أغراضه. لما كان ذلك وكان ما قرره الحكم المطعون فيه مستمداً من أوراق الدعوى ولا خطأ فيه قانوناً ، فإن الحكم إذ اعتبر القرار الصادر بإنهاء عقد الإيجار المبرم بين المطعون عليه وبين الطاعن الثانى " رئيس مجلس المدينة " بالإرادة المنفردة هذا الأخير إجراء مخالفاً لأحكام القانون الذى يحصى المستاجر من إنهاء العقد الذى يستاجر بمقتضاه مسكناً بناء على رغبة المؤجر إلا لأسباب محددة ليس من بينها تغير وظيفة المستاجر ومن ثم لا يعتبر قراراً إدارياً محصناً من مساس الأحكام العادية به وفقاً أو إلغاء فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه فى مسألة اختصاص متعلق بولاية الحاكم ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز.

— من المقرر أن الترخيص بشغل العقار لا يرد إلا على الأموال العامة للدولة أو للشخص الاعتبارى العام وإذا كان يلزم لإعتبار العقد إدارياً أن تكون الدولة أو ما إليها من الأشخاص العامة طرفاً فيه وأن يحصى على شروط استثنائية غير مالوفة فى العقود المدنية التى تنظمها قواعد القانون الخاص علاوة على أن يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — متصلاً بمرفق عام إتصلاً يتحقق به معنى المشاركة فى تسييره.

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٧

لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن قضاءه بفوائد الأجرة المتأخرة على المطعون ضده ، هو تعريض كاف للطاعة يعنى عن مصادرة التأمين ، فى حين أن العقد أساس الدعوى قد توافرت فيه الخصائص الذاتية للعقد الإدارى بإبرامه بين جهة إدارية عامة الطائفة " مصلحة مصايد الأسماك " وبين المطعون ضده خصصت له بمقتضاه أجزاء من الملك العام هو بعض مناطق الخرج والمصارف العامة للإسراع بها انتفاعاً خاصاً لقاء جعل معين بشروط غير مالوفة فى القانون الخاص منها حق جهة الإدارة فى إلغاء العقد ومصادرة التأمين بمجرد الإخلال بالالتزامات الناشئة عنه ، وكان من المقرر أن العقود الإدارية تحكمها

أصول القانون الإداري دون أحكام القانون الخاص ، وكانت هذه الأصول تقضى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بأن الإتفاق على حق جهة الإدارة في مصادرة التأمين لإخلال المتعاقد معها بالإلتزامات التى يرتبها عليه العقد يحتر من قبيل الجزاءات المالية التى تلك الجهة توقيعها عليه وكانت هذه الجزاءات لا تستهدف تقويم إيجاج فى تنفيذ الإلتزامات التعاقدية بقدر ما تنوحي تحقيق الصالح العام وكان المسيل لذلك هو منهج جهة الإدارة الحق لى توقيع الجزاءات الإلتزامية بقيام موجبها دون حاجة للإلتجاء إلى القضاء لإستصدار حكم بها ، لما كان ما سلف فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى ببرد مبلغ التأمين إلى المطعون ضده على الرغم من أحقية الطاعة فى مصادرته يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٢

- أحقوق المقررة لجهة الإدارة بمقتضى قانون المناقصات والمزايدات واللائحة الصادرة. بمقتضاه تتعلق بأحكام العقود الإدارية ولا شأن لها بأحكام الضمان المقررة فى القانون المدنى ولا بطرق التنفيذ المقررة بقانون المرافعات وقانون الحجز الإدارى .

- إذ كان لا خلاف بين الطرفين لى أن عقد رصف الطرق العامة الذى يربطها هو عقد مقاوله أشغال عامة وهو من ثم عقد إدارى ، وقد نص فى ذلك الشروط الخاص به ، على أنه إذا خالف المقاول شروط العقد وجاز لجهة الإدارة أن تباع الآلات والأدوات والمواد التى إستحضرها المقاول وتسرد من ثمنها ما تكبدته من خسائر نتيجة سحب العمل ، كما نص فيه على أن تنطبق بشأن هذا العقد أحكام قرار وزير المالية والإقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ ، وقد تحفظت جهة الإدارة المتعاقدة - على أدوات المقاول - المطعون ضده وآلاته ، وحددت يوماً لبيعها ، مستندة فى ذلك إلى شروط العقد الإدارى والتشريع الذى يحكمه فأقام المطعون ضده دعوى مسعجلة بطلب وقف تنفيذ ذلك الإجراء الذى وصفه بأنه حجز إدارى ودفعت - جهة الإدارة المذكورة - بعدم إختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى وإختصاص القضاء الإدارى بها لتعلقها بعقد إدارى. وكان حكم محكمة أول درجة الذى أبده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد كيف الإجراء - المشار إليه - بأنه حجز إدارى وربط على ذلك إختصاص القضاء العادى بنظر المنازعات المتعلقة به ، وكان على محكمة الموضوع أن لا تنفذ فى تكييف الطلبات المعروضة بوصف الخصوم لها وإنما لتزم بالتكييف الصحيح لها الذى تبينه من وقائع الدعوى ، وكان التكييف الصحيح للتحفظ على أدوات المقاول وآلاته وتحديد يوم لبيعها نتيجة سحب العمل منه هو أنه إجراء إلتحذته جهة الإدارة بمقتضى شروط العقد الإدارى الذى يربطها بالمقاول - وهو لى فى حقيقته أمراً بتوقيع الحجز الإدارى لما ينضج لأحكام قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . لما كان ذلك وكانت المادة

العاشره من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - الذى رفعت الدعوى فى ظله - والمقابلة للمادة ١٠ بند ١١ من القانون الحالى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن محكمة القضاء الإدارى تختص - دون غيرها - بالنزاعات الخاصة بالعقود الإدارية وهو إختصاص مطلق شامل لأصل تلك النزاعات وما يفرع عنها ومن ثم يحد إختصاصها إلى الطلبات المستعجلة المتعلقة بهذه العقود كما يشمل ما يكون قد صدر بشأن العقد الإدارى من إجراءات أو قرارات ، وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر ورفض الدفع بعدم الإختصاص الولائى وإنهى إلى إختصاص القضاء العادى بالدعوى وقضى فيها . فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه فى مسألة إختصاص تتعلق بولاية المحاكم بما يميز الطعن فيه بالنقض عملاً بالمادة ٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٩٥ بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٧

- لم يعرف القانون العقود الإدارية ولم يبين خصائصها التى تميزها والتى يهتدى بها فى القول بتوافر الشروط اللازمة لها وخصائصها من تعرض المحاكم لها بالتعطيل أو التأويل ، إلا أن أعطاء العقود التى ترميها جهات الإدارة وصفها القانونى الصحيح باعتبارها عقوداً إدارية أو مدنية يتم على هدى ما يجرى تحصيله منها ، ويكون مطابقاً للمحكمة من إبرامها .

- العقود التى ترميها الإدارة مع الأفراد لا تعتبر عقوداً إدارية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا إذا تعلقت بتسيير مرفق عام أو بتنظيمه وأظهرت شروطاً إستثنائية وغير مألوفة تنأى بها عن أسلوب القانون الخاص أو تحيل فيها الإدارة على اللوائح الخاصة.

الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٤١١ بتاريخ ٧/٦/١٩٧٨

من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الترخيص بالإستغلال - كإستغلال الملاحات واحتواء العقد على شروط غير مألوفة فى القانون الخاص يجعل وصف هذا العقد بأنه عقد إدارى وصفاً قانونياً صحيحاً ، وإذا كان الإستهاء الوارد بالمادة ١٤٩ من القانون المدنى فى شأن عقود الإذعان خاص بالعقود المدنية ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالحط فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ٢/٢/١٩٧٨

إذا كانت الشركة الطاعنة من شركات القطاع العام التى لا تعتبر من أشخاص القانون العام ، وكان نشاطها فى قيامها على مرفق التعمير والإنشاءات السياحية بالمعمورة لا يعتبر من قبل ممارسة السلطة العامة وكان يتعين لإعتبار العقد إدارياً أن تكون الإدارة بوصفها سلطة عامة طرفاً فيه وأن يتسم بالطابع المميز للعقود الإدارية من حيث إتصاله بمرفق عام وأخذة بأسلوب القانون العام فيما يتضمن من شروط غير

مألوفة في القانون الخاص ومن ثم فإن العقود التي تبرمها الشركة الطاعة مع غير أشخاص القانون العام لا تعتبر من العقود الإدارية.

الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٦٣٧ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣١
جواز تخصيص المسكن التابع لإحدى المؤسسات لمن يقومون بتأدية خدمات العاملين فيها لا يستلزم بذاته إعتبار العقد الصادر منها بشأن المسكن من قبل العقود الإدارية إذا ما تخلفت في العقد الشروط اللازمة لإعتباره إدارياً.

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٩٤ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٥
من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الية التي يشترط فيها المقابل لا تعتبر من التبرعات المحضة وأن التبرع بتقديم عطار لجهة إدارية لإقامة مشروع ذي نفع عام على أن تتحمل الإدارة بقيمة النفقات وإقامة المشروع لا يعتبر عقداً هبة يخضع للأحكام المقررة في القانون المدني من وجوب إفراده في ورقة رسمية ، وإنما يعتبر عقداً إدارياً تصيق عليه الأحكام والقواعد الخاصة بالعقود الإدارية.

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٨٤/١/٩
المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لإعتبار العقد إدارياً أن تكون الإدارة طرفاً فيه ، وأن يتصل بإدارة مرفق عام أو يرم بمناسبة تسيره ، وأن يتضمن شروطاً إستثنائية غير مألوفة في القانون الخاص يبدو فيها مركز الإدارة المتميز ومظاهر سلطتها التامة التي لا يتمتع بها المتعاقدين العاديين فلا تعتبر عقوداً إدارية ما تبرمه الإدارة بشأن نشاطها الخاص ولا تقصد من ورائها تحقيق نفع عام وإنما تحقيق غرض مالى خاص بها والحصول على ربح مادي ، وإذ تضمن العقد مثار النزاع أن الفندق موضوع التعاقد من الأملاك الخاصة ببلدية المدينة وتم الإتفاق فيه على إنتفاع المليونين ضده الأول به لقاء مبلغ محدد فإنه يكون عقداً متعلقاً بنشاط خاص للطاعن قصد به تحقيق غرض مالى والحصول على ربح مادي لتنمية موارده المالية شأنه في ذلك شأن الأفراد ، ولا يغير من ذلك ما تضمنه العقد من الشروط المشار إليها ولا أنه أبرم بناء على مزاد علنى دلح المتزايدين تأمناً لدخوله إذ أن إبرام العقد بهذا الطريق وتضمنه تلك الشروط أمر مألوف في عقود القانون الخاص .

الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٥
لئن كان القانون لم يعرف العقود الإدارية ولم يبين خصائصها التي تميزها عن غيرها من العقود التي يهتدى بها في القبول بوفاء الشروط اللازمة لها ولخصائصها وصيانتها من تعرض الحاكم لها بالتعطيل أو بالتأويل إلا أن إعطاء العقود التي تبرمها جهة الإدارة وصفها القانوني الصحيح باعتبارها عقوداً إدارية أو مدنية إنما يتم

على هدى ما يجرى تحصيله منها ويكون مطابقاً للحكمة من إبرامها. لما كان ذلك وكانت العقود التى تبرمها الإدارة مع الأفراد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تعتبر عقوداً إدارية إلا إذا تعلقت بتسيير مرفق عام أو بتنظيمه وأظهرت الإدارة نيتها فى الأخذ بشأنها بأسلوب القانون العام وأحكامه وإقتضاء حقوقها بطريق التنفيذ المباشر وذلك يتضمن العقد شروطاً إستثنائية غير مألوفة بنأى عن أسلوب القانون الخاص ، أو تحيل فيها الإدارة على اللوائح الخاصة بها .

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يعمى لأعتبار العقد إدارياً أن تكون الإدارة بوصفها سلطة عامة طرفاً وأن يتصل بنشاط مرفق عام إصطالاً لتحقيق به المشاركة فى تسييره أو تنظيمه وأن يتسم إلى جانب ذلك بالطابع المميز للعقد الإدارى الذى تأخذ بأسلوب القانون العام فيما تضمنه من شروط إستثنائية غير مألوفة فى العقود المدنية ولا يغير من ذلك ما نص عليه فى عقد الإيجار من حق مجلس المديرية المستأجر - وحده إنهاء العقد فى نهاية مسنه الأولى باعتبار أن ذلك شرطاً مألوفاً فى عقود القانون الخاص.

الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٦

العقد الذى تبرمها الإدارة مع الأفراد لا تعتبر عقوداً إدارية إلا إذا تعلقت بتسيير مرفق عام وأظهرت الإدارة نيتها فى الأخذ فى شأنها بأسلوب القانون العام بأن تضمن عقدها شروطاً إستثنائية وغير مألوفة تنأى بها عن أسلوب القانون الخاص أو تحيل فيها الإدارة على اللوائح الخاصة بها.

الطعن رقم ٢٢١٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٧

العقد الذى تكون الدولة أو إحدى الجهات التابعة لها طرفاً فيها لا تعتبر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عقوداً إدارية إلا إذا إصطلت بتنظيم مرفق عام أو تسييره وأظهر الشخص المعنوى نية فى الأخذ بأحكام القانون العام بتضمنه شروطاً إستثنائية غير مألوفة فى القانون الخاص أو يحيل فيه إلى اللوائح القائمة كان يتضمن إمتيازات للإدارة لا يمكن أن يتمتع بها المتعاقد الآخر أو يتحول المتعاقد مع الإدارة سلطات إستثنائية فى مواجهة الغير.

الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩٩٣ بتاريخ ١٩٩١/٥/٥

يلزم لإعتبار العقد إدارياً أن تكون الدولة أو أحد الأشخاص العامة طرفاً فيه ويحتوى على شروط إستثنائية غير مألوفة فى العقود المدنية التى تنظمها قواعد القانون الخاص علاوة على أن يكون متصلاً بمرفق عام إصطالاً لتحقيق به معنى المشاركة فى تسييره .

الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١/٩/١٩٩١

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه وإن لم يعرف القانون العقود الإدارية ولم يبين خصائصها التى تميزها والتى يهتدى بها فى القول بوعاير الشروط اللازمة لها وخصائصها وصيانتها من تعرض الأحكام لها بالتعطيل أو بالتأويل ، إلا أن إعطاء العقود التى ترميها جهة الإدارة وصفها القانونى الصحيح باعتبارها عقوداً إدارية أو مدنية يتم على هدى ما يجرى تحصيله منها ويكون مطابقاً للحكمة من إيرادها .
- المقرر أن العقود التى ترميها جهة الإدارة مع الأفراد لا تعتبر عقوداً إدارية إلا إذا تعلققت بتسيير مرفق عام أو بتنظيمه وأظهرت الإدارة نيتها فى الأخذ فى شأنها بأسلوب القانون العام وأحكامه يتضمنين العقود شروطاً إستثنائية وغير مألوفة تنأى بها عن أسلوب القانون الخاص أو تحيل فيها الإدارة على اللوائح الخاصة بها .

عقد الإيجار

* الموضوع الفرعي : أحكام العقد ولجنة الإيجاع :

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٣٧١ بتاريخ ١٤/١١/١٩٦٨
إذا كان الثابت أن علاقة الطرفين بحكمها عقد إيجار ميوم بينهما فلا محل لتطبيق قواعد الإنراء بلا سب لوجود رابطة عقدية بينهما بل تكون أحكام العقد هى المرجع فى تحديد حقوق وواجبات كل من الطرفين قبل الآخر.

* الموضوع الفرعي : الإلتزام بأحكام عقد الإيجار :

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٢
تقضى القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات بأنه إذا كانت الدعوى قد رفعت من المؤجر بطلب فسخ عقد الإيجار وتسليم العين المؤجرة وإزالة ما عليها من مبان. فإنه يجب وفقاً لقواعد تقدير قيمة الدعوى الواردة فى المادة ٣٠ وما بعدها من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - الذى صدر الحكم الابتدائى فى ظله - إضافة قيمة المباني إلى طلب فسخ عقد الإيجار والتسليم باعتبار أن طلب الإزالة طلب أصلى وأن طلبات المؤجر وإن تعددت إلا أن منشأها جميعاً هو عقد الإيجار مما يعين معه أن تقدر قيمة الدعوى بمجموع هذه الطلبات وفقاً للمادة ٤١ منه .

الطعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٤١ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣٠
مفاد المواد ٥٦٣ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ من القانون المدنى أنه إذا إتفق المصادقان على مدة ما ينقضى الإيجار - غير الحاضع للقوانين الإستثنائية - بقواتها ما لم يشترط لإنتهائه صدور التنبيه بالإخلاء من أحدهما للآخر قبل فوات المدة بوقت معين وإلا فيمتد الإيجار إلى مدة أخرى طبقاً لإتفاقيهما ومعنى إتفاقا على جعل حق إنهاء الإيجار بالتنبيه مقصوراً على أحدهما دون الآخر فإن هذا الإتفاق لا مخالفة فيه للقانون ويكون ملزماً لهما.

* الموضوع الفرعي : الشرط القاسخ الصريح بعقد الإيجار :

الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٧
- لما كان عقد الإيجار ينص فى بنده الرابع على أنه " إذا تأخر الطرف الثانى فى سداد الإيجار فى مواعده يصبح هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه بغير حاجة تنبيه أو إنذار أو إتخاذ إجراءات ويعق للطرف الأول

رفع دعوى أمام القضاء المستعجل بفسخ عقد الإيجار وطرد المستأجر إذ تعسر يده فى هذه الحالة يد غاصب". فإنه يكون قد تضمن شرطاً فاسخاً صريحاً يسلب القاضى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة كل سلطة تقديرية فى صدد الفسخ ولا يبقى له فى اعتبار الفسخ حاصلاً فعلاً إلا التحقق من حصول المخالفة التى بنى عليها.

- ولما كان الحكم المظعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى فى حقها المعلق بتحقيق هذا الشرط - الشرط الفاسخ الصريح - على القول بأن " تأسيسه دعواه على سند من أن المستأنف عليها - المظعون ضدهما - قد تأخر فى سداد الإيجار وقدره ... بواقع ... شهرياً عن المدة من ... إلى ... فمردود بأن المستأجرين قد عرضا عليه أمام محكمة أول درجة هذا المبلغ بما يسرى ذمتها ولكنه تقاعس عن استلام المبلغ ورفض قبوله دون ميرور ومن ثم فإن هذا السبب يكون على غير أساس". فإنه يكون قد اعتبر مجرد عرض الأجرة بعد إنقضاء ميعادها المحدد فى العقد موجباً لرفض الدعوى مع أن الفسخ متى وقع بمقتضى شرط العقد فإن عرض الأجرة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليس من شأنه أن يعيد العقد بعد إنقضاؤه وما تدل على أن الحكم لم يفهم شرط العقد وصرفه ذلك عن إعمال مقتضى هذا الشرط على وجهه الصحيح وهو ما يشوبه فضلاً عن الخطأ فى تطبيق القانون بالقصور فى التسيب.

*** الموضوع الفرعى : العقود الخاضعة لأحكام القانون المدنى :**

الظعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢
القرار فى قضاء هذه المحكمة - أن الأصل فى عقود الإيجار الخاضعة لأحكام القانون المدنى أنها تقضى بانقضاء المدة المحددة فيها وأن النيبه بالإخلاء فى الميعاد الصادر من أحد الطرفين للطرف الآخر يؤدى إلى إخلال الرابطة العقدية القائمة بينهما.

*** الموضوع الفرعى : انتهاء عقد الإيجار :**

الظعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٢
طلب إخلاء العين المؤجرة استناداً إلى انتهاء عقد الإيجار ، لا يشكل تهرباً للمستأجر بل هو استعمال من المؤجر لحقه الذى عوله له القانون .

• الموضوع الفرعي : تجديد عقد الإيجار :

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٥

إذ كان الطاعن قد نجا على الحكم المطعون فيه - القاضي بإخلائهما من العين المؤجرة لإنهاء العقد أن عقد الإيجار قد تجدد بيقائهما في العين المؤجرة برضاء المطعون ضدها التي إسوت الأجرة منهما بعد صدور ذلك الحكم ، فإن هذا النعى يكون غير مقبول ، لأنه يتعلق بأمر لاحق على صدور الحكم فيخرج عن اختصاص هذه المحكمة .

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٠٩٦ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٧٥

- متى كان الطاعن قد تمسك بمذكرته المقدمة شكمة الاستئناف بأنه على الرغم من منازعته في مقدار الأجرة التي يجب عليه دفعها وانحاسية على أساسها فإنه قام بالوفاء للمطعون ضدها بالأجرة المسماة في عقد الإيجار كاملة قبل قفل باب المرافعة في الاستئناف ، وأنه بذلك يتمتع بالحكم بالإخلاء عملاً بنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وكانت المادة ٢٣ المذكورة تنص على أنه لا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر بأداء الأجرة وفوائدها بواقع ٧ ٪ من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد والمصاريف الرسمية ، وذلك قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى فإن هذا الدفاع يعتبر دفاعاً جوهرياً قد يتغير به لو صح وجه الرأى في الدعوى ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه فإنه يكون مشوباً بقصور يطله.

- يشترط للحكم بالإخلاء بسبب التأخير في سداد الأجرة ثبوت تخلف المستأجر عن الوفاء بالأجرة بمعدلة بالزيادة أو النقصان طبقاً لما تنص عليه قوانين إيجار الأماكن فإن كانت الأجرة متزاعاً عليها من جانب المستأجر منازعة جدية سواء في مقدارها أو استحقاقها إستناداً إلى خلاف في تفسير نص من نصوص تلك القوانين ، وكان تفسيره على نحو أو آخر مما تحتمله عبارات النص ، فإنه يتعين على المحكمة قبل أن تفصل في طلب الإخلاء أن تعرض لهذا الخلاف وتقول كلمتها فيه باعتباره مسألة أولية لازمة للفصل في طلب الإخلاء المعروض عليها ، ثم تقضى بعد ذلك فيه على ضوء ما يكشف عنه التفسير الصحيح للنص دون حاجة للمستأجر إلى رفع دعوى أصلية أو فرعية بالتخفيض لأن ما يجوز له طلبه بطريق الدعوى يجوز له إيدأه بطريق الدفع ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وشابه القصور .

*** الموضوع الفرعي : تفسير عقد الإيجار :**

الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ١٠٤٢ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٥
الأصل في بيان حدود ونطاق المكان المؤجر وهو بما يفصح عنه التعاقدان في عقد الإيجار ، فإذا لم يوضح ذلك من عبارة العقد فإنه يعين وفقاً لحكم المادة ٢/١٥٠ من القانون المدني البحث عن النية المشتركة للمتعاقلين مع الإسهاء في ذلك بطبيعة التعامل وفقاً للعرف الجاري في المعاملات ويمكن الإسهاء في ذلك بالطريقة التي تم بها تنفيذ العقد منذ البداية ، فإذا ما قام التعاقدان بتنفيذه على نحو معين مدة من الزمن أمكن تفسير إرادتهما المشتركة في ضوء طريقة التنفيذ التي تراضيا عليها .

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ١١٨٠ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٣
إذا كانت المادة ٥٥٨ من القانون المدني قد عرفت عقد الإيجار بأنه عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشيء معين مدة معينة لقاء أجر معلوم فإنه قد يلتبس بعقد بيع حق الانتفاع باعتبار أن كلا من المنتفع والمستأجر ينتفع بشيء لا يملكه مدة معينة لقاء جعل من المال إلا أن حق الانتفاع حق عيني يلزم تسجيله فصحب للمنتفع سلطة على المنتفع به دون وساطة مالك الرقبة ، في حين أن حق المستأجر بطبيعته حق شخصي يجعل المستأجر دائماً للمؤجر وبالانتفاع بالعين المؤجرة .

*** الموضوع الفرعي : دعوى صحة ونفاذ عقد الإيجار :**

الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٢٥٨ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٩
المقرر أن الدعوى بصحة ونفاذ عقد الإيجار هو دعوى موضوعية تلتزم أن تبحث المحكمة فيها موضوع العقد وصحته وتحقق من إستيفائه الشروط اللازمة لإنعقاده ، ويتسع نطاقها لبحث كافة ما يثار فيها من أسباب تتعلق بوجود العقد أو إنعدامه وصحته أو بطلانه .

*** الموضوع الفرعي : ماهية عقد الإيجار :**

الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٩٢٧ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٤
عقد الإيجار عقد رضائي يخضع في قيامه لبدأ سلطان الإرادة فيما عدا ما فرضه القانون من أحكام مقيدة لهذا المبدأ في حدودها دون مجاوزة لنطاقها ، والأصل في الإرادة هو المشروعية فلا يلحقها بطلان إلا إذا كان الإلتزام الناشئ عنها مخالفاً للنظام العام أو الآداب محلاً أو سبباً أو كان عل خلاف نص أمر أو ناه في القانون .

الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٠

عقد الإيجار عقد رضائياً يخضع في قيامه لبدأ سلطان الإرادة - فيما عدا ما فرضه القانون من أحكام مقيدة لهذا المبدأ في حدودها ودون مجاوزة لنطاقها - وكان الأصل في الإرادة هو المشروعية فلا يلحقها بطلان إلا إذا كان الإلزام الناشئ عنها مخالفاً للنظام العام أو الآداب عملاً أو مبيهاً أو على خلاف نص أمر أو ناهى فى القانون.

عقد البيع

* الموضوع الفرعي : آثار عقد البيع :

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ١٨ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٥/٢/١٩٥١

من آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع إلى المشتري ، وبذلك تكون له ثمرة من تاريخ إبرام البيع حتى لو كان العمن مؤجلاً ، وذلك ما لم يوجد إبطاء مخالف . وإذن فمضى كان الثابت في عقد البيع أن المشتري لم يدفع الثمن إلى البائع إنما يلتزم بدفعه راساً إلى البنك المرتهن لأطيان البائع الشالعة فيها الأطيان المبيعة خصصاً من دين الرهن ، فإن ريع الأطيان المبيعة يكون من حق المشتري من يوم إبرام عقد البيع الصادر إليه حتى ولو لم يتم بتفصيل التزامه بدفع الثمن إلى البنك المرتهن.

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٢٠ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٥١

و إذا كان الثابت أن زيدا أباح لعمرو في عقد البيع الصادر منه إليه حق تحويله إلى الغير بدون موافقته وأن بكراً اعتمد في طلب تسليمه العين موضوع الدعوى على أنه إشترأها من عمرو وعلى أن زيدا تعهد في العقد الصادر منه إلى عمرو بتسليمه العين ثم لم يف بهذا العهد ، وقضت المحكمة بتسليم العين إلى بكر ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون ، ذلك بأن عقد البيع ينقل إلى المشتري جميع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به ومنها حق البائع له في تسليم المبيع من البائع السابق وهذا الأمر يترتب على عقد البيع حتى ولو لم يكن مسجلاً باعتباره من الحقوق الشخصية التي تتولد عنه

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٧ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ١١٥٩ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٦٢

- وضع الأطيان المبيعة تحت التحفظ بمظنة أنها من أموال أسرة محمد علي ليس إلا حادثاً طارئاً يترتب عليه تأجيل تنفيذ ما لم يكن قد تم تنفيذه من التزامات الطرفين — بصفة مؤقتة دون أن يتمخض عن إستحالة قانونية دائمة تقضي إلى إنتضاء هذه الإلتزامات — وبزوال هذا الطارئ تستأنف الإلتزامات المؤجلة سيرها ومن ثم فلا يكون لذلك الطارئ من أثر على قيام العقد في فترة التحفظ ويبقى العقد شريعة تحكم العلاقة بين الطرفين — فإذا كان الطاعنون [البائعون] قد أقاموا دعواهم بعد رفع التحفظ وبعد أن إسقرت العلاقة بين الطرفين بإبرام العقد النهائي مطالبين المشتري بشمار المبيع على أنها من حقهم فإن إستادهم في الدعوى إلى قاعدة الإثراء بلا سبب يكون غير صحيح في القانون ، ذلك أن الحق في هذه الشمار أثر من آثار عقد البيع وهي للمشتري من وقت تمام البيع ومن ثم فلا يعد حصوله عليها إثراء بلا سبب .

تنص المادة ٢/٤٥٨ من القانون المدني على أن " للمشتري ثمر المبيع وغاؤه من وقت تمام البيع وعليه تكاليف البيع من هذا الوقت أيضاً ما لم يوجد إ اتفاق أو عرف يقضى بغيره " ، ومناف ذلك أن المشتري يملك ثمر البيع من وقت إنقضاء البيع طالما أن إلتزام البائع بالتسليم غير مؤجل يستوى في ذلك أن تكون الملكية قد إنتقلت إلى المشتري أو تراخي إنتقالها إلى وقت لاحق .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨

متى إنتقلت الملكية من البائع إلى ورثة المشتري من تاريخ تسجيل الحكم الصادر لصالحهم بصحة ونفاذ عقد البيع فإن هذه الملكية لا تسقط أبداً عن المالك . كما أن دعوى الاستحقاق التى تخمها لا يرد عليها التقادم المسقط وللمالك أن يرفعها ضد أى شخص لاسرّداد ملكيته مهما طال عهد انقطاع صلتها بهذا الملك . وينبى على ذلك أنه إذا طالب المشتري - الذى إنتقلت إليه ملكية المبيع - البائع بأسرّداد المبيع . فلا يجوز دفع هذه الدعوى بالتقادم لمضى أكثر من خمس عشرة سنة دون المطالبة بالملكية.

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٩٦٤/٧/٢

للمتعاقدين بعقد ابتدائي أن يتفقا على مآل ثمار المبيع . ولا جناح عليهما إن اتفاقا على أن تكون هذه الثمار للمشتري من تاريخ سابق على تسلمه المبيع أو على البيع نفسه إذ أن هذا الإ اتفاق لا يجرمه القانون وليس فيه ما يخالف النظام العام.

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢١

حق ملكية العقار لا ينتقل فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل ، فلا تنتقل الملكية لمشتري بمجرد عقد البيع الصادر إليه ، ومن ثم لا يكون لهذا المشتري أن ينقل الملكية لمن إشرى منه لأنها لا تزول إليه هو إلا بتسجيل عقده . ولذلك فقد أورد المشرع بالمادة ٢٣ من قانون الشهر العقارى نص يقضى بأنه لا يقبل فيما يتعلق بالاثبات أصل الملكية أو الحق العيني إلا المخررات التى سبق شهرها . فإذا توصل المشتري إلى تسجيل عقده أو تسجيل الحكم الصادر بصحته ونفاذه رغم أن مند البائع له لم يكن قد تم شهره فإنه لا يكون من شأن التسجيل على هذه الصورة إعتبار المشتري مالكا إذ من غير الممكن أن يكون له من الحقوق أكثر مما هو للبائع له الذى لم تنتقل إليه الملكية بسبب عدم تسجيل سنده .

الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٢

وإن كان يتوّن على إفساخ عقد البيع أن يعاد العاقدان إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد ليرد المشتري المبيع وغاؤه إذا كان قد تسلمه ويرد البائع الثمن وفوائده ، إلا أن إستحقاق البائع لثمار المبيع يقابله إستحقاق المشتري لثم الد الثمن وتحصل المقاصة بينهما بقدر الأقل منهما.

الطنين رقم ٤٥٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٥/١/١٩٧٠

إن المبيع ينتقل إلى المشتري بالحالة التي حددها الطرفان في عقد البيع ، وإذ كان الثابت أن البائعين للطاعة قد صرحا في عقد البيع بنفي وجود أى حق إرتفاق للعقار المبيع ، فإن القول بانتقال هذا الحق إلى المشتري رغم وجود النص المانع يكون على غير أساس .

الطنين رقم ١٣٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٣/١/١٩٧٣

مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدني ، أن آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام البيع ، فيملك المشتري الثمرات والثمار في المنقول والعقار على السواء ، ما دام المبيع شيئا معينا بالذات من وقت تمام العقد ، وذلك ما لم يوجد اتفاق أو عرف مخالف ، يستوى في بيع العقار أن يكون البيع مسجلاً أو غير مسجل ، لأن البائع يلتزم بتسليم المبيع إلى المشتري ، ولو لم يسجل العقد .

الطنين رقم ٥١٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ٢٥/١/١٩٧٢

١) متى كان يبين أن الحكم المطعون فيه لم يؤسس قضاءه على إقرار الطاعة أمام محكمة أول درجة بملكية المطعون عليها للأرض ، وإنما أثبت أن الطاعة قد أنكرت في دفاعها الأخير ملكية البائعة المطعون عليها المذكورة ، دون أن تدعى حقاً على الأرض خلاف حق الإرتفاق ، وإنه لذلك لا يكون ثمة محل لمناقشة هذه الملكية ، وكان الحكم قد أقام قضاءه على هذه الدعامة وحدها دون ذلك الإقرار المسند إلى الطاعة وهي دعامة مستقلة وتكفي لحمله ، فإن النعي عليه باسقاطاً في الاستدلال يكون على غير أساس .

٢) متى كانت المطعون عليها قد أسست دعواها على عقد البيع الإبتدائي الصادر لها ، والذي ينتقل إليها ولو لم يكن مشهوراً - جميع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعوى المرتبطة به بما في ذلك طلب نفي حق الإرتفاق الذي تدعيه الطاعة ، فإن الدعوى تكون من الدعوى المتعلقة بأصل الحق ، وليست من دعوى الحيازة ويكون قضاء الحكم المطعون فيه بتسليم العين وطرد الطاعة منها إستناداً إلى أن العقد العرفي يمنح المشتري الحق في إستلام المبيع لأنه من الآثار التي تنشأ من عقد البيع صحيحاً في القانون ولا عبرة بما تعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه من أنه قضى بتسليم العين رغم سبق القضاء به في دعوى صحة التعاقد المرفوعة على البائعة طالما أن الطاعة لم تكن طرفاً فيها .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٧

عقد البيع غير المسجل ، وإن كان لا يوجب عليه نقل ملكية العقار المبيع إلى المشتري إلا أنه يولد فى ذمة البائع التزاماً بتسليم المبيع ، ويترتب على الوفاء بهذا الالتزام أن يصبح للمبيع فى حيازة المشتري وله أن ينتفع به بجميع وجوه الإنفاع ومنها البناء على سبيل البقاء والقرار .

الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٥٣٢ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٨

إذ كان الثابت من تقرير الخبير الذى اعتمدته المحكم المطعون فيه أن المطعون عليه وضع يده على المساحة التى إشرافها بالعقد العرفى المؤرخ ١٩٦٢/١/٧ حتى إسعى عليها الطاعتان فإن له مساءلتهما عن الربيع مدة الإستيلاء عليها ، ولا محل للتحدى بأن هذا العقد لم يسجل ، ذلك أن مودى نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن من آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام البيع ، فيمتلك المشتري الثمرات والنماء فى المنقول والعقار على السواء ما دام المبيع شيئاً معيناً بالذات من وقت تمام العقد وذلك ما لم يوجد إتفاق أو عرف يخالف يسرى فى بيع العقار أن يكون البيع مسجلاً أو غير مسجل لأن البائع يلتزم بتسليم المبيع إلى المشتري ولو لم يسجل العقد .

الطعن رقم ٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٩

- نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدنى بنقل منفعة المبيع إلى المشتري من وقت تمام العقد كإثر لإلتزام البائع بتسليم المبيع للمشتري سواء كان المبيع منقولاً أو عقاراً ويسرى فى بيع العقار أن يكون البيع مسجلاً أو غير مسجل فيمتلك المشتري ثمرات المبيع وثماره ، ولزوم ذلك عدم صحة الحجز الذى وقته مصلحة الضرائب بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢١ بعد وفاة المورث - البائع فى ١٩٦٧/١/١ وهو التاريخ المنقضى عليه لتملك المطعون ضده الأول لثمار المبيع باعتبار أن ذلك الحجز قد ورد على مال غير مملوك للمدين .

- يتعين إحزام الحجز حتى يرفع بالواضى أو يحكم المحكمة ، وإذ كانت المادة ٣١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى توجب على المحجوز لديه خلال أربعين يوماً من تاريخ إعلانه بمحضر الحجز أن يؤدى إلى الحاجز ما أقره أو مابقى منه بحق الحاجز والمصرفات أو يودعه خزنة الجهة الإدارية الحاجزة لثمنها وذلك إذا كان قد حل ميعاد الأداء وإلا فيبقى محجوزاً تحت يده إلى أن يحل هذا الميعاد فيؤديه إلى الحاجز أو يودعه . ثم نصت المادة ٣٢ من ذلك القانون على أنه تجوز مطالبة المحجوز لديه شخصياً بأداء المبلغ المحجوز من أجله مع مصرفات الإجراءات الملزمة على تقصيره أو تأخيرته إذا لم يؤد

أو يودع ما نص عليه في المادة ٣١ في ميعاد يومين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية المطعون ضده الأول في صرف الأجرة من الطاعة بصفته إعتباراً من ومن قبل أن يرفع الحجز الموقع لدى هذا الآخر لصالح مصلحة الضرائب العقارية سواء بالتراضى أو بحكم قضائي يكون قد خالف حكم المادة ٣١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ، ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن مناط بحث ذلك هو عند التنفيذ بدین الأجرة وهو أمر خارج عن نطاق الدعوى المرفوعة ذلك لأن الحكم المطعون ضده الأول بأحقية للأجر ليس صادراً ضد المحجوز عليه بل قبل المحجوز لديه الطاعن بصفته من تاريخ وفاة المورث وأثناء سريان الحجز بما لا يستطيع معه الطاعن إلا أن يتمتع عن سداد الأجرة للجهة المحجزة أو إيداعها لديها فيقع تحت حكم المادة ٣٢ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليها أو أن يتمتع عن تنفيذ ما قضى به ذلك الحكم للمطعون ضده الأول فيقع تحت طائلة التنفيذ الجبري على أمواله بمقتضاه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ جرى في قضائه على ذلك النحو يكون قد خالف القانسون أو أخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٨

إذ كان الطاعن قد أسس دعواه - بطلب طرد واضع اليد على العقار مشراه - على عقدي البيع العرفيين الصادرين له وكان عقد البيع - ولو لم يكن مشهراً - ينقل إلى المشتري جميع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به بما في ذلك طلب تسليم العين للمبيعة وطرد الغاصب منها إستناداً إلى أن العقد العرفي يمنح المشتري الحق في إستلام المبيع لأنه من الآثار التي تنشأ عن عقد البيع الصحيح. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بقضائه برفض الدعوى تأسيساً على أن الطاعن لم يكسب ملكية المنزل محل النزاع لعدم شهر عقدي شرائه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون

الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢٧٧ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٣

من المقرر أن عقد البيع ينقل إلى المشتري ولو لم يكن مشهراً جميع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به ، ومنها حقه في طلب طرد واضع اليد عليه بغير سند.

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢١

مؤدى نص المادة ١٤٦ من القانون المدني أن من يكسب عن يستخلفه حقاً عينياً على شئ معين يلتزم بما تعاقده عليه السلف متعلقاً بهذا الشئ متى كان هذا التعاقد سابقاً على إنتقال هذا الحق العيني إليه وكان ما يترتب العقد السابق من حقوق أو إلتزامات من مستلزمات الشئ وكان الخلف عالماً بها وقت إنتقال الحق إليه ، ولما كانت الإلتزامات تعبر من مستلزمات الشئ إذا كانت محددة له بأن تفرض عليه قيوداً أو تضيق

من نطاقه وكان من آثار عقد البيع نقل ملكية البيع من رتبة ومنفعة إلى المشتري - ما لم ينص العقد على قصرها على أحدهما - بما يكملها وبما يحددها ، فإن ما يتعاقد عليه السلف بمحدد النطاق إنشاعه بالشئ يلتزم به الخلف متى كان علماً به وقت التعاقد ، باعتبار المنفعة من مستلزمات الشئ الذى إنتقل إليه كائناً من آثار عقد البيع.

الطعن رقم ١٠٩٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٥

لأن كان مؤدى الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن من آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام العقد ، فيتملك المشتري الثمرات والثمار فى المنقول والعقار على السواء ما دام المبيع شيئاً معيناً بالذات من وقت تمام العقد ما لم يوجد إتساق أو عرف مخالف ، يسعى فى بيع العقار أن يكون العقد مسجلاً أو غير مسجل لأن البائع يلتزم بتسليم المبيع إلى المشتري ولو لم يسجل عقده ، إلا أن حق المشتري بعقد غير مسجل فى إقتضاء ثمار العقار لا يكون إلا قبل البائع ولا يجوز له أن يتمسك به قبل المستاجر من هذا الأخير ذلك أن مفاد ما تقضى به المواد ١٤٦ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ من القانون المدنى - وعلى ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن أثر الإيجار لا ينصرف لغير الخلف الخاص ، ولا يعد المشتري خلفاً خاصاً لبائع العقار إلا بانتقال الملكية إليه بالتسجيل ، أما قبل التسجيل فهو ليس إلا دائناً عادياً للبائع ولا تربطه علاقة مباشرة بمستاجر العقار من البائع ، فلا يستطيع الرجوع عليه بشئ بالطريق المباشر إلا إذا أحال البائع إليه حقه فى الأجرة وقبل المستاجر هذه الحوالة أو أعلن بها .

الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٠٧

الحكم الذى يصدر ضد البائع فيما يقدم بشأن العقار المبيع من نزاع يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجة على المشتري الذى لم يكن قد سجل عقد شراؤه عند صدوره على أساس أن المشتري يعتبر مثلاً فى شخص البائع له فى تلك الدعوى القائمة ضده وأنه خلف خاص له .

الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٧٠ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٠

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عقد البيع العرفي لا تنقل به ملكية العقار المبيع إلى المشتري ولا ينشئ سوى إلتزامات شخصية بين طرفيه ليصبح المشتري مجرد دائن شخصى للبائع بالحقوق والإلتزامات الناشئة عن هذا العقد والذى ينقل رغم عدم شهره - إلى المشتري الحياة القانونية للعين المبيعة والدعاوى المرتبطة بها.

الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٥

متي تعادلت مندات الشريين لعقار واحد بأن كان عقد شراء كل منهما له ابتدائياً فإن تسلم أحدهما العقار من البائع تنفيذاً للإلتزامات الشخصية التي يربتها العقد بينهما لا يجوز معه نزاع العين من تحت يده وسلمها إلى المشتري الآخر إلا بعد تسجيل عقده وثبوت أفضلية له في ذلك .

الطعن رقم ٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١٣/١/١٩٤٩

إن من آثار البيع نقل ملكية المبيع إلى المشتري بما يكملها وبما يحددها. ولما كان الإرتفاق المقرر لمنفعة العقار المبيع من مكملات ملكيته كان لا موجب للتخصيص عليه بالذات في عقد البيع كي يمكن المشتري التحدي . ٤ .

*** الموضوع الفرعي : إثبات عقد البيع :**

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٦٠٢ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٥٥

إثبات أن عقد البيع قصد به إخفاء رهن مقرون بفوائد ربوية يجرمها القانون مراعاة للنظام هو أمر جائز بكافة الطرق سواء صور عقد البيع الظاهر بأنه بات أم وفاتى.

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٤٧ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٥٦

يجب على من يدعى أن البيع الوفاي يطفى رهناً أن يقيم هو الدليل على ذلك.

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٧٧٠ بتاريخ ٠٦/١٢/١٩٦٦

- للمتعاقد أن يثبت بكافة الطرق - ومنها البينة والقرائن - أن العقد لم يكن بيعاً باتاً وإنما هو - على خلاف نصوصه - يطفى رهناً.

- الغير لا يتقيد بشرط الكتابة في إثبات ما يخالف العقد المكتوب.

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٧٣٦ بتاريخ ٢١/١١/١٩٦٧

يعتبر الوارث في الأصل قائماً مقام المورث في صدد حجية التصرف الصادر منه فيثبت ما يخالف الكتابة بالدليل الكتابي الذي يقيده سلفه ، إلا أنه إذا طعن في التصرف بأنه يتطوى على وصية وقصد به الإحتيال على قواعد الإرث إضراراً بحقه فيه ، فإن إثبات هذا الإحتيال بأى طريق من طرق الإثبات وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون جائزاً له جوازه لسلفه ولو أدى ذلك إلى إهدار إقرارهما بصحة البيع في العقد.

الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٧

النص في البند السادس من العقد موضوع النزاع على أن " يدخل في تقدير الثمن .. وبصفة جوهرية في التعاقد تسليم فريق الطرف الثاني ثلاث شقق خالية بالعقار على الوجه الآتى : أولاً - تسلم الشقة رقم ٣ .. فور هذا التعاقد ويعتبر فريق الطرف الثاني هو صاحب اليد عليها دون غيره دون أى منازعة أو معارضة من الفريق الأول ، وفى حالة إخلال فريق الطرف الأول تسليم أى شقة من هذه الشقق الثلاث فليتزم بتعويض الطرف الثاني ٧٠٠ جنيه عن كل شقة بخلاف حق الطرف الثاني فى إكراه الطرف الأول على تنفيذ ذلك الإلتزام بالتسليم مع التعويض .. " يدل على أن إستحقاق المشتري للإلتزام هو إلتزام على البائع نحوهما نفاذاً لعقد البيع وليس إنشاء لملاقة إيجارية مستقلة عن عقد البيع

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٨

سواء نية مشترى العقار بسبب علمه بالبائع السابق على شرائه أو تواطؤ مع البائع على الإضرار بالمشتري الآخر بقصد حرمانه من الصفقة ليس من شأن أيهما أن يحول دون القضاء له بصحة ونفاذ عقده متى توافرت شروط إنعقاده ، ومن إنتقال ملكية المبيع له إذا ما بادر إلى تسجيل عقده قبل تسجيل المشتري الآخر للمتصرف الحاصل له ، وكان توقيع مشترى العقار على عقد صادر لآخر من نفس البائع عن ذات المبيع لا يعد إقراراً منه بإنتقال ملكيته إلى الأخير يمنع من إنعقاد عقد المشتري أو يفيد صوريته ، لما كان ذلك ، وكان ما تمسك به الطاعن أمام محكمة الإستئناف من نعى على قضاء محكمة أول درجة بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٣/١/٧ لصدوره عن غش وتواطؤ وعلى نحو ما ورد بوجه النعى لا يستند إلى أساس قانوني صحيح وليس من شأنه أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد عليه لا يعد قصوراً مبطلاً له ويكون النعى بهذا الوجه فى غير محله .

الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٢

يعتبر المحرر مشتركاً فى مفهوم المادة ٢٠ من قانون الإثبات إذا كان لمصلحة خصمى الدعوى أو كان مثبتاً لإلتزاماتهما وحقوقهما المتبادلة ، وكان الثابت أن الطاعن الأول الذى إدعى صدور عقد الوعد بالبائع المؤرخ ١٢ من يناير سنة ١٩٦٤ لصالحه من مورث المطعون ضلهم وقدم صورته ضمنية له لم يطلب من المحكمة إلزام المطعون ضده الأول بتقديم أصله الموجود تحت يده وإثماً طلبه بالثبوت الطاعنين الذين لم يدعوا أنهم طرفاً فيه ومن ثم فلم تتشأن لهم بهذه المثابة علاقة قانونية مشتركة بينهم وبين المطعون ضده الأول تولد لإلتزامات متبادلة تحول لهم طلب إلزامه بتقديم أصل هذا المحرر ومن ثم فإن الحكم للمطعون فيه إذ

إنهى إلى عدم توافر شروط هذا الطلب فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يعيبه القصور في أسبابه القانونية إذ محكمة النقض أن تستكمل هذه الأسباب دون أن تنقضه ويكون هذا النعى على غير أساس .

الطعن رقم ٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٩٤٥/٣/٨
إن إشراط البائع الإحتفاظ لنفسه بحق الإنشغال بالمبيع مدة حياته ومنع المشتري من التصرف فيه طول تلك المدة ضماناً لحقه - ذلك لا يمنع من إعتبار التصرف بيعاً صحيحاً ناقلاً ملكية الرقبة فوراً. ووصف هذا التصرف بأنه وصية إستناداً إلى هذا الشرط وحده يكون خطأ .

الطعن رقم ٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٨
إن فهم نية العالدين لمعرفة إن كانت قد توجهت إلى التعاقد على البيع على أساس عينة متفق عليها أم لا هو من مسائل الواقع. فإذا كانت المحكمة قد حصلت فهم هذا الواقع من خلو العقد من ذكر العينة فلا معقب عليها في ذلك .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٩
إن المادة ٢٧ من الدستور تقول إنه " لا تجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص " . فإذا كان عقد البيع الذى رأى فيه المحكم وصية مستورة لم ينشأ فى ظل قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فلا تسرى عليه أحكام هذا القانون الذى لم ينص فيه على إنسحاب أحكامه على الماضى. ولا عبرة بأن المنازعة فى هذا العقد كانت لا تزال قائمة وقت صدور قانون الوصية ، فإن المنازعات فى معنى هذا القانون هى المتعلقة بالوصايا الصادرة تحت سلطانه دون الوصايا التى تكون صغرت من قبل .

* الموضوع الفرعى : أثر إستحقاق المبيع :

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٧
تنص المادة ٤٤٣ من القانون المدنى بأنه إذا إستحق كل المبيع كان للمشتري أن يطلب من البائع قيمة المبيع وقت الإستحقاق ، وهى قيمة لا تأثر مقدار الثمن عليها فقد نقل عنه وقد تزيد .

* الموضوع الفرعى : أثر البيع قبل إجراء القسمة :

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٧٧٩ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٠
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه ليس ثمة ما يمنع البائع وإن كان مالكاً على الشيوع أن يبيع قدرأ مفزراً من نصيبه ، فهو وإن كان لا ينفذ فى حق باقى الشركاء بل يظل معلقاً على نتيجة القسمة إلا أنه

يعتبر صحيحاً ونالفاً في حق الشريك البائع ومنتجاً لآثاره القانونية على نفس اغل المرفز المتصرف فيه قبل القسمة وإذ كانت الطاعة الشريكة البائعة حصّة مفرزة إلى المشتري المطعون عليه لم تدع وقوع قسمة قبل البيع ، فإنه لا يحق لها طلب إبطال البيع الصادر منها ، ويحق للمشتري طلب الحكم بفسخه ونفاذ هذا البيع قبلها حتى يتسنى له تسجيل عقد شرائه ومن ثم يستطيع أن يحاج به الطاعة البائعة له في فترة ما قبل القسمة حتى يمتنع عليها التصرف في هذا القدر إلى الغير .

* الموضوع الفرعي : أثر التصرف المنجز بالبيع :

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٣١
إذا كان التصرف منجزاً فإنه لا يعارض مع تجيزه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عدم استطاعة المتصرف إليه دلع الثمن المين بالعقد ، لأن التصرف الناجز يعتبر صحيحاً سواء أكان العقد في حقيقته بعباً أو هبة مستورة في عقد بيع اسرفي شكله القانوني.

* الموضوع الفرعي : أثر الحكم برد ويطلاق العقد :

الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٨٨٢ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٥
الحكم برد ويطلاق عقد البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إنما يعني بطلان الورقة المشبه له وإن كان لا يعني بطلان الاتفاق ذاته ولا يحول من ثم دون إثبات حصوله بأي دليل آخر مقبول قانوناً.

* الموضوع الفرعي : لركان عقد البيع :

الطعن رقم ٨٨ لسنة ١٨ مكتب قني ١ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩٥٠/١/١٩
مضى كان الإقرار المتنازع على تكيفه صريحاً في الإفصاح عن قبول المقر البيع بالشروط التي إرتضاها وكان التمسك بهذا الإقرار يتنازع في إنعقاد البيع على أساس هذه الشروط ، فلا يمكن مع هذا القول بتلافي الإيجاب والقبول اللازمين لإنعقاد البيع.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٥ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ٦٤١ بتاريخ ١٩٥٩/١١/١٢
إذا كان الواقع في الدعوى أن الطاعنين باعا المطعون عليه الأقطان الناجية من زراعتهم في سنة ١٩٥٠ البالغة ٧٥٠ قنطاراً تحت المعجز والزيادة بسعر ١٣ جنيهاً و٥٢٠ مليماً للقطار بحسب إقبال البورصة في يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠ لمقود شهر أكتوبر سنة ١٩٥٠ ودفع الثمن مقدماً على أن يكون التسليم في ميعاد غايته ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ فإن زاد الناتج عن هذا المقدار تكون الزيادة على أساس سعر العقود المؤجلة لشهر أكتوبر سنة ١٩٥٠ في يوم إقبال البورصة الذي يحدده البائع مع زيادة جنيته ٤٠٠ مليماً

في القطار وفي حالة العجز يقدر ثمن الكمية الناقصة على أساس تلك العقود في يوم تسليم آخر رسالة من الحصول بحيث إذا قل هذا السعر عن السعر المقطوع به فلا رجوع لأحد على الآخر أما إذا زاد السعر عن ذلك فإن الفرق يرجع به المشتري على البائع - فإن هذا العقد هو تعاقداً على بيع محصول في المستقبل وهو جائز بحكم المادة ١٣١ من القانون المدني ، فإذا حصلت محكمة الموضوع أن العاقدين قصدوا بيع ٧٥٠ قنطاراً من القطن بمدة على الأقل وإستندت في ذلك إلى أسباب سائفة ، فإن هذا مما يدخل في سلطتها الموضوعية التي لا تخضع لرقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٧ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٠/١/١٩٦٣
لا يتعد البيع إلا إذا اتفق العاقدان على طبيعة العقد الذي يقصدان إبرامه بحيث يتلاقى الإيجاب والقبول على حصول البيع ، فإذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت استخلاصاً سائفاً من الخطابين المتبادلين بين الشركة الطاعنة ووزارة التموين المطعون عليها - المفصحين عن إيجاب الشركة وقبول وزارة التموين هذا الإيجاب - ومن الظروف التي لا يستتبعها أن نية الطرفين لم تتصرف إلى البيع بل إلى الاتفاق على زيادة "مقطوعة السكر" المقررة لمصنع الشركة مقابل استيراد الأخيرة كمية من السكر من الخارج وكانت الأسباب التي استندت إليها تبرر قانوناً هذا التكييف فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص - بمخالفة القانون يكون في غير محله .

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٦٧
إذا كان الحكم لم يعتبر الطلب المقدم للشهر العقاري دليلاً كاملاً مكتوباً على عقد البيع الذي طلبت الطاعنة القضاء بصحته ونفاذه وعلى وفائها بضمن حبتها في البيع لأن هذا الطلب قد خلا من بيان شروط البيع وكيفية أداء الضامن وما إذا كان قد دفع منه شيء أو لم يدفع والإلتزامات التي إلتزم بها كل من عاقديه فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ١٢٤٨ بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٩
تأجيل دفع الضامن لا يترتب عليه بطلان عقد البيع بل يظل المشتري ملتزماً بأدائه في الميعاد وبالكيفية المنطق عليها بين الطرفين باعتبار أن عقد البيع قد إستوفى ركن الضامن .

الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ١٢٨٩ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٩
متى كان البيع الصادر قبل ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ قد وقع طبقاً لأحكام القانون المدني فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يبقى صحيحاً بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي ويظل ملتزماً لعاقديه ولو كان من شأنه أن يجعل المنصرف إليه مالكا لأكثر من أحد المقرر وتخضع الزيادة في هذه الحالة لأحكام

الإستيلاء لدى المتصرف إليه ، ومن ثم فإنه لا يترتب على بلوغ ملكية المشتري الحد الأقصى للملكية المقرر في قانون الإصلاح الزراعي وجوب رد هذه الأطنان الزائدة إلى البائعين .

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٦

المبرة في تعيين محل البيع هو بما إنصرفت إليه إرادة المتعاقدين ووفقاً للتحديد الذي تضمنه عقد البيع وكان الثابت من صورة عقد البيع المسجل أنه تضمن ما يفيد شراء الطاعنات من المطعون ضده الرابع كامل الأرض الفضاء البالغ مساحتها ... وأن التعامل يشمل هذه الأرض بأكملها وتم البيع مقابل ثمن قدره ... ودفع الثمن بأكمله من المشتريين وإذ تبين مما سلف أن محل التعاقد قد تحدد بذاته تحديداً قاطعاً فإنه لا ينال من ذلك ما تضمنه العقد من أنه جاء بكشف التحديد المساحي أن العقار الذي تملكه المطعون ضدهن الثلاثة الأول - قد تعدى على جزء من المقدار المباع للطاعنين وأن البائع تعهد بإزالة هذا التعدى الذي وقع على مساحة ١٩ متراً مربعاً ذلك أن هذا البيان لا يعدو أن يكون إثباتاً لواقع التعدى الحاصل أثناء المعاينة المساحية التي تمت ضمن إجراءات طلب الشهر على جزء من العقار موضوع التعامل دون أن يكون لذلك ثمة أثر على حقيقة البيع الذي أنصب عليه التعاقد والمبين به تبييناً صريحاً ولا على حقوق طرفي - البائع والمشتري - الثابتة فيه والمشهورة به ، وهو ما قطعت به بيانات المحرر المتعلقة بالملكية والتكليف والتعامل والتعارض فضلاً عن باقي بنود العقد الأخرى والتي أدت جميعها إلى شهر العقد عن كامل العقار المبيع الذي أنصب عليه التعاقد وإنصرفت إليه إرادة المتعاقدين.

الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٠

النص في المادة ١/١٣٣ من القانون المدني على أنه " إذا لم يكن محل الإلتزام معيناً بذاته وجب أن يكون معيناً بنوعه ومقداره وإلا كان العقد باطلاً " وفي المادة ١/٤١٩ منه على أنه " يجب أن يكون المشتري عالماً بالبائع معلماً كافياً ويعتبر العلم كافياً إذا أشتمل العقد على بيان المبيع وأوصافه الأساسية بياناً يمكن من تعرفه " يدل على أنه إذا كان محل الإلتزام نقل حق عيني على شيء وجب أن يكون هذا الشيء معيناً أو قابلاً للتعيين ، فإذا وقع العقد على شيء معين بالذات وجب أن تكون ذاتية الشيء معروفة لطرفيه سواء بوصفه في العقد وصفاً مانعاً من الجهالة الفاحشة أو بإمكان استخلاص العناصر الناقصة لتعيين المبيع من البنية المشوكة " للمتعاقدين وقت إبرام العقد ومن الكيفية التي تم بها تنفيذها له .

الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩٩٠/٧/١

التعاقد على البيع طبقاً لنص المادة ٤١٨ من القانون المدني لا يعتبر تاماً وملزماً إلا إذا تلاقت إرادة المتعاقدين على قيام الإلتزام بالبائع ونفاذه ، مما يقتضى إيجاباً يعبر به المتعاقد الصادر منه على وجه جازم عن

إرادته في إبرام عقد يلتزم به المتعاقد الآخر أن ينقل إليه ملكية الشيء المبيع في المقابل عن نقدي وأن يقترن به قبول مطابق له يصدر من هذا الأخير والمقصود بالتعاقد هو الأصيل بشخصه أو بمن ينوب عنه قانوناً وعلى ذلك فإذا صدر الصبر عن إرادة إنشاء الالتزام بالمبيع عن لا يملك التعاقد أصلاً فلا ينتج العقد أثرًا

الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ١٠٧٨ بتاريخ ١٢/٥/١٩٩١

المقرر أن التعاقد على البيع لا يعتبر قائماً وملزماً إلا إذا توافقت إدارة المتعاقدين على قيام الالتزام بالمبيع ونفاذه مما يقتضي إيجاباً يعبر به التعاقد الصادر منه على وجه حازم عن إرادته في إبرام عقد يلتزم به المتعاقد الآخر أن ينقل إليه ملكية الشيء المبيع مقابل عن نقدي وأن يقترن به قبول مطلق له يصدر من هذا الأخير أو من ينوب عنه قانوناً .

الطعن رقم ٦١ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٢/١/١٩٤١

إذا كان الحكم قد بني قضاءه بطلان عقد البيع على فساد رضاء البائع لكونه متقدماً في السن ومصاباً بأمراض مستعصية من شأنها أيضاً أن تضعف إرادته فيصير سهل الإنقياد خصوصاً لأولاده القيمين الذين صدر العقد لهم فإنه لا مبرر إلى الجدل في ذلك لدى محكمة النقض لتعلقه بتقدير محكمة الموضوع لوقائع الدعوى.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ٩/١٢/١٩٤٨

- يكفي لتحقيق ما تقتضي به المادة ٩٥ من القانون المدني من وجوب تعيين محل الالتزام بتوقيعه وتبين صفته بكيفية تمنع الإشتباه أن يكون المبيع هو كذا " كدقيق أرز مثلاً " حسب العينة .
- البائع لا يبرأ ذمته إلا إذا قدم بضاعة تطابق العينة التي جرى التعاقد عليها. فمن الخطأ القول بأنه إذا امتنع على البائع أن يحصل على بضاعة من العينة المتعاقد عليها كان عليه أن يورد ما يستطيع الحصول عليه فإن كان دون العينة جودة أو نقاوة يلتزم بفرق الدمن لمصلحة المشتري .

" الموضوع الفرعي : استحالة تنفيذ عقد البيع :

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٣٨

ينفسخ حتماً عقد البيع باستحالة تنفيذه. يسعى في ذلك أن تكون الإستحالة بتقصير المشتري أو بتقصير البائع. ولا يبقى بعد إلا الرجوع بالتضمنينات من أحد المتعاقدين على الآخر. فإذا كان المشتري قد أنذر البائع له وكلفه الحضور أمام الموثق للتوقيع على عقد البيع فلم يحضر ، ثم رفع عليه دعوى لإثبات التعاقد بينهما ليقوم الحكم فيها مقام عقد وسمى قابل للتسجيل ، وبسبب مطل المدعى عليه وتسويقه لم يحكم نهائياً

للمدعى إلا بعد نزاع ملكية المبيع جبراً ورسم مزاده بالفعل على الدائن المرتهن ، فإن هذا يكفي لإثبات أن استحالة تنفيذ عقد البيع وعدم إمكان الوفاء جاءا بعد تكليف المشتري للبائع رهنياً بالوفاء بالتزامه مما يفسخ به البيع حكماً من تاريخ نزاع الملكية ، ويجعل البائع مسئولاً عن النتائج التي ترتبت على هذا الفسخ من رد الثمن مع التضمينات ، فإذا حكمت المحكمة في هذه الحالة برفض طلب المدعى التضمينات وإسداد ثمن المبيع إستناداً إلى قيام الحكم الصادر بصحة التعاقد مع سقوط هذا الحكم خروج المبيع جبراً من ملك البائع كان حكمها خاطئاً معينا نقضه

* الموضوع الفرعي : البيع الجزائي :

الطعن رقم ٦٧ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٦

إذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت من أوراق الدعوى أن الطاعن تعاقد مع المطمون عليها [وزارة المالية] على أن يقوم باستغلال التطرون الجاف بمستقعات منطقيتين رسا مزادهما عليه مقابل ثمن معين ، وعلى أن يدفع للمطمون عليها علاوة على هذا الثمن إتاوة بواقع كذا جنيها عن كل طن يستخرج زيادة على ١٥٠٠ طن من المنطقة الأولى وألف من المنطقة الثانية ، كما استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية أن المطمون عليها لم تنفق مع الطاعن على حد أدنى لكمية التطرون الذى يقوم باستخراجه مقابل الثمن الذى رسا به المزاد عليه وأن مقدارى الألف والخمسمائة طن والألف طن لم يردا فى أوراق التعاقد إلا لتحديد الإتاوة التي إضطر على الطاعن دفعها ، فهذا العقد موضوعه محصور طبيعي غير متجدد وليس ثمرة أو ربحاً للمستقعات المذكورة لكونه جزءاً منها لابد من نفاذه يوماً ما وحقيقته مهما كان قد ورد فيه من الفاظ " المؤجرة " و " الإيجار " و " المستأجر " أنه عقد بيع للتطرون لا عقد إيجار للمستقعات ، والمبيع بموجبه هو عين معينة هي كل التطرون الموجود بالمستقعات بلا حاجة إلى وزن وغشه قد حدد دون توقف على وزن فيما عدا مبلغ الإتاوة وينبى على ذلك إعتباره - ولقا للمادة ٢٤٠ من القانون المدني القديم - بيماء جزافاً ، فهو يقع لازماً مهما كان مقدار المبيع أقل مما أمله المشتري.

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٨

- إذا كان البائع قد باع كل القطن الذى في مخزنه والناجم من زروعاته معينة في المقد وقد عينه المشتري في المخزن المودع به كان التكليف الصحيح لهذا البيع أنه بيع جزاف لا بيع شيء معين بنوعه ولا ينفى عن هذا البيع وصف الجزاف لكون المبيع قد قدر بالعقد تقديراً تقريبياً بمقدار معين قابل للتعجز والزيادة ولا يكون لهذا التقدير أثر إلا في مسألة الضمان.

- متى كان المبيع جزءا فإن الملكية فيه تنتقل إلى المشتري بمجرد تمام العقد طبقا للمواد ٢٩٩ و ٢٠٤ و ٩٣٢ من القانون المدني ولو كان تحديد الثمن موقوفا على تقدير المبيع كما يتم تسليم المبيع فيه طبقا للمادة ٢٣٥ بوضعه تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والإنشاع به دون عائق ولو لم يستول عليه إستيلاء ماديا ما دام البائع قد أعلمه بذلك.

* الموضوع الفرعي : البيع المطلق على شرط :

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٤

متى كان الواقع فى الدعوى هو أن الطاعن الأول أجر إلى الطاعنين الثانى والثالث السيارة التى صدمت مورث المطعون عليهم بمقتضى عقد اشروط فيه انتقال ملكية العين المؤجرة إلى المستأجرين بعد دفع كل الأقساط - عقد إيجارة المبيع - ، وكان الحكم المطعون فيه إذ حمل ذلك الطاعن المسئولية عن الحادث بالتضامن مع الطاعنين الثانى والثالث قد أقام قضاءه على ما استخلصته المحكمة استخلاصا سائغا من نصوص العقد من أنه مازال وقت الحادث مالكا للسيارة وله بمقتضى العقد حق الإشراف والرقابة على من كان يقودها إذ ذاك وتسبب بحطته فى وقوع ، كان هذا الذى أورده الحكم كافيًا لحمله ومؤديا إلى ما انتهى إليه ومن ثم يكون المعنى عليه القصور على غير أساس.

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٤

متى كان الواقع فى الدعوى هو أن الطاعن الأول أجر إلى الطاعنين الثانى والثالث السيارة التى صدمت مورث المطعون عليهم بمقتضى عقد اشروط فيه انتقال ملكية العين المؤجرة إلى المستأجرين بعد دفع كل الأقساط - عقد إيجارة المبيع - ، وكان الحكم المطعون فيه إذ حمل ذلك الطاعن المسئولية عن الحادث بالتضامن مع الطاعنين الثانى والثالث قد أقام قضاءه على ما استخلصته المحكمة استخلاصا سائغا من نصوص العقد من أنه ما زال وقت الحادث مالكا للسيارة وله بمقتضى العقد حق الإشراف والرقابة على من كان يقودها إذ ذاك وتسبب بحطته فى وقوعه ، كان هذا الذى أورده الحكم كافيًا لحمله ومؤديا إلى ما انتهى إليه ومن ثم يكون المعنى عليه بالقصور على غير أساس.

الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤١٣ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١١

قائمة مزاد إستبدال الأموال الموقوفة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عقد بيع معلق على شرط واقف ، هو إجازة الإستبدال من المحكمة الشرعية ، وصدر صيغته منها ، وأنه بتحقيق هذا الشرط يكون البيع نافذاً من وقت رسو الزاد ، ومؤدى ذلك أن قرار الموافقة على الإستبدال وصيغته لا يخرجان عن كونهما إجازة للعقد بشروطه السابق الإيفاق عليها بين الطرفين على أساس من قائمة مزاد الإستبدال وأن

هذه الإجازة تكون بقرار بالموافقة على الإستبدال وصيغته يصدران من المحكمة الشرعية بعد موافقتها على الشروط التي رسا على أساسها مزاد الإستبدال ، وبالتالي فإن قرار الموافقة على الإستبدال وصيغته يؤكدان شروط قائمة مزاد الإستبدال ، مما لا يسوغ معه أطراح أى شرط منها بقوله أنه لم يرد فى قرار الإستبدال.

* الموضوع الفرعى : البيع المنجز :

الطعن رقم ١٣ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٣٨/٦/٢٢

إذا إشتط البائع فى عقد البيع الإحتفاظ لنفسه مدة حياته بحق الإنشاع بالعقار المبيع ومنع المشتري طول تلك المدة من التصرف فى العين المبيعة ، ورأت محكمة الإستئناف أن هذا العقد ، مع الأخذ بظاهر الشرط الوارد فيه ، قد قصد به التملك المنجز لا التملك المؤجل إلى وفاة البائع بانية عليها على أسباب مسوغة له مستخلصة من ظروف الدعوى وملابساتها فلا سلطان محكمة النقض عليها فى ذلك

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٣٨/٦/٢٢

إن التصرف المنجز حال حياة المتصرف ، ولو كان من غير عوض ومقصوداً به حرمان بعض الورثة هو تصرف صحيح متى كان مستوفياً شكله القانونى ، فإذا كان من المسلم به أن عقد البيع المتنازع عليه قد صدر منجزاً عن هو أهل للتصرف ، ومستوفياً لكل الإجراءات التى يقتضيها القانون فى مثله وسجل قبل وفاة المتصرف بزمان طويل ، فهو صحيح سواء اعتبر عقد بيع حقيقى أو هبة يسرها عقد بيع .

الطعن رقم ٥١ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٩٣٩/٤/١٣

إذا كان الظاهر من صريح نصوص العقد المسجل وملابساته أنه عقد تملك قطعى منجز ، وأن الملكية قد إنتقلت بموجبه فوراً إلى المتصرف إليه ، فإن إتفاق البائع والمشتري على بقاء العين المبيعة تحت يد البائع بعد البيع ليطع بها هو طول حياته لا يمنع من أن تكون ملكية الرقبة قد إنتقلت فوراً . ومن الخطأ الحكم باعتبار هذا العقد وصية وإذا كان المستخلص من كافة ظروف الدعوى أن المشتري ، وهو حفيد البائع لم يكن فى حالة تمكنه من دفع الثمن المبين فى العقد ، وأن هذا الثمن لم يكن إلا صورياً فإن العقد يكون فى الحقيقة عقد تبرع ولكنه منجز ، أى هبة مستوة فى عقد بيع ، وهى صحيحة ولو لم تكن بعقد رسمى طبقاً لنص المادة ٤٨ من القانون الملبى .

الطعن رقم ٨٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٠

إذا كانت المحكمة قد انتهت في حكمها إلى القول بأن المتعاقدين قد قصدا بالعقد العرلى احرر بينهما أن يكون البيع باتاً خالياً من خيار الفسخ ، مستخلصة ذلك مما لاحظته من أن العقد خلو من ذكر عربون ومما هو ثابت به من أن كل ما دفعه المشتري ، سواء أكان للبائع أم لدائنيه المسجلين على العقار المبيع إنما هو من الثمن المحقق عليه لا مجرد عربون يضيع عند إختيار الفسخ ، ومن أن المتعاقدين أكدّا ليهما هذه بتصرفاتهما التالية للعقد بما جاء في الإقرار الصادر من البائع من قوله " حيث إنني بعث ولم يوقع على العقد النهائي في فالتز بهذا نفاذ هذا البيع نهائياً بين الطرفين مع إستعدادى للتوقيع النهائي بالبائع أمام أية جهة قضائية إلخ " ، فإن ما إستخلصته من ذلك تسوغه المقدمات التي بنى عليها ، ولا يتألف مع ما جاء في ذلك العقد من أنه إذا عدل أحد الطرفين عن إنجام العقد وتنفيذه كان ملزماً بدفع مبلغ كذا بدون تنبيه ولا إنذار .

* الموضوع الفرعي : للبيع الوفاقي :

الطعن رقم ٥٠ لسنة ١٨ مكتب فني ١ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٥

إذا كانت الورقة المختلف على تكيفها - هل هي ورقة ضد عن العقد المتنازع على حقيقة المقصود منه أم هي وعد البائع - مذكوراً فيها أنه " إذا مضى الميعاد اُخدد ولم يدفع المبلغ ليكون البيع نافذ المفعول " فهذا يدل على أن البيع لا يكون نافذ المفعول في مدة الوفاء ، وليس هذا شأن بيع الوفاء الحقيقي الذي يفقد مفعوله كبيع بمجرد التصاعد وإن تعلق على شرط فاسخ ، وإذن فإعتبار تلك الورقة متضمنة شرط تمليك الدائن للأطيان مقابل الدين في نهاية الأجل اُخدد للرفاء ، هو إعتبار تسوغه عبارتها وليس فيه مسخ لمذلولها .

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ١٨ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٣

بمجرد بيع الوفاء يصير المبيع ملكاً للمشتري يتنفع بسائر حقوق الملاك ، ومن ثم ثبت له حق الشفعة من تاريخ تسجيل عقده ما دام لم يقض بطلانه .

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٠ مكتب فني ٣ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٨

متى كان الحكم إذ قضى بطلان عقدي بيع الوفاء على إعتبار أنهما يتخيان رهناً قد أقام قضاءه على أن الثمن الوارد بهما لا يتناسب مع الثمن الحقيقي للصفقة فإن ما إستند إليه الحكم هو تقدير موضوعي لا مخالفه فيه للقانون ذلك بأن القريتين المنصوص عنهما في المادة ٣٣٩ من القانون المدني القديم إنما وردتا على سبيل التمثيل لا الحصر .

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٧/٤/١٩٥٢

لقد جرى قضاء محكمة النقض بأن العقد المشوب بطلان أصلى معلق بالنظام العام هو فى نظر القانون لا وجود له. ولما كان النكاح لا يصحح إلا ما كان له وجود وكان العقد الذى تمسك به الطاعن هو عقد بيع ينفى رهنا فإن مثل هذا العقد لا يتقلب صحيحا مهما طال الزمن ومن ثم لا يكون للنكاح أثر فيه ولصاحب الشأن دائما أبدا رفع الدعوى أو الدفع بطلانه ويكون الحكم للطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بسقوط الحق فى رفع الدعوى بطلان عقد البيع المذكور لم يخالف القانون. أما تحدى الطاعن بنص المادة ١٤١ من القانون المدنى الجديد فلا يجديه لأنه تشريع جديد لا يسرى على واقع الدعوى.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٢

إن ما تنضى به المادة ٣٣٩ من القانون المدنى [القديم] من بطلان عقد البيع الوفاى إذا كان مقصوداً به إخفاء رهن لا أثر له على وضع اليد المذكور ولا يترتب عليه تغيير سببه وجعله بنه التملك متى كان هذا السبب معلوما وهو الرهن ، أما الاعتراض بأن المادة تنضى بطلان العقد سواء باعتباره بيعاً أو رهناً مما ينفى أن يكون الرهن هو سبب وضع اليد على العين فلا يبقى إلا الفسخ بنه التملك. هذا الاعتراض مردود بأن العبرة هى بما إنفق عليه المتعاقدان بصرف النظر عما يرتبه القانون من أثر بطلان العقد باعتباره رهناً.

إذا كانت محكمة الموضوع قد قضت بطلان عقد البيع الوفاى لما ثبت لديها من أنه كان مقصوداً به إخفاء رهن فتكون نية المتعاقدين قد انصرفت وقت التعاقد إلى الرهن لا إلى البيع كما يكون وحسب يد المشوى وفاء هو بسبب الرهن دون أى سبب آخر.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٤

مجرد تأخير كتابة شرط الاسوداد ليس من شأنه أن ينفى عنه هذه الصفة.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ٢/١٢/١٩٥٤

لما كان حق اسوداد العين المبيعة وفاتياً محولاً أصلاً للبائع ولورثته ، فإنه يجوز استعماله لمن يقوم مقام الورثة وهو الدائن لهم والمترمون قبله بنقل ملكية العين محل الاسوداد إليه. وإذن فمتى كان ورثة البائع وفاتياً قد باعوا العين إلى شخص ورفضوا الدعوى بطلب اسوداد هذه العين من المشتري وفاتياً ثم تنازل بعض الورثة عن طلب الاسوداد لمحفظين بمقتضى فى الثمن المودع ، فإن الحكم إذ قبل تدخل المشتري من الورثة منضمماً إلى باقى المدعين فى طلب الاسوداد لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٦٠٢ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٢
مضى كان الحكم قد أقيم على أن العقد هو بيع يحفى رهناً فيكون باطلا سواء بصفته بيعاً أو رهناً ولا يكون بحاجة بعد ذلك للعرض فى محته إلى تطبيق قواعد استهلاك الرهن الحيازى الباطل.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢
البائع وفاتيا لا يلزم وفقاً لنص المادة ٣٤٤ من القانون المدنى القديم إلا بالمصروفات الضرورية التى صرفها المشتري لحفظ المبيع من التلف أو الهلاك وكذلك بالمصروفات التى تريد فى قيمة المبيع بقدر ما زاد من قيمته بشرط أن لا تكون فاحشة ، وأما المصروفات التى يتفقها المشتري لاستغلال المبيع وفاتيا فلا يلزم بها البائع ، متى كان إنفاقها فى مقابل استغلاله لهذا البيع وقبض ثرائه.

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢١
- لم يكن البيع الوفاى الذى يحفى رهناً باطلا قبل صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ ، بل كان كل ما يهدد المشتري بعقد وفاتى هو أن يعتبر عقده فى هذه الحالة بمثابة عقد رهن تنطبق عليه قواعد الرهن وبذلك يقطع بكل ما للدائن المرتهن من حقوق وقد شجع هذا الدائنين على إساءة استعمال عقد البيع الوفاى واتخاذ وسيلة لسر الرهون بقصد الاحتيال على التخلص من القيود التى وضعها القانون لحماية الراهنين وأهمها منع المرتهن فى حالة عدم الوفاء من تلك العين الموهونة بغير الالتجاء إلى القضاء مما حدا بالمشروع لإصدار القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٢٣ للقضاء على هذه الحيل.

- تنص المادتين ٣٣٨ و ٣٣٩ من القانون المدنى القديم المعدلين بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٢٣ بطلان عقد البيع الوفاى المقصود به إخفاء رهن عقارى سواء بصفته بيعاً أو رهناً ، وأن العقد يعتبر مقصوداً به إخفاء رهن إذا اشترط فيه رد الثمن مع الفوائد أو إذا بقيت العين المبيعة فى حيازة البائع بأى صفة من الصفات. وقد أورد الشارع هاتين القريتين كقريتين قانونيتين قاطعتين بحيث إذ توافرت إحدهما كان ذلك قاطعاً فى الدلالة على أن القصد من العقد هو إخفاء رهن ومانعا من إثبات العكس. وعلة تقرير هاتين القريتين بالذات هو إبقاء العين فى حيازة البائع واشترط رد الثمن مع الفوائد مما يتنافى مع خصائص عقد البيع الوفاى الجدى. ويؤيد هذا النظر أن القانون المدنى الجديد ألغى البيع الوفاى نهائياً اكتفاء بالنصوص الخاصة بالرهن. ولم يكن القنين المدنى القديم نصاً كص المادة ٤٠٤ من القنين الحالى التى تجيز نقض القرينة القانونية بالدليل العكسى ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك وأن الرأى قبل صدور هذه المادة كان متجهاً إلى الأخذ بما هو مقرر فى فرنسا بنص صريح فى المادة رقم ١٣٥٢ من القانون المدنى الفرنسى من عدم جواز إثبات ما ينقض القرينة القانونية إذا كان القانون يبطل على أساسها تصرفاً معيناً. وإذن فتمت

كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر بقاء العين المبيعة في حيازة البائع قرينة غير قاطعة ودليل على عكسها وانتهى رغم قيام هذه القرينة إلى اعتبار العقد بيعا وفانيا صحيحا فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ١٠٩١ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣

— لا يشترط على ما جرى به قضاء محكمة النقض لإعتبار البيع وفانيا أن يثبت شرط إسترداد المبيع في عقد البيع نفسه بل يجوز وروده في ورقة مستقلة.

— تنص المادة ٣٣٩ من القانون المدني الملغى بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ على أنه " إذا كان الشرط الوفاي مقصودا به إخفاء رهن عقارى فان العقد يعتبر باطلا لا أثر له سواء بصفته بيعا أو رهنًا — وأن العقد يعتبر مقصودا به إخفاء رهن إذا بقيت العين المبيعة في حيازة البائع بأى صفة من الصفات " وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن المشرع أورد هذه القرينة كقرينة قانونية قاطعة فى الدلالة على أن العقد يسر رهنًا ومناعة من إثبات العكس ومن ثم فان فى اعتماد الحكم المطعون فيه على هذه القرينة وحدها ما يكفى لحمل قضائه بطلان عقد البيع على أساس أنه يخفى رهنًا.

— متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن عقد البيع المتنازع فيه هو فى حقيقته عقد بيع ولسان يسر رهنًا فإن هذا العقد يكون باطلا بطلانا مطلقا ولقد كان حكم القانون فى ظل التشريع الملغى فى شأن مثل هذا العقد — أنه لا يتقلب صحيحا مهما طال الزمن. ومن ثم لا يكون للتقادم أثر فيه ولصاحب الشأن دائما أبدا رفع الدعوى أو الدلع بطلانه. أما نص المادة ١٤١ من القانون المدني القائم الذى يقضى بسقوط دعوى البطلان المطلق بمضى خمس عشرة سنة من وقت العقد فإنه نص مستحدث منشى لحكم جديد لم يكن مقررا فى ظل القانون الملغى ، ومن ثم فإن هذا التقادم لا يسرى إلا من تاريخ العمل بالقانون المدني القائم وليس معنى هذا أن التقادم لا يسرى على العقود الباطلة التى أبرمت فى ظل القانون الملغى وإنما هو يسرى عليها ولكن تبدأ مدة التقادم بالنسبة لدعاوى البطلان الخاصة بهذه العقود من تاريخ العمل بالقانون أى ١٩٤٩/١٠/١٥ وليس من تاريخ إبرامها.

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٧٧٠ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٦

عقد البيع الذى يخفى رهنًا ويستطيع البائع فيه إسترداد المبيع إذا هو رد الثمن إلى المشتري إنما هو صورة من بيع الوفاء الذى حظره المشرع بالنص على بطلانه فى المادة ٤٦٥ من القانون المدني.

الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٠٤٥ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٣٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بحق من عبارات ورقة الضد إلى أن حقيقة العقد بيع وفاء وكان لا يجوز للمشترى أن تنقض ما هو ثابت بهذه الورقة إلا بالدليل الكسبى وكانت المستندات التى قلمتها لا تحوى هذا الدليل ، فإنه لا يكون لها أن تنعى على الحكم بالقصور لعدم تعرضه للقرائن وأقوال الشهود التى استندت إليها فى إثبات أن البيع بات وليس وفاء ما دام الإثبات بالقرائن وشهادة الشهود غير جازم لها.

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٣

أساس بطلان البيع الوفاى الذى يسر رهنا هو أنه غير مشروع ومن ثم فلا تلحقه الأجازة .

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٩٤٥ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٨

النص فى عقد الصلح على اعتبار بيع الوفاء نهائياً لا رجوع فيه ، لا يعدو أن يكون مجرد نزول من جانب البائع عن شرط الاسوداد المتفق عليه عند التعاقد فهو لا يصحح البيع الذى وقع باطلا طبقاً للمادة ٤٦٥ من القانون المدنى.

الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٣٨٨ بتاريخ ١٩٨١/٥/٦

— من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الصورية النسبية التدليسية التى تقوم على إخفاء الرهن وراء البيع تعد تحالفاً على القانون يوجب عليه بطلان البيع إذ عقد البيع الذى يخفى رهناً ويستطيع البائع فيه إسوداد المبيع إذ هو رد الثمن إلى المشترى إنما هو صورة من بيع الوفاء الذى حظره المشرع بالنص على بطلان فى المادة ٤٦٥ من القانون المدنى ، وهذه الصورية النسبية تثبت بالبينة ووسائل طرق الإثبات الأخرى دون إلطاف إلى نصوص العقد أو ما أصله المتعاقبان من إقرارات.

— متى كانت محكمة الموضوع قد قضت ببطلان عقد البيع لما ثبت لديها إنه كان مقصوداً به إخفاء رهن فإن نية المتعاقدين تكون قد انصرفت وقت التعاقد إلى الرهن لا إلى البيع كما يكون وضع يد المشترى وفاء هو بسبب الرهن دون أى سبب آخر فتتنفى نية التملك منذ البداية ويصبح وضع اليد قائماً على سبب وقعى ومعلوم لا يؤدي إلى اكتساب الملكية مهما طال أمده إلا إذا حصل تغير فى سببه

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٥٢٤ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٣٠

أساس بطلان البيع الوفاى الذى يسر رهناً هو عدم مشروعيته ويكون من حق المحكمة إثبات ذلك بالقرائن.

الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٦

لما كان مفاد نص المادة ٤٦٥ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط فى بيع الوفاء الذى يطله القانون أن تتجه إرادة الطرفين وقت إبرام العقد إلى احتفاظ البائع بحق إسداد المبيع خلال مدة معينة فإذا خلا البيع من هذا الشرط الإرادى انقضى المعلق بمطلق إرادة البائع كان العقد صحيحاً ، ولا يغير من ذلك أن يكون معلقاً على شرط فاسخ غير متعلق بإرادة البائع أو متعلق بإرادته فى حالة إخلال المشترى بالتزاماته .

الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٥/٦/١٩٨٦

مفاد نص المادة ٤٦٥ من القانون المدنى أنه يشترط فى بيع الوفاء الذى يطله القانون أن تتجه إرادة الطرفين وقت إبرام العقد إلى احتفاظ البائع بحق إسداد المبيع خلال فترة معينة ولا يلزم أن يدرج هذا الشرط فى ذات عقد البيع بل يجوز إثباته فى ورقة أخرى ولا يشترط لأعمال أثرها قيام المعاصرة الذهبية بينها وبين العقد ذاته بل تكفى المعاصرة الذهبية سواء كان تحرير الورقة فى تاريخ سابق أو لاحق على العقد طالما أدت هذه المعاصرة إلى قيام الارتباط بينهما .

الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٩٠

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ٤٦٥ من القانون المدنى أنه يشترط فى بيع الوفاء الذى يطله القانون أن تتجه إرادة الطرفين وقت إبرام العقد إلى احتفاظ البائع بحق إسداد المبيع خلال فترة معينة ولا يلزم أن يدرج هذا الشرط فى ذات عقد البيع ما دام الثابت أن الإثبات قد تم على الأمرين معاً فى وقت واحد وأن المعاصرة الذهبية بين البيع وحق البائع فى الإسداد تتحقق سواء كانت الورقة سابقة أو لاحقة على البيع .

الطعن رقم ١١٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١/٢/١٩٤٥

إذا كان البائع يبيعاً وفاقياً لم يستعمل حقه فى إسداد المبيع فى الميعاد المتفق عليه، فرفع المشترى بعد فوات مدة الإسداد - دعوى صحة تعاقده على اعتبار أن هذا البيع بات ، وتبينت المحكمة من بحثها والقيمة تختلف شرط الإسداد أن المهلة المحددة للإسداد قد انقضت بغير أن ينفذ هذا الشرط فإنه يكون لها أن تقضى بصحة التعاقده على اعتبار أن العقد أصبح يبيعاً باتاً ، إذ هذا التحول فى طبيعة العقد يتم حتماً بحكم القانون بمجرد تخلف الشرط .

الطعن رقم ٧٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٤٨/١١/٤

الإتفاق على مد أجل الإسداد لا يؤثر في إعتبار العقد بيع وفاء ، لأن المادة ٣٤٠ من القانون المدني قد نصت على أنه " بمجرد بيع الوفاء يصير المبيع ملكاً للمشتري على شرط الإسداد بمعنى أنه إذا لم يوف البائع بالشروط المقررة لرد المبيع تبقى الملكية للمشتري " ، والمادة ٣٤٢ تنص على " أن المياد المذكور ائحد للإسداد محم بحيث يوجب على تجاوزه سقوط حق الإسداد ولا يجوز للمحكمة أن تحكم بعدم سقوط الحق المذكور في أى حال من الأحوال ولو في حالة القوة القاهرة " . ومن مقتضى ذلك أنه بمجرد عدم إستعمال البائع لحقه في الإسداد يصحح البيع الوفاى يبعأ باتاً نهائياً . والمادة ٣٤٢ وإن منعت المحاكم من مد الأجل ائحد للإسداد ، فإنها لم تحل دون إتفاق المشتري على التنازل عن حقه المقرر له بالمادة المذكورة كلياً بالتنازل عن صيرورة البيع باتاً نهائياً أو جزئياً بمد الأجل ائحد للإسداد . والإتفاق على ذلك جائز قبل فوات الأجل ائحد أولاً للإسداد كما هو جائز بعد فواته دون أن يؤثر ذلك في طبيعة العقد وكونه قصد به أن يكون عقد بيع وفائى .

*** الموضوع الفرعى : للبيع بالعربون :**

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٢ مكتب قضى ٧ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٥

متى كان لد نص في عقد البيع صراحة على أن المشتري دفع عربوناً وحده مقداره والحالة التى تبيح للمشتري اسوداده وتلك التى تبيح للبائع الإحتفاظ به كما حدد فى العقد موعد الوفاء بهائى الثمن وشرط استحقاقه لإن تكييف محكمة الموضوع لهذا العقد بأنه بيع بالعربون يحوى خيار العدول هو تكييف سليم ، ولا يجب الحكم عدم تعرضه للعبارة التى ختم بها العقد من أنه ،،عقد بيع نافذ المفعول ،، ما دامت هذه العبارة لا تعنى أكثر من نفاذ العقد بشروطه ومن بينها أن حق المشتري فى العدول عن العقد لا يسقط إلا عند تمام الواقعة التى حددها الطرفان لإنهاء خيار العدول .

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٥ مكتب قضى ٢١ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٦

مقتضى نص المادة ١٠٣ من القانون المدنى ، أن دفع العربون وقت إبرام العقد ، يدل على جواز العدول عن البيع ، إلا إذا اتفق الطرفان صراحة أو ضمناً على أن دفع العربون قصد به تأكيد العقد ، فيعتبر المدفوع تنفيذاً له وجزءاً من الثمن .

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٨ مكتب قضى ٢٦ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٣

النص فى الفقرة الأولى من المادة ١٠٣ من القانون المدنى على أن "دفع العربون وقت إبرام العقد يفيد أن لكل من المتعاقدين الحق فى العدول عنه إلا إذا قضى الإتفاق بغير ذلك " يدل على أنه وإن كان لدل على

العربون دلالة العدول ، إلا أن شروط التعاقد قد تقضى بغير ذلك وللمرجع فى بيان هذه الدلالة هو لما تستقر عليه نية المتعاقدين وإعطاء العربون حكمه القانون ، وإذ كان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد نص البندين ... ، ... من عقد البيع - وقد جاء صريحاً فى أن ما دفعه المشتريان هو " عربون " والذى ينص أولهما على موعد محدد للتوقيع على العقد النهائي ويتضمن الثانى الشرط القاسخ الصريح انتهى إلى أن نية المتعاقدين إستقرت على أن يكون العقد باتاً - وهو إستخلاص موضوعى مانع - ثم رتب الحكم على ذلك رفض دفاع الطاعنين الباعين بأن هما الحق فى خيار العدول فإنه لا يكون قد خالف القانون أو انحطاً فى تطبيقه.

الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٤٤ مكتب قضى ٢٩ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٨

إذ كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن العقد موضوع الدعوى هو بيع بالعربون فإنه لا يقبل التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٦ مكتب قضى ٣١ صفحة رقم ١٩٩٢ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٠

النص فى المادة ١٠٣ من التقنين المدنى على أن " دفع العربون وقت إبرام العقد يفيد أن لكل من المتعاقدين الحق فى العدول عنه ، إلا إذا قضى الإتفاق بغير ذلك " يدل على قيام قرينة قانونية - قابلة لإببات العكس تقضى بأن الأصل فى دفع العربون أن تكون له دلالة جواز العدول عن البيع ، إلا إذا إقضى الطرفان صراحة أو ضمناً على أن دفع العربون معناه البت والتأكيد والبدهى فى تنفيذ العقد.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٥ مكتب قضى ٣٩ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ١١/٥/١٩٨٨

النص فى الفقرة الأولى من المادة ١٠٣ من القانون المدنى على أن " دفع العربون وقت إبرام العقد يفيد أن لكل من المتعاقدين الحق فى العدول عنه إلا إذا قضى الإتفاق بغير ذلك " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه وإن كان لدفع العربون دلالة العدول إلا أن شروط التعاقد قد تقضى بغير ذلك والمراجع فى بيان هذه الدلالة هو بما تستقر عليه نية المتعاقدين وإعطاء العربون حكمه فى القانون وأن محكمة الموضوع أن تستظهر نية المتعاقدين من ظروف الدعوى ووقائعها لتبين ما إذا كان البالغ المدفوع هو بعض الثمن الذى إنقضى به البيع باتاً أم أنه عربون فى بيع مصحوباً بخيار العدول إذ أن ذلك يدخل فى سلطتها التقديرية التى لا تخضع فيها لرقابة محكمة النقض طالما أن قضاءها يقوم على أسباب مائفة.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ٢١/٣/١٩٤٦

العربون هو ما يقدمه أحد المتعاقدين إلى الآخر عند إنشاء العقد ، وقد يريد المتعاقدان بالإتفاق عليه أن يجعلا عقدهما مبرماً بينهما على وجه نهائى ، وقد يريدان أن يجعلا لكل منهما الحق فى إمضاء العقد أو نقضه.

ونية العاقدین هي وحدها التي يجب التعويل عليها في إعطاء العربون حكمه القانوني. و على ذلك فإذا استخلص الحكم من نصوص العقد أن نية عاقدیه إنقذت على قامة ، وأن المبلغ الذي وصف فيه بأنه عربون ما هو في الواقع إلا قيمة التعويض الذي إتفقا على إستحقاقه عند الفسخ المسبب عن تقصير أحد المتعاقدين في الوفاء بما إلتزم به ، وكان ما إستظهرته محكمة الموضوع من نية المتعاقدين على هذا النحو تفسراً للعقد تحمله عباراته ، لذلك يدخل في سلطتها التقديرية التي لا تخضع فيها لرقابة محكمة النقض .

*** الموضوع الفرعي : البيع بالعينة :**

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٥ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١٢/١١/١٩٥٩
إذا كانت محكمة الموضوع قد قامت بفحص العينة وأجرت مقارنة بينها وبين البضاعة المبيعة فأسفر بحثها عن مطابقتها البضاعة للعينة في خصائصها التي رأت أن المتعاقدين قصدوها ، فليس في استظهارها في هذا المقام وجود اختلاف طفيف بين العينة والبضاعة ما ينفي المطابقة طالما أنها قد انتهت بما لها من سلطة التقدير في هذا الصدد إلى عدم الإعتداد بهذه الفروق باعتبارها فروقا لا يؤبه لها ولا يؤثر وجودها على اعتبار البضاعة مطابقة للعينة.

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٥ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٥٩
نص المادة ٢٤٠ من الترتين المدني على أنه " إذا كان البيع بالعينة وجب أن يكون المبيع مطابقا لها " ومؤدى ذلك أن يقع على عاتق البائع الإلتزام بتسليم شيء مطابق للعينة المتفق عليها ، فإذا لم يَف بهذا الإلتزام لم يكن له أن يطالب المشتري بأداء المقابل وهو الثمن.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ١٥/٥/١٩٤٧
الصائد بالعينة لا يؤثر في صحة إنقاده عدم توقيع الملتزم على العينة وإن جاز أن يكون ذلك مسار خلاف عند تنفيذ العقد. ولا رقابة محكمة النقض على محكمة الموضوع فيما تقرره من أن العقد قد تم على عينة معينة وأن العاقد قد عاينها.

*** الموضوع الفرعي : البيع بالمزاد :**

الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٦٣٧ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٨٣
نص المادة ٣/١٤ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري على أن " لشدوب الحاجز تأجيل البيع لأسباب جدية ، وكلما أجل البيع أثبت بأصل المخضر وبصورته ... سبب التأجيل واليعاد الجليد ويعطى في الوقت ذاته بهذا الميعاد كل من الحارس والمدين ، وإذا رفض المدين توقيع الورقة

الدالة على إعلانه فيوقع من مندوب الحاجز ومن شاهدين إثباتاً لذلك ، ومؤدى ذلك أنه يجب عند تغير
اليعاد المحدد بمحضر الحجز - بتأجيله ومن باب أولى بتعجيله - يجب إعلان الحارس والمدين به ، وقد
حرص المشرع للتثبت من حصول هذا الإعلان أن يسجل على المدين إيمتاعه عن توقيع الورقة الدالة على
إعلانه فيوقع عليها من مندوب الحاجز وشاهدين إثباتاً لحصول هذا الإعلان ثم الإمتناع عن التوقيع وهذا
الحرص من المشرع سبق أن أكدّه لدى إعلان محضر الحجز ذاته حين نص للمادة ٧ من ذات القانون على
أنه " إذا رفض المدين أو من يجب عنه التوقيع على المحضر وإستلام نسخته منه أثبت ذلك في المحضر
وإذا لم يوجد المدين أو من يجب عنه أثبت ذلك بمحضر الحجز وتسلم نسخة منه إلى مأمور القسم
أو البندر ... مع تعليق نسخة أخرى في الأماكن المنصوص عليها ويقوم هذا الإجراء مقام الإعلان "
ورائد المشرع في ذلك هو إتاحة الفرصة للمدين لكي يتدبر أمره بتفادى بيع متفرقاته بالوفاء أو المعاونة
في المزايدة أو بالإعراض على الإجراءات حسماً يراه محققاً لمصلحته في هذا الصدد ، فإذا ما شاب هذه
الإجراءات ما يحول دون تحقيق غاية المشرع من وجوب إتباعها فإنها تقع باطلّة وتضحى عديدة الأثر

الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٦٣٧ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٨٣

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النزول الضمني عن الحق المسقط له يجب أن يكون بقول أو عمل
أو إجراء دال بذاثته على ترك الحق دلالة لا تحتمل الشك وهو ما لا يتحقق في مجرد تأخير دفع المدين
بإعلان إجراءات البيع والمزاد وسكوته عليه وعدم إعراضه زهاء ما يقرب من سبع سنين.

الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ١٠٧٨ بتاريخ ١٢/٥/١٩٩١

مفاد النصص مجمعة أن بيع أعيان الوقف المراد إستبدالها بالمزاد العلني لا يتعقد بمجرد إرساء المزاد على
صاحب المطاء الأعلى وإنما يتم القبول فيه وبالتالي إنعقاده بإعتماده من صاحب صفه في ذلك وطبقاً لما
تضمنته قائمة شروط إستبدال عقارات الأولاد الخيرية بالمزاد العلني باعتبارها قانون المتعاقدين .

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٧١ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٣٦

اليوع التي ترخص المجالس الحسبية للأوصياء أو القامة في إجراءاتها ليست من نوع البيوع الحاصلة بطريق
المزايدة العلنية التي تمتع المادة الثالثة من قانون الشفعة من الإستشفاع فيها ، لأن الشارع لا يعنى بهذه
اليوع إلا البيوع التي تباشرها الجهة القضائية أو الإدارية المختصة طبقاً لقواعد وإجراءات معينة قانوناً
تضمن العلانية والطمأنينة الكافيتين لحماية ذوى الحقوق ، لم ترقها حقماً أن يرسو عليه المزاد .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٦

- الأحكام الصادرة من قاضي البيوع التي لا يقبل إستئنافها هي - على ما نصت عليه المادة ٥٨٥ من قانون المرافعات - الأحكام المتضمنة مجرد تأخير البيع. والأحكام التي لا يجوز إستئنافها إلا في ظرف خمسة أيام من تاريخ صدورها هي - على ما نصت عليه المادة ٥٨٦ - الأحكام التي تصدر منه بإيقاع البيع فالحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في نزاع قام بين الخصوم على تخلف المشتري عن الوفاء بشروط البيع القاضي بإعادة القضية إلى قاضي البيوع لإجراء البيع لما رأته المحكمة من حصول التخلف يكون جائزاً إستئنافه في الميعاد العادي .

- إن المستفاد من نصوص المواد ٦٠٦ - ٦١٢ من قانون المرافعات أن الملكية في البيع بتأريفة تثبت للمشتري بمجرد صدور حكم رسو المزااد ، فإن قصر في الوفاء فإن البيع لا يفسخ من نفسه بل يظل قائماً وتباع العين على ذمته لإستيفاء الثمن ، ولا تزول عنه ملكية العين إلا برسو المزااد من جديد على غيره ومن ثم كان له أن يتقاضي إجراءات إعادة البيع عليه حتى رسو المزااد الثاني. فالحكم الذي يرفض طلب إعادة البيع على مسئولية الراسي عليه المزااد المتخلف لإيداعه الثمن بعد الميعاد المعين في شروط البيع لا يكون مخالفاً للقانون .

*** الموضوع الفرعي : البيع بالمزاد العلني :**

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٣

أحكام المواد ٦٠٥، ٤، ٢ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ الخاصة بالإعلان عن بيع المنقولات المستعملة بالمزاد العلني وميعاد إجراء ذلك البيع وتحديد يوم للمعانة ومكان حصول المزايدة ووجوب دفع نصف الثمن الراسي به المزااد وإعادة البيع على مسئولية المشتري المتخلف ، تقوم على أساس جوهري هو أن يتم البيع بواسطة خبير مومن ولما عدا ذلك فإن هذه النصوص لا تعدو أن تكون تبياناً لقواعد الإجراءات والمواعيد الواجب على الخبير المومن متولى البيع مراعاتها تحقيقاً لسلامة إجراءات المزااد وضماناً لحقوق ذوي الشأن فيه ولم ترتب المشرع على عدم مراعاة هذه القواعد جزاء البطلان الحتمي ، هذا إلى أن المشرع قد نص في ذلك القانون على عقوبات جنائية جزاء على مخالفة بعض أحكامه الأخرى ومنها ما أوردته في الباب الخاص بتنظيم البيع بالتسليم لحماية السوق التجارية من الغش والمزادات التي تؤثر في الائتمان العام ، في حين أنه لم ينص بشأن قواعد بيع المنقولات المستعملة بالمزاد العلني على عقوبات جنائية مما مفاده أن هذه القواعد إنما شرعت في مجموعها لمصلحة ذي الشأن الذي يكون له أن يتمسك عند مخالفتها بخلافه جوهرياً - بإبطال البيع ذرءاً لما يصيبه من ضرر ، ومن ثم فهي لا تتعلق بالنظام العام

ويزول الأثر المترتب على مخالفتها إذا نزل عنه من شرع لمصلحته سواء كان هذا النزول صراحة أو ضمناً
وينبني على ذلك إعتبار الإجراءات صحيحة.

الطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٩

- إذ كان المشرع قد نص في القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ على أن يكون البيع بطريق الممارسة أو المزااد العلنى وفقاً للقواعد والإجراءات والشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية فقد ألصق فى المذكرة الإيضاحية على أن الهدف من هذه الإحالة هو ترك ما يتطلبه تفصيل الأحكام وما يتعلق بالإحتمالات التى تكشف عنها تطبيقها لتعالجها اللائحة حتى يتيسر تعديلها كلما إتضى ذلك ظروف الحال لما كان ذلك وكان المستفاد من الأحكام التى إنتظمتها اللائحة بشأن شروط البيع ومنها شروط سداد الثمن - أنها تقوم على أساس جوهري هو أن يتم البيع بطريق الممارسة أو المزااد العلنى وبواسطة لجان خاصة ضماناً لسلامة الإجراءات وكفالة لحقوق ذوى الشأن وفيما عدا ذلك فإن تلك النصوص لا تعدو أن تكون تبياناً للقواعد والإجراءات التى ترخص للجهة الإدارية القائمة على البيع مراعاتها بما يسوغ معه القول أنها وضعت قيوداً على حق الدولة فى وضع شروط أكثر ملائمة لإقتضاء حقها فى هذه البىوع وفى إطار المسلم أصلاً من أن عقد البيع من العقود الرضائية التى تتم وفقاً للشروط التى يرضيها طرفاه. وإذ كان ذلك وكان المشرع لم يرتب البطلان جزاء مخالفة تلك الشروط الموضوعية ولم يحظر الإنفاق على شروط مغايرة ومن ثم فإنها لا تكون متعلقة بالنظام العام وبالتالى يجوز الإنفاق على مخالفتها.

- لما كانت المادة ١٣٥ من اللائحة التنفيذية تقضى بأنه يجب على المتزايدين أن يوقعوا على قائمة شروط البيع بالمزااد قبل دخولهم فيه وكان التقدم بالعتاء ليس إلا إيجاباً من صاحب هذا العطاء وفق شروط المزااد الذى قبل دخوله على أساسها ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى فى حدود سلطته التقديرية وبأسباب سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها إلى أن الطاعن تقدم بعتائه فى المزااد وهو عالم وموافق على شروطه دون إعتراض منه عليها وأنه لا يقبل منه بعد ذلك القول بإنقضاء العقد وفق شروط أخرى.

* الموضوع الفرعى : إلتزامات البىع :

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٥١/٢/٨

عرض البائع على المشرى أمام المحكمة البضاعة المبيعة هو عرض حقيقى وفقاً للمادة ٦٩٧ من قانون المرافعات - القديم - متى كان العقد لم يحدد ميعاداً للتسليم. وإذن فمتى كان الحكم إذ قضى بإعتبار المشرى هو المتخلف عن الوفاء قد أثبت أن البائع مازال يعرض البضاعة على المشرى أمام المحكمة وأن هذا الأخير هو الذى كان يبنى تنفيذ الإنفاق ، وأن هذا الذى جرى أمام المحكمة هو ما كان عليه موقف

المعاقدين قبل طرح خصوصتهما أمام القضاء. فإن الطعن فيه بالقصور ومسخ الإتفاق المبرم بين الطرفين يكون في غير محله .

الطعن رقم ١٩١ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٥١/٢/١

أ) الضمان المقرر قانوناً على البائع عند إستحقاق المبيع يلزمه برد الثمن مع التضمينات وفقاً للمادة ٣٠٤ مدنى - قديم - ما لم يكن المشرى علماً وقت البيع بالسبب الذى أدى إلى الإستحقاق إذ لا يجوز له فى هذه الحالة الرجوع على البائع بالتصويبات عملاً بالمادة ٢٦٥ مدنى - قديم - ، وهذا وذاك دون حاجة إلى إشراط خاص فى العقد وهذا الإلتزام القانونى يقبل التعديل بإتفاق العاقلين سواء على توسيع نطاقه أو تضيق مده أو الإبراء منه بحسب الغرض الذى يقصده من إتفاقيهما.

ب) إشراط الضمان فى عقد البيع بألفاظ عامة لا يعتبر تعديلاً فى الأحكام التى رتبها القانون على البائع لإلزامه بهذا الضمان إلا إذا كان المشرى والبائع عالين وقت التعاقد بسبب الإستحقاق ، ففى هذه الحالة يدل النص على شرط الضمان فى العقد - وهو أصلاً لا حاجة إليه - على أن الغرض منه هو تأمين المشرى من الخطر الذى يهدده تأميناً لا يكون إلا بإلتزام البائع عند الإستحقاق بالتضمينات علاوة على رد الثمن .

ج) وإذا نمتى كان الحكم إذ قضى بأحقية المشرى - مورث المطعون عليهم - فى الرجوع على البائع مورث الطاعين - بالتضمينات المنصوص عليها فى المواد ٣٠٥ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ من القانون المدنى - القديم - لإستحقاق المبيع للغير قد أقام قضاءه على أن عقد البيع الابتدائى والعقد النهائى كلاهما منصوص فيه على الضمان ، وأنه لذلك لا تكون هناك عبرة بما إذا كان المشرى علماً وقت العقد الابتدائى بسبق البيع إلى آخرين كما يزعم البائع ، أو كان علمه بهذا البيع لاحقاً للعقد الابتدائى كما يقول هو إذ يكون البحث فى تاريخ هذا العلم نافلاً كما لا يكون هناك موجب لتحقيقه .. فإن النعى على الحكم خطأ فى تطبيق القانون يكون غير صحيح.

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٩

متى كان الواقع فى الدعوى هو أن الطاعن باع إلى المطعون عليه كمية من الصاج المستعمل وفق عينة موجودة تحت يد المشرى وخمومة من الطرفين على أن يتم تسليم الكمية المبيعة فى ظرف أسبوع واحد يبدأ من تاريخ التعاقد والتزم الطاعن فى العقد بأن يسلم المطعون عليه فاتورة الشراء حتى يتسنى له بها الحصول على إذن بالتصليح واتفق كذلك فى العقد على أنه إذا تأخر الطاعن عن التسليم فى ظرف المدة المحددة أو إذا رفض المطعون عليه التسليم يلزم الطرف الآخر بدفع تعويض وكان الحكم إذ قضى بإلزام

الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه مبلغ التعويض ومقدم الثمن والقوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى الوفاء قد أسس قضاءه على أن الطاعن هو الذي نكل عن الوفاء بالتزامه وإن ما أصاب المطعون عليه من ضرر ثابت من خطابات فتح الاعتماد الدالة على أنه تعالفاً مع تاجر في الخارج على أن يورد له كمية الصاج التي اشترها من الطاعن وكان هذا الأخير قد تمسك بأن العقد لا يلزمه بأن يكون الصاج الذي يسلمه إلى المطعون عليه من مخلفات الجيوش المتحالفة وأنه من ذلك كان له أن يسلم الكمية الميعة من الصاج الخلى وإن المطعون عليه استبان أن تصدير الصاج الخلى ممنوع أخذ يراوغ في تسلم الصاج الذي أعده هو وكان الحكم لم يقطع صراحة في أن الصاج المتعاقد عليه كان مخلفات الجيوش المتحالفة وهو أمر يدور عليه وجه الفصل في الدعوى فانه يكون قد عاره قصور يستوجب نقضه

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢٥

إذا كان الطاعن قد اعتمد في دفاعه على أن عدم قيامه بتسليم المبيع يرجع إلى أن المطعون عليه لم يبد استعداده لدفع الثمن إلا بعد التسليم مع أنه متفق في العقد على دفع الثمن قبل التسليم وبذلك يكون المطعون عليه هو المقصر وتقع عليه تبعة التقصير ، وكانت المحكمة إذ أطرحت هذا الدفاع قد قررت أن عل التمسك به هو أن يكون الطاعن قد أظهر استعداده لتسليم المبيع ، أما وهو لم يفعل ذلك فلا يحق له أن يطالب المطعون عليه بدفع الثمن قبل التسليم ، هذا فضلاً عن أن المطعون عليه قد قرر بإلزامه الذي أعلنه للطاعن أنه على استعداد لدفع كامل الثمن عند تسلمه المبيع بالسعر المتفق عليه كما اشترط في الإتفاق ، ومع ذلك لم يتم الطاعن بتنفيذ التزامه ، فإن هذا الذي قرره المحكمة هو استخلاص سليم ولا مخالفه فيه للقانون كما لا يشوبه قصور .

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٥٤/١/٢١

مضى كان قد ثبت محكمة الموضوع أن المشوى كان يعلم وقت شرائه بالبالب اللاصق بسند البائع له وأنه أقدم على الشراء مجازفاً وتحت مسؤوليته فإنه لا يكون له الحق في طلب التضمنات ومنها مصاريف العقد

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ١٩٥٤/٣/٤

من أحكام عقد البيع المقررة بالمادتين ٢٦٦ و ٣٠٠ من القانون المدني القديم والمادة ٤٣٩ من القانون المدني الجديد إلزام البائع بضمان عدم منازعته المشوى في المبيع فيمتنع عليه أبداً التعرض للمشوى وينتقل هذا الالتزام من البائع إلى ورثته فيمتنع عليهم مثله منازعة المشوى فيما كسبه من حقوق بموجب العقد إلا إذا توافرت لديهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين الميعة المدة الطويلة المكسبة للملكية. وإذن لمضى كانت الطاعة قد أقامت الدعوى بطلب إثبات صحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليها

من مورت المطعون عليهم مع إلزامهم بتسليم الأبطال المبيعة ، وكان دفاع المطعون عليهم بمسقوط حق الطاعة لعودها عن رفع دعواها أكثر من خمس عشرة سنة بعد تاريخ صدور العقد هو من قبيل المنازعة المتمتع عليهم قانونا بمقتضى إلزام القانون مورثهم بالضمان السالف الذكر فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض دعوى الطاعة استنادا إلى هذا الدفاع يكون قد خالف القانون

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٤

العلم بالعيب الخفى الذى يبدأ به سريان معاد رفع الدعوى هو العلم اليقنى لا العلم المبني على مجرد الظن وإذن فمتى كانت المحكمة إذ قبلت دعوى الضمان قد حصلت من وقائع الدعوى تحصيلاً سائفاً أن المشتري لم يعلم بالعيب الخفى على وجه اليقين إلا بعد أن وردت إليه نتيجة التحليل ، وأنه لم تمض ثمانية أيام بين تاريخ العلم اليقنى وبين رفع الدعوى ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون.

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٣٨ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٧

لم ينص القانون المدني القديم على معاد محدد لتقديم دعوى الضمان الناشئة عن وجود العيب الخفى فى العين المؤجرة وإلا سقط الحق فيها ، كما نص عليه صراحة فى حالة البيع فى المادة ٣٢٤ وكذلك القانون المدني الجديد الذى وإن أورد نصاً خاصاً فى المادة ٥٧٦ على ضمان المؤجر للعيوب الخفية فى العين المؤجرة إلا أنه لم ينص على معاد معين لسقوط دعوى الضمان كما هو الشأن فى حالة البيع الذى حدد فيها معاداً لرفع الدعوى بنص المادة ٥٢٤ ومن ثم فإنه لا يجوز قياس حالة الإيجار على حالة البيع ذلك أن تجديد معاد لدعوى الضمان فى حالة البيع هو إجراء خاص لا يجوز التوسع فى تفسيره وتطبيقه بطريق القياس على حالة الإيجار ، كما أنه لا يتفق مع طبيعة عقد الإيجار الذى يفرض على المؤجر التزاماً بضمان العيوب الخفية التى تظهر فى الشيء المؤجر مدة عقد الإيجار .

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٨

باع شخص آخر محلاً تجارياً بما فيه من بضائع بمن قبضه البائع وتمهد البائع فى عقد البيع بسألاً يتجر فى البضائع التى يتجر فيها المشتري فى الشارع الذى يقع فيه اغل المبيع ، ولكن المشتري فتح محلاً بنفس العمارة التى بها اغل المبيع وأقبر فى بعض أنواع البضائع التى شملها عقد البيع فأقام عليه المشتري الدعوى يطالبه فيها بدفع مبلغ على سبيل التعويض فقضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليست المشتري أن ضرراً لحقه من جراء إخلال البائع بشرط التحريم الوارد فى العقد ثم حكمت فى الموضوع برفض دعوى المشتري لمعجزه عن إثبات وقوع الضرر ، فطعن الطاعن فى هذا الحكم وفى الحكم التمهيدى الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق. وقد قررت محكمة النقض أن البائع أعزل بواجب الضمان الذى يلزمه بوضعه

باتعاً كما أخل بالشرط المتفق عليه في عقد البيع وأن هذا الإخلال إن هو إلا تعرض للمشوى لى بعض المبيع من شأنه أن ينقص من قيمته التي كانت الأساس الذي بنى عليه الطرفان تقدير الثمن عند التعاقد ونقص قيمة المبيع على هذه الصورة وهو بذاته الضرر الذي أصاب المشوى من تعرض البائع وهو ضرر مفروض بحكم واجب الضمان الملزم به البائع يتحقق بمجرد الإخلال بهذا الواجب إذ هو يمثل ثمن الجزء من المبيع الذي حصل التعرض فيه من جانب البائع ومن ثم فإن الحكم التمهيدى إذ أحال الدعوى على التحقيق وكلف المشوى إثبات الضرر - كما أن الحكم القطعى إذ أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى على عجز المشوى عن إثبات الضرر - يكونان قد خالفا القانون.

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٧٤ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٣

مضى كانت محكمة الموضوع إذ عرضت في أسباب الحكم لبحث مدى قيام كل من الطرفين بالتزامات عقد البيع بدأت بحث إنزام البائع بالتسليم وإنتهت إلى أنه عرض على المشوى المبيع عرضاً حقيقياً ونفت عنه شبهة التفسير في الوفاء بهذا الإنزام لم تعرض لإنزام المشوى بدفع الثمن فسجلت عليه تخلفه عن الوفاء بهذا الإنزام المقابل على الرغم من عرض المبيع عليه عرضاً حقيقياً ، فإنه يكون غير منتج النعى على الحكم بأنه يجب الوفاء بالإنزامين في وقت واحد ويكون غير صحيح القول بأن محكمة الموضوع رتبت على تقصير المشوى في الوفاء بالتزامه إعفاء البائع من الوفاء بالتزامه المقابل.

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/١٨

للبيع بقدر لم يشهر الحق في طلب تثبيت ملكيته إلى العقار المبيع ضد من ينازعه فيه عدا المشوى الذى يلتزم البائع بعدم التعرض له بمقتضى الضمان الذى يتولد من عقد البيع ولو لم يكن مشهوراً.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٥

وضع المبيع تحت تصرف المشوى الأمر الذى يتحقق به التسليم طبقاً لنص المادة ٤٣٥ من القانون المدنى يشترط فيه أن يكون بحث يمكن المشوى من حيازة البيع والإنفاع به.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٦٤١ بتاريخ ١٩٥٩/١١/١٢

إذا كانت محكمة الموضوع قد إستظهرت نية المتعاقدين واستخلصت من أوراق الدعوى وظروفيها أن يوما معينا هو الميعاد الذى تخلف البائع فيه عن توريد البالى كمية القطن المبيعة والذى يحق فيه للمشوى ممارسة حقه في الشراء - لأنه هو اليوم الذى سلم البائع آخر رسالة من الموصول ولم يسلم للمشوى أو يعرض بعده رسالة أخرى - فإن هذا الذى إنتهت إليه المحكمة يعتبر تقديرا موضوعيا سالفا

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٨١٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٩

عقد البيع عقد تبادل ينشئ بين طرفيه التزامات متفابطة ، وقد أوجبت المادة ٤٣٩ من القانون المدنى على البائع أن يمتنع عن كل تعرض من جانبه للمشوى فى حيازته للمبيع سواء كان التعرض ماديا أو قانونيا وهذا الالتزام المستمر الملقى على عاتق البائع يقابله التزام المشوى بأداء الثمن ، وقد خولت المادة ٤٥٧ من القانون المدنى فى فقرتها الثانية المشوى حق حبس الثمن حتى يمتنع التعرض

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٥٩

إذا كان الواقع فى الدعوى أن المطعون عليه قد باع للشركة الطاعة كمية من القطن واتفقا سلفا على تحديد الميعاد الذى يجب أن يتم فيه التسليم وربا الجزاء على عدم قيام المطعون عليه بالتوريد فيه بأن يدفع للطاعة الفرق بين سعر البيع والسعر الجارى التعامل به للبضاعة الحاضرة فى اليوم الذى يظهر فيه العجز أو عدم التسليم ، وكان تحديد هذا اليوم إنما يكون باستظهار نية المتعاقدين وما تستخلصه المحكمة من أوراق الدعوى وظروفها ، وكانت محكمة الموضوع إذ خلصت إلى تحديد يوم معين اعتبرته آخر ميعاد قدم فيه المطعون عليه للطاعة قدرنا من القطن المبيع ، وقررت أنه لم يحصل بعد ذلك التاريخ عرض من المطعون عليه ولا قبول من الطاعة لأى مقدار آخر ، وكان لا يبين من وقائع الحكم وأسبابه ما يفيد أن المطعون عليه كان يتعمد الاستمرار فى توريد باقى الأقطان المبيعة بعد التاريخ الذى حددته وأن المحكمة ربت على ذلك أن اليوم التالى هو الميعاد الذى يبق للطاعة ممارسة حقها فى شراء ما تخلف المطعون عليه من توريده من القطن المبيع وإجراء محاسبته على هذا الأساس ، فإن هذا الذى انتهت إليه المحكمة يعتبر تقديرا موضوعيا مما يستقل به قاضى الموضوع دون رقابة فيه لمحكمة النقض.

الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ٢١/١١/١٩٥٣

من أهم التزامات البائع ضمان انتقال ملكية المبيع إلى المشوى فلا يجوز له طلب تثبيت ملكيته إلى العقار المبيع منه بمجرد أن المشوى لم يسجل عقد شرائه. وإذن فتمنى كان الطاعن قد استند إلى عقد يتضمن شراء المنزل موضوع النزاع من المطعون عليهما الأولين وآخرين مقابل ثمن تسلم منه البائعون مبلغا عند التعاقد على أن يدفع الباقى فى التاريخ الذى حدد لتحرير العقد النهائى ، ونص فى العقد على أنه إذا لم يدفع المشوى الباقى فى الميعاد المحدد يكون المبلغ الذى دفعه بصفة عربون من حق البائعين ويبتل العقد وكان الطاعن قد تسكك بأنه دفع كامل الثمن للمطعون عليهما الأولى والثانية بموجب إيصالات قدمها للمحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتثبيت ملكية المطعون عليهما الأولى والثانية إلى القدر المبيع منهما أقام لقضاه على أن البيع لم يصبح نهائيا بالنسبة لثانين الأخيرتين ، وأن المشوى لم يرفع دعوى بفسخ

التعاقد أو بتثبيت ملكيته حتى يمكن للمحكمة أن تقول كلمتها في العقد المذكور فضلاً عن أنه متصوص فيه صراحة على أنه لم يحم المشرى بدفع باقى الثمن يعتبر البيع مفسوخا ولا حق للمشرى فى اسرداد ما دفعه من الثمن ويعتبر عربوا ، إذ قرر الحكم ذلك فإنه يكون قد خالف القانون ، ذلك أن العقد الذى تمسك به الطاعن يعتبر صحيحا ومتجا لآثاره دون حاجة إلى رفع دعوى صحة تعاقد عنه ما لم يصدر حكم من المحكمة بالتخلاله أو بفسخه لسبب من الأسباب المسوقة لذلك ، كما يكون الحكم مشوبا بالقصور لعدم تحقيق المحكمة دفاع الطاعن بأنه أولى كامل الثمن للمطعون عليهما الأولى والثانية.

الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧٦٤ بتاريخ ١٩٦٢/٦/٧

إن ضمان البائع المترتب على بيع التجز يلزم البائع بعدم التعرض للمشرى فى إتفاهه بالشتر وبالامتناع عن كل عمل يكون من شأنه الإنقاص من هذا الإنقاص مما يفرض عنه أن الإلتزام بعدم المنافسة فى شتى صوره ومنها حظر التعامل مع العملاء - لا يكون باطلاً إلا إذا تضمن تحريم الإتجار كالية على البائع لأنه يكون فى هذه الحالة مخالفاً لمبدأ حرية التجارة وحرية العمل وهما من النظام العام. أما إذا كان الشرط محدداً من حيث الموضوع ومن حيث الزمان أو المكان وكان التحديد معقولاً وهو ما يدخل فى السلطة التقديرية محكمة الموضوع فإنه يكون صحيحاً .

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٦٢/٦/١٤

- يعتبر العيب خفياً متى كان المشرى غير عالم به وغير مستطيع أن يعلمه ، أو إذا لم يكن من الممكن إكتشافه بالفحص المعتاد الذى تعارف الناس على القيام به بل كان يتطلب خبرة خاصة وفحصاً معيئاً أو كان من السهل إكتشافه بالفحص المعتاد وأثبت المشرى أن البائع قد أكد له خلو المبيع من هذا العيب أو أثبت أنه تعمد إخفاء العيب غشاً منه. فإذا كانت محكمة الموضوع قد حصلت - فى إستخلاص سائق من فهم الواقع فى الدعوى وجود عيب خفى فى المبيع هو وقوه داخل خط التنظيم من قبل حصول البيع وأن المشرى لم يتبين وجود هذا العيب عند التعاقد لأنه لا يمكن ظهوره بمجرد فحص المبيع ذاته وأنهما لم يكن فى استطاعتهما أن يتبيناه بأنفسهما وقت الشراء لو بذلا عناية الرجل المعتاد - وأنهما لو علما بهذا العيب عند التعاقد لما أقعما على الشراء وخاصة وقد أكد البائع خلو العقار المبيع من كافة الحقوق العينية ظاهرة أو مستترة فإن ما إنتهت إليه المحكمة لا مخالفة فيه للقانون

- مجال تطبيق المادة ١٩٤ من القانون المدنى هو حالة حصول غلط فى المبيع ، أما حالة ظهور العيوب الخفية فيحكمها نص المادة ٤٤٧ من القانون المذكور. ومن ثم فلا يمنع من طلب القسح للعيب الخفى أن يكون المشرى قد أقر عند تسلم المبيع بأنه عاينه معاينة نافية للجهاالة .

- العلم المسقط لدعوى الضمان للعيب الخفى هو العلم الحقيقي دون العلم الإلزامى ، ومن ثم فإن نشر مرسوم اعتماد وقوع العقار المبيع داخل خط التنظيم بالجريدة الرسمية لا يدل بذاته على علم المشتري بهذا العيب .

- متى كان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه بفسخ البيع إلى وجود عيب خفى بالمبيع أكد البائع فى العقد خلوه منه مما يعد إخلالاً بالتزامه بالألا يكون المبيع عملاً بتكليف أو مشوياً بعيب خفى وفقاً للمادة ١/١٥٧ من القانون المدنى فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨

ليس لورثة البائع دفع دعوى المشتري بضيء ملكيته وتسليم المبيع ، بالتقادم استناداً إلى عدم تسجيل عقد البيع أو الحكم الصادر بصحته مدة تزيد على خمس عشرة سنة ذلك أن البائع يلتزم قانوناً بضمان عدم العرض للمشتري فى الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه . وهذا الالتزام أبدي يتولد عن عقد البيع ولو لم يشهر وينتقل من البائع إلى ورثته فيمنع عليهم مظه منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب العقد إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم من تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية .

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢

متى كان الحكم قد انتهى إلى أن المعرض للمشتري وهو من الغير لم يكن على حق فى تعرضه وأن البائع قد باع ما يملك ، فإن مودى ذلك أن ينفك عن البائع التزامه بضمان المعرض القانونى عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٤١ من القانون المدنى ، ولا يعيب الحكم وصفه ذلك المعرض بأنه ماذى ذلك أن وجه الرأى فى الحكم لا يغير سواء أصبح الحكم على المعرض المذكور صفة المعرض الماذى أو القانونى لأن البائع فى النهاية لا يكون ملزماً بضمان المعرض فى الحالىن على أساس إنفاكك الضمان عن البائع إن كان تعرضاً قانونياً وعدم ترتب هذا الضمان إن كان المعرض ماذياً .

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢١

يلتزم البائع بضمان عدم العرض للمشتري فى الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه . وهذا الالتزام مؤبد يتولد عن عقد البيع ولو لم يكن هذا العقد مشهراً وينتقل من البائع إلى ورثته فيمنع عليهم - منزهة - منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية . وإذا كان الطاعنون " ورثة البائع " قد دفعوا دعوى ورثة المشتري بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لمورثهم من مورث الطاعنين - بسقوطها بالتقادم

لرخصها بعد أكثر من خمس عشر سنة من تاريخ صدور هذا العقد ، فإن هذا الدفء يعد من قبيل المنازعة الممتعة قانوناً على الطاعين بمقتضى إلزام مورثهم بالضمان ، وإذ ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٦٤/٧/٧

إذا كان الأصل أنه لا يجوز للمشوى عند حصول تعرض له فى الإنفء بالمبيع أو عند استحقاق هذا المبيع أن يرجع على البائع بالتعويضات إذا كان المشوى يعلم وقت البيع بسبب التعرض أو الاستحقاق إلا أن إلزام البائع القانونى بالضمان يقبل التعديل باتفاق العاقدن مواء على توسيع نطاقه أو تضيق مسده أو الإبراء منه بحسب الغرض الذى يقصدانه من اتفاقهما . وأنه وإن كان اشراط الضمان فى عقد البيع بألفاظ عامة لا يعتبر تعديلاً فى الأحكام التى وضعها القانون لهذا الإنفء ، إلا أنه إذا كان المشوى والبائع كلاهما عالين وقت التعاقد بسبب التعرض أو الاستحقاق فإنه فى هذه الحالة يدل النص على شرط الضمان فى العقد - وهو أصلاً لا حاجة إليه - على أن الغرض منه هو تأمين المشوى من الخطر الذى يهدده تأميناً لا يكون إلا بالتزام البائع بالتضمينات علاوة على رد الدمن فى حالة استحقاق المبيع .

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨١٤ بتاريخ ١٩٦٤/٦/١١

المقصود من المادة ٤٦٨ من القانون الدنى التى تقضى بأنه " إذا حكم للمشوى بإبطال البيع وكان مجهل أن المبيع غير مملوك للبائع فله أن يطالب بتعويض ولو كان البائع حسن النية " هو تقرير حق المشوى الذى حكم له بإبطال البيع فى التعويض متى كان حسن النية ، وإذ جعل المشرع مناه حسن نية المشوى هو جهله بأن المبيع غير مملوك للبائع له فهو يعنى ألا يكون هذا المشوى عالماً وقت شرائه بأن البائع له لا يملك المبيع وبأنه يستحيل عليه لذلك نقل الملكية إليه ، ومن ثم فلا يتبقى حسن النية عن المشوى فجرد علمه بأن سند البائع له عقد بيع إبتدائى لا يسجل إذ فى هذه الحالة لا يستحيل على البائع نقل الملكية إليه بل أن إنتقالها يكون ممكناً بمجرد تسجيل البائع عقد تملكه ولا يعنى عدم تسجيل العقد عيباً فيه ، ذلك أن عقد البيع غير المسجل عقد منتج لجميع آثاره ومنها إلزام البائع بنقل الملكية للمشوى وتسجيله تنقل إليه الملكية فعلاً متى كان البائع مالكا للمبيع .

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٦٦/١/١٣

الإنفء البائع بضمان عدم التعرض للمشوى فى الإنفء بالمبيع أو منازعته فيه وفقاً للمادتين ٢٦١ ، ٣٠٠ من القانون الدنى الملغى والمادة ٣٩ من القانون القائم الإنفء أبدياً يولد من عقد البيع ولو لم يشهر فيه تمتع على البائع التعرض للمشوى لأن من وجب عليه الضمان يحرم عليه التعرض . وينقل هذا الإنفء

من البائع إلى ورثته فيمتنع عليهم مثله منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية. ومن ثم فإن دفع وراث البائع بعدم تسجيل عقد المشتري ويسقط حقوق الأخير المتولدة عن عقد البيع بالتفادى وطلب الوارث تثبيت ملكيته لبعض العقار المبيع إنما هو من قبيل المنازعة الممتنعة عليه قانوناً بمقتضى التزام مورثه بالضمان .

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٥٩٩ بتاريخ ١١/١/١٩٦٦

مشتري العقار بعقد غير مسجل يعتبر مجرد دائن عادي بالإلتزامات الشخصية المترتبة في ذمة البائع والناشئة عن هذا العقد.

الطعن رقم ١ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٨٦٩ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٦٦

يضمن البائع الإستحقاق الناشئ عن فعل الغير إذا كان سبب الإستحقاق موجوداً وقت البيع ، وذلك طبقاً لما تقتضيه المادة ٣٠٠ من القانون المدني القديم.

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٥٥٢ بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٦٦

— ما دام الحكم قد انتهى إلى أن العيب الذي لحق المبيع كان خفياً فإنه إذا ألقى على البائع عبء إثبات أن المشتري كان يعلم وقت إستلام المبيع بهذا العيب وأجاز له إثبات ذلك بكافة الطرق وإذا ألزم البائع بضمان هذا العيب بعد أن عجز عن إثبات هذا العلم فإن الحكم لا يكون مخالفاً للقانون ذلك إنه متى كان العيب خفياً يفرض أن المشتري لا يعلم به فإذا أراد البائع التخلص من الضمان فعليه هو عبء إثبات أن المشتري كان يعلم بالعيب وقت تسليم المبيع.

— إذا كان المشتري قد طلب الحكم له بإسرداد ما عجله من الثمن وبراءة ذمته من السند المخرور بالباقى من هذا الثمن بسبب وجود عيب خفى جسيم فى المبيع فإنه يكون قد طلب ضماناً فسخ العقد وإذا كان مقتضى إجابته إلى هذا الطلب إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل العقد فيسرد المشتري ما عجله من الثمن وبراءة ذمته من الباقي عليه منه على أن يكون للبائع إسرداد المبيع فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمشتري بطلباته لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ٢٦/١/١٩٦٧

— لن كان الأصل أن البائع لا يضمن العيب إلا إذا كان خفياً إلا أن المشرع إستثناء من القاعدة يجعل البائع ضامناً ولو كان العيب ظاهراً إذا أثبت المشتري أن البائع أكد له خلو العين المبيعة من العيب .

- متى تضمنت الدعوى المطالبة بصعوض على أساس إلزام البائع المدعى عليه بضمان العيب الخفى الذى وجد بالماكينة المبعة فإنها لا تكون من الدعاوى التى ترفع بالطريق الرسوم لأواخر الأداء .
- إذا اختار المشتري - وفقاً لحكم المادة ٤٤٤ من القانون المدنى - استبقاء المبيع فإنه لا يكون له إلا أن يطالب البائع بالفرق بين قيمة المبيع سليماً وقيمه مبيعاً ومصرفات دعوى الضمان التى إضطرها البائع إليها ويوجه عام ما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب بسبب العيب .

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٣٠

مادامت محكمة الموضوع قد سجلت على المشتري بحق أنه عجز عن إثبات وفاته باليمن بما يجب به قانوناً لا يجوز له أن يطلب إجبار البائع على تنفيذ إلتزاماته التى من شأنها نقل الملكية عن طريق الدعوى المعروفة بصحة التعاقد أو صحة ونفاذ العقد لأن من حق البائع أن يحمى إلتزامه هذا حتى يقوم المشتري بتنفيذ ما حل من إلتزاماته.

الطعن رقم ٩١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٤٧٧ بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٥

إنه إذا كانت المادة ٤٢٨ من القانون المدنى تلزم البائع بأن يقوم بما هو ضرورى لنقل الحق المبيع إلى المشتري ومن ذلك تقديم الشهادات اللازمة للتسجيل إليه كمستندات الملكية وبيان حدود العقار ، إلا أنه متى كان هذا الإلتزام يقابله إلتزام من جانب المشتري ولم يتم بتنفيذ جاز للبائع - وعلى ما تقضى به المادة ١٦١ من القانون المدنى - أن يمتنع من جانيه عن القيام بالإجراءات اللازمة للتسجيل. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد ما يستفاد منه أن البائعة لم تكن ملزمة طبقاً لشروط عقد البيع أن تقدم الأوراق اللازمة لتسجيله والتوقيع عليه من المشتري إلا بعد أن تحصل منهم على الرسم المطلوب سداده إلى مصلحة الشهر العقارى وأن هؤلاء هم المنتزمون بالمبادرة إلى دفعه ، وانتهى الحكم إلى أن تقصير مورث الطاعنين وهم من بعده فى ذلك قد سوغ للبائعة أن تحتصم قبلهم بالدفع بعدم التنفيذ فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٣

لا تعارض مع تنجز التصرف فى الأطنان محل النزاع قيام المورثة البائعة بعد التصرف بسداد دين مضمون برهن هذه الأطنان.

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٥٦٥ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٦٨

افلاك المعنى بنص المادة ٤٣٧ من القانون المدنى - التى تجعل تبة الهلاك على المشترى بعد إنتقال الحيازة إليه بالتسليم هو - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - زوال الشئ المبيع من الوجود بمقوماته الطبيعية وهو مالا يصدق على التأميم.

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ٢٢/٢٢/١٩٦٨

البن من المادة ٤٤٠ من القانون المدنى أن الإخطار المنصوص عليه فيها لا يكون إلا حين ترفع على المشترى دعوى من الغير باستحقاق المبيع ولا محل للتمسك بعلم حصول هذا الإخطار إلا حيث يرجع المشترى على البائع بضمان الإستحقاق على أساس قيام عقد البيع. أما إذا اختار المشترى سبيل المطالبة بفسخ العقد فإنه لا مجال لتطبيق المواد ٤٤٠ إلى ٤٤٣ من القانون المدنى الخاصة بضمان الإستحقاق. وقد ألصح المشرع عن إستقلال دعوى الضمان عن دعوى الفسخ والإبطال فى المادة ٤٤٣ من القانون المدنى التى يبتت عناصر التعويض الذى يحق للمشرى أن يطلبه من البائع فى حالة الرجوع عليه دعوى الضمان عند إستحقاق المبيع كله وذلك بنصه فى الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أن ,, كل هذا ما لم يكن رجوع المشترى مبني على المطالبة بفسخ البيع أو إبطاله ,,

الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١/٢٣/١٩٦٩

لئن كانت ملكية العقار المبيع لا تنقل إلى المشترى قبل تسجيل عقد البيع إلا أن البائع يلتزم بتسليم المبيع إلى المشترى ولو لم يسجل العقد. وبذلك تكون للمشترى ثمرة المبيع من تاريخ إبرام البيع ما لم يوجد إتفاق يقضى بغير ذلك .

الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١/١٦/١٩٦٩

من أحكام البيع المقررة فى المادتين ٢٢٦ و ٣٠٠ من القانون المدنى القديم والمادة ٤٣٩ من القانون القائم إلزام البائع بضمان عدم التعرض للمشترى فى الإنتفاع بالمبيع أو منازعته فيه وهذا الإلتزام أبدي يتولد من عقد البيع ولو لم يشهر فيمتنع على البائع أبدا التعرض للمشترى لأن من وجب عليه الضمان إمتنع عليه التعرض وينتقل هذا الإلتزام من البائع إلى ورثته فيمتنع عليهم مثله منازعة المشترى فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة المكسبة للملكية. ولما كان الدفع من الورثة يسقط حق المشترى بالتقدم لقموده عن رفع دعواه بصحة ونفاذ عقد البيع هو من قبيل المنازعة المتمتعة قانونا على ورثة البائع ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول هذا الدفع يكون مخالفا للقانون.

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٨

لما كان المقصود بدعوى صحة ونفاذ البيع هو تنفيذ إلتزامات البائع التى من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذا عينيا والحصول على حكم يقرم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية فإن المشتري لا يجاب إلى طلبه إلا إذا كان إنتقال الملكية وتسجيل الحكم الذى يصدر له فى الدعوى ممكنا ، فإذا ظهر للمحكمة من أوراق الدعوى أن الملكية لم تنتقل إلى البائع حتى تاريخ الفصل فى الدعوى لأن عقد شرائه لم يسجل وأن المشتري لم يختصم فى دعواه البائع للبائع له ليطالب الحكم بصحة العقد الصادر منه توطئة للحكم بصحة عقده هو حتى إذا ما سجل الحكم الصادر بصحة العقدين إنتقلت الملكية إليه ، فإن طلب المشتري الأخير صحة ونفاذ عقده يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٩٦٩/٤/١٧

يلتزم البائع - على ما تقتضى به المادة ٤١٨ من القانون المدنى - بأن يقوم بما هو ضرورى لنقل الحق المبيع إلى المشتري ، وهذا الإلتزام يشمل قيامه بشهر إنهاء الوقف وحقه فيه حتى يصنى للمشتري تسجيل عقد البيع الصادر له ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ إنخذ من إضراط الطاعن بحمل البائعة مصاريف الإظهار قرينة على إستغلاله لها قد إستند إلى قرينة فاسدة .

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٥

ضمان البائع للمشتري بإغلال المقار المبيع قنرا معينا من الربيع يعبر كقالة من المشتري لصفة فى المبيع مما تعنيه المادة ٤٤٧ من القانون المدنى بقولها " يكون البائع ملزما بالضمان إذا لم يتوافر فى المبيع وقت التسليم الصفات التى كفل للمشتري وجودها فيه " . وتختلف الصفة التى كفل البائع وجودها فى المبيع وإن لم يكن عيبا فى المبيع بمعناه التقليدى الدقيق لأن العيب الخفى كما عرفته هذه المحكمة هو الآفة الطارئة التى تخلو منها القطرة السليمة للمبيع ، إلا أنه وقد ألحق المشرع حالة تختلف الصفة بالعيب الخفى وأجرى عليها أحكامه فيما يخص بقواعد الضمان ، فإن رجوع المشتري على البائع فى حالة تختلف صفة فى المبيع كفل له البائع وجودها فيه إنما يكون بدعوى ضمان العيوب الخفية ، ولا يكون للمشتري أن يرجع على البائع على أساس أنه قد أدخل بالترام آخر مستقل عن إلتزامه بالضمان وإذا كان القانون قد إضراط فى العيب الذى يضمنه البائع أن يكون مؤثرا وعيبا إلا أنه لم يشرط ذلك فى حالة تختلف الصفة التى كفل البائع للمشتري وجودها فى المبيع ، فمجرد ثبوت عدم توافر هذه الصفة فى المبيع وقت التسليم موجب لضمان البائع متى قام المشتري باخطاره وذلك أيا كانت أهمية الصفة التى تختلفت وسواء كان المشتري يعلم بتختلفها وقت البيع أو لا يعلم ، يستطيع أن يتبينها أو لا يستطيع لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه

برفض دعوى المشترى " طلب تخفيض ثمن العقار المبيع بنسبة ما طرأ على إيجاره من تخفيض " على أنه كان فى إستطاعتها التحقق من حقيقة أجرة المقار المبيع لما اعتبر معه العيب غير خفى فلا تضمنه الباتعة ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يسوجب نقضه ، وإذا كان خطؤه هذا قد حجبه عما دفعت به المطعون ضدها " الباتعة " من سقوط حق الطاعنة " المشترى " فى الرجوع عليها بالضمان طبقاً للمادة ٤٥٢ من القانون المدنى وما أبدته الطاعنة من رد على هذا المدفع فإنه يعين إعادة القضية إلى محكمة الموضوع .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٠

المشروع وإن كان قد ألحق حالة تخلف الصفة التى كفلها البائع للمشترى بالعيب الخفى ، إلا أنه لم يشترط فى حالة فوات الصفة ما اشترطه فى العيب الذى يضمنه البائع من وجوب كونه مؤثراً وخفياً بل أنه جعل مجرد تخلف الصفة وقت التسليم موجبا لضمان البائع متى قام المشترى بإخطاره ، سواء كان المشترى يعلم بتخلفها وقت البيع أو كان لا يعلم ، وسواء كان يستطيع أن يتبين فواتها أو كان لا يستطيع ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لأمر تحقق الصفة فى الحدود السالف ذكرها وجرى على أن عدم توفر هذه الصفة عيب فى المبيع يشترط فيه لىوجب مسئولية الباتعة توافر إخفاء ، فإنه يكون قد خالف القانون

الطعن رقم ٨١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٧٠

طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٤٧ من القانون المدنى يكون البائع ملزماً بالضمان إذا لم تتوافر فى المبيع وقت التسليم الصفات التى كفل للمشترى وجودها فيه ، وإذا كان الثابت أن الطاعن قد ضمن للمشترى فى عقد البيع إغلال العقار قدر ما معينا من الربح فإن إلتزامه هذا يحجر كفالة منه لصفة فى المبيع يسأل عن تخلفها طبقاً لحكم الفقرة المشار إليها سواء كان المشترى يعلم بتخلفها وقت البيع أو لا يعلم يستطيع أن يبينها أو لا يستطيع.

— لا يجوز للبائع طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٥٢ من القانون المدنى أن يتمسك بمدة السنة لتمام التقادم إذا ثبت أنه تعمد إخفاء العيب غشاً منه ، وإذا كان المشروع قد ألحق حالة تخلف الصفة بالعيب الخفى وأجرى عليه أحكامه فيما يخص بقواعد الضمان ، بأن جعل للمشترى الرجوع على البائع فى هذه الحالة بدعوى ضمان العيوب الخفية ، تحقيقاً لاستقرار المعاملات ، فإن الحكم المطعون فيه إذا أقام قضائه برفض المدعى بسقوط الدعوى على أساس تعمد البائع إخفاء هذا العيب غشاً منه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه ، ذلك أن مدة التقادم تكون فى هذه الحالة ١٥ سنة أخذاً بالأصل العام المعمول به بشأن مدة التقادم.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٦/٤/١٩٧٠

عقد البيع مواء كان مسجلاً أو غير مسجل يلزم البائع بأن يمكن المشتري من الانتفاع بالمبيع وحيازته حيازة هادئة ، أما عدم تسجيل المشتري عقد شرائه فلا يترتب عليه سقوط حقه فى الضمان لأن الالتزام البائع به هو من الالتزامات الشخصية التى تنشأ عن عقد البيع بمجرد انعقاده والتى تستقل من البائع إلى ورثته ليمتنع عنهم مثله منازعه المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المدة الطويلة المكسبة للملكية.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٠٠ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٧٠

لا يجدى إدعاء الطاعنة "الشركة الباتمة" بأن عقد البيع " وعمله أرض أكل النهر " قد انسخ لاستحالة تنفيذه ويصدور القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن طرح النهر وأكله ، لأنه وإن كان هذا القانون قد منع تسليم أرض من طرح النهر لأصحاب أرض أكل النهر ، وقصر التعويض عنها على ما يعادل قيمة الأرض ، إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يحرم المشتري من حقه فى الحصول على مقابل عن هذه الأرض

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٠٥ بتاريخ ٣/١١/١٩٧٠

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٤٣٣ من القانون المدنى أن البائع يضمن للمشتري القدر الذى تعين للمبيع بالمقد ، وذلك دون تمييز بين ما إذا كان الثمن قد قدر بالمقد بسعر الوحدة أو تعين به جملة واحدة بل جعل المشرع للمشتري الحق فى هذا الضمان إذا وجد عجزاً فى المبيع يطلب إنقاص الثمن أو فسخ البيع بحسب الأحوال طالما أن مقدار المبيع قد تعين فى العقد.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٥٥ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٠

يشترط طبقاً للمادة ٢٠٣ من القانون المدنى لإجبار المدين البائع على تسليم العين المبيعة إلى المشتري أن يكون هذا التسليم ممكناً ، فإذا كانت هذه العين مملوكة للبائع وقت إنقضاء البيع لم تعلقت بها ملكية شخص آخر تعلقاً قانونياً إستحال الوفاء بهذا الإلتزام عيناً للمشتري الأول.

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ٢٩/٢/١٩٧٢

- إذا كان ضمان الإستحقاق إلتزاماً شرطياً يعترف وجوده على نجاح المتعرض فى دعواه ، فإن لازم ذلك أن التقادم لا يسرى بالنسبة إلى هذا الضمان إلا من الوقت الذى يثبت فيه الإستحقاق بصدور حكم نهائى به ومن لم فإن القول ببدء مريان التقادم بالنسبة لهذا الضمان فى ظل التقنين المدنى الملقى من وقت رفع الدعوى بالإستحقاق يكون على غير سند ، إذ أن حكم القانون فى هذه المسألة واحد فى التقنين القديم والقائم .

- لقاضي الموضوع متى انفسخ البيع بسبب إستحقاق المبيع ، ووجب على البائع رد الثمن مع التضمينات أن يقدر هذه التضمينات ببلغ معين ، يلزم به البائع ، علاوة على الثمن ، أو أن يحتسب عليه الثمن بالفوائد التي يعرض بها على المشتري ما خسره ، وما حرم منه من الأرباح المقبولة قانوناً بسبب نزع الملكية والإستحقاق ، وليس على القاضي إذا أجرى الفوائد التعويضية على البائع أن يتبع أحكام فوائد التأخير المشار إليها في المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم الذي يحكم واقع النزاع .

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٩٣٣ بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٢

- إذ تنص المادة ٤٣٩ من القانون المدني بأن يضمن البائع عدم التعرض للمشتري في الإنضاع كله أو بعضه إذا كان التعرض من فعله هو أو من فعل أجنبي يكون له وقت البيع حق على المبيع يحتج به على المشتري فقد أخلت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقيام ضمان البائع أن يكون مصدر الحق المعنى هو فعل البائع .

- إذا كان الحكم المطعون فيه إنما أعمل في قضائه بالتعويض ما إتفق عليه العاقدان في عقد البيع ، وما ورد فيه من ضمان الضامن المتضمن مع البائع ، وكان يجوز للمشتري الإتفاق على أن يعرضه البائع في حالة حصول تعرض له في إنضاعه بالمبيع ، كما يحق للمعاقدين أن يحددا مقدماً لقيمة التعويض بالنص عليه في العقد فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ٨٤/٤/١٩٧٥

من أحكام البيع المقررة في المادة ٤٣٩ من القانون المدني ، إلزام البائع بأن يمكن المشتري من الإنضاع بالمبيع وحيازته حيازة هادئة سواء كان عقد البيع مسجلاً أم غير مسجل بحيث لا يترتب على عدم تسجيل المشتري عقد شرائه سقوط حقه في الضمان ، لأن إلزام البائع به هو من الإلتزامات الشخصية التي تنشأ عن عقد البيع بمجرد إنعقاده ، ويصين على البائع تنفيذ هذا الإلتزام تنفيذاً عينياً بأن يدفع إدعاء الغير بجميع الوسائل القانونية التي يملكها حتى يكف عن تعرضه للمشتري فإذا لم يتبع البائع في ذلك وجب عليه تنفيذ إلتزامه بالضمان عن طريق التعويض وينقل هذا الإلتزام من البائع إلى ورثته .

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ١٦٠٦ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٧٥

لما كان الحكم المطعون فيه قد أعمل إتفاق الطرفين وخلص بأسباب سائلة ولها سندها إلى ثبوت الأسباب الجدية التي يخشى منها نزع المبيع من يد المطعون ضدهم ، وأن الطاعة قصرت في تنفيذ إلتزامها بالوفاء بكامل دين الرهن - للبنك - وتسليم المستندات اللازمة للترقيع على العقد النهائي وهي الإلتزامات المقابلة لإلتزام المطعون ضدهم بأداء باقي الثمن مما يتوهم حق حبسه عملاً بالمادتين ١٦١ ، ١٥٧/٢ من

القانون المدني ويجعل وفاءهم به عن طريق إيداعه صحيحاً طبقاً لما تقضى به المادة ٣٣٨ من هذا القانون لثبوت الأسباب الجدية التي أوردتها تبريراً لهذا الإجراء فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الحكم قد أخطأ في وصف إضطرار الطاعنة في العقد أن الرهن لا يمنع من سداد الثمن بأنه شرط قائم على الغش في حين أنها لم تخف الرهن على المطعون ضلهم وأجازت لهم حبس الدين وفوائده من باقي الثمن ، لأن ذلك الوصف لم يكن لازماً لقضائه.

الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٣٤٥ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٧٥

- ضمان البائع للمشتري إغلال العقار المبيع قدرأ معيناً من الربح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يعتبر كفاية من المشتري لصفة في المبيع كما تعينه المادة ٤٤٧ من القانون المدني بقوله "ا يكون البائع ملزماً بالضمان إذا لم يتوالى في البيع وقت التسلم الصفات التي كفل للمشتري وجودها فيه وإذا كان البائع مورث الطاعين - قد ضمن إغلال الدور الأول من العقار المبيع قدرأ معيناً من الربح وقد روعى هذا التقدير في تحديد الثمن فإن تخلف هذه الصفة في البيع يوجب إلزام البائع بالضمان .

- جرى قضاء هذه المحكمة على أن المشرع وإن كان قد ألحق حالة تخلف الصفة التي كفلها البائع للمشتري بالمعيب الخفي وأجرى عليها أحكامه فيما يخص بقواعد الضمان إلا أنه لم يشترط في حالة تخلف الصفة ما يشترطه في المعيب الذي يضمنه البائع من وجوب كونه مؤثراً وخفياً إذ جعل مجرد عدم توافر الصفة في المبيع وقت التسلم موجباً لضمان البائع متى قام المشتري بإخطاره ، سواء كان المشتري يعلم بتخلفها وقت البيع أو لا يعلم ، وسواء كان يستطيع أن يبين فوائدها أو لا يستطيع .

- مفاد نص المادة ٤٥٢ من القانون المدني أن الإلتزام بضمان العيوب الخفية يسقط بمضي سنة من وقت تسلم المشتري للمبيع ، غير أنه إذا تعمد البائع إخفاء المعيب عن غش منه فلا تسقط دعوى الضمان في هذه الحالة إلا بمضي خمس عشرة سنة من وقت البيع. ولما كان يبين مما قرره الحكم أنه رغم أن البائع مورث الطاعين - كان يعلم أن الدور الأول من العقار المبيع كان مؤجراً من قبل بمبلغ ثمانية جنيهات شهرياً فإنه ضمن للمشتري المطعون عليها الثانية ومورث المطعون عليها الأولى - أن العقار يغل قدرأ أكبر من الربح إذ استأجر منهما هذا الدور بمبلغ ٣٥ ج شهرياً لمدة ثلاث سنوات من تاريخ التوقيع على العقد النهائي على أن تكون الأجرة ٣٠ ج شهرياً بعد انتهاء هذه المدة مما جعل المشتريين يقبلان على تحديد غش العقار بمبلغ ٨٥٠٠ ج ، ثم أقام ورثة البائع دعوى قضي فيها بتخفيض الأجرة وخلص الحكم من ذلك إلى أن المبيع به عيب خفي تعمد البائع إخفاؤه عن المشتريين غشاً منه واستند إلى أسباب سائلة تكفي لحمله في هذا الخصوص ، وكان الحكم فيما أوردته على النحو سالف الذكر قد بين عناصر الغش الذي نسبته إلى

البائع وكيف أنه تعتمد إخفاء العيب ، وإذ رتب الحكم على ما انتهى إليه أن مدة تقادم دعوى الضمان لدى هذه الحالة تكون خمس عشرة سنة من تاريخ العقد وأن هذه المدة لم تنقضي بعد حتى تاريخ رفع الدعوى فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٨

— متى كان الثابت أن الطاعن تمسك في دفاعه بأنه لا يحق للمطعون ضدهم طلب فسخ العقد طالما أنهم لم يتفادوا التزامهم بتسليم الأرض المبيعة وتمكينه من وضع يده عليها و أن من حقه إزاء ذلك أن يقف تنفيذ التزامه بباقي الثمن حتى يوفى المطعون ضدهم من التزامهم بالتسليم ، وكان الحكم المطعون فيه قد إكتفى بالرد على ذلك بأن العقد قد خلا من ترتيب أى إلتزام على عاتق المطعون ضدهم من حيث تسليم الأرض المبيعة وتمكين الطاعن من وضع يده عليها ، فإن ذلك من الحكم خطأ فى القانون ، ذلك أن الإلتزام بتسليم المبيع من الإلتزامات الأصلية التى تقع على عاتق البائع ولو لم ينص عليه فى العقد ، وهو واجب النفاذ بمجرد تمام العقد ولو كان الثمن مؤجلاً ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك .

— إذ كان يشترط لطلب فسخ البيع أن يكون البائع قد أوفى بالتزاماته الناشئة عن العقد ومنها تسليم المبيع للمشتري إذ كان وقت التسليم قد حل قبل وقت دفع الثمن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بفسخ العقد إستناداً إلى تأخر المشتري فى الوفاء بباقي الثمن دون أن يبحث ما تمسك به الطاعن المشتري — من تخلف المطعون ضدهم — الباتعين — من الوفاء بالتزامهم بالتسليم ، فإنه يكون معيباً .

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٧

يقضى قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ والقرارات المنفذة له بمصادرة السيارة فى حالة بيعها بدون إذن إستيراد فضلاً عن تحميلها بدلين الضريبة المستحقة وهو دين تمتاز عملاً بالمادة ١١٣٩ من القانون المدلى ، وإذ كان الثابت من الأوراق أنه ترتب على المخالفة المشار إليها ضبط السيارة بناء على طلب مصلحة الجمارك مما نجم عنه جرمان المشتري (المطعون عليه) من الإلتفاف بها فإن هذا الضبط يعتبر تعرضاً مبنياً على سبب قانوني يضمنه البائع (الطاعن) — ذلك أنه يكفى نشوئه أن يجرم المشتري لفاعلاً من المبيع لأى سبب سابق على البيع لم يكن له يد فيه وليس فى مقدوره دفعه ولا يتوقف وجوده على صدور حكم قضائي بنزع ملكية المبيع المشتري بل يقصد به أى تعرض له من شأنه أن يؤدى إلى نزع الشئ المبيع حتى ولو كان البائع حسن النية لا يعلم بسبب الإستحقاق وقت البيع .

الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٠

الحكم الذى يصدر ضد البائع متعلقاً بالعقار المبيع يعتبر حجة على المشتري الذى سجل عقد شرائه بعد صدوره وذلك على أساس أن المشتري يعتبر مختلاً فى شخص البائع له فى تلك الدعوى المقامة ضده إذ أنه خلف خاص له .

الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٠

أنه وإن كان لمشتري العقار غير المسجل أن يحيل الحقوق الشخصية الناشئة عن العقد لآخر وفقاً لإجراءات الحوالة إلا أن ذلك لا ينفي حقه أيضاً فى أن يتصرف بالبائع فى العقار إلى مشتري ثان بموجب عقد بيع يكون مستقلاً بذاته عن عقد شرائه يلتزم هو فيه قبل المشتري بكافة التزامات البائع التى يرتبها عقد البيع وإذا كان الثابت من مطالعة عقد البيع المزمع ١٩٧٢/٤/٢١ أنه تضمن بيع المظنون ضده الأول الأطلان التى إشرأها من المظنون ضدهما الثانى والثالث بموجب عقد البيع غير المسجل ١٩٧٠/١٢/١ إلى الطاعن ، وأن المظنون ضده الأول يلتزم فى العقد الأول بكافة التزامات البائع التى تتولد عن البيع من ضمان خلو المبيع من الحقوق العينية والإلتزام بتسليم مستندات الملكية للطاعن والتوقيع على العقد النهائى وإستحضار المظنون ضدهما الثانى والثالث للتوقيع عليه مما ينفي عنه حصة حوالة الحق التى يوجب عليها حلول الخال له محل الخيل فى الحق نفسه بجميع مقوماته وخصائصه ، ومن ثم فلا يحل الطاعن محل المظنون ضده الأول فى العقد المزمع ١٩٧٠/١٢/٨ ويكون لهذا الأخير وللمظنون ضدهما الثانى والثالث أن يتقابلاً عنه إعمالاً للأثر النسبى للعقد .

الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٧٢٦ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٠

من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن من أحكام البيع المنصوص عليها فى المادة ٤٣٩ من القانون المدنى ، إلتزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري فى الإنتفاع بالمبيع أو منازعته فيه ، وهو إلتزام مزيد يتولد عن عقد البيع بمجرد إنقضاؤه ولو لم يشهر ، فبمقتضى على البائع أن يتعرض للمشتري لأن من وجب عليه الضمان إمتنع عليه التعرض. وبالتالي يمتنع على البائع دفع دعوى المشتري بصحة ونفاذ عقد البيع بالتقادم إستناداً إلى مضى أكثر من خمس عشرة سنة على عدم تسجيل العقد أو إحكمه بصحته لأن ذلك من قبيل المنازعات التى يمتنع على البائع إيدأها كأثر من آثار إلتزامه بالضمان إلا إذا توالرت لديه بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية .

الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١/٣١/١٩٨٠

التعرض الشخصى الذى يضمه البائع فى مفهوم المادة ٤٣٩ من القانون المدنى هو كل عمل يعكس على المشترى حقه فى حيازة المبيع والإنشاع به. فلا يدخل فى ذلك ما يديه البائع فى دعوى صحة التعاقد التى يقيمها عليه المشترى من دافع أو طلبات يهاجم إجراءات الخصومة سواء لصورها فيها أو لسقوطها أو إقضائها بمضى المدة ، إذ لا يعتبر هذا من قبيل التعرض لحقوق المشترى الناشئة عن عقد البيع.

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ٤/٤/١٩٨٠

إذ كان من المقرر قانوناً أن البائع يضمن عدم التعرض للمشترى - وخلفه عاماً أو خاصاً - فى العقار المبيع ، وكان المشترى الذى لم يسجل عقد البيع الصادر له لا يعتبر خلفاً للبائع ولا يعدو أن يكون دائناً شخصياً لهذا البائع ، فمن ثم لا يستطيع أن يواجه البائع بالتعاضد بضمان التعرض ، إلا إستعمالاً لحق مدینه بطريق الدعوى غير المباشرة.

الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٣٩ بتاريخ ٦/٢٥/١٩٨١

من أحكام البيع المقررة بالمادة ٤٣٩ من القانون المدنى أن البائع وورثته يلتزمون بضمان عدم التعرض للمشترى فى الإنشاع بالمبيع أو منازعته فيما كسب من حقوق بموجب عقد البيع اللهم إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع ووفق ما جرى به قضاء هذه المحكمة - شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية.

الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٢

- ملكية المنقول تنقل - فيما بين المتعاقدين وبالنسبة للغير - بمجرد التعاقد إذا كان محل الإلتزام شيئاً معيناً بالذات ، مما مفاده أن تصرف البائع فى الشيء لمشتريان يكون صادراً من مالك لأن ملكيته قد إنتقلت منه إلى المشترى الأول. وإذا تعرض الأخير للمشترى الثانى مدعياً ملكية المبيع وإنتزعه منه ، حق للمشترى الثانى الرجوع على بآله بضمان الإستحقاق.

- يكفى للرجوع بضمان الإستحقاق أن يجرم المشترى فعلاً من المبيع لأى سبب سابق على البيع لم يكن له يد فيه ، أو ليس فى مقدوره دفعه ولا يتوقف وجوده على صدور حكم قضائى بمنزعه ملكية المبيع من المشترى.

الطعن رقم ١٨٣٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣

المقرر أن البيع غير المسجل وإن كان لا يترتب عليه نقل ملكية العقار المبيع إلى المشتري إلا أنه يولد فى ذمة البائع التزاماً بتسليم المبيع كما مؤداه أن يصبح المبيع فى حيازة المشتري ويكون له أن يتنفع به بجميع وجوه الانتفاع ومنها البناء على سبيل القرار ، كما تنتقل إليه جميع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به.

الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٩٢ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٤

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء النقض - أنه إذا كان الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع يقوم مقام التوقيع أمام الموثق على عقد البيع النهائي ويحل محله فى التسجيل ، فإذا كان وفاء باقى الثمن معلق على التوقيع على العقد النهائي ، فإن إشراط المشتري ألا يصرف للبائع باقى الثمن الذى أودعه خزينة المحكمة إلا بعد صدور حكم نهائى بصحة ونفاذ العقد هو إشراط صحيح .

الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٦

الالتزام بتسليم المبيع من الالتزامات الأصلية التى تقع على عاتق البائع ولو لم ينص عليه فى العقد وهو واجب النفاذ بمجرد تمام العقد ، ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك ، كما أن البائع ملزم بتسليم العقار المبيع بماله التى هو عليها وقت تحرير العقد طبقاً لنص المادة ٤٣١ من القانون المدنى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من أن عقد البيع المسجل المتضمن بيع المطعون ضدهم للطاعنين العقار الكائن به شقنا النزاع قد خلا من ترتيب أى التزام على عاتق المطعون ضدهم بتسليم هاتين الشقتين ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧١١١ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٦

يشترط طبقاً للمادة ٢٠٣ من القانون المدنى لإجبار الدين البائع على تنفيذ التزامه بتسليم العين المبيعة إلى المشتري أن يكون هذا التسليم ممكناً فإذا كانت هذه العين مملوكة للبائع وقت إنقضاء البيع لم تعلقت بها ملكية شخص آخر تعلقاً قانونياً إستحالة الوفاء بهذا الإلتزام عيناً للمشتري الأول.

الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٢٨٢ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٠

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن دفع البائع بسقوط حقوق المشتري المتولدة من عقد البيع بالتضادم هو من قبيل المنازعة المحتمة عليه قانوناً بمقتضى إلتزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري وهو إلتزام أبدي متولد من عقد البيع ولو لم يشهر.

الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٨

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العيب فى المبيع يعتبر خفياً متى كان المشتري غير عالم به وغير مستطيع أن يعلمه أو إذا لم يكن من الممكن إكتشافه بالفحص المعتاد الذى تعارف الناس على القيام به كان يتطلب خبرة خاصة وفحصاً معيناً لا يعرفان فى المشتري ، وكان العلم الذى يتنص به ضمان العيب هو العلم الحقيقى دون العلم الإلزامى وهو ما لا يكفى للدلالة عليه مجرد إقرار المشتري فى عقد البيع بمعاينة للمبيع المعينة النافية للجهالة أو قلة ثمن المبيع .

الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٨

النص فى المادة ٤٣٩ من القانون المدنى على أنه يضمن البائع عدم التعرض للمشتري فى الإنطباع بالمبيع كله أو بعضه سواء كان التعرض من فعله هو أو من فعل أجنبى يكون له وقت البيع حق على المبيع يحتاج به على المشتري بدل على أنه يشترط لضمان البائع إستحقاق المبيع أن يكون الحق الذى يدعيه الغير سابقاً على البيع أو يكون تالياً له ولكنه مستمد من البائع .

الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٣

الضمان الناشئ لصلحة مشروى العقار نتيجة قيام البائع بتحميل هذا العقار برهن رسمى باعتباره تعرضاً مادياً منه ، لا يتيح لهذا المشتري الذى لم يتم بقضاء الدين المضمون بالرهن وأراد إستبقاء المبيع وأختار الصويص العيى سوى مطالبة البائع إزالة التعرض بتحرير العقار المبيع من الرهن فإن إمتنع البائع عن التنفيذ أو أستحال عليه ذلك لم يكن لهذا المشتري سوى الصويص بمقابل وفى الخالين لا يكون له أن يطلب إلزام البائع بأن يؤدى له هو الدين المضمون بالرهن لينوب عنه فى تسليمه للدائن المرتهن . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يطالب الباعين بدعواه الماثلة سوى بإلزامهم بأن يدفعوا متضامنين له قيمة دين البنك الدائن المرتهن ليؤديه هو له فإن دعواه فى هذا الخصوص تكون غير مقبولة .

الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٥

بيع العقار لا ينقل الملكية إلى المشتري قبل تسجيله ولا ينشئ سوى إلتزامات شخصية بين طرفيه ليكون المشتري مجرد دائن شخصى للبائع بحقوقه الناشئة عن العقد ، ومن ثم لا يجوز له مطالبة الغير البائع بالصويص عن فقد ملكية المبيع لأنها لم تنتقل إليه بعد سواء بتسجيل عقده أو تسجيل الحكم الصادر بصحته ونفاذه والناتج به على هامش تسجيل صحيفة الدعوى .

الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣١

مناط إلزام البائع بضمان العرض المتخصص عليه فى المادة ٤٣٩ من القانون المدنى ألا يكون عقد البيع ذاته باطلاً ، فإذا كان كذلك كان لكل من المتعاقدين عملاً بنص المادة ١٤١ من القانون المذكور أن يمتسك بهذا البطلان سواء عن طريق الدفع أو عن طريق الدعوى.

الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢

إلزام الورثة الطاعنون بالإلتزامات الناشئة عن عقد البيع الصحيح الصادر من مورثهم التى من بينها الإلتزام بضمان عدم التعرض للمشورة فى الإنشاع بالمقار المبيع أو منازعتها فيما كسبته من حقوق تولدت عن هذا العقد كما يجتمع عليهم منازعة من باعت إليه المقار وذلك تطبيقاً لنص المادة ٤٣٩ من القانون المدنى ولا يستثنى من ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا الحالة التى تتوافر فيها لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على المقار المبيع للمدة المكسبة للملكية

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٥

لقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن البائع يلتزم بضمان عدم العرض للمشورى فى الإنشاع بالمبيع أو منازعته فيه وهو إلزام مۇيد يتولد من عقد البيع ولو لم يكن مشهوراً إلا إذا توافرت لديه بعد البيع شروط وضع اليد على المقار المبيع للمدة الطويلة المكسبة للملكية وتقدير أدلة الدعوى والوقائع المؤدية لإكتساب الملكية بمضى المدة الطويلة مما تستقل به محكمة الموضوع متى إعتمدت فيه على أسباب سائفة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٨١ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٨

مناط إلزام البائع بتسليم العين المبيعة تسليماً فعلياً إلى المشورى أن يكون البائع حائزها الفعلى بوصفه مالئاً لها أو أن يطق المتبايعان على هذا التسليم الفعلى فى عقد البيع أو فى إتفاق لاحق عليه .

الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤١٠ بتاريخ ١٩٩٠/٢/١

مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن من آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع إلى المشورى من تاريخ إبرام البيع فيمتلك المشورى الثمرات من وقت تمام العقد وذلك ما لم يوجد إتفاق أو عرف مخالف يستوى فى بيع المقار أن يكون مسجلاً أو غير مسجل لما كان ذلك فإنه يكون لورث المظنون ضدهم الثمانية الأول الحق فى تملك ثمرات المقار المذكور منذ تاريخ شرائه له حتى تاريخ إنتقال ملكيته إلى الطاعنين ولا يكون للآخرين طلب إلزامهم بدفع الربيع عن تلك الفوة ، ومن ثم يكون الحكم المظنون فيه صائباً إذ إلزام هذا النظر .

الطعن رقم ١٠ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٣١

إن المادة ٣٠٠ من القانون المدني صريحة في أن ضمان البائع لا يشمل إلا الحقوق العينية. وحق المستاجر على العين المؤجرة ليس إلّا حقاً شخصياً ، فهو لا يدخل في حكم هذه المادة .

الطعن رقم ١١ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩/١١/١٩٣١

إذا باع أحد شيئاً على أنه مملوك له ، ثم تبين بعد البيع عدم ملكيته للمبيع ، كان البائع ملزماً - في حالة نزاع ملكية هذا الشيء من المشتري - بالتضمينات إذا كان المشتري يعتقد وقت الشراء صحة ملكية البائع للشيء المبيع. ويقتضب ضمن التضمينات ما زاد في قيمة المبيع بعد البيع على ثمنه .

الطعن رقم ٤٣ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ٣/٣/١٩٣٢

- إن حق الضمان لا ينشأ إلا من وقت منازعة الغير للمشتري في حيازته للمبيع وإنتفاعه به ، منازعة مبنية على دعوى حق عيني على المبيع. أما مجرد إكتشاف وجود حق رهن على العين المبيعة ، دون حصول معارضة من صاحب الرهن للمشتري ومع احتمال حصول تلك المعارضة في المستقبل ، فلا يبيح قانوناً للمشتري رفع دعوى الضمان ، لجواز عدم حصول التعرض فيما بعد من صاحب حق الرهن
- إن القانون مع تحديده ضمان البائع في المادتين ٢٦٦ ، ٣٠٠ مدني ولو لم ينص على ذلك في عقد البيع ، قد أباح للمصالحدين تطبيق مدى الضمان ، كما أباح فيما يقتضى قواعد التسهيلات العامة توسيع حدود الضمان القانوني بالنص في العقد على أكثر مما حدده القانون ، لأن كل شرط يشترطه الماعلدان في دائرة ما أباحه القانون ، أي غير مخالف للنظام العام ولا للأداب ، يكون ملزماً للطرفين وواجب الإحرام منهما .

- إن القانون إذ بين نتائج البيع من جهة إلتزامات كل من المتعاقدين لم يقصد إلزام المتعاقدين بعدم الخروج عن تلك النتائج ولكنه وضعها على اعتبار أنها فكرة المتعاقدين وما يقصدانه غالباً وقت البيع. فإذا لم يذكر في عقد البيع إلتزامات صريحة خاصة بالضمان فإن القانون يفرض أن المتعاقدين أرادوا ما بينه في مواده. ولهذا يجب على من يريد مخالفة ما فرضه القانون من الضمان - إذا هو أراد تشديد الضمان على البائع أن يبين في العقد الشرط الذي يفهم منه صراحة تشديد الضمان ومخالفة ما نص عليه القانون. أما إشتمال العقد على ما قرره القانون ، بمبارات عامة ، فإنه لا يدل على أن البائع تعهد بضمان أشد مما فرضه القانون ، ويكون من المعين في هذه الحالة تطبيق الضمان القانوني دون زيادة عليه لأنه في حالة الإشتباه يكون التفسير بما فيه الفائدة للمصعد .

الطن رقم ٣٦ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٩٩ بتاريخ ١٩٣٢/٤/٢٨

فيما يتعلق بآثار قطع المدة لا يعتبر البائع ممثلاً للمشتري في الدعاوى اللاحقة للتاريخ الثابت بعقد البيع

الطن رقم ٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٩٣٢/٤/٧

للضامن كما للمضمون الحق في الطعن بالنقض في الحكم القضائي باستحقاق العقار المبيع للمير. وهذا الحق يعتبر بالنسبة لكل منهما حقاً شخصياً قائماً على مصلحة خاصة به ، بحيث لو طعن الضامن بالنقض في هذا الحكم وقضى برفضه فذلك لا يمنع المضمون من تقديم طعن جديد باسمه شخصياً. ولا يشترط لوجود هذا الحق سوى اتصال الدعوى الأصلية بدعوى الضامن اتصالاً وثيقاً لا انفكاك له وكون الضامن قد دافع في الدعوى معاً. على أن قبول المضمون للحكم في الدعوى الأصلية مفروض تعليقه على شرط قبول الضامن لهذا الحكم .

الطن رقم ٥٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٠٥٤ بتاريخ ١٩٣٦/٢/٢٠

الدعوى المرفوعة من المشتري على البائع بطلب مبلغ مدعى بقرينه لدائن مرتهن على العين المبيعة زائداً على ما قدر به غنها في عقد البيع لا يصح تكليفها بأنها دعوى ضمان مما ينطبق عليه حكم القانون في حالة الاستحقاق أو نزاع الملكية ، بل إن حكمها يكون بحسب ما يفهم من اتفاق الطرفين في عقد البيع ومن الظروف الأخرى الواقعة للملازمة له. فإذا رفعت دعوى من هذا القبيل وكان عقد البيع منصوباً فيه على كيفية تسوية علاقة البائعين مع المشتري بشأن ما دفعه لهم من الثمن وما استبقاه لديه منه ليدفعه للبنك إفتكاً كاللعين التي إضارواها منهم مرهونة مع أطيان أخرى للبنك ، موزو كاً له الخيار بين أن يدفع فوراً إلى البنك هذا الباقي وهو ما يصيب الأطيان المشراه من مبلغ الدين بعد تجزئته على الأطيان المرهونة ليفتك الأطيان المشراه أو أن يحل في دفعه للبنك محلهم ، وكان الثابت أن المشتري عالم معلماً أكيداً من قبل المشتري بحالة العين المبيعة وما عليها هي وغيرها من الدين المسجل ، وكان الدائن المرتهن لم يتزع ملكية القدر المبيع بل إنه عند تسوية دينه ظهر أن له بقية منه أراد أن يضعها على العين المبيعة بسبب قاعدة عدم تجزئة الرهن ، فرفع المشتري على البائعين دعوى بطلب قيمة هذه البقية التي هي زائدة على الثمن الذي سبق أن دفعه برمته هم وللبك المرتهن فإن تكليف هذه الدعوى بأنها دعوى ضمان إستحقاق أو نزاع ملكية هو تكليف غير صحيح ، والحكم الصادر بناء على هذا معين النقض. والصحيح للقول عليه فقط هو عقد البيع وما قارنه من الظروف وحكم هذا العقد أن المشتري قد خلف البائعين في ملكية الأطيان التي إضارواها منهم مرهونة مع الأطيان الأخرى ، وأن ضمان البائعين من ناحية مبلغ الرهن هو ألا يكون نصيب الأطيان المبيعة فيه وقت التصاقد أكثر مما ذكر في العقد. أما باقي الدين الذي يصيب الأطيان

الأخرى المرهونة مع الأحيان المبيعة فلا شأن للبايعين بضمانه ، ولا تنطبق على بيعهم أحكام القانون المدني الواردة في باب ضمان البيع عند استحقاقه للغير أو عند نزاع ملكيته كله أو بعضه ، وإنما ينفي الأخذ في حقهم بحكم قانون العقد الملزم للطرفين .

الطعن رقم ٧١ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٩١ بتاريخ ١٩٣٦/٢/٢٠

إن عقد البيع سواء أكان مسجلاً أو غير مسجل يلزم البائع بأن يمكن المشتري من الإنفاع بالمبيع وحيازته حيازة هادئة. فإذا لم يتم البائع بتنفيذ هذا العهد أو لم يتمكن من القيام به واستحقت العين المبيعة أو نزعت ملكيتها بسبب ترتب حق عيني عليها وقت البيع أو نشوء هذا الحق بفعل البائع بعد تاريخ العقد فإنه يجب عليه رد الثمن مع التضمينات طبقاً لما تقضى به المادتان ٣٠٠ و ٣٠٤ من القانون المدني ولا يسقط حق الضمان عن البائع إلا إذا إشرط عدم الضمان وكان المشتري عالماً وقت الشراء بسبب الإستحقاق أو اعترف أنه إشرى ساقط الخيار. أما عدم تسجيل المشتري عقد شرائه فلا يترتب عليه سقوط حق الضمان. وإذاً فالحكم الذي يرفض دعوى الضمان تأسيساً على أن نزاع ملكية العين من المشتري لم يكن إلا نتيجة إعماله في تسجيل عقد شرائه مما مكن دائن البائع الشخصي من نزاع ملكية العين المبيعة ، يكون حكماً مخالفاً للقانون معيناً نقضه .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٧٤ بتاريخ ١٩٣٧/١١/١٨

إن مجرد التعكير المادي الحاصل من الغير للمشتري في العين المبيعة لا يدخل بحال في ضمان البائع حتى ولو كان منصوباً عليه في العقد ، لأن ما يضمنه البائع بصفته هذه هو التعرض أو الإستحقاق المستند إلى سبب أو نزاع قانوني .

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٢٢ بتاريخ ١٩٣٨/٢/١٧

إن المادة ٣٠٣ من القانون المدني قد نصت على بطلان شرط عدم الضمان إذا كان حق مدعى الإستحقاق في المبيع مرتباً على فعل البائع. فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يحمل البائع (وزارة الأوقاف) إلا ضمان تصرفاته في العقار المستبدل بعد رسو المزداد على المشتري ، فإن شرط عدم الضمان الوارد في البند الحادى والعشرين من شروط قائمة مزاد إستبدال الأموال الموقوفة ، ومؤداه أن المشتري يشترى ساقط الخيار لا يسقط عن البائع (الوزارة) ضمان عدم تسليم المبيع بالحالة التي كان عليها وقت رسو المزداد وتصرفه فيه بائعهم والبناء وبيع بعضه وقبض ثمنه ، ما دام كل ذلك كان من فعله وبعد رسو المزداد.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٣٤ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٢/٥/١٩٤٠

لا يوجد فيما ورد بالقانون من نصوص في صدد حق الضمان المقرر للمشتري على البائع ما يحدد وقت نشوء هذا الحق أو وقت عقد البيع أم وقت العرض الفعلي. فإن المادتين ٢٦٦ و ٣٠٠ من القانون المدني قد نصتا فقط على إلزام البائع بأن يمكن المشتري من الإنشاع بالمبيع وحيازته حيازة هادئة والمادة ٣٠٤ توجب على البائع إذا حصل تعرض للمشتري أن يرد إليه الثمن مع التضمينات. أما النصوص الأخرى فلا تتضمن سوى الأحكام التي تراعى في تعيين الثمن وتقلير التضمينات. وإذن ففقه القانون هو الذي يرجع إليه في تحديد هذا الوقت. وإذا كانت الحقوق لا تكون موجودة إلا من الوقت الذي فيه يمكن قانوناً المطالبة بها فإن حق الضمان لا ينشأ إلا من وقت منازعة الغير للمشتري في المبيع. ولهذا تواضع الفقه على أن مجرد خفية المشتري تعرض الغير أو علمه بوجود حق للغير على المبيع لا يخوله حق الرجوع على البائع بالضمان ما دام لم يحصل له تعرض فعلي، وبالتالي لا تبدأ مدة التقادم في دعوى الضمان إلا من وقت هذا التعرض.

الطعن رقم ٥٠ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٣٤ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٤٠

إن المادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ الخاصة بتسوية الديون العقارية قد نصت على أن قانون وقف البعوض الجبرية رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٨ يستمر العمل بموجبه إلى ٣٠ يونه سنة ١٩٣٩. ولذلك فكل من كان له أن ينقطع بهذا القانون يبقى له الإنشاع لفاية هذا التاريخ، وذلك سواء أكان قدم طلباً للتسوية العقارية أم لم يكن. وإذن فالحكم الذي يرفض وقف المبيع بمقولة إن الطالب وإن كان قدم طلب التسوية في خلال الثلاثة الشهور المنصوص عنها في المادة التاسعة من قانون التسوية المذكور إلا أنه لم يتقدم بطلبه إلا بعد صدور الحكم بالمبيع، ولم يتمسك بالوقف إلا في الجلسة الأخيرة المحددة للبيع وإن وقف البيع لا يكون واجباً إلا إذا قدم طلب التسوية للجنة المشار إليها في ذلك القانون وقررت أنه جائز القبول ونشر ذلك في الجريدة الرسمية - هذا الحكم يكون مصعباً تقضه لمخالفته للقانون.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ٥/٣/١٩٤٥

ليس للمشتري في حالة إستحقاق المبيع للغير إلا حق الرجوع على البائع بالضمان. فإذا كانت الأعيان ملكاً لوقف وباعها الناظر على أساس أنه تبادل فيها مع الوقف ثم باعها المشتري إلى آخر ثم طالب الناظر الجليلد المشتري الثاني بتبثيث ملكية الوقف لها، فلا يحق لهذا المشتري، إذا ما حكم بالزامه برد أعيان الوقف، أن يطلب تسليمه أعيان الناظر السابق الخاصة التي وضع الوقف يده عليها بطريق البديل لأنه لم يكن متبادلاً مع الوقف وإنما هو مشتري من شخص آخر بعيد عنه.

الطعن رقم ١١٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٩٤٥/٤/٢٦

إذا احتج البائع لعدم قيامه بتطهير العين من الدين الذي عليها بأن تعهده بذلك لم يعين له في العقد وقت يجب إقامه فيه فأجابت المحكمة على ذلك بأنها رأت من الأوراق أن نية المتعاقدين انصرفت إلى أن كلأ من الطرفين إلزام بما تعهد به مقابل إلزام الآخر بتعده ، وأن التطهير كان يجب أن يتم من جانب البائع في ميعاد غايته اليوم الذي حدد لإستحقاق القسط الأخير من باقي ثمن المبيع ، وكان ما أوردته المحكمة في هذا الصدد من شأنه أن يؤدي إلى ما إنتهت إليه ، فلا معقب عليها في ذلك .

الطعن رقم ١٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٤٦/١/٢٤

البائع يضمن المبيع من كل تعرض للمشوى يستند إلى حق أو وجه قانوني ، ويشمل ذلك وجود دين شخصي على مورث البائع وحصول الدائن على حكم يدينه ثم على حق اختصاص على المبيع .

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٤

إن المادة ٣٢٠ من القانون المدني تنص على أنه : " لا وجه لضمان البائع إذا كان العيب ظاهراً أو علم به المشوى علماً حقيقياً " . وهذا النص صريح في أن الضمان ينتفى في حالتين كل واحدة منهما متميزة عن الأخرى ، فحيث يكون العيب ظاهراً كان كالياً في نفى الضمان بلا حاجة إلى تحرى العلم الحقيقي به والعيب يعتبر في حكم القانون ظاهراً متى كان يدركه النظر اليقظ . ولو لم يكن في متناول إدراك غيره . فليس معيار الظهور في العيب معياراً شخصياً يفاوت بفاوت المسوى في الأنظار المختلفة بل معياراً متعباً بذاته مقدراً بمسعى نظر الشخص القطن المتنبه للأمور . فإذا ما أثبت الحكم أن عدم إنبات البلور التي هي محل الدعوى إنما يرجع إلى تسوس بعضها ، وأثبت أن المشوى ، وهو عمدة ومن كبار المزارعين لا يصعب عليه كشف تسوس هذه البلور عند ورودها إليه ، ثم خلص من ذلك إلى القول بأن العيب كان ظاهراً وأسسن على ذلك قضاءه برفض دعوى المشوى ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٣١

إن المادة ٣٠٠ من القانون المدني فرقت بين ضمان التعرض القانوني الذي يواجه المشوى بناءً على حق عيني على المبيع وقت البيع ، و ضمان التعرض الذي يقع بناءً على حق عيني لاحق للبيع لإشروطت في الحالة الأخيرة فقط لقيام ضمان البائع أن يكون مصدر الحق العيني هو فعل البائع . أما في الحالة الأولى لإطلاق نص المادة لا يدع مجالاً للشك في أنه لا يشووط في وجوب ضمان البائع للتعرض بناءً على حق عيني وقت البيع أن يكون من فعل البائع ، بل يصح أن يكون مصدر هذا الحق العيني هو غير البائع متى كان من الجائز قانوناً أن يواجه المشوى وقت البيع بهذا الحق ، كان يكون مثلاً سند المتعرض في تعرضه

تملكاً بسبب صحيح ، أو تملكاً بمضي المدة الطويلة ، توافرت شروط أيهما وقت البيع ، أو رهناً سابقاً على البيع مرتباً من غير البائع المالك في الحالة التي وردت بشأنها المادة ٧٩ مكررة من القانون المدني. فإذا كان الثابت أن العقود التي تلقى بها بعض المصريين حقوقهم لاحقة للبيع الصادر إلى المتعرض له ولكن مندهم في الملك يرجع إلى ما قبل البيع له فإنه يكون من المتعين على المحكمة ألا تلف عند تاريخ عقود المتعرضين بل يكون عليها أن تسين هل لأسلاف هؤلاء المتعرضين حق يجوز أن يواجه به المشرى وقت البيع. ولا يحول دون هذا أن يكون سلف المتعرضين قد تملكوا بعض العين بناء على إجراءات نزع ملكية وفاء للأموال الأميرية وجهت إلى غير البائع ومورثه وتملكوا بعضاً آخر بحكم مرسى مزاود كان نتيجة ترتيب رهن من غير مالك ، إذ القاطع في الأمر أن يكون للغير وقت البيع حق عيني على المبيع يصح أن يواجه به المشرى. وإذا فالحكم الذي يقرر أن ضمان البائع لا يقوم إلا إذا كان المتعرض يستند إلى حق عيني صلو إليه من البائع قبل البيع وأنه لا يصح أن يقيد بالتصرفات التي يتمسك بها المتعرضون لأنها لاحقة تاريخاً لعقد البيع الصادر إلى المتعرض له ، ولأن نزع ملكية بعض المبيع لم يكن موجهاً إلى البائع ولا ورثة والده هذا الحكم يكون مخالفاً للقانون .

• الموضوع الفرعي : التزامات المشتري :

الطعن رقم ٨٥ لسنة ١٩ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٥١/٣/٨

ما دامت المحكمة قد اعتبرت أن التقصير جاء من جانب المشرى دون البائع ، فلا يحق للمشرى قانوناً أن يتحدى بعدم قيام البائع بتنفيذ ما التزم به . وليس ثمة بعد ذلك ما يحول دون القضاء للبائع بالفسخ.

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٠ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٥٢/٣/١٣

إن المشرى لا يكون قد وفي بالتزاماته كاملة إذا لم يودع الثمن وما إستحق عليه من فوائد حتى وقت الإيداع عملاً بالمادة ٣٣٠ من القانون المدني " القديم " وبدون هذا الإيداع الكامل لا يمكن تفادي الفسخ المربط على عدم قيام المشرى بالتزاماته المتصور عليها في العقد. وإذا فمضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بفسخ البيع أقام قضاءه على أن العقار المبيع الذي تسلمه المشرى ينتج ثمرات وأن المشرى قد إتصر عند الإيداع على المبلغ الباقي عليه من الثمن دون أن يضيف إليه ما إستحق من فوائد والتي لا يشترط في إستحقاقها المطالبة بها قضائياً أو الإتفاق عليها بين أصحاب الشأن فإن ما قرره هذا الحكم صحيح في القانون.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٥

مضى كان الثابت أن المشوى دفع جزءا من ثمن المبيع عند تحرير عقد البيع وإتفق على سداد الباقي عند تحرير العقد النهائي وأن البائع تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المشوى لم يوف كامل الثمن المستحق فى ذمته لأن الحكم يكون قد تخالف القانون إذا قضى بصحة وفاء العقد دون أن يقيم الدليل على وفاء المشوى بكامل الثمن ، كما أنه يكون قد عاره لقصور فى التسبب إذا لم يرد على دفاع البائع فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٤

إذا كان الواقع فى الدعوى أن الطاعة [وزارة الصحة] تعاقدت مع المطعون عليه الأخير هو ومورث باقى المطعون عليهم على توريد مسلى لمستشفياتها وأنهما وردا لها رسالة أولى وجد بعضها غير مطابق للمواصفات المنطق عليها فى عقد التوريد فرفضت الطاعة قبولها وأخطرت مفتش صحة مدينة القاهرة بذلك فأمر بضبط الرسالة وأخطر النيابة العامة لاستصدرت أمرا من القضاء بتأييد هذا الضبط ، وأن المطعون عليهما إذ ارتضيا هذا الرفض قاما بعوريد كمية أخرى من المسلى بدلا من الرسالة الأولى قبلتها الطاعة ، فإن الحكم المطعون فيه وقد ألزم الطاعة بضمن ما ثبت من التحليل صلاحية من المسلى موضوع الرسالة الأولى تأسيسا على أن تسليم المطعون عليهما هذا القدر الذى ثبت صلاحيته يعتبر تسليما صحيحا للشئ المباع يوجب على المشوى أداء ثمنه المنطق عليه ، مع أن المسلى موضوع الرسالة الأولى قد استبدل به غيره ولم يعد هو المبيع الذى تلزم الطاعة بأداء ثمنه طبقا لعقد التوريد يكون وقد أسس قضاءه على هذا الفهم الخطأ مخالفا للقانون بما يسوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣

مضى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إتفاقا قد تم بين الطرفين على دفع الثمن جميعه نقداً فى ميعاد معين فإنه لا محل للرجوع إلى العرف لمعرفة ميعاد دفع الثمن والطريقة التى يدفع بها أو لبيان ما إذا كان يحق للبائع التحلل من الصفقة إذا لم يوف المشوى الثمن فى الميعاد ما دام أن القانون قد حوله هذا الحق بنص صريح بما قرره فى المادة ٣٣٥ من القانون المدنى القديم من أنه إذا إتفق فى بيع البضائع والأمتعة المنقولة على ميعاد لدفع الثمن ولإستلام المبيع كان البيع مفسوخاً حتماً إذا لم يدفع الثمن فى الميعاد المحدد بغير حاجة إلى تنبيه رسمى .

الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٦٦/٢/١

- تراخي المشتري في تسجيل عقد شرائه - على ما جرى به قضاء محكمة النقض لا يسقط عن البائع التزامه بالضمان ولو كان هذا الواضي قد ترتب عليه نزع ملكية العين المبيعة من تحت يد المشتري .
- تطبيق نص المادى ٤٣٤ من القانون المدني فى حالة الإدعاء بوجود عجز فى المبيع محله أن يكون البيع قد إنقضى على عين معينة مفرزة ذات مفاص أو قدر معين ولم يقم البائع بالتسليم على النحو الذى إلترزم به بأن سلم المبيع أقل قدرأ مما هو مقرر عليه .

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣١ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٤٩٠ بتاريخ ١٩٦٦/١/٣٠

لئن كانت المادة ٣٣٠ من القانون المدني القديم تقتضى بأنه لا يكون للبائع حق فى فوائد الثمن فى حالة عدم الإيفاء عليها إلا إذا كلف المشتري بالدفع تكليفاً رهنياً أو كان المبيع الذى سلم ينتج ثمرات أو أرباح أخرى بما يوحى أنه ما لم يحصل هذا التكليف فإن فوائد الثمن لا تستحق للبائع إلا من تاريخ تسلم المشتري للمبيع الثمر لا كانت العلة فى ربط حق البائع فى فوائد الثمن بتسليمه المبيع الثمر للمشتري هو عدم جواز جمع المشتري بين ثمرة البدلين - المبيع والثمن - والفاوض المشرع أن وسيلة المشتري إلى التمكن من الإستيلاء على الثمرات هى تسليمه المبيع فإنه فى أية حالة يتمكن فيها المشتري من الإستيلاء على هذه الثمرات ولو لم يتسلم المبيع فعلاً فإنه يلزم بدفع فوائد بالسعر القانوني حتى لا يجمع بين الثمرات والفوائد ، فينقطع بالثمن والمبيع معاً . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون ضده " المشتري " بثمرات المبيع عن مدة سابقة على تاريخ وفاته بباقي الثمن فإنه إذ رفض القضاء للطاعن " البائع " بفوائد ما لم يكن قد دفع له من الثمن وإجراء المقاصة بين هذه الفوائد وما يعادلها من الثمرات تأسيساً على أن المبيع كان تحت يده فإن الحكم يكون مخالفاً للقانون

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٦٨٨ بتاريخ ١٩٦٦/١١/١٥

- مؤدى نص المادة ٣٣٨ من القانون المدني أن للمدين الوفاء بدينه عن طريق إيداعه مباشرة دون عرضه على الدائن إذا كانت هناك أسباب جدية تبرر ذلك . فمضى كان الحكم قد أقام لقضاه بصحة إيداع الثمن دون أن يسبقه عرض حقيقي على ما قرره من أن البائع أقام دعواه بفسخ عقد البيع قبل رفع المشتري لدعواه بصحته ونفاذه ، وأن إلترزام المشتري بدفع باقي الثمن معلق على التوقيع على العقد النهائي ، وقد إمتنع البائع عن التوقيع عليه ، فلم يكن له حق فى إستيفاء الثمن حتى يعرضه المشتري عليه وخلص الحكم من ذلك إلى أن هذين السبين جديان ويرران هذا الإجراء طبقاً للمادة ٣٣٨ من القانون المدني.

فإن هذا الذى ذكره الحكم فى تقرير قيام المشرى بإيداع باقى الثمن مباشرة دون عرضه على البائع هو قول يؤدى إلى ما انتهى إليه من إعتبار الإيداع صحيحاً.

- الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع يقوم مقام التوقيع أمام الموثق على عقد البيع النهائى ويحل محله فى التسجيل. فإذا كان وفاء باقى الثمن معلق على التوقيع على العقد النهائى ، فإن اشراط المشرى ألا يصرف للبائع باقى الثمن الذى أودعه خزانة المحكمة إلا بعد صدور حكم نهائى بصحة ونفاذ ذلك العقد هو إشرط صحيح.

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠٣٠ بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٧

حكم المادة ٢٩٦ من القانون المدنى المللى التى تعاقبها المادة ٤٣٤ من القانون القائم لا ينطبق إلا حيث يوجد عجز أو زيادة فى المبيع بمعنى أن يكون البيع قد تناوله ، أما ما يضع المشرى يده عليه من أظبان البائع كما لا يدخل فى عقد البيع فإنه بعد مقتضاً له ولا تقادم دعوى المطالبة به بالتقادم المنصوص عليه فى المادة ٢٩٦ المشار إليها.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٠

مفاد نص المادة ٥٧/٢ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أجاز للمشرى الحق فى حبس الثمن إذا تبين وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من يده لمجرد قيام هذا السبب لدى المشرى يقول له الحق فى أن يحبس ما لم يكن قد أداه من الثمن ، ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذى يهدده ، وذلك ما لم يكن قد نزل عن هذا الحق بعد ثبوته له أو كان فى العقد شرط يبيعه من استعماله ، فعلم المشرى وقت الشراء بالسبب الذى يخشى معه نزع المبيع من يده لا يكفى بدالته للدلالة على نزوله عن هذا الحق ، لأنه قد يكون محطاً بالخطر الذى يهدده ويكون فى نفس الوقت معتمداً على البائع فى دفع هذا الخطر قبل استحقاق الباقي فى ذمته من الثمن ما دام أنه لم يشترط مساقط الخيار.

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٨١ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٢

إذا كان المظنون ضده الأول " المشرى " قد أودع باقى الثمن على ذمة الطاعة ومساير البائعين وطالما أن الإيداع لم يكن فى ذاته محل إعتراض ، فإن ذمة المظنون ضده تبرا بإيداع المستحق من الثمن على ذمة البائعين جميعاً ، لأن الصفة بالنسبة له كانت غير مجزأة ، وللطاعة أن تتأدى حصتها من الثمن المودع وفق الإجراءات المقررة قانوناً

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٦

و لئن كان وضع يد المشرى على العين المبيعة يصح باعتباره قرينة على إنجاز التصرف إلا أنه ليس شرطاً لازماً فيه ، إذ قد يكون التصرف منجزاً مع استمرار حيازة البائع للعين المبيعة لسبب من الأسباب التى لا تنافي لإنجاز التصرف.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٧

أوجبت المادة ٣١ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٤ على كل شخص يكون مديناً للركة بشئ من القيم المالية المملوكة لها أن يقدم إلى مصلحة الضرائب إقراراً يبين فيه كل ما فى ذمته للمتوفى ونصت على أنه لا يجوز لهذا المدين أن يسلم شيئاً ما فى ذمته إلى الورثة لا مباشرة ولا بواسطة الغير إلا بعد تقديم شهادة من مصلحة الضرائب دالة على تسديد رسوم الأيلولة المستحقة للخزانة أو على أن الركة غير مستحق عليها رسوم ، ومفاد ذلك أن المشروع حول المدين الحق فى أن يتمتع عن الوفاء بما فى ذمته من ديون للركة إلى أصحابها حتى يقدموا الشهادة السابق ذكرها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام الطاعن بأن يؤدى للمطعون ضدهم الباتى من ثمن الأيطان التى إشتراها من مورثهم تأسيساً على ما قرره الحكم فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق والمكملة له من أن سداد باقي الثمن لا يتوقف على تلك الشهادة ، مما يدل على أن محكمة الاستئناف قد أجازت للورثة إستيفاء الدين المستحق للركة من مدينتها قبل تقديم الشهادة المشار إليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد مخالف القانون بإعذاره حقاً قانونياً للطاعن بغير مقتضى.

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٩٧٤/٢/١١

أحقه البائع لإقتضاء باقي ثمن المبيع وحق المشرى فى حبه وجهان متقابلان لشئ واحد والقضاء بأحقية البائع لباقي الثمن وإلزام المشرى بأدائه يندرج فيه حملاً القضاء بأن المشرى لا يحق له أن يحبه وتكون دعوى المشرى بأحقية فى حبه خشية إستحقاق المبيع كله أو بعضه للغير عودة لا تجوز إلى ذات النزاع الذى حاز القضاء السابق فيه قوة الأمر المقضى وإلا إنقلب دفعه بعدم تنفيذ إلتزامه إلى دفع بعدم تنفيذ الحكم الصادر حده.

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٧٢٧ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣٠

— إن تطبيق المادة ٤٣٣ من القانون المدنى بشأن مسئولية المشرى عن تكملة الثمن إذا تبين أن القدر الذى يشتمل عليه المبيع يزيد على ما ذكر فى العقد والمادة ٤٣٤ منه بشأن تقادم حق البالغ فى طلب تكملة الثمن بإقتضاء سنة من وقت تسليم المبيع تسليمياً فعلياً ، إنما يكون وفقاً لما صرح به المادة ٤٣٣ فى صدرها فى حالة ما إذا كان مقدار البيع قد عين فى العقد ، أما إذا لم يعين مقداره أو كان مبنياً به على

وجه القريب فإن دعوى البائع لا تقادم بسنة ، بل تقادم بخمس عشرة سنة ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استبعد تطبيق التقادم الحوّل على دعوى الشركة - الباتمة - بمطالبة الطاعنين - ورثة المشتري - بضمن الأرض الزائدة بعد أن خُص إلى مقدار المبيع لم يبين في العقد واستدل الحكم على ذلك بالعبارة التي وردت في إقرار المورث من أن الأرض التي إضرأها من الشركة وقدرها ١٥ ف " تحت المساحة " وما جاء في البند الأول من عقد البيع من أن الحد الغربي للأرض المبيعة هو باقي ملك الشركة فإن هذا الذي أورده الحكم يتفق مع صحيح القانون ويقوم على أسباب مائفة تكفي لحمله.

- تنص المادة ١/٤٥٨ من القانون المدني على أنه " لأحق للبائع في الفوائد القانونية عن الثمن إلا إذا أعلن المشتري أو إذا سلم الشيء المبيع ، وكان هذا الشيء قابلاً أن ينتج ثمرات أو إيرادات أخرى هذا ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بغيره " ، مما مفاده أن الفوائد تستحق عن الثمن من وقت تسلم المشتري المبيع إذا كان هذا المبيع قابلاً أن ينتج ثمرات أو إيرادات أخرى ، وهي فوائد قانونية يجري عليها حكم المادة ١/٣٧٥ من القانون المدني فتسقط بخمس سنوات بوصفها حقاً دورياً متجديداً وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأن الفوائد التي تستحقها الشركة المطعون عليها - الباتمة - عن ثمن الأرض الزائدة تقادم بخمس عشرة سنة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٤٥ مكتب فتى ٢٩ صفحة رقم ١٧٧٧ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٧٨

إذا كان البيع إنصب على قدر معين وتم البيع بسعر الوحدة وكان المبيع قابلاً للتعبير دون ضرر كما هو الحال بالنسبة للفتح الكوك موضوع التداي - فإن ما يسعى عليه المشتري زيادة عن القدر المبيع لا يشمل عليه عقد البيع ولا يجبر البائع على بيعه بنفس السعر ومن ثم لا تعتبر المطالبة بقيمة القدر المستوفى عليه بغير حق زائداً عن القدر المبيع مطالبة بتكملة الثمن ولا يسرى في شأنها التقادم الحوّل المنصوص عليه في المادة ٤٣٤ من القانون المدني .

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٤٨ مكتب فتى ٢٩ صفحة رقم ١٩٩٨ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٧٨

إذ كان الثابت من مذكرة الطاعن المقدمة لحكمة أول درجة أن ما تمسك به من أوجه دفاع في الدعوى القرعية التي أقامها عليه المطعون عليها الأولى بطلب فسخ عقد البيع - الذي طلب القضاء بصحته ونفاذه في الدعوى الأصلية - أن الباتمة لم تشرط في ملحق العقد الذي إتفق فيه على الشرط الصريح الفاسخ أن يكون الوفاء بباقي الثمن في موطنه لتطالبه به في موعد إستحقاقه أو أن تعذر الوفاء به وإذا خلت الأوراق مما يفيد أنها إنتقلت إليه في موطنه لتطالبه بدفع باقي الثمن أو أنلرته بدفعه وأنه إمتنع رغم ذلك عن الوفاء به فإن الشرط الصريح الفاسخ لا يكون قد تحقق ، وإذا كانت محكمة الإستئناف قد رأت إلغاء

الحكم الابتدائي الذي قضى برفع دعوى الفسخ لمصلحة الطاعن فإنه كان تزامناً عليها أن تفصل في دفاعه المشار إليه والذي لم يتعرض الحكم الابتدائي لبحثه إكتفاء بما قبله من أوجه دفاع أخرى ما دام لم يثبت نزول الطاعن عنه صراحة أو ضمناً ولا يبين ذلك من مدونات الحكم المطعون فيه ، وهى إذ لم تفعل رغم كونه دفاعاً جوهرياً قد يتغير بتحقيقه وجه الرأى فى الحكم فى الدعوى فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور

الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٨٨ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٥

تخلف الطاعن عن الوفاء بباقي الثمن بغير حق يجعله محلاً بالتزاماته قبل البائع وليس له الحق فى حبس باقى الثمن لأنه توافر لديه علمه بالمبيع وسند ملكية البائع له عند تحرير العقد فضلاً عن أنه تنازل عن حقه فى حبس الثمن بموجب الإلتحاق فى العقد ، وإذ كان ما إستخلصته المحكمة فى هذا الخصوص إستخلاصاً سائفاً يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها فإن النعى على الحكم المطعون فيه - الذى قضى بفسخ العقد بهذه الأسباب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١١٤٤ بتاريخ ١٩٨١/٤/١٦

إذ كان الثابت من عقد البيع تعدد البائعين - المطعون ضدهم - الدائنين بالثمن وقد تحددت فيه المساحة التى باعها كل منهم وثنى القدان فيما يخص المبلغ وثنى مغاير فيما يخص القاصرين وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين أقاما الدعوى بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٠/٥/٢٠ عن القدر المبيع بأكمله ومساحته ٣٤ فدان ١٨ قيراط ٩ سهم وأنهما أوليا بالثمن جميعه إلا فيما يتعلق بفرق السعر عن مساحة القاصرين ، وأقام المطعون عليهم دعوى الفسخ عن جميع المساحة لعدم وفاء الطاعنين بباقي الثمن فكان يتعين على المحكمة أن تعرض لبحث دعوى الطاعنين ودعوى المطعون عليهم فى حدود القدر الذى يخص باقى البائعين الموفى لهم بضمن أنصبتهم لأنه يدخل فى نطاق ما هو مطروح عليها بغير حاجة إلى أن يعدل الطاعنان طلباتهما إلى القدر الأقل.

الطعن رقم ١١٣٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٠١٧ بتاريخ ١٩٨١/٤/١

نص الفقرة الأولى من المادة ٤٨٨ من القانون الدنى صريح فى أن للبائع الفوائد القانونية عما لم يدفع من الثمن متى كان قد سلم المبيع للمشتري وكان هذا المبيع قابلاً لإنتاج ثمرات أو إيرادات أخرى وتجب هذه الفوائد بغير حاجة إلى وجود إلتفاق عليها ولا يفى المشتري إلا إذا وجد إلتفاق أو عرف يقضى بهذا الإعتفاء ولم تشترط المادة لإستحقاق الفوائد فى هذه الحالة إعذار المشتري أو المطالبة بها قضائياً بل يكفى مجرد التمسك بها ، كما أنها لم تفرق بين ما إذا كان الثمن الذى لم يدفع حال الأداء أو مؤجلاً ، وحكم هذه المادة يقوم على أساس من العدل الذى يأتى أن يجمع المشتري بين ثمرة البديلين - المبلغ والثمن ويعبر

إستثناء من القاعدة المقررة في المادة ٢٢٦ من القانون المدني والتي تقتضي بأن الفوائد القانونية لا تستحق إلا عن ديون حل أداؤه وتأخر المدين في الوفاء به ومن تأريخ المطالبة القضائية بها ولذا فإن المشوئ لا يكون قد وفي بالتزاماته كاملة إذ لم يودع الثمن المسمى أو باقيه وما يستحق عليه من فوائد من وقت تسليم المبيع القابل للإنتاج فترات حتى وقت الإيداع عملاً بالمادة ٤٥٨ من القانون المدني وبدون هذا الإيداع الكامل لا يمكن تفادي الفسخ المردب على عدم قيام المشوئ بالتزاماته المنصوص عليها في العقد لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص أن المطعون ضدهم السبعة الأول ينازعون الطاعن في عرضه وإيداعه بالي الثمن دون فوائده وأن ذلك العرض والإيداع غير مبرين للتمته وأنهم بذلك يطالبون بفوائد الثمن وهو إستخلاص سائغ ثم رتب على ذلك أن الطاعن لا يكون قد وفي بالتزاماته كاملة وإذ لم يودع مع بالي الثمن ما إستحق عليه من فوائد من وقت تحرير عقد الإيداع ما دام قد أقر بعقد البيع إستلامه الأطنان الزراعية المبيعة منذ إبرامه ووضع اليد عليها وهي قابلة لإنتاج فترات وفي إستطاعته الحصول عليها وأنه بدون هذا الإيداع الكامل لا يمكن تفادي الفسخ المردب على عدم قيام الطاعن بالتزاماته المنصوص عليها في العقد فإنه يكون قد إنتزم صحيح القانون.

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٠ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٥/٦/١٩٨٢
يتعين لإعتبار الإيداع مبرراً للذمة ألا يكون الصرف معلقاً على شرط لا يحق للمودع فرضه لنزوله عن حقه فيه بعد ثبوته له أو كان في العقد شرط يمنعه من إستعماله.

الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٢
لئن كان نص الفقرة الأولى من المادة ٤٥٨ من القانون المدني صريحاً في أن البائع الفوائد القانونية عما لم يدفع من الثمن متى كان قد سلم المبيع للمشوئ وكان هذا المبيع قابلاً لإنتاج فترات أو إيرادات أخرى إلا أن هذه القاعدة لا تتعلق بالنظام العام فلا يجوز غكمة الموضوع أن تقتضي بها من تلقاء نفسها بل يجب التمسك بها من البائع وأن تتحقق المحكمة من توافر شرائطها.

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٨٣
النص في المادة ٢٤٦ من القانون المدني على أنه لكل من إنتزم بأداء شيء أن يتمتع عن الوفاء به ما دام الدائن لم يعرض الوفاء بالتزام مرتب عليه بسبب إلتزام المدين ومرتب به في الإمتناع عن التنفيذ لا يقوم أصلاً إلا إذا كان دائنه قد أحل بالوفاء بالتزام عليه هذا المدين مرتبط هذا الأخير ، ولازم ذلك أن يكون حق الحابس حال الأداء ولا يتوقف إستحقاقه على قيامه بتنفيذ إلتزامه هو أولاً . وكان الأجل الواقف لا يسقط إلا في الحالات التي يحددها القانون أو الإتفاق. وكان متفقاً في عقد البيع أن أجل إلتزام المطعون

ضدها - البائعة - بتقديم المستندات اللازمة للتسجيل لا يحل أصلاً إلا بعد سداد الطاعنين المشتريين كامل الثمن. أى أن تنفيذ الطعون ضدها هذا الإلزام يتوقف على قيام الطاعنين بسداد كامل الثمن أولاً ، ولم يكن ثمة سند من القانون أو الاتفاق يوجب على مجرد التشكك فى قدرة الطعون ضدها على تنفيذ ذلك الإلزام سقوط أجله حتى يحق للطاعنين حبس بالى الثمن هذا السبب فإن النعى على الحكم الطعون فيه باطلاً فى تطبيق القانون لرفضه الدفع بالحس المبدى من الطاعنين يكون على غير أساس

الطعن رقم ١٤٥٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٨

من المقرر أنه إذا هلكت العين فى يد المشتري سئ النية فإنه يلزم برد قيمتها وقت الهلاك وأن المشتري يعتبر سئ النية إذا كان الفسخ قد ترتب بسبب آت من جهته.

الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٩٢ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٤

قيام المشتري بإبداء بالى الثمن على ذمة البائعين جميعاً فى صفقة غير محزاة مؤداه براءة ذمته من الثمن طلاً أن الإبداء لم يكن فى ذاته محل اعتراض ولكل من البائعين أن يستأدى حصته من الثمن المودع وفق الإجراءات المقررة قانوناً.

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٢٦ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٣

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن للبائع - وعلى ما جرى به نص المادة ٤٥٨ من القانون المدنى الفوائد عما لم يدفع من الثمن متى كان قد سلم المبيع للمشتري وكان هذا المبيع قابلاً لإنتاج ثمرات أو إيرادات أخرى ، وأن هذه الفوائد تجب بغير حاجة إلى وجود إضاق عليها ولا يعفى المشتري منها إلا إذا وجد إضاق أو عرف يقضى بهذا الإعفاء .

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٨

حكمة الموضوع أن تستخلص من المستندات المقدمة لها أن المشتري قد نفذ الإلتزامات التى تربت عليه بمقتضى عقد البيع ، وسلطتها فى ذلك تامة لا رقابة عليها لحكمة النقص .

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٣٨/٤/٢١

إذا أسس البائع دعواه بطلب فسخ عقد البيع على أن المشتري بعد أن إلتزم بسداد ما هو مطلوب للحكومة التى تلقى البائع عنها ملكية المبيع من أقساط الثمن لم يقيم بدفع شيء ، وأن الحكومة نزعت ملكية أطيانه هو ولاء لمطلوبها وبيعت روساً مزادها على المشتري ، فحكمت بالفسخ على أساس إجراءات البيع الجبرى دون أن تعير إلثفاتاً لما جاء بمحاضر جلسة البيع من أن مندوب الحكومة قرر أنها تنازلت عن

دعوى البيع حصول إ اتفاق جديد بينها وبين البائع ، وأنها صرحت للرأى عليه الزاد المتخلف بقبض ما كان دفعه من الثمن ، وأن هذا التنازل أثبت وألزمت الحكومة بالمصاريف ، فإنها تكون مغطاة ، لأن الفسخ تأسيساً على إجراءات البيع الجبرى غير جائز ما دام هذا السبب قد ارتفع وكان الواجب بحث طلب الفسخ على أساس التقصير المدعى به على المشتري فيما إلتزم به فى العقد .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٤ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٤٢/٥/٢٨

إن أحكام قانون التسجيل الصادر فى سنة ١٩٢٣ والققرارات الصادرة بتنفيذه تحتم دفع رسوم التسجيل مع رسوم التصديق على الإمضاءات عند تقديم العقد للترقيع عليه ، ولما كان المشتري هو الملزوم بداهة بدفع هذه الرسوم فإنه هو الذى يكون عليه تجهيز العقد بناء على البيانات التى يحصل عليها سواء من البائع أو من الأوراق ، وبعد ذلك يكون له أن يطالب البائع بالحضور إلى قلم الكتاب لإمضاء العقد وإذن فمن الخطأ أن تعتبر المحكمة البائع ملزماً بتجهيز العقد وتقديمه للمشتري لإمضاءه ، خصوصاً إذا كان العقد الابتدائى صريحاً فى أن البائع غير ملزم إلا بإمضاء العقد النهائى ، وكان المشتري لم يطلب من البائع فى الإنذار الذى وجهه إليه إلا الحضور إلى قسم المساحة لتحرير العقد النهائى.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٤٤/١/١٣

إن المادة ٣٣٥ من القانون المدنى لم تعرض إلا للحالة التى يكون فيها التقصير من جانب المشتري فإن نصها هو : " إذا إلتفق على مهاد لدفع الثمن وإستلام المبيع يكون البيع مفسوخاً حتماً إذا لم يدفع الثمن فى المهاد المحدد بدون إحتياج للتنبيه الرسمى " . وإذا لوحظ أن هذه المادة جاءت إستثناءً من القاعدة العامة القاضية بعدم إمكان فسخ العقود إلا بعد التنبيه الرسمى تعين القول بأنه لا يصح تطبيقها إلا فى حدود نصها ، أى فى حالة تحديد أجل ليدفع المشتري الثمن ويسلم المبيع . أما إذا كان الأجل محدداً لحصول البائع على المبيع وتسليمه للمشتري ففى هذه الصورة لا يعفى البائع من واجب التنبيه رسمياً على المشتري بالتسلم والوفاء .

الطعن رقم ٨٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٩٤٤/٣/١٦

إن المادة ٣٣٤ مدنى صريحة فى وجوب حصول " التنبيه الرسمى بالوفاء " قبل طلب الفسخ إلا إذا إشتروا فى عقد البيع عدم الحاجة إليه . فإذا كان العقد خلواً من ذلك فلا حاجة لإعفاء البائع من حكم القانون . ولا يكفى لترتيب الأثر القانونى للإنذار أن يكون المشتري قد قال فى دعوى أخرى إن البائع أنكره ، ما دام ذلك القول قد صدر فى وقت لم يكن النزاع على العقد المتنازع فيه مطروحاً ، بل يجب تقديم الإنذار حتى يمكن للمحكمة أن تتبين إن كان يوجب عليه الفسخ أم لا ، وذلك بالرجوع إلى تاريخه وما تضمنه

لأنه قد يكون حاصلًا قبل الميعاد المعلن للوفاء أو قبل قيام البائع بتعهداته التي توقفت عليها تعهدات المشتري .

*** الموضوع الفرعي : التقايل :**

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ١٨ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ١٩٥١/٢/٨

إقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ قد تضمن إيجاباً من الحكومة أوجبت به على نفسها أن ترد لكل مالك ملكه الذي نزع منه بمجرد طلبه في مدى خمس سنوات مقابل ثمنه الذي رما به المزاد عليها. وهذا الإيجاب متى قبله المدين المتزوجة ملكيته - وهو قانوناً في حكم البائع - لا يكون إنشاءً لباع مستحدث وإنما هو اتفاق على التقايل في البيع القديم وإسداداً في البيع والممن .

الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٠

الغير الذي لا يمس التقايل حقوله هو من إكتسب حقاً عينياً على العقار المبيع ولا يتحقق ذلك بالنسبة للطاعن - مشرئ العقار من المشتري الأول إلا بشهر عقدي البيع أو التأشير بإحكام الصادر في دعوى صحة الصاقل على هامش صحيفتها المشهورة أما مجرد شهر الصحيفة فإنه لا يرتب حقاً عينياً للطاعن بحول دون الاحتجاج عليه بالتقايل بين البائع والمشتري الأول ولو كان عرفياً .

*** الموضوع الفرعي : الثمن :**

الطعن رقم ٩٦ لسنة ١٨ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٩٥١/٢/٨

لا يشترط أن يكون المقابل في عقد البيع - الثمن - متكافئاً مع قيمة المبيع ، بل كل ما يشترط فيه ألا يكون تافهاً . فالثمن البعس يصلح مقابلاً للإنزيمات البائع وإدعاء هذا الأخير بأنه باع بما دون القيمة على علم منه بذلك تخلصاً من تعرض الغير له في الأطنان المبيعة وعجزه عن تسليمها لا يكفي لإبطال البيع إلا أن يكون قد شاب رضاه إكراه مفسد له.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٢ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٥٦/١/٥

استقر قضاء محكمة النقض في ظل القانون المدني القديم على أنه إذا كان الثمن لم يذكر في عقد البيع إلا بصيغة صورية فإن العقد يصح بوصفه هبة مستورة في صورة عقد بيع وأنه إذا استخلصت محكمة الموضوع من نصوص هذا العقد وملابساته أنه عقد تملك قطعي منجز فإن اتفاق الطرفين فيه على عدم نقل تكليف العين المبيعة إلى المشتري وعلى بقائها تحت يد البائع للإنتفاع بها طول حياته ليس بمانع من انتقال ملكية الرقبة فوراً.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٧

يعتبر البيع على الوجه أو بالكونونات صحيحاً لأنه لا يخلف عن البيع المادى إلا فى ترك تحديد السعر [الثمن] للسوق أو للبورصة على الأسس التى توضح فى تلك العقود والتى تؤدى إلى تعيينه بلا نزاع .

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٥٨/١/٩

مضى كان الظاهر من عقد البيع أن الوفاء بالثمن يكون إما وفقاً لما يعادل الليرة العثمانية الذهب من النقد السورى أو الجنيهات المصرية حسب سعر القطع الرسمى يوم التسجيل وتحسب البائع أمام محكمة الموضوع أنه ليس لليرة العثمانية الذهبية فى مصر سعر قطع معروف وأن السعر الحقيقى الذى يجب الأخاسبة عليه هو سعر القطع لها فى السوق السورية بدمشق فاعتبر الحكم لها سعراً معيناً فى مصر وأجرى تقدير الثمن على هذا الأساس دون أن يوضح ما إذا كان السعر الذى أخذ به هو سعر القطن [الرسمى] لليرة العثمانية كما يقضى الاتفاق فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور المبطل له.

الطعن رقم ٦١١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٧

تقدير قيمة المبيع وقت الإمتعاق هو مما يستقل به قاضى الموضوع ، إلا أنه إذا قدم له دليل مقبول وهو موطئ لقيمة المبيع عادة باستعماله قوة من الزمن - فإن عليه إذا رأى إطراح هذا الدليل وتقدير القيمة على خلافه أن يبين سبب عدم أخذه به .

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٤

إذ كان البين من الإطلاع على العقد موضوع الدعوى أن الطاعن باع القدر البين فيه متعاقداً مع نفسه بصفته ولياً شرعياً إنذاك على أولاده المظنون عليهم ، وأن دور والدتهم إقتصر على مجرد الإشارة إلى دفعها الثمن تبرعاً منها للقصر المشترين وأنها تعهد بعدم مطالبهم أو الرجوع عليهم مستقبلاً وكانت الدعوى الماثلة قد أقيمت من الطاعن بطلب بطلان التصرف الحاصل منه إلى أولاده بصورته المطلقة إستناداً إلى القرار صادر من الوالدة بأن غمناً لم يدفع منها فى واقع الأمر ، فإن ما خلص إليه الحكم من أن هذه الأخيرة ليست من بين أطراف العقد ، وأنه لا علاقة لها بإحداث الأثر القانونى المراد من التصرف وأن الإقرار لا يتضمن إلا فعلاً لواقعة سداد الثمن منها دون أن يعرض للتصرف فى حد ذاته ، ورتب على ذلك الإقناع إمكان إثبات صورية العقد صورية مطلقة بغير كتابة ، فإن هذا الذى خلص إليه الحكم تحصيل صانع تحمله مستندات الدعوى وله ماأخذه .

الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٥

الشرط الذى يجعل العرض والإيداع غير مبريء للذمة هو ما لا يكون للمدين حق فى فرضه ومن ثم فإن إيداع المظنون ضدهما "المشتريين" باقى الثمن مع اشتراط عدم صرفه للطاعة "البائعة" إلا بعد التوقيع على العقد النهائي طبقاً لنصوص عقد البيع لا يؤثر على صحة العرض والإيداع ويبريء ذمتها من باقى الثمن وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى بحق إلى أن الشرط الصريح الفاسخ لم يتحقق لعدم تمام الإعتذار فإن أمر الفسخ فى هذه الحالة يكون خاضعاً لتقدير محكمة الموضوع يشترط للقضاء به أن يظل المدين متخلفاً عن الوفاء حتى صدور الحكم فى الدعوى ومتى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب فسخ عقد البيع على أن المظنون ضدهما قاما بالوفاء بهائى الثمن فى الوقت المناسب إذ عرضاه على الطاعة عرضاً حقيقياً وأودعاه وذلك قبل الجلسة الأولى المحددة لنظر دعوى الفسخ فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٠٥١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٨

الذمن وإن كان يعتبر ركناً أساسياً فى عقود البيع إلا أنه وعلى ما يستفاد من نص المادتين ٤٢٣ ، ٤٢٤ من القانون المدنى - لا يشترط أن يكون الذمن معيماً بالफल فى عقد البيع بل يكفى أن يكون قابلاً للتعيين باتفاق المتعاقدين صراحة أو ضمناً على الأسس التى يحدد بمقتضاها فيما بعد .

الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٨١/١/٨

إذا كانت النصوص الخاصة بالرقابة على عمليات التقدن نصوصاً أمرة ومعلقة بالنظام العام . وكان ثمن الأرض المبعة ديناً مستحقاً على مدينين فى مصر (الطاعنين) لذائنين فى الخارج (المظنون عليهم الأربعة الأول) محظوراً تحويل قيمته إليهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، فإن دفعه فى حساب مفتوح لصالحهم " حساب غير مقيم " فى مصرف مرخص له بذلك فى مصر ، هو الوسيلة الوحيدة المبررة للذمة أولئك المدينين ، طالما أن الإدارة العامة للتقدن لم تحدد طريقة أخرى بمقتضى تعليمات عامة أو بموافقة خاصة . ولا يعتبر خطاب الإدارة العامة للتقدن إلى غامى الطاعنات باستعداد الإدارة للنظر فى تنفيذ الحكم النهائي بعد الفصل فى الإستئناف أو بتقديم إقرار رسمى من الباتعيين أو وكلائهم باستلامهم كامل ثمن الأرض المبعة موضوع العقد - موافقة خاصة من الإدارة المذكورة لأنه لا يفيد سوى إستعداد الإدارة للنظر فى تنفيذ الحكم النهائي بعد صدوره ، أو النظر فى الأمر عند تقديم الإقرار الرسمى من الباتعيين أو وكلائهم ، وبالتالي فلا يحمل معنى الموافقة الخاصة الواجب ثبوتها قبل الحكم بصحة ونفاذ العقد ولا يجعل وفاء الطاعنات بالثمن غامى الباتعين وفاءً مبرراً للذمة .

الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٩٣٤ بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٢

لا يحول دون استعمال المشتري لحق حبس الثمن تضمنين العقد الشرط القاسخ جزاء عدم وفاء المشتري بالثمن في الميعاد المتفق عليه ، ذلك أن هذا الشرط لا يتحقق إلا إذا كان التغلف عن الوفاء بغير حق فبان كان من حق المشتري قانوناً أن يجس الثمن عن البائع فلا عمل للشرط القاسخ ولو كان صحيحاً.

الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٩٧٨ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٤

توافر ركن الثمن في عقد البيع واقع تستقل بتقديره محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض ما دام استخلاصها له سائفاً.

الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٨٥

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للمشتري أن يعوفي الفسخ بالوفاء بباقي الثمن قبل صدور الحكم النهائي بفسخ عقده ما لم يكن هذا الوفاء اللاحق مما يضار به البائع .

الطعن رقم ١٢٥٧، ١٢٦٩ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ٣/٦/١٩٨٦

المقصود من بيان الثمن والمصرفات الرسمية هو بيان الثمن الذي تم به البيع والمصرفات التي ألفت في السجل .

الطعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٦

تنص المادة ٤٩٢/٢ من القانون المدني على أن " وخلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ هذا الإعلان "إعلان الرغبة" يجب أن يودع خزينة المحكمة كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع " . وهذا النص صريح في أن ما يجب إيداعه هو كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، واستخلاص الثمن الحقيقي هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى أقام قضاؤه على أسباب سائفة .

الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٠

استخلاص الثمن الحقيقي من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع متى أقامت قضاؤها على أسباب سائفة. ولما كانت محكمة الاستئناف قد عهدت إلى الخبير المتدرب لبحث النزاع ببيان الثمن الحقيقي للأرض المشفوع فيها ومدى مطابقتها للثمن المسمى بعقد البيع المسجل رقم..... فإنه انتهى الخبير من بحثه إلى أن ثمنها الحقيقي يبلغ ٣٠٠٠ جنيه إستناداً لما هو ثابت بعقد البيع المسجل آنف البيان وأشار في تقريره إلى أن الطاعن ادعى بأن الثمن الحقيقي يبلغ ٤٨٦٨,٧٥٠ جنيهاً حسبما اتفق الطرفان في عقد البيع

الإبتدائي دون أن يقدم دليلاً على ذلك سوى العقد المسجل ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدق على ما انتهى إليه الأخير في تقريره بخصوص الثمن الحقيقي للأرض المشفوع فيها لما كان ذلك وكانت أوراق الدعوى تدخلت مما يفيد صحة ما يدعيه الطاعن من تقديعه للمحكمة العقد الإبتدائي لأرض النزاع استدلالاً على أن ثمنها الحقيقي بما يزيد عن الثمن المثلث بالعقد المسجل ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه بأسبابه ساقطة البيان سائفاً ويكفي لحمل ما خلص إليه من أن الثمن الحقيقي الذي حصل به بيع تلك الأرض هو ٣٠٠٠ جنيه ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٩٣٨/٦/٩

لا عبرة بعدم ذكر قبض الثمن في عقد البيع متى كان الثمن مسمى فيه فإن البيع يقتضى إطلافاً لإتمام المشوى بدفع الثمن المسمى. ولكن إذا كان الثمن لم يذكر في العقد ، أو ذكر مع إيراد المتصرف له منه أو وجهه إليه ، فإن العقد في هذه الحالة لا يصح أن يكون سائراً فيه. لأن القانون وأن أجاز في المادة ٤٨ مدني أن يكون العقد المشتمل على الهبة موصوفاً بعقد آخر إلا أنه يشترط أن يكون هذا العقد مسوفاً الأركان والشرائط اللازمة لصحته .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٤٢/٥/٢٨

— إن مجرد احتمال وجود تسجيلات على العين المبيعة لا يحول المشوى حق حبس الثمن حتى يتحقق من خلوها من التسجيلات وبخاصة بعد أن يكون قد تسلم المبيع فإن القانون إذ رسم الطريق لحماية حقوق المشوى من الخطر الجدى الظاهر الذى يهددها قد ألزمه بدفع الثمن.

— متى كان المشوى هو الذى إمتنع بعد إنذاره رسمياً عن دفع الباقي من الثمن مقابل شطب التسجيل الذى كان يهدد ملكيته ثم لم يقم من جانبه بما هو ملزم به قانوناً وبحكم العقد فلا يصح إعتبار البائع مقصراً في الوفاء بالتزاماته قبله.

الطعن رقم ٥٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٢٥ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٤٦/٢/٢٨

إن الثمن ركن من أركان البيع التى يجب التثبت من توافرها قبل الحكم بإنعاقده ، وما يجريه قاضى الموضوع من هذا التثبت - في دعوى صحة التعاقد - يجب عليه أن يورده في أسباب حكمه ليقوم هذا الإيراد شاهداً على أنه لم يفلل أمر هذا الركن من أركان العقد المتنازع فيه ، وليمكن به بحكمة النقض من أن تأخذ بمحققها في الإشراف على مراعاة أحكام القانون. فإذا كان الحكم الصادر بثبوت حصول البيع بين طرفيه وبالترخيص بتسجيل الحكم ليقوم مقام العقد في نقل الملكية مجهلاً فيه ركن الثمن المقول بأن البيع تم على أساسه ، فإنه يكون مشوباً بقصور أسبابه معنياً نقضه .

الطعن رقم ٤١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٤٧/٥/٨

إن وفاء المشتري ضمن ما إشتراه يجب ، بحكم المادة ١٦٨ من القانون المدني ، أن يكون كاملاً. فإذا كان الحكم قد قضى برفض دعوى صحة التعاقد المرفوعة من المشتري وإعتبار البيع مفسوخاً لعدم وفائه بكل إلتزامه فلا يجدي في الطعن في هذا الحكم الإحتجاج بما هو محمول قانوناً للمشتري ، في حالة الشرط الفاسخ الضمني ، من تفادى الفسخ بالوفاء حتى قبل صدور الحكم .

الطعن رقم ١٢١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٩

يشترط لصحة العرض أو الإيداع الذي يعقبه - سواء حصل العرض وقت المرافعة أمام المحكمة وفقاً لنص المادة ٦٩٧ مرافعات أو على يد محضر وفقاً لنص المادة ٦٨٥ مرافعات - أن يكون خالياً من أى قيد أو شرط لا يحل للمدين فرضه. فإذا كان المشتري قيد صرف بالقي الثمن الذي أودعه بقيام البائع بإمضاء عقد البيع النهائي ، في حين أنه سبق أن حصل على حكم بصحة إمضاء البائع وهو حكم يقوم مقام التصديق على الإمضاء ويسجل وتنقل الملكية بتسجيله ، فإن هذا القيد يكون تفسيفاً ، ولا يكون هذا الإيداع مبرراً للزمة المشتري من الإلتزام بالوفاء بالثمن ، ولا يرفع عنه وجوب دفع الفوائد عن باقي الثمن ما دام قد تسلم العين وإنضع بتمارها .

* الموضوع الفرعي : الثمن ركن من أركانه :

الطعن رقم ٢١ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٩٧ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٩

الحكم الذي يقام على أن يعاً تم بين طرفي الخصومة يجب أن يعني بإلبات توافر جميع أركان البيع من رضا ومبيع وثن ، فإذا اكتفى الحكم بإلبات توافر الركنين الأولين وأغفل الركن الأخير بمقولة إن أسره خارج عن نطاق الدعوى كان قضاؤه مخالفاً للقانون. وإذا كانت عبارة الحكم تفيد أنه إعتبر البيع قد تم لأن الشهود الذين أحال على أقوالهم قد شهدوا بتبادل الرضاء على التعاقد ، وأن ثبوت توافر ركن الرضاء كاف في القول بإلتعاد البيع ، أما الثمن وشروط البيع فقد رأى أن أمرهما خارج عن نطاق الدعوى فهذا الذي قرره الحكم صراحة وإعتمد عليه في قضاؤه لا يصححه أنه في معرض سرد وقائع الدعوى قد ذكر بمحصل أقوال الشهود في القضية التي عطف عليها وأنهم شهدوا أيضاً على الثمن إذ هو ما دام قد أفصح عما يرى إعتماده من أقوال الشهود فلا يجوز أن يضاف إليها ما صرح بأن يجسه خارج عن نطاق الدعوى .

*** الموضوع الفرعي : الحق في الحبس :**

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٤

تخول المادة ٣٣١ من القانون المدني القديم للمشترى حبس فني المبيع إذا ظهر له سبب يخشى منه نزع ملكيته مما إضراره ولو صح القول بأن دعوى الشفعة لا تهدد حق المشترى المشفوع منه لأن حقه في إسروداد ما دفعه من الثمن إلى البائع له مضمون قبل الشفع ٤٤ لا يجوز له حبس الثمن فإن هذا القول لا يصدق على المشترى الثاني للعقار الذي لم يختصم في دعوى الشفعة إذ يكون في هذه الحالة مقطوع الصلة بالشفع ولا يحق له الرجوع عليه بما عسى أن يكون قد دفعه إلى البائع له وبالتالي يستهدف حقه للضبايع بعد أن يكون العقار المشفوع فيه قد نزع ملكيته منه وعلى ذلك يجوز لهذا المشترى الثاني حبس الثمن حتى يفصل في دعوى الشفعة.

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٦

حق الحبس لا يجوز التنازل عنه صراحة أو ضمنا ومتى تم هذا التنازل فإنه لا يجوز العدول عنه بعد ذلك

الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٢٣٤ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٧

ثبوت حق المشترى في حبس قيمة الثمار إلى أن يستوفي من البائع - بعد فسخ عقد البيع - ما هو مستحق له في ذمته من فوائد ما دفعه من الثمن ، لا يمنع من الحكم بقيمة الثمار المستحقة للبائع على أن يكون تنفيذا لهذا الحكم مشروطا بأداء البائع للمشترى ما هو مستحق له في ذمته من فوائد ما قبضه من الثمن من تاريخ هذا القبض حتى تاريخ الوفاء.

الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٢٢٩ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٧

للمشترى حق حبس العين المحكوم بفسخ عقد البيع الصادر له عنها حتى يوفيهما البائع ما دفعه من الثمن تأسيسا على أن إلتزامه بتسليم العين بعد الحكم بالفسخ يقابله إلتزام البائع برد ما تسلمه من الثمن إلا أن حق المشترى في الحبس ينقضي بوفاء البائع بالتزامه .

الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٢٧٨ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٥

— مفاد نص المادة ٥٧٤/٢ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشروع أجاز للمشترى الحق في حبس الثمن إذا تبين له وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده فمجرد قيام هذا السبب لدى المشترى يتحول له الحق في أن يحبس ما لم يكن قد أداه من الثمن ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذى يهدده ، وعلم المشترى وقت الشراء بالسبب الذى يخشى معه نزع المبيع

من تحت يده لا يكفى بذاته للدلالة على نزوله عن هذا الحق لأنه قد يكون محيطاً بالخطر الذى يهدده ويكون فى ذات الوقت معمداً على البائع لدفع هذا الخطر قبل إستحقاق الباقي فى ذمته من الثمن.

- لم يقصر المشرع فى المادة ٥٧/٤ من القانون المدنى حق المشوى فى حبس الثمن على وقوع تعرض له بالفعل ، وإنما أجاز له هذا الحق أيضاً ولو لم يقع هذا التعرض ، إذا تبين له وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده ، وتقدير جدية السبب الذى يولد الخشية فى نفس المشوى من نزع المبيع من تحت يده هو من الأمور التى يستقل بها قاضى الموضوع ، ولا رقابة عليه فى ذلك بحكمة التقض متى أقام قضاءه على أسباب مائفة تكفى لحمله. وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى فى إستدلاله سديد ، إلى أن عدم تسجيل الطاعن عقد مشرواه العرفى من المالكين الأصليين من شأنه أن يولد فى نفس المطعون ضده خشية جدية تؤذن بنزع العقار من تحت يده ، فإن ما يثيره الطاعن بعد ذلك بشأن جدية هذه الخشية لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يقبل أمام محكمة التقض.

- إلتزام المشوى بدفع الثمن فى عقد البيع يقابله إلتزام البائع بنقل الملكية إلى المشوى فإذا وجدت أسباب جدية يخشى معها ألا يقوم البائع بتنفيذ إلتزامه كان يكون غير مالك للعقار المبيع ، كان من حق المشوى أن يقف إلتزامه بدفع الثمن حتى يقوم البائع من جهته بتنفيذ إلتزامه. ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يسجل عقد مشرواه من المالكين الأصليين حتى يستطيع بدوره نقل ملكية العقار المبيع إلى المطعون ضده ، بل ظل هذا العقار على ملك المالكين الأصليين مع قيام خطر التصرف فيه إلى الغير بمقدور مسجل مما يهدد المطعون ضده بنزعه من تحت يده. لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى فى قضاؤه إلى أن من حق المطعون ضده حبس باقى الثمن حتى يقوم الطاعن بتسجيل عقد مشرواه من المالكين الأصليين ، لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٠ مكتب قضى ٢٦ صفحة رقم ١٦٠٦ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٥

فى العقود الملزمة للجانبين وعلى ما تقضى به المادة ١٦١ من القانون المدنى إذا كانت الإلتزامات المتقابلة مستحقة الوفاء ، جاز لكل من المتعاقدين أن يتمتع عن تنفيذ إلتزامه إذا لم يتم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما إلتزم به ، وقد أجاز المشرع تطبيقاً لهذا الأصل فى الفقرة الثانية من المادة ٥٧ للمشوى ما لم يمنعه شرط فى العقد أن يحبس الثمن إذا خيف على المبيع أن ينزع من يده ، ومقتضى ذلك أن قيام هذا السبب لدى المشوى يحول له الحق فى أن يحبس ما لم يكن قد أداه من الثمن ، ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذى يهدده ، وذلك ما لم يكن قد نزل عن هذا الحق بعد ثبوته له أو كان فى العقد شرط يمنعه من إستعماله ، فعلم المشوى وقت الشراء بالسبب الذى يخشى معه نزع المبيع من يده لا يكفى بذاته للدلالة

على نزوله عن هذا الحق لأنه قد يكون محيطاً بالخطر الذى يهدده ويكون فى نفس الوقت معتمداً على البائع فى دفع هذا الخطر قبل إستحقاق الباقي فى ذمته من الثمن ما دام أنه لم يشتر سائط الحياز.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٣١

- أجاز المشرع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - للمشتري إذا تبين وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده ، الحق فى أن يجس ما لم يكن قد أداه من الثمن ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذى يهدده ولئن كان تقدير جدية هذا السبب هو مما يستقل به قاضى الموضوع إلا أنه يجب أن يقيم قضاءه فى هذا الخصوص على أسباب ماثلة تكفى لحمله .

- يشترط لقصر حق المشتري فى الجس على جزء من الثمن يتناسب مع الخطر الذى يهدده ، أن يكون عاماً وقت استعمال حق الجس بمقدار هذا الخطر ، وإذ يبين من الحكم الابتدائى - الذى أيدته المحكمة المطعون فيه وأحال إلى أسبابه - أنه رخص حق الطاعتين فى جس باقى ثمن الأرض المبيعة إستناداً إلى مجرد القول بأن وجود قيد تسجيل تنبيه نزع ملكية على الأرض ولاء لمبلغ ٧٩٨٦ ج و ٢٦٥ م لا يكفى كمبرر لجس كل الباقي من الثمن و قدره ٢٤٤٩٥ ج ودون أن يستظهر الحكم على الطاعتين بمقدار هذا الدين فى الوقت الذى استعملوا فيه حقهم فى الجس ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى النسيب .

الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٠

مفاد نص المادة ٢/٤٥٧ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أجاز للمشتري جس الثمن إذا تبين له وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده ، لمجرد قيام هذا السبب لدى المشتري بقول له الحق فى أن يجس ما لم يكن قد أداه من الثمن ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذى يهدده ، وعلم المشتري وقت الشراء بالسبب الذى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده لا يكفى بذاته للدلالة على نزوله عن هذا الحق لأنه قد يكون محيطاً بالخطر الذى يهدده ويكون لى ذات الوقت معتمداً على البائع لدفع هذا الخطر قبل إستحقاق الباقي فى ذمته من الثمن ولم يقصر المشرع فى المادة المذكورة حق المشتري فى جس الثمن على وقوع تعرض له بالفعل وإنما أجاز له هذا الحق أيضاً ولو لم يقع هذا التعرض إذا تبين له وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده وتقديره جدية السبب الذى يولد الخشية فى نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده هو من الأمور التى يستقل بها قاضى الموضوع ولا رقا به عليه فى ذلك شحمة النقض متى ألام قضاءه على أسباب ماثلة تكفى لحمله .

الطنن رقم ١١٩٢ لسنة ٤٧ مكتب فتى ٣٢ صفحة رقم ١٢١٢ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٢

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه في العقود الملزمة للجائين إذا كانت الالتزامات المتعاقبة مستحقة الوفاء جاز لكل من المصالحين أن يمنع عن تنفيذ التزامه إذا لم يتم المصاقلد الآخر بتفصيل ما ألزم به ، وأن المشرع أجاز تطبيقاً لهذا الأصل في الفقرة الثانية من المادة ٤٥٧ من القانون المدني للمشترى ما لم يمنعه شرط في العقد أن يحبس الثمن إذا أخيف على المبيع أن ينزع من يده ، وذلك ما لم يكن قد نزل عن هذا الحق بعد ثبوته له أو كان في العقد شرط يمنعه من إستعماله ، وقضاء هذه المحكمة قد جرى على أن تقدير جدية السبب الذي يولد الخشية في نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده يعتبر من الأمور التي يستقل بها قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى أقام قضاءها على أسباب سائفة

الطنن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٨ مكتب فتى ٣٢ صفحة رقم ٢٠٥٢ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٨

مفاد نص المادة ٤٥٧/٢ من القانون المدني أن المشرع أجاز للمشترى الحق في حبس الثمن إذا تبين له وجود سبب جدى يخشى منه نزع المبيع من يده وتقدير جدية السبب الذي يولد الخشية في نفس المشتري من نزع المبيع من يده هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الأمور التي تستقل بها محكمة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة تكفي لحمله.

الطنن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٨ مكتب فتى ٣٣ صفحة رقم ٩٣٤ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٨

أجاز المشرع للمشترى في المادة ٤٥٧ من القانون المدني الحق في حبس الثمن إذا تبين وجود سبب جدى يخشى منه نزع المبيع من يده ، ومفاد هذا النص أن مجرد قيام هذا السبب ، ولو لم يكن للبائع يد فيه يحول للمشترى الحق في أن يحبس ما لم يكن قد آداه من الثمن ، ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذي يهدده ، وتقدير جدية السبب الذي يولد الخشية في نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الأمور التي يستقل بها قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى أقام قضاءها على أسباب سائفة.

الطنن رقم ١٢٥٢ لسنة ٥٠ مكتب فتى ٣٥ صفحة رقم ١١٨٦ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٦

مفاد نص المادة ٤٥٧/٢ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أجاز للمشترى إذا تبين له وجود سبب جدى يخشى منه نزع المبيع من تحت يده الحق في أن يحبس ما لم يكن قد آداه من الثمن ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذي يهدده ، وعلم المشتري وقت الشراء بالسبب الذي يخشى منه نزع المبيع من تحت يده لا يكفي بلباته للدلالة على نزوله عن هذا الحق لأنه قد يكون محيطاً بالخطر الذي يهدده ويكون في ذات الوقت معتمداً على البائع في دفع هذا الخطر قبل

استحقاق الباقي في ذمته من الثمن ، وتقدير جدية هذا السبب هو مما يستقل به قاضي الموضوع إلا أنه يجب أن يقيم قضاءه في هذا الخصوص على أسباب سائفة تكفي لحمله.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١٧/٢١/١٩٤٤

إن القانون إذ جعل للمشوى ، في حالة ظهور سبب يخشى منه نزع ملكية المبيع ، حق حبس الثمن إلى أن يزول هذا السبب قد ألزمه بدفع الثمن متى طلبه البائع وقدم له كفالة ، فإن هو لم يدفع الثمن بعد ذلك كان للبائع الحق في طلب فسخ البيع. فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن المشوين قد تسلموا العين المبيعة ولم يدفعوا سوى جزء من الثمن حتى إستحق عليهم القسط الثاني منه ، وكان هذا البيع ملحوظاً فيه وفاء الديون التي على العين المبيعة من الثمن ، لم أنلرهم البائع بإلزام الثمن خزائنة المحكمة على أن يستحضر الدائنين المسجلين ويوفيههم ديونهم مقابل تطهير العين المبيعة من حقوقهم عليها ، ومع ذلك لم يودعوا ، فطلب البائع فسخ البيع ، فقضت المحكمة برفض هذا الطلب مؤسسة حكمها على مجرد أن المشوين إستخرجوا في نفس الشهر الذي حصل فيه البيع شهادة عقارية دالة على أن العين المبيعة كانت مقلدة بالثاني عشر تسجيلاً أربت على ألفي جنيه ، وأن هذه الشهادة شملت جملة تبهيات عن نزع ملكية العين ، وأن هذه الحالة تشفع للمشوين في حبس الثمن لتزول عطر نزع الملكية ، فهذا القضاء يكون مخالفاً للقانون. إذ الإيداع بالخزائنة هو غير كفالة يمكن أن يطالب بها المشوى ، فعليه متى طلب إليه ذلك أن يودع الثمن مع إضوابط تطهير العين المبيعة من التسجيلات قبل صرفه إلى البائع. ولا يعد علراً في حبس الثمن أن تكون الديون زائدة عليه ما دام المشوى غير مطلوب منه أن يودع أكثر من الثمن وما دام هو ليس له أن يطلب أكثر من تطهير العين قبل صرف الثمن إلى البائع .

الطعن رقم ١١٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ٤/٢٦/١٩٤٥

إذا إستظهرت محكمة الموضوع من وقائع الدعوى المرفوعة من البائع على المشوى بطلب فسخ البيع أن المشوى لم يكن عند البيع على بينة من أمر دين ثابت مسجل على العين المبيعة ، ولا أن صاحب هذا الدين قد شرع من أجله في إجراءات نزع الملكية التي أوشكت على التمام ، وذلك لأن إشارة البائع في العقد إلى حق الإمتياز الثابت لهذا الدائن لم تكن لطيد إلا أنه مجرد حق مزعوم ، وبناء على هذا إعتبرت المشوى محقاً في حبس باقي الثمن إذ هو لم يقبل دفعه في معاده إلا على أساس تلك الإشارة الخادعة ولم تأبه لما نص عليه في العقد من أن وجود الحق الذي يدعيه الدائن لا يمنع من دفع باقي الثمن إذ هي إعتبرته شرطاً قائماً على النش ، وعلى هذا كله أقامت قضاءها برفض دعوى البائع فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٤

إن علم المشتري وقت الشراء بسبب نزاع الملكية لا ينال ثبوت حقه في حبس الثمن ، لأنه قد يكون محيطاً بالخطر الذي يهدده ويكون في الوقت نفسه معولاً على البائع في دفع هذا الخطر قبل إستحقاق الباقي في ذمته من الثمن. وإذا كان النص العربي للمادة ٣٣١ من القانون المدني قد قال في بيان شرط الحبس " إذا ظهر سبب يخلص منه نزاع الملكية " فهو لم يرد ربط قيام حق الحبس بخطر يظهر بعد خفاء بل أراد ربطه بوجود خطر نزاع الملكية ، خالياً كان وقت الشراء أو غير خاف. وهذا هو الحكم المستفاد من صريح النص الفرنسي للمادة المذكورة حيث تقول "Sil y a pour lui danger d'éviction" وإذن فجعل المشتري سبب نزاع الملكية وقت الشراء ليس شرطاً في قيام حقه في الحبس أما علمه بهذا السبب فقد يصلح أو لا يصلح دلالة على تنازله عن حق الحبس ، وذلك على حسب ما ينشأ به واقع الدعوى. فإذا أقام الحكم لقضائه بعدم تحلي المشتري عن حقه في الحبس على أدلة كافية لحمله فلا سبيل عليه من بعد .

* الموضوع الفرعي : الحق في ثمن المبيع :

الطعن رقم ٢٨ لسنة ١٩ مكتب قتي ٢ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٩٥١/٤/٥

لا يحل للمشتري الاستيلاء على ثمن المبيع عن مدة سابقة على عقد البيع وعلى تسليمه المبيع إلا اتفاقاً وإذن فمتى كان الحكم قد أثبت أن المشتري قد تسلم الأثمان المبيعة في تاريخ العقد الابتدائي وبعد بدء السنة الزراعية فاله لا يسوغ القضاء للمشتري بكامل إيجار السنة الزراعية ما لم يقدم الدليل على أن هذا كان اتفاق البائعين والمشتري.

* الموضوع الفرعي : الدفع بعدم التنفيذ :

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٢

إذ بين ما أورده الحكم أن ما استخلصه من عبارات الإتفاق المحرم بين الطرفين أنه إشتعل على عقدين أحدهما عقد بيع والآخر عقد إيجار وإن كلا منهما يسعوى أركانه القانونية ومستقل عن الآخر ورتب على ذلك أنه وقد ثبت أن المشتري قامت بتنفيذ التزامها في عقد البيع فإنه يمين على الطاعن - البائع أن يوفي بالتزامه في هذا العقد وليس له أن يتلوع بالدفع بعدم التنفيذ إستناداً منه إلى أن المظنون عليها المشتري إمتنع عن تنفيذ التزامها في عقد الإيجار بدفع الأجرة ، ذلك أن هذا الإلتزام الأخير الذي يدعيه الطاعن - إنما هو إلتزام يفرضه عقد الإيجار ومستقل عن الإلتزامات المقابلة المترتبة على عقد البيع وإنه لا مجال للتعرض لهذا الإلتزام أو لبحث الإخلال به في هذه الدعوى ، إذ مجاله التقاضي إستقلالاً ولما كان ما خلص

إليه الحكم مائفاً وليس فيه خروج عن المعنى الظاهر لعبارة الإفراق مائل الذكر فإن النعي على الحكم يكون على غير أساس.

*** الموضوع الفرعي : الشرط الجزائي :**

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٥٨/١/٩
المقد النهائي - دون العقد الابتدائي - هو الذي تستقر به العلاقة بين الطرفين ويصبح قانون المتعاقدين ومن ثم تبين أن عقد البيع النهائي قد خلا من النص على الشرط الجزائي الوارد في عقد البيع الابتدائي أو الإحالة إليه فإن هذا يدل على أن الطرفين قد تخليا عن هذا الشرط وانصرفت نيتهما إلى عدم التمسك به أو تطبيقه.

*** الموضوع الفرعي : الشرط الفاسخ الصريح :**

الطعن رقم ٨٢ لسنة ١٨ مكتب قضي ١ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٩٥٠/١/١٢
الشرط الفاسخ لا يقتضي الفسخ حتما بمجرد حصول الإخلال بالإلتزام إلا إذا كانت صيغة صريحة دالة على وجوب الفسخ حتماً عند تحققه. فإذا كانت عبارة الشرط هي أنه " إذا أخلت المشتري بشروط هذا الصلح أو أحلها فيكون البيع لاغياً ... إلخ " فإنها لا تدل على أن تكون ترحيداً للشرط الفاسخ الضمني المقرر بحكم القانون في العقود الملزمة للجانبين ، فلا يكون الفسخ حتماً.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ١٩ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٩٢٣ بتاريخ ١٩٥١/٥/٣١
مضى كان الواقع هو أن الطاعن أقام دعوى على المظعون عليهم بطلب فرز وتجييب نصيه في منزل فندبت المحكمة خيراً لإجراء القسمة باخر مأموريته وقدم تقريره وفيه قرر عدم إمكان قسمة المنزل عينا فقررت المحكمة بوجه بطريق الزيادة وكلف الطاعن إيداع شروط البيع فأودعها ومنها .. أن من يرسو عليه المزاد عدا طالب البيع ملزم بأداء كافة الحقوق الأميرية وملزم بأداء الثمن ورسم البيع ومصاريف الدعوى خزائن المحكمة في ظرف عشرة أيام من يوم مرسى المزاد وملزم قبل كل شيء وعند رسو المزاد بدفع عشر الثمن ومصاريف الدعوى ورسم المزاد والباقي بعد ذلك يدفع في الميعاد السابق بيانه وإن تأخر يعاد البيع على ذمته دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار رسمي فإن قصص يلزم بالفرق وإن زاد تضاف الزيادة على ثمن المبيع وطالب البيع معفى من جميع هذه الشروط سواء كان المشتري لنفسه أو لغيره ، ولما رسا المزاد على المظعون عليه الأول دفع كل ما أزمه به حكم رسو المزاد ماعدا باقئ الثمن فأندره الطاعن بعد ميعاد العشرة الأيام المحددة في شروط البيع بإبداعه في ظرف ثلاثة أيام ولما لم يودعه في خلال هذه المدة طلب

الطاعن تحديد يوم لبيع المنزل على ذمة الراسى عليه المراء ثم صدر أمر القاضى بإعادة البيع على ذمة المطعون عليه الأول وتطلب هذا الأخير وقف إجراءات البيع لأنه أودع أخيراً باقى الثمن وأذن الطاعن فى صرف هذا المبلغ مضافاً إليه المبلغ السابق يئذناحه من قبل دون قيد ولا شرط وقضى بوقف إجراءات البيع على ذمة المطعون عليه الأول لحين الفصل نهائياً فى دعوى بطلان هذه الإجراءات ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بطلان إجراءات إعادة البيع واعتبار ما تم فيها كأن لم يكن قد أقام قضاءه على أن طلب إعادة البيع هو فى طبيعته فاسخ للبيع والأصل هو أن الفسخ لا يقع من تلقاء نفسه بل يلزم لوقوعه أن يصدر به حكم ومن المسلم أن للمشتري أن يتخيه حتى صدور هذا الحكم بطلع باقى الثمن وأنه لا محل للاعتراض إلى ما جاء بشروط البيع فيما يخص بوجوب إعادة البيع فى حالة التأخر عن دفع الثمن فى المواعيد المحددة بهذه الشروط دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار ذلك لأنه ثبت من الأوراق أن طالب إعادة البيع قد أنذر الراسى عليه المراء بإنذار به عليه بطلع الثمن بحيث إذا تأخر عن الوفاء به يصير إعادة بيع العقار على ذمته وفقاً للمادتين ٦٠٦ و ٦٠٧ من قانون المرافعات [القديم] وقد حصل هذا الإنذار بعد ميعاد المشرة أيام المحددة فى شروط البيع وهذا معناه أن مرسل الإنذار قد تنازل ضمنياً عن التمسك بولوع الفسخ من تلقاء نفسه فإن النعى على الحكم خطأ فى تطبيق القانون إستناداً إلى أن الراسى عليه المراء ملزم بشروط البيع ما لم تكن مخالفة للنظام العام وأن من شروط البيع فى واقعة الدعوى شرطاً فاسخاً صريحاً اتفق عليه الشركاء وهو من حقهم لأن البيع وقع بسبب عدم إمكان قسمة العقار عينا هذا النعى يكون فى غير محله ذلك أنه لو صح ما يزعمه الطاعن من أن شروط البيع تتضمن شرطاً فاسخاً صريحاً وأنه يسرى على الراسى عليه المراء وهو أحد المتقاسمين فإن الطاعن قد أهمله بفعله على ما استبانته الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٠ مكتب قصى ٤ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٦

الشروط الوارد فى عقد الإيجار بأن التأخر فى الوفاء بالأجرة فى موعدها المحدد يؤدى إلى إعتبار العقد مفسوخاً بحكم القانون ، هذا الشرط لا يمنع المستأجر من المنازعة فى تحقيقه ، ومن حق المحكمة أن ترفض دفاعه لتتحقق مما إذا كانت المخالفة الموجبة للفسخ قد وقعت ففضى بموجبة أم غير ذلك. وأذن مفتى كانت المحكمة قد قررت أن الفسخ المتخصص فى العقد على وقوعه بمجرد حصول مخالفة لشروطه يحتاج إلى حكم يقرر وقوع المخالفة ويثبت مسئولية التعاقد عنها ، وكان تقرير المحكمة فى هذا الخصوص مقصوداً على النزاع الخاص بتحقيق الشرط الفاسخ لأنها لا تكون فى تقريرها المشار إليه قد خالفت القانون.

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٥

الإتفاق على أن يكون العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو حكم من القضاء عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه ، يترتب عليه الفسخ حتماً بمجرد تحقق الشرط بغض ما حاجة لرفع دعوى الفسخ ، ولا يملك القاضى فى هذه الحالة سلطة تقديرية يستطيع معها إعطاء مهلة للمدين لتنفيذ التزامه ولا يكون حكمه منشأ للفسخ .

الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٦

مضى كان يبين من نصوص عقد شركة من الشركات أن الشركة قد تكونت فعلاً منذ حرر عقدها وأصبح لها كيان قانونى وقامت فور توقيع الشركاء على العقد المسمى لها ، كما باشرت نشاطها منذ اليوم المحدد فى العقد فإن الشرط الوارد بالعقد والذي يقضى بأنه فى حالة تخلف أحد الشركاء عن دفع حصته فى رأس المال فى الموعد المحدد تسقط حقوقه والتزاماته - هذا الشرط لا يعدو أن يكون شرطاً فاسخاً يترتب على تحققه لمصلحة باقى الشركاء انفصال الشريك المتخلف من الشركة قضاءً أو رضاء ، ولا يعتبر قيام الشركة معلقاً على شرط والقف وهو قيام الشركاء بالدفع.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٦

الشرط الفاسخ مفروض دائماً فى كل عقد تبادل والإلصاح عنه فى العقد لا يهدى عن أحكام القانون بل هو مجرد تأكيد لها ، وعلى ذلك فإن تحقق الشرط الفاسخ لا يؤدى إلى إفساح العقد ما دام أن من شرع لمصلحة هذا الشرط لم يطلب الفسخ.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٥٣٦ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٦

مؤدى نص المادة ٣٣٤ من القانون المدنى القديم أنه إذا إتفق الطرفان فى عقد البيع على أن الفسخ يقع فى حالة تأخر المشتري عن دفع الثمن فى الميعاد المتفق عليه بدون حاجة إلى تنبيه رسمى أو إنذار فإن هذا الشرط الفاسخ الصريح - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - يسلب محكمة الموضوع كل سلطة تقديرية فى هذا الصدد بحيث لا يبقى لإعتبار العقد مفسوخاً إلا أن تتحقق فعلاً المخالفة التى يترتب عليها الفسخ ، فلا يلزم أن يصدر بالفسخ حكم مستقل بناء على دعوى من البائع ، بل يجوز للمحكمة أن تقرر أن الفسخ قد حصل بالفعل بناء على دفع من البائع أثناء نظر الدعوى المرفوعة من المشتري. وذلك على خلاف ما إذا كان العقد لا يتضمن إلا شرطاً فاسخاً ضمناً ، فهذا الشرط لا يستوجب الفسخ حتماً وبالتالي فإن الفسخ بموجبه لا يقع تلقائياً.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤١ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٩

إنه وإن كان الإلتفاق على أن يكون عقد البيع مفسوخاً من تلقاء نفسه دون تتيه أو إنذار عند تحلف المشتري عن سداد أى قسط من أقساط باقى الثمن فى ميعاده من شأنه أن يسلب القاضى كل سلطة تقديرية فى صدد الفسخ ، إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر شروط الفسخ الإلتفاقي ووجوب إعماله ، ذلك أن للقاضى الرقابة التامة للتثبت من إنطباق الشرط على عبارة العقد ، كما أن له عند التحقق من قيامه مراقبة الظروف الخارجية التى تحول دون إعماله فإن تبين له أن الدائن قد أمسك حقه فى طلب الفسخ بقبوله للوفاء بطريقة تتعارض مع لزادة فسخ العقد ، أو كان الدائن هو الذى تسبب بخطئه فى عدم تنفيذ المدين لإلتزامه ، أو كان إمتناع المدين عن الوفاء مشروعاً بناء على الدفع بعدم التنفيذ فى حالة توافر شروطه ، وجب عليه أن يتجاوز عن شرط الفسخ الإلتفاقي ، ولا يبقى للدائن سوى التمسك بالفسخ القضائي طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون المدنى. وإذا كان الطاعن قد تمسك بنزول المطعون ضمنه عن الشرط الصريح الفاسخ مستنداً إلى تبينه عليه بالإنذار المعلن إليه فى ١٩٦٧/٧/١٨ بالوفاء بإبقى الثمن رغم فوات مواعيد إستحقاقه ، ولا يصير العقد لاغياً ، ودون التمسك فى الإنذار بالشرط الفاسخ الصريح الوارد فى العقد وإلى تراخيهن فى رفع دعوى الفسخ مدة طويلة بعد الإنذار المعلن للطاعن فى ١٩٧٦/٧/١٨ وحتى ١٩٦٩/٨/٢٧ تاريخ رفع الدعوى وكان الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم الابتدائي لأسبابه قد أعمل أثر الشرط الصريح الفاسخ الوارد فى العقد ، دون أن يعرض للظروف والإعتبارات التى سألها الطاعن على النحو المتقدم للتدليل على نزول المطعون ضمنه عن التمسك بالشرط الفاسخ الصريح ، وهو دفاع جوهري قد يثير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ١٨٧٧ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٢

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الشرط الفاسخ المقرر جراء على عدم وفاة المشتري بالعلم فى الميعاد المطلق عليه بتحقيق إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق ، أما إذا كان من حق المشتري قانوناً أن يجس الثمن عن البائع فلا عمل للشرط الفاسخ ولو كان صريحاً ، ولما كان إلتزام المشتري بدفع الثمن فى عقد البيع يقابله إلتزام بتقل الملكية إلى المشتري فإنه إذا وجدت أسباب جلية يمتشى معها أن لا يقوم البائع بتنفيذ إلتزامه يكون من حق المشتري أو يوقف إلتزامه بدفع الثمن حتى يقوم البائع من جهته بتنفيذ إلتزامه بإغناذ كل ما يلزم لنقل الملكية ، وذلك عملاً بالمادتين ٢٤٦ ، ٤٢٨ من القانون المدنى.

الطنع رقم ١٢٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٤

إذا لم يتفق على شرط فاسخ صريح ، وكان طلب الفسخ مقاماً على الشرط الفاسخ الضمني ، فإن محكمة الموضوع تملك رفض هذا الطلب في حالة الإخلال الجزئي إذا ما بان لها أن هذا الإخلال هو من قلة الشأن بحيث لم يكن يستاهل في قصد المالكين فسخ العقد ، وسلطة المحكمة في إستخلاص هذه النتيجة مطلقة لا معقب عليها .

الطنع رقم ١٠٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٣

- القانون لم يشترط ألفاظاً معينة للشرط الفاسخ الصريح في معنى المادة ٣٣٤ من القانون المدني وعلى ذلك فإذا ما أثبت الحكم أن طرفي عقد البيع قد إتفقا في العقد على أن يردع العقد لدى أمين حتى يوفى المشوي الثمن في الميعاد المطلق عليه ، ونصا على أنه عند إخلال المشوي بشروط العقد يصرح الطرفان للمودع لديه بإعدام هذا العقد ، ثم قرر الحكم أن المسفاد من ذلك أن نية المصالحين إتجهت عند تحرير هذا العقد إلى الشرط الفاسخ الصريح ، أي اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه عند الإخلال بشروطه فإنه لا يكون قد مسخ مدلول نص العقد ، لأن عبارته تحمل ما إستخلصه الحكم منها

- إن المادة ٣٣٤ من القانون المدني تقتضي أنه إذا إشرط فسخ البيع من تلقاء نفسه عند عدم دفع الثمن كان على القاضى إيقاع الفسخ على المشوي إذا لم يدفع الثمن بعد إعذاره وإنذار ما لم يعف البائع بمقتضى العقد من هذا الإعذار . ومفهوم هذا بلا شبهة أن البائع يجب عليه إذا إحتار الفسخ أن يعلن المشوي بإنذاره ، أي يكلفه الوفاء ، فإذا لم يدفع كان البائع في حل من إعمال خياره في الفسخ . وإذن فباطل زعم المشوي أن الإنذار الموجه إليه من البائع يوفاء إلتزاماته في مدى أسبوع وإلا عد العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه يجب إعتباره تنازلاً من البائع عن خيار الفسخ ، فإن ذلك الإنذار واجب قانوناً لإستعمال الشرط الفاسخ الصريح .

*** الموضوع الفرعي : للشرط الفاسخ الضمني :**

الطنع رقم ١٥٥ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٣

إن النص في العقد على أنه " في حالة تأخير سداد القسط الأول يحق للبائع فسخ العقد ويكون ما دفعه المشوي حقاً مكتسباً للبائع المذكور " ذلك ليس إلا تديباً للشرط الفاسخ الضمني المقرر بحكم القانون في العقود الملزمة للجانبين . فالحكم الذي يقول بذلك لا يكون مخالفاً للقانون .

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٠٢٤ بتاريخ ١٩٥٣/٥/١٤

لما كان عقد البيع موضوع النزاع قد حدد تاريخاً معيناً لتنفيذ التزامات كل من الطرفين ولم يرد به أن العقد يتفسخ من تلقاء نفسه بدون تنبيه إذا لم يتم كل طرف بما تعهد به خلال المدة المبينة في العقد مما يبنى عليه أن يكون للمحكمة حق تقدير الأسباب التي بنى عليها طلب الفسخ للحكم بإجابه هذا الطلب أو برفضه ، وكان بين من الأوراق أن المشتري قد قام بعرض الثمن على البائع عرضاً حقيقياً ثم أودعه له في خزانة المحكمة قبل الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بفسخ العقد أقام قضاءه على أن المشتري تأخر عن الوفاء بالثمن في الميعاد المحدد ، مع أن عدم استعمال العقد على الشرط الصريح الفاسخ من شأنه أن يكون للمشتري دفع الثمن ولو بعد القضاء الأجل المحدد له في العقد بل وبعد رفع الدعوى بالفسخ ويكون هذا الوفاء مانعاً من إجابة طلب الفسخ ما لم يتعين حكمة الموضوع لأصابع مسوغة أن هذا الوفاء المتأخر مما يضار به البائع ، لما كان ذلك فإن الحكم إذا لم يبين وجه الضرر المبرر لعدم اعتباره وفاء المشتري الثمن قبل الحكم مانعاً من الفسخ يكون مشوباً بقصور جوهري يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣١

إنه وإن كان يتعين لكي تقضى المحكمة بفسخ عقد البيع تحقيقاً للشرط الفاسخ الضمني أن يته البائع على المشتري بالوفاء تنبهاً رصياً إلا أن عمل ذلك ألا يكون المشتري قد صرح بعدم رغبته في القيام بالتزامه. فإذا كان المشتري قد عرض ثمناً أقل مما هو ملزم بسداده وصمم على ذلك حين الفصل في الدعوى فلا تكون هناك حاجة - لكي يصح الحكم بالفسخ - إلى ضرورة التنبيه على المشتري بوفاء الثمن المستحق.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢١

لا يعتبر عقد البيع - في ظل القانون المدني القديم والجديد على السواء - مفسوخاً إعمالاً للشرط الفاسخ الضمني بمجرد تخلف البائع أو المشتري عن القيام بالتزامه بل يتعين لكي تقضى المحكمة بإجابه من يطلب الفسخ إلى طلبه أن يكون قد تبه على الطرف الآخر بالوفاء أى بإعلانه وأن يظل هذا الأخير متخلفاً عن الوفاء حتى صدور الحكم النهائي. فإذا قام المدين بتنفيذ التزامه قبل ذلك أمتنع قانوناً بجواز الحكم بالفسخ

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٨

الشرط الفاسخ الضمني ، كالتأخر عن دفع الثمن في ميعاده ، لا يقتضى بذاته الفسخ، بل لابد لفسخ العقد من حكم قضائي بذلك. والحكم - في هذا المثال - يصدر بناء على طلب البائع لجواز إختياره تنفيذ العقد لا لفسخه .

*** الموضوع الفرعي : العجز في المبيع :**

الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٢
نص المادتين ٤٣٣ ، ٤٣٤ من القانون المدني يدل على أن مسؤولية البائع عن العجز في المبيع تكون عندما يتبين أن القدر الحقيقي الذي يشتمل عليه البيع ينقص عن القدر المتفق عليه في العقد ، وأن تقادم حق المشتري في إنقاص الثمن أو فسخ العقد بسبب العجز في المبيع باقضاء سنة من تسلمه تسليماً فعلياً إنما يكون في حالة ما إذا كان مقدار المبيع قد عين في العقد ، أما إذا لم يصنع مقداره أو كان مبيناً به على وجه التقريب فإن دعوى المشتري لا تقادم بسنة بل تقادم بخمس عشرة سنة.

*** الموضوع الفرعي : للعقد الابتدائي :**

الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٢
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن انعقد النهائي - دون العقد الابتدائي - هو الذي تستقر به العلاقة بين الطرفين ويكون هو قانون المتعاقدين إلا أن محل ذلك هو الشروط المصلفة بذات التصرف الذي إنطوى عليه العقد النهائي ويصبح هذا العقد الأخير هو المرجع في تبيان نطاق التعاقد وشروطه وتحديد الحقوق والالتزامات لطرفيه غير أنه إذا كان العقد الابتدائي قد أشتمل على أكثر من تصرف فإن إبرام العقد النهائي المسجل في خصوص إحداها فذلك لا يعني بذاته عدول المتعاقدين عما عداها من باقي التصرفات بل يبقى العقد الابتدائي سارياً بجميع شروطه في شأنها بحيث يصبح العقد النهائي قانون المتعاقدين في خصوص التصرف الذي يشمل فقط.

*** الموضوع الفرعي : العيب الخفي :**

الطعن رقم ٧٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢
إن المادة ٢٥١ من القانون المدني خاصة بمحالة حصول الخطأ في المبيع ، لا بمحالة ظهور العيوب الخفية المنصوص عليها في المواد من ٣١٣ - ٣٢٠ من القانون المذكور. وعلى ذلك فإن طلب الفسخ للعيب الخفي لا يمنع منه أن يكون المشتري قد أقر عند تسلم المبيع بأنه قد عاينه وفحصه بمعرفة أحد رجال الفن

*** الموضوع الفرعي : الثمن في البيع :**

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٣
يشترط لتحقيق الغبن الفاحش في بيع عقار غير كامل الأهلية أن يقل الثمن عن قيمة العقار وقت البيع بأكثر من الخمس ، وتقدير ما إذا كانت قيمة العقار تزيد على الثمن بأكثر من حسي القيمة هو من سلطة

محكمة الموضوع ما دامت قد أقامت قضاؤها على أسباب مانفة ولما كان بين من الحكم المطعون فيه أنه لم يتقيد قيمة الأطنان المبيعة بأحكام المادة التاسعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ في شأن قيمة التعويض الذى كان يستحق عن هذه الأطنان في حالة إسبلاء الحكومة عليها وإنما اتخذ من تحديد الثمن بالعقد بمبلغ يماثل قيمة التعويض المذكور قرينة على أن الثمن المتفق عليه في العقد ليس فيه غبن فاحش وهو تدليل سائغ يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها الحكم ، وكان الطاعن لم ينازع أمام محكمة الموضوع في أن الثمن المحدد في العقد يماثل سبعين مثل الضريبة المربوطة على الأطنان المبيعة - وهو قيمة التعويض المنصوص عليه في المادة التاسعة - مما يكون معه النعي في هذا الخصوص سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك فإن النعي يكون على غير أساس.

* الموضوع الفرعى : الفرق بين دعوى الفسخ ودعوى البطلان :

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٢

مضى كان الواقع هو أن الطاعن قد أقام الدعوى يطلب فيها الحكم أولاً بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من المظنون عليه الثانى وثانياً بطلان عقد البيع المسجل الصادر من هذا الأخير إلى المظنون عليه الأول وإعتباره كأن لم يكن لمصروبه وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن أقيم قضاءه على أساس أن الحكم بفسخ العقد الابتدائى المبرم بين الطاعن والمظنون عليه الثانى يوجب عليه تبعاً رفض هذه الدعوى مع أن الحكم بفسخ العقد المذكور لا يستتبع رفض الدعوى المقامة من الطاعن بطلب إبطال العقد الصادر من المظنون عليه الثانى إلى المظنون عليه الأول للصورية ومن ثم فإن الحكم إذ قضى بذلك أخطأ في تطبيق القانون لأن من حق الطاعن بوصفه داتناً للمظنون عليه الثانى بما عجله له من الثمن أن يطعن في تصرفات ملبته الصورية وكان لزاماً على المحكمة أن تناول بالبحث والتحصي ما قدمه الطاعن من أدلة على الصورية وتفصل فيها وإذ هي لم تفعل فإن حكمها فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه.

* الموضوع الفرعى : للمفاضلة بين عقود البيع المسجلة :

الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ٧/٤/١٩٨١

القرار في قضاء هذه المحكمة أن أساس المفاضلة بسبب أسبقية التسجيل هو ورود العقود المسجلة على عقار واحد وأن تكون صادرة من مصرف واحد ، فإن أساس المفاضلة بينها إذا يتوقف على تحديد المالك الحقيقي من بين المصرفين.

*** الموضوع الفرعي : إتفاقد عقد البيع :**

الطعن رقم ٣٠٦٩ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٧
القرر في قضاء هذه المحكمة أن البيع عقد رضائي لم يشترط القانون لإتفاقه شكلاً خاصاً بل يتعقد بمجرد تراضي المتبايعين .

*** الموضوع الفرعي : بطلان البيع :**

الطعن رقم ٦١ لسنة ١٨ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢٤
إذا كان الظاهر مما قاله الحكم أنه إذ سلم بجواز أن يكون العقد الصادر من مورث الطاعن إلى المطعون عليه سائراً لأمره ما يوجب عليه اعتبار المطعون عليه دائناً عادياً فإنه مع ذلك اعتبر عقداً ثالثاً صادراً عن ذات العين من المطعون عليه نفسه إلى ولده يبعاً صحيحاً اعتماداً منه على إقرار الطاعن ، بصلحه مالكاً لهذا البيع ، وذلك دون أن يبين كيف حصل هذا الإقرار ودليل حصوله حتى يتسنى تحكمة التقضي مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى فهذا قصور يطله.

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ١٩ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٩٥١/٥/٣
مضى كان الحكم الابتدائي إذ قضى بطلان عقد بيع الوفاء الصادر من المطعون عليه إلى مورث الطاعنين قد أقام قضاءه على أن الثمن الوارد بالعقد لا يجعل القيمة الحقيقية للأطيان المبيعة بموجبه وأن يحس الثمن قريبة على أنه قصد به إخفاء الرهن وذلك أعداً بتقدير الحيز وبذلة الثمن الوارد بعقد البيع وإقرار الاستبدال الصادر من المحكمة الشرعية واللذين قدمهما المطعون عليه عن أطيان تقع في ذات الخوض الواقعة فيه الأطيان المبيعة مطرحاً ما تنفيه أربعة عقود بيع أخرى قدمها الطاعنون من أن ثمان الأطيان المبيعة بموجبهما تقابل تقريباً الثمن المفق على بالعقد وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي قد أليم في أساسه على ما قرره المحكمة من بحس ثمن الأطيان المبيعة وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنين قدموا إلى محكمة الاستئناف رداً على أسباب الحكم الابتدائي صوراً رسمية لثمانية عقود بيع منها عقدان حرراً في نفس السنة التي صدر فيها عقد بيع الوفاء موضوع النزاع وتضمنت هذه العقود بيع أطيان واقعة في ذات الخوض الواقعة في الأطيان المبيعة من المطعون عليه إلى مورث الطاعنين بموجب العقد المذكور وذلك بأثمان تقابل في المتوسط الثمن الذي اتفق عليه في عقدهم وكان الحكم المطعون فيه قد عملاً من الإشارة إلى العقود سالفة الذكر والتحدث عنها فإنه يكون قاصر الأسباب قصوراً يسعوجب نقضه لأن هذه العقود متعلقة بموضوع الخلاف الذي دار عليه الجدل بين طرفي الدعوى وهو ما إذا كان الثمن المفق عليه بعقد بيع الوفاء بحسباً كما يدعى المطعون عليه أم أنه كان ثمن الغل كما يقول الطاعنون وهي لو صحت دلالتها

لكان لها آثارها في مصير الدعوى كما كان يتعين معه على المحكمة أن تقول كلمتها فيها ولا يفنى عن ذلك اعتمادها على تقدير الخبير لقيمة الأطنان المبعة وعلى الثمن المدون في عقد البيع وأشهاد الاستدلال الصادر من المحكمة الشرعية والقائمين من المطعون عليه أمام محكمة أول درجة متى كانت العقود المشار إليها لم يسبق تنفيذها إلى هذه المحكمة ولم يطلع عليها الخبير بل قدمها الطاعنون إلى محكمة الاستئناف ردا على أسباب الحكم الابتدائي .

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١١٣٧ بتاريخ ١٨/٦/١٩٥٣

متى كان موضوع النزاع في الطعن يقوم على بطلان عقد البيع الصادر من مورث المطعون عليهم إلى الطاعة باعتباره يفي رهنا وهو بطبيعته غير قابل للتجزئة فإنه يجب لكي يكون الطعن مقبولا شكلا في هذه الحالة أن تتخذ بالنسبة إلى جميع الخصوم فيه إجراءات الطعن بطريق النقض التي أوجبه القانون. فإذا بطل الطعن بالنسبة لأحدهم وأصبح الحكم نهائيا بالنسبة إليه بطل تبعاً بالنسبة إلى الجميع إذ لا يتصور أن يكون عقد البيع الصادر من المورث إلى الطاعة صحيحا بالنسبة لبعض الورثة وباطلا بالنسبة لبعض الآخر ولا يهدى المحدث في هذا المقام بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات ذلك أن حكم هذه المادة إنما ينصب على مواعيد الطعن بمعنى أنه إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين فإنه يجوز لم فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضما إليه في طلباته وكذلك إذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقي ولو بعد الميعاد وهو نص لا يفي بحال من إتباع الإجراءات الواردة في المادة ٣١١ من قانون المرافعات التي توجب إعلان تقرير الطعن في الميعاد لجميع الخصوم الذين وجه إليهم الطعن بحيث إذا لم تراعى هذه الإجراءات بالنسبة لأحدهم فبطل الطعن بالنسبة إليه فإنه يبطل تبعاً بالنسبة إلى جميع الخصوم في حالة عدم التجزئة عملا بالأصل الذي من مقتضاه أنه إذا أصبح الحكم نهائيا بالنسبة لبعض الخصوم في موضوع غير قابل للتجزئة فإن قههم المكتسب في هذه الحالة يفضل أمل الطاعن في كسب الطعن بالنسبة إلى الباقيين.

الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٨/٦/١٩٥٣

متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان عقد البيع موضوع النزاع باعتبار أنه في حقيقته يسر رهناً قد استند إلى أدلة هي في مجموعها كافية لحمل قضائه ، فلا يطله ما تعاه عليه الطاعنات من القصور والتضائل ومخالفة حكم سابق قضى بمنع تعرض المطعون عليه في الأطنان المبعة. ذلك بأن حجة حكم منع التعرض المشار إليه مقصورة على ثبوت وضع يد الطاعنات على المقدار موضوع القيد بنية التملك في

السنة السابقة على رفع دعوى منع التعرض ولا تأثير لها على تكيف العقد موضوع النزاع أهو عقد بيع بات أم هو عقد يقضي رهناً ، كما أن إسقاط السنة السابقة لرفع دعوى منع التعرض من المدة التي قال بالحكم أن المطعون عليه لبث واضحاً يده خلالها على الأطنان موضوع العقد بعد صدوره لا يؤثر على صحة الأدلة التي استند إليها الحكم.

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٩٤٢ بتاريخ ١٠/٦/١٩٥٤

مضى كانت المحكمة إذ قضت بطلان عقد البيع الذي يقضي رهناً قد استخلصت قرينة بجس الفمن من أوراق الدعوى التي استندت إليها في تنفيذ تقدير الجبر لقيمة الأرض فانه يكون غير صحيح النعى على حكمها بالبطلان في الإسناد.

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٢٢ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ٧/٦/١٩٥٦

مضى كان الحكم إذ قضى بطلان عقد بيع الأطنان المملوكة للقاصر والصادر من أبيه بصفته ولياً طبيعياً عليه إلى ابن آخر من زوجة أخرى قبل صدور قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ سنة ١٩٤٧ قد أقام قضاءه على قوله ،، إن ولاية الأب على أموال أولاده القصر وإن كانت في ظاهرها مطلقة إلا أنها مقيدة بمحدود إحاط لها المشرع عند إصدار قانون المجالس الحسبية بالنسبة إلى تصرفات أولياء المال مراعاة لما أمر به الشرع من المحافظة على أولئك الضعفاء وأموالهم ... وقد كان على الولي أن يرجع في تصرفه هذا المنطوي على التبرع إلى المحكمة الحسبية لتأذن أو لا تأذن به. فلو قيل إن هذا التصرف قد صدر قبل العمل بأحكام قانون المحاكم الحسبية لالتفت من القوال علماء الشرع وما جرت عليه أحكام المحاكم أن الأب إذا كان فاسد الرأي سميء التدبير وباع مال ولده فلا يصح هذا البيع إلا إذا كان بالخيرية وهي بالنسبة للعقار لا تكون إلا بتصف قيمته لأن باعه بأقل من الضعف لم يجز هذا البيع ،،. وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه لا مخالفة فيه للقانون وهو يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية التي كانت واجبة الإلتزام قبل صدور قانون المحاكم الحسبية.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ١٠٩١ بتاريخ ٣/١٢/١٩٦٤

ترتيب الأثر الرجعي لبطلان عقد البيع وإن كان يقضى اعتبار ملكية المبيع لم تنقل من البائع إلى المشتري بسبب العقد ، إلا أن ذلك لا يمنع من أن يكسب هذا المشتري أو الغير تلك الملكية بسبب آخر من أسباب كسب الملكية إذا تحققت شرائطه القانونية.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢١

النص في المادة ٦٠ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتظيم العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها على أنه " لا يجوز لمن يتوول إليه ملكية عقار من العقارات التي تسرى عليها أحكام هذا القانون أن يتصرف فيه كله أو بعضه إلا بعد أداء ثمنه كاملاً وملحقاته وكل تصرف يتوجب عليه مخالفة حكم الفقرة السابقة يقع باطلا ولا يجوز شهره " والنص في الفقرة الثانية من المادة ٤٧ على أنه ومع مراعاة ما تنص به المادة ٩٧٠ من القانون المدني يقع باطلا كل تصرف أو تقرير حق عيني أو تأجير يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولا يجوز شهره ويجوز لكل ذي شأن طلب الحكم بهذا البطلان وعلى المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها يدل على أن الشارع رتب جزاء البطلان المطلق للتصرف الذي يتم بالمخالفة لأحكامه وتقضي به المحكمة من تلقاء نفسها ، وإذ قضى الحكم ببطلان عقود البيع الأربعة الصادرة للطاعنين من آخرين كانوا قد اشترؤا من مصلحة الأملاك ولم يسددوا كامل الثمن فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ولا يغير من ذلك التزام المطعون ضدهم بسداد باقي الثمن لمصلحة الأملاك قبل تصرف المشتريين فيها للطاعنين وتصرف هؤلاء للمطعون ضدهم طالما لم يحصل هذا السداد بما يتوجب عليه بطلان التصرف .

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٣

إذا صح دفاع الطاعن وإسعرت الدولة على الأرض موضوع النزاع طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ لحضي مدة ستة أشهر على تاريخ العمل بهذا القانون دون أن يتم الواضي بين أفراد الأسرة على توليق أوضاعهم فإن الطاعن وهو القيم على البائع المحجوز عليه لا يكون هو صاحب الحق في التمسك ببطلان العقد الصادر ببيع هذه الأرض إلى المطعون عليها الأولى ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى رفض دفاع الطاعن الذي أثاره بهذا الخصوص فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٠

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الفسخ يعطل التصرفات وأنه يجوز للمدين طلب بطلان إجراءات التنفيذ بدعوى أصلية إذا كان الحكم بإلحاق البيع مبنياً على الفسخ ، إلا أنه لما كان هذا الدفاع - بأن مباشر الإجراءات تعمد الفسخ بعدم تقديم شهادة رسمية ببيان الضريبة العقارية على العقار محل التنفيذ مخالفاً نص المادة ١/٤١٥ من المرات - يتناطه واقع يجب طرحه على محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع ببطلان الإجراءات للفسخ ومن ثم فلا يجوز له التحدى بذلك أمام محكمة النقض لأول مرة.

الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٤٨ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٥

مفاد نص المادة ٤٦٥ من القانون المدنى أنه يشترط فى بيع الوفاء الذى يطله القانون أن تتجه إرادة الطرفين وقت إبرام العقد إلى إحفاظ البائع بحق إسداد المبيع خلال مدة معينة ، ولا يلزم أن يدرج هذا الشرط فى ذات عقد البيع بل يجوز إثباته فى ورقة لاحقة بشرط توافر المعاصرة الذهبية التى تربطه بالبائع.

الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٢٦ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٧

بطلان السند الذى يركن إليه البائع فى عقد البيع مصدرًا للملكية للعين المبيعة بطلاناً مطلقاً لا يحول دون الحكم بصحة هذا العقد متى كان البائع مالكاً فعلاً هذه العين عند البيع يسند قانونى آخر.

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٦٤ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٤

مفاد نص المادة ١٦ من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أن المشرع جعل الأبطالان التى وزعت على الفلاحين بموجب قانون الإصلاح الزراعى غير قابلة للتصرف فيها قبل الوفاء بجميع أقساط ثمنها وبالتالى فلا يرتفع الخطر عن التصرف إلا بالوفاء بكامل ثمن تلك الأبطالان ، ولئن كانت هذه المادة لم تنص على البطلان جزاء مخالفتها إلا أن مقتضى الخطر الصريح الوارد فيها وهو حظر عام دعت إليه إصايات تتعلق بالصالح العام وهى ضمان دين الحكومة ترتيب هذا الجزاء وإن لم يصرح به واعتبار البطلان فى هذه الحالة مطلقاً.

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٧

لا يحول دون حق المالك فى شراء العين " وفقاً لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ " ما وضعه المشرع من جزاء بطلان تصرف المستاجر بطلاناً مطلقاً متى تم التصاقد بمخالفة لأحكام القانون ذلك أن حق المالك فى الشراء ينشأ قبل إتمام التصاقد على البيع بين المستاجر والغير إذ يلزم المستاجر وفقاً لصريح النص بإعطاء المالك بالثمن المعروض عليه قبل إبرام البيع ، مما مفاده أن حقه فى شراء العين مثبت الصلة بعقد البيع اللاحق الذى قد يتم بين طرفيه ، والذى صرح المشرع ببطلانه بطلاناً مطلقاً ، ولا يعد شراء المالك للعين حلولاً من جانبه عمل التصاقد الآخر الذى إشرى العين ، ويؤكد ذلك أن المالك لا يشترى العين المؤجرة التى يمتد للغير بما قد تشتمل عليه من متعلقات مادية أو معنوية ، إذ قرر النص خصم قيمة ما بها من متعلقات عند إيداع المالك نسبة ٥٠٪ من الثمن المعروض على المستاجر أى أن اخل الذى يصب عليه شراء المالك هو العين خالية وهو غير اخل للمعروض للبيع على الغير بالملك بل إن النص على بطلان هذا البيع إذا ما تم بالمخالفة لأحكام القانون بعد تأكيداً لحق المالك فى الشراء بعد أن اضحى العقد الذى أبرمه المستاجر باطلاً لا ينتج منه أثر قانونى.

الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٥٥ مكلتبتى ٤٧ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ١٩٩١/٤/٤

لئن كان قانون المرافعات لا يوجب بيع عقار القاصر بطريق المزايدة ولا يرتب البطلان جزاء عدم إتباعه كما وأن قانون الولاية على المال رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ لم يشر إلى إتباع إجراء بيع عقار القاصر بالمزايدة الوارد في المواد من ٤٥٩ وحتى ٤٦٣ من قانون المرافعات ، إلا أنه متى إضطرت محكمة الولاية على المال عند الإذن ببيع مال القاصر أن يتم عن طريق المزايدة تعين إتباعه وفقاً لتلك الإجراءات ، وإلا عد التصرف الذى بأشره الوصى على عخلاله متجاوزاً حدود نيابته فلا ينصرف أثره إلى القاصر .

الطعن رقم ١١٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٤٤/٦/٨

إن البيع الصادر من غير مالك إن كان باطلاً فإن بطلانه ليس بطلاناً أصلياً ، بل إن القانون نص على صحته إذا أجازته المالك. كما أن عدول المتعاقدين عما تعاقدا عليه جائز فإذا تمسك المشتري بأن البائع له وإن كان قد سبق أن تصرف فى القدر المبيع له إلا أنه قد إسرد ملكيته بعذوله عن العقد الذى كان تصرف به فيه وإن البيع الحاصل له هو قد أجازته من كان حصل له التصرف أولاً ، فيجب على المحكمة أن تحقق هذا الدافع وتفصل فيه بناء على أدلة متبعة لحكمها ، فإن هى قضت ببطلان عقده بمقولة إنه صدر من غير مالك دون أن تورد الأدلة على أن القدر المبيع فيه لم يكن بالذات وقت صدوره مملوكاً للبائع وكان كل ما قالته لا يدرج ما تمسك به المدعى كان حكمها قاصراً فى بيان الأسباب متعيناً نقضه

*** الموضوع الفرعى : بطلان عقد البيع :**

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٢٥ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٣

إذا تمسك الوكيل فى دعوى الحساب المرفوعة عليه من ورثة موكله بأنه غير ملزم بمحاسبتهم عن ريع بعض أطيان المورث إذ أنه إضارها منه لدفع الورثة ببطلان البيع لسببين أولهما أن البائع كان غير أهل للتصرف وثانيهما أن المشتري كان وقت العقد وكيلاً فما كان له أن يشترى لنفسه شيئاً من مال موكله وبنت المحكمة قضاءها فى الدعوى على التقرير بصحة العقد قاتلة إن ليس فى ظاهره ما يشوبه إذ قد ثبت لها أن المشتري قد دفع ثمن الصفقة ، فهذا القول لا يصلح رداً على الدفع ببطلان العقد المؤسس على السببين السالف ذكرهما ، ولذلك يكون الحكم معيها بقصور أسبابه .

*** الموضوع الفرعي : بيع أراضي التقسيم :**

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٧٠
ما ورد بأحكام البرنامج الخاص بتنفيذ المرافق العامة الملحق بقرار التقسيم ، من أن تنفيذ المرافق يكون على حساب القسم ، لا يتصل بالنظام العام ، ويجوز الإتفاق على ما يخالفه ، يدل على ذلك ما تقضى به المادة ١٣ من قانون التقسيم رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ من أنه يجوز تسجيل عقد البيع عن قطعة أرض من الأراضي المقسمة ولو لم تتم أعمال المرافق العامة إذا دفع للقسم أو المشرى المبالغ التى تخص هذه القطعة فى أعمال المرافق العامة وما تقضى به المادة ١٤ من هذا القانون من عدم جواز إقامة أى مبنى على قطعة أرض من أراضي التقسيم إلا إذا دفع القسم أو المشرى إلى السلطة المختصة نصيب تلك القطعة فى تكاليف المرافق العامة.

الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨١
إذ كانت المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ قد حظرت بيع الأراضي المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم ، كما حظرت إقامة مبانى عليها قبل صدور هذا القرار ، وكان هذا الخطر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حظر عام دعت إليه اعتبارات تتعلق بالصالح العام مما تقتضاه ترتيب البطالان على مخالفته واعتبار البطالان فى هذه الحالة بطلاناً مطلقاً يجوز لكل ذى مصلحة أن يتمسك به ، ومن ثم فإن التحدى بأن الخطر لا يشمل بيع البناء فى هذه الحالة لا وجه له لإتخاذ العلة.

الطعن رقم ١٠٩٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٠/١/١٩٩١
مفاد نص للمادتين الأولى والعاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المدة للبناء وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تطبيق أحكام هذا القانون بما فيها حظر بيع الأراضي الواردة فى نص المادة العاشرة والمتعلق بالنظام العام يستلزم أولاً توافر الشروط التى أوجبهها المشرع فى المادة الأولى وأنضمت عنها المذكرة الإيضاحية لإسباغ وصف التقسيم على الأراضي وتتمثل فى تجزئة الأراضي إلى عدة قطع ، وأن يكون المقصود من التجزئة التصرف فيها بأحد العقود المبينة بهذه المادة وأن تكون إحدى هذه القطع على الأقل لا تطل على طريق قائم ، ويجب أن تتوافر هذه الشروط مجتمعة بحيث إذا تخلف كلها أو بعضها بما لا يتحقق معه إنشاء تقسيم أو تعديله على النحو الذى قصده المشرع فلا محل لتطبيق أحكام هذا القانون ، كما يعدو حكم الخطر الوارد به عن البيع منحسراً. وإذا كان الثابت من الرجوع إلى عقد البيع المؤرخ ١٠/١/١٩٧٦ محل النزاع أنه تضمن أن البيع ورد على مساحة ١٧٠ مسهماً من أرض

زراعة بحوض. ... ضمن القطعة رقم ٧ الأصلية ومشاعاً رقمى ١١٥ ، ١١٧ وأن ملكية الباتمة الطاعنة بموجب القيد المسجل ٢١٢٩ بنتها في ١٣/١/١٩٧٥ هي ملكية شائعة. فإن البيع بهذا الوصف يكون منصّباً على حصة شائعة وليس على قدر محدد مفروض من الأرض فلا يتحقق به شرط تجزئة الأراضي إلى عدة قطع الذي يستلزمه القانون مالم الذكر لإسباغ وصف التقسيم وتطبيق حكم حظر البيع الوارد به ويتخلف هذا الشرط يترج البيع عن نطاق القانون فلا يلحقه البطلان المترتب على مخالفة أحكامه. وإذا عايف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيأً بالحفاً في تطبيق القانون .

• الموضوع الفرعى : بيع الإختيار :

الطعن رقم ١٠١ لسنة ١٧ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٩

إن تكيف العلاقة القانونية بين المشوى الذى يحتفظ بحق إختيار الغير وبين المشوى المستر بأنها وكالة تجرى أحكامها على الآثار التى ترتب على هذه العلاقة بين الطرفين وبالنسبة إلى الغير غير جار على إطلاقه ، فإن بين أحكام الوكالة والأحكام التى يخضع لها شرط إختيار الغير والآثار التى ترتب عليه تناقضاً فإسناد ملكية المشوى المستر إلى عقد البيع الأول رغم عدم وجود تفويض أو توكيل منه إلى المشوى الظاهر قبل البيع ، وبقاء المين فى ملكية المشوى الظاهر إذا لم يعمل حقه فى الإختيار أو إذا أعمله بعد الميعاد المنقضى عليه ، وهى أحكام مقررة فى شرط إختيار الغير ، كلها تخالف أحكام الوكالة قاصداً . ولئن كان الفقه والقضاء فى فرنسا قد ذهبوا إلى تمييز إسناد ملكية المشوى المستر إلى عقد البيع الأول وهو أهم ما يقصد من شرط إختيار الغير -- إلى إفراض وكالة المشوى الظاهر عن الغير إلا أن ذلك ليس إلا مجازاً مقصوراً على حالة ما إذا أعمل للمشوى حقه فى إختيار الغير فى الميعاد المنقضى عليه مع البائع ، أما قبل ذلك أو إذا لم يعمل هذا الحق أو أعمله بعد الميعاد فالإفراض يزول وتزول معه كل الآثار المترتبة على الوكالة.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٩

إنه وإن كان قانون المرافعات القديم قد نص فى المادة ٢٢٦ على أنه إذا لم تمكن قسمة العقار بغير ضرر يباع على حسب القواعد المقررة لبيع العقار إختيارياً ، وكانت المادة ٢٢٠ مرافعات قديم تجيز لكل صاحب عقار أن يبيعه بأحكامه " بالأوجه المعتادة " بمقتضى شروط وروابط للبيع تودع مقدماً قلم كتاب المحكمة إلا أن هذا لا يعنى إغفال طبيعته إجراءات بيع العقار لعدم إمكان قسمته عينا وأنها جزء من إجراءات دعوى القسمة التى يجب أن يكون جميع الشركاء أطرافاً فيها ، فإذا حدد قاضى البيع بناء على طلب الطالب البيع من الشركاء يوماً للبيع وجب أن يعلن به جميع الشركاء بالطريق الذى يعلن به أى خصم فى أية دعوى ، ولا يكفى إمكان علمهم بما ينشر أو يلصق من إعلانات ، إذ هم أطراف الدعوى

الذين يجب أن تتم الإجراءات جميعاً في مواجهتهم ، وإلا كان حكم رسم المزاود غير صالح لأن يحتاج به من لم يعلن من الشركاء وعدم إعلان الشريك هو إغفال لإجراء جوهري يعتبر أصلاً من الأصول العامة في التقاضي ، فضلاً عن أنه قد يحول دون ممارسة الشريك لحقوق مقررة له قانوناً كحق دخوله المزاود مشترى أو حق طلب زيادة العشر أو إجراء البيع في مكان آخر غير المحكمة ويؤتب على ذلك أن إغفال إعلان الشريك باليوم الذي يحدد للبيع سواء لأول مرة بعد الحكم بالبيع أو بعد شطب الدعوى موجب لبطلان الإجراءات التالية ومنها حكم رسم المزاود وما ترتب عليه. وإذن فالحكم الذي ينص على أن القانون لا يوجب إعلان الشريك باليوم الذي يحدده قاضي البيع لإجراء البيع لعدم إمكان القسمة يكون غلطاً في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٨

إذ كان محصل دفاع الطاعنة أن " والدها إنما كان يشترى لحساب والدتها وهو ما أفصح عنه بموجب الإقرار اللاحق ، ولذلك فقد إنصرفت آثار العقد من الباتنة إلى والدتها مباشرة " ، فإن التكييف القانوني لهذا الدفاع هو أن العقد لم يكن يعبأ نهائياً لوالدها ، بل يؤوله إختيار الغير. ولا كان يشترط لإعمال آثار هذا النوع من البيع أن يذكر شرط إختيار الغير في العقد ، حتى إذا أفصح الظاهر عن المشوى المستور في المعاد المتفق عليه ، إعتبر البيع صادراً من البائع إلى هذا المشوى المستور مباشرة وإنصرفت إليه آثار العقد دون حاجة إلى بيع جديد له من المشوى الظاهر. وإذ كان الثابت في الدعوى أن عقد البيع قد خلا من هذا الشرط فإن والد الطاعنة يكون هو المشوى الحقيقي.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٨١/٤/١٥

البيع مع حق التقرير بالشراء عن الغير وإن لم يرد فيه نص في التقنين المدني إلا أنه من الجائز التعامل به ويجب لإعمال آثار هذا النوع من البيع أن يذكر شرط إختيار الغير في العقد بأن يحفظ المشوى عند إبرام العقد بحقه في التقرير بالشراء عن الغير ويقت مع البائع على مدة يعلن المشوى خلالها اسم من يشوى له الصلقة ، فإذا أفصح للمشوى الظاهر عن المشوى المستور في المعاد المتفق عليه إعتبر البيع صادراً من البائع إلى هذا المشوى المستور مباشرة وإنصرفت إليه آثاره دون حاجة إلى بيع جديد له من المشوى الظاهر.

* الموضوع الفرعي : بيع الجذك :

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ١٥٦٥ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٦
جرى قضاء محكمة النقض على اعتبار آلات المطحن الثابتة في الأرض على سبيل القرار عقاراً فإذا كان الثابت بقصد البيع أنه أنصب على أرض ومباني وآلات مطحن وأنه خلا من الإشارة إلى مقومات اخل التجاري غير المادية وإلى المهمات والبضائع فإن البيع يكون قد وقع على عقار ولم يتضمن بيع منقول.

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ١٣٦٢ بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٤
لا يقدح في تكيف القيد بأنه بيع منجز استوائه على شرط إحفاظ البائع بالإنشراح بالعين المبيعة مدة حياته وشرط منع التصرف إليه من التصرف في هذه العين إذا ثبت أن الثمن المسمى في العقد قد دلع بأكمله إذ هذا يتنافى مع معنى الوصية التي هي من التبرعات.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٣١
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن علم المؤجر ببيع المتجر أو المصنع أو موافقته عليه ليس أيهما شرطاً لصحة إنقاده - باعتباره عقداً رضائياً يتم باتفاق طرفيه ، بل أنه يجوز للمحكمة - رغم عدم موافقة المؤجر عليه - أن تقضى بنفاذه في حقه بإبقاء الإيجار للمشترى إذا ما تحققت من توافر الشروط المقررة في هذا الصدد .

الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٧
مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني ، أن الحكم الوارد بها إستثناء من الأصل العام وأن مجال إعماله مقصور على الحالة التي تقوم فيها لدى المستأجر ضرورة تقضى عليه بيع المصنع أو المتجر الذي أنشأه في العقار المؤجر إليه مع قيام الشرط المانع من التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار وذلك بهدف تسهيل البيع الإضطراري للمحل ، الأمر المنطقي في حالة إحفاظ المستأجر باخل وإستغلاله له بطريق تأجيره إلى الغير ، وإذا كان الإستثناء لا يجوز الوصع فيه فإنه لا وجه لإعمال حكم المادة ٢/٥٩٤ آف الذكر على حالة تأجير اخل من الباطن .

الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٣٣٢ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٢
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني من أنه "إذا كان الأمر خاصاً بإيجار عقار أنشأه به مصنع أو متجر وإقتضت الضرورة أن يبع المستأجر هذا المصنع أو المتجر ، جاز للمحكمة بالرهم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا أقدم المشتري ضماناً

كافياً ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق " إنما هو إستثناء من الأصل المقرر وهو إلزام المستأجر بإحرام الخطر من التنازل عن الإيجار ، كان الدافع إلى تقرير ، حرص المشرع على إستبقاء الرواج التجارى متمثلاً فى عدم توقف الإستثمار الصناعى أو التجارى فى حالة إضطراب صاحبه إلى التوقف عنه ، وذلك بتشجيع الإستمرار فى هذا الضرب من الإستثمار عيماً بغض النظر عن شخص مالكه تقليباً للمصالح العام على المصلحة الخاصة للمؤجر . لما كان ما تقدم فإن الإستثناء المقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ مدنى آتفة الذكر ، يكون مقصوراً على الأماكن التى تمارس فيها الأعمال ذات الصلة التجارية والنسبى يطبق عليها وصف المصنع أو المتجر دون مواضعها من الأماكن التى تمارس فيها المهن كعيادات الأطباء إذ من المقرر عدم جواز التوسع فى تفسير الإستثناء أو القياس عليه .

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٩

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى من أنه " إذا كان الأمر خاصاً بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر وإقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر ، جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا قدم المشرى ضماناً كافياً ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق " إنما هو إستثناء من الأصل المقرر وهو إلزام المستأجر بإحرام الخطر من التنازل عن الإيجار ، كان الدافع إلى تقريره حرص المشرع على إستبقاء الرواج التجارى متمثلاً فى عدم توقف الإستثمار الصناعى أو التجارى فى حالة إضطراب صاحبه على التوقف عنه وذلك بتشجيع الإستمرار فى هذا الضرب من الإستثمار عيماً بغض النظر عن شخص مالكه تقليباً للمصالح العام على المصلحة الخاصة للمؤجر ، والجامع بين صورتى الإستثمار هاتين هو توافر الصلة التجارية فيهما أحدهما أوردته المادة ٢ من قانون التجارة بياناً للدعوى التجارية على القانون ، ومنها شراء البضائع لأجل بيعها والأعمال المتعلقة بالمصنوعات ، مما يستهدفه كل منها كشأن الأعمال التجارية كافة - من الحصول على ربح يمثل فى الصورة الأولى فى الفرق بين سعر الشراء وبين ثمن البيع ، وفى الأخرى فى الفرق بين سعر المادة المدة للتصنيع مضافاً إليها أجر العمل فى تصنيعها وبين ثمن بيعها مصنوعة .

الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ٧/٢/١٩٧٩

بيع المتجر وفق المادة ٢/٥٩ من القنين المدنى من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن ينقل حقوق المستأجر والتزاماته للمتنازل إليه بما فى ذلك عقد الإيجار ، ويصبح بدوره مستأجراً مثله بموجب البيع ليحل مشوى الجدك على المستأجر الأصلى فيما له من حقوق وما عليه من التزامات مولده عن عقد

الإيجار ، ويكون للمؤجر التمسك قبله بالدفع التي كان يحق له إيدؤها في مواجهة المستاجر الأصلي عند حصول التنازل ، وينتقل عقد الإيجار إلى المشتري عملاً بما قد يشوبه من أسباب الفسخ أو البطلان .

الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢١

يرتّب على بيع المتجر أو المصنع متى توافرت شرائط إنطباق المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدني حقوق المستاجر الأصلي للرأسي عليه المزايا بما في ذلك عقد الإدارة بحيث يصبح الأخير مستاجراً مثله سواء تم البيع جبراً أو اختياراً ، مما مؤداه أن يعد الرأسي عليه المزايا خلفاً خاصاً للمستاجر الأصلي .

الطعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٧

الإستثناء المقرر لنشئ المتجر أو المصنع في العين المؤجرة في بيعه إضطرارياً للغير رغم قيام الشرط المانع من التاجر من الباطن أو النزول عن الإيجار جاء عاماً بصدد بيان المستفيد من هذا الإستثناء وهو المستاجر الذي أنشأ بالعين المؤجرة متجراً أو مصنعاً دون تخصيصه بأن يكون مستاجراً أصلياً للعين ومن ثم يستوفي في خصوصه أن يكون منشئ المتجر أو المصنع هو المستاجر الأصلي أو المستاجر من الباطن ، لكن كان ذلك ، إلا أنه لما كان بيع المتجر أو المصنع يقتضي أن يكون مملوكاً لمستاجر العين التي أنشئ فيها فلا يسرى في شأنه الإستثناء المقرر بالمادة ٥٩٤ من القانون المدني متى كانت عناصر المتجر أو المصنع مملوكة كلها أو بعضها للمؤجر ويكون تصرف المستاجر فيه بالبيع بما ينطوي عليه من تنازل عن الإيجار خاضعاً للقواعد المقررة في قانون إيجار الأملاك ، وكان بين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الإيجار المبرم بين المطعون عليها - المؤجر والمستاجر الأصلي - لم يقتصر على العين المؤجرة وحدها وإنما تناول ما بها من جدد باعتبارها ورشة لأعمال الصباغة فإن تصرف ثانيهما فيها بالبيع للطاعن بعد إضافته إليها بعض التركيبات وتوسعه في أوجه نشاطها لا يخضع لحكم المادة ٥٩٤ المتقدم بيانها بما لعدم تملكه كافة عناصرها ويكون في حقيقته تنازلاً عن الإيجار صدر دون موافقة المؤجر .

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٨٠/١/٩

لا يشترط لإلغاق عقد بيع المتجر أو إثباته أن يكتب أو أن يشهر لأنه عقد رضائي يتم بإدارة طرفيه كما لا يشترط فيه أن يبين فيه محتلاله المعنوية والمادية وقيمة كل منهما على حدة ، وما إستلزمه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ من كتابة العقد وشهره ، وبيان العناصر المبيعة وقيمة كل منها على حدة مطلوب ليحفظ البائع بحقه في إختيار البائع وبحقه في الفسخ ولا أثر له على قيام العقد .

إطلاق القول باعتبار المخزن الذي يستأجره التاجر جزءاً لا يتجزأ من محله التجاري الذي يستأجره من مؤجر آخر ويقع في مكان مغاير فجرد استعماله لذلك المخزن في خدمة المحل وحقه تبعاً لذلك في التنازل عن إيجار المخزن رغم حظر هذا التنازل بحكم العقد، أمر لا يضيّق وحكم المادة ٥٩٤ من القانون المدني التي استند إليها الحكم المطعون في قضائه ، ذلك أنه وإن كانت هذه المادة قد أجاز للمستأجر إهداراً للشرط الإضافي المانع له من التنازل عن الإيجار أن يتنازل عنه إذا كانت العين المؤجرة منشأً بها مصنع أو متجر وبالشروط الأخرى الواردة بالنص إلا أن ذلك مشروط حتماً بأن يكون استعمالها في هذا الفرض مصرحاً به في العقد أو في القليل مسكوتاً عنه بأن يراضى المتعاقدان على استعمال العين في أغراض الصناعة أو التجارة أو لا يحظر المؤجر على المستأجر استعمالها لذلك أما حيث يحددان في عقد الإيجار الفرض من التأجير على نحو آخر مغاير أو يحظر المستأجر استعمال العين في هذين الفرضين فإن مخالفة المستأجر لهذا الحظر يأخذ من العين مصنعاً أو متجراً بغير موافقة من المؤجر يعتبر نقضاً من جانبه لما تم الاتفاق عليه مما يوجب رد مسماة عليه فلا يحق له تبعاً لذلك أن يتخذ من هذه المخالفة سبباً لمقارنة مخالفة أخرى هي التنازل عن الإيجار على خلاف شروط العقد إذ في ذلك إهدار للإدارة المشتركة للمتعاقدين وهي قانونهما النافذ في حقهما ما دام في نطاق المشروعية وخروج بالإستثناء المقرر بنص المادة ٥٩٤ آتفة الذكر عن مجاله المحدد بغير سند من أحكام القانون أو قواعد تفسير النصوص التشريعية لما كان ما تقدم. وكان سريان هذا القيد على ما يتخلله المستأجر من مصنع أو متجر في العين المؤجرة على خلاف أحكام العقد يستوجب سريانه من باب أولى مع ما يلحق بأيهما من أماكن أخرى تخلفته ، إذ في القول بغير هذا ما يبيّز لمستأجر المصنع أو المتجر أن يلحق بأيهما ما قد يكون مستأجرأ له من أماكن أخرى على خلاف نصوص عقودها توصلاً لبيعها والتنازل عن إيجارها تبعاً للمصنع أو المتجر الأمر الذي يضيّق على التاجر من الحقوق ما لم يأذن به القانون ويخل بالتوازن الواجب بين أطراف العقود ، لما كان ما سلف وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد القول بإلحاق المطعون عليه العين مشار التزاع بمحله التجاري سنداً للقول بأحقية في التنازل عن عقد إيجارها بغير إذن من الطاعن وعلى خلاف نص عقد الإيجار دون أن يراعى الحكم في ذلك ما سلف من قيود على حكم المادة ٥٩٤ من القانون المدني ، فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٩٣ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٠

النص في الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني على أنه " إذا كان الأمر خاصاً بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر وإقتضت الضرورة أن يبيع المستاجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار " ، يدل - وعمل ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع أباح التجاوز عن الشرط المانع وأباح للمستاجر التنازل عن الإيجار على خلافه متى كان الشيء المؤجر عقاراً مملوكاً لشخص وأنشأ فيه المستاجر محلاً تجارياً سواء كان متجراً أو مصنعاً بشرط أن تثبت الصفة التجارية للنشاط الذي كان يزاوله المتنازل وقت إتمام بيع المتجر أو المصنع . مما مفاده أنه يجب لأعتبار اخل تجارياً في معنى المادة ٥٩٤ مאלقة الذكر أن يكون مستغلاً في نشاط تجارى قوامه الإستغلال بأعمال وأغراض تجارية ، فإذا كان غير ذلك بأن إنتفت عن نشاطه مستغلة الصفة التجارية فإنه يخرج عن مجال إعمال تلك المادة ، ومؤدى هذا أنه إذا كان اخل مستغلاً في نشاط حرفى قوامه الإعتماد وصفة رئيسية - على إستغلال المواهب الشخصية والخبرات العملية والمهارات الفنية ، فإنه لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - محلاً تجارياً ، ذلك أن الحرفى الذى يتخذ من العمل الهدوى سواء باشره بنفسه أو بمعاونة الغير أساساً لنشاطه ومصدراً لرزقه ، لا تكون له صفة التاجر ولا يتسم نشاطه بالصفة التجارية ومن ثم فلا يعتبر المكان الذى يزاوله فيه محلاً تجارياً حتى لو وجدت فيه بعض الأدوات والمهمات والبضائع أو كان له عملاء وبالتالي فلا ينطبق فى شأنه حكم المادة ٧/٥٩٤ من القانون المدني

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٧١ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٨١

- النص فى الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على أن "يشمل إنتقال ملكية اخل التجارى أو مشروع الإستغلال العلامات المسجلة باسم ناقل الملكية التى يمكن إعتبارها ذات ارتباط وثيق باخل أو المشروع ما لم يطق على غير ذلك". يدل على أن الأصل أن العلامة التجارية جزء من اخل التجارى وأن بيع اخل التجارى يشملها ولو لم ينص على ذلك فى عقد البيع بإعتبارها من توابع اخل التجارى وجزء لا يتجزء منه بوصفها متصلة به ومن مستلزماته التى يتحقق بها عنصر الإتصال بالعملاء وأبازر الشارع بيع اخل التجارى دون علاماته التجارية عند الإتفاق على ذلك.

- لم يتضمن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع اخل التجارى وروهنه تعريضاً للمحل التجارى ونص فى الفقرة الثانية من المادة الأولى منه على أن يحدد فى عقد البيع ثمن مقومات اخل التجارى غير المادية والمهمات والبضائع كل منها على حدة وأفصح الشارع فى المذكرة التفسيرية عن العناصر المختلفة التى تسهم فى تكوين اخل التجارى ومن ثم فهو يشمل المقومات المادية كالبضائع ومهمات اخل وهى

الخصيصة المادية والمقومات غير المادية وتمثل في الإخراعات والرخص والعملاء والسمعة التجارية والحق في الإيجار والعلامات التجارية وغيرها وهى الخصيصة المعنوية ، وكان عنصر الإتصال بالعملاء وهو العنصر الجوهري - بما له من قيمة إقتصادية جوهرياً لوجود الغل التجارى ويدخل فى تقييمه ويرتبط بعناصره الأخرى وهو ما يستلزم فى هذا العنصر أن يكون مؤكداً وحقيقاً فإذا تجرد بيع الغل التجارى من عناصره الجوهرية فقد الوصف القانونى للمحل التجارى ولم يعد ثمة بيع للمتجر .

الطعن رقم ١٥١٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٠

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المتجر فى معنى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى يشمل جميع عناصره من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية ومعنوية ، وأن المقومات المعنوية هى عماد فكرته وأهم عناصره ولا يلزم توافرها جميعاً لتكوينه بل يكفى بوجود بعضها ، ويتوقف تحديد العناصر التى لا غنى عنها لوجود الغل التجارى على نوع التجارة التى يزاولها الغل ، إلا أن العنصر الرئيسى والذى لا غنى عن توافره لوجود الغل التجارى ، والذى لا يختلف باختلاف نوع التجارة هو عنصر الإتصال بالعملاء والسمعة التجارية باعتباره المحور الذى تدور حوله العناصر الأخرى.

الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٦٩ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٠

- المشرع لم يضع فى تلك المادة ضابطاً يستهدي به فى تحديد ضرورة الملحة لبيع المتجر أو المصنع والناتج يترتب على توافرها الإبقاء على الإجازة لصالح المشوى ، رغم هذا الشرط المانع بل ترك أمر تقديرها لحكمة الموضوع تستخلصها من ظروف البيع والدوافع التى حفزت إليه ، بشرط أن يكون إستخلاصها سائفاً.

- لقاضى الموضوع تقدير ضرورة الضمان الذى يقدمه المشوى وكفايته.

الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥

ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى من أنه " إذا كان الأمر خاصاً بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر وأقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا قدم المشوى ضماناً كافياً ولم يلحق المأجر من ذلك ضرر محقق " إنما هو إستثناء من الأصل المقرر ، وهو إلزام المستأجر بأحوام الحظر من التنازل عن الإيجار وكان الدافع إلى تقريره حرص المشرع على إستبقاء الرواج التجارى متمثلاً فى عدم توقف الإستثمار الصناعى أو التجارى فى حالة إضطراب صاحبة على التوقف عنه وذلك بتشجيع الأستمرار فى هذا الدرب من الإستثمار عنما بغض النظر عن شخص مالكه تقليباً للصالح العام على المصلحة الخاصة للمؤجر

والجامع بين صورتى الإستثمار هاتين هو توافق الصفة التجارية منهما أخذاً مما أوردته المادة ٢ من قانون التجارة يائداً للأعمال التجارية بحكم القانون ومنها شراء البضائع لأجل بيعها والأعمال المتعلقة بالمصنوعات مما يستهدف كل منهما - كشأن الأعمال التجارية كافة من الحصول على ربح يتمثل فى الصورة الأولى فى الفرق بين سعر الشراء وبين ثمن البيع ، وفى الأخرى فى الفرق بين سعر المادة مضافاً إليها أجر عمالة تصنيعها وبين ثمن بيعها مصته .

الطعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٨٨/١/١١

النص فى الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى على أنه ... " وإذا كان الأمر خاصاً بإيجار عقار أنشئ بمصنع أو متجر وإقتضت الضرورة أن يبيع المستاجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإلغاء الإيجار " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن المشرع أجاز التجاوز عن الشرط المانع وأباح للمستاجر التنازل عن الإيجار على خلافه متى كان الشيء المؤجر عقاراً مملوكاً لشخص وأنشأ فيه المستاجر محلاً تجارياً سواء كان متجراً أو مصنعاً بشرط أن ثبت الصفة التجارية للنشاط الذى كان يزاوله المتنازل وقت إتمام بيع المتجر أو المصنع ، مما مفاده أنه يجب لإعتبار المحل تجارياً فى نص المادة ٢/٥٩٤ سالفة الذكر أن يكون مستغلاً فى نشاط تجارى قوامه الإشتغال ، بأعمال وأغراض تجارية ، فإذا كان غير ذلك بأن إنتفت عن نشاط مستغله الصفة التجارية فإنه يخرج عن مجال إعمال تلك المادة ، وتربياً على ما تقدم فإن المحل الذى يكون مستغلاً فى نشاط مهنى أو حرفى قوامه الإعتماد - وبصفه رئيسية على إستغلال المواهب الشخصية والحبرات العملية والمهارات الفنية لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة محلاً تجارياً ومن ثم فلا تطبق فى شأنه المادة ٢/٥٩٤ المشار إليها حتى ولو إقتضى هذا الإشتغال شراء بعض البضائع لبيعها للعملاء أو تصنيع بعض المواد لتقديمها إليهم إستكمالاً لطلب المهنة أو الحرفة وخدمة العملاء فيما يعتبر إمتداداً طبيعياً لأيهما ما دام ذلك داخلياً فى إطار التبعة كمأ وكيفاً ، إذ تظل تلك الأعمال التى لو نظر إليها بذاتها ، مستقلة لأعتبرت أعمالاً تجارية نوعاً من المهنة والحرفة تخلق بها وتأخذ حكمها فيهضمان معاً لنظام قانونى واحد هو الذى يحكم العمل الأصلى الرئيسى ، مما يوجب عليه إنطباق الوصف الذى يخضع له المكان الذى تجرى فيه ممارسة المهنة أو الحرفة على المكان الذى تمارس فيه الأعمال الفرعية التابعة لما.

الطعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٨٨/١/١١

و لئن كان للمتعاقدين حرية تحديد العناصر التى يركب منها المتجر الذى يجريان عليه التعاقد إلا أن حكمته الموضوع سلطة الفصل فيما إذا كانت العناصر المروضة عليها كافية لوجود غير مقبده فى هذا الشأن بما

يقرره أو بالوصف الذي يعضفانه على التعاقد . ولما هى بسبيل التعرف على حقيقة العقد والتحرى عن قصد التصرف من تصرفه تقدير الأدلة والقرائن المقدمة فى الدعوى وإستخلاص ما تقتنع به متى كان إستخلاصاً سائفاً مع الثابت بالأوراق.

لظعن رقم ٣٤١٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٢

ما نصت عليه المادة ٥٩٤ من القانون للذى من أنه " إذا كان الأمر خاصاً بإيجاز عقار أنشئ به مصنع أو متجر وإقتضت الضرورة أن يبع المستاجر هذا المصنع أو المتجر ، جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضماناً كافياً ، ولم يلحق المأجر من ذلك ضرر محقق " إذا هو إستثناء من الأصل المقرر وهو إلزام المستاجر بإحترام عقد الإيجار فيما نص عليه من حظر التنازل عن الإيجار ومن ثم تعين قصره على الحالة والشروط الواردة فى هذه المادة ، وكان المتجر فى معنى المادة سالفة الذكر يشمل مقومات مادية ومعنوية ، وأن المقومات المعنوية هى عماد فكرته وأهم عناصره ولا يلزم توافرها جميعاً لتكونية بل يكفى بوجود بعضها ، ويتوقف تحديد العناصر التى لا غنى عنها لوجود المحل التجارى على نوع التجارة التى يزاولها المحل إلا إن العنصر المعنوى الرئيسى والذى لا غنى عن توافره لوجود المحل التجارى والذى لا يختلف باختلاف التجارة هو عنصر الاتصال بالملاء والسمة التجارية باعتباره المحور الذى تدور حوله العناصر الأخرى ، فليزب على غيخته إنتفاء فكرة المتجر ذاتها فلا يتصور متجر بلا عملاء سواء كانوا دائمين أو عابرين وبعد بيعاً له الإقتصاد على بيع هذا العنصر وحدده دون غيره من سائر العناصر المادية أو المعنوية ، ولئن كان للمتعاقدين حرية تحديد العناصر التى يتركب منها المتجر الذى يبرهان عليه التعاقد ، إلا أن محكمة الموضوع سلطة الفصل فيما إذا كانت العناصر المعروضة عليها كافيها لوجود المتجر غير متقيدة فى هذا الشأن بما يقرر إنه أو بالوصف الذى يعضفانه على التعاقد ولما هى بسبيل التعرف على حقيقة العقد والتحرى عن قصد التصرف من تصرفه تقدير الأدلة والقرائن المقدمة فى الدعوى وإستخلاص ما تقتنع به متى كان إستخلاصاً ما تقتنع به متى كان إستخلاصها سائفاً ومتفقاً مع الثابت بالأوراق ، ولما كانت المحكمة من الإستثناء المقرر بالمادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو رغبة المشرع فى الإبقاء على الزواج المالى والتجارى فى البلاد بتسهيل بيع المتجر عندما يضطر صاحبه إلى بيعه وتكوين مشربة من الإستمرار فى إستغلاله ، وكان مناط إستلزام توافر العنصر المعنوى الخاص بالاتصال بالملاء وجوب أن يكون الشراء بقصد ممارسة النشاط ذاته الذى كان يزاوله بائع المتجر . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإنتفاء صفة المتجر عن محل النزاع على ما إستخلصه من عقد البيع وما نص فيه على أن الطاعن إشراره لضمه إلى مصنع الخلو

بذات العقار وما جاء بمحضر الحجز التحفظي للواقع بتاريخ ١٩٨١/٥/٣٠ على محل النزاع والذي أثبت به توقيع الحجز على متفرقات وأدوات خاصة بصناعة الحلوى وما قررته الطاعن بتحقيقات الشكوى الإداري رقم ٣٣٥١ لسنة ١٩٧٩ مصر الجديدة من إنه أشوى اخل تكملة لصنعه الخاص بصناعة الحلويات وما ثبت من المعايينة بذات المحضر من إجراء تعديلات باخل وفتح باب به يؤدي إلى مصنع الحلوى وأطرح الحكم أقوال شاهدي الطاعن بشأن موافقة زوج المالكة المطعون ضده الثاني على حصول البيع وقبوله التنازل عن الإيجار مقابل تقاضيه مبلغ من النقود لعدم إطمئنان المحكمة إليها ، وخلص الحكم من ذلك إلى أن بيع اخل من المطعون ضده الثالث إلى الطاعن لم يتم لمباشرة ذات النشاط الذي كان يمارسه البائع وإنما لإستعماله في نشاط مغاير الأمر الذي يفقد معه بيع اخل بالجدك أهم عناصره وهو عنصر الاتصال بالعملاء والسمة التجارية ورتب على ذلك أن عقد البيع المؤرخ ١٩٧٧/٧/٢٠ لا يعدو أن يكون تنازلاً عن الإيجار وليس بيعاً لخل تجارى بالجدك ومن ثم فلا يسرى عليه الإستثناء المنصوص عليه في المادة ١/٥٩٤ من القانون المدني ولا ينفذ في حق المالكة إلا بموافقة كتابية صريحة منها. وكان ما إستخلصه الحكم سائفاً وله أصله القابت في الأوراق ومؤدياً إلى ما أنهى إليه من نتيجة تتفق وصحيح القانون ويتضمن الرد الضمني للسقط لدفاع الطاعن فإذا النعى عليه بما جاء في أسباب الطعن سائلة الذكر يكون في غير محله.

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٩٠٠ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٥

القرر في قضاء هذه المحكمة أن المحكمة من الإستثناء المقرر بالمادة ٥٩٤ من القانون المدني هو رغبة المشرع في الإبقاء على الرواج المالي والتجاري في البلاد بتسهيل بيع المتجر عندما يضطر صاحبه إلى بيعه وتمكين مشريه من الإستمرار في إستغلاله ، وكان مفاد إستعلام توافر العنصر المعنوي الخاص بالاتصال بالعملاء وجوب أن يكون الشراء يقصد ممارسة النشاط ذاته الذي كان يزاوله بائع المتجر ، ولا يغير من ذلك جواز إستبعاد الإسم التجاري من العناصر التي تنصب عليها بيع المتجر.

الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ١٢٢٩ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٨

– المتجر في معنى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يشمل جميع عناصره من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية ومعنوية كالإتصال بالعملاء والسمة التجارية والحق في الإجارة ولما كانت هذه المقومات المعنوية هي عماد فكرته وأهم عناصره ولا يلزم توافرها جميعاً عدا عنصر الاتصال بالعملاء والسمة التجارية باعتبارها المحور الذي تدور حوله العناصر الأخرى ويرتب على غيبتها إنتهاء فكرة المتجر ذاتها ، لن كان ما تقدم إلا أن إغلاق المتجر لا يؤدي بذاته إلى تخلف هذا

العنصر باعتبار أن العملاء لا يصرفون عنه مباشرة وإنما تدرجياً وبالتالي فإن توقف المتجر عن العمل قبل بيعه بفترة وجيزة ليس من شأنه فقد عنصر الإتصال بالعملاء وإفقاد السمعة التجارية. ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة من دفاع حول توقف المستشفى الميعة جدكاً عن العمل قبل البيع بستة أشهر وفي فترة وجيزة لا يعد دفاعاً جوهرياً إذ ليس من شأنه تغيير وجه النظر في الدعوى ولا يعيب الحكم إن أغفل الرد عليه على استقلال.

- إستخلاص الحكم من أقوال الشهود توافر عناصر الجدل رغم ما جاء بأقوالهم من إغلاق المستشفى قبل البيع بستة أشهر لا يعد خروجاً عما يؤدي إليه مدلول تلك الشهادة طالما إنتهت المحكمة إلى أن هذا التوقف لا يؤدي إلى تخلف عنصر الإتصال بالعملاء والسمعة التجارية وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى توافر صفة المتجر في المستشفى الميعة والزام قضاءه في هذا الصدد على أسباب سائلة تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٥٢ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٤

- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه من الأصول الدستورية المقررة أن النص التشريعي لا يسرى إلا على ما يلي نفاذه من وقائع ما لم يقض القانون خروجاً على هذا الأصل وفي الحدود التي يميزها الدستور برجمية أثره ، ولا يفر من هذا الأصل تعلق أحكام القانون بالنظام العام إذ لا يجاوز أثر ذلك إلا أن تسرى أحكامه على ما يستجد من أوضاع ناتجة عن علاقات تعاقدية أبرمت قبل نفاذه ما دامت آثارها سارية في ظلّه إذ تخضع هذه الآثار لأحكام القانون الجديد تفلياً لإعتبارات النظام العام التي دعت إلى إصداره على حق المتعاقدين في تحديد التزاماتها وحقوقهما التعاقدية الحال منها والمستقبل على السواء.

- المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن إضافة مشروع الجدل نشاط آخر مع الإحطاط ببلات النشاط الذي كان يزاوله بائع المتجر لا ينال من توافر شروط بيع الجدل.

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٦

لما كانت ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني من أنه " إذا كان الأمر خاصاً بإجبار عقار أنشئ به مصنع أو متجر وتقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا قدم الشؤى ضماناً كافياً ولم يلج المؤجر ضرر محقق " إنما هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إستثناء من الأصل المقرر وهو إلزام المستأجر بإحرام الحظر من التنازل عن الإيجار ، وأن الدفع إلى تقريره هو حرص الشارع على إسعقاء الزواج التجاري ممثلاً في عدم توقف الإستثمار الصناعي أو التجاري في حالة إضطراب صاحبه إلى

التوقف عنه وكان الجامع بين صورتى الاستثمار هاتين هو توافر الصفة التجارية فيهما بأن يكون اخل مستغلاً في نشاط تجارى قوامه الإشتغال بأعمال تجارية يعتبر فيها اخل التجارى مალأً منفصلاً عن شخص صاحبه بما ينتج التصرف معه بالبيع ، فإن انتفت عن نشاط مستقلة الصفة التجارية بأن كان مستغلاً في نشاط حرفى قوامه الإعتماد - وبصفة رئيسية على إستغلال المواهب الشخصية والخبرات العملية والمهارات الفنية فإنه لا يعتبر عملاً تجارياً بما عنته المادة سالفة الذكر ذلك أن الحرفى الذى يتخذ من العمل اليدوى أساساً لنشاطه ومصدراً لرزقه ولا يستخدم عمالاً يضارب على عملهم أو الات يضارب على إنتاجها لا يكون له صفة التاجر ولا يتسم نشاطه بالصفة التجارية ومن ثم فلا يعتبر المكان الذى يزاول فيه هذا النشاط عملاً تجارياً حتى لو اقتضت مزاولته شراء بعض البضائع أو تصنيح بعض المواد إستكمالاً لمطالب المهنة أو الحرفة وحرفة للعامل فيما يعتبر إمتداداً طبيعياً لأيهما مادام ذلك دخلاً في إطار التبعة له ومن ثم تلحق تلك الأعمال بالمهنة أو الحرفة وتأخذ حكمها فيخضعان معاً لنظام قانونى واحد هو الذى يحكم العمل الأصلى الرئيسى مما يرتب عليه إنطباق الوصف الذى يخضع له المكان الذى تجرى فيه ممارسة المهنة أو على المكان الذى تقامس فيه الأعمال الملحقه بها.

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٥٩ مكتب قضى ٤٠ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٢/٧/١٩٨٩

- النص في المادة ٢٠ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير الأماكن الواردة بالبند الخامس منه والمادة ٢٥ من ذات القانون يدل على أن المشرع إستحدث حلاً عادلاً عند تنازل المستأجر عن المكان المؤجر إليه تنازلاً نافذاً في حق المؤجر وذلك بهدف تحقيق التوازن بين حق كل من المؤجر والمستأجر في الإنزاع بالعين المؤجرة وهو ما نص عليه صراحة في عنوان البند الخامس من القانون المذكور بقوله "في شأن تحقيق التوازن في العلاقة الإيجارية ، فاعطى المالك الحق أن يقتسم مع المستأجر الأصلى قيمة ما يجنيه هذا الأخير من منفعة نتيجة تصرفه ببيع العين المؤجرة له بالجلدك أو التنازل عنها في الحالات التي يميز فيها القانون ذلك التصرف وتنص على أحقية المالك بأن يقضاضى نسبة ٥٠٪ من ثمن المبيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال كما أعطى له أيضاً الحق في شراء العين إذا أبدى رغبته في ذلك وأودع نصف الثمن الذى إنفق عليه المتعاقدان غرامة المحكمة محصوراً منه قيمة - ما بها من مقنولات إيداعاً مشروطاً بالتنازل للمالك عن عقد الإيجار وتسليم العين إليه على أن يقوم بإبداء رغبته في ذلك خلال شهر من تاريخ إعلان المستأجر له بالثمن المعروض عليه لشراء العين ، مما مقتضاه أنه متى أتبع المالك هذه الإجراءات غير متجاوز الميعاد الذى حدده القانون فإنه يحق له شراء العين دون حاجة إلى قبول المستأجر بالبيع له ، ويظل الميعاد مفروضاً للمالك طالما لم يخطره المستأجر بالثمن المعروض عليه بالطريق

الذي رسمه القانون بإعلان على يد محضر ، ولا يكفي مجرد إعلانه بمحصل البيع لعدم تحقق الغرض من الإعلان الذي هدف إليه المشرع وهو تمكين المالك من إبداء الرغبة وإيداع نصف الثمن قبل إتمام البيع ذلك أن هذا الإجراء مقرر لمصلحة المالك الخاصة حتى يتمكن من استعمال حقه المشروع في شراء العين ولا يتعلق هذا الإجراء بالنظام العام الذي يرمي إلى حماية المصلحة العليا للمجتمع ولذلك فإنه يحق للمالك التنازل عنه بحيث إذا علم بمقدار الثمن الذي تم به البيع أبداً كانت ومسئله من ذلك قبل أن يخطره به المستاجر بوجه رسمي فلا يجوز عدم إعلانه دون حقه في المبادرة بإبداء رغبته في الشراء وإيداع الثمن خزينة المحكمة غير مفيد جميعاً معين طالما أن الميعاد المنصوص عليه قانوناً لم يكن قد بدأ في السريان .

- شراء المالك للعين المؤجرة " وفقاً لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ " لا يعد مشروعاً لها بالحدك بل خالية من أية مقومات مادية أو معنوية على ما ملف بيانه ، ومن ثم فهو لا يلزم بمباشرة ذات النشاط الذي كان قائماً بها قبل وقت البيع وهو وشأنه في التصرف فيها وإستغلالها بالأسلوب الذي يراه مناسباً.

الطعن رقم ٢٤٩٢ لسنة ٥٤ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ١١/٤/١٩٩٠

القانون لا يوجب على مشري العين المؤجرة بالحدك إختصاص المستاجر الأصلي في دعواه وإثبات أحقيته في قيام العلاقة الإيجارية مع المؤجر وفقاً لنص المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدني ، إذ أن إعتباره مشروعاً بالحدك يجعل له حقاً مباشراً في مواجهة المؤجر ولو بقدر رضائه إذا ما تحققت الشروط التي يستلزمها القانون .

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ٢٥/٧/١٩٩٠

الإبقاء على إيجار المتجر أو المصنع لصالح مشريه بالحدك من المستاجر الأصلي إستثناء من الشرط المانع من النزول عن الإيجار منوط - وفقاً لما تقتضيه المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدني - بتوافر الضرورة للجنة التي يضطر فيها المستاجر إلى بيعه ، ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن تقدير الضرورة في هذه الحالة هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى أقيمت قضاها على أسباب سائفة .

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٩٠

النص في الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني يدل على أن المشرع إضفى من أثر الشرط المانع من النزول عن الإيجار حالة البيع الإضطراري للمتجر أو المصنع المنشأ في العين المؤجرة وأجاز للمحكمة إبقاء الإيجار لمشري المتجر أو المصنع رغم وجود شرط صريح في عقد الإيجار يحرم التنازل عنه للغير متى توافرت الشروط الواردة بالمادة سائفة الذكر ، ومن بينها تقديم المشري ضماناً كافياً للمؤجر للوفاء بالتزامه باعتباره خلفاً خاصاً للمستاجر الأصلي في الإنتفاع بالعين المؤجرة كرهن أو كفالة إلا أنه قد

يكون المشتري أكثر ملاءمة من المسافر السابق فلا تكون هناك حاجة إلى ضمان خاص يضاف إلى حق إمتياز المؤجر على المقاولات القائمة بالعين طالما أنه لم يلحقه ضرر محقق من ذلك التنازل وأنه ولئن كانت الرخصة التي حوّلها التفتين المدني للمحكمة خروجاً على إتفاق المتعاقدين الصريح - بمحظر التنازل عن الإيجار إنما ترجع إلى إعتبارات تتصل بمصلحة عامة ، هي رغبة المشرع في الإبقاء على الرواج المالي والتجاري في البلاد ولو كان ذلك على غير إرادة المؤجر - إلا أن شرط تقديم المشتري للضمان الكافي إلى المؤجر إنما شرع لمصلحة الأخير وضماناً له في الحصول على حقوقه الناشئة عن عقد الإيجار قبل التنازل له فهو وشأنه في التنازل عن تقديم هذا الضمان صراحة أو ضمناً أو التمسك به إذا ما رأى عدم ملاءمة المشتري بالجدك أو عدم كفاية حق الإمتياز المقرر له قانوناً باعتبار أن هذا وذاك من الحقوق الخاصة بالمؤجر والتي يملك التصرف فيها ولا شأن لها بالنظام العام ، بحيث إذا أثار المؤجر منازعة بشأن تقديم المشتري لذلك الضمان الإضافي أو عدم كفايته أمام محكمة الموضوع فإنه يتعين عليها الفصل فيها ولها عندئذ تقدير ضرورة تقديم هذا الضمان الخاص أو كفايته ، أما إذا لم يقم نزاع بين الخصوم فلي هذا الخصوص فإنه لا يسوغ للمحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها وتقضي بعدم توافر شرط تقديم المشتري للضمان الكافي للمؤجر هذا في حين أنه حق خاص به لم يطلب إقتضاه .

الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢١

مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن المشرع إستثنى من آثار الشرط المانع عن التأخير من الباطن أو من النزول عن الإيجار حالة البيع الإضطرابي للمتجر أو المصنع المنشأ في العين المؤجرة وأجاز للمحكمة إبقاء الإيجار لمشتري المتجر أو المصنع رغم وجود هذا الشرط إذ توافرت شروط أربعة يلزم توافرها جميعاً من بينها ألا يلحق المؤجر ضرر محقق من جراء التنازل عن الإيجار وأن يقدم المشتري تأميناً كافياً للمؤجر للوفاء بالتزاماته كمستاجر سيخلف المسافر الأصلي في الإنفعا بالعين المؤجرة يسعى أن تكون هذه التأمينات شخصية أو عينية ويتعين في هذا الضمان أن يكون إضافياً لا يدخل في حسابه البضائع الموجودة في المتجر أو المصنوعات التي ينتجها المصنع لأنها معدة للبيع ولا يستطيع المؤجر حبسها أو إستعمال حق إمتياز المؤجر عليها وأن مناط تقدير كفاية الضمان أو عدم كفايته التي يستقل بها قاضي الموضوع أن يكون إستخلاصه سائفاً له أصله الثابت بالأوراق.

*** الموضوع الفرعي : بيع الصيدلية لغير الصيدلي باطل :**

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٤

يشترط لصحة العقد البيع أن يكون التعامل غير محظور لأمر يتصل بالنظام العام أو الآداب ، ومؤدى نص المادة ٣٠ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ أن عقد بيع الصيدلية - وهو عقد ناقل للملكية بطبيعته إلى غير صيدلي باطل بطلاناً مطلقاً لمخالفته للنظام العام ، كما أن بيع الصيدلية إلى صيدلي موظف أو صيدلي يملك صيدليتين آخرين يعتبر كذلك باطلاً بطلاناً مطلقاً لمخالفته للنظام العام ، وإذا كان عقد البيع محل النزاع يتضمن بيع محل تجاري " صيدلية " بكافة مقوماته المادية والمعنوية ، وكان الثابت تملك الطاعن صيدليتين آخرين خلاف الصيدلية المبيعة محل النزاع ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر عقد البيع المشار إليه باطلاً بطلاناً مطلقاً يكون قد صادف صحيح القانون ، وإذا كان الشروع في بيع إحدى الصيدليتين بعد إبرام عقد البيع الباطل بطلاناً مطلقاً ليس من شأنه تصحيح هذا العقد ، وكان عدم رد الحكم على دفاع غير منتج في الدعوى لا يعيبه بالقصور ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس.

*** الموضوع الفرعي : بيع القاصر :**

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ١٨ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩٥١/٢/١

أقول بأن البائع القاصر قد استعمل وسائل تدليسه لإيهام المشتري ببلوغه من الرشد لا يصح التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

ب) دفع المشتري دعوى بطلان البيع الصادر له من قاصر لدى محكمة الموضوع بأنه ما كان يعلم بقصر البائع لا يعني أن هذا المشتري قد غشك بأن البائع استعمل وسائل تدليسه لإيهامه ببلوغه من الرشد. نص المادة ١٣١ من القانون المدني - القديم - صريح في أن " مجرد عدم الأهلية موجب لبطلان المشاركة ولم لم يكن فيها ضرر " فمجرد قصر البائع كاف لقبول دعوى إبطال البيع حتى لو تجرد التصرف من أي غش ومهما كان شأن إفادة البائع بما قبض من ثمن ، إذ لكل من الخالين حكم خاص لا يمس دعوى الإبطال ولا يؤثر عليها .

*** الموضوع الفرعي : بيع المحاصيل للمستقبلة :**

الطنن رقم ٤٣٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٣٠

إنه وإن كان بين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد أعلن من الطاعة إلى الطعون عليه الأول وأن من شأن هذا الإعلان أن يجري معاد الطعن في حقها كما يجزبه في حق المعلن إليه المذكور وفقا للفقرة الثانية من المادة ٩٧٣ من قانون المرافعات ، وكانت الطاعة قد قررت طعنها في الحكم بعد المعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٨ مرافعات بالنسبة إلى الطعون عليه الأول إلا أنه لما كان الحكم قد صدر بإلزام الطعون عليهما بالتضامن فإنه وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ مرافعات التي تنص على أنه في هذه الحالة - أى حالة إلزام التضامن - " إذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في المعاد وجب إختصاص الباقي ولو بعد فواته بالنسبة لهم " وكان طعن الطاعة وهي محكوم عليها برفض بعض طلباتها قد رفع على الطعون عليه الثاني (المحكوم له) في المعاد إذ لم يعلن إليه الحكم ولم يعلنه هو - لما كان ذلك فإن الدفع بعدم قبول الطعن شكلا يكون في غير محله.

*** الموضوع الفرعي : بيع الوفاء :**

الطنن رقم ٥٠٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٥

مفاد نص المادة ٤٦٥ من القانون المدني أنه يشترط في بيع الوفاء الذي يطله القانون أن تتجه إرادة الطرفين وقت إبرام العقد إلى إحفاظ البائع بحق إسرداد المبيع خلال مدة معينة ولا يلزم أن يدرج هذا الشرط في ذات عقد البيع بل يجوز إثباته في ورقة لاحقة بشرط توافر المعاصرة الذهبية التي تربطه بالبائع واستظهار شرط المعاصرة الذهبية بين البيع وحق البائع في الإسرداد يعتبر من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض. وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن عقد البيع منذ الدعوى تاريخه وكانت الورقة التي استند إليها الحكم في إثبات شرط الإسرداد مؤرخة - في تاريخ لاحق - وكان الحكم قد أزيل أحكام بيع الوفاء على عقد البيع إستناداً إلى تلك الورقة برغم صدورهما في تاريخ لاحق على العقد دون أن يعنى باستظهار شرط المعاصرة الذهبية التي تربطها بالعقد أو يكشف عن المصدر الذي استقى منه هذه المعاصرة فإنه يكون مشوباً بالقصور والخطأ في تطبيق القانون.

الطنن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٤٨ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٥

استظهار شرط المعاصرة الذهبية بين البيع وحق البائع في إسرداد المبيع في بيع الوفاء ، يعتبر من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٣٧/٣/٤

إن المادة ٣٣٩ من القانون المدني تجيز للبايع أن يثبت بكافة الطرق ، ومنها البينة والقرائن ، أن العقد لم يكن بيعاً باتاً وإنما هو - على خلاف نصوصه - يسر رهناً حيازياً.

فإذا ادعى المستأنف أن العقد الذي صدر منه في صورة بيع لم يكن إلا إستدانة بفائدة ربوية مضمونة برهن تأميني أفرع في قلب بيع بات إقرون به تأجير العين له ، وكذلك إقرار من العاقد برد العين إليه في الأجل المحدد وبالقائمة المتفق عليها في العقد ، ثم أخذت محكمة الدرجة الأولى بدعواه وبينت الأدلة والقرائن التي إستندت إليها ، ولكن محكمة الإستئناف ، رغم تمسكه بدعواه هذه وطلبه إجراء التحقيق لإثباتها لم تأخذ بها متملة في قضائها بأن عمل ذلك أن يكون العقد قد إشتعل على شرط الإسدود وإلا فلا يمكن إثبات عكس الوارد به بغير الكتابة ، فقضاؤها بذلك مخالف لحكم المادة ٣٣٩ السابقة الذكر .

* الموضوع الفرعي : بيع بأمر من القضاء المستعجل :

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢١

بيع البضاعة المتعاقدة عليها بأمر من القضاء المستعجل عشية تلفها حتى يفصل في النزاع القائم بين الطرفين بشأن البيع الصادر بينهما لا يؤدي إلى إنفساخ هذا العقد ولا يسوغ في ذاته الفسخ إذ أن بيع البضاعة على هذا الوجه لا يقاس بهلاك الشيء المبيع الموجب لإنفساخ عقد البيع ذلك أن الهلاك الذي نصت عليه المادة ٢٩٧ من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ٤٣٧ من القانون الجديد هو زوال الشيء المبيع من الوجود بمقوماته الطبيعية بسبب آفة مصادرة أو حادث مادي بفعل إنسان ، أما بيع الشيء بأمر القضاء المستعجل عشية التلف فهو إجراء وقفي قصد به صيانة الشيء المبيع من الهلاك وحفظ قيمته لحساب من يقضى بالتسليم إليه ونقل النزاع الذي كان دائراً حول عين معينة إلى بدلها وهو الثمن المتحصل من بيعها وهو الذي ينصرف إليه أثر عقد البيع.

* الموضوع الفرعي : بيع بات مقرراً لرهن حيزي :

الطعن رقم ٥٠ لسنة ١٨ مكتب فني ١ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٥

إنه وفقاً للمادة ٣٩٩ من القانون المدني يجوز للبايع أن يثبت بأي طريق من طرق الإثبات أن العقد وإن كان بحسب نصوصه الظاهرة بيعاً باتاً فإنه في حقيقة الأمر يسر رهناً حيازياً. وإذن فإذا كان الحكم قد إستخلص من شهادة الشهود اللذين سمعهم المحكمة أن الإقرار الصادر بعد العقد محل الدعوى بمجالي أربع سنوات إنما ينصب على هذا العقد وإستتج من عباراته أن الطرفين في ذلك العقد إنما قصداه به في الحقيقة

أن يكون مائراً لرهن حيازي فإنه لا يكون قد أخطأ . إذ يكفي في اعتبار الإقرار المذكور ورقه ضد توافر المعاصرة الدنيئة التي تربطه بالعقد وإن اختلف تاريخهما

*** الموضوع الفرعي : بيع عقار القاصر بالممارسة :**

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ١٨ مكتب قني ١ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٥
إن المادة ٦١٤ من قانون المرافعات القديم لا توجب إجراء بيع عقار القاصر بطريق الزيادة ولا ترتب البطلان على عدم اتباع هذا الطريق ، كما أن قانون المجالس الحسبية الصادر في سنة ١٩٢٥ لم يشر باتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة المشار إليها. ولازم ذلك أن يبيع عقار القاصر بالممارسة مع تصديق المجلس الحسبي لا مخالفة فيه للقانون ولا للمادة المشار إليها ، ويكون حكم النص المذكور غير واجب الإتباع إلا في حالة بيع عقار القاصر المأثون في بيعه من الجهة المختصة بالمزايدة

*** الموضوع الفرعي : بيع ملك الغير :**

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٤
بطلان بيع ملك الغير مقرر لمصلحة المشتري ومن ثم فيكون له دون غيره أن يطلب إبطال العقد. وما لم يثبت أن البائع غير مالك ويطلب البطلان صاحب الحق فيه ، فإن عقد البيع يبقى قائماً منتجاً لآثاره بحيث يكون للمشتري أن يطالب البائع بتنفيذ التزاماته ويعد هذا منه إجازة للعقد.

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٥٠٠ بتاريخ ١٩٦٧/٨/١٥
إذا كان المشتري على علم وقت البيع بأن البائع لا يملك المبيع كان له أن يطالب بإبطال البيع ويسود الثمن تبعاً لذلك ولكن لا يكون له الحق في أي تعويض.

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٩٣٢ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٨
إذا كان أحد ملاك العقار المبيع قد وقع على عقد البيع بصفته وكيلًا عن باقي الملاك وثبت أنه لم يكن له صفة النيابة عنهم وقت إبرام الصفقة وأنه تصرف بغير علمهم في حصصهم في البيع فإنهم متى أقروا البيع فإن العقد يسرى في حقهم عملاً بالمادة ٦٧٤ من القانون المدني.

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٧٨٠ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٨
لئن كان صحيحاً أن تسجيل عقد البيع لا ينقل الملكية إلى المشتري إلا إذا كان البائع مالكاً لما باعه إلا أن بيع ملك الغير قابل للإبطال لمصلحة المشتري وحده ولا يسرى في حق المالك الحقيقي ولهذا المالك أن يفرع البيع في أي وقت فيسرى عندئذ في حقه وينقلب صحيحاً في حق المشتري. كما ينقلب العقد صحيحاً

في حق المشتري إذا آلت ملكية المبيع إلى البائع بعد صدور العقد. فإذا كان الطاعون - ورثة المشتري في عقد بيع ملك الغير - قد طلبوا ثبوت ملكيتهم إستناداً إلى هذا العقد المسجل فإنهم يكونون بذلك قد أجزأوا العقد ولا يكون بعد لغير المالك الحقيقي أن يعترض على هذا البيع ويطلب عدم سريانه في حقه ومن ثم فلا يكفي لعدم إجابة الطاعين إلى طلبهم أن يثبت المدعى عليهم التنازعون هم أن البائع لمورث الطاعين غير مالك لما يباعه بل يجب أن يثبتوا أيضاً أنهم هم أو البائع هم المالك لهذا البيع إذ لو كان المالك سواهم لما قبلت منهم هذه المنازعة.

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٥

لئن كان بيع الشريك المشتاع لقدر مفرز من نصيبه لا ينفذ في حق باقي الشركاء بل يظل معقلاً على نتيجة القسمة ، إلا أنه يعتبر صحيحاً ونافلاً في حق الشريك البائع ومتيحاً لآثاره القانونية على نفس اهل المفرز المتصرف فيه قبل القسمة أما بعد القسمة لإستقرار التصرف على ذات اهل وحين يوقعه في نصيب الشريك البائع فإن وقع في غير نصيبه ورد التصرف على الجزء الذي يقع في نصيبه نتيجة للقسمة وينبني على ذلك أنه إذا سجل المشتري لقدر مفرز من الشريك المشتاع عقد شرائه إنتقلت إليه ملكية هذا القدر المفرز في مواجهة البائع له في فترة ما قبل القسمة بحيث يتمتع على البائع التصرف في هذا القدر إلى الغير ، فإن تصرف فيه كان باتعاً لملك الغير فلا يسرى هذا البيع في حق المالك الحقيقي وهو المشتري الأول الذي إنتقلت إليه ملكية هذا القدر من وقت تسجيل عقد شرائه.

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٦٥٩ بتاريخ ١٠/١١/١٩٧٧

تنص المادة ٤٦٦ من القانون المدني في فقرتها الأولى على أنه " إذا باع شخص شيئاً معيناً بالذات وهو لا يملكه جاز للمشتري أن يطلب إبطال العقد " ، كما تقضي الفقرة الثانية بعدم سريان هذا البيع في حق المالك للعين المبيعة ، وإذا كان الطاعن قد أقام دعواه أمام محكمة أول درجة طالباً بالحكم بإبطال عقد البيع الصادر من المطعون عليه الأول إلى المطعون عليهما الثاني والثالث إستناداً إلى أن الأبطال المبيعة ملك الطاعن دون البائع وتمسك الطاعن في صحيفة دعواه بنص المادة المذكورة بفقرتها ، فإن التكيف القانوني السليم للدعوى هو أنها أقيمت بطلب الحكم بعدم سريان العقد محل النزاع في حق الطاعن وإذ كيف الحكم المطعون فيه الدعوى بأنها دعوى إبطال عقد البيع وذهب إلى أن طلب عدم سريان البيع بالنسبة للطاعن هو طلب جديد لا يقبل في الإستئناف لعدم تقديمه إلى محكمة الدرجة الأولى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٨٠ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٩

تنص المادة ٤٦٦ من القانون المدنى فى فقرتها الأولى على أنه " إذا باع شخص شيئاً معيناً بالذات لا يملكه جاز للمشتري أن يطلب إبطال العقد " وبفقرتها الثانية على أنه " وفى كل حال لا يسرى هذا البيع فى حق المالك للعين المبعة ولو أجاز المشتري العقد " وإذا كان بيع الوارث الظاهر هو بيع للملك الغير وكانت عبارة النص واضحة فى عدم سريان بيع ملك الغير فى حق المالك ، فإنه لا يجوز الخروج عن صريح النص بدعوى إستقرار المعاملات ، يؤكد هذا النظر أن القانون عندما أراد حماية الأوضاع الظاهرة وضع لها نصوياً إستثنائية يقتصر تطبيقها على الحالات التى وردت فيها ، فقد نص القانون المدنى فى المادة ٢٤٤ على أنه " إذا أبرم عقد ضرورى للدائى المتعاقدين وللخلف الخاص متى كانوا حسنى النية أن يمسكوا بالعقد الضرورى كما أن فهم أن يمسكوا بالعقد المستور ويشترى بجميع الوسائل ضرورة العقد الذى أضر بهم وإذا تعارضت مصالح ذوى الشأن فتمسك بعضهم بالعقد الظاهر ويمسك آخرون بالعقد المستور وكانت الأفضلية للأوليين " وبالمادة ٣٣٣ على أنه " إذا كان الوفاء لشخص غير الدائن أو نائبة ، فلا تبرا ذمة المدين إلا إذا أقر الدائن هذا الوفاء أو عادت عليه منفعة منه ، ويقدر هذه المنفعة أو تم الوفاء بحسن نية لشخص كان الدين فى حيازته " وفى المادة ١٠٣٤ على أنه " يبقى قائماً لمصلحة الدائن الموهن الرهن الصادر من المالك الذى تقرر إبطال سند ملكية أو فسخة أو إلغائه أو زواله لأى سبب آخر ، إذا كان هذا الدائن حسن النية فى الوقت الذى أبرم فيه العقد " . إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن بيع الوارث الظاهر صحيح نالذ فى حق الوارث الحقيقى " فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٦٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٤

إنه وإن كان لا يجوز طلب إبطال بيع ملك الغير إلا للمشتري دون البائع له إلا أن المالك الحقيقى يكفيه أن يمسك بعدم نفاذ هذا التصرف فى حقه أصلاً إذا كان العقد قد سجل أما إذا كانت الملكية مازالت بالية للمالك الحقيقى لعدم تسجيل عقد البيع فإنه يكفيه أن يطلب طرد المشتري من غيره لأن يده تكون غير مستدة إلى تصرف نالذ فى مواجهته وأن يطلب الربع عن المدة التى وضع المشتري فيها يده على ملك غير البائع له. إذ كان ذلك ، وكان هذا هو عين ما طلبه المطعونون فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض طلباتهم على أساس أنه كان يصين عليهم أن يطلبوا الحكم بإسرداد العقار أولاً دون أن يصدى لبحث عناصر دعواهم وما إذا كانت ملكيتهم للقدر المطالب بطرد المطعون ضده منه وبريمه ثابتة من عدمه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبيب .

الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٤٧ مكتب قضى ٣٠ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٠

بطلان بيع ملك الغير مقرر لصالح المشتري فيما لم يستعمله بالفعل بقى عقد البيع قائماً منتجاً لآثاره تثبت فيه الشفعة بثبوتها فى كل بيع تم مستوفياً لأركانها ولو حل سبباً لبطالته ويحل فيه الشفع محله المشفوع منه فى جميع حقوقه والتزاماته لا يملك تعديله أو تقييده محله ، ولو تبين أن المبيع كله أو بعضه مملوك للغير مما حله الرجوع على البائع لا تفريق الصفقة. ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالأحقية فى الشفعة مقصورة على بعض المبيع وحل قضاءه على ما أنبأ به من أن البائعة لا تملك ما يبيع غير مساحة وأن البيع فيما خلا ذلك قد وقع على ما يملكه الغير مما هو غير جائز إلا بأجازته ، ولم يجزه. فلا تجوز الشفعة فيه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه

الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٤٩ مكتب قضى ٣٤ صفحة رقم ١٠٢٢ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٠

بطلان بيع ملك الغير - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مقرر لمصلحة المشتري ، وله دون غيره أن يطلب إبطال العقد ، كما له أن يجيزه ، وإذا طالب البائع بتنفيذ التزاماته بعد هذا إجازة منه للعقد ولما كان الطاعن رغم علمه بعدم ملكية المظنون عليهم ومورثهم من قبلهم لقطعة الأرض الثانية طلب رفض دعوى فسخ العقد بالنسبة لهذه الأرض ، فيكون قد أجاز العقد وبحق مطالبته بتنفيذ التزاماته الناشئة عنه.

الطعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٥٠ مكتب قضى ٣٥ صفحة رقم ١٥٣٩ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣١

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن للمالك الحقيقى أن يطلب طرد للمشتري من ملكه ، لأن يده تكون غير مستندة إلى تصرف نافذ فى مواجهته كما أن له أن يطلب ريع ملكه من هذا المشتري عن المدة التى وضع يده فيها عليه.

الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٠ مكتب قضى ٣٦ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٥

عقد بيع ملك الغير - إلى أن يقرر بطلانه بناء على طلب المشتري - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يبقى قائماً منتجاً لآثاره بحيث يكون للمشتري أن يطالب البائع بتنفيذ ما يوجب على العقد بمجرد إنعاقده وقبل تسجيله من حقوق والتزامات شخصية ، وتنقل هذه الحقوق وتلك الالتزامات من كل من الطرفين إلى ورثته ، فيلتزم وارث البائع بنقل ملكية المبيع إلى المشتري أو إلى ورثته ، كما يلتزم بضمان عدم العرض للمشتري فى الإنتفاع بالمبيع أو منازعته فيه وهذا البيع ينقلب صحيحاً لى حق المشتري بأبولة ملكية المبيع إلى - البائع أو ورثته - بعد صدور العقد عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٤٦٧ من القانون المدنى .

الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٣٠

الفقرة الأولى من المادة ٤٦٦ من القانون المدنى تنص على أنه إذا باع شخص شيئاً معيناً بالذات لا يملكه جاز للمشتري أن يطلب إبطال البيع ، وأن المادة ٤٨٥ من القانون المدنى تنص على أنه يسرى على المقايضة أحكام البيع بالقدر الذى تسمح به طبيعة المقايضة ويحتر كل من المتبايعين باتماً للشيء الذى قابض به ومشترياً للشيء الذى قابض عليه ، كما حددت الفقرة الأولى من المادة ١٤٠ من القانون المدنى مدة سقوط الحق فى الإبطال فى حالات حدتها على سبيل الحصر وهى حالات نقص الأهلية والغلط والتدليس والإكراه بثلاث سنوات أما فى غير هذه الحالات فإن مدة تقادم الحق فى إبطال العقد وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة لا تتم إلا بمضى خمسة عشر سنة من تاريخ إبرام العقد .

الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩١٣ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٨

مفاد نص المادة ٤٦٧/١ من القانون المدنى أن بيع ملك الغير بقلب صحيحاً فى حق المشتري إذا آلت ملكية المبيع إلى البائع بعد صدور العقد .

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٣٠

النص فى المادة ١٨ من لائحة شروط وقود بيع أملاك الميرى الحرة الصادرة بتاريخ ١٩٠٢/٨/٣١ على أن كل بيع يلزم أن يتصدق عليه من نظارة المالية سواء كان قد حصل بالزاد أو بواسطة عطاءات داخل مظاريق غنوم عليها أو بالممارسة ما عدا الحالة المختصة ببيع القطع الناتجة عن زوالد الضظيم التى لا يتجاوز الثمن المقدر لها عشرة جنيهات عن كل قطعة فهذه القطع هى فقط التى يجوز بيعها بدون تصديق النظارة ، كما نصت المادة ٤٣ من اللاحة التنفيذية لقانون الإدارة اأغلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أن يكون مجالس المدن والمجالس القروية كل فى دائرة إختصاصه التصرف فى زوائد وضوائع التنظيم ويكون قرارها نهائياً إذا لم تتجاوز قيمة هذه الزوائد ٣٠٠ جنيه بالنسبة للمجلس القروى ، ١٠٠٠ جنيه بالنسبة لمجلس المدينة ، ثم يوالى التعديلات على نظام الإدارة اأغلية حتى صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الذى عرض فى الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على أن وحدات الحكم اأغلى هى المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية ونصت المادة الثانية على أن تتولى وحدات الحكم اأغلى إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها كما تتولى هذه الوحدات كل فى نطاق إختصاصها وفى حدود السياسة العامة الخطة العامة للدولة مباشرة جميع الإختصاصات التى تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا ما يحتر بقرار من رئيس مجلس الوزراء مرفقاً قوماً وتباشر المحافظات جميع الإختصاصات المتعلقة بالمرافق العامة التى لا تختص بها الوحدات

الغلبية الأخرى ونصت المادة الثالثة على أن يكون لكل وحدة من وحدات الحكم الأعلى مجلس شعبي أعلى من أعضاء منتخبين انتخاباً مباشراً..... ونظمت المادة ٤١ اختصاصات المجلس الشعبي الأعلى للمركز بأن يعول الإشراف والرقابة على أعمال المجالس المحلية للمدن والقرى الواقعة في نطاق المركز والرقابة على مختلف المرافق وإقرار مشروع الخطة والموازنة وتحديد خطة المشاركة الشعبية في المشروعات المحلية وإقراح إنشاء مختلف المرافق وتحديد وإقرار القواعد لإدارة واستخدام ممتلكات المركز والتصرف فيها والموافقة على القواعد العامة لتنظيم المرافق العامة وتعامل الأجهزة مع الجمهور وإقراح خطط رفع الكفاءة الإنتاجية ونصت المادة ٤٥ على أن يشكل بكل مركز مجلس تنفيذي برئاسة رئيس المركز وعضوية مديري إدارات الخدمات والإنتاج بالمركز وسكرتير المجلس ونظمت المادة ٤٦ اختصاصات هذا المجلس ونصت المادة ١٠٩ على أن تشكل لجنة دائمة في كل مجلس من المجالس الشعبية المحلية من رؤساء لجانه وبنائاً رئيس المجلس وتختص هذه اللجنة بإعداد جدول أعمال المجلس ودراسة وإبداء الرأي في السياسة العامة للمجلس والأسئلة وطلبات الإحاطة وكافة أمور العضوية وتوكل اللجنة مباشرة اختصاصات المجلس الشعبي الأعلى فيما بين أدوار الإنقاذ وبالنسبة للمسائل الضرورية للمعالجة على أن تعرض قرارات اللجنة على المجلس في أول اجتماع تال لصدورها ليقرر ما يراه في شأنها ونصت المادة ٧ من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ على أن تناشر الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها..... فحص ومراجعة واعتماد الإجراءات الخاصة بزوائد ومضائق التنظيم والتصرف فيها وتكون القرارات الصادرة من الوحدات المحلية للقرى في هذا الشأن نهائية إذا لم تتجاوز قيمة هذه الزوائد أو الضوائع ٥٠٠٠ جنيه وتكون القرارات الصادرة من الوحدات المحلية للمركز والمدن والأحياء نهائية إذا لم تتجاوز القيمة ١٠٠٠ جنيه ويجب الحصول على موافقة المحافظة فيما زاد على هذين الحدين ، وهذه النصوص مجمعة تدل على أن اختصاصات المجلس الشعبي الأعلى للمركز لا يتسع لبيع زوائد التنظيم. لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ألقم قضاءه على أن اللجنة الدائمة لمجلس شعبي..... وافقت على بيع زوائد التنظيم للمطعون عليه ورتب على ذلك إنقاذ البيع بصدور هذا القرار في حدود الفن الذي قدرته هذه اللجنة وبراءة ذمة المطعون عليه من الفن الذي قدرته الوحدة المحلية في حين أن المجلس الشعبي الأعلى. أو لجنته الدائمة لا يختصان بالتصرف في بيع هذه الزوائد وإذ قضى الحكم المطعون عليه بطلانته دون أن يتحقق من موافقة الجهة المختصة على البيع فإنه يكون معيباً باحطاً في تطبيق القانون والقصور في التسبيب.

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٤٤٩ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٨

بطلان بيع ملك الغير مقرر لمصلحة المشوى فله دون غيره أن يطلب إبطال العقد ما لم يثبت أن البائع غير مالك ويطلب البطلان صاحب الحق فيه فإن عقد البيع يبقى منتجاً لآثاره ويكون للمشوى أن يطالب البائع بتنفيذ التزاماته.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٥١ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٦

من المقرر تطبيقاً لنص المادتين ٤٦٦ ، ٤٦٧ من القانون المدنى أن بيع ملك الغير غير نافذ فى حق المالك الحقيقى الذى لم يجره وأن بطلانه مقرر لمصلحة المشوى وحده فلا يكون لغيره أن يطلب إبطاله وطالما لم يطلب البطلان صاحب الحق فيه فإن عقد البيع يبقى قائماً منتجاً لآثاره بين طرفيه بل يتقلب العقد صحيحاً فى حق المشوى إذا آلت ملكية المبيع إلى البائع. بعد صدور العقد ومن ثم فإن من مقتضى نكس المشورين بترام العقد فى بيع ملك الغير يظل العقد صحيحاً منتجاً لآثاره القانونية بين المتعاقدين ومن بينها إلزام البائع بضمان عدم الصرض وهو إلزام أبدي لا يسقط عنه فلا يقبل من هذا البائع إذا ما تملك البيع بطريق الإرت بعد إبرام العقد أن يطلب فى مواجهة المشوى بثبوت هذه الملكية وتسليمه المبيع لما فى ذلك من منافعة وإخلال بالتزامه بالضمان.

الطعن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٦

إذا كان الإنشاق بعد إقرارا من المالك للمساحة المباعة إلى الطاعنين من غير مالك فى العقد محل التداعى فيسرى هذا العقد فى حقه ويتقلب صحيحاً عملاً بالمادة ٤٦٧/١ من القانون المدنى والتي لم تقهه هذا الإقرار بأن يكون بغير مقابل.

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٥

النص فى المادة ٣٦٦ والفقرة الأولى من المادة ٤٦٧ من القانون المدنى يدل على أن بيع ملك الغير تصرف قابل للإبطال لمصلحة المشوى ، وإجازة المشوى للمقد تزيد قابليته للأبطال وتجعله صحيحاً فيما بين العاقدين ، أما بالنسبة للمالك الحقيقى فيجوز له إقرار هذا البيع صراحة أو ضمناً ، فإذا لم يقره كان التصرف غير نافذ فى حقه ، لما مفاده أن بطلان التصرف أو عدم نفاذه هو أمر غير متعلق بالنظام العام بل هو مقرر لمصلحة صاحب الشأن فيه ولا يجوز لغيره التمسك به .

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٨

البائع ملزم بتسليم العقار للمبيع بمآله التى هو عليها وقت تحرير العقد. فإذا هو أقيم ، قبل نقل الملكية للمشوى بتسجيل العقد أو الحكم الصادر بصحة التعاقد ، فأحدث زيادة فى هذا العقار (بناء) بينما

المشوى يطالبه ويقاضيه لتفذه تعهده فلا مخالفة لقانون التسجيل في أن تعضه المحكمة - بعد أن صدر الحكم بصحة التعاقد وسجل - كأنه أحدث تلك الزيادة في أرض مملوكة لغيره يفصل في أمرها قياساً على حالة من أحدث غراماً أو بناء في ملك غيره .

الطن رقم ٤٥ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٤/٣/١٩٤٠

إذا كانت الواقعة التي لا نزاع فيها بين طرفي الخصوم هي أن المدعى عليه تبادل في أطنان مع المدعي " مصلحة الأملاك " فأعطاها فيما أعطى أرضاً تبين لها وقت التسليم أنه كان قد تصرف فيها بالبيع منذ ثلاث سنوات سابقة على البدل ، فهذه الواقعة هي بيع من غير مالك . وإذن فدعوى المطالبة بقيمة الأطنان الناقصة يجب أن يكون أساسها التضمين عن بيع ملك الغير . ولكن إذا كان المفهوم من الحكم أنه قد اعتبر الدعوى من أحوال الإستحقاق فطبق فيها المادة ٣١٢ مدني وقضى بإلزام المدعى عليه بقيمة ما نقص من مقابل البدل فإن هذا الحكم يكون خاطئاً في السبب القانوني الذي بنى عليه . إلا أن هذا الخطأ لا يقبل الطعن به ما دامت النتيجة التي إنتهى إليها الحكم صحيحة ، إذ أن المادة الواجبة التطبيق " وهي المادة ٢٦٥ " تنص على إلزام البائع بالتضمينات ، وهذه لا يمكن أن تكون أقل من الثمن المدفوع وقت التعاقد .

* الموضوع القرعي : تجديد عقد البيع :

الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٠

إذ كان الثابت في عقد البيع موضوع النزاع أن الطرفين قد إتفقا في بنده السادس على سريان أحكامه لمدة تنتهي في ١٩٧٤/١٢/٣١ وعلى تجدد تلقائياً بنفس الشروط لسنة تالية وهكذا ما لم ينظر أحدهما الآخر برغبته في عدم التجديد قبل إنتهاء مدة سريان العقد بشهرين على الأقل ، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعة لم تخطر المظنون ضدها برغبتها في عدم تجديد العقد خلال الأجل المفق عليه لأنه يوجب على ذلك تجدد تلقائياً لسنة أخرى تنتهي في ١٩٧٥/١٢/٣١ ، ولا عبرة في ذلك بالإعطار المرسل من الطاعة إلى المظنون ضدها في ١٩٧٤/١١/٣٠ بإنهاء العقد ، ذلك أن هذا الإعطار قد صدر بعد إنقضاء المهلة المحددة لذلك وتجدد العقد بالفعل لمدة سنة أخرى ، ومن ثم لا يوجب عليه إنهاؤه إذ لا فلك الطاعة بإرادتها المنفردة التحلل من إلتزاماتها الناشئة عن هذا العقد ، وبالتالي يحق للمظنون ضدها المطالبة بتعويضها عما لحقها من أضرار وما فاتها من كسب نتيجة امتناع الطاعة عن تنفيذ العقد خلال المدة التي تجدد إليها ولا يقتصر حقها على مجرد المطالبة بتعويض عن الأضرار الناتجة عن وصول التعيب متأخراً .

*** الموضوع الفرعي : تجزئة دعوى إسترداد المبيع :**

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٤٤مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٤٥/٢/٨
إنه وإن كان الإسداد لا يقع ، بحسب الأصل ، إلا على المبيع كما هو لأن الفقرة الثانية من المادة ٣٤٦ من القانون المدني قد استتت الحالة التي تكون فيها دعوى الإسداد " مقامة على ورثة المشرى بالنسبة للمخصص المشاعة بينهم أو المفروزة التي يملكها كل منهم " . وهذا لا يصح معه القول بأن توجيه العرض أو الدعوى إلى بعض الورثة يعتبر توجيهاً إلى الباقين . وإذا كان للبائع ، عند وفاة المشرى ، أن يجزى دعوى الإسداد بمطالبة بعض الورثة دون الآخرين فإن القول بأنه عند تجزئة الدعوى تعتبر الإجراءات موجهة إلى جميع الورثة يكون قولاً غير سديد .

*** الموضوع الفرعي : تزاحم المشتريين :**

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١٩٨١/١/٦
لئن كان مفاد نص المادة ٩٣٨ من القانون المدني أنه إذا صدر من مشرى العقار المشفوع فيه بيع لشر ثلث قبل إعلان أية رغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة فإنه يسرى لى حق الشفيع ولا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشرى الثانى والشروط التي إشرى بها إلا أن ذلك مشروط بألا يكون البيع الثانى صورياً ، فإن ادعى الشفيع صوريته كان من حقه باعتباره من الغير إثبات الصورية بكافة طرق الإثبات ، فإن أفلح اعتبر البيع الصادر من المالك للمشرى الأول قائماً وهو الذى يحدد به فى الشفعة دون البيع الثانى.

الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٣
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا لم يسجل المشترىان لعقار واحد عقديهما فإنه لا يكون ثمة محل للمفاضلة بين البيعين وذلك بسبب تعادل سندات المشترين ، ومن مقتضى ذلك إنه إذا كان المشرى الأول قد تسلم العقار المباع من البائع له أو ورثته من بعده تفضيلاً للإلتزامات الشخصية التي يرتبها العقد فإنه لا يجوز بعد ذلك نزاع العين من تحت يده وتسليمها إلى المشرى الثانى إلا بعد تسجيل عقده وفوت افضلية له بذلك.

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ١٧مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٩٤٩/١/٢٧
مضى كان البائع للمشرىين المتراجحين يعقودهم واحداً فلا وجه لتمسك أحدهم فى وجه الآخرين بتمسك المبيع بالتقدم القصير للمدة .

*** الموضوع الفرعي : تسجيل عقد البيع :**

الطعن رقم ٥٤ لسنة ١٨ مكتب قتي ١ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٤٩

إذا طلب المدعي تسليم العين البيعة إليه من ورثة فلان بعقد مسجل موقع من البائعين بضمانة زيد المالك الحقيقي وفسخ العقد الصادر عنها من زيد هذا إلى بكر ، وتمسك في ذلك بأن البيع الحاصل له ، وإن كان في ظاهره صادراً من ورثة فلان ، هو في حقيقته صادر من زيد الذي كان طرفاً في العقد باعتباره ضامناً وذلك بقصد تيسير الإجراءات ولإمكان نقل التكليف ، كما تمسك بأن عقده مسجل قبل تسجيل صحيفة دعوى صحة التوقيع التي أقامها بكر على زيد ، فقضت المحكمة برفض طلب التسليم وطلب الفسخ وأقامت قضاءها بذلك على أن الإدعاء بأن البيع هو في حقيقته من زيد مردود بما ثبت من عقد البيع من أن البائعين قرروا فيه أنهم يملكون الأطنان البيعة من طريق مورثهم الذي تملكها بطريق الشراء من أشخاص منهم زيد المذكور بموجب عقد بيع وفائي مسجل وأصبح نهائياً بمعنى مدة الوفاء وهذا العقد الذي كان هو سند تملك مورثهم ليس في حقيقته إلا رهناً حيازياً وبذلك يكون البيع الصادر منهم إلى المدعي باطلاً لصدوره من غير مالك ، كما أن عقد بكر قد سجل وهو بذلك يفضل عقد المدعي ، لهذا الحكم يكون قد عاره بطلان جوهرى من ناحيتين : الأولى أنه مع تحدى المدعي بدلالة توقيع زيد وهو المالك الحقيقي كضامن للبيع الصادر إلى المدعي من البائعين عن القدر الموهون إلى مورثهم لم يتحدث بتاتاً عن أثر هذا الضمان ، ثانياً أنه في معرض المفاضلة بين عقد المدعي وعقد بكر اعتبر عقد الأخير مسجلاً في حين أن المسجل هو صحيفة دعواه بصحة توقيع البائع إليه .

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٢٨ مكتب قتي ١ صفحة رقم ٤٣٣ بتاريخ ٢٠/٤/١٩٥٠

إن توقيع المالك على عقد البيع الصادر من زوجته كضامن متضمن لا يمكن تأويله إلا بأنه إقرار هذا البيع وخصوصاً إذا كان قد ورد في هذا العقد وصله كبائع مع زوجته ، وكان هو لم يعارض في دعوى صحة التعاقد التي أقامها الصادر له العقد وحكم فيها بصحة التعاقد ونفذ هذا الحكم وتسلم المشتري البيع. وإذن فمن الخطأ ألا يعتبر الحكم مثل هذا التوقيع إقراراً للبيع بمقولة أن الإجازة الصادرة من المالك الحقيقي في حدود المادة ٢٦٤ مدني والتي بمقتضاها يصحح العقد يجب أن تصدر من المالك في صيغة إجازة صريحة.

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٢

إذا كان البائع قد تصرف في جزء من الأطنان البيعة أثناء نظر دعوى الفسخ التي أقامها لعدم وفاء المشتري بالتمن. وتمسك المشتري في دفع الدعوى بأن البائع لا يحق له طلب الفسخ بعد أن تصرف في

جزء من الأطنان المبيعة وكانت المحكمة إذ قضت بالفسخ ألغمت قضاءها على أن البائع كان معلوماً في التصرف في بعض الأطنان المبيعة بعد أن ينس من وفاة المشتري بالتزاماته لإنها لا تكون بذلك قد خالفت القانون إذ إعتبرت أن المصيب في فسخ العقد هو المشتري دون البائع.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٧٣/٧/٢٤

الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التسجيل لا يوجب عليه أثره إلا من تاريخ تسجيل العقد ، أو الحكم الذى من شأنه إنشاء حق الملكية أو أى حق عيني آخر على عقار أو نقله وأن هذا الأثر لا ينسحب إلى الماضى ، ولا يمتنع على ذلك بأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقارى أجاز بالمادتين ١٥ ، ١٧ منه تسجيل صحف دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية ووجب على التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها على هامش تسجيل محافظتها إنسحاب أثر هذا التأشير إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ، لأن تقرير هذا الأثر ورد على سبيل الإستثناء حماية لأصحاب تلك الدعاوى قبل من ترتب لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحيفة الدعوى وهو إستثناء لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه .

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٩٧٣/٥/١٧

مضى كان عقد البيع فى القانون المدنى المصرى - على ما ألصحت عنه المادة ٤١٨ منه - عقداً رضائياً إذ لم يشترط القانون لإنفاذه شكلاً خاصاً بل يعتقد بمجرد تراضى المتبايعين ، وسواء كان فى حقيقته بيعاً أو يسره ، فإن الوكالة فى البيع تكون بدورها رضائية ، ولا تستوجب شكلاً خاصاً لإنفاذها عملاً بالمادة ٧٠٠ منه ، وبالتالي فإن الوكالة فى البيع تخضع فى شكلها الخارجى لقانون محل إبرامها

الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٨٠/١/٣١

إذ كان البيع الثانى - الصادر من ذات البائع إلى الطاعنين - إلى المطعون ضده السابع قد تم تسجيله ولم يكن الطاعنون قد سجلوا صحيفة دعوى صحة التعاقد قبل تسجيل عقد شراء المطعون ضده السابع حتى يستطيعوا التأشير بالحكم الذى يصدر فيها لصالحهم فى هامش تسجيل تلك الصحيفة ويكون حقهم حجة على المطعون ضده السابع ولا يتأثرون بتسجيله عقد شرائه ، عملاً بالمادة ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى صحة التعاقد لإستحالة تنفيذ التزام البائع بنقل الملكية ، يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٩

وفقاً للمادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى المعدل فإن جميع التصرفات التى من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو زواله وكذلك الأحكام النهائية المبتعة لشئ من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل ، ويرتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تزول لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة لغيرهم ، ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من أثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن ، مما مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الملكية لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع وأن العقد الذى لم يسجل لا ينشئ إلا التزامات شخصية بين طرفيه ، فإذا لم يسجل المشتري من المورث عقده لا تنتقل إليه الملكية ويبقى العقار على ملك المورث وينتقل منه إلى ورثته ، فإذا تصرف الوارث بالبيع بعد ذلك فى ذات العقار فإنه يكون قد تصرف فيما يملك تصرفاً صحيحاً وأن كان غير ناقل للملكية طالما لم يتم تسجيل العقد.

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٧

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن البيع الصادر من المورث لا ينتقل إلى المشتري ملكية العقار المباع إلا بالتسجيل ، فإذا لم يسجل المشتري عقد شراؤه بقى العقار على ملك المورث وانتقل إلى ورثته من بعده بسبب الإرث ويكون للوارث ، كما كان لمورثه ، أن يبيع العقار لمشر آخر إلا أنه فى هذه الحالة لا يكون ثمة عمل للمفاصلة بين البيع الذى يصدر من المورث والبيع الذى يصدر من الوارث وذلك بسبب تعادل سندات المشتري ومن مقتضى ذلك أنه إذا كان المشتري الأول قد إسلم العقار المباع من البائع له أو ورثه من بعده تنفيذاً للالتزامات الشخصية التى يرتبها العقد ، فإنه لا يجوز بعد ذلك نزع العين من تحت يده وتسليمها إلى المشتري الثانى إلا بعد تسجيل عقده وثبوت أفضلية له بذلك وإذا كان الغائب بمدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة أول درجة اطاعت على ملف الدعوى المقامة من الطاعنين بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الإبدائى المتضمن بيع مورث المطعون ضده الثانى لها مساحة ٢ فدان فيهما القدر محل النزاع ، وكان الطاعنان قد تمسكا فى مذكرتهما المقدمتين بحكمة الاستئناف والمقدمة صورة من كل منهما ضمن مستداتهما فى هذا الطعن ، بأنهما يضعان اليد على العقارين محل النزاع منذ شراؤهما من مورث المطعون ضده الثانى ، فإن الحكم إذ أيد الحكم الإبدائى فى خصوص ما قضى به من تسليم المطعون ضده الأول [المشتري من الوارث بعقد إبدائى] العقارين محل النزاع دون أن يعرض لهذا الدفاع ويرد عليه رغم أنه جوهري يتقرر به ، إن صح ، وجه الراى فى الدعوى يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٦١ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣٠

الملكية لا تنقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع ، والعقد الذى لم يسجل ينشئ التزامات شخصية بين طرفيه ، فإذا لم يسجل المشتري من المورث وينتقل منه إلى ورثته ، فإذا تصرف المورث بالبيع بعد ذلك فى ذات المقار فإنه يكون قد تصرف فيما يملك تصرفاً صحيحاً وإن كان غير ناقل للملكية طالما لم يتم تسجيل العقد ، فعقد البيع الصادر من كل من المورث والمورث يعتبر صحيحاً إلا إنه غير ناقل للملكية ولا تكون الأفضلية إلا بالتسجيل ومع مراعاة أحكام شهر حق الأثر المنصوص عليها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣١٠ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٥

التصحيح الواقع فى بيانات المقار محل التصرف المسجل يعتبر بمثابة تصرف جديد إذا كان من شأن الخطأ الذى شاب البيان التجهيل بالمبيع وفى هذه الحالة تكون العبرة فى ترتيب آثار التسجيل بتاريخ تسجيل التصحيح. أما إذا شاب البيان خطأ لا يؤدي إلى التجهيل بالمبيع فإنه لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يمنع من ترتيب آثار التسجيل المخطئ عليه قبل المغير وذلك من تاريخ حصوله لا من تاريخ تصحيحه.

الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٤

- إن قانون تنظيم الشهر العقارى فيما يتطلبه - لإمكان نقل الملكية من وجوب تسجيل عقد البيع فإن ذلك لا يفتى على هذا العقد شكلاً رسمياً معيناً لأن القانون لم يغير شيئاً من طبيعة ذلك العقد من حيث كونه من عقود الرضاى التى تتم ونتج آثارها القانونية بمجرد توافق الطرفين وإنما قد عدل فقط من آثاره بالنسبة للعاقدين وغيرهم فجعل نقل الملكية وحده غير مجرب على مجرد العقد بل مراخياً إلى ما بعد حصوله المسجل أما آثار البيع الأخرى فإنها توجب على مجرد العقد ذاته ولو لم يسجل.

- المشتري الذى لم يسجل عقده بوصفه متلقياً الحق عن البائع له ودائناً له فى الإلتزامات الشخصية المترتبة على عقد البيع وأهمها الإلتزام بنقل ملكية المبيع يكون من حقه أن يتمسك قبل الغير لصالح البائع المالك بعدم صحة التسجيلات الموقفة على الأبطالان المبيعة له ويهدف إزالة العقبة القائمة فى سبيل تحقيق أثر عقده بنقل ملكية الأبطالان المبيعة إليه حالصاً لما يشربها.

الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٧٠ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٠

إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعن إشرى عين النزاع من مورث المطعون ضدها الثانية بموجب عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٢/١٠/٢ للقضى بصحته وتفاذه فى الدعوى رقم ١٢١٥ لسنة ١٩٧٦ مدنى ... وأثبت غير الدعوى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٩ مدنى ... أنه وضع يده على المقار منذ عقد شرائه

سألف الذكر بما مفاده إنتقال الحيازة القانونية لهذا العقار إليه ، وإذ إستند المطعون ضده الأول فى طلب تسليمه العقار إلى الإقرار العرفى المؤرخ ١٩٥٩/١١/٧ الصادر من مورث المطعون ضدها الثانية " البائع للطاعن " والمطعون ضده الثالث وإلى عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٦٧/٣/١٧ الصادر من المطعون ضدها الرابعة ومن ثم يتساوى الطرفان فى سند كل منهما ، ومع إنتقال الحيازة القانونية للطاعن لبان سيل المناضلة فى هذه الحالة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بإنتقال الملكية فعلاً بتسجيل المقسد أو الإقرار أو الحكم الصادر بصحتهما ونفاذهما أو التأشير على هامش تسجيل الصحيفة فإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بقضائه بالتسليم للمطعون ضده الأول على سند من القول بأن التسليم أثار من آثار حق الملكية بالنسبة للإقرار المؤرخ ١٩٥٩/١١/٧ وإلتزم بقع على عاتق المطعون ضدها الرابعة بموجب العقد المؤرخ ١٩٦٧/٣/١٧ دون أن تنقل الملكية له بأيهما فإنه يكون فاسد الإستدلال وقد جره ذلك إلى الخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٥

- الأفضلية لا تثبت لرايع دعوى صحة التعاقد - وفق نص المادة ١٧ من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ - إلا إذا كان مستحقاً لما يدعيه وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان المبيع المحدد فى صحيفة الدعوى هو ذاته المبيع الذى كان محلاً للبيع ، لأن أساس الشهر هو اتحاد العقار فى كل من التصرف وإشهار التصرف.

- متى كانت المغايرة فى بيان الحدود الواردة فى صحيفة الدعوى المسجلة لا تجهل بحقيقة إنطباق المبيع المبين بها على المبيع الوارد بقصد فإن أثر تسجيل الصحيفة يظل باقياً منتجاً لآثاره قبل الكال.

الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٣

مؤدى نص المادة ٩ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى أن الملكية فى المواد العقارية لا تنتقل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير إلا بالتسجيل وما لم يحصل هذا التسجيل تبقى الملكية على ذمة المتصرف ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن ملكية المنزل محل النزاع لم تنقل من المطعون ضدها الثانية إلى الطاعنين لعدم تسجيل العقد الصادر لصالح مورثهم ، فإنه لا يقبل من الطاعنين المنازعة فى نطاق عقد البيع الصادر للمطعون ضدها الأولى ويكون الحكم المطعون فيه إذ إنهى إلى رفض منازعتهم فى هذا الشأن قد إلتزم صحيح القانون.

الطنن رقم ٤٧ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٤/١/١٩٣٢

إشترت امرأة نصيب أخوها في عقار بعقد عرفي لا مسجل ولا ثابت التاريخ ، ثم باعته إلى زوجها بعقد عرفي لا مسجل ولا ثابت التاريخ كذلك ، ثم أسردته منه بعقد تاريخه ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ مسجل في يوم ١٥ من ذلك الشهر . وإشترى شخص آخر هذا النصيب من الأخ مالف الذكر بعقد ثابت التاريخ في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٣ . حكمت محكمة الإستئناف بأن العقد المسجل عقد غير جدي قصد به التحايل لكي تظهر المشوية بمظهر من إشترى من أجنبي ، وبأن العقد الثابت التاريخ قبل العمل بقانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ والذي لا تشوبه شائبة هو الجدير بالإحرام .

طنن في هذا الحكم بأن هذه المحكمة أخطأت في تطبيق القانون بتفضيلها العقد الثابت التاريخ على العقد المسجل ، فرفضت محكمة النقض هذا الطعن بقوله أن محكمة الإستئناف بنت حكمها على ما وضع لها من قيمة كل من العقدين بعد استعراضها الظروف التي لا يست كلاً منهما ، وأنها فيما فعلت لا مطن عليها

الطنن رقم ٤٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٥/١/١٩٣٣

إن قانون التسجيل الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ لم يغير طبيعة عقد البيع من حيث هو عقد من عقود الواضحة التي تتم وتنتج آثارها بمجرد توافق الطرفين ، وإنما هو فقط قد عدل آثاره بالنسبة للمعادين وغيرهم ، فجعل نقل الملكية غير مربوب على مجرد العقد ، بل أرجأه إلى حين حصول التسجيل ، وترك لعقد البيع معناه وبقي آثاره .

الطنن رقم ٥٢ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٣٢

إن القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ قد عدل حكم المادة ٢٦٦ من القانون المدني فيما يتعلق بنقل الملكية فبعد أن كان نقلها ، بمقتضى هذه المادة ، نتيجة لازمة للبيع الصحيح بمجرد عقده ، أصبح مرابحاً إلى ما بعد حصول التسجيل . وإذن فلا يصح للمشتري - ما دام لم يسجل عقده - أن يطلب الحكم بتثبيت ملكيته لما إشتراه . وإنما له أن يطالب البائع أو ورثته من بعده بالإلتزامات الشخصية التي يرتبها العقد تسليم المبيع ورثته . فإذا هو طلب - قبل التسجيل - تثبيت الملكية وتسليم المبيع ورثته وقضى له بذلك ، تعين نقض الحكم فيما يتعلق بتثبيت الملك ، لرفع الدعوى به قبل إستيفاء شروطها .

الطنن رقم ٢٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ٢٠/٦/١٩٣٥

إذا إشترى شخص عقاراً من آخر بمقتضى عقد عرفي ابتدائي تعهد فيه البائع بأن يوقع على العقد النهائي على يد كاتب المحكمة في يوم كذا ، كما تعهد المشتري بأن يدفع الباقي من الثمن في ذلك اليوم وقبل حلول اليوم المحدد باع المشتري هذا العقار إلى آخر وتنازل له عن حقوقه في العقد الصادر من البائع الأول

وأحله عمله فيها وفي واجباته وقبل المشوى الثانى ذلك ثم إنتظر حتى أشهر الإفلاس البائع الأسمى بعد الوقت المحدد لتوقيع العقد الصادر منه ، ففى هذه الصورة لا يجوز للمشوى الآخر أن يرجع على بائعه بشئ ، إذ كان يجب عليه أن يدفع باقى الثمن إلى البائع الأسمى وله بمقتضى القانون أن يدمغه إليه ولو رغم إرادته لأنه إذا كان للدائن وجه فى عدم الرضاء بتغير مدينه بلا إرادته حتى لا يضطر لمطالبة من قد يكون مصراً ، فإنه لا وجه له فى الإمتناع عن قبض الدين فعلاً من أى إنسان كان ولا يبقى بعد ذلك إلا حضور هذا البائع لتوقيع عقد البيع النهائى فى اليوم المحدد تنفيذاً لإلتزامه فإن أبى التوقيع بعد تكليفه بذلك بسبب عدم وجود رابطة بينه وبين المشوى الثانى ، فهذا يكلف البائع الثانى باستصدار العقد منه وبأن يصدر هو عقداً قابلاً للتسجيل ومتى سجل العقدان خلصت الملكية للمشوى الثانى. لإهمال المشوى الثانى فى ذلك وتفريطه بالياد المحدد فى العقد وانتظاره بعد ذلك حتى أشهر الإفلاس البائع الأول لا يجعل له وجهاً فى الرجوع بشئ على المشوى الأول .

الطنين رقم ١٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ١٥٠٠ صفحة رقم ١١٥٠ بتاريخ ١٩٣٦/٦/٤

إن عقد البيع لم يزل بعد قانون التسجيل الصادر فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ من عقود الراضى التى تتم قانوناً بالإيجاب والقبول. وكل ما أحدثه هذا القانون من تغير فى أحكام البيع هو أن نقل الملكية بعد أن كان نتيجة لازمة للبيع الصحيح بمقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٢٦٦ من القانون المدنى أصبح مزاحياً إلى ما بعد التسجيل. ولذلك بقى البائع ملزماً بموجب العقد بتسليم البيع ونقل الملكية للمشوى كما بقى المشوى ملزماً بأداء الثمن إلى غير ذلك من الإلتزامات التى ترتبت بينهما على القابل بمجرد حصول البيع. كما أنه ليس للبائع ، لعدم تسجيل العقد وتراخى نقل الملكية بسببه أن يدعى لنفسه ملك المبيع على المشوى لأن من ضمن نقل الملكية لغيره لا يجوز له أن يدمجها لنفسه . ومقتضى ذلك أن يكون البائع ملزماً للمشوى بتسليم المبيع وبقلته إن لم يتم تسليمه. فالحكم الذى لا يعطى المشوى الحق فى ريع الشئ المبيع من المدة السابقة على تاريخ تسجيل عقد البيع يكون حكماً خاطئاً معيناً نقضه .

الطنين رقم ٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ٦٧٠٠ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٣٩/٦/١

إن عقد البيع ، حتى بعد صدور قانون التسجيل من عقود الراضى يتم قانوناً بالإيجاب والقبول. وكذلك المادة ٢٣٧ من القانون المدنى التى تجيز أن يكون البيع بالكتابة أو بالمشاركة مع إتباع القواعد المقررة فى القانون بشأن الإلزام عند الإنكار فإن قانون التسجيل لا يقتضى تغير شيء من أحكامها.

فالشركة في شراء الأطنان التي رما مزادها على الشريكين يجوز إلتاها بالينة وقرائن الأحوال عند وجود مبدأ أثبت بالكتابة. ومعنى ثبت بهذا الطريق قيام الشركة فلا يجوز لمن رما عليه المزاد من الشريكين أن يعطل في جحد حق شريكه في الملكية بعدم حصول التسجيل .

الطعن رقم ٨٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٠

إذا حكمت المحكمة بصحة بيع صدر من شخص لم يسجل عقد تملكه فلا يصح الإعراض عليها في ذلك ما دام القانون قد جعل للمشترى حق إستصدار الحكم بصحة عقد البيع العرفي ونفاذه إما على البائع له وحده بمقتضى إلتزامه بنقل الملكية إن كانت الملكية له ، وإما عليه وعلى من كان قد تصرف له بمقود غير مسجلة إغ حتى المالك الأصلي ، وذلك باعتبار المشترى دائماً للبائع وله ، بمقتضى المادة ١٤١ من القانون المدني ، أن يقيم الدعاوى بإسمه. كما أن القانون رتب على تسجيل ذلك الحكم إنتقال ملكية المبيع من المالك الأصلي إلى المشترى .

الطعن رقم ٥٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ١٩٤٤/٣/٢

إنه لما كان قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ ، فيما عدا تعليق نقل الملكية من البائع إلى المشترى على حصول التسجيل ، لم يفر شيئاً من طبيعة عقد البيع من حيث أنه من عقود الواضى التي تتم وتنتج آثارها القانونية بين المتعاقدين بمجرد الإيجاب والقبول ، فإنه متى إنعقد البيع صحيحاً ترتب عليه إلتزام كل من المتعاقدين بالوفاء بعهدهات التي يوجبها عليه القانون وشروط العقد ، وفي مقدمتها إلتزام المشترى بدفع الثمن إلى البائع وإلتزام البائع بتسليم المبيع ونقل الملكية إلى المشترى. ولما كان الدائن العادى يعتبر خلفاً عاماً لدينه كالوارث لمورثه ، وكان الخلف العام يحمل محل سلفه في كل ما له وما عليه فنؤول إليه جميع الحقوق التي كانت لسلفه وتلزمه جميع تعهداته - لما كان ذلك كذلك فإنه إذا مات البائع قبل الوفاء بعهده بنقل الملكية لا يكون لدائنه العادى أن يذعى في مواجهة المشترى أى حق على العقار المبيع يتنافى مع تعهد البائع. ولا يجوز لهذا الدائن إجراء التنفيذ على العقار باعتبار أنه كان مملوكاً للمورث وقت وفاته. وخصوصاً إذا كان المشترى قد سجل حكماً صدر له على الورثة بصحة الصاقل قبل إتخاذ إجراءات التنفيذ

٣ الموضوع الفرعى : تسليم للمبيع :

الطعن رقم ١٩١ لسنة ١٧ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٢٢

إذا رفعت دعوى بطلب تسليم عقار إستناداً إلى حكم سبق صدوره بتثبيت ملكية المدعى لهذا العقار وصحة العقود الصادرة له به وإلى أن المدعى مالك للعقار بمقتضى هذه العقود ، ثم رأت المحكمة لسبب ما أن الحكم السابق ليست له حجية الشيء المحكوم فيه ، فإنه يكون عليها للقضاء فى طلب التسليم أن

تفصل في ملكية المدعى وفي صحة عقوده على أساس أنهما مطروحان عليها. ولا يصح هنا أن تقضى برفض دعوى التسليم وتوك المدعى وشأنه في رفع دعوى جديدة بملكته وصحة عقوده.

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٧٢٥ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٩

ليس للبائع لعدم تسجيل العقد وتراخي نقل الملكية بسببه أن يدعى لنفسه ملك المبيع على المشوى لأن من يضمن نقل الملكية لغيره ، لا يجوز أن يدعيها لنفسه.

الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢١

— المقرر وفقاً لنص المادة ٤٣١ من القانون المدني وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الإلتزام بالتسليم من الإلتزامات الأصلية التي تقع على عاتق البائع ولو لم ينص عليه في العقد وهو واجب النفاذ بمجرد تمام البيع ولو كان الثمن مؤجلاً ما لم يفتقر الطرفان على غير ذلك .

(١) المقرر وفقاً لنص المادة ٤٣١ من القانون المدني وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الإلتزام بالتسليم من الإلتزامات الأصلية التي تقع على عاتق البائع ولو لم ينص عليه في العقد وهو واجب النفاذ بمجرد تمام البيع ولو كان الثمن مؤجلاً ما لم يفتقر الطرفان على غير ذلك .

(٢) المقرر أنه لا يؤثر في صحة الإيداع أن يكون معلقاً على شرط يكون للمدين الحق في فسخه ولا يتنافى مع طبيعة الوفاء بالإلتزام .

(٣) النص في المادة ٣٣٨ من القانون المدني على أنه " لا يجوز للمدين الوفاء بدينه عن طريق إيداعه مباشرة دون عرضه على الدائن إذا كانت هناك أسباب جدية تبرر ذلك " وعلى ما صرحنا به المذكورة الإيضاحية على أنه من بين هذه الأسباب حالة إذا كان المدين يطالب بالترام مقابل لم يتيسر له إستيفائه قبل تنفيذ الإلتزامه .

(٤) المقرر أن محكمة الموضوع تخصص بالطلب التبعي المرفوع إليها مع الطلب الأصلي الدخول في إختصاصها ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده طلب الحكم بصفة مستعجلة بطرد الطاعن من العين المبيعة وتسليمها إليه وفي الموضوع بصفة نفاذ عقد البيع موضوع التناهي فإن الطلب المستعجل بشقيه يكون داخلياً في إختصاصها باعتباره تابعاً للطلب الأصلي الذي تخصص به وإذا قضت المحكمة الابتدائية بإجابة المطعون ضده إلى طلباته في الشق المستعجل ، وكان الحكم المطعون فيه قد أبدع في هذا الشق فإنه لا يكون قد خالف قواعد الإختصاص .

(٥) المادة ١٠٧ مكرر من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٦ - المعدل - تنص على أنه " يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأرض الزراعية إلا بإذن من وزارة الزراعة - " مما مفاده أن الحظر مفروض على إقامة

البناء والمنشآت في الأراضي الزراعية ، أما بيع تلك الأراضي ولو كان بقصد إقامة مباني فلا يشملها الحظر وفقاً لصريح عبارة النص .

الطعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٩٨٤ بتاريخ ١٢/٤/١٩٩٠

النص في المادة ٤٣١ من القانون المدني على أن " يلتزم البائع بتسليم المبيع للمشترى بالحالة التي كان عليها وقت البيع. يدل على أن محل إلتزام البائع بتسليم العين المباعة إلى المشتري يتحدد بالمبيع المتفق عليه في عقد البيع وهو في الشئ المعين بالذات يكون بحسب أوصافه الأساسية المتفق عليها والتي تميزه عن غيره كما أن وقوع خطأ مادي في التسليم فيما يتعلق بمعاينة المبيع لا يمنع البائع من طلب تصحيحه وفقاً لما تقضى به المادة ١٢٣ من القانون المدني. لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الشقة التي تسلمها المطعون ضده الأول بموجب المحضر المؤرخ ٨ من يوليو سنة ١٩٨١ والمطلوب القضاء بصحته ونفاذه هي المقصودة برقم ٨ التي تعاقده الأول على شرائها وليست رقم ٧ التي تعاقده المطعون ضده عليها طبقاً للرسم الهندسي الذي أجريت وفقاً له عملية القرعة والتعاقد مستنداً على ذلك بإقرار الهيئة الباعثة له وبما أسفرت عنه المعاينة التي أجراها الخبير المتدب من أن جميع الشقق في جميع الأدوار التي تعلو شقة النزاع أو تقع تحتها تحمل رقم ٨ وسلمت إلى من تعاقدها على الشقة رقم ٨ أو إلى ما جاء بكتاب الشركة العامة للإنشاءات القائمة على التنفيذ والتسليم من أن الشقة التي تسلمها المطعون ضده الأول رقم ٨ ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بصحة ونفاذ محضر التسليم سالف الذكر على سند من أن تغييراً قد جرى في أرقام الوحدات السكنية بعد إستلام المطعون ضده الأول لشقة الداعي بإرادة هيئة الأوقاف المنفردة ولا يحتاج به ، ودون أن يسن الحكم ببحث ماهية العين التي تم تعاقده المطعون ضده الأول على شرائها من المطعون ضده الثاني وما إذا كان التسليم الذي تم يطق مع التحديد المتفق عليه في العقد أم لا ودفاع الطاعن من أن خطأ مادياً وقع في تسليم المبيع بموجب المحضر المقضى بصحته ونفاذه وطلبت الهيئة الباعثة تصحيحه ، مع أن من شأن بحثه أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جاء قاصر التسيب معيأً بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب .

الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ٢٠/١/١٩٩١

مفاد نص المادة ٤٣٥ من القانون المدني أن تسليم المبيع يتم وضعه تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والإنتفاع به بغير حائل مع إعلام المشتري أن المبيع قد وُضع تحت تصرفه ولم يشترط المشرع التسليم الفعلي بل يفترض تمام التسليم متى توافر عناصره ولو لم يسعول المشتري على البيع إستيلاء مادياً

فيكفي لتمام التسليم مجرد تغير النية سواء بإتفاق أو بتصرف قانوني بمجرد كأن يظل البائع حائزاً للمبيع باعتباره مستأجراً ويعتبر التسليم في هذه حكماً أو معنوياً " لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد استخلص سائفاً الأدلة المطروحة عليه أن مورث المطعون عليهم ومن بعده ورثته يضمنون اليد بصفته مستأجرين للأطيان التي إشتواها الطاعن وهو ما كان مطروحاً على المحكمة مما يوجب أن تقول كلمتها فيه وإذا قضى بإجابة الطاعن إلى تسليمه الأطيان المبيعة على أن يكون التسليم حكماً فإنه يكون وافق صحيح القانون .

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٣٨/٢/٣

— إن إلزام البائع بتسليم المبيع من مقتضيات عقد البيع ، بل هو أهم إلتزامات البائع التي ترتب بمجرد العقد ولو لم ينص عليه فيه .

— إن المادة ٢٧٧ من القانون المدني تنص على أن يكون تسليم المبيع في الوقت الذي عين لذلك في العقد وإلا ففى وقت البيع مع مراعاة المواعيد التي جرى العرف عليها .

— إن نص المادة الثامنة من لائحة بيع أراضي بلدية الإسكندرية وإن لم يكن في عبارته إلزام البلدية بتسليم المبيع أو إلتزامها به إلا أنه لا يدع شكاً في أن التسليم من إلتزامات البائع ، إذ أن عبارة هذا النص شبيهة بعبارة نص المادة الخامسة من اللائحة المذكورة ، والمفهوم من مجموع النصين أن الميعاد الذي أعطى للمشترى لدفع ثلث الثمن هو بعينه الميعاد الذي أعطى للبائع لتسليم المبيع ، فهما معامساكن تمام التماسك. فإذا كانت أرض البلدية التي رسا مزادها على المشتري ودفع ثلث الثمن في الخمسة الأيام التالية لرسو المزاد قد تأخر تسليمها إليه بخلاف بينه وبين المجلس في شأن هذا التسليم ثم سوى هذا الخلاف ببيع بعض أجزاء أخرى للمشترى مجاورة للأرض المبعة له أولاً ، وتم تسليم كل ما بيع من الأرض في تاريخ معين ، فإن ميعاد إستحقاق القسط الأول من باقي الثمن يبدأ من هذا التاريخ الذي حصل فيه تسليم الأرض بمساحتها الأخيرة لا من اليوم الخامس من رسو المزاد كما هو نص المادة الخامسة السالفة الذكر .

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٢٥ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٩٤٧/١/٣٠

حيازة مفتاح اخزانة هي حيازة رمزية لتقول غير حاصل فعلاً في اليد ، وليست بذاتها دليلاً قاطعاً على حيازة ما هو في الخزانة. وكون الشيء حاصل فعلاً في حوزة من يدعي حيازته أو غير حاصل فيها هو من الواقع الذي يحصله قاضي الموضوع في كل دعوى مما يتوافر فيها من دلائل. وإذا كان القانون قد نص في باب البيع على أن تسليم المقتولات المبعة يصح أن يتم بتسليم مفاتيح المخازن الموضوعة فيها فإن هذا

النص لا يعني أن كل من يحمل مفتاحاً خزانة يكون ولابد حائزاً لعلاً خزينتها ، لأن حمل المفتاح لا يلزم عنه حتماً أن حامله مسلط على الخزانة مستأثر بالتصرف في فراغها ، ومن ثم كانت العبرة في كل دعوى بطروفيها الواقعية ، فحيث تدل هذه الظروف على أن حامل مفتاح الخزانة كان متسلطاً لعلاً على ما فيها جاز اعتباره حائزاً وإلا فلا. وما يراه قاضي الموضوع في هذا الشأن هو رأى في مسألة واقعية يستقل هو بتقديرها ولا يخلص لعضاؤه فيها لرأية محكمة النقض .

*** الموضوع الفرعي : تعامل القضاة في الحقوق المتنازع عليها :**

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٣٤/٤/٢٦

إن المادة ٢٥٧ من القانون المدني ، التي تحرم على القضاة وغيرهم شراء الحقوق المتنازع فيها تفيد عباراتها إصراراً أن يكون النزاع على الحق المبيع قائماً بالفعل وقت الشراء أو معروفاً للمشوى سواء أكان مطروحاً على القضاء أم لم يكن طرح بعد. وإذن فلا يكتفى لإبطال البيع أن يكون الحق المبيع قابلاً للنزاع ومحملاً أن ترفع بشأنه دعوى .

*** الموضوع الفرعي : تعامل المحامين في الحقوق المتنازع عليها :**

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٣٧٣ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٥

يشترط في تجريم شراء المحامي للحق المتنازع فيه - وفقاً لما تفيد عبارة المادتين ٤٧١ ، ٤٧٢ من القانون المدني - أن يكون النزاع على الحق جدياً وقائماً بالفعل وقت الشراء سواء طرح أمام القضاء أم لم يطرح بعد ، فلا يكتفى لإبطال البيع أن يكون الحق المبيع قابلاً للنزاع أو محتملاً النزاع بشأنه أو يقوم عليه نزاع جدي ولكنه يكون قد انتهى عند حصول الشراء ، كما علم المحامي بقيام النزاع في الحق إن كان مجال التطبيق هو نص المادة ٤٧١ ، أو أن يكون وكلاً في الحق المتنازع فيه ويشريه من وكله في الدفاع وذلك بصدد إعمال نص المادة ٤٧٢ .

*** الموضوع الفرعي : تعامل المحامين في الحقوق المتنازع عليها :**

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٦٢٣ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٢

لئن كان النص في المادة ٤٧٢ من القانون المدني على أنه " لا يجوز للمحامين أن يتعاملوا مع موكلهم في الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا هم الذين يتولون الدفاع عنها سواء كان التعامل بأصنامهم أو بإسم مستعار وإلا كان العقد باطلاً " إلا أنه لا يوجد ما يمنع إذا انتهى النزاع في الحق أن يتعامل المحامي فيه مع موكله إن أصبح الحق غير متنازع فيه.

• الموضوع الفرعي : تفسير عقد البيع :

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٦

للمتاعدين أن يتقوا على أن يكون للفاسخ أثر معدم لكل ما يوجب على المتاعدين من حقوق والتزامات والمحكمة أن تستخلص هذه النية المشتركة من ظروف الدعوى وملابساتها ، وإذن فمتى كانت المحكمة بعد أن استعرضت ظروف الفاسخ قالت إن من شأنه أن يجعل البيع كأن لم يكن مؤسسة قضائية في ذلك على أن المطعون عليه الأول إنما اضطُر إلى التنازل عن دعواه بصحة التعاقد بل وعن حقه في البيع إزاء إصرار الطاعن على إنكاره في البداية فلما لاحت للطاعن مصلحة في التمسك بهذا العقد الذى سبق أن أهدره بإنكاره رفع الدعوى بصحته بعد أن عدل عنه المطعون عليه الأول نهائياً واستخلصت من هذه الظروف أن العقد بقرض أنه سبق أن تم أصبح بإرادة المتاعدين منفسخاً وكأنه لم يكن ، فإنها لا تكون فى تقريرها هذا قد أخطأت فى القانون.

الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩٥٣/١/٨

شرط الإسداد اللاحق لعقد البيع الموصوف بأنه بات لا يمنع وفقاً للمادة ٣٣٩ من القانون المدنى [القديم] من اعتبار أن العقد يسر فى حقيقته رهناً متى كانت المحكمة قد تبنت من القرائن والأدلة التى أوردها أن نية المتاعدين إنصرفت منذ البداية إلى اعتبار أن العقد وإن كان فى ظاهره عقداً باتاً إلا إنه فى حقيقته يهضى رهناً.

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٤

لما كان بين ما أورده الحكم أن محكمة الموضوع إذ قررت أن نية المتاعدين انصرفت إلى البيع المنجز لا إلى الوصية قد استندت فى ذلك إلى صريح نصوص العقد وإلى تسلم المشترين عقد البيع الابتدائى وشروع الطرفين فى انفاذ الإجراءات لدى مصلحة المساحة تمهيداً لتحرير العقد النهائى وكان هذا الذى قرره المحكمة فى حدود سلطتها الموضوعية هو استخلاص مانع لم تخرج له عن نصوص العقد فان الطعن على الحكم فى هذا الخصوص بمخالفة القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٥٦/١/٥

متى كان ما حصله الحكم من نصوص عقد البيع ومن ملابساته أنه عقد تعليق قطعى منجز وأن الملكية قد انتقلت فوراً إلى المشتري فإن ذلك مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع التقديرية بلا رقابة عليه من محكمة النقض مادام إستخلاصه سائفاً.

الطنن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٢

شككة الموضوع أن تستظهر نية المتعاقدين من ظروف الدعوى ووقائعها ومن نصوص العقد لتبين ما إذا كان المبلغ المدفوع هو بعض الثمن الذي إنقصد به البيع بآأ أم أنه عربون لى بيع مصحوب بحبار العدول إذ أن ذلك مما يدخل فى سلطتها الموضوعية متى كان مقاماً على أسباب متافعة.

الطنن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٣

متى إستخلص الحكم أن إرادة المتعاقدين لم تتفق على فسخ عقد الوعد بالبيع وكان إستخلاصه هذه النتيجة بناء على ما إستبانته المحكمة من الوقائع الدعوى فإن طعن الواعد بالبيع بأن الموعد له عدل عن إتمام الصفقة وأنه لم يكن ثمة مانع بعد ذلك من أن يبيع إلى آخر إذ أنه إعتبر العقد مفسوخاً - هذا الطعن لا يترج عن كونه مجادلة فى تقدير موضوعى مانع شككة الموضوع وهو مالا يقبل أمام محكمة النقض .

* الموضوع الفرعى : ثمار للمبيع :

الطنن رقم ٢٨ لسنة ١٩ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٩٥١/٤/٥

للمتعاقدين بعقد بيع إبتدائى غير مسجل أن يتفقا على مآل ثمار المبيع ولا جناح عليهما أن اتفقا على أن تكون للمشوى من تاريخ سابق على تسجيل عقده أو سابق على البيع نفسه أو على تسلمه المبيع فعلاً. وإذن فمتى كان الحكم إذ قضى بالزام البائعين - الطاعين - بأن يدفعوا إلى المشوى الماطعون عليه إبحار الأطنان المبعة ابتداء من تاريخ العقد الإبتدائى والذى استحق أداؤها قبل تسجيل هذا العقد قد أقام قضائه على ما استخلصته المحكمة استخلاصاً متافعاً من أن الطرفين اتفقا على أن يستلم المشوى الأطنان المبعة من تاريخ العقد الإبتدائى وأنه استلمها فعلاً كما ذكر فى العقد النهائى فان الطعن عليه باخفاً فى تطبيق القانون يكون على غير أساس.

الطنن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٩٣٢ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٤

إنتهاء الحكم الماطعون فيه إلى أن الدهويين المرفوعين من الطاعن بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع لا أثر لهما على سريان مدة التقادم ، صحيح فى القانون ، ذلك أن النزاع فى دعوى صحة التعاقد يدور حول المطالبة بتففيذ إلتزام البائع تففيذاً عينياً بنقل الملكية إلى المشوى ولا ينصرف إلى حق المشوى فى المطالبة بتمار المبيع من وقت إنقضاء البيع طالما أن إلتزام البائع بالتسليم غير مؤجل ،، يسعى أن تكون قد إنتقلت إلى المشوى أو تراعى إنتقالها إلى وقت لاحق.

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٤

أن مودى نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن من آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام البيع فيمتلك المشتري الثمرات والنماء فى المنقول والعقار على السواء ما دام البيع حياً مميّناً بالذات من وقت تمام العقد وذلك ما لم يوجد إفساق أو عرف مخالف يسعى فى بيع العقار أن يكون مسجلاً أو غير مسجل لأن البائع يلتزم بتسليم المبيع إلى المشتري ولو لم يسجل العقد. ومن ثم تكون للمشتري بعقد عرفى صفة المطالبة ببيع الأرض مدة الإسيلاء عليها وإذا ألزم المحكم الطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه باحطاً فى القانون والقصور فى النسيب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٩

من المقرر أن للمشتري بعقد ابتدائى ثمار العقار وريعه من وقت تمام العقد سجل أو لم يسجل إلا أن حق المشتري فى ذلك يقتصر على علاقته بالبائع ولا يجوز أن يتمسك به إزاء الغير كمختص بالمبيع ما لم يكن قد تسلمه بالفعل ووضح يده عليه.

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٦

يدل نص المادتين ٧/٤٥٨، ١/٤٥٩ من القانون المدنى على أن للمشتري الحق فى ثمار المبيع طالما أن إلزام البائع بالتسليم غير مؤجل. وللبائع الحق فى حبس المبيع حتى يسوفى ما هو مستحق له من الثمن إذا كان مستحق الدفع كله أو بعضه فى الحال.

الطعن رقم ١٠ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٣١/١٢/١٠

من المقرر قانوناً أن المشتري - وقد إنتقلت إليه ملكية المبيع بموجب عقد البيع - له الحق فى إستغلال العين المبيعة والإنتفاع بثمراتها من تاريخ البيع إلا إذا إشرط فى العقد غير ذلك. ووجود عقد إجارة ثابت التاريخ قبل البيع ليس من شأنه أن يحو هذا الحق ، ولو كان المشتري يعلم بالإجارة وقت الشراء وإنما ينظر فى أمر الثمرة ، فإذا كان المستأجر قد إحتفظ بها فعليه أن يؤديها للمشتري وأما إذا كان قد أداها إلى البائع فإنه يكون قد أداها لغير ذى حق ، ويجب فى هذه الحالة على البائع أن يرد ما إستوفى عليه منها إلى المشتري .

*** الموضوع الفرعي : حقوق البائع :**

الطعن رقم ٤٨ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٤١/١/٢
إن البائع إذ كانت كل حقوقه في العقار المبيع تنتقل بالبائع إلى المشتري فلا وجه لإعتباره ممثلاً للمشتري في أي نزاع مع الغير بشأن العقار المبيع. ولذلك فإن كل دعوى ترفع بشأن المبيع يجب أن توجه إلى المشتري وإذا خصم البائع وحده فلا يكون الحكم الصادر عليه حجة على المشتري ولو كان عالماً بالخصومة لأن القانون لا يوجب عليه التدخل فيها.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢١
إن الخيار المقرر للبائع في المادة ٣٣٢ من القانون المدني شرطه أن يكون البائع قد وفي بما إنضم به في عقد البيع أو ، على الأقل ، أظهر إстеعداده للوفاء به. فإذا تحقق هذا الشرط وتأخر المشتري عن أداء الثمن كان البائع غيراً بين طلب فسخ البيع وطلب إلزام المشتري بالثمن. أما حيث يكون البائع قد تخلف عما إنضم به ، فإن تخلفه هذا من شأنه أن يحول بينه وبين طلب الفسخ. ذلك بأن ما جاء بالمادة ٣٣٢ من القانون المدني ليس إلا تطبيقاً محضاً لقاعدة الشرط الفاسخ الضمني التي تسرى على جميع العقود التبادلية ومن المقرر في هذه القاعدة أن طلب الفسخ المؤسس على تقصير أحد العاقدين لا يكون حقاً للعاقد الآخر إلا إذا كان قد وفي بعهده أو أظهر إстеعداده للوفاء به. وعلى ذلك فإذا كان الواقع الذي أثبتته محكمة الموضوع أن البائع تخلف بغير عذر عن توقيع عقد البيع النهائي ، فإن قضاءها برفض دعواه التي طلب فيها الفسخ تأسيساً على أنه قصر في القيام بعهده لا تكون فيه مخالفة للقانون .

*** الموضوع الفرعي : حقوق المشتري :**

الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٧٣/١/١١
إقرار المشتري الظاهر في تاريخ لاحق لعقد البيع بأنه لم يكن في هذا العقد إلا إسماً مستعاراً لغيره وإن كان يصلح للإحتجاج بما حواه على المقرر نفسه وعلى ورثته بوصفهم خلفاً عاماً له في كسب المشتري المستر للحقوق الناشئة عن العقد وإسنادها إليه مباشرة دون حاجة إلى تصرف جديد ، على إرضاء أن معمر الاسم هو في حكم الوكيل عنه ، إلا أنه يشترط لإعمال هذا الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتفق في العقد على حق المشتري في إختيار الغير ، فإذا لم يتفق على ذلك ، أو إذا لم يعمل المشتري حقه فيه أو أعمله بعد المهاد المتفق عليه مع البائع ، فإن الإرضاء يزول ، وتزول معه كل الآثار المترتبة على الوكالة. وإذا كان الثابت في الدعوى أن المشتري لم يتفق مع البائعين على حقه في إختيار الغير لا في عقد البيع ولا في الطلب الذي قدمه إلى مأمورية الشهر العقاري فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتمد

على هذا الطلب - الذى ذكر فيه المشوى أن البيع النهائي لمبالغ القاصر المشمول بولايته - فى إعتبار عقد البيع صادراً مباشرة إلى هذا الأخير ، وقضى برفض دعوى الطاعنين بصحة صدور هذا العقد إلى مورثهم رغم أنه المشوى الذى وقع على العقد باسمه وحسابه ، فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٧/١/١٩٨٠

من المقرر وفقاً لنص المادة ٧٣٠ من القانون المدنى أن للقضاء أن يأمر بالحراسة إذا كان صاحب المصلحة فى منقول أو عقار قد تجمع لديه من الأبواب المقولة ما يخشى منه خطراً عاجلاً من بقاء المال تحت يد حائزة ، والبيع يتعقد صحيحاً بالعقد غير المسجل كما يتعقد بالعقد المسجل ومن آثار هذا الإنعقاد الصحيح أن من حق المشوى أن يطالب البائع بالتسليم على إعتبار أنه إلزام شخصى وأثر من آثار البيع الذى لا يحول دونه عدم حصول التسجيل ومن شأن هذه الآثار أيضاً أن يكون للمشوى إذا ما خشى على العين المبيعة من بقائها تحت يد البائع طيلة النزاع أن يطلب إلى المحكمة وضعها تحت الحراسة عملاً بنص المادة آتفة الذكر.

الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٥٢ بتاريخ ٨/١٢/١٩٨٦

إذ كان من أحكام البيع المنصوص عليها فى المادة ٤٣٩ من القانون المدنى إلزام البائع بضمان عدم تعرض للمشوى فى الإنشاع بالمبيع أو منازعته - فيه وهو إلزام مؤبد يعولد عن عقد البيع بمجرد إنقاده - ولو لم يشهر - وكان طلب البائع إسرداد المبيع من تحت يد المشوى بعد تسليمه له متالياً لإلزامه بضمان عدم التعرض. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الطاعن تسليم المصنع المبيع فى مواجهة الجهة المشوية إستناداً إلى آثار عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٩٦٥/٧/٢٠ - يكون قد صادف صحيح القانون.

١	تابع ضرائب
١	* الموضوع الفرعي : ضريبة الاستهلاك
٢	* الموضوع الفرعي : ضريبة الإرث العام
٢٨	* الموضوع الفرعي : ضريبة البلدية والدفاع
٢٩	* الموضوع الفرعي : ضريبة التصرفات العقارية
٣١	* الموضوع الفرعي : ضريبة الدفاع
٣٣	* الموضوع الفرعي : ضريبة الدفاع والأمن القومي
٣٦	* الموضوع الفرعي : ضريبة النصفة
٣٧	* الموضوع الفرعي : ضريبة المرتبات
٤١	* الموضوع الفرعي : ضريبة المعاشات
٤١	* الموضوع الفرعي : ضريبة الملاهي
٤٢	* الموضوع الفرعي : ضريبة المهن التجارية
٤٢	* الموضوع الفرعي : ضريبة المهن الحرة
٥١	* الموضوع الفرعي : ضريبة المهن غير التجارية
٦٧	* الموضوع الفرعي : ضريبة إيرادات رؤوس الأموال النقلة
٨٠	* الموضوع الفرعي : ضريبة عوائد الأملاك

- ٨١ * الموضوع الفرعي : ضريبة كسب العمل
- ٩١ * الموضوع الفرعي : ضريبة الأيراد العام
- ٩١ * الموضوع الفرعي : طبيعة العلاقة بين الممول والمصلحة
- ٩٣ * الموضوع الفرعي : عبء إثبات خطأ قرار لجنة التقدير
- ٩٣ * الموضوع الفرعي : قانون الضرائب آموره
- ٩٤ * الموضوع الفرعي : قانون تحقيق العدالة الضريبية
- ٩٤ * الموضوع الفرعي : قبول الممول للتقدير السابق الحاصل بطريق المحاكمة
- ٩٤ * الموضوع الفرعي : لا تسرى القوائد على المبالغ التي ترد للممول :
- ٩٤ * الموضوع الفرعي : لجنة الطعن الضريبي :
- ١٠٨ * الموضوع الفرعي : مأمورية الضرائب المختصة :
- ١٠٨ * الموضوع الفرعي : ما لا يخضع للضريبة :
- ١٠٩ * الموضوع الفرعي : مبدأ إستقلال السنوات :
- ١٠٩ * الموضوع الفرعي : مجال تطبيق القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨
- ١١٠ * الموضوع الفرعي : مراسلات مصلحة الضرائب للممولين
- ١١٢ * الموضوع الفرعي : مكافأة التبليغ والإرشاد
- ١١٣ * الموضوع الفرعي : مواعيد الطعن في قرارات لجنة الطعن
- ١١٣ * الموضوع الفرعي : مهلة تقديم الإقرار الضريبي
- ١١٤ * الموضوع الفرعي : مهلة مطالبة الممول بالضريبة

١١٤	* الموضوع الفرعي : نطاق الضريبة
١١٥	* الموضوع الفرعي : وجوب خصم مصروفات الممول
١١٥	* الموضوع الفرعي : وعاء الضريبة
١١٩	طلبات رجال القضاء
١١٩	* موضوع الفرعي : أثر الجزاءات التأديبية
١١٩	* الموضوع الفرعي : أثر ممارسة انخماصه على الرعاية الصحية
١٢٠	* الموضوع الفرعي : أجازات
١٢١	* الموضوع الفرعي : أجازة دراسية
١٢٢	* الموضوع الفرعي : إجراءات الطلب
١٤٣	* الموضوع الفرعي : إحالة الطلب من القضاء الإداري إلى محكمة النقض
١٤٤	* الموضوع الفرعي : إختصاص الدائرة المدنية بشئون رجال القضاء
١٥٨	* الموضوع الفرعي : إستقالة
١٧٦	* الموضوع الفرعي : إعاره
١٨٥	* الموضوع الفرعي : إعانة غلاء المعيشة
١٨٥	* الموضوع الفرعي : أقدمية
٢٣٨	* الموضوع الفرعي : الإختصاص بنظر طلبات رجال القضاء الشرعي
٢٣٨	* الموضوع الفرعي : الإستقالة لأسباب صحية

٢٣٨	* الموضوع الفرعي : التنازل عن الطلب
٢٣٩	* الموضوع الفرعي : التبيه القضائي
٢٤٢	* الموضوع الفرعي : الحفاظ على سرية أمور القضاء
٢٤٢	* الموضوع الفرعي : الحكم الصادر من القضاء الإداري
٢٤٣	* الموضوع الفرعي : الخصوم في الطلب
٢٤٣	* الموضوع الفرعي : الصفة في الطلب
٢٤٤	* الموضوع الفرعي : العطن على قرار الفصل
٢٤٥	* الموضوع الفرعي : المرتب وبدل التمثيل
٢٤٥	* الموضوع الفرعي : المصلحة في الطلب
٢٤٦	* الموضوع الفرعي : المنازعات الموثقة على مرتبات القضاء
٢٤٦	* الموضوع الفرعي : المنازعات بين رجال القضاء وبين الجهة الإدارية
٢٤٦	* الموضوع الفرعي : إنقطاع التقاضي عن عمله ثلاثين يوماً
٢٤٧	* الموضوع الفرعي : أهلية الوثائق
٢٥٥	* الموضوع الفرعي : بدل السفر
٢٥٥	* الموضوع الفرعي : تأديب
٢٦٣	* الموضوع الفرعي : ترقية
٣١٨	* الموضوع الفرعي : تعريض
٣٢٤	* الموضوع الفرعي : تعيين

- ٣٣٣ * الموضوع الفرعي : تعيين الخامين في وظائف القضاء
- ٣٣٥ * الموضوع الفرعي : تعيين المستشارين بالنقض
- ٣٣٧ * الموضوع الفرعي : تعيين النظراء في القضاء
- ٣٣٨ * الموضوع الفرعي : تعيين رؤساء محاكم الاستئناف
- ٣٣٨ * الموضوع الفرعي : تعيين قضائي
- ٣٤٧ * الموضوع الفرعي : تقديم دعوى التصويف
- ٣٤٧ * الموضوع الفرعي : تقرير الكتابة
- ٣٤٩ * الموضوع الفرعي : تعيين قضائي
- ٣٥٠ * الموضوع الفرعي : من القواعد
- ٣٥٠ * الموضوع الفرعي : صندوق الرعاية الصحية والإجماعية لرجال القضاء
- ٣٥٦ * الموضوع الفرعي : حجم مدة خدمة
- ٣٥٨ * الموضوع الفرعي : طبيعة القرار الصادر بتعيين نواب النقض
- ٣٥٨ * الموضوع الفرعي : طلب إلزام قاضي يرد مبالغ صرفت دون وجه حق
- ٣٥٩ * الموضوع الفرعي : طلب بدل إقامة
- ٣٥٩ * الموضوع الفرعي : عدم جواز الإحالة من القضاء الإداري إلى محكمة النقض
- ٣٦١ * الموضوع الفرعي : عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة فيها
- ٣٦١ * الموضوع الفرعي : عدم وجوب إيداع كفالة عن طلبات رجال القضاء
- ٣٦٢ * الموضوع الفرعي : عزل القاضي

٣٦٦	* الموضوع الفرعي : علاوات
٣٦٨	* الموضوع الفرعي : علاوة الوقتية
٣٦٩	* الموضوع الفرعي : فصل رجال النيابة
٣٦٩	* الموضوع الفرعي : قرار إداري
٣٧١	* الموضوع الفرعي : قرارات مجلس إدارة نادى القضاة
٣٧١	* الموضوع الفرعي : قواعد الإنصاف
٣٧٢	* الموضوع الفرعي : ماهية الطلب الجديد
٣٧٢	* الموضوع الفرعي : مجلس تأديب القضاة
٣٧٣	* الموضوع الفرعي : مدد الحزمة السابقة
٣٧٤	* الموضوع الفرعي : مرتبات
٤٠٢	* الموضوع الفرعي : معارضة فى قائمة رموم عن الطلبات
٤٠٢	* الموضوع الفرعي : معاشات
٤٢٧	* الموضوع الفرعي : مقابل تميز الأداء
٤٢٨	* الموضوع الفرعي : مناصب إختصاص محكمة النقض بها
٤٢٩	* الموضوع الفرعي : موايد طلب الإلفاء
٤٣١	* الموضوع الفرعي : لدب القضاة
٤٣٢	* الموضوع الفرعي : نقل
٤٤٠	* الموضوع الفرعي : نهائية الأحكام الصادرة فى الطلبات

٤٤٠ * الموضوع الفرعي : وزير العدل هو صاحب الصفة في الخصومة

٤٤٣ عرف

٤٤٣ * الموضوع الفرعي : العرف التجاري

٤٤٣ * الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في إستخلاص العرف

٤٤٥ * الموضوع الفرعي : عدم جواز التحدى بالعرف في حالة وجود نص

٤٤٦ * الموضوع الفرعي : مجال تطبيق العرف البحري

٤٤٧ عقد

٤٤٧ * الموضوع الفرعي : إبطال العقد في حق منه

٤٤٧ * الموضوع الفرعي : إبطال العقد للإكراه

٤٥٠ * الموضوع الفرعي : إبطال العقد للغبن

٤٥١ * الموضوع الفرعي : إبطال العقد للغش

٤٥١ * الموضوع الفرعي : إبطال العقد للغش والتدليس

٤٥١ * الموضوع الفرعي : إبطال العقد للغلط

٤٥٢ * الموضوع الفرعي : آثار العقد

٤٥٦ * الموضوع الفرعي : أثر التفاوض على إبرام العقد

٤٥٧ * الموضوع الفرعي : أثر فسخ العقد

٤٦٠ * الموضوع الفرعي : إجازة العقد

- ٤٦٣ * الموضوع الفرعي : أركان العقد
- ٤٧٠ * الموضوع الفرعي : إشواط الكتابة في العقود
- ٤٧١ * الموضوع الفرعي : إعذار المدين في العقد
- ٤٧٢ * الموضوع الفرعي : الاتفاق على المسائل الجوهرية
- ٤٧٢ * الموضوع الفرعي : الإشواط لمصلحة الغير
- ٤٧٢ * الموضوع الفرعي : الالتزامات المتعاقبة
- ٤٧٣ * الموضوع الفرعي : التعاقب بطريق التسخير
- ٤٧٣ * الموضوع الفرعي : التعاقب بطريق الزاد
- ٤٧٤ * الموضوع الفرعي : التخليص
- ٤٧٥ * الموضوع الفرعي : الخطأ المادي في العقد
- ٤٧٥ * الموضوع الفرعي : الخلع بعد التنفيذ
- ٤٧٥ * الموضوع الفرعي : السبب في العقد
- ٤٧٦ * الموضوع الفرعي : الشرط الجزائي
- ٤٧٨ * الموضوع الفرعي : الشرط القاسخ
- ٤٨٤ * الموضوع الفرعي : الشرط المانع من التصرف
- ٤٨٧ * الموضوع الفرعي : الطعن في العقود
- ٤٨٧ * الموضوع الفرعي : العقد الظاهر
- ٤٨٧ * الموضوع الفرعي : العقد شريعة المتعاقدين

- ٤٨٩ * الموضوع الفرعي : الفرض من التعاقد
- ٤٨٩ * الموضوع الفرعي : الغلط المادى فى العقد
- ٤٨٩ * الموضوع الفرعي : الفسخ التبادلى
- ٤٩١ * الموضوع الفرعي : النية فى التعاقد
- ٤٩٢ * الموضوع الفرعي : الردية بأجر
- ٤٩٣ * الموضوع الفرعي : الوكالة الظاهرة
- ٤٩٣ * الموضوع الفرعي : إنقضاء العقد
- ٤٩٧ * الموضوع الفرعي : إنقضاء الوعد بالتعاقد
- ٤٩٨ * الموضوع الفرعي : إلتساخ العقد
- ٤٩٩ * الموضوع الفرعي : بطلان العقد
- ٥٠٦ * الموضوع الفرعي : تسجيل العقد
- ٥٠٧ * الموضوع الفرعي : تفسير العقد
- ٥٤٧ * الموضوع الفرعي : تكيف العقد
- ٥٧٩ * الموضوع الفرعي : تنفيذ العقد
- ٥٨٠ * الموضوع الفرعي : خضوع العقد لقانون البلد الذى أبرم فيه
- ٥٨٠ * الموضوع الفرعي : خضوع العقد للقانون الذى أبرم فى ظله
- ٥٨١ * الموضوع الفرعي : دعوى الفسخ
- ٥٨١ * الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع فى تكيف العقود

٥٨٢	* الموضوع الفرعي : عقد الإمتصاص
٥٨٣	* الموضوع الفرعي : عقد القايضة
٥٨٣	* الموضوع الفرعي : عقد النقل البري
٥٨٤	* الموضوع الفرعي : عقد النقل الجوي
٥٨٥	* الموضوع الفرعي : عقود الإذعان
٥٨٧	* الموضوع الفرعي : فسخ العقد
٦٠٥	* الموضوع الفرعي : مبدأ سلطان الإرادة
٦٠٦	* الموضوع الفرعي : مستلزمات العقد
٦٠٦	* الموضوع الفرعي : نسبة أثر العقد
٦٠٧	* الموضوع الفرعي : نطاق العقد
٦٠٨	* الموضوع الفرعي : شاذج العقود المطبوعة
٦٠٩	عقد إداري
٦٠٩	* الموضوع الفرعي : الإطفاء من المسؤولية العقدية
٦١٠	* الموضوع الفرعي : المحكمة المختصة بالنزاعات المتعلقة بالعقود
٦١١	* الموضوع الفرعي : خصائص العقد الإداري
٦١١	* الموضوع الفرعي : ماهية العقد الإداري
٦٢٥	عقد الإيجار

- ٦٢٥ * الموضوع الفرعي : أحكام العقد واجبة الإلتزام
- ٦٢٥ * الموضوع الفرعي : الإلتزام بأحكام عقد الإيجار
- ٦٢٥ * الموضوع الفرعي : الشرط الفاسخ الصريح بعقد الإيجار
- ٦٢٦ * الموضوع الفرعي : العقود الخاضعة لأحكام القانون المدني
- ٦٢٦ * الموضوع الفرعي : انتهاء عقد الإيجار
- ٦٢٧ * الموضوع الفرعي : تجديد عقد الإيجار
- ٦٢٨ * الموضوع الفرعي : تفسير عقد الإيجار
- ٦٢٨ * الموضوع الفرعي : دعوى صحة ونفاذ عقد الإيجار
- ٦٢٨ * الموضوع الفرعي : ماعة عقد الإيجار

٦٣٠ عقد البيع

- ٦٣٠ * الموضوع الفرعي : آثار عقد البيع
- ٦٣٦ * الموضوع الفرعي : إثبات عقد البيع
- ٦٣٨ * الموضوع الفرعي : أثر استحقاق المبيع
- ٦٣٨ * الموضوع الفرعي : أثر البيع قبل إجراء القسمة
- ٦٣٩ * الموضوع الفرعي : أثر التصرف المنجز بالمبيع
- ٦٣٩ * الموضوع الفرعي : أثر الحكم برد وعلان العقد
- ٦٣٩ * الموضوع الفرعي : أركان عقد البيع

- ٦٤٢ * الموضوع الفرعي : إمكانية تنفيذ عقد البيع
- ٦٤٣ * الموضوع الفرعي : البيع الجزائي
- ٦٤٤ * الموضوع الفرعي : البيع المعلق على شرط
- ٦٤٥ * الموضوع الفرعي : البيع للشجر
- ٦٤٦ * الموضوع الفرعي : البيع الوفاقي
- ٦٥٢ * الموضوع الفرعي : البيع بالعرون
- ٦٥٤ * الموضوع الفرعي : البيع بالعينة
- ٦٥٤ * الموضوع الفرعي : البيع بالتزاد
- ٦٥٦ * الموضوع الفرعي : البيع بالتزاد العلني
- ٦٥٧ * الموضوع الفرعي : إلتزامات البائع
- ٦٨٥ * الموضوع الفرعي : إلتزامات المشتري
- ٦٩٥ * الموضوع الفرعي : التقابل
- ٦٩٥ * الموضوع الفرعي : الثمن
- ٧٠٠ * الموضوع الفرعي : الثمن وكن من لوكانه
- ٧٠١ * الموضوع الفرعي : الحق في الحبس
- ٧٠٦ * الموضوع الفرعي : الحق في ثمار البيع
- ٧٠٦ * الموضوع الفرعي : الدفع بعدم التنفيذ
- ٧٠٧ * الموضوع الفرعي : الشروط الجزائي

٧٠٧	* الموضوع الفرعي : الشرط الفاسخ المبرح
٧١١	* الموضوع الفرعي : الشرط الفاسخ الضمني
٧١٣	* الموضوع الفرعي : الصبر في البيع
٧١٣	* الموضوع الفرعي : العقد الابتدائي
٧١٣	* الموضوع الفرعي : الميب الخفي
٧١٣	* الموضوع الفرعي : الدين في البيع
٧١٤	* الموضوع الفرعي : الفرق بين دعوى الفسخ ودعوى البطلان
٧١٤	* الموضوع الفرعي : المفاضلة بين عقود البيع المسجلة
٧١٥	* الموضوع الفرعي : إتمام عقد البيع
٧١٥	* الموضوع الفرعي : بطلان البيع
٧٢٠	* الموضوع الفرعي : بطلان عقد البيع
٧٢١	* الموضوع الفرعي : بيع أراضى التقسيم
٧٢٢	* الموضوع الفرعي : بيع الإختيار
٧٢٤	* الموضوع الفرعي : بيع الجدة
٧٣٧	* الموضوع الفرعي : بيع الصيدلية لغير الصيدلي باطل
٧٣٧	* الموضوع الفرعي : بيع القاصر
٧٣٨	* الموضوع الفرعي : بيع الخاصيل المستقبلية
٧٣٨	* الموضوع الفرعي : بيع المولود

- ٧٣٩ * الموضوع الفرعي : بيع بأمر من القضاء المسجل
- ٧٣٩ * الموضوع الفرعي : بيع بات سائراً لرهن حيازي
- ٧٤٠ * الموضوع الفرعي : بيع عقار القاصر بالممارسة
- ٧٤٠ * الموضوع الفرعي : بيع ملك الغير
- ٧٤٧ * الموضوع الفرعي : تجديد عقد البيع
- ٧٤٨ * الموضوع الفرعي : تجزئة دعوى إسوداد المبيع
- ٧٤٨ * الموضوع الفرعي : تزاحم المشوين
- ٧٤٩ * الموضوع الفرعي : تسجيل عقد البيع
- ٧٥٦ * الموضوع الفرعي : تسليم المبيع
- ٧٦٠ * الموضوع الفرعي : تعامل القضاة في الحقوق المتنازع عليها
- ٧٦٠ * الموضوع الفرعي : تعامل المحامين في الحقوق المتنازع عليها
- ٧٦٠ * الموضوع الفرعي : تعامل المحامين في الحقوق المتنازع عليها
- ٧٦١ * الموضوع الفرعي : تفسير عقد البيع
- ٧٦٢ * الموضوع الفرعي : ثمار المبيع
- ٧٦٤ * الموضوع الفرعي : حقوق البائع
- ٧٦٤ * الموضوع الفرعي : حقوق المشتري

